





2













جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفنى

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية والعشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٧١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٢







# القِسْمُ الْأَوَّلُ

الأحكام الصادرة في المواد المدنية  
والتجارية والأحوال الشخصية







## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن  
هوكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، ومحمد أسعد محمود .

( ١ )

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) صورية ، : « إثبات الصورية » . إثبات . « عبء الإثبات » بيع .  
وصية .

الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية التسمية  
بطريق الغش . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد  
عند العجز عن إثبات الصورية .

( ب ) إثبات . « طرق الإثبات » . « البيئة » . نظام عام .

قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الأحوال التي يجب فيها  
الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على  
مخالفتها . عدم تمسك الطاعنة بهذه القاعدة أمام محكمة الموضوع وقيامها بتنفيذ حكم  
الإحالة إلى التحقيق . قبول للإثبات بغير الكتابة .

( ج ) حكم . « عيوب التدليل » . « فساد الاستدلال » . وصية .  
صورية .

إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على أقوال شاهدي البائعة .  
خلو هذه الأقوال مما يفهم اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التمليك إلى ما يعمد  
موتها . فساد في الاستدلال .

( د ) إثبات . « طرق الإثبات » . « القرائن » . بيع .

وضع يد المشتري على العين للمبيعة ليس شرطاً ضرورياً في اعتبار التصرف منجزاً .

( هـ ) إثبات . « طرق الإثبات » . « القرائن » . حكم . « عيوب التدليل » .  
فساد الاستدلال . وصية . صورية . بيع .



اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها للثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد  
إلى القرينة فاسدة . البائعة الطاعنة على العقدى المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن .

١ - إذ كان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن النصوص الواردة  
في العقد المختلف على تكييفه صريحة في أنه عقد منجز ، فإن ما طعنت به  
المطعون ضدها ( البائعة ) على هذا العقد وهي إحدى طرفيه من عدم صحة  
ما أثبت فيه من أنه عقد بيع ، وأن الثمن المسمى فيه قد دفع وأن الصحيح  
هو أنه يستر وصية ، ولم يدفع فيه أى ثمن ، إنما هو طعن بالصورية النسبية  
بطريق التستر ، وعليها يقع عبء إثبات هذه الصورية ، فإن عجزت وجب  
الأخذ بظاهر نصوص العقد ، لأنها تعتبر عندئذ حجة عليها .

٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الأحوال  
التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة  
أو ضمنا على مخالفتها . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد أجازت  
للمطعون ضدها ( البائعة ) إثبات طعنها على العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها  
شهادة الشهود ، ولم تعترض الطاعنة ( المشتري ) على ذلك ، بل قامت من  
جانبها بتنفيذ الحكم الصادر بهذا الإجراء بأن أشهدت شاهدين سمعتهما المحكمة  
فإن ذلك يعتبر قبولا منها للإثبات بغير الكتابة .

٣ - إذا كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاها بأن العقد المتنازع  
عليه يخفى وصية على ما استخلصته من أقوال شاهدى المطعون ضدها  
( البائعة ) وكان هذا الاستخلاص يتجافى مع مدلول هذه الأقوال ، إذ أنها  
جاءت خلوا مما يفيد اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع ، وإضافة التملك إلى  
ما بعد موتها ، وهو ما يشترط لإثباته لاعتبار العقد سائرا لوصية ، فإن  
الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .



٤ - عدم وضع يد الطاعنة (المشتري) على الأعيان محل التصرف منذ صدور العقد إليها ليس من شأنه أن يؤدي الى عدم تمييز التصرف ، ذلك أن وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطا ضروريا في اعتبار التصرف منجزا ، إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي لإنجاز التصرف .

٥ - إذ اتخذ الحكم المطعون فيه من عجز الطاعنة ( المشتري ) عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد ينحى وصية ، فإنه يكون قد استند إلى قرينة فاسدة في خصوصية هذه الدعوى ، لأن المطعون ضدها ( البائعة ) هي التي يقع على عاتقها عبء إثبات صورية ما ورد في العقد من أنها اقتضت الثمن المسمى فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة كانت قد أقامت على والدتها المطعون ضدها الدعوى رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وطلبت الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٤٧/٥/٤ الصادر إليها من والدتها ببيع العقارات المبينة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ١٣٣٠ جنيا أقرت البائعة بقبضه وقت التعاقد ، فأنكرت الأم صدور العقد منها لابنتها وادعت بتزويره ، وأقامت عليها بالطريق المباشر الجنحة رقم ١١٦٢ سنة ١٩٥٥ الحالية باتهامها بالتزوير ، وبعد أن قضى نهائيا ببراءتها من هذه التهمة ، عادت فرفعت الدعوى الحالية رقم ٢٢٠١ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة بطلباتها السالف بيانها . دفعت المطعون ضدها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى الأولى رقم ١٦٧٤



سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة سالفة الذكر ، وبتاريخ ٢٤-١١-١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٤-٥-١٩٤٧ . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٩ لسنة ٨١ ق وطلبت فيه إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى الطاعنة ، تأسيسا على أن عقد البيع محل النزاع يخفى وصية ولها حق الرجوع فيها ، ودلت على ذلك بأنها ظلت تضع اليد على العقارات التى تصرفت فيها وتستغلها لحسابها منذ حصول التصرف فى ٤-٥-١٩٤٧ حتى تاريخ رفع الدعوى ، وأن الطاعنة لم تدفع لها ثمننا لهذه الصفقة ، ومحكمة الاستئناف قضت فى ٢٧-١٠-١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون ضدها بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود الوقائع المشار إليها ، وبعد أن سمعت تلك المحكمة شهود الطرفين إنفاذاً لذلك الحكم حكمت فى ٢٣-٢-١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحللة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبر العقد يخفى وصية ، استنادا إلى ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدها وإلى أن الطاعنة لم تضع اليد على العقارات محل التصرف وأن ثمننا لم يدفع فى الصفقة ، هذا فى حين أن الشاهدين اللذين أشهدتهما المطعون ضدها قد صرحا أنهما لا يعرفان شيئا عن العقد موضوع الدعوى ، فلم يذكر أن المطعون ضدها قصدت إضافة تصرفها إلى ما بعد الموت ، أو أن ثمننا لم يدفع فى الصفقة ، وفى حين أن عدم وضع يد الطاعنة على العقارات المتصرف فيها بعد صدور العقد إليها ، أو الادعاء من جانب المطعون ضدها بعدم اقتضاها الثمن دون أن تقيم الدليل على ذلك لا يؤدى إلى اعتبار العقد سائرا لوصية ، مما يعيب الحكم بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال .



وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها وهي البائعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن العقد يخفى وصية وأنها لم تقبض شيئا من الثمن المنصوص عليه فيه ، وتحقيقا لهذا الدفاع قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود أنها ظلت واطعة يدها على الأعيان المتصرف فيها وتستغلها لحسابها ، وأنها لم تقبض شيئا من الثمن وصرحت للطاعة بالنفى بذات الطرق ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين انتهت إلى اعتبار العقد يخفى وصية ، مقيمة قضاها على ما استخلصته من أقوال شاهدي المطعون ضدها ، وعلى أن هذه الأقوال قد تأيدت بما ثبت في الدعوى من أن الطاعة لم تضع يدها على الأعيان المتصرف إليها فيها ومن عجزها عن أداء الثمن المنصوص عليه في العقد . ولما كان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن النصوص الواردة في العقد المختلف على تكييفه صريحة في أنه عقد بيع منجز ، فإن ما طعنت به المطعون ضدها على هذا العقد - وهي إحدى طرفيه - من عدم صحة ما أثبت فيه من أنه عقد بيع وأن الثمن المسمى فيه قد دفع وأن الصحيح هو أنه يستر وصية ولم يدفع فيه أى ثمن ، هذا الذى طعنت به المطعون ضدها على العقد إنما هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر وعليها يقع عبء إثبات هذه الصورية فإن عجزت وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد لأنها تعتبر عندئذ حجة عليها . ولما كانت محكمة الاستئناف قد أجازت للمطعون ضدها إثبات طعنها على العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود ولم تعرض الطاعة على ذلك بل قامت من جانبها بتنفيذ الحكم الصادر بهذا الإجراء بأن أشهدت شاهدين سمعتهما المحكمة مما يعتبر منها قبولا للإثبات بغير الكتابة ، إذ أن قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف - على ما سلف البيان - قد أقامت قضاها بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على ما استخلصته من أقوال شاهدي المطعون ضدها . ولذا يبين من الحكم المطعون



فيه أنه حصل هذه الأقوال على الوجه الآتي "وبما أن المستأنفة « الطاعنة » أشهدت شاهدين قرر أولهما وهو أنور عبده عفيفي بأن المستأنف عليها « الطاعنة » بلغته أنها قاضت والدتها حتى لا يتمكن أولاد خالها من الميراث في والدتها التي ليس لها أولاد ذكور وأنه لا يعرف شيئا عن واقعة البيع، وقرر ثانيهما وهو عبد الوهاب يوسف مصطفى أن المستأنفة المطعون ضدها كانت تنوى السفر للحجاز وكتبت عقد لابنتها المستأنف عليها التي قامت بتصويره حتى لا يعرف أولاد خالها شيئا عنه وأنه لم يسمع شيئا عن واقعة البيع ثم خلصت المحكمة إلى القول بأنها "تأخذ بهذه الأقوال وترجحها على أقوال شاهدي النفي"، ومضمونها أن "العقد الصادر من المستأنفة لابنتها المستأنف عليها لم يكن مقصودا به أن يكون عقدا منجزا بل قصد به الحيلولة دون ميراث أولاد أخ المطعون ضدها إذا ما توفيت في الحجاز" وكان ما استخلصه الحكم على النحو السالف ذكره من أقوال هذين الشاهدين يتجافى مع مدلولها، إذ أن هذه الأقوال جاءت خلوا مما يفيد اتجاه قصد المتصرفة إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها وهو ما يشترط إثباته لاعتبار العقد سائرا لوصيه . وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه بعد ذلك لتأييد هذه الدعامة، من أن الطاعنة لم تضع يدها على الأعيان التي هي محل التصرف منذ صدور العقد إليها ليس من شأنه أن يؤدي إلى عدم تنجيز التصرف، ذلك أن وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطا ضروريا في اعتبار التصرف منجزا، إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي لإنجاز التصرف، كما أن الحكم إذ اتخذ من عجز الطاعنة عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد ينحى وصية، يكون قد استند إلى قرينة فاسدة في خصوصية هذه الدعوى، لأن المطعون ضدها وهي التي يقع على عاتقها عبء إثبات صورية ما ورد في العقد من أنها اقتضت الثمن المسمى فيه لم تثبت هذه الصورية على ما حصله الحكم من أقوال شاهديها التي سلف بيانها . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب يكون في محله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام بلع رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٢ )

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكره تقدير أجره الحكر [١] . بجار . قانون .

أجرة الحكر عند طلب تصقيعه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحتكر بناء على الأرض لا أثر له . بهذا المشرع نظرية «النسبة» بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت .  
(ب) حكم . «عيوب التدليل» : «التناقض» : حكر .

تقرير الحكم في أسبابه أنه يأخذ بأجرة المثل في تقدير أجرة الحكر . استناده من بعد في تقدير أجرة الحكر إلى تقرير خير لم يلزم هذه القاعدة الصحيحة وأخذ بنظرية «النسبة» تناقض .

١ - القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة الحكر عند طلب تصقيعه هي -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) -- أخذاً من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء ، وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها ، وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحتكر تأثيره في التقدير ، وأنه لا محل للأخذ بنظرية «النسبة» التي تقضي بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض

(١) نقض ١٦-٤-١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٥ . ص ٥٥٦

نقض ٢٧-١-١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني . السنة ٢١ . ص ٢٠٢



في ذلك الوقت ، إذ لأصل لها في الشريعة الإسلامية ، وأن أجره الحكر يجب أن تكون دائما هي أجره المثل . وقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقننها في المادة ١٠٠٥ من القانون المدني .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه يأخذ بأجرة المثل في تقدير أجره الحكر ، كما أورد أيضا أنه يقدر مقابل الانتفاع بأرض النزاع عن المدة اللاحقة على تاريخ إنهاء الحكر بتلك الأجرة كذلك ، وكان تقرير الخبير الذي استند إليه الحكم في تقدير أجره الحكر لم يلتزم قاعدة أجره المثل ، بل أخذ بنظرية النسبة ، ولم تراعى فيه الأسس الصحيحة لتقدير أجره المثل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن وزارة الأوقاف - المطعون عليها - أقامت الدعوى رقم ١٧١٣ سنة ١٩٥٠ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد الطاعن طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٧٨٠ مليا أجره الحكر المتأخرة عن السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ ويجعل أجره الحكر مبلغ ١٥٣ جنيها ، ٨٠٦ مليا سنويا ابتداء من سنة ١٩٥٠ مع الزام الطاعن بأن يدفع لها هذا المبلغ سنويا حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ ، وبأن يدفع لها مقابل الانتفاع بهذه الأرض بواقع ٢٠٥ جنيها ، ٧٥٠ مليا سنويا ابتداء من أول مارس سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ إنهاء هذا الحكر بموجب القرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ وما يستجد بعد ذلك حتى صدور الحكم في إجراءات البيع الاختيارى ، وقالت شرحا لدعواها إن لوقف سيدى جابر المشمول بنظرها قطعة أرض مساحتها ٨٥٤,٤٨ ذراعا مربعا مبينة الحدود



والمعالم بصحيفة الدعوى محكمة للطاعن بأجرة سنوية قدرها ٢٦٠ ملياً ، ولما كان الحكر يتغير بتغير الصقع والزمان فقد قدر قومسيون الوزارة الأجرة السنوية لهذا الحكر بمبلغ ١٥٣,٨٠٦ جنيه . وإذ لم يدفع الطاعن أجرة الحكر المتأخرة عن المدة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ ، كما أنه مسئول عن دفع أجرة الحكر بواقع ١٥٣,٨٠٦ جنيه ابتداء من سنة ١٩٥٠ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ تاريخ إنهاء هذا الحكر بموجب القرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ ، ومسئول أيضاً عن مقابل الانتفاع بهذه الأرض بعد ذلك التاريخ حتى صدور الحكم في إجراءات البيع الإختياري ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٠/١/١٢ حكمت محكمة أول درجة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الأرض موضوع النزاع وتقدير أجرة تحكيرها من سنة ١٩٥٠ مراعيًا في ذلك ما لتلك الأرض من قيمة إيجارية في ذلك الوقت وصقعها ورغبات الناس فيها بغض النظر عما قد يوجد فيها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه الطاعن فيها أو في صقع الجهة من تحسين أو إتلاف ، ودون تأثر بماله عليها من حق القرار مع تقدير غلة هذه الأرض من تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ بانتهاء تحكيرها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٣ بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٧٨٠ ملياً أجرة الحكر المتأخرة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ وباعتبار أجرة الحكر مبلغ ٤٣,٧٢٤ جنيه سنوياً عن المدة من سنة ١٩٥٠ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٢٢٠,٧٤٠ جنيه أجرة الحكر عن تلك المدة ، وبأن يدفع لها مبلغ ٣٥٠,٣٣٨ جنيه مقابل الانتفاع بأرض النزاع عن المدة من مارس سنة ١٩٥٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٠٢ سنة ١٨ ق/مدني الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٧٩٤,٦٦٠ جنيه أجرة الحكر عن الأرض المحكرة عن المدة من سنة ١٩٥٠ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ .



ومبلغ ١٠٥١ جنيها مقابل انتفاعه بتلك الأرض في المدة من أول مارس سنة ١٩٥٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ وبتأييد الحكم فيها عدا ذلك : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزم النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في تقدير أجره المثل للأرض موضوع النزاع إلى تقرير خبير مقدم في الدعوى رقم ٩٨٢ سنة ١٩٥١ الإسكندرية الابتدائية بتقدير أجره المحكر عن أرض مجاورة لأرض النزاع ، في حين أن هذا الخبير أخذ في تقريره بنظرية « النسبة » التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجره المحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت ، مخالفا بذلك ما تقرره المادة ١٠٠٥ من القانون المدني من أن أجره المحكر يجب أن تكون هي أجره المثل ، وفي حين أن الحكم الصادر في تلك الدعوى قد نقض وأن محكمة الاستئناف بعد أن أحيلت إليها الدعوى استبعدت تقرير الخبير المشار إليه وعينت خبيرا آخر لتقدير أجره المثل على هدى الأسس التي وضعها المادة سالفه البيان ، مما لا يجوز معه للحكم المطعون فيه أن يستند إلى التقرير المذكور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت القاعدة الصحيحة الواجبة الإتيان في تقدير أجره المحكر عند طلب تصقيعه هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذا من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء ، وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها ، وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحتكر تأثيره في التقدير ، وأنه لا محل للأخذ بنظرية « النسبة » التي تقضى بالمحافظة



على النسبة بين أجره الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت إذ لا أصل لها في الشريعة الإسلامية. وأن أجره الحكر يجب أن تكون دائماً هي أجره المثل ، وقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقنها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ من القانون المدني من أنه « يرجع في تقدير الزيادة أو النقص إلى ما للأرض من قيمة إيجارية وقت التقدير ويراعى في ذلك صقع الأرض ورغبات الناس فيها بغض النظر عما يوجد فيها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه المحتكر فيها من تحسين أو اتلاف في ذات الأرض أو في صقع الجهة ودون تأثر بما للمحتكر على الأرض من حق القرار » ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قدر أجره الحكر عن الأرض موضوع الدعوى في المدة من أول سنة ١٩٥٠ إلى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ - تاريخ إنهاء الحكر - بواقع ١٥٠ مليماً سنوياً للذراع المربع باعتبار أنه أجره المثل لهذه العين ، واستند الحكم في هذا الخصوص إلى تقرير خبير مقدم في الدعوى رقم ٩٨٢ سنة ١٩٥١ الإسكندرية الابتدائية عن أرض مجاورة لأرض النزاع ، وإذ يبين من الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الحالية أنه رفض الأخذ في تقدير أجره الحكر بتقرير الخبير المشار إليه لأنه تم على أساس مراعاة النسبة بين أجره الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت ، وكان الثابت أن محكمة الاستئناف بعد نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخرى وإحالتها إليها قد رفضت الأخذ بتقرير الخبير المذكور وأصدرت حكماً بتاريخ ١٩٦٤/٢/٣ صرحت فيه « أنها لا تسير محكمة أول درجة فيما رسمته للخبير في حكمها الصادر بجلسته ١٩٥٣/٦/٢٨ من تقدير أجره الحكر على أساس نظرية « النسبة » ثم ندبت محكمة الاستئناف المشار إليها خبيراً آخر لتقدير أجره الحكر في تلك الدعوى طبقاً للأسس التي أوردها المادة ١٠٠٥ من القانون المدني سالفة الذكر ، وكان مفاد ما تقدم أن الحكم المطعون فيه وإن أورد في أسبابه أنه يأخذ بأجره المثل في تقدير أجره الحكر عن المدة المشار إليها إلا أن تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٩٨٢ سنة ١٩٥١ الإسكندرية الابتدائية والذي استند إليه الحكم في التقدير



لم يلتزم هذه القاعدة الصحيحة، بل أخذ بنظرية النسبة التي رفض المشرع أن يأخذ بها في التقنين المدني على ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أيضاً أنه يقدر مقابل الإنتفاع بأرض النزاع عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ إنهاء الحكر حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ، بواقع ١٥٠ ملياً سنوياً للنزاع المربع باعتبار أنه أجرة المثل لتلك الأرض ، وكان هذا التقدير على ما سلف بيانه لم تراعى فيه الأسس الصحيحة لتقدير أجرة المثل . لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ في تقدير أجرة الحكر ومقابل الإنتفاع بتقرير الخبير المقدم في الدعوى الأخرى سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

---



## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور /عبد السلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٣ )

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . « إجراءات الطعن » . « إيداع الأوراق والمستندات » :

إيداع أصل ورقة اعلان الطعن للخصم . وصورة من الحكم المطعون فيه والأحكام  
التي أحال إليها في أسبابه ، ومذكرة شارحة لأسباب الطعن والمستندات المؤيدة له في  
الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق . اجراء جوهرى .  
مخالفته . أثرها . عدم قبول الطعن .

توجب المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق - الذى رفع الطعن  
في ظل أحكامه - على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة  
إعلان الطعن للخصم ، وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ،  
وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ،  
ومذكرة شارحة لأسباب الطعن المبينة في التقرير ، والمستندات المؤيدة ،  
وذلك في ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن ، وقد جرى قضاء  
هذه المحكمة على أن إيداع هذه الأوراق في الميعاد المنصوص عليه في تلك  
المادة هو إجراء جوهرى يترتب على تفويته عدم قبول الطعن<sup>(١)</sup> .

( ١ ) نقض ٢٥-١-١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٨ . ص ٢١٢

ونقض ٨-٥-١٩٦٨ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٩ . ص ٩١١



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من تقرير الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده حصل على قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بمركز المحلة <sup>س ط ف</sup> الكبرى يقضى بطرد الطاعن من ١٧ ٢ ٢ أطياناً زراعية موضحة الحدود بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٥/٥/٣٠ لتأخره في الوفاء بالأجرة ، فأقام الطاعن الدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٦٥ مدنى جزئى المحلة بطلب الحكم بوقف تنفيذ ذلك القرار وبانعاده وببصحة عقد الإيجار المبرم بين الطرفين . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٧ قضت محكمة المحلة الكبرى الجزئية بانعدام القرار المشار اليه وبوقف تنفيذه فيما قضى به من طرد الطاعن من الأطيان المؤجرة إليه ، ثم عادت وقضت بجلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ بعدم قبول دعواه - بالنسبة لطلب التعويض - لرفعها قبل الأوان . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة طنطا الابتدائية وقيد استئنافه برقم ٥٨٣ سنة ١٩٦٥ مدنى مستأنف طنطا، وفى ١٩٦٦/٣/١٩ حكمت تلك المحكمة بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من انعدام قرار لجنة الفصل في المنازعات وبتأييد قرار هذه اللجنة القاضي بطرد الطاعن من الأطيان السابق ذكرها ، وبعدم جواز الاستئناف بالنسبة لما قضى به بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠ من عدم قبول دعوى التعويض لرفعها قبل الأوان . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة فى الميعاد القانونى أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة للأصل والمستندات المؤيدة له ، وبالجلسة المحددة فنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها السابق :

وحيث إن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق الذى رفع الطعن فى ظل أحكامه توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل



ورقة إعلان الطعن للخصم وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ومذكرة شارحة لأسباب الطعن المبينة في التقرير والمستندات المؤيدة له وذلك في ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إيداع هذه الأوراق في الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة هو إجراء جوهري يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يودع ملف الطعن الأوراق المشار إليها في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ الطعن الحاصل في ١٧/٥/١٩٦٦، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

---

## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : عثمان  
زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريبنى ، وأحمد ضياء الدين حنى .

( ٤ )

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . «الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية» : «إجراءات ربط  
الضريبة ١»

تقديم الممول لإقرارات بأرباحه . إخطاره بعناصر ربط الضريبة على النموذج  
رقم ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول  
إقرارات بأرباحه . إخطاره مباشرة بالربط ، يقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب .

يبين من الرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل وبعد تعديله  
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ - ولائحته  
التنفيذية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أنه قد فرق في  
إجراءات ربط الضريبة بين الممولين الذين يقدمون إقرارات بأرباحهم  
والممولين الذين لا يقدمون هذه الإقرارات ، فأتاح للأولين فرصة تبادل  
الرأى مع مصلحة الضرائب فى شأن ما انطوت عليه إقراراتهم لعلهم أن  
ينتهوا معها إلى اتفاق تتحسم به المنازعات التى تقوم بين الطرفين ، بأن  
أوجب على مصلحة الضرائب إخطارهم بعناصر ربط الضريبة على النموذج  
رقم ١٨ ضرائب لكى يبدوا ما عساه يعن لهم من ملاحظات عليها بحيث إذا

( ١ ) نقض ٧-١-١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ١٢

ونقض ٩-٦-١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٧٠٢



وافقت المصلحة عليها انحسم النزاع وإن لم تقتنع أخطرتهم بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، أما الممولون الذين لا يقدمون إقرارات بأرباحهم فإن مصلحة الضرائب تتولى إخطارهم بربط الضريبة على الأساس الذى تراه بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب كفر الزيات قدرت صافى أرباح المرحوم على حسن شواط من استغلال مركب فى كل من سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ بمبلغ ٤٨٦ جنيها مضافاً إليه مبلغ ٤٠ جنيها قيمة العمولة التى حصل عليها نظير توسطه فى نقل البذرة . وأخطرته بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وإذ طعن الممول فى هذا التقدير أمام لجنة الطعن ودفع بيطان الإجراءات لعدم إخطاره بالنموذج رقم ١٨ ضرائب قبل توجيه النموذج رقم ١٩ وطلب فى الموضوع تعديل التقدير إلى ما لا يتجاوز حد الإعفاء ، وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٥ قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالموافقة على تقدير المأمورية لربحه من العمولة فى نقل البذرة بمبلغ ٢٠ جنيها فى كل من السنين من ٥٢ إلى ٥٤ وتخفيض ربحه من استغلال المركب والعمولة فى نقل البذرة فى سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٣٢٥ جنيها يسرى على سنة ١٩٥٦ ، فقد أقام الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٥٨ تجارى طنطا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالباً بإلغاءه والحكم بطلباته ، وبتاريخ ١٩٥٩/١/٢٤ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء قرار لجنة طعن ضرائب طنطا الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١١/٥ وما يترتب عليه من إجراءات مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات - ومبلغ مائتى قرش مقابل

ألعاب المحاماة . استأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة، وقيد استئنافها برقم ٦٧ سنة ١٢ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات الاستئنافية وبمبلغ ثلاثة جنيهات مقابل ألعاب المحاماه . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وقدم محمد وإبراهيم على حسن شواط من ورثة المطعون عليه مذكرة بدفاعهما ودفعاً ببطالان الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الدفع وقبول الطعن .

أ وحيث إن مبنى الدفع ببطالان الطعن أن الطاعنة أغفلت إعلان السيدة آمنة بهنس شواط زوجة المطعون عليه بتقرير الطعن، وأعلنت كلا من بهنس ومحمد على حسن شواط من ورثته بالتقرير في مواجهة النيابة رغم أن لها محل إقامة معلوم بناحية صالحجر مركز بسيون، كما أن إعلان كل من حسن على شواط وإبراهيم على حسن شواط قد سلم إلى عطيه حسن رمضان باعتباره ابن خالهما المقيم معهما لغيابهما، في حين أن هذا الأخير ليس من البلدة ولا قرابة لها به ولا يقيم معهما .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله، ذلك أن المطعون عليهما لم يقدم ما يدل على أن السيدة آمنة بهنس شواط من ورثة المطعون عليه فيكون الدفع في هذا الخصوص عارياً عن الدليل ، كما أن المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ المعمول به منذ نشره في ١١/٥/١٩٦٧ - والذي يحكم هذا الطعن - قد أجازت للطاعن أن يستكمل ما لم يتم من إجراءات الطعن وتصحيح ما لم يصح منها في المواعيد المقررة قانوناً وذلك من تاريخ نشر القانون المذكور أو في المواعيد التي تحددها المحكمة ، ومتى كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعنة قد عادت بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٥ وفي الميعاد القانوني وأعلنت ورثة المطعون عليه إعلاناً صحيحاً، فإن الدفع ببطالان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء قرار لجنة الطعن على ما ذهب إليه من ضرورة توجيه النموذج رقم ١٨ ضرائب إلى الممول قبل توجيه النموذج رقم ١٩ ضرائب إليه ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن مورث المطعون عليهم لم يقدم لمصلحة الضرائب إقراراً بأرباحه : والمستفاد من المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة لها أن المشرع فرق في إجراءات تقدير الضريبة وربطها بين الممولين الذين ينفذون أحكام القانون بتقديم إقرارات بأرباحهم ، وبين أولئك الذين امتنعوا عن تقديم هذه الإقرارات . فالذين يتقدمون بإقراراتهم وترى مصلحة الضرائب إجراء تصحيح أو تعديل فيها تخطرهم بعناصر الربط على النموذج ١٨ ضرائب ثم تعود فتخطرهم بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، أما الذين لا يقدمون لمصلحة الضرائب إقرارات بأرباحهم فلا يخطرهم بعناصر الربط على النموذج رقم ١٨ وإنما تقدر المصلحة أرباحهم على النموذج رقم ١٩ ضرائب وتخطرهم به .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل وبعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ - ولائحته التنفيذية ، يبين أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد فرق في إجراءات ربط الضريبة بين الممولين الذين يقدمون إقرارات بأرباحهم والممولين الذين لا يقدمون هذه الإقرارات فأتاح للأولين فرصة تبادل الرأي مع مصلحة الضرائب في شأن ما انطوت عليه إقراراتهم لعلهم أن ينتهوا معها إلى اتفاق تنحسم به المنازعات التي تقوم بين الطرفين بأن أوجب على مصلحة الضرائب إخطارهم بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب لكي يبدوا ما عساه يعن لهم من ملاحظات عليها ، بحيث إذا وافقت المصلحة عليها انحسم النزاع وإن لم تقتنع أخطرتهم بالربط على النموذج ١٩ ضرائب ، أما الممولون الذين لا يقدمون

إقرارات بأرباحهم فإن مصلحة الضرائب تتولى إخطارهم بربط الضريبة على الأساس الذي تراه بمقتضى النموذج ١٩ ضرائب . وإذا كان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون عليهم لم يقدم لمصلحة الضرائب إقرارات بأرباحه عن مدة النزاع فوجهت إليه المصلحة النموذج رقم ١٩ ضرائب بتقدير أرباحه وربط الضريبة على مقتضاها ، فإنها بذلك تكون قد التزمت أحكام القانون بما لا وجه معه للقول ببطلان هذا النموذج وما يترتب عليه من إجراءات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان النموذج ١٩ ضرائب وما يترتب عليه من إجراءات لعدم سبق توجيه النموذج رقم ١٨ ضرائب للممول ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات، وعضوية السادة المستشارين: هيثم زكريا  
عل ، ومحمد أبو حمزة مدور ، وحسن أبو الفتوح الشرييني ، وأحمد ضياء الدين حنق .

( ٥ )

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض « المصلحة في الطعن » حكم « الطعن في الحكم » . عمل .  
« بدل طبيعة العمل » .

المصلحة في الطعن : وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها  
بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن . مثال في دعوى عمل .

(ب) عمل . « الأجر » . « بدل طبيعة العمل » .

بدل طبيعة العمل . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ  
لعمله . عدم اعتباره جزءاً من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض  
لها في أدائه لعمله . اعتباره جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره .

١- يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة<sup>(١)</sup> - قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبوله  
زوالها بعد ذلك . وإذا كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ - الذي ألغى  
القرارات الخاصة بمنح بدل طبيعة العمل ومنع المطالبة بصرفه عن الفترة  
السابقة على صدوره - قد صدر في تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه - الذي  
صدر من هيئة التحكيم برفض طلب الاستمرار في صرف هذا البديل - فإنه  
بتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة .

(١) نقض ١١-١١-١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٦٢٤

ونقض ٢٥-١٠-١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٥٥٨

٢ - بدل طبيعة العمل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن تفقات بتكبدتها في سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله ، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن النقابة العامة لعمال صناعة وسائل النقل باسم اللجنة النقابية لعمال شركة مساهمة البحيرة تقدمت إلى مكتب عمل شرق الإسكندرية بشكوى ضد شركة مساهمة البحيرة طالبة الاستمرار في صرف بدل طبيعة العمل لموظفي الإدارة العامة والتفاتيش كما كان متبعاً من قبل ، وقالت شرحاً لطلبها إن الشركة كانت تصرف للعاملين فيها بدل طبيعة عمل بنسبة ٢٠ ٪ لموظفي الإدارة العامة والتفاتيش والورش ، ٣٠ ٪ لعمال الورش ، ٤٠ ٪ لعمال الكراكات واستصلاح الأراضي ، وذلك طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ وأجاز منح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بدل طبيعة عمل في الجهات وبالنسبة المقررة فيه على أن تنظم شروطه وفئاته بقراءات يصدرها مجلس إدارة كل مؤسسة ، وتنفيذاً لهذا القرار أصدر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي قراراً قصر به منح البديل على العاملين بمناطق الاستصلاح دون سواهم ومنعه عن عداهم مع التوصية بتجميد المبالغ التي كانت تصرف للعاملين بالورش الرئيسية وورش الإنتاج في الشركات



التابعة للمؤسسة واستمرار صرفها بصفة شخصية على أن تستقطع من كل زيادة يحصلون عليها مستقبلاً، وفي إثر ذلك قررت الشركة وقف صرف بدل طبيعة العمل لموظفي الإدارة العامة والتفانيش ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وإذ كان بدل طبيعة العمل جزءاً من الأجر ولا يجوز بحال الامتناع عن صرفه فقد انتهت النقابة إلى طلباتها السابقة . ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى هيئة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الإسكندرية، وقيد بجدولها برقم ٢ سنة ١٩٦٤ ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٩ قررت الهيئة رفض الطلب . وطعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار المطعون فيه ، ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ وقد نص في المادة الأولى منه على إلغاء قرارات مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي في شأن منع بدل طبيعة عمل للعاملين بالمراكز الرئيسية لهذه الشركات، ومنع في مادته الثانية العاملين بالشركات المذكورة من المطالبة بصرف بدل طبيعة العمل عن الفترة السابقة على صدوره، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة في الطعن :

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبوله زوالها بعد ذلك . وإذ كان ذلك، وكان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ قد صدر في تاريخ لاحق للقرار المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٤-١٢-٢٩ فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الثاني أن القرار المطعون فيه قضى برفض الطلب مستنداً في ذلك إلى أن بدل طبيعة العمل لا يعتبر جزءاً من

الأجر وأن المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ قد حددت بدل طبيعة العمل بأنه مبالغ أجاز القانون صرفها للعامل لقاء اضطراره بالعمل تحت ظروف خاصة عددها المشرع ورسم حدودها وبين الجهة التي تقدر ظروف العمل المسوغة لاستحقاقه بحيث يستحق بوجودها ويزول بزوالها مما ينشأ عنه طابع الاستقرار الذي يسوغ للعامل اعتباره جزءا من الأجر ، وهو من القرار خطأ ومخالفة للقانون لأن الأجر طبقا للمادة ٨٦٣ من القانون المدني والمادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ووفق ما استقر عليه الفقه والقضاء هو كل ما يعطى للعامل بصفة مستمرة ودورية لقاء عمله مهما كان نوعه وأيا كانت طريقة تحديده ومهما اختلفت تسميته مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها ما دامت مقررة في عقود العمل أو في لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر، ولما كان بدل طبيعة العمل الذي كان يصرف للعاملين بالشركة المطعون عليها إن هو إلا عوض عن الجهود المضاعفة التي يبذلونها وتغطية لساعات العمل الإضافية وقد استمر صرفها لهم بصفة دورية فهو بهذا الوصف جزء من الأجر لا ينفصل عنه ولا يستقل بحكم خاص .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن بدل طبيعة العمل إما أن يعطى إلى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله ، فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها . وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الطلب مستندا في ذلك إلى أن بدل طبيعة العمل على إطلاقه لا يعتبر جزءا من الأجر وهو خطأ ومخالفة للقانون حجة عن بحث سبب بدل طبيعة العمل، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ،



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧١

برياعة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين  
مويس ، وعثمان زكريا على ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد فهد الدين حنى .

( ٦ )

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) حكم : « بيانات الحكم » بطلان : موطن .

المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . الهدف من البيانات التي أوجبت أن  
يتضمنها الحكم . التعريف بأشخاص وصفات الخصوم . تفسير الحكم بيان اسم الخصم  
ولقبه ووظيفته ومحل عمله . كفاية ذلك لتعريف بشخصه . خلوه من بيان موطن الخصم .  
لا يجب .

( ب ) نقض : « أسباب الطعن » موطن .

عدم تقديم الطاعة صورة رسمية من صحيفة الاستئناف . النعى ببطلان هذه الصحيفة  
خلوها من بيان موطن المستأنف . لا دليل عليه .

( ج ) أحوال شخصية : « طلاق » « إنقضاء العدة » . إثبات .

إيصال المرأة . حده . يلوغها سن ٥٥ . شرطه . انقطاع الدم لمدة ستة أشهر قبل  
أو بعد مدة الإيصال . عدة الآيسة . ثلاثة أشهر . إذا عاودها الدم اعتدت بالاقراء .  
القول في انقضاء عدة المرأة هو قولها في مدة تحتل الانقضاء في مثلها .

١- إذ أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩  
أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ،  
إنما قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تزدد بينهم الخصومة  
في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة مانعا من اللبس ، وإذا  
كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تضمن اسم المطعون عليه ولقبه ووظيفته

ومحل عمله فإن في ذلك التعريف الكافي بشخصه المانع من كل جهالة أو لبس  
وبه يتحقق غرض الشارع من وجوب ذكر البيانات السابقة في الحكم .

٢ - إذ نعت الطاعنة بأن صحيفة الاستئناف قد خلت من بيان موطن  
المستأنف ولم تقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من تلك الصحيفة فإن نعمها  
في هذا الخصوص يكون عاريا من الدليل .

٣ - المقتضى به في مذهب أبي حنيفة أن حد إياس المرأة خمس وخمسون  
سنة - وقيل الفتوى على خمسين - وشرطه أن ينقطع الدم عنها لمدة طويلة ،  
وهي ستة أشهر في الأصح ، سواء كان الانقطاع قبل مدة الإياس أو بعد  
مدته ، فإن هي بلغت الحد واستوفت الشرط حكم بإياسها واعتدت بثلاثة  
أشهر ، فإن عاودها الدم على جاري عادت قبل تمام هذه المدة انتقضت  
عدة الأشهر واستأنفت العدة بالأقراء ، وأن القول في انقضاء عدة المرأة  
هو قولها بانقضائها في مدة يحتمل الانقضاء في مثلها ، وهو ما اختارته  
الجنة وضع قانون الأحوال الشخصية حيث نصت في البند الثالث من الفقرة  
ج من المادة ١٦٥ من مشروع القانون على أن : من بلغت الخمسين فلأنها  
تعتد بثلاثة أشهر إن كان الحيض قد انقطع عنها ستة أشهر قبل الخمسين  
أو بعدها (١)

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
القائم بوزارة العدل والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الظعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيدة « فتحية السيد مراغى » أقامت اندعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦٤ أحوال شخصية الاسكندرية الابتدائية ضد محمد حسن عبد العال إبراهيم تطلب الحكم أولا : ببطالة إرشاد الوراثة الصادر من محكمة محرم بك للأحوال الشخصية - ولاية على النفس - بتاريخ ١٦-٨-٦٤ في المادة رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ لمخالفته الحقيقة والواقع ، وثانيا : بثبوت وفاة المرحوم حسن عبد العال إبراهيم في ١١-١-١٩٦٤ وانحصار إرثه فيها بوصفها زوجة له وفي أولاده محمد وزينب وفردوس ونجدة وسعدة وممدوحة فقط من غير شريك ولا وارث له سواهم ولا من يستحق في تركته وصية بحكم القانون ، وقالت شرحا لدعواها إنها كانت زوجة للمتوفى وطلقها في ٩-٧-١٩٦٣ ثم توفى في ١١-١-١٩٦٤ وهي ما زالت في عدته، وإذ حصل المدعى عليه على إرشاد بالوراثة على اعتبار أنها ليست من الورثة فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلانها، وبتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٥ حكمت المحكمة أولا - ببطالة الإرشاد الصادر بوفاة المرحوم حسن عبد العال إبراهيم من محكمة محرم بك للأحوال الشخصية بتاريخ ١٦/١/١٩٦٤ في المادة رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ ثانيا - بثبوت وفاة المذكور في ١/١/١٩٦٤ وانحصار إرثه في المستأنف عليها بوصفها مطلقته رجعيا وفي عدته وتستحق الثمن في تركته فرضا ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها أصل التركة وفي أولاده البالغ محمد وسعد وزينب وفردوس ونجدة وممدوحة للذكر منهم مثل حظ الأنثيين تعصيا في باقى التركة من غير شريك ولا وارث له سواهم ولا من يستحق في تركته وصية واجبة بحكم القانون ، وألزمت المدعى عليه بالمصروفات . استأنف محمد حسن عبد العال هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠ سنة ١٩٦٥ شرعى ، وبتاريخ ٢٠-٦-١٩٦٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف.

ورفض دعوى المستأنف عليها وألزمها بالمصروفات عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه صدر باطلا لإغفاله بيان موطن الطاعن « المستأنف » وهو من البيانات الجوهرية التي أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ذكرها ولا يغني عن ذكر هذا البيان إيضاح مهنته ومحل عمله في الحكم إذ لا يعفيه ذلك من ذكر الموطن ، كما أن صحيفة الاستئناف قد دخلت بدورها من البيان المذكور مما يبطلها وفقا لنص المادة العاشرة من القانون المشار إليه ويترتب على بطلانها بطلان جميع ما تلاها من إجراءات بما في ذلك الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، إنما قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة مانعا من اللبس . إذ كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تضمن اسم المطعون عليه ولقبه ووظيفته ومحل عمله، فإن في ذلك التعريف الكافي بشخصه المانع من كل جهالة أو لبس وبه يتحقق غرض الشارع من وجوب ذكر البيانات السابقة في الحكم ، أما ما تحدث به الطاعنة من أن صحيفة الاستئناف قد دخلت من بيان موطن المستأنف ، فردود بأنها لم تقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من الصحيفة مما يجعل نعيها في هذا الخصوص عاريا من الدليل .

وحيث إن حاصل الشق الثاني من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعنة مستندا في ذلك إلى أنها عند وفاة مطلقها المرحوم



« حسن عبد العال إبراهيم » في ١١/١/١٩٦٤ كانت قد خرجت من عدته لأنها طلقت منه في ١/٧/١٩٦٣ وهي آيسة لتجاوزها الخامسة والخمسين مع انقطاع الدم عنها، وأن «عدة الآيسة» ثلاثة أشهر وقد انقضت قبل الوفاة، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ولأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة لأن الآيسة عند الأحناف هي من بلغت الخامسة والخمسين بشرط انقطاع الدم عنها لمدة طويلة فلا يكفي مجرد انقطاعه وهي التي تنفرد بالإخبار بهذا الانقطاع لأنه لا يحيط به أحد سواها، ولهذا فإنها وقد قررت أنها رأت الدم قبل الطلاق وأنها كانت تراه بانتظام فإنها عند طلاقها تعامل معاملة المرأة الحائض وتعتد بالاقراء، فإذا انقطع الدم عنها بعد ذلك فإنها تعتد بحول كامل لا بثلاثة أشهر كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه.

وحيث إن هذا النعي على أساس، ذلك أن المفتي به في مذهب أبي حنيفة أن حد إياس المرأة خمس وخمسون سنة - وقبل الفتوى على خمسين - وشرطه أن ينقطع الدم عنها لمدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح سواء كان الانقطاع قبل مدة الإياس أو بعد مدته، فإن هي بلغت الحد واستوفت الشرط حكم بإياسها واعتدت بثلاثة أشهر، فإن عاودها الدم على جاری عاداتها قبل تمام هذه المدة انتقضت عدة الأشهر واستأنفت العدة بالاقراء، وأن القول في انقضاء عدة المرأة هو قولها بانقضائها في مدة يحتمل الانقضاء في مثلها، وهو ما اختارته لجنة وضع قانون الأحوال الشخصية حيث نصت في البند الثالث من الفقرة ٢ من المادة ١٦٥ من مشروع القانون على أن « من بلغت الخمسين فإنها تعتد بثلاثة أشهر إن كان الحيض قد انقطع عنها ستة أشهر قبل الخمسين أو بعدها » وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة بإثبات وراثتها لزوجها المرحوم « حسن عبد العال إبراهيم » على ما قرره من « أنه طلقها في ٩-٧-١٩٦٣ وتوفى في ١١/١/١٩٦٤ وأنه » لا خلاف بين فقهاء الحنفية في أن المرأة لو حاضت «حيضة» أو حيضتين ثم أيست من الحيض وانقطع دمها فإنها تعتد بثلاثة أشهر، وأنه : ولم يقل أحد بأنها تعتد بثلاثة أشهر تبدأ بعد مضي ستة أشهر من انقطاع الدم، وأنه

« بتطبيق فقه المسألة على واقعة الدعوى يظهر أن المستأنف عليها الطاعة كانت قد انقضت عدتها قبل وفاة مطلقها ذلك أنها قد تجاوزت بيقين الخامسة والخمسين عند الوفاة فقد أقرت بمحضر جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ أمام محكمة أول درجة أنها حاضت فترة قبل الطلاق ثم انقطع الدم وأنها لم ترى الدم من تاريخ الطلاق حتى الوفاة ثم عادت وقالت إنها لم ترى الدم إلا بعد خمسة أشهر ولما سارع وكيل المستأنف وطلب أخذها بإقرارها عدلت عن هذا الذي قالته لتقرر أنها كانت ترى الدم شهريا قبل الطلاق وانقطع ثلاثة أو أربعة أشهر بعد الطلاق، ثم عادت بجلاسة ١٤/١١/١٩٦٤ فقررت أنها ترى الدم تارة كل شهر مرة وتارة كل شهرين مرة ويمكث الدم سبعة أيام، وقد فات المستأنف عليها أن هذا العدول لا يجلبها فهي لم تعدل عن إقرارها الأول إلا بعد أن تنبت إلى أن قولها أضاع دعواها حين طلب وكيل المستأنف أخذها بإقرارها، هذا فضلا عن أن إقرارها الأول بانقطاع الدم قبل الطلاق واستمراره منقطعا حتى الوفاة هو إقرار لا يعلم إلا من جهتها ولا خفاء فيه عليها ولا يقبل رجوعها فيه » وأنها « وهي مأخوذة بإقرارها تكون قد انقضت عدتها في تاريخ الوفاة لأنها تجاوزت الخامسة والخمسين وكانت منقطعة الحيض عند الطلاق ومضى أكثر من ثلاثة أشهر بين الطلاق والوفاة » - وما قرره الحكم من أن الطاعة تعتبر آيسة وتعتد بالأشهر بدلا من الأقراء ببلوغها الخامسة والخمسين ومجرد انقطاع الدم عنها لأنه لا يشترط في هذا الانقطاع أن يستمر لمدة ستة أشهر، وما رتبته على ذلك من أن الطاعة وقد طلقت في ٩/٧/١٩٦٣ - وهي آيسة - فإن عدتها ثلاثة أشهر بدأت من هذا الطلاق وانقضت قبل وفاة مطلقها في ١١/١/١٩٦٤، هو من الحكم خروج على المفتي به في مذهب أبي حنيفة ومخالفة للقانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم والأسباب التي أقيم عليها الحكم المستأنف يتعين تأييده .



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد نور الدين صويس ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد  
ضياء الدين حنى .

( ٧ )

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) مرافق عامة . إسقاط الالتزام أو انتهاءه . خلف . عمل .

إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسئوليته . عدم مسئولية جهة الإدارة عن  
التزاماته . إسقاط الالتزام أو انتهاءه . أثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم  
وبين إدارة الدولة للمرفق . عدم اعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال في  
دعوى عمل

( ب ) نقض . أسباب الطعن . السبب الجديد : محكمة الموضوع .  
”مسائل الواقع“ :

الننى بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد الالتزام أو قرار إسقاطه . دفاع  
موضوعى . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - الأصل فى التزام المرافق العامة أن الملتزم يدير المرفق لحسابه  
وتحت مسئوليته ، وجميع الالتزامات التى تترتب فى ذمته أثناء قيامه هو  
بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام  
بها ، ما لم ينص فى عقد الالتزام - أو فى غيره - على تحملها بها ، وإسقاط  
الالتزام أو انتهاءه من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضع  
حدا فاصلا بين إدارة الملتزم أو الحراسة الإدارية وبين إدارة الدولة للمرفق ،  
ومن ثم فإن الدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفا

خاصا أو عاما للشركة التي أسقط عنها الالتزام أو انتهى التزامها<sup>(١)</sup> .  
 ٢ - لا يقبل من الطاعن التحدى بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد  
 الالتزام أو قرار إسقاطه لأنه دفاع موضوعي لم يسبق له التمسك به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
 المرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
 الطعن - تتحصل في أن « رزق جرجس رزق » أقام الدعوى رقم ٨٦ سنة  
 ١٩٥٨ المنصورة الابتدائية ضد إبراهيم شفيق بصفته حارسا عاما على مرفق  
 سكك حديد وجه بحرى يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٧٦٤ جنيه ، ٩١٨ مليم  
 والمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .  
 وقال شرحا لدعواه إنه التحق بالعمل لدى الشركة منذ أول يوليو سنة ١٩٣٦  
 وظل يتدرج في مناصبها حتى بلغ أجره الأخير ١٣ جنيها ، ٦٧٥ مليا شهريا وبتاريخ  
 ١٢ - ١١ - ١٩٥٧ فوجئ بفصله من العمل دون مبرر . ولذا يستحق في ذمة الشركة مبلغ  
 ٧٦٤ جنيها ٩١٨ مليا ، ٥٠٠ جنيهات ، ٩٢٠ مليا أجره عن الفترة التي اشتغلها في شهر نوفمبر  
 سنة ١٩٥٧ ، ٢٤٦٠ جنيها و ١٥٠ مليا مكافأة نهاية الخدمة و ١٣ جنيها ، ٦٧٥ مليا بدل إنذار  
 و ٥٠٠ جنيه تعويضاً عن الفصل التعسفي ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . دفع  
 المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن الشركة هي  
 المسئولة عن الالتزامات الناشئة عن عقود العمل ولا تعتبر الحراسة خلفا لها .  
 وبتاريخ ١٧/٥/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى

(١) نقض ١٩٦٦/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٩٧٤ ، ونقض

١٩٦٦/٥/١٨ السنة ١٧ ص ١١٦٦ . ونقض ١٩٦٦/٥/٤ السنة ١٧ ص ١٠١١ ،

ونقض ١٩٦٦/١١/٢٢ السنة ١٢ ص ٦٤٦



لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها وبرفض طلب التعويض وحددت جلسة تالية للمرافعة في باقى الطلبات ، ثم عاد المدعى عليه ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة استنادا إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ جعل العلاقة مباشرة بين العمال ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للوفاء بحقوق العمال الناشئة عن عقد العمل ، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها ، وثانيا - بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤ جنيهات و ٦٦٠ مليا والمصروفات المناسبة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وثالثا - برفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا تعديله والحكم بالزام المستأنف عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٦٤ جنيها ، ٩١٨ مليا وقيد هذا الاستئناف برقم ٢١٩ سنة ١٦ قضائية ، ودفع المستأنف عليه بزوال صفته لصدور قرار وزير النقل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإسقاط الالتزام عن الشركة فتنازل المستأنف عن مقاضاة المستأنف عليه - الحارس العام - ووجه استئنافه إلى وزير النقل الذى دفع بدوره بعدم قبول الاستئناف بالنسبة له لأن الدولة وقد عاد إليها المرفق لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما للملزم حتى يوجه لها الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٩ حكمت المحكمة : ١ - بإثبات ترك المستأنف للخصومة في الاستئناف بالنسبة للسيد / إبراهيم شفيق بصفته : ٢ - بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للسيد وزير النقل لرفعه على غير ذى صفة . ٣ - بإعفاء المستأنف من المصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع المبدى من المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذى صفة

مستندا في ذلك إلى أن علاقة الطاعن بشركة سكك حديد وجه بحرى قد انتهت في نوفمبر سنة ١٩٥٧ ومن قبل أيلولة هذا المرفق للدولة نتيجة لإسقاط الالتزام بمقتضى قرار وزير النقل ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ وأن الأصل في عقود الالتزام أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته وأن كافة الديون التي تترتب في ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق تعد التزاما عليه وحده ، فإذا أنهى عقد الالتزام بالإسقاط فإن الدولة لا تسأل عن شئ من تلك الديون ما لم ينص في عقد الالتزام على ذلك ، ولم يقدم المستأنف الدليل على وجود هذا النص ، وهو من الحكم قصور يعيبه ، إذ العبرة في تحديد موقف الدولة بالنسبة لحقوق والتزامات الملتزم الذي أسقط عنه الالتزام إنما هي بما يتضمنه عقد الالتزام المبرم بينه وبين الحكومة وبما ينص عليه قانون الإسقاط مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع الرجوع إلى عقد منح الالتزام وإلى قانون إسقاطه قبل أن تقطع برأى في هذا الشأن ، وإذ فاتها ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن المطعون عليه - وزير النقل - دفع بملسة ١٩٦٥/٥/١٠ بأن الدولة وقد عاد إليها المرفق فإنها لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما لشركة سكك حديد وجه بحرى صاحبة الالتزام حتى يوجه إليها الاستئناف ، وأن الطاعن - المستأنف - لم يرد على هذا الدفع ، ولما كان الأصل في التزام المرافق العامة أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وتحت مسئوليته ، فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه هو بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها ما لم ينص في عقد الالتزام أو في غيره على تحملها بها ، وإسقاط الالتزام أو إنتهاؤه من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم أو الحراسة الإدارية وبين إدارة الدولة للمرفق . لما كان ذلك ، وكانت وزارة النقل - وقد عادت إليها إدارة المرفق بانتهاء الالتزام في سنة ١٩٦٤ - لا صفة لها في الخصومة القائمة



بشأن حقوق الطاعن قبل الشركة التي فصلته من العمل في نوفمبر سنة ١٩٥٧ ومن قبل إنتهاء الالتزام وأيلولة المرفق للدولة في سنة ١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع على وزارة النقل لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور، ولا يقبل من الطاعن التحدى بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد الالتزام أو قرار إسقاطه لأنه دفاع موضوعي لم يسبق له التمسك به .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بأن الدولة لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما للشركة التي أسقط عنها الالتزام وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - الذي فصل " الطاعن في ظله - تجعل الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات الخاصة بحقوق العمال في حالة أيلولة المنشأة إلى صاحب عمل جديد نتيجة لتصرف من التصرفات المنصوص عنها في المادة المشار إليها، وأن أيلولة المرفق للدولة بناء على قانون إسقاط الالتزام عن الشركة هو من قبيل التصرفات المذكورة فلا تمنع من إلزام الدولة بالوفاء بحقوق الطاعن قبل الشركة .

وحيث إن هذا النعي محدود بما سبق الرد به في الوجه الأول من أن الدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما للشركة التي أسقط عنها الالتزام أو انتهى التزامها .

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد / المستشار ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، محمد صدق البشيشى ، محمد سيد أحمد حماد ، وعمل عبد الرحمن

( ٨ )

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ، ب ) إعلان . و بيانات ورقة الإعلان ، : نقض : و إعلان  
الطعن : :

( أ ) إغفال المحضر ذكر عدم وجود المراد إعلانه ، أو بيان العلاقة بينه وبين  
مستلم الإعلان ، أو أن هذا الأخير يقيم معه . آره . بطلان الاعلان .

( ب ) عدم قيام الطاعن بتصحيح اعلان الطعن خلال الميعاد المنصوص عليه  
بالمادة ٣١ مراقبات أو خلال الميعاد الذى منحه له القانون ؛  
لسنة ١٩٦٧ . آره . بطلان الطعن بالنقض .

١ - الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ ، ١٢ من  
قانون المرافعات والذى جرى الإعلان فى ظله أن تسلم الأوراق المطلوب  
إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب  
إعلانه فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون  
ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود  
المطلوب إعلانه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان  
أو أن هذا الأخير يقيم معه ، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان .

٢ - إذا كان الطعن قد أدركه القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة  
القضائية قبل عرضه على دائرة فحص الطعون ، وكانت المادة ٢/٣ من ذلك  
القانون قد نصت على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء



دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا ، وإذ كانت الأوراق قد نخلت مما يثبت قيام الطعن بإعلان المطعون عليه إعلانا صحيحا خلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ سالفه الذكر أو خلال الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات أو لتصحيح ما لم يصح منها ، فإنه يتعين لإعمال الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ آتفة البيان والقضاء ببطالان الطعن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن سامى مجلى حنا أقام الدعوى رقم ٧٦٠ سنة ١٩٦٤ كلى القاهرة ضد فهمى عمر السعدى طالبا الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المحرر بينهما بتاريخ ١٣-٣-١٩٥٨ وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل تحرير العقد ورد الشيكات المسلمة إليه تنفيذا له، وقال فى بيان دعواه إن المدعى

عليه باع له ٤ ٤ نظير ثمن قدره ٩٥٠ جنيهها حرر به ١٨ شيكا على بنك القاهرة فرع الفيوم، ولعدم قيام البائع بتسليم مستندات التملك ونقل الملكية لم يتمكن من وضع يده على المبيع، ثم تبين أنه غير مالك للأطيان المباعة وإذ أنكره برد الشيكات ولم يستجب إليه، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان، ورد المدعى عليه بأنه سلم الأطيان المباعة للمدعى عند التعاقد وحول له عقود الإيجار الخاصة بها وانتفع بها من تاريخ شرائه، وأنه لما قدم الشيكات للبنك تبين أنه لا يقابلها رصيد فاستصدر أوامر أداء بقيمتها، إلا أن المدعى

لم يسدد أيضا المبالغ الصادرة بها تلك الأوامر، وأضاف بأن ملكية العين المباعة آلت إليه بعقد عرفي مؤرخ ١٢ - ١ - ١٩٥٧ حكم بصحته في الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥٧ كلى مصر، وأنه سلم المدعى صورة الحكم الصادر فيها، وانتهى في دفاعه إلى أن المدعى هو الذى أخل بالتزاماته وطلب رفض الدعوى، وبتاريخ ٣١ - ٥ - ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البيع المؤرخ ١٣ مارس ١٩٥٨ والصادر من المستأنف عاينه للمستأنف والمتضمن بيعه ٤ ط / ٤ ف الميمنة الحدود والمعالم بالعقد المذكور لقاء ثمن قدره ٩٥٠ ج . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم مذكرة بدفاعه، ودفعت النيابة العامة أصليا ببطلان الطعن وطلبت من باب الاحتياط فى الموضوع نقض الحكم فى خصوص السبب الثانى .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن المحضر الذى باشر إعلان تقرير الطعن قام بتسليم صورة هذا الإعلان إلى من يدعى رمزى جوهر دون أن يثبت فى محضره غياب المراد إعلانه وقت الإعلان وعلاقة مستلم الصورة بالمعلن إليه وإقامته معه بما يترتب عليه بطلان الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع فى محله، ذلك أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات والذى جرى الإعلان فى ظله أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان، أو أن هذا الأخير يقيم معه، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة



الإعلان، وإذا كان يبين من الاطلاع على أصل إعلان تقرير الطعن أن المحضر توجه في ٢٨-٦-١٩٦٦ إلى موطن المطعون عليه لإعلانه وأعلنه مخاطبا مع الأستاذ رمزي جوهر الذي تسلم صورة الإعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود المطلوب لإعلانه والعلاقة بينه وبين من تسلم الصورة وأن مستلم الإعلان يقيم معه في نفس الموطن، فإنه يترتب على عدم مراعاة هذه الإجراءات بطلان إعلان تقرير الطعن وفقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات السابق، ولما كان هذا الطعن قد أدركه القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قبل عرضه على دائرة فحص الطعون، وكانت المادة ٣ من ذلك القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعطى الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وكان إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلا كما سلف البيان وكانت الأوراق قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليه إعلانا صحيحا خلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ سالف الذكر أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات أو لتصحيح ما لم يصح منها، فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعمال الجزء المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ الآنف البيان والقضاء ببطلان الطعن .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات، وعضوية السادة المستشارين : هيثم زكريا على ،  
ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين حنفى .

( ٩ )

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . « رسم الأيلولة على التركات » .

المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده . خروجها من سلطة . مصلحة  
الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .

النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
يفرض رسم أيلولة على التركات على أنه « إذا كان التصرف بعوض جاز  
لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ،  
وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه » يدل - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة ومصلحة  
الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة ، المنازعة في دفع المقابل  
أو عدم دفعه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

( ١ ) نقض ٢٨-٢-١٩٦٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٤٠١

ونقض ٢١-٦-١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٣١٠

ونقض ٢٢-٢-١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٣٧٢



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ١٥-١٢-١٩٥٥ توفيت المرحومة السيدة هدى عبد الرحمن سرور فقذرت مأمورية ضرائب المحلة الكبرى صافي تركتها بمبلغ ٥٣٠٠ جنيه ، وإذ لم يوافق الورثة على هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ٢٨-٤-١٩٥٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض تقدير المأمورية لصافي تركة المرحومة هدى عبد الرحمن سرور والمتوفاة بالمحلة الكبرى في ١٥-١٢-١٩٥٥ إلى مبلغ ٣٤٦٥ جنيتها ٦٦٧٦ مليا ، فقد أقام الورثة الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٥٨ تجارى طنطا الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبين تعديله وتقدير صافي التركة بمبلغ ٣٨٨ جنيتها ٣٣٣٦ مليا بعد استبعاد قيمة الأطنان الزراعية المباعة من المتوفاة إلى ابنها غزلان من وعاء التركة . وبتاريخ ١٢-١-١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل في الموضوع بندب مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا ليندب أحد خبرائه المختصين بشئون الضرائب لتقدير قيمة صافي التركة ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ٣١-١٢-١٩٦٠ فحكمت بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت غزلان ابن المتوفاة - المطعون عليه الثانى - بكافة طرق الإثبات القانونية أن التصرف الصادر إياه من مورثته بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ٩-٩-١٩٥٤ تصرف بعوض حقيقة وأنه دفع المقابل له للدائنة ، وبعد تنفيذ هذا الحكم ، وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا باعتبار صافي تركة المرحومة هدى عبد الرحمن سرور بمبلغ ٢١٠٩ جنيهات ٤١٦١ مليا وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة الحكم بعدم اختصاص دائرة الضرائب التجارية بالفصل في إثبات دفع المقابل وإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من اعتماد عقد البيع العرفى المؤرخ ٩-٩-١٩٥٤ مع إضافة هذا التقدير إلى التركة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٢ سنة ١٢

قضائية ، ودفع المستأنف عليهما ببطلان الاستئناف . وبتاريخ ٢٢-١٢-١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) برفض الدفع المبدى من المستأنف عليهما ببطلان الاستئناف : ( ثانيا ) برفض الدفع المبدى من المستأنفة بعدم اختصاص محكمة أول درجة وباختصاصها ( ثالثا ) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، ( رابعا ) بإلزام المستأنفة بالمصروفات الاستئنافية وبمبلغ ثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التتمير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث تنازلت الطاعنة عن السبب الثاني وأصرت على طلب نقض الحكم للسبب الأول ولم يحضر المطعون عليهما ولم يديا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه استبعد من عناصر التركة مبلغ ٦٥٦ جنيا ، ٢٥٠ مليا باعتباره قيمة الخمسة قراريط التي باعها المورثة إلى ابنها المطعون عليه الثاني بالعقد العرفي المؤرخ ٩-٩-١٩٥٤ مستندا في ذلك إلى أن محكمة أول درجة وقد وكل إليها أمر الفصل في تقدير قيمة التركة لها أن تبحث في كافة العناصر المثارة حولها ومن بينها إضافة قيمة الأطنان المباعة من المورثة لولدها إلى وعاء التركة أو استبعادها منه في حالة ثبوت دفع المقابل ، وأنه ثبت للمحكمة من مطالعة العقد العرفي ومن أقوال الشهود أن المقابل قد دفع وأن التصرف كان يعوض . وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن مؤدى ما نصت عليه المواد ٤ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن اختصاص المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية إنما يقتصر على ما قد يثيره الممولون أو المصلحة من اعتراضات وطعون في قرار اللجنة فالمحكمة تعتبر في هذه الأحوال جهة معارضة أو تنظم من قرارات اللجنة فما لا تختص به اللجنة أو تصدر قرارها فيه فلا يجوز طرحه على المحكمة ابتداء كما أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد جعلت إثبات دفع المقابل بدعوى مستقلة فأخرجت هذا النزاع من اختصاص لجان الطعن ، وإذ قضى الحكم



المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة بدعوى إثبات دفع المقابل، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه « يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة ، المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه » وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باختصاص المحكمة - باعتبارها جهة طعن في قرار لجنة الطعن - يبحث عوض التصرف الصادر من المورثة مستندا في ذلك إلى ما قرره من أن « محكمة أول درجة وقد وكل إليها أمر الفصل في تقدير قيمة تركة المرحومة هدى عبد الرحمن سرور مورثة المستأنف عليهما كان عليهما وهي في سبيل هذا التقدير لمعرفة الضريبة المستحقة على التركة أن تبحث في كل العناصر المثارة حول التركة ومن بينها مسألة إدراج الخمسة قراريط المبيعة من المورثة إلى ولدها » تقدير التركة أو استبعاد هذا القدر في حالة ثبوت دفع المقابل ، فإن هي فعلت ذلك فلا تكون قد خرجت عن اختصاصها » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلع رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكمل، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود

( ١٠ )

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٦ القضائية :

دعوى . « تدخل النيابة العامة » . وقف . « الدعوى المتعلقة بالوقف » .  
نيابة عامة . بطلان . نقض . « أسباب الطعن » . نظام عام .

وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه  
أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلاً من دعوى الوقف أو رفعت  
باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة  
العامة في هذه الدعوى لإبداء الرأي . أثره . بطلان الحكم . جواز إعادة  
ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن بعض  
الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم  
بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup>  
— أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق  
فيه ، مما كانت تختص به المحاكم الشرعية في خصوص الوقف ، وأصبح  
الاختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم  
الشرعية والمالية، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان  
الحكم الصادر فيه باطلاً، يستوي في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعوى

( ١ ) نقض ٢٣-١٢-١٩٦٩ مجموعة للمكتب الفني . السنة ٢٠ . ص ١٢١٢

نقض ٢٣-٥-١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٩ . ص ٩٥٩



الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية ، وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف . وإذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن النزاع بين الطاعن والمطعون عليها الأولى كان يدور في أساسه حول صحة القرار الصادر باستبدال الاعيان موضوع الدعوى بالاعيان التي كانت موقوفة على المطعون عليها الأولى ، وكانت هذه المسألة تتعلق بأصل الوقف ، بما كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ، ثم صارت بعد الغاء تلك المحاكم من اختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة ، فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر أن تتدخل النيابة في الدعوى لإبداء رأيها فيها ، حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية وإلا كان الحكم باطلاً . وإذا كان هذا البطلان هو مما تجوز اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة لتعلقه بالنظام العام . وكان الثابت أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى لإبداء الرأي فيها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ طنطا الابتدائية ضد المطعون عليهم طلب فيها الحكم بشيئ مملوكيته إلى ٣ س و ٦ ط و ٢ ف من الأطنان الزراعية مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وبانتهاء عقد الإيجار المؤرخ أكتوبر سنة ١٩٦٣ - الصادر من جمعية المساعي المشكورة - المطعون عليها

الأولى - بتأجير هذا القدر اليه وعدم الاعتداد بهذا العقد . وقال شر حال دعواه  
 إنه يملك الأطيان المشار إليها ضمن مساحة مقدارها ١٧ س ١٣ ط ١٨٤ ف بعقد  
 بيع مسجل في ١٨/١٠/١٩٢٠ صادر إليه من والده ، وفي سنة ١٩٣٢  
 وقف والده من هذا القدر ١٠ ف ١٢ ط ١٧ س على زوجته وأولاده ولم  
 يشمل الوقف الأطيان موضوع الدعوى بل ظلت على ملكه وحيازة  
 والده بصفته وليا شرعيا عليه أن توفي في سنة ١٩٣٣ ثم انتقلت حيازتها  
 إلى المرحوم محمد علوي الحزار بعفته وصيا عليه حتى بلغ هو سن الرشد  
 في سنة ١٩٣٩ واستلمها في سنة ١٩٤٠ وظل يضع اليد عليها ، وفي سنة ١٩٥٣  
 أخطرت الجمعية - المطعون عليها الأولى - بأن هذه الأطيان سبق أن وقفها والده  
 عليها وقفا خيريا ، وطالبت الورثة وهو من بينهم بتحرير عقد إيجار عنها فوقع  
 على العقد بسبب عدم وجود مستندات الملكية تحت يده ، واستمر الحال كذلك  
 حتى أقامت عليه الجمعية الدعوى رقم ٦٦١ سنة ١٩٦٢ مدني بندر شبن الكوم  
 تطالبه بالأجرة المتأخرة ، وتبين له وقتذاك أن تلك الأطيان هي ملكه الخاص  
 بمقتضى عقد البيع الصادر له من والده ، وأنه كان ضحية غلط وقع فيه عند  
 تحرير عقد الإيجار ، فتمسك في تلك الدعوى بملكيته للعين المؤجرة ، وقضت  
 المحكمة بوقفها حتى يفصل في النزاع على الملكية . وأضاف الطاعن أن والده  
 لم يسبق أن وقف تلك الأطيان ، وهي كائنة بناحية دمنهور الوحش مركز زفتي  
 على الجمعية ، وإنما وقف عليها ٢٠ فدانا أخرى بناحية زنارة مركز تلا  
 وقد اتخذت إجراءات لاستبدال الأطيان موضوع الدعوى بالأطيان الموقوفة  
 على الجمعية ، غير أن هذه الإجراءات باطلة لأنها لم تتم طبقا للقانون فلا تؤثر  
 على ملكيته . وأذ تازعته المطعون عليها الأولى في ذلك وطالبت وزارة  
 الأوقاف - المطعون عليها الثانية - بتسليم الأطيان موضوع النزاع ، وصدر  
 القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الذي خول الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - والتي يمثلها  
 المطعون عليهم الثلاثة الآخرون - باستلام الأراضي الموقوفة وفقا خيريا ، فقد أقام  
 دعواه للحكم له بطلباته وبتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٦٤ حكمت محكمة أول درجة  
 برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ لسنة ١٥ ق



مدنى طنطا ، وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ، أبدت فيها الم أى برفض الطعن ، وبالحلـسة المحددة لمظر الطعن أضاف الطاعن سببا جديدا نعى فيه على الحكم المطعون فيه البطلان بطلانا مطلقا متعلما بالنظام العام لعدم تدخل النيابة العامة فى الدعوى وهى من الدعاوى المتعلقة بالوقف ، وأبدت النيابة العامة الرأى بنقض الحكم لهذا السبب .

وحيث أن الدفع ببطلان الحكم المطعون فيه فى محله ، ذلك أن التمانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن بعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى تختص بها المحاكم بمقتضى التمانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص فى مادته الأولى على أنه « يجوز للنيابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، وعليها أن تتدخل فى كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلا ، فإن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلما بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية فى خصوص الوقف وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية فإن تدخل النيابة العامة يكون واجبا عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا ، يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه بتثبيت ملكيته إلى ٣ س و ٦ ط و ٢٠ على أساس أنه اشترى هذا القدر ضمن أطياف أخرى من والده المرحوم حسانين عبدالغفار بموجب عقد البيع المسجل فى ١٨/١٠/١٩٢٠ ، ولأذردت المطعون عليها الأولى بأن الأعيان موضوع الدعوى أصبحت موقوفة عليها بموجب قرار صدر باستبدال هذه الأعيان بأعيان أخرى كانت موقوفة عليها فقد دفع الطاعن

ببطلان قرار الاستبدال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول بالبحث هذا الدفع وانتهى إلى عدم صحته وقضى برفض الدعوى واستند في ذلك إلى ما يلي « أن طالب الاستبدال وهو المرحوم محمد علوي الخزار الذي طلبه بوصفه وكيلا عن البالغ من ورثة المرحوم حسانين أحمد عبد الغفار ووصيا حلى المستأنف - الطاعن - كان على أسوأ افتراض فضوليا بالنسبة للمستأنف وفيما يناسب نصيبه الميراثي في عين البذل لأنه طلب إجراء الاستبدال على اعتبار أن العين المراد وقفها بطريق البذل ليست له بل مملوكة لمن يمثلهم بطريق الوكالة والوصاية، ومن المجمع عليه بين فقهاء المذهب الحنفي أنه وإن كان الأصل أن الوقف لا ينشأ صحيحا إلا في عين مملوكة للواقف ملكا تاما في تاريخ الوقف ، إلا أن وقف الفضولي صحيح غاية الأمر أنه يتوقف على إجازة المالك، فإن شاء نفذه وإن شاء أبطله لأن الفضولي ليس هو الواقف في الحقيقة وإنما الواقف حقيقة هو المالك . فهو الذي ترجع حقوق الوقف إليه وهو الذي ينتفع بثوابه .... وتقع الإجازة صريحة أو ضمنية تستفاد من الظروف وقرائن الأحوال . وحيث إنه من المقرر شرعا أن الإقرار بالوقف صراحة أو دلالة مازم للمقر بمجرد إقراره فليس له حق الرجوع فيه ولا يتوقف ذلك على القضاء ، ولا مرأى في أن استظهار واقعات التداعي - قد أسفر عن أن مسلك المستأنف إزاء المستأنف عليه الأول - المطعون عليه الأول - إنما يتضمن إقراره بقيام الوقف وبالتالي إجازة له فيما يناسب نصيبه الميراثي ذلك بأنه قد تعاقد معه على استئجار العين الموقوفة بطريق الاستبدال وسدد الأجرة المستحقة عن سنة ١٩٥٠ الزراعية ... - وكان أهلا للإجازة بإقراره ولا يجدي المستأنف في هذا الصدد أن يحتدى بنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأن المنع من الدعا المنصوص عليه فيها مقصور على حالة الإنكار ، وواقع الأمر أن المستأنف لم ينكر حصول الاستبدال بإجراءاته المرسومة بل نعى عليه ما سلف الإشارة إليه، وهذا النعى إنما يتضمن الإقرار بقيام الوقف بطريق الاستبدال لا بإنكاره ” وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن النزاع بين الطاعن والمطعون عليهما الأولى كان يدور



في أساسه حول صحة القرار الصادر باستبدال الأعيان موضوع الدعوى بالأعيان التي كانت موقوفة على المطعون عليها الأولى، وكانت هذه المسألة تتعلق بأصل الوقف مما كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ثم صارت بعد إلغاء تلك المحاكم من اختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة. لما كان ما تقدم فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر أن تتدخل النيابة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية وإلا كان الحكم باطلاً. وإذا كان هذا البطلان هو مما تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة لتعلقه بالنظام العام، وكان الثابت أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى لإبداء الرأي فيها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون باطلاً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

---

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلج رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أحمد محمود .

( ١١ )

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ القضائية:

( أ ) تنفيذ «السند التنفيذي» . «العقد الرسمي» . شهر عقارى .

العقد الرسمي في معنى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ  
 به جبرا دون حاجة للالتجاء إلى القضاء .

( ب ) تنفيذ «السند التنفيذي» . بنوك . «عقد فتح الإعتاد» .

الأصل في التنفيذ الجبرى أن يكون بموجب سند تنفيذى دال بذاته على أن الحق المراد اقتضاؤه محقق الوجود ومعين المقدار وخال الأداء . الاستثناء . التنفيذ بعقد فتح الإعتاد الرسمي ولو لم يتضمن الاقرار بقبض شيء . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين مع عقد فتح الإعتاد عند الشروع في التنفيذ في هذه الحالة .

( ج ) عقد «تكييف العقد» . محكمة الموضوع : «سلطانها في تكييف العقد»

تأمينات عينية «رهن عقارى» تنفيذ . بنوك «عقد فتح الإعتاد»

العبارة في تكييف العقد هي حقيقة الواقع وما عناه العاقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . خلوص الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح إعتاد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .

( د ) تنفيذ ، «إعلان السند التنفيذي» تقادم . «قطع التقادم»

«التنبيه» . بنوك .

إعلان مضمون عقد فتح الإعتاد الرسمي مع مستخرج بحساب المدين . قضيتين  
 لإعلان التكليف بالوفاء . قاطع للتقادم .



( هـ ) شركات . « شركات التضامن » . تنفيذ . « أسند التنفيذى » .  
« العقد الرسمى » تأمينات عينية ، كفالة .

مستولية الشريك المتضامن فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه فى هذه الحالة بين صفة المدين باعتباراه شريكاً متضامناً وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباراه رهنياً .

( و ) تنفيذ . « إعلان السند التنفيذى » .

هدف المشرع من سبق اعلان السند التنفيذى إلى المدين . اعلامه بوجوده وخطاره بما هو ملزم بأدائه . وتخويله امكان مراقبة استيفائه لشروط التنفيذ . وجوب أن تكون منازعة المدين فى ذلك جدية .

( ز ) دعوى . « طلب تقديم المستندات » . تقضى . « أسباب الطعن » .  
عدم تقديم الطاعن مايدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلبه تمسكاً جازماً .  
نفيه على الحكم فى هذا الخصوص بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع . عن الدليل .

١- المقصود بالعقود الرسمية المشار إليها فى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق ، الأعمال القانونية التى تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقارى ، والمتضمنة إلزاماً بشيء يمكن إقتضاؤه جبراً ، مما يجعل لها بهذه المثابة قوة تنفيذية تميز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء .

٢- موذى نص المادتين ٤٥٩ ، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وأن يكون السند التنفيذى دالاً بذاته على توافر هذه الشرائط فيه إلا أن الشارع تقديراً منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الاثمان أجاز استثناء من الأصل ، التنفيذ بعقود فتح الإعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الإقرار بقبض شئ ، وأوجب فى ذات الوقت ضماناً لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ

( ١ ) نقض ٦٦/٢/١ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٧ . ص ٢١٤ .

ضله أن يعلن عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الإعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية .

٣ - العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وبالنية المشتركة التي اتجهت إليها ارادة العاقدين . وإذا كان موذى ما حصله الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن العقد الرسمي سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى ، فإنه يجوز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق ، ومن شأن هذا العقد عدم التفرقة بين الرهن في حد ذاته وبين الدين المكفول به ، ولا يغير من ذلك أن العقد معنون بأنه كفالة عقارية ، أو أن الشركة المرتهنة لم تتعهد صراحة بالإقراض أو التوريد ، واحتفظت بحقوقها في الإمتناع عن ذلك وفقاً لثبوتها ، مادام أن العقد قاطع الدلالة في أن هناك عمليات إثبات صادفت محلها فعلا عند التعاقد ، ومن حق الشركة المرتهنة أن تتدبر موقفها المالى مستقبلاً .

٤ - متى كان الثابت أن الشركة المطعون عليها - والمرتهنة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى - قد أعلنت إلى الطاعن - الكفيل المتضامن والراهن - قبل البدء في التنفيذ مضمون عقد فتح الإعتماد المذكور ، ومستخرجاً من حساب المدين من واقع دفاترها التجارية وكلفته فيه الوفاء بالمبلغ المطلوب قبل إكتمال التقادم الخمسى ، فإن ذلك كاف للقول بانقطاع التقادم ، إعتباراً بأن ذلك التكليف بالوفاء ينصب على المديونية بالذات ويتضمن المطالبة بالمبالغ المتأخرة في معنى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق .

٥ - إذا كان الطاعن باعتباره شريكاً في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديونها بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بالمادة ٢٢ من قانون التجارة ، فإنه بموجب عقد فتح الإعتماد الرسمي المضمون برهن عقارى -



والمبرم بين الشركة المطعون عليها باعتبارها مرتبهة وبين الطاعن بصفته الشخصية باعتباره كفيلًا متضامنًا وراهنًا، وبين شركة التضامن - سالفه الذكر - والمنفذ بمقتضاه إنما يجمع بين صفة المدين باعتباره شريكًا متضامنًا في شركة التضامن الممثلة في العقد ، وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنًا حتى ولو كان الدين محل التنفيذ ثابتًا في ذمة شركة التضامن وحدها .

٦ - إنه وإن كانت المحكمة التي استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق هي إعلانه بوجوده ، وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين ، وتحويله إلى مكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحاً للتنفيذ بمقتضاه ، إلا أن منازعة المدين التي يفقد الحق بسببها شرطى تحقق الوجود وتعيين المقدار وفق المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق يتحتم أن تكون منازعة جدية تثير الشك في وجود الحق أو حقيقة قدره .

٧ - إذا كان الطاعن لم يقدم أمام محكمة النقض ما يثبت تمسكه تمسكاً جازماً بقرع سمع محكمة الموضوع بوجوب تقديم السندات الاذنية - موضوع الدين المنفذ به - فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى اتخذت إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المملوكة للطاعن والمبينة بالحدود والمعالم بتبنيه نزع الملكية

المعلن إليه في ١٠ من أبريل ١٩٦٣ وقاء لمبلغ ٧٠٢٨ جنيها، ٤٣٨٠ مليا وما يستجد من المصروفات والفوائد حتى تمام السداد وذلك تنفيذا لعقد رسمي موثق في ٢٥ من فبراير ١٩٥٣ برقم ٢٣٠٩ ومضمون برهن عقارى ومذيل بالصيغة التنفيذية ومعلن إلى الطاعن بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ و بعد أن أودعت قائمة شروط البيع بتاريخ ٢٩ من سبتمبر ١٩٦٣ فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ بيوع كلى دمهـور، قرر الطاعن بالإعتراض عليها فى ١١ من نوفمبر ١٩٦٣ وطلب للأسباب الواردة بالتقرير بطلان تنبيه نزع الملكية وما تلاه من إجراءات، وقيد اعتراضه برقم ٥٠٧ لسنة ١٩٦٣ بيوع أمام محكمة دمهـور الابتدائية، وفى ١٧ من مارس ١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الاعتراضات. استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٨٤ لسنة ٢١ ق الاسكندرية ومحكمة الإستئناف حكمت فى ١٧ من مارس ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وبالحلـسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول إن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أجاز اتخاذ اجراءات التنفيذ العقارى بموجب العقد الرسمى المؤرخ ٢٥ من مارس ١٩٥٣ باعتباره من السندات التنفيذية المشار إليها بالمادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق ، مع أن هذا العقد إنما أبرم—وطبقا للعنوان المصدر به—لمجرد إثبات الكفالة العينية، ويستتبع ذلك أن يقتصر اعتباره سندا رسميا على مايتعلق بالرهن الرسمى الذى تضمنه فحسب أما الدين المكفول بهذا الرهن فيلزم لإعمال أثر العقد الرسمى والتنفيذ بمقتضاه أن يخص له سند تنفيذى مستقل، واذ يجرى التنفيذ بمقتضى عقد الرهن فقط فإنه لا يعتبر مؤسسا على سند تنفيذى، وقد ترتب على هذا الفهم الخاطىء من الحكم أن قضى برفض الدفع بالتقادم الخمسى وفق المادة ١٩٤ من قانون التجارة تأسيسا على أن التقادم قد انقطع بالتنبيه الموجه إلى الطاعن مكلفا



إياه بالسداد في ٢٣ من أكتوبر ١٩٥٨ مع أن هذا الإنذار لا يعتبر تنبيها في معنى المادة ٣٨٣ من القانون المدني بالنسبة للمديونية، ولا يعدو أن يكون إنذارا عاديا غير قاطع للتقدم لأن السند الرسمي الذي جرى إعلانه هو عقد الكفالة العقارية أي الرهن وهو لا يعد سندا رسميا في شأن المديونية كما سلف البيان . ويضيف الطاعن أن محكمة أول درجة أجازت التنفيذ بموجب العقد المشار إليه استنادا إلى أنه عقد رسمي بفتح اعتماد أعلن إلى الطاعن وأرفق به مستخرج بحسابه المدين من واقع الدفاتر التجارية للشركة الدائنة عملا بالمادة ٤٦٠ / ٢ من قانون المرافعات السابق ، مع أن العقد المذكور لا يتضمن أى تعهد بالقرض أو بتوريد بضاعة لا إلى شركة التضامن - الطرف الثالث في العقد - ولا إلى الطاعن شخصا مما ينفي عنه هذا الوصف ، هذا إلى أنه بينما يقرر الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي صحيح فيما انتهى إليه إذا به يستطرد إلى أن عقد الرهن الرسمي قابل بذاته للتنفيذ به وبدون حاجة إلى إسباغ وصف عقد آخر كفتح الاعتماد عليه دون أن يعلل ما ارتآه، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان المقصود بالعقود الرسمية المشار إليها في المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق الأعمال القانونية التي تم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقاري والمتضمنة التزاما بشيء يمكن اقتضاؤه جبرا مما يجعل لها هذه المثابة قوة تنفيذية تميز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء ، وكان موذى المادتين ٤٥٩ و ٤٦٠ من ذات القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعي المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبري محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذي دالا بذاته على توافر هذه الشرائط فيه ، إلا أن الشارع تقديرأ منه للإعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية . ولو لم تتضمن الإقرار بقبض شيء ، وأوجب في ذات الوقت ضمانا لمصلحة

المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع في التنفيذ مع عقد فتح الإعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية ، وكان البين مما حصله الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن العقد سند التنفيذ محرر بمعرفة الموظف المختص بضبطه في مكتب توثيق القاهرة تحت رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ ومذيل بالصيغة التنفيذية ، وأنه مبرم بين الشركة المطعون عليها الأولى باعتبارها مرتتهنة وبين الطاعن بصفته الشخصية باعتباره كفيلًا متضامنًا وراهنًا ، وبين طرف ثالث هو شركة تضامن الطاعن الأول أحد الشركاء فيها ، وأنه جاء بالعقد أنها تقبل الكفالة المقدمة من ذلك الأخير الذي رهن لصالح الشركة المطعون عليها الأولى الأعيان المملوكة له تأمينًا وضمناً وكفالة لكافة المبالغ المستحقة أو التي تستحق للشركة المطعون عليها الأولى قبل شركة التضامن في حدود مبلغ خمسة آلاف من الجنيهات ، وحددت هذه العمليات بأنها بيع بضائع الشركة المطعون عليها الأولى لشركة التضامن وقبول الشركة المرتتهنة حصص الكمبيوترات المحررة من الغير لصالح شركة التضامن وقبولها إقراض شركة التضامن مباشرة أو إقراض الغير لحسابها ، وأن الشركة المطعون عليها الأولى تعهدت بموجب ذلك التعاقد أن تضع تحت تصرف شركة التضامن وسائل مختلفة للائتمان ، منها القرض والحصم والبضاعة العاجلة والآجلة في حدود مبلغ معين وخلال فترة محددة على أن يكون المعول عليه هو رصيد الحساب فيما بينهما ، وقد اقترن ذلك التعاقد برهن رسمي إنشاء الطاعن تأميناً للوفاء بما عسى أن يصل إليه ذلك الرصيد ، فإن موذى ذلك أن يعد العقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى فيجوز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ السالف ذكرها ، وأن من شأن هذا العقد عدم التفرقة بين الرهن في حد ذاته وبين الدين المكفول به ، ولا يغير من ذلك أن العقد مضمون بأنه كفالة عقارية ، لأن العبرة هي بحقيقة الواقع وبالنية المشتركة التي اتجهت إليها إرادة العاقلين ، كما لا يغير منه أن الشركة المرتتهنة لم تتعهد صراحة بالإقراض أو التوريد واحتفظت بحقوقها في الإمتناع عن ذلك وقتما تشاء لأن العقد قاطع الدلالة في أن هناك عمليات ائتمان صادفت محلها فعلاً عند التعاقد ، ومن حق



الشركة المرتبهة أن تدبر موقفها المالي مستقبلاً . لما كان ماتقدم وكان الثابت أن الشركة المطعون عليها الأولى قد أعلنت إلى الطاعن قبل البدء في التنفيذ مضمون العقد الرسمي — متضمناً مستخرجاً من حساب المدين من واقع دفاترها التجارية وكلفته فيه الوفاء بالمبلغ المطلوب بتاريخ ٢٣ من أكتوبر ١٩٥٨ أى قبل اكتمال التقادم الخمسى ، فإن ذلك كاف للقول بانقطاع التقادم اعتباراً بأن ذلك التكليف بالوفاء ينصب على المديونية بالذات ويتضمن المطالبة بالمبالغ التأخرة في معنى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض اعتراض الطاعن في هذا الخصوص وإن انطوى تزيده على تقرير غانوني خاطيء حين اعتبر عقد الرهن الرسمي قابلاً للتنفيذ بذاته على الرغم من عدم تعيين مقدار الدين . ومن ثم فإن النعى على الحكم بما يثيره الطاعن بهذين السببين بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه اعتبره مديناً أصلياً استناداً إلى أن عقد الرهن الرسمي سند التنفيذ جاء به أن الرهن يضمن كافة المبالغ التي تمت أو تتم بين الشركة المطعون عليها الأولى وبين الراهن بصفته الشخصية مع أن التنفيذ إنما يجري لدين تدعى الشركة المطعون عليها الأولى ثبوته في ذمة الطرف الثالث في العقد وهو شركة التضامن ، وهو ما يجعل الطاعن مجرد كفيل وليس مديناً شخصياً الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من العقد الرسمي موضوع التنفيذ أنه جاء بالبند الثاني منه أن جميع التزامات الطاعن — الطرف الثاني في العقد — و التزامات شركة التضامن — الطرف الثالث فيه — تعتبر كلا لا يتجزأ وأنها قائمة على وجه التضامن بينهما وأن للشركة المطعون عليها الأولى مطالبة أحدهما أو كليهما ، وأن البند الثامن من العقد أورد أن الرهن يكفل ويضمن كافة المبالغ المستحقة أو التي تستحق

للشركة المطعون عليها الاولى من جراء العمليات التي تمت فعلا أو سوف تتم بينها وبين الطاعن منفردا أو بصفته الشخصية وبين أية منشأة تجارية أو شركة أخرى يكون للطاعن بأي صفة حصة فيها ، وكان الطاعن باعتباره شريكا في شركة التضامن المشار إليها يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديونها بالتضامن مع بقية الشركاء عملا بالمادة ٢٢ من قانون التجارة ، فإنه بموجب العقد الرسمي المنفذ بمقتضاه انما يجمع بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا في شركة التضامن الممثلة في العقد كطرف ثالث وبين صفة الكفيل باعتباره راهنا حتى ولو كان الدين محل التنفيذ ثابتاً في ذمة شركة التضامن وحدها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق تشترط أن يكون التنفيذ اقتضاء لدين محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، غير أن الدين الذي أجاز التنفيذ اقتضاء له يتمثل في عدة سندات أذنية حددت الشركة المطعون عليها الاولى مباشرة الإجراءات تواريخ تحريرها ومواعيد استحقاقها مع أن هذه البيانات من إنشائها ومع أن قيمة بعض هذه السندات قد حصلت من مديني شركة التضامن وهو ما سلمت به الشركة في إنذارها المؤرخ ٢٣ من أكتوبر ١٩٥٨ مما يجعل شروط التنفيذ غير متوافرة ويعيب الحكم بالتالي بمخالفة القانون، هذا إلى أن الطاعن طالب بموجب تقديم هذه السندات الأذنية حتى يتسنى للقضاء مراقبة ثبوت الدين وقيامه في ذمته إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن كانت المحكمة التي استهدفها المشرع من سبق اعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق هي إعلامه بوجوده وإخطاره بما



هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله امكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحاً للتنفيذ بمقتضاه ، إلا أن منازعة المدين التي يفقد الحق بسببها شرطى تحقق الوجود وتعيين المقدار وفق المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق يتحتم أن تكون منازعة جدية تثير الشك في وجود الحق أو حتمية قدره . ولما كان الحكم المطعون فيه أورد وهو في معرض الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الشأن قوله : « . . . إن هذه المنازعة غير جدية ذلك أن من الواضح في هذه الدعوى أن الشركة المستأنفة - المطعون عليها الاولى - قد كشفت عن دينها في ذمة المستأنف - الطاعن - بجلاء تام وقد أعلنته به ولم يستطع له دفعا جديا يمكن أن يلتفت إليه . . . » وقد برى الدين المنفذ به من أية شائبة تحجب عنه التعيين أو حلول مبيعات أدائه . . . » وكان هذا الذى أورده الحكم له سنده فيما جاء بالبند الخامس من التعاقد من وجوب إبداء الاعتراضات على كشوف الحساب التي ترسلها الشركة المطعون عليها الاولى خلال فترة معينة وإلا كان السكوت بمثابة موافقة عليها لا رجوع فيها ، وهو من الحكم قول سائق ويكفى لحمل قضائه في هذا الخصوص ، وإذ لم يقدم الطاعن ما يثبت تمسكه تمسكاً جازماً يقرع سمع محكمة الموضوع بوجوب تقديم السندات الأذنية فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليح رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 مهندس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وجاس حلي عبد الجواد ، ومحمد أحمد محمود .

( ١٢ )

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) نقض : « اعلان الطعن » . بطلان . حكم . « الطعن في الحكم » :  
 اعلان : « بطلان الاعلان » :

إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم للطعون ضده مذكرة بدفاعة .  
 التمسك ببطلان الاعلان . عدم بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .

( ب ) نقض . « الصفة في الطعن » . شركات . « شركات الواقع » :  
 إفلاس .

إنكار الطامن صفته كشريك متضامن في شركة الواقع . تجاهل الطامن لهذه  
 الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه من الطامن بصفته  
 الشخصية . لا محل له .

( ج ) شركات . « شركات الواقع » . إفلاس . حكم . « عيوب التدليل » :  
 « ما يعد قصورا » .

شركات الواقع شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر  
 إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء التضامنين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام  
 الشركة الواقعية التضامنية . عدم إيراد أي دليل على أن الطامن شريك متضامن  
 فيها . قضاؤه باثبات إفلاس الطامن بالرغم من ذلك . قصور .

١ - متى كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد ، وكانت الشركة المطعون عليها  
 قد حضرت في هذا الطعن ، وقدمت مذكرة بدفاعة في الميعاد ، ولم تبين  
 وجه مصلحتها في التمسك ببطلان إعلانها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء



هذه المحكمة (١) - وبفرض قيام هذا البطلان لا يكون الدفع به مقبولا .

٢ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ينكر صفته كشريك متضامن في شركة الواقع . . . ، وكان تجاهل الطاعن لهذه الصفة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - مما تقتضيه طبيعة الخصومة التي يعد الطاعن طرفا فيها ويؤدي إلى أن للطاعن مصلحة شخصية في الطعن على الحكم الصادر بإشهار إفلاسه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

٣ - إنه وإن كانت للشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار إفلاسها لو توافرت شروطه بما يترتب عليه إشهار إفلاس الشركاء المتضامين فيها ، وكان الطاعن وإن لم يمثل في الدعوى إلا أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أنه قدم مذكرة أنكر فيها صفته كشريك في الشركة الواقعية التضامنية . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية هذه . ولم يورد أى دليل على أن الطاعن كان شريكا متضامنا فيها ، وقضى على الرغم من ذلك بإشهار إفلاس الطاعن بهذه الصفة ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب في هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن كلا من محمد وعيسى النبىعى أقاما الدعوى رقم ٢٢٢ سنة ١٩٢٣ إفلاس القاهرة ضد شركة عباس أحمد المصرى وأولاده ويمثلها عباس أحمد المصرى الشريك المتضامن فيها، وطلبا الحكم بإشهار إفلاس

(١) نقض ١-٢٢-١٩٧٠ ، ٢-٢٦-١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى . السنة ٢١ . ص ١٨٣ ، ص ٣٧٥ .

(٢) نقض ١٢-١٢-١٩٥٦ مجموعة المكتب الفنى . السنة ٧ . ص ٩٦٧ .

الشركة . وقال بياناً لدعواهما إنهما يداينان الشركة في مبلغ ٥٧٨ ج و ٧٠٢ م بمقتضى عشرة سندات إذنية حررت عنها احتجاجات عدم الدفع وحصل التوقف عن اداء قيمتها ، ومن ثم فقد أقاما دعواهما بطلباتهما سائلة البيان ، وأثناء سير الدعوى طلبت كل من شركة القاهرة للتجارة والصناعة وشركة أمين وأحمد إبراهيم حجازى التدخل للحكم بقبولهما خصمين في الدعوى منضمين للمدعين في طلب اشهار إفلاس شركة عباس أحمد المصرى وأولاده ، وطلبت الشركة المطعون عليها الأولى التدخل أيضاً للحكم باشهار إفلاس شركة عباس أحمد المصرى وأولاده باعتبارها شركة تضامن واقعية واشهار افلاس مديرها والشريكين المتضامنين فيها وهما عباس أحمد المصرى والطاعن حسن عباس أحمد المصرى . وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بعدم قبول طالب التدخل وبرفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٤١٩ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ٢٢ مارس ١٩٦٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول تدخل المطعون عليها الأولى وقبول تدخلها وإشهار إفلاس شركة عباس أحمد المصرى وأولاده وإشهار إفلاس الشريكين المتضامنين فيها عباس أحمد المصرى والطاعن حسن عباس المصرى . قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . دعت المطعون عليها الأولى ببطالان الطعن ، كما دفعت بعدم قبوله ، وأبدت النيابة العامة الرأى برفض الدفيعين وبرفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن الذى أبدته المطعون عليها الأولى أن إعلانها وقع باطلاً، قولاً منها بأن المحضر عندما توجه إلى مركز إدارتها لإعلانها بتقرير الطعن لم يجد من يتسلم عنها الإعلان فقام بتسليمه لجهة الإدارة ووجه إلى المطعون عليها الأولى كتاباً موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة . هذا في حين أنه كان يتعين عليه تسليم صورة الإعلان للنيابة العامة مما يبطل الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله، ذلك أنه لما كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد، وكانت الشركة المطعون عليها الأولى قد حضرت في هذا الطعن وقدمت مذكرة بدفاعها في الميعاد ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان إعلانها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وبفرض قيام هذا البطلان لا يكون الدفع به مقبولا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن التقرير به حصل من الطاعن بصفته الشخصية وليس بصفته شريكاً متضامناً في شركة عباس أحمد المصري وأولاده وهي الصفة التي صدر الحكم المطعون فيه على أساسها ، هذا إلى أن إشهار إفلاس الطاعن لم يقض به استقلالاً بل كان نتيجة لإشهار إفلاس الشركة فلا يقبل الطعن بالنقض بعد أن أصبح الحكم بإشهار إفلاس الشركة نهائياً بعدم الطعن فيه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ينكر صفته كشريك متضامن في شركة الواقع المسماه باسم شركة عباس أحمد المصري وأولاده ، وكان تجاهل الطاعن لهذه الصفة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تقتضيه طبيعة الخصومة التي يعد الطاعن طرفاً فيها، ويؤدي إلى أن للطاعن مصلحة شخصية في الطعن على الحكم الصادر بإشهار إفلاسه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول ، إن الحكم افترض أن هناك شركة تضامن واقعية باسم شركة عباس أحمد المصري وأولاده ثم اعتبر الطاعن شريكاً في هذه الشركة وقضى بإشهار إفلاسه على هذا الأساس مع أنه ليس في الأوراق ما يدل على صفة الطاعن كشريك في هذه الشركة ، ولم يقم الحكم الدليل على هذه الصفة مما يعيب الحكم بالقصور في التسيب .



وحيث إنه وإن كانت للشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر إشهار إفلاسها لو توافرت شروطه بما يترتب عليه إفلاس الشركاء المتضامنين فيها ، ولئن كان الطاعن لم يمثل في الدعوى ، إلا أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مذكرة أنكر فيها صفته كشريك في الشركة الواقعية التضامنية - عباس أحمد المصرى وأولاده - لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أقام الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية هذه ، إلا أنه لم يورد أى دليل على أن الطاعن كان شريكا متضامنا فيها، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على الرغم من ذلك بإشهار إفلاس الطاعن بهذه الصفة ، فإنه يكون معيياً بالقصور في التسبيب في هذا الخصوص بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمى عبد الجواد ، وإبراهيم هلام .

( ١٣ )

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٦ القضائية :

تنفيذ . « النفاذ المعجل » . « التظلم من وصف النفاذ » . قوة الأمر المقضى .  
استئناف « الاستئناف الوصفى » .

القضاء فى طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقضى . ليس له تأثير  
على استئناف الموضوع . لا تنفيد به المحكمة التى أصدرته عند نظر ذلك الاستئناف .  
القضاء فى طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقضى لا يجوز —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قوة الأمر المقضى ، لأن الفصل  
فى هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما  
ينحولها أن تعدل عند الفصل فى الموضوع عن رأى ارتأته وقت الفصل فى هذا  
الطلب ، إذ ليس لحكمها فيه أى تأثير على الفصل فى الموضوع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إذ الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ تجارى

(١) نقض ١٩٥٧/١/١٠ مجموعة المكتب الفنى . السنة ٨ . ص ٤٥

نقض ١٩٦٤/١/١٦ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٥ . ص ٩٨

كلى الاسكندرية ضد شركة تخزين البترول ( التى سميت فيما بعد باسم الشركة للطاعة ) وطلبت الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٦٠٥٢ جنيها ، ٨١٦ مليا . وقالت بيانا للدعوى إنها استوردت رسالتين من مادة الاسيتون القابلة للاشتعال أودعتها مخازن الشركة الطاعة لحفظهما ، وأنها تلقت منها فى ١٩٥٨/٦/٢٤ ، ١٩٥٨/٧/١٠ كتابين تحظرها فيهما بأنها رأت أن تنقل الرسالتين إلى منطقة حجر النواتية ، وأنها لما عاينت البضاعة فى هذا الموقع الحديد ووجدت أنها فى العراء وهو ما يعرضها للتلوث فقد أرسلت خطابا للطاعة بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٣ توجه نظرها فيه إلى ذلك ، غير أنها لم تعر الأمر التفاتا مما نجم عنه أن تسربت هذه البضاعة من عبواتها بعد أن سرى إليها الصدا وهو مادعاها إلى أن تقيم عليها الدعوى رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٩ مدنى مستعجل الاسكندرية بطلب إثبات حالة البضاعة وما لحقها من تلف ، وإذ قدم الخبير الذى ندبته المحكمة فى تلك الدعوى تقريرين أثبت فيهما سوء تخزين البضاعة المذكورة وقرر ما لحق بها من تلف بمبلغ ٥٩٨٥ جنيها ، ٤٨٦ مليا فقد أقامت دعواها بطلباتها السابقة متضمنة مصاريف دعوى إثبات الحالة المشار إليها . ردت الطاعة بعدم مسئوليتها عن تلف البضاعة ، وقدمت تقريراً من خبير استشارى ناقش فيه الأسس التى اعتمد عليها خبير دعوى إثبات الحالة فى تقريره ، وبتاريخ ١٩٦١/٦/١٣ قضت محكمة أول درجة بإعادة القضية إلى خبير دعوى إثبات الحالة لإبداء ملاحظاته على ما جاء فى التقرير الاستشارى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩٦٣/١١/١٩ بالزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضدها مبلغ ٥٤٨٦ جنيها ، ٦٩٥ مليا ومصاريف دعوى إثبات الحالة المتقدمة الذكر . استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٢٥ لسنة ٢٠ ق وطلبت الحكم بوقف نفاذه ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦ قضت المحكمة بإجابتها إلى هذا الطلب ، ثم قضت فى ١٩٦٦/٣/١٦ فى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه بالطلان . وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ١٦ / ١٢ / ١٩٦٤ إذ قضى بوقف نفاذ الحكم الابتدائي قد ضمن أسبابه عدم صحة ما استند إليه هذا الحكم وهو ما يترتب عليه بطلانه ، وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في قضائه بالتعويض وأحال إلى أسبابه وهو ما يعيبه بدوره بالطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقفي لا يحوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الأمر المقضي لأن الفصل في هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما ينحوها أن تعدل عند الفصل في الموضوع عن رأى ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب إذ ليس لحكمها فيه أى تأثير على الفصل في الموضوع ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ١٦ / ١٢ / ١٩٦٤ أنها قضت بوقف نفاذ الحكم الابتدائي بناء على ما انتهت إليه من بحثها الذي استندت فيه إلى ظاهر الأوراق دون تغلغل منها في أصل النزاع بما يكون معه ذلك الحكم وقتيا لا يحوز قوة الأمر المقضي ، ولا تثريب على المحكمة أن تعدل - وعلى ما سبق البيان - عن رأى كانت قد ارتأته عند إصدارها ذلك الحكم . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالطلان بحجة أنه جاء على خلاف ذلك الحكم الوقفي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها ركنت في دفاعها أمام محكمة الموضوع إلى نصوص لا تحتمل الداخلية المطبوعة على شهادات إيداع البضاعة والتي تقضى بإعفائها من المسؤولية عن التلف الذي يصيب هذه البضاعة وإلى أن الخطاب الذي أرسلته لها المطعون ضدها في ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨ قد اقتصر على إبداء بعض ملاحظات وقائية بشأن تخزين البضاعة دون أن تعرض فيه على حصول هذا التخزين في العراق ، غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى مساءلة

الطاعنة عن التلف الذى أصاب تلك البضاعة دون أن يرد على هذا الدفاع وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مرصود بما يبين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيد به الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه، من أن الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة فى ١٣/٦/١٩٦١ بنذب خبير دعوى اثبات الحالة رقم ١٥٩٥ لسنة ١٩٥٩ مدنى مستعجل الأسكندرية لإبداء ملاحظاته على تقرير الخبير الإستشارى المقدم لها من الطاعنة قد استبعد الشروط المأخوذة من لائحها الداخلية والمدونة على شهادات إيداع البضاعة والتي تقضى بإعفاء الطاعنة من المسئولية عن التلف الذى يصيبها، وذلك تأسيساً على أنه لم يقدّم دليل من الأوراق على أن المطعون ضدها قبلت هذه الشروط، كما استبعد الحكم المشار إليه ما ثار من جدل بين طرفى الخصومة حول تحديد مكان إيداع تلك البضاعة وحصر الخلاف بينهما فيما إذا كان التلف الذى أصابها يرجع إلى خطأ الطاعنة فى عملية تخزينها أم أنه يرجع إلى خطأ فى طريقة تعبئتها أو فى صنع عبواتها، مما يعفى الطاعنة من المسئولية عن هذا التلف، ثم حصل ذلك الحكم من كتابى الطاعنة للمطعون ضدها فى ٢٤/٦/١٩٥٨، ١٠/٧/١٩٥٨ أن الطاعنة قبلت إيداع رسالتى الآسيتون موضوع النزاع داخل المخازن وهو ما رتب عليه قضاءه بنذب خبير دعوى إثبات الحالة لمناقشة المسائل الفنية التى وردت فى تقرير الخبير بشأن أسباب هذا التلف . ولما كان هذا الذى قرره الحكم وانتهى إليه سائغاً ويحمل الرد على دفاع الطاعنة فى خصوص ما تدعيه من إعفائها من المسئولية عن تلف البضاعة ومن تحديد المكان المتفق عليه لإيداعها فيه، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام باجع رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ١٤ )

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) أهلية . « تصرف المجنون أو المعتوه » . عقد . « ابطال العقد »  
بطلان . « بطلان التصرفات »

التفرقة بين تصرفات المجنون أو المعتوه في الفترة السابقة على صدور قرار  
الحجر والفترة التالية له . قرار الحجر قرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه .  
تسجيل ذلك القرار قرينة على علم الغير بذلك . عدم صدور قرار بتوقيع الحجر  
على المجنون أو المعتوه لا يعني بذاته أن تصرفاته صحيحة . ثبوت علم المتصرف إليه  
بحالة المجنون أو العته المعدم للتمييز لحظة إبرام التصرف . كاف لإبطاله ولو كان  
صادرا قبل توقيع الحجر وتسجيل قراره .

(ب) محكمة الموضوع . « تقدير حالة العته » . نقض « أسباب  
الطعن » . « مسائل الواقع » . أهلية .

تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لامعقب  
من محكمة النقض على القاضى في ذلك متى كان استخلاصه سائغا .

(ج) أهلية « عوارض الأهلية » . « العته » . حكم . « عيوب التدليل »  
« فساد الاستدلال » . « مالا يعد كذلك » . إثبات .

التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين بإبلاغ النيابة العامة  
عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية وفقا للقانون . إجراء تنظيمي  
واجب الإلتزام قبل توقيع الحجر . يترتب على مخالفته جزاء جنائي . وليس من شأنه  
التزام طريق معين لإثبات حالة العته . إعتاد المحكم في إثبات حالة العته على شهادة  
طبية وما قرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا فساد  
في الاستدلال .



( د ) حكم « حجية الحكم » . « التناقض » . أهلية .

إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها . عدم اشتغال الحكم المحال إليه على قضاء قطعي له حجية في أى شق من النزاع . أو مناقشة لأدلة الدعوى ومدى كفايتها في الإثبات . إستناد الحكم المطعون فيه — من بعد — إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة . لا تناقض .

( هـ ) محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير الدليل » . إثبات . أهلية .  
« عوارض الأهلية » . « العته » .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل من كافة أوراق الدعوى . لا تثير عليها إن هي استعانت في شأن التدليل على قيام حالة العته وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت الباتنة .

( و ) نقض . « أسباب الطعن » . « أسباب مخالطها واقع » . أهلية .

السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في أهلية .

١ — إنه وإن كانت المادة ١١٤ من القانون المدني قد واجهت حالة الحجر وصدور قرار به ، وفرقت بين الفترة السابقة على صدور قرار الحجر والفترة التالية له ، وأقامت من قرار الحجر قرينة قانونية على انعدام أهلية المحنون أو المعتوه . ومن تسجيل ذلك القرار قرينة قانونية على علم الغير بذلك ، إلا أنه ليس معنى ذلك أن المحنون أو المعتوه الذي لم يصدر قرار بتوقيع الحجر عليه لسبب أو لآخر تعتبر تصرفاته صحيحة ، إذ الأصل أنه يجب أن يصدر التصرف عن إرادة سليمة ، وإلا انهار ركن من أركان التصرف بما يمكن معه الطعن عليه ببطلانه إذا ما ثبت علم المتصرف إليه بحالة الحنون أو العته المعدم للتمييز لحظة إبرام التصرف أخذاً بأن الإرادة تعتبر ركناً من أركان التصرف القانوني .

٢ — تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائغاً .

٣ - إنه وإن كانت المادة ٩٨٠ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والسارية وقت رفع الدعوى . والتي حلت محل المادة ٦٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تضع على عاتق مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين إبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية ، إلا أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> لم يقصد بتلك المادة إلزام طريق معين لإثبات قيام حالة العته، وإنما استهدف فيها مجرد إجراءات تنظيمية واجبة الاتباع قبل توقيع الحجر ، ورتب على مخالفتها جزاء جنائياً نص عليه في المادة ٩٨٢ من ذات القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى الشهادة الطبية باعتبارها ورقة صادرة من أحد الفنيين ، ومؤيدة بما جرى على لسان الشهود من أن المورثة قد امتدت بها الحياة حتى تجاوزت التسعين من عمرها ، وأنها كانت مصابة بعته شيخوخى . وكان من حق المحكمة أن تعتد على هذا الأساس بهذه الشهادة مادامت قد اطمأنت إليها بما لها من سلطة تامة في تقدير الدليل ، فإن ما يثيره الطاعنون من عدم صحة هذه الشهادة أو إهدار قيمتها لعدم اتخاذ الإجراءات المشار إليها لا ينطوى على فساد في الاستدلال .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر من نفس المحكمة في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها ، ولا يفهم منه أنه اعتمد على ذلك الحكم في غير ما أحال عليه صراحة . وكان البادى من الحكم المحال إليه أنه لم يتضمن قضاء قطعياً له حجيته في أى شق من النزاع ، كما أنه لم يناقش الأدلة المقدمة في الدعوى ولا مدى كفايتها في الإثبات ، بل استبقى الفصل في الموضوع برمته لحين الانتهاء من تحقيق ثبوت صدور العقد في مرض الموت ، دون أن يورد أية إشارة تنم عن قضاائه في ثبوت حالة العته لدى المورثة ، مما لا يمكن معه القول بأن حكم الإحالة إلى التحقيق انتهى

(١) نقض ١٩٥١/١١/٢٢ مجموعة القواعد في خمسة وعشرين عاماً . ١ - ص ٢١٤ .

إلى أن الدعوى بحالتها لا تؤدي إلى إجابة المطعون عليهن إلى طلباتهن ، أو أن الشهادة الطبية المقدمة غير صالحة بذاتها لإثبات حالة العته ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٥ - إذ كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير الدليل من كافة الأوراق المقدمة في الدعوى بحيث يكون لها أن تقضى في موضوعها بما تراه حقا وعدلا ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذا هو استعان في شأن التدليل على قيام حالة العته وقت صدور التصرف بأقوال شهود المطعون عليهن أمام محكمة الاستئناف في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة ، اعتباراً بأن ما حصله الحكم من هذه الأقوال قرينة تساند الأدلة الأخرى التي أوردتها .

٦ - إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن علم المشتري بعته البائعة لا ينصرف إليه باعتباره دائئا مرتبها حسن النية وهو دفاع يخالطه واقع ، فإن النعى بهذا السبب لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهن أقمن الدعوى رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩٦٢ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين ، وقلن بياناً لها إن المرحومة نعيمه على عويس مورثة طرفي الخصومة كانت تمتلك العقار الموضح الحدود



والمعالم بصحيفة الدعوى ، وإذ أصيبت بحالة عته أضعف قواها العقلية لكبر  
 منها فقد تقدم من في ٨ من مايو ١٩٦٠ بطلب إعفائهم من رسوم دعوى حجر  
 عليها ، غير أن المنية عاجلتها قبل إتمام إجراءاته ، وقد كانت تقيم حال حياتها  
 مع ولدها مورث الطاعنين الأربعة الأولين الذى استغل حالتها المرضية ووقع  
 تحتها على عقد يحمل تاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ وضمنه بيعها له العقار سالف  
 الذكر لقاء ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه ، ثم أقام على والدته بوصفها البائعة له  
 الدعوى رقم ٢٨١٠ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بصحة ذلك  
 العقد وقضى له بطلباته وسجل الحكم الصادر فيها ، وإذ كان هذا العقد صوريا  
 قصد به حرمانهم من الميراث علاوة على صدوره من المورثة وهى فى حالة  
 عته ، وتواطأ المشتري مع الطاعن الأخير على تحرير عقد رهن تأمينى على العقار  
 المبيع بمبلغ ٥٠٠ جنيه فى ٩ أكتوبر ١٩٦١ ، فقد طلب الحكم بإبطال عقد البيع  
 المشار إليه وبإعلان جميع ما ترتب عليه من إجراءات بما فى ذلك حكم دعوى  
 صحة التعاقد المسجل وعقد الرهن الموثق . ومحكمة أول درجة حكمت  
 فى ٢٩ من يناير ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهن أن  
 البائعة كانت مصابة بالعتة عند صدور عقد البيع وأن ذلك العته كان شائعا  
 بين الناس ، وأن المشتري كان على بينة من أمرها عند التعاقد ، وبعد سماع شهود  
 الطرفين حكمت المحكمة فى ٣٠ من أبريل ١٩٦٣ برفض الدعوى . استأنفت المطعون  
 عليهن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٥٩ لسنة ٨٠ ق وأضفن إلى طلباتهن  
 احتياطا اعتبار العقد وصية لصدوره فى مرض موت البائعة ، ومحكمة  
 الاستئناف حكمت فى ٢٩ من مايو ١٩٦٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت  
 المطعون عليهن أن عقد البيع المتنازع عليه صدر من المورثة فى مرض موتها  
 وأنها ظلت واضعة اليد على العين المبيعة حتى وفاتها ، وبعد سماع شهود الطرفين  
 حكمت فى ١٩ من مارس ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة المطعون  
 عليهن إلى طلباتهن ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
 العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت  
 النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ستة ينعي الطاعنون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أسس قضاءه ببطالان العقد الصادر إلى مورث الطاعنين الأربعة الأولين على أن المورثة البائعة كانت في حالة عنه وأن المشتري كان على علم بقيام هذه الحالة بوالدته وقت صدور التصرف إليه وفق المادة ١١٤ من القانون المدني ، مع أن الفقرة الثانية من تلك المادة توجب لإمكان تطبيقها وجود قرار بالحجر وإن لم يكن قد سجل عند حصول التصرف ، وإذ لم يصدر قرار بالحجر في النزاع المعروض فإنه يصبح ولا مجال لتطبيق حكم تلك المادة أصلا ، ولو قيل بجواز إنصراف حكم تلك المادة إلى الفترة السابقة على رفع دعوى الحجر وتقديم طلب بها فإنه يلزم التحقق من توافر شرط جوهرى منصوص عليه فيها وهو شيوع حالة العته الأمر الذى لم تبحثه المحكمة ، مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن الحكم أخذ من أقوال الشهود بما لا يكفي لثبوت حالة العته وشيوعها مما يجعل الحكم قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١١٤ من القانون المدني - التى تقضى بأنه يقع باطلا تصرف المحنون أو المعتوه إذا صدر بعد تسجيل قرار الحجر ، أما إذا صدر قبله فلا يكون باطلا إلا إذا كانت حالة المحنون أو العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها - وإن واجهت هذه المادة حالة الحجر وصدر قرار به وفرقت بين الفترة السابقة على صدور قرار الحجر والفترة التالية له وأقامت من قرار الحجر قرينة قانونية على إنعدام أهلية المحنون أو المعتوه ومن تسجيل ذلك القرار قرينة قانونية على علم الغير بذلك ، إلا أنه ليس معنى ذلك أن المحنون أو المعتوه الذى لم يصدر قرار بتوقيع الحجر عليه لسبب أو لآخر تعتبر تصرفاته صحيحة ، إذ الأصل أنه يجب أن يصدر التصرف عن ارادة سليمة وإلا انهار ركن من أركان التصرف بما يمكن معه الطعن عليه ببطالانه إذا ما ثبت علم المتصرف اليه بحالة المحنون أو العته المعدم للتمييز لحظة إبرام التصرف أخذا بأن الارادة

تعتبر ركنا من أركان التصرف القانوني. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبطلان على سند من أن مورث الطاعنين الأربعة الأولين كان على بينة من قيام حالة العته بالمورثة الأصلية البائعة وقت صدور التصرف اليه، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس. لما كان ما تقدم وكان تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائغا، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد في قضائه - بعد أن أورد ملخص أقوال شهود الطرفين في مرحلتى التقاضى على ما شهد به شاهدا المطعون عليهن أمام محكمة أول درجة من أن أمارات العته كانت بادية على المورثة الأصلية وقت صدور العقد منها إلى ولدها مورث الطاعنين الأربعة الأول، وأنها في ذلك الوقت كانت قد تقدمت بها السن وكان قد اعترافا خلل في قواها العقلية تمثل في ذهولها عما يدور حولها وفي هذيانها بكلمات لا معنى لها، وأن هذه الحالة المرضية قد تدعمت بأقوال الشهود أمام محكمة الاستئناف وبشهادة طبية معاصرة مقدمة من مفتش الصحة، ثم استخلص من ذلك كله أن المورثة الأصلية كانت معدومة الإرادة بحركتها ولدها مورث الطاعنين الأربعة الأول كيف يشاء وأن ذلك الأخير كان على علم بقيام حالة العته لدى والدته وقت إصدار العقد اليه، وكان ما استخلصه الحكم من أقوال شهود المطعون عليهن ومن الشهادة الطبية على النحو السابق تفصيله من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من قيام حالة العته بالبائعة إبان تصرفها، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثالث الفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أسس ثبوت حالة العته بالبائعة على شهادة طبية صادرة من مفتش صحة البلدية بتاريخ ٢٧ من يناير ١٩٦٠ مع أن المادتين ٦٤، ٦٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن المحاكم الحسبية نظمتا وسيلة التحقق من حالة العته أو الجنون، وأوجبتا على الأطباء المعالجين



التبليغ عن حالات فقدان الأهلية<sup>٣</sup> مما يسقط حجية<sup>٤</sup> الشهادة<sup>٥</sup> المقدمة ويوخى بأنها غير صحيحة ، وإذ لم يعن الحكم بإثبات صحة تلك الشهادة ومدى مطابقتها للقانون فإنه يكون فاسد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه وإن كانت المادة ٩٨٠ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والسارية وقت رفع الدعوى والتي حلت محل المادة ٦٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ - تضع على عاتق مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين إبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية ، إلا أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يقصد بتلك المادة التزام طريق معين لإثبات قيام حالة العته . وإنما استهدف منها مجرد اجراءات تنظيمية واجبه الاتباع قبل توقيع الحجر ورتب على مخالفتها جزاء جنائيا نص عليه في المادة ٩٨٢ من ذات القانون . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند إلى الشهادة الطبية باعتبارها ورقة صادرة من أحد الفنيين المؤيدين بما جرى على لسان الشهود من أن المورثة قد امتدت بها الحياة حتى تجاوزت التسعين من عمرها وأنها كانت مصابه بعته شيخوخى ، وكان من حق المحكمة أن تعتد على هذا الأساس بهذه الشهادة ما دامت قد اطمأنت إليها بما لها من سلطة تامة في تقدير الدليل ، وكان استخلاصها في ذلك سائغا على النحو الوارد بالرد على السببين الأول والثاني ، فإن ما يشره الطاعنون من عدم صحة هذه الشهادة أو اهدار قيمتها لعدم اتخاذ الاجراءات المشار إليها لا ينطوى على فساد في الاستدلال ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان مبنى السببين الرابع والخامس التناقض والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أحال إلى الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ من مايو ١٩٦٥ ، وعلى الرغم مما يؤدي إليه هذا الحكم من أنه وبعد أن الدعوى بحالتها التي كانت عليها وبما حوته من مستندات غير كافية

بذاتها لإثبات حالة العته لدى المورثة وغير مؤدية بالتالى لإجابة المطعون عليهن إلى طلباتهن ، مما دعاه إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مرض الموت ، فإن الحكم المطعون فيه عاد رغم ذلك فاتخذ من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة ومن الشهادة الطبية المقدمة إليها دليلا على قيام حالة العته ، فتعارض بذلك مع منطق الحكم الأول مما يعيبه بالتناقض. هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أخذ بأقوال الشهود الذين سمعهم محكمة الاستئناف كدليل مؤيد لأقوال شهود محكمة أول درجة لإثبات حالة العته ، مع أن التحقيق الذى أجرته محكمة الاستئناف اقتصر على إثبات صدور التصرف فى مرض الموت مما كان يمتنع معه مجاوزة هذا النطاق إلى واقعة أخرى لم ترد فى الحكم أو الاعتماد على أقوال وردت فى ذلك التحقيق عن واقعة لم تكن محله ولم يتناولها بالنفى شهود الطاعنين الأمر الذى ينطوى على إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى بشقيه فى غير محله ، ذلك أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أنه إنما أحال إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ من مايو ١٩٦٥ فى صدد بيان وقائع الدعوى وحدها ، ولا يفهم منه أنه اعتمد على ذلك الحكم فى غير ما أحال عليه صراحة . ولما كان البادى من الحكم المحال إليه أنه لم يتضمن قضاء قطعيًا له حجته فى أى شق من النزاع ، كما أنه لم يناقش الأدلة المقدمة فى الدعوى ولا مدى كفايتها فى الإثبات بل استبقى الفصل فى الموضوع برمته لحين الانتهاء من تحقيق ثبوت صدور العقد فى مرض الموت ، دون أن يورد أية إشارة تتم عن قضائه فى ثبوت حالة العته لدى المورثة مما لا يمكن معه القول بأن حكم الإحالة إلى التحقيق انتهى إلى أن الدعوى بحالتها لا تؤدى إلى إجابة المطعون عليهن إلى طلباتهن أو أن الشهادة الطبية المقدمة غير صالحة بذاتها لإثبات حالة العته ، ويكون النعى على الحكم بالتناقض فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان للمحكمة كامل الحرية فى تقدير الدليل من كافة الأوراق المقدمة فى الدعوى بحيث يكون لها أن تقضى فى موضوعها بما تراه حقا وعدلا ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذا هو استعان فى شأن التدليل على قيام حالة العته وقت صدور

التصرف بأقوال شهود المطعون عليهن أمام محكمة الاستئناف في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف بحال مرض موت البائعة اعتباراً بأن ما حصله الحكم من هذه الأقوال قرينة تساند الأدلة الأخرى التي أوردتها الحكم على النحو السالف البيان ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع في هذا الصدد يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن الأخير ينعي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى بطلان عقد الرهن الصادر لصالحه والغاء ما ترتب عليه من تأشيرات مع أن الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني إنما قصد بها عدم الإضرار بالغير حسن النية ، ذلك أنه مع افتراض علم المشتري مورث الطاعنين الأربعة الأولين ، بعته البائعة ، فإن ذلك العلم لا يمكن أن ينصرف إلى الدائن المرتهن كما أن عبارة العلم لدى الطرف الآخر المشار إليها في تلك المادة كان يقتضي تطبيقها عليه وتمحيص علاقته بطرفي العقد مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن الأخير لم يقدم ما يدل على أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وهو دفاع يخالطه واقع ، فإن النعي بهذا السبب يكون مما لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وعثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ١٥ )

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ، ب ، ج ) ضرائب . ” الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة “ . شركات . معاهدات .

( أ ) الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شرطه . كون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية ووقت تأسيس الشركة الفرعية وبقاؤها على جنسيتها المصرية وبقاء الأسهم والحصص مقيمة باسمها . عدم انصراف أثر الإعفاء إلى الأسهم والحصص المقيمة وقت تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية ولو تحولت إلى شركة مصرية .

( ب ) الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة الثالثة من ذلك القانون للتسوية في الإعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية . لا أساس له

( ج ) المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الإعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمينها تشريعاً مجحفاً بالشركات الأجنبية . لا تعارض بينها وبين معاهدة مونتريه .

١ - مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يشترط للإعفاء المنصوص عليه فيها أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية وتظل على جنسيتها المصرية ، وأن تكون الأسهم والحصص التي أسهمت بها لاتزال مقيمة باسمها ،

يؤكد ذلك أن أصل هذه المادة في المشروع كان يشترط اشتراك الشركات الاصلية بنصف رأس مال الشركة الفرعية ورأت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن هذا الشرط ليس فيه التشجيع الكافي فحذفت هذا القيد « لتيسير إقبال الشركات المصرية المساهمة في إنشاء شركات جديدة » . وهو ما لا يدع مجالاً للقول بأن هذا الاعفاء ينصرف أثره إلى الاسهم والحصص التي كانت مقيدة وقت تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية بحجة أنها تحولت بعد ذلك إلى شركة مصرية وتحقق لها شرط الجنسية المتخلف فيها ، لأن الاعفاء من الضريبة لا يفيد منه إلا الشركات المساهمة المصرية حين تساهم في شركات فرعية ، ولأن هذا الاعفاء استثناء من الأصل فلا يكون إلا بنص صريح .

٢ - المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على أن « الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية » - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لم توضع أصلاً لتقرير مبدأ المساواة في الاعفاء من الضريبة المنصوص عليه بالمادة السادسة من ذلك القانون ، وإنما وضعت لتقرير مبدأ عام هو إعمال سيادة الدولة في فرض الضريبة على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر ، ومن ثم فلا وجه للتحدي بما نصت عليه تلك المادة للتسوية في الإعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية .

٣ - نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - ليس تشريعاً مجحفاً بالشركات الأجنبية بل ، هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالي الفرنسي ، ومن ثم فلا وجه للتحدي بما تقضى به معاهدة مونتريه - من عدم التمييز بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية في تطبيق القوانين المالية - للتسوية في الإعفاء المنصوص عليه في تلك المادة بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن شركة الملح والصودا أقامت الدعوى رقم ١١٧٤ سنة ١٩٥٩ الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٦٣٢٣ جنيها و ٦٦٥ مليا والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت بيانا للدعوى إنها باعتبارها من المؤسسين والمكتنين فى الشركة المالية والصناعية حصلت على أسهم بلغت أرباحها ٣٨٧٠٠ جنية فى سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ و ٣٤٨٣٠ جنيها فى سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ وقيدتها فى الميزانية ضمن الأرباح على أساس أنها معفاة من الضريبة على إيراد القيم المنقولة وفقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إلا أن مصلحة الضرائب قدرت عليها الضريبة بمبلغ ٧٧٣٢ جنيها و ٢٦٠ مليا عن سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ و ٨٥٧١ جنيها و ٤٠٥ مليا عن سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ مستندة فى ذلك إلى أن الشركة المدعية كانت شركة أجنبية وقت تأسيس الشركة الفرعية وأن الاعفاء من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة هو اعفاء لا يفيد منه الا الشركات المصرية بنص المادة السادسة المشار إليها ، ولذا كانت الشركة المدعية قد تمصرت فعلا فى سنة ١٩٥٦ وصدر بذلك قرار جمهورى فى سنة ١٩٥٧ كما أن مبدأ المساواة فى سريان الضريبة بين الشركات المصرية والأجنبية يقتضى المساواة بينها فى الإعفاء من الضريبة وكانت الشركة قد اضطرت تحت تهديد الحجز إلى سداد الضريبة التى قدرتها مصلحة الضرائب عن أرباح الأسهم ورفضت المصلحة إحالة النزاع إلى لجنة الطعن ، فقد أقامت الدعوى طالبة الحكم لها بطلباتها ، ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول



الدعوى استناداً إلى أنها رفعت بغير الطريق القانوني وإلى أن الربط أصبح نهائياً ولا يجوز الطعن عليه . وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع برفضها وإلزام المدعية بمصروفاتها وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٣٦ سنة ١٨ قضائية . وبتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وإلزام الشركة بمصروفات استئنافها وخمسمائة قرش مقابل أتعاب محاماه . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعنة وأخضع أرباح الأسهم التي أخذتها في مقابل ما قدمته إلى الشركة المالية والصناعية لضريبة القيم المنقولة، مستنداً في ذلك إلى أنها لم تكن وقت تأسيس الشركة الفرعية التي ساهمت فيها شركة مصرية فلا تغنى من ضريبة أرباح الأسهم وفقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يشترط توافر الجنسية المصرية في الشركة التي تساهم في شركة فرعية عند تأسيس هذه الشركة ، وإنما يكفي بأن تكون الشركة المستفيدة من الإعفاء شركة مساهمة مصرية وأن تكون قد ساهمت في تأسيس شركة فرعية أو زيادة رأس مالها وتحتفظ بالأسهم مقيدة باسمها إلى تاريخ التوزيع دون انقطاع، وهي شروط لا تمنع الشركة الأجنبية التي تحولت إلى شركة مصرية من التمتع بالإعفاء المقرر بهذا النص لأن شرط الجنسية الذي كان متخلفاً قد تحقق. ولأن مبدأ استقلال السنوات الضريبية يوجب تطبيق الإعفاء بعد تحقق شرط الجنسية على السنوات

المالية موضوع النزاع (وثانيهما) أن مبدأ المساواة بين جميع الشركات في مصر المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يشمل القواعد المتعلقة بفرض الضريبة كما يشمل الاستثناءات الواردة عليها، التراما للقاعدة التي قررتها معاهدة مونتريه وهي تقضى بعدم اتمييز بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية في تطبيق القوانين المالية، وهو ما جرى عليه قضاء محكمة الاستئناف المخالطة ووافقت عليه مصاحبة الضرائب نزولا على حجة الأحكام ولكنها عدلت عنه في السنوات التالية فحملت الشركة ضريبة كان من المفروض أن يتحملها المساهمون خصما من الأرباح التي توزع عليهم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ماقدمته عينا أو نقدا إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما أو حصصا فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تعفى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بشرط أن تكون الأسهم والحصص المشار إليها لاتزال مقيدة بأسمها وأن تكون قد دفعت من إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات القيم المنقولة » . يدل على أنه يشترط للاعفاء المنصوص عليه في هذه المادة أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية وتظل على جنسيتها المصرية وأن تكون الأسهم والحصص التي أسهمت بها لاتزال مقيدة باسمها . يؤكد ذلك أن أصل هذه المادة في المشروع كان يشترط اشتراك الشركات الأصلية بنصف أس مال الشركة الفرعية ورات اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن هذا الشرط ليس فيه التشجيع الكافي فحذفت بهذا القيد " لتيسر إقبال الشركات المصرية المساهمة في إنشاء شركات جديدة " وهو مالا يدع مجالا للقول بأن هذا الاعفاء ينصرف أثره إلى الأسهم والحصص التي كانت مقيدة وقت تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية بحجة أنها تحولت بعد ذلك إلى شركة مصرية وتحقق لها شرط الجنسية المتخلفة فيها، لأن الاعفاء من الضريبة لا يفيد منه إلا الشركات المساهمة

المصرية حين تساهم في شركات فرعية، وهذا الإعفاء استثناء من الأصل فلا يكون إلا بنص صريح . ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن « الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية » ، أو بما تقضى به معاهدة مونتريه من عدم التمييز بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية في تطبيق الفوانين المالية، ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المادة الثالثة لم توضع أصلاً لتقرير مبدأ المساواة في الاعفاء من الضريبة المنصوص عليه بالمادة السادسة، وإنما وضعت لتقرير مبدأ عام وهو إعمال سيادة الدولة في فرض الضريبة على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر ، وأن نص المادة السادسة ليس تشريعاً مجحفاً بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالي الفرنسي ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن أرباح الأسهم التي اكتسبت بها الشركة الطاعنة وهي أجنبية في وقت تأسيس الشركة الفرعية لا تدخل في نطاق الإعفاء من وعاء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .



## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور، وحسن ضياء الدين حنفى .

( ١٦ )

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) عقد . « تكييف العقد » .

تكييف العقد أخذاً بعنوانه ونصوصه والظروف التى لا بدته . عدم الخروج عن عبارته أو مجاوزة غرضه . اتفاق هذا التكييف مع نصوص العقود وظروفه . لا خطأ .

(ب) ضرائب . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . « التنازل عن المنشأة » . عقد . « تكييف العقد » .

اعتبار العقد تنازلاً فى حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا مبرة بما يجزئ التنازل له من تغيير فى نوع النشاط .

(ج) ضرائب . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . « التنازل عن المنشأة » .

الإخطار بالتنازل عن المنشأة . وقوعه على عاتق التنازل والتنازل له . الإخطار الذى يوجهه الأخير إلى مصلحة الضرائب . إجراء قائم بذاته . لا يغنى عنه الإخطار من التنازل .

١- متى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تكييف العقد بعنوانه ونصوصه والظروف التى لا بدته ، ولم يخرج عن عبارته ولم يجاوز الغرض الذى عناه الطرفان من إبرامه ، وكان هذا التكييف متفقاً مع موذى هذه النصوص وتلك الظروف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تكييف العقد أو خالف القانون .

٢ - المناط في تكييف العقد المبرم بين الطاعن - المتنازل له عن المنشأة - والممول الأصلي ، واعتباره تنازلاً في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هو بحقيقة ما ورد فيه وما قصده العاقدان منه ، وليس بما يجريه المتنازل له - من بعد - من تغيير في نوع النشاط .

٣ - موذى نص المادة ٥٩ فقرة أولى وثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الالتزام بالإخطار عن التنازل مفروض على عاتق كل من المتنازل والمتنازل له ، وأن الإخطار الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب هو اجراء قائم بذاته لا يغني عنه الإخطار من المتنازل نفسه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن فوزى محمد البهائى أقام الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٦٠ بورسعيد الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٧/١٦ طالبا الغاءه فيما قضى به من تقرير مسئوليته عن الضرائب المستحقة على منشأة الممول قسطنطين أثنا سوليس باعتباره متنازلاً إليه ، وقال شرحاً لدعواه إن قسطنطين أثنا سوليس كان يملك محلاً لتجارة الخردوات وبضائع السواح ثم صنع أعماله ، وبتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٣ اشترى منه بعض منقولات ذلك المحل ، وإذ قامت مأمورية الضرائب المختصة بتقدير أرباح الممول قسطنطين أثنا سوليس عن نشاطه في الفترة من سنة ١٩٥٣

إلى ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨ وأخطرته هو والممول المذكور بهذه التقديرات باعتباره متنازلا إليه، واعترضوا وعرض الخلاف على لجنة الطعن، وبتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٧٠ أصدرت اللجنة قرارها بتعديل التقديرات وبأن المتنازل إليه مسئول عن الضرائب المستحقة طبقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فقد أقام الدعوى طالبا الحكم له بطلباته، وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من تقرير مسئولية الطاعن عن الضرائب المستحقة على منشأة الممول قسطنطين أثناسوليس باعتباره متنازلا إليه وبعدم انطباق حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الطاعن بالنسبة للضرائب المستحقة على الممول المذكور، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاؤه واعتبار المستأنف عليه مسئولا عن الضرائب المستحقة على المنشأة المذكورة اعتبارا من عام ١٩٥٣ حتى ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨ وقيد الاستئناف برقم ٤٨ سنة ٣ قضائية، وبتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٦٠ فيما تضمنه من اعتبار المستأنف عليه مسئولا عن الضرائب المستحقة على المنشأة التي تنازل عنها له الممول قسطنطين أثناسوليس عن المدة من عام ١٩٥٣ حتى ٢٣ / ٩ / ١٩٥٨. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بمسئولية الطاعن عن الضرائب المستحقة على الممول قسطنطين أثناسوليس استنادا إلى أن العقد المبرم بين الطرفين يعتبر تنازلا في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور في التسبب من وجوه - أولها - أن التنازل الذي أوجبت المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تبليغ مصلحة الضرائب عنه هو التنازل عن حق معنوي



في المنشأة كلها أو بعضها بحيث يشمل عين العمل المستحقة عنه الضريبة والذي تحتفظ معه المنشأة بكيانها الأصلي وبطبيعتها الأصلية ، في حين أن العقد المبرم بين الطاعن والممول السابق قد اقتصر على بعض المنقولات واشترط فيه على الطاعن عدم استعمال الاسم التجاري للمنشأة سواء بنفسه أو بمن ينوب عنه ، وهو بهذه المثابة لا يعد تنازلا بالمعنى المقصود في القانون - وثانيها - أن الحكم المطعون فيه قضى بمسئولية الطاعن عن الضريبة بالتضامن مع الممول السابق في حين أن التضامن لا يؤخذ بالظن ، بل يجب أن يكون متفقا عليه بين الطرفين أو منصوصا عليه صراحة في القانون - وثالثها - أن الطاعن كان قد تمسك في دفاعه لدى محكمة الموضوع بأنه لم يباشر عمل الممول الأصلي بل أجزر المحل إلى آخرين استعملوه مطعما وطلب تحقيق هذا الدفاع بالبينة أو بئدب خبير ، ولكن الحكم المطعون فيه رغم إشارته إلى هذا الدفاع لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه - ورابعها - أنه وإن كانت المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أوجبت على كل من المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب بالتنازل عن المنشأة ، إلا أن الغرض من هذا التبليغ هو إعلام مصلحة الضرائب بالتنازل لتقوم بربط الضريبة على الممول الأصلي ، فإذا أبلغها به أحد طرفي التنازل فقد تحقق غرض الشارع وانتفت حكمة المسئولية التضامنية بين المتنازل والمتنازل إليه عن الضريبة ، وثابت في الدعوى أن الممول الأصلي قد قام بالتبليغ .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بتكييف العقد المبرم بين الطاعن والممول الأصلي بأنه تنازل يخضع لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما قرره من «أنه - أي العقد - قد وصف في صدره بأنه عقد بيع محل ولم يذكر إطلاقا في ذلك العقد لاتصريحا ولا تلميحا أنه قاصر على المنقولات والأدوات الموجودة به ، كما اشتمل على التنازل عن عقد الإيجار وتعهد المتنازل بالقيام بكافة المساعدات اللازمة لنقل هذا العقد لاسم المتنازل إليه وهو المستأنف عليه ، أي أن هذا العقد قد تضمن التنازل عن كافة مقومات

المنشأة المادية والمعنوية ، ولا يغير من هذا الوضع ما اشترطه المتنازل في هذا العقد من عدم استعمال اسمه أو اسم المحل عند مزاولة النشاط بالمنشأة بعد هذا التنازل سواء كان ذلك بمعرفة المتنازل له أو من ينوب عنه ، إذ أن الغرض من هذا الشرط هو عدم استعمال الاسم التجاري الذي اشتهرت به المنشأة ولم يقصد منه اطلاقاً عدم استمرار المنشأة في هذا النشاط ولو اتمعرف قصد المتعاقدين إلى ما ذهب إليه المستأنف ضده لنص على ذلك صراحة في العقد ، ويؤيد هذا النظر ويؤكد كده الاخطار الصادر من الممول الأصلي قسطنطين أثنا سوليس لمصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٩ بخبرها بمقتضاه بأنه قام ببيع المحل للمستأنف عليه نظراً لتوالي الخسائر وسوء الحالة الاقتصادية ولم يذكر اطلاقاً في ذلك الاخطار أن البيع قاصر على موجودات المحل ، ومتى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تكييف العقد بعنوانه ونصوصه والظروف التي لا بدته ولم يخرج عن عبارته ولم يجاوز الغرض الذي عناه الطرفان من إبرامه ، وكان هذا التكييف متفقاً مع موذى هذه النصوص وتلك الظروف فإنه لا يكون قد أخطأ في تكييف العقد أو خالف القانون. ومردود في الوجه الثاني - بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه « يجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوماً من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل » . ومردود في الوجه الثالث بأن المناط في تكييف العقد المبرم بين الطاعن والممول الأصلي واعتباره تنازلاً في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - هو بحقيقة ما ورد فيه وما قصده العاقدان منه وليس بما يجريه المتنازل له - من بعد - من تغيير في نوع النشاط ، ومتى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد انتهى - وعلى ما سبق بيانه - إلى أن العقد المبرم بين الطرفين هو في حقيقته تنازل ، فإنه لم تكن به حاجة لتحقيق ما أثاره الطاعن بشأن عدم مباشرته عمل الممول الأصلي أو أنه أجر المحل إلى آخرين استعمالوه مطعماً . ومردود في الوجه

الرابع - بأنه وقد نصت المادة ٥٩ في فقرتيها الأولى والثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على أن « التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة ، ويجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله . . . » فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الالتزام بالإخطار عن التنازل المفروض على عاتق كل من المتنازل والمتنازل له ، وأن الإخطار الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب هو إجراء قائم بذاته لا يفتى عنه الإخطار من « تنازل نفسه » .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، و عضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وعثمان زكريا عل ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنى .

( ١٧ )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دعوى ، « الصفة فى الدعوى » . نقض « المصلحة فى الطعن .  
دفع .

مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى . بيان اختصاصاته فى الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . اختصاص البطريركية والمجلس المذكور . القضاء فى موضوع الخصومة ضد المجلس وحده . انتهى على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لبطريركية . لا جنوى فيه . المصلحة النظرية البعثة لا تصلح أساساً للطعن .

(ب) عمل ، « عناصر عقد العمل » . « راعى الكنيسة » .

البطريرك . اختصاصه برسمامة القسوس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . له وحده الإشراف الإدارى والمالى على جميع الأديرة والكنائس . حقه فى أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية فتتولى الإدارة نيابة عنه . اعتبار عقود العمل المبرمة بين هذه الجمعيات والعاملين بها قائمة بينهم وبين البطريركية .

١ - الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومى ، والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، يجعل من اختصاصات هذا المجلس ، وفقا لنص المادة الثامنة ، النظر فى جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموما ، وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفقرائهم ومطبتعهم وكافة المواد المعتادة نظرها بالبطريركية . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن

الطاعنين - ورثة راعي إحدى الكنائس - قد اختصموا فيها المطعون عليه الثالث بصفته وكيل المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس ولم يقتصروا على اختصاصهم بالطريكية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى موضوع الخصومة مع المجلس ، فإن النعى على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الأول بطريرك الطائفة والمطعون عليه الثانى الوكيل العام للطريكية ، يكون بغير جدوى ، ولا يحقق للطاعنين سوى مصلحة نظرية محتمة ، وهى لاتصالح أساسا للطعن إذ الحكم برفض الدفع لا يلحق بهم فى هذه الصورة ضررا ما ، ولا تعود عليهم من نقض الحكم فى هذا الخصوص أية فائدة

٢ - موذى نص المادتين ٣ ، ١٤/رابعا من الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٨٣ بالتصديق على لأئحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، أن البطريرك بوصفه رئيسا لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذى يختص دون غيره برسامة القسس وترقيهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم وأنه وحده صاحب الحق فى الاشراف الإدارى والمالى على جميع أديرة الأقباط وكنائسهم ، ولا يوجد ما يمنع من أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية فتتولى الإدارة بتفويض منه ونيابة عنه ولا تستطيع الخروج على النظام الذى رسمه لها ، وتظل هذه الكنائس والقسس العاملون بها خاضعة لتبعيته وإشرافه وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريكية ولو اقتضى التنظيم المالى فى هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة نيابة عن البطريرك ، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين قد رسم كاهنا لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس فى ١٦/٩/١٩١٥ ثم نقل إلى كنيسة السيدة العذراء واستمر فى عمله حتى توفى فى ٢٢/٧/١٩٦١ ولم يكن قد صدر قرار بفصله من عمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على انتهاء عقد عمله مع المجلس الملى فى ١/١/١٩٥٣ لاتقطاع صلته به فى هذا التاريخ وتقاضيه مرتبه بعد ذلك من كنيسة السيدة العذراء وهى

لاتتبع المجلس الملى ولما ذمة مالية مستقلة عنه ، فإن الحكم - وقد اجتزأ مدة العقد وهى متصلة ورتب على هذه التجزئة آثارها - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة ،

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن ورثة القمص يوحنا سيد اروس غالى أقاموا الدعوى رقم ١٠٧٨ لسنة ١٩٦٢ عمال القاهرة الابتدائية ضد غبطة البطريرك كيرلس السادس بصفته الرئيس الأعلى لجميع هيئات وكنائس طائفة الأقباط الأرثوذكس والمهندس يوسف سعد بصفته وكيل المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس والمهندس قسطنطين مرقص السبكى بصفته رئيس لجنة كنيسة السيدة العذراء بشارع مسرة والسيد - ابراهيم جرجس تادرس بصفته أمين صندوق اللجنة يطلبون الحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٥٤٣ جنيهاً ، ٧٥٠ مليوناً مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقالوا بياناً للدعوى إن مورثهم يوحنا سيد اروس غالى رسم كاهناً فى ١٦/٩/١٩١٥ وظل يعمل لدى الهيئات الكنسية الخاضعة لإشراف المدعى عليهم ثم صار واعياً بالكنيسة بأجر شهرى مقداره ٣٠ جنيهاً كان يتقاضاه من كنيسة السيدة العذراء بخلاف مبلغ ٢٥ جنية فى المتوسط بصفة ثابتة مقابل ما كان يقوم به من خدمات فى صلاة القداسات والحنازات والأكاليل وغيرها على ما جرى به العرف الكنسى ، ولذا انتهى عقد العمل بوفاة مورثهم فى ٢٢/٧/١٩٦١ ويستحق ورثته مكافأة نهاية الخدمة وتقدير وفقاً للمادتين ٧٣ و ٨٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بمبلغ ٢٣٣٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليوناً يضاف إليها مقابل أجازات الخمس سنوات الأخيرة ومقداره ٢٠٦ جنيهات و ٢٥٠ مليوناً فقد انتهوا إلى طلب الحكم



لهم بطلباتهم : ودفع المدعى عليه الثالث بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليهما الأول والثاني وبسقوطها بالتقادم ، إستنادا إلى أن المدعى عليهما الأول والثاني لاصفة لهما في الدعوى وأن المجلس الملى هو المختص بإدارة شئون البطيركية ، وقد انتهت علاقة المورث بالمجلس اعتبارا من شهر أبريل سنة ١٩٥٣ وقطع مرتبه وأصبح يتقاضاه من كنيسة العذراء بشارع مسرة وهي لا تتبع المجلس الملى ولها ذمة مالية مستقلة ، وأن الدعوى رفعت بعد مضي أكثر من سنة . وبتاريخ ٩ - ٢ - ١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا بضم الدفع بالسقوط للموضوع وقبل الفصل فيه بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن أجر مورثهم كان ٥٥ جنيا شهريا وللمدعى عليهم بصفاتهم نفي ذلك بنات الطرق . وبعد سماع الشهود عادت بتاريخ ١٥ - ٦ - ١٩٦٣ فحكمت حضوريا أولا - بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليهما الأول والثاني وبعدم قبولها بالنسبة لهما . ثانيا - بقبول الدفع بسقوط حق المدعين في مطالبة المدعى عليه الثالث بصفته بالمكافأة وبدل الأجازة وبسقوط ذلك الحق . ثالثا - إلزام المدعى عليهما الرابع بصفته والخامس بصفته بأن يدفعوا للمدعين مبلغ ١٨٨ جنيا و ٧٥٠ ملبا والمصاريف المناسبة وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٠٥ سنة ٨٠ قضائية كما استأنفه المدعى عليهما الرابع والخامس طالبين إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ٧٥٢ سنة ٨١ قضائية . وبتاريخ ٢٦ - ٤ - ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا أولا - بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلا ثانيا - وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقص للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدو دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السيين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليه الثالث يعتبر الممثل القانوني لهما وأن المجلس الملى له اختصاصات معينة لا علاقة لها باختصاصات البطريرك، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأنه وفقا للأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٠ يعتبر المجلس الملى الممثل القانوني للبطريركية ومحلها المختار، وقد جعل القانون غبطة البطريرك رئيسا للمجلس ولم يتزع من البطريركية شيئا من اختصاصها ولا يوجد ما يمنع من مقاضاة الأصل والممثل القانوني له في الخصومة، هذا إلى أن الحكم أخذ بالدفع بعدم القبول الذي أبداه المطعون عليه الثالث مع أنه دفع خاص بالمطعون عليهما الأول والثاني ولا يجوز للخصم أن يبدى دفعا نيابة عن غيره من الخصوم متى كان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ يجعل من اختصاصات هذا المجلس وفقا لنص المادة الثامنة النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموما وكلما ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفترائهم ومطبخاتهم وكافة المواد المعتاد نظرها بالبطريركية، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين اختصموا فيها المطعون عليه الثالث بصفته وكيل المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس ولم يقتصروا على اختصاص البطريركية، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الخصومة مع المجلس، فإن النعى على الحكم فيما قنعى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الأول بطريرك الطائفة والمطعون عليه الثاني الوكيل العام للبطريركية لا يكون غير مجدى ولا يحتمل للطاعنين سوى مصلحة نظرية بحتة،

وهي لا تصلح أساسا للطعن، إذ الحكم برفض الدفع لا يلحق بهم في هذه الصورة ضررا ما، ولا تعود عليهم من نقض الحكم في هذا الخصوص أية فائدة.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون في باقى أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه اعتبر عقد العمل الذى أبرمه المورث مع البطيريركية منتها بنقله من العمل بكنائس البطيريركية إلى كنيسة مسرة في سنة ١٩٥٣ وقضى بسقوط حق الورثة في مطالبة المطعون عليه الثالث بمكافأة نهاية الخدمة مستندا في ذلك إلى أن مورث الطاعنين كان يعمل كاهنا بكنائس البطيريركية حتى سنة ١٩٥٣ حيث نقل إلى كنيسة العذراء بمسرة وهي كنيسة لاتديرها البطيريركية وإنما تديرها لجنة خاصة تشرف عليها ولا يمتد اشراف البطيريركية إلى الالتزامات المالية، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن البطيريركية ويمثلها المجلس الملى هي التي تشرف على جميع الكنائس ولا يمكن تعيين كاهن أو نقله أو توقيع جزاء عليه إلا بموافقتها، وأن التنظيم المالى لطريقة دفع الأجور منها أو من جهة أخرى نيابة عنها لا يؤثر في تبعية الكاهن للبطيريركية دينيا وإداريا وهذه التبعية هي التي يقوم عليها عقد العمل وفقا لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٦٧٤ من التقنين المدنى ولا شأن لها بالجهة التي يتقاضى منها العامل أجره، ولا يترتب على انتقال المورث من كنيسة إلى أخرى إنهاء عقد العمل، وقد حددت المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حالات الإنهاء على سبيل الحصر وليس من بينها نقل العامل من مذشأة لأخرى تابعة لإشراف صاحب العمل نفسه، والثابت بملف خدمة المورث الذى قدمته البطيريركية أنه نقل إلى كنيسة مسرة في ٢٦-٥-١٩٤٢ بأمر المجلس الأكبر كى التابع للبطيريركية وهو ما يقطع بخضوع هذه الكنيسة ومورثهم لإدارة البطيريركية وإشرافها .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومى والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧



على أن « يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك » والنص في المادة ١٤ منه على أن « يختص المجلس فيما يتعلق بالكنائس والأديرة بما يأتي ، ..... رابعا - المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالأديرة ورسامة القسس وترقيتهم للرتب الكنسية ومراقبة سيرهم » يدل على أن البطريرك بوصفه رئيسا لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذى يختص دون غيره برسامة القسس وترقيتهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم وأنه وحده صاحب الحق فى الإشراف الإدارى والمالى على جميع أديرة الأقباط وكنائسهم ، ولا يوجد ما يمنع من أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية فتتولى الإدارة بتفويض منه ونيابة عنه ولا تستطيع الخروج على النظام الذى رسمه لها ، وتظل هذه الكنائس والقسس العاملون بها خاضعة لتبعيته وإشرافه ، وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريركية ولو اقتضى التنظيم المالى فى هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة نيابة عن البطريرك . إذ كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين رسم كاهنا لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس فى ١٦-٩-١٩١٥ ثم نقل إلى كنيسة السيدة العذراء بشارع مسرة واستمر فى عمله حتى توفى فى ٢٢/٧/١٩٦١ ولم يكن قد صدر قرار بفصله من عمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على انتهاء عقد عمله مع المجلس المالى فى ١-١-١٩٥٣ لانتقطاع صلته به فى هذا التاريخ وتقاضيه مرتبه بعد ذلك من كنيسة السيدة العذراء وهى لا تتبع المجلس المالى ولها ذمة مالية مستقلة عنه ، فإن الحكم - وقد إجتزأ مدة العقد وهى متصلة ورتب على هذه التجزئة آثارها - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث ما عدا ذلك من أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ١٨ )

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) شركات . « سلطة مجلس الإدارة » . نظام عام .

سلطة مجلس إدارة الشركة المساهمة مقيدة بالغرض منها ، والقواعد الآمرة في القانون .

( ب ) شركات . « سلطة مجلس الإدارة » . هبة . بطلان . « بطلان  
التصرفات » .

الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة  
إلا بالشروط الواردة في القانون .

( ج ) شركات . « سلطة مجلس الإدارة » . غير .

جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة . في القانون أو نظام الشركة  
المشهر . حجة على الغير .

( د ) شركات . « سلطة مدير الشركة » . وكالة . « الوكالة الظاهره »  
عقد . « أثر العقد » .

اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الأصل . مناطه . أن يكون المظهر الخارجي  
خاطئاً ، وأن يتخذ الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير في استطلاع الحقيقة .

١ - إنه وإن كانت المادة ٣١ من نظام الشركة - شركة النيل لحليج  
الاقطان - تنص على أن لمجلس الإدارة أوسع سلطة في إدارة شئونها ، إلا أن  
هذه السلطة يجب ألا تتجاوز الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله ، كما  
أنها تخضع للقيود المقررة بمقتضى القواعد الآمرة الواردة في القانون .

٢ - لما كانت المادة ٤٠ من قانون الشركات - رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة - لا تجيز للشركة المساهمة تقديم أى تبرع إلا فى الحالات وفى الحدود الواردة بها ، واشترطت لصحة التبرع فى جميع الأحوال صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص عام من الجمعية العمومية متى تجاوزت قيمة التبرع مائة جنيه . وإذ كان الثابت أن الدين الثابت فى ذمة المدين - الشركة - مستحق الأداء وغير متنازع فيه . وكان الاتفاق - المبرم بين مدير الشركة والمدين - الذى تضمن التنازل عن جزء من الدين وعن الفوائد دون أى مقابل من جانب المدين لا يعتبر صلحا وانما إبراء من جزء من الدين ، وهو عمل تبرعى محض ، لا يملك مجلس الادارة إجراؤه أو إجازته ، وبالتالي فلا يملك التنازل عن هذا الحق لأحد أعضائه أو لأحد المديرين ، وإلا كان عمله باطلا طبقاً لنص المادة ١٠٢ من القانون المذكور ، كما أن المادة ٣١ من نظام الشركة وإن أعطت مجلس الادارة سلطة لإجراء التسويات والصلح والتنازل عن التأمينات ، إلا أنها لم تخول له سلطة التنازل عن الديون لتعارض ذلك مع الغرض الذى قامت الشركة بن أجله .

٣ - متى كانت جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الادارة والمديرين سواء ما نص عليه فى القانون أو فى نظام الشركة الذى تم شهوره ، تعتبر حجة على مورث المطعون عليهم - المدين - لافتراض علمه بها ، فإنه يكون خطأ ، ما قرره الحكم المطعون فيه من أن هذه القيود لا يحتاج بها الغير لتعلقها بتوزيع العمل فى الشركة .

٤ - يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل ، أن يكون المظهر الخارجى الذى أحدثه هذا الأخير خاطئاً ، وأن يكون الغير الذى تعامل مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجى دون أن يرتكب خطأ أو تقصيراً فى استطلاع الحقيقة . ولما كان تعيين المدير وفقاً لنظام الشركة المشهر - والذى صار حجة على الكافة - لا يترتب عليه خلق مظهر



خارجي خاطئ من شأنه أن يمدح المتعامل معه ، وكان المدين الذي اتفق معه على إبرائه "من جزء من الدين المستحق في ذمته ، لا يعتبر حسن النية لأنه كان يعلم أن هذا التصرف التبرعي لا يملكه مجلس الإدارة بغير ترخيص من الجمعية العمومية للمساهمين ، ولا يملك توكيل غيره في إجرائه ، ومن ثم فإن موافقة المدير على هذا الإبراء لا تكون حجة على الشركة الطاعنة لانعدام نيابته عنها في الحقيقة والظاهر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمحصل في أن شركة النيل للحليج قبل اندماجها في الشركة الطاعنة طلبت من رئيس محكمة المنصورة الابتدائية صدور أمر بإلزام المرحوم يوسف الريدى « مورث المطعون عليهم » بأن يؤدى لها مبلغ ٤٢٥٤ جنيها قيمة السندات الإذنية الثلاثة المظهرة لها من شركة أندريا كبورس وشركاه والفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ سنويا من ١٥/١٢/١٩٦٠ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنية قيمة السند الأول ، ومن ٣١/١٢/١٩٦١ بالنسبة لمبلغ ١٠٥٤ جنيها قيمة السند الثانى، ومن ١٩/٧/١٩٦١ بالنسبة لمبلغ ١٢٠٠ جنية قيمة السند الثالث حتى السداد . ولرفض إصدار الأمر أقامت الشركة الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٦٣ كلى المنصورة على المدين للحكم لها بطلباتها . وفى ٢٨/٤/١٩٦٣ قررت المحكمة وقف الدعوى لمدة ٣ شهور بناء على طلب الطرفين لاتمام الصلح . وبتاريخ ٩/٨/١٩٦٣ قامت الشركة بتعجيل الدعوى بصحيفة قالت فيها إن محاميا اتفق مع المدعى عليه فى ٢٦/٤/١٩٦٣ على إبراء ذمته من باقى الدين وفوائده فى حالة قيامه بدفع مبلغ ١٠٠٠ جنية فى ١٠/٥/١٩٦٣ ،

ودفع بمبلغ ١٠٠٠ جنيه في آخر نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، فإذا تراخى عن دفع أى من هذين القسطين في موعده أصبح الاتفاق لاغياً وعلق نفاذ هذا الاتفاق على موافقة الشركة ، ولما كان المدعى عليه لم يقم بسداد القسط الأول في موعده وكان مجلس إدارة الشركة قد رفض إقرار الاتفاق فإنه يكون لاغياً ويعود للشركة حقها في مطالبة المدين بأصل الدين وتوابعه بعد خصم مادفعه منها . وطلب المدعى عليه رفض الدعوى استناداً إلى أن الشركة أقرت الاتفاق المشار إليه بخطابها المؤرخ ٢٨/٤/١٩٦٣ الموقع عليه من مديرها أنطون ماركوناكي وأقرت فيه باستلامها شيكا بقيمة القسط الأول ، وأن الشركة بعد أن امتنعت عن قبول القسط الثانى عادت وقبلته عند عرضه عليها عرضاً رسمياً في ٧/١٢/١٩٦٣ ، ومن ثم فقد برئت ذمته من الدين وفقاً لنصوص هذا الاتفاق الذى أقرته الشركة وصار نافذاً في حقها ، وتمسكت الشركة بعدم نفاذ هذا الاتفاق لإخلال المدين بشروطه من جهة ولأن المدير الذى أبدى الموافقة عليه لا يملك التصالح على حقوقها طبقاً لقانونها النظامى المشهر من جهة أخرى ، وفى ٢٩/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٣ سنة ١٦ ق ، وبتاريخ ٥/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وأصرت النيابة على رأيها الوارد بالمذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه في الأسباب الأولى والثاني والخامس والسادس مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بأن الاتفاق المؤرخ ٢٦/٤/١٩٦٣ المبرم بين مورث المطعون عليهم ومحاميه لا يعتبر نافذاً في حقها لعدم موافقة الشركة عليه ، وأن المدير

الذى وقع خطاب الموافقة لا يملك التصالح على حقوق الشركة أو التنازل عنها بغير موكل خاص من مجلس الإدارة، ورفض الحكم الأخذ بهذا الدفاع استناداً إلى أن المدير يعتبر من الغير في شأن توزيع العمل بالشركة وأنه بفرض أن ذلك المدير لا يملك الموافقة نيابة عن الشركة فإن الشركة نفسها قد أجازت الاتفاق لقبولها القسط الأول دون أى تحفظ ولسكوتهما عن إنذار المدين بالرفض حتى تاريخ تعجيل الدعوى في ٩-٨-١٩٦٣، هذا بالإضافة إلى أن موافقة المدير على الاتفاق تعتبر صحيحة في نطاق نظرية الوكالة الظاهرية لصدورها من وكيل يمثل الشركة ويملك التوقيع عنها في الظاهر، ولأن مورث المطعون عليهم كان حسن النية في اعتقاده تمثيل المدير لها وهذا الذى استند إليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة بوصفها شركة مساهمة هو الذى يتولى إدارة شئونها وإجراء أية تسوية أو صلح طبقاً للمادة ٣١ من قانونها النظامى الذى تم شطبه وأصبح حجة على الكافة وطبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة، ولازم ذلك ومقتضاه أن إقرار أحد المديرين للاتفاق المتضمن التنازل للمدين عن جزء من الدين لا يقيد الشركة ولا ينصرف أثره إليها، وما استخلصه الحكم من قبول القسط الأول بدون تحفظ من الشركة وعدم قيامها بإخطار المدين برفض الاتفاق حتى تاريخ تعجيل الدعوى للقول بإجازة الشركة للموافقة الصادرة من المدير هو استخلاص غير سائغ ويخالف الثابت في الأوراق لأن القسط المذكور دفع لخزينة الشركة رأساً وتم قبوله كجزء من دين يزيد عليه في تاريخ يختلف عن التاريخ الوارد بالاتفاق، وأن الشركة بمجرد علمها بهذا الاتفاق عرضت الأمر على مجلس الإدارة فرفضت الموافقة عليه بتاريخ ٢٧-٦-١٩٦٣ وأخطرت محامى الشركة بهذا الرفض وبالمبادرة إلى تعجيل الدعوى والمطالبة بأصل الدين وفوائده، ولم يكن إرجاء تعجيل الدعوى بسبب رضا الشركة بالاتفاق بل بسبب العطلة القضائية وإلى أن الدعوى كانت موقوفة، وإذا كان ذلك وكان مجلس الإدارة لا يملك مباشرة أى عمل يخرج عن الغرض الذى قامت به الشركة من أجله أو



يرتب عليه التنازل عن ديونها للغير، وكان الاتفاق المؤرخ ٢٦-٤-١٩٦٣ يتضمن، إبراء مورث المطعون عليهم عما يزيد عن نصف الدين البالغ قدره ٤٢٥٤ جنيها عدا الفوائد دون أى مقابل من جانبه، وكان هذا الإبراء يعتبر تبرعا يحظر على المجلس قبوله بغير ترخيص عام من الجمعية العمومية للمساهمين والا كان باطلا عملاً بالمادتين ٤٠، ١٠٢ من قانون الشركات فإن موافقة المدير على هذا الإبراء تكون باطلة بطريق أولى، وإذ أقام الحكم قضاءه على صحة هذه الواقعة فإنه يكون مخطئاً في القانون، ولا يشفع للحكم قوله بعد ذلك إنه مع الفرض الجدل بأن المدير لم يكن يملك الموافقة على الاتفاق فإن هذه الموافقة تعتبر قد تمت صحيحة في نطاق نظرية الوكالة الظاهرة، ذلك أن الشركة كانت ممثلة في النزاع قبل إبرام الاتفاق بمجلس الإدارة ورئيسه وهي واقعة ظاهرة لمورث المطعون عليهم، كما أن المحامي الحاضر عن الشركة ومع وكالته التي تبيع له الحضور والصلح رأى أن هذه الوكالة لا تغني عن صدور موافقة من الشركة وأوقفت الدعوى لمدة ثلاثة شهور للحصول على هذه الموافقة، وظهور هذه الحالة القانونية المستفادة من نصوص القانون الصريحة ومن أحكام النظام الأساسي للشركة بحول دون إعمال النظرية التي استند إليها الحكم.

إلا وحيث إن هذا الذمى صحيح، ذلك أنه وإن كانت المادة ٣١ من نظام الشركة تنص على أن لمجلس الإدارة أوسع سلطة في إدارة شئونها إلا أن هذه السلطة يجب ألا تتجاوز الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله، كما أنها تخضع للقيود المقررة بمقتضى القواعد الآمرة الواردة في القانون، ولما كانت المادة ٤٠ من قانون الشركات لا تجيز للشركة المساهمة تقديم أى تبرع إلا في الحالات وفي الحدود الواردة بها، واشترطت لصحة التبرع في جميع الأحوال صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص عام من الجمعية العمومية متى تجاوزت قيمة التبرع مائة جنيه، وكان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن الدين الثابت في ذمة مورث المطعون عليهم بموجب السندات الإذنية مستحق الأداء

عن جزء من الدين قدره ٢٢٥ ٤ جنيهها وعن الفوائد دون أى مقابل من جانب المدين وغير متنازع فيه، وكان الاتفاق المؤرخ ٢٦-٤-١٩٦٣ الذى تضمن التنازل لا يعتبر صلحا وإنما إبراء من جزء من الدين وهو عمل تبرعى محض لا يملك مجلس الإدارة إجراؤه أو إجازته، وبالتالي فلا يملك التنازل عن هذا الحق لأحد أعضائه أو لأحد المديرين، وإلا كان عمله باطلا طبقا لنص المادة ١٠٢ من القانون المذكور، كما أن المادة ٣١ من نظام الشركة وإن أعطت مجلس الإدارة سلطة إجراء التسويات والصالح والتنازل عن التأمينات إلا أنها لم تخول له سلطة التنازل عن الديون لتعارض ذلك مع الغرض الذى قامت الشركة من أجله . ومتى كان ذلك وكانت جميع هذه القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة والمديرين سواء ما نص عليه فى القانون أو فى نظام الشركة الذى تم شمله تعتبر حجة على مورث المطعون عليهم لافتراض عامه بها، فإنه يكون خطأ ما قرره الحكم من أن هذه القيود لا يحتاج بها الغير لعلقتها بتوزيع العمل فى الشركة، ولا يغير من ذلك قول الحكم "لأنه مع الفرض الجدلى بأن المدير الموقع على الموافقة لم يكن يملك إصدارها وأن التسوية بمقتضى الخطاب المؤرخ ٢٨-٤-١٩٦٣ قد تمت صحيحة من وكيل يمثل الشركة وبذلك التوقيع عنها تطبيقا لنظرية الوكالة الظاهرة لقيام مظهر خارجى خلقه الموكل ( الشركة ) بوضع المدير فى منصبه يباشر سلطاته بمقر الشركة وأن النظام الأساسى يعطى مجلس الإدارة حق تعيين المديرين وأن يكل إليهم سلطه التوقيع عن الشركة، وأن هذا المظهر الخارجى الذى خلقه الشركة من شأنه أن يخدع مثل المدين ومن ثم ينصرف أثر تصرف الوكيل الظاهر إلى الموكل وتلزم الشركة بما عقده مع الغير باسمها نيابة عنها" ذلك أنه يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائبا عن الموكل أن يكون المظهر الخارجى الذى أحدثه هذا

الأخير خاطئاً وأن يسكون الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون أن يرتكب خطأ أو تقصيراً في استطلاع الحقيقة، ولما كان تعيين المدير وفقاً لنظام الشركة المشهر والذي صار حجة على الكفاية لا يترتب عليه خلق مظهر خارجي خاطيء من شأنه أن يخدع المتعامل معه، وكان مورث المطعون عليهم الذي اتفق معه على إبرائه من جزء من الدين المستحق في ذمته لا يعتبر حسن النية لأنه كان يعلم أن هذا التصرف التبرعي لا يملكه مجلس الإدارة بغير ترخيص من الجمعية العمومية للمساهمين وأنه لا يملك توكيل غيره في إجراءاته ، ومن ثم فإن موافقة المدير على قبول هذا الإبراء لا يكون حجة على الشركة الطاعنة لانعدام نيابته عنها في الحقيقة والظاهر، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم بهذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمرهتلى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية "سادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٩ )

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٦ القضائية :

أهلية . « الحجر » . « اختصاص » . « اختصاص نوعي » . حكم :  
« حجية الحكم » . « أحوال شخصية » . « ولاية على المال » .

قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الحجر امتداداً إلى توافر شرائطه  
من تصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يمد قضاء منها بطلانها ، إذ هي  
لا تتضمن لها في ذلك . هذا القضاء لا يجوز حجه في دعوى بطلان التصرف .

[ تأتزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل في طاب الحجر بالتحقق من  
قيام الحالة الموجبة له في ذات المحجور عليه ، فإن هي دلت على قيام  
تلك الحالة بالتصرفات الصادرة منه ، فإنها لا تكون قد فصلت في أمر صحتها  
أو بطلانها ، لأن ذلك لم يكن مطروحاً عليها ولا اختصاص لها به ، وإنما تكون  
قد اتخذت من تلك التصرفات دليلاً على قيام موجب الحجر بالمحجور عليه ،  
وهو ما لا يجوز - حجة في دعوى بطلان التصرف . وإذا كان الحكم المطعون  
فيه قد اعتبر أن الوصف الذي أضفاه حكم الحجر على تصرف المحجور عليه ،  
بأنه ابتزاز مما يجوز قوة الأمر المنعفي ورتب له ذلك الحكم بإبطال التصرف  
، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن السيد / رفعت ابراهيم رضا بصفته قبا على محمد سعيد ابراهيم المحجور عليه أقام الدعوى رقم ١٢١٠ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد ورثة المرحوم محمد حسين حسن لاظو مدير الشهر العقارى طالبا الحكم ببطالان عقد البيع المشهر بتاريخ ١٧-٣-١٩٥٧ والصادر من المحجور عليه من ط ف

متضمنا بيعه أطيانا زراعية مساحتها ٥,٥,١٩ موضحة الحدود بذلك العقد للمرحوم محمد حسين حسن لا ظ . وقال بيانا للدعوى إنه لما كان المشتري وكيلا للبائع فقد كان على بينة من نقص أهليته وكان يعلم قبل البيع أن طالبا بالحجر عليه قد قدم ومع ذلك فقد استغل فيه نقص الأهلية وتواطأ معه واستصدر منه ذلك العقد ، وأنه لذلك اضطر إلى إقامة الدعوى بطلباته سالفه الذكر . وأجاب ورثة المشتري على الدعوى بأن البيع قد تم قبل تسجيل قرار الحجر ولم يكن نتيجة استغلال أو تواطؤ وإنما اضطر البائع إليه لسداد ديون عليه للبنك العقارى مضمونة برهن على أطيانه التى تبلغ أكثر من ٥٩ فدانا . وبتاريخ ٧-٦-١٩٦٥ حكمت المحكمة بإبطال عقد البيع سالف الذكر واستأنف ورثة المشتري هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه ورفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ١٣٦٤ سنة ٨٢ قضائية ، وبتاريخ ٢٩-٣-١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة أول درجة أقامت قضاءها بإبطال عقد البيع استنادا إلى ماقالته من حجية عبارة وردت في أسباب حكم الحجر الصادر من محكمة الاستئناف للأحوال الشخصية نصها أنه : بلغ من استغلال محمد حسين لاط للمحجور عليه أنه ابتز من أطيان المحجور عليه خمسة أفدنة وزيادة ، فلما استأنف الورثة ذلك الحكم عابوا عليه الخطأ في تطبيق القانون لأن تلك العبارة لا حجية لها ولأن المحكمة حجبت نفسها عن بحث صحة العقد أو بطلانه تحت ستارها ، ورغم ذلك فقد أخذت محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي مما يعيب حكمها كذلك بالخطأ في تطبيق القانون ، كما أن محكمة الاستئناف قد أضافت إلى ما تقدم قولها إن المشتري كان أجيرا لدى البائع بمرتب شهري قدره جنيهان وهو ما ينبي عما وقر في وجدانها من أن المشتري لم يكن يملك ثمن الأطيان التي اشتراها ، مع أن الورثة كانوا قد قدموا مستخرجا رسميا يثبت أن مورثهم كان يملك منذ سنة ١٩٣٤ مايزيد على ثلاثة عشر فدانا ولفتوا نظر المحكمة إلى ملاءته غير أنها لم تلتفت إلى هذا الدفاع الجوهرى ولو فعلت لتغير وجه الرأى فى الدعوى ولذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوبا أيضا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بإبطال عقد البيع الصادر من المحجور عليه إلى مورث الطاعنين على قوله « إنه تبين من الاطلاع على حكم محكمة الاستئناف الذى قضى بتوقيع الحجر على البائع أنه استند فى قضاائه إلى أن مورث المدعى عليهم الذى كان من عمال البائع قد ابتز بالعقد موضوع الدعوى من المحجور عليه خمسة أفدنة ، وحيث إن الحكم



السالف الذكر بقوله أن عقد البيع موضوع الدعوى الحالية كان من قبيل استغلال البائع يحوز حجية الأمر المقضى لارتباطه بمنطوقه بحيث يعتبر المنطوق نتيجة حتمية لهذه الأسباب ويتعين تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى التى تقضى ببطلان التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ، ولا محل للبحث بعد ذلك فيما إذا كان التصرف سابقا على تسجيل طلب الحجر حسبما يقول به المدعى عليهم أم قبله ما دام هذا التصرف باطلا أو قابلا للإبطال حيث توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١٥/٢ مدنى ، وذكر الحكم المطعون فيه « إن محكمة أول درجة قد أصابت فى الحكم بإبطال هذا العقد ويكون الحكم المستأنف فى محله للأسباب التى بنى عليها والتى تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لها » وهذا الذى أورده الحكم ينطوى على الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن ما يلزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل فى طلب الحجر هو التحقق من قيام الحالة الموجبة له فى ذات المحجور عليه فإن هى دلت على قيام تلك الحالة بالتصرفات الصادرة منه فإنها لا تكون قد فصلت فى أمر صحتها أو بطلانها لأن ذلك لم يكن مطروحا عليها ولا اختصاص لها به ، وإنما تكون قد اتخذت من تلك التصرفات دليلا على قيام موجب الحجر بالمحجور عليه وهو مالا يحوز حجية فى دعوى بطلان التصرف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الوصف الذى أضفاه حكم الحجر على تصرف المحجور عليه لمورث الطاعنين بأنه ابراز مما يحوز قوة الأمر المقضى ، ورتب على ذلك الحكم بإبطال التصرف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف فى أسبابه أن الثابت من أوراق الدعوى أن المشتري كان أجيرا لدى البائع بمرتب شهرى قدره جنيهان وكان ورثة المشتري - على ما هو ثابت بالأوراق - قد قدموا إلى محكمة الاستئناف مستخرجا رسميا دالا على أن

مورثهم كان يملك منذ سنة ١٩٣٤ أطيافاً زراعية مساحتها ١٣ ف و ١٤ ط و ٨ س مستدلين به على ملاءته ، وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا الدفاع وذكرت أنه مجرد أجبر يتقاضى أجراً قدره جنينان، وكان ما ذكرته من أن استغلال المشتري للبائع ثابت من خطابات للبائع ومن زواجه من إحدى قريبات المشتري ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى إثبات الاستغلال أو للتواطؤ وهو مناط الحكم بإبطال العقد، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور كذلك :

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن :

## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة ، وعنصرية المادة المشار إليها :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سيد  
أحمد حامد .

( ٢٠ )

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ القضائية :

أوراق تجارية . الترام . تجديد الالتزام . تقادم . تقادم مسقط .

إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق . مؤداة . نشوء التزام صرفي جديد إلى جانب الالتزام الأصل . للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصل . أو بدعوى الصرف . سقوط الدعوى الأخيرة بالتقادم الخمسى . لا يمنع الدائن من الإلتجاء للدعوى الأخرى .

إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق ، يترتب عليه نشوء التزام جديد في ذمة المدين ، هو الالتزام الصرفي ، ونشوء هذا الالتزام لا يستتبع انقضاء الدين الأصلي بطريق التجديد طبقا للمادة ٣٥٤ من القانون المدنى ، التى تنص على أن التجديد لا يفترض ، بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو أن يستخلص بوضوح من الظروف ، وأنه بوجه خاص لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ، ولا مما يحدث في الالتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو مكانه أو كيفيته ، وهو ما يستتبع قيام الالتزام الجديد إلى جانب الالتزام الأصلي ، ويبقى لكل منهما كيانه الذاتى ، ومن ثم يصبح للدائن في حالة نشوء الالتزام الصرفي الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي أو بدعوى الصرف ، فإذا استوفى حقه بإحداهما ، فإنه تمتعت عليه الأخرى ، وإذا سقطت دعوى الصرف بسبب إهمال حامل الورقة التجارية أو انقضت بالتقادم الخمسى ، ظل الدين



الأصل قائما ، وكذلك الدعوى التي تحميه ، ولا يرد على ذلك بأن التقادم الصرفي يقوم على قرينة الوفاء التي لا ينقضها إلا الإقرار أو النكول عن اليمين ، وأن المطالبة بالدين الأصلي بعد انقضاء مدة التقادم الصرفي ، مما يتنافر وهذه القرينة التي أقامها القانون ، ذلك أن هذه القرينة إنما تتعلق بالدين الصرفي وحده ، فتفترض أن هذا الدين قد تم الوفاء به وزالت بانقضائه العلاقة الصرفية ، فيعود الوضع إلى ما كان عليه قبل إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لاستقلال كل من الالتزامين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن شركة مصر لتجارة السيارات أقامت الدعوى رقم ١٢٦٤ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة ضد أحمد ومحمد حسن الرماح تطلب الحكم بفسخ العقد المؤرخ ٢٩-٣-١٩٥٨ . وبتسليمها السيارة المبينة بالصحيفة خالية من كل تلف واعتبار ما دفع من الثمن حقا خالصا لها ، وقالت شرحا لدعواها إنه بموجب عقد مؤرخ ٢٩-٣-١٩٥٨ باعت مؤسسة إدجار عيد قبل إدماجها في الشركة المدعية لأحمد ومحمد حسن الرماح سيارة النقل المبينة بها نظير ثمن قدره ٢٥٢٥ جنيها دفع منه مبلغ ٩٠٠ جنيه عند التسليم واتفق على سداد الباقي على أقساط شهرية حرر بموجبها ١٤ سنداً إذنيا يستحق أولها في ١٩٥٨/٥/٥ . ويستحق آخرها في ١٩٥٩/٦/٥ وتخلف المشتريان عن سداد الأقساط المستحقة في ١٩٥٨/٧/٥ ، ١٩٥٩/١/٩ ، ١٩٥٩/٥/٥ وتحذر عن كل منها احتجاج بعدم الدفع - ولا كان العقد قد نص على منع المشتريين

من التنازل عن السيارة أو التصرف فيها بأى وجه من الوجوه إلا بعد سداد جميع الأقساط، وفي حالة التخلف عن دفع أى قسط يكون للمؤسسة البائعة الحق فى فسخ العقد مع الاحتفاظ بالأقساط المدفوعة وطلب استرداد السيارة وكانت قد تقدمت إلى قاضى الأمور الوقفية بطلب توقيع الحجز التحفظى الاستحقاقى على السيارة وقضى برفض طلبها فقد أقامت الدعوى بطلبتها سالفة الذكر . ودفع المدعى عليهما بسقوط الحق فى المطالبة بقيمة السندات الإذنية بالتقادم الخمسى المنصوص عنه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة وطلبت الشركة رفض هذا الدفع استنادا إلى أن أساس المطالبة يرجع إلى عقد البيع وأن الالتزامات الناشئة عن هذا العقد لا تتقادم بمضى خمس سنوات بل بخمس عشرة سنة . وفى ١٩٦٥/٢/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم لها بطلبتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٧٣ سنة ٨٢ قضائية ، وفى ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ حكمت تلك المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وأصرت النيابة العامة على رأى الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه جرى فى قضائه على أن الدعوى المرفوعة منها تعتبر من دعاوى الصرف التى تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ تجارى بمقولة « إنها إنما تستند فى طلب الفسخ إلى عدم سداد باقى ثمن السيارة الثابت بالسندات الإذنية المقدمة فى الدعوى ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن النزاع مؤسس منذ البداية على عقد البيع الذى نص على الاحتفاظ للبائعة بملكية السيارة ومنع المشتريين من التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لحين قيامهما بسداد جميع الأقساط وعندئذ تتحول هذه الأقساط من مقابل استهلاك وانتفاع إلى ثمن للمبيع وتتحول يدهما من يد عارضة إلى يد مالكة والذى حدد الطرفان موقفهما فيه فترتبا على عدم سداد أى قسط فى موعد

فسخ العقد بمجرد حصول التأخير مما يمتنع معه على القاضى تقدير ظروف الفسخ وإمهال المشتري، كما حددا قيمة التعويض الذى يستحق للبائعة فى حالة وقوع الفسخ تحديدا واضحا لا يترك أى مجال لتقديره، وأقيمت الدعوى بهذه الطلبات استناداً إلى عقد البيع ولم يكن تقديم الشركة للسندات الاذنية التى لم يتم سدادها إلا بقصد إثبات تخلف المطعون عليهما عن تنفيذ التزاماتهما الواردة بالعقد والتدليل على صحة طلب الفسخ، ولكن المحكمة أخطأت تفسير موقف الشركة واعتقدت أنها تطالب بقيمة هذه السندات ورتبت على ذلك اعتبار الدعوى من دعاوى الصرف رغم إقرار المطعون عليهما فى العقد بأن تحرير السندات الأربعة عشر بقيمة الأقساط لا تعتبر بأى شكل من الأشكال دليلاً على السداد أو تجديد الدين أو تعديلاً لجوهره، وأنها حررت ليسهل على البائعة خصم قيمتها من البنوك، وهو ما يدل على أن جوهر الدين هو ثمن السيارة وأن سببه هو عقد البيع، وأن الدعوى المطروحة ليست من دعاوى الصرف التى تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة، وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق يترتب عليه نشوء التزام جديد فى ذمة المدين هو الالتزام الصرفى، ونشوء هذا الالتزام لا يستتبع انقضاء الدين الأصيل بطريق التجديد طبقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المبنى التى تنص على أن التجديد لا يفترض بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو أن يستخلص بوضوح من الظروف وأنه لا يواجه خاص لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو مكانه أو كيفيته، وهو ما يستتبع قيام الالتزام الجديد إلى جانب الالتزام الأصيل ويبقى لكل منهما كيانه الذاتى، ومن ثم يصبح للدائن فى حالة نشوء الالتزام الصرفى الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصيل أو بدعوى الصرف، فإذا استوفى حقه بإحداهما امتنعت عليه الأخرى، وإذا سقطت دعوى الصرف بسبب إهمال حامل الورقة التجارية أو انقضت بالتقادم الخمسى ظل الدين الأصيل قائماً



وكذلك الدعوى التي تحميه، ولا يرد على ذلك بأن التتقدم الصرفي يقوم على قرينة الوفاء التي لا ينقضها الإقرار أو النكول عن اليمين وأن المطالبة بالدين الأصلي بعد انقضاء مدة التتقدم الصرفي مما يتنافر وهذه القرينة التي أقامها القانون، ذلك أن هذه القرينة إنما تتعلق بالدين الصرفي وحده فتفترض أن هذا الدين قد تم الوفاء به وزالت بانقضائه العلاقة الصرفية فيعود الوضع إلى ما كان عليه قبل إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لاستقلال كل من الالتزامين . ولما كان الثابت من الوقائع التي أوردتها الحكم أن الطاعنة تقدمت ابتداء إلى قاضي الأمور الوقفية لتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على السيارة محل العقد المؤرخ ٢٩-٣-١٩٥٨ تنفيذاً لنصوصه وأنها أقامت دعوى الفسخ استناداً إلى العقد المذكور الذي نص صراحة على أن تحرير السندات الإذنية بقيمة الأقساط لا يعتبر بأي شكل من الأشكال دليلاً على السداد أو تجديد الدين أو تعديلاً لجوهره، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى استناداً إلى ما قرره من أنها لمؤسسة على حق يستند إلى أحكام قانون الصرف ويتصل به اتصالاً وثيقاً لأنها إنما تستند في طلب الفسخ إلى عدم سداد المطعون عليهما باقي ثمن السيارة الثابت بالسندات موضوع الدعوى وأنها لذلك تخضع للتتقدم لا الخمس المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل، وجاس حلى عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٢١ )

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) عقد : « تفسير العقد » . « محكمة الموضوع » . « سلطتها في تفسير  
العقد » :

سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود. التزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لمبارتها .

( ب ) نقض : « أسباب الطعن » . « أسباب مخالطها واقع » مقالة .

التمسك بقرار رئيس الجمهورية القاضي بتحديد قيمة ما يهد به من أعمال إلى  
المقاول في السنة. دفاع مخالطه واقع. عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ج ) اثبات . « طرق الإثبات » . « البيئة » . « محكمة الموضوع » ،  
« سلطتها في تقدير الدليل » .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .

١ - إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه إذ فسر عبارة العقد  
قد التزم في تفسيره المعنى الظاهر لمدلولها ، فإنه لا معقب عليه في هذا التفسير .

٢ - لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٦٢ - والذي  
يقضى بحظر ما يهد به من الأعمال إلى المقاول الواحد في السنة بأكثر من  
مائة ألف جنيه - لأن هذا الدفاع يخالطه واقع ، وهو تقدير قيمة العمل

المسند إلى المطعون ضده (المقاول) ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن عناصره الواقعية كانت مطروحة على محكمة الموضوع .

٣ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجد ان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلوها . وإذا كانت محكمة الاستئناف فيما استخلصته من أقوال الشهود لم تخرج عن مدلوها ، وهو استخلاص سائق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم بعد أن اطمأن إليها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢١١٠ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٣٠٧٦ جنيهًا، وقال بيانا لها إن شركة فيس وبرت دييجان عهدت إليه بعملية حفر وتوسيع وتعميق ترعة الكلابية مركز إسنا، وإنه على أثر ذلك اتفق مع الطاعن بعقد تاريخه ٢١ فبراير ١٩٦٣ على أن يقوم بحفر ثلاثمائة ألف متر مربع بسعر المتر المكعب ١٤٥ ل.م. وسلمه ٢٤٥٠٠ جنيه على ذمة العملية وإذا توقف الطاعن عن العمل بعد أن أتم ٧٨٧٩٣ مترًا فتد أقام عليه الدعوى بدفع المبلغ المطالب ، وهو ما حصل عليه زيادة عما يستحقه مقابل ما أداه من أعمال . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير



ذى صفة قولا بأنه لم يتعاقد مع المطعون ضده وإنما تعاقد معه بصفته وكيلًا عن شركة فيس وبرت ديجان ، وأبدى دفاعه في الموضوع بأنه اتفق مع هذه الشركة على رفع سعر الحفر إلى ١٨٠ مليا للمتر المكعب وأنها دفعت له على هذا الأساس مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وأنه قام بحفر مائة وعشرين ألفا من الأمتار المكعبة . وبتاريخ ٢٠-٥-١٩٦٤ نذبت محكمة أول درجة أحد الخبراء المهندسين بوزارة الأشغال لتحقيق دفاع الطرفين ثم عادت وقضت في ٢٣-١٢-١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل من الطرفين ما ادعى به على أن يكون لكل منهما نص ما يثبت به الآخر ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ١٢-٥-١٩٦٥ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٧٦٥ جنبا وضمت أسباب حكمها القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . استأنف الطرفان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ٤٣٥ ، ٤٩٣ لسنة ٨٢ ق وقررت تلك المحكمة ضم الاستئناف ليصدر فيها حكم واحد، ثم قضت في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ١٠٥٢٥ جنبا . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على أن ماجاء فى العقد المورخ ٢١-٢-١٩٦٣ من أن المطعون ضده موكل بتنفيذ مشروع تعديل وتوسيع وتعميق ترعة الكلاينية الراسى على شركة فيس وبرت ديجان يفيد أن عملية الحفر قد تم التعاقد بشأنها بينه وبين المطعون ضده باعتباره مقاولا من الباطن لا بصفته وكيلًا عن هذه الشركة استنادا إلى أن هذا هو المعنى الظاهر للمدلول عبارة العقد ، وأنه هو ما قصده المتعاقدان مستهديا فى ذلك بالظروف التى تم فيها التعاقد وبإقرار

الشركة، ويرى الطاعن أن هذا الذي ذهب إليه الحكم في تفسير العقد مجاف لعبارة الواضحة الصريحة في أن المطعون ضده إنما كان وكيلًا عن الشركة في تعاقد مع الطاعن فلا يجوز الانحراف عنها من طريق التفسير والتأويل، كما أن الحكم حين فسر عبارة العقد بالمعنى المتقدم قد خرج بالوكالة عن مدلولها الصحيح لأن هذه العبارة وإن أفادت إسناد العمل إلى المطعون ضده فإن ذلك بمجرد لا يجعل منه مقاولًا من الباطن لاحتمال أن يكون إسناد العمل إليه كان بناءً على عقد آخر، وعلى الرغم من أن المطعون ضده كان يعمل موظفًا بالشركة المشار إليها مما لا يمكن معه أن يكون مقاولًا ولا محترفًا بالتجارة، ومن أن العملية التي أسندت إلى المطعون ضده تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه وهو النصاب المحدد بالقرار الجمهوري رقم ١٢٠٣ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٢ والذي يقضى بحظر ما يعهد به من الأعمال إلى المقاول الواحد في السنة بأكثر من هذا المبلغ، فإن الحكم المطعون فيه فسر رغم ذلك عبارة العقد بأن المطعون ضده تعاقد بصفته مقاولًا من الباطن ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على قوله والواضح من عقد فبراير سنة ١٩٦٣ أن المهندس وديع صليب المطعون ضده إنما تعاقد عن نفسه ولنفسه ولم يذكر اسم شركة فيس وبرت دييجان إلا لتحديد العمل الذي رسا أصلاً على هذه الشركة ثم أسندته إلى المهندس وديع صليب، وما ذكر في صدر البند الأول من أن هذا العمل موكل تنفيذه إلى المهندس وديع صليب لا يفيد أنه وكيل عن الشركة وإنما يعتبر بوضوح أنه عمل أسند تنفيذه إليه ويجعله وبالتالي مقاولًا من الباطن في التنفيذ، ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه إذ فسر عبارة العقد بأن المطعون ضده قد تعاقد مع الطاعن بصفته مقاولًا من الباطن قد التزم في تفسيره لهذه العبارة

المعنى الظاهر لمدلولها، فإنه لا معقب عليه في هذا التفسير. لما كان ذلك وكان ماينعى به الطاعن من أن المطعون ضده يعمل موظفا في الشركة الراسى عليها مشروع توسيع وتعميق ترعة الكلاية مما لا يمكن معه أن يكون مقاولا من الباطن، مردود بما جاء في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه من قوله « إن الثابت من الشهادة المؤرخة ٤-٦-١٩٦٤ الصادرة من شركة فيس وبرت ديجان وشركاهم أنها قامت في ٣٠-٤-١٩٦٣ بصرف مبلغ ٥٠٠٠ جنيه للمدعى عليه « الطاعن » بتحويل تليفوني من بنك القاهرة على فرع بنك مصر بسوهاج بناء على طلب المدعى « المطعون ضده » المقاول من الباطن وتحت مسئوليته دون أى التزام على الشركة ودون أن يترتب على دفع ذلك المبلغ أى ارتباط بين الشركة ومقدم الانفار مما يفيد أن المدعى هو مقاول من الباطن ” وكان هذا من الحكم استدلالا سائغا ، وإذ لا يجوز التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ سنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩ سنة ١٩٦٢ لأن هذا الدفاع يخالطه واقع وهو تقدير قيمة العمل المسند إلى المطعون ضده، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن عناصره الواقعية كانت مطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ماتقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه فسر العقد باعتبار المطعون ضده مقاولا من الباطن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على مجرد الظن والتخمين إذ اعتمد في ذلك على أقوال شاهد المطعون ضده التى تتحصل في أن عددا من المقاولين قدروا ما قام به الطاعن من حفر بثمانين ألف متر من الأمتار المكعبة دون أن يستظهر الحكم الأساس الذى بنى عليه هذا التقدير ومن قام به من المقاولين ومدى خبرتهم ، مع أنه كان يجب تحديد ذلك بمعرفة خبير فنى في شئون الري، وعلى الرغم من أن المطعون ضده أقر في الإنذار الذى أعلنه له في ١٩٦٣/١٢/٢ بأن الطاعن قام بحفر مائة وعشرين ألف متر مكعب، فإن محكمة الموضوع قد غفلت عن هذه الواقعة الجوهرية



التي لو فطنت إليها لما قضت على أساس أقوال شاهد المطعون ضده ومبناها الظن والإفراض وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب . ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد أدخل بحقه في الدفاع إذ قرر أنه عجز عن إثبات مقدار ما قام به من حضر مع أن الثابت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتحقيق هذه الواقعة بواسطة خبير فني متخصص في شئون الري ، وأنه قام بدفع الأمانة التي قدرتها المحكمة للخبير الذي ندبته لهذا الغرض عندما امتنع المطعون ضده عن دفعها ، ولكنها عدلت عن تنفيذ الحكم الصادر بذلك وهو ما ينطوي على الإخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله « إن المهندس وديع صليب - المطعون ضده - أشهد عبد الرحمن سليمان عمر الذي شهد بأن عددا من المقاولين قدروا ما قام عبد الرحيم محمد عبد الرحمن « الطاعن » بحفره بـ ٨٠ ألفا من الأمتار المكعبة وأن سعر المتر السائد حتى وقت الشهادة هو ١٤٥ مليا وأشهد عبد الرحيم محمد عبد الرحمن « الطاعن » كلا من أحمد أحمد ومحمود أحمد فشهد الأول بأنه كان يحصل على أجر للمتر الواحد قدره ١٢٠ مليا ولما ثبتت صعوبة حفر التربة الصخرية قبل المهندس وديع صليب في موقع العمل رفع السعر إلى ٢٥٠ مليا بينما شهد ثانيهما بأنه كان يحصل على أجر قدره ١٧٥ مليا للمتر الواحد ويعطى العامل ١٢٠ مليا دون تعديل ” ثم خلاص الحكم إلى القول ” إن عبد الرحيم محمد عبد الرحمن قد فشل في إثبات قدر المساحة التي تم حفرها إذ لم يتعرض شاهداه لذلك ومن ثم ترى المحكمة أن ما انتهى إليه شاهد المهندس وديع صليب يتفق وما جاء بإنداز هذا الأخير ويكون قد أثبت وحدة هذه المساحة ولا ترى المحكمة مناصا من اعتمادها واعتبارها ممثلة للكمية التي تم حفرها فعلا والتي يستحق عنها المقاول عبد الرحيم محمد عبد الرحمن الأجر الذي انتهت المحكمة إلى تقديره ” ولما كان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، وكانت محكمة الاستئناف فيما

استخلصته من أقوال الشهود على النحو الذى حصله الحكم - كما سلف البيان لم تخرج عن مدلولها وهو استخلاص سائق ومن شأنه أن يودى إلى النتيجة التى انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذ بها الحكم بعد أن اطمأن إليها ، وليس صحيحا ما ينعاه الطاعن من أن المطعون ضده أقر فى الإنذار المعلن للطاعن فى ٢-١٢-١٩٦٣ بأنه قام بحفر ١٢٠ ألف متر مكعب ، ذلك أنه يبين من مطالعة هذا الإنذار المودع بملف الطعن أن المطعون ضده لم يصدر منه اقرار بالمعنى المتقدم ، إذ أن العبارة التى يتمسك بها الطاعن جاءت على النحو الآتى «إن المطعون ضده قال فى إنذاره الأول أن الطاعن توقف بعد حفر ٧٨٧٩٣ مترا مكعبا فرد عليه الطاعن بقوله إنه قام بحفر وإنجاز ١٢٠ ألف متر مكعب» فهى عبارة لا يتحقق بها المعنى الذى قصده الطاعن لأن القول بأن المطعون ضده قام بحفر وإنجاز ١٢٠ ألف متر مكعب منسوب إلى الطاعن نفسه لا إلى المطعون ضده . والنعى فى شقه الثانى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من هذا الذى أورده على النحو المتقدم فى الرد على الشق الأول ومما قرره استنادا إلى الأوراق الأخرى فى الدعوى من أن تنفيذ الحكم الصادر بنبذ خبير فىها أصبح مستحيلا - بعد أن نضرت المياه موقع العدل - ألا جدوى من إجابة الطاعن إلى طلبه بنبذ خبير آخر فى الدعوى ، وأنه وجد فى أدلتها الأخرى وأوراقها ومنها أقوال شاهد المطعون ضده على النحو السالف بيانه ما يكتفى لتكوين عقيدة المحكمة ، وكان هذا من الحكم يبرر العلول عن تنفيذ الحكم بنبذ الخبير . لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب فى جميع ما ورد به يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وعباس حلى ، عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٢٢ )

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) حكم . « تسبيب الحكم » . « الأسباب الزائدة » . إيجار . « إيجار  
الأماكن » . اختصاص .

إنهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطا من شأنها أن تضيف على عاتق  
المستأجر التزامات مالية مقابل الإلتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها ، وغير ذلك من  
المزايا . إخضاع هذه الإلتزامات من حيث وقوعها والتزام في موضوعها والإختصاص  
القضائي بشأنها للقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ .  
زيده فيما لم يكن له أثر على قضائه لا يعيبه .

( ب ) إيجار . « إيجار الأماكن » . عقد . « تكييف العقد » .

إنهاء الحكم إلى أن الإلتفاق الذي تضمنه عقد الإيجار في أحد بنوده يشمل أجره  
المثل للمكان المأجور كما يشمل مقابل عملية مالية أخرى ، إعتباره هذه العناصر متداخلة  
بحيث لا يمكن الفصل بين إيجار المبنى ومقابل العملية المالية المذكورة ، وأن التزاع في هذا  
الشأن قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تكييف سليم  
للعلاقة بين الطرفين ، وتطبيق صحيح للقانون .

( ج ) حكم . « حجية الحكم » . قوة الأمر المتضمني . إيجار . « إيجار  
الأماكن » .

حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم فصله في تكييف العلاقة بين الطرفين .  
بما يخرج التزاع أو لا يخرج عن نطاق قانون إيجار الأماكن . لا حجية له في هذا الشأن .



١ - إذا كان المستفاد مما ذكره الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر عقد الإيجار وارداً على أرض فضاء وأن أسبابه جاءت صريحة في أن هذا العقد قد تضمن شروطاً من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها ، ومقابل التصريح له بالتغيير في شكل المبنى الأصلي ، وإقامة طابق علوى به وغير ذلك من المزايا ، وكان الحكم المذكور قد بنى على هذه الدعامة وحدها ، وما ذكره في صدر أسبابه متعلقاً بالأرض الفضاء ، وعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها لم يكن له أثر على قضائه ، فإنه يكون قد بنى على أساس قانوني صحيح إذ أخضع هذه الإلتزامات الواردة بالعقد من حيث تقييمها ، والنزاع الذي يدور بين الطرفين حولها ، سواء بالنسبة لموضوعها أو الاختصاص القضائي بشأنها للقواعد القانونية العامة ، وأخرج هذا النزاع عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مستندا في ذلك إلى أن الاتفاق الذي تضمنه عقد الإيجار في أحد بنوده يشمل أجره المثل للمكان المؤجر ، كما يشمل مقابل عملية مالية أخرى ، حول المؤجر بمقتضاها المستأجر حق البناء بالأرض الفضاء الملحق بالمبنى ، والتغيير في شكله ، وإزالة مبان وأشجار ، وإقامة طابق علوى به إلى غير ذلك مما أثبتته الحبر في تقريره . وكان يبين من الحكم المذكور أنه اعتبر هذه العناصر متداخلة بحيث يتعذر التفرقة بينها ، والفصل بين مقابل إيجار المبنى بالحالة التي كان عليها وقت التأجير ومقابل الانتفاع بهذه المزايا ، لأن أجره المثل قد اختلطت باختلاطاً لا يمكن فصله عن المقابل المالى للمزايا المشار إليها ، طالما أن الطاعن لم يثبت أن تقدير الإيجار على النحو الوارد بالعقد قد اتخذ ذريعة للتجايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ثم رتب الحكم على ذلك أن الشرط الذي يدور حوله النزاع قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق هذا القانون ، فإنه يكون قد كيف العلاقة بين الطرفين تكييفاً سليماً ، وخلص إلى نتيجة صحيحة .

٣ - إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع أنه لم يقطع في تكييف العلاقة بين الطرفين ، وما

إذا كانت المزايا المالية التي تتضمنها العقد متداخلة أو غير متداخلة في أجره المثل مما يخرج النزاع أولاً بخروجه عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفته لحكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٠٤٢ سنة ١٩٦١ مدني كلى القاهرة، وقال بياناً لها إنه بموجب عقد مورخ ١٩٥٩/٥/٦ استأجر من المطعون ضده المبنى الموضح بالصحيفة بأجرة شهرية مقدارها ٣٨ جنياً لمدة خمس سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ لاستعماله مدرسة وأنه أدخل على المبنى عدة تعديلات من ماله الخاص حتى أصبح صالحاً لهذا الغرض ، وإذ نما إلى علمه أن هذا المبنى كان مؤجراً بمبلغ ٧ جنيهات و ٧٠٠ مليم شهرياً بخلاف العلاوة القانونية وقدرها جنيه واحد و ٥٢٩ مليماً، فقد أقام دعواه بطلب تخفيض الأجرة التعاقدية من ٣٨ جنياً إلى ٩ جنيهات و ٥٢٩ مليماً اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩، وبتاريخ ١٩٦٢/٢/١٠ نذبت محكمة أول درجة خبيراً لتقدير أجره العين المؤجرة على أساس أجره المثل في إبريل سنة ١٩٤١ وإضافة الزيادة القانونية إلى هذه الأجرة وإذا كانت قد أجريت فيها إصلاحات أو تحسينات بمعرفة المطعون ضده فعليه بيانها وتحديدتها وتقدير مقابل الزيادة في الأجرة عنها . بإشراف الخبير مهمته وقسم تقريراً انتهى فيه إلى تقدير أجره العين محل النزاع بمبلغ عشرة جنيهات شهرياً . وقد استصدر الطاعن أمراً بتوقيع الخبير تحت يده وقاء بمبلغ ١٦٢٥ جنياً و ٢٠٠ مليم قيمة الفرق بين الأجرة المسماة في

العقد وبين الأجرة التي حددها الخبير في تقريره عن المدة من ١/١/١٩٥٩ حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٤، وأفرد لهذا الطلب دعوى مستقلة قيدت برقم ٤٠٢٩ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة : وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت فى ١٣/١١/١٩٦٥ بتخفيض أجرة العين إلى مبلغ عشرة جنيهات شهرياً باعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ وبإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعن مبلغ ١٦٢٥ جنياً و ٦٠٠ مليم وببصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع فى ٣٠/٧/١٩٦٥ وجعله نافذاً . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦١٠ سنة ٨٢ ق القاهرة ، ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لأن حكم محكمة أول درجة قد صدر منها فى نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فهو غير قابل لأى طعن . وفى ٢٧/٤/١٩٦٦ قضت المحكمة برفض الدفع وبجواز الاستئناف وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لتظره أصرت على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما وبالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم مسخ عقد الإيجار الذى يحكم العلاقة بين الطرفين فقد تصور أنه وارد على أرض قضاء بأن قرر فى صدر أسبابه التى أقام عليها قضاؤه أن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا يسرى على الأرض الفضايع أن الثابت من عقد الإيجار المشار إليه أن الأعيان المؤجرة أما كن مبنية ومستكملة البناء وهو ما لم ينكره المطعون ضده مما يتحقق معه انطباق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على النزاع الذى يثور بين الطرفين ، هذا إلى أن الحكم بعد أن أقام قضاؤه على القاعدة المتقدمة أورد قاعدة أخرى مؤداها أنه لا انطباق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى حالة اشتغال عقد الإيجار على تأجير مكان وعلى عملية مالية أخرى مرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ويرى الطاعن أن الحكم وقد أقيم على الدعامين مجتمعين وانصرف على الرغم من



ذلك إلى التحدث عن الدعامة الثانية وحدها ثم تبين فساد الدعامة الأولى، فإنه يكون قد افتقد الأساس القانوني بما يطله ويهيئه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في خصوص ما يثيره الطاعن قوله "إن من المبادئ المقررة قضاء هو عدم سريان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الأرض القضاء ولو صرح المؤجر للمستأجر بإقامة بناء يصبح ملكاً للمؤجر بمجرد إقامته، بل حتى لو كان المستأجر قد أقام عليها مباني في تاريخ سابق على عقد الإيجار، كما قرر القضاء خروج العقد المشتمل على تأجير المكان وعملية مالية أخرى مرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وإن هذه المحكمة ترى - خلافاً لما ذهبت إليه محكمة أول درجة - أن الشرط الوارد بعقد الإيجار تحت البند ٢١ والذي خول المستأجر الطاعن رخصة إقامة بناء علوي في العين المؤجرة وإضافة أبنية أخرى في الأرض القضاء الملحق بالمنزل وإزالة الأشجار إلى غير ذلك من التعديلات الشاملة المبينة بتقرير الخبير وفي أقوال الطرفين أمام الخبير، ترى هذه المحكمة أن كل ذلك يعتبر عملية مالية أخرى غير تأجير المكان مرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأنه بمثابة شرط يضيف على عاتق المستأجر « الطاعن » عبئاً مالياً مستقلاً عن أجره المثل لا يدخل في تقدير أجره المثل ويخرج العقد المشتمل عليه عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، كما أن النزاع الذي يدور بين طرفي العقد حول هذا الشرط لا يعتبر نزاعاً على الأجرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويكون في هذه الحالة خاضعاً للقواعد العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات " ولما كان الاستفادة من هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر عقد الإيجار وارداً على أرض قضاء وأن أسباب الحكم جاءت صريحة في أن هذا العقد قد تضمن شروطاً من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له المليون فنده بإقامتها ومقابل التصريح له بالتغيير في شكل المبنى

الأصلي وإقامة طابق علوى به وغير ذلك من المزايا . لما كان ذلك وكان الحكم قد بنى على هذه الدعامة وحدها وأن ما ذكره في صدر أسبابه متعلقاً بالأرض الفضاء وعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها لم يكن له أثر على قضائه ، فإن الحكم يكون قد بنى على أساس قانونى صحيح إذا أخضع هذه الالتزامات الواردة بالعمد من حيث تقييمها والتزاع الذى يدور بين الطرفين حولها سواء بالنسبة لموضوعها أو الاختصاص القضائى بشأنها للقواعد القانونية العامة وأخرج هذا التزاع من نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ كيف الشرط الوارد بالبند الحادى والعشرين من عقد الإيجار المحرر بين الطرفين بأنه يشتمل على عملية مالية أخرى غير تأجير المكان مرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، هذا فى حين أن نص هذا البند لا يمكن أن يحمل إلا على محل التحنظ بين طرفى العقد فاحتاط المستأجر بأن يجعل من حقه إنشاء المباني اللازمة للملازمة واحتاط المؤجر بأن جعل تكاليفها على حساب المستأجر بغير أجر عنها ، وإذا ورد النص على هذه الصورة فإنه لا يخرج عتد الإيجار عن طبيعته من أنه ينصب على أماكن مبنية سكنية ، وأن ما قام به الطاعن من إنشاءات لا يشكك عملية أخرى غير تأجير المكان ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا التكييف وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ، ويضيف الطاعن أنه بما يدل على أن نية الطرفين قد انصرفت إلى اعتبار العتد موضوع العرى عند إيجار أماكن أن المطعون ضده لم تمسك أمام محكمة أول درجة بأنه عتد آخر حتى صدر الحكم فى الدعوى بطلب خبير لتحقيق أجره المثل على أساس أن العقد عقد إيجار أماكن ، وإذا لم يستأنف المطعون ضده هذا القضاء فقد أصبح نهائياً فى خصوص تكييف العلاقة بين الطرفين ويكون الحكم المطعون فيه قد ناقض حكماً سابقاً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه .

وحيث إن النعى في شقة الأول غير سديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد استند في ذلك - وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب السابق - إلى أن الاتفاق الذي تضمنه عقد الإيجار في البند الحادى والعشرين منه يشمل أجرة المثل للمكان المؤجر كما يشمل مقابل عملية مالية أخرى خول المؤجر بتمتصهاها المستأجر حق البناء بالأرض الفضاء الملحقة بالمبنى والتغيير في شكله وإزالة مبان وأشجار وإقامة طابق علوى به إلى غير ذلك مما أثبتته الحجة في تقريره . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر هذه العناصر متداخلة بحيث يتعذر التفرقة بينها والفصل بين مقابل إيجار المبنى بالحالة التى كان عليها وقت التأجير ومقابل الانتفاع بهذه المزايا لأن أجرة المثل قد اختلطت اختلاطاً لا يمكن فصله عن المقابل المالى للمزايا المشار إليها طالما أن الطاعن لم يثبت أن تقدير الإيجار على النحو الوارد بالعقد قد اتخذ ذريعة للتحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الشرط الذى يدور حوله النزاع قد أخرج عقد الإيجار من نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه يكون قد كيف العلاقة بين الطرفين تكييفاً سليماً وخلص إلى نتيجة صحيحة ويكون النعى عليه بهذا الشق في غير محله . والنعى في شقه الثانى مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع والمودعة صورته الرسمية بملف الطعن أنه لم يقطع فى تكييف العلاقة بين الطرفين وما إذا كانت المزايا المالية التى تضمنها العقد متداخلة أو غير متداخلة فى أجرة المثل بما يخرج النزاع أولاً بخروجه عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - على النحو السالف بيانه - فى الرد على السبب السابق . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته لحكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه يكون على غير أساس .

وتحيت إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٢٣ )

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) وقف : « قسمة النظر » . قسمة .

سلطة المحكمة في قسمة أعيان الوقف قسمة نظرية استقلال كل ناظر بالنظر على  
القسم المخصص له . لا تعد هذه القسمة قسمة ملك خاصة إذا حصلت قبل صدور  
قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .

(ب) قسمة : « قسمة المهايأة المكانية » . حيازة . وقف .

تحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية شرطية . دوام حيازة الشريك للجزء  
المفرز من المال الشائع مدة ١٥ سنة . وعدم إتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك .

(ج) قسمة : « القسمة الفعلية » . وقف .

القسمة الفعلية . تحقيقها في صورة ما إذا تصرف كل من الملاك المشتاعين في جزء  
مفرز من المال الشائع يعادل حصته . حصول تصرفات في أعيان الوقف بعد انتهائه  
من بعض الشركاء دون البعض الآخر . لا تتوافر به القسمة الفعلية .

(د) وقف : « قسمة : بيع : ملكية .

مقتضى علم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة .  
استمرار حالة الشروع بين الشركاء . واعتبار البائعين بجزء من هذه الأعيان  
ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشروع .

١ - تقضى المادة ٣/٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف بأنه يجوز  
للمحكمة توزيع أعيان الوقف وقسمتها قسمة نظرية ، بحيث يكون كل ناظر مستقلا

بالنظر على القسم الذى خصص له : وهذه القسمة لا تعتبر قسمة ملك للأعيان الشائعة ، لأنها فوق كونها قسمة نظر ، فإنها حصلت قبل صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى نظام الوقف على غير الخيرات ، وجعل ما انتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين .

٢- يشترط وفقاً للمادة ٢/٨٤٦ من القانون المدنى حتى تتحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية أن تدوم حيازة الشريك للجزء المقرز من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة ، وأن لا يكون الشركاء قد اتفقوا مقدماً على خلاف ذلك . وإذ كان الثابت فى الدعوى أن القسمة - قسمة نظر - لم تنقلب إلى قسمة نهائية لعدم مضي مدة خمس عشرة سنة من وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل ما انتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩٥٩ ، فإن مقتضى ذلك اعتبار البائعين إلى الطاعن ما زالوا مالكين لأنصبتهم على الشيوع فى الأعيان التى كانت موقوفة ومن بينها العقار موضوع قسمة النظر .

٣- القسمة الفعلية تتحقق فى صورة ما إذا تصرف أحد الملاك المشتاعين فى جزء مقرز من المال الشائع يعادل حصته ، ثم ينهج نهجه سائر الشركاء ، ويتصرف كل منهم فى جزء مقرز يعادل حصته فى المال الشائع ، فيستخلص من تصرفاتهم هذه ضمناً أنهم إرتضوا قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذى تصرفوا على مقتضاه ، ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المقرز الذى سبق له أن تصرف فيه . وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن التصرفات التى تمت بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لم يقم بها الشركاء جميعاً فى الأعيان التى كانت موقوفة ، وإنما صدرت من بعضهم دون البعض الآخر ، فإنه لا يتوافر بها حصول قسمة فعلية بين هؤلاء الشركاء .

٤ - مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية فى الأعيان التى كانت موقوفة ، ومن بينها العقار موضوع التصرف هو استمرار حالة الشيوع بين الشركاء ، واعتبار البائعين إلى الطاعن ما زالوا مالكين لأنصبتهم على

الشيوع في هذا العقار . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقرر أن هؤلاء البائعين لا يملكون القدر الذى تصرفوا فيه بالبيع إلى الطاعن لاختصاصه باقى الشركاء بالعقار موضوع التصرف بموجب قسمة النظر التى أصبحت قسمة فعلية ، ورتب على ذلك قضاة برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٥٥ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم من الثامنة إلى الثامنة عشرة بصحيفة معلقة فى ١٥ ، ١٨ / ٨ / ١٩٥٩ طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقود المؤرخة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ / ٤ / ١٩٥٩ التى تتضمن بيعهم له حصصا فى عقار مساحتها ٢١٠ متراً مربعاً شائعة فى مساحة قدرها ١١٥٨,١٠ متراً مربعاً موضحة الحدود والمعام بهذه العقود وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ١٠٥٠٠ جنيهاً مع إلزامهم بالتسليم . وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب العقد المؤرخ ٢٣ / ٤ / ١٩٥٩ باعت له المطعون عليها الثامنة ٧٠ متراً مربعاً بثمن قدره ٢٥٠٠ جنيهاً ، وبموجب العقد المؤرخ ٢٢ / ٤ / ١٩٥٩ باع له المطعون عليهما التاسع والعاشر ٥٢,٥ متراً مربعاً بثمن قدره ٢٦٢ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم ، وبموجب العقد المؤرخ ٢٦ / ٤ / ١٩٥٩ باع له المطعون عليهم من الحادى عشر إلى الثامنة عشرة ٨٧,٥ متراً مربعاً بثمن قدره ٤٣٧ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم ، وأنه ورد بهذه العقود أن الملكية آلت إلى البائعين بالميراث وآلت إلى موثيهم بطريق الإستحقاق فى



وقف المرحوم عبد الفتاح محمد إبراهيم ، وإذ رفض البائعون تسليمه مستندات التملك فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . تدخل المطعون عليهم السبعة الأول خصوما في الدعوى ، ثم أقاموا دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم إلى القدر موضوع الدعوى الأصلية وشطب كافة التسجيلات الموقعة عليه إستنادا إلى أنهم كانوا من بين المستحقين في وقف المرحوم عبد الفتاح محمد إبراهيم واختصوا بالعقار المتنازع عليه بموجب حكم القسمة الصادر في مادة التصرفات رقم ١٤٣٥ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية الشرعية ، وبتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٦٠ حكمت محكمة أول درجة بقبول المطعون عليهم السبعة الأول خصوما في الدعوى وبندب خبير هندسي بمكتب الخبراء لمعاينة العقار . موضوع النزاع وبيان ما إذا كانت حدوده مطابقة للحدود الواردة بحجة الوقف المؤرخة ٢٩ صفر سنة ١٣١٤ هـ الصادرة من المرحومة حليلة على أبو دنيا مع بيان إستحقاق كل من المستحقين ونصيب كل منهم فيه حسب الحجة سالفة الذكر وحجة الوقف المؤرخة ١٣ شوال سنة ١٣٠٨ هـ الصادرة من المرحوم عبد الفتاح إبراهيم محمد ، وما إذا كان البائعون قد باعوا العقار موضوع الدعوى في حدود نصيبهم في الإستحقاق والإطلاع على ملف الدعوى رقم ١٧١٠ سنة ٤٥ / ١٩٤٦ تصرفات القاهرة الشرعية التي رفعت بقسمة أعيان الوقف وبيان ما تم فيها مع ملاحظة احتساب نصيب الخيرات إذا لم يكن قد فرز . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٦٥ في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بطلبات المطعون عليهم السبعة الأول . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦١٠ سنة ٨٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالحاجة لتحديد لنظر الطاعن إلزام النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليهم من الثامنة إلى الثامنة عشرة لا يملكون القدر المبيع إلى الطاعن لأن المطعون عليهم السبعة الأول قد اختصوا بالعقار موضوع التصرف بموجب قسمة النظر التي تمت بين المستحقين في الوقف ومن بينهم البائعون نفاذا للحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٥ في مادة التصرفات رقم ١٤٣٥ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية الشرعية والمسجل في ٨ / ٧ / ١٩٥٤ ، وأن هذه القسمة أصبحت واقعية تجعل لكل مستحق أن يعتبر نفسه مختصاً نهائياً بالقدر الذي تولى النظارة عليه إذ تصرف أكثر المستحقين بعقود بيع مسجلة في الحصص التي اختصوا بها طبقاً لهذه القسمة ، في حين أن القسمة التي تمت بناء على الحكم الصادر في ١٩٥٠ / ١١ / ٢٥ سالف الذكر هي قسمة نظر بالنسبة للمستحقين وليس من شأنها أن تنهى حالة الشيوع بينهم لأنها سابقة على صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وآلت بموجبه الملكية إلى هؤلاء المستحقين ، كما أنها لم تنقلب إلى قسمة نهائية لأنه لم تمض عليها خمس عشرة سنة من وقت ثبوت الملكية للمستحقين بالقانون المذكور حتى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٥٩ ، ولأن التصرفات المسجلة بعد القسمة المشار إليها صدرت من بعض الشركاء دون بعضهم الآخر ، فلا يحتاج الطاعن بهذه القسمة ويكون من حقه أن يتعامل مع البائعين له باعتبارهم شركاء على الشيوع في العقار المبيع .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدعوى الأصلية التي أقامها الطاعن بصحة ونفاذ العقود الصادرة إليه ببيع حصص شائعة في العقار موضوع النزاع وفي الدعوى الفرعية بتثبيت ملكية المطعون عليهم السبعة الأول إلى القدر المبيع وشطب التسجيلات الموقعة عليه لصالح الطاعن ، واستند الحكم في ذلك إلى أن البائعين لا يملكون القدر الذي تصرفوا فيه إلى الطاعن لأن المطعون عليهم السبعة الأول قد اختصوا بالعقار موضوع التصرف بموجب قسمة النظر التي تمت بناء على

الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٥٠ في مادة التصرفات رقم ١٤٣٥ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية الشرعية وأنها أصبحت قسمة فعلية بتصرف أكثر المستحقين في الحصص التي اختصوا بها طبقاً لهذه القسمة ، وكان يدين من الإطلاع على الحكم الصادر في مادة التصرفات سالفة الذكر أن القسمة التي تمت بموجب ذلك الحكم هي قسمة نظر ، إذ عين كل من المستحقين ناظراً على القسم الذي خصص له في أعيان وقف المرحوم عبد الفتاح إبراهيم محمد ومن بينها العقار موضوع النزاع ليدير كل منهم شئون ما أقيم في النظر عليه وذلك تطبيقاً لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، التي تقضى بأنه يجوز للمحكمة توزيع أعيان الوقف وقسمتها قسمة نظر بحيث يكون كل ناظر مستقلاً بالنظر على القسم الذي خصص له ، وكانت هذه القسمة لا تعتبر قسمة ملك للأعيان الشائعة لأنها فوق كونها قسمة نظر كما سلف البيان فإنها حصلت قبل صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وجعل ما انتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين ، وكانت هذه القسمة لم تنقلب إلى قسمة نهائية إذ يشترط وفقاً للمادة ٨٤٦ / ٢ من القانون المدني حتى تتحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية أن تلوم حيازة الشريك للجزء المقرز من المال الشائع مدة خمسين عشرة سنة وأن لا يكون الشركاء قد اتفقوا مقدماً على خلاف ذلك ، وهذه المدة على ما هو ثابت في الدعوى لم تمض من وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل ما انتهى فيه الوقف ملكاً للمستحقين حتى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٥٩ ، ولئن كانت القسمة الفعلية تتحقق في صورة ما إذا تصرف أحد الملاك المشتاعين في جزء مقرز من المال الشائع يعادل حصته ثم ينهج نهجه سائر الشركاء ويتصرف كل منهم في جزء مقرز يعادل حصته في المال الشائع فيستخلص من تصرفاتهم هذه ضمناً أنهم أرتضوا قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذي تصرفوا على مقتضاه ، ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المقرز الذي سبق له أن تصرف فيه ، ألا أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن التصرفات التي تمت بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لم يتم بها



الشركاء جميعاً في الأعيان التي كانت موقوفة وإنما صدرت من بعضهم دون البعض الآخر مما لا يتوافق معه حصول قسمة فعلية بين هؤلاء الشركاء ، لما كان ذلك وكان مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة ومن بينها العقار موضوع التصرف هو استمرار حالة الشيوع بين الشركاء وإعتبار المطعون عليهم من الثامنة إلى الثامنة عشرة وهم البائعون إلى الطاعن ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشيوع في هذا العقار ، وإذ يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن هؤلاء البائعين لا يملكون القدر الذي تصرفوا فيه بالبيع إلى الطاعن لإختصاص المطعون عليهم السبعة الأول بالعقار موضوع التصرف بموجب قسمة النظر التي أصبحت قسمة فعلية ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه في الدعوى الأصلية التي أقامها الطاعن برفضها وفي الدعوى الفرعية بطلبات المطعون عليهم السبعة الأول ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات، وعضوية السادة المستشارين: محمد نور الدين هويس ، وعثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة منثور ، وأحمد غياث الدين حننى .

( ٢٤ )

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) ضرائب . "الضريبة العامة على الإيراد" . الطعن فى قرار اللجنة " .  
محكمة الموضوع .

ورود الطعن على قرار اللجنة الذى تضمنته صحيفته . وجوب تضمين الصحيفة بياناً يكتفى لتعريف بالقرار المطعون فيه . كفاية هذا البيان . من مسائل الواقع .

( ب ) نقض . أسباب الطعن . « السبب الجديد » . ضرائب .

الذى بسقوط الحق فى التمسك بإعلان صحيفة الطعن فى قرار اللجنة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - نص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يدل على أن الطعن إنما يرد على قرار اللجنة الذى تتضمنه صحيفته ، وأن على الطاعن أن يضمن صحيفة طعنه بياناً يكفى لتعريف بالقرار المطعون فيه وتحديد به ، ويمنع من التجهيل به ، وكفاية هذا البيان واقع بترك تقديره لقاضى الموضوع .

٢ - لا وجه للتحدى بسقوط حق المطعون عليها - مصلحة الضرائب - فى التمسك بإعلان صحيفة الطعن فى قرار اللجنة ، لأنه دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب دكرنس قدرت إيراد عبد اللطيف محمد الحفنى حجازى الخاضع للضريبة العامة فى كل من سنتى ١٩٤٩، ١٩٥٠ بمبلغ ٢١٣٩ جنيها و ٢٢٩ مليا وفى كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٧ بمبلغ ٢٤٤٤ جنيها و ٨٣٤ مليا وإذا عترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن بالمنصورة وقيد برقم ١٨ ك سنة ١٩٦٠ ، وبتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٦٠ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا - بتخفيض تقدير المأمورية لصافى إيراد الطاعن عن كل من سنتى ٤٩ ، ١٩٥٠ إلى مبلغ ١٢٢٤ جنيها و ٣٦٠ مليا وعن سنة ١٩٥١ إلى مبلغ ١٤٠٠ جنية وباعتماد تقديرها لصافى إيراده عن كل من السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ بمبلغ ٢٤٤٤ جنيها و ٨٣٤ مليا . ثانيا - بقبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة عن كل من السنوات ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ ورفضه بالنسبة لسنتى ٥٣ ، ١٩٥٤ . فقد أقام عبد اللطيف محمد الحفنى حجازى الدعوى رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٠ تجارى المنصورة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم أولا - بسقوط الحق فى المطالبة بالضريبة عن سنة ١٩٥٣ لمضى المدة القانونية للمطالبة بها ، ثانيا - إلغاء قرار اللجنة عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ واعتبار إيراده لا يتجاوز الألف جنية فى كل من هذه السنوات ، ثالثا - إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه والنفاذ بلا كفالة. ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أن قرار اللجنة صادر فى الطعن



رقم ١٨ سنة ١٩٦٠ وقد أخطر الطاعن بهذا القرار ولم يطعن عليه وإنما طعن على القرار رقم ١٧ سنة ١٩٦٠ الخاص بشخص آخر وبذلك يكون الطعن منصبا على قرار لا صفة للطاعن فيه . وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة وألزمت الطاعن المصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦ تجارى سنة ١٤ ق . وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه ، تأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات الاستئنافية وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الطعن فى قرار لجنة الضرائب لرفعه من غير ذى صفة مستندا فى ذلك إلى أن الطاعن أقام الدعوى بالطعن على القرار رقم ١٧ ك سنة ١٩٦٠ وهو صادر من اللجنة ضد ممول آخر ويختلف فى رقمه ومنطوقه وفى موضوعه وطلباته وأسانيده عن القرار رقم ١٨ ك سنة ١٩٦٠ الصادر ضد الطاعن ، فلا يكون طعنه واردا على هذا القرار وفقاً لنص المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإنما ينصب على قرار خاص بممول آخر ولا صفة له فى الطعن عليه ، وهو من الحكم خطأ فى فهم الواقع فى الدعوى ومخالفة للقانون من وجهين ( أولهما ) أن الواقع الصحيح فى الدعوى يدل على أن الطاعن إنما قصد بدعواه الطعن على القرار الصادر بشأنه هو وقد تضمنت الصحيفة بيان لاسم الطاعن واللجنة الصادر منها القرار وتاريخ صدوره وأسباب الطعن الخاصة به وهى بيانات تكفى فى التعريف بالقرار ولا يعتبر الخطأ الذى وقع

بالصحيفة في رقم القرار وفي بعض فقرات منظوقه تجهيلاً به وإنما هو خطأ مادي في النقل يرجع إلى أن الطعن كان منظوراً أمام اللجنة ذاتها مع الطعن الآخر وصدر فيهما قراران من هذه اللجنة في جلسة واحدة، وإلى التماثل الظاهر في وقائع الطعنين وأسس التقدير وأسباب القرارات واتفاق منظوقهما في بعض الفقرات وإن اختلفا في بعضها الآخر اختلافاً غير جوهري، ولم يكن معقولاً أن يطعن الطاعن على قرار ليس طرفاً فيه وإنما طعن هو والممول الآخر كل باسمه على القرار الصادر بشأنه، وقد أسقط الحكم هذه الوقائع من تقديره ولم يرتب عليها نتائجها (وثانيهما) أن الحكم رتب على الخطأ في بيانات الصحيفة عدم قبول الدعوى طبقاً للمادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حين أن الخطأ أو النقص في بيانات الصحيفة يرتب البطلان، ولم تتمسك المطعون عليها بالدفع بالبطلان أصلاً واقتصرت على الدفع بعدم القبول فسقط حقها في التمسك بالبطلان وفقاً لنص المادة ١٤١ مرافعات علاوة على أن نص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ المشار إليها لا يرتب البطلان جزاءً على الخطأ أو النقص في بيانات الصحيفة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن «يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ووطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه واللجنة التي أصدرته ومأمورية الضرائب المختصة والأسباب التي بني عليها الطعن» يدل على أن الطعن إنما يرد على قرار اللجنة الذي تتضمنه صحيفته وأن على الطاعن أن يضمن صحيفته طعنه بياناً يكفي للتعريف بالقرار المطعون فيه وتحديدده ويمنع من التجهيل به . وكفاية هذا البيان واقع يترك تقديره لقاضي الموضوع : إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ما قرره من أن «الثابت من صحيفة الطعن المستأنف حكمها أن المستأنف طعن في القرار ١٧ ك سنة ١٩٦٠ الخاص بالسيد أحمد محمد الحفني حجازي رقماً وموضوعاً بدلاً من القرار الخاص به رقم ١٨ ك

سنة ١٩٦٠ الذي كان ينبغي أن تشمل صحيفة طعنه أمام محكمة أول درجة من حيث الرقم والموضوع والمنطوق واختلافهما في كل قرار ، وأن المستأنف طعن في قرار شخص آخر لا يمت بصلة لطحنه مو لافي الرقم ولا في الموضوع ولا في المنطوق بعد أن وضع اختلاف التدبيرات في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ على الوجه السالف البيان مما يقطع باختلاف القرارات اختلافًا لا يقتصر الخطأ فيه على الرقم وحده “ ثم رتب على ذلك أن المستأنف لم تكن له مصلحة يقرأها القانون في الطعن رقم ١٧ ك سنة ١٩٦٠ الذي انصب طعنه عليه كما أنه ليس صاحب حق فيه وما من سبيل في إعتبار ” المستأنف قد أخطأ ماديا في رقم القرار في حين أن طعنه قد انصب على قرار آخر مغاير كل المغايرة لطحنه هو أورده تفصيلا في صحيفة الطعن ومن ثم فلا صفة له في الطلبات المدعى بها “ وهو واقع له أصله الثابت في الأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسبيب ، ولا وجه للتحدي بسقوط حق المطعون عليها في التمسك ببطلان الصحيفة ، لأنه دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ محمد نور الدين هويس ، وعضوية السادة المستشارين : هيثم زكريا علي ،  
ومحمد أبو حمزة منور ، وحسن أبو الفتوح الشريف ، وأحمد ضياء الدين حنى .

( ٢٥ )

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على أرباح المهن غير التجارية “.

علم وجود حسابات منتظمة ومؤيدة بالمستندات . وجوب تقدير المصروفات جزافا  
بخمس الإيرادات . لا يغير من ذلك أن تكون حسابات الإيرادات وحدها غير منتظمة .

متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات فقد تعين  
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — تقدير المصروفات جزافا بخمس  
الإيراد طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد  
تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف  
هذا النظر وجرى في قضائه على أن مصروفات الممول عليه — وهو من  
المولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية — تقدر تقديرا  
فعليا حتى ولو كانت دفاتره وحساباته غير منتظمة بالنسبة للإيرادات فإنه  
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه :

(١) نقض ٢٥-١١-١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ١١٥٤ .

نقض ٤-١-١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٣٥ .

نقض ٥-١-١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٤٨ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قلرت صافى أرباح الأستاذ إبراهيم ميخائيل صالح من مزاولة مهنة الحماماء فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بالمبالغ الآتية على التوالى ٨٦٢ جنيها و ١١٦٣ جنيها و ٢١٤١ جنيها و ٧٦٠ جنيها وأخطرت به هذه التقديرات وإذ لم يوافق عليها وأحيل الخلاف على لجنة الطعن، وبتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتخفيض الأرباح فى سنوات النزاع إلى المبالغ الآتية على التوالى ٨٥٣ جنيها و ٤٥٦ جنيها و ١٧٩١ جنيها و ١٨٨ جنيها، فقد أقام الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٥٨ المنيا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا تعديله وتحديد إيراده فى سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٣١ جنيها و ٢٨٢ مليا وفى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ١٤٧ جنيها و ٣٦٠ مليا ، كما أقامت المصلحة الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥٨ المنيا الابتدائية ضد الممول بالطعن فى ذات القرار طالبة إلغاءه والحكم بتأييد تقديرات المأمورية . وضمت الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد : وبتاريخ ١٩ / ١ / ١٩٦٠ حكمت المحكمة ( أولا ) بقبول الطعن شكلا (ثانيا) برفض الطعن رقم ١٨٢ سنة ١٩٥٨ المقام من المصلحة وتأييد قرار اللجنة فيما يتعلق بسنة ١٩٥٤ ( ثالثا ) وقبل الفصل فى باقى الطلبات بندب مكتب الخبراء بالمنيا لفحص دفاتر الممول ومستنداته فى سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٣ لمعرفة الإيراد الذى تسلمه الممول طبقاً لخدمات أداها فعلا مع استبعاد المبالغ التى تسلمها تحت الحساب لحين تصفيتا بينه وبين موكله واستبعاد المبالغ التى دفعت له كمصروفات وعلى الخبراء الإسهاء فى ذلك بالنظرية المختلطة بين

الربح التقدي والربح المكتسب التي استعرضها الحكم في أسبابه . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨ فحكمت حضوريا بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد لإيراد الممول عن مهته في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٣١ جنيا و ٧٢ مليا، وفي سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٣٨١ جنيا و ٦٥١ مليا وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات المناسبة واستأنفت المصلحة هذا الحكم والحكم الصادر في ١٩٦٠/١/١٩ لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءهما، والحكم (أولا) برفض الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٥٨ ( وثانيا ) في الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥٨ بإلغاء اقرار المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة لمؤخر الأتعاب وتقدير المصروفات وتأيد الأمورية في تقدير مؤخر الأتعاب بواقع ٥٠٪ وإحتساب المصروفات بواقع الخمس من إجمالى الإيراد وقيد هذا الإستئناف برقم ٦٠٠ سنة ٧٩ قضائية، وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتدب أحد خبراء الضرائب بمكتب خبراء وزارة العدل بالمنيا لاداء الأمورية الميئة بمنطوق هذا الحكم . وطعنت . مصلحة الضرائب في هذا الحكم ، في نطاق ما قضى به قطعياً في أسبابه، من أن مصروفات الممول تقدر فعليا رغم عدم انتظام دفاتره وحساباته بالنسبة للإيرادات، بطريق النقص للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا : وقدمت النيابة العامة مذكرة وطابت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم خضوع المطعون عليه لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي تقضى بتقدير المصروفات جزافا بنحو خمس الإيرادات — رغم تسليمه بعدم انتظام دفاتره وحساباته بالنسبة للإيرادات مستندا في ذلك إلى أن كلا من حساب الإيرادات والمصروفات يمثل وحدة مستقلة بذاتها ، وأن مصروفات المطعون عليه تقدر تقديرا فعليا حتى ولو كانت دفاتر حساباته غير منتظمة في خصوص الإيرادات ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن الحسابات إيرادات



ومصروفا وحدة لا تتجزأ ، ومتى كان الثابت أن المطعون عليه لا يمسك حسابات منتظمة في شأن الإيرادات وهو من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، فإنه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقدر مصروفاته جزافاً بنحو خمس الإيرادات .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات فقد تعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير المصروفات جزافاً بنحو خمس الإيراد طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن مصروفات المطعون عليه - وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية - تقدر تقديراً فعلياً حتى ولو كانت دفاتر حساباته غير منتظمة بالنسبة للإيرادات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى، وعلى عبد الرحمن.

( ٢٦ )

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) بيع : « أنواع من البيوع » . عقد . « آثار العقد » .

الشراء مع حق اختيار الغير ، شرطه . ذكر حق الاختيار في العقد .  
إنصاح المشتري الظاهر من المشتري المستتر في الميعاد المحدد ، أثره ، إنصراف  
آثار البيع للأخير .

(ب) حكم : « تسبب الحكم » . دعوى . « أثر ضم دعويين » .

ضم دعويين . حق المحكمة في إتخاذ مستندات إحدى الدعويين دعامة لقضائها  
في الدعوى الأخرى .

١- إذ كان محصل دفاع الطاعنة أن "والدها إنما كان يشتري لحساب والدتها  
وهو ما أفصح عنه بموجب الإقرار اللاحق ، ولذلك فقد انصرفت آثار  
العقد من البائعة إلى والدتها مباشرة" ، فإن التكييف القانوني لهذا الدفاع هو  
أن العقد لم يكن ميعا نهائيا أو والدها ، بل يتحوله حق اختيار الغير . ولما كان  
يشترط لإعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط اختيار الغير في  
العقد ، حتى إذا أفصح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر في الميعاد المتفق  
عليه ، اعتبر البيع صادرا من البائع إلى هذا المشتري المستتر مباشرة وانصرفت  
إليه آثار العقد دون حاجة إلى بيع جديد له من المشتري الظاهر ، وإذا كان  
الثابت في الدعوى أن عقد البيع قد خلا من هذا الشرط فإن والد الطاعنة يكون  
هو المشتري الحقيقي .

٢- ضم الدعويين لما بينهما من وحدة في الموضوع وفي الخصوم واشترك في المستندات يجعل للمحكمة الحق في أن تتخذ من المستندات المودعة في إحدى الدعويين دعامة لقضائهما في الدعوى الأخرى .

## المحكمة

! بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن عزيز إبراهيم ملطى عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر أقام الدعوى رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القيوم ضد السيدة / سامية على حسن شرابى طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع للعرفى المؤرخ ٤ / ١١ / ١٩٥١ والمتضمن بيع المدعى عليها له المنزل والأرض الفضاء المبينين بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٦٠٠ جنيه، والذي حلت محله فيه المرحومة زاهية عياد جرجس مورثته ومورثة القصر المشمولين بولايته ، وذلك بملحق العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وقال بيانا للدعوى إنه إذ اشترى العقار محل التعاقد إنما كان يشتري لحساب زوجته المرحومة زاهية عياد من مالها وأنها توفيت قبل التوقيع على العقد النهائى ، ولذلك اضطر إلى إقامة الدعوى بطلباته سالفة الذكر . ولدى نظر الدعوى طلبت السيدة / مريم عبد الملاك جرجس قبولها خصما ثالثا فيها باعتبارها مشتريه لجزء من الأرض المبعة بعقد البيع العرفى المؤرخ ٦ / ٤ / ١٩٥٢ والصادر لها من عزيز إبراهيم ملطى ، وقالت إنها كانت قد رفعت الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القيوم ضد البائع لها بطلب صحة ونفاذ ذلك العقد وسجلت صحيفةا في ١٦ / ١٠ / ١٩٥٢ برقم ١٥٠٤ شهر القيوم ، وانتهت تلك الدعوى



صلحا بإقرار البائع لها بصحة العقد ، ثم علمت بادعاء عزيز إبراهيم ملطى بأنه كان يشترى لحساب زوجته فتدخلت في الدعوى طالبة رفضها بالنسبة للقدر الذي اشترته منه ، كما أقامت الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٥٨ ملنى كلى الفيوم ضد المالكة السيدة سامية شرابي وعزيز إبراهيم ملطى ، طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من السيدة سامية إلى عزيز والذى يدخل ضمنه القدر الذى اشترته ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٦١/٢/٢ « أولا » بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥١ / ١١ / ٤ والمتضمن بيع السيدة سامية شرابي إلى عزيز إبراهيم ملطى المنزل والأرض الفضاء المبينين بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٦٠٠ جنيه « وثانيا » بصحة ونفاذ الإقرار الصادر من عزيز إبراهيم ملطى والمحرف على هامش العقد السابق وغير المؤرخ والمتضمن إقراره بحلول زوجته المرحومة زاهية عباد محله في البيع وذلك بعد استبعاد مساحة ٢٥٠ مترا مربعا وهى المباعة منه إلى مريم عبدالملاك بعقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٢ / ٤ / ٦ واستأنف ورثة المرحومة زاهية عباد هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف - وقيد الاستئناف برقم ٩٧ سنة ١٩٥١ قضائية - طالبن تعديله والحكم لهم باعتبارهم حاليين محل مورثتهم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥١ / ١١ / ٤ واعتبار هذا العقد محررا لمصلحة مورثتهم ، وطلبت السيدة وداد عزيز إبراهيم ملطى قبول تدخلها في الاستئناف باعتبارها وصية خصومة وحالة محل والدها . وبتاريخ ١٩٦٦ / ٣ / ٨ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوع الدعوى رقم ١٥٠ بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٥١ / ١١ / ٤ وبصحة ونفاذ الإقرار غير المؤرخ والمحرف على هامش العقد السابق والصادر من عزيز إبراهيم ملطى إلى زوجته زاهية عباد ، وذلك بعد استبعاد القدر المبيع إلى مريم عبد الملاك ، وفى موضوع الدعوى رقم ١٥١ بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٥١ / ١١ / ٤ .

وذلك بالنسبة للقدر موضوع عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/٤/٦ الصادر من عزيز ابراهيم ملطى إلى مريم عبد الملاك . وطعنت السيدة وداد عزيز ابراهيم ملطى في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيا الوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب تنعى الطاعنة في الأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والتناقض ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها لدى محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز الطعن على عقد حلول مورثها محل والدها عزيز ابراهيم ملطى في البيع المؤرخ ١٩٥١/١١/٤ إلا بالصورية وأنه لما كانت مريم عبد الملاك لم تطعن بها فإنه لا سبيل إلى النيل من هذا العقد ، ولكن محكمة الاستئناف ذكرت في أسباب حكمها أن مريم عبد الملاك طعنت بالصورية على الإقرار بالحلول واستخلصت ذلك من قول مريم في إحدى مذكراتها إن ذلك الإقرار حرر من باب الغش ، مع أن هذه العبارة لا تفيد الطعن بالصورية ، وقد سايرتها المحكمة في قولها ، دون أن تبين عناصر العقد الظاهر وعناصر العقد المستتر وأدت هذه التقارير الخاطئة بالحكم إلى الوقوع في التناقض ، فقرر أن الإقرار صوري في شق منه وصحيح في شق آخر .

وحيث إن هذا النعى عديم الجدوى ذلك أن محصل دفاع الطاعنة في مراحل النزاع يقوم على أن " والدها عزيز ابراهيم ملطى كان يشتري من السيدة سامية شرابي بالعقد المؤرخ ١٩٥١/١١/٤ لحساب والدتها المرحومة زاهية عياد جرجس وهو ما أفصح عنه بموجب الإقرار اللاحق ، ولذلك انصرفت آثار ذلك العقد من البائعة إلى والدتها مباشرة وبالتالي لم يكن يحق لوالدها أن يبيع إلى مريم عبد الملاك جزءا مما اشترته والدتها" ، والتكييف القانوني لهذا الدفاع هو أن العقد الذى عقده عزيز ابراهيم ملطى مع السيدة سامية شرابي لم يكن بيعا نهائيا له بل يخوله حق اختيار الغير ، ولما كان يشترط

لإعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط اختيار الغير في العقد حتى إذا أفصح المشتري الظاهر عن المشتري المستر في الميعاد المتفق عليه اعتبر البيع صادراً من البائع إلى هذا المشتري المستر مباشرة وانصرفت إليه آثار العقد دون حاجة إلى بيع جديد له من المشتري الظاهر ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عقد البيع الصادر إلى عزيز إبراهيم ملطى في ٤ / ١١ / ١٩٥١ قد خلا من هذا الشرط فإن عزيز إبراهيم يكون هو المشتري الحقيقي ، وإذا كان قد تصرف بالبيع في جزء مما اشتراه إلى مريم عبد الملاك فإنه يكون قد تصرف فيما له حق التصرف فيه ، ومتى تقرر هذا وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولا يعيبه ما تنعاه عليه الطاعنة من قرارات قانونية خاطئة وردت في أسبابه المتعلقة بالصورية .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت لدى محكمة الاستئناف بإبطال الحكم الابتدائي لعدم إخطار النيابة العامة بالدعوى وذلك لإختصاص قصر فيها ولكن محكمة الاستئناف لم تقض بالبطلان ولم تبلغ النيابة بالدعوى ، وحيث إن هذا النعى عار عن الدليل ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن قلم الكتاب لم يخطر النيابة العامة كتابة بالدعوى .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي لم يفصل إلا في الدعوى رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٨ مدني كلي القيوم ولم يشر إلى الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٥٨ مدني كلي القيوم ، وكان يتعين على المطعون عليها الأولى وهي المدعية في هذه الدعوى الأخيرة أن تستأنف ذلك الحكم إن هي أرادت الفصل في دعواها ولكنها لم تفعل ، ورغم ذلك فقد فصل الحكم المطعون فيه في تلك الدعوى رغم عدم استئنافها .



وحيث إن هذا النعى غير صحيح، ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه بعد أن ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد عرض في أسبابه لوقائع الدعويين ولطلبات المدعين فيهما ثم فصل فيهما معا وأورد قضاءه في الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٥٨ في الأسباب المرتبطة بالمنطوق، ويبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف فصلت في منطوق حكمها بين الدعويين فذكرت منطوق الحكم في كل دعوى على حدة. وإذا كان ذلك فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك تقول إن ضم الدعوى رقم ١٥١ إلى الدعوى رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الفيوم المنظورة معها لا ينفى استقلال كل منهما عن الأخرى بأوراقها ومستنداتهما، ولذلك لا يجوز الحكم في الدعوى رقم ١٥١ بصحة عقد البيع الصادر من السيدة سامية شرابي إلى عزيز ملطى لأن هذا العقد لم يكن مودعا فيها وإنما كان مودعا في الدعوى الأخرى.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن ضم الدعويين لما بينهما من وحدة في الموضوع وفي الخصوم وإشراك في المستندات يجعل للمحكمة الحق في أن تتخذ من المستندات المودعة في إحدى الدعويين دعامة لقضائها في الدعوى الأخرى.

وحيث أن الطاعنة تنعى في السبب السابع على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم المطعون فيه قضيا بما لم يطلبه الخصوم إذ حكم كل منهما بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/١١/٤ مع أن أحدا لم يطلب ذلك.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح، ذلك أن الواقع في الدعوى هو أن كل مدع طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥١ / ١١ / ٤ الصادر من السيدة سامية شرابي إلى عزيز إبراهيم ملطى.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية المادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل ، عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٢٧ )

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير الأدلة » . « عقد » : تنفيذ  
العقد . « نقض » . « سلطة محكمة النقض » . عرف .

سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرق العقد لالتزاماتها المتبادلة من  
المستندات المقدمة في الدعوى . الإستهزاء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من  
أمانة وثقة وفقاً للعرف الجاري في المعاملات . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

(ب) وكالة . « وكالة ضمنية » . إثبات : « طرق الإثبات » . « القرائن » .  
نقض . « أسباب الطعن » : محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من مستندات الدعوى  
والقرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائفاً فإن المنازعة فيه  
جدل موضوعي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية، ومن  
المستندات المقدمة في الدعوى تنفيذ طرق العقد لالتزاماتها المتبادلة فيه  
مهتدية في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقاً للعرف  
الجاري في المعاملات ، دون ما رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، مادام  
استخلاصها يقوم على أسباب سائغة ، تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها :

٢ - إذ كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من المستندات المقدمة لها في الدعوى ، ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية ، وكان الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه سائغاً ، ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التبرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعنين بصفتهم مديرين مؤقتين لركة المرحوم وديع زبال وضد السيدة جرمين عبود المطعون عليها الثانية وطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٣١٠ ج و ٦٠٦ م . وقال بيانا للدعوى إنه بناء على خطاب أرسله له المرحوم وديع زبال فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ يطلب إليه فيه اعتماد مقدار يتراوح بين ٣٠٠٠ ، ٣٥٠٠ متر من قماش القانوزن للمطعون عليها الثانية فقد قام بشحن البضاعة كما أرسل له فاتورة بائمن ومتمداده ١٣١٠ ج و ٦٠٦ م طبقاً للتعليمات التى أصدرها له فى ذلك الخطاب جرياً على سابق المعاملة بينهما ، وإذا امتنع ورثة المرحوم وديع زبال بعد وفاته عن سداد المبلغ المشار إليه على الرغم من إقرار المطعون عليها الثانية باستلام تلك البضاعة كاملة ، وكان الطاعنان قد عيناه مديرين مؤقتين لركة المرحوم وديع زبال فقد أقام عليهما الدعوى وعلى المطعون عليها الثانية بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة



أول حرجة بإلزام الطاعنين بهذه الطلبات وبرفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الثانية. استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٠ لسنة ٨٢ ق. وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظاره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأنه وإن دلت الخطابات التي أرسلها المرحوم وديع زبال للمطعون عليه الأول في شأن المعاملة بينهما بما في ذلك الخطاب المتعلق بالصفقة موضوع النزاع والمؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ على طبيعة هذه المعاملة، فإن هذه الخطابات جميعها تعنى ما تضمنته من أن يتم شحن البضاعة للسيدة جرمين عبود وأن ترسل له فاتورة هذه البضاعة كي يتولى هو سدادها، ويقول الطاعنان إنه وإن عد عدم اعتراض المطعون عليه الأول على هذا العرض قبولا منه له يقوم به التزامه بتنفيذ الصفقة، إلا أنه لم يقدم الدليل على تنفيذها بشحن البضاعة على الوجه المتفق عليه بتقديم سند الشحن وفاتورة البضاعة الدالة على ثمنها وعلى تنفيذ هذا الشرط بشحن البضاعة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بإلزام الطاعنين بثمن تلك الصفقة ولم يرد على دفاعهما في هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون كما يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية ومن المستندات المقدمة في الدعوى تنفيذ طرفي العقد لالتزاماتهما المتبادلة فيه . مهتدية في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغى توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجارى في المعاملات دون ما رقابة عليها في ذلك . لمحكمة النقض ما دام استخلاصها يقوم على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة .

التي انتهت إليها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل من الخطاب الذي أرسله المرحوم وديع زبال للمطعون عليه بشأن الصفقة موضوع النزاع أنه جرى على نمط خطابين كان قد أرسلهما إليه في ٣ مارس ، ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢ بشأن صفتين جرت فيهما المعاملة بصدور إيجاب عن كل منهما إلى المطعون عليه على أن يقوم بشحن البضاعة للسيدة جرمين عبود باسمه وأن يرسل إليه الفاتورة بالتمن ليتولى سدادها ، وإذ دلت الحكم على أن المطعون عليه قد نفذ الصفقة موضوع النزاع بشحن البضاعة المتفق عليها إلى جرمين عبود وإرسال الفاتورة بثمنها إلى المرحوم وديع زبال طبقا للإيجاب الصادر منه في هذا الشأن في قوله « أرسل وديع زبال خطابا إلى المستأنف ضده الأول - المطعون ضده الأول - مؤرخا ١٠-١١-١٩٦٢ لإرسال كمية تتراوح بين ٣٠٠٠ ، ٣٥٠٠ متر من الفانهاوزن إلى جرمين عبود - المطعون عليها الثانية - على أن تستحق البضاعة باسم وديع زبال وتقدم إليه الفاتورة لسدادها كالمعتاد ، وقد قام المستأنف ضده الأول بتنفيذ هذا الطلب وأرسل البضاعة كاملة إلى جرمين عبود ، ويبين ذلك من خطاب هذه الأخيرة المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٣ . . . ويؤكد ذلك أيضا الخطاب المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣ الموقع عليه بامضاء ( زمكمل ) تحت أكلشيه وزثة وديع زبال وقد تضمن هذا الخطاب أسف الراسل للتأخير في سداد الفاتورة المؤرخة في ٢٧-١١-٦٢ ( قبل وفاة وديع زبال ) بمبلغ ١٣١٠ ج و ٦٠٦ م ( المبلغ المرفوع به الدعوى ) ثم وعد بالسداد بعد خصم قيمة ٥٧ مترا عجزا ، وقد أقرت جرمين عبود في خطابها المؤرخ ٩ فبراير سالف الذكر بأن الكمية وصلت بغير عجز " وكان هذا الذي حصله الحكم من واقع الدعوى ومستنداتها وفي حدود سلطته الموضوعية سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعنان من أن المطعون ضده الأول لم يقدم الدليل على شحن البضاعة وإرسال الفاتورة بثمنها إلى المرحوم وديع زبال طبقا للإيجاب الصادر له من هذا الأخير في شأن الصفقة

موضوع النزاع ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسيين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم عول على خطاب وقعه موظف بمحل وديع زبال إلى المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ للقول بقيام صفة لهذا الموظف في النيابة عن وديع زبال حال حياته ، مع أن هذا الخطاب ليس إلا مكتابة عادية لا تتضمن تعاقدًا ولا تنشئ التزامًا بل تنطوي على شيك مرسل من محل وديع زبال سدادًا لفاتورة عليه ، كما عول الحكم على خطاب بتوقيع ذلك الموظف عن ورثة وديع زبال للمطعون عليه الأول بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣ يتضمن الاعتذار عن سداد المبلغ موضوع الدعوى للقول بنياية ذلك الموظف عنهم بعد وفاة مورثهم في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وذلك بحجة أن الموظف المشار إليه كان يوقع عن ذلك المورث حال حياته وأنه ظل يباشر العمل في منشأته بعد وفاته مع أن النيابة لا تفترض ، وبفرض أن الموظف المذكور كان وكيلًا عن المورث فإن وكالته تزول بوفاة الموكل وهو ما لا يقوم معه أي التزام في جانب ورثة المرحوم وديع زبال نتيجة هذا الخطاب ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك بإلزامهما بالمبلغ المطالب به وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى بسببه مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من المستندات المقدمة لها في الدعوى ومن الترائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حمّل من الخطاب المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣ المقدم ضمن أوراق الدعوى أنه يحمل « أكليشية » ورثة وديع زبال وموقع عليه بنفس توقيع الموظف الموقع به أيضًا على بعض خطابات مرسلة للمطعون ضده الأول وتحمل « أكليشية » وديع زبال ، وإذا تخلص الحكم من ذلك ومن أن الموظف المذكور كان يوقع



على خطابات وديع زبال حال حياته ثم وقع بعد ذلك على خطاب يحمل "أكليشي" ورثته بعد وفاته - أن هذا الموظف كان نائباً عن وديع زبال وأنه تولى النيابة عن ورثته بحكم استمراره في العمل في منشأته بعد وفاته ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم سائغاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يشره الطاعنان بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل بما يكون معه النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين بنعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان إن المطعون عليه الأول جعل أساس دعواه طبقاً للمذكرة الختامية المقدمة منه لمحكمة الاستئناف خطاباً أرسله له المرحوم وديع زبال في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٣ يتحدث فيه عن صفقة مقدارها ١٥٠٠ متر فقط ، مع أنه كان قد أسس الدعوى على الخطاب المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وموضوعه صفقة تراوح بين ٣٠٠٠ ، ٣٥٠٠ متر ، ويقول الطاعنان إنه على الرغم من إبدائهما لهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإن حكمها المطعون فيه قد خلا من الإشارة إليه وهو ما يعيبه بالقصور ،

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أشار إلى الخطاب المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وأورد مضدونه باعتباره الأساس الذي أقام عليه المطعون عليه الأول دعواه وقضى في الدعوى على هذا الأساس ، وإذ لا تأثير لما أشار به المطعون عليه الأول في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ إلى الخطاب الصادر له من المرحوم وديع زبال في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ على فهم المحكمة لواقع الدعوى من أنها مؤسسة على الخطاب المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، فلا على المحكمة بعد قيام الحقيقة التي استخلصتها من هذا الخطاب إن لم تتعرض بالرد على دفاع الطاعن بشأنه ، لا كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ،

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٢٨ )

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إثبات . « طرق الإثبات » . « البينة » . محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض . « أسباب الطعن » .

تقدير أقوال الشهود بما تستقل به محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم التزامها بتصديق الشاهد في كل أقواله أو الرد على من لم تأخذ بشهادته . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(ب) دعوى . « بعض أنواع الدعاوى » . « التدخل في الدعوى » .  
بيع ، حكم . « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضي .

الحكم بصحة العقد فحواه عدم بطلانه كأصل . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بالبطلان تأسيساً على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يجوز قوة الأمر المقضي بالنسبة له .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال بعض الشهود ما دامت لم تخرج عن مدلولها ، أو تأخذ بجزء من أقوالهم دون الآخر ، ولها أن تطرح أقوال باقي الشهود دون حاجة منها إلى الرد استقلالاً على من لم تأخذ بشهادتهم ، أو تورد العلة في ذلك ، إذ في أخذها بأقوال الشهود الذين أخذت بأقوالهم ما يدل على اطمئنانها إليها ، والإعراض عن أسباب تجريحهم وأقوال غيرهم ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعنون لا يعدو أن

يكون مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود مما تستقل  
هي به .

٢- إنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أن الحكم  
بصححة العقد فحواه عدم بطلانه إلا أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأحكام  
الصادرة في الدعاوى السابقة أن بعض المطعون عليهم تقدموا في هذه الدعاوى  
بطلب قبولهم خصوما فيها ، وذلك للطعن ببطلان التصرفات المطلوب الحكم  
بصححتها استنادا إلى أنه قد قدم طلب بتوقيع الحجر على المتصرف ، غير أن  
المحكمة لم تقبل تدخلهم ، وورد في أسباب هذه الأحكام أن لطالب التدخل  
رفع دعاوى مستقلة بالبطلان ، مما مفاده أن الأحكام بصحة عقود البيع  
المشار إليها لم تفصل في طعون طالبي التدخل في هذه التصرفات موضوع  
هذه العقود بالبطلان على وجه يحتج به في هذه الخصومة ، طالما أن هذه  
الأحكام رأت عدم النظر في هذه الطعون ، وصرحت باستبقاء الفصل فيها  
بدعاوى مستقلة ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> - أن ما لم  
تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر  
المقضى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى  
به من أن الأحكام الصادرة في الدعاوى سالفة البيان لا تعتبر حجة على  
المطعون عليهم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ٢٦-٢-١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني . س ٢١ . ص ٣٦٨ .

(٢) نقض ١٢-١٢-١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني . س ١٧ . ص ١٨٦٩ .



وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم الستة الأول بأصنامتهم ورثة المرحومة عائشة بدوى محمد الطيب أقاموا على الطاعنين وباقي المطعون عليهم عدا الأخيرة الدعوى رقم ١٢١٢ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة، وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢٢ ط ١، ف شائعة في ٤ ط و ١٩ ف المدينة بصحيفة الدعوى : وقالوا بيانا لها إن المرحوم بدوى أحمد الطيب توفى بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٧ وخلف ٤ ط و ١٩ ف ومنزليين ومنقولات وأن نصيبهم العشر في تركته لأنهم أولاد إبنته المرحومة عائشة بدوى محمد الطيب التي توفيت في حياة أبيها ويستحقون في تركته وصية واجبة باعتبارهم فرع ولده من أهل الطبقة الأولى من أولاد البنات . وإذ وضع المدعى عليهم اليد على التركة واستصدروا من المورث عدة تصرفات قبل توقيع الحجر عاياه أولها بعقد مسجل في ٧-١٢-١٩٤٢ عن ٦ س و ٨ ط و ١ ف والأخرى صدرت بها أحكام في الدعاوى أرقام ١٥٢١ ، ١٥٢٣ ، ١٦٢٤ سنة ١٩٤٥ مدنى دكرنس بصحة عقود ثلاثة عن تصرف المورث في ٢ س و ١ ط ١، ف ١٧ ط ١٠ س ١٠ ط ١٠ ف على التوالى وكانت هذه التصرفات باطلة لصدورها من المتصرف وهو منعدم الإرادة للعتة، فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالفه البيان. وطلبت المطعون عليها الأخيرة قبولها خصما في الدعوى على أساس أن والدها اشترى بصنمته ولها على أولاده جزءاً من الأطيان موضوع الدعوى من المورث وأنه قضى بصحة هذا العقد في الدعوى رقم ١٤٩٣ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى المنصورة، وطلبت رفض الدعوى بالنسبة لنصيبها في القدر المبيع : وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٢ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم الستة الأول أن هذه التصرفات الأربعة صدرت من المورث وهو في حالة عتة ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ١/١٢/١٩٦٣ ببطالة التورود الأربعة الصادرة من المورث وبندب خبر لتحقيق ما خلفه المورث من أطيان فيما في ذلك الأطيان محل العقود المقضى بطلانها. استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٤٠ سنة ١٦١ أيق،

وبتاريخ ١٩٦٦/٤/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف : قرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الظعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الظعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالشق الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى ببطالان العقود الأربعة الصادرة من المورث للطاعنين استنادا إلى ما شهد به شاهدا المطعون عليهم الستة الأول من أن المتصرف كان في حالة عته وقت صدور هذه التصرفات ، هذا في حين أن أقوال هذين الشاهدين الثابتة في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لا تؤدي إلى قيام حالة العته لدى المتصرف وقت صدور هذه العقود ، فقد شهد الشاهدان أنهما لا يعلمان شيئا عن ظروف تحرير هذه العقود وشهد الشاهد الأول أن المتصرف كان يعي فترة ولا يعي فترة أخرى وشهد الثاني أن المتصرف أصيب بالمرض العقلي إلى ثلاث سنوات سابقة على وفاته في سنة ١٩٤٧ ، وأضاف الطاعنون أن الحكم لم يرد على ما تمسكوا به من أن شهود النفي قرروا بأن المتصرف كان في حالة عقلية سليمة وقت صدور التصرفات المطعون عليها ، كما لم يرد على الأسباب التي ساقوها لتجريح شاهدي الإثبات ، وهو مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من أقوال الشاهدين اللذين أشهدهما المطعون عليهم الستة الأول طبقا لما ورد بمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة والمقدمة صورته من الطاعنين أن أولها شهد بأن المتصرف كان مريضا مرضا عقليا وأن جميع أهل بلدته ومنهم الطاعنون كانوا يعلمون بحالته العقلية هذه ، وشهد الثاني أن المتصرف كان مخبولا منذ سنة ١٩٤٢

ولصقت به هذه الحالة التي كان يعلم بها جميع أهل البلدة حتى وفاته، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد حصل هذه الأقوال، على هذا النحو واستخلص منها ما تؤدي إليه من أن المتصرف كان في حالة عته وقت صدور هذه التصرفات المطعون عليها، فإنه لا يكون معيباً بمخالفة الثابت بالأوراق أو بالفساد في الاستدلال . ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال بعض الشهود ما دامت لم تخرج عن مداولها أو تأخذ بجزء من أقوالهم دون الآخر ولها أن تطرح أقوال باقي الشهود دون حاجة منها إلى الرد استقلالاً على من لم تأخذ بشهادتهم أو تورد العلة في ذلك، إذ في أخذها بأقوال الشهود الذين أخذت بأقوالهم ما يدل على اطمئنانها إليها والإعراض عن أسباب تجريحهم وأقوال غيرهم . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود مما تستقل هي به، ويكون النعي على الحكم بالقصور في التسبيب في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإبطال التصرفات الصادرة من المورث لبعته إلى القرار الصادر بتوقيع الحجر عليه في ١٩٤٦/٦/٣ وذلك على الرغم مما أثبتته من أن توقيع الحجر ، وجب ذلك القرار كان ناسفه والغفلة ، ومع أن الأثر المترتب على قيام حالة الغفلة والسفه لدى المتصرف يغير الأثر المترتب على قيام حالة العته لديه ، ولا يذسحب إبطالان في الحالة الأولى إلى التصرفات السابقة على توقيع الحجر إلا بشروط لم يعرض لها الحكم بالبحث مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض :

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن توقيع الحجر على المتصرف في ١٩٤٦/٦/٣ كان للسفه والغفلة ، إلا أن هذا من الحكم خطأ



• ما دى دليل ما أثبتته من قيام حالة العته لدى المتصرف وقت صدور التصرفات المطعون عليها ، ثم أخذ الحكم بأسباب الحكم الابتدائي بما قرره من أنه حكم بتوقيع الحجر على المتصرف في ١٩٤٦/٦/٣ للعته ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن توقيع الحجر كان للغفلة والسفه ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير أساس :

وحيث ان الطاعنين ينعون بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بحجية الأحكام الصادرة بصحة العقود في الدعاوى رقم ١٥٢١ ، ١٥٢٣ ، ١٦٢٢ سنة ١٩٤٥ مدنى ذكرنس ، وبأن هذه الأحكام حجة على ورثة المتصرف ومنهم المطعون عليهم الستة الأول باعتبارهم خلفاء عاما للمتصرف الذى صدرت ضده هذه الأحكام ، غير أن الحكم قضى برفض هذا الدفاع استنادا إلى أن المطعون عليهم الستة الأول لم يحضروا في هذه الدعاوى ولأنها لم تتناول موضوع بطلان هذه العقود مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بصحة العقد فحواه عدم بطلانه ، إلا أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأحكام الصادرة في الدعاوى رقم ١٥٢١ ، ١٥٢٣ ، ١٦٢٢ سنة ١٩٤٥ مدنى ذكرنس أن بعض المطعون عليهم تقدموا في هذه الدعاوى الثلاث بطلب قبولهم خصوما فيها وذلك للطعن ببطلان التصرفات المطلوب الحكم بصحتها ، استنادا إلى أنه قد قدم طلبا بتوقيع الحجر على المتصرف غير أن المحكمة لم تقبل تدخلهم وورد في أسباب هذه الأحكام أن لطالبي التدخل رفع دعاوى مستقلة بالبطلان ، مما مفاده أن الأحكام بصحة عقود البيع المشار إليها لم تفصل في طعون طالبي التدخل في هذه التصرفات موضوع هذه العقود بالبطلان على وجه يحتج به في هذه الخصومة ، طالما أن هذه الأحكام رأت عدم النظر في هذه الطعون وصرحت باستبقاء الفصل فيها

بدعاوى مستقلة ، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من أن الأحكام الصادرة في الدعاوى سائلة البيان لاتعبر حجة على المطعون عليهم الستة الأول ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا الوجه على غير أساس

---

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين هويس ، وعثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة منصور ، وأحمد ضياء الدين حنى .

( ٢٩ )

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٣ القضائية :

١. ضرائب . « الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية » . « إجراءات ربط الضريبة » . شركات . « شركات التضامن » .

عدم الإعتداد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية . الإلتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة . لكل منهم الطعن في الربط إما بنفسه أو بمن ينتبه من الشركاء أو غيرهم خلال الميعاد .

لم يعتد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية ، فلم يخضعها - بهذا الوصف - للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، وإذا كان الإلتزام بهذه الضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة ، فإنه وفقا للمادة ٥٢ من القانون المشار إليه يكون لكل شريك - أسوة بالمول

(١) نقض ٢١-١١-١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني السنة الخامسة ص ١٧٣

ولنقض ١٥-٥-١٩٥٨ مجموعة المكتب الفني السنة التاسعة ص ٤٦١ .



الفرد - خلال شهر من تاريخ إخطاره برابط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوبه من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التتمير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن منشأة حزان ودويك وشركاهم لتخليص قدمت إقرارات بأرباحها عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ إلى مأهورية ضرائب الدرب الأحمر، فأجرت بها بعض التعديلات وقبرت صافي الربح في سنوات النزاع بالمبالغ الآتية على التوالي ٤٥٨٤ جنيها ، ٤٦٧٠ مليا و ١٥٥٦ جنيها ، ٨٧٧ مليا و ٣٢٨٠ جنيها ، ٥٢٥ مليا و ١٦٨٨ جنيها ، ٦٣٨ مليا و ٢٣٦٣ جنيها ، ٨٠٩ مليا و انحطرت الشركة والشركاء المتضامنين بهذه التقديرات وربط الضريبة على حصة كل منهم في الأرباح ، وإذا اعترضت المنشأة « حزان ودويك وشركاهم » على هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٣/٦/١٩٦٠ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتحديد صافي أرباح الشركة في سنوات النزاع بالمبالغ الآتية على التوالي ٢٩٨٢,١٠٤ ج و ٧٦٦,٤٧٥ ج و ٨٨١,٠٧٩ ج و ٣٢٥,٤١٧ ج و ٨٨٣,٢٧٨ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٦٩٤ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية ضد ( ١ ) جوزيف حزان عن نفسه وبصفته ممثلا لحصة التوصية وبصفته شريكا متضامنا في شركة حزان ودويك وشركاه ( ٢ ) فكتور يا حزان بصفته شريكة متضامنة بشركة حزان ودويك وشركاه ( ٣ ) أستير دويك بصفته شريكة متضامنة بشركة حزان ودويك وشركاه ، بالطعن في هذا القرار

طالبة الحكم ( أصليا ) بعدم قبول الطعن المرفوع أمام اللجنة بالنسبة لمن عدا الشريك المتضامن من جوزيف حزان عن نفسه وبصفته ( واحتياطيا ) إلغاء قرار اللجنة وتأيد تقديرات المأمورية . وبتاريخ ١٩٦٢ / ١ / ٢٣ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وألزمت بمصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٧ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ١٩٦٢ / ٣ / ٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم ، فيما قضى به في الدفع بعدم القبول بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصريت الطاعة على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهما الأول والثانية رفض الطعن ، ولم تحضر المطعون عليها الثالثة ولم تبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة - بسبب الطعن - أن الحكم المطعون فيه قضى في أسبابه برفض الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع أمام لجنة الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته ممثلا لحصة التوصية وبصفته شريكا متضامنا في شركة حزان ودويك وشركاه ، مستندا في ذلك إلى أن « عريضة الطعن المقدمة إلى اللجنة مرفوعة من «حزان ودويك وشركاهم» ، وهذا يعنى أنها مرفوعة من جميع الشركاء الذين تتكون منهم هذه الشركة والسابق لإخطارهم بالرفض ، وأن مضمون تلك العريضة يقطع بأن الطعن مرفوع من جميع الشركاء كما أن المذكرات المقدمة وغيرها من المكاتبات كلها صادرة من منشأة حزان ودويك وينبسط نطاقها على الأرباح المربوطة على حصة كل من الشركاء ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون وفساد في الاستدلال ومخالفة للثابت بالأوراق وقصور ، لأنه يبين من نص المسكدين ٣٤ ، ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن على الممول أن يطعن في ربط الضريبة

خلال شهر من تاريخ إخطاره وإلا أصبح الربط نهائيا ، وقد سوى الشارع بين الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية وبين الممول الفرد في خصوص إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح واعتبر أن هذا الشريك هو الممول الذي يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إليه شخصيا ، كما أن عليه هو أن يطعن بنفسه فيما لا يرتضيه من هذه الإجراءات ، وعلى ذلك كان ينبغي على كل من المطعون عليهم أن يطعن في ربط الضريبة عليه بنفسه أو بواسطة من ينبيه . ولما كان الطعن قد رفع من وكيل المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته ، دون أن يرفع من المطعون عليهما الثانية والثالثة ، فإن الطعن يكون غير مقبول منهما ، ويؤكد ذلك أن هذا الوكيل حضر بجلسة أول يونيو سنة ١٩٦٠ أمام اللجنة عن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته مديرا للشركة ولم يحضر عن المطعون عليهما الثانية والثالثة . وإذا انتفت الحكم المطعون فيه عن التحقق من صفة مقدم الطعن لبيان ما إذا كان وكيلًا عن المطعون عليهم جميعا أم أن وكالته قاصرة على المطعون عليه الأول وحده ، فإنه يكون مشوبا بالقصور وبفساد الاستدلال فضلا عن مخالفته للقانون وللثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم يعتد في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها - بهذا الوصف - للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . ولما كان الالتزام بهذه الضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة ، فإنه ووفقا للمادة ٥٢ من القانون المشار إليه يكون لكل شريك - أسوة بالمول الفرد - خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينبيه في ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط



نهائيا والضرية واجبة الأداء . وإذا كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن مأمورية الضرائب أخطرت المطعون عليهم بربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وأن صحيفة الطعن أمام اللجنة قدمت من الوكيل من المنشأة وأن هذا الوكيل حضر بجلسته ١٩٦٠/٦/١ أمام اللجنة عن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته مديرا للشركة ولم يحضر عن المطعون عليهما الثانية و الثالثة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع أمام اللجنة بالنسبة لمن عدا الشريك المتضامن جوزيف حزبان عن نفسه وبصفته - المطعون عليه الأول - مستندا في ذلك إلى أن الطعن أمام اللجنة رفع من جميع الشركاء ، دون أن يتحقق من صفة مقدم الطعن والذي حضر بجلسته ١٩٦٠/٦/١ أمام اللجنة عن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته مديرا للشركة لمعرفة ما إذا كان وكيلا عن المطعون عليهم جميعا أم أن وكالته قاصرة على المطعون عليه الأول وحده ، فإن الحكم يكون مشوبا بقصور أدى به إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشبيشي ، وعلى  
صدا الرحمن .

( ٣٠ )

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) تعويض : « عناصر الضرر » نقض . « رقابة محكمة النقض » ،  
محكمة الموضوع .

تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع  
لرقابة محكمة النقض .

( ب ، ج ، د ) نقل بحرى . « التعويض عن عجز البضاعة » . تعويض ،  
« تقدير التعويض » . معاهدات . « معاهدة بروكسل » .

( ب ) هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية . معاهدة بروكسل وضمت حدا أقصى  
للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة .

( ج ) تقدير التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول  
بالسوق الحرة ، دون السعر الجبرى الذى تفرضه وزارة التموين .

( د ) مناط إعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية  
التي وجد فيها المدين .

١ - إنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي  
يستقل بها قاضى الموضوع ، إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل  
فى حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة  
النقض .

٢ - لم يبين القانون البحري طريقة تقدير التعويض الذى يلتزم به الناقل عن عجز البضاعة المنقولة وهلاكها . كما نخلت معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن والصادر بها مرسوم بقانون فى ٣١-١-١٩٤٤ من بيان طريقة تقدير هذا التعويض واكتفت بوضع حد أقصى للتعويض عن الهلاك والتلف اللذين يباحقان البضائع التى يتضمن سند الشحن بيان جنسها وقيمتها ، لما كان ذلك فإنه يتعين تقدير التعويض وفقاً للقواعد العامة الواردة فى القانون المدنى فى شأن المسؤولية التعاقدية بصفة عامة ، على ألا يتجاوز التعويض المقضى به الحد الأقصى المقرر فى المعاهدة فى حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها فى سند الشحن .

٣ - تقضى المادة ٢٢١ من القانون المدنى بأن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ، ومقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن النقل يكون مسئولاً عن هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذى ينتج من بيعها فى ميناء الوصول بالسوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ، دون السعر الذى تفرضه وزارة التموين للبيع ، ذلك لأن الضرر الذى لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذى فقد أو تلف بالسعر الجبرى الذى تفرضه ، ليس مما كان يمكن توقعه وقت التعاقد ، لأن هذا السعر الجبرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سعر تحكى فرضته الوزارة نفسها ، ودخلت فى تحديده عوامل غريبة عن التعاقد ، علاوة على أنه قابل للتغيير فى أى وقت ، لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التى دعت إلى فرضه .

٤ - يجب لاعتبار الضرر متوقفاً أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد . ولا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذى قد يفوت الطاعنة ( وزارة التموين ) نتيجة فرضها السعر الجبرى فى حالة تلف البضاعة أو فقدانها لأنه لا يستطيع

(١) نقض ١٢/٦/١٩٦٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٩٣٩ .



الإلزام بالأسعار الجبرية التي تفرض في البلاد التي يرسل إليها سفنه وما يطرأ عليها من تغيير ، لما كان ذلك ، فان الناقل لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب المحدد بسعر جبرى ، وإنما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفاقدة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن وزارة التموين أقامت الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٦٤ كلى الاسكندرية ضد شركة مصر للتجارة الخارجية والشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى تطلب الحكم بالزامهما متضامتين بدفع مبلغ ١٧٠٠ جنيه على سبيل التعويض الموقت مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقالت في شرحها بدعواها إنه بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٦ وصلت إلى ميناء الإسكندرية الباخرة بورتجاس محملة بشحنة من البن البرازيلي وارده لحساب الوزارة تنفيذا لتعاقد تم بينها وبين شركة مصر للتجارة الخارجية ، وأنه عند تفريغ الشحنة تبين أن بها عجزاً وعوارية فاحتجت الوزارة لدى الشركتين ، وأن مسئولية شركة مصر للتجارة تقوم على أساس أنها البائعة للشحنة ، وأنه لما كانت سندات الشحن قد صدرت خالية من أية تحفظات فإن ذلك مما يفيد أن الرسالة قد سلمت للباخرة بحالة سليمة وكاملة وأن ما وقع بها من عجز قد حدث خلال الرحلة البحرية وبفعل السفينة ، وتكون الشركة العربية المتحدة للنقل البحرى مسئولة عن تعويض الوزارة عما لحقها من اضرار . وأنها تقدر التعويض الموقت عن ذلك بالمبلغ المطالب به إلى حين تحديد الضرر

بصفة نهائية على ضوء تقرير الخبير الذى انتدب لمعاينة الشحنة . ثم عدلت الوزارة طلباتها إلى الحكم أصليا بإلزام شركة الملاحة الناقلة بدفع مبلغ ١٧٧١ جنيها و ١٥٠ مليامع باقى الطلبات واحتياطيا وفى حالة ما اذا تبين أن الشركة المستوردة هى المسئولة عن التعويض ، الحكم بإلزامها بالطلبات الموجهة للشركة الناقلة . وبتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٦٥ حكمت المحكمة « أولا » برفض الدعوى بالنسبة للطلبات الموجهة لشركة مصر للتجارة الخارجية « ثانيا » وبالنسبة للطلبات الموجهة إلى الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى بإلزامها بأن تؤدى للوزارة مبلغ ١٣٥٢ دولارا أمريكيا مقومة بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمى فى ٢٦/١/١٩٦٤ مضافا إليه ١٨ جنيها و ٧٥٠ مليام والفوائد عن المبلغ جميعه بواقع ٥٪ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى السداد . واستأنفت وزارة التموين هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبة تعديله على أساس أن التعويض يشمل ما لحقها من خسارة وما فاتها من كسب وباعتبار أن سعر السلعة قد تم تحديده بمقتضى القانون ، ومن باب الإحتياط إذا اعتبرت المحكمة أن التسعير الجبرى لا يعتبر نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام فيتعين إضافة الربح التجارى الذى جرى به العرف وهو لا يقل عن ١٥٪ من مجموع التكاليف وهى ثمن الشراء والنولون والتأمين والمصاريف والدمغة وعمولة الخزانة والمصروفات الإدارية ، وقيد هذا الإستئناف برقم ١٧٠ سنة ٢١ ق اسكندرية ، كما استأنفت شركة النقل بدورها طالبة تعديل الحكم المستأنف إلى تحديد مسئوليتها بمبلغ ١١٨,٩٦٨ دولارا أمريكيا أو ما يعادله بالعملة المصرية ومصروفاته المناسبة ورفض ماعدا ذلك من طلبات ، وقيد استئنافها برقم ١٧٣ سنة ٢١ ق . وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعنت وزارة التموين فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت الوزارة الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وطلبت الشركة المطعون عليها رفض الطعن ، وصممت النيابة العامة على ما جاء بملذكرتها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله. وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قدر التعويض عن العجز في البضاعة على أساس سعر الشراء في ميناء الشحن : بينما يجب تقدير التعويض اللازم لحبر الضرر بتمامه بالقيمة السوقية للبضاعة في ميناء الوصول عملاً بالمادة ٢٢١ من القانون المدني التي تقضى بتقدير التعويض على أساس ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، لأن هذه القيمة هي التي تمثل الخسارة التي لحقت الطاعنة والكسب الذي فاتها نتيجة عدم وفاء الناقل بالتزامه بنقل البضاعة إلى ميناء الوصول بينما سعر شراء البضاعة في ميناء الشحن لا يمثل إلا الخسارة وحدها ، وليس في نصوص معاهدة سندات الشحن ما يؤدي إلى استبعاد الكسب الذي فات الطاعنة من عناصر التعويض ، إذ أن هذه المعاهدة لم تخالف القواعد العامة إلا في أنها وضعت حداً أقصى له لا يجوز تجاوزه وهو مائة جنيه استرليني عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ، وهذا النص وإن كان يمنع القاضى من الحكم بتعويض يزيد على هذا الحد إلا أنه لا يرخص له في مخالفة قواعد التقدير التي وضعتها المادة ٢٢١ من القانون المدني في نطاق الحد الأقصى الذي تقرره المعاهدة ، ولما كان الحكم قد استبعد من عناصر التعويض ما فات الطاعنة من ربح ولم يحتسب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة في ميناء الوصول وهي لا تخضع للعرض والطلب : أوفى القليل على أساس وضع تحديد معقول لقيمة الربح في البضاعة في ميناء الوصول وهو ما طلبته الطاعنة احتياطياً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ؛

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على ما قرره من أن «التعويض يحتسب على أساس قيمة العجز وقت الشحن ، إذ أن هذا هو ما يتمشى مع نص المادة ٢٢١ من القانون المدني باعتباره الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد طالما أن الالتزام من دهره العقد وأن المدين لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً ، فلهذا ولأن الالتزام



بالتعويض مصدره عقد النقل ، ولأن الثابت في الدعوى أن الشركة الناقلة لم ترتكب غشا أو خطأ جسيماً فإن التزامها بالتعويض عن العجز في البضاعة يكون في حدود ما كانت تتوقعه وقت إبرام عقد النقل أى قيمة العجز وقت الشحن وهو في نطاق ثمن الشحن شامل التأمين والنولون لأنه يمثل الخسارة الفعلية التي تحملتها وزارة التموين . وهذا الذي قرره المحكم وأقام عليه قضاءه بتقدير التعويض غير صحيح في القانون ، ذلك أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة النقض ، ولما كان القانون البحري لم يبين طريقة تقدير التعويض الذي يترتب به الناقل عن عجز البضاعة المنقولة وهلاكها ، كما خلت معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن والصادر بها مرسوم بقانون في ٣١ / ١ / ١٩٤٤ من بيان طريقة تقدير هذا التعويض واكتفت بوضع حد أقصى للتعويض عن الهلاك والتلف اللذين يلحقان البضائع التي يتضمن سند الشحن بيان جنسها وقيمتها ، فإنه يتعين لذلك تقدير التعويض وفقاً للقواعد العامة الواردة في القانون المدني في شأن المسؤولية التعاقدية بصفة عامة على ألا يجاوز التعويض المقضي به الحد الأقصى المقرر في المعاهدة في حالة بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن . ولما كانت المادة ٢٢١ من القانون المدني تقضي بأن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ، فإن مقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الناقل يكون مسئولاً عن هلاك البضاعة أو فقدها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذي ينتج من بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب دون السعر الذي تفرضه وزارة التموين للبيع ، ذلك لأن الضرر الذي لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذي فقد أو تلف بالسعر الجبري الذي تفرضه ليس مما كان يمكن توقعه وقت التعاقد لأن هذا السعر الجبري - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سعر تحكيمي فرضته الوزارة نفسها ودخلت في تحديده

عوامل غريبة عن التعاقد، علاوة على أنه قابل للتغيير في أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التى دعت إلى فرضه . ولما كان يجب لاعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه اشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ولا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذى قد يفوت الوزارة الطاعنة نتيجة فرضها السعر الجبرى فى حالة تلف البضاعة أو فقدتها لأنه لا يستطيع الإلام بالأسعار الجبرية التى تفرض فى البلاد التى يرسل اليها سفنه وما يطرأ عليها من تغيير ، فإن الناقل لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب المحدد بسعر جبرى ، وإنما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفاقدة فى السوق الحرة فى ميناء الوصول على سعر شرائها . إذ كان ذلك وكانت الطاعنة قد طلبت احتياطياً أمام محكمة الموضوع أن يشمل التعويض احتساب الربح المعقول الذى كان يصيبها لو باعت البن الفاقد فى ميناء الوصول بسعر عادى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحتسب فى تقديره التعويض عن العجز أو الفاقد فى البضاعة ، عنصر ما فات الطاعنة من كسب طبقاً لنسبة الربح العادى المناسب لبيع البن فى ميناء الوصول ، فإنه يكون قد خالف القانون فى هذا الخصوص مما يوجب نقضه .

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: بطر من زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٣١ )

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . « تقرير الطعن » . بطلان . إعلان .

وجوب حصول تقرير الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض في ظل قانون المرافعات السابق . خلوص صورة التقرير المعلنة من بيان إسم الموظف الذي حصل أمامه . لا بطلان .

(ب) أحوال شخصية . « الولاية على المال » . « سلطة الوصي » :  
تحكيم ، عقد .

إرادة الوصي تحمل محل إرادة القاصر ، وينصرف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير . وجوب استئذان الوصي محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم . ليس بشرط التعاقد أو التصرف . وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصي الأهلية . ليس لمصوم هؤلاء التمسك به .

(ج) تحكيم ، « مشاركة التحكيم » .

التحكيم طريق استثنائي لفرض الخصومات . قصره على ما تنصرف إليه إرادة المحكمين . إيجاب قانون المرافعات السابق تضمين مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع . إجازته إتمام هذا التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .

(د) تحكيم . « إجراءات التحكيم » . « أجل صدور حكم المحكمين » . حكم . « تسبيب الحكم » .

إيجاب قانون المرافعات السابق التزام المبادئ الأساسية في التقاضي ما لم يحصل إعفاء منها صراحة . حصول هذا الإعفاء لا يؤدي إلى عدم إتباع الأحكام الخاصة



بالتحكيم والواردة في ذات القانون ومن بينها النص الموجب لصدور حكم المحكمين في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم التحكيم عند عدم اشتراط أجل للحكم . خطأ الحكم المطعون فيه في ذلك مع صحة النتيجة التي انتهى إليها . لا أثر له .  
( هـ ) نقض . « الصفة في الطعن » . تحكيم .

قضاء الحكم بصحة حكم المحكمين بالنسبة للطاعن . نعيه على الحكم في شقه الخاص باعتبار مشاركة التحكيم غير نافذة في حق من لم يكونوا أطرافاً فيها والذين لم يطعنوا عليه . غير مقبول .

١ - إذا كانت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن الحالي لم تستلزم أن يشتمل تقرير الطعن بالنقض على اسم الموظف الذي يحصل التقرير أمامه ، وإنما أشارت بصفة عامة الى وجوب أن يتم ذلك في قلم كتاب محكمة النقض ، وكان الثابت من أصل التقرير وصورته أنه حرر فعلاً في قلم كتاب تلك المحكمة ، وأن الصورة المعلقة منه هي صورة رسمية مطابقة للأصل ، فإنه لا يبطل الإعلان خلو صورة التقرير من بيان اسم موظف قلم كتاب المحكمة الذي حصل التقرير بالطعن أمامه ، لأن ذلك ليس من البيانات التي يتحتم ذكرها في التقرير .

٢ - الوصاية نوع من أنواع النيابة القانونية ، محل بها إرادة الوصي محل إرادة القاصر مع انصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير ، ولئن كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز أن يباشرها الوصي إلا باذن من محكمة الأحوال الشخصية ، ومن بينها التحكيم الذي أنزلته الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف اعتباراً بأنه ينطوي على التزامات متبادلة بالنزول على حكم المحكمين ، إلا أن إصدار هذا الإذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - إلى رعاية حقوق ناقصي الأهلية والمحافظة على أهولهم بالنسبة لتصرفات معينة ارتأى الشارع لخطورتها ألا يستقل الوصي بالرأي فيها ، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية

(١) نقض ١٨-٥-٦٧ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٨ . ص ١٠٥٤

على المال رقيباً عليه في صددها . وهو بهذه المثابة يعد إجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم . وإذا كان الأمر في الدعوى الماثلة أن مشاركة التحكيم أبرمت بين الطاعن والمطعون عليها عن نفسها ونيابة عن أولادها القصر بعد أن رفضت محكمة الأحوال الشخصية الإذن لها بذلك ، كما رفضت التصديق على حكم المحكمين عقب صدوره ، فإنه لا يكون للطاعن الحق في التمسك ببطلان حكم المحكمين ويكون ذلك الحق مقصوراً على المحتكمين من ناقصي الأهلية الذين صدر حكم المحكمين حال قصرهم ، وذلك بعد بلوغهم سن الرشد .

٣- التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات ، قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية ، وما تكفله من ضمانات ، ومن ثم فهو مقصور حتماً على ما تنصرف إرادة المحتكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم . وقد أوجبت المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق أن تتضمن مشاركة التحكيم تعييناً لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ، ويتسنى رقابة مدى التزامهم بحدود ولايتهم . كما أجاز المشرع في نفس المادة أن يتم ذلك التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .

٤- إنه وإن كانت المادة ٨٣٤ من قانون المرافعات السابق تقضي بوجوب التزام المبادئ الأساسية في التقاضي ، والأخذ بقواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحاكم ما لم يحصل إعفاء المحكمين منها صراحة ، إلا أن ذلك الإعفاء لا يؤدي إلى عدم اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم والواردة في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المذكور ، ومن بينها المادة ٨٣٣ التي توجب على المحكمين عند عدم اشتراط أجل للحكم أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم . ولئن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، واعتبر أن ميعاد صدور حكم المحكمين وفق المادة ٨٣٣ سالفة الإشارة هو مما يمتد إليه الإعفاء الوارد في البند الثاني من مشاركة التحكيم ، إلا أنه وقد انتهى صحيحاً فيما قرره من رفض دفاع

الطاعن في هذا الخصوص ، وكان الثابت من مشاركة التحكيم أن قبول المحكمين حصل بتاريخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٢ ، وصدر حكم المحكمين في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أى خلال الأجل المقرر قانوناً ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

٥ - إذا كان الطعن قد اقتصر على الشق من الحكم المطعون فيه الذى قضى برفض دعوى الطاعن على سند من صحة حكم المحكمين بالنسبة له ، وكان ما يدعيه الطاعن من تناقض يمتد إلى الشق من الحكم الذى اعتبر مشاركة التحكيم غير نافذة في حق باقى الورثة الذين لم يكونوا أطرافاً فيها ، والذين لم يطعنوا عليه ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول من الطاعن لأنه لا صفة له في إبدائه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع تتحصل - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعن وآخرين أقاموا ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب بإعلان حكم المحكمين رقم ١٦ سنة ١٩٦٢ الزقازيق وعدم نفاذه في حقهم ، وقالوا بياناً لدعواهم إنه بتاريخ ٢٥ من أغسطس ١٩٦١ عقدت مشاركة تحكيم بين الطاعن وبين المطعون عليها الأولى عن نفسها ونيابة عن أولادها بقية المطعون عليهم الذين كانوا قصراً آنذاك وذلك بقصد تقسيم التركة الآيلة إليهم عن مورث الطرفين ، وإذا صدر حكم المحكمين بتاريخ ٣ من سبتمبر ١٩٦٢ مشوباً بالبطلان من نواح مختلفة فقد أقام الطاعن وبقية الورثة الذين لم يكونوا طرفاً في مشاركة التحكيم دعواهم بالطلبات سالفة البيان . ومحكمة أول درجة حكمت في ٢٢ من يونيو ١٩٦٥ بالطلبات : استأنف المطعون عليهم هذا



الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ لسنة ٨ ق المنصورة ( مأمورية الزقازيق )  
ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٧ من مارس ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف  
وبرفض طلب بطلان حكم المحكمين بالنسبة للطاعن وبعدم نفاذ ذلك الحكم  
بالنسبة لبقية الورثة من رافعي الدعوى. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النقض ، وقصر طعنه على الشق الخاص به المتعلق برفض طلب بطلان  
حكم المحكمين ، ودفع المطعون عليهم ببطلان التقرير بالطعن . وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي موضوع الطعن برفضه  
وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان أن صورة التقرير بالطعن بالنقض  
المعلنة إلى المطعون عليهم لا تتضمن اسم الموظف الذي حصل التقرير  
بالطعن أمامه كما لا تشمل على صفة ذلك الموظف رغم أنه بيان جوهري  
يترتب على تخلفه بطلان التقرير لعدم مطابقة الصورة للأصل وافقدان  
المحرر الدليل على رسميته مما يشوبه بالبطلان .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٢٩ من  
قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن الحالي لم تستلزم أن يشتمل تقرير  
الطعن بالنقض على اسم الموظف الذي يحصل التقرير أمامه وإنما أشارت  
بصفة عامة إلى وجوب أن يتم ذلك في قلم كتاب محكمة النقض ، وكان  
الثابت من أصل التقرير وصورته أنه [حرر فعلا في قلم كتاب تلك  
المحكمة وأن الصورة المعلنة منه هي صورة رسمية مطابقة للأصل ، فإنه لا يبطل  
الإعلان خلوص صورة التقرير سهواً من بيان اسم موظف قلم كتاب المحكمة  
الذي حصل التقرير بالطعن أمامه لأن ذلك ليس من البيانات التي يتحتم  
ذكرها في التقرير ويكون الدفع بذلك متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى أن أبرام المطعون عليها الأولى مشاركة التحكيم نيابة عن أولادها القصر وبدون استصدار إذن من محكمة الأحوال الشخصية لا يترتب عليه إلا بطلان نسي مقرر لمصلحة القصر ولا يسوغ لغيرهم التمسك به ، مع أن الأمر في الدعوى المعروضة لم يقف عند حد عدم الحصول على الإذن وإنما تعدى ذلك إلى أن محكمة الأحوال الشخصية المختصة رفضت الإذن باللجوء إلى التحكيم بداءة ولم تصدق على حكم المحكمين عقب صدوره بما يترتب عليه بطلان المشاركة وحكم المحكمين الصادر بناء عليها الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الوصاية نوعاً من أنواع النيابة القانونية تحل بها إرادة الوصى محل إرادة المتاعر مع انصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير ، ولئن كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التى لا يجوز أن يباشرها الوصى إلا باذن من محكمة الأحوال الشخصية ومن بينها التحكيم الذى أنزلته الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف اعتباراً بأنه ينطوى على التزامات متبادلة بالتزول على حكم المحكمين ، إلا أن إصدار هذا الإذن في الحالات التى يوجب فيها القانون ذلك ليس بشرط للتعاقد أو التصرف وإنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى رعاية حقوق ناقصي الأهلية والمحافظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة إرئى الشارع لخطورتها ألا يستقل الوصى بالرأى فيها فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقيباً عليه في صددها ، وهو بهذه المثابة يعد اجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم . لما كان ذلك وكان الأمر في الدعوى الماثلة أن مشاركة التحكيم وإن كانت قد أبرمت بين الطاعن والمطعون عليها الأولى عن نفسها ونيابة عن أولادها القصر دون أن

تستصلر إذناً من محكمة الأحوال الشخصية التي رفضت إصدار هذا الإذن كما رفضت التصديق على حكم المحكمين عقب صدوره ، فإنه لا يكون للطاعن الحق في التمسك ببطلان حكم المحكمين ، ويكون ذلك الحق مقصوراً على المحتكمين من ناقصي الأهلية الذين صدر حكم المحكمين حال قصرهم وذلك بعد باو غهم سن الرشد . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن البطلان المترتب على إبرام المطعون عليها الأولى لمشارطة التحكيم نيابة عن أولادها القصر رغم رفض محكمة الأحوال الشخصية إصدار الإذن بذلك ، هو بطلان نسبي لا يجوز أن نعتج به إلا ناقصي الأهلية دون أن يكون للطاعن حق التمسك بذلك البطلان ، فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه كان ضمن الاعتراضات التي ساقها على حكم المحكمين ، بطلانه عملاً بالمادة ٨٤٩ من قانون المرافعات السابق استناداً إلى أنه قد تجاوز نطاق المشارطة وخرج عن المهمة التي نيط بالمحكمين أداؤها ودال على ذلك بأنه بينما أبرم التحكيم بقصد تقسيم ما آل إلى الطرفين من ميراث إذ بحكم المحكمين يقضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم شيوخاً في أعيان الشركة وفي غيرها مما يدخل في ملكية الطاعن أو سواه من بقية الورثة غير الماثلين في التحكيم ، ولتبرير ذلك أدخل حكم المحكمين على صورة المشارطة - على غير الحقيقة - عبارة نفذ منها إلى إدراج أراض اشتراها الطاعن من ماله الخاص ضمن أعيان الشركة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يجعله قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان التحكيم طريقاً استثنائياً لفض الخصومات توامه الخروج على طرق التقاضي العادية وما تكفله من ضمانات فإنه يكون مقصوراً حتماً على ما تنصرف إرادة المحتكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم ، وإذا أوجبت المادة ٨٢٢ من قانون المرافعات السابق أن تتضمن مشارطة التحكيم تعييناً لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين يتسنى رقابة مدى التزامهم حدود ولايتهم ، فإن المشرع أجاز أيضاً في هذه



المادة أن يتم ذلك التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم . لما كان ذلك وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أنه ورد بالبند الثالث من مشاركة التحكيم المؤرخة ٢٥ من أغسطس ١٩٦١ ما يشير إلى تفويض المحكمين في بحث المسائل المتنازع عليها بين الطرفين بعد سماع دفاعهما الشفوي ، وأن المطعون عليها الأولى قد حددت بجلسته ١٥ من يوليو ١٩٦٢ طلباتها بالحصول على كافة حقوقها وحقوق أولادها القصر الموروثة وكذلك فيما اشتراه الطاعن باسمه خاصة سواء في حياة المورث أو بعد وفاته ، وأن هيئة التحكيم ناقشت الطاعن في هذه الطلبات وردت على دفاعه بشأنها ، وكان هذا الذي حصله الحكم يستقيم في معناه ومبناه مع العبارة التي وردت بمشاركة التحكيم والتي تشير إلى أن الهدف منها إنما هو حسم النزاع الدائر حول التركة : لما كان ما تقدم فإن النعمى على الحكم بالقصور في التسبب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه طرح ما تمسك به من بطلان حكم المحكمين لعدم إصداره في الميعاد المقرر بالمادة ٨٣٣ من قانون المرافعات السابق على سند من القول بأن الطرفين اتفقا في مشاركة التحكيم على إعفاء المحكمين من التقيد بأحكام قانون المرافعات مع أن الاعفاء المنوه عنه بالمادة ٨٣٤ من ذات القانون إنما يقصد به إجراءات المرافعات ولا يمكن أن يمتد إلى ميعاد صدور الحكم ، وإذ يبين من الأوراق أن حكم المحكمين لم يصدر في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم طبقاً للمادة المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٨٣٤ من قانون المرافعات السابق تقضي بوجوب التزام المبادئ الأساسية في التقاضي والأخذ بقواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحاكم ما لم يحصل إعفاء المحكمين منها صراحة إلا أن ذلك الإعفاء لا يؤدي إلى عدم اتباع الأحكام الخاصة

بالتحكيم والواردة في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون المرافعات السابق ومن بينها المادة ٨٣٣ التي توجب على المحكمين عند عدم اشتراط أجل للحكم أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم . ولئن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن ميعاد صدور حكم المحكمين وفق المادة ٨٣٣ سالفة الإشارة هو مما يمتد إليه الإعفاء الوارد بالبند الثاني من مشاركة التحكيم ، إلا أن الحكم قد انتهى صحيحاً فيما قرره من رفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨٣٣ آتية الذكر تقضي بوجوب صدور حكم المحكمين في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم في حالة عدم اشتراط أجل للحكم ، مما يفاده أن الاجل يسرى من تاريخ قبول المحكمين للتحكيم ، وكان الثابت من مشاركة التحكيم أن ذلك القبول قد حصل بتاريخ ١٠ من يوليو ١٩٦٢ وصدر حكم المحكمين في ٣ من سبتمبر ١٩٦٢ أي خلال أجل المقرر قانوناً ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض بين أسبابه ومنطوقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه بينما رفض الحكم طلب بطلان حكم المحكمين واعتبره نافذاً في حق الطاعن فقد اعتبره في ذات الوقت غير نافذ في حق باقي الورثة من غير المحتكمين مما يشويه بالتناقض ويجعله غير مجد في شأن تقسيم التركة الذي انصرفت إليه مشاركة التحكيم .

وحيث إنه لما كان الطعن قد اقتصر على الشق من الحكم المطعون فيه الذي قضى برفض دعوى الطاعن على سند من صحة حكم المحكمين بالنسبة له ، وكان ما يدعيه الطاعن من تناقض يمتد إلى الشق من الحكم الذي اعتبر مشاركة التحكيم غير نافذة في حق باقي الورثة الذين لم يكونوا أطرافاً فيها والذين لم يطعنوا عليه ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول من الطاعن لأنه لا صفة له في إبدائه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

## جلية ١٦ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ ورئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: بطرس زغلول، وأحمد حسن هيكل، وهباص حلمى عبد الجواد، وإبراهيم علام.

( ٣٢ )

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إصلاح زراعى . « الاستيلاء » . عدم الاعتداد بتصرفات المالك . بيع .

عدم ثبوت تاريخ البيع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى . أثره . اعتبار المتصرف فيه بقاءا على ملك البائع فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء .

(ب) بيع . « انفساخ العقد » . عقد : التزام . « تحمل تبعه الاستحالة » إصلاح زراعى .

انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى . عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد . تبعه الاستحالة على المدين بالإلتزام عملا بمبدأ تحمل التبعه فى العقد الملزم للجائين . استيلاء الإصلاح الزراعى على العين المبيعة لدى البائع . سبب أجنبى لا يعنى البائع من رد الثمن .

(ج) بيع . « هلاك المبيع » . إصلاح زراعى :

الهلاك - فى حكم المادة ٤٣٧ منق - هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية . استيلاء الإصلاح الزراعى على الأطنان المبيعة لا يعد هلاكاً .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن الإصلاح الزراعى إنما يستمد حقه فى الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانوناً من

(١) نقض ١-٢-١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٧ . ص ٢٠٥ .



البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، وذلك على أساس أن البائع هو الذي زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعي عن هذا القدر ، وأن الاستيلاء الذي قامت به جهة الإصلاح الزراعي إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن الحد المسموح بتملكه قانونا .

٢ - عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - ينسخ حتما من تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ، ويترتب على الانقضاء ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه ، عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد المازم للجانبين . فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن التزام مورث الطاعنين بنقل ملكية العقار المبيع للمطعون عليه قد صار مستحيلا بسبب استيلاء الإصلاح الزراعي عليه تنفيذا لحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبي . وإذا كان وقوع الاستحالة لهذا السبب الأجنبي لا يعنى البائع مورث الطاعنين من رد الثمن الذي قبضه من المطعون عليه ، بل إن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدني ، ويقع الغرم على مورث الطاعنين نتيجة تحمله التبعة في انقضاء التزامه الذي استحال عليه تنفيذه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ قضى بالتزام الطاعنين برد الثمن الذي قبضه مورثهم من المطعون عليه ، ويكون غير متبع دفاع الطاعنين بعدم وقوع خطأ من مورثهم ، ويإهمال المطعون عليه في تسجيل العقد أو إثبات تاريخه .

(١) نقض ٢٢-٢-١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٩ . ص ٢٤٥ .

٣- من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن الهلاك المنصوص عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية ، ولا يعد استيلاء الإصلاحي الزراعي على الأقطان المبيعة بعد البيع هلاكاً لها تجرى عليه أحكام الهلاك في البيع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمثل في أن المطعون عليه أقام على الطاعنين [الدعوى رقم ١٠٩٥ سنة ١٩٦٤ م] كلى الحيزة وطالب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له من شركة مورثهم المرحوم جميل محمد محرز مبلغ ١٠٠٠ جنية، وقال بيانا لدعواه إن مورث الطاعنين باعه بمقتضى العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٨ مساحة قدرها ١١ فدانا بناحية بربه حوش عيسى مقابل ثمن قدره ١٧٦٠ جنيهاً قبض البائع منه مبلغ ١٠٠٠ جنية واتفق على دفع الباقي في آخر نوفمبر سنة ١٩٦١، وقبل حلول هذا الميعاد صدر القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ في ١٩٦١/٧/٢٥ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاحي الزراعي وحدد الملكية الزراعية لأفراد بما لا يزيد عن مائة فدان على أن تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذي يستقيه المالك لنفسه وبعدم الاعتداد بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون سالف البيان ، وقد قامت جهة الإصلاحي الزراعي بالاستيلاء على القدر المبيع للمطعون عليه، واعتراض مورث الطاعنين على هذا الاستيلاء أمام اللجنة القضائية للإصلاحي الزراعي وتدخل المطعون عليه في هذا الاعتراض طالباً الاعتداد بعقده وإلغاء قرار

(١) بقض ١-٢-١٩٦٦ مجموعة المكاتب القضائية . السنة ١٧ . ص ٢٠٥ .

الاستيلاء، غير أنه قضى في ١٩٦٤/٥/٩ برفض الاعتراض وعدم الاعتداد بالعقد ، وإذ كان موذى قضاء هذه اللجنة أن أصبح تنفيذ العقد مستحيلا من جانب مورث الطاعنين بالاستيلاء على القدر المبيع ، فقد أقام دعواه بطلبائه سالفة البيان . وقدم الطاعنون طلبا عارضا بإلزام المطعون عليه بأن يؤدي لهم باقى الثمن وقدره ٧٦٠ جنيها . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه من تركة مورثهم المرحوم جميل محمد محرز مبلغ ١٠٠٠ جنيه وبفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/١٢/٢٨ وبرفض الطلبات العارضة ، استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١٣٢ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، قرر الطاعنون بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون بالثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بمسئولية مورثهم عن رد ما قبضه من ثمن العقار المبيع للمطعون عليه استنادا إلى أنه لم يحتفظ بهذا القدر ضمن المائة فدان التى احتفظ بها لنفسه طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ وأنه قد ترتب على ذلك استحالة تنفيذ عقد المطعون عليه ، كما استند الحكم إلى أن عدم قيام المطعون عليه بتسجيل عقد البيع وتراخيه فى إثبات تاريخه لا يترتب عليهما سقوط حقه فى الضمان قبل البائع وأن هذا الأخير يضمن استحقاق المبيع ولو كان ذلك نتيجة لعمل من أعمال السلطة العامة وهو استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على العقار المبيع ، هذا فى حين أن من حق مورث الطاعنين طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ - بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى - أن يحتفظ لنفسه خاصة بملكية مائة فدان دون أن يدرج فيها القدر المبيع للمطعون عليه ولا يلتزم



مورث الطاعنين برد ما قبضه من ثمن العقار المبيع نتيجة استيلاء الاصلاح الزراعى عليه، لأن التعرض الحاصل من أجنبي الذى يضمه البائع قانونا يجب أن يكون بسبب موجود وقت البيع كما لا يلتزم البائع بضمان التصرف الحاصل من أجنبي الذى ثبت حقه بعد البيع، إلا إذا كان سبب التعرض راجعا لفعل البائع نفسه ومخطئه ولا يعتبر استيلاء الاصلاح الزراعى على العقار المبيع وهو عمل من أعمال السلطة العامة تعرضا يضمه البائع، وقد حصل الاستيلاء على العقار المبيع نتيجة لتراخى المطعون عليه فى تسجيل عقد البيع أو اثبات تاريخه على الرغم من التزامه بذلك بمقتضى العقد واستلامه العقار المبيع ومستندات الملكية وتعهده بإتمام إجراءات التسجيل قبل صدور القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١، واستطرد الطاعنون إلى القول بأن الحكم قرر أن مورثهم كان يعلم بأن عقد البيع الابتدائى الصادر للمطعون عليه ليس ثابت التاريخ دون أن يقيم الحكم الدليل على صحة ما قرره، وكل هذا مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإصلاح الزراعى إنما يستمد حقه فى الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بملكه قانوناً من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى، وذلك على أساس أن البائع هو الذى زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعى عن هذا القدر وأن الاستيلاء الذى قامت به جهة الإصلاح الزراعى إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن الحد المسموح بملكه قانوناً . لما كان ذلك وكان عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي، ويترتب على الانقراض ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد، ويتحمل تبعه الاستحالة فى هذه الحالة المدين بالتزام الذى استحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة فى العقد الملزم للجانبين، وكان الحكم قد أثبت أن التزام مورث الطاعنين

بنقل ملكية العقار المبيع للمطعون عليه قد صار مستحيلا بسبب استيلاء الإصلاحي الزراعي عليه تنفيذا لحكم القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ مالف البيان ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبي : وإذا كان وقوع الاستحالة لهذا السبب الأجنبي لا يعنى البائع مورث الطاعنين من رد الثمن الذى قبضه من المطعون عليه بل إن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على مورث الطاعنين نتيجة تحمله التبعة فى انقضاء التزامه الذى استحال عليه تنفيذه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ قضى بالزام الطاعنين برد الثمن الذى قبضه مورثهم من المطعون عليه ، ويكون غير منتج دفاع الطاعنين بعدم وقوع خطأ من مورثهم وبإهمال المطعون عليه فى تسجيل العقد أو إثبات تاريخه ، كما يكون من غير المنتج ما يثريه الطاعنون من تعيينهم الحكم إذ قرر أن مورث الطاعنين كان عليه الاحتفاظ بالقدر المبيع ضمن المائة فدان التى احتفظ لنفسه بها ، ويكون من غير المنتج كذلك أنه لم يتم الدليل على ما قرره من علم مورث الطاعنين بعدم ثبوت تاريخ عقد البيع الصادر للمطعون عليه ، ما دام أن الحكم وعلى ما مالف البيان قا. انتهى إلى نتيجة صحيحة قانوناً : لما كان ما تقدم فإن النعى برمته يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأنه بعد أن أصبح الاستيلاء على ما يزيد على مائة فدان يتم بغير مقابل طبقاً للقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٦٤ فإن استيلاء جهة الإصلاحي الزراعي على العقار المبيع للمطعون عليه

يعتبر في حكم هلاكه هلاكاً كلياً وتقع تبعته عليه لحصول الاستيلاء بعد أن تم تسليم العقار المبيع للمطعون عليه، غير أن الحكم المطعون فيه اكنى في الرد على هذا الدفاع بأنه لا سند له مما يعنيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الهلاك المنصوص عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية، وإذا لا يعد استيلاء الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة بعد البيع هلاكاً لها تجري عليه أحكام الهلاك في البيع، فإن ما يثيره الطاعنون لا يصادف محلاً، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .



## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧١

بإدارة السيد / الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، أحمد حسن ميكل ، إبراهيم هلام ، محمد أسعد محمود .

( ٣٣ )

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ، ب ) تنظيم . « تنفيذ قرار الهدم » : مبادئ : « المنشآت الآيلة  
للسقوط » : قضاء مستعجل : « اختصاصه بوقف تنفيذ قرار  
الهدم » . اختصاص : « الاختصاص الولائي » .

( أ ) حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى وتهديد البناء بالإتجار  
العاجل في الإخلاء الفوري وهدم البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور  
قرار اللجنة مسبباً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء كل اختصاص  
للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الخطر الدائم .

( ب ) تأييد اللجنة المشكلة طبقاً للمادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ٥٤ معدلة  
بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ٥٦ قرار الهدم الصادر من مهتس التنظيم بعد موافقة  
اللجنة المشكلة وفقاً للمادة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء العادي  
وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن ذلك القرار .

( ج ) نقض . « حالات الطعن » : « الأحكام الجائرة الطعن فيها » :  
اختصاص . « الاختصاص الولائي » :

صدور حكم من محكمة إبتدائية يبيته استئناف قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع  
بعدم الاختصاص الولائي . خطأ ذلك الحكم في تطبيق القانون ثم صدور حكم  
في الموضوع . جواز الطعن بالنقض في الحكمين .

١ - إذا كانت أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة ( أ ) - قد ألغيت بالقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في

شأن المنشآت الآيلة للسقوط : وكانت المادة السابعة من ذلك القانون الأخير وإن جاءت بحكم مماثل لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الملغى يخول لمصلحة التنظيم في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل القيام بإخلائه فوراً ، ويلزمها في هذه الحالة بإعلان ذوى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفسة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات التى ترى ضرورة لها ، إلا أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ الذى جرى العمل به من تاريخ نشره فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قد عدل نص المادة السابعة أشار إليها بحيث أصبح يجوز بمقتضاها للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فى أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء وما جاوره من أبنية عند الضرورة من السكان بالطريق الإدارى خلال مدة معينة ، وخول لها فى حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل الحق فى القيام بالإخلاء الفورى ، وجعل لها فى حالة الضرورة القصوى هدم البناء بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض وعضوية اثنين من المهندسين ، وإلزام المشرع بموجب هذه المادة السلطة القائمة على أعمال التنظيم بإعلان أولى الشأن للحضور أمام اللجنة التى عليها أن تصدر قرارها مسبقاً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم ، وإجراء ما تراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة ، فإن مفاد ذلك أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ المنطبق على واقعة الدعوى قد ألغى كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم فى أحوال الخطر الداهم ، وناط ذلك باللجنة سالفة البيان :

٢ - إذ كان الثابت أن قرار الهدم المطروح هو مما ينطبق عليه نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، وأن اللجنة المشكلة طبقاً لتلك المادة قد استبانت بعد إجراء المعاينة بخطورة حالة المبنى التى تهدد بالانهيار العاجل وأنها لذلك السبب أيدت قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم الذى سبق للجنة المشكلة وفق المادة الثانية من ذات القانون أن وافقت عليه ، وكان اتباع الإجراءات :

على هذا النحو طبقاً للأوضاع التي رسمها القانون لا يقيم اختصاصاً للقضاء العادي وبالتالي للقضاء المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن قرار الهدم الذي أصدرته اللجنة المشار إليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - إنه وإن كان الحكمان المطعون فيهما قد صدرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، إلا أنه وقد صدر أولهما في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وأخطأ في التطبيق القانوني وكان الحكم الثاني - الصادر في الموضوع - مرتباً عليه ، فإن الطعن في الحكمين بالنقض يكون جائزاً عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - حسباً يبين من الحكم المدعون فيه وسائر الأوراق - في أن مهندس تنظيم قسم عابدين عرض على اللجنة المختصة بإصدار قرارات هدم المنشآت الآيلة للسقوط والمنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ تقريراً بحالة المنزل رقم ١٨٩ بشارع التحرير قسم عابدين انبلمواك للمطعون عليه ، وأصدرت هذه اللجنة في ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٣ القرار رقم ١٠١ قاضياً بهدم الأدوار العليا لغاية سطح الدور الثاني فوق الأرضي والقيام ببعض الإصلاحات الفنية ، ثم عرض الأمر على لجنة الفصل في المنشآت الآيلة للسقوط والمشكلة طبقاً للمادة السابعة من ذات القانون فانتقلت لمعاينة العقار ثم أصدرت في ٢ مايو ١٩٦٤ القرار رقم ١٦٧ الذي انتهت فيه بعد تحققها من خطورة حالة المبنى إلى التصريح للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم



الأدوار العليا من العقار حتى سطح الدور الثاني فوق الأرض فورا وعلى نفقة المالك ، وإذ أعلن القراران إلى المطعون عليه فقد أقام الدعوى رقم ١١٠٤٤ لسنة ١٩٦٥ أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة ضد وزير الإسكان والمرافق ومحافظ القاهرة ومراقب تنظيم عابدين ومأمور قسم عابدين - الطاعنين - بطلب وقف تنفيذهما حتى يفصل في الدعوى الموضوعية رقم ٧٠٣١ لسنة ١٩٦٤ كلى القاهرة التى أقامها واستند في دعواه إلى أن حالة العقار جيدة وأن هدمه سيلحق ضررا بالغاً بعقارين مجاورين . دفع الطاعنون بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى عملاً بحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن المصلحة القضائية . وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٦٦ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص وبإجابة المطعون عليه إلى طلباته . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالدعوى رقم ٤٠١ لسنة ١٩٦٦ مستأنف مستعجل ، ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية حكمت في ١٤ من مارس سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وبانتقال المحكمة صعبة أحد الخبراء لمعاينة العقار ، وبعد إجراء المعاينة وتقديم الخبر تقريره حكمت في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في الحكمين الأخيرين بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بجواز الطعن وبنقض الحكمين المطعون فيهما وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكمين المطعون فيهما الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الصادر في ١٤ من مارس ١٩٦٦ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى واختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع على سند من القول بأن قوانين التنظيم المتعاقبة أرقام ١١٨ - لسنة ١٩٤٨ ، ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ يبين منها أن المشرع لم يشأ أن يطلق يد مصلحة التنظيم في إصدار قرارات الهدم وتنفيذها ، وأنه أحاط هذه القرارات بسياج من رقابة القضاء

العادى الذى له أن يقرر طلب الهدم أو أن يرفضه ، فى حين أنه لم يعد تمت  
محل للاستدلال بنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ ولا بنص  
المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ لتبرير اختصاص القضاء  
المستعجل بوقف تنفيذ قرار هدم المنشآت الآيلة للسقوط ، إذ أن هاتين المادتين  
قد عدلتا بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ الذى حولت المادة السابعة منه  
السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى حالة الضرورة القصوى هدم البناء بعد  
موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض وعضوية اثنين من المهندسين يعينهما وزير  
الشئون البلدية والقروية ، وبذلك فقد ألغى المشرع بهذا التعديل الاختصاص  
الذى كان مقررا للقضاء العادى وبالتالي القضاء المستعجل وأضحى هذا  
الاختصاص معقودا للجنة المشار إليها . وإذا كان يمتنع على المحاكم طبقا  
للمادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية أن تؤول  
الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه إلا فى المسائل التى ينحوها القانون حق النظر  
فيها ، وكانت أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٨٩  
لسنة ١٩٥٦ والذى صدر قرار اللجنة بالاستناد إليه جاءت خلوا من أى نص  
يبيع للجهة القضاء العادى نظر المنازعات التى تثور فى شأن قرارات الهدم  
التي تصدر إعمالا لأحكام ذلك القانون ، فإن القرارات التى تصدرها  
اللجان آنفة الذكر تعد من قبيل القرارات الإدارية فتخرج المنازعات بشأنها  
من اختصاص المحاكم العادية وينفرد مجلس الدولة بنظرها ، ومن ثم يكون  
الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع قد خالف  
قواعد الاختصاص الولائى مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - لما كانت أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ قد ألغيت بالقانون  
رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط ، وكانت المادة السابعة  
من ذلك القانون الأخير وإن جاءت بحكم مماثل لنص المادة العاشرة من القانون  
رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الملغى ، ينحول لمصلحة التنظيم فى حالة تهديد البناء بالانهيار

العاجل القيام بإخلائه فوراً ويلزمها في هذه الحالة بإعلان ذوى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات التى ترى ضرورة لها ، إلا أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ الذى جرى العمل به من تاريخ نشره فى ٥ من أغسطس ١٩٥٦ قد عدل نص المادة السابعة المشار إليها بحيث أصبح يجوز بمقتضاه للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فى أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء وما جاوره من أبنية عند الضرورة من السكان بالطريق الإدارى خلال مدة معينة ، وخول لها فى حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل الحق فى القيام بالإخلاء الفورى وجعل لها فى حالة الضرورة القصوى هدم البناء بعد موافقة لجنة تولى برئاسة قاض وعضوية اثنين من المهندسين ، وألزم المشرع بموجب هذه المادة السلطة القائمة على أعمال التنظيم بإعلان أولى الشأن للحضور أمام اللجنة التى عليها أن تصدر قرارها مسيئاً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم وإجراء ما تراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد بررت ذلك التعديل بأن "ما كانت توجب المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ من صدور حكم من المحكمة لإجراء الهدم كان يصطدم بمقتضيات الضرورة الملحة التى كانت تستلزم هدم المباني التى تهدد بالانهيار فى الحال ونحو ذلك طول إجراءات التقاضى حتى لقد كانت تسقط المباني فجأة قبل صدور الحكم مما يعرض حياة المارة للخطر ويعيق سير المواصلات وأنه روى لذلك تحويل السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى حالة الضرورة القصوى حق هدم المباني التى تهدد بالانهيار العاجل بعد موافقة اللجنة المشار إليها " فإن مفاد ذلك أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ المنطبق على واقعة الدعوى قد ألغى كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم فى أحوال الخطر الداهم وناط ذلك باللجنة سالفه البيان والمشار إليها فى المادة السابعة منه . لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار الهدم المطروح هو مما ينطبق عليه نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦



وأن اللجنة المشكلة طبقا لتلك المادة قد استبانت بعد إجراء المعاينة خطورة حالة المبنى التي تهدد بالانهيار العاجل وأنها لذلك السبب أيدت قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم الذي سبق للجنة المشكلة وفق المادة الثانية من ذات القانون أن وافقت عليه ، وكان اتباع الإجراءات على هذا النحو طبقا للأوضاع التي رسمها القانون لا يقيم اختصاصا للقضاء العادي، وبالتالي للقضاء المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن قرار الهدم الذي أصدرته اللجنة المشار إليها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه الصادر في ١٤/٣/١٩٦٦ هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكمين المطعون فيهما وإن صدرتا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية إلا أنه وقد صدر أولهما في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وأخطأ في التطبيق القانوني، وكان الحكم الثاني مترتبا عليه فإن الطعن في الحكمين بالنقض يكون جائزا عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكمين المطعون فيهما والخكم في الاستئناف رقم ٤٠١ مستعجل القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى وإحالتها إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين هويس ، وهيثم زكريا عل ، ومحمد أبو حمزة منور ، وأحمد ضياء الدين حنى .

( ٣٤ )

الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٣ القضائية :

- ( أ ) نقض : « إعلان الطعن » . بطلان : نظام عام . تجزئة .
- بطلان إعلان تقرير الطعن . بطلان نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
- ( ب ) ضرائب : « الضريبة على العقارات المبنية » . « وعاء الضريبة » .
- إعتبار المال خاضعا للضريبة على العقارات المبنية . مناطه . دخوله في عداد الأموال المبنية في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ولو لم يكن عقارا في حكم القانون المدني .
- ( ج ) ضرائب : « ضريبة التركات ورسم الأيلولة » . « تقدير قيمة التركة » .

خضوع المال المخلف عن المورث للضريبة على العقارات المبنية . تقدير قيمته بما يعادل ١٢ مثلا من القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط العوائد . العوامة تخضع لهذا التقدير .

١ - بطلان إعلان تقرير الطعن هو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

٢ - « يؤدى نص الفقرة ١ الأولى والثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن المناط في اعتبار المال خاضعا للضريبة على العقارات المبنية هو مجرد دخوله في عداد الأموال

المبينة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ولو لم يكن بذاته عقارا في حكم القانون المدني ، وهو ما تكشف عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بقولها إن المشرع « قد أورد نصا هاما يشمل العقارات المبينة أيا كان الغرض الذي تستخدم فيه وأيا كانت مادة بنائها ليندرج تحت هذا النص البيوت والدهبيات والمصانع والمعامل والوابورات والحوانيت والمحالج والمطاحن والمناجم وما إلى ذلك » وأنه « اعتبر في حكم العقارات المبينة التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العمارات إذا كانت مؤجرة أو كان تركيبها مقابل نفع أو أجر » .

٣- « و أدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أياولة على التركات أن كل مال خلفه المتوفى واعتبر عنصرا من عناصر تركته ، وكان خاضعا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ للضريبة على العقارات المبينة ، تقدر قيمته في خصوص تقدير قيمة التركة - بما يعادل إثني عشر مثلا من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا أربط العوايد واو لم يكن عقارا في حكم القانون المدني . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن العوامة باعتبارها منقولا تقدر قيمتها طبقا للطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه »

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التمرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مراقبة ضرائب قصر النيل قدرت صافي تركة المرحوم محمد عبد الحليم السادة المتوفى في ٢٢/٦/١٩٥٦ بمبلغ



١٨٤٣٩ جنيهها و ٧٢٣ مليا وأخطرت ورثته بهذا التقدير، وإذ اعترضوا وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٥/١/١٩٥٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض قيمة التركة إلى مبلغ - ١٥٤٥٠ جنيهها و ١٦٩ مليا، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥٨ تجارى القاهرة الابتدائية ضد الورثة بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه وتأييد تقديرات المراقبة . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير قيمة التركة بمبلغ ١٦٦٠٠ جنيه و ٩٤٨ مليا وألزمت المدعى عليهم بالمصروفات المناسبة وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٧٤ سنة ٧٩ ق كما استأنفته مصلحة الضرائب طالبة تعديله وتأييد تقديرات المراقبة وقيد استئنافها برقم ٧٢٢ سنة ٧٩ ق، وجرى النزاع بين الطرفين - من بين ما جرى - حول تقديرات قيمة عوامة مخلفة عن المورث حيث ترى مصلحة الضرائب أنها من الأملاك الخاضعة لضريبة المباني وتقدر قيمتها بما يعادل إثني عشر مثلا من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد طبقا لحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، ويرى الورثة أنها منقول يقدر بقيمته الفعلية طبقا للأجراءات المبينة فى المادة ٣٧ من القانون المذكور وأن قيمتها الفعلية لا تزيد على مبلغ ٥٠٠ جنيه . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين، وبتاريخ ٣١/١/١٩٦٣ حكمت بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طعن مصلحة الضرائب وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وقدم المطعون عليه الثانى مذكرة ودفع بعدم قبول الطعن لعدم إعلان المطعون عليهم فى محل إقامتهم وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الدفع وقبول الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الثانى أن الطعن بالنقض أعلن إلى المطعون عليهم فى غير محل إقامتهم .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى إعلان تقرير الطعن يبين أنه أعلن للمطعون عليه الثانى فى محله ، وإذا كان ذلك وكان بطلان إعلان تقرير الطعن هو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، فإن الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن المحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العوامة المخالفة عن مودث المطعون عليهم تعتبر منقولا فتخضع فى تقدير قيمتها للقواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تفرض عوايد المباني على الأملاك المبنية أيا كانت مادة بنائها أو أيا كان الغرض الذى تستعمل فيه دائمة أو غير دائمة مقاومة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بخير عوض ، كما تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على تقدير قيمة الأملاك الخاضعة لعوايد المباني بما يعادل اثني عشر مثالا من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد، وإذا قدر المحكم المطعون فيه قيمة العوامة وفقا للقواعد المترتبة فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية على أن «تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها ، وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقاومة على

الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض، وفي الفقرة الثالثة منها على أن « كما يعتبر في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح المنازل أو واجهات العقارات إذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر » يدل على أن المناط في اعتبار المال خاضعا للضريبة على العقارات المبنية هو مجرد دخوله في عداد الأموال المبينة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ولولم يكن بذاته عقارا في حكم القانون المدني وهو ما تكشف عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بقولها: « إن المشرع قد أورد نصاها ما يشمل العقارات المبنية أيا كان الغرض الذي تستخدم فيه وأيا كانت مادة بنائها ليندرج تحت هذا النص البيوت والدهيات والمصانع والمعامل والوابورات والخوانيت والمحالج والمطاحن والمناجم وما إلى ذلك » وأنه « اعتبر في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العمارات إذا كانت مؤجرة ، أو كان تركيبها مقابل نفع أو أجر » وإذا كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بفرض رسم أبلولة على التركات - قد نصت على أن « تقدر قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل إثني عشر مثالا من القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد » فإن موثدي ذلك أن كل مال خلفه المتوفى واعتبر عنصرا من عناصر تركته وكان خاضعا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ للضريبة على العقارات المبنية تقدر قيمته - في خصوص تقدير قيمة التركة - بما يعادل إثني عشر مثالا من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد ولو لم يكن عقارا في حكم القانون المدني . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن العوامة باعتبارها منقولا تقدر قيمتها طبقا للطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، عباس حلى ، عبد الجواد ، إبراهيم حلام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٣٥ )

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ،ب،ج) إشغال الطرق العامة .

( أ ) عدم جواز إشغال الطرق العامة في اتجاه أفق أو رأسى بغير ترخيص . صدور قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٩٥ لسنة ٥٦ تنفيذا للقانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ . تنظيم أنواع الأشغال بما يفيد أن للسقائف والتندات وضعها مفايرا عن الممرات العلوية .

(ب) الممر العلوى في معنى القانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ ولائحته التنفيذية هو البناء الموصل بين مبنين متقابلين في الفضاء الواقع فوق عرض الطريق العام . ضرورة أن يكون هذا المرور فوقه . ذكر المشرع الممرات مقرونة بالكبارى يشير إلى ذلك .

( ج ) بلجة الإدارة سلطة تقديرية في الإبقاء على أنواع أشغال الطرق العامة المرخص بها والمنشأة قبل العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ . شرط الإبقاء . عدم التعارض مع مقتضيات الصالح العام المبيته في اللائحة التنفيذية .

(د) إشغال الطرق العامة . رسوم . حكم . « عيوب التدليل » .  
« ما يعد قصورا » .

أنواع الطرق العامة ودرجاتها في معنى القانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ ولائحته التنفيذية .  
تحويل المشرع جهة الإدارة سلطة تقسيم الطرق حسب درجة أهميتها . وجوب عمل سجله  
ذلك وصدور قرار وزارى بالتصديق على التقسيم . تحصيل رسوم الأشغال قبل التصديق

على التقسيم . كفيته . القضاء بأن الطريق محل الإشغال من نوع معين دون بيسان كيف جاز اعتباره كذلك . خطأ وقصور .

١ - تقضى المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة بأنه "لا يجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة إشغال الطريق العام في اتجاه أفق أو رأسي ، وعلى الأخص بوضع أرفق وحاملات البضائع ومظلات ( تندات ) وسقائف وما شابه ذلك" ، وقد أحالت المواد ٤ ، ٧ ، ٢١ من القانون نفسه إلى القرارات المنفذة له إبان الأحكام الخاصة بإجراءات وشروط الترخيص وأنواع الإشغال لتحديد رسم النظر ورسوم الإشغال والتأمين ، ومفاد ذلك أن المشرع قد ترك أمر بيان الأعمال التي تعتبر إشغالا للطريق العام للقرارات الوزارية . وإذ صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه ، ونص الباب الثاني منه على أنواع الإشغال وتقرير الشروط والمواصفات الواجب توافرها فيها حتى يتسنى إصدار الترخيص بشأنها، ومن بينها السقائف والتندات ، وبينت المادتان ١٢ ، ١٣ من اللائحة تحديد مدى بروزهما عن واجهات المباني ، ومقدار ارتفاعهما عن سطح الأرض ، ولم يتضمن هذا الباب أية إشارة إلى الممرات العاوية ، بل وردت هذه الأخيرة في المادة ٤٠ من اللائحة الواردة في الباب الرابع منها المتعلق بمقدار الرسوم والتأمينات الخاصة بكل نوع من أنواع الإشغال ، فقد دل المشرع بذلك على أنه لم يقصد إقامة علاقة بين السقائف والتندات من جهة وبين الممرات العاوية ، وأن لكل منهما وضعها مغايرا :

٢ - المقصود بالممرات العاوية الموصلة بين العمارات السكنية والتجارية فوق الطرق العامة على النحو الوارد في المادة ٤٠ من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ، أن يكون الإشغال مسلكا للوصول بين مبنيين متقابلين في القضاء الواقع فوق عرض الطريق العام ، ومن شأنه أن يكون معدا للمرور فوقه ،

يؤيد هذا النظر أن المادة ٤٠ سالف البيان قرنت الممرات بالكبارى التى لا تستخدم بطبيعتها إلا وسيلة للمرور : وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه نقلا عن تقرير الخبير المتدب في الدعوى أن الإشغال موضوع النزاع مرتكز من الناحية القبلية على منزل المطعون عليه الأول ، ومن الناحية البحرية على منزل المطعون عليه الثانى ، وهو عبارة عن حجرتين متصلتين بمنزل المطعون عليه الثانى وحده ، وأنه لا يوصل بين منزلى كل من المطعون عليهما ، فإنه لا يعتبر ممرا علويا بالمعنى الذى تقصده المادة ٤٠ من اللائحة سالف الذكر .

٣ - مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أن لجهة الإدارة سلطة تقديرية فى التصريح بإبقاء أنواع إشغال الطرق العامة الثابتة المرخص بها ، والمخالفة لأحكام هذا القانون ، والى أنشئت فى تاريخ سابق على العمل به ، وذلك بشرط ألا يتعارض بقاؤها مع مقتضيات الصالح العام المشار إليها فى النص سالف البيان : وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور لإطلاق القول بأنه ليس لجهة الإدارة طلب إزالة السقائف القديمة المخالفة المنشأة فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ، وأن كل ما لجهة الإدارة هو مجرد حصر هذه السقائف ، مع أن هذا الإجراء لا يسلب جهة الإدارة حقها فى طلب إزالة هذه السقائف أو الإبقاء عليها إذا لم يتعارض بقاؤها مع مقتضيات الصالح العام التى أوردتها المادة ١٩ سالف البيان ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٤ - تقضى المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ بأن هناك نوعين من الطرق العامة : أولها المرصوف بالأسفلت أو الخرسانة وما إليها ، وينقسم هذا النوع إلى أربع درجات ، ممتازة وأولى وثانية وثالثة . والنوع الثانى وهو الطرق غير المرصوفة ، وينقسم بدوره إلى درجتين أولى وثانية . وتقضى المادة الثانية



من ذات اللائحة معدلة بالقرار رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٥٧ بأن تقوم السلطة المختصة بتقسيم الطرق حسب درجة أهميتها مراعية في ذلك صقع الأرض والمباني القائمة على جانبي الطريق وحركة المرور والتجارة ، كما تقضى بأن تعتبر الطرق من النوع الأول وهى الطرق المرصوفة المشار إليها في المادة الأولى من اللائحة سالفة البيان ، فيما عدا القاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات والمحافظات وعواصم المراكز فتعتبر من الدرجة الثالثة من النوع الأول، وأن يعمل سجل خاص يتدون فيه أسماء الطرق وأجزاؤها في كل درجة من درجاتها ، ويصدر قرار وزاري بالتصديق على كل ذلك التقسيم بالنسبة لنوعى الطرق . وتقضى المادة الثالثة من اللائحة المشار إليها بأنه حتى يتم هذا التقسيم تحصل رسوم إشغال الطرق في النوعين على أساس اعتبارها من الدرجة الثانية . ولذا تقضى المادة ٣٤ من ذات اللائحة بفرض رسم إشغال قنطرة . . . . عن كل سقيفة من طرق النوعين من الدرجة الثانية وبلغ . . . . عن كل سقيفة من طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة ، وأن يتعدد الرسم في جميع الأحوال بتعدد الفتحات ، فإن وفاد ذلك أن يعتبر الطريق الذى قام عليه الإشغال وهو في قرية ولا يدخل ضمن المدن وعواصم المديريات والمحافظات والمراكز الميمنة بالمادة الثانية من اللائحة معدلة بالقرار رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٥٧ من الدرجة الثانية وذلك حتى يصدر قرار بالتصديق على سجل تقسيم الطرق : ولذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن الإشغال حصل على طريق من النوع الأول من الدرجة الثالثة إستنادا إلى المادة الثانية من اللائحة سالفة الذكر دون أن يبين كيف جاز اعتباره من هذا النوع ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة محكمة الموضوع فيما انتهت إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه القصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين - وزير الإدارة المحلية ورئيس مجلس مدينة عديبات - أقاما على المطعون عليهما الدعوى رقم ٦٣٨ سنة ١٩٦١ مدني كلي أسيوط وطلبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعا لهما مبلغ ٨٧٠ جنيتها و ٣٠٠ مليم وما يستجد من رسوم الاشغال حتى السداد مع الازالة. وقالوا بيانا لدعواهما إن المطعون عليهما أقاما ممرا علويا بعرض شارع الشرفا ببلدة بني عدي البحرية طوله ٧ أمتار ٢٠ سم وعرضه ٣ أمتار و ٩ سم وإذا يقضى القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة بأنه لا يجوز بغير ترخيص من السلطات المختصة إشغال الطريق العام في اتجاه أفقي أو رأسي ، فقد أصبح على أصحاب الممرات التقدم إلى السلطات المختصة بطلب الترخيص بإشغال الطريق ودفع الرسوم المستحقة عن ذلك ، وقد طلب مجلس بلدي بلدة بني عدي من المطعون عليهما ذلك فلم يقبلا فحرر ضدهما محضر مخالفة ورفعت ضدهما الدعوى الجنائية وقضى بسقوطها بمضي المدة وهو أمر لا يمنع من مطالبتهم برسوم الإشغال والإزالة ، فقد أقام الطاعنان دعواهما بطلبتهما سائلة البيان. وبتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٦٢ قضت المحكمة بنadb مكتب الخبراء للانتقال إلى الإشغال المبين بالدعوى وتحديد أبعاده ومساحته ومدة الإشغال ومقدار الرسم المستحق طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٦٤ بإلزام المطعون عليه الثاني بأن يدفع للطاعنين مبلغ ٣,٥٠٠ مليم جنه ورفض طلب الإزالة ، على أساس أن الإشغال لا يعتبر ممرا بل هو سقيفة . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ١٠ سنة ٤٠ ق. وبتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت

النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم في خصوص السبين الأول والثاني وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم اعتبر ما اشغل به الطريق أنه سقيفة وليس ممراً علوياً استناداً إلى أنه وإن كان يوصل بين مبنين معدين للسكنى وأقيم فوق عرض الطريق العام إلا أنه ليس معداً للمرور عليه بل شيدت فوقه حجرتان متصلتان بمنزل المطعون عليه الثاني وحده، وقضى الحكم بإلزامه بالرسوم على أساس أن الإشغال بسقيفة هذا في حين أن المستفاد من المادتين ١٢ ، ١٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ الصادر بها قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ أنه ليس بإلزام أن يكون الإشغال معداً للمرور فعلاً حتى ينطبق عليه وصف الممر العلوى بل يكفي لاعتباره كذلك أن يمتد الإشغال فيغطى عرض الطريق العام كاملاً لا جزءاً منه بحيث يصل بين مبنين مقامين على جانبي الطريق ، واستطرد الطاعنان إلى أن الحكم المطعون فيه نقلاً عن الخبر المتدب في الدعوى قد انتهى إلى أن الإشغال يغطى عرض الطريق بأكمله ويصل بين مبنين متقابلين ، وأنه كان عليه أن يعتبره ممراً علوياً ويقضى بالرسوم المستحقة على الأشغال على هذا الأساس طبقاً للمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية سالفه البيان وليس طبقاً للمادة ٣٤ منها المنطبقة على السقائف مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ - في شأن إشغال الطرق العامة - تقضى بأنه "لا يجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة إشغال الطريق العام في اتجاه أفقى أو رأسى وعلى الأخص بوضع أرفف البضائع وحاملات ومظلات (تندات) وسقائف وماشابه ذلك" وأحالت المواد ٤، ٧، ٢١ من القانون نفسه إلى القرارات المنفذة للقانون لبيان الأحكام الخاصة بإجراءات وشروط الترخيص وأنواع الإشغال



لتحديد رسم النظر ورسوم الإشغال والتأمين ، فإن مفاد ذلك أن المشرع قد ترك أمر بيان الأعمال التي تعتبر إشغالا للطريق العام للقرارات الوزارية ، واذ صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه ونص الباب الثاني منه على أنواع الإشغال وتقرير الشروط والمواصفات الواجب توافرها فيها حتى يتسنى استصدار الترخيص بشأنها ومن بينها السقائف والتندات بأن بينت المادتان ١٢ ، ١٣ من اللائحة تحديد مدى بروزهما عن واجهات المباني ومقدار ارتفاعهما عن سطح الأرض ولم يتضمن هذا الباب أية إشارة إلى الممرات العلوية ، بل وردت هذه الأخيرة في المادة ٤٠ من اللائحة الواردة في الباب الرابع منها المتعلق بمقدار الرسوم والتأمينات الخاصة بكل نوع من أنواع الإشغال ، فقد دل المشرع بذلك على أنه لم يتمصدا إقامة علاقة بين السقائف والتندات من جهة وبين الممرات العلوية وأن لكل منها وضعها مغايرا . لما كان ذلك وكان المقصود بالممرات العلوية الموصلة بين العمارات السكنية والتجارية فوق الطرق العامة على النحو الوارد في المادة ٤٠ سالفه البيان، أن يكون الإشغال مسلكا للوصول بين مبنيين متقابلين في الفضاء الواقع فوق عرض الطريق العام ومن شأنه أن يكون معدا للمرور فوقه ، يؤيد هذا النظر أن المادة ٤٠ سالفه البيان قرنت الممرات بالكبارى التي لا تستخدم بطبيعتها إلا وسيلة للمرور . لما كان ما تقدم و كان الثابت من الحكم المطعون فيه نقلا عن تقرير الحبير المتدب في الدعوى أن الإشغال موضوع النزاع مرتكز من الناحية القبلية على منزل المطعون عليه الأول ومن الناحية البحرية على منزل المطعون عليه الثاني وهو عبارة عن حجرتين متصلتين بمنزل المطعون عليه الثاني وحده، وأنه لا يوصل بين منزلي كل من المطعون عليهما ، فإن مفاد ذلك، أنه لا يعتبر ممرا علويا بالمعنى الذي تقصده المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية على النحو سالف البيان، وإذ لم يعتبر الحكم هذا الإشغال ممرا علويا، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعينان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إنه بفرض صحة ما ذهب إليه الحكم من أن الإشغال يعتبر سقيفة فقد قضى برفض طلب الإزالة استنادا إلى أن المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ تمنع إزالة السقائف المخالفة للشروط الواردة بهذه المادة والتي تم انشاؤها قبل صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ اكتفاء بحصرها وتحصيل الرسوم عنها ، هذا في حين أن الجهة الإدارية طبقا للمادة ١٩ من القانون المشار إليه سلطة تقديرية في التصريح بالإبقاء على السقائف المخالفة طبقا لمقتضيات الصالح العام ، وإذ طلبت جهة الإدارة ذلك وقضى الحكم برفض هذا الطلب فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ سالف البيان إذ تنص على أن "للسلطة المختصة أن تصرح ببقاء بعض الإشغالات الثابتة المرخص بها والمنشأة قبل العمل بهذا القانون ولو كانت مخالفة لأحكامه بشرط ألا يتعارض بقاء هذه الإشغالات مع مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة على أن تتبع أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له في حالة إجراء أى تعديل فيها"، فقد أفادت تخويل جهة الإدارة سلطة تقديرية في التصريح بإبقاء أنواع الإشغال الثابتة المخالفة للقانون التي أنشئت في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ وذلك بشرط ألا يتعارض بقاؤها مع مقتضيات الصالح العام المشار إليها في النص سالف البيان، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند إلى المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ سالف البيان لا إطلاق القول بأنه ليس لجهة الإدارة طلب إزالة السقائف القديمة المخالفة المنشأة في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦، وأن كل ما لجهة الإدارة هو مجرد حصر هذه السقائف، مع أن هذا الإجراء لا يسلب جهة الإدارة حقها في طلب إزالة هذه السقائف .

أو الإبقاء عليها إذا لم يتعارض بقاؤها مع مقتضيات الصالح العام التي أوردتها المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٦ سالف البيان . لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخاطئ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولان إنه بفرض صحة ما ذهب إليه الحكم من أن الإشغال يعتبر سقيفة فقد اعتبر أن الرسم المستحق عن الأشغال هو مبلغ مائتي مليم سنويا باعتبار أن الإشغال وقع على طريق من النوع الأول من الدرجة الثالثة المنصوص عليه في المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٠ سنة ١٩٥٦ هذا في حين أن الطريق الذي وقع عليه الإشغال طريق ترابي غير مرصوف وليس في مدينتي القاهرة والإسكندرية ، فيعد من النوع الثاني من الدرجة الثانية المنصوص عليه باللائحة ويحتسب الرسم بواقع أربع مائة مليم ، ويتعدد الرسم بتعدد الفتحات طبقا للفقرتين الثالثة والخامسة من المادة ٣٤ من اللائحة ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله أيضا ، ذلك أن محكمة الموضوع وقد انتهت بحق إلى أن الإشغال يعد سقيفة فقد كان عليها أن تقضى بالرسوم القانونية الصحيحة المستحقة على هذا الإشغال ، وإذا تقضى المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ سالف البيان أن هناك نوعين من الطرق العامة أولها المرصوف بالأسفلت أو الخرسانة وما إليها وينقسم هذا النوع إلى أربع درجات ، ممتازة وأولى وثانية وثالثة . والنوع الثاني وهو الطرق غير المرصوفة ، وينقسم بدوره إلى درجتين أولى وثانية ، وقد صدر القرار رقم ١٥٠٥ سنة ١٩٥٧ بتعديل المادة الثانية من اللائحة التنفيذية وقضت بأن تقوم السلطة المختصة بتقسيم الطرق حسب درجة أهميتها مراعية في ذلك



صقع الأرض والمباني القائمة على جانبي الطريق وحركة المرور والتجارة ، كما قضت بأن تعتبر الطرق من النوع الأول وهى الطرق المرصوفة المشار إليها فى المادة الأولى من القرار رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ سالف البيان فيما عدا القاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات والمحافظات وعواصم المراكز تعتبر من الدرجة الثالثة من النوع الأول ، وأن يعمل سجل خاص تدون فيه أسماء الطرق وأجزائها فى كل درجة من درجاتها ، ثم يصدر قرار وزارى بالتصديق على كل ذلك التقسيم بالنسبة لنوعى الطرق . وتقضى المادة الثالثة من القرار ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ سالف البيان بأنه حتى يتم هذا التقسيم تحصل رسوم إشغال الطرق فى النوعين على أساس اعتبارها من الدرجة الثانية ، وتقضى المادة ٣٤ من القرار رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ بفرض رسم إشغال قدره ٤٠٠ مليم عن كل سقيفة من طرق النوعين من الدرجة الثانية ومبالغ ٢٠٠ مليم عن كل سقيفة من طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة وأن يتعدد الرسم فى جميع الأحوال بتعدد الفتحات ، فإن مفاد ذلك أن يعتبر الطريق الذى قام عاينه الإشغال - وهو فى قرية مما لا يدخل ضمن المدن وعواصم المديريات والمحافظات والمراكز المبينة بالمادة الثانية من القرار ٣٩٥ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٥٠٥ سنة ١٩٥٧ - من الدرجة الثانية على ما سلف بيانه وذلك حتى يصدر قرار بالتصديق على سجل تقسيم الطرق ، وإذا اعتبر الحكم أن الإشغال حصل على طريق من النوع الأول من الدرجة الثالثة استنادا الى أن المادة الثانية من اللائحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالقرار الوزارى رقم ١٥٠٥ سنة ١٩٥٧ دون أن يبين كيف جاز اعتباره من هذا النوع مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة محكمة الموضوع فيما انتهت إليه فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب بما يقتضى نقضه لهذا السبب أيضا .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، السيد عبد المنعم الصراف ، محمد صدق البشبيشي ، علي عبد الرحمن .

( ٣٦ )

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ القضائية :

- ( ١ ) إثبات : « البينة » : نقض : « أسباب الطعن » : نظام عام ، قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
- ( ب ) إثبات : « البينة » . محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير أقوال الشهود » .

ترجيح شهادة شاهد على أخرى . من إطلاقات محكمة الموضوع .

- ( ج ) خبرة : « بطلان التقرير » . نقض . « أسباب الطعن » . التمسك ببطلان تقرير الخبير أمام أول درجة . عدم إثارة ذلك في الاستئناف ، عدم جواز التحدي به أمام النقض .

( د ) تزوير : « الاطلاع على السند » .

الأوراق المطعون فيها بالتزوير . تعد من أوراق الدعوى . لا يلزم إثبات ضمها والاطلاع عليها في محضر الجلسة .

١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن

ذلك عد سكوتة تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ،  
ولا يجوز له التحدى بالدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ،

٢- ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضى  
الموضوع ، لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه ، وليس بملزم أن يبين  
أسباب هذا الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مداولها ،

٣- إنه وإن كان الطاعن قد أثار في دفاعه أمام محكمة أول درجة النعى  
على تقرير الخبير بالبطلان لأنه لم يخطر له للحضور عند مباشرته مهمته ليقدم  
ما لديه من مستندات ، ولأنه لم يحقق دفاعه ، إلا أنه لم يتمسك بذلك أمام  
محكمة الاستئناف ، مما يعتبر منه نزولا عنه ، فلا يجدي التحدى به أمام محكمة  
النقض .

٤- إنه وإن كانت الصور الرسمية من محاضر جلسات محكمة الاستئناف  
قد جاءت خلوا مما يشير إلى أن المحكمة قامت بفض المظروف والاطلاع  
على السنتين المطعون فيهما بالتزوير ، إلا أنه لما كانت الأوراق المطعون  
فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من  
إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر ،  
ومن ثم فإن خلو محاضر جلسات محكمة الموضوع مما يفيد أمرها بفض  
المظروف واطلاعها على ما به من أوراق مطعون عليها بالتزوير ، لا ينهض  
دليلا على أنها لم تقم بهذا الإجراء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر والمرافعة وبعد المداولة ،



## حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أنه بموجب سند مؤرخ ١٩٥٧/٥/٥ استصدر السيد / طلعت  
عبد الغنى المصرى ( الطاعن ) أمر الأداء رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٨ كالى المتصورة  
بالزام السيد / جلال أحمد سماحة (المطعون عليه) بأن يوردي له مبلغ خمسمائة جنيه  
وعارض المحكوم عليه في هذا الأمر طالبا إلغائه مستندا في ذلك إلى  
أن السند مزور وطعن فيه بالتزوير وأعلن شراؤه للمعارض ضده ،  
وطلب الأخير رفض الادعاء بالتزوير واستدل على صحة السند بخطاب مؤرخ  
١٩٥٨/٦/١٥ مرسل منه للمعارض يرجوه فيه إرسال مبلغ ١٥٠ جنيها من  
أصل مبلغ الـ ٥٠٠ جنيه الذى بذمته وعلى ظهره عبارة تتضمن طلبا من  
المعارض ( المطعون عليه ) بإمهاله أياما . وطعن المعارض في هذه  
العبارة بالتزوير . وفي ١٩٥٩/٤/٢٥ قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول  
شواهد التزوير وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المعارض بكافة الطرق  
القانونية أنه سلم المعارض ضده الورقة المطعون فيها بالتزوير على بياض مذيلة  
بتوقيعه ليثبت فيها البضائع التى يتسلمها من محطات السكة الحديد لإيداعها  
في المخازن ، وأنه عمد إلى ملء البياض بما يفيد مديونية المعارض في المبلغ الصادر  
به أمر الأداء ، وأشهد المعارض ثلاثة شهود ولم يشهد المعارض ضده أحدا .  
وفي ١٩٥٩/١٠/٣١ أصدرت المحكمة حكما استعرضت فيه أقوال الشهود  
ثم انتهت إلى نذب قسم أبحاث التزييف والتزوير للاطلاع على السند لبيان  
ما إذا كان به تحشير في كتابته ، وهل وقع عليه مدعى التزوير قبل تحرير  
عبارات المديونية أم بعدها أم في وقت معاصر لها . كما قضت أيضا بتاريخ  
١٩٦١/١١/١١ بقبول شواهد تزوير الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٦/١٥  
الذى قدمه المعارض ضده وبندب مدير مصلحة الطب الشرعى بالقاهرة  
ليبان ما إذا كانت ورقة الخطاب كاملة أم أنها قطعت من ورقة كاملة وليبان  
ما إذا كانت العبارات المحررة بالنم الكرويا والصادرة من المعارض إلى  
المعارض ضده بالخطاب موضوع الفحص كتبت قبل العبارات المحررة

بالمداد الصادرة من الأخير للأول أم حررت بعدها ، ثم عادت وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٣ فحكمت أولا - برفض الادعاء بالتزوير في خصوص السند موضوع الدعوى وبرد وبطلان الخطاب المؤرخ ١٥/٦/١٩٥٨ ثانيا - برفض المعارضة وتأييد أمر الأداء المعارض فيه . وأسست قضاءها برفض الادعاء بتزوير السند موضوع أمر الأداء على أن الطعن بالتزوير لا وجه له ولا يقوم على أساس لأنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في ورقة موقعة على بياض إلا إذا كانت هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . واستأنف المعارض هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه فيما قضى به من رفض الادعاء بتزوير السند والحكم بإلغاء أمر الأداء المعارض فيه وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١٠ سنة ١٥ ق ، كما استأنفه المعارض ضده طالبا إلغاءه فيما قضى به من رد وبطلان الخطاب المؤرخ ١٥/٦/١٩٥٨ والحكم برفض الادعاء بتزويره ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٢٥ سنة ١٥ ق . وبتاريخ ٧/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة قبل الفصل في موضوع الاستئناف رقم ٣١٠ سنة ١٥ ق بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف أن العادة جرت بينه وبين المستأنف عليه على أن يسلم للأخير أوراقا ممضاة منه على بياض لغرض تسلم بضائع ولم تجر العادة بينهما على أن يوقع له على بياض لغرض تحرير سندات مديونية ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدا لكل من الطرفين حكمت بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٦ في الاستئناف رقم ٣٢٥ سنة ١٥ ق برفضه وبتأييد الحكم القاضي برد وبطلان الخطاب المؤرخ ١٥/٦/١٩٥٨ . وفي الاستئناف رقم ٣١٠ سنة ١٥ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير المؤرخ ١٩٥٧/٥/٥ وإلغاء أمر الأداء . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بالتقرير . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه . فخص الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينعي الطاعن في السبب الأول

منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومخالفة قواعد الإثبات، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٦٤/١٢/٧ والذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة طرق الإثبات أن العادة أجرت بينه وبين الطاعن على أن يسلم للأخير أوراقا ممضاة على بياض لغرض تسلم بضائع لحساب المطعون عليه ولم تجر بينهما على تسليم أوراق موقعة على بياض بقصد تحرير سندات مديونية فخالف بذلك القانون. إذ أنه ألقى عبء الإثبات على من سلم الورقة مفترضا أنه سلمها على بياض. كما أباح إثبات المانع بحكم العادة بالبيئة، ومؤدى ذلك أنه أباح إثبات التخالص بالبيئة: هذا مع أن الحكم قد قرر في أسبابه أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة إلا بكتابة وأن المستندات المقدمة في الدعوى لا تكفي للدليل على وجود مانع من الحصول على هذه الكتابة، وما كان له أن يعود بعد ذلك ويجيز سماع الشهود على قيام هذا المانع.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود، فإذا سكت عن ذلك بعد سكوته تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون: وإذا كان الواقع أن محكمة الاستئناف قد حكمت قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن العادة جرت بينه وبين الطاعن على أن يسلم الأخير أوراقا ممضاة على بياض لغرض تسلم بضائع لحساب المطعون عليه ولم تجر بينهما على تسليم أوراق موقعة على بياض بقصد تحرير سندات مديونية، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يبد أي اعتراض على هذا الحكم لا قبل سماع أقوال الشهود ولا بعد سماع أقوالهم بل سكت عن ذلك إلى أن صدر الحكم في الدعوى، فإن هذا



يعتبر منه تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ولا يجوز له التحدى  
فيه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور  
فى التسبيب : وفى بيان ذلك يقول إن المطعون عليه أشهد شاهداً واحداً أمام  
محكمة الاستئناف على ادعائه بأن الورقة المطعون فيها بالتزوير كان قد سلمها  
للتاعن موقعة على بياض لملأها بما يفيد تسلمه بضائع من محطات السكة الحديد  
واحدة الحكم المطعون فيه فى الأخذ بأقوال هذا الشاهد بقوله إنه يرجح  
أقواله ويطمئن وجدانه إليها وإنه لا ينال منها أن المطعون عليه لم يشهده أمام  
محكمة أول درجة أو أمام الجهة الإدارية ، فى حين أن الطاعن جرح أقوال  
الشاهد المذكور بأن الورقة المكتوبة بخط يده والتي قدمها الطاعن أمام محكمة  
الاستئناف وأودعها ملف الطعن برقم ٤ حافظة رقم ٨ تجهز على أقواله ، وبأنه  
استند فى أقواله إلى وقائع حدثت قبل صدور أمر الأداء وقبل المعارضة فيه  
ولو أنه كان صادقاً فيها لأشده المطعون عليه أمام محكمة أول درجة ، وبأن  
المطعون عليه سبق أن قدم شكوى ضد الطاعن أشهد فيها كثيرين بخصوص  
هذا النزاع ولم يشهد الشاهد المذكور ، وبأن المطعون عليه بعد أن قرر فى مذكرة  
تقدمها لمحكمة أول درجة بأنه ليس لديه شهود إذ به يتقدم لمحكمة الاستئناف  
بهذا الشاهد الوحيد ، كما أن الشاهد قرر أن مهمة الطاعن كانت بيع  
بضائع المطعون عليه للمحلات وهى مهمة لا تستوجب أن يسلم المطعون عليه  
للتاعن أوراقاً موقعة منه على بياض ، وبأنه من غير المعقول أن يقرر الطاعن  
للشاهد أنه يتسام من المطعون عليه أوراقاً موقعة على بياض ، وأن الشاهد موتور  
من الطاعن لأنه سبق أن استصدر ضده أمر أداء . وإذ انتهى الحكم المطعون  
فيه إلى ترجيح أقواله دون بحث المطاعن الموجهة إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون  
فيه بين أنه بعد أن أورد مجمل أقوال شاهدى الإثبات والنفى رجح شهادة  
شاهد الإثبات مستنداً فى ذلك إلى أن المحكمة وهى فى سبيل تقدير ما انتهى

إليه التحقيق الذي أمرت به ترى ترجيح ما شهد به شاهد المستأنف ( المطعون عليه ) لاطمئنانها إليه رغم محاولة المستأنف عليه ( الطاعن ) تجريح شهادته لأن عدم استدعاء المستأنف ( المطعون عليه ) لهذا الشاهد ليؤدي شهادته أمام محكمة أول درجة أو أمام الجهة الإدارية لا يحول دون الأخذ بشهادته أمام هذه المحكمة طالما يطمئن إليها وجدانها وتطرح المحكمة شهادة أحمد الرفاعي على شاهد المستأنف ضده ( الطاعن ) لما شاب أقواله من تناقض بخصوص بيان العلاقة التي تربط المستأنف ضده ( الطاعن ) بالمستأنف ( المطعون عليه ) فقد أنكر في بادئ الأمر وجود أية علاقة عمل بينهما ثم عاد وأكد أن المستأنف ضده ( الطاعن ) كان يعمل لدى المستأنف في السينما — وإذ كان ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه، وأنه ليس بملزم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها، فإن ما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، أما قول الطاعن بأنه قدم مستندا أمام محكمة الاستئناف ثم أودعه ملف الطعن ولم ترد عليه محكمة الموضوع في حين أنه موقع عليه من الشاهد وبمجهز على أقواله ، فردود بأنه يبين من مطالعة هذا المستند أنه لا يعدو أن يكون ورقة سطر عليها الشاهد حسابات ولم يبين الطاعن صلة هذه الحسابات بالتزاع . إذ كان ذلك فإن اطراح الحكم لهذا المستند وعدم رده عليه لا يعيبه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون والثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أطرح أقوال شاهده قولا منه أنه أنكر أولا علاقة العمل بين الطاعن والمطعون عليه ثم عاد فأكدتها ، في حين أن هذا الشاهد — وهو شريك المطعون عليه — قرر أنه والمطعون عليه قد تسلما البضاعة وأن المطعون عليه لم يسلم الطاعن أية ورقة على بياض . وهو القول الذي أكدته نظار محطات السكة الحديد عند سؤالهم بناء على طلب المطعون عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جاء في الرد على السبب الثاني من أن الشأن في التعويل على أقوال الشهود هو اطمئنان وجدان القاضي إلى هذه الأقوال ،

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب في خصوص اعتماده لتقرير الخبير ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة قد ندرت بحكمها الصادر في ١٩٥٩/١٠/٣١ قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بالدقهلية للاطلاع على السند المطعون فيه بالتزوير لبيان ما اذا كان به تحشير في كتابته وهل وقع المطعون ضده عليه قبل تحرير عبارات المديونية أم بعدها أم في وقت معاصر لها ، وقد نعى الطاعن بمذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة على تقرير الخبير أنه لم يحقق دفاع الطرفين ولم يستدعهما لتقديم ما عسى أن يكون لديهما من مستندات ، وأن مخالفته هذين الأمرين أو أحدهما تستوجب بطلان تقريره ، كما أن الخبير بنى تقريره على استنتاجات كان يمكن دحضها لو أنه مكن الطاعن من إبداء ملاحظاته عليها ، وعدد الطاعن هذه الاستنتاجات في تقرير الطعن وأوضح الرد على كل منها وخلص إلى أن تقرير الخبير لا يصلح أساسا لأن يقوم عليه الحكم لأنه لم يركن لأي دليل بل إلى قرائن يمكن أن يقول بها أي شخص ولا تصلح لإثبات التزوير المدعى به ، وأنه لا يكفي لتصحيح ما اكتنف تقرير الخبير من عيب أن يقول الحكم إنه يطمئن إليه ، إذ محل ذلك أن يكون صحيحاً في ذاته لا أن يكون باطلا مهددا لدفاع الطاعن مبني على استنتاجات لا تستند إلى أسس فنية ، مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يطرحه أو يرد على دفاع الطاعن الذي ساقه تفنيدياً له وإلا كان قاصر التسبيب ، ويضيف الطاعن أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تأمر بفض المظروف وبالتالي لم تطلع على السندين المطعون فيهما بالتزوير مما يعيب الحكم ،

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على تقرير الخبير بالبطلان لأن الخبير لم يخطره للحضور عند مباشرته مهمته لم يقدم ما لديه من مستندات ولأنه



لم يحقق دفاعه ، فردودبانه وإن كان الطاعن قد أثار هذا الدفاع بذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة إلا أنه لم يثره ولم يتمسك به أمام محكمة الاستئناف مما يعتبر منه نزولا عنه فلا يجديف التحدى به أمام محكمة النقض . كما أن النعى على تقرير الخبير بأنه استند الى استنتاجات وأنه كان فى مكتة الطاعن دحضها لو مكته من إبداء ملاحظاته عليها ، فردود بأن الطاعن لم يقدم ما يفيد أنه تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة . أما ما ينعاه الطاعن من أن محكمة الموضوع التى أصدرت الحكم المطعون فيه لم تأمر بفض المظروف ولم تطلع بالتالى على المحررين المطعون فيهما بالتزوير ، فردود بأنه وإن كان الطاعن قد قدم صورة رسمية من محاضر جلسات محكمة الاستئناف جاءت خلوا مما يشير الى أن المحكمة المذكورة قامت بفض المظروف والاطلاع على السنتين المطعون فيهما بالتزوير ، إلا أنه لما كانت الأوراق المطعون فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر ، ومن ثم فإن خلو محاضر جلسات محكمة الموضوع مما يفيد أمرها بفض المظروف واطلاعها على ما به من أوراق مطعون عليها بالتزوير لا ينهض دليلا على أنها لم تقم بهذا الإجراء .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور فى خصوص ما قضى به فى الاستئناف رقم ٣٢٥ سنة ١٥ق ، وفى بيان ذلك يقول إنه كان قد قرر فى خصوص المستند موضوع هذا الاستئناف بأن الحكم الصادر من محكمة - أول درجة فى ١١/١١/١٩٦١ قد استبعد تقرير الطبيب الشرعى لأنه بحث مستندا لم يكلف ببحثه ثم انتهى إلى تدب مدير مصلحة - الطب الشرعى لبيان ( ا ) ما إذا كانت ورقة الخطاب كاملة أم أنها قطعت من ورقة كاملة . ( ب ) ما إذا كانت العبارات المحررة بالقلم الكويا قد كتبت قبل العبارات المحررة بالمداد أم بعدها ، وقد رد التقرير على السؤال الأول بأنه

ليس هناك من الشواهد ما يثبت اقتطاع ورقة السند الحالي عن جزء مكتوب بأعلى العبارات بالكوبيا ، أما السؤال الثاني فقد تجاهله التقرير وعلى ذلك بأن إجراءات المداد مضطربة في مواقع أخرى عدة ثم عقب على ذلك بعبارات غامضة لا يتسنى معها مراقبة صحة التقرير من الناحية الفنية ، وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع وبأن التقرير إذا استبعد في هذا الخصوص فلا أثر له لأنه منصب على خطاب قدمه الطاعن للتدليل على صحة السند الأصلي غير أن الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي الذي أيده في هذا الخصوص لم يرد على دفاعه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برد وبطلان الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٦/١٥ يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله « وحيث إنه في خصوص الادعاء بالتزوير على الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٦/١٥ فإن الثابت من تقرير الخبير أن المعارض ضده ( الطاعن ) حرر على ظهر الورقة المطعون فيها بالمداد عبارات على غير الحقيقة ليؤكد بها واقعة المديونية . وحيث ثبت أن العبارات الموجهة من المعارض ضده ( الطاعن ) قد أثبتت بعد كتابة العبارات المحررة بالكوبيا على الوجه الآخر من ورقة المستند وعلى نحو تخلص المحكمة فيه أنها زورت على المعارض ( المطعون عليه ) ومن ثم قد تحقق هذا التغيير وعلى هذا النحو فيكون الإدعاء بالتزوير في محله ويتعين لذلك الحكم برد وبطلان هذا المستند » كما يبين من مطالعة أسباب الحكم المذكور أنه أورد ما انتهى إليه تقرير الخبير المؤرخ ١٩٦٣/٣/٢٣ في خصوص الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٦/١٥ المطعون فيه بالتزوير من أن « كما أن المصلحة المذكورة ( مصلحة الطب الشرعي ) قدمت تقريرها ٣٦ دوسيه المؤرخ ١٩٦٣/٣/٢٣ والذي أجراه السيد مدير قسم أبحاث الترييف والتزوير انتهى في نتيجته إلى القول (أولاً) أن ورقة المستند المرسل موضوع الطعن - الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٦/١٥ - عبارة عن جزء من فرغ ورق أبيض مسطر ذي الهامش وقد حررت على

وجهها العبارات موضوع التبادل بالقلم الكوبيا والأخرى بالمداد وليس هناك من الشواهد ما يثبت اقتطاع ورقة السند الحالى من جزء مكتوب بأعلى العبارات بالكوبيا والمذيلة « المخلص جلال » ( ثانيا ) أن العبارات المحررة بالمداد والموجهة من طلعت المصرى (الطاعن) للسيد جلال سماحة (المطعون عليه) والمذيلة بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ قد أثبتت بعد كتابة العبارات المحررة بالكوبيا على الوجه الآخر من ورقة المستند والموجهة من جلال إلى طلعت ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أشار إلى ما نعاه الطاعن على تقرير الخبر ورد عليه بقوله « وبما أن ما أثاره المستأنف طلعت عبد الغنى المصرى ( الطاعن ) فى استئنافه ٣٢٥ سنة ١٥ ق فهو ترديد لدفاعه الذى كان مطروحا على محكمة أول درجة وتكفل الحكم المستأنف بالرد عليه مستندا إلى ما جاء فى تقرير الخبر من أن العبارات التى حررها المستأنف ( الطاعن ) ووقع عليها بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ تالية للعبارات التى حررها المستأنف ضده ( المطعون عليه ) على الوجه الآخر من ذات الورقة . وقد أشار الخبر إلى الأدلة والقرائن التى تؤيد النتيجة التى انتهى إليها وهى أدلة مبينة على أسس علمية وفنية تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها . ومن ثم يكون هذا الاستئناف غير مؤسس ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/ ٦/١٥ « ويبين من ذلك أن الخبر المتقدم لم يتجاهل ما كلفه به الحكم الصادر فى ١١/ ١١/ ١٩٦١ من بحث الوقت الذى كتب به المداد المحررة به العبارات الصادرة من الطاعن للمطعون عليه بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٥ وأن كلا من الحكمين الابتدائى والاستئنافى عرضا للدفاع الطاعن المبين بهذا السبب وردا عليه ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ٣٧ )

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) دعوى : « الدعوى البوليصة » : « صوروية » :

دعوى الصوروية ودعوى عدم نفاذ التصرف ، دعويان مختلفتان . اخفاق الخصم  
في إثبات الصوروية . لا يمنعه من الطعن في العقد بالدعوى الأخرى .

( ب ) اثبات : « البيئة » : « محكمة الموضوع » : « تقدير أقوال الشهود »  
حكم « تسبب الحكم » :

محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود .

( ج ) استئناف : « الحكم في الاستئناف » : « دعوى » :

قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء قضائي بصحة العقد  
والغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الابتدائية .

١ - دعوى الصوروية ودعوى عدم نفاذ تصرف المدين هما دعويان  
مختلفتان ، فيجوز للدائن إثبات أن العقد الذي صدر من المدين صوروي  
بغية استبقاء المال الذي تصرف فيه في ملكه ، فإن أخفق جاز له الطعن  
في العقد الحقيقي بدعوى عدم نفاذ التصرف في حقه ، بغية إعادة المال  
إلى ملك المدين ، كما أنه يجوز للدائن كذلك في الدعوى الواحدة أن يطعن

في تصرف مدينه بالدعويين معا على سبيل الخيرة ، فيحاول إثبات الصورية أولا فإن لم ينجح انتقل إلى الدعوى الأخرى .

٢ - الأخذ بأقوال الشهود منوط بتصديق المحكمة لهم واطمئنانها إليهم دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب المبررة لذلك .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم الابتدائي - فيما قضى به من بطلان عقد البيع لثبوت صوريته - إلى عدم نفاذ العقد في حق الدائن ، فإنه يكون قد قضى ضمنا بصحته وبإلغاء البطلان الذي حكم به الحكم الابتدائي ، ومن ثم فإن النعي عليه بأنه رفض القضاء لاطاعن بصحة عقده ، يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن معاطي عبده محمد البابلي أقام الدعوى رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٩ كلى دمياط ضد عبد المنعم عبدالفتاح بسيوني والسيدة سعاد محمد المصري يطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٥ / ٨ / ١٩٥٩ الصادر له من الأول بصفته وكيلًا عن زوجته المدعى عليها الثانية المتضمن بيعه له ٢١ ط و ١٢ س من الأرض الزراعية الميينة بالنعقد والعريضة نظير ثمن قدره ٧٠٠ جنيه . وبجلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٥٩ طلب أحمد حسن نعمة الله ( المطعون عليه الأول ) التدخل في الدعوى لشراؤه نفس القدر المبيع من المالكة الأصلية بعقد مؤرخ ٧ / ٨ / ١٩٥٩ نظير ثمن قدره ٦٠٠ جنيه وأنه

أقام الدعوى رقم ١٩٥٩/١٤١ كلى دمياط ضد البائعة للحكم له بصحة العقد ونفاذه ، ودفع بصورية عقد البيع موضوع الدعوى ١٣٥ لسنة ١٩٥٩ كلى دمياط . كما تدخل أحمد إبراهيم جاب الله المطعون عليه الأخير طالبا رفض الدعويين بحجة أن الأطيان المبيعة من أعيان وقف الشيخ إبراهيم العباسي . وفي ١٩٦١/٢/٢٦ قضت المحكمة بنذب خبير في الدعويين لبيان ما إذا كانت الأرض موقوفة أم لا ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ١٩٦٣/١١/٢٤ بعدم قبول أحمد إبراهيم جاب الله خصما في الدعوى وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/٧ . موضوع الدعوى رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ كلى دمياط وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/ ٨/١٥ موضوع الدعوى رقم ١٣٥/١٩٥٩ كلى دمياط الصادر للمدعى من وكيل الزوجة . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغائه بجميع أجزائه والحكم في الدعوى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٩ بالطلبات الواردة بصحتها وفي الدعوى رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ برفضها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣ سنة ١٦ قضائية وفي ١٩٦٥/٣/٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف عن الحكم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ لرفعه من غير ذي صفة وبقبول الاستئناف عن الحكم رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٩ كلى دمياط وقبل الفصل في موضوعه بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أحمد حسن نعمة الله بكافة طرق الإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٥ صورية مطلقة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٦٥/١٢/٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الخصم المذكور أن التصرف الصادر للمستأنف من زوج المالكة بعقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٥ قد انطوى على غش من البائعة وأن من صدر له التصرف على علم بهذا الغش وأنه ترتب على هذا التصرف إفسار البائعة . وفي ١٩٦٦/٤/٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف فيما يتصل بقضائه ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٥ إلى عدم نفاذ هذا العقد في حق الدائن أحمد حسن نعمة الله اللبيب وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم



بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وصممت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه لتناقض أسبابه، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٥/١٢/٩ برفض الدفع المبدي من المطعون عليه الأول بصورية عقد الطاعن ونفت بذلك قيام تواطؤ بينه وبين البائعة، ولما كان القضاء برفض الصورية قد حاز قوة الشيء المحكوم به لعدم الطعن فيه بطريق النقض فإنه لم يكن للمحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن نفس التصرف قد انطوى على غش من البائعة وأن المشتري يعلم بهذا الغش، وإذا أجازت المحكمة ذلك وقضت في النزاع على أساس التحقيق الذي أجرته فإن حكمها يكون باطلا لتناقض أسبابه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الزمى مردود بأن دعوى الصورية ودعوى عدم نفاذ تصرف المدين هما دعويان مختلفتان فيجوز للدائن إثبات أن العقد الذي صدر من المدين صوري بغية استبقاء المال الذي تصرف فيه في ملكه فإن أخفق جاز له الطعن في العقد الحقيقي بدعوى عدم نفاذ التصرف في حقه بغية إعادة المال إلى ملك المدين ، كما أنه يجوز للدائن كذلك في الدعوى الواحدة أن يطعن في تصرف مدينه بالدعويين معا على سبيل الخيرة فيحاول إثبات الصورية أولا فإن لم ينجح انتقل إلى الدعوى الأخرى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بالدعوى البوليصة بعد سبق الحكم برفض الدفع بالصورية لا يكون مشوبا بالتناقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاؤه على ما استخلصه من أقوال شهود الإثبات التي تؤدي إلى أن عقد

البيع الصادر للطاعن! قد انطوى على غش من البائعة لصدوره منها وهي عالمة بإعسارها وأن الطاعن رغم علمه بهذا الإعسار تواطأ معها على الشراء في حين أن أقوال أولئك الشهود لم يرد بها شيء عن الغش والتواطؤ بين الطاعن والبائعة، هذا إلى أن القرينة المستمدة من علم المدين بإعساره تقبل لإثبات العكس ومن حق المدين أن يثبت أنه لم يقصد إلحاق الضرر بالدائن، كما أن الحكم المطعون فيه لم يذكر تبريراً لعدم أخذه بأقوال شهود الطاعن في الدفع بعدم نفاذه التصرف رغم سبق الأخذ بأقوالهم في الدفع بالصورية :

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله : « وحيث إنه يبين من استقراء أقوال شهود الإثبات التي توليها المحكمة ثقتها أن التصرف الصادر من المستأنف عليه الأول ( المطعون عليه الثاني ) بصفته وكيلا عن زوجته المستأنف عليها الثانية ( المطعون عليها الثالثة ) للمستأنف ( الطاعن ) بعقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٥ قد انطوى على غش من البائعة لأن هذا التصرف قد صدر منها وهي عالمة بإعسارها إذ ثبت أنها لا تملك خلاف القدر المبيع وقت التصرف الذي سبق أن تصرف فيه بالبيع للمستأنف عليه الثالث ( المطعون عليه الأول ) عن نفس القدر، وثبت من أقوال شاهدي النفي أنها كانت بمجلس العقد مع زوجها في هذا البيع الذي صدر منه بصفته وكيلا عنها للمستأنف فإن قيامها بهذا التصرف رغم علمها بإعسارها قرينة قانونية على الغش لأنها ما قصدت به سوى الإضرار بالمستأنف عليه الثالث، كما ثبت أن من صدر له التصرف على علم أيضا بهذا الغش، إذ علم بسبق التصرف الحاصل للمستأنف عليه الثالث وإعسار البائعة، وأنه تواطأ مع المستأنف عليها الأولين على الإضرار بالمستأنف عليه الثالث ولم يستطع المستأنف أن ينفي ما أثبتته المستأنف عليه الثالث، ولذلك تكون شرائط الدعوى البولصية متوافرة، ويبين مما قرره الحكم أن المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى

ما استدلت منه على إفسار المدينة وسوء نيتها هي والطاعن وتواطئها معا على الإضرار بالدائن المطعون عليه الأول، ثم طابقت ما استخلصته على المعاني القانونية لأركان الدعوى البولصية من وجود دين للدائن سابق على التصرف وأن هذا التصرف قد أعسر المدينة وأنها قصدا منه الإضرار بالدائن فجاء تسببها كافيا لحمل قضائها بعدم نفاذ التصرف في حق الدائن ؛ لما كان ذلك وكان الأخذ بأقوال الشهود ممنوطا بتصديق المحكمة لهم واطمئنانها إليهم دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب المبررة لذلك، فإن النعى على الحكم بكل ما تضمنه هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قبل الدفع بالدعوى البولصية وقضى بتأييد الحكم الابتدائي في شقه الصادر برفض الدعوى وهو من الحكم خطأ في القانون، ذلك أنه متى كان عقده جديا وكان لا يترتب على قبول الدعوى البولصية غير عدم نفاذ التصرف في حق الدائن الذي لا يملك التنفيذ على العقار المبيع إلا بعد قيامه بتجريد المدين وثبت إنه لا يملك مالا آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض القضاء له بصحة عقده يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم الابتدائي إلى عدم نفاذ عقد الطاعن في حق الدائن، فإنه يكون قد قضى ضمنا بصحته؛ لغاء البطلان الذي حكم به الحكم الابتدائي، ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس، ولا تقدم نعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار ابراهيم عمر هننى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ٣٨ )

الطعن رقم ١ ٣٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) معارضة : « ميعاد المعارضة » : تنفيذ :

الأحكام الغيابية . بدء ميعاد المعارضة فيها من يوم علم الخصم الغائب بتنفيذها .  
المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات القديم . الأحكام الغيابية غير القابلة  
للتنفيذ . بدء الميعاد من تاريخ إعلانها . م ٢٥٣ مرافعات قديم .

(ب) حكم : « تسبب الحكم » :

إغفال ذكر القاعدة القانونية سند الحكم . لا عيب .

(ج) إعلان : « الإعلان فى الوطن الأصلى » : بطلان : نقض :  
« أسباب الطعن » :

التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الحكم . غير جائز .

١ - إنه وإن كان ميعاد المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة  
أول درجة يبدأ من الوقت الذى علم فيه الخصم الغائب بتنفيذها طبقاً لأحكام  
المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات القديم ، إلا أن هذه القاعدة  
لا تنطبق على الأحكام الغيابية التى لا تقبل التنفيذ بحسب طبيعتها أو منطوقها ،  
بل إن ميعاد المعارضة فيها هو ثمانية أيام تبدأ من تاريخ إعلانها على ما أفصح  
عنه الشارع فى المادة ٢٥٣ من القانون المذكور الواردة فى باب تحقيق الخطوط ،  
وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الحكم الإبتلائي الصادر فى غيبة مورث

الطاعة قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع والزام المدعين بالمصروفات ، وهو على هذه الصورة يعتبر من الأحكام التي لا تقبل التنفيذ بحسب منطوقها : فإن ميعاد المعارضة فيه يبدأ من تاريخ إعلانه .

٢- لا يعيب الحكم إغفال ذكر القاعدة القانونية التي أقام عليها قضاؤه- بيان الميعاد القانوني للطعن - ما دام قد انتهى في قضائه - بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد - إلى هذه النتيجة الصحيحة .

٣- إذ لم يثبت من الحكم أو من الأوراق أن الطاعة سبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الإعلان إستناداً إلى عدم ذكر المحضر أن المخاطب معها تقيم مع المراد إعلانه ، فإن النعي بذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول.

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق- تتحصل في أن نجيب وحكت عبد الملاك أقاما على والدهما عبد الملاك ميخائيل الدعوى رقم ١١٨٢ سنة ٤٧ كلى القاهرة يطلبان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٧/١ المتضمن بيعه لهما كامل أرض وبناء المنزل المبين بصحيفتها بثمان قدره ١٥٠٠ جنيه . وفي ١٩٤٧/٣/٢٠ حكمت المحكمة غيابياً بصحة ونفاذ العقد وألزمت المدعين بالمصروفات : ولما عارض والدهما في هذا الحكم في ١٩٤٩/٧/٧ دفعا بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد إستناداً إلى أن المحضر توجه في ١٩٤٧/٤/٢٨

إلى محل إقامة المحكوم عليه لإعلانه بالحكم الغيابي فلم يجده وامتنعت زوجته فهيمة عبد الله عن استلام الصورة فقام بتسليمها للمحافظة في ١٩٤٧ / ٥ / ٣ إلا أن المعارض ادعى تزوير هذا الإعلان قبل وفاته، وإذ قامت زوجته الطاعة بتعجيل الدعوى، فقد حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي التزوير المدعى به، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٠ / ١ / ٦ فحكمت ببرد وبطلان الإعلان وبرفض الدفع بعدم قبول المعارضة وبقبولها، وعند نظر الموضوع طعنت الزوجة بتزوير عقد البيع الصادر من المورث وبعد إحالة الدعوى إلى التحقيق وسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٦٣ / ١٢ / ٣١ ببرد وبطلان العقد وإلغاء الحكم المعارض فيه ورفض الدعوى ومحو كافة التسجيلات المترتبة على الحكم وذلك في مواجهة الخصوم المدخلين. استأنف المطعون عليهما الأول والثانية هذا الحكم والحكم الصادر في ١٩٦٠ / ١ / ٦ لدى محكمة إستئناف القاهرة، وطلباً أصلياً إلغاء الحكم الأخير فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد وبقبول هذا الدفع واحتياطياً إلغاء الحكم الصادر في الموضوع ببرد وبطلان عقد البيع والقضاء بتأييد الحكم المعارض فيه وقيد إستئنافهما برقم ٤٩٣ سنة ٨١ قضائية : وبتاريخ ١٩٦٦ / ٤ / ٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكمين المستأنفين وبعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد . وطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وأصرت النيابة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن :

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بعدم قبول المعارضة شكلاً إستناداً إلى أن الحكم الابتدائي الغيابي أعلن للمحكوم عليه في ١٩٤٧ / ٤ / ٢٨ ، ١٩٤٧ / ٥ / ٣ ولم ترفع المعارضة عنه إلا في ١٩٤٩ / ٧ / ٦ ، هذا في حين أن المعارضة



رفعت في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان يجيز المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة إلى الوقت الذي يعلم فيه الخصم الغائب بتنفيذها وأن الخصم يعتبر عالماً بالتنفيذ بمضي ٢٤ ساعة من وصول ورقة متعلقة به أو مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ، وإذا كان لم يصل إلى مورث الطاعنة أي ورقة من هذا القبيل فإن حقه في المعارضة يظل قائماً يباشره في أي وقت، هذا إلى أن الحكم بعد أن ذكر تاريخ إعلان الحكم الغيابي وتاريخ رفع المعارضة إكتفى بالقول بأن المعارضة تكون بعد الميعاد دون أن يبين الميعاد الذي أباح فيه قانون المرافعات القديم الطعن بهذا الطريق، وهو من الحكم قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون :

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه وإن كان ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة أول درجة يبدأ من الوقت الذي علم فيه الخصم الغائب بتنفيذها طبقاً لأحكام المادتين ٣٢٩ ، ٣٣٠ من قانون المرافعات القديم إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق على الأحكام الغيابية التي لا تقبل التنفيذ بحسب طبيعتها أو منطوقها ، بل إن ميعاد المعارضة فيها هو ثمانية أيام تبدأ من تاريخ إعلانها على ما أفصح عنه الشارع في المادة ٢٥٣ من القانون المذكور الواردة في باب تحقيق الخطوط بقوله « إذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلان له » ، إذ العلة في هذا النص أن الحكم الصادر بصحة الورقة هو من الأحكام التي لا تقبل التنفيذ بطبيعتها، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الحكم الابتدائي الصادر في غيبة مورث الطاعنة قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع وإلزام المدعين بالمصروفات وهو على هذه الصورة يعتبر من الأحكام التي لا تقبل التنفيذ بحسب منطوقها فإن ميعاد المعارضة فيه إنما يبدأ من تاريخ إعلان له ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة قد أعلن لمورث الطاعنة بتاريخ ١

٢٨ / ٤ / ١٩٤٧ ولم يعارض فيه إلا في ٧ / ٧ / ١٩٤٩ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد لا يكون قد خالف للقانون أو أخطأ في تطبيقه، ولا يعيبه في هذا الخصوص أنه أغفل ذكر القاعدة القانونية التي أقام عليها قضاءه ما دام قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة :  
 وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم الابتدائي الصادر في ٦ / ١ / ١٩٦٠ لم يقم قضاءه برفض الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد على حصول تزوير في إعلان الحكم الغيابي فقط، وإنما كذلك على وقوعه باطلا لعدم ذكر المحضر الخطوات التي اتبعتها عند إعلان المورث قبل تسليم الصورة إلى جهة الإدارة من انتقال إلى محل إقامة المراد إعلانه ومخاطبته لزوجه وامتناعها عن الاستلام طبقاً لما كانت تقضى به المادة السابعة من قانون المرافعات القديم، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الإعلان صحيحاً يكون قد خالف القانون ، هذا إلى أن الإعلان قد لحقه بطلان آخر لعدم ذكر المحضر أن المخاطب معها تقيم مع المراد إعلانه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه «بالإطلاع على الإعلان المدون بديل الحكم الابتدائي تبين أن المحضر قد انتقل إلى محل إقامة المراد إعلانه ومخاطب زوجته التي امتنعت عن الاستلام وذلك قبل انتقاله إلى المحافظة وتسليم صورة الإعلان إلى الضابط المنوب» وبما رتبته الحكم على ذلك من تقرير بصحة الإعلان ، ولما كانت الطاعنة لم تقدم صورة الإعلان المسلم لمورثها والتي نخلت من ذكر هذه الخطوات، فإن نعيها على الحكم بمخالفة القانون لاعتباره الإعلان صحيحاً يكون عارياً عن الدليل. والنعي في شقه الثاني غير مقبول إذ أنه لم يثبت من الحكم أو من الأوراق أن الطاعنة سبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الإعلان استناداً إلى عدم ذكر المحضر أن المخاطب معها تقيم مع المراد إعلانه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٣٩ )

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تقادم . « تقادم مسقط » . حكم « الطعن في الحكم » . استئناف  
 « الأحكام غير الحائز استئنافها » دعوى .

القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم. عدم إتمام الخصومة كلها أو بعضها  
 عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق

( ب ) استئناف . « نطاق الاستئناف » . دعوى .

محكمة الاستئناف ملزمة بالفصل في كافة الدفوع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام  
 محكمة أول درجة . قضاء الحكم المستأنف برفضها واستئناف المستأنف عليه عن  
 استئنافه بصدور الحكم في الدعوى لصالحه . غير مانع من اعتبارها مطروحة في  
 الاستئناف ما لم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمناً .

( ج ) حكم : « عيوب التدليل » . « التناقض » . « ما لا يعد كذلك »  
 تقادم .

قبول الدفع بالتقادم . قضاء في أصل الدعوى . أثره . إنقضاء الالتزام  
 ولازمه رفض الدعوى . تفسير الأسباب قبول الدفع بالتقادم والقضاء في المتطوق  
 برفض الدعوى . لا تناقض .

١ - تقضى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق بعدم جواز الطعن  
 في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنتهي بها الخصومة  
 كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . وإذا كان الحكم  
 الصادر من المحكمة الابتدائية والذي قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى



بالتقادم لم تنته به الخصومة كلها أو في شق منها، فإنه لا يجوز الطعن فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - إلامع الحكم الصادر في الموضوع،

٢ - يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفوع وأوجه دفاع، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف، حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة. وأعفاه عن استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً. وإذا كان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه لم يتخل عن الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم، بل تمسك به صراحة، فإنه يعتبر مطروحاً على محكمة الاستئناف.

٣ - الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء في أصل الدعوى ينقضي به الالتزام، ولازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى، ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى إليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم، وبين قضائه في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة،

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية،

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى

(١) نقض ١٠ / ٢ / ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني . السنة ٢١ . ص ٢٧١

رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى الفيوم وطلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ أربعمائة جنيه، وقال بيانا لها إن الوكالة المتحدة للشرق بالاسكندرية التى يمثلها المطعون ضده الأول باعت بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٩ بوساطة مندوبها بالفيوم «المطعون ضده الثانى» ٥٠٣ بطارية مبينة الأوصاف بالعريضة لقاء ثمن مقداره ٥١٩ جنيا و ١٢٠ مليا غير أنه اكتشف بعد أن استلمها وتصرفت بالبيع فى بعض منها أن ٣١٢ بطارية تالفة فأعادها إلى الوكالة المتحدة بالإسكندرية التى تعهدت له بأن ترسل اليه بدلا منها عدداً مماثلا من البطاريات السليمة عند ورود بضائع لها من الخارج وإلا ردت إليه ثمنها ومقداره ٣٢١ جنيا و ٣٦٠ مليا، وإذ لم تقم بتنفيذ ماتعهدت به، فقد أقام هذه الدعوى للحكم له بالمبلغ المطالب به، منه ٣٢١ جنيا و ٣٦٠ مليا ثمن البطاريات المرتدة والباقي وقدره ٨٧ جنيا و ٦٤٠ مليا كنعويض عما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة : أنكر المطعون ضده الأول على الطاعن دعواه قولا منه بأن الوكالة المتحدة للشرق قد توقفت نشاطها منذ سنة ١٩٥٨ ، كما دفع بسقوط الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من سنة من وقت تسليم البطاريات المبعة وذلك على فرض حصول التعاقد المدعى به : وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بالسقوط وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن دعواه بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت فى ١٩٦٥/١٠/٢٧ برفض الدعوى : استأنفت الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ١ ق بنى سويفت «مأمورية الفيوم» ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦٦/٤/١٣ بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم

قضى في الدعوى على أساس أنها دعوى ضمان للعيب الخفى الذى وجد بالبطاريات المباعة وهى تسقط بالتقادم بمضى سنة من وقت التسليم ، هذا فى حين أن المحكمة الابتدائية كانت قد أصدرت بتاريخ ١٩٦٥/١/٣١ حكماً قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى وبإحالتها إلى التحقيق ليثبت الطاعن مدعاه بكافة الطرق، وأقامت قضاها برفض الدفع على أن الدعوى ليست دعوى ضمان للعيب الخفى وإنما هى دعوى أقامها المشتري لمطالبة البائع بتنفيذ التزاماته، وسارت الدعوى على هذا الأساس إلى أن قضت المحكمة برفضها بعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين ، وعلى الرغم من أن الطاعن قد استأنف الحكم الأخير الصادر فى الموضوع ولم يكن الدفع بالسقوط مثاراً أمام محكمة الاستئناف إذ أصبح الحكم الذى قضى برفضه نهائياً لأن المطعون ضده لم يستأنفه، فإن محكمة الاستئناف عرضت لهذا الدفع وقضت بقبوله على أساس أن الدعوى هى دعوى ضمان لعيب خفى لحقها السقوط وعادت بذلك البحث فى أمر قضى فيه نهائياً بحكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق تقضى بعدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٥/١/٣١ والذى قضى برفض الدفع بالسقوط لم تنته به الخصومة كلها أو فى شق منها فإنه ما كان يجوز الطعن فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع ، وإذا يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه دفاع ، وتعتبر هذه تلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة ثم أعفاه عن استئنافه صدور الحكم فى الدعوى لمصلحته ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك



بشيء منها صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك وكان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه لم يتخل عن هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف بل تمسك به صراحة فإنه يعتبر مطروحا عليها، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم وقع في تناقض بين أسبابه ومنطوقه؛ ذلك أنه على الرغم من أنه اقتصر في أسبابه على مناقشة الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وانتهى إلى قبوله، فإنه قضى في منطوقه برفض الدعوى وهو ما يعيبه بالتناقض، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب الاستئناف التي تناولت الموضوع بل اكتفى بسردها دون أن يقول كلمته فيها مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير صحيح، ذلك أنه لما كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء في أصل الدعوى ينتضي به الالتزام فإن لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى، ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى إليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم ومن قضائه في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى، والنعي في شقه الثاني غير منتج إذ أن الحكم لم يكن بحاجة بعد قبوله الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم للتعرض إلى أسباب الاستئناف لتعلقها بالموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧١

بإدارة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمى عبد الجواد ، وإبراهيم علام .

( ٤٠ )

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) محكمة الموضوع : « سلطتها في تقدير الأدلة » . إثبات :

سلطة محكمة الموضوع في تفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها مادام استخلاصها سائفاً .

( ب ) إصلاح زراعى . « الاستيلاء » . بيع ، إيجار : حكم : « نصيب  
 الحكم » :

الأراضى الخاضعة للاستيلاء طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى بعد تعديله بالقانون  
 رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . التزام واضع البداية بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة  
 سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلاً . ذلك  
 لا يبنى حصول الاستيلاء . عدم رد الحكم على دفاع الخصم في هذا الخصوص .  
 لا عيب .

( ج ) إختصاص : « إختصاص ولائى » . إصلاح زراعى : « إختصاص  
 اللجان القضائية للإصلاح الزراعى » .

تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٥-٧-١٩٦١ الواردة على الأراضى  
 المستولى عليها أو التى تكون محلاً للاستيلاء وفقاً للاقرار المقدم منه . الإختصاص  
 به للجان القضائية .

(د) إصلاح زراعى . « الاستيلاء » . « عدم الاعتداد بتصرفات المالك » . بيع .

عدم ثبوت تاريخ البيع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى . أثره . اعتبار المتصرف فيه باقياً على ملك البائع فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء .

(هـ) بيع . « انفساخ العقد » . عقد . التزام . « تحمل تبعات الاستحالة » . إصلاح زراعى .

انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ، عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . تبعات الاستحالة على المدين بالتزام . استيلاء الإصلاح الزراعى على العين المباعة لدى البائع . سبب أجنبي لا يعنى البائع من رد الثمن . استمرار المشتري في وضع يده على الأرض المستولى عليها ، مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم باستلامها فعلاً لا ينشأ استحالة تنفيذ البائع لالتزامه بنقل الماكينة .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات المقدمة لها ، واستخلاص الأدلة منها ، ما دام استخلاصها سائغاً .

٢ - لا ينشأ حصول استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على القدر المباع ( باعتباره زائداً عن الحد الأقصى للملكية البائع ) ، ما تمسك به الطاعن ( البائع ) من استمرار هذا القدر في حيازة المطعون عليه ( المشتري ) ذلك أنه طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الإصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ يتعين على واضع اليد على الأرض المستولى عليها ، سواء كان هو المستولى لديه أو غيره أن يستمر في وضع يده عليها ، ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلاً ، وقد نص المشرع على ذلك حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ حرصاً على مصلحة الإنتاج القومى ، لأن الهيئة المذكورة لن يتيسر لها استلام جميع الأراضي الخاضعة للاستيلاء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بصفة فعلية قبل بداية السنة الزراعية ١٩٦١ - ١٩٦٢ لاستغلالها بزراعتها على الذمة أو بتأجيرها . وإذا كان ذلك فإنه لا يعيب الحكم



المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن بهذا الخصوص تدليلا على عدم حصول إستيلاء على الأرض المباعة ،

٣ - تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الواردة على الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرار المقدم منه تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - ممتنع على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وتختص به اللجان القضائية المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها ،

٤ - جهة الإصلاح الزراعي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - إنما تستمد حقها في الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانونا من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، وذلك على أساس أن البائع هو الذي زادت ملكيته ، وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعي عن هذا القدر ، وأن الاستيلاء الذي تقوم به جهة الإصلاح الزراعي إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن الحد المسموح بتملكه قانونا ،

٥ - عقد البيع يفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ، ويترتب على الانقضاء ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالتزام الذي استحال تنفيذه ، عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين ، فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن التزام الطاعن بنقل ملكية العين المباعة قد صار مستحيلا بسبب الاستيلاء عليها لديه تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون

(١) نقض ١٩٦٨/٢/٢٢ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٩ . ص ٢٤٥

(٢) نقض ١٩٦٦/٢/١ بمجموعة المكتب الفني . ص ١٧ . ص ٢٠٥

الإصلاح الزراعى ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبي : وإذا كان وقوع الاستحالة لهذا السبب الأجنبي لا يعنى الطاعن من رد الثمن الذى قبضه ، بل إن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو ينفسخ بحكم القانون ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدنى ، ويقع الغرم على الطاعن نتيجة تحمله التبعة فى انقضاء التزامه الذى استحال عليه تنفيذه ، وكان لا يننى هذه الاستحالة أن المطعون عليه استمر يضع اليد على القدر المبيع ، ذلك أن واضع اليد على الأراضى المستولى عليها يستمر - بحكم القانون - فى وضع يده عليها ، ويعتبر مكلفا بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن برد الثمن تأسيساً على انفساخ العقد لاستحالة تنفيذ الطاعن التزامه بنقل الملكية ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون غير منتج دفاع الطاعن بأن المطعون عليه هو الذى أهمل فى تسجيل عقده أو فى التقدم إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى للاعتداد بهذا العقد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٦٥ مدنى القىوم الابتدائية ضد الطاعن طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦١/١/٢١ المبرم بينهما ولزامه بأن يرد إليه مبلغ ٨٠٠ جنيه . وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب عقد البيع المشار إليه اشترى من الطاعن

أرضاً زراعية مساحتها ١٢ س ٤ ف بثمن قدره ٨٠٠ جنيه، وأنه على الرغم من قبض الطاعن للثمن فإنه لم يتم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل العقد حتى صدر القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ الذي حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد على مائة فدان ، وإذا كان الطاعن من الملاك الخاضعين لهذا القانون ولم يدرج في إقرار الملكية القدر المبيع ضمن المائة فدان التي احتفظ بها لنفسه فقد استوأت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على القدر المذكور وترتب على ذلك استحالة تنفيذ الطاعن التزامه بنقل الملكية وانفساخ عقد البيع المبرم بينهما ، وإذا يلتزم الطاعن برد الثمن كأثر لانفساخ العقد فقد أنذره بذلك في ١٩٦٤/٩/٧ ثم أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٣٠ حكمت محكمة أول درجة بطلبات المطعون عليه وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ سنة ٢ ق مدني بني سويف ، ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان استناداً إلى أن المطعون عليه لم يتقدم إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي قبل أن يرفع دعواه للاعتداد بعقده ، وأثناء نظر الاستئناف طلب الطاعن إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وضمنت أسباب حكمها أن الفصل في طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف أصبح غير منتج بعد أن انتهت إلى تأييد قضائه في الموضوع ، كما رفضت الدفع بعدم القبول . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند فيما أقرره من حصول إستيلاء من جهة الإصلاح الزراعي على الأرض موضوع



النزاع ، إلى أن الطاعن قد سلم بذلك في إنذاره الذي أرسله إلى المطعون عليه بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٢ ، وإلى أنه لم يدرج هذا القدر في إقراره ضمن الأطنان التي احتفظ بها لنفسه بل أدرجه ضمن الأطنان التي تركها للاستيلاء ، وإلى أن الطرفين قد اتفقت كلمتهما على حصول الاستيلاء في حين أن ما ورد بالإنذار سالف الذكر لا يعد إقراراً منه بالاستيلاء على الأرض المبيعة ، أما بالنسبة لما تضمنه إقرار الملكية فلا يدل بذاته على حصول الاستيلاء ، هذا إلى أن أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد اتفاق الطرفين على ذلك بل إن دفاع الطاعن في الدعوى كان يقوم على عدم حصول هذا الاستيلاء ، قد استدل على ذلك بأن المطعون عليه استمر يضع اليد على القدر المبيع ، غير أن الحكم قرر رغم ذلك بحصول الاستيلاء على الأطنان المبيعة دون أن يحقق دفاع الطاعن سالف الذكر ، وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بحصول الاستيلاء على الأرض التي باعها الطاعن إلى المطعون عليه على ما قرره من « أما النعي على الحكم المستأنف فيما أورده من اتفاق الطرفين على أن الأرض المبيعة للمستأنف عليه - المطعون عليه - قد استولى عليها الإصلاح الزراعي فردود بأن الثابت من الإقراران المقدم من المستأنف - الطاعن - للهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ م والمودع ضمن حافظته رقم ٧ دوسيه أمام محكمة أول درجة أن الأرض موضوع النزاع قد أدرجها بالجدول رقم ٢ ضمن الأرض التي تركها للاستيلاء كما أورد ضمن بيانات وجه تلك الحافظة ما يأتي : كشف عن الأطنان التي حصل الاستيلاء عليها ومبين به الأطنان التي تصرف فيها المستأنف قبل يوم ١٩٦١/٧/٢٥ ومن بينها الأطنان موضوع الدعوى ، هذا بالإضافة إلى ما أورده المستأنف في الإنذار الموجه منه للمستأنف عليه بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٢ والذي يستفاد منه التسليم بواقعة استيلاء الإصلاح الزراعي على تلك الأرض

استيلاء ابتدائيا ، وطلبه من المستأنف عليه إقامة اعتراض أمام اللجنة القضائية وإلا كان متسببا في تثبيت استيلاء الإصلاح على القدر المبيع إليه". ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات المقدمة لها واستخلاص الأدلة منها ما دام استخلاصها سائغا ، وكان يبين من الاطلاع على الإنذار المؤرخ ١٩٦٤/٩/٢٢ أن الطاعن أرسله إلى المطعون عليه ردا على إنذار سبق أن وجهه إليه المطعون عليه وأنهت الطاعن في إنذاره المشار إليه أن المطعون عليه هو الذى قصر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل عقده "وأنه كان يتعين عليه أن يتقدم إلى إدارة الاستيلاء وإلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ليعترض على استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على ما بيع إليه قبل صدور القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ ولكنه لم يفعل، ومع هذا فإن باب الاعتراض ما زال مفتوحا فإن هو لم يتقدم باعتراضه يكون هو المتسبب فى تثبيت استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على القدر المبيع إليه"، وكان الحكم قد استخلص من هذه العبارة أن الطاعن يسلم بواقعة الاستيلاء على الأرض المباعة إلى المطعون عليه وأن مقتضى ذلك أنه لا خلاف بين الطرفين فى هذا الخصوص ، فإنه يكون قد فسر الإنذار تفسيرا سائغا بما تحمله عبارته مما يدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى تفسير المستندات . لما كان ذلك وكان الحكم قد أضاف فى سبيل التدليل على حصول الاستيلاء أن الطاعن لم يحتفظ فى إقراره بالقدر المبيع ضمن المائة فدان التى اختارها لنفسه باعتبارها الحد الأقصى الجائز له تملكه كما استند الحكم الى ما ورد فى بيانات وجه الحافظة التى قدمها الطاعن إلى محكمة أول درجة وبداخلها اقرار الملكية ، وكانت هذه الأسباب سائغة وتؤدى الى ما انتهى اليه الحكم ولا مخالفة فيها للثابت بالأوراق ، وإذ لا ينفي حصول الاستيلاء على القدر المبيع ما تمسك به الطاعن من استمرار هذا القدر فى حيازة المطعون عليه ، ذلك أنه طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ يتعين على واضع اليد على الأراضى المستولى عليها سواء كان هو المستولى لديه أو غيره أن يستمر فى وضع يده عليها ويعتبر مكلفا بزراعتها

مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلا ، وقد نص المشرع على ذلك حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ "حرصا على مصلحة الإنتاج القومي لأن الهيئة المذكورة لن يتيسر لها استلام جميع الأراضي الخاضعة للاستيلاء طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بصفة فعلية قبل بداية السنة الزراعية ١٩٦١-١٩٦٢ لاستغلالها بزراعتها على الذمة أو بتأجيرها " لما كان ما تقدم فإنه لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع الطاعن بهذا الخصوص تدليلا على عدم حصول استيلاء على الأرض المبيعة ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع الذي أبداه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ويلزام الطاعن بأن يرد إلى المطعون عليه الثمن الذي قبضه تأسيسا على أن عقد البيع أبرم بين الطرفين لم يثبت تاريخه حتى صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وأنه قد استحال على الطاعن تنفيذ التزامه بنقل الملكية إلى المطعون عليه لاستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأرض المبيعة ، هذا في حين أن العقد أبرم بتاريخ ١٩٦١/١/٢١ قبل صدور القانون صالف الذكر وأثبتته الطاعن في إقرار الملكية الذي قدمه ووضع المطعون عليه اليد على القدر المبيع دون أن تعرض له إدارة الاستيلاء وهو ما يدل على أن البائع قد نفذ التزامه بنقل الملكية : هذا إلى أن المطعون عليه لم يتخذ أي إجراء لتسجيل العقد ولم يتقدم إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بطلب الاعتداد بعقده . وهذه اللجنة هي التي تختص بتحقيق ثبوت تاريخ هذا العقد قبل صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهو ما يترتب عليه القول بوجود الاستحالة في تنفيذ الطاعن لالتزامه بنقل الملكية أو عدم وجودها ، وطالما لم يصدر قرار من اللجنة في هذا الخصوص فإن الدعوى تكون قد رفعت قبل الأوان .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كان تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الوارد على الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للإقرار المقدم منه تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ممتنعا على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتختص به اللجان القضائية المنصوص عليها فى تلك المادة دون غيرها ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أثبت وعلى ما سلف البيان فى الرد على السببين السابقين أن الأرض المبيعة قد تم الاستيلاء عليها تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ولما كانت جهة الإصلاح الزراعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تستمدحقتها فى الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانونا من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وذلك على أساس أن البائع هو الذى زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعى عن هذا القدر وأن الاستيلاء الذى قامت به جهة الإصلاح الزراعى إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن الحد المسموح بتملكه قانونا ، وكان عقد البيع يفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى ويترتب على الانقراض ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعه الاستحالة فى هذه الحالة المدين بالالتزام الذى استحاله تنفيذه عملا بمبدأ "تحمل التبعة فى العقد الملزم للجانبين" . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التزام الطاعن بنقل ملكية العين المبيعة قد صار مستحيلا بسبب الاستيلاء عليها للذية تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبى ، وإذا كان وقوع الاستحالة لهذا السبب الأجنبى لا يعنى الطاعن من رد الثمن الذى قبضه بل إن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على الطاعن نتيجة تحمله التبعة فى انقضاء التزامه الذى استحاله تنفيذه ،

وكان لا يبنى هذه الاستحالة أن المطعون عليه استمر يضع اليد على القدر المبيع ، ذلك أنه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السيين السابقين يستمر وضع اليد على الأراضي المستولى عليها في وضع يده ويعتبر مكلفا بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلا . لما كان ما تقدم فإنه يكون غير منتج دفاع الطاعن بأن المطعون عليه هو الذي أهمل في تسجيل عقده أو في التقدم إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي للاعتداد بهذا العقد، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن برد الثمن تأسيسا على انفساخ العقد لاستحالة تنفيذ الطاعن التزامه بنقل الملكية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم قرر أن الفصل في طلب إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف أصبح غير منتج بعد أن انتهى إلى تأييد ذلك الحكم في قضائه في الموضوع ، هذا في حين أن ما فصل فيه الحكم المستأنف ليس من الحالات التي نص القانون على شمول الحكم الصادر فيها بالنفاذ المعجل وجوبا أو جوازا ، وإذ كان الطعن مرجع الكسب وسوف تحال الدعوى بعد نقض الحكم إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها، فإن مصلحته تكون قائمة في طلب إلغاء وصف النفاذ :

وحيث إنه لما كانت الأسباب التي استند إليها الطاعن في طعنه على غير أساس وذلك على ما سلف بيانه فصار الطعن متعين الرفض ، فإن النعي بهذا السبب يصبح غير منتج :

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٤١ )

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض : « الخصوم في الطعن » .

عدم جواز اختصاص من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

(ب) تنفيذ عقارى : « تبليغ التقرير بزيادة العشر » : بطلان : حكم :  
« الأحكام الحائز الطعن فيها » :

ورود حالات الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف في حكم مرمى المزايدة على سبيل المحصر في قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة ، وجوب قيام قلم للكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر للولى الشأن ومنهم الراس عليه المزايدة الأولى . ضرورة التحقق قبل إجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ .

(ج) تنفيذ عقارى : « قاضى البيوع » :

لا على المحكمة إن هي لم تستجب لطلب تأجيل المزايدة ما دام لم يشفع بما يبرره .

(د) تنفيذ عقارى : « تنبيه نزع الملكية ومشمولاته » : بطلان :

وجوب بيان المقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته في تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والإعلان من البيع . إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه لا يرتب البطلان في ظل قانون المرافعات السابق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالمقار تكشف عن حقيقة ، وينتجى بها التشكيك فيه .



١ - الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض في النزاع الذي فصل فيه ، وإذ كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الثامن والتاسع لم يختصما في هذا النزاع ، فإن الطعن ضدهما بالنقض يكون غير مقبول .

٢ - أوردت المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات السابق - الذي يحكم واقعة النزاع - على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف في حكم مرسى المزاد، ومنها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة ، وقضت المادة ٦٧٩ من ذلك القانون بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التي يجري أمامها البيع بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ، ومنهم الراسى عليه المزاد الأول في خلال الخمسة أيام التالية لانقضاء ميعاد التقرير بها ، وموئدى هذين النصين مرتبطا بما تقضى به المادة ٦٨٢ من نفس القانون أن تجرى المزايدة بعد التحقق من حصول هذا التبليغ : وإذ كان البين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر التقرير بزيادة العشر أن المطعون عليه الثانى وهو الراسى عليه المزاد الأول الذى قرر بزيادة العشر قد أعلن بذلك المحضر وفق ما جاء بالحكم المطعون فيه ، وهو ما ينتفى معه وجود عيب في إجراءات المزايدة في هذا الخصوص يبطل حكم مرسى المزاد ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة التي رسا فيها مزاد العقار موضوع النزاع أن أحدا ممن حضروا تلك الجلسة ومن بينهم الطاعن ( المدين ) لم يعترض على الإجراءات السابقة عليها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبمخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس :

٣ - إذا كان المطعون عليه الثانى ( الراسى عليه المزاد الأول ) قد تقدم بطلب تأجيل المزايدة ، ولم يشفع طلبه بما يبرره ، فإن موئدى ذلك وإزاء ما هو ثابت من أن الإجراءات قد تمت أمام قاضى البيوع مطابقة للقانون ، ألا تقوم حاجة بالمحكمة إلى الاستجابة للطلب المشار إليه .

٤ - إنه وإن أوجب المشرع في المواد ٦١٠ / ٢ ، ٦٣٠ / ٣ ، ٢/٦٥٣ من قانون المرافعات السابق بيان العقسار الذي يجرى عليه التنفيذ ومساحته في تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والأعلان عن البيع، ورتب على إغفال هذا البيان بطلان إجراءات التنفيذ ، وذلك بالفقرة الأخيرة من المادة ٦١٠ وبالمواد ٦٣٤ ، ٦٥٨ ، ٦٨١ من القانون المتقدم الذكر ، إلا أن هذا البطلان لا يتحقق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار ، والواردة في هذه الأوراق تكشف عن حقيقة ، وينتفي بها التشكيك فيه ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للخطأ في مساحة العقار موضوع البيع والذي يثيره الطاعن ( المدين ) بسبب النعي ، وانتهى إلى أن البيانات الأخرى مما تكشف عن حقيقة العقار ، وتنفي أي شك فيه . وتدحض ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ الذي تضمنته نشرة البيع . وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحا في القانون ويكفي لحمل قضائه . فان النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بناء على الإجراءات التي اتخذتها المطعون عليها الأولى في القضية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ مدني كلي المنصورة لنزع ملكية الطاعن من عقار مرهون لها رهنا رسميا في دين لها عليه رسا مزاد ذلك العقار في ١٨ من إبريل سنة ١٩٦٥ على المطعون عليه الثاني الذي قرر بأن الشراء لحساب المطعون عليهما الثالث والرابعة ، وبعد زيادة العشر من جانب المطعون عليه الخامس الذي قرر بأن الشراء لحساب المطعون عليه السابع صدر الحكم برسو المزاد عليه في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف

المنصورة بالاستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٧ق، وبتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثامن والتاسع وأبدت رأيها في الموضوع برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لتظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة صحيح ذلك أنه لما كانت الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض في النزاع الذي فصل فيه ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الثامن والتاسع لم يختصما في هذا النزاع ، فإن الطعن ضدهما بالنقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهم السبعة الأولين .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن محضر التقرير بزيادة العشر لم يبلغ للراسى عليه المزداد بما يعد عيبا في الإجراءات يبطل حكم مرسى المزداد الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ويجيز استئنافه، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن التقرير بزيادة العشر قد أبلغ للراسى عليه المزداد الأول في أول مايو سنة ١٩٦٥ وأنه حضر جلسة المزايدة ولم يبد اعتراضا على الإجراءات، هذا في حين أن الراسى عليه المزداد الأول لم يبلغ في هذا التاريخ بل إن الأوراق خالية مما يفيد إبلأغه ، وإذا كان حضور المطعون عليه جلسة المزايدة وطلبه تأجيلها لا يعنى التسليم منه بصحة الإجراءات، وكان الحكم لم يفصح عن السبب الذي دعا إلى عدم الاستجابة إلى طلب التأجيل المشار إليه ويحق للطاعن باعتباره المدين صاحب المصلحة



الأولى في صحة الإجراءات في إبداء دفعه بشأنها ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وبمخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات السابق-الذى يحكم واقعة النزاع- قد أوردت على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف فى حكم مرسى المزاد ومنها أن يكون ثمت عيب قد شاب إجراءات المزايدة ، وكانت المادة ٦٧٩ من ذلك القانون تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التى يجرى أمامها البيع بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الراسى عليه المزاد الأول فى خلال الخمسة أيام التالية لانقضاء ميعاد التقرير بها ، ولئن كان مؤدى هذين النصين مرتبطين بما تقضى به المادة ٦٨٢ من نفس القانون أن تجرى المزايدة بعد التحقق من حصول هذا التبليغ، إلا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه واجه ما يبيده الطاعن بسبب النعي فى قوله « وتم إبلاغ المستأنف عليه الثانى ( المطعون عليه الثانى وهو الراسى عليه المزاد الأول) ومن قرر بالشراء لحسابهم المستأنف عليهما الثالث والرابعة ( المطعون عليهما الثالث والرابعة ) وذلك بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٥، بل لقد حضر المستأنف عليه الثانى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ التى تم فيها المزاد بعد التقرير بزيادة العشر، وعلى أى حال فإن أحدا من الراسى عليه المزاد أو من قرر بأن الشراء لصالحهم لم يطعن على الإجراءات بشئ فى هذا الخصوص» ولما كان البين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر التقرير بزيادة العشر والمودعة بحافظة المطعون عليه السابع أن المطعون عليه الثانى وهو الراسى عليه المزاد الأول الذى قرر بزيادة العشر قد أعلن بذلك المحضر يوم أول مايو سنة ١٩٦٥ وفق ما جاء بالحكم المطعون فيه وهو ما ينتنى معه وجود عيب فى إجراءات المزايدة فى هذا الخصوص يبطل حكم مرسى المزاد ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٦٥ فى القضية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ ببيع كلى المنصورة التى رسا فيها مزاد العقار موضوع النزاع أن أحدا من حضر تلك الجلسة ومن بينهم الطاعن لم يعترض على

الإجراءات السابقة عليها، وأن المطعون عليه الثانى وإن تقدم بطلب تأجيل المزايدة إلا أنه لم يشفع طلبه بما يبرره، فإن مؤدى ذلك وإزاء ما هو ثابت مما حصله الحكم المطعون فيه من مدونات حكم مرسى المزايدة على النحو السالف بيانه - من أن هذه الإجراءات قد تمت أمام قاضى البيوع مطابقة للقانون ألا تقوم حاجة بالمحكمة إلى الاستجابة للطلب المشار إليه . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وبمخالفة الثابت فى الأوراق على النحو الذى يثيره الطاعن بسبب النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن نشرة بيع العقار موضوع النزاع قد تضمنت خطأ فى مساحته وأن من شأن هذا الخطأ أن ينقص عدد المزايدى فيه بما يؤدى إلى بخس ثمنه وأن محكمة البيوع قضت رغم ذلك بإيقاع البيع، وهو عيب فى إجراءات المزايدة يجيز استئناف حكم مرسى المزايدة، غير أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف ذلك الحكم قولاً منه بأن الخطأ المشار إليه غير مؤثر فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن أوجب المشرع فى المواد ٦١٠ ، ٢/٦٣٠ ، ٣/٦٥٣ من قانون المرافعات السابق بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته فى تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والإعلان عن البيع ورتب على إغفال هذا البيان بطلان إجراءات التنفيذ وذلك بالفقرة الأخيرة من المادة ٦١٠ وبالمواد ٦٣٤ ، ٦٥٨ ، ٦٨١ من القانون المتقدم الذكر ، إلا أنه لما كان هذا البطلان لا يتحقق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار والواردة فى هذه الأوراق تكشف عن حقيقة وينتفى بها التشكيك فيه، وكان يبين من مدونات حكم مرسى المزايدة الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ أنه عرض للخطأ فى مساحة العقار موضوع البيع والذى يثيره

الطاعن بسبب النعى فيما أورده من أن مقرر الزيادة بالعشر قد أشار إلى أنه قد ورد في تنبيه نزع الملكية أن مساحة العقار هي ٣٧٢,٧٥ م<sup>٢</sup> في حين أن حقيقتها ٧٣٢,٧٥ م<sup>٢</sup> وأنه سيتخذ الإجراءات في الشهر العقاري لتصحيح ذلك الخطأ الناشئ عن السهو، وطلب من المحكمة تصحيحه على ضوء المساحة الحقيقية للعقار بالقراريط وهي ٢١ قيراطا وعشرة أسهم وسبعا السهم من ١٤ قيراطا في العقار المشار إليه والتي تدخل ضمن الحدود والمعالم الموضحة بتنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع، وكان الحكم المطعون فيه قد أجاب على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص بقوله « إنه وإن كانت مساحة العقار قد ظهرت بأقل من القيمة الحقيقية وذلك في تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع ونشراته إلا أن بيانات العقار الأخرى دلت على حقيقته، فقد تضمنت موقعه وحدوده وأحوال كل حد ومقدار الحصة المعروضة للمزايدة منسوبة إلى كامل العقار مما يكشف عن أن ثمة خطأ ماديا بحثا وقع في مسطحه»، وكان هذا الذي أورده الحكم وانتهى إليه قد استند فيه إلى البيانات التي أشار إليها مما يكشف عن حقيقة العقار موضوع البيع وينبئ أي شك فيها ويدحض ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ الذي تضمنته نشرة البيع، وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحا في القانون وبكفي لحمل قضائه، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن حكم مرسى المزاد الذي أصدره قاضي البيوع أغفل الرد على دفعه التي أبداهها في جلسة المزايدة غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن محاضر الجلسات خالية من أي دفع وذلك على خلاف الحقيقة الثابتة في الأوراق، وفاته أنه كان على قاضي البيوع أن يتحقق من أن إجراءات المزايدة قد تمت صحيحة حتى يتسنى له أن ينزل عليها حكم القانون، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق وبالخطأ في تطبيق القانون.



وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من محاضر جلسات القضية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بيع كلى المنصورة أن الطاعن لم يبد دفوعاً أمام قاضى البيوع ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه نقلاً عن حكم مرسى المزار الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ أن إجراءات البيوع قد تمت مطابقة للقانون فإن النعي على الحكم بمخالفة الثابت فى الأوراق وبانحطاً فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبدالسلام بليغ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
بطرس زغلول ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٤٢ )

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) رسوم . « رسوم قضائية » . « رد الرسوم » : صلح .

استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه . ألا يسبق إثبات  
الصلح صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .

(ب) حكم . « تقسيمات الأحكام » . « حجية الحكم » :

الحكم القطعي . ماهيته . حسمه النزاع في جملة أو في جزء منه أو في مسألة  
متفرعة عنه . لا رجوع فيه من جانب المحكمة .

(ج) حكم . « تقسيمات الأحكام » : دعوى : « المسائل التي تعترض  
سير الخصومة » . « وقف الخصومة » . رسوم . صلح :

الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه فور صدوره على استقلال .  
عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكماً قطعياً في مسألة متفرعة عن النزاع .  
صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .

١ - مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم  
القضائية في المواد المدنية معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن استحقاق نصف الرسوم على الدعوى

(١) نقض ٧ / ٣ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٨ . ص ٥٧١

عند انتهائها صلحا ، مشروط بالآسبق لإثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعى فيها فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع :

٢ - الحكم القطعى هو ذلك الذى يضع حدا للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاتم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته .

٣ - إنه وإن كان الوقف الذى يوقع على المدعى جزاء على إهماله فى اتخاذ ما تأمر به المحكمة يعتبر حكما طبقا للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق ، ويجوز الطعن فيه فور صدوره على استقلال دون انتظار للحكم فى الموضوع ، عملا بالمادة ٣٧٨ من ذات القانون ، إلا أن المشرع قد استهدف به تعجيل الفصل فى الدعوى ، وتأكيد سلطة المحكمة فى سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها ، وهو بهذه المثابة لا يتصل بموضوع الدعوى ، ولا يفصل فى نزاع بين الخصوم ، ولا يبت فى أية مسألة متفرعة عنه ، ولا يمكن بذلك اعتباره حكما قطعيا فى مسألة متفرعة عن النزاع فى معنى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فليس من شأن صدوره قبل حصول الصلح فى الدعوى أن يحول دون استحقاق نصف الرسوم :

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى دمياط بطلب الحكم بصحة التعاقد الصادر إليه عن العقار المبين بصحيفة الدعوى والبالغ قيمته ألفا وتسعمائة من الجنيهات ، وبجلسة ٣ من يونيو ١٩٦٤



قضت المحكمة بوقف الدعوى جزاء لمدة ستة شهور وفقا للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق ، وبعد تعجيل الدعوى حكمت المحكمة في ١٧ من فبراير ١٩٦٥ بإلحاق ما اتفق عليه الطرفان بمحضر الجلسة وإثبات محتوى عقد الصلح فيه وجعله في قوة السند التنفيذي . وبتاريخ ١٧ من مارس ١٩٦٥ استصدر قلم كتاب محكمة دمياط الابتدائية - الطاعن بصفته - قائمة الرسوم المستحقة على الدعوى بمبلغ ثلاثين جنيها مسواة على أساس احتساب الرسوم النسبية كاملة على ثمن العقار المبيع . عارض المطعون عليه في قائمة الرسوم المشار إليها استنادا إلى أن الدعوى قد تمت صلحا، وأنه لا يستحق عليها سوى نصف الرسم عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها إلى مبلغ ١٠٩ ج و ٢٥٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٣ لسنة ١٧ ق المنصورة ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٠ من إبريل ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحددة انظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول ن الحكم أقام قضاء بتعديل قائمة الرسوم على أساس أن النزاع انتهى بين الطرفين صلحا فلا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسم عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وأن الحكم الصادر بإيقاف الدعوى جزاء لا يترتب عليه استحقاق كامل الرسم لأنه من قبيل الأعمال التي تستهدف تهئية القضية للمرافعة ولا يعد حكما تمهيديا أو حكما قطعيا في مسألة فرعية في معنى المادة سالفه الذكر ، وهذا من الحكم غير صحيح في القانون، لأن الحكم الذي يصدر بوقف الدعوى لعقاب المدعى الذي يهمل في اتخاذ ما تأمر به المحكمة عملا بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات، إنما هو حكم قطعي صادر قبل الفصل في الموضوع في مسألة

فرعية ، مما يمتنع معه إمكان تطبيق المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية سالفة الذكر وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ إذ تنص على أنه « إذا انتهى النزاع صلحا بين طرفين ، وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . . » فإن مفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند انتهائها صلحا مشروط بالأى سبق إثبات المحكمة لهذا الصلاح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع . ولما كان الحكم القطعي هو ذلك الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، وأنه وإن كان الوقف الذى يوقع على المدعى جزاء على إهماله فى اتخاذ ما تأمر به المحكمة يعتبر حكما طبقا لنصر المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق ويجوز الطعن فيه فور صدوره على استقلال دون انتظار للحكم فى الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من ذات القانون، إلا أن المشرع قد استهدف به تعجيل الفصل فى الدعوى وتأكيده سلطة المحكمة فى سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها ، وهو بهذه المثابة لا يتصل بموضوع الدعوى ولا يفصل فى نزاع بين الخصوم ولا يبت فى أية مسألة متفرعة عنه ولا يمكن بذلك اعتباره حكما قطعيا فى مسألة متفرعة عن النزاع فى معنى المادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ السالفة . وإذ انتهت دعوى صحة التعاقد صلحا فإن الحكم بوقفها جزاء قبل حصول ذلك الصلح ليس من شأنه أن يحول دون استحقاق نصف الرسم . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد سائر هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام بلبع رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

( ٤٣ )

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ، ب ) محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير الدليل » . إثبات ،  
« البينة » . « القرائن » . حكم . « تسبيب الحكم » .

( أ ) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم  
التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله .

( ب ) تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن  
متسائدة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

( ج ) تزوير : « الحكم به دون الادعاء بالتزوير » ، إثبات . « طرق  
الإثبات » : « البينة » .

لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان أية ورقة من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت  
عليها الدعوى . هذا الحق رخصة للمحكمة سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل  
وسواء نجح الادعاء أو فشل . للمحكمة في حالة تشكيكها في صحة الورقة أن تحيل الدعوى  
من تلقاء نفسها إلى التحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالشهادة .

١ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي  
الموضوع ، وهو غير ملزم بتصديق الشاهد في كل أقواله ، بل له أن يطرح  
منها ما لا يطمئن إليه .

٢ - تقدير القرائن القضائية هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ،  
ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقريته متى كان من شأنها أن تؤدي



إلى الدلالة التي استخلصها هو منها . ومتى كانت القرائن التي استند إليها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يجوز للخصوم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها :

٣ - يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وإذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> - هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل ، ويجوز للمحكمة من باب أولى في حالة تشككها في صحة الورقة المتمسك بها أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق استعمالا لحقها ، وذلك في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٣٤ سنة ١٩٥٤ مدنى سوهاج الابتدائية ضد الطاعنين وأخرى توفيت فيما بعد تدعى صنيوره جندى تطلب الحكم بإلزامهم بتسليمها المنقولات الميينة بطلب الحجز أو بدفع

(١) نقض ١٦ / ٣ / ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٨ . ص ٦٧٢

قيمتها وقدرها ٢٧١ جنيه و ٩٩٥ مليا وصحة الحجز التحفظي الموقع عليها بتاريخ ١٩٥٤/١١/٦ ، وقالت بياناً لدعواها إنها كانت زوجة للمرحوم نصيف ميخائيل شنوده مورث الطاعنين والمدعى عليها الثالثة وهم والداه وأخوه ، وبعد وفاته في ١٩٥٢/٧/٢٩ طالبتهم بتسليمها المنقولات المملوكة لها والتي كانت في منزل الزوجية ولكنهم رفضوا ، فاستصدرت أمرا بتوقيع الحجز التحفظي عليها وتنفيذ الحجز بتاريخ ١٩٥٤/١١/٦ ثم أقامت دعواها بالطلبات سالفه البيان ، وقدم الطاعنان إيصالاً مؤرخاً ١٩٥٣/٧/١٥ عليه توقيع للمطعون عليها يتضمن إقرارها باستلام ملابسها ومبلغ سبعين جنياً من الطاعن الثاني قيمة نصيبها الميراثي في منقولات الزوجية وادعت المطعون عليها بتزوير هذا الإيصال . دفع الطاعنان والمدعى عليها الثالثة بسقوط حق المطعون عليها في الإدعاء بالتزوير لعدم إعلانهم بمذكرة شواهد في الميعاد القانوني . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣٠ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها وقعت على بياض على ورقة سلمتها للطاعن الثاني لتحرير طلب إثبات وراثته وأنه ملأ فراغ الورقة بسند التخالص المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ ، وقد تنفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين . وأقامت المطعون عليها في نفس الوقت الدعوى رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥٥ مدني سوهاج الابتدائية ضد الطاعنين وضد شركة هلقسيا للتأمين تطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٣٠٠ جنيه ، وقالت شرحاً لهذه الدعوى إن زوجها كان قد أمن على حياته لصالحها لدى الشركة المذكورة بمبلغ ٣٠٠ جنيه غير أنها لم تقبض هذا المبلغ بعد وفاته وعلمت أن اجراءات قد اتخذت لصرف مبلغ التأمين إلى الطاعنين ، وإذا كانت الشركة مسئولة عن ذلك فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها ، وقدم الطاعنان إيصالاً مؤرخاً ١٩٥٣/١٢/١٣ عليه توقيع للمطعون عليها يتضمن أنها تسلمت من الطاعن الثاني مبلغ التأمين المرسل لها من الشركة ، وادعت المطعون عليها بتزوير هذا الإيصال أيضاً ووجهت شركة التأمين دعوى ضمان فرعية إلى الطاعن الثاني لأنه هو الذي صرف الشيك الخاص بمبلغ التأمين ، وطلبت أصلياً رفض الدعوى بالنسبة لها واحتياطياً الحكم على الطاعن الثاني بما عسى

أن يحكم به عليها، قررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الدعوى الأولى رقم ٦٣٤ سنة ١٩٥٤. وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٦٣٤ سنة ١٩٥٤ بسقوط حق المطعون عليها في ادعائها تزوير الإيصال المؤرخ ١٩٥٣/ ٧/١٥ ويرد وبطلان هذا الإيصال وبإلزام الطاعنين والمدعى عليها صنيوره جندى بتسليم المطعون عليها المنقولات المبينة بطلب الحجز أو بدفع قيمتها وقدرها ٢٧١ جنيها و ٩٩٥ مليا وبصحة الحجز التحفظي ، وفي الدعوى رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥٥ برد وبطلان الإيصال المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١٣ وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليها مبلغ ٣٠٠ جنية قيمة التأمين المستحق لها وبرفض الدعوى بالنسبة لشركة التأمين . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ سنة ٣٩ ق أسبوط ( مأمورية سوهاج ) وبتاريخ ١٩٦٦/ ٤/١٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها ، وحيث إن الطعن أقيم على تسعة أسباب ينعي الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع في الدعوى والقصور في التسييب ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برد وبطلان الإيصال المؤرخ ١٩٥٣ ٧/١٥ باستلام المطعون عليها نصيبها في منقولات الزوجية وبرد وبطلان الإيصال المؤرخ ١٩٥٣/ ١٢/١٢ باستلامها مبلغ التأمين المستحق لها تأسيساً على ما استخلصه من أقوال شهودها من أنها وقعت على بياض على أوراق سلمتها إلى الطاعن الثاني ليقوم بتحرير طلب إعلام وراثته بمناسبة وفاة زوجها ولصرف مبلغ التأمين ، ثم ملأ الطاعن الثاني الفراغ الذي فوق التوقيع بعبارات الإيصاليين ، في حين أن ما ذكرته المطعون عليها في تقرير الادعاء بالتزوير يختلف مع ما قررته عند مناقشتها أمام محكمة أول درجة ومع أقوال شاهدها الأول الدكتور عدلى جندى بشأى وذلك بالنسبة لكيفية تحرير تلك الأوراق ، هذا إلى أن حالة الإيصاليين تدل على أن الإيصال الأول حرر على النصف السفلي من الجانب الطولى الأيسر من نصف ورقة ثم حرر الإيصال الثاني



فما بعد على الجزء العلوى لهذا النصف وفصل كل إيصال عن الآخر لتقديمه فى الدعوى الخاصة به . وهذه الماديات تدل على عدم صحة ما ادعته المطعون عليها وشاهدها الأول ، إذ لو صح ادعاؤها لوجد الهامش الأبيض العلوى من الورقة منزوعاً ، ولو صح قول شاهدها لوجد نزع بالهامش الأبيض العلوى والهامش الأيسر والأيمن من الورقة . وقد تمسك الطاعنان فى دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بدلالة هذه الماديات غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع واكتفت بالقول بأنها لا تأخذ بما قرره الطاعنان عن كيفية تحرير الإيصاليين لأنه يجافى الواقع دون أن توضح رأيها فى ذلك ، مع أن التصوير الذى ساقه الطاعنان مستساغ وهو ما يعيب حكمها بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان تقرير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاض الموضوع وهو غير ملزم بتصديق الشاهد فى كل أقواله بل له أن يطرح منها ما لا يطمئن إليه ، وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدىه الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى أقوال شهود المطعون عليها وحصلت من هذه الأقوال ومن الأوراق المقدمة فى الدعوى أن المطعون عليها وقعت على بياض على أوراق سلمتها إلى الطاعن الثانى ليحرر إعلاماً شرعياً بإثبات الوراثة بمناسبة وفاة زوجها وطلباً لصرف مبلغ التأمين المستحق لها من شركة التأمين، وأنه ملأ الفراغ بعبارات الإيصاليين المطعون بتزويرهما، ولم تأخذ المحكمة بما ورد خلافاً لهذه الواقعة التى حصلت سواء فى أقوال الشاهد الأول للمطعون عليها أو فى سائر أوراق الدعوى ، وكان هذا الذى قرره الحكم كاف لحمله ، فلا على المحكمة إن هى لم ترد على دفاع الطاعنين بشأن عدم وجود نزع بالإيصاليين على النحو الذى قرره المطعون عليها أو شاهدها الأول، إذ فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمنى لأطراح هذا الدفاع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رد وبطلان الإيصاليين، ولم يأخذ بما ادعاه الطاعنان عن كيفية

تحريرهما ، واستند في ذلك إلى ما قرره من أن ما أفاض فيه المستأنفان - الطاعنان - في صحيفة الاستئناف عن طريقة التوقيع على الورقتين وأنهما كانتا ورقة واحدة ثم فصلهما المستأنف الثاني - الطاعن الثاني - فإن المحكمة لا تلتفت إليه لأنه قول يجافي الواقع الممكن تصديقه وحصوله فلا معنى لأن توقع المستأنف عليها - المطعون عليها - على الورقة في نصفها ثم يحتفظ هو بها بحالتها حتى إذا جاء وقت الحصول على مخالصة عن قيمة التأمين عاد فاستعمل نفس الورقة في جزئها الثاني ثم يفصل الجزئين بعد ذلك ليستعمل كل جزء في القضية الخاصة به ، ثم القول بأن القلم هو نفس القلم لأنه تاجر يحتفظ بالقلم معه في كل وقت وظل معه طوال المدة بين تاريخ الايصافين وهي تقارب الخمسة شهور ، وكان هذا الذي أورده الحكم سائغاً ويدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، فلما النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاسناد ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قرر أن جميع شهود المطعون عليها شهدوا بأنها وقعت على الأوراق التي قدمها الطاعن الثاني ، هذا في حين أنه لم يشهد بذلك سوى شاهدها الأول الدكتور عدلى جندى بشاى ، أما الشاهدان الآخريان فقد قررا أنهما سمعا بهذه الواقعة من المطعون عليها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في الاسناد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه حين مرد أقوال شهود المطعون عليها الذين سمعوا في التحقيق أمام المحكمة ، أثبت أن شاهديها الثاني والثالث شهدا بأن المطعون عليها أخبرتهما بأنها وقعت للطاعن الثاني على أوراق بيضاء ، ثم خلص الحكم من ذلك إلى أنه يأخذ بأقوال شهود المطعون عليها الذين قرروا جميعاً أنها وقعت على بياض ، وكان ما قرره الحكم على هذا النحو لا يتنافى مع ما قرره الشهود في هذا الخصوص ، يستوى في ذلك ما قرره الشاهد الأول من أنه حضر هذه الواقعة بنفسه أو ما قرره الشاهدان الثاني والثالث من أنهما

سمعا بها من المطعون عليها ، لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في الإسناد ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعينان بالأسباب من الثالث إلى السادس وبالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم استند في قضائه ببرد وبطلان الايصال المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ إلى أن هذا الايصال قد تضمن أن المطعون عليها استلمت ملابسها خلافا لما ثبت في محضر الحجز الذي أوقعته بتاريخ ١٩٥٤/١١/٦ من أن هذه الملابس كانت موجودة بمنزل الطاعنين في حين أن إقرار المطعون عليها باستلام ملابسها خلافاً للواقع يدل على ضرورة الإقرار لأعلى تزويره . كما استند الحكم في قضائه ببرد وبطلان الايصالين إلى ما قرره أحد شهود المطعون عليها في الشكوى رقم ٢٥٦٣ سنة ١٩٦٤ إدارى المراغة من أنه توسط في الصباح بين الطرفين في شهر يولييه سنة ١٩٥٤ ، وأن الطاعن الأول وافق على أن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٥٠ جنيه نظير المنقولات وقيمة التأمين غير أنها رفضت هذا العرض ، هذا في حين أنه ليس هناك ما يمنع من أن يعرض الطاعن الأول حلاً وسطاً للصالح ، واستند الحكم أيضاً إلى أن المنقولات ملك للزوجة وأنه لا يعقل أن تتخلى عنها مقابل ٧٠ جنيه ، في حين أنه ليس هناك ما يمنع من أن تتخلى المطعون عليها عن هذه المنقولات مقابل أى مبلغ في سبيل الصلح ، واستند الحكم كذلك إلى أن أحدا لم يوقع كشاهد على الايصالين ، مع أنه لم تكن هناك حاجة إلى توقيع شهود لأن المطعون عليها تجيد القراءة والكتابة ، وأضاف الحكم أن الايصال المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١٣ جاء خلواً من البيانات الخاصة بمبلغ التأمين فجاء هذا الايصال مجهلاً ، في حين أن البيانات التي تضمنها الايصال المذكور كافية لإثبات إقرار المطعون عليها باستلام مبلغ التأمين ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال :

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بتزوير الايصالين إلى ما قرره شهود المطعون عليها في



التحقيق الذي أجرته المحكمة وفي محضر ضبط الواقعة في الشكوى رقم ٢٥٦٣ سنة ١٩٦٤ إدارى المراجعة ومن بينهم الشاهد فخرى بشاى الذى قرر أن حاول مع آخرين إنهاء النزاع صلحاً بين الطرفين في سنة ١٩٥٤ أى بعد تحرير الايصالين وأن الطاعن الأول عرض أن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٥٠ جنيه نظير المقولات وقيمة وثيقة التأمين ولكنها رفضت ، واستخلص الحكم من ذلك تزوير الايصالين على أساس أنهما لو كانا تحت يد الطاعن الأول في ذلك التاريخ لأظهرهما لمن حاول إجراء الصالح ، كما استند الحكم إلى أن الايصال المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ تضمن أن المطعون عليها استلمت ملابسها مع أن هذه الملابس كانت من بين ما حجز عليه فيما بعد بتاريخ ١٩٥٤/١١/٦ بناء على طلبها وإلى أن المطعون عليها لم تكن بحاجة لأن تقبل مبلغ ٧٠ جنيه الذى ورد بالايصال المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ بأنها تسلمته على أنه قيمة نصيبها فيما ترثه عن زوجها في المنقولات لأن جميع هذه المنقولات مماوكة لها ، وإلى أن أحداً لم يوقع كشاهد على الايصالين خلافاً لما جرت عليه العادة على الرغم مما قرره شاهدة الطاعنين في التحقيق من أنهما كان موجودين وقت تحرير الايصال المؤرخ ١٥-٧-١٩٥٣ وكان من الطبيعى لو صحت شهادتهما أن يوقعا عليه كشاهدين وإلى أن الايصال الخاص بمبلغ التأمين جاء نخلوا من أية بيانات عن المبلغ مما يؤيد أن الفراغ الذى فوقه التوقيع لم يكن يكفى لكل هذه البيانات فجاء هذا الايصال مجهولاً لما كان ذلك وكان تقدير القرائن القضائية هو ما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقريته متى كان من شأنها أن تؤدى إلى الدلالة التى استخلصها هو منها ، وكانت الأدلة والقرائن سالفة الذكر التى استند إليها الحكم المطعون فيه في قضائه بتزوير الايصالين سائغة ومن شأنها أن تؤدى في مجموعها إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يجوز للطاعنين مناقشة كل قريته على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم بفساد الاستدلال لاعتماده على القرائن السابقة يكون على غير أساس :

وحيث إن السبب السابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إنهما تمسكا في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأنه مما يدل على عدم صحة الادعاء بتزوير الايصال المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١٣ أن المطعون عليها أقرت بتوقيعها على المخالصة المؤرخة ١٩٥٣/١١/٢٥ الخاصة بشركة التأمين كما أقرت بتوقيعها على ظهر الشيك الذي أرسلته لها الشركة المذكورة بمبلغ التأمين، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن هاتين الورقتين مكتوبتان باللغة الانجليزية التي تجهلها المطعون عليها، هذا في حين أن المخالصة سالفة الذكر تحمل ترجمة باللغة العربية وأن الشيك يحمل بعض عبارات مكتوبة باللغة العربية، مما يدل على علم المطعون عليها بمحتويات هاتين الورقتين وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون أنه أورد في هذا الخصوص ما يلي "إن الطرق التي اتبعها المستأنف الثاني - الطاعن الثاني - للوصول إلى صرف مبلغ التأمين بنفسه تكشف كلها عن رغبة أكيدة في الاستيلاء على هذا المبلغ بمعرفة دون أن يصل إلى يد صاحبه فقد استوقعها على الايصال الصادر من شركة التأمين وهو باللغة الانجليزية التي قررت أنها لا تعرفها ولما طالبت الشركة ضرورة التصديق على الامضاء من جهة حكومية أو من أحد المحامين راح المستأنف الثاني يحصل على توقيع لأحد نظار المدارس وعلى ختم المدرسة ولعله من أقربائه ومعارفه الذي سهل له هذا الأمر طالما ختم المدرسة تحت يده وهي طريقة غريبة للتصديق رسمياً على إمضاء، كما استوقعها على الشيك الصادر من الشركة وكان أيسر من هذا كله أن تلتقل هي لمرة واحدة إلى مقر الشركة أو إلى البنك"، ولما كان هذا الذي قرره الحكم سائغاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، وكان الطاعنان لم يقدموا لتأييد إدعائهما بمخالفة الحكم للثابت بالمخالصة الخاصة بشركة التأمين غير صورة رسمية من وجه حافظة المستندات التي قدمتها شركة التأمين إلى

محكمة أول درجة ، وكان يبين من الاطلاع عليها أن الشركة المذكورة قدمت بين مستنداتنا صورة فوتوغرافية من هذه المخالصة موقعاً عليها من المطعون عليها وخالفها ترجمة إلى اللغة العربية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق إذ قرر أن المخالصة الخاصة بشركة التأمين محررة باللغة الانجليزية باعتبار أن الترجمة العربية أثبتت في الجزء الخلفي منها : لما كان ذلك وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يقرر أن الشيك الذي وقعت عليه المطعون عليها محرر باللغة الانجليزية ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب التاسع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن المحكمة قضت بسقوط حق المطعون عاها في الادعاء بتزوير الايصال المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ لعدم إعلان الطاعنين بمذكرة شواهد التزوير في الميعاد القانوني ولكنها قضت رغم ذلك برد وبطلان هذا الايصال ، فتكون المحكمة قد استندت في قضائها إلى الرخصة المخولة لها في المادة ٢٩٠ مرافعات ، هذا في حين أنه طبقاً لهذه المادة لا يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة إلا إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وهو ما لم يتوافر في صورة الدعوى إذ لم تقض المحكمة برد وبطلان الايصال المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ إلا بعد إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا التزوير ثم إنها اعتمدت في حكمها في هذا الخصوص على ما استخلصته من أقوال شهود المطعون عليها ، وهو أمر غير جائز مما يوجب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وإذا جاءت هذه



لمادة خالية من أى قيد أو شرط ، فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها فى أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل ، ويجوز للمحكمة من باب أولى فى حالة تشكيكها فى صحة الورقة المتمسك بها أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق استعمالاً لحقها ، وذلك فى الأحوال التى يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المحكمة بعد أن تبين لها سقوط الادعاء بتزوير الايصال المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٥ لعدم إعلان شواهد التزوير فى الميعاد القانونى أصدرت حكمها المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٣٠ لتقوم هى بالتحقيق بمعرفتها ثم قضت برد وبطلان الايصال المشار إليه استعمالاً لحقها الذى خوله لها القانون (بالمادة ٢٩٠) من قانون المرافعات السابق ، واستندت فى ذلك إلى ما استخلصته من أقوال الشهود الذين سمعتهم مضافاً إليه القرائن الأخرى التى تضافرت فى تكوين عقيدتها بتزوير هذا الايصال وذلك على ما سلف بيانه فى الرد على الأسباب السابقة . لما كان ما تقدم فإن المحكمة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس ،

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : عثمان زكريا  
على ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنى .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب : « تقادم الضريبة » . تقادم مسقط . « وقف التقادم » .

حكم وقف التقادم - فى الفترة من ٤ / ٩ / ١٩٥٠ إلى ٣١ / ١٢ / ١٩٥٠ - المنصوص  
عليه فى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ . - حكم عام . سريانه على مبالغ الضرائب المنصوص  
عليها فى ذلك القانون والتي بدأ تقادمها ولم يكتمل .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بصياغتها  
وعومها - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - (١) أن حكم وقف التقادم  
فى الفترة من ٤ سبتمبر حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يلحق كافة المبالغ  
التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب ، بوصفها ضريبة على إيرادات رؤوس  
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية ،  
وبدأ تقادمها ولم يكتمل . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الغرض من القانون  
هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق فى المطالبة بالضريبة عنها  
قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .

( ١ ) نقض ٢٠ - ٢ - ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٣٢٠

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية ؛

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت أرباح المرحوم مهران عثمان الزينى مورث المطعون عليهم في الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٦٧٦٥ جنيها و ٥٢٧ مليما ورأس المال الحقيقي المستثمر في أول هذه المدة بمبلغ ٢٦٢٥ جنيها وأخطرت الورثة بهذا التقدير فأعرضوا عليه وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، ولديها دفع الورثة ببطلان الإخطارات الموجهة اليهم . وبتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٣ قررت اللجنة رفض الدفع الشكلى الخاص ببطلان الإخطارات وحددت جلسة تالية لنظر الموضوع . وإذ عاد الورثة ودفعوا ببطلان اجراءات المأمورية و بسقوط حق المصلحة في اقتضاء الضريبة وطلبوا في الموضوع الأخذ باقرارات الممول ، وبتاريخ ١ / ٥ / ١٩٥٤ اصدرت اللجنة قرارها أولا — بقبول الطعن شكلا ثانيا — برفض الدفع التى أبدأها الورثة . ثالثا — باعتماد تقدير المأمورية لصافي أرباح الممول المرحوم مهران عثمان الزينى المقاول بأسيوط بمبلغ ٦٧٦٥ جنيها و ٥٢٧ مليما رابعا — بزيادة تقدير المأمورية لرأس المال الحقيقي المستثمر في أول سنة ٤٦ — ٤٧ إلى مبلغ ١١١١١ جنيه ، فقد أقام الورثة الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٤ تجارى أسيوط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم . ودفعت المصلحة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنة آمنه مهران الزينى وبتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٥٧ حكمت المحكمة أولا — برفض الدفع المبدى من مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة آمنه مهران الزينى و بقبول الطعن شكلا بالنسبة



لجميع الطاعنين . ثانيا - برفض الدفع ببطلان قرار اللجنة الصادر في ١٩٥٤/٥/١ وبصحته : ثالثا - برفض الدفع ببطلان النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب لانهاء محلهما . رابعا - رفض الدفع ببطلان إجراءات المأمورية ( مخالفتها قواعد قانون المرافعات وأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ : خامسا - بقبول الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة النزاع ٤٦-٤٧ بمضي المدة وبإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من رفض هذا الدفع وبسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضريبة عن سنة النزاع . سادسا - تعديل قرار اللجنة المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير أرباح سنة النزاع باعتبارها سنة الأساس إلى مبلغ ٢٧٤٩ جنيها و ٢٠٦ مليمات بدلا من ٦٧٦٥ جنيها و ٥٢٧ مليمات وتأيد القراء المطعون فيه فيما عدا ذلك . سابعا - الزام مصلحة الضرائب بمصرقات الطعن وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل إلتعاب المحاماه . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبيوط طالبة أولا - إلغاء فيما قضى به من سقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضرائب المستحقة عن سنة النزاع ورفض الدعوى الإبتدائية وبأحقيتها في إقتضاء هذه الضرائب . ثانيا - إلغاء فيما قضى به من تقدير رقم الربح بمبلغ ٢٧٤٩ جنيها و ٢٠٦ مليمات وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه في تقديره لها بمبلغ ٦٧٦٥ جنيها و ٥٢٧ مليمات ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨ سنة ٣٧ ق تجارى . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٨ حكمت المحكمة «أولا» بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضرائب المستحقة عن سنة ٤٦-٤٧ بمضي المدة وألزمت المصلحة بالمصروفات الخاصة بهذا الشطر « ثانيا » بوقف السير في الشق الثاني من الاستئناف الخاص بتقدير أرباح سنة النزاع باعتبارها سنة الأساس حتى يفصل في موضوع الاستئناف رقم ٥٨ سنة ٣٧ ق . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقدير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم

محضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن :

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة ٤٧/٤٦ على أن القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ لا يشملها لأنه قانون مؤقت صدر لحماية حق الخزنة العامة من السقوط بالتقادم عن سنوات معينة وهي السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥ وأن التقادم يبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٨ وهو اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار، وإذ كانت مصلحة الضرائب لم تتخذ أى إجراء من شأنه قطع التقادم خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٨ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ وإنما أحالت المولين إلى لجنة الطعن في ١٩٥٣/٤/٢٦ بعد أن تكاملت مدة التقادم فإن حقها في إقتضاء الضريبة يكون قد سقط ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ صريحة في النص على وقف كل تقادم مسقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ للمدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ : وظاهر هذا النص وعمومه يدل على وقف كل تقادم خاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والأرباح الاستثنائية لا تنقضى مدته قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وذلك للمدة بين هذا التاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبين ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ومتى كانت عبارة النص صريحة واضحة فلا محل للاجتهاد في تفسيرها أو تخصيصها بغير مخصص .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه يبين من القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ أنه نص في مادته الأولى على أنه « يقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية

وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين ٢٦٠ لسنة ١٩٤٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ،  
 لسنة ١٩٤١ ، ١٥ ، ١٩ ، لسنة ١٩٤٢ ، ١٢٠ ، لسنة ١٩٤١ ، ٢٩ ، لسنة ١٩٤٧ ،  
 ١٣٧ ، ١٣٨ ، لسنة ١٩٤٨ ، ١٤٦ ، لسنة ١٩٥٠ ، وبموجب أحكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٤٣  
 بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون رقم ٨٧  
 لسنة ١٩٤٣ بصفة ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى  
 الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من  
 ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وهي بصياغها وعمومها  
 تدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن حكم وقف التقادم  
 يلحق كافة المبالغ التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب بوصفها ضريبة  
 على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية  
 وعلى الأرباح الاستثنائية وبدأ تقادمها ولم يكتمل ، ولا يغير من هذا النظر  
 أن يكون الغرض من هذا القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى  
 سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ . وإذا كان ذلك  
 وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد الحكم  
 الابتدائي فيما قضى به من سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة  
 المستحقة عن سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بمضي المدة على ما قرره الحكم المذكور  
 من أن « مفهوم النص بحسب وضع المشرع له أن يقف التقادم بالنسبة لكل  
 ضريبة يهددها السقوط في الفترة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٣١ ديسمبر  
 سنة ١٩٥٠ » وأن « الضريبة التي يهددها السقوط في هذه الفترة هي تلك  
 المستحقة من سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤٥ » وأنه وإن كان النص يبدو للوهلة  
 الأولى عاماً بمعنى أنه ينطبق على كل تقادم بدأ قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠  
 إلا أن المشرع قد حدد من عمومته بأن أورد عليه قيوداً يقوم في أساسه على  
 وقف كل تقادم تتكامل مدته في خلال الفترة المحددة ، فانه يكون قد خالف  
 القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .



## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/براهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ٤٥ )

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( ا ) إعلان : « بطلان الإعلان » . نقض : « المصلحة في الطعن » .

اعلان الطعن بالنقض في الميعاد . لا مصلحة للطامن في التمسك ببطلان الاعلان طالما  
انه قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد ، ولم يبين وجه مصلحته فيه .

( ب ) نقض . « إعلان الطعن » :

وفاة الخصم قبل صدور الحكم المطعون فيه . وجوب اعلان الطعن إلى كل من  
ورثة ذلك الخصم على حدة في الميعاد .

( ج ) تقادم . « تقادم مكسب » . ملكية . شيوع . إرث .

لوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده  
الشروط القانونية .

١ - متى كان إعلان الطعن بالنقض قد تم للمطعون عليه في الميعاد وحضر  
في الطعن وقدم مذكرة بدفاعه في الاجل المحدد قانونا ، فانه لا يجوز له  
التمسك ببطلان الإعلان، طالما لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

٢ - متى كان الثابت من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن ، أن  
الطاعنين حاولوا اعلان المطعون عليه في محل إقامته فاجيبوا بأنه قد توفي قبل  
صدور الحكم المطعون فيه، فقاموا باعلان ورثته جملة في آخر موطن له ،

ولما كان القانون يوجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفه قبل إجراء الإعلان ليعلن بالطعن من يجب إعلانه قانوناً ، فقد كان على الطاعنين القيام بالتحري اللازم وتوجيه الإعلان إلى كل من ورثة ذلك الخصم على حدة في الميعاد ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة أن تكون وفاة الخصم المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب إعلان الطعن فيه ، وهو ما لم يتحقق في صورة هذا الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلا بالنسبة لورثة الخصم المذكور .

٣ - ليس في القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يحرم على الوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة ، إذ هو في ذلك كأي شخص أجنبي عن التركة يملك بالتقادم ، متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة في القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المرحوم صادق محمود الحلفاوى - مورث الطاعنين - أقام الدعوى رقم ٦٧٤ سنة ١٩٢٢ كلى أسيوط ضد محمود حسن حمدي السلحدار المطعون عليه ٢٩ وآخرين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٤٣ فدان وكسور مبينة بكشف التحديد وبعقود الشراء المسجلة الصادرة له من المدعى عليه المذكور والتي نص فيها على أن مصدر ملكية البائع هو الميراث عن والده المرحوم حسن حمدي السلحدار ، واذ تعذر نقل تكليف هذه الأطيان إليه بسبب تصرف بعض الورثة بالبيع وغيره فيما يزيد على أنصبتهم في التركة وكان ذلك يعتبر منازعة له في الملكية ، فقد أقام هذه الدعوى طالبا القضاء له بملكية

الأطيان المبيعة ومحو التسجيلات الموقعة عليها وتكليفها باسمه. وتدخل المرحوم لوزا منقريوس مورث المطعون عليهم الخمسة عشر الأولين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٥ س و ١٢ ط و ٢٦ ف ضمن القدر المرفوع به الدعوى بيعت له من ورثة آخرين . وفي ٢٤ / ٥ / ١٩٢٥ قضت المحكمة بنذب الخبير صاحب الدور لبيان ما تركه مورث البائعين وما اختص به كل وارث وما تصرف فيه سواء كان ذلك ضمن نصيبه أو أكثر وبيان ما وضع يده عليه وسبب ذلك ومدته وبيان مدى أحقية المدعى في دعواه ، فباشر الخبير هذه الأمور وأحيلت القضية إلى محكمة سوهاج الابتدائية بعد إنشائها حيث قيدت بجدولها برقم ٢٧٨ سنة ١٩٣٦ كلى سوهاج وفي ٢٧ / ٥ / ١٩٤١ حكمت المحكمة باعادة الأمور إلى الخبير لاستكمال النقص الذى ظهر لها في تقريره وبعد أداء الأمور على النحو الثابت بملحق التقرير طلب ورثة المدعى الأصلي الحكم لهم بتثبيت ملكيتهم إلى ١٦ س و ١١ ط و ٤١ ف شائعة في ٢٠٩ فدان وكسور الموضحة الحدود والمعالم بكشف التحديد المقدم في الدعوى ٦٧٤ سنة ١٩٢٢ كلى أسيوط الكائنة بزمام نواحي برخيل وبنى حيل والعرابة المدفونة من أعمال مركز البلينا وتسليمها لهم وكف منازعة الخصوم لهم فيها . كما طلب ورثة المرحوم لوزا منقريوس تثبيت ملكيتهم إلى ١٤ س و ١٠ ط و ٢١ ف ضمن الأطيان المذكورة مع حفظ حقهم في باقى الأرض المبيعة لمورثهم وقدره ١٢ س و ٥ ط و ٣ ف شائعة في ١٦ س و ١٠ ط و ٤٨ ف المتروكة عن المورث المرحوم حسن حمدى السلحدار في زمام النواحي الأخرى . وفي ٢٣ / ٣ / ١٩٤٣ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية الست جليلة فراج عن نفسها وبصفتها إلى ٢٣ س و ١٠ ط و ٢٤ ف شائعة في ٨ س و ٩ ط و ٢٠٩ ف مينة الحدود والمعالم بكشف التحديد المرفق وتسليمها إليها ، وبتثبيت ملكية ورثة الخصم المتدخل إلى ١٥ س و ٧ ط و ١١ ف شائعة في الأطيان السابق بيانها وكف منازعة باقى الخصوم لهم فيها ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، مستندة في ذلك إلى أن تركة المورث الأصلي لم تقسم باقرار الخصوم ، وبأن كلا من البائعين للمدعى وللخصم المتدخل إنما يملك نصيبه شائعاً في أطيان المورث الكائنة بتلك النواحي الثلاثة



وأن حقه في التصرف يجب ألا يتعدى هذا النصيب واستأنف ورثة المدعى الأصلي هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين تعديله والقضاء لهم بطلباتهم كاملة، وقيد استئنافهم برقم ٦٠ سنة ١٩ قضائية . وفي ١٨/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليه الأول ببطلان الطعن . وقدم المطعون عليه ٤٧ مذكرة أرفق بها إقراراً موثقاً بالشهر العقاري صادراً من السيدة افراتز محمود الحلفاوى إحدى الطاعنات بقبول ترك الخصومة في الطعن ودفع ببطلان الطعن بالنسبة له ؛ وصممت النيابة العامة على رأى الوارد بمذكرتها وطلبت بطلان الطعن بالنسبة للسيدة أمينة مصطفى المطعون عليها الثالثة والأربعين وقبوله بالنسبة للباقيين .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول أن الطاعنين أعلنوا اخواته فواكه واستير ولوزا « المطعون عليهن ١٣ ، ١٤ ، ١٥ » بهذا الطعن في مواجهة النيابة دون أن يثبت المحضر في ورقة الإعلان الخطوات الدالة على البحث والتقصي عن محال إقامتهن الأصلية ؛

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعنين حاولوا إعلان المطعون عليهن المذكورات بناحية مير مركز القوصية فأجيبوا بعدم الاستدلال عليهن ، ثم أعادوا إعلانهن بالقاهرة فلم يستدل عليهن كذلك ، فاضطروا إلى إعلانهن في مواجهة النيابة ، وإذا تم هذا الإعلان بعد أن بذل الطاعنون جهدهم في سبيل التحري عن محال إقامتهن دون الإهتمام إليها فإن إعلانهن في مواجهة النيابة يكون صحيحاً ، هذا إلى أن هذا البطلان يفرض وقوعه هو من ضروب البطلان النسبي ، فلا يجوز لغير الخصم التمسك به .

وحيث إن الدكتور أحمد شفيق حماده دفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له لإعلانه في عيادته بتزاع لا يتصل بعمله .

وحيث إنه لما كان إعلان الطعن قد تم للمطعون عليه المذكور في الميعاد وحضر في الطعن وقدم مذكرة بدفاعه في الأجل المحدد قانونا، فإنه لا يجوز له التمسك ببطالان الإعلان طالما لم يبين وجه مصلحته في التمسك به ؛

وحيث إنه يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعنين حاولوا إعلان صمويل جيد تادرس في محل إقامته فأجيبوا بأنه قد توفي بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٢ قبل صدور الحكم المطعون فيه فقاموا بإعلان ورثته جملة في آخر موطن له مخاطبا مع أخيه مراد جيد تادرس ، ولما كان القانون يوجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن بالطعن من يجب إعلانه قانونا، فقد كان على الطاعنين القيام بالتحري اللازم وتوجيه الإعلان إلى كل من ورثة ذلك الخصم على حدة في الميعاد ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة أن تكون وفاة الخصم المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب إعلان الطعن فيه وهو ما لم يتحقق في صورة هذا الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلا بالنسبة لورثة الخصم المذكور . كما أن السيدة أمينة مصطفى الجباخني المطعون عليها «٤٣» لم تعلن بالطعن في الميعاد فيكون الطعن باطلا بالنسبة لها كذلك ؛

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم ؛

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنون في السببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأن البائع لمورثهم قد تملك الأتبان المبيعة شائعة في ٨ س و ٩ ط و ٢٠٩ ف المتروكة عن مورثة بنواحي برخيل الخليل والعراية المدفونة ، لا بناء على إرثه لها فقط بل أيضا بناء على على إختصاصه بنصيبه الميراثي شائعا فيها وحدها وحيازته للمبيع المدة الطويلة المكسبة للملكية من تاريخ وفاة مورثه في سنة ١٨٩٧ حتى تاريخ بيعه لها في سنة ١٩١٨ ، وأن مو رثهم قد خلفه في وضع اليد منذ هذا التاريخ ، ولم يأخذ

الحكم بهذا الدفاع بحجة أن حيازة البائع للأطيان المبيعة لاتصلح سببا لتملكه لها بالتقادم لانه وارث للملك الأصلي الذي ترك الأطيان الكائنة بالنواحي المذكورة وغيرها، لأن المسلم به قانونا أن الوارث إذا وضع يده وحاز بعض الأراضي الموروثة على وجه التخصيص فان حيازته تكون مشوبة بالغموض إذ يجوز أن تكون بطريق النيابة عن باقي الورثة، هذا في حين أن القانون يعتبر الوارث كالأجنبي في هذا الخصوص فلا يحرمه من أن يملك نصيب وارث آخر بالتقادم المكسب إذا توافرت شرائطه، ويضيف الطاعنون أنهم تمسكوا لأول مرة في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الإستئناف بأن قسمة فعلية قد حصلت بين الورثة عقب وفاة مورثهم في سنة ١٨٩٧ وأن هذه القسمة قد نفذت بوضع اليد واستدلوا على ذلك بتصرفات بعض ورثته المسجلة، غير أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى دفاعهم في هذا الخصوص مع أنه دفاع جوهري مما يعيبه بالقصور؛

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه ليس في القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يحرم على الوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة إذ هو في ذلك كأي شخص أجنبي عن التركة يملك بالتقادم متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة في القانون. وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بوضع يد البائع لمورثهم على جميع الأطيان موضوع النزاع بطريق التخصيص المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ وفاة والد البائع في سنة ١٨٩٧ حتى تاريخ البيع لمورثهم في سنة ١٩١٨، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع استنادا إلى ما قرره من أن وضع يد البائع لمورث المستأنفين لا يمكن أن يكون سببا في تملكه للأرض التي يضع يده عليها من التركة على وجه التخصيص لأن حيازته تكون حيازة غامضة غير ظاهرة منها نية التملك لأنه يجوز أن تكون بطريق النيابة عن باقي الورثة ولذلك فانها لا تنتج أثرها من حيث التملك بالمدة الطويلة» دون أن يبحث مدى توافر الشروط المؤدية لاكتساب البائع لمورث الطاعنين ملكية القدر المتنازع عليه بالتقادم الطويل، فانه يكون قد خالف القانون هذا فضلا عن



أن الطاعنين قد تمسكوا لأول مرة في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف—  
والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن—بمحصل قسمة فعلية بين ورثة المرحوم  
حسن حمدي السلحدار مورث البائع لهم منذ وفاته في سنة ١٨٩٧ وأن هذا  
البائع قد اختص بمحصته الميراثية في أطيان المورث الكائنة بالنواحي الثلاثة  
وحدها وأن كلا من الورثة الباقيين اختص بنصيبه في هذه الأطيان وغيرها  
واستدلوا على ذلك ببعض التصرفات المسجلة الصادرة من الورثة ، ولم تلتفت  
المحكمة إلى هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في  
الدعوى وبذلك يكون الحكم قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما  
يرجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ٥

---

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشى ، وعلى عبدالرحمن

( ٤٦ )

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إثبات . « القرائن القانونية » صورية . إرث : وصية .

طعن الوارث بصورة تعريفات المورث المضمرة به . إثباته بكافة الطرق .  
لوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى .  
إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .

(ب) . إثبات . « عبء الإثبات » . نظام عام : دفع .

قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . النعى لأول مرة أمام محكمة النقض  
بنقل الحكم المعلن فيه لعبء الإثبات . غير جائز .

١ — ماورد بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى ، لا يعدو أن يكون تقريراً  
لقيام قرينة قانونية لصالح الوارث تعفيه من إثبات طعنه على تصرفات مورثه  
التي أضرت به بأنها فى حقيقتها وصية ، إلا أنه لما كان لهذا الوارث أن  
يطعن على مثل هذا التصرف بكافة طرق الإثبات ، لما هو مقرر من أنه  
لا يستمد حقه فى الطعن فى هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة ،  
على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه فى الإرث الذى يتعلق أحكامه  
بالنظام العام ، فيكون تخايلاً على القانون ، فانه يكون للوارث عند عدم توافر  
شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى ، أن يدل  
بكافة طرق الإثبات ، على احتفاظ المورث بحيازة العين التى تصرف فيها  
كقرينة من القرائن القضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه بأن المورث قصد

أن يكون تملك المتصرف إليه مضافاً إلى ما بعد الموت ، وبذلك لم يتخل له عن الحيازة التي يتخللها لو كان التصرف منجزاً ، والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها ، شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية التي تخضع لمطلق تقديره :

٢ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد ارتضوا الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف بأحالة الدعوى إلى التحقيق ، ونفذوه بإسراع شاهدتهم ، ولم يعترضوا على ذلك الحكم حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كانت قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، فإنه لا يجوز إثارة هذا النعي - نقل عبء الإثبات - لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيدتين أمينة وزينب حسن وهبه جاد أقامتا الدعوى ٣٧ سنة ١٩٦٠ الحيزة الابتدائية ضد جوده وهبه وهبه جاد تطلبان الحكم بصحة وتناذ العقد الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩٥٨ من شقيقهما المرحوم حسن حسن وهبه ببيعه لهما ٨ س و ٢١ ط و ١ ف بثمان قدره ٢٢٦٧ جنياً ، وطعن المدعى عليه بجهالته توقيع مورثه وحالف اليمين التي أوجبها القانون ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٣ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية الأولى وورثه الثانية أن التوقيع على عقد البيع قد صدر من المورث ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ فحكمت برفض الدفع بالتجهيل وبصحة توقيع المورث ، فطعن المدعى عليه بتزوير عقد البيع ، وحكمت المحكمة في ١٥/٢/١٩٦٢ بأحالة الدعوى إلى التحقيق



ليثبت المدعى عليه أن العقد مزور ، وبعد سماع شهود الطرفين تمسك المدعى عليه بأن التصرف موضوع الدعوى صدر في مرض الموت وبذلك يكون في حقيقته وصية ودلل على ذلك باستمرار وضع يد المورث على العين المبيعة حتى وفاته وبما ذكر في العقد من الوفاء بكامل الثمن من انتفاء الباعث على تجرد البائع من ملكه ، وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ حكمت المحكمة برفض دعوى التزوير وبصححة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ في ١٩٦٣/١١/١٥ في حدود الثلث تأسيساً على ما ثبت لديها من أن المورث قصد بعقده أن يكون ساتراً لوصية ، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه وبرفض الدعوى ، وقيد هذا الإستئناف برقم ١٣٠ سنة ٨١ ق ، كما استأنفه المدعون طالبين تعديله والحكم لهم بطلاباتهم وقيد هذا الإستئناف برقم ١٩٩ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المشتري الأولى وورثة الثانية أنهما دفعتا الثمن إلى البائع ووضعتا اليد على العين منذ الشراء حتى وفاة البائع وليثبت خصمهما العكس ، وبعد أن تم التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٧ فحكمت برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالأسباب الثلاثة الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولون إن عقد البيع قد وقع صحيحاً منجزاً بالنص فيه على إقرار المورث بقبضه الثمن كاملاً وبوضع المشتريتين اليد على العين المبيعة من تاريخ عند البيع وبما ظهر من تقدم طرفا العقد إلى إدارة الشهر العقاري لاتخاذ إجراءات تسجيله ثم القضاء برفض الإدعاء بتزويره وبصحته ونفاذه ، مما كان يتعين معه أعمال أثر إقرار البائع في حق ورثته لأنه ملزم لهم ولكن الحكم المطعون فيه أهدر هذا الإقرار واعتبر العقد غير منجز وينقضي وصية معتمداً في ذلك على قرينة انتفاع المورث

بالعين المبيعة حتى وفاته، في حين أن هذه القرينة على فرض قيامها، وعلى ما هو وارد بنص المادة ٩١٧ من القانون المدني تقتضي أن يستند انتفاع المورث بالعين المبيعة إلى حق ثابت لا يستطيع المتصرف إليهما تجريدته منه كما إذا اشترط لنفسه حق المنفعة وعدم جواز التصرف في العين أو استئجارها مدى حياته أو عن أي طريق آخر مماثل، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى ذلك كما تغاضى عما هو ثابت بعقد البيع من وفاء المشتريتين بكامل الثمن ووضع يدهما على المبيع وكلفهما إثبات ذلك، فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون وخطئه في فهم وإدراك معنى التحايل على قواعد الإرث قد قلب قواعد الإثبات :

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن ما ورد بالمادة ٩١٧ من القانون المدني لا يعدو أن يكون تقريراً لقيام قرينة قانونية لصالح الوارث تعفيه من إثبات طعنه على تصرفات مورثه التي أضرت به بأنها في حقيقتها وصية ، إلا أنه لما كان لهذا الوارث أن يطعن على مثل هذا التصرف بكافة طرق الإثبات لما هو مقرر من أنه لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة، على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث الذي تتعلق أحكامه بالنظام العام فيكون تحايلاً على القانون، فإنه يكون للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني أن يدلل بكافة طرق الإثبات على احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه بأن المورث قصد أن يكون تملك المتصرف إليه مضافاً إلى ما بعد الموت وبذلك لم يتخل له عن الحيازة التي يتخلل لها عنها لو كان التصرف منجزاً ، والقاضي بعد ذلك حراً أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية التي تخضع لمطلق تقديره : وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بأن التصرف الصادر من المورث قصد به الإيضاء، على القرينة التي استمدها من أن المورث تصرف بالعقد موضوع الطعن في كل ما يملكه ، وكذلك إلى ما استظهره من التحقيق من أن المورث استمر يضع يده على الأرض موضوع التصرف حتى وفاته، فإن النعي على الحكم المطعون

فيه بأنه أخذ بالقرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني دون توافر شروطها يكون على غير أساس . ومردود في الشق الثاني بأن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد ارتضوا الحكم الذي أصدرته محكمة الإستئناف بحالة الدعوى إلى التحقيق في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٥ ونفذوه بسماع شاهدهم ولم يعترضوا على ذلك الحكم حتى صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٦ . ولما كانت قواعد الإثبات ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً فإنه لا يجوز إثارة هذا النعي لأول مرة أمام محكمة النقض :

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الإستئناف إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق في ٢٧ / ٣ / ١٩٦٥ لإثبات ونفى وضع اليد على الأرض المبيعة حتى وفاة البائع، وتقدم الطاعنون بشاهد واحد مرد الحكم المطعون فيه أقواله على أنها تتضمن أن المورث باع لأختيه أمينة وزينب - المشتريتين . ٤٥ قيراطاً كان يزرعها معهما حتى توفي وأن هذا الشاهد فسر ذلك بقوله بأن اشترك المورث معهما في زراعة الأرض استمر حتى مرض سنة ١٩٥٨ ثم انفردت المشتريتان بزراعتها، ويقول الطاعنون إن هذا الذي سردته محكمة الإستئناف يؤخذ منه بوضوح أن المورث كان يزرع الأرض بنفسه قبل سنة ١٩٥٨ أي قبل صدور عقد البيع منه لأختيه وأنه لم يضع اليد على الأرض بعد ذلك، ولكن الحكم المطعون فيه أخذ من هذه الشهادة أن البائع ظل واضعاً يده على الأرض المبيعة حتى وفاته وهو منه خطأ في الإسناد، هذا إلى أن الحكم المذكور عول في قضائه على شهادة شاهد المطعون عليهم أمام محكمة الإستئناف في نفى سداد ثمن المبيع وبشوت وضع يد المورث على العين المبيعة من أن محكمة أول درجة كانت قد طرحت شهادة هذا الشاهد وهي بصدد الفصل في صحة العقد لتناقض شهادته، ومن ثم لم يكن لمحكمة الإستئناف أن تأخذ بهذه الشهادة . وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن هذا الذي قرره الشاهد - ونقله عنه الحكم المطعون فيه - بصدد اشتراك المورث في زراعة الأرض حتى



وفاته مع تخلفه عن ذلك بسبب مرضه سنة ١٩٥٨، لا تناقض فيه ولا ينفي استمرار وضع يد المورث بعد توقفه عن زراعة أرضه، لأنه لا يوجد ما يحول قانونا من أن تكون الحيازة له دون أن يشترك في زراعتها بنفسه، وإذا أخذ الحكم مما سرده أن المورث ظل واضعا يده على الأرض المبيعة حتى يوم وفاته فإنه لا يكون مخالفا للثابت في الأوراق. ومردود في شقه الثاني بأن الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة عندما استمعت إلى أقوال شاهد المطعون عليهم كانت بصدد الفصل في الإدعاء بتروير توقيع المورث ببصمة ختمه على عقد البيع وإذا لم تطمئن إلى شهادته طرحتها، في حين أن محكمة الاستئناف استمعت إلى ذات الشاهد وهي بصدد الفصل في أمر وضع يد المورث على الأرض المبيعة حتى وفاته، لما كان ذلك وكانت كل من الواقعتين محل شهادة هذا الشاهد تختلف عن الأخرى، وكان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير أقوال الشهود وفي الأخذ ببعضها دون البعض الآخر، فإن النعي في حقيقته يكون جدلا حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندی، وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى عبد الرحمن .

( ٤٧ )

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عمل : « إصابات العمل » . تعويض . تأمين .

وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل . آثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب إخطار رب العمل للمستول بالامتناع عن الوفاء بالتعويض للعامل . إهماله ذلك . وفاء المسئول بالتعويض للعامل ، مبريء لذمته قبل رب العمل .

(ب) نقض : « أسباب الطعن » . تأمين : عمل .

واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إصابة عمل .

١ — مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أن إلزام رب العمل بدفع التعويض للمضرور بمصدره القانون ، إذ جعله مسئولاً عن أداء تعويض محدد ، وأحله محل العامل في حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص المسئول ، ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المسئول بما دفعه للعامل المضرور مستنداً إلى ضرر أصابه هو باعتباره رب عمل ويختلف عن الضرر الذي أصاب العامل بحيث يستوجب تعويضاً آخر بخلاف ما يقتضيه العامل ، بل إنه يستند إلى ذات الضرر الذي أصاب العامل ، ويترتب على ذلك أن المسئول إذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجائر للضرر ، فقد برئت ذمته وصار لا محل لرجوع رب العمل عليه ، أما إذا دفع رب العمل التعويض للعامل ، فإنه يحل محله في اقتضاء ما دفعه

من المسئول، وإنما يتعين عليه إخطار المسئول بالإمتناع عن الوفاء للمضروب حتى لا يعرض العامل مرتين عن ضرر واحد، فإن هو أهمل هذا الإخطار وأوكل المسئول التعويض للعامل فقد برئت ذمته، وليس لرب العمل إلا الرجوع على المضروب الذى اقتضى التعويض مرتين. وإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن رب العمل لم يطلب من شركة التأمين الإمتناع عن دفع التعويض الذى دفعته لورثة العامل المتوفى وحلت محلهم فيه، فإن وفاء شركة التأمين يكون مبرراً لذمتها ولذمة المسئول عن الحادث لأنهما ملتزمان بدين واحد.

٢ - النعى بأن ما دفعته شركة التأمين - لورثة العامل المضروب - هو تكملة للتعويض الذى دفعه رب العمل طبقاً لقانون إصابات العمل، هو واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة أقامت الدعوى رقم ٥٠٥٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة ضد السيد روثوف بطرس سيدهم وشركة الشرق للتأمين طالبة الحكم بالزامهما بتضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٦٠٠ جنيه، وقالت بيانا للدعوى إنه حدث بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٩ أن صدمت السيارة رقم ١٣٥٣٨ ملاكى القاهرة التى كان يقودها مالكها المدعى عليه الأول عاملاً لديها أثناء تأدية عمله هو المرحوم محمود حسين محمد المغربى فأودت الصدمة بحياته،



وحرر عن الحادث محضر الجنحة رقم ٣٧٢٧ سنة ١٩٥٥ مصر الجديدة وحكم فيها نهائيا بتغريم المدعى عليه الأول عشرين جنيها ، وأنها تنفيذا لقانون إصابات العمل دفعت لورثة العامل المتوفى مبلغ ٦٠٠ جنيه ، وإذا كان يحق لها أن ترجع بهذا المبلغ على المدعى عليهما لأن مالك السيارة كان مؤمنا لدى الشركة المدعى عليها الثانية من مسئولية الناشئة عن حوادث السيارات فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة الذكر ، وقد أجابت شركة التأمين على الدعوى بأن ورثة العامل أقاموا ضدها دعوى بطلب التعويض فتصالحوا معهم على مبلغ ٥٣٠ جنيه دفعها لهم وقد برئت ذمتها بذلك لأنه كان يتعين على المؤسسة أن تخطر بها بما دفعته لهم وأنها حلت محلهم بقيمة التأمين المستحق : وبتاريخ ١٩٦٣ / ١١ / ٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . واستأنفت شركة مصر الجديدة التي حلت محل المؤسسة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها ، وقيد استئنافها برقم ١٧٠ سنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٦ / ٥ / ٣١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وطعنت شركة مصر الجديدة بطريق النقض في هذا الحكم للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الشركة الطاعنة فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على ما قرره من أنه كان يتعين عليها أن تخطر شركة التأمين بالإمتناع عن دفع التعويض إلى ورثة المجنى عليه وأنها إذ قعدت عن الإخطار فإنه لا يحق لها أن تطالبها بما دفعته للورثة باعتبارها رب عمل لأن شركة التأمين نفذت إلزامها قبل المضيور طبقاً لعقد التأمين وبذلك أسقطت إلزام المسئول عن الضرر ، وهذا الذي قرره الحكم يخالف القانون من ثلاثة وجوه أولها أن خطأ الجاني سبب لها ضرراً يتمثل في إلزامها بدفع التعويض لورثة المجنى عليه ، ومن ثم يكون من حقها اقتضاء ما دفعته من شركة التأمين لأنها مسئولة عن تعويض كافة الأضرار الناتجة عن الحادث ، وثانيها أن تخلفها عن

إخطار شركة التأمين بالإمتناع عن دفع التعويض للورثة لا يسقط حقها في الرجوع على الشركة، لأنه ما كان يجوز لها أن تمنع المطعون عليهما من تنفيذ إلزامهما قبل الورثة، وثالثها أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل إذ أوجب على رب العمل في حالة وفاة العامل أن يدفع تعويضاً عن وفاته، فإنه قد أحل رب العمل محل العامل في حقوقه قبل المستول إذا كان المستول عن الإصابة غير رب العمل، وأوجب خصم التعويض الذي يقتضيه العامل من هذا المستول من التعويض المستحق للعامل قبل رب العمل، وإذا كان مصدر إلزام رب العمل بالتعويض هو القانون الذي يفترض علم الكافة به فإن المطعون عليهما كانا يعلمان بأنها سوف ترجع عليهما بما أدته من التعويض للورثة باعتبارها رب عمل، ويكون الصلح قاصراً على قيمة الفرق بين التعويض المستحق طبقاً لقانون إصابات العمل والتعويض الكامل الجابر للضرر، وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه كان على محكمة الاستئناف أن تبحث ما إذا كان ما دفعته شركة التأمين لورثة العامل المتوفى يمثل التعويض الكامل الجابر للضرر أو أنه قيمة الفرق بين التعويض الكامل والتعويض المستحق طبقاً لقانون إصابات العمل، وإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً أيضاً بالقصور.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل إذ نص في المادة السابعة منه على أنه « إذا كانت الإصابة الموجبة للتعويض وفقاً لأحكام هذا القانون تقتضي قانوناً مسئولية شخص آخر خلاف رب العمل جاز للعامل أن يطالب بالتعويض رب العمل أو ذلك الشخص الآخر ويحل رب العمل الذي دفع التعويض محل العامل في حقوقه قبل الشخص الآخر كما يخصم التعويض الذي يقبضه العامل فعلاً من الشخص المستول من التعويض المستحق له قبل رب العمل » فقد أفصح عن أن إلزام رب العمل بدفع التعويض للضرور مصدره القانون إذ جعله مسئولاً عن أداء تعويض محدد وأحله محل العامل في حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص المستول، ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المستول بما دفعه للعامل للضرور مستنداً إلى ضرر أصابه هو باعتباره رب

عمل ويختلف عن الضرر الذي أصاب العامل بحيث يستوجب تعويضاً آخر خلاف ما يقتضيه العامل، بل إنه يستند إلى ذات الضرر الذي أصاب العامل؛ ويرتب على ذلك أن المسئول إذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجابر للضرر فقد برئت ذمته وصار لا محل لرجوع رب العمل عليه، أما إذا دفع رب العمل التعويض للعامل فانه يحل محله في إقتضاء ما دفعه من المسئول، وإنما يتعين عليه إخطار المسئول بالإمتناع عن الوفاء للمضروب حتى لا يعرض العامل مرتين عن ضرر واحد فإن هو أهمل هذا الإخطار وأوفى المسئول التعويض للعامل فقد برئت ذمته، وليس لرب العمل إلا الرجوع على المضروب الذي اقتضى التعويض مرتين، ومتى تقرر هذا وكان الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته أن رب العمل وهي الشركة الطاعنة لم تطلب من شركة التأمين الإمتناع عن دفع التعويض لأنها دفعته لورثه العامل المتوفى وحلت محلهم فيه فإن وفاء شركة التأمين يكون مبرئاً لزمته ولذمة المسئول عن الحادث لأنهما ملتزمان بدين واحد. أما ما تثيره الطاعنة من أن المبلغ الذي دفعته شركة التأمين هو تكملة للتعويض الذي دفعته هي طبقاً لقانون إصابات العمل فهو واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعي في جميع ما تضمنته على غير أساس.

وحيث أنه لما تقدم يتعين، فض الطعن.



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام.

( ٤٨ )

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ القضائية :

تأمينات عينية : « امتياز البائع » شهر عقارى . « شهر حق الامتياز »  
بيع : قانون .

وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدھا فى خلال عشر سنوات من تسجيل العقود  
المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى أول يناير سنة ١٩٤٧  
أى المدتين أطول . عدم الشهر يترتب علیه عدم نفاذھا بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به  
المادة ٦٠١ سابقاً من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازاً إذا حصل تسجيل البيع  
على الوجه الصحيح .

أوجبت المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى  
على أصحاب حقوق الامتياز العقارية السابقة أن يقوموا بقيد حقوقهم فى خلال  
عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بذلك القانون  
فى أول يناير سنة ١٩٤٧ أى المدتين أطول ، وقضت بعدم نفاذ هذه الحقوق  
بالنسبة للغير بعد انقضاء المدة المذكورة ما لم يتم قيد هذه الحقوق . وإذا كانت  
المادة ٦٠ من القانون المشار إليه تقضى بإلغاء كل نص يخالف أحكام ذلك  
القانون ، مما مفاده إلغاء نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠١ سابقاً من القانون  
المدنى القديم الى تقضى باعتبار ثمن العقار ممتازاً إذا حصل تسجيل البيع  
على الوجه الصحيح ، وذلك على أساس أن ما جاء بالمادة ٥٨ من القانون  
رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يخالفها ، وهو ما أيدته المذكرة الإيضاحية لذلك

القانون : وكان يبين مما أورده الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه. وأحال إلى أسبابه في بيان واقعة الدعوى أن المطعون عليه الأول لم يقيد حق الامتياز الثابت بموجب عقد البيع الصادر منه للبائع لمورث الطاعنين والمسجل في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣١ ، لا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولا خلال المهلة التي تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، والتي امتد إليها الميعاد المذكور بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٧ ، مما مؤداه عدم نفاذ هذا الحق في مواجهة الطاعنين لأنهم من الغير بالنسبة له ، إذ لم يكونوا هم ولا مورثهم الذين قرروا هذا الحق ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى من بعد برفض الدعوى تأسيسا منه على قيام حق الامتياز الثابت بعقد البيع المسجل في سنة ١٩٣١ رغم عدم قيده طبقا لما توجبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على النحو الذي سلف بيانه ، فانه يكون قد خالف القانون :

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦١ مدني كلي القيوم ضد المطعون عليهم ، وقالوا بيانا لها إنه بموجب عقد محرر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ تم تسجيله في ٣ يناير سنة ١٩٤٤ اشترى مورثهم المرحوم أمين جرجس غبريال من المرحوم عبد اللطيف عبد اللطيف عبد الواحد مورث المطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة أرضا زراعية مساحتها ٧ س و ٤ ط و ٣٤ ف هـ بيعة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى ، واقرن شراء مورثهم المذكور

لهذه الأرض بوضع يده عليها وهم من بعده بوصفهم مالكين ، وإذا اتخذ المطعون عليه الأول إجراءات التنفيذ العقارى ضدهم على هذه الأرض في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ يوقع كلى القيوم بحجة أنه يحتفظ بحق الامتياز عليها بموجب عقد البيع الصادر منه للمرحوم عبد اللطيف عبد اللطيف عبد الواحد والمسجل في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣١ مع أن هذا الحق أصبح غير نافذ بالنسبة اليهم لعدم قيده في الميعاد القانوني ، فقد أقاموا دعواهم بطلب تثبيت ملكيتهم للأرض المشار اليها وبإعلان إجراءات التنفيذ العقارى سالفة الذكر ، وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية القيوم) بالاستئناف رقم ٩٠ لسنة ٣ ق ، وبتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ استحدث نظاما لقيود حق الامتياز لحفظه وتحديد مرتبته ، وقضى باعتبار هذا الحق غير نافذ بالنسبة للغير إذا لم يتم قيده فى الميعاد الذى حدده ذلك القانون ، وإذا لم يقيّد المطعون عليه الأول حق الامتياز الذى تقرر له على أرض النزاع بمقتضى عقد البيع الصادر منه للمرحوم عبد اللطيف عبد اللطيف عبد الواحد والمسجل فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣١ فقد زال بعدم قيده ، غير أن الحكم المطعون ل فيه قضى رغم ذلك برفض الدعوى استنادا إلى أن ذلك العقد قد صدر فى ظل



المادة ٦٠١ / ٧ من القانون المدني القديم التي تقضى بأن حق امتياز البائع يبقى على العين المبيعة مادامت محتفظة بذاتيتها وأنه يكفي لحفظه تسجيل عقد البيع . وإذا كانت المادة ٦٠١ / ٧ سالفة الذكر من ضمن المواد التي ألغيت من ذلك القانون بمقتضى المادة ٦٠ من قانون الشهر العقارى السالف البيان فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون معيبا بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى قد أوجبت على أصحاب حقوق الامتياز العقارية السابقة أن يقيموا بقيد حقوقهم فى خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بذلك القانون فى أول يناير سنة ١٩٤٧ أى المدين أطول ، وقضت بعدم نفاذ هذه الحقوق بالنسبة للغير بعد انقضاء المدة المذكورة مالم يتم قيد هذه الحقوق ، وكانت المادة ٦٠ من القانون المشار اليه تقضى بالغاء كل نص يخالف أحكام ذلك القانون ، مما مفاده الغاء نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠١ سابعاً من القانون المدني القديم التى تقضى باعتبار ثمن العقار ممتازاً إذ حصل تسجيل البيع على الوجه الصحيح ، وذلك على أساس أن ما جاء بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يخالفها وهو ما أبدته المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ، وإذ يبين مما أورده الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه فى بيان واقعة الدعوى أن المطعون عليه الأول لم يقيد حق الامتياز الثابت بموجب عقد البيع الصادر منه للمرحوم عبد اللطيف عبد اللطيف عبد الواحد والمسجل فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣١ لافى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولا خلال المهلة التى تنهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ والتى امتد إليها الميعاد المذكور بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٧ ، بما مؤداه عدم نفاذ هذا الحق فى مواجهة الطاعنين لأنهم من الغير بالنسبة له ، إذ لم يكونوا هم ولا مورثهم الذين قرروا هذا الحق . لما كان

ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الحق المشار اليه لا يزال قائماً بحجة أنه يكفي لحفظه أنه أثبت في عقد البيع المسجل في سنة ١٩٣١ في ظل المادة ٦٠١ / ٧ من القانون المدني القديم المشار إليها، وذلك رغم إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠١ سابقا بمقتضى المادة ٦٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على النحو الذى سالف بيانه . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر وقضى برفض الدعوى تأسيساً منه على قيام حق الامتياز الثابت بعقد البيع المسجل في سنة ١٩٣١ رغم عدم قيده طبقاً لما توجبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على النحو الذى سالف بيانه ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلبع رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد  
محمود .

( ٤٩ )

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) نقض : « إعلان الطعن » : بطلان :

خلو صورة تقرير الطعن المعلقة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به . لا بطلان .

( ب ) أمر أداء : « شروط الدين » : دعوى :

وجوب أن يكون الدين المطلوب إصدار أمر أداء به مبلة من النقود ثابت  
بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار . القصد من تعيين مقدار الدين ألا يكون  
قابلا للمنازعة فيه . قابلية الدين بحسب الظاهر من عبارات سند المنازعة .  
مانع من استصدار أمر بأدائه .

( ج ) تقادم . « تقادم مسقط » . « وقف التقادم » . محكمة الموضوع :  
« سلطتها في مسائل الواقع » . إثبات

المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف سريان التقادم .  
سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لاصلة بين إثبات  
الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .

( د ) دعوى : « الدفاع في الدعوى » . حكم . « عيوب التدليل » :  
« مالا يعد قصورا » :

ورود الدفاع مجهلا وسكوت المحكمة عن الرد عليه . لا يعد قصورا .



٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أنه لا يبطل الطعن بالنقض تملو الصورة المعلنة - من تقرير الطعن - من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به .

٢ - مؤدى نص المادة ٨٥١ / ١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، والمادتين ٨٥٢ ، ٨٥٣ من نفس القانون أنه يشترط لإصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطلوب إصدار أمر أداء به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة حال الأداء ، وأن يكون معين المقدار ، وأن قصد المشرع من تعيين مقدار الدين بالسند ألا يكون بحسب الظاهر من عباراته قابلا للمنازعة فيه ، وأنه إذا تخلف شرط من هذه الشروط وجب اتباع الطريق العادى فى رفع الدعوى . وإذا كان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد بين أنه ورد بالسند الذى رفعت بمقتضاه الدعوى ، أن ما يحكم به فى الدعوى الاستثنائية المطروحة على المحاكم وقت تحريره ، والخاصة بضمن قطعة الأرض المتروعة ملكيتها للمنفعة العامة من ملك المطعون عليها ، والتى كان مورث الطاعن قد اشتراها باسمها ، هو حق للمطعون عليها ، وأن مورث الطاعن قد تعهد بمقتضى هذا السند أن يدفع للمطعون عليها ما يقضى به ويقبضه من وزارة الأشغال ، فإن هذا الدين لا يعتبر بحسب الثابت من سنده على النحو سالف البيان دينا معين المقدار ، بل إنه بحسب عبارته قابل للمنازعة فيه بين الخصوم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ لم يتطلب إصدار أمر أداء بالنسبة لهذا السند .

٣ - مفاد نص المادة ٣٨٤ / ١ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> - أنه يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبيا يمنع من الطالبة بالحق ، ويدخل تقدير المانع من سريان التقادم فى سلطة

(١) نقض ٧٠/٢/٢٤ مجموعة المكتب الفنى . السنة ٢١ . ص ٣١٢

(٢) نقض ٦٦/١٢/٨ مجموعة المكتب الفنى . السنة ١٧ . ص ١٨٦٥

محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا . وإذا كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قرر أن المطعون عليها ربيت في كنف مورث الطاعن منذ طفولتها، إذ كان زوجها لوالدتها ويعد بذلك من محارمها ، وقد ظلت في مقام البنوة منه تقوم على رعايته حتى وفاته ، ثم رتب على هذه الاعتبارات قيام مانع أدبي لدى المطعون عليها من مطالبة مورث الطاعن بدينها حتى وفاته ، مما يترتب عليه عدم سريان التقادم على دينها حتى وفاة المورث في سنة ١٩٥٩ ، وهو استخلاص سائغ استنبطه الحكم من أوراق الدعوى وظروفها ، وكان لا يغير من ذلك ما يقول به الطاعن من أن المطعون عليها كانت تستكتب مورثه إقرارات بديونها ، إذ لاصلة بين إثبات الدين بالكتابة وقيام المانع الأدبي من المطالبة به ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٤ - إذا كان ادعاء الطاعن باستغلال المطعون عليها لمورثه قد جاء مجهلا فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض له ، ويكون النعي على الحكم بالقصور في التسيب على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤١٣٥ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد كل من محمد زكى محمود وأحمد محمد زكى ونور الدين محمد زكى وطلبت الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المرحوم محمد توفيق محمود حتى مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وقالت بيانا لدعواها إنها تداين المورث المذكور بهذا المبلغ بمقتضى سنيين أولهما مؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ بمبلغ

٥٠٠ جنيه، والثاني مؤرخ ١٤ يوليه سنة ١٩٣٦ بمبلغ ١٠٠٠ جنيه . وإذا كان المدعى عليهم ورثة المدين فقد أقامت عليهم دعواها بطلباتها سائلة البيان ، تدخل الطاعن في الدعوى على أساس أنه الوارث الوحيد للمتوفى المرحوم محمد توفيق محمود حنفى ، فتنازلت المطعون عليها عن مخاصمة المدعى عليهم سالى البيان ووجهت دعواها إلى الطاعن بذات الطلبات . دفع الطاعن الدعوى بعدم قبولها استنادا إلى أن المطعون عليها لم تطلب إصدار أمر أداء بالمبلغين المطالب بهما ، ودفع الدعوى بالنسبة للسند الثانى بأنه لا يعلم بأن التوقيع عليه هو لمن تلتى عنه الحق ، وحلف الطاعن بمين عدم العلم بشأنه ، وبتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للسند الأول لرفعها بغير الطريق القانونى وبندب خبير لإجراء المضاهاه على التوقيع المنسوب للمورث على السند الثانى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره متضمنا أن التوقيع للمورث دفع الطاعن بسقوط حق المطعون عليها فى المطالبة بالدين بالتقادم ، وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٨٨١ جنيها و ٦٥٣ مليا . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٦٥ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون عليها بىطلان الطعن لعدم بيان رقمه وتاريخ التقرير به فى صورة التقرير المعلنه اليها . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع ورفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع بىطلان الطعن مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه لا يبطله خلو الصورة المعلنه من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به ومن ثم يكون الدفع فى غير محله متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للسندين المطالب بقيمتها وعلى الرغم من أن السند الثاني المؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٣٦ يتضمن ديناً من النقود ثابتاً بالكتابة حال الأداء معين المقدار بما كان يقتضى أن تطلب المطعون عليها إصدار أمر بأداء الدين الوارد فيه طبقاً لما تقتضى به المادتان ٨٥١ ، ٨٥٢ من قانون المرافعات السابق فإن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع بالنسبة للسند الثاني مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المادة ٨٥١ / ١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ والمنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على « استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى تتبع القواعد الواردة في المواد التالية عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار » ، وبينت المادتان ٨٥٢ ، ٨٥٣ الإجراءات التي تتبع لاستصدار الأمر بأداء مثل هذه الديون ، فقد أفادت هذه النصوص أنه يشترط لإصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطلوب إصدار أمر أداء به ، مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة حال الأداء وأن يكون معين المقدار ، وأن قصد المشرع من تعيين مقدار الدين بالسند ألا يكون بحسب الظاهر من عباراته قابلاً للمنازعة فيه ، وأنه إذا تخلف شرط من هذه الشروط وجب اتباع الطريق العادي في رفع الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد بين أنه ورد بالسند المؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٣٦ الذي رفعت بمقتضاه الدعوى ، أن ما يحكم به في الدعوى الاستثنائية المطروحة على المحاكم وقت تحرير السند والخاصة بثمن قطعة الأرض المتزوع ملكيتها للمنفعة العامة من ملك المطعون عليها والتي كان مورث الطاعن قد اشتراها باسمها هو حق للمطعون عليها ، وأن مورث الطاعن قد تعهد بمقتضى هذا السند أن يدفع للمطعون عليها ما يقتضى به ويقبضه من وزارة الأشغال ، وإذا لا يعتبر هذا الدين بحسب الثابت من سنده على النحو سالف

البيان دينا معين المقدار بل إنه بحسب عبارته قابل للمنازعة فيه بين الخصوم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ لم يتطلب إصدار أمر أداء بالنسبة لهذا السند وقضى برفض الدفع في هذا الخصوص ، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالشق الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بسقوط حق المطعون عليها في المطالبة بالدين موضوع الدعوى بالتقادم وذلك لمضي أكثر من خمس عشرة سنة من وقت استحقاق الدين المطالب به ، وهو تاريخ صرف المورث للتعويض من وزارة الأشغال في ١٩٣٨/٧/٣ حتى رفع الدعوى في سنة ١٩٥٩ ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع على أساس أن التقادم كان موقوفا حتى وفاة المورث في سنة ١٩٥٩ لقيام مانع أدبي تعذر معه على المطعون عليها المطالبة بحقوقها ، هذا في حين أن المعاملة بين مورث الطاعن وبين المطعون عليها كانت تتم بالكتابة ، قد استكتبته عدة إقرارات بديون لها ، الأمر الذي ما كان يحول دون مطالبة بالدين قبل انقضاء مدة التقادم مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني إذ تقضى بأنه لايسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، فقد أفادت بذلك - وعلى ساجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبيا يمنع من المطالبة بالحق . وإذا تدخل تقدير المانع من سريان التقادم في سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قرر أن المطعون عليها ربيت في كنف مورث الطاعن منذ طفولتها إذ كان زوجها أوالدها وتعد بذلك من محارمه وقد ظلت في مقام البنوة منه تقوم على رعايته حتى وفاته ، وإذا

رتب الحكم على هذه الاعتبارات قيام مانع أدبي لدى المطعون عليها من مطالبة مورث الطاعن بدينها حتى وفاته مما يترتب عليه عدم سريان التقادم على دينها حتى وفاة المورث في سنة ١٩٥٩، وهو استخلاص سائح استنبطه الحكم من أوراق الدعوى وظروفها، وكان لا يغير من ذلك ما يقول به الطاعن من أن المطعون عليها كانت تستكتب مورثه إقرارات بديونها، ذلك أنه لاصلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة بالدين مما يترتب عليه عدم سريان التقادم، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالشق الثاني من السبب الثاني وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إنه لم يثبت من الحكم أن المحكمة قد اطلعت على سند الدين موضوع الدعوى، هذا إلى أنه قد تمسك بأن المطعون عليها قد تخالفت عن دينها، واستدل على ذلك بأن مورثه كان قد باع المطعون عليها عقارا بمقتضى عقد مسجل في ١٩٥٤/٧/١ مقابل ثمن قدره ٥٦٣ جنيا و ٣٠٠ مليم مما يفيد أن المطعون عليها قد خصمت الثمن من دينها، وبأنها تراخت في رفع الدعوى مدة تقرب من ثلاث وعشرين سنة منذ تحرير السند، كما تراخت في رفع الدعوى بدينها الآخر البالغ قدره خمسمائة جنية وبأنها أوقفت على مورثه وعليه من بعده منزلا مملوكا لها، ولا يقبل أن تكون دائنة وتنشئ عليهما هذا الوقف، واستطرد الطاعن إلى القول إنه تمسك بأن الحكم الابتدائي قد شابه البطلان لعدم إيراد اسم الطاعن في ديباجته، كما تمسك بأن السند كان نتيجة لاستغلال المطعون عليها لمورثه، غير أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالرد على الادعاء بالتخالص بأن ما يشره الطاعن بشأنه لا يؤدي إليه، ولم يعرض الحكم للرد على باقي ما تمسك به الطاعن مما يعيبه بالبطلان والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب.



وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطلعت على أوراق الدعوى ، ولذا يعد السند موضوع الدعوى من أوراقها بما يفيد اطلاع المحكمة عليه فإن النعي على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص يكون على غير أساس . أما باقي ما يثيره الطاعن فردود أولا بأن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن في خصوص بطلان الحكم الابتدائي ، ورد عليه بأنه ورد اسم الطاعن في الحكم وقضى عليه بالدين بعد أن أصبح هو الخصم الوحيد في الدعوى بتنازل المطعون عليها عن مخاصمة باقي المدعى عليهم ، ومردود ثانيا بأن الحكم عرض لما ساقه الطاعن للتدليل على ادعائه بالتخالص من الدين ورد عليه في حدود سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل بأنه لا ينهض دليلا على التخالص ؛ وإذ كان ادعاء الطاعن باستغلال المطعون عليها لمورثه قد جاء مجهولا ، فلا على الحكم إن هو لم يعرض له ، ويكون النعي على الحكم بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال على غير أساس .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(٥٠)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٦ القضائية :

رسوم : « رسوم التوثيق والشهر » : « التظلم من أوامر التقدير » : حكم .  
« الطعن في الحكم » . تقادم . « تقادم مسقط » . استئناف . « الأحكام الجائز  
استئنافها » : شهر عقارى :

الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابليته للطعن إذا فصل في  
المنازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه  
من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .

مفاد نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق  
والشهر أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون  
غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل  
الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد  
العامة الواردة في قانون المرافعات . وإذا كان يبين من الاطلاع على الحكم  
الابتدائي أنه قضى بإلغاء أمر التقدير موضوع النزاع تأسيساً على صحة الدفع  
الذى تمسكت به المطعون عليها من إسقاط حق مصلحة الشهر العقارى في  
المطالبة بالرسوم التكميلية بالتقادم ، فإنه لا يكون قد فصل في منازعة في تقدير  
هذه الرسوم ، ويخضع بالتالى للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه :

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ؛

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٩ تم شهر عقد بيع برقم ١٧٥٦ المنيا لصالح المطعون عليها عن قطعة أرض بزمام مدينة الفكرية وسددت رسوم الشهر على أساس القيمة المبينة فى العقد، وبعد التحرى عن القيمة الحقيقية لهذه الأرض ، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٤ أصدر أمين مكتب الشهر العقارى بالمنيا الذى تمثله وزارة العدل - الطاعنة - أمر تقدير بمبلغ ٥٤ جنيها و ١٦٠ مليا قيمة الرسوم التكميلية المستحقة عن العقد سالف الذكر ، واتخذ المكتب الاجراءات لإعلان المطعون عليها بهذا الأمر ، وبتاريخ ١٦/٥/١٩٦٤ تظلمت المطعون عليها من هذا الأمر بتقرير فى قلم كتاب محكمة المنيا الابتدائية ، وكان من بين ما استندت اليه فى تظلمها أنها لم تعلن بأمر تقدير الرسوم التكميلية فى موطنها ببلدة سمالوط ورتبت على ذلك سقوط الحق فى مطالبتها بالرسوم بالتقادم ، وقيد هذا التظلم برقم ٢٢٨ سنة ١٩٦٤ المنيا الابتدائية ؛ دفعت الطاعنة بعدم قبول التظلم شكلا لرفعة بعد الميعاد لأن المطعون عليها، أعلنت بأمر التقدير فى ١٩٦٤/٤/٢٩ فى موطنهما بالعقار رقم ٥٠ شارع مصر والسودان بالقاهرة ولم ترفع تظلمها خلال ثمانية أيام من تاريخ هذا الاعلان ، وردت المطعون عليها بأنها لا تقيم فى هذا الموطن ، وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها بأنه ليس لها موطن بالعقار سالف الذكر ؛ وبعد أن سمعت المحكمة شهود المطعون عليها حكمت بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧ برفض الدفع وبقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء أمر التقدير واعتباره كأن لم يكن وبسقوط حق الطاعنة فى المطالبة



بالرسوم التكميلية بالتقادم : استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٩ سنة ٣ قى بنى سويف . وبتاريخ ١٩٦٥/٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها ،

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن الحكم الابتدائى صدر فى تظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة على شهر عقد لصالح المطعون عليها وأن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، هذا فى حين أنه يشترط حتى يكون الحكم الصادر فى التظلم غير قابل للطعن طبقا لنص المادة سالفة الذكر أن يصدر فى منازعة حول تقدير الرسوم التكميلية ، أما إذا صدر الحكم فى أية منازعة أخرى لا تكون ناشئة عن تطبيق هذا القانون فإنه يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه . وإذا أنكرت المطعون عليها إعلانها بأمر تقدير الرسوم التكميلية وتمسكت بسقوط الحق فيها بالتقادم ، فإن الدعوى على هذه الصورة لا تكون منازعة فى مقدار الرسوم تفصل فيها المحكمة طبقا لأحكام قانون التوثيق والشهر ، وإنما هى دعوى براءة ذمة أساسها انقضاء الالتزام بالتقادم ، وقد طبقت عليها المحكمة قواعد القانون الملتئ ، فيكون الحكم الصادر فيها خاضعا للقواعد العامة فى الطعن ،

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد نصت على أنه فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ التظلم من أمر

التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً : ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري : : : . ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات : لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٦٥ أنه قضى بإلغاء أمر التقدير موضوع النزاع تأسيساً على صحة الدفع الذي تمسكت به المطعون عليها من سقوط حق مصلحة الشهر العقاري في المطالبة بالرسوم التكميلية بالتقادم ، فإنه لا يكون قد فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ويخضع بالتالي للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه : وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن ذلك الحكم لا يجوز استئنافه طبقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لأنه قضى في تظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه :

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنى .

(٥١)

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) ضرائب « الضريبة العامة على الإيراد » : الواقعة المنشئة للضريبة » .

الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد . حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية .

(ب) ضرائب « الضريبة العامة على الإيراد » : وعاء الضريبة « قانون « سريان القانون من حيث الزمان » :

المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . سريانها من تاريخ نشر ذلك القانون في ٥/١١/١٩٥١ . تحديد المصاريف الحكيمة بنسبة ٢٠٪ من إيرادات العقارات الزراعية . سريان هذه النسبة على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية ولو كانت السنة الزراعية قد إنتهت في أكتوبر سنة ١٩٥١ .

١ - الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد هي في الأصل حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الاعفاء خلال السنة الميلادية التي تنتهى في ٣١ من ديسمبر :

٢ - استبدال المشرع - بمقتضى القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المعدول به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - بنص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بفرض ضريبة عامة على الايراد - نصا آخر مؤذاه



هو ونص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أن تحديد المعدل المثلوى للمصاريف الحكومية بمقدار ٢٠٪ من إيرادات العقارات الزراعية، إنما يسرى على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية والتي لا تتحدد إلا في نهايتها ، وذلك إعمالاً للأثر الفوري للقانون المذكور الذي نشر وجرى العمل به منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقبل أن تنتهى هذه السنة : وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ قد نشر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وليس للقوانين أثر رجعي إلا بنص ، ثم رتب على ذلك أنه نظراً لأن السنة الزراعية كانت قد انتهت في أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١ فيكون سريان القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ابتداء من سنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه :

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن إسماعيل متولى الغتيت قدم إلى مأمورية ضرائب فاقوس بإقرارات عن صافي إيراداته الخاضعة للضريبة العامة في السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ فأدخلت عليها بعض التعديلات . وإذا لم يوافق وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٦/٣/١٩٥٩ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتخفيض صافي الإيراد العام للسيد إسماعيل متولى الغتيت إلى مبلغ ٢٠٤٦ جنيهاً عن كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وإلى مبلغ ٢١٢٢ جنيهاً عن سنة ١٩٥١ وبعدم اختصاص اللجنة بنظر الخلاف عن

سنة ١٩٥٢ وبرفض الدفع بسقوط الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥١ وباستحقاقها ، فقد أقام الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٩ الزقازيق الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله واعتبار صافي إيراده عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١ مبلغ ٨٥٠ جنيه : وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتدب الخبير المحاسب بمكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق للاطلاع على الأوراق والمستندات وتقدير إيراد الطاعن العام في كل من السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥١ على أساس اعتراضات الطاعن ورد مصلحة الضرائب ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٠ فحكمت في موضوع الطعن بتعديل القرار المطعون فيه وتخفيضه بجعل صافي إيراد الطاعن عن أطيانه الزراعية وعقاراته في سنة ١٩٤٩ مبلغ ١٢٠٨ جنيها و ٤١٨ مليا ، وفي سنة ١٩٥٠ مبلغ ١٣٨٠ جنيها و ٣٨ مليا ، وفي سنة ١٩٥١ مبلغ ٩٢٦ جنيها و ٧٥١ مليا وبإلزام الطاعن بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة الغاءه فيما قضى به من احتساب نسبة ٣٠٪ نظير التكاليف من إيرادات سنة ١٩٥١ وتأيد قرار اللجنة فيما قضى به من اعتبار النسبة ٢٠٪ فقط ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ تجارى سنة ٦ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفه بالمصروفات وثلثائة قرش أتعاب محاماه ، وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سريان أحكام القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ الذي جعل النسبة التي تخصم من إيرادات الأقطان الزراعية مقابل جميع التكاليف ٢٠٪ بدلا من ٣٠٪ على إيرادات الأقطان الزراعية الذي حصل عليه المطعون عليه في السنة الزراعية المنتهية في آخر أكتوبر سنة ١٩٥١ مستندا في ذلك إلى أن القانون المذكور نفذ في ١٩٥١/١١/٥ وبعد انتهاء السنة الزراعية التي حصل الممول على إيراداتها ولم يرد به نص على نفاذه بأثر رجعي فلا يسرى إلا ابتداء من سنة ١٩٥٢ : وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن المادة الرابعة من القانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ نصت على سريان الأحكام الخاصة بتحديد الإيراد وسعر الضريبة اعتباراً من يناير سنة ١٩٥٢ على إيرادات سنة ١٩٥١ فتسرى أحكامه في خصوص تعديل نسبة التكاليف على إيرادات السنة الزراعية المنتهية في آخر أكتوبر سنة ١٩٥١ :

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد هي في الأصل حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية التي تنتهي في ٣١ من ديسمبر ، وإذا كان ذلك وكان المشرع - وبمقتضى القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المعمول به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - قد استبدل بنص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ نصا آخر ، فجرت الفقرة الأولى منها بأنه « تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة » والفقرة الثالثة منها بأن « يكون تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة الأقطان الزراعية بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف » ثم نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على « أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على ألا تسرى الأحكام الخاصة بتحديد الإيراد والسعر إلا ابتداء من يناير سنة ١٩٥٢ على إيرادات سنة ١٩٥١ » فإن مسمى ذلك أن تحديد المعدل المثوي للمصاريف



الحكومية بمقدار ٢٠٪ من إيرادات العقارات الزراعية إنما يسرى على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية والتي لا تحدد إلا في نهايتها وذلك إعمالاً للأثر الفوري للقانون المذكور الذي نشر وجرى العمل به منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقبل أن تنتهى هذه السنة : وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ قد نشر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وليس للقوانين أثر رجعي إلا بنص ، ثم رتب على ذلك أنه نظراً لأن السنة الزراعية كانت قد انتهت في أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١ فيكون سريان القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ابتداء من سنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

---

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صديق البشيرى ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ٥٢ )

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) شيوع • « إدارة المال الشائع » • إيجار • تعويض • دعوى •  
« الصفة »

الشريك مالك ٣/٤ المال الشائع • حقه فى إقامة بناء على الأرض الشائعة  
فى سبيل تحسين الانتفاع بها • إجارته نافذة فى حق باقى الشركاء • له الحق  
فى اقتضاء التعويض عن تلف البناء •

( ب ، ج ، د ) خبرة • حكم • « تسبيب الحكم » •

المحكمة غير مقيدة برأى الخبير • أخذ الحكم بتقرير الخبير المنتدب دون الخبير  
الإستشارى • لا يلزم الرد بأسباب خاصة على إعتراضات التقرير الأخير •  
النتيجة التى انتهى إليها تقرير الخبير المنتدب وأسبابه • جزء مكمل لأسباب الحكم •

( هـ ) نقض • « أسباب الطعن » •

النمى فى تقرير الطعن بأن خطأ الحكم فى فهم الواقعة له أثر فى تقدير الدعوى  
دون تحديد أثر التقدير الخاطئ • نعى مجهول • غير مقبول •

( و ، ز ) نقض • « أسباب الطعن » • « المصلحة » ، الطعن • « بطلان » •  
استئناف •

( و ) التمسك ببطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم الابتدائى لأول مرة أمام محكمة  
النقض • غير مقبول •

(ز) إقامة الحكم الاستثنائي قضائه حل أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك بإعلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .

١ - المالك لخصه مقدارها ثلاثة أرباع الأرض الشائعة ، له الحق في إدخال تغييرات أساسية في الغرض الذي أعدت له هذه الأرض في سبيل تحسين الانتفاع بها وفقا لأحكام المادة ٨٢٩ من القانون المدني ، ويكون البناء الذي يقيمه على نفقته لتحقيق هذا الغرض داخلا في حدود حقه في إدارة المال الشائع ، وهو يباشر هذا الحق بوصفه أصيلا عن نفسه ونائبا عن مالك الريع الباقي ، وتكون إجارته نافذة في حق هذا المالك ، كما يكون له الحق في قبض الأجرة واقتضاء التعويض الناشئ عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء .

٢ - محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير ، وحسبها أن تضمن حكمها الرد على ما جاء بتقرير الخبير .

٣ - متى أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى واطرح تقرير الخبير الاستشاري ، فإنه يكون قد رفض الأسباب التي أقيم عليها التقرير الاستشاري ، وتضمن الرد على اعتراضاته وحججه ، ولا يجب على الحكم أن يرد بأسباب خاصة لأن الأخذ بتقرير الخبير المنتدب ، مفاده أن الحكم لم يجد في تقرير الخبير الاستشاري ما يغير وجه الرأي الذي انتهى إليه في الدعوى .

٤ - متى كان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير المنتدب ، وهو في نتيجته وأسبابه جزء مكمل لأسباب الحكم ، ورد كاف على اعتراضات الخبير الاستشاري الذي لم يطمئن إليه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر في الدعوى أو إحالتها إلى التحقيق لسماع مهندس التنظيم الذي قام بالمعاينة ، متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب وفي عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، فإن الحكم



المطعون فيه وقد جرى في قضائه على الأخذ بتقرير الخبير السابق ندبه ، دون الالتجاء إلى إجراء آخر في الدعوى ، لا يكون قد أخطأ في القانون .

٥ - متى كان الطاعنون قد اكتفوا في تقرير الطعن ببيان أن الخطأ في فهم الواقعة - المشار إليها فيه - كان له أثره في تقدير الحكم للدعوى ، وهي عبارة مجملة لا تحدد أثر التقدير الخاطئ في قضاء الحكم ، ووجه العيب في تقديره ، فإن النعى يكون غير مقبول لقصوره عن البيان التفصيلي الواجب قانونا .

٦ - متى كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم الابتدائي فلا يقبل منهم التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يحل في قضائه إلى أسباب الحكم الابتدائي - الذي قضى بتأييده - وإنما أقام قضاءه على أسباب مستقلة ، وهي تكفي لحمل قضائه ، فلا يكون للطاعنين سوى مصاحبة نظرية في بطلان الحكم الابتدائي ، وهي لاتصاح سببا للطعن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن فهم عطا حبش أقام الدعوى رقم ٣٩١٩ سنة ١٩٦١ مدني كلى القاهرة ضد شاروبيم حنا مورث الطاعنين بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ألف وستة وتسعون جنهما ونعممائة مليم والمعروفات ، وقال بيانا للدعوى إنه يملك المنزل رقم ٦ بشارع التاج بشبرا

وأن لجنة توجيه أعمال البناء والهدم قد أخطرت بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بأنها قررت هدم المنزل لأنه آيل للسقوط، وأن مورث الطاعنين الذى يملك المنزل رقم ٤ الملاصق لمنزله وجه إليه إنذارا يطلب منه اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة منزله فرد عليه بإنذار يخطره فيه بأن الهدم تنفيذ لقرار اللجنة، ويطلب منه إجراء هذه الاحتياطات، وأنه بمقتضى عقد مؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٦١ عهد إلى أحد المقاولين بهدم المنزل خلال شهرين وقام المقاول بالهدم وسلمه الأرض خالية من الأنربة فى ٢ مايو سنة ١٩٦١. وقام المطعون عليه بوضع الأساس لبناء جديد مكان منزله القديم ويعمل قاعدة خرسانية مسلحة وأقام الأعمدة فوقها، إلا أنه حدث فى ١٣ يولية سنة ١٩٦١ أن انهارت الواجهة البحرية للمنزل رقم ٤ على الأعمدة الخرسانية والمنشآت التى أقامها وإصابها بالتلف، وأنه رفع دعوى إثبات الحالة رقم ٦٩٥٧ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة، كما رفع مورث الطاعنين بدوره دعوى إثبات الحالة رقم ٦٩٥٩ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة، وبعد أن قررت المحكمة ضم هاتين الدعويتين حكمت فى ٣ أغسطس سنة ١٩٦١ بنذب خبير من الجدول لإثبات حالة العقارين وبيان سبب انهيار منزل مورث الطاعنين والاضرار التى لحقت بالطرفين والاحتياطات التى كان فى الإمكان اتخاذها لمنع الأضرار والإصلاحات اللازمة لإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وإذ أثبت الخبير فى تقريره الأضرار التى لحقت بالمطعون ضده من انهيار المنزل المجاور، وكان التعويض عنها مقدرا بمبلغ ٨٤٠ جنيها مقابل تكاليف إقامة ١٢ عمود خرسانة فقدت صلاحيتها بواقع ٧٠ جنيها للعمود الواحد و ٣٠ جنيها قيمة أسمنت إصابه التلف تحت المباني المنهارة و ٦٠ جنيها لإعادة البناء إلى أصله و ١٥٠ جنيها أجره العمارة التى تأخر إتمامها مدة شهرين و ٣ جنيهاً و ٥٠٠ مليم مصاريف دعوى إثبات الحالة، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته فى الدعوى الحالية. واقام مورث الطاعنين من جانبه الدعوى رقم ٣٩٨٩ مدنى كلى القاهرة قبل المطعون عليه بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له ٣٨٠٠ جنيهاً استناداً إلى أن المطعون عليه لم يتخذ الاحتياطات الفنية عند هدم منزله

وأن إجراء الحفر بعد الهدم هو السبب في إتهيار المنزل رقم ٤ على ما جاء بتقرير الخبير الاستشاري المقدم منه . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين حكمت بتاريخ ١١ إبريل سنة ١٩٦٤ أولا - في الدعوى رقم ٣٩١٩ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بإلزام المدعى عليه فيها بأن يدفع للمدعى السيد فهم عطا حبش مبلغ ٢١٢ جنيها والمصروفات المناسبة . ثانياً - في الدعوى رقم ٣٩٨٩ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة برفضها والزام رافعها بالمصروفات ، واستأنف شاروبيم حنا هذا الحكم لدى محكمة القاهرة طالبا الغاءه والحكم له بطلباته . وبعدم قبول الدعوى رقم ٣٩١٩ سنة ١٩٦١ القاهرة لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة لحصة قدرها ستة قراريط ، استنادا إلى أن فهم عطا حبش لا يملك في المنزل رقم ٦ إلا حصة قدرها ١٨ قيراطا وتملك زوجته نعيمة بشاى الباقي وقيد الاستئناف برقم ١٠١١ سنة ٨١ ق . كما استأنف فهم عطا حبش هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد استئنافه برقم ١١١١ قضائية : وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئنافين شكلا وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ٣٩١٩ مدنى كلى القاهرة وإلزام ورثة شاروبيم حنا بأن يدفعوا لفهم عطا حبش من تركه مورثهم مبلغ ٩٦ جنيها و١٣٢ مليا والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ٣٩٨٩ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة وألزم ورثة المستأنف شاروبيم حنا بالمصروفات الاستئنافية ، وطعن الورثة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرروا على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول دعوى المطعون عليه لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة لحصة زوجته ، مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليه نفي اشتراك زوجته



في نفقات الأعمدة المسلحة والمنشآت التي أقامها على الأرض بعد إزالة البناء القديم، ولم يقدم مورث الطاعنين ما يدل على اشتراكها في النفقات ولم يختصمها في دعوى إثبات الحالة التي رفعها ضد المطعون عليه وأغفل الإشارة في صحيفة وفي صحيفة الدعوى الابتدائية إلى أنها شريكة في المنزل بالإضافة إلى أن التعويض عن الأضرار التي أصابت الأعمدة والمنشآت المقامة على أرض المنزل لا شأن لها في إقامتها، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المبنى بمجرد إقامتها تصبح ملكا لصاحب الأرض وتكون زوجة المطعون عليه صاحبة الصفة في المطالبة بقيمة التلف في المبنى بقدر نصيبها في الأرض ولا يكفي أن ينشئ المطعون عليه اشتراكها في النفقات، ولا يقع على عاتق مورث الطاعنين تقديم الدليل على تدخلها في إقامة المنشآت، ولا يغير من ذلك أنه لم يختصمها في دعواه المستعجلة وفي الدعوى الابتدائية والأساس فيها يختلف عن أساس دعواه ويقوم على أنه مسئول شخصيا عما تسببه من ضرر لمورثهم ؛

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المطعون عليه باعتباره مالكا حصة مقدارها ثلاثة أرباع الأرض فإن له الحق في إدخال تغييرات أساسية في الغرض الذي أعدت له هذه الأرض في سبيل تحسين الانتفاع بها وفقاً لأحكام المادة ٨٢٩ من القانون المدني ويكون البناء الذي يقيمه على نفقته لتحقيق هذا الغرض داخلاً في حدود حقه في إدارة المال الشائع وهو يباشر هذا الحق بوصفه أصيلاً عن نفسه ونائباً عن زوجته التي تمتلك الربع الباقي وتكون إجارته نافذة في حق هذه الزوجة، كما يكون له الحق في قبض الأجرة واقتضاء التعويض الناشئ عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذه النتيجة في قضائه برفض الدفع بعدم قبول دعوى المطعون عليه بالنسبة لحصة زوجته التي لا تملك أكثر من الربع في الأرض التي أقيم عليها البناء، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بتقرير الخبير الاستشاري استنادا إلى أنه لم يذكر في تقريره أنه انتقل إلى أرض المنزل رقم ٦ شارع ناج وأجرى فيها الحفر لمعرفة عمقها وأنه قام بعمل الحفر في منزل مورث الطاعنين في غيبة خصمه، وهو من الحكم مخالفة للقانون وقصور من وجوه «أولها» أن الثابت بتقرير الخبير الاستشاري أنه انتقل إلى أرض المنزل رقم ٦ وأجرى الحفر فيه في عمق الماء بجوار منزل الطاعنين فقط «وثانيها» أن الخبير المنتدب في الدعوى هو الذي يجب عليه دعوة الخصوم وفقاً لنص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ولا يستطيع الخبير الاستشاري إخطار الخصم بالانتقال لإجراء المعاينة في مواجهته «وثالثها» أن الحكم أغفل الرد على ما جاء بتقرير الخبير الاستشاري من أنه كان من الممكن تفادي انهيار الحائط البحري للعقار رقم ٤ المملوك لمورث الطاعنين باتباع طريقة للتأسيس بخلاف الطريقة التي اتبعها المطعون عليه «ورابعها» أن الخبير الاستشاري اعترض بان الخبير المنتدب لم يعاين أساسات المنزلين لزوال المعالم في حين أنه كان من الميسور الكشف بجوار الأساسات من ناحية منزل مورث الطاعنين أو ناحية الرصيف، ولوأنه قام بهذا البحث لظهر أن الحفر هو المتسبب في انهيار هذا الحائط بالذات دون باقي المنزل ويدل على أن السقوط لا يرجع كما أثبت الخبير المنتدب إلى أن مونة المنزل في بعض الحوائط الباقية أساسها الطين ومتحللة، لأن هذه الحوائط مازالت موجودة وبحالة قوية ومناسكة والحوائط كلها من عمر واحد وبمواد واحدة وقد اكتفى الحكم بتقرير الخبير المنتدب في الرد على هذه الاعتراضات ولم يحقق هذا الدفاع الذي يغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه اطرح النتيجة التي انتهى إليها الخبير الاستشاري لعدم اطمئنانه إليها على أساس أن هذا الخبير أورد بالتقرير - الذي أودع الطاعنون صورته ملف الطعن - أنه قام بالحفر في منزل مورثهم ولم يذكر أنه أجراه بمنزل المطعون عليه إذ قال فيه « وقد أجرينا أعمال الحفر بجوار

الحوائط الباقية وعمل مجسات إلى أن وصلنا نهاية مباني أساسات عقار الطالب وقد ثبت لنا أيضاً من الحفر في أرض الطالب بجوار مباني العقار رقم ٦ الملاصق لملك الطالب من الجهة البحرية ، وقد ظهرت المياه على عمق ١,٥ متراً وأجرينا الحفر في الماء حتى وصلنا إلى عمق ٢,٥ متراً أسفل منسوب التلوار وكانت مباني أساس الجارما زالت مستمرة ، أى أن عمق أساس منزل الجار البحري رقم ٦ شارع الناج أكثر من ٢,٥٠ متراً أسفل منسوب التلوار من غير شك » وما قرره الحكم بشأن معاينة هذا الخبير وقيامه بالحفر أسفل منزل مورث الطاعنين دون منزل المطعون عليه واقع له أصله الثابت بتقرير الخبير ، إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير وبحسبها أن تضمن حكمها الرد على ما جاء بتقريره فإن النعى بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما يستقل به قاضى الدعوى . ومردود في الوجه الثانى بأن الحكم المطعون فيه اعتمد بصفة أساسية في أطراح التمرير الاستشارى على أن الخبير اقتصر على معاينة أرض المنزل المملوك لمورث الطاعنين فضلاً عن أنه قام بإجراء المعاينة في غيبة المطعون عليه ، وهو استطراد زائد عن حاجة الدعوى ولا يؤثر في سلامة تقديره خطأ الحكم في الإشارة إلى المادة ٣٢٩ من قانون المرافعات التى توجب على الخبير بيان حضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم في محضر أعماله . ومردود في الوجهين الثالث والرابع بأن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى وأطرح تقرير الخبير الاستشارى فإنه يكون قد رفض الأسباب التى أقيم عليها التقرير الاستشارى وتضمن الرد على اعتراضاته وحججه ولا يجب على الحكم أن يرد بأسباب خاصة لأن الأخذ بتقرير الخبير المنتدب مفاده أن الحكم لم يجد في تقرير الخبير الاستشارى ما يغير وجه الرأى الذى انتهى إليه في الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه على تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة واكتفى لترجيحه على التقرير الاستشارى بمناقشة الخبيرين أمام محكمة أول درجة ، وهو من الحكم خطأ .



وقصور وإخلال بحق الدفاع من وجوه « أولها » أن الخبير المتدب في دعوى إثبات الحالة لم يبحث الاحتياطات التي كان يجب على المطعون عليه أن يتخذها أثناء هدم منزله وإقامة البناء الجديد للمحافظة على منزل جاره المملوك لمورث الطاعنين ، رغم أنه مكلف ببخنها في الحكم الصادر بنبذه ، وأن الحكم المطعون فيه اكتفى بما قرره الخبير من أن الأضرار قد وقعت بالفعل وتجاهل بحث هذا الأمر الجوهرى ولم يكلف الخبير تحقيقه هذا إلى أن الخبير قرر أثناء المناقشة في محكمة أول درجة أنه كان يمكن تفادى الضرر لو قام مورث الطاعنين بصلب الحائط المهار في حين أن هذا الاحتياط واجب على المطعون عليه وقد أنذره مورث الطاعنين باتخاذ « وثائنها » أن الحكم المطعون فيه أغفل طلب مورث الطاعنين تعيين خبير ثالث لتحقيق أوجه الخلاف بين تقرير الخبير المتدب والتقرير الاستشارى ، كما أغفل طلب المورث سماع مهندس التنظيم الذى قام بالمعاينة عقب انهيار المنزل مباشرة وأثبت أنه حصل انهيار من الجهة البحرية بكامل ارتفاع المنزل ، في حين أن الخبير المتدب انتهى إلى أن الانهيار يرجع إلى رداءة المونة التي عاينها من الجزء المتبقى بارتفاع متر من أسفل الحائط المهار « وثائنها » أن الحكم المطعون فيه إعتد تقرير الخبير المتدب الذى تناقض في تقريره إذ قال أنه لا يمكنه الجزم بسبب انهيار الحائط ثم عاد فقال أن الحفر الذى قام به المطعون عليه لم يكن سببا مباشرا في هذا الانهيار كما أنه لم يستطع تفسير هذا التناقض أثناء مناقشته أمام محكمة أول درجة وكان حرا به عليه غير مفهوم وبعيدا عنه .

وحيث إن هذا النعى في جملة مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما أثبتته الخبير المتدب في تقريره بقوله « إنه لم يتمكن من معرفة سبب الانهيار لأنه عندما انتقل إلى المعاينة كانت مباني المنزل رقم ٤ المملوك لشارويع حنا قد أزيلت تماما ورفعت أنقاضها عن الجزء الأسفل بارتفاع متر بطول المنزل جميعه وقد فحص مونة هذا الجزء فوجدها من مونة أساسها الطين وقد تحللت وأصبحت مسحوقا ترايبا فقد تماسكه وقوة احتماله « وأن

الحفر التي أجراها فهم عطا قد زالت كذلك معالمها وملئت بالحرسانة إلى منسوب أوطى من أرضية منزل شاروبيم حنا بحوالى نصف متر وهذا الإجراء وحده كغريل بسند أساس منزل شاروبيم حنا فإن منزل هذا الأخير لا يمكن أن يظل قائماً لمدة أسبوع بعد إتمام الحفر بل لابد أن ينهار فور الحفر تحت الأساس ولا يظل حتى يوم ١٣/٧/١٩٦١ تاريخ انهيار الحائط البحرية ورتب الحكم على ذلك قوله « وقد انتهى الخبير من كل ما تقدم أنه يجزم بأن الحفر الذى أحدثه فهم عطا حبش ليس هو السبب فى الانهيار الذى حدث ولو أنه لم يتمكن من معرفة سبب الانهيار للأسباب السابقة ومن ثم فلا تناقض فى النتائج التى انتهى إليها كما يدعى شاروبيم حنا أما الاحتياطات لمنع الأضرار التى لحقت بالطرفين فقد أبان الخبير أن الأضرار حصلت بالفعل وليس هناك محل لبحث الاحتياطات لمنعها ، وأن الخبير المنتدب قد انتهى إلى عدم مسئولية فهم عطا حبش فى الانهيار الذى حدث بحائط منزل شاروبيم حنا وهذا رأى هو ما تطمئن إليه المحكمة وترى سلامته ، وما أورده الحكم عن تقرير الخبير من أسباب لم يكن محل نعى من الطاعنين وما رتبته الحكم فتبجته محمولة عليها ولا خطأ فيها ، وهى تفيد أن السبب فى انهيار الحائط البحرى من المنزل المملوك لمورث الطاعنين لا يرجع إلى قيام المطعون عليه بالحفر فى أرضه لإعادة بناء منزله بعد هدمه وقد بقيت قائمة بعد الحفر مدة أسبوع ، وهذا السبب ينسب الخطأ عن المطعون عليه فى هدم منزله وحفر الأساس لإعادة بنائه ، ويواجه دفاع مورث الطاعنين القائم على أن المطعون عليه أهمل فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة الخيران ولا يناقض ما قرره الخبير من أنه لم يتمكن من معرفة السبب الذى أدى إلى انهيار الحائط لزوال معالمه ورفع أنقاضه وقت انتقاله إلى المعاينة طالما أن الانهيار حدث تاليا لعملية الهدم والحفر فى أرض المطعون عليه .

وإذ كان ذلك وكان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير المنتدب وهو فى نتيجته وأسبابه جزء مكمل لأسباب الحكم ورد كاف على إعتراضات الخبير الاستشارى الذى لم يطمئن إليه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة

طلب تعيين خبير آخر في الدعوى أو إحالتها إلى التحقيق لسماع مهندس التنظيم الذى قام بالمعاينة متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المتدب وفي عناصر الدعوى ما يكتفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها، فإن الحكم المطعون فيه رقد جرى في قضائه على الأخذ بتقرير الخبير السابق ندبه دون الالتجاء إلى إجراء آخر في الدعوى، لا يكون قد أخطأ في القمانون أو شابه قصور أو أخل بحق الدفاع :

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع في الدعوى وقد ساقها على أن لجنة الهدم والبناء قررت أنه يلزم هدم المنزل رقم ٦ وجاء بإصدار المطعون عليه أن الهدم اضطرارى لأيلولة البناء للسقوط، ولم يلتفت الحكم إلى حقيقة الحال وأن المطعون عليه هو الذى طلب الهدم لإقامة بناء جديد من خمسة أدوار، وهذا الفهم الخاطئ كان له أثر في تقدير الحكم للدعوى - كما أخطأ الحكم في قضائه بتأييد الحكم الابتدائى وقد بنى على إجراءات باطلة ذلك أن الثابت أن محكمة أول درجة قررت مناقشة الخبيرين وأنها حضراً بجلسة ٢٧ إبريل سنة ١٩٦٣ وجلسة ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٢ وسألت المحكمة الخبيرين بعد حلفهما التين فخلطت بين الشاهد والخبير وأخذت بما قررت أنه صادق في أقواله وأعرضت بذلك كما أعرضت بحكمة الاستئناف عن بحث المسائل الفنية التى هى محل خلاف بين الخبيرين وانفردت بالرأى فيها ولم تلتفت إلى طلب مورث الطاعنين تعيين خبير ثالث وسماع مهندس التنظيم الذى عاين هدم الجدار لبحث هذه المسائل وكشف الحقيقة :

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الاول بأن الطاعنين اكتفوا في تقرير الطعن ببيان أن الخطأ في فهم الواقعة المشار إليها فيه كان لها أثرها



في تقدير الحكم للدعوى، وهذه عبارة مجملة لا تحدد أثر التقدير الخاطئ في قضاء الحكم ووجه العيب في تقديره، فيكون النعي غير مقبول لقصوره عن البيان التفصيلي الواجب قانوناً. والنعي في الشق الثاني مردود بأنه علاوة على أن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم الابتدائي ولا يقبل منهم التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا مصلحة لهم في التمسك بالبطلان لحلف الخبير اليمين قبل مناقشته أمام المحكمة وهو غير مكلف بحلف اليمين فإن هذا النعي لا جدوى منه، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يحل في قضائه إلى أسباب الحكم الابتدائي، وإنما أقام قضاءه على أسباب مستقلة وهي تكفي لحمل قضائه على ما سبق البيان، فلا يكون للطاعنين سوى مصلحة نظرية في بطلان الحكم الابتدائي وهي لاتصلح سبباً للطعن، ولما تقدم يتعين رفض هذا الطعن :

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي، وعلى  
عيد الرخمن .

( ٥٣ )

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) دعوى : « تقدير قيمتها » : تقادم . « تقادم مكسب » . ريع .  
استئناف :

طلب المشتري لريع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب .  
وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الريع المطالب به ، دون قيمة العين .

(ب) دعوى . « تقدير قيمتها » : محكمة الموضوع . « مسائل الواقع » .  
نقض . « أسباب الطعن » .

تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة  
ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

١ - متى كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه قد انتهى في طلباته  
الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ  
٢١٦ جنيها قيمة ريع الأطنان التي اشتراها من مورثهم بموجب عقد بيع  
عرفي ، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقادم الطويل لم  
يطرح على المحكمة الابتدائية في صورة طلب عارض بل أثر في صورة  
دفع لحق المشتري في طلب الريع المترتب على عقد البيع ، فإن هذا الدفع  
لا يؤثر في تقدير قيمة الدعوى ، وتظل مقدرة بقيمة الريع المطالب به .

٢ - تقدير ما إذا كان تعديل المطعون عليه لطلباته أمام المحكمة الابتدائية في آخر مراحل الدعوى - تعديل قيمة الربيع المطالب به من ٦٠٠ جنيه إلى ٢١٦ جنيه - يعد تحايلاً على القانون أو لا يعد كذلك - بقصد دخول الدعوى في حدود النصاب النهائي للمحكمة - هو من الأمور الواقعية التي يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ويستوى في ذلك أن تكون القواعد القانونية التي قصد بتعديل الطلبات الإحتيال عليها تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق به ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن السيد محمد محمد بدر أقام الدعوى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى دمنهور ضد ورثة المرحوم نعيم محمد بدر طلب فيها الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ ٦٠٠ جنيه والمصروفات ، وقال شرحاً لدعواه إنه اشترى من المورث المذكور فدانين شيوعاً في ستة أفدنة بموجب عقد بيع محرر في ١٨/١١/١٩٣١ . واتفق شفويًا مع البائع على أن يضع يده على القدر المبيع ويؤدى ريعه إلى بنك الأراضي سداداً لأقساط دينه المحملة به الأطيان-المبيعة ، إلا أنه لم يقم بدفع الدين للبنك ، ومن ثم فقد أقام دعواه على الورثة بأن يدفعوا له المبلغ المطالب به وهو يمثل ريع الفدانين لمدة خمس عشرة سنة تبدأ من سنة ١٩٤٧ إلى نهاية سنة ١٩٦٢ ، طلب المدعى عليهم رفض الدعوى تأسيساً على أنهم تملكوا القدر موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٣ حكمت



المحكمة قبل الفصل في الموضوع بتدب خبير لبيان من يضع اليد على تلك الأطنان في مدة النزاع وطبيعة وضع اليد ومدته وسنده وتقدير صافي الربح ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن مورث المدعى عليهم هو الذي كان يضع اليد من تاريخ شراء المدعى في سنة ١٩٣١ حتى توفي سنة ١٩٦١ وأن ورثته المدعى عليهم وضعوا اليد من بعده . وأن وضع يد المورث وورثته من بعده كان بوصفهم ملاكاً . وقدر الخبير صافي ربح أرض النزاع خلال المدة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٣٥٦ جنيهاً ، ثم عادت المحكمة وأصدرت حكماً آخر قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعى عليهم أنهم ومورثهم من قبلهم يضعون اليد على الفدانين موضوع النزاع مدة ١٥ سنة سابقة على رفع الدعوى بنية الملاك وضع يد مستوف الشروط القانونية وليزني المدعى ذلك ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قدم المدعى مذكرة بـجلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٦٥ طلب فيها الحكم « أولاً » برفض الدفع المقدم من المدعى عليهم باكتساب ملكية الأرض موضوع النزاع بالتقادم الطويل . « ثانياً » بإلزامهم متضامنين أن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جنيهاً والمصروفات . وبتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعى ١٨٠ جنيهاً والمصروفات المناسبة وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية طالبين إلغاءه والحكم « أصاياً » بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى نوعياً وإحالة النزاع إلى محكمة أبو حمص الجزئية للفصل فيه « واحتياطياً » بإيقاف دعوى الربح لحين الفصل في الملكية « ومن باب الاحتياط الكلي » بسقوط الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الابتدائي المنسوب لمورثهم وبرفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٨٠ سنة ٢١ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين المبينين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه

رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت  
رفض الطعن :

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المطعون عليه دفع بعدم جواز  
الإستئناف استنادا إلى أن موضوع الدعوى يدخل في حدود النصاب النهائي  
للمحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ من قانون المرافعات . وقد رد الطاعنون  
على هذا الدفع بأن بحث محكمة أول درجة لم يكن "قاصرا على ريع" الفدانين  
موضوع النزاع ، بل جاوزه إلى بحث الملكية ذاتها وأن قضاءها قد امتد إلى  
الفصل في ملكية هذين الفدانين ، إستنادا إلى أن ولايتها تشمل الفصل في  
أصل الحق عند نظر الفرع ، ويؤيد ذلك أنها قضت بتاريخ ٢ / ١١ / ١٩٦٣  
بإحالة الدعوى إلى التحقيقات لإثبات وضع اليد المكسب للملكية وشروطه :  
وتأسيسا على ذلك تمسك انطاعنون بأن العبرة في تقدير قيمة الدعوى وبصواب  
استئناف الحكم الصادر فيها هي بقيمة الأطنان المطالب "بريعها" طبقا لأحكام  
المادة ٤٢ من لقانون المرافعات ، ولا خلاف في أن قيمة الفدانين تزيد على  
مبلغ ٢٥٠ جنيها . وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع  
وتمحيصه وقضى بعدم جواز الإستئناف ، في حين أنه دفاع جوهري يتغير  
به وجه الرأي في الدعوى . مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الثابت في الدعوى أن  
المطعون عليه قد إنتهى في طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب  
إلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جنيها قيمة ريع الأطنان التي إشتراها  
من مورثهم بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ في ١٨ / ١١ / ١٩٣١ . ولما  
كان تمسك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة  
الابتدائية في صورة طلب عارض بل أثر في صورة دفع لحق المشتري في  
طلب الريع المترتب على عقد البيع ، وكان هذا الدفع لا يؤثر في تقدير قيمة  
الدعوى ، بل تظل مقدرة بقيمة الريع المطالب به إذ كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فلا يعس إغفاله الرد على دفاع  
الطاعنين في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن تعديل المطعون عليه لطلباته أمام محكمة أول درجة وقصرها على مبلغ ٢١٦ جنيها لم يكن سوى تحايل على القانون لجأ إليه في آخر مراحل الدعوى الابتدائية مستهدفا غرضين أولهما التخلص من دلالة سكوته عن المطالبة بالريع مدة تزيد على خمس عشرة سنة، وثانيهما محاولته حرمان الطاعنين من حق الاستئناف ، ويدل على قيام هذا التحايل أن المطعون عليه بدأ بطلب مبلغ ٦٠٠ جنيه كريع عن مدة خمس عشرة سنة وسجل في صحيفة دعواه أنه لم يقبض الريع الذي يدعيه طوال هذه المدة ، وهو إقرار قضائي له أثره وبعد أن سلمت الدعوى مرحلة طويلة فاجأ الطاعنين بتعديل طلباته وقصرها على مبلغ يدخل في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ، وإذا كان هذا التحايل مخالفا للنظام العام لتعلقه بجواز عرض النزاع على درجتين ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضي فيه بما تراه ، أما وقد سكنت عنه فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن النعي غير مقبول ، ذلك أن تقدير ما إذا كان تعديل المطعون عليه لطلباته أمام المحكمة الابتدائية في آخر مراحل الدعوى يعد تحايلا على القانون أو لا يعد كذلك ، هو من الأمور الواقعية التي يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، يستوي في ذلك أن تكون القواعد القانونية التي قصد بتعديل الطلبات الإحتيال عليها تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق به . إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف، ومحمد صدق البشيشي، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٥٤ )

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . « تقرير الطعن » .

العبارة في تفصيل أسباب الطعن هي بما جاء بتقرير الطعن . لا يغني عن ذلك البيان الوارد  
بالمذكرة الشارحة .

العبارة في تفصيل أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - هي بما جاء بتقرير الطعن وحده ، ولما كانت الطاعنة فيما تنعاه  
في خصوص القصور في تسبيب الحكم قد اكتفت في تقرير الطعن بالقول  
بأن الحكم أغفل الرد على جميع أوجه دفاعها التي ستفصلها في المذكرة  
بالمذكرة الشارحة والتي سجلتها بأسباب استئنافها، دون أن تبين مواضع القصور التي  
تدعي أن الحكم أغفل الرد عليها ، وكان ما توردته بمذكرتها الشارحة في  
هذا البيان ، لا يغني عن وجوب تفصيله في تقرير الطعن فإن هذا النعي  
يكون غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار  
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن عثمان السيد الحمل أقام الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ كلى الخيرة ضد أحمد محمود عبد الباسط وآخرين ومن بينهم الطاعنة طالبا الحكم بإلزام شركة محمد محمود عبد الباسط إخوان والمدعى عليهم بصفته شركاء متضامنين في الشركة المذكورة بدفع مبلغ ٩١٩ جنيه و ٤٥٠ مليا، وقال في بيان دعواه أنه كان يورد للشركة المدعى عليها جمالا لبيعها بالعمولة وأنه يداينها بسبب ذلك بالمبلغ المطالب به والذي تحرر به سند وقع عليه المدعى عليه اثنائي عبد العزيز محمود عبد الباسط الشريك المتضامن وأحد المديرين، وعند نظر الدعوى بجلسة ١٩٦٣/١١/١٢ أقر الحاضر عن المدعى عليه الثاني بمديونية الشركة للمدعى في المبلغ المطالب به، وطلب الحاضر عن المدعى عليها الخامسة إخراجها من الدعوى بلا مصاريف استنادا إلى أن المدعى عليه الثاني هو الذي وقع على الكشف الذي يتمسك به المدعى مع أنه ليس ممثلا للشركة، إذ كان مورثها المرحوم محمد محمود عبد الباسط هو مديرها المسئول الذي له وحده حق التوقيع دون باقي الشركاء، وأضاف أن الشركة ظلت قائمة بعد وفاة مديرها في ١٩٦٢/١٠/١٢ وتولى باقي الشركاء إدارتها، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٥ حكمت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل بالخيرة ليندب أحد خبرائه المختصين لبيان صافي حساب المدعى وما إذا كان سابقا على ١٩٦٢/١٠/١٢ تاريخ وفاة المرحوم محمد محمود عبد الباسط مدير الشركة ومقيد بدفاترها التجارية وبحسابها بينك الاسكندرية فرع قصر النيل، أم في تاريخ لاحق لوفاته، وبيان ما إذا كان المدعى يداينها بالمبلغ المطالب به وقدره ٩١٩ جنيها و ٤٥٠ مليا من عدمه مع بيان المسئول عن سداده أهى الشركة المدعى عليها أم المدعى عليه الثاني بصفته الشخصية باعتباره موقع على كشف حساب هذه المديونية، على أن يتم ذلك من واقع الدفاتر التجارية للشركة المذكورة، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن المدعى يستحق لدى الشركة المبلغ المطالب به وهو عبارة عن علاوة بواقع ٢٤,٨٥ ٪ على مبلغ ٣٧٠٠ جنيه حول للمدعى عن طريق حسن محمد أدريس من حسابات المرحوم محمد محمود عبد الباسط قبل وفاته من

بنك الاسكندرية فرع قصر النيل إلى بنك باركليز بالأبيض بالسودان، ودفعت المدعى عليها الخامسة بجلسة ١٩٦٤/١٢/٢٩ وبالمذكرة المقدمة منها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة، استنادا إلى أن العلاوة التي احتفظت بها مراقبة النقد خاصة بالمبلغ المحول إلى حسن محمد أدريس بالسودان، وقالت إن الحساب الذى اطلع عليه الخبير شخصى وخاص بالمورث ولا شأن للمورد بالمبلغ المحول، وأن الكشف المقدم من المدعى حرر بطريق التواطؤ بينه وبين باقى المدعى عليهم، وأنها لا تحتاج بإقرار هؤلاء بصحته. وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٩ حكمت المحكمة «أولا» برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها «ثانيا» بالزام شركة محمد محمود عبد الباسط إخوان والمدعى عليهم الثلاثة الأول والمدعى عليها الخامسة عن نفسها وبصفقتها والسادسة متضامنين من تركة ورثهم محمد محمود عبد الباسط والمدعى عليه الرابع باعتبارة شريكا وصيا فى الشركة المذكورة بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٩١٩ جنيها و ٤٥٠ مليا. استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم «أصليا» بعدم قبول الدعوى ارفعها من غير ذى صفة «واحتماليا» برفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٨ سنة ٥٢ ق. ودفع عثمان السيد الحمل بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة. وبتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦ حكمت المحكمة «أولا» برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا «ثانيا» وفى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف. وطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وأصرت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبإلزام الشركة والشركاء فيها ومنها الطاعنة بالمبلغ المطالب به، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه «أولها» أنه استند فى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض الدفع بعدم



قبول الدعوى إلى القول بأنه مادام قد ثبت أن مورث الطاعنة الذى كان مديرا للشركة قد توفى وأن كلمة الشركاء قد اتفقت على الاستمرار فى الشركة ومن تحديد لمديرها الحديد فإنه يكون لكل شريك متضامن حق القيام بالإدارة التى تلزم الشركة ، ورتب على ذلك ملرومية الشركة فى أموالها وأموال شركائها المتضامين بالمبلغ المرفوع به الدعوى ، وقد غاب عن الحكم وهو يرسى هذه القاعدة ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من القانون المدنى من أن الشركة تنحل بموت أحد الشركاء كما غاب عنه ما نص عليه البند الحادى عشر من عقد الشركة من أنه فى حالة وفاة مديرها محمد محمود عبد الباسط تصنى بمعرفة مصنف ، وعندئذ تطبق المادة ٥٣٣ من القانون المدنى التى بوجب عند حل الشركة انتهاء سلطة المانيرين مع بقاء شخصية الشركة بالقدر اللازم لأعمال التصفية « وثانيها » أن الحكم المظعون فيه قد عول فى أسبابه على أن حسن محمد ادريس قد أقر بموجب إقرار مصدق على توقيعه فيه بأنه ينوب عن المظعون عليه الأول فى استقبال حسابه النقدى عن تجارته بالبنت ، لوجوده فى ريف السودان حيث لا توجد بنوك وأن كل تحويل يصل إليه هو فى حقيقته لرافع الدعوى ، فى حين أن هذا الإقرار الذى أشار إليه الحكم قد جاء متأخرا وبعد أن صدر الحكم الابتدائى فى الدعوى ، كما أنه كان نتيجة تواطؤ وهو لا يعدو أن يكون شهادة إدارية لا ترتفع إلى مرتبة الإقرار « وثالثها » أن المظعون عليه الأول قد استند فى المطالبة بدينه المزعوم إلى سند موقع عليه من المظعون عليه الثالث فى حين أنه بالرجوع إلى نصوص عقد الشركة يبين أنه قد نص فى البندين الخامس والسادس منه طبقا لآخر تعديل له على أن الإدارة المالية والإدارية والتوقيع عن الشركة فى كافة المعاملات موكولة إلى مديرها الشريك محمد محمود عبد الباسط وحده دون أى دخل من باقى الشركاء ويكون توقيعه ملزما للشركة ، ولم يحدث أى تعديل فى العقد بعد ذلك حتى تاريخ وفاة مورثها مما يترتب عليه أنه إذا وقع أحد من الشركاء غير المدير فإن توقيعه يكون باطلا وعدم الأثر فى إلزام الشركة حتى ولو كان الموقع هو أكثر الشركاء نصيبا فى رأس المال طبقا لما تقضى به المادة ٢٢ من القانون التجارى وما استقرت عليه أحكام القضاء ، وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة

ولم تأخذ به استنادا إلى ما ذهبت إليه من أنه ما دام أن عقد الشركة قد خلا من النص على طريقة الإدارة في حالة وفاة المدير فإن كل شريك يعتبر مفوضا عن الآخرين في إدارة الشركة وله مباشرة أعمالها دون الرجوع إلى غيره من الشركاء وتكون أعماله نافذة في حق الشركة وكافة شركائها طبقا لحكم المادة ٥٢٠ من القانون المدني، وإلى أن العلاوة المطالب بها هي عن صفقة تمت ومبلغ حول من مورث الطاعنة إلى السودان بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٧ قبل وفاته ثم ردت لحسابه بعد وفاته، وأن ذلك لا يحول دون مساءلة المطعون عليهم من الثاني إلى الرابع باعتبارهم شركاء متضامين في الشركة قبل الغير وبالتالي تكون مسئولية الشركاء المتضامين عن ديون الشركة مسئولية مطلقة، وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي أخذا بهذه الأسباب، وهو منه مخالف للقانون إذ أنه لا محل لتطبيق هذه المادة كصريح نصها إلا في حالة عدم وجود نص خاص على طريقة الإدارة، والثابت من عقد الشركة أنه قد حوى نصا صريحا بين مصير الشركة بعد وفاة مديرها وهو تصفيتها لا الاستمرار فيها مما يحول دون تطبيق أحكام المادة ٥٢٠ من القانون المدني المشار إليها « ورابعا » أن الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى أسباب الحكم الابتدائي قوله إنه متى صح أن أعمال الإدارة التي باشرها المطعون عليه الثالث قد صدرت إبان مرض مورث الطاعنة المدير السابق للشركة وقبل وفاته فإن قبول غالبية الشركاء لهذه الأعمال الإدارية تعتبر تفويضا له بالإدارة المؤقتة بملك أن يتخذ معها كل اختصاصات المدير، ورتب على ذلك اعتبار الإقرار الصادر من عبد العزيز محمود عبد الباسط الشريك المتضامن بأحقية المطعون عليه الأول في المبلغ الذي رفعت به الدعوى ملزما للشركة وللشركاء المتضامين، وأنه إذا كان للطاعنة اعتراض على هذا الإقرار فإن لها الرجوع على من أصدره دون المساس بحقوق من صدر لصاحبه، وهذا الذي ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وقصور لأن ورقة المديونية التي وصفها صاحبها بأنها سند إذني هي في حقيقتها كشف حساب لا تحمل تاريخ تحريرها وأن تاريخها المنتج يعتبر من وقت آخر عملية قيدت بها، إذا كان الثابت من هذا الكشف أن جميع

التواريخ المبينة فيه كانت إبان حياة المدير المسئول وحده عن إدارتها، وقد انحلت الشركة بوفاته طبقاً للمادة ٥٢٠ من القانون المدنى والبند ١١ من عقد الشركة المعدل فى ١٢/١٢/١٩٥٩ فإنه لا تكون ثمة قيمة لتوقيع المطعون عليه الثالث على الورقة التى رفعت بها الدعوى ولا باقراره لها أمام محكمة الموضوع ، كما لا يكون إقرار باقى أخوته من الشركاء لهذا التوقيع تفويضاً له بالإدارة « وخامسها » أن الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن الطاعنة قد فشلت فى إثبات أن سند المديونية قد حرر لإضرارها وأن الثابت من ظروف الدعوى أن الإقرار جاء مؤيداً لباقى عناصرها، وهذا الذى جرى عليه الحكم هو تقرير خاطئ سوف ترد عليه الطاعنة وعلى باقى أوجه الدفاع التى أغفل الرد عليها بمذكرتها الشارحة « وسادسها » أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن حسن محمد ادريس كان نائباً عن المطعون عليه الأول فى استقبال حسابه النقدى بالبنك عن تجارته ينطوى على خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الثابت من محضر أعمال الخبير المنتدب فى الدعوى أنه انتقل فى يوم ٢٣/٣/١٩٦٤ إلى بنك الاسكندرية فرع القاهرة واطلع على اشعار إضافة بمبلغ ٩٢١ جنيهها و ٢٨٠ ملياً لصالح حسن محمد ادريس قيمة جمال مستوردة ، وقد أجاب وكيل الطاعنة أمام الخبير بأن هذا المبلغ خاص بالمورث وحده وأن الحساب الموجود بالبنك هو حساب شخصى لا بصفته مديراً للشركة، ومع ذلك فقد استند الخبير فى إثبات أن حساب المورث الخاص بالبنك سالف الذكر هو حساب للشركة إلى ما ذهب إليه من أنه بمقارنة كشف الحساب الموقع عليه من المطعون عليه الثالث بكشف المورث اتضح أنه عن موضوع واحد، فى حين أن الكشف الأول قد خلا من النص على أنه كان عن شركة محمد محمود عبد الباسط، هذا بالإضافة إلى أن الغرض من تكوين الشركة على ما جاء بالبند الرابع من عقد تأسيسها هو القيام ببيع المواشى المستوردة بأنواعها بالعمولة بداخل مبنى سوق امبابة العمومى على ما أفصح عنه آخر تعديل لعقد الشركة وهو ما يتضح منه أن نشاط الشركة ينحصر فى البيع بالعمولة دون استيراد، رفضاً عن ذلك فليس فى أوراق الدعوى ما يثبت وجود صلة بين المطعون



عليه الأول وحسن محمد ادريس سوى تلك الشهادة الإدارية التي استحضرها المطعون عليه الأول وقدمها لمحكمة الاستئناف والمعينة على النحو السالف بيانه وليس للنيابة التي تحدث عنها الحكم بين المطعون عليه الأول وحسن محمد ادريس أى أثر فى الدعوى ولا يعرف منها من هو النائب ومن هو الأصيل .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجوه الأول والثانى والثالث والرابع والسادس منه بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى الدعوى على ما قرره من أن "الثابت من الأوراق ومن الحساب المودع ببنك باركلير أن المورث قد حول لحساب محمد ادريس مبلغ ٣٧٠٠ جنيه ولا نزاع بين أطراف الدعوى جميعا أن هذا المبلغ مقابل تجارة الجمال الأمر الثابت من حساب بنك باركلير ( ص ٢ محاضر أعمال الخبير أمام محكمة أول درجة ) ، ولما كان حسن محمد ادريس قد أقر مصدقا على إقراره أنه ينوب عن رافع الدعوى فى استقبال حسابه النقدى عن تجارته بالبنك لوجود التاجر فى ريف السودان حيث لا يوجد بنوك وأن كل تحويل يصل إليه هو فى حقيقته لرافع الدعوى وفى هذا فصل الخطاب إذ أن التعاقد متى قام من النائب عن الأصيل فإن أثره ينصرف للأصيل ذلك أن ظروف الدعوى قاطعة فى أن الشركة تعلم أكيدا أن رافع الدعوى هو التاجر وأن حسن محمد ادريس ينوب عنه فقط أو بالقليل فإنه كان يستوى عند الشركة أن تتعامل مع الأصيل أو النائب فإن أثر العقد ينصرف إلى الأصيل ولو لم يذكر النائب ذلك ( م ١٠٦ مدنى ) ولم يقل أحد أن حسن محمد ادريس كان له شأن خاص فى التعامل أو أنه كان المقصود بذاته دون الصفقة التجارية . أما النعى على الخبير ببحث مسألة قانونية فقول مردود بأن مهمة الخبير قد اقتضت على فحص الحساب وسماع أقوال الطرفين وشهودهم ثم الوصول إلى نتيجة من هذا الفحص وقد أخذت المحكمة بما أثبتته الخبير من فحص ولم تعتمد نتيجته جزافا ، ومن ذلك يبين أن الحكم قد عول فى قضائه بصفة أساسية على أن المبلغ المحكوم به يمثل قيمة العلاوة التى احتجزتها مراقبة النقد من المبالغ المودعة بالبنك لحساب محمد ادريس النائب عن المطعون

عليه الأول ولاوجه للتحدى بأن المبلغ المذكور كان خاصا بمورث الطاعنة [ ومودعا بحسابه الخاص، إذ أن الثابت من الأوراق أن المورث المذكور كان قد أودع في ١٩٦٢/٩/٢٧ قبل وفاته مبلغ ٤٦٤٢ جنيها و ٢٥٠ مليا حول منه مبلغ ٣٧٠٠ جنية لصالح حسن محمد ادريس ثمن جمال مستوردة ثم اقتطع منه مبلغ ٩٢١ جنيها و ٢٩٠ مليا قيمة الدفعة والمصاريف وعلاوة مراقبة النقد المطالب بها والتي ردت لمصدرى الجمال السودانية لتشجيعهم على الاستمرار في التصدير للجمهورية العربية المتحدة، وهو ما أقرت به الطاعنة في دفاعها أمام محكمة أول درجة، إذ الثابت من مدونات حكمها أنها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أن المبلغ المطالب به عبارة عن العلاوة التي احتفظت بها مراقبة النقد والخاصة بتحويل مبلغ إلى حسن محمد ادريس، كما أن الثابت من إقرار هذا الأخير المقدم بملف الطعن والذي عول عليه الحكم المطعون فيه أنه كان نائبا عن المطعون عليه في استقبال حسابه النقدي عن تجارته وأن كل تحويل يصل إليه هو في الحقيقة لمن أنابه وليس لحسابه الشخصي إذ كان ذلك وكانت هذه الدعامة التي عول عليها الحكم في قضائه تكفى وحدها لحميله فإن النعي عليه فيما استطرد إليه بعد ذلك يكون غير منتج ولا جدوى فيه. ومردود في الوجه ( الخامس ) بأنه غير مقبول إذ أن العبرة في تفصيل أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بما جاء بتقرير الطعن وحده، ولما كانت الطاعنة فيما تنعاه في خصوص القصور في تسبيب الحكم قد اكتفت في تقرير الطعن بالقول بأن الحكم أغفل الرد على جميع أوجه دفاعها التي ستفصلها في المذكرة الشارحة والتي سجلتها بأسباب استئنافها، دون أن تبين مواضع القصور التي تدعى أن الحكم أغفل الرد عليها، وكان ما تورد هـ بمذكرتها الشارحة عن هذا البيان لا يغنى عن وجوب تفصيله في تقرير الطعن فإن النعي برمته يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمرهنتى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد  
سيد أحمد حماد وهلى عبد الرحمن .

( ٥٥ )

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) عقد : « فسخ العقد » : بيع « دعوى صحة التعاقد »

القضاء بصورية التماسخ عن عقد البيع بعد بحث أركان ذلك العقد وشروطه .  
قضاء ضئى بصحة ذلك العقد .

( ب ) نقض : « السبب الجديد » :

مستند لم يقدم لمحكمة الموضوع . التمسك : بدلائل لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

( ج ) تزوير . حكم . « تسييب الحكم » .

إغفال الحكم بيان الظروف التى حرر فيها التوقيع الصحيح على السند المزور . لا عيب .

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصورية التماسخ - عن عقد  
البيع الأول - الذى تضمنه عقد الصلح - المبرم بين طرفى هذا العقد -  
بعد أن بحث أركان عقد البيع المذكور وشروطه وتحقق من صحته وتوافر  
أركانه ونفاذه بين عاقيه ، فانه يكون بذلك قد قضى إضمنا بصحة ذلك  
العقد ، الذى رتب عليه القضاء بصحة عقد البيع الثانى الصادر من المشتري  
الأولى إلى المشتري الأخير ) .

٢ - إذ كان الثابت أن الطاعنة لم تقدم إلى محكمة الموضوع ، العقد  
ومحضر اللجنة - اللذين استدلت بهما فى وجه النعى - فان التمسك بالدلالة



المستمدة منهما . يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض :

٣- لا يعيب الحكم إغفال ذكر الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار المزور :

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع—على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق—تتحصل في أن السيدة / صباح عبد الحميد على « المطعون عليها الثانية » أقامت الدعوى رقم ٥١٧ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الزقازيق ضد السيدة / حبيبه محمد قطب « الطاعنة » طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٥ / ١ / ١٩٥٩ والمتضمن بيع المدعى عليها لها أرضا زراعية مساحتها ١٦ قيراطا مبينة الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٤٨٠ جنيها ، وقالت بيانا للدعوى إنها دفعت الثمن كاملا وقت تحرير العقد وأن المدعى عليها إمتنعت بعد ذلك عن التوقيع على العقد النهائى فاضطرت إلى إقامة الدعوى بطلباتها سالفة الذكر. ولدى نظر الدعوى عدلت عن هذا الدفاع وقررت أنها لم تدفع من الثمن سوى ثمانين جنيها وأنها لذلك تصالحت مع البائعة لها بمحضر الصالح المؤرخ ٩/١٥ / ١٩٦٠ على التفاسخ عن ذلك البيع والتنازل عن الدعوى، وطلبت المدعى عليها إلحاق محضر الصالح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه، فتدخل إبراهيم أحمد مرسى « المطعون عليه الأول » فى الدعوى طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد الصلح فى حقه لأنه حرر بطريق الغش لإضرار به، إذ هو اشترى الأطيان ذاتها من المدعية بعقد البيع

العرفى المؤرخ ٦/ ٧/ ١٩٥٩ مقابل ثمن قدره ٥٠٠ جنيه دفعه لها وأنه لذلك يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد شرائه، وأجابت المدعى عليها على دعوى المتدخل بأن المشتري منها لم تدفع لها من الثمن سوى ثمانين جنيهاً وأنه لما كان قد ذكر في ذلك العقد أن الثمن جميعه قد دفع فقد سلمت العقد إلى المتدخل ليحفظه لديه وحرر على نفسه إقراراً بذلك موزعاً ١٩/ ١/ ١٩٥٩ ولكنه علم بفقد ذلك الإقرار مع أوراق أخرى فاتفق مع المشتري منها على أن تبقيه تلك الأطيان لإضرارها بها . وبتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٦١ قضت المحكمة بقبول المتدخل وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المتدخل بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن التصرف المثبت في عقد الصلح المؤرخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٠ هو تصرف مشوب بالغش وأنه منقر للبائعة له ويزيد في إعسارها وأن عقد البيع الصادر له من المدعى عليها سابق عليه وأباحث النفي بذات الطرق ، وبعد أن أجرت المحكمة التحقيق عادت وبتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٦٢ فحكمت بالحاق محضر الصلح المؤرخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٠ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه مع جعله في قوة السند التنفيذي ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المتدخل هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالباً بإلغاءه والحكم له بطلباته ، وقيد استئنافه برقم ٩٩ سنة ٥ قضائية المنصورة «مأمورية الزقازيق» ولدى نظر الاستئناف قرر بالطعن بالتزوير في الإقرار المنسوب إليه المقدم من البائعة الأصلية ، وبعد أن أعلن صحيفة شواهد قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإعلان الحكم المستأنف وبالغائه [ وفي الإدعاء بالتزوير بقبول شواهد التزوير شكلاً وقبل الفصل فيه بنذب قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لبيان صحة الإقرار من عدمه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى تزوير صلب السند قضت المحكمة بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٦ برد وبإعلان الإقرار وبعدم نفاذ عقد الصلح المؤرخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٠ فى حق المستأنف لصوريته، وبصحة عقد البيع العرفى المؤرخ ٦/ ٧/ ١٩٥٩ والمتضمن بيع المستأنف عليها الأولى

صباح عبد الحميد على للمستأنف ١٦ قراطا من الأطباء الزراعية مقابل ثمن قدره ٥٠٠ جنيه، وطعنت الطاعة وحبيه محمد قطب البائعة الأصلية في هذا الحكم بطريق النقض. وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعة فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك تقول إن دعوى المتدخل غير مقبولة لأنه لم يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد شراء البائعة له ، وما كان له أن يطلب ذلك بعد أن انحل العقد بأثر رجعي نتيجة التفاسخ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك فلم يحكم بعدم قبول الدعوى وقضى بصحة عقد شراء المتدخل دون القضاء بصحة عقد شراء البائعة له فانه يكون قد خالف القانون وتضيف الطاعة إلى ما تقدم قولها إن الحكم خلا من الرد على دفاعها القائم على أن التفاسخ عن العقد الصادر منها إلى المشتري له أثر رجعي من شأنه أن يجعل تنفيذ العقد الصادر من هذه الأخيرة إلى المتدخل مستحيلا، وهو من الحكم قصور يبطله، هذا فضلا عن أن ما استندت إليه محكمة الاستئناف في قضائها بصورية التفاسخ يشوبه الفساد في الاستدلال، لأنها استندت في ذلك إلى ما جاء بالعقد المؤرخ ١/٥/ ١٩٥٩ من أن المشتري دفع الثمن كاملا في حين أن ما جاء في محضر الصلح من أنها لم تدفع سوى ثمانين جنيها ينفي ذلك، كما ينفيه أيضا ما هو ثابت في عقد بيع صادر من الطاعة إلى من تدعى صابرين غريب إبراهيم بتاريخ ١٨/٧/ ١٩٥٩ متضمنا بيعها لها قراطين من ذات الأطباء المبيعة إلى صباح عبد الحميد وشهد المتدخل على هذا العقد مع أنه لو كان قد اشترى هذا القدر لا عترض على البيع، وما جاء بمحضر الحنحة رقم ٢٠٩٤ سنة ١٩٥٩ مركز الزقازيق ظاهر الدلالة على احتدام النزاع بين الطاعة وبين صباح عبد الحميد بما لا يتصور معه التواطؤ بينهما ، كما شاب الفساد



الأسباب المتعلقة بتزوير الإقرار لأن المحكمة لم تبين كيف حصلت الطاعة على التوقيع الصحيح للمطعون عليه الأول .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصورية عقد الصلح على قوله « إن المستأنف يطعن في عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٠ / ٩ / ١٥ بالصورية المطلقة وأنه تم بين الطرفين بطريق التواطؤ وبقصد الإضرار به والمحكمة ترى صحة ما أثاره المستأنف في هذا الخصوص وذلك للأسباب الآتية أولا - ثابت بعقد البيع المبرم بين المستأنف عليهما بتاريخ ١٩٥٩ / ١ / ٥ أن المستأنف عليهما الأولى دفعت الثمن جميعه وقد أقامت الدعوى أمام محكمة أول درجة طالبة الحكم لها بصحة عقد البيع المذكور مقرررة بصحيفة الدعوى أن الثمن جميعه دفع إلى البائعة وقد حضرت هذه الأخيرة أمام محكمة أول درجة واستأجلت الدعوى أكثر من مرة في بداية مراحل النزاع دون أن تقرر أن ثمن العين المبيعة لم يدفع . وثانيا - استندت المستأنف عليهما في التفاسخ عن البيع إلى انقول بأن ثمن العين المبيعة لم يدفع في حين أنه ثابت من عقد البيع المبرم بينهما والمقدم ضمن أوراق الدعوى أن الثمن دفع جميعه ولم تقدم المستأنف عليهما الثانية أى دليل على عدم أداء المستأنف عليهما الأولى سوى الإقرار المؤرخ ١٩٥٩ / ١ / ٩ والغير موقع عليه من المشتري، وحتى هذا الإقرار قد ثبت تزويره وعدم صدوره من المستأنف على النحو السابق بيانه. ثالثا - أن الإجراءات التى إتبعها المستأنف عليهما الثانية تؤكد صورية التفاسخ إذ حاولت المستأنف عليهما الأولى استلام عقد البيع المقدم منها فحال الثانى دون ذلك بتوجيه إنذار إلى قلم الكتاب بعدم تسليمه إليها كما قصرت أجل الدعوى بأن عجلتها من جلسة ١٩٦٠ / ١٠ / ١٧ إلى جلسة ١٩٦٠ / ١٠ / ٣ بغية إثبات عقد الصلح فى غفلة منه، غير أنه تنبه لذلك وحضر مت دخلا خصما فى الدعوى طالبا عدم إثبات الصلح لبطلانه وصوريته، وكل هذه الإجراءات تؤيد إنصراف نية المستأنف عليهما إلى الإضرار بالمستأنف والإطاحة بعقده بتحرير

عقد صلح متضمنا التفاسخ عن عقد البيع الصادر إلى المستأنف عليها الأولى. رابعا - أن المستأنف عليها الأولى عدلت عن طلب إثبات الصلح وقدمت مذكرة مؤرخة ١٩٦٠/١١/١٥ أوردت بها أنها لم توقع على عقد الصلح السابق ذكره « ويبين من هذا الذي ذكره الحكم أنه لم يقض بصورية التفاسخ الذي تضمنه عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٠/ ٩/١٥ إلا بعد أن بحث أركان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/ ١/ ٥ وشروطه وتحقق من صحته وتوافر أركانه ونفاذه بين عاقيه، وهو بذلك يكون قد قضى ضمنا بصحة ذلك العقد ورتب عليه القضاء بصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/ ٧/ ٦ الصادر من المطعون عليها الثانية إلى المطعون عليه الأول . وإذ هو خلص إلى ذلك فإنه لم يعد ثمة محل للرد على دفاع الطاعنة المؤسس على الأثر الرجعي للفسخ . ومتى تقرر هذا وكان لا يبين من أوراق الطعن أن الطاعنة قدمت إلى محكمة الموضوع العقد الذي زعمت أنه صادر منها إلى صابرين غريب ومحضر اللجنة رقم ٢٠٩٤ سنة ١٩٥٩ مركز الزقازيق ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منهما يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدي بها لأول مرة أمام محكمة النقض . وكان ما ذكره الحكم مؤديا إلى ما انتهى إليه من صورية عقد الصلح ، وعول في قضائه برد وبطلان الإقرار المذسوب صدوره للمطعون عليه الأول على ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وهو ما يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ، ولا يعيبه إغفال الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على ذلك الإقرار المزور ، إذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور وفساد في الاستدلال .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ٥٦ )

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) إيجار . « إيجار الأماكن » . إختصاص . « الإختصاص القيمي »  
دعوى :

تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الضرائب العقارية  
والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار . وجوب تقدير  
قيمة الدعوى - بتخفيض الأجرة - بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر .

( ب ) إختصاص : « الإختصاص القيمي » : حكم . « تسبب الحكم »  
دفع :

الترتيب الطبيعي للفصل في الدعوى . الفصل في النزاع حول الإختصاص وبعد  
ذلك الفصل في الموضوع . عدم إتباع هذا الترتيب . لا يميز الحكم .

١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد  
إيجار الأماكن ، أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من "ضرائب عقارية أو  
إضافية هي أحد عناصر الأجرة تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وتعتبر مع  
باقي العناصر ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الإيجار . وإذا كان  
الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقدير قيمة الدعوى - بشأن  
تخفيض الأجرة - بالأجرة المحددة في العقد شاملة عنصر القيمة الضريبية  
المفروضة على المكان المؤجر ، ورتب على ذلك قضائه برفض الدفع بعدم  
إختصاص المحكمة الابتدائية ، فانه لا يكون قد خالف القانون :



٢ - إنه وإن كان الترتيب الطبيعي للفصل في المنازعة ، أن تفصل المحكمة أولا في النزاع القائم حول اختصاصها بنظر الدعوى ، فإذا انتهت إلى اختصاصها بنظره ، فإنها تفصل بعد ذلك في موضوع المنازعة ، إلا أن عدم إتباع هذا الترتيب لا يعيب الحكم ، ذلك أن كل ما اشترطه قانون المرافعات في المادة ١٣٢ منه ، أن تبين المحكمة إذا ما رأت ضم الدفع بعدم الاختصاص للموضوع ، ما حكمت به في كل منهما على حده .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن إبراهيم رزق الله أقام الدعوى رقم ٤٩٩ سنة ١٩٦٥ ضد عبد الوهاب عبد القادر عرب أمام محكمة البحيرة الابتدائية دائرة الإيجارات طلب فيها الحكم باعتبار الأجرة القانونية للجراج الذى استأجره من المدعى عليه ١٣ جنيها و ٥٠ مليا شهريا ، وقال شرحا للدعوى أنه استأجر من المدعى عليه جراجا بعقد مؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بإيجار شهرى قدره ٢٣ جنيها و ٦٥٣ مليا منها ٣ جنيها و ٥٦٣ مليا مقابل العوائد وهى ضريبة مضافة للأجرة ومستحقة على المالك دونه ، وأنه لما كان القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ قد خفض هذه الأجرة بنسبة ٣٥٪ / اعتبارا من تاريخ سريان عقد الإيجار فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأصبحت ١٣ جنيها و ٥٠ مليا ورفض المالك إجراء هذا التخفيض ، فقد أقام عليه الدعوى لتحديد الأجرة المستحقة على الوجه سالف الذكر . دفع المدعى عليه الدعوى بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بنظر النزاع لخضوعه لأحكام القانون ٧ سنة ١٩٦٥ الذى لم تدرج أحكامه فى القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، كما طلب رفض المدعى موضوعا على أساس

أن العقار يخضع في تحديد أجرته لأحكام القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ المعدل  
بالقانون ١٣٣ سنة ١٩٦٣، وأضاف أن لجنة تحديد الإيجارات قد قدرت أجره  
هذا المكان بمبلغ ٢٠ جنيها ٩٠ ملياً شهرياً، مضافاً إليها الضرائب الأصلية  
والإضافية وأعلنت ذلك إليه، وأنه وإن كان قد طعن في قرارها سالف الذكر  
إلا أنه بتنازله عن طعنه المذكور بعدم سداده قيمة التأمين الذي فرضه  
القانون فقد أضحى هذا الطعن غير مقبول ويصبح تقدير اللجنة نهائياً وتكون  
الأجرة الواردة بعقد الإيجار والتي استقاها من قرار تلك اللجنة هي الأجرة  
القانونية طبقاً لأحكام القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ فلا تنطبق عليها أحكام التخفيض  
الواردة بالقانون ٧ سنة ١٩٦٥، واستند في تأييد هذا الرأي إلى التفسير  
التشريعي رقم ٨ سنة ١٩٦٥. أحالت دائرة الإيجارات الدعوى إلى الدائرة  
المدنية الكلية على أساس أنها منازعة في تطبيق أحكام القانون ٧ سنة ١٩٦٥  
التي لم تدمج في القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧. وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٦.  
حكمت هذه الدائرة برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر النزاع وباعتبار  
الأجرة القانونية للجراج هي مبلغ ١٥ جنيهاً و ٣٧٤ ملياً شهرياً من بدء تنفيذ عقد  
الإيجار. استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً  
إلغاءه والحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى، وطلب  
إحتياطياً القضاء برفض الدعوى، وعلى سبيل الإحتياط الكلى الحكم بعدم  
إختصاص المحكمة بالنسبة لطلب أحقية المستأجر في الإستفادة من الأثر  
الرجعي للتخفيض والحكم بعدم جواز نظر هذا الشق من الدعوى لسابقة  
الفصل فيه من مجلس المراجعة. وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت محكمة  
الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض  
للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض  
الحكم في خصوص السبب الثالث من أسباب الطعن وبالحلقة المحددة لنظره  
أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة  
الابتدائية بنظر الدعوى لعدم تجاوز الأجرة السنوية للعين المؤجرة مبلغ  
٢٥٠ جنيهاً وأن المحكمة التي تختص بها هي محكمة المواد الجزئية طبقاً لأحكام

المادتين ٤١ و ٤٦ من قانون المرافعات، وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستنداً في ذلك إلى أن جملة الأجرة الشهرية هي مبلغ ٢٣ جنيهاً و ٦٥٣ ملياً شاملة ٣ جنيه و ٥٦٣ ملياً قيمة الضرائب والعوائد ومجموع الأجرة سنوياً يزيد على نصاب القاضى الجزئى، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أنه طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة . ولما كان المطعون عليه قد أقر في عقد الإيجار وفي صحيفة دعواه أن جملة الأجرة الشهرية هي مبلغ ٢٣ جنيهاً و ٦٥٣ ملياً منها ٢٠ جنيهاً و ٩٠ ملياً إيجاراً المكان و ٣ جنيه و ٥٦٣ ملياً ضرائب وعوائد وكل من القيمتين يقوم على سبب قانونى مختلف فلا يصح إضافتهما وتقدير قيمة الدعوى بهاتين القيمتين مجتمعتين بل تقدر قيمة الدعوى بقيمة كل منهما على حدة، وإذا كان النزاع يدور على قيمة الأجرة المحددة بمبلغ ٢٠ جنيهاً و ٩٠ ملياً شهرياً وجمليتها السنوية مما يدخل في اختصاص القاضى الجزئى، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وبعد أن كان قد تعرض لموضوع الدعوى قبل الفصل في الدفع، يكون قد خالف قواعد الاختصاص فضلاً عن مخالفة نص المادة ١٣٢ من قانون المرافعات بشأن لفصل في الدفع قبل الموضوع .

وحيث إن النعى مردود في الوجه الأول منه، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن إذ نصت على أن «تحدد إيجارات الأماكن المعدة للسكنى ولغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون ١٦٨ سنة ١٩٦١ وفقاً لما يأتي : ( أ ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني . ( ب ) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٦١ . . . . يضاف إلى القيمة التجارية المحددة وفقاً لما تقدم ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة» فقد دلت على أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من



ضرائب عقارية وإضافية هي أحد عناصر الأجرة تضاف إلى القيمة التجارية وتعتبر مع باقي العناصر ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الإيجار ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير قيمة الدعوى بالأجرة المحددة في العقد شاملة عنصر القيمة الضريبية المفروضة على المكان المؤجر وزتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه. ومردود في الوجه الثاني بأنه وإن كان الترتيب الطبيعي للفصل في المنازعة أن تفصل المحكمة أولا في النزاع القائم حول اختصاصها بنظر الدعوى فإذا انتهت إلى اختصاصها بنظره فإنها تفصل بعد ذلك في موضوع المنازعة ، إلا أن عدم إتباع هذا الترتيب لا يعيب الحكم ذلك أن كل ما اشترطه القانون في المادة ١٣٢ من قانون المرافعات أن تبين المحكمة إذا ما رأت ضم الدفع بعدم الاختصاص للموضوع ما حكمت به في كل منهما على حدة .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في باقي أوجه الطعن القصور، وفي بيان ذلك يقول إنه كان قد تمسك أمام محكمة أول درجة بأن تقدير لجنة الإيجارات هو تقدير نهائي بسبب عدم قبول تظلمه لعدم أداء الرسم المستحق ويترتب على ذلك عدم تطبيق أحكام القانون ٧ سنة ١٩٦٥ على الأجرة الواردة بالعقد، وقد رفض الحكم الابتدائي هذا الدفاع منه استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا عليه وعلى أن مجلس المراجعة قضى بعدم قبول طعنه، فلما قدم الطاعن صورة رسمية من قرار مجلس المراجعة إلى محكمة الاستئناف تدليلا على صحة دفاعه التفتت عنه وأيدت الحكم الابتدائي في هذا الصدد لأسبابه وهو منها مخالفة للثابت في الأوراق مما يشوب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بأن تقدير لجنة تقدير الإيجارات أصبح نهائيا لصدور قرار مجلس المراجعة بعدم قبول تظلمه

في قرار اللجنة لعدم سداد الرسم المقرر عليه بما يمنع تطبيق التخفيض الوارد بالقانون ٧ سنة ١٩٦٥، وقد أ طرح الحكم الابتدائي هذا الدفاع استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا على أن مجلس المراجعة قضى بعدم قبول تظلمه وعلى صيرورة تقدير اللجنة نهائيا قبل العمل بالقانون المشار إليه، ثم تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لأسبابه، ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن قدم لمحكمة الاستئناف صورة رسمية من قرار مجلس المراجعة الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ وكان يبين من الرجوع إلى هذا القرار أن المجلس قرر «عدم قبول تظلم المالك والمستأجرين شكلا لعدم سداد الرسم في الميعاد». لما كان ذلك وكان هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه دون مناقشته للمستند الذي قدمه الطاعن لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن هـ

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٥٧)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(٢) حكم . « الطعن في الحكم » . صورية . عقد . وصية  
فصل الحكم - الصادر بندب خير - في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء  
قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .

(ب) نيابة عامة : بطلان : دعوى . « تدخل النيابة في قضايا القصر » :  
نقض . « أسباب الطعن » :

إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز  
تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إذا كان الحكم - الصادر بندب خير - قد بت في أمر العقد -  
المتنازع بشأن تكييفه - واعتبره ساترا لوصية وهو قضاء قطعي في شق  
من الدعوى ، كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ،  
فإنه يجوز الطعن فيه على استقلاله وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ؛

٢ - هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر ، إنما  
هو رعاية مصالحهم ، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب  
المحكمة لإخطار النيابة بهذه القضايا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - بطلانا نسبيا مقررًا لمصلحة القصر ، وبالتالي يتعين عليهم التمسك  
به أمام محكمة الموضوع ، وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول مرة  
أمام محكمة النقض .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مهدي عبادة جاد مورث المدعى عليه والمدعية الثانية أقاما الدعوى ٦٥١ سنة ١٩٦٠ قنا الابتدائية ضد المرحوم همام عبد الرحمن أحمد طلبا فيها الحكم بصحة ونفاذ العقدين المؤرخين ١٩٥٥/ ٥/ ١٠ ، ١٩٥٨/ ٥/ ٣ الصادرين لهما من المرحومة نبيه جاد أحمد مورثة المدعى عليه ببيع ١ ف و ١٤ ط بالعقد الأول و ٧ ط بالعقد الثانى ، وبتاريخ ١٩٦١/ ١١/ ٣٠ قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى بالنسبة للعقد المحرر فى ١٩٥٨/ ٥/ ٣ . ودفع المدعى عليه ببطلان العقد الآخر المحرر فى ١٩٥٥/ ٥/ ١٠ لأنه قصد به حرمانه من الإرث. وبتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ورثة المدعى عليه أن عقد البيع موضوع الدعوى هو فى حقيقته وصية. وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٦ فحكمت بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان تركة البائعة ومقدار ما تجوز فيه الوصية فى حدود الثلث من أموال وعقارات وأطيان، وأسست ذلك على أن عقد ١٩٥٥/ ٥/ ١٠ يخفى وصية. استأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبن بإلغاء والحكم بإثبات صحة العقد، وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٩ سنة ٣٩ قضائية. وبتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع . طعنت الطاعنة بصفتها فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وقدم المطعون

عليهما مذكرة طلبا فيها رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه قبل الاستئناف عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ في حين أن هذا الحكم الأخير هو حكم تمهيدى غير منه للخصومة ولا يجوز الطعن عليه بالاستئناف على استقلال عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وأنه على فرض قبول استئناف الأحكام التمهيدية فإنه ما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض لموضوع الدعوى بل كان عليها إن شاءت أن تقتصر في حكمها على إلغاء الحكم التمهيدى وتعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ما دام أن هذه المحكمة لم تكن قد عرضت لهذا الموضوع .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه الأول ومورثه والمطعون عليه الثانى أقاما الدعوى بصحة عقد البيع الصادر لهما بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ ، وكان الحكم الابتدائى الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لحصر عناصر تركة البائعة من أموال وعقارات وأطيان وبيان ما إذا كان القدر الوارد بعقد البيع يدخل في حدود ثلث التركة أم لا ، قد أسس هذا القضاء على ما ثبت لديه من أن التحقيق الذى تم تنفيذا للحكم الذى أصدرته المحكمة من قبل بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ لتحقيق دفاع ورثة البائعة الطاعنة بصفتها - من أن عقد البيع يخفى وصية - أخذت منه المحكمة « أن عقد البيع المؤرخ ١٠/٥/١٩٥٥ قصد به الوصية وأن العقد إنما يخفى وصية فهو باطل لا ينفذ في حق الورثة » وأن « المحكمة ترى ندب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم متى كانت الوصية تجوز لوارث في حدود الثلث من التركة » وكان يبين

من هذا الذى قرره الحكم أنه بت فى أمر عقد ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ واعتبره ساترا لوصية، وهو قضاء قطعى فى شق من الدعوى كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة فى شأنه مما يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن الطاعة تقول فى بيان الوجه الثانى إن مورثها إذ توفى أثناء سير الخصومة عنها وعن قاصرتين فإن ذلك كان يقتضى تدخل النيابة فى الدعوى لحماية مصالحهما وفقا للمواد من ٩٩ إلى ١٠٤ من قانون المرافعات المطبق ، وإذا كانت النيابة لم تخطر للتدخل ولم تتدخل فإن جزاء ذلك هو بطلان الحكم المطعون فيه :

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصالحهم ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بهذه القضايا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلانا نسبيا مقرررا لمصلحة القصر وبالتالي يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن القصر المشمولين بوصاية الطاعة لم يثيروا هذا البطلان أمام محكمة الموضوع فإن إبداءه أمام محكمة النقض يكون غير مقبول :



## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(٥٨)

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) استئناف . « نطاق الاستئناف » . « الطلبات الجديدة » : ملكية

طلب تثبيت ملكية أرض النزاع أمام محكمة أول درجة على أساس التقدم المكسب .  
إضافة أساس آخر إلى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف هو حجة وقف وبطلان  
أشهاد التغير الصادر من الواقعة . اعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا ، جواز  
إبدائه في الاستئناف .

( ب ) دعوى : « تدخل النيابة العامة في الدعوى » : وقف : « الدعوى

المتعلقة بالوقف » : نيابة عامة . بطلان :

وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق  
فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية ، سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف  
أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف في أي من درجات  
التقاضى . عدم تدخل النيابة في هذه الدعاوى . أثره . بطلان الحكم .

١ - أجازت المادة ٤١١ / ٣ من قانون المرافعات السابق للخصوم في  
الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة  
إليه : وإذا كان استناد الطاعنين أمام محكمة الاستئناف في طلب تثبيت  
ملكيتهما لأرض النزاع إلى حجة وقف جدتهما ، وإلى بطلان إشهاد التغير  
الصادر منها يعد سببا جديدا أضافه الطاعنان إلى السبب الذي رفعت به الدعوى  
ابتداء - التقدم المكسب للملكية - وليس طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب ،

الأصلي ، لأن هذا الطلب وهو تثبيت ملكية الطاعنين ظل باقيا على حاله حسبما كان مطروحا أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن ما أبداه الطاعنان على الوجه المتقدم يكون مقبولا أمام محكمة الاستئناف .

٢ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية في خصوص الوقف وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجبا عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف ، أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية ، وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف . وإذا كان مما دار حوله النزاع أمام محكمة الاستئناف هو ما إذا كان الوقف الصادر من جدة طرفي النزاع قد أنشئ لضمان حق ثابت قبلها ، وذلك لتحديد ما إذا كان لها حق الرجوع فيه من عدمه ، وبيان شخص المستحق الذي توول إليه ملكية ما انتهى فيه الوقف تبعا لطبقة استحقاقه وتحديد صفته فيه ، وكانت هذه المسائل كلها متعلقة بالوقف من حيث إنشائه وشروطه ويستوجب بحثها الخوض في تفسير عبارات كتاب الوقف ، ويطبق في شأنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ، وهي مما كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ، ثم صارت بعد إلغاء تلك المحاكم من اختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة ، فإنه يتعين أن تتدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها وإلا كان الحكم باطلا .

(١) نقض ٢٣/٥/٦٨ مجموعة المكتب الفني . السنة ١٩ . ص ٩٩٥

» ٢٣/١٢/٦٩ » » » ٢٠ . ص ١٣١٢

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٨٨ سنة ١٩٦٢ كلى أسيوط طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى النصف فى قطعة الأرض الميينة بالصحيفة بما عليها من مبان وتسليمها إليهما . وقالا بيانا لدعواهما أنه فى تاريخ سابق على سنة ١٩١٣ وضع رزق الله مقار - جدهما وجد المطعون ضدهم - يده على قطعة أرض مساحتها ١١ س و ١٣ ط : موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى كانت مملوكة لزوجته صفصف غبريال ، وأن وضع يده عليها إقترن بنيه التملك إذ ظهر عليها بمظهر المالك بأن أقام حولها سورا من المبانى وشيد على مساحة ستمائة متر منها منزلا من طابقين الحق به مطحنا وإسطبلا وغرس باقى الأرض حديقة ، وأنه بتاريخ ١٩١٣/١١/٢٣ وقفت زوجته الأرض المشار إليها على نفسها ومن بعدها على ولديها ديمترى ووليم من زوجها رزق الله مقار جد الطرفين ، وأن هذا الجد وقف فى ٣ / ١٢ / ١٩١٣ ما أنشأه من مبانى على نفسه ومن بعده على ولديه المذكورين « مورثى طرفى الخصومة » مناصفة بينهما ثم من بعد وفاة كل منهما تكون حصته وفقا مصروفا على أولاده الذكور ، وأنه وإن لم يقف باقى قطعة الأرض السابق ذكرها إلا أنها بقيت فى وضع يده حتى وفاته فى سنة ١٩٢٢ ومن بعده استمرت فى وضع يد ولديه ديمترى ووليم ومن بعدهما انتقل وضع اليد عليها إلى ولدى ديمترى وهما الطاعنان وإلى المطعون ضدهم الثانى والثالث والخامس من ورثة وليم ، وبذلك اكتسبوا ملكيتها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وعقب صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢



بإنهاء الوقف قام الطاعنان ومورث المطعون ضدهم بشهر حل وقف المباني المقامة على الأرض موضوع النزاع ، وإذ دخلت تلك الأرض في ملكيتهم عن طريق التقادم المكسب الطويل ، وترتب على حل وقف المباني أن صار العقار كله أرضه ومبانيه مملوكا لهم جميعاً بحق النصف للطاعنين والنصف الآخر لمورث المطعون ضدهم ، فقد أقام الطاعنان هذه الدعوى بطلباتها المنوه عنها . وفي ٢٤ / ١١ / ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية الطاعنين لنصف مباني المنزل وملحقاته وتسليم هذا القدر إليهما ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . إستأنف الطاعنان هذا الحكم فيما قضى به من رفض دعواهما بالنسبة للأرض بالإستئناف رقم ٣ سنة ٣٩ ق أسبوط طالبن إلغاء الحكم المستأنف في هذا الخصوص والقضاء لهما بطلباتها السابقة ، استنادا إلى ماسبق أن أبادياه أمام محكمة أول درجة من أنهما كسبا ملكية أرض النزاع بالتقادم طويل المدة ، وإلى أن ملكية هذه الأرض آلت إليهما أيضا من طريق حجة وقف جدتهما السيدة صفصف غبريال الصادرة في ٢٣ / ١١ / ١٩١٣ والتي جعلت فيها الإستحقاق لولديها ديمتري ووليم ، إذ أن اشهاد التغير الذي صدر منها في سنة ١٩٢٧ والذي بمقتضاه قصرت الإستحقاق على ولدها ولیم وحرمت ديمتري « الطاعن » قد أصبح باطلا بالتطبيق ثنمادتين ١١، ٥٦ من قانون الوقف الصادر في سنة ١٩٤٦ . وبتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٦٦ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السببين الأول والسادس على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم صدر على خلاف ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ من وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف التي تختص بها المحاكم الابتدائية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وإلا كان الحكم باطلا ، ذلك أنه على الرغم من أن النزاع أمام المحكمة

الاستثنائية كان يدور حول اكتساب ملكية أرض «وقوفة استنادا إلى وضع اليد عليها منذ وقفها وإلى حجة وقف السيدة صفصف غبريال الصادرة في ١٩١٣/١١/٢٣ وإلى بطلان اشهاد التغير الصادر منها في سنة ١٩٢٧ بحرمان الطاعنين من الإستحقاق عملا بالمادتين ١١ ، ٥٦ من قانون الوقف الصادر في سنة ١٩٤٦ ، وهو ما يقتضي تفسير حجتي الوقف الصادرتين من رزق الله مقار في ١٩١٣ / ١١ / ٢٣ ومن السيدة صفصف غبريال في ١٩١٣ / ١١ / ٢٣ لمعرفة ما إذا كانت أرض التراع المذكورة في حجة الوقف الأولى على أنها في وضع يد الواقف أم لا، وما إذا كان الوقف الأخير قد روعي فيه ضمان حقوق المبنى على الأرض الموقوفة وحقوق المستحقين في الوقف الصادر منه مما ينبئ عليه بطلان إشهاد التغير الصادر من الواقفة في سنة ١٩٢٧ فان محكمة الإستئناف قضت في الدعوى على الرغم من ذلك دون أن تتدخل النيابة لإبداء رأيها فيها وهو ما يجعل حكمها باطلا . ويضيف الطاعنان أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون أيضا اذ اعتبر دفاعهما المبنى على بطلان اشهاد التغير سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة في الإستئناف وقضى بعدم قبوله إعمالا لنص المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق مع أن المادة المذكورة تبيح لهما في فقرتها الثالثة التمسك بهذا السبب الجديد أمام محكمة الإستئناف ، وهو مما يعيب الحكم فوق بطلانه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعنين أقاما دعواهما أمام محكمة أول درجة بطلب تثبيت ملكيتهما إلى النصف في قطعة الأرض البالغ مساحتها ١١ س و ١٣ ط الموضحة بالعريضة بما عليها من مبان على أساس أنهما هما وأسلافهما قد كسبا ملكيتها بالتقادم طويل المدة ، وإذ قضى الحكم المستأنف برفض الدعوى بالنسبة للأرض فقد استأنفه الطاعنان في هذا الخصوص طالبين إلغاءه والحكم لهما بملكية نصيبهما في الأرض المشار إليها ، وكان الطاعنان قد أسسا إستئنافهما على ما سبق أن أبدياه أمام المحكمة الابتدائية على النحو السالف بيانه وعلى أن جدتهما السيدة صفصف غبريال وقفت تلك الأرض بمقتضى حجة الوقف

الصادرة منها في ١٩١٣/١١/٢٣ وجعلت الاستحقاق فيها قاصرا على ولديها ديمتري ووليم المرزوقين لها من زوجها رزق الله مقار دون باقي أولادها من الإناث، وذلك لأن تلك الأرض كانت مشغولة بالمباني التي أقامها عليها الزوج لتكون مقراً لولديه المذكورين من بعده والتي كان يزمع وقفها عليهما وأن هذا التخصيص كان ضمانا لحقوق مالك المباني على الأرض الموقوفة وحقوق المستحقين في وقف تلك المباني حتى تتخذ جهة الوقف في كل من الأرض والمباني مما لا يمتنع معه للواقفة المذكورة الرجوع في الوقف ويكون إشهاد التغير الصادر منها في سنة ١٩٢٧ باطلا، وينبني على ذلك أن تؤول ملكية أرض النزاع إلى المستحقين اللذين عينتهما الواقفة في كتاب وقفها الأصلي، وأنه بصدر قانون حل الوقف قد أصبح الطاعنان مالكيين للنصف في الأرض سالفة الذكر. لما كان ذلك وكانت المادة ٤١١/٣ من قانون المرافعات السابق قد أجازت للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغير سببه والإضافة إليه، وكان استناد الطاعنين أمام محكمة الاستئناف في طلب تثبيت ملكيتهما لأرض النزاع إلى حجة وقف جدتهما وإلى بطلان إشهاد التغير الصادر منها، يعد سببا جديداً أضافه الطاعنان إلى السبب الذي رفعت به الدعوى ابتداء وليس طلبا جديداً يتغير به موضوع الطلب الأصلي، لأن هذا الطلب وهو تثبيت ملكية الطاعنين إلى النصف في الأرض الموضحة الحدود والمعالم بالعريضة ظل باقيا على حاله حسبما كان مطروحا أمام محكمة الدرجة الأولى، فإن ما أبداه الطاعنان على النحو المتقدم يكون مقبولا أمام محكمة الاستئناف؛ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول ما أبداه الطاعنان أمام محكمة ثاني درجة تأسيسا على أنه طلب جديد، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يحجب نفسه على الرغم من ذلك عن التعرض للطلب المشار إليه بل تناوله بالبحث وانتهى إلى عدم صحته وأورد في هذا الخصوص قوله إن ماردده المستأنفان «الطاعنان» في مذكرتهما رقم ١٠ ملف بصدد الفصل الإضافي في قواعد الوقف ومدى



تطبيق المادتين ١١ ، ٥٦ من قانون الوقف الصادر في سنة ١٩٤٦ وقد انتهى إلى أن وقف صفصف غريال إنما صدر ضمانا لحقوق رزق الله مقار وديمترى، وللم قبلها وبالتالي لا يجوز لها التغيير بحرمان ما أنشئ الوقف ضمانا لحقوقه فترى المحكمة أنه ليس ثمة في الأوراق أى دليل على ماذهب إليه المستأنفان « الطاعنان » من أن وقف صفصف غريال صدر ضمانا لحقوق رزق الله مقار وولديه . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن بعض الاجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ينص فى مادته الاولى على أنه يجوز للنيابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، وعليها أن تتدخل فى كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلا وكان المستفاد من هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو انشائه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية فى خصوص الوقف وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجبا عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا، يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسأله متعلقة بالوقف : لما كان ماتقدم وكان مما يدور حوله النزاع أمام محكمة الاستئناف - على ما سلف بيانه - هو ما إذا كان الوقف الصادر من جده الطرفين « صفصف غريال فى ٢٣ / ١ / ١٩١٣ قد أنشئ لضمان حق ثابت قبلها ، وذلك لتحديد ما إذا كان لها حق الرجوع فى الوقف من عدمه وبيان شخص المستحق الذى توول إليه ملكية ما انتهى فيه الوقف تبعا لطبقة إستحقاقه وتحديد صفته فيه ، وكانت هذه المسائل كلها متعلقة بالوقف من حيث إنشائه وشروطه ، ويستوجب بحثها الخوض فى تفسير عبارات كتاب الوقف ويطبق فى شأنها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف

وهي مما كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها، ثم صارت بعد إلغاء تلك المحاكم من اختصاص دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة . لما كان ذلك كله فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ سالفة الذكر أن تتدخل النيابة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية وإلا كان الحكم باطلا . وإذا كان الثابت أن النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى لإبداء الرأي فيها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

---

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد، وإبراهيم علام، ومحمد أسعد محمود .

( ٥٩ )

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) قانون . « تنازع القوانين من حيث المكان » . نظام عام . دعوى .

قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه  
الإجراءات . سريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية فى جميع عناصرها من  
عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بمسأله ورد  
بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ مدنى فى هذا الخصوص .

( ب ) نقل بحرى : « عدم سماع دعوى التعويض » . دعوى . « منع  
سماع الدعوى » . تعويض . نظام عام .

قواعد المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تنظم إجراءات  
التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسؤولية . عدم مساسها بموضوع  
الحق . خضوعها للقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى رغم عدم تعلقها بالنظام العام .

( ج ) نقض . « مسائل الواقع » . نقل بحرى . « سند للشحن » . عقد .  
« تفسير العقد » . قانون . محكمة الموضوع .

تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الإتفاق على تطبيق قانون أجنبى  
أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .

١ - مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى أنه يسرى على قواعد المرافعات  
سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى قانون البلد الذى  
تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، والأساس الذى تقوم عليه



هذه القاعدة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقاً لقواعد المرافعات المقررة في قانونها ، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازمة لمباشرة هذه الوظيفة ، شأنها في ذلك شأن القواعد اللازمة لمباشرة وظائف الدولة الأخرى حتى وإن كانت الغاية منها هي حماية الحقوق الخاصة ، وأنها بهذه المثابة تعد قواعد إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الأجنبية ، وأن هذا الأساس يتنافر مع أي أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى ، ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله أن يكون الاختصاص معقوداً أصلاً لقانون أجنبى ، واستبعد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لاختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون ، أما حيث يكون القانون الوطنى طبقاً لقاعدة الاسناد الواردة به هو صاحب الاختصاص العادى ، والواجب التطبيق على قواعد المرافعات باعتباره قانون القاضى ، فلا محل لإثارة النظام العام كأساس يقوم عليه تطبيقه .

ومؤدى ذلك هو عدم الإعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدنى من أن هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام . إذ أن من قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضى ما لا يتعلق بالنظام العام ويجوز التزول عنها ، ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى أسوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام ، وذلك إعمالاً للمادة ٢٢ المشار إليها التى تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التى تتعلق بالنظام العام .

٢ - المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تتعلقان ، وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> - بالدعوى لا بالحقوق المراد حمايته بمقتضاها ، ذلك أنهما وردتا دون سواهما فى الفصل الرابع عشر من قانون

التجارة البحرية تحت عنوان « في عدم سماع الدعوى » على خلاف المواد ٢٦٩ وما يليها ، والتي جاءت ضمن مواد الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان « زوال الحقوق بمضى المدة » مما يقيم فارقاً بين نوعي المواعيد الواردة في كل من الفصلين المشار إليهما . وإذا استهدف المشرع بهاتين المادتين تنظيم إجراءات التقاضي ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة الدعوى دون أن يمتد السقوط إلى الحق في ذاته ، وذلك بقصد اخفاء حماية على الناقل فلا يطالب بالتعويض عن الضرر اللاحق بالبضاعة في وقت متأخر قد يتعذر عايه فيه إثبات قيامه بتنفيذ التزاماته ، فإن في ذلك جميعه ما يسبغ على القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة الإجراءات التي لا تمس موضوع الحقوق المتنازع عليها ، فتخضع بذلك لقانون القاضى في معنى المادة ٢٢ من القانون المدنى ، ولا يقدح في ذلك أنه يجوز للطرفين عند إبرام عقد النقل إنقاص أو زيادة المواعيد المقررة بالمادتين المشار إليهما بتحديد مواعيد أخرى به أو بالاتفاق فيه على المواعيد الواردة في هذا الخصوص بقانون أجنبي أو أنه يجوز التنازل ، صراحة أو ضمناً عن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين لدى تسليم البضاعة أو بعد ذلك باعتبار هذه المواعيد غير متعلقة بالنظام العام ، طالما أن المادة ٢٢ المشار إليها قد اخضعت كافة قواعد المرافعات لقانون القاضى وإن كانت غير متعلقة بالنظام العام ، ويجوز الاتفاق على ما يخالفها .

٣ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي بما يؤدي إلى انقاص أو زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية أو لا يفيد ذلك هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ٣ ) - من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ، ما دام قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أسباب تحمله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن شركة النيل للتأمين المندمجة فى شركة الشرق للتأمين - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ تجارى أمام محكمة بورسعيد الابتدائية بعريضة أعلنت بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ إلى شركة جمال الدين لهيطة التى أدمجت فى شركة القناة للتوكيلات الملاحية ، المطعون عليها - وانتهت إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٤٤٣ جنياً و ٤٨٠ ملياً ، وقالت شرحاً لدعواها أن الشركة العامة للتجارة الداخلية كانت قد استوردت من ميناء بور سودان رسالة من السمس زنتها ١٥٠٠ طن على السفينة سيرجيوف الروسية الجنسية الوكيله عنها الشركة المطعون عليها وأمنت عليها لدى الشركة الطاعنة ، غير أنه تبين عند وصول السفينة إلى ميناء السويس فى ٦ من مارس سنة ١٩٦١ وجود تلف ظاهر بها على النحو الثابت بتقرير الخبير البحرى المختص ، وإذ دفعت الشركة الطاعنة للشركة صاحبة البضاعة قيمة التعويض المستحق لها عن التلف وحولت هذه الأخيرة حقوقها إليها فقد أقامت دعواها بالطلبات سالفه البيان . دفعت المطعون عليها بعدم قبول الدعوى إعمالاً لحكم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى . وبتاريخ ١١ من نوفمبر ١٩٦٣ حكمت محكمة أول درجة بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣ لسنة ٤ ق المنصورة ( مأمورية بورسعيد ) ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٨ من مايو ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياً .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن حكم محكمة أول درجة الذى أيده الحكم المطعون فيه خلص إلى أن المواعيد المشار إليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى تعد من المسائل الإجرائية التى عنها المادة ٢٢ من القانون المدنى والتى يسرى بموجبها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، فى حين أن الدفع بعدم القبول الذى تقرر هاتان المادتان ليس قاعدة من قواعد التقاضى وليس شرطاً لقبول الدعوى بل هو وسيلة من وسائل الدفاع المتعلقة بالموضوع تستهدف المصالح الخاصة بطرفى النزاع كما أنه غير متعلق بالنظام العام ، فيكون بهذه المثابة من المسائل الموضوعية التى يتحدد القانون السارى عليها وفقاً لقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٩ من القانون المدنى ، وإذ يفيد البند ٢٧ من سند الشحن الاتفاق بين المستورد وبين الشاحن على تطبيق أحكام القانون التجارى البحرى الروسى الذى تقضى المادة ١٣ منه بتقديم مستواية الشاحن بمضى سنة من تاريخ استلام البضاعة بما يعتبر تنازلاً متفقاً عليه عن تطبيق حكم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى ، وكانت الدعوى قد رفعت قبل فوات ميعاد السنة، فإنه كان يتعين رفض الدفع بعدم قبولها، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة ليست من القواعد الموضوعية وأخطأ فى تفسير البند ٢٧ من سند الشحن وقرر أن هذا البند لا يحيل فى شأنها إلى القانون السوفيتى ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى مما يعيبه بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢٢ من القانون المدنى أنه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات، وكان الأساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقاً لقواعد المرافعات المقررة في قانونها، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازمة لمباشرة هذه الوظيفة، شأنها في ذلك شأن القواعد اللازمة لمباشرة وظائف الدولة الأخرى حتى وإن كانت الغاية منها هي حماية الحقوق الخاصة وأنها بهذه المثابة تعد قواعد إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الأجنبية ، وأن هذا الأساس يتنافر مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى ، ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله أن يكون الاختصاص معقوداً أصلاً لقانون أجنبى واستبعد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لاختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون ، أما حيث يكون القانون الوطنى طبقاً لقاعدة الاسناد الواردة به هو صاحب الاختصاص العادى والواجب التطبيق على قواعد المرافعات باعتباره قانون القاضى فلا محل لإثارة النظام العام كأساس يقوم عليه تطبيقه ، ومؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدنى بشأن تحديد الأساس الذى تقوم عليه قاعدة خضوع قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضى لقانون القاضى بقولها «إن هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام» إذ أن من قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضى ما لا يتعلق بالنظام العام ويجوز التزول عنها ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى أسوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام وذلك اعمالاً للمادة ٢٢ المشار إليها التى تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التى تتعلق بالنظام العام : لما كان ذلك وكانت المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى التى تنص أولاهما على أنه « لا تسمع جميع الدعاوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة إذا صار

استلامها بدون عمل بروتستو :...» وتنص الثانية على أنه « تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لا غية إذا لم تحصل وتعلن في ظرف ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للمحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخها » : إنما تتعلقان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالدعوى لا بالحق المراد حمايته بمقتضاها، ذلك أنهما وردتا دون سواهما في الفصل الرابع عشر من قانون التجارة البحرى تحت عنوان « فى عدم سماع الدعوى » ، على خلاف المواد ٢٦٩ وما يلها والتي جاءت ضمن مواد الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان « زوال الحقوق بمضى المدة » مما يقيم فارقاً بين نوعى المواعيد الواردة فى كل من الفصلين المشار إليهما ، ولأن المستفاد من نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى آنفى الإشارة أنهما انطويا على إجراءات محددة قوامها أن يوجه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجاً إلى الناقل فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ استلام البضاعة على أن يعقب ذلك رفع الدعوى خلال واحد وثلاثين يوماً من تاريخ الاحتجاج ، وأن المشرع استهدف بهاتين المادتين تنظيم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة الدعوى دون أن يمتد السقوط إلى الحق فى ذاته ، وذلك بقصد إضفاء حماية على الناقل فلا يطالب بالتعويض عن الضرر اللاحق بالبضاعة فى وقت متأخر قد يتعذر عليه فيه إثبات قيامه بتنفيذ التزاماته ، فان فى ذلك جميعه ما يسبغ على القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة الإجراءات التى لا تمس موضوع الحقوق المتنازع عليها فتخضع بذلك لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ من القانون المدنى . ولا يقدح فى ذلك أنه يجوز للطرفين عند إبرام عقد النقل إنقاص أو زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ المشار إليهما بتحديد مواعيد أخرى به أو بالاتفاق فيه على المواعيد الواردة فى هذا الخصوص بقانون أجنبى ، أو أنه يجوز التنازل صراحة أو ضمناً عن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين لدى تسلم البضاعة أو بعد ذلك باعتبار هذه المواعيد غير متعلقة



بالنظام العام، طالما أن المادة ٢٢ المشار إليها قد أخضعت — وعلى ما سلف البيان — كافة قواعد المرافعات لقانون القاضى وإن كانت غير متعلقة بالنظام العام ويجوز الاتفاق على ما يخالفها. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للبند ٢٧ من سند الشحن بقوله «... لا يمكن استخلاص الاتفاق على مد ميعاد الاحتجاج أو ميعاد رفع الدعوى من مجرد الاتفاق على تطبيق القانون الروسى بما اشتمل عليه فى المادة ١٣ منه من تحديد سنة لرفع الدعوى لأن مثل هذا الاتفاق يجب أن يكون صريحاً ومحددًا فالقانون المذكور إما أن يستبعد ككل أو يطبق ككل...» وإذا بعد تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبى بما يودى إلى إنقاص أو زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى أو لا يفيد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أسباب تحمله، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف بيانه من إطراح الإحالة الواردة بالبند ٢٧ من سند الشحن إلى القانون الروسى قد استند فيه إلى أسباب سائغة تودى إلى ما انتهى إليه، فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال أو بمخالفة القانون بهذا السبب يكون على غير أساس ٥.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ٥

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : عثمان  
زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مناور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين حنفي .

(٦٠)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٨ ق « أحوال شخصية » :

وقف : « الرجوع في الوقف » . قانون .

قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تحريم الرجوع في الوقف السابق على العمل به .  
شرطه . حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق  
للغير . أهلياً كان الوقف أو خيرياً . وقف المسجد أو ما وقف على المسجد . عدم جواز  
الرجوع فيه إطلاقاً .

الظاهر من سياق نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) -  
أن المشرع قصد إلى تحريم رجوع الواقف عن وقفه السابق على العمل بهذا  
القانون إذا حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل  
الاستحقاق لغيره ، إذ لفظ الغير عام مطلق يشمل كل من عدا الواقف ،  
جهة كان هذا الغير أو من أهل الاستحقاق ، أهلياً كان الوقف أو خيرياً ،  
فتى توافرت شروط الاستثناء الواردة في هذه الفقرة امتنع على الواقف  
أن يرجع عن وقفه أياً كان هذا الوقف ، ولا يدفع هذه الحجة بما يقال  
من أن المشرع قصد إلى إباحة رجوع الواقف عن وقفه إطلاقاً سواء كان  
ذلك قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك فيما عدا حالة  
وقف المسجد أو ما وقف على المسجد بدليل أنه أفرد لهذه الحالة الأخيرة

فقرة خاصة - هي الفقرة الثالثة من المادة ١١ - ذلك أن المحكمة التي اقتضت هذا النص الخاص هي تقرير قاعدة شرعية أجمع عليها أئمة الفقهاء وهي عدم جواز الرجوع في وقف المسجد أو ما وقف على المسجد إطلاقاً ، فأراد المشرع أن يدفع كل شبهة في عدم جواز الرجوع عن هذا الوقف متى اعتقد سواء كان انعقاده قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك ، ولا يجوز الرجوع فيه في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الوقف الخيرية ، فالفقرة الثالثة تقرر حكماً خاصاً بالمسجد لا يغني عنه ما سبق أن قررته هذه المادة من أحكام بشأن الأوقاف الخيرية الأخرى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن عبد الوهاب حسانين وهدان تقدم في ٣ / ٧ / ١٩٦٦ إلى هيئة التصرفات بمحكمة طنطا الابتدائية بطلب قال فيه إنه بمقتضى حجة شرعية مؤرخة ٩ / ١٠ / ١٩٣٩ صادرة أمام محكمة زفتى الشرعية أوقف ١٤ قيراطاً من ١٥ فدان أطيانا زراعية كائنة بزمَام تفهنا العزب هبينة الحدود والمعالم بالطلب على زوجته المرحومة السيدة نفيسة أحمد وهدان يصرف ريعها على الفقراء والمساكين ببلدته ، وإذ رجع عن وقفه وأعاد ملكه الحر - كما كان قبل وقفه - فقد انتهى إلى طلب الحكم بحقه في الرجوع عن الوقف ، وقيد هذا الطلب برقم ١ سنة ١٩٦٦ تصرفات طنطا الابتدائية ، وبتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٦٧ قررت الهيئة رفض الطلب وألزمت الطالب بالمصروفات . واستأنف الطالب هذا القرار لدى محكمة



استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ١٧ قضائية وبتاريخ ١٩٦٨/١/٨ قررت المحكمة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المستأنف والتقرير بحق الواقف المستأنف عبدالوهاب حسنين وهدان في المرجوع عن وقفه الصادر به بالحجة الشرعية المؤرخة ٩ / ١٠ / ١٩٣٩ أمام محكمة زفتى الشرعية رقم ١٣١ ، متتابعة سنة ١٩٣٩ وألتمت المستأنف بالمصروفات الاستئنافية . وطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن القرار المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن المطعون عليه وقد جعل وقفه خيرا ابتداء وانتهاء - على روح زوجته المرحومة نفيسة أحمد وهدان يصرف ريعه للفقراء والمساكين من المسلمين ، فإنه يحق له الرجوع فيه ولو كان قد حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة ، مستندا في ذلك إلى أن الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، والتي تمنع الواقف من الرجوع أو التغيير فيما وقفه قبل العمل بالقانون المذكور وجعل استحقاقه لغيره ، إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له ، أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف ، وفي وقف المسجد ابتداء وفيما وقف عليه ابتداء - إنما يقتصر حكمها على الوقف الأهلى ولا ينبسط على الوقف الخيرى . وهو من القرار خطأ ومخالفة للقانون ، لأن نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ نص عام ويدل على أن المشرع قصد إلى تحريم رجوع الواقف عن وقفه - السابق على العمل بالقانون المشار إليه -

إذا توافر شرط من الشروط الواردة فيها سواء كان الوقف أهلياً أو خيرياً ولايسوغ التحدى في هذا الصدد بأنه لو صح هذا الفهم لما كان هناك محل لايراد الفقرة الخاصة بوقف المسجد ، لأن المشرع إنما أراد بهذه الفقرة أن يقرر عدم جواز الرجوع في وقف المسجد أو ما وقف عليه إطلاقاً سواء كان إنشاء الوقف سابقاً على العمل بالقانون المذكور أو لاحقاً له ولو توافرت للواقف أسباب الرجوع في الوقف.

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه ظاهر من سياق نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد إلى تحريم رجوع الواقف عن وقفه السابق على العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذا حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق لغيره . إذ لفظ الغير عام مطلق يشمل كل من عدا الواقف جهة كان هذا الغير أو من أهل الاستحقاق أهلياً كان الوقف أو خيرياً ، فمضى توافرت شروط الاستثناء في هذه الفقرة امتنع على الواقف أن يرجع عن وقفه أياً كان هذا الوقف ، ولايدفع هذه الحجة مايقال من أن المشرع قصد إلى إباحة رجوع الواقف عن وقفه إطلاقاً سواء كان ذلك قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك فيما عدا حالة وقف المسجد أو ما وقف على المسجد بدليل إنه أفرد لهذه الحالة الأخيرة فقرة خاصة هي الفقرة الثالثة من المادة ١١ ، ذلك أن الحكمة التي إقتضت هذا النص الخاص هي تقرير قاعدة شرعية أجمع عليها أئمة الفقهاء وهي عدم جواز الرجوع في وقف المسجد أو ما وقف على المسجد إطلاقاً ، فأراد المشرع أن يدفع كل شبهة في عدم جواز الرجوع عن هذا الوقف متى انعقد سواء كان انعقاده قبل العمل بالقانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك ، ولا يجوز الرجوع عنه في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الوقف الخيري ، فالفقرة الثالثة تقرر حكما خاصا بالمسجد لا يغني عنه ما سبق أن قررته المادة من أحكام بشأن الأوقاف الخيرية الأخرى . وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على ماقرره من أن « للواقف في الوقف الخيري أن يرجع في وقفه إلا في وقف المسجد ابتداء أو فيما وقف عليه » وأن « الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ خاصة بالوقف الأهلي وقاصرة عليه » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

---



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧١

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المدمع العراف ، محمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

( ٦١ )

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٦ القضائية :

تأمينات عينية : « الرهن » : التزام :

حائز العقار المرهون . وفاته بالدين المضمون للدائن . أثره . حلول الحائز محل الدائن .  
وله الرجوع على المدين بما أوفاه .

حائز العقار - المرهون - طبقاً للمواد ٣٢٠ و ٣٢٦ و ٣٢٩ من القانون  
المدني ملزم بالدين عن المدين ، وينبئ على وفاته بالدين المضمون  
أو بجزء منه للدائن المرتهن ، حلوله محل هذا الدائن في كافة حقوقه بمقدار  
ما أداه ، ويشمل الحلول الرهن الوارد على عقار الحائز ذاته ، ويترتب  
على الحلول ، إنتقال حق الدائن إلى الموفى فيكون له أن يرجع على المدين  
بهذا الحق بمقدار ما أوفاه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن فاطمة النبوية حسن الشرييني أقامت الدعوى

رقم ١٢٢٢ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة ضد نجيب رزق شابي وآخرين تطلب الحكم ( أولا ) بإلزامهم متضامين بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات بما تسدد منهم لبنك الأراضى من ثمن الأطيان مشتراهم وذلك فى بحر شهر من تاريخ النطق بالحكم ، وفى حالة التأخير عن تقديمه إلزامهم بدفع تعويض يومى قدره خمسة جنيهات ( ثانيا ) وبعد تقديم الحساب ومناقشته وثبوت صحته الحكم عليهم متضامين بأن يدفعوا لها صافى هذا الحساب وفوائده بواقع ٧ ٪ سنوياً من تاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٢٩ حتى تمام السداد . وقالت فى بيان دعواها إن المدعى عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا رسمياً عن باقى المدعى عليهم اشترى بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٢٩ من أحمد عبد الرازق الشريبى ٤٤ فدان و ١٥ قيراط و ١٠ أسهم بعقد بيع تسجل فى ٢٠ / ٤ / ١٩٢٩ برقم ١٠٧١ نظير ثمن قدره ٤٩١٠ جنيهاً و ٦٦٠ ملياً دفع منه مبلغ ٩٠٠ جنيهاً عند تحرير العقد والباقى وقدره ٤٠١٠ جنيهاً و ٦٦٠ ملياً يسدد منه الدين المقيد على الأطيان محل التعاقد لبنك الأراضى المصرى بالإسكندرية وكذا الدين المستحق على مساحة ٢٣ قيراط و ١٩ سهم تقع بحوض يوسف أبو على ٣٢ قطعة رقم ٢ بزمَام ناحية بسندية ثم يدفع لها الباقى بعد استنزال مصاريف شطب الرهن ونقل التكاليف ، مع فائدة عنه بواقع ٧ ٪ من تاريخ التصديق على العقد الحاصل فى ١٧ / ٤ / ١٩٢٩ وأنه وقد نقل التكاليف كما تسدد البنك بمطلوبه فإن من حقها مطالبتهم بدفع الباقى من الثمن مع فائدة بواقع ٧ ٪ سنوياً من تاريخ التصديق على البيع حتى تمام السداد . وعند نظر الدعوى عرض عليها المدعى عليهم مبلغ ٤٦٠ جنيه و ٩٥٩ ملياً فقبلته خصماً من مطلوبها وعدلت طلباتها إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوها مبلغ ١٨٧٨ جنيهاً و ٢٤٥ ملياً وفوائده بواقع ٧ ٪ من ٨ / ٤ / ١٩٤٥ حتى تمام السداد . رد المدعى عليهم بأنهم غير ملزمين بدفع رصيد الثمن إلا بعد نقل التكاليف وفرض الأطيان المباعة من الرهن وتحديد مقدار الدين المحملة به ٤٥ فدان ،

و ١٤ قيراط وذلك عملاً بما تم الإتفاق عليه في البند السادس من العقد الابتدائي ولم يحدد البائع والمدعية هذا الرصيد حتى ١٨/١٠/١٩٤٠ بل، وحتى تاريخ نظر الدعوى، هذا فضلاً عن أن وكيلهم قد سدد ٢٠٠٠ جنياً كما سدد عدة مبالغ أخرى كانت سندهم في طلب استبعاد الأطيان المبيعة من قائمة شروط البيع التي وجهها البنك إليهم، وخلصوا إلى أنه باحتساب المبلغ المدفوع في العقد وباقي المبالغ الأخرى المدفوعة منهم يبين أنهم أوفوا بجميع الثمن وأنه لا عمل لإلزامهم بالفوائد التأخرية لأن البائع والمدعية هما اللذان تخلفا عن تنفيذ ما التزما به، فأجابت المدعية بأن العقد المسجل الذي نقل به التكليف هو المعول عليه وحده في تحديد التزامات البائع وإذ نص في البند الرابع منه على التزام المدعى عليهم بتحديد مقدار الدين وفرز الأطيان المبيعة من الرهن المشترك فإن عبء تنفيذ هذين الإلتزامين يقع على عاتقهم، وبتاريخ ١١/٣/١٩٥٩ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحسابيين الحكوميين بالمنصورة لفحص الحساب المقدم من المدعية والمدعى عليهم والمستندات المقدمة من كليهما لبيان حقيقة الدين الذي كان لبنك الأراضي المصري بالإسكندرية على الأرض المبيعة وال ٢٣ قيراط و ١٩ سهماً موضوع العقد النهائي المؤرخ ١٦/٤/١٩٢٩ والمصدق عليه في ١٧/٤/١٩٦٩ والمسجل في ٢٠/٤/١٩٦٩ في تاريخ التصديق على هذا العقد، وكذلك يبين المصاريف الرسمية التي صرفها المدعى عليهم في فك الرهن عن هذه الأطيان والباقي للمدعية من الثمن بعد خصم الدين المشار إليه ومصاريف فك الرهن وما قبضته المدعية من معجل الثمن وقدره ٩٠٠ جنيه وما قبضه وكيلها بجلسة ٢٢/١/١٩٤٢ وقدره ٤٦٠ جنياً و ٣٥٩ ملياً وما يكون قد قبضته من مبالغ أخرى، وقد انتهى الخبير المنتدب - على ما ثبت من مدونات الحكم - إلى أن حقيقة دين البنك على الأرض المبيعة وعلى مساحة ال ٢٣ قيراط و ١٩ سهماً في تاريخ التصديق على العقد النهائي ١٢٨٢ جنياً و ٥١٥ ملياً وأن ما قبضته المدعية



من الثمن هو مبلغ ١٣٨٠ جنيهاً و ٣٥٩ ملياً منه ٩٠٠ جنيهه معجل الثمن و ٤٦٠ جنيهاً و ٣٥٩ ملياً ما تسلمه وكيلها بجلسته ١٩٤٢/١١/٢٢ ، و ٢٠ ج تسلمها الوكيل في ١٩٣٧/٤/٢٤ ، وأنه لا توجد مصاريف لفك الرهن لأن ذلك لم يحدث ، وأن الباقي للمدعية من الثمن هو ٢٢٤٧ ج و ٧٨٦ م إلا أن المدعى عليهم اعترضوا على التقرير قائلين إنهم سددوا للبنك ٣٥٢٩ ج و ٧٠٧ م واستدلوا على ذلك بما ذكرته المدعية بالطلب المقدم منها إلى قاضي التوزيع في ١٩٤٣/٢/٢٤ والذي قدموا صورة رسمية منه ، ودفعوا بسقوط الفوائد بالتقدم عملاً بحكم المادة ٣٧ من القانون المدني ذاكرين أن أقصى ما يمكن أن يتحملوه من فوائد يقتصر على المدة من ١٩٤٢/١/١٥ حتى ١٩٤٢/١١/٢٢ عن مبلغ ٤٦٠ ج و ٩٥٩ م المسدد بالجلسة . وفي ١٩٦٠/٤/١٤ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية لمكتب الخبرة للانتقال إلى بنك الأراضي بالإسكندرية للاطلاع على دفاتر البنك المذكور لبيان مجموع المبالغ التي قام المدعى عليه بسدادها وتواريخ سدادها ومقدار الفوائد التي تقاضاها البنك من بدء السداد حتى نهايته مبيناً مقدار كل مبلغ تسدد ومقدار ما تقاضاه البنك من فائدة ومقدار الدين الذي كان مطلوباً عن القدر المبيع للمدعى عليهم وعن أ ل ٢٣ ط و ١٩ س وأصل الدين والقدر الذي كان مرهوناً ضماناً للدين ، ومقدار الدين الذي كان يطالب به البنك المدعى عليه الأول مقابل فرز نصيبه والذي أرسل له من أجله خطاباً بعدم الموافقة على الفرز قبل سداد ما عليه من الديون . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٤/١٠/٢٩ بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ١٩١ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً والمصروفات المناسبة ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة تعديله وإلزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا لها مبلغ ١٨٠٥ جنيهه و ٩٤٠ ملياً مع الفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ١٩٢٩/٤/١٧ حتى السداد وقيدها هذا الاستئناف برقم ٢٨٤ سنة ١٦ ق كما استأنفته المدعى عليهم طالبين إلغاءه بالنسبة لما قضى به من إلزامهم بمبلغ ١٦١ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً وتأيدته فيما عدا

ذلك وإلغاء الحكم الصادر في ١١/٣/١٩٥٩ بكامل أجزائه، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٧ سنة ١٦ ق. وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٥/٥/٦ في الاستئناف الثاني بسقوط حق المستأنفين في استئناف الحكم الصادر في ١١/٣/١٩٥٩، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع «أولاً» في الاستئناف رقم ٢٨٤ سنة ١٦ ق المرفوع من السيدة فاطمة النبوية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدهم بأن يدفعوا للمستأنفة مبلغ ١٨٠٥ جنيه و ٩٤١ ملياً وفوائد هذا المبلغ بواقع ٧. / عن الخمس عشرة سنة السابقة وعلى هذا الحكم، المستأنف ضده الأول نجيب رزق شلبي بحق الريع وباقي المستأنف ضدهم من تركة مورثيهم المرحومين مينا أسعد واسكندر سليمان شلبي وشفيقة مينا إبراهيم كل منهم بقدر ما آل إليه إرثاً عن مورثيه. «ثانياً» وفي الاستئناف رقم ٢٩٧ سنة ١٦ ق برفضه. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطابت المطعون عليها رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على طلبها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن مما ينعاها الطاعنون في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامهم بالمبلغ المحكوم به باعتباره باقياً في ذمتهم للمطعون عليها من ثمن الأطنان المبيعة لهم دون أن يخصم من هذا الثمن المبلغ المسدد منهم للبنك الأراضى ومقداره ٣٥٤٩ جنيه و ٧٧٠ ملياً مستنداً في ذلك إلى أن الحكم الصادر بتاريخ ١١/٣/١٩٥٩ والذي سقط حقهم في استئنافه وأصبح نهائياً قد قطع بأنهم الملزمون بفرز الأطنان المبيعة من الرهن المشترك وتحديد مقدار الدين المستحق عليها للبنك، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لإرادة المتعاقدين، إذ أن واقعة سداد الطاعنين للمبلغ المدفوع للبنك غير متنازع عليها وإنما يدور النزاع بين الطرفين حول أثرها القانوني، إذ تتمسك المطعون عليها بأنها غير مسئولة عن سدادهم هذا المبلغ الجسيم لأنه يزيد عن

حصة الأطيان المبعة في جملة الدين التي التزموا بسدادها في عقد البيع في حين أن التزامهم بدفع رصيد الثمن على ما نص عليه في البند الرابع من عقد البيع معلق على قبول البنك فرز الأطيان واستئزال جميع مطلوباته والمصاريف الرسمية، ومع التسليم جدلا بأن عقد البيع قد ألزمهم بدفع جزء من الدين يعادل نصيب الأرض المبعة في مجموع الدين فإن هذا الاتفاق لا يقيد البنك لأنه لم يكن طرفا فيه ومن حقه باعتباره دائئا مرتهنا للعين المبعة أن يجبرهم على الوفاء بكل الدين عملا بقاعدة عدم التجزئة في الرهن، وإذ كان وفاؤهم بهذه المبالغ للبنك اضطراريا بحكم كونهم حائزين لأرض مرهونة وملزمين قانونا بوفاء الدين عن مالكمها الذي تلقوا الحق عنه فإن لهم وفقا للمادة ٣٢٦ من القانون المدني الحق في الحل محل البنك الدائن والرجوع على المدين البائع، ومن صور هذا الرجوع أن تقع المقاصة بين الباقي في ذمتهم من الثمن وبين ما أدوه إلى الدائن المرتهن نيابة عن المدين، وإذ كانت نيابتهم عن المطعون عليها في الوفاء بدين البنك مصدرها القانون نفسه فإن التزامهم قبلها بباقي الثمن ينقضي بما أدوه للبنك حتى ولو ألزمهم عقد البيع بوفاء جزء من دين البنك، لأن ذلك لا يعفيهم من التزامهم بوفاء الدين عن البائع مثلهم في ذلك مثل المدين نفسه لو بقي العقار على مملكته، وليس في طلب المقاصة ما يتنافى مع القول بالتزامهم بفرز الأطيان، إذ أن الوفاء الذي وقع فعلا ينحوهم حق الرجوع على المدين بما أوفوه وإيقاع المقاصة بينه وبين الباقي من الثمن وإلا لكان عليهم أن يؤدوا الثمن مرتين إحداهما للبنك والأخرى للمطعون عليها، وقد أكدت المطعون عليها حكم القانون بموافقتها على اعتبار وفائهم للبنك حاصلا لحسابها وبالنيابة عنها حين طلبت إلى قاضي التوزيع حلها محل البنك الدائن في الرجوع على باقي المدينين المتضامين بما أداه الطاعنون عنها، وقد تمسك الطاعنون بهذا الإقرار باعتباره إقرارا قضائيا إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بأن وصفه بأنه إقرار غير قضائي لصدوره في دعوى أخرى، مع أن مقطع النزاع ليس في تكيفه وإنما هو بيان الأثر القانوني المترتب عليه من قيام الطاعنين بالوفاء نيابة عن المطعون عليها وإجازتها هذا



الوفاء، وإذا كان من "حقهم" خصم المبلغ الذي أوفوه للبنك من باقى الثمن لوقوع المقاصة قانونا بين المبلغين استنادا إلى قواعد الحلول التى أكدتها المطعون عليها بإقرار الوفاء واعتماده، والتفت الحكم عن ذلك وألزمهم بباقى الثمن للمطعون عليها مرة أخرى دون أن يبين مصير المبالغ التى أدوها للبنك فانه يكون قد أخطأ فى القانون ومعينا بالقصور فى البيان .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على قوله : وبما أنه عن قول نجيب رزق شلبي ومن معه من أن مجموع المبالغ التى سددوها للبنك تقدر بمبلغ ٣٥٢٩ جنيه و ٧٠٧ مليما وهو ما يزيد عن مطلوبه وأن نفس البائعة أقرت هذا السداد فردود بأن الحكم الصادر فى ١٩٥٩/٣/١١ والذى أصبح نهائيا قد ألزمهم بتحديد دين البنك وفرز الأطنان المباعة من الرهن المشترك وذلك وقت التصديق على عقد البيع فاذا كانوا قد تراخوا فى ذلك واستحق على الدين فوائد فهى تقع على عاتقهم وهم الملزمون بدفعها دون أن يحق لهم طلب خصمها من باقى الثمن لأن هذا الباقى حسبما جاء فى الحكم السابق لا يخص منه سوى ما كان مستحقا للبنك وقت التصديق على عقد البيع فى ١٩٢٩/٤/١٧ ، كما لا يغير من ذلك ما ذكره المشترون من أن المستأنفة قد أقرت فى الطلب المقدم منها فى قضية التوزيع بأن المشتريين قد دفعوا نيابة عنها المبلغ المتقدم وأن هذا الإقرار حجة عليها لا يجوز لها العدول عنه ، لأن الإقرار الذى يعتبر حجة قاطعة على المقر لا يجوز له العدول عنه، أو تجزئته هو الإقرار القضائى، ويشترط فيه كما تنص على ذلك المادة ٤٠٨ من القانون المدنى أن يصدر من المقر أمام القضاء أثناء سير الدعوى لا فى دعوى أخرى كانت مرددة بين ذات الخصوم، هذا فضلا عن أن الإقرار الذى يلوز به المستأنف لا يفيد المعنى الذى ذهب إليه وهو وجوب خصم كل ما أدوه للبنك من باقى الثمن المستحق للمستأنفة، وكل ما كانت ترمى إليه بقولها إن المشتريين قد دفعوا مبلغ ٣٥٢٩ جنيه هو أن تحمل محلهم فيما لهم من حقوق على الأطنان المرهونة التى كان يجرى توزيع

ثمنها وذلك على أساس أنهم كانوا في رأيها يؤيدون هذه المبالغ عنها . وإذ كان ما قرره الحكم بشأن تحديد مقدار دين البنك الواجب خصمه من باقى الثمن بأنه هو ما كان مستحقا في تاريخ التصديق على العقد لا يصادف محلا من قضاء محكمة أول درجة الصادر في ١١/٣/١٩٥٩ ذلك أن الحكم المشار إليه بعد أن أورد في أسبابه نص البند الثالث من العقد النهائى الذى عول عليه وحده وبعد أن خلاص إلى أن الطاعنين هم المازمون بتحديد الدين وفرز الأطيان من الرهن المشترك وأن العقد صريح في التزامهم بدفع الباقي من الثمن بعد استئزال جميع مطلوب البنك والمصاريف الرسمية وأن تحتسب على هذا الباقي فائدة بواقع ٧٪ من تاريخ التصديق عليه قال « ولما كان المدعى عليهم قد أقرروا بأن البنك تحصل على دينه وشطب الأطيان المبيعة من قائمة شروط البيع فإنه لا يبقى إلا معرفة حقيقة ما سدده المدعى عليهم للبنك وما صرفوه من مصاريف رسمية للوصول إلى حقيقة ما للمدعية قبلهم من باقى الثمن . : : وأنه على ضوء ما تقدم وبما أن المدعية من جانبها قدمت كشف حساب قالت إنه عمل بمعرفة خبير حسابى كما وأن المدعى عليهم قدموا كشف حساب آخر يختلف عن الحساب الذى قدمته المدعية، وللوصول إلى الحقيقة فلا ترى المحكمة بدا من ندب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم » ثم قضى « بندب مكتب الخبراء المحاسبين الحكوميين بالمنصورة لفحص الحساب المقدم من المدعية والمدعى عليهم والمستندات المقسمة من كليهما لبيان حقيقة الدين الذى كان لبنك الأراضى المصرى بالإسكندرية على الأرض المبيعة وأل ١٩ س و ٢٣ ط موضوع العقد النهائى المؤرخ ١٦/٤/١٩٢٩ والمصدق عليه في ١٧/٤/١٩٢٩ والمسجل في ٢٠/٤/١٩٢٩ في تاريخ التصديق على هذا العقد وكذا بيان المصاريف الرسمية التى صرفها المدعى عليهم في فك الرهن عن هذه الأطيان والباقي للمدعية من الثمن بعد خصم الدين المشار إليه ومصاريف فك الرهن وما قبضته المدعية من معجل الثمن وقدره ٩٠٠ جنيه وما قبضه وكيلها بجلسة ٢٢/١١/١٩٤٢ وقدره ٤٩٠ جنيه و ٣٥٩ مليا وما تكون قد قبضته من مبالغ أخرى » . ومن ذلك يبين

أنه لم يرد في منطوق الحكم أو في أسبابه ما يفيد قضاءه بأن يخصم من باقى الثمن ما كان مستحقا للبنك وقت التصديق على عقد البيع . وإذ كان حائز العقار طبقا للمواد ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ من القانون المدنى ملزما بالدين عن المدين وكان ينبى على وفائه بالدين المضمون أو بجزء منه للدائن المرتهن لحلوله محل هذا الدائن فى كافة حقوقه بمقدار ما أداه ، ويشمل الحلول الرهن الوارد على عقار الحائز ذاته ، ويترتب على الحلول إنتقال حق الدائن إلى الموفى فيكون له أن يرجع على المدين بهذا الحق بمقدار ما أوفاه ، وإذ أصبح المطعون عليهم حائزين بشرايهم العقار من المدينة المطعون عليها وتمسكوا بخصم ما دفعوه للبنك الدائن المرتهن من باقى ثمن العقار ، وبتسليم المطعون عليها بقيامهم بدفعه نيابة عنها فى الطلب المقدم منها لقاضى التوزيع ، وبما إنتهى إليه حكم محكمة أول درجة من خصمه إعمالا لقواعد الحلول ، استنادا إلى ما ثبت له من أوراق الدعوى ومستنداتها من أن الأطيان المبيعة كانت مرهونة لبنك الأراضى مع أطيان أخرى رهنا تأمينيا لا يقبل التجزئة تكون فيه العين المرهونة ضامنة للمدين بأكمله ولكل جزء منه ، وإذ تحجب الحكم المطعون فيه بحجية حكم محكمة أول درجة الصادر فى ١١/٣/١٩٥٩ عن بحث أثر الحلول ، فإنه يكون قد خالف القانون ومشوبا بالقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة: وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، ودلي دبد الرحمن .

( ٦٢ )

الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٦ القضائية :

وكالة . « إعلان التوكيل » . إعلان . « الإعلان في المحل المختار » . موطن :  
« الموطن المختار » : محاماه

صدر توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة  
التقاضى الموكل فيها في موطنه .

الأصل أن يتم تسليم الأوراق المطاوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في  
موطنه الأصلي ، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها  
القانون . وصدر توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى  
توكيل عام أو خاص ، يجعل موطن الوكيل معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة  
لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها ، وهو ما أفصحت عنه  
المواد ١١ و ٨١ و ٨٣ من قانون المرافعات .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن فردوس حسين الديب عن نفسها وبصفقتها وصية على إخوتها قصر المرحوم حسين محمد الديب أقامت الدعوى رقم ٨٨٤ سنة ١٩٥٩ كلى الاسكندرية ضد وديدة نظير عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم عبد المنعم بركات وضد شقيقة السيد سالم، طالبة الحكم بإلزام المدعى عليهما بتقديم حساب عن أرباح الشركة المنعقدة في ١٢ / ٣ / ١٩٥٤ بين المرحومة فريجة صالح اسماعيل مورثة المدعية وبين المرحوم عبد المنعم محمد بركات مورث المدعى عليهما عن المدة من ١٢ / ٧ / ١٩٥٨ مشفوعة بالمستندات المؤيدة له والحكم بما يثبت أنه مستحق لها. وقالت في بيان دعواها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٢ / ٣ / ١٩٥٤ وثابت التاريخ في ١٧ / ١ / ١٩٥٧ كونت مورثها المرحومة فريجة صالح اسماعيل بوصفها شريكة موصية مع المرحوم عبد المنعم محمد بركات مورث المدعى عليهما بوصفه شريك متضامن بشركة توصية بسيطة للتجارة في القطن بأنواعه وللخيش والشبر برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه دفعه الشريكان مناصفة، وقام الشريك المتضامن بإدارة الشركة طبقاً لعقد تأسيسها دون أن يحاسب مورثها عن حصتها في الأرباح إلى أن توفيت في ٢٧ / ٦ / ١٩٥٨ كما توفي الشريك المتضامن في يوم ١٢ / ٧ / ١٩٥٨ وإذ امتنع ورثته عن تقديم كشف حساب عن إدارته للشركة فقد أقامت الدعوى بطلباتها السابقة، ونظراً لتعيين محمد السيد بدوى حارساً على الشركة بموجب الحكم الصادر بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٥٩ في القضية ٣٩١٦ سنة ١٩٥٩ مستعجل الاسكندرية فقد أدخلته خصماً في الدعوى ليقدم الدفاتر والمستندات التي تسلمها حتى يمكن إجراء المحاسبة على أساسها، وبتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن المدة من ١٢ / ٣ / ١٩٥٤ حتى ١٢ / ٧ / ١٩٥٨ وذلك خلال شهرين، إلا أن المدعى عليهما لم يقدمما كشف الحساب المطاوب، وتمسكت المدعى عليها الأولى بعقد صلح مؤرخ ٢٨ / ٤ / ١٩٦٠

يتضمن تنازل المدعية عن دعواها. وردت المدعية أنه عدل عن عقد الصلح المذكور لتخلف المدعى عليهما الأولى عن تنفيذ ما تم التصالح عليه وأنها أُنذرتها في ٢ / ٦ / ١٩٦٠ بالغائه والاستمرار في الدعوى، وبتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٠ حكمت المحكمة بنذب الخبير الحسابي صاحب الدور اتصفية حساب الشركة التي كانت منعقدة بين مورثي الطرفين، وبيان ما عساه أن يكون في ذمة المدعى عليهما للمدعية مع تحقيق دفاع الطرفين، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن أرباح الشركة من أول سنة ١٩٥٤ حتى تاريخ وفاة عبد المنعم بركات تبلغ ١٨٩٩ جنيهًا و٤٤٤ ملياً يخص المدعية النصف وقدره ٩٤٩ جنيهًا و٥٢٢ ملياً وأنه بتصفية حساب المدعية طبقاً للمدون بدفاتر الشركة يكون حصة نصيبها في الأرباح حتى ١٢ / ٧ / ١٩٥٨ وما أودع صندوق الشركة عن الرصيد المطلوب في ١ / ١ / ١٩٥٤ مبلغ ١٤١٨ جنيهًا و٤٨١ ملياً يخص منه قيمة ما سحب من حساب نفس المدعوقدره ١٤١١ جنيهًا و٩٤٣ ملياً فيكون الباقي لها ٦ جنيهًا و٥٣٨ ملياً إلا أن المدعية اعترضت على التقرير بأن عبد المنعم محمد بركات كان يباشر نشاطاً ماثلاً لنشاط الشركة باسمه وحسابه الخاص وكانت الشركة تتحمل مصاريف نشاطها ونشاطه بما في ذلك الضرائب ومكافآت العمال، وأنه كان يتعين إضافة كافة ما تحقق من أرباح إلى جانب الشركة أو أن يخصم على الأقل من مصاريف الشركة مصاريف نشاطه الشخصي، وبتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية للخبير لفحص نشاط المرحوم عبد المنعم محمد بركات وقت قيام الشركة وبيان ما إذا كان من نوع نشاط الشركة أم يختلف عنه وإذا كان من نوعه فما هي الأرباح التي حققها وهل استعمل في مزاولة هذا النشاط أموال الشركة أم أمواله الخاصة وما مقدار أموال الشركة التي استعملها في نشاطه الخاص وبدء احتجازها لهذا النشاط ومقدار الفوائد المستحقة على استعمالها ومقدار الربح الذي فات الشركة استعمالها في نشاطه الخاص وهل كان يزاوُل هذا النشاط في مكان مستقل عن مقر الشركة أم في نفس مقرها وفي الحالة الأخيرة بيان نسبة هذا النشاط إلى نشاط الشركة ومقدار المبالغ



الواجب تحمل النشاط الخاص بها ضمن مصروفات الشركة من أجره المقر والمحلات والعمال وتعويضات نهاية الخدمة وهل سدد الضرائب المستحقة على نشاط الشركة وحدها أم يشترك فيها التزام المورث عن نشاطه الخاص أم يدخل بعضها في التزامات المرحوم عبد المنعم بركات وحده وهل كان السائق الذي أخذ مكافأة نهاية الخدمة موظفاً بالشركة أم سائقاً لسيارته الخاصة ، وفي ٣٠ / ١ / ١٩٦٤ أودع الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن عبد المنعم بركات كان له نشاط كبير خلال سنوات النزاع وأن بخلة مبيعاته التي تمثل نشاطه الخاص في المدة من أول سنة ١٩٥٤ حتى ١٠ / ٧ / ١٩٥٨ تبلغ ٥٢١٦٦١ جنيهها و ٨٢٧ ملياً وأنه كان يستغل في هذا النشاط أمواله الخاصة ، إلا أنه كان يزاول هذا النشاط بمقر ومحلات الشركة مستخدماً في ذلك موظفيها وعمالها وأن ذلك يستتبع تحمل نشاطه الخاص حصة في المصاريف على أساس نسبة مبيعاته الخاصة إلى مجموع مبيعاته ومبيعات الشركة ، وأن الشركة سددت ضرائب في سنوات النزاع يدخل فيها ما يخص نشاطه الخاص ، وخلص إلى أن الباقي للمدعية ٢٢٥٠ جنيهها و ٠٧٩ ملياً يضاف إلى مبلغ الـ ٦ جنيه و ٥٣٨ ملياً الذي أظهره التقرير الأول أي ما حملته ٢٢٥٦ جنيهها و ٦١٧ ملياً. إثر ذلك عدلت المدعية طلباتها إلى إلزام المدعى عليهما متضامنين بهذا المبلغ وفوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، ودفعت المدعى عليهما الأولى في مذكرتها المؤرخة ٣٠ / ٣ / ١٩٦٤ ببطلان عمل الخبير لمباشرته دون أن يدعوها للحضور كما نعت على التقرير إغفاله الإشارة إلى المبالغ التي تسلمتها المدعية من المورث بالإيصالات التي قدمت صورها الشمسية الدالة على إستلامها ٢٠ جنيهاً شهرياً إعتباراً من مارس سنة ١٩٥٤ حتى آخر مايو سنة ١٩٥٨. وبتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة بانهقطاع سير الخصومة بزوال صفة المدعية فردوس حسين في مباشرة الدعوى عن فائزة وكريمة بنتي المرحوم حسين محمد الديب لبلوغهما سن الرشد. وفي ٢٥ / ٦ / ١٩٦٤ عجلت كل من فردوس حسين عن نفسها وبصفقتها وصية على باقي أخوتها وكريمة الديب الدعوى ، وطلبتا الحكم بمبلغ ١٩٧٤ جنيهها و ٥٤٠ ملياً مع الفوائد بواقع ٥ ٪ بعد استبعاد حصة فائزة الديب ، وبتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٦٤

حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بأن يدفعوا للمدعيات من تركة مورثهما المرحوم عبد المنعم محمد بركات مبلغ ١٥٥٧ جنيها و ٥٠٠ مليا والفوائد بواقع ٥٪ من ١٩٦٤/٢/٢٣ بالنسبة للمدعى عليهما الأولى ومن ١٩٦٤/٣/١٤ بالنسبة للمدعى عليهما الثانية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المدعى عليهما الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الحكم أصليا ببطالان الحكم المستأنف والقضاء بسقوط الحصومة واحتياطيا إلغائه والقضاء برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٨٩ سنة ٢١ ق، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا وأصرت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطابت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاده الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون، وفي بيان ذلك تقول إن علمها لم يتصل بالدعوى منذ أن قضت محكمة أول درجة في ١٩٦٤/٤/٧ بانقطاع سير الحصومة فيها إذ وجهت لها المطعون عليهما إعلان التعجيل بجلسة ١٩٦٤/٤/٧ بشارع دياب رقم ٤ برمل الإسكندرية ولم تعلن بهذا العنوان لعدم وجود سكن لها فيه ، أجات الدعوى بجلسة ١٩٦٤/١٠/٢١ لإعادة الإعلان فأعلنتها المطعون عليهما بذات العنوان، وإذ لم يتم إعلانها فقد وجهتا لها الإعلان بمكتب الأستاذ محمود مكى المحامى باعتباره محلها المختار، كما توجه المحضر إلى المكتب في الساعة ٤ مساء ولما وجده مغلقا سلم الصورة إلى قسم الشرطة وأرسل له إخطارا لم يصل إليه لعدم ذكر رقم المكتب به، ولما قدم هذا الإعلان للمحكمة حجزت الدعوى للحكم ثم حكمت فيها بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦، ورغم تمسكها بهذه الوقائع أمام محكمة الاستئناف وتقديمها صورة رسمية من صحيفة الاستئناف رقم ٥٣٢ سنة ١٩ ق الاسكندرية المرفوع عليها من المطعون عليها

الأولى والمعلنة لها في ٣١/٧/١٩٦٣ بشارع ناردى رقم ١٢ بقسم الرمل للتدليل على أنها تعمدت إعلانها بشارع دياب رقم ٤ لتحصل على حكم في غفلة منها، ورغم تمسكها بأنها لم تتخذ موطنًا مختارًا، وبما شاب الإعلان الموجه لمكتب الأستاذ محمود مكى من عيب، وطلبها القضاء بإبطال الحكم المستأنف وسقوط الحصومة بانقضاء أكثر من سنة على تاريخ انقطاع سيرها دون أن تعجل تعجيلًا صحيحًا، فقد إعتد الحكم المطعون فيه بالإعلان الموجه لها في شارع دياب رقم ٤ واعتبروا أن مكتب الأستاذ محمود مكى هو موطنها المختار ولم يشر إلى المستندات التي قدمتها للتدليل على صحة دفاعها، فخالف بذلك القانون وشابه القصور.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه يبين من الإطلاع على الصورتين الرسميتين لإعلان التعجيل المودعين بملف الطعن أن المطعون عليهما طلبتا إعلان الطاعة بشارع دياب رقم ٤ رمل الأسكندرية باعتباره موطنها الأصلي ولما لم يتم إعلانها لعدم وجود سكن لها فيه طلبتا إعلانها بمكتب الأستاذ محمود مكى المحامى بوصفه موطنها المختار، ولما كان الأصل أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون، وكان صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص يجعل موطن الوكيل معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها على ما أفصحت عنه المواد ١١، ٨١، ٨٣ من قانون المرافعات، وكانت الطاعة قد استأنفت حكم محكمة أول درجة وتمسكت في الوجه الأول من أوجه الاستئناف بإبطال الحكم وسقوط الحصومة لأنها لم تعلن بصحيفة التعجيل الأصلي بشارع ناردى رقم ٤ بقسم الرمل والسابق إعلانها به بصحيفة الاستئناف رقم ٥٣٢ سنة ١٩٩٠ بناء على طلب المطعون عليهما التي قدمتها، وبأنها لم تتخذ مكتب الأستاذ محمود مكى المحامى موطنًا مختارًا، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض هذا الوجه من أوجه الاستئناف



على قوله « وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع ببطلان الحكم المستأنف فهو مردود بأن المحكمة قضت بانقطاع سير الخصومة في الدعوى بتاريخ ١٩٦٤/٤/٧ وعجلت المستأنف عليها الأولى والثانية الدعوى إلى المستأنفة بعنوانها الذي أعلنت به في صحيفة افتتاح الدعوى في صحيفة إعادة إعلانها وفي الإنذار المرسل إليها من المستأنف عليها الأولى في ٢ / ٦ / ١٩٦٠ المودع بالأوراق وهو بشارع دياب رقم ٤ بجليم بقسم الرمل وقد جاءت الإجابة بأن المعلن إليها لا تقيم بهذا العنوان فأعلنتها بالمحل المختار وهو مكتب محاميه، وإذا كان المكتب مغلقاً وقت الاعلان سلم إلى القسم وأجرى إخطارها ومن ثم فقد اتبعنا الإجراءات القانونية السليمة نحو إعلان المستأنفة بتعجيل الدعوى ومن ثم يكون الدفع بالبطلان وما ترتب عليه على غير أساس متعين الرفض» وكان هذا الذي أقيم عليه الحكم قد خلا مما يدل على صدور توكيل منها إلى الأستاذ محمود مكي المحامي يجعل موطنه معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل هو فيها أو اتخاذها مكتبه موطناً مختاراً أو وصول الإعلان إليها فعلاً، مما يعيب الحكم بالقصور في التسيب. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقر أسباب الحكم الابتدائي، ولم ينشئ أسباباً جديدة لقضائه مكتفياً بالرد على بعض أسباب الاستئناف بقوله «وحيث إنه فيما يتعلق بالموضوع فإن المستأنف عليهما قد عدلتا طلباتهما إلى المبالغ التي أظهرها التقرير فلا محل للقول بأن المحكمة قضت بما لم يطلبه الخصوم أو أنها تجاوزت طلبات المستأنف عليها الأولى وقد كان الخبر محققاً في إجراء الحساب من وقت قيام الشركة أصلاً بين حسين الديب ومورث المستأنفين فقد حلت فريجه محل حسين الديب ولا استمرار الحسابات كان يدين حتى يكون الحساب سليماً اجراء ما اتخذته الخبر وأما من ناحية القول بوجود مبالغ تسلمتها فريجه لم تخصم من الحساب فإنه يبين من مطالعته تقرير الخبر أنه

خصم المبالغ التي استجرتها فريجة والمستأنف عليهما الأولى والثانية ، فلا محل للنعي على التقرير في ذلك وأنه لما تقدم يكون الاستئناف على غير أساس متعين الرفض » وأن « الحكم المستأنف في محله للأسباب سالفه الذكر وللأسباب التي بني عليها الحكم المذكور والتي تأخذ بها المحكمة وتضيفها لأسبابها ويتعين تأييده » وكانت هذه الأسباب لا تكفي وحدها لحمله فإنه يتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حلفظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الدمرف ، ومحمد صاقي البشيشي ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ٦٣ )

الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) عقد . « تفسير العقد » نقض . « سلطة محكمة النقض » . محكمة  
الموضوع . « سلطتها فى التفسير » .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود . لارقبية عليها لمحكمة النقض  
متى كان تفسيرها لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .

( ب ) تعويض . « الشرط الجزائى » . عقد . « فسخ العقد » . إلزام  
إثبات . « عبء الإثبات » .

سقوط الإلزام الأصل بفسخ العقد . أثر سقوط الشرط الجزائى الوارد به .  
وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . عبء إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .

( ج و د ) نقض . « أسباب الطعن » . عقد . « بطلان العقد » :

( ج ) النعى بأن العقد إنطوى على غش . عدم جواز إثباته لأبمرة أمام محكمة  
النقض .

( د ) النعى بأن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة دفاع الطاعن ، دون بيان أوجه  
هذا الدفاع . نعى مجهل .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود والشروط المختلف  
عليها بما تراه أوفى بمقصود العاقدين مستعينة فى ذلك بجميع ظروف  
الدعوى وملابساتها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان تفسيرها  
تمثله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .



٢ - الشرط الجزائي للالتزام تابع للإلتزام الأصلي ، إذ هو اتفاق على جزاء الإخلال بهذا الإلتزام ، فاذا سقط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد ، سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض المقدّر بمقتضاه ، فان استحقّ تعويض للدائن ، تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء اثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق الدائن .

٣ - إذ كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد انطوى على غش ، فان النعي بذلك يعد سبياً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - إذ كان الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التي أغفل الحكم مناقشتها فان النعي في هذا الخصوص يعد مجهولاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن أحمد زكي عثمان عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على ابنته منى ووكيلاً عن زوجته نازك فرحات أقام الدعوى رقم ٤٤٩ سنة ١٩٦٣ كلى دمنهور ضد إسماعيل موسى العناني بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر طالبا الحكم باعتبار عقد البيع المحرر بينهما في ١٩٦٢/٩/٢ مفسوخاً وبأحقّيته لكافة المبالغ التي سبق للمدعى عليه سدادها من الثمن. وقال في بيان دعواه إنه باع للمدعى عليه ٢٤ ف ١٨ ط مبيّنة به بثمان قدره ٢٣٦٥ جنيهاً دفع منه ٣٠٠ جنية عند التوقيع على العقد والباقي وقدره ٢٠٦٥ جنيهاً تعهد بسداد ٦٠٠ جنية منها في موعد لا يتجاوز آخر أكتوبر سنة ١٩٦٢ ،

و ٦٠٠ جنيه أخرى في موعد لا يتجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٦٢، و ٤٦٥ جنيهها في موعد لا يتجاوز آخر يوليو سنة ١٩٦٣، و ٤٠٠ جنيه في موعد لا يتجاوز آخر أكتوبر سنة ١٩٦٣، والتزم المدعى في البند الثامن من العقد بسداد الأموال الأميرية والزمومات المطلوبة لشركة المباحث والأعمال المصرية عن عام ٦١ - ٦٢ أما باقي الأقساط والفوائد المستحقة لتلك الشركة عن جميع الأطيان المبيعة ابتداء من السنة الزراعية ٦١-٦٢ والسنوات التالية فقد التزم المدعى عليه بسدادها، كما التزم في البند التاسع بسداد جميع الأموال الأميرية والزمومات التي تستحق عن العين المبيعة ابتداء من ١/١١/١٩٦٢ وأنه وقد نص في البند الخامس من العقد على أنه إذا تخلف المدعى عليه عن سداد أى قسط في ميعاده يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ويصبح من حقه استرداد الأطيان بما عليها من مبان وأشجار وخلافه، فضلا عن أحقيته لكافة المبالغ التي يكون المدعى عليه قد دفعها كتعويض عن مدة استغلال الأرض، وكان المدعى عليه قد تخلف عن سداد ٢٠٠ جنيه من القسط المستحق في آخر نوفمبر سنة ١٩٦٢ كما لم يسدد القسط المستحق في آخر يوليو سنة ١٩٦٣ وقدره ٤٦٥ جنيهها والقسط المستحق لشركة المباحث عن عام ١٩٦٢ ١٤ عرضه لأضرار تتمثل في تعرضه لفسخ عقد الشركة وضياع جميع المبالغ المدفوعة منه لها وحرمانه من الانتفاع بالأقساط التي استحققت ومن استغلال الأطيان، فقد أنذر المدعى عليه على يد محضر في ٢٦/٩/١٩٦٣ باستعمال حقه في اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه إذا لم يوف بالتزاماته في موعد حدده له، ولما لم يوف بها في هذا الموعد أقام هذه الدعوى ورد المدعى عليه بأن البيع تم نظير ثمن إجمالي قدره ٢٣٦٥ جنيهها دفع منها ١١٠٠ جنيه، بخلاف ٧٩ جنيهها و ٣٩٨ مليمادفعها للشركة، وأن الاتفاق كان قد تم في البند الثامن من العقد على أن يتولى سداد الأقساط المستحقة لشركة البائعة أصلا خصما من باقي الثمن الإجمالي نيابة عن المدعى، إلا أنه لما فوجيء بأن الباقي للشركة يزيد بكثير عن باقي الثمن المتفق عليه وبأن الالتزامات التي أشار إليها المدعى في إنذاره تزيد عن الثمن مما اضطره إلى حبس باقي الثمن حتى يوفى المدعى بالتزاماته

للشركة، وأضاف بان الأرض لا تساوى أكثر من الثمن الإجمالى المتفق عليه باعتبار أن اجرتها السنوية تبلغ ٧٤ جنيه. وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٩ حكمت المحكمة عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٦٢/٩/٢ والمبرم بين المدعى بصفاته والمدعى عليه بصفته مفسوخا وبأحقية المدعى لكافة المبالغ التى سبق أن سددها له المدعى عليه من الثمن. واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغائه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١٢ سنة ٢٠ ق، وبتاريخ ١٩٦٦ / ٥ / ٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. وطلعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم مذكرة بدفاعه وصممت النيابة على رأى الذى أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأول أن الحكم المطعون فيه والحكم الإبتدائى معه قد استند فى قضائه بفسخ عقد البيع إلى تفسير خاطيء ومخالف لنصيصه من وجوه ( أولها ) أن البند الرابع من العقد صريح فى أن البيع تم مقابل ثمن إجمالى قدره ٢٣٦٥ جنيه وإذا اعتبر الحكم هذا المبلغ ( خلورجل ) زائداً عن مستحقات الشركة البائعة الأصلية فانه يكون قد انحرف عن عبارة العقد الواضحة بما يخرج عن مدلولها مخالفاً بذلك نص الفقرة الأولى من المادة ١٥٠ من القانون المدنى ( وثانيها ) أنه قد نص فى البند العاشر من العقد على تعهد الطاعن بسداد الأقساط والفوائد المستحقة للشركة بايصالات بأسماء المطعون عليهم مناولة الطاعن لحين التوقيع على التنازلات، وهو مايدل على أن الطاعن إنما يقوم بسدادها لحساب المطعون عليهم باعتباره نائباً عنهم وخصماً من إجمالى الثمن وليس باعتبارها ثمن إضافى زائد عن الثمن الإجمالى الثابت فى العقد، يؤكد ذلك أن المطعون عليه تعهد فى البند السابع بالتوقيع على التنازلات المطلوبة للشركة عن الأرض المبيعة وتسليم العقود الإبتدائية السابق تسليمها إليه من الشركة عند سداد آخر قسط من الثمن، فضلاً عن أن طريقة السداد المنصوص عنها فى البند الرابع لم تحتم على المشتري دفع أقساط الثمن



للبائع، وإذا انحرف الحكم عن هذا المعنى الواضح فإنه يكون قد خالف إرادة المتعاقدين وأخطأ في تطبيق القانون، وكان عليه بفرض وجود شك في بعض نصوص العقد أن يفسر هذا الشك في مصالحة المدين وهو الطاعن عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدنى ( ونالها ) أن عبارة البنود الأربعة الأولى تدل على أن إرادة المتعاقدين قد تطابقتا على بيع ١٨ ط ٢٤ ف يملكها المطعون عليه بصفاته مقابل ثمن إجمالى قدره ٢٣٦٥ جنيه ولا يستفاد منها أن الطاعن قبل تحمل علاوة على إجمالى الثمن مبلغاً آخر تدان به الشركة البائعة الأصلية البائع له مقداره ٣٦٦٦ جنيه وعن أرض تبلغ قيمتها وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعى نحو ٦٠٠ جنيه، وإذا انحرف الحكم عن مدلول هذه النصوص بقوله إن عقد البيع ما هو إلا عقد حلول المشتري محل البائع فى التزاماته لدى الشركة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف المادة ١٤٨ من القانون المدنى التى توجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية :

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض بنود عقد البيع المبرم بين الطرفين وما تم الإتفاق عليه فى عقود البيع الصادرة من شركة المباحث والأعمال المصرية إلى المطعون عليه وابنته وزوجته انتهى إلى أن الطاعن ملزم بالأقساط المستحقة للشركة البائعة للبائعين له علاوة على الثمن الإجمالى البالغ قدره ٢٣٦٥ جنيه المنوه عنه بالبند الرابع من العقد بقوله « وانه باستعراض بنود عقد البيع المؤرخ ٢ / ٩ / ١٩٦٢ سالف الإشارة مع ما ورد بالبند الأول منه من أن المبيع آل للمدعى بصفاته بالمشتري من شركة المباحث والأعمال المصرية يبين أن حقوق الشركة والأقساط المستحقة لها وعدد هذه الأقساط كانت فى إعتبار المتعاقدين وقت التعاقد وأن المدعى عليه إلترم صراحة بدون غموض أو إبهام بسداد ما للبائعة الأصلية من أقساط على النحو الظاهر فى العقود الثلاثة سالفه البيان وفوائد هذه الأقساط ابتداء من قسط السنة الزراعية ٦١ / ٦٢ وهو يستحق ككل قسط فى أول نوفمبر من كل سنة، أى كان يتعين عليه دفع الأقساط

التي تستحق في أول نوفمبر للشركة البائعة بخلاف المستحق عليه للمدعى بصفته متنازلا له عن الصفقة، أما القول بأنه قد ذكر بعقد البيع أنه تم الإتفاق على أن الثمن إجمالي للصفقة، فإن ذلك إن صح فيكون بالنسبة إلى ما اتفق على أن يتسلمه المدعى بصفته بائعا عن نفسه وعن يمثلهم وبما يطلق عليه عادة «خلو رجل» روعي فيه ما سبق أن دفعه المشترون وربما قدره المتعاقد أنه نظير تنازل البائع عن الصفقة للمشتري لأنه لا معنى لو كان الطرفان قصدا غير هذا أن ينص بالبند الثامن صراحة على أنه أما الأقساط والفوائد المستحقة للشركة عن جميع الأرض موضوع هذا التعاقد ابتداء من السنة الزراعية ٦٢/٦١ والسنوات التالية لها فيتعهد بسدادها الطرف الثاني ( المدعى عايه ) وأن كل ما يتضمنه البند العاشر من سداد الأقساط نيابة عن المدعى باسمه لحين التوقيع على التنازل ما هو الا تأكيد لما ورد بالبند السابع سالف الذكر من أن إلترام المدعى بتوقيع التنازل عن الصفقة لا يحل إلا بعد سداد المدعى عايه القسط الأخير من «خلو رجل» وهو المستحق في موعد لا يتجاوز آخر أكتوبر سنة ١٩٦٣، وفي هذا الوقت فقط يلتزم المدعى زيادة على التنازل بتسليم المدعى عليه أيضا العقود الصادرة له من الشركة البائعة وتصبح العلاقة مباشرة بين المدعى عليه باعتباره المتنازل له وبين المالكه الأصلية أي ان المدعى تأكيدا لحقه في الصفقة علق التنازل حتى يستوفي حقه . . . » وأضاف إليها الحكم المطعون فيه أن «الثابت من استعراض ظروف الدعوى وملابساتها ومستندات طرفيها وعقد البيع الإبتدائي موضوع الخلاف بينهما ، أن ليس ثمة شك في أن طرفيه قصدا في صراحة في البند الثامن منه أن يلتزم المشتري وهو المستأنف بأن يدفع الأقساط والفوائد المستحقة للشركة عن جميع الأرض موضوع التعاقد ابتداء من السنة الزراعية ٦٢/٦١ والسنوات التالية لها وذلك من ماله الخاص وليس خصما من الثمن الذي اتفق على دفعه للمستأنف عليه مقسما في البند الرابع من العقد المشار إليه، وآية ذلك أن مبلغ ٢٣٦٥ جنيه قد تضمنه نص مستقل في العقد هو البند الرابع منه وقد فصلت فيه طريقة دفع ذلك المبلغ وقيمة كل قسط منه وتاريخ استحقاقه، وقد تلت هذا البند

ثلاثة بنود أخرى الخامس والسادس والسابع اشتملت على الجزاءات التي اتفق عليها الطرفان لضمان سداد المستأنف عليه بأن يحلر التنازلات المطلوبة للشركة البائعة الأصلية لهذه الأرض وأن يسلم العقود الابتدائية المعقودة بينه وبين الشركة وذلك عند سداد آخر قسط من أقساط ذلك المبلغ والمؤدى الحتمى لهذا النص انه بعد دفع هذا القسط الأخير من أقساط المبلغ، المتفق على دفعه فى البند الرابع من عقد البيع يحلر المستأنف عليه ( البائع ) ما بينه وبين الشركة البائعة الأصلية ويحلر تنازلات عن حقوقه قبله مباشرة بعد ذلك بين المستأنف والشركة حتى تستوفى هذه الأخيرة حقوقها عن الأرض موضوع النزاع ، ثم جاء بعد هذه البنود البند الثامن من عقد البيع مستقلا عنها ومنظما لحالة أخرى هي حالة الالتزامات المستحقة على الأرض موضوع النزاع فجاء فيه نص صريح على إلتزام المستأنف ( المشتري ) بالأقساط والفوائد المستحقة للشركة عن جميع الأرض ابتداء من السنة الزراعية ٦١/٦٢ بمعنى إلتزام المستأنف بهذه الأقساط أو تعهده بها على حد العبارة الواردة فى هذا البند أن يكون هذا الإلتزام من ماله الخاص وبالإضافة إلى إلتزامه السابق بدفع مبلغ ٢٣٦٥ جنيه للمستأنف عليه، وإذا قبل بغير ذلك فلا يفهم بحال معنى القول بالإلتزام أو التعهد بهذه الأقساط والفوائد، لأنه إذا كان المستأنف سيتولى دفعها من المبلغ المستحق للمستأنف، عليه فى البند الرابع من العقد فلا يكون هذا الدفع تنفيذا لإلتزام قائم فى ذمة المستأنف بل يكون مثل هذا الدفع تنفيذا لإلتزام مستحق فى ذمة المستأنف عليه، وظاهر وبجلاء أن ليس هذا ما قصده المتعاقدان. وظاهر أيضا أن هذا المعنى لا يتفق مع عبارة المادة الثامنة التى قررت إلتزاما على المستأنف بدفع هذه الأقساط والفوائد المستحقة للشركة، ولقد أوضح البند العاشر هذا المعنى بجلاء إذ نص على أنه قبل تحرير



التنازلات من المستأنف عايه للشركة يكون دفع المستأنف للأقساط والفوائد المستحقة لها بإيصالات تستخرج باسم ائبائع ( المستأنف عليه ) على أن يذكر فيها أنها مناوله المستأنف ( المشتري ) وهو أمر مفهوم من ناحية الوضع القانوني بين الأطراف الثلاثة لأنه قبل تحرير التنازلات المطلوبة للشركة لا تكون ثمة علاقة ما بين هذه الأخيرة والمستأنف حتى تقبل الدفع منه باسمه، وما كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد فسرت عبارات البنود الرابع ومن السابع إلى العاشر التي أوردها الحكم الابتدائي وخلصت منها إلى أن الطاعن ملزم بسداد الأقساط والفوائد المستحقة لشركة المباحث والأعمال المصرية علاوة على مبلغ ٢٣٦٥ جنيه المنوه عنه بالبند الرابع منه، وهو تفسير سائع تحتمله عبارات العقد. وإذا كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود العاقلين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تحتمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها، فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن مجرد ذكر الشرط الجزائي في العقد لا يحرم القاضى من سلطة تقدير التعويض بقدر الضرر، اذ أن نصوص القانون صريحة تمكن القاضى من إنزال الإلزام إلى الحد المعقول ومعالجة التعويض بقدر الضرر الذى يالحق الطرف الآخر من جراء الإخلال بالإلتزام، وإذا رأت محكمة أول درجة أن حقيقة ثمن الأرض ٦٠٠٠ جنيه مع أن قيمتها طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعى ٦٠٠ جنيه وكان ما عاد على الطاعن من استغلالها لا يتجاوز ٣٠٠ جنيه عن كل المدة، وكانت فوائد الأقساط المستحقة للشركة

في مدى ثلاث سنوات لا تتعدى الـ ١٠٠ جنيه فان مجمل ما فات المطعون عليه من ربح وما لحقه من خسارة لا يزيد على ٤٠٠ جنيه، وإذ كان ما تسلمه المطعون عليه من الثمن ١٣٠٠ جنيه فان القول باستحقاقه لهذا المبلغ كتعويض بفرض خطأ الطاعن يكون مخالفاً لنص المادة ٢٢٤ من القانون المدني وبالتالي، يكون البند الخامس من العقد باطلاً.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن الشرط الجزائي إلزام تابع للإلزام الأصلي إذ هو اتفاق على جزاء الإخلال بهذا الإلزام، فاذا سقط الإلزام الأصلي بفسخ العقد سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض المقدر بمقتضاه، فان استحقق تعويض للدائن تولى القاضي تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره على عاتق الدائن. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد واجب النفاذ رغم القضاء بالفسخ، ما دام الطاعن لم يقدم الدليل على أن المطعون عليه لم يلحقه ثمة ضرر من جراء عدم التنفيذ أو أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص، ولا يغير من ذلك ما قرره من أن أقساط وفوائد تأخرية قد استحققت للبائعة الأصلية نتيجة تخلف الطاعن عن الوفاء وأن هذا الأخير قد استغل الأرض المبيعة منذ استلامها واستأثر بريعتها دون المطعون عليه إذ ليس في هذا الذي قرره ما يدل على أنه وازن بين الأضرار التي حاقّت المطعون عليه والتعويض المحكوم به بل لاكتفى بالتدليل على قيام الضرر دون مقداره.

وحيث إن حاصِل السبب الخامس أنه إن صح تفسير عقد البيع على النحو الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه فان العقد يكون قد انطوى على غش من المطعون عليه في شق منه يبرر امتناع الطاعن عن السداد وبالتالي فلا يفسخ العقد في الشق الصحيح منه بل ينفذ وتبطل باقي الشروط المغايرة له، وإذ كان ذلك وكان الحكم قد اغفل مناقشة دفاعه فانه يكون مشوباً بالقصور.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول في شقيه، إذ فضلاً عن أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بان العقد انطوى على غش مما يجعل ما جاء بالشق الأول من النعى سبباً جديداً لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض، فإنه لم يبين بالشق الثاني أوجه الدفاع التي اغفل الحكم مناقشتها مما يجعل النعى في هذا الشق مجهلاً.

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص ما جاء بالسبب الرابع :



## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧١

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ودلى  
عبد الرحمن .

( ٦٤ )

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ، ب ) تأمينات اجتماعية . قانون . تأمين .

( أ ) وجوب اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات ولو كانوا مرتبطين  
بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . هذا النص يطبق على الجهات  
التي يصدر بها قرار وزاري . م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين  
الجماعية ظل معمولا بها حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .  
وهو لا يتعارض مع قيام هذه العقود .

( ب ) الإشتراك الإجباري لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض مع قيام عقود  
التأمين الجماعية ، العقد متى نشأ صحيحا . لا يزول ولا يوقف أثره إلا باتفاق  
طرفيه .

( ج ) نقض : « أسباب الطعن » :

عدم بيان الطاعن للقرارات التي تخوله حقا . نفي مجهل .

( د ) حكم : « تسليب الحكم » . « الأسباب الزائدة » .

لا يعيب الحكم تريده بذكر تقارير قانونية خاطئة أو ذكر مادة  
في القانون غير منطبقة على الواقعة . طالما أن أسبابه الأخرى ، والنتيجة التي  
إنتهى إليها صحيحة .

١ - تنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩  
على أن « يلتزم أصحاب العمل والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون  
مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين

جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك ، بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لاحكام هذا القانون » ولم يجعل القانون هذا الالتزام قوريا بل نصت المادة ٧ منه على أن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، ونص في الوقت نفسه على استمرار العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة إلى أن يتم تطبيقه على جميع أنحاء الجمهورية . ولم يرد بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل القانون المشار اليه نص يتعارض مع استمرار العمل بالنظم الخاصة التي كان معمولاً بها طبقاً للقوانين والقرارات الملغاة ، وظل الحال كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي جعل الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إجبارياً. ويبين من نص المادة الرابعة منه أن عقود التأمين الجماعية وغيرها من النظم المماثلة قد ظل معمولاً بها حتى تاريخ صدوره . وإذا كان الثابت في الدعوى أن أحد الموظفين المؤمن عليهم جماعياً لدى شركة التأمين الطاعنه قد توفي بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٦١ وكانت الشركة المطعون عليها - رب العمل - قد سددت أقساط هذا التأمين إلى مابعد هذا التاريخ ، فان شركة التأمين تكون ملزمة بتنفيذ العقد بالنسبة له . ولا يشفع للشركة الطاعنة استنادها إلى المادة ٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر أي اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ ، ذلك أنه فضلاً عن أن هذا النص يعتبر من النصوص التنظيمية ، فإن تطبيق القانون تدريجياً على المؤسسات والجهات التي يسرى عليها منوط بصدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، وإذا لم يصدر قرار وزاري يسريان أحكامه على الشركة المطعون عليها - رب العمل - قبل تاريخ الوفاة فإنها لا تكون ملزمة بالاشتراك لدى الهيئة ، إكتفاء بارتباطها بالنظام الخاص الذي ارتضته لعمالها والذي أجاز القانون استمرار العمل به .

٢ - الاشتراك الاجباري لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لايتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية في حالة اتفاق الطرفين على انشائها أو الاستمرار

فيها وارتضاء كل منهما أداء الالتزامات الواردة فيها . والعقد متى نشأ صحيحاً أصبح ملزماً لطرفيه ، فلا يزول أو يوقف أثره إلا باتفاقهما . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى استمرار عقد التأمين الجماعي المبرم بين الطاعنة - شركة التأمين - والمطعون عليها - رب العمل - فإن اشتراط إفصاح الشركة الطاعنة عن رغبتها في استمراره يكون على غير أساس .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول بعدم وجود اتفاق أو نص في القانون يجيز للطاعنة - شركة التأمين - الرجوع على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدعوى الضمان ، ولم تشر الطاعنة في تقرير الطعن أو في المذكرة الشارحة إلى القرارات التي تحجز لها مثل هذا الرجوع ، فإن النعي يكون غير مقبول، لوروده مجهلاً :

٤ - لا يعيب الحكم المطعون فيه ما ورد بأسبابه من قرارات قانونية خاطئة ، أو ذكر مادة في القانون لا تنطبق على واقعة الدعوى ، إذ العبرة بالنتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، للأسباب الصحيحة الأخرى التي ذكرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن شركة مياه الاسكندرية أقامت الدعوى رقم ١٦٥٣ عمال كلى الاسكندرية ضد شركة مصر للتأمين بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٢٧٧ جنيه و ٩٠٠ مليم قيمة مبالغ التأمين المستحقة لورثة أحد موظفيها وهو المرحوم عبد الله أحمد حزين. وقالت شرحاً لها إنها بموجب الاتفاق



المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٥ والمعدل في ١٩٥٧/٢/٥ تعاقدت مع شركة التأمين الاهلية قبل اندماجها في الشركة المدعى عليها لتأمين العاملين بها عن العجز الكلى المستديم والوفاء ولتكوين أموال للشركة لمقابلة التزامها بمكافأة نهاية الخدمة، ونص في العقد على أن تدفع المدعية قيمة التأمين لمستحقه نيابة عن المدعى عليها ثم تقوم هذه الأخيرة بسدادها بعدئذ، وفي ١٩٦١/٩/٢٣ توفي العامل عبد الله أحمد حزين وقامت المدعية بسداد قيمة التأمين المستحق عنه لورثته ولما رفضت المدعى أداء هذه المستحقات اليها أقامت عليها هذه الدعوى للمطالبة بها. وطلبت المدعى عليها رفض الدعوى تأسيساً على أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حلت محلها في أداء المبلغ المطالب به إعتباراً من ١٩٦١/٨/١ وأصبحت عقود التأمين السابقة سارية بمبالغ مخفضة اعتباراً من آخر يوليو سنة ١٩٦١، ذلك أن الأقساط المدفوعة من المدعية أصبحت مجمدة لديها لحساب الهيئة المذكورة، وانتهت المدعى عليها إلى إدخال هيئة التأمينات الاجتماعية ضامنة لها في الدعوى لالزامها بما عساه أن يحكم به عليها وفي ٣ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بطلبات المدعية وبرفض دعوى الضمان الفرعية . استأنفت شركة مصر للتأمين هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاءه فيما قضى به عليها في الدعوى الاصلية وإلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن تدفع لها ماعسى أن يحكم به عليها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٦٤ سنة ٢١ ق . وفي ١٩٦٦/٥/٢٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف. فطعن الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنه على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وصممت النيابة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل الاول والثاني منها في أن الحكم قد أقام قضاءه على أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ لم يتعرض لعقود التأمين

الجماعية بالفسخ أو الإلغاء وأن هذه العقود ظلت نافذة ملزمة لطرفيها إلى أن صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٦/٣ وإذ توفي العامل المؤمن عليه قبل هذا التاريخ فإن الشركة الطاعنة تكون ملزمة بالوفاء بالتزاماتها الناشئة عن عقد التأمين الجماعي المؤرخ في ١٩٥٥/١/١ قبل الشركة المطعون عليها الاولى وورثة العامل المؤمن عليه، طالما كان الثابت أن الشركة المذكورة قد حرصت على سداد أقساط التأمين في موعدها وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أنه بصدد القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن سريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جميع أنحاء الجمهورية اعمالاً للمادة السابعة منه قد ألزم جميع أصحاب الاعمال المشتركين في أنظمة خاصة ولم يكن قد صدر قرار وزاري بشأن اشتراكهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى تاريخ صدوره بالاشتراك فيها، ونتيجة لذلك التزمت شركة مياه الاسكندرية بالاشتراك لدى الهيئة اعتباراً من ١٩٦١/٨/١ وبالتالي التزمت الشركة الطاعنة بوقف آثار عقد التأمين الجماعي المبرم معها وإحتساب أرصدة المؤمن عليهم في هذا التاريخ واستبقائها لديها لحساب الهيئة المذكورة . (وثانيها) ذهب الحكم إلى أنه يجوز لصاحب العمل الاستمرار في عقد التأمين الجماعي عن المدة من ١٩٦١/٨/١ دون أن يقرن ذلك بشرط جوهري هو ضرورة إفصاح صاحب العمل عن هذه الرغبة صراحة وقبول الطاعنة لها باتفاق جديد يتم بين الطرفين . (وثالثها) قضى الحكم برفض دعوى الضمان الفرعية الموجهة إلى المطعون عليها الثانية استناداً إلى عدم وجود رابطة بينها وبين الطاعنة تجبر لهذه الأخيرة الرجوع عليها بالضمان، في حين أن هذه الرابطة قائمة بينهما طبقاً لقرارات الوزارية المكملة والمنفذة لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (ورابعها) أن الحكم اعتبر عقد التأمين الجماعي سارياً في تاريخ وفاة العامل المؤمن عليه استناداً إلى قيام المطعون عليها الاولى بسداد أقساط التأمين من ١٩٦١/٨/١ حتى ١٩٦١/١٢/١ في حين أن دفع هذه الأقساط لم يكن سوى مجرد واقعة مادية نتيجة خطأ

من المطعون عليها الاولى نبتها اليه الطاعنة عند قيامها برد تلك الاقساط اليها لسدادها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية، وهو مايدل على أن نية الطرفين قد اتجهت إلى إلغاء العقد القائم بينهما .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول منه بأن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإن كان قد نص في المادة ٧٨ على أن «يلتزم أصحاب العمل والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لأحكام هذا القانون » إلا أن هذا القانون لم يجعل هذا الالتزام فوريا بل نصت المادة السابعة منه على أن يكون تطبيقه تدريجيا بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينهم تباعا قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ( المركزي ) ونص في الوقت نفسه على استمرار العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة إلى أن يتم تطبيقه على جميع أنحاء الجمهورية، كما أنه لم يرد بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل القانون المشار إليه نص يتعارض مع استمرار العمل بالنظم الخاصة التي كان معمولا بها طبقا للقوانين والقرارات الملغاة ، وظل الحال كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي جعل الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إجباريا، ونص في المادة الرابعة منه على أن « يؤدي النظام الخاص بالمبالغ المستحقة عايه نقدا أو وفقا لأحكام المادة ٨٤ منه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إما دفعة واحدة أو على خمسة أقساط سنوية متساوية يستحق كل منها خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير من كل سنة إعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٤ وذلك مقابل فائدة سنوية مركبة بواقع ٤ ٪ . ويلتزم صاحب العمل بالنسبة لنظم صناديق الادخار الخاصة كما يلتزم ضامنا متضامنا مع شركة التأمين المتعاقد معها بالنسبة لعقود التأمين الجماعية بسداد المبالغ المستحقة كاملة دون تصفية أو تخفيض . . . » ويبين من هذا النص أن عقود التأمين الجماعية وغيرها من النظم الماثلة قد ظل معمولا بها حتى صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤



لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المرحوم عبد الله حزين أحد الموظفين المؤمن عليهم جماعيا لدى شركة التأمين الطاعنة قد توفي بتاريخ ١٩٦١/٩٢/٣ وكانت الشركة المطعون عليها قد سددت أقساط هذا التأمين إلى ما بعد هذا التاريخ، فإن الطاعنة تكون ملزمة بتنفيذ العقد بالنسبة له ولا يشفع للشركة الطاعنة في هذا الخصوص استنادها إلى المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر أي اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ ، ذلك أنه فضلا عن أن هذا النص يعتبر من النصوص التنظيمية، فإن تطبيق القانون تدريجيا على المؤسسات والجهات التي يسرى عليها منوط بصدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وإذ لم يصدر قرار وزاري بسريان أحكامه على الشركة المطعون عليها الأولى قبل تاريخ الوفاة، فإنها لا تكون ملزمة بالاشتراك لدى الهيئة اكتفاء بارتباطها بالنظام الخاص الذي ارتضته لعمالها والذي أجاز القانون استمرار العمل به ، هذا علاوة على أن الاشتراك الإلزامي لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لا يتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية في حالة اتفاق الطرفين على إنشائها أو الاستمرار فيها وارتضاء كل منهما أداء الالتزامات الواردة بها .

والنعي مردود في الوجه الثاني منه بأن العقد متى نشأ صحيحا أصبح ملزما لطرفيه فلا يزول أو يوقف أثره إلا باتفاقهما ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول باستمرار عقد التأمين الجماعي المبرم بين الطاعنة والمطعون عليها الأولى - على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول - فإن اشتراط إفصاح الشركة الطاعنة عن رغبتها في استمراره يكون على غير أساس . والنعي بالوجه الثالث غير مقبول لوروده مجهلا، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد انتهى إلى القول بعدم وجود اتفاق أو نص في القانون يجيز للشركة الطاعنة الرجوع إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدعوى الضمان، ولم تشر الطاعنة في تقرير الطعن أو في المذكرة الشارحة إلى القرارات التي تجيز لها مثل هذا الرجوع .

والنعي بالوجه الرابع مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص

إلى القول باستمرار عقد التأمين وبقاء العلاقة بين الطرفين قائمة في تاريخ وفاة العامل المؤمن عليه، فإن قيام المطعون عليها بسداد أقساط التأمين اللاحقة لهذا التاريخ يعتبر تنفيذا لشروط العقد القائم بينهما وليس مجرد واقعة مادية كما تقول الطاعنة ، إذ كان ذلك وكان قيام الطاعنة من تلقاء نفسها بتحويل أقساط التأمين المدفوعة لها من ١/٨/١٩٦١ حتى ١/١٢/١٩٦١ وقبول المطعون عليها الأولى التوقف عن سداد الأقساط بعد ذلك لا يعني الطاعنة من تنفيذ التزاماتها المستحقة في تاريخ سابق على هذا الاجراء، كما أنه لا يدل على أن نية الطرفين قد اتجهت إلى إنهاء عقد التأمين قبل أن يتحقق أثره بوفاة العامل المؤمن عليه ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه استند في تبرير قضاؤه إلى المادتين ٥٥ ، ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلتين بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، في حين أن الإعفاء من الاشتراك لدى هيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليه فيهما يسرى على من كان مرتبطا بنظام معاش أفضل، وعقد التأمين المبرم بين الطاعنة والمطعون عليها الأولى لم يقرر معاشا أصلا وإنما يقتصر على تعويض العجز والوفاة وادخار مبلغ نقدي يدفع دفعة واحدة ،

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول بسريان عقد التأمين والتزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به تنفيذا لشروطه للأسباب الصحيحة الأخرى التي ذكرها، فإنه لا يعيبه ما ورد بأسبابه من قرارات قانونية خاطئة أو ذكر مادة في القانون لا تنطبق على واقعة الدعوى، إذ العبرة بالنتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وحضورية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٦٥ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ القضائية :

شركات . « شركات القطاع العام » . تأميم . دعوى . « الصفة » .

تأميم المنشأة ، جمعها شركة تابعة لمؤسسة عامة . لا تفقد شخصيتها الاعتبارية . لا تاتزم  
المؤسسة بأداء التزامات الشركة .

مضى كان الثابت أن المنشأة قد تم تأميمها بالنص في المادة الأولى من  
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ على إضافتها للجدول المرافق للقانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٦١ ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٩ لسنة ١٩٦٢ قد  
خلا من النص على إدماج المنشأة المؤتممة في المؤسسة المصرية الاستهلاكية  
العامة ، مكتفيا بجعلها تابعة لها ، وكانت تلك المنشأة قد تحولت بقرار من  
المؤسسة إلى شركة مساهمة عربية ، وكان لهذه الشركة ذمة مالية مستقلة عن  
ذمة المؤسسة الطاعنة ، وكانت تبعية المنشأة المؤتممة والشركة التي تحولت  
إليها للمؤسسة ، قاصرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مجرد  
الإشراف الذى لا تفقد معه الشركة التابعة شخصيتها الاعتبارية ، فان الحكم  
المطعون فيه إذ جرى في قضائه على أن المنشأة أدمجت في المؤسسة الطاعنة ،  
وبنى على ذلك قضاءه بالزام المؤسسة بالمبلغ المطالب به - الدين المستحق  
على المنشأة - فانه يكون قد خالف القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن ممدوح زكى الطرابيشى أقام الدعوى رقم ٥٣١ سنة ١٩٦٢ عمال كلى القاهرة ابتداء ضد الحارس على مؤسسة شريف على اللباييدى ( جون ديكنسون وشركاه سابقا ) ، ومندوب الحارس العام على المؤسسة المذكورة ، محمد محمود حامد بصفته مشرفا ومديرا للمؤسسة طالبا الزام المدعى عليهما الأولين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٤٠٠ جنيه وذلك فى مواجهة المدعى عليه الثالث. وقال فى بيانها أنه تعاقد مع منشأة شريف على اللباييدى بعقد عمل مؤرخ ١٩٦١/٩/١ وثابت التاريخ فى ١٩٦١/٩/٥ على أن يعمل مديرا لمصنعها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٦١/٩/١ وتنتهى فى آخر أغسطس سنة ١٩٦٤ نظير أجر شهرى شامل لاعانة الغلاء قدره ١٠٠ جنيه ولما وضعت المنشأة المذكورة تحت الحراسة أخطره مندوب الحارس العام من ١٩٦١/١٠/٢٨ باعفائه من العمل ، وإذ كان يستحق الأجر المتفق عليه عن المدة الباقية من العقد فقد أقام الدعوى بطلبه سالف الذكر. ثم اختصم فى الدعوى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاستهلاكية ، محمد محمود حامد بصفته مديرا للشركة المصرية لتوزيع وتصنيع الورق ( جون ديكنسون سابقا ) وذلك بعد تأميم المنشأة الخاصة وتسميتها باسم الشركة المصرية لتوزيع وتصنيع الورق وتبعتها للمؤسسة الاستهلاكية . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليهم بصفاتهم ( رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاستهلاكية ومدير الشركة المصرية لتوزيع وتصنيع الورق والحارس العام على أموال شريف اللباييدى ) متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٢٠٠ جنيه. أستأنف رئيس مجلس

إدارة المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة ومدير الشركة المصرية لتوزيع وتصنيع الورق ( جون ديكنسون سابقا ) هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبين الغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى ارفعها على غير ذى صفة واحتياطيا برفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٣١ سنة ٨٠ قضائية. كما استأنفه الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر ١٣٨ سنة ١٩٦١ طالبا الغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٤٢ سنة ٨٠ قضائية. وأثناء تداول الاستئنافين أقام ممدوح زكى الطرابيشى استئنافا فرعيا طالبا تعديل الحكم المستأنف والحكم له بياقى طلباته رقيده استئنافه برقم ٧٢٥ سنة ٨١ قضائية. وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين الأصليين ليصدر فيهما حكم واحد ، حكمت فى ١٩٦٦/٥/٢٥ بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة بأن تؤدى لممدوح زكى الطرابيشى مبلغ ١٢٠٠ جنيه. وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وأصرت النيابة على رأى الذى أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة فى الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم استند فى ائرامها بالمبلغ المحكوم به إلى أن المنشأة بعد أن فرضت عليها الحراسة أتمت وأدجت فى المؤسسة الاستهلاكية المصرية العامة بالقرار رقم ١٥٥٩ سنة ١٩٦٢ فى حين أن منشأة شريف على اللبايدى لم تندمج فى المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة بل أصبحت بمقتضى ذلك القرار تابعة لتلك المؤسسة تحت اسم الشركة المصرية لتوزيع وتصنيع الورق ( جون ديكنسون سابقا ) وبقيت شخصيتها الاعتبارية مستقلة عن شخصية المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة التى يقتصر دورها بالنسبة للشركات التابعة لها على الاشراف والتوجيه لتحقيق التوازن الاقتصادى، ومن ثم فقد كان الدفع الذى أبدته بعدم قبول الدعوى لرفعها

على غير ذى صفة فى محله، إلا أن الحكم المطعون فيه ساير الحكم الابتدائى فى عدم الرد على هذا الدفع أو الاشارة اليه مع أنه ليس من سند فى القانون يلزم المؤسسة الطاعنة بدفع مبالغ مستحقة على شركة تابعة لها أيا كان سبب استحقاقها، لاستقلال شخصية الشركة عن شخصيتها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أنه وقد تم تأميم منشأة شريف على اللبايدى ( جون ديكنسون وشركاه سابقا ) بالنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٢ على اضافتها للجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمنوه عنه بالمادة الأولى من ذلك القانون، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٩ لسنة ١٩٦٢ قد خلا من النص على ادماج المنشأة الموصفة فى المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة مكتفيا بجعلها تابعة لها، وكانت تلك المنشأة قد تحولت بقرار المؤسسة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٢ إلى شركة مساهمة عربية تسمى الشركة العربية لتوزيع وتصنيع الورق ديكنسون سابقا التى اختصمها المبلعون عليه الأول، وكان لهذه الشركة ذمة مالية مستقلة عن ذمة المؤسسة الطاعنة، وكانت تابعة المنشأة الموصفة والشركة التى تحولت إليها للمؤسسة قاصرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مجرد الاشراف الذى لا تفقد معه الشركة التابعة شخصيتها الاعتبارية، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن المنشأة أدمجت فى المؤسسة الطاعنة وبنى على ذلك قضاءه بالزام المؤسسة بالمبلغ المحكوم به، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وعثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وأحمد ضياء الدين حنفى .

( ٦٦ )

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . « الضريبة العامة على الايراد » . « اجراءات ربط الضريبة »

تقديم الممول لإقراره في الميعاد . وجوب إخطاره بعناصر ربط الضريبة قبل إخطاره بالربط .  
عدم تقديم الممول لإقراره أو تقديمه بعد الميعاد . إخطاره بالربط مباشرة .

مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد - قبل تعديله بالقانونين ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - أن المشرع فرق بين الممول الذى قدم إقراره فى الميعاد ووافى المصلحة بملاحظاته على التصحيحات التى أجرتها على إقراره ، فخصه باجراءات متميزة بأن أوجب على مصلحة الضرائب إخطاره بالعناصر التى تراها أساسا لربط الضريبة على « النموذج رقم ٥ » ثم إخطاره بربط الضريبة على « النموذج رقم ٦ » ، وبين الممول الذى لم يقدم إقرارا أصلا أو قدمه بعد الميعاد ، فاكتفى بربط الضريبة عليه مباشرة مع إرسال تنبيه اليه - بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول - بصدر الورد متضمنا الضريبة المربوطة ووجوب أدائها (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ١١٠٧ سنة ١٩٦٠ تجارى القاهرة الابتدائية ضد محمد صالح حسن بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٥ طالبة الغاءه والحكم بعدم قبول الطعن شكلا لسقوط الحق فيه بانقضاء المواعيد المحددة فى القانون وصيرورة الربط نهائيا والضرية واجبة الأداء مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت شرحا لدعواها إن مأمورية ضرائب الوايلى قدرت صافى الإيراد العام للمدعى عليه عن سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٣٢٧٦ جنيه و ٥٣٥ مليما وعن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٤٧٨ جنيه و ٤٠٢ مليما ثم ربطت عليه الضريبة على النموذج رقم ٨ ضريبة عامة ونهت عليه بصدور الورد ووجوب أداء الضريبة بخطابين مسجلين بعلم الوصول تاريخهما ١٩٥٩/١٢/٢٢ أحدهما خاص بالضريبة عن سنة ١٩٥٤ وثنائهما خاص بالضريبة عن سنة ١٩٥٥ ، وإذ طعن الممول فى هذا التقدير بتاريخ ١٩٦٠/٥/٣ وبعد الميعاد ، وفى ١٩٦٠/١٠/٥ أصدرت اللجنة قرارها برفض الطعن شكلا ومستندة فى ذلك إلى أن المأمورية لم توجه للممول أى نموذج قبل التنبيه عليه بصدور الورد مع وجوب توجيه جميع النماذج إليه فقد أقامت المصلحة الدعوى بالطعن فى هذا القرار ، وطلبت الحكم لها بطلباتها وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وإلزام الطاعنة بالمصروفات ، ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف

القاهرة طالبة الغاء والحكم لها بطلانها وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠٥ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . طعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عايه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على قاعدة عامة مطلقة مؤداها وجوب إخطار الممول بالنموذجين ٥ و ٦ ضرائب في جميع الحالات في حين أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فرق بين الممول الذي يقدم إقراره في الميعاد فأوجب إخطاره بهذين النموذجين ، وبين الممول الذي لم يقدم إقرارا بإيراده أو قدمه بعد الميعاد القانوني فاكتفى بقيام مصلحة الضرائب بالربط وفقا لتقدير المأمورية دون إخطاره بعناصر التقدير وبالربط ، وتقوم المأمورية باتخاذ مقدمات التنفيذ بالضريبة مباشرة بأن توجه إليه التنبيه بصدور الورد وبوجوب أداء الضريبة على النموذج رقم ٨ إيراد عام ، ومن ثم ينشأ الربط ويستكمل وجوده قبل توجيه أى إخطار ، وليس النموذج ٨ سوى مقدمة للتنفيذ ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذه التفرقة كما لم يبين ما إذا كان المطعون ضده قد قدم إقراره في الميعاد أو لم يقدمه في الميعاد رغم ما لهذه التفرقة من أثر قانوني قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبب ،

وحيث إن هذا النعي في محاه ، ذلك أن النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أن « يجب على الممول الذي يزيد إيراده الصافي عن حد الإعفاء الموضح في المادة الرابعة أن يقدم إقرارا سنويا بإيراده الكلى ..... » وفي المادة ١٦ منه على أن « تقدم الإقرارات



في خلال الثلاثة شهور الأولى من كل سنة على النموذج أو طبقا للنماذج التي يضعها وزير المالية » : وفي المادة ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ على أن « لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقرار ويتعين عليها في هذه الحالة أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بالعناصر التي ترى جعلها أساسا لربط الضريبة عليه وأن تدعوه إلى موافاتها كتابة بملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها ، وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاستلام » وفي المادة ٢٠ - معدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - على أن « تربط الضريبة على الإيراد الحقيقي الثابت في إقرار الممول إذا قبلته مصلحة الضرائب ، كما تربط على الإيراد طبقا للتعديل الذي أجرته المصلحة . وتربط بطريق التقدير في الأحوال الآتية : ١ - إذا لم يقدم الممول إقرارا في الميعاد المعين في المادة ١٦ - ٢ - إذا لم يرد الممول في الميعاد المعين في المادتين ١٨، ١٩ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وإيضاحات وملاحظات على ما أجرته من تصحيحات . ٣ - إذا لم يوافق الممول على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب أو لم تقتنع المصلحة بملاحظاته وفقا للمادة السابقة ، وفي الحالتين الأولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقا لتقدير المصلحة ويرسل إلى الممول تنبيه بصدور الورد متضمنا أيضا الضريبة المربوطة عليه ووجوب أدائها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويجوز للممول أن يطعن في التقدير خلال شهر من وصول التنبيه إليه ... أما في الحالة الثالثة فيؤدي الممول الضريبة من واقع إقراره وما يكون قد قبله من التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب ويخطر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .... » يدل على أن المشرع فرق بين الممول الذي قدم إقراره في الميعاد ووافى المصلحة بملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها على إقراره ، فخصه بإجراءات متميزة بأن أوجب على مصلحة الضرائب إخطاره بالعناصر التي تراها أساسا لربط الضريبة على « النموذج رقم ٥ » ثم إخطاره بربط الضريبة على « النموذج رقم ٦ » وبين الممول الذي لم يقدم إقرارا أصلا أو قدمه

بعد الميعاد ، فاكثرتى بربط الضريبة عليه مباشرة مع ارسال تنبيه إليه بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول بصدر الورود متضمنا الضريبة المربوطة ووجوب أدائها . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على قاعدة عامة مطلقة مؤداها أنه يتعين على مصلحة الضرائب إخطار الممول بالعناصر التي ترى جعلها أساسا لربط الضريبة على الاستمارة رقم ٥ ضرائب ثم إخطاره بعد ذلك بالربط على الاستمارة رقم ٦ ضرائب ، وأن هذه هي إجراءات ربط الضريبة العامة على الإيراد والتي يتعين إتخاذها وإستيفائها كاملة غير منقوصة وأنه « لاشك أنها إجراءات تنظيمية واجب إتخاذها ويترتب على أغفالها بطلان إجراءات ربط الضريبة » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما حجه عن بحث مدى تنفيذ المطعون عايه لالتزامه بتقديم الإقرار في الميعاد الذي حدده القانون، وبيان أثر ذلك على الإجراءات التي يتعين على مصلحة الضرائب إتخاذها . وهو ما يعنيه ، بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧١

ب. رئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الثريي ، وأحمد ضياء الدين حنى ، ومحمد طابل راشد ، وجوده أحمد غيث .

( ٦٧ )

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٥ القضائية :

نقض « إعلان الطعن » . بطلان . نظام عام . قانون .

وجوب إعلان الطعن خلال ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميّعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هو ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميّعادين المذكورين . جزاؤه . بطلان الطعن . المحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .

متى كان الطعن قد رفع في ١٩٦٥/٦/٢٨ وأدرجه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميّعاد الخمسة عشرة يوما الذى يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وإذا



كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليها خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة ، وكان هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) - يتعين إعمال الحزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات المشار إليه والقضاء ببطالان الطعن ، ،

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن عبد الحميد طلبه محمود أقام الدعوى رقم ٥٠٩ سنة ١٩٦٤ الإسكندرية الابتدائية ضد شركة النصر للملابس والمنسوجات ( كابو - موجا ) يطلب الحكم بإعادته إلى عمله الأصلي كمرقب للإنتاج بالشركة مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٥/٥/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات . فاستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٨١ سنة ٢٠ قضائية . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصاريف مع المقاصة في أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير

( ١ ) نقض ١٢-١١-١٩٦٨ : مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٣٤١

نقض ٢٠٣٠-١٩٦٨ : مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٨٨١

وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يحضر المطعون عليه ولم يبدأ دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة ودفعت ببطالان الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من النيابة العامة أن الطاعن لم يعلن المطعون عليها بتقرير الطعن في الميعاد القانوني مما يترتب عليه بطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن الطعن رفع في ١٩٦٥/٦/٢٨ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دائرة فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر 'فحص' الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ، وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت ١٤ يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليها خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة وكان هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن هو طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات المشار إليه والقضاء ببطلان الطعن .

## القسم الثاني

### فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة الثانية والعشرون

---





المادة

القاعدة

(أ)

إثبات . أحوال شخصية . اختصاص . إرث .  
 استئناف . إشغال الطرق العامة . إصلاح زراعي .  
 إعلان . إفلاس . التزام . أمر أداء . أهلية .  
 أوراق تجارية . إيجار .

## إثبات

## عبء الإثبات :

١ — الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية .  
 هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك  
 على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز  
 عن إثبات الصورية .

٣

( الطعن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. .. ١

٢ — قواعد الإثبات لاتتعلق بالنظام العام . النعي لأول  
 مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات .  
 فيرجأ .

٢٨٩

( الطعن ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. .. ٤٦

٣ — سقوط الالتزام الأصلي بفسخ العقد . أثره . سقوط  
 الشرط الجزائي الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد  
 العامة . عبء إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .

٤٠١

( الطعن ٢٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. ٦٣

## إجراءات الإثبات :

## (أولا) الإحالة للتحقيق .

لمحكمة الموضوع الحكم برد و بطلان أية ورقة من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى . هذا الحق رخصة للمحكمة سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح الادعاء أو فشل . للمحكمة في حالة تشكيكها في صحة الورقة أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالشهادة .

٢٦٦

(الطن ٣١٨ لسنة ٣٦ ق - مجلة ١٩٧١/٣/٩) ... .. ٤٣

## (ثانيا) الإدعاء بالتزوير .

”راجع . ت . تزوير“ .

## (ثالثا) ندب الخبراء :

”راجع : خ . خبرة“ .

## (رابعا) طلب تقديم مستندات .

عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بوجوب تقديم المستندات . نفيه على الحكم في هذا الخصوص بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . عار عن الدليل .

٥٢

(الطن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - مجلة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ١١

## طرق الإثبات :

## (أولا) شهادة الشهود .

١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام



الصفحة	القاعدة	
		العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك الطاعنة بهذه القاعدة أمام محكمة الموضوع وقيامها بتنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق . يعد قبولاً للإثبات بغير الكتابة .
٣	١	(الطن ٢٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) ... ..
		٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينه في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لاتعلق بالنظام العام . الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٢١٧	٣٦	(الطن ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
		٣ - التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين بإبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية وفقا للقانون . إجراء تنظيمي . يترتب على مخالفته جزاء جنائي . ليس من شأنه التزام طريق معين لإثبات حالة العته . اعتماد الحكم في إثبات حالة العته على شهادة طبية وما قرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا ينطوي على فساد في الاستدلال .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . لا تثريب عليها لمن هي استعانت في شأن التدليل على قيام حالة العته وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة .
٧١	١٤	(الطن ٣٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. "تقدير المحكمة للشهادة"
		١ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .
١١٨	٢١	(الطن ٢٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم التزامها بتصديق الشاهد في كل أقواله أو الرد على من لم تأخذ بشهادته . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٦٠	٢٨	(الطن ٢٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. .. .
		٣ — ترجيح شهادة شاهد على أخرى . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٢١٧	٣٦	(الطن ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .
		٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود .
٢٢٨	٣٧	(الطن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .
		٥ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . يستقل به قاضي الموضوع . عدم التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله .
٢٦٦	٤٣	(الطن ٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٩) .. .. .
		(ثانيا) الكتابة .
		« المانع الأدبي »
		المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف مريان التقادم . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لا صلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .
٣٠٥	٤٩	(الطن ٣٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. .. .

الصفحة	القائمة
	(ثالثا) القرائن .
	(١) القرائن القانونية .
	”قرينة قوة الأمر المقضى“
	راجع : (ق . قوة الأمر المقضى — وحكم ”حجية الحكم“)
	(ب) القرائن القضائية .
	١ — وضع يد المشتري على العين المباعة ليس شرطا ضروريا في اعتبار التصرف منجزا .
٣	(الطن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. . ١
	٢ — اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن .
٣	(الطن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. . ١
	٣ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائغا فإن المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤	(الطن ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. .. . ٢٧
	٤ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .
٢٨٩	(الطن ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١١) .. .. . ٤٦



الصفحة	القاعدة	
٢٦٦	٤٣	<p>هـ — تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .</p> <p>(الطن ٣١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .</p> <p>( رابعا ) الإقرار .</p> <p>إياس المرأة . حده . بلوغها سن ٥٥ . شرطه . إنقطاع الدم لمدة ستة أشهر قبل أو بعد مدة الإياس . عدة الآيسة . ثلاثة أشهر . إذا عاودها الدم اعتدت بالاقراء . القول في انقضاء عدة المرأة هو قولها في مدة تحتل الانقضاء في مثاها .</p> <p>(الطن ٣٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١/٦) ..</p>
٢٧	٦	<p>أحوال شخصية</p> <p>الطلاق :</p> <p>إياس المرأة . حده . بلوغها سن ٥٥ . شرطه . انقطاع الدم لمدة ستة أشهر قبل أو بعد مدة الإياس . عدة الآيسة . ثلاثة أشهر . إذا عاودها الدم اعتدت بالاقراء . القول في انقضاء عدة المرأة هو قولها في مدة تحتل الانقضاء في مثاها .</p> <p>(الطن ٣٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١/٦) ..</p> <p>الولاية على المال :</p> <p>١ — قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع المجر إستنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها إذ هي لا إختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .</p> <p>(الطن ١٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. .</p>
١٠٨	١٩	



الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور حكم من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . خطأ ذلك الحكم في تطبيق القانون، ثم صدور حكم في الموضوع. جواز الطعن بالنقض في الحكمين .
١٩٥	٣٣	(الطن ٢١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		٤ - تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الواردة على الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرار المقدم منه . الاختصاص به للجان القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون غيرها .
٢٤٤	٤٠	(الطن ٢٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢) ... ..
		(ثانيا) الاختصاص النوعي .
		١ - قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الحجر إستنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها ، إذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	(الطن ٢٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) ... ..
		٢ - إنتهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطا من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الإنتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها . إخضاعه هذه الالتزامات للقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ . تزيده فيما لم يكن له أثر على قضائه لا يعيبه .
١٢٥	٢٢	(الطن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( ثالثا ) الاختصاص القيمي .
		١ - تقدير أجرة الأماكن . طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الضرائب العقارية والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار . وجوب تقدير قيمة الدعوى - بتخفيض الأجرة - بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر .
		٢ - الترتيب الطبيعي للفصل في المنازعة . الفصل في النزاع حول الاختصاص وبعد ذلك الفصل في الموضوع . عدم إلتباع هذا الترتيب . لا يعيب الحكم .
٣٥٣	٥٦	( الطعن ٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. . راجع : ( دعوى " قيمة الدعوى " ) .
		<b>ارث</b>
		١ - للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية .
٢٨٢	٤٥	( الطعن ٣٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. .. .
		٢ - طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .
٢٨٩	٤٦	( الطعن ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. .. .
		<b>استئناف</b>
		نطاق الاستئناف :
		١ - محكمة الاستئناف ملزمة بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم المستأنف برفضها واستغناء المستأنف عليه عن استئنافه بصدور الحكم في الدعوى لصالحه . اعتبارها مطروحة في الاستئناف ما لم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٢٣٩	٣٩	( الطعن ٢٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) .. .. .
		٢ - طلب تثبيت ملكية أرض النزاع أمام محكمة أول درجة على أساس التقادم المكسب . إضافة أساس آخر إلى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف هو حجة وقف وبطلان إشهاد التغير الصادر من الواقفة . إعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا . جواز إبدائه في الاستئناف .
٣٦٣	٥٨	( الطعن ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣ ) .. .. .
		١ الحكم في الاستئناف :
		١ - القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقفي . ليس له تأثير على استئناف الموضوع . لا تنقيد به المحكمة التي أصدرته عند نظر ذلك الاستئناف .
٦٧	١٣	( الطعن ٢٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء ضمنى بصحة العقد وإلغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الابتدائية .
٢٢٨	٣٧	( الطعن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. .
		٣ - إقامة الحكم الاستئنافي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	( الطعن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		طلب المشتري لبيع العين المبيعة . رد خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة البيع المطالب به . دون قيمة العين .
٣٣٤	٥٣	(الطن ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. وراجع : ( حكم " الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيها" ) .
		إشغال الطرق العامة
		١ - عدم جواز إشغال الطرق العامة في اتجاه أفقي أو رأسي بغير ترخيص . صدور قرار وزير الشئون البلدية والقروية ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ تنفيذا للقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . تنظيم أنواع الإشغال بما يفيد أن للسقائف والتندات وضعاً مغايراً عن الممرات العلوية .
٢٠٧	٣٥	(الطن ٣١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		٢ - الممر العلوي في معنى القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . هو البناء الموصل بين مبنيين متقابلين في الفضاء الواقع فوق عرض الطريق العام . ضرورة أن يكون معداً للمرور فوقه . ذكر المشرع الممرات مقرونة بالكبارى يشير إلى ذلك .
٢٠٧	٣٥	(الطن ٣١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		٣ - لجهة الإدارة سلطة تقديرية في الإبقاء على أنواع إشغال الطرق العامة المرخص بها والمنشأة قبل العمل بالقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . شرط الإبقاء . عدم التعارض مع مقتضيات الصالح العام المبينة في اللائحة التنفيذية .
٢٠٧	٣٥	(الطن ٣١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - أنواع الطرق العامة ودرجاتها فى معنى القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . كيفية تحصيل رسوم الإشغال . قضاء الحكم بأن الطريق محل الإشغال - وهو فى قرية - من النوع الأول من الدرجة الثالثة رغم عدم صدور قرار بالتصديق على التقسيم . عدم بيان كيف جازا اعتباره كذلك . خطأ وقصور . (الطن ٢١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة - ١٩٧١/٢/٢٣) .. ..
٢٠٧	٣٥	
<b>إصلاح زراعى</b>		
		١ - عدم ثبوت تاريخ البيع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى . أثره . إعتبار المتصرف فيه باقيا على ملك البائع فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . (الطن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..
١٨٨	٣٢	
٢٤٤	٤٠	(والطن ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٢ - إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى . عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد . تبعه الإستحالة على المدين بالالتزام . استيلاء الإصلاح الزراعى على العين المبيعة لدى البائع . سبب أجنبى . لا يعفى البائع من رد الثمن . (الطن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..
١٨٨	٣٢	
٢٤٤	٤٠	(والطن ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٣ - الهلاك فى حكم المادة ٤٣٧ مدنى . زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية . استيلاء الإصلاح الزراعى على الأطنان المبيعة لا يعد هلاكا . (الطن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..
١٨٨	٣٢	
		٤ - الأراضى الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعى بعد تعديله بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . التزام واضع اليد عليها

الصفحة	القائمة	
		بزراعتها . مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلا . ذلك لا ينفي حصول الإستيلاء . عدم رد الحكم على دفاع الخصم في هذا الخصوص . لا صيب .
٢٤٤	٤٠	( الطعن ٣٠٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. .. . ٥ — تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الواردة على الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرار المقدم منه . الإختصاص به للجان القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون غيرها .
٢٤٤	٤٠	( الطعن ٣٠٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. .. .
<b>إعلان</b>		
<b>بيانات الإعلان :</b>		
		إخفال المحضر ذكر عدم وجود المراد إعلانه ، أو بيان العلاقة بينه وبين مسلم الإعلان ، أو أن هذا الأخير يقيم معه . أثره . بطلان الإعلان .
٣٨	٨	( الطعن ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٧ ) .. .. . <b>الإعلان في الموطن المختار :</b> صدور توكيل لأحد المحامين . جوار إعلان الأوراق — اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها — في موطنه .
٣٩٣	٦٢	( الطعن ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. . <b>بطلان الإعلان :</b> ١ — عدم قيام الطاعن بتصحيح إعلان الطعن خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ مرافعات أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن بالنقض .
٣٨	٨	( الطعن ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٧ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بإعلان إعلان الحكم . غير جائز .
٢٣٤	٣٨	( الطعن ٢٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. .
		٣ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك بإعلان الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	( الطعن ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
٢٨٢	٤٥	( والطعن ٢٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. .. .

## إفلاس

		١ — إنكار الطاعن صفته كشريك متضامن في شركة الواقع . تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .
٦٢	١٢	( الطعن ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٢ — شركات الواقع شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم إيراد أي دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاؤه بإشهار إفلاس الطاعن بالرغم من ذلك . قصور .
٦٢	١٢	( الطعن ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .

## إلتزام

### مصادر الإلتزام :

إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداقوفاء لدين سابق .  
مؤداه . نشوء الإلتزام صرفي إلى جانب الإلتزام الأصلي . للدائن



الصفحة	القاعدة	
		الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي ، أو بدعوى الصرف . سقوط الدعوى الأخيرة بالتقدم الخمسى . لا ينفع الدائن من الالتجاء للدعوى الأخرى .
١١٣	٢٠	(الطن ٢٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. إنقضاء الالتزام :
		(أولا) الإبراء . الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة فى القانون .
١٠٠	١٨	(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. (ثانيا) الوفاء . حائز العقار المرهون . وفاؤه بالدين المضمون للدائن . أثره . حلول الحائز محل الدائن . وله الرجوع على المدين بما أوفاه .
٣٨٤	٦١	(الطن ١٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. .. (ثالثا) استحالة التنفيذ . إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى . عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالالتزام . استيلاء الاصلاح الزراعى على العين المبيعة لدى البائع . سبب أجنبى لا يعفى البائع من رد الثمن .
١٨٨	٣٢	(الطن ٣٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..
٢٤٤	٤٠	(والطن ٢٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢) .. .. (رابعا) فسخ العقد والشرط الجزائى . سقوط الالتزام الأصلى بفسخ العقد . أثره . سقوط الشرط الجزائى الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . صبه إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .
٤٠١	٦٣	(الطن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..

الصفحة

القاعدة

## أمر أداء

وجوب أن يكون الدين المطلوب إصدار أمر أداء به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار . القصد من تعيين مقدار الدين ألا يكون قابلا للمنازعة فيه . قابلية الدين بحسب الظاهر من عبارات سنده للمنازعة . مانع من استصدار أمر بأدائه .

(الطعن ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... .. ٤٩

٣٠٥

## أهلية

### المجنون والمعتوه :

١ - قرار المحرقرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه . تسجيل ذلك القرار قرينة على علم الغير بذلك . عدم صدور قرار بتوقيع المحر لا يعنى بذاته أن تصرفاته صحيحة . ثبوت علم المنتصرف إليه بحالة الجنون أو العته لحظة إبرام التصرف . كاف لإبطاله ولو كان صادرا قبل توقيع المحر وتسجيل قراره .

(الطعن ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ١٤

٧١

٢ - تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائغا .

(الطعن ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ١٤

٧١

٣ - التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء الممارسين بإبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية . إجراء تنظيمي . يترتب على مخالفته جزاء جنائي . ليس من شأنه التزام طريق معين لإثبات حالة العته . إعتداد الحكم

الصفحة	القاعدة	
		في إثبات حالة العته على شهادة طبية وما قسرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا ينطوى على فساد في الاستدلال .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ٤ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع دعوى الجور وحدها . عدم اشتغال الحكم المحال إليه على قضاء قطعي له حجية في أي شق من النزاع . استناد الحكم المطعون فيه من بعد إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة . لا تناقض .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٩) ... .. ٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل من كافة أوراق الدعوى . لا تثريب عليها إن هي استعانت في شأن التدليل على قيام حالة العته وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ٦ - السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في أهلية .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. تصرفات المحجور عليه :
		قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الجور استنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها ، إذ هي لا إختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	(الطن ٢٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) ... ..



الصفحة

القاعدة

## أوراق تجارية

إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق . مؤداه . نشوء الالتزام صرفي إلى جانب الالتزام الأصلي . للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي ، أو بدعوى الصرف . سقوط الدعوى الأخيرة بالتقادم الخمسي . لا يمنع الدائن من الالتجاء للدعوى الأخرى .

(الطن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. ٢٠ ١١٣

## إيجار

## إجارة الشريك على الشيوع :

الشريك مالك  $\frac{3}{4}$  المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته نافذة في حق باقي الشركاء . له الحق في إقتضاء التعويض عن تلف البناء .

(الطن ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. .. ٥٢ ٣٢٢

## إيجار الأماكن :

١ - انتهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطا تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها . إخضاعه هذه الالتزامات للقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ . تزيده فيما لم يكن له أثر على قضائه لا يعيبه .

(الطن ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. ٢٢ ١٢٥

٢ - انتهاء الحكم إلى أن الاتفاق الذي تضمنه عقد الإيجار يشمل أجرة المثل للكان المؤجر كما يشمل مقابل عملية مالية

الصفحة	القاعدة	
		أخرى . اعتباره هذه العناصر متداخلة بحيث لا يمكن الفصل بين مقابل إيجار المبنى ومقابل العملية المالية المذكورة ، وأن النزاع في هذا الشأن قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تكييف سليم للعلاقة بين الطرفين ، وتطبيق صحيح للقانون .
١٢٥	٢٢	( الطعن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) ... ..
		٣ — حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم فصله في تكييف العلاقة بين الطرفين بما يخرج النزاع أو لا يخرج عنه نطاق قانون إيجار الأماكن . لاجبة له في هذا الشأن .
١٢٥	٢٢	( الطعن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) ... ..
		٤ — تقدير أجرة الأماكن طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الضرائب العقارية والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار . وجوب تقدير قيمة الدعوى — بتخفيض الأجرة — بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر .
٣٥٣	٥٦	( الطعن ٣٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..

(ب)

بطلان . بنوك . بيع

بطلان

أولاً : بطلان التصرفات .

١ — قرار المحر قرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه . تسجيل ذلك القرار قرينة على علم الغير بذلك . عدم صدور قرار

الصفحة	القاعدة	
		بتوقيع المجر على المجنون أو المعتوه . لا يعنى بذاته أن تصرفاته صحيفة . ثبوت علم المتصرف إليه بحالة المجنون أو العته لحظة إبرام التصرف . كاف لإبطاله ولو كان صادرا قبل توقيع المجر وتسجيل قراره .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٢ - الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة في القانون .
١٠٠	١٨	(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) ... ..
ثانيا : بطلان الاجراءات .		
(١) تدخل النيابة .		
١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة العامة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .		
٤٦	١٠	(الطن ١٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٣٦٣	٥٨	(والطن ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢) ... ..
		٢ - إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٥٩	٥٧	(الطن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... ..



الصفحة	القائمة	
		(ب) بطلان الإعلان .
		١ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الاعلان . عدم بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	( الطعن ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
٢٨٢	٤٥	( والطعن ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١١ ) .. .. .
		٢ — بطلان إعلان تقرير الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	( الطعن ١٤٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٧ ) .. .. .
		٣ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الحكم . غير جائز .
٢٣٤	٣٨	( الطعن ٣٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. .
		(ج) بطلان الطعن .
		١ — عدم قيام الطاعن بتصحيح إعلان الطعن خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣١٤ مرافعات أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن بالنقض .
٣٨	٨	( الطعن ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٧ ) .. .. .
		٢ — وجوب حصول تقرير الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض في ظل قانون المرافعات السابق . خلو صورة التقرير المعلنة من بيان اسم الموظف الذي حصل أمامه . لابطلان .
١٧٩	٣١	( الطعن ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٣ — خلو صورة تقرير الطعن المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به . لا بطلان .
٣٠٥	٤٩	(الطعن ٣٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦) ... ..
		٤ — وجوب إعلان الطعن خلال ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هو ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . جزاؤه . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٤٢٨	٦٧	(الطعن ٤٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٣١) ... ..
		(د) بطلان الحكم .
		١ — المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . الهدف من البيانات التي أوجبت أن يتضمنها الحكم . التعريف بأشخاص وصفات الخصوم . تضمين الحكم بيان إسم الخصم ولقبه ووظيفته ومحل عمله . كفاية ذلك للتعريف بشخصه . خلوه من بيان موطن الخصم . لا صيب .
٢٧	٦	(الطعن ٣٠ لسنة ٣٦ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧١/١/٦) ... ..
		٣ — التمسك ببطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم الابتدائي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٣٢٢	٥٢	(الطعن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... ..
		٣ — إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . صدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	(الطعن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... ..

( هـ ) بطلان التنفيذ .

١ - ورود حالات جواز الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف في حكم مرسى المزاد على سبيل الحصر في قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة . وجوب قيام قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الراسى عليه المزاد الأول . ضرورة التحقق قبل إجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ .

( الطعن ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩ ) ... ٤١ ٢٥٤

٢ - وجوب بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته في تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والإعلان عن البيع . إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه لا يرتب البطلان في ظل قانون المرافعات السابق ، إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار والواردة في هذه الأوراق تكشف عن حقيقته ، وينتفى بها التشكيك فيه .

( الطعن ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩ ) ... ٤١ ٢٥٤

بنوك

عقد فتح الاعتماد :

١ - الأصل في التنفيذ الجبرى أن يكون بموجب سند تنفيذى . دال بذاته على أن الحق المراد اقتضاؤه محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . الاستثناء . التنفيذ بعقد فتح الاعتماد الرسمى ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شئ . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع في التنفيذ في هذه الحالة .

( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) ... ١١ ٥٢



الصفحة	المقابلة	
		٢ — العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما صناه العاقدان . ماورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . إنتهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به . ( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ١١
٥٢		
		٣ — إعلان مضمون عقد فتح الاعتماد الرسمى مع مستخرج بحساب المدين . تضمين الإعلان التكييف بالوفاء . قاطع للتقادم . ( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ١١
٥٢		
		٤ — مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا . ( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ١١
٥٢		
		بيع
		التزامات البائع :
		” نقل الملكية ”
		١ — مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء . واعتبار البائعين لجزء من هذه الأعيان ما زالوا مالكين لأنصبتهم على الشيوع . ( الطعن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) .. .. ٢٣
١٣٢		

الصفحة	اللائحة	
		٢ — عدم ثبوت تاريخ البيع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي. أثره. إعتبار المتصرف فيه باقيا على ملك البائع فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء.
١٨٨	٣٢	(الطن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..
٢٤٤	٤٠	(والطن ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧١) ... ..
		٣ — إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي. عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد. تبعة الاستحالة على المدين بالالتزام. استيلاء الإصلاح الزراعي على العين المبيعة لدى البائع. سبب أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن. استمرار المشتري في وضع يده على الأرض مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم باستلامها. لا ينفي استحالة تنفيذ البائع لالتزامه بنقل الملكية.
٢٤٤	٤٠	(الطن ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧١) ... ..
١٨٨	٣٢	(والطن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..
		٥ — الهلاك في حكم المادة ٤٣٧ مدني. زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية. استيلاء الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة. لا يعد هلاكا.
١٨٨	٣٢	(الطن ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..
		”دعوى صحة التعاقد“
		١ — الحكم بصحة العقد فحواه عدم بطلانه كأصل. رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطن على التصرف بالبطلان تأسيسا على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك. القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة له.
١٦٠	٢٨	(الطن ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧١) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — القضاء بصورية التفاسخ عن عقد البيع بعد بحث أركان ذلك العقد وشروطه . قضاء ضمنى بصحة ذلك العقد .
٣٤٧	٥٥	( المعلن ٢٥٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧١ ) .. .. .
		” صورية البيع “
		١ — وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطاً ضرورياً في اعتبار التصرف منجزاً .
٣	١	( المعلن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧١ ) .. .. .
		٢ — الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية .
٣	١	( المعلن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧١ ) .. .. .
		وراجع : ( ص . صورية )
		التزامات المشتري :
		” الوفاء بالثمن “
		١ — اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن .
٣	١	( المعلن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧١ ) .. .. .
		٢ — وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدتها في خلال عشر سنوات من تسجيل العقود أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أى المدعين أطول . عدم الشهر يترتب عليه



الصفحة	القائمة	
		عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابقا من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازا إذا حصل تسجيل البيع .
٣٠٠	٤٨	(الطن ٢٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٦ ) .. .. .

### أنواع من البيوع :

الشراء مع حق اختيار الغير . شرطه . ذكر حق الاختيار  
في العقد . افصاح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر في الميعاد  
المحدد . أثره . انصراف آثار البيع للأخير .

١٤٨	٢٦	(الطن ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٨ ) .. .. .
-----	----	--

### (ت)

تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات  
عينية . تجزئة . تحكيم . تزوير .  
تعويض . تقادم . تنظيم . تنفيذ .  
تنفيذ عقارى .

### تأمين

تأمين المنشأة وجعلها شركة تابعة لمؤسسة عامة . لا تفقدها  
شخصيتها الاعتبارية . لا تلتزم المؤسسة بأداء الترامات الشركة .

٤١٩	٦٥	(الطن ٤١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .
-----	----	--

الصفحة القاعدة

## تأمين

١ - وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل .  
أثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب  
إخطار رب العمل للمسئول بالامتناع عن الوفاء بالتعويض  
للعامل . إهماله ذلك . وفاء شركة التأمين بالتعويض للعامل .  
مبرى لذمتها وذمة المسئول عن الحادث .

(الطن ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧١) ... ٤٧ ٢٩٥

٢ - اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات  
ولو كانوا مرتبطين بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .  
هذا النص يطبق على الجهات التي يصدر بها قرار وزاري .  
م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها  
حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو لا يتعارض  
مع قيام هذه العقود .

(الطن ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧١) ... ٦٤ ٤١١

٣ - الاشتراك الاجباري لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض  
مع قيام عقود التأمين الجماعية . العقد متى نشأ صحيحاً . لا يزول  
ولا يوقف أثره إلا باتفاق طرفيه .

(الطن ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧١) ... ٦٤ ٤١١

## تأمينات اجتماعية

١ - اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات  
ولو كانوا مرتبطين بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .  
هذا النص يطبق على الجهات التي يصدر بها قرار وزاري .  
م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها  
حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو لا يتعارض  
مع قيام هذه العقود .

(الطن ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧١) ... ٦٤ ٤١١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاشتراك الإجباري لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية . العقد متى نشأ صحيحا . لا يزول ولا يوقف أثره إلا باتفاق طرفيه .
٤١١	٦٤	( الطعن ٤١٤ سنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .
		<b>تأمينات عينية</b>
		<b>(أولا) الرهن .</b>
		١ — العبرة في تكوين العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . انتهاء الحكم إلى أن العقد سسند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .
٥٢	١١	( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٢ — مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالاته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٣ — حائز العقار المرهون . وفاؤه بالدين المضمون للدائن . أثره . حلول الحائز محل الدائن . وله الرجوع على المدين بما أوفاه .
٣٨٤	٦١	( الطعن ١٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .



الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) الإمتياز .
		وجوب شهر حقوق الإمتياز العقارية بقيسدها في خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . أي المدتين أطول . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضي به المدة ٦٠١ سابعاً من القانون المدني القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازاً إذا حصل تسجيل البيع .
٣٠٠	٤٨	(الطن ٢٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		بطلان إعلان تقرير الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	(الطن ١٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٧) ... ..
		تحكيم
		١ - إرادة الوصي تحل محل إرادة القاصر ، وينصرف للأثر القانوني إلى ذلك الأخير . إيجاب استئذان الوصي محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم . ليس بشرط التعاقد أو التصرف وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصي الأهلية . ليس لخصوم هؤلاء التمسك به .
١٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٩) ... ..
		٢ - التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات . قصره على ما تنصرف إليه إرادة المحكمين . إيجاب قانون المرافعات السابق تضمين مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع . إجازته لإتمام هذا التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .
١٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إيجاب قانون المرافعات السابق التزام المبادئ الأساسية في التقاضي ما لم يحصل إعفاء منها صراحة . حصول هذا الإعفاء لا يؤدي إلى عدم اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم والواردة في ذات القانون ومن بينها النص الموجب لصدور حكم المحكمين في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم عند عدم اشتراط أجل للحكم .
١٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..
		٤ — القضاء بصحة حكم المحكمين بالنسبة للطاعن . نفيه على الحكم في شقه الخاص باعتبار مشاركة التحكيم غير نافذة في حق من لم يكونوا أطرافاً فيها والذين لم يطعنوا عليه . خير مقبول .
١٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..
<b>تزوير</b>		
		١ — الأوراق المطعون فيها بالتزوير . تعد من أوراق الدعوى . لا يلزم إثبات ضمنها والإطلاع عليها في محضر الجلسة .
٢١٧	٣٦	(الطن ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧١) ... ..
		٢ — لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان أية ورقة من تلقاء نفسها . هذا الحق رخصة للمحكمة سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح الإدعاء أو فشل . للمحكمة في حالة تشكيكها في صحة الورقة أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالشهادة .
٢٦٦	٤٣	(الطن ٣١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١/٢/١٩٧١) ... ..
		٣ — إغفال الحكم بيان الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على الستد المزور . لا عيب .
٣٤٧	٥٥	(الطن ٣٥٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧١) ... ..

الصفحة	القائمة	تعويض
		١ — وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل . أثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب إخطار رب العمل للمسئول بالإمتناع عن الوفاء بالتعويض للعامل . إهماله ذلك . وفاء المسئول بالتعويض للعامل . مبرئ لذمته قبل رب العمل .
٢٩٥	٤٧	(الطن ٢٦٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. ..
		٢ — الشريك مالك $\frac{3}{4}$ المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته نافذه في حق باقي الشركاء . له الحق في اقتضاء التعويض عن تلف البناء .
٣٢٢	٥٢	(الطن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧١) .. ..
		٣ — قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري المصري . تنظم إجراءات التقاضي ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسئولية . عدم مساسها بموضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى في معنى المادة ٢٢ مدنى رغم تعلقها بالنظام العام .
٣٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧١) .. ..
		تقدير التعويض :
		١ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	(الطن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٤/٢/١٩٧١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
١٧٢	٣٠	٢ — هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية . معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة . (الطن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
١٧٢	٣٠	٣ — تقدير التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة ، دون السعر الجبرى الذى تفرضه وزارة التموين . (الطن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
١٧٢	٣٠	٤ — مناط إعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين . (الطن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
		الشرط الجزائى :
٤٠١	٦٣	سقوط الإلتزام الأصيل بفسخ العقد . أثره . سقوط الشرط الجزائى الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . صبه إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن . (الطن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) ... ..
		تقادم
		( أولا ) التقادم المكسب .
٣٣٤	٥٣	١ — طلب المشتري لبيع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة البيع المطالب به ، دون قيمة العين . (الطن ٢٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية .
٢٨٢	٤٥	(الطن ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١) ... ..
		(ثانيا) التقادم المسقط .
		١ — إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق . مؤداه . نشوء الالتزام صرفي إلى جانب الالتزام الأصلي . للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي ، أو بدعوى الصرف . سقوط الدعوى الأخيرة بالتقادم الخمسي . لا يمنع الدائن من الإلتجاء للدعوى الأخرى .
١١٣	٢٠	(الطن ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١) ... ..
		٢ — قبول الدفع بالتقادم . قضاء في أصل الدعوى . أثره . إنقضاء الإلتزام ولازمه رفض الدعوى . تضمين الأسباب قبول الدفع بالتقادم والقضاء في المنطوق برفض الدعوى . لا تناقض .
٢٣٩	٣٩	(الطن ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢) ... ..
		٣ — القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . عدم إنهاؤه الخصومة كلها أو بعضها أو في شق منها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٣٩	٣٩	(الطن ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢) ... ..
		٤ — الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية .
		م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم قابليته للطعن إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .
٣١٣	٥٠	(الطن ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”وقف التقادم“
		١ — حكم وقف التقادم — الضريبي — في الفترة من ٤/٩/١٩٥٠ إلى ٣١/١٢/١٩٥٠ المنصوص عليه في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ . حكم عام . سريانه على الضرائب المنصوص عليها في ذلك القانون والتي بدأ تقادمها ولم يكتمل .
٢٧٧	٤٤	(الطن ٢٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧١) ... ..
		٢ — المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف سريان التقادم . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لا صلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .
٣٠٥	٤٩	(الطن ٢٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..
		”قطع التقادم“
		إعلان مضمون عقد فتح الاعتماد الرسمي مع مستخرج بحساب المدين . تضمنين الإعلان التكليف بالوفاء . قاطع للتقادم .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧١) ... ..
		تنظيم
		١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل في الاخلاء الفوري وهدم البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسببا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء اختصاص القضاء المستعجل في هذا الخصوص .
١٩٥	٣٣	(الطن ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — تأييد اللجنة — المشكلة طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم بعد موافقة اللجنة المشكلة وفقا للمادة الثانية من ذات القانون . صدر اختصاص القضاء العادى وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التى تشور فى شأن ذلك القرار .
١٩٥	٣٣	(الطن ٢١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) .. .. . وراجع : ( ١ — إشغال الطرق العامة ) .
<u>تنفيذ</u>		
		١ — العقد الرسمى فى معنى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ به جبرا دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧١) .. .. .
		٢ — الأصل فى التنفيذ الجبرى أن يكون بموجب سند تنفيذى دال بذاته على أن الحق المراد اقتضاؤه محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . الاستثناء . التنفيذ بعقد فتح الاعتماد الرسمى ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شئ . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع فى التنفيذ فى هذه الحالة .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧١) .. .. .
		٣ — العبرة فى تكييف العقد هى بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان . ما ورد فى عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لأثره . انتهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد

الصفحة	القاعدة	
		مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة فى هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٤ — إعلان مضمون عقد فتح الاعتماد الرسمى مع مستخرج بحساب المدين . تضمين الإعلان التكليف بالوفاء . قاطع للتقادم .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٥ — مسئولية الشريك المتضامن فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالة للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه فى هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٦ — هدف المشرع من سبق إعلان السند التنفيذى إلى المدين . إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه . وتخويله إمكان مراقبة استيفائه لشروط التنفيذ . وجوب أن تكون منازعة المدين فى ذلك جدية .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٧ — القضاء فى طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقى . لانتقيد به المحكمة التى أصدرته عند نظر موضوع الاستئناف .
٦٧	١٣	(الطن ٢٦٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .

القاعدة	المادة
٢٣٤	٣٨
٨ - الأحكام الغيابية . بدء ميعاد المعارضة فيها من يوم علم الخصم الغائب بتنفيذها . المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات السابق . الأحكام الغيابية غير القابلة للتنفيذ . بدء الميعاد من تاريخ إعلانها . م ٢٥٣ مرافعات . (الطن ٢٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .	
<b>تنفيذ عقارى</b>	
٢٥٤	٤١
١ - ورود حالات جواز الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف فى حكم مرسى المزاد على سبيل الحصر فى قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة . وجوب قيام قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الراسى عليه المزاد الأول . ضرورة التحقق قبل إجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ . (الطن ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .	
٢٥٤	٤١
٢ - لاعلى المحكمة إن هى لم تستجب لطلب تأجيل المزايدة ما دام لم يشفع الطلب بما يبرره . (الطن ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .	
٢٥٤	٤١
٣ - وجوب بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته فى تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والإعلان عن البيع . إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه لا يرتب البطلان فى ظل قانون المرافعات السابق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار الواردة فى هذه الأوراق تكشف عن حقيقته ، وينتفى بها التشكيك فيه . (الطن ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .	
٢٥٤	٤١



## (ح)

ح ك ر . ح ك م . ح ي ا ز ة

## ح ك ر

١ - أجرة الحكر عند طلب تصقيعه تقدر بأجرة المثل ،  
وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء  
على الأرض . لا أثر له . نبذ المشرع نظرية " النسبة " بين أجرة  
الحكر وقت التحكر وقيمة الأرض في ذلك الوقت .

(الطن ٢٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ٢

٩

٢ - إيراد الحكم في أسبابه أنه يأخذ بأجرة المثل في تقدير  
أجرة الحكر . إستناده من بعد في تقدير أجرة الحكر إلى تقرير  
خبير لم يلتزم هذه القاعدة الصحيحة وأخذ بنظرية " النسبة " .  
تناقض .

(الطن ٢٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ٢

٩

## ح ك م

## بيانات الحكم :

المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . الهدف  
من البيانات التي أوجبت أن يتضمنها الحكم . التعريف  
بأشخاص وصفات الخصوم . تضمين الحكم بيان اسم الخصم  
ولقبه ووظيفته ومحل عمله . كفاية ذلك للتعريف بشخصه .  
خلوه من بيان موطن الخصم . لا عيب .

(الطن ٣٠ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧١/١/٦) .. ٦

٢٧

الصفحة	القاعدة	حكم
		تسبيب الحكم :
١٤٨	٢٦	١ - ضم دعويين . حق المحكمة في اتخاذ مستندات إحدى الدعويين دعامة لقضائها في الدعوى الأخرى . (الطن ٢٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٨) ... ..
٢٣٤	٣٨	٢ - إغفال ذكر القاعدة القانونية سند الحكم . لا عيب . (الطن ٣٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
٣٤٧	٥٥	٣ - إغفال الحكم بيان الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على السند المزور . لا عيب . (الطن ٣٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
٢٢٨	٣٧	٤ - قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء ضمنى بصحة العقد وإلغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الابتدائية . (الطن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
٢٢٨	٣٧	٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود . (الطن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
٢٦٦	٤٣	٦ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله . (الطن ٣١٨ رقم لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) ... ..
٢٦٦	٤٣	٧ - تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن متسائدة عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطن ٣١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	(الطن ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧١) ... ..
		٩ — المحكمة غير مقيدة برأى الخبير . أخذ الحكم بتقرير الخبير المنتدب دون الخبير الاستشاري . لا يلزم الرد بأسباب خاصة على اعتراضات التقرير الأخير . النتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المنتدب وأسبابه . جزء مكمل لأسباب الحكم .
٣٢٢	٥٢	(الطن ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧١) ... ..
		١٠ — الترتيب الطبيعي للفصل في الدعوى . الفصل في النزاع حول الاختصاص ، ثم الفصل في الموضوع . عدم اتباع هذا الترتيب . لا يعيب الحكم .
٣٥٣	٥٦	(الطن ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧١) ... ..
		” الأسباب الزائدة “
		١ — انتهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطا من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها . إخضاعه هذه الالتزامات للقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ . تزيده فيما لم يكن له أثر على قضاءه لا يعيبه .
١٣٢	٢٣	(الطن ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٧١) ... ..
		٢ — لا يعيب الحكم تزيده بذكر قرارات قانونية خاطئة أو ذكر مادة في القانون غير منطبقة على الواقعة . طالما أن أسبابه الأخرى ، والنتيجة التي انتهى إليها صحيحة .
٤١١	٦٤	(الطن ٤١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٧١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>عيوب التدليل :</p> <p>( أولا ) القصور .</p> <p>” ما يعد كذلك “</p>
٦٢	١٢	<p>١ — شركات الواقع ، شركات تضامن . لها شخصية معنوية .</p> <p>الحكم بشهر إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها .</p> <p>إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية .</p> <p>عدم إirاده أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها .</p> <p>قضاؤه بأشهر إفلاس الطاعن بالرغم من ذلك . قصور .</p> <p>( المطن ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .</p>
٢٠٧	٣٥	<p>٢ — أنواع الطرق العامة ودرجاتها فى معنى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . كيفية تحصيل رسوم الإشغال .</p> <p>القضاء بأن الطريق محلل للإشغال — وهو فى قرية —</p> <p>من النوع الأول من الدرجة الثالثة رغم عدم صدور قرار بالتصديق على التقسيم ، عدم بيان كيف جاز اعتباره كذلك .</p> <p>خطأ وقصور .</p> <p>( المطن ٣١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣ ) .. .. .</p> <p>” مالا يعد قصورا “</p> <p>١ — الأراضى الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعى بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ التزام واضع اليد عليها بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلا . ذلك لا ينفى حصول الاستيلاء . عدم رد الحكم على دفاع الخصم فى هذا الخصوص . لا عيب .</p> <p>( المطن ٢٠٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣ ) .. .. .</p>
٢٤٤	٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢- ورود الدفاع مجهلا وسكوت المحكمة عن الرد عليه . لا يعد قصورا .
٣٠٥	٤٩	(الطن ٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... .. (ثانيا) فساد الاستدلال . " ما يعد كذلك "
		١ - إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على أقوال شاعدي البائعة . خلو هذه الأقوال مما يفيد اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها . فساد في الاستدلال .
٣	١	(الطن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) ... .. ٢- اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . إستناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ماورد فيه من أنها اقتضت الثمن .
٣	١	(الطن ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) ... .. " مالا يعد كذلك "
		التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين بإبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية . إجراء تنظيمي يترتب على مخالفته جزاء جنائي . ليس من شأنه التزام طريق معين لإثبات حالة العته . اعتماد الحكم في إثبات حالة العته على شهادة طبية وما قرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا ينطوي على فساد في الاستدلال .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..

( ثالثا ) التناقض .

” ما يعد كذلك “

إيراد الحكم في أسبابه أنه يأخذ بأجرة المثل في تقدير أجرة الحكم . استناده من بعد في تقدير أجرة الحكم إلى تقرير خبير لم يلتزم هذه القاعدة الصحيحة وأخذ بنظرية ” النسبة “ .  
تناقض .

( الطعن ٢٦٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. .. ٢ ٩

” ما لا يعد كذلك “

١ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها . عدم اشمال الحكم المحال إليه على قضاء قطعي له حجية في أي شق من النزاع . استنادا للحكم المطعون فيه من بعد إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة .  
لا تناقض .

( الطعن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ١٤ ٧١

٢ — قبول الدفع بالتقادم . قضاء في أصل الدعوى . أثره .  
إنقضاء الالتزام ولازمه رفض الدعوى . تضمين الأسباب قبول الدفع بالتقادم والقضاء في المنطوق برفض الدعوى .  
لا تناقض .

( الطعن ٢٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) .. .. ٣٩ ٢٣٩

حجية الحكم :

١ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها . عدم اشمال الحكم المحال إليه



الصفحة	القاعدة	
		على قضاء قطعى له حجية فى أى شق من النزاع . إستناد الحكم المطعون فيه من بعد إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة . لا تناقض .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٢ - قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الحجر استنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها ، إذ هى لا اختصاص لها فى ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية فى دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	(الطن ٢٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. .
		٣ - حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع . عدم فصله فى تكييف العلاقة بين الطرفين بما يخرج النزاع أو لا يخرج من نطاق قانون إيجار الأماكن . لا حجية له فى هذا الشأن .
١٢٥	٢٢	(الطن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. .
		٤ - الحكم القطعى . ماهيته . حسمه النزاع فى جملة ، أو فى جزء منه أو فى مسألة منفردة عنه . لا رجوع فيه من جانب المحكمة .
٢٦٢	٤٢	(الطن ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .
		٥ - فصل الحكم - الصادر بنسب خير - فى تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعى فى شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .
٣٥٩	٥٧	(الطن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. .. .
		وراجع : ( ق . قوة الأمر المقضى )

الصفحة	القاعدة	
		الطعن في الحكم :
		( ١ ) المصلحة في الطعن .
		١ - المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن . مثال في دعوى عمل :
٢٣	٥	( الطعن ١٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦ ) .. .. .
		٢ - إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	( الطعن ٢٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٣ - إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	( الطعن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. .
		( ب ) الأحكام الجائز الطعن فيها .
		١ - ورود حالات جواز الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف في حكم مرصى المزاو على سبيل الحصر في قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة . وجوب قيام قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الراسى عليه المزاو الأول . ضرورة التحقق قبل إجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ .
٢٥٤	٤١	( الطعن ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) .. .. .

٢٦٢	٤٢	٢ — الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه فور صدوره على استقلال . عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصالح في الدعوى لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم . (الطن ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٩) ... ..
٣١٣	٥٠	٣ — الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابليته للطعن إذا فصل في المنازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة . (الطن ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦) ... ..
٣٥٩	٥٧	٤ — فصل الحكم — الصادر بنذب خير — في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا . (الطن ٤٤٠ لسنة ٢٦ ق — ١٩٧١/٣/١٨) ... ..
٢٣٩	٣٩	(ج) الأحكام غير الجائز الطعن فيها . ١ — القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . عدم إنهاؤه الخصومة كلها أو بعضها أو في شق منها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . (الطن ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢) ... ..
٣٣٤	٥٣	٢ — طلب المشتري لبيع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الريع المطالب به . دون قيمة العين . (الطن ٢٧١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. بطلان الحكم : راجع : ( بطلان . "بطلان الحكم" ) .



الصفحة	القاعدة	
		<h2>حيازة</h2> <p>تحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية . شرطه .  دوام حيازة الشريك للجزء المقرز من المال الشائع مدة ١٥ سنة .  عدم إتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك . مثال في وقف مته .</p>
١٣٢	٢٣	(الطن ٢١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. .
		<h2>(خ)</h2> <p>خبرة . خلف</p>
		<h2>خبرة</h2> <p>١ — التمسك ببطان تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة . عدم  إثارة ذلك الإستئناف . عدم جواز التحدى به أمام النقض .</p>
٢١٧	٣٦	(الطن ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .
		<p>٢ — المحكمة غير مقيدة برأى الخبير . أخذ الحكم بتقرير  الخبير المنتدب دون الخبير الاستشارى . لا يلزم الرد بأسباب  خاصة على اعتراضات التقرير الأخير . النتيجة التى انتهى إليها  تقرير الخبير المنتدب وأسبابه . جزء مكمل لأسباب الحكم .</p>
٣٢٢	٥٢	(الطن ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. .. .
		<h2>خلف</h2> <p>إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم  مستوابة جهة الإدارة عن التزاماته . إسقاط الإلتزام أو إنتهائه .  أثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة  للمرفق . عدم اعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال  في دعوى عمل .</p>
٣٣٣	٧	(الطن ١٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دعوى . دفعوع
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		“الصفة”
		١ — مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومي . بيان اختصاصاته في الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . اختصاص البطريركية والمجلس المذكور . القضاء في موضوع الخصومة ضد المجلس وحده . النعي على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للبطريركية . لا جدوى فيه . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن .
٩٣	١٧	(الطن ٤١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. ..
		٢ — الشريك مالك $\frac{3}{4}$ المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته نافذة في حق باقي الشركاء . له الحق في اقتضاء التعويض عن تلف البناء .
٣٢٢	٥٢	(الطن ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. ..
		٣ — تأميم المنشأة ، وجعلها شركة تابعة لمؤسسة عامة . لا تفقدها شخصيتها الاعتبارية . لا تلتزم المؤسسة بأداء التزامات الشركة .
٤١٩	٦٥	(الطن ٤١٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		”سماع الدعوى“
		١ — قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية فى جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ مدنى فى هذا الخصوص .
٣٧١	٥٩	(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		٢ — قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى . تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسئولية . عدم مساسها بموضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى رغم عدم تعلقها بالنظام العام .
٣٧١	٥٩	(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		قيمة الدعوى :
		١ — طلب المشتري لبيع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الربح المطالب به ، دون قيمة العين .
٣٣٤	٥٣	(الطن ٢٧١ لسنة ٣٦ ق — ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
		٢ — تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٣٣٤	٥٣	(الطن ٢٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير أجرة الأماكن طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢. الضرائب العقارية والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار. وجوب تقدير قيمة الدعوى — بتخفيض الأجرة — بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر.
٣٥٣	٥٦	(الطن ٣٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
		سبب الدعوى :
		طلب تثبيت ملكية أرض النزاع أمام محكمة أول درجة على أساس التقادم المكسب. إضافة أساس آخر إلى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف، هو حجة وقف وبطلان إسهاد التغير الصادر من الواقفة. اعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا. جواز إبدائه في الاستئناف.
٣٦٣	٥٨	(الطن ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		التدخل في الدعوى :
		١ — وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه، سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف. عدم تدخل النيابة العامة في هذه الدعاوى. أثره. بطلان الحكم. جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.
٤٦	١٠	(الطن ١٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٣٦٣	٥٨	(والطن ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		٢ — إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر. بطلان نسي. عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.
٣٥٩	٥٧	(الطن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..

الصفحة	المادة	
		٣ — الحكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بالبطلان تأسيسا على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة له .
١٦٠	٢٨	(الطن ٢٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. .. .
		حق الدفاع :
		١ — عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع تمسكا جازما بوجوب تقديم المستندات . نفيه على الحكم في هذا الخصوص بخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع حار عن الدليل .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٢ — ورود الدفاع مجهلا وسكوت المحكمة عن الرد عليه . لا يعد قصورا .
٣٠٥	٤٩	(الطن ٣٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. .. .
		مسائل تعترض مدير الخصومة :
		”وقف الدعوى“
		الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه على استقلال . عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى . لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .
٢٦٢	٤٢	(الطن ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٩) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		أنواع من الدعاوى :
		” الدعوى البوليصية “
		١ — دعوى الصورية ودعوى عدم نفاذ التصرف . دعويان مختلفتان . إخفاق الخصم في إثبات الصورية . لا يمنع من الطعن في العقد بالدعوى الأخرى .
٢٢٨	٣٧	( الطعن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. .
		٢ — قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء ضمنى بصحة العقد وإلغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الابتدائية .
٢٢٨	٣٧	( الطعن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. .
		<b>دفع</b>
		١ — مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي . يبان اختصاصاته في الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . اختصاص البطيركية والمجلس المذكور . القضاء في موضوع الخصومة ضد المجلس وحده . النعي على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للبطيركية . لا جدوى فيه . المصلحة النظرية البحتة لاتصاح أساسا للطعن .
٩٣	١٧	( الطعن ٤١٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) .. .. .
		٢ — القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . عدم إنتهائه الخصومة كلها أو بعضها أو في شق منها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٣٩	٣٩	( الطعن ٢٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٣ - محكمة الاستئناف ملزمة بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة . قضاء الحكم المستأنف برفضها واستغناء المستأنف عليه عن استئنافه بصدور الحكم في الدعوى لصالحه . اعتبارها مطروحة في الاستئناف مالم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٢٣٩	٣٩	(الطن ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. .. .
		٤ - قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . النعي لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات . غير جائز .
٢٨٩	٤٦	(الطن ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. .. .
		٥ - الترتيب الطبيعي للفصل في الدعوى . الفصل في النزاع حول الاختصاص ثم الفصل في الموضوع . عدم اتباع هذا الترتيب . لا يعيب الحكم .
٣٥٣	٥٦	(الطن ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. .
( ر )		
رسوم . ريع		
رسوم		
( أولا ) الرسوم القضائية .		
		١ - استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه . ألا يسبق إثبات الصلح صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .
٢٦٢	٤٢	(الطن ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه على استقلال . عدم إتياله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .
٢٦٢	٤٢	(الطن ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٩) ... ..
		(ثانيا) رسوم التوثيق والشهر .
		الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية. م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم قابليته للطعن إذا فصل في المنازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .
٣١٣	٥٠	(الطن ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		(ثالثا) رسم إشغال الطرق .
		أنواع الطرق العامة ودرجاتها في معنى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . كيفية تحصيل رسوم الأشغال . القضاء بأن الطريق محل الأشغال — وهو في قرية — من النوع الأول من الدرجة الثالثة رغم عدم صدور قرار بالتصديق على التقسيم . عدم بيان كيف جاز إعتباره كذلك . خطأ قصور .
٢٠٧	٣٥	(الطن ٣١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..

الصفحة	القائمة	ربيع
٣٣٤	٥٣	<p>طلب المشتري لبيع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الربيع المطالب به ، دون قيمة العين .</p> <p>( الطعن ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..</p>
		( ش )
		شركات . شهر عقارى . شيوخ
		شركات
		الإعفاء من الضرائب :
٨١	١٥	<p>١ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شرطه . أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية ، وبقاؤها على جنسيتها المصرية ، وبقاء الأسهم والحصص مقيدة باسمها . عدم انصراف أثر الإعفاء إلى الأسهم والحصص المقيدة وقت تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية ولو تحولت إلى شركة مصرية .</p> <p>( الطعن ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) ... ..</p>
٨١	١٥	<p>٢ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة الثالثة من ذلك القانون للتسوية ، في الإعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية . لا أساس له .</p> <p>( الطعن ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ — المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الإعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمنها تشريعا مجحفا بالشركات الأجنبية . لا تعارض بينها وبين معاهدة مونتريه .
٨١	١٥	(الطن ٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... .. <b>شركات التضامن :</b>
		١ — شركات الواقع ، شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم إيراده أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاؤه بإشهار إفلاس الطاعن بالرغم من ذلك . قصور .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ٢ — انكار الطاعن صفته كشريك متضامن في شركة الواقع . تجاهل الطاعن هذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ٣ — مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة يموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ٤ — عدم الاعتداد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية .

الصفحة	القاعدة	
		خضوع كل من الشركاء فيها — أسوة بالمول الفرد — لهذه الضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . الالتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة . لكل منهم الطعن في الربط إما بنفسه أو بمن ينسب إليه من الشركاء أو غيرهم خلال الميعاد وإلا أصبح الربط نهائياً .
١٦٧	٢٩	(الطعن ٢٢٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٣ ) .. .. .
		الشركات المساهمة:
		١ — سلطة مجلس إدارة الشركة المساهمة مقيدة بالغرض منها وبالقواعد الآمرة في القانون .
١٠٠	١٨	(الطعن ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. .
		٢ — الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة في القانون .
١٠٠	١٨	(الطعن ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. .
		٣ — جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة في القانون أو نظام الشركة المشهر . حجة على الغير .
١٠٠	١٨	(الطعن ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. .
		٤ — سلطة مدير الشركة . اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الأصل . مناطه . أن يكون المظهر الخارجي خاطئاً ، وأن يتخذ الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير في استطلاع الحقيقة .
١٠٠	١٨	(الطعن ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		شركات القطاع العام :
		تأميم المنشأة وجعلها شركة تابعة لمؤسسة عامة . لا تفقدها شخصيتها الاعتبارية . لا تلتزم المؤسسة بأداء التزامات الشركة .
٤١٩	٦٥	( الطعن ٤١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .
		شهر عقارى
		١ — العقد الرسمى فى معنى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ جبرادون حاجة للالتجاء الى القضاء .
٥٢	١١	( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٢ — الحكم الصادر فى التظالم من أمر تقدير الرسوم التكميلية . م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم قابليته للطعن إذا فصل فى المنازعة فى تقدير هذه الرسوم . فصله فى الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .
٣١٣	٥٠	( الطعن ٢٧٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦ ) .. .. .
		٣ — وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدها فى خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابعاً من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازاً إذا حصل تسجيل البيع على الوجه الصحيح .
٣٠٠	٤٨	( الطعن ٢٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦ ) .. .. .



الصفحة	القائمة	شروع
		١ — للوارث أن يملك بالتقدم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية . (الطن ٣٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧١) ... .. ٤٥
٢٨٢	٤٥	٢ — الشريك مالك $\frac{3}{4}$ المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته نافذة في حق باقي الشركاء . له الحق في إقتضاء التعويض عن تلف البناء . (الطن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧١) ... .. ٥٢
٣٢٢	٥٢	
(ص)		
صلح . صورية		
صلح		
		١ — استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه . ألا يسبق إثبات الصلح صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع . (الطن ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/٣/١٩٧١) ... .. ٤٢
٢٦٢	٤٢	٢ — الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه فور صدوره على استقلال . عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم . (الطن ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/٣/١٩٧١) ... .. ٤٢
٢٦٢	٤٢	

الصفحة	القائمة	سورية
		١ — الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية. هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية . (الطن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ١
٣	١	٢ — إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على أقوال شاعدي البائعة . خلو هذه الأقوال مما يفيد اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها . فساد في الاستدلال . (الطن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ١
٣	١	٣ — وضع يد المشتري على العين المبيعة . ليس شرطاً ضرورياً في اعتبار التصرف منجزاً . (الطن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ١
٣	١	٤ — اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن . (الطن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ١
٣	١	٥ — دعوى الصورية ودعوى عدم نفاذ التصرف . دعويان مختلفان . إخفاق الخصم في إثبات الصورية . لا يمنع من الطعن في العقد بالدعوى الأخرى . (الطن ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. ١
٢٢٨	٣٧	

الفاصلة	الصفحة
٦ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية . (الطن ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق١ — جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. .. ٤٦	٢٨٩
٧ — فصل الحكم — الصادر بتدب خير — في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالاً . (الطن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق١ — جلسة ١٨/٣/١٩٧١) .. .. ٥٧	٣٥٩
وراجع : ( و . وصية )	

(ض)

## ضرائب

(أولاً) ضريبة الأرباح التجارية .

١ — تقديم الممول لإقرارات بأرباحه . إخطاره بعناصر  
ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط  
على النموذج رقم ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول لإقرارات  
بأرباحه . إخطاره مباشرة بالربط على النموذج رقم ١٩  
ضرائب .

(الطن ٥٨ لسنة ٣٣ ق١ — جلسة ٦/١/١٩٧١) .. .. ٤

١٨

٢ — عدم الاعتداد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن  
أو التوصية في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية . خضوع



الصفحة	القاعدة	
		كل من الشركاء فيها — أسوة بالمحول الفرد — لهذه الضريبة في حدود ما يصيبه من ربح. الالتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة . لكل منهم الطعن في الربط إما بنفسه أو بمن ينييه من الشركاء أو غيرهم خلال الميعاد وإلا أصبح الربط نهائيا .
١٦٧	٢٩	(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٣) .. .. ”التنازل عن المنشأة“
		١ — إعتبار العقد تنازلا في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لا عبء بما يجريه التنازل له من تغيير في نوع النشاط .
٨٧	١٦	(الطن ٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. ..
		٢ — الإخطار بالتنازل عن المنشأة . وقوعه على عاتق التنازل والتنازل له . الإخطار الذي يوجهه الأخير إلى مصلحة الضرائب . إجراء قائم بذاته . لا يغني عنه الإخطار من التنازل .
٨٧	١٦	(الطن ٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. ..
		(ثانيا) ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . ”الإعفاء من الضريبة“
		١ — الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شرطه . أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية وبقاؤها على جنسيتها المصرية وبقاء الأسهم والحصص مقيدة باسمها . عدم انصراف أثر الإعفاء إلى الأسهم والحصص المقيدة وقت تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية ولو تحولت إلى شركة مصرية .
٨١	١٥	(الطن ٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة الثالثة من ذلك القانون للتسوية في الإعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية . لا أساس له .
٨١	١٥	(الطن ٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٥) ... ..
		٣ — المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الإعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمينها تشريعا بحجفا بالشركات الأجنبية . لاتعارض بينها وبين معاهدة مونتريه .
٨١	١٥	(الطن ٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٥) ... ..
		(ثالثا) ضريبة المهن غير التجارية .
		عدم وجود حسابات منتظمة ومؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافا بنحس الإيرادات . لا يغير من ذلك أن تكون حساب الإيرادات وحدها هي الغير منتظمة .
١٤٤	٢٥	(الطن ٣١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٧) ... ..
		(رابعا) الضريبة العامة على الإيراد .
		١ — الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد . حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حد الإعفاء خلال السنة الميلادية .
٣١٧	٥١	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٧) ... ..
		٢ — المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . سريانها من تاريخ نشر ذلك القانون في ١٩٥١/١١/٥ . تحديدها المصاريف الحكيمة

الصفحة	القائمة	
		بنسبة ٢٠٪ من إيرادات العقارات الزراعية . سريان هذه النسبة على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية ولو كانت السنة الزراعية قد انتهت في أكتوبر سنة ١٩٥١
٣١٧	٥١	(الطن ٢٧٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧١) .. .. . ٣ — تقديم الممول لإقراره في الميعاد . وجوب إخطاره بعناصر ربط الضريبة قبل إخطاره بالربط . عدم تقديم الممول لإقراره أو تقديمه بعد الميعاد . إخطاره بالربط مباشرة .
٤٢٣	٦٦	(الطن ٣٤٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٣١/٣/١٩٧١) ... .. ”الطن في قرار اللجنة“ ١ — ورود الطن على قرار اللجنة الذي تضمنته صحيفته . وجوب تضمين الصحيفة بياناً يكفي للتعريف بالقرار المطعون فيه . كفاية هذا البيان . من مسائل الوقائع .
١٣٩	٢٤	(الطن ٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧١) .. .. . ٢ — النفي بسقوط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الطن في قرار اللجنة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٩	٢٤	(الطن ٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧١) .. .. . (خامساً) ضريبة العقارات المبنية . ١ — اعتبار المال خاضعاً للضريبة على العقارات المبنية . مناطه . دخوله في عداد الأموال المبنية في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ولو لم يكن عقاراً في حكم القانون المدني .
٢٠٢	٣٤	(الطن ١٤٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧١) .. .. . ٢ — خضوع المال المخلف عن المورث للضريبة على العقارات المبنية . تقدير قيمته بما يعادل ١٢ مثلاً من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد . العوامة تخضع لهذا التقدير .
٢٠٢	٣٤	(الطن ١٤٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧١) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) ضريبة التركات .
		المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
٤٢	٩	( الطعن ٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧١ ) .. .. .
		(سابعاً) تقادم الضرائب .
		حكم وقف التقادم في الفترة من ٤/٩/١٩٥٠ إلى ٣١/١٢/١٩٥٠ - المنصوص عليه في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٠ . حكم عام . سريانه على الضرائب المنصوص عليها في ذلك القانون والتي بدأ تقادمها ولم يكتمل .
٢٧٧	٤٤	( الطعن ٢٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧١ ) .. .. .
( ع )		
عرف . عقد . عمل		
عرف		
		سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لا لزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الإسهاء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٥٤	٢٧	( الطعن ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧١ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	عقد
		(أولاً) تكييف العقد .
		١ — العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . إتهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٢ — تكييف العقد أخذاً بعنوانه ونصوصه والظروف التي لا يستتبعه . عدم الخروج عن عبارته أو مجاوزة غرضه . إتفاق هذا التكييف مع نصوص العقد وظروفه . لا خطأ .
٨٧	١٦	(الطن ٣٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. .. .
		٣ — إعتبار العقد تنازلاً عن المنشأ في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لا عبرة بما يجريه المتنازل له من تغيير في نوع النشاط .
٨٧	١٦	(الطن ٣٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. .. .
		٤ — إتهاء الحكم إلى أن الاتفاق الذى تضمنه عقد الإيجار في أحد بنوده يشمل أجرة المثل للمكان المؤجر كما يشمل مقابل عملية مالية أخرى ، إعتباره هذه العناصر متداخلة بحيث لا يمكن الفصل بين مقابل إيجار المبنى ومقابل العملية المالية المذكورة ،

الصفحة	القاعدة	
		وأن النزاع في هذا الشأن قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تكييف سليم للعلاقة بين الطرفين ، وتطبيق صحيح للقانون .
١٢٥	٢٢	(الطن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. . ٥ — فصل الحكم — الصادر بئدب خير — في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه إستقلا لا .
٣٥٩	٥٧	(الطن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. .. . (ثانيا ) تفسير العقد .
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . إلزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعبارتها .
١١٨	٢١	(الطن ٢٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. . ٢ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أولا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	(الطن ٣٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) .. .. . ٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها لا يخرج فيه على المعنى الظاهر لها .
٤٠١	٦٣	(الطن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. . (ثالثا) آثار العقد .
		١ — العقد الرسمي في معنى المادة ٥٧٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ به جبرا دون حاجة للالتجاء إلى القضاء .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .



الصفحة	القائمة	
		٢ — إعتبار الوكيل الظاهر نائبا عن الأصيل . مناطه . أن يكون المظهر الخارجي خاطئا ، وأن يتخددع الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير في إستطلاع الحقيقة .
١٠٠	١٨	(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. .
		٣ — إرادة الوصي تحمل محل إرادة القاصر . إنصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير . إيجاب استئذان الوصي محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم . ليس بشروط للتعاقد أو التصرف . وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصي الأهلية . وليس لخصوم هؤلاء التمسك به .
١٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. .. .
		٤ — الشراء مع حق إختيار الغير . شرطه . ذكر حق الاختيار في العقد . إفصاح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر في الميعاد المحدد . أثره . انصراف آثار البيع للأخير .
١٤٨	٢٦	(الطن ٢٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٨) .. .. .
		٥ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لإلتزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٤	٢٧	(الطن ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. .. .
		(رابعاً) إبطال العقد .
		١ — التفرقة بين تصرفات المجنون أو المعتوه في الفترة السابقة على صدور قرار الحجر والفترة التالية له . قرار الحجر قرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه . تسجيل ذلك القرار قرينة على علم

الصفحة	القاعدة	
		الغير بذلك . عدم صدور قرار بتوقيع الحجر على المجنون أو المعتوه لا يعنى بذاته أن تصرفاته صحيحة . ثبوت علم المتصرف إليه بحالة الجنون أو العته المعدم للتمييز لحظة إبرام التصرف كاف لإبطاله ولو كان صادرا قبل توقيع الحجر وتسجيل قراره .
٧١	١٤	( الطعن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٢ - النعى بأن العقد انطوى على فحش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٠١	٦٣	( الطعن ٢٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .
		وراجع : ( بطلان . " بطلان التصرفات " ) .
		(خامسا) فسخ العقد .
		١ - انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالإلتزام . استيلاء الإصلاح الزراعى على العين المبيعة لدى البائع . سبب أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن .
١٨٨	٣٢	( الطعن ٣٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. .. .
٢٤٤	٤٠	( والطعن ٣٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. .. .
		٢ - القضاء بصورية التماسخ في عقد البيع بعد بحث أركان ذلك العقد وشروطه . قضاء ضمنى بصحة ذلك العقد .
٣٤٧	٥٥	( الطعن ٢٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. .
		٣ - سقوط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد . أثره . سقوط الشرط الجزائى الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . عبء إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .
٤٠١	٦٣	( الطعن ٢٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .

## عمل

## عقد العمل :

## ” بدل طبيعة العمل “

بدل طبيعة العمل . إعطاؤه للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله . عدم اعتباره جزءا من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها في أدائه لعمله . اعتباره جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره .

(الطن ١٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦) ٥ ... .. ٢٣

## ” راعى الكنيسة “

البطريرك . اختصاصه برسامة القسس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . له وحده الاشراف الإدارى والمالى على جميع الاديرة والكنائس . حقه في أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية تتولى الإدارة نيابة عنه . اعتبار عقود العمل المبرمة بين هذه الجمعيات والعاملين بها قائمة بينهم وبين البطريركية .

(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ١٧ ... .. ٩٣

## ” أثر إسقاط الالتزام “

إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم مسئولية جهة الإدارة عن التزاماته . إسقاط الالتزام أو انتهاء . أثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة للمرفق . عدم اعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال في دعوى عمل .

(الطن ١٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦) ٧ ... .. ٣٣



الصفحة	القاعدة	
		إصابات العمل :
		١ - وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل . أثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب إخطار رب العمل للمسئول بالامتناع عن الوفاء بالتعويض للعامل . إهماله ذلك . وفاء المسئول بالتعويض للعامل . مبرئ لزمته قبل رب العمل .
٢٩٥	٤٧	(الطعن ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. .. .
		٢ - واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إصابة عمل .
٢٩٥	٤٧	(الطعن ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. .. .
<hr/>		
		(غ)
		غير
		جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة في القانون أو نظام الشركة المشهر ، حجة على الغير .
١٠٠	١٨	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢١/١/١٩٧١) .. .. .
<hr/>		

الصفحة	القائمة	
		(ق)
		قانون . قسمة . قضاء مستعجل قوة الأمر المفضى قانون
		أجرة الحكر عند طلب تصقيعه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية " النسبة " بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت . (الطن ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. ٢
٩		أثر القانون : إشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات ولو كانوا مرتبطين بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . هذا النص يطبق على الجهات التي يصدر بها قرار وزاري . م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو لا يتعارض مع قيام هذه العقود . (الطن ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. .. ٦٤
٤١١		الاشتراك الإجبارى لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية . العقد متى نشأ صحيحاً . لا يزول ولا يوقف أثره إلا باتفاق طرفيه . (الطن ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. .. ٦٤
٤١١		تطبيق القانون الأجنبي : تحصيل الحكم لما ورد بمستند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أولاً يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع . (الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) .. .. ٥٩
٣٧١		

الصفحة	القاعدة	
		سريان القانون من حيث الزمان :
		١ — وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدها في خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أى المدتين أطول . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابعاً من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازاً إذا حصل تسجيل البيع .
٣٠٠	٤٨	(الطن ٣٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧١) .. .. .
		٢ — المادة ٦ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . سريانها من تاريخ نشر ذلك القانون في ٥/١١/١٩٥١ . تحديد المصاريف الحكومية بنسبة ٢٠ ٪ من إيرادات العقارات الزراعية . سريان هذه النسبة على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية ولو كانت السنة الزراعية قد انتهت في أكتوبر سنة ١٩٥١ .
٣١٧	٥١	(الطن ٢٧٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧١) .. .. .
		٣ — قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تحريم الرجوع في الوقف السابق على العمل به . شرطه . حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق للغير جهة كان هذا الغير أو من أهل الاستحقاق . أهلياً كان الوقف أو خيرياً . وقف المسجد أو ما وقف على المسجد . عدم جواز الرجوع فيه إطلاقاً .
٣٧٩	٦٠	(الطن ٦ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " — جلسة ٢٤/٣/١٩٧١) .. .. .



## تنزع القوانين من حيث المكان :

قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للسادة ٢٢ مدني في هذا الخصوص .

(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) ... .. ٥٩ ٣٧١

### قسمة

١ - سلطة المحكمة في قسمة أعيان الوقف قسمة نظر . استقلال كل ناظر بالنظر على القسم المخصص له . لا تعد هذه القسمة قسمة ملك خاصة إذا حصلت قبل صدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .

(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... .. ٢٣ ١٣٢

٢ - تحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية . شرطه . دوام حيازة الشريك للجزء المقر من المال الشائع مدة ١٥ سنة . عدم اتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك . مثال في وقف منته .

(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... .. ٢٣ ١٣٢

٣ - القسمة الفعلية . تحقيقها في صورة ما إذا تصرف كل من الملاك المشتاعين في جزء مقر من المال الشائع يعادل حصته . حصول تصرفات في أعيان الوقف بعد انتهائه من بعض الشركاء دون البعض الآخر . لا تتوافر به قسمة فعلية .

(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... .. ٢٣ ١٣٢

الصفحة	القاعدة	
		٤ — مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء ، واعتبار البائعين لجزء من هذه الأعيان ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشيوع .
١٣٢	٢٣	(الطعن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..

### قضاء مستعجل

		١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل في الإخلاء الفوري وهدم البناء بعدم موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسبباً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء كل اختصاص للقضاء المستعجل في هذا الشأن .
١٩٥	٣٣	(الطعن ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		٢ — تأييد اللجنة — المشكلة طبقاً للمادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم بعد موافقة اللجنة المشكلة وفقاً للمادة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء العادي وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التي تثار في شأن ذلك القرار .
١٩٥	٣٣	(الطعن ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..

### قوة الأمر المقضي

		١ — القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقفي . لا تنقيد به المحكمة التي أصدرته عند نظر موضوع ذلك الاستئناف .
٦٧	١٣	(الطعن ٢٦٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة من كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٣ — حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم فصله في تكييف العلاقة بين الطرفين بما يخرج النزاع أو لا يخرج من نطاق قانون إيجار الأما كن . لا حجية له في هذا الشأن .
١٢٥	٢٢	(الطن ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..
		٤ — الحكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه كأصل . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بالبطلان تأسيسا على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة له .
١٦٠	٢٨	(الطن ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... .. وراجع : ( حكم " حجية الحكم " )

## كفالة

مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة من كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .

(الطن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..



## (م)

مباني . محاماة . محكمة الموضوع . مرافق عامة .  
معارضة . معاهدات . مقاوله . ملكية . موطن .

## مباني

١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة  
القضوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل في الإخلاء الفوري وهدم  
البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسببا  
خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء كل اختصاص  
للقضاء المستعجل في هذا الشأن .

(الطن ٢١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ٣٣ ... ١٩٥

٢ — تأييد اللجنة — المشكلة طبقا للمادة السابعة من القانون  
رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ —  
قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم بعد موافقة اللجنة المشكلة  
وفقا للمادة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء  
العادي وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن  
ذلك القرار .

(الطن ٢١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ٣٣ ... ١٩٥

## محاماة

صدور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق  
اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها في موطنه .

(الطن ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ٦٢ ... ٣٩٣

القائمة

الصفحة

## محكمة الموضوع

## ( أولا ) سلطتها في تفسير العقد .

١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . إلزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعبارتها .

١١٨ ٢١ ( الطعن ٢٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) .. .. .

٢ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها ما دام استخلاصها سائغا .

٢٤٤ ٤٠ ( الطعن ٢٠٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. .. .

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها لا يخرج فيه على المعنى الظاهر لها .

٤٠١ ٦٣ ( الطعن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .

## ( ثانيا ) سلطتها في تكييف العقد .

العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . إتهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .

٥٢ ١١ ( الطعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .

## ( ثالثا ) سلطتها في تقدير الدليل .

١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل من كافة أوراق الدعوى . لا تثريب عليها إن هي استعانت في شأن التدليل

الصفحة	القاعدة	
		على قيام حالة العتمة وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة.
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لالتزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٥٤	٢٧	(الطن ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		(رابعاً) سلطتها في تقدير البينة .
		١ - إستقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .
١١٨	٢١	(الطن ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..
		٢ - تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم إلزامها بتصديق الشاهد في كل أقواله أو الرد على من لم تأخذ بشهادته . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٦٠	٢٨	(الطن ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود .
٢٢٨	٣٧	(الطن ٢٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..



الصفحة	المقابلة	
		٤ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله .
٢٦٦	٤٣	(الطن ٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١) ... ..
		(خامسا) سلطتها في تقدير القرائن .
		تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٢٦٦	٤٣	(الطن ٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٩) ... ..
		(سادسا) سلطتها في مسائل الواقع .
		١ — النعي بأن محكمة الموضوع لم تطالع على عقد الإلتزام أو قرار إسقاطه . دفاع موضوعي . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣	٧	(الطن ١٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦) ... ..
		٢ — تقدير حالة العتة لدى أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائغا .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٣ — ورود الطعن على قرار اللجنة الذي تتضمنه صحيفته . وجوب تضمين الصحيفة بيانا يكفي للتعريف بالقرار المطعون فيه . كفاية هذا البيان . من مسائل الواقع .
١٣٩	٢٤	(الطن ٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٧) ... ..
		٤ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال .

الصفحة	القائمة	
		متى كان الاستخلاص سائغا ، فإن المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	(الطن ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) ... ..
		٥ - تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	(الطن ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) ... ..
		٦ - تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٣٣٤	٥٣	(الطن ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..
		٧ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشجن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	(الطن ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣ ) ... ..
		٨ - ترجيح شهادة شاهد على أخرى . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٢١٧	٣٦	(الطن ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) ... ..
		٩ - المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف سريان التقادم . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لاصلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .
٣٠٥	٤٩	(الطن ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	مراقق عامة
		إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم مسئولية جهة الإدارة عن التزاماته . إسقاط الالتزام أو انتهاؤه . أثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة للمرفق . عدم اعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال في دعوى عمل . (الطن ١٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦) ... .. ٧ ٣٣
		<b>معارضة</b>
		الأحكام الغيابية . بدء ميعاد المعارضة فيها من يوم علم الخصم الغائب بتنفيذها . المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات السابق . الأحكام الغيابية غير القابلة للتنفيذ . بدء الميعاد من تاريخ إعلانها . م ٢٥٣ مرافعات . (الطن ٢٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... .. ٣٨ ٢٣٤
		<b>معاهدات</b>
		١ — المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الإعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمينها تشريعا بمحقا بالشركات الأجنبية . لا تعارض بينها وبين معاهدة مونتريه . (الطن ٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... .. ١٥ ٨١
		٢ — هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية . معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة . (الطن ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... .. ٣٠ ١٧٢



الصفحة القاطدة

## مقالة

التمسك بقرار رئيس الجمهورية القاضي بتحديد قيمة ما يعهد به من أعمال إلى المفاوض في السنة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١١٨ ٢١ ... (الطن ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ...

## ملكية

١ - مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء . واعتبار البائعين بلجزء من هذه الأعيان ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشيوع .

١٣٢ ٢٣ ... (الطن ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ...

٢ - للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية .

٢٨٢ ٤٥ ... (الطن ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١) ...

٣ - طلب تثبيت ملكية أرض النزاع أمام محكمة أول درجة على أساس التقادم المكسب . إضافة أساس آخر إلى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف هو حجة وقف وبطلان اشهاد التغير الصادر من الواقفة . اعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا . جواز إبدائه في الاستئناف .

٣٦٣ ٥٨ ... (الطن ٣٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) ...

الصفحة	القاعدة
--------	---------

## موطن

### الموطن الأصلي :

١ - عدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من صحيفة الاستئناف .  
النعي ببطلان هذه الصحيفة لحلها من بيان موطن المستأنف .  
لا دليل عليه .

٢٧ (الطن ٣٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١/٦) .. ٦

٢ - المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق . الهدف  
من البيانات التي أوجبت أن يتضمنها الحكم . التعريف  
بأشخاص وصفات الخصوم . تضمن الحكم بيان اسم الخصم  
ولقبه ووظيفته ومحل عمله . كفاية ذلك للتعريف بشخصه .  
خلوه من بيان موطن الخصم . لا عيب .

٢٧ (الطن ٣٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١/٦) .. ٦

### الموطن المختار :

ص - دور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق  
اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها  
في موطنه .

٣٩٣ (الطن ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) ... .. ٦٢

( ن )

نظام عام . تقض . نقل بحرى  
نيابة عامة

## نظام عام

(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام .

١ — سلطة مجلس إدارة الشركة المساهمة مقيسدة  
بالغرض منها ، وبالقواعد الآمرة في القانون .

(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. .. ١٨ ١٠٠

٢ — وجوب إعلان الطعن خلال ١٥ يوما تبدأ  
من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح  
القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم  
من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هو ١٥ يوما تبدأ  
من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن  
في الميعادين المذكورين . جزاؤه . بطلان الطعن . لمحكمة النقض  
أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(الطن ٤٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٣١) .. .. ٦٧ ٤٢٨

٣ — وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة  
بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه ، سواء كانت  
الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى  
مدنية ، وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل  
النيابة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارته لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

(الطن ١٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. ١٠ ٤٦



الصفحة	القاعدة	
		(ثانيًا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .
		١ — قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك الطاعنة بهذه القاعدة أمام محكمة الموضوع وقيامها بتنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق . قبول للإثبات بغير الكتابة .
٣	١	(الطن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. .
		٢ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لاتعلق بالنظام العام . الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٢١٧	٣٦	(الطن ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .
		٣ — قواعد الإثبات لاتعلق بالنظام العام . النعي لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات . غير جائز .
٢٨٩	٤٦	(الطن ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١) .. .. .
		٤ — بطلان إعلان تقرير الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	(الطن ١٤٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٧) .. .. .
		٥ — قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . مريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لاتستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للسادة ٢٢ مدني في هذا الخصوص .
٣٧١	٥٩	(الطن ٣٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٦ - قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى ، تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا مقل الحق فى إقامة دعوى المسئولية . علم مساسها بموضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى رغم علم تعلقها بالنظام العام .
٣٧١	٥٩	الطن ٣٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣ ) .. .. . وراجع : ( بطلان " بطلان الإجراءات " ) .

## نقض

## إجراءات الطعن :

## ( أولا ) تقرير الطعن .

		١ - وجوب حصول تقرير الطعن بالنقض فى قلم كتاب محكمة النقض فى ظل قانون المرافعات السابق . خلوص صورة التقرير المعلنه من بيان اسم الموظف الذى حصل أمامه . لا بطلان .
١٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. .. .
		٢ - خلوص صورة تقرير الطعن المعلنه من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به . لا بطلان .
٣٠٥	٤٩	(الطن ٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. .. .
		٣ - العبرة فى تفصيل أسباب الطعن هى بما جاء بتقرير الطعن . لا يفتى عن ذلك البيان الوارد بالمذكرة الشارحة .
٣٣٩	٥٤	(الطن ٣٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. .

## ( ثانيا ) إيداع الأوراق .

إيداع أصل ورقة إعلان الطعن للتصميم ، وصورة من الحكم المطعون فيه والأحكام التى أحال إليها فى أسبابه ، ومذكرة شارحة

الصفحة	القائمة	
		لأسباب الطعن والمستندات المؤيدة له في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق . إجراء جوهري . مخالفته . أثرها . عدم قبول الطعن .
١٥	٣	( الطعن ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. .. .
		( ثالثا ) إعلان الطعن .
		١ — عدم قيام الطاعن بتصحيح إعلان الطعن خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ مرافعات أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن بالنقض .
٣٨	٨	( الطعن ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٧ ) .. .. .
		٢ — وجوب إعلان الطعن خلال ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هو ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين جزاؤه . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٤٢٨	٦٧	( الطعن ٤٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٣١ ) .. .. .
		٣ — بطلان إعلان تقرير الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	( الطعن ١٤٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٧ ) .. .. .
		٤ — وفاة الخصم قبل صدور الحكم المطعون فيه . وجوب إعلان الطعن إلى كل من ورثة ذلك الخصم على حدة في الميعاد .
٢٨٢	٤٥	( الطعن ٣٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١١ ) .. .. .



الصفحة	القائمة	
		شروط قبول الطعن :
		(أولا) الصفة .
		١ — إنكار الطاعن صفته كشريك متضامن في شركة الواقع .
		تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول
		الطعن بمقولة إنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .
٦٢	١٢	(الطن ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٢ — قضاء الحكم بصحة حكم المحكمين بالنسبة للطاعن .
		نفيه على الحكم في شقه الخاص باعتبار مشاركة التحكيم غير نافذة
		في حق ما لم يكونوا أطرافا فيها والذين لم يطعنوا عليه . غير
		مقبول .
٦٧٩	٣١	(الطن ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. .. .
		(ثانيا) المصلحة .
		١ — المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور
		الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن .
		مثال في دعوى عمل .
٢٣	٥	(الطن ١٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦) .. .. .
		٢ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده
		مذكرة بدفاعه . التمسك بإعلان الإعلان . عدم بيان وجه
		المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	(الطن ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		٣ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . لا مصلحة للطاعن
		في التمسك بإعلان الإعلان طالما أنه قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد،
		ولم يبين وجه مصلحته فيه .
٢٨٢	٤٥	(الطن ٢٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١١) .. .. .

الصفحة	القاعدة	"المصلحة النظرية"
		٤ — مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي . بيان اختصاصاته في الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . اختصاص البطيريركية والمجلس المذكور . القضاء في موضوع الخصومة ضد المجلس وحده . النعي على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للبطيريركية . لا جدوى فيه . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أماما للطعن .
٩٣	١٧	(الطعن ٤١٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... ..
		٥ — إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	(الطعن ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... ..
		الخصوم في الطعن :
		عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .
٢٥٤	٤١	(الطعن ٢٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٩) ... ..
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		صدور حكم من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . خطأ ذلك الحكم في تطبيق القانون ثم صدور حكم في الموضوع . جواز الطعن بالنقض في الحكمين .
١٩٥	٣٣	(الطعن ٣١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		وراجع : ( حكم "الطعن في الحكم" ) .

## أسباب الطعن :

## (أولا) السبب المتعلق بالنظام العام .

وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة العامة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ١٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ١٠ ٤٦

## (ثانيا) السبب الجديد .

١ - السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في أهلية .

(الطعن ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ١٤ ٧١

٢ - واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى لإصابة عمل .

(الطعن ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١) ... .. ٤٧ ٢٩٥

٣ - النعي بسقوط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الطعن في قرار اللجنة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧) ... .. ٢٤ ١٣٩

٤ - التمسك ببطلان تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة . عدم إثارة ذلك في الاستئناف . عدم جواز التحدي به أمام النقض .

(الطعن ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... .. ٣٦ ٢١٧



الصفحة	القاعدة	
		٥ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطن ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... .. ٣٦ ٢١٧
		٦ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الحكم . غير جائز . (الطن ٣٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... .. ٣٨ ٢٣٤
		٧ - إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. ٥٧ ٣٥٩
		٨ - التمسك ببطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم الابتدائي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. ٥٢ ٣٢٢
		٩ - مستند لم يقدم لمحكمة الموضوع . التمسك بدلالته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطن ٣٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. ٥٥ ٣٤٧
		١٠ - تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطن ٢٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. ٥٣ ٣٣٤
		١١ - النعي بأن العقد انطوى على غش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) ... .. ٦٣ ٤٠١

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) مسائل الواقع .
		١ — النعى بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد الالتزام أو قرار إسقاطه . دفاع موضوعي . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣	٧	(الطن ١٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦) .. ..
		٢ — التمسك بقرار رئيس الجمهورية القاضي بتحديد قيمة ما يعهد به من أعمال إلى المقاول في السنة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٨	٢١	(الطن ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..
		٣ — تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لامعقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائفاً .
٧١	١٤	(الطن ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
		٤ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائفاً فإن المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	(الطن ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٥ — تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم التزامها بتصديق الشاهد في كل أقواله أو الرد على من لم تأخذ بشهادته . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٦٠	٢٨	(الطن ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	( الطعن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) .. .. .
		٧ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	( الطعن ٣٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٣ ) .. .. .
		وراجع : ( محكمة الموضوع " سلطتها في مسائل الواقع " ) ( رابعاً ) السبب المجهل .
		١ — النعي في تقرير الطعن بأن خطأ الحكم في فهم الواقعة له أثر في تقدير الدعوى دون تحديد أثر التقدير الخاطئ . نعي مجهل . غير مقبول .
٣٢٢	٥٢	( الطعن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. .
		٢ — عدم بيان الطاعن للقرارات التي تخوله حقاً . نعي مجهل .
٤١١	٦٤	( الطعن ٤١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .
		٣ — النعي بأن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة دفاع الطاعن دون بيان أوجه هذا الدفاع . نعي مجهل .
٤٠١	٦٣	( الطعن ٢٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ ) .. .. .
		( خامساً ) السبب المفتقر للدليل .
		١ — عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من صحيفة الاستئناف . النعي ببطلان هذه الصحيفة لحلها من بيان موطن المستأنف . لا دليل عليه .
٢٧	٦	( الطعن ٣٠ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧١/١/٦ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع تمسكا جازما بطلب تقديم المستندات . نعيه على الحكم في هذا الخصوص بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . عار عن الدليل .
٥٢	١١	(الطن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .
		سلطة محكمة النقض .
		١ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لإلزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للمعرف الجاري في المعاملات . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٥٤	٢٧	(الطن ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. .. .
		٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .
٤٠١	٦٣	(الطن ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. .. .
		وراجع : ( محكمة الموضوع "سلطتها في التقدير" .
		<hr/>
		نقل بحري
		١ — هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية . معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة .
١٧٢	٣٠	(الطن ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها يكون بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة دون السعر الجبرى الذى تفرضه وزارة التموين .
١٧٢	٣٠	(الطن ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
		٣ — مناط اعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين .
١٧٢	٣٠	(الطن ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
		٤ — قواعد المادتين ٢٧٥، ٢٧٤ من قانون التجارة البحرى المصرى تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسئولية . عدم مساسها بموضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى رغم عدم تعلقها بالنظام العام .
٣٧١	٥٩	(الطن ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) ... ..
		٥ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبى أولا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
٣٧١	٥٩	(الطن ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) ... ..
<b>نيابة عامة</b>		
		١ — وجوب تدخل النيابة العامة فى الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦	١٠	(الطن ١٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٣٦٣	٥٨	(الطن ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٥٩	٥٧	( الطعن ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..
		( هـ )
		هبة
		الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة في القانون .
١٠٠	١٨	( الطعن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) ... ..
		( و )
		وصية . وقف . وكالة
		وصية
		إثبات الوصية :
		١ — الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية .
٣	١	( الطعن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يحفى وصية على أقوال شاعدي البائعة . خلو هذه الأقوال مما يفيد إتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها . فساد في الاستدلال .
٣	١	( الطعن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) ... ..
		٣ — إتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يحفى وصية . استناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها إقتضت الثمن .
٣	١	( الطعن ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) ... ..
		٤ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .
٢٨٩	٤٦	( الطعن ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) ... ..
<hr/>		
<b>وقف</b>		
<b>قسمة الوقف :</b>		
		١ — سلطة المحكمة في قسمة أعيان الوقف قسمة نظر . استقلال كل ناظر بالنظر على القسم المخصص له . لا تعد هذه القسمة ملك خاص إذا حصلت قبل صدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .
١٣٢	٢٣	( الطعن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية . شرطه . دوام حيازة الشريك للجزء المقرز من المال الشائع مدة ١٥ سنة وعدم اتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك . مثال في وقف منته .
١٣٢	٢٣	(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..
		٣ — القسمة الفعلية . تحققها في صورة ما إذا تصرف كل من الملاك المشتاعين في جزء مقرز من المال الشائع يعادل حصته . حصول تصرفات في أعيان الوقف بعد إنتهائه من بعض الشركاء دون البعض الآخر . لا تتوافر به قسمة فعلية
١٣٢	٢٣	(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..
		٤ — مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء . وإعتبار البائعين لجزء من هذه الأعيان ما زالوا مالكين لأنصبتهم على الشيوع .
١٣٢	٢٣	(الطن ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..
		الرجوع في الوقف :
		قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تحريمه الرجوع في الوقف السابق على العمل به . شرطه . حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق للغير جهة كان هذا الغير أو من أهل الاستحقاق . أهليا كان الوقف أو خيريا . وقف المسجد أو ما وقف على المسجد . عدم جواز الرجوع فيه إطلاقا .
٣٧٩	٦٠	(الطن ٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٣/٢٤) ..

الصفحة	القائمة	
		تدخل النيابة في دعوى الوقف :
		وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦	١٠	(الطن ١٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٣٦٣	٥٨	(والطن ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) ... ..
وكالة		
		١ - إعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الأصيل . مناطه . أن يكون المظهر الخارجي خاطئاً ، وأن يتخدد الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير في استطلاع الحقيقة .
١٠٠	١٨	(الطن ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) ... ..
		٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائفاً فإن المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	(الطن ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		٣ - صدور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها في موطنه .
٣٩٣	٦٢	(الطن ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) ... ..



# موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

العدد الأول — السنة الثانية والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ب)		(١)
٢١	بطلان .. .. .	٣	إثبات .. .. .
٢٥	بنوك .. .. .	٨	أحوال شخصية .. .. .
٢٦	بيع .. .. .	٩	اختصاص .. .. .
	(ت)	١١	إرث .. .. .
٢٩	تأمين .. .. .	١١	استئناف .. .. .
٣٠	تأمين .. .. .	١٣	إشغال الطرق العامة .. .. .
٣٠	تأمينات اجتماعية .. .. .	١٤	إصلاح زراعي .. .. .
٣١	تأمينات عينية .. .. .	١٥	إعلان .. .. .
٣٢	تجزئة .. .. .	١٦	إفلاس .. .. .
٣٢	تحكيم .. .. .	١٦	إلتزام .. .. .
٣٣	تزوير .. .. .	١٨	أمر أداء .. .. .
٣٤	تعويض .. .. .	١٨	أهلية .. .. .
٣٥	تقادم .. .. .	٢٠	أوراق تجارية .. .. .
٣٧	تنظيم .. .. .	٢٠	إيجار .. .. .

## (ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦٢	شروع .. .. .	٣٨	تنفيذ .. .. .
	(ص)	٤٠	تنفيذ عقارى .. ..
٦٢	صلح .. .. .		(ح)
٦٣	صورىة .. .. .	٤١	حكر .. .. .
	(ض)	٤١	حكم .. .. .
٦٤	ضرائب .. .. .	٥٠	حيازہ .. .. .
	(ع)		(خ)
٦٨	عرف .. .. .	٥٠	خبرة .. .. .
٦٩	عقد .. .. .	٥٠	خلف .. .. .
٧٣	عمل .. .. .		(د)
	(غ)	٥١	دعوى .. .. .
٧٤	غير .. .. .	٥٥	دفوع .. .. .
	(ق)		(ر)
٧٥	قانون .. .. .	٥٦	رسوم .. .. .
٧٧	قسمة .. .. .	٥٨	ريع .. .. .
٧٨	قضاء مستعجل .. ..		(ش)
٧٨	قوة الأمر المقضى ..	٥٨	شركات .. .. .
		٦١	شهر عقارى .. ..

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ك)		(ن)	
كفالة .. .. .	٧٩	نظام عام .. .. .	٨٨
		نقض .. .. .	٩٠
(م)		نقل بحرى .. .. .	٩٨
مبانى .. .. .	٨٠	نيابة عامة .. .. .	٩٩
محاماه .. .. .	٨٠	(هـ)	
محكمة الموضوع .. .. .	٨١	هبة .. .. .	١٠٠
مرافق عامة .. .. .	٨٥	(و)	
معارضة .. .. .	٨٥	وصية .. .. .	١٠٠
معاهدات .. .. .	٨٥	وقف .. .. .	١٠١
مقاولة .. .. .	٨٦	وكالة .. .. .	١٠٣
ملكية .. .. .	٨٦		
موطن .. .. .	٨٧		



## التصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧	١٠	أداء	إثبات أداء
٨	١	” الطاعنه ”	” المطعون ضدها ”
٤٣	١٠	تعديله يـ	تعديله
٤٥	١٦	ولدها تقدير	ولدها في تقدير
٤٨	٥	و	وفي
٤٨	٢٤	وفقا	وفقا
٧٦	٥	عنه	عنه
١٠٥	٢	عما	مما
١٠٨	١٦٦١٠	لا يجوز مجبه	لا يجوز حجية
١١١	١٣	دلت	دللت
١١٧	٢	لا ينقضها الإقرار	لا ينقضها إلا الإقرار
١٦٤	١٠	اطمئنانها	اطمئنانها
١٧١	١١	مديرا	مديرا
١٧٧	١٧	حالة بيان	حالة عدم بيان
١٩٩	الأول	يقرر	يقر
٢٢٠	قبل الأخير	فض	رفض
٢٥٨	الأول	في إبداء	إبداء
٢٧٠	١٠	تقرير	تقدير
٢٧٤	١٢	المطعون	المطعون فيه

( ٥ )

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٧٥	٢٠	جاء	جاء
٢٧٩	قبل الأخير	التقدير	التقرير
٢٨٢	٨	للطاعن	للمطعون عليه
٢٩٦	٦	الذي دفعته — وحلت محلهم	الذي رفعه — وحل محلهم
٤١٣	٩	تميز	تجيز
٤١٧	٢	١٩٦١/٩٢/٣	١٩٦١/١٢/٣

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

وكيل أول

رئيس مجلس الادارة

على سلطان على

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٢/٣٩٠٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

٢٢٣٣-١٩٧٢٥١٣



جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية والعشرون

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٧١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٢





## القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية

---





## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، محمد صدق البشبيشي ، محمد سيد أحمد حاد ، وعل  
محمد الرحمن .

( ٦٨ )

الطلب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" :

(١) إختصاص . " إختصاص محكمة النقض " . نقل . " نقل نوعي " .

(١) النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى — دون النقل المكاني — يجوز  
الطعن فيه أمام محكمة النقض .

(ب) نقل . " نقل نوعي " . قرار إداري .

سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها  
في فصل أي مضمون أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة  
مجلس التأديب .

(ج) تأديب . " تشكيل مجلس التأديب " . قضاة . " أسباب  
الصلاحية " .

قيام سبب من أسباب رد القضاء أو تخيم في حق رئيس مجلس التأديب . عدم  
بطلان التشكيل . مجلس التأديب لا يقوم بمهمة القضاء .

١ — خص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ رجال القضاء والنيابة بحق الطعن  
في القرارات التي تتعلق بحقوقهم ومصائرهم ، دون القرارات المتعلقة بتنظيم  
سير القضاء كالنقل من مكان إلى آخر ، إلا أن النقل النوعي من وظيفة إلى  
أخرى ، يختلف عن النقل المكاني من حيث الأثر ، فيجوز الطعن فيه ،  
لما قد يترتب عليه من أثر في مصير رجل القضاء ومستقبله . لما كان ذلك ،

وكان نقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفته الحالية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق هو نقل نوعي فإن هذه المحكمة تكون مختصة بنظر الطعن المرفوع عنه .

٢ — للجهة الإدارية سلطة اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها متى كانت مبنية على وقائع صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة في الأوراق . وللحكومة الحق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة أو رأى مجلس القضاء الأعلى حسب الأحوال .

٣ — قيام سبب من الأسباب الموجبة لرد القضية أو تنحيهم عن الحكم في حق رئيس المجلس ، لا يوجب بطلان تشكيله ، لأن طبيعة هذا التشكيل في حالة اعتذار وكيل الوزارة عن رئاسته لا تسمح بأن يحل محل المحامى العام الأول ، رئيس غيره ، فضلا عن أن المجلس لا يقوم بمهمة القضاء ، بل مجرد إبداء رأى استشارى للوزير في مسائل إدارية بحتة ، وللاوزير أن يأخذ برأى المجلس ، وله أن يتركه دون أن يكون قد خالف القانون أو أساء استعمال سلطته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب كان يشغل وظيفة وكيل نيابة ، وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٦٦ أصدر وزير العدل قراراً بنقله إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق للعمل بها ، فطعن في هذا القرار طالبا إلغائه . وقال شرحا لذلك إنه منذ عام ١٩٦٣ استأجر شقة بالقاهرة وكان شقيقه يقيم معه فيها ولمّا نُقل في غضون سنة ١٩٦٦ للعمل بـ نيابة أسبوط قام شقيقه بدعوة أحمد طلبة سعد للإقامة معه فيها إلا أن هذا الأخير

حاول الاستئثار بالشقة، وتعرض للطالب ومثيقه قاصداً منع حيازتهما لها وتحور عن هذه الواقعة المحضر رقم ١١٨٥٣ لسنة ١٩٦٦ لإدارى الوابلى وقد انتهت التحقيقات بصدر أمر رئيس نيابة شرق القاهرة بتمكينه من الحيازة دون خصمه، وإذ ألغى المحامى العام الأول هذا الأمر لحالاً إلى القضاء للحكم له باسترداد حيازته، فحقق عليه السيد النائب العام وأصدر أمراً بوقفه عن العمل، ثم طلب من وزير العدل عرض أمره على المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة للموافقة على نقله إلى وظيفة غير قضائية استناداً إلى بعض الوقائع التى أوردها فى تقريره، وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦ قرر المجلس برئاسة المحامى العام الأول الموافقة على هذا الطلب، ولما كان المحامى العام الأول قد اشترك فى مطالبته بالتنازل عن الشقة وكانت الوقائع التى أوردها النائب العام فى تقريره لا تكفى للدلالة على عدم صلاحيته لولاية القضاء، فإن القرار المطعون فيه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبسوء استعمال السلطة، ودفع الحاضر عن المطعون عليهما بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب استناداً إلى أن اختصاصها محدود بالنظر فى إلغاء القرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا التعيين والنقل والندب، ونقل الطالب إلى مصلحة الشهر العقارى يعتبر تعييناً أو نقلاً للطالب فلا تختص المحكمة بنظره فى كلتا الحالتين. كما طلب رفض الطلب موضوعاً لصدر القرار ممن يملكه وفى الحدود التى أوضحها قانون السلطة القضائية دون أن يشوبه خطأ أو سوء استعمال السلطة، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الدفع بعدم الاختصاص استناداً إلى أن نقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفة بمصلحة الشهر العقارى يعتبر نقلاً نوعياً تختص المحكمة بنظره، كما طلبت رفض الطلب تأسيساً على أن الأحكام الخاصة بتأديب أعضاء النيابة لا يمس حق الحكومة فى فصل أى عضو منهم أو نقله إلى وظيفة أخرى دون وساطة مجلس التأديب، وأن الثابت من الأوراق أن النائب العام قد أعد تقريراً من واقع ملف الطالب أوضح فيه عدداً من الوقائع الدالة على انحرافه فترة عمله فى النيابة وطلب عرض الأمر على المجلس الاستشارى للموافقة على نقله إلى وظيفة غير قضائية وصدر القرار المطعون فيه بنقله إلى وظيفته الحالية تحقيقاً للمصالح العام وطبقاً لنصوص القانون.



وحيث إن الدفع بعدم الاختصاص مردود بأن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد خص رجال القضاء والنيابة بحق الطعن في القرارات التي تتعلق بحقوقهم ومصائرهم دون القرارات المتعلقة بتنظيم سير القضاء كالنقل من مكان إلى آخر إلا أن النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى يختلف عن النقل المكاني من حيث الأثر ، فيجوز الطعن فيه لما قد يترتب عليه من أثر في مصير رجل القضاء ومستقبله . لما كان ذلك ، وكان نقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفته الحالية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق هو نقل نوعي فإن هذه المحكمة تكون مخنصة بنظر الطعن المرفوع عنه ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن القرار المطعون فيه جاء مشوبا بأساءة استعمال السلطة ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الوقائع التي نسبها إليه النائب العام في تقريره المقدم للمجلس الاستشاري الأعلى للنيابة لا تصلح مدعاة للقول بفقد صلاحيته لتولي الوظائف القضائية لأنها جميعا لا تمس سمعته ونزاهته ولا تنال من كفايته في العمل ، كما أنه لم يواجه بتقرير النائب العام للرد عليه دفاعا عن نفسه ، هذا علاوة على أن المحامي العام الأول الذي رأس المجلس الاستشاري ووافق على نقله سبق أن اشترك في مطالبته بالتنازل عن الشقة ، وكان يتعين عليه تحقيقا للعدالة التناحي عن رئاسة المجلس حتى لا يجمع بين صفتي الخصم والحكم .

وحيث إن هذا السبب مردود ، ذلك بأن للجهة الإدارية سلطة اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها متى كانت مبنية على وقائع صحيحة مستفادة من مصادر ثابتة في الأوراق ، ولما كان للحكومة الحق في فصل أي عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب بعد أخذ رأي المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة أو رأي مجلس القضاء الأعلى حسب الأحوال ، وكان الثابت أن النائب العام قد أعد تقريرا من واقع ملف الطاعن أوضح فيه المآخذ التي ظلت على سلوكه أثناء فترة عمله بالنيابة وكانت هذه المآخذ المسندة إلى الطاعن والثابتة بملف خدمته تؤدي إلى إصدار القرار المطعون فيه ، فإن النعي على هذا القرار بسوء استعمال السلطة يكون

على غير أساس ولا يغير من ذلك قول الطاعن ببطالان تشكيل المجلس الاستشاري الذي قرر الموافقة على النقل لانعقاده برئاسة المحامي العام الأول والذي طالب إليه التنازل عن الشقة، ذلك أن قيام سبب من الأسباب الموجبة لرد القضية أو تنحيهم عن الحكم في حق رئيس المجلس لا يوجب بطالان تشكيله لأن طبيعة هذا التشكيل في حالة اغذار وكيل الوزارة عن رئاسته لا تسمح بأن يحل محل المحامي العام الأول رئيس غيره، فضلا عن أن المجلس لا يقوم بمهمة القضاء بل مجرد إبداء رأى استشاري للوزير في مسائل إدارية بحثية ، وللوزير أن يأخذ برأى المجلس وله أن يتركه دون أن يكون قد خالف القانون أو أساء استعمال سلطته .

وحيث إن الطالب ينعى بالسبب الثاني على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحقه في الدفاع، وفي بيان ذلك يقول إنه تظلم من قرار المجلس الاستشاري الصادر بالموافقة على نقله لوظيفة غير قضائية وأثر الوزير بإعادة عرض الأوراق على المجلس المذكور لبحث تظلمه وانعقد المجلس لهذا الغرض فعلا ، وقرر رفض التظلم استنادا إلى موافقته الأولى دون أن يخطر الطالب بموعده انعقاده وبالرغم من عزوف الوزير عن اعتماد تلك الموافقة وإذ صدر القرار المطعون فيه استنادا إلى هذه الموافقة ، فإنه يكون قد أخل بالضمانات التي كفلها القانون لرجال القضاء وبحق الطالب في الدفاع مما يجعله باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة وافق بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦ على نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية ووافق الوزير على هذا القرار في ٢٦/١٢/١٩٦٦ وأصدر في ١٨/٥/١٩٦٧ قرارا بنديه للعمل بمصلحة الشهر العقاري توطئة لتنفيذ النقل ثم صدر القرار المطعون فيه بعد استيفاء الإجراءات الخاصة بنقله من النيابة

العامة إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، وإذ أشار القرار في ديباجته إلى موافقة المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦ على إجراء النقل وكان صدوره بناء على وقائع تؤدي إليه ، فإنه يكون قرارا صحيحا لاستكمال كافة عناصره ، ولا يغير من هذا النظر سبق التأشير بإعادة الأوراق للمجلس بعد أن استنفذ اختصاصه لبحث الأمر من جديد لأن هذه المحاولة حتى لو تكللت بالنجاح لا تقيد الوزير عند إصدار قراره بالنقل ما دام رأى المجلس ليس ملزما له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطلب .

---



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المصطفى الصراف ، ومحمد صدق البشير ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ٦٩ )

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ القضائية :

( ا ، ب ) شفعة . " إنذار الشفعة " . بيع . " تحديد العقار المبيع " .

الإتذار الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . شموله بيان العقار  
المبيع . الغرض منه . التعرف بالعقار . ولا يعد إيجاباً بعقد بيع . العبرة  
في بيان القدر المبيع . هو عقد البيع ذاته . الاحتجاج قبل الشفيع بكشف  
التحديد الذي أجرته المساحة . غير جائز طالما أنه محل منازعة .

( ج ) محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " . حكم . " تسبب الحكم " .

محكمة الموضوع . غير ملزمة بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر .

( د ) حيازة . " حسن النية " . مسئولية . " مسئولية تقصيرية " .  
ملكية .

حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا ينبغي إعلانه بصحيفة دعوى الملكية  
في مجال المسئولية التقصيرية . نص المادة ٢/٩٦٦ مدني . قاصر على حالة مطالبة  
المالك بثمار العين المعتدى عليها .

( هـ ) بيع . " تسليم المبيع " . ملكية .

تسليم العين المبيعة إلى المشتري بعقد غير مدجل . حق المشتري في الانتفاع بها بإقامة  
بناء عليها .

( و ) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . حكم . " تسبب الحكم " .

نفي الحكم ونفي الضرر . لا يعيبه — ولو أخطأ — نفي ركن الخطأ .

(ز) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .

مسئولية المدعى في دعوى البلاغ الكاذب . لا تتحقق إن كانت لديه شهادات تبرر اتهام من اتهمه .

(ح) حكم . "تسبيب الحكم" .

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم . حسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائفة .

١ — القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التي أوجبت المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتغال الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري لمن يجوز له الأخذ بالشفعة ، هو تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفا كافيا بحيث يستطيع أن يعمل رأيه في الصفقة ، فيأخذ بالشفعة أو يترك ، ولم يقصد المشرع أن يجعل من هذا الإنذار إيجابا بالعقد يلتزم به المشتري بنقل ملكية العين إلى الشفيع إذا رد عليه بالقبول ، لأن الأصل في الشفعة هو حلول الشفيع محل مشتري العقار في جميع حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد البيع المثبت لها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر — إذ اعتد في تحديد مساحة القدر المبيع وأبعاده بالبيانات الواردة بعقد البيع دون البيانات الواردة بالإنذار — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — إنه وإن كانت بيانات العقار المشفوع فيه — التي اشتمل عليها الإنذار الرسمي الموجه إلى المطعون عليها — الشفيع — فيما يتعلق بالعقار المبيع ، قد استمدت من كشف التحديد الذي أجرته المساحة بناء على طلب المشتري ، إلا أن المطعون عليها — الشفيع — قد نازعت في صحة هذه البيانات ، كما أنها لم تسلم بنتيجة المعاينة التي أجرتها المساحة بناء على طلبها وبذلك تكون مساحة الأرض المبيعة — المشار إليها في عقد البيع بأنها تحت العجز والزيادة — لم تتحدد بعد بصفة نهائية ، ولا يكون ثمة وجه للاحتجاج قبل الشفيع بهذه البيانات .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ في قضائها بما ترتاح إليه من أدلة الدعوى وتطرح ما لا تقتنع بصحته منها ، دون أن تكون ملزمة بإبداء أسباب ترجيحها دليلا على آخر طالما كانت الأسباب التي أقامت عليها قضاها كافية لحمله .

٤ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي ركن الخطأ من المطعون عليها — الشفيع — في إقامتها السور حول القدر المتنازع عليه — المشفوع فيه — استنادا إلى الأسباب السائغة التي استدلت بها على أنها لم تكن تعتقد وقت البناء أنها تعتدى على حيازة الطاعن أو ملكيته بل كانت على العكس تعتقد أنها تقيم البناء في القدر الوارد بعقد البيع الذي حلت فيه محل المشفوع منه، وإذا كان إعلان المطعون عليها بصحيفة دعوى الملكية ، ليس من شأنه أن ينفي استمرار هذا الاعتقاد وإنما الذي ينفيه أو يؤيده هو الحكم النهائي الصادر فيها فإنه يكون على غير أساس النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لتقريره بانعدام ركن الخطأ في حق المطعون عليها سواء قبل أو بعد رفع دعوى الملكية ، ولا عبرة في هذا الخصوص باستناد الطاعن إلى المادة ٢/٩٦٦ من القانون المدني التي تنص على أن حسن النية يزول من وقت إعلان الحائز بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى ، لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما يكون في صدد مطالبة المالك بثمار العين التي اعتدى الغير على حيازتها، وليس في شأن دعوى المسؤولية التقصيرية .

٥ — عقد البيع غير المسجل وإن كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري إلا أنه يولد في ذمة البائع التزاما بتسليم المبيع ، ويترتب على الوفاء بهذا الالتزام أن يصبح المبيع في حيازة المشتري ، وله أن ينتفع به بجميع وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والفرار .

٦ — متى كان الحكم قد نفي وقوع الضرر في حدود سلطته ، وكان هذا الأساس وحده كافيا لحمل قضائه برفض دعوى التعويض ، فإنه لا يؤثر في سلامته ما ذكره من أن ركن الخطأ غير متوافر حتى ولو كان قد أخطأ في ذلك . ومن ثم فإن النعي على الحكم باضطراب أسبابه فيما يتعلق بوصف الفعل المسند إلى المطعون عليها ، يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

٧ — يكفي لعدم مساءلة المجنى عليه — المدعى في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي أبلغ بها — أن تقوم لديه شبهات تبرر اتهام من اتهمه ، ولما كان الحكم ببراءة الطاعن من التهمتين المسندتين إليه — البلاغ الكاذب والقذف —



لم یبن علی عدم صحۃ الوقائع الی أسندھا إلیہ المطعون علیہ الثانی فی صحیفۃ دعوی  
الجنحة المباشرة، وإنما بنی علی انتفاء سوء القصد وهو أحد أركان التهمة الأولى،  
وعلی عدم کفاية الأدلة بالنسبة للتهمة الثانية، وكان الحكم المطعون فیہ قد انتهى  
إلی انتفاء سوء قصد المطعون علیہ الثانی — المجنی علیہ — للأسباب الی ساقها  
ورأى أن فی ظروف الدعوی وملابساتها ما یکفی لتوافر الدلائل المؤدیة إلی صحۃ  
اعتقاده بصحة ما نسبہ إلی الطاعن فی دعواه، فإن هذا الذی قرره الحكم یعتبر  
استدلالاً سائفاً یکفی لحمل النتيجة الی انتهى إلیها برفض دعوی التعویض .

۸ — محکمة الموضوع غیر ملزمة بتعقب الخصوم فی مختلف مناحی دفاعهم،  
وحسبها أن تقيم قضاءها علی أسباب سائفة تمکفی لحمله .

## المحکمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذی تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — علی ما یبين من الحكم المطعون فیہ وسائر الأوراق —  
تتحصل فی أن السيد عبد الرازق فتحی أقام الدعوی رقم ۲۶۶ سنة ۱۹۶۳ مدنی  
کلی الاسکندرية ضد السيدة فاهد أحمد خليفة وزوجها السيد عبد المنعم طاهر  
طالباً بالحکم بالزامهما متضامین بأن يدفعوا له مبلغ ۲۴۰۴ ج و ۷۷۶ م  
علی سبیل التعویض والمصروفات والأتعاب ونشر منطوق الحكم بإحدى  
الصحف الواسعة الانتشار علی نفقتهما، وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب عقد  
ابتدائی مؤرخ ۱۹۵۹/۵/۲۰ باع السيد لیب جرجس حنا لمحمد نديم سماقية  
أرضاً معدة للبناء مساحتها ۷۳۳ و ۳۰ ذراعاً مربعاً تحت العجز والزيادة حسباً  
سفره منه تحديد المساحة بثمن قدره ۲۷۰ قرشاً للذراع المربع، وتبين من المعاينة  
أن حقيقة مسطح القطعة المبيعة هو ۶۶۱ و ۴۳ ذراعاً مربعاً بالحسود والأبعاد  
المبينة بالصحيفة، ولما كانت المدعی طليها الأولى تملك عقاراً مبنيًا مجاوراً فقد

وجه إليها المشتري إنذارا لإبداء رغبتها إن شاءت في أخذ القدر المبيع بالشفعة وقد أبدت المدعى عليها هذه الرغبة في إعلان رسمي تضمن بيان الأبعاد والحدود نقلا عن الانذار الموجه إليها من المشتري، وانتهى الأمر بأن حلت محله في حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد البيع بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٥٩/٧/١٦ ولم يتم تسجيله بسبب اختلاف الحدود والأبعاد الواردة بطلب الشهر المقدم من المدعى عليها عن تلك الواردة بعقد ملكية البائع ، وبمقتضى عقد مسجل في ١٩٦٠/٥/٢ اشترى المدعى من نفس البائع أرضا مجاورة مساحتها ٥١٨ ذراعا مربعا بثمن إجمالي قدره ١٤٣٦ ج و ٤٠٠ م ، وقد وضع يده على العين منذ تحرير العقد الابتدائي في ١٩٥٩/١١/١٨ كما بدأ في إعداد الرسومات وحساب التكاليف اللازمة للبناء والسعي لاستصدار الترخيص اللازم، ثم فوجئ بأن المدعى عليها قد اعتديا على أرضه بأن أقاما عليها سورا واضتعبا جزءا منها وثبت ذلك من إقرارهما في تحقيقات الشكوى رقم ٢٩٢٧ سنة ١٩٦٠ إداري الرمل ، الأمر الذي اضطره لإقامة الدعوى رقم ٦٥٦ سنة ١٩٦٠ جزئي الرمل طالب منع تعرضهما حيث دفعا بعدم قبولها، وصدر الحكم برفضها لاستناده فيها إلى الملكية دون الحيازة ، وإذ أقام الدعوى رقم ١٢٠٠ سنة ١٩٦١ كلى الاسكندرية طالباً تثبت ملكيته للجزء المقتصب ، فقد دفعت المدعى عليها الأولى بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وصادقها المدعى على هذا الدفع طالب إحالة الدعوى إلى محكمة الرمل الجزئية ، ولكن المدعى عليها عارضت في هذا الطلب ، ولما قضى بعدم الاختصاص وبالإحالة عادت المدعى عليها ودفعت بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى تأسيسا على أن قضاء المحكمة الابتدائية بعدم الاختصاص والإحالة غير ملزم لها وهو إمعان في الكيد والمغالطة ، وفي ١٩٦٢/٤/٢١ حكمت المحكمة برفض الدفع وبندب خبير في الدعوى لأداء المأمورية الواردة بمنطوق الحكم ، ثم عادت في ١٩٦٢/٦/٣ لحكت بطلبات المدعى أخذا بتقرير الخبير، وبالرغم من صواب هذا الحكم فقد استأنفته المحكوم ضدها، وفي ١٩٦٢/٨/١١ قضت محكمة ثاني درجة برفض التظلم من وصف الفاذ ثم عادت في ١٩٦٢/١١/٢٤ لحكت برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . وذكرت في الأسباب أن المستأنفة لم تقصد من دفعوها سوى المطال والتسويق وإطالة أمد التقاضي ، ولما كان رفع الاستئناف المتضمن طلب إلغاء وصف



النفاذ المعجل المشمول به الحكم الابتدائي لا يوقف تنفيذه، فقد عمدت المدعى عليها إلى رفع الإشكال رقم ٣٢٢٨ سنة ١٩٦٢ مستعجل الاسكندرية طالبة وقف تنفيذ الحكم إلى أن يفصل في موضوع الاستئناف، وبنت الإشكال على بطلان الحكم لتناقض أسبابه مع منطوقه، فكان ذلك آية من آيات العنت والسكيد لعلها بأن القضاء المستعجل لا يملك وقف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ المعجل أيا كان خطأ هذا الحكم أو بطلانه، وقضى فعلا في ١٧/١٠/١٩٦٢ برفض الإشكال وبلاستمرار في التنفيذ، وفي غمرة هذا النزاع فوجيء المدعى باعلانه بصحيفة اللجنة المباشرة رقم ٥٥٥٦ سنة ١٩٦٠ الرمل يتهمه فيها المدعى عليه الثاني بالابلاغ الكاذب ضده وبالقذف في حقه، وظل يطلب تأجيلها للصلح بقصد التأثير في المدعى ليدع حقه، وفي ٢٧/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة ببراءته من التهمتين الأولى لأنها في غير محلها والثانية لأنها على غير أساس، وإزاء ما اقترفه المدعى عليهما من اعتداء على ملكه وإساءة استعمال حقهما في التقاضي وانحرافهما عن السلوك والحرص المفروضين في الشخص العادي، أقام الطاعن هذه الدعوى بطلباته السابقة مقدرا ما لحقه من خسارة بمبلغ ٣١٣ جنيها و ٥٧٥ مليا وما ضاع عليه من كسب بمبلغ ١٥٩١ جنيها و ٢٠١ مليا والضرر الأدبي بمبلغ ٥٠٠ جنيه، وفي ٢٧/٥/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى. فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والقضاء له بالتعويض المطلوب وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠٩ سنة ١٩٦٦ ق. وفي ٧/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف. وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطاعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وأصرت النيابة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع ومخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن القدر المبيع الذي أبدت المطعون عليها الأولى رغبته في أخذه بالشفعة إنما يتحدد في مساحته وأبعاده بالبيانات الواردة بعقد البيع الذي تم تحويله إليها دون البيانات الواردة بالإنذار الذي وجهه إليها المشتري استنادا إلى أن إجراءات الشفعة قد انتهت وديا بعد إعلان المطعون عليها برغبته



في الأخذ بها بتحويل عقد الشراء إليها وحلها محل المشتري فيه، ورتب الحكم على ذلك أنه متى كان الثابت في الدعوى أن مساحة القدر المبيع طبقاً لما ورد بالعقد تبلغ ٧٣٣ ذراعاً مربعاً تحت العجز والزيادة، وأن مساحته على الطبيعة مضافاً إليها القدر المقام عليه السور تبلغ ٧٢٦ ذراعاً مربعاً فقط، فإن قيام المطعون عليها بإقامة السور حول ذلك القدر وعلى ما رأته مكلاً له من أرض المالك الأصلي الملاصقة له قبل أن يصبح الطاعن مالكا أو حائزاً للقدر المبيع له لا يعتبر خطأ يوجب مسئوليتها، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أن العبرة في بيان العقار المشفوع فيه ليست بالعقد وإنما بالإندار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري لمن يجوز له الأخذ بالشفعة وذلك عملاً بنص المادة ٩٤١ من القانون المدني الذي يوجب بيان العقار بياناً كافياً في هذا الإندار والذي يعتبر وحده الدليل على علم الشفيع بالعقار المبيع علماً كافياً نافياً للجهالة. (وثانيها) أن عقد شراء المشفوع منه لم يحدد المبيع تحديداً نهائياً وإنما جاء به أن مساحته تبلغ ٧٣٣ ذراعاً مربعاً تحت العجز والزيادة حسبما تسفر عنه معاينة المساحة، والثابت أن البيانات الواردة بإندار الشفعة مستمدة جميعاً من كشف التحديد الذي طلبه المشتري من الشهر العقاري، وإذا كانت هذه البيانات هي التي اتجهت إليها إرادة الطرفين، وكانت في الوقت نفسه الأساس لكل محور يزعم شهره، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بالمساحة الواردة بعقد البيع دون البيانات الواردة بشأنها في إندار الشفعة يكون قد مسخ نصوص العقد وأخطأ فهم إرادة المتعاقدين. (وثالثها) أن الطاعن تمسك لدى محكمة الاستئناف بخطأ الحكم الابتدائي في النقل عما أثبتته الخبر في تقريره من أن السور الذي أقامه المطعون عليها الأولى قد تجاوز الحد البحري لأرضها بمسافة قدرها ١٨٠ م، وأن ذلك هو الجزء المعتدى عليه من أرضه، وردت المحكمة على ذلك بقولها إن هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في أسباب الحكم من حيث كونها سائغة وكافية وهو ما لا يكفي لمواجهة ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص 'ما دام الثابت أن تقرير الخبر كان من العناصر التي كونت منها محكمة أول درجة اقتناعها دون أن يكون من الأسباب النافلة التي تكفي الأسباب الأخرى لحل قضائها بدونه.

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التي أوجبت المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتغال الإندار الذي

يوجهه البائع أو المشتري لمن يجوز له الأخذ بالشفعة هو تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفاً كافياً بحيث يستطيع أن يعمل رايه في الصفقة فأخذ بالشفعة أو يترك، ولم يقصد المشرع أن يجعل من هذا الإنذار إيجاباً لعقد يلتزم به المشتري ينقل ملكية العين إلى الشفيع إذا رد عليه بالقبول، لأن الأصل في الشفعة هو حلول الشفيع محل مشتري العقار في جميع حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد البيع المثبت لها. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه. والنهي مردود في الوجه الثاني بأنه وإن كانت البيانات التي اشتمل عليها الإنذار الرسمي الموجه إلى المطعون عليها فيما يتعلق بالعقار المبيع قد استمدت من كشف التحديد الذي أجرته المساحة بناء على طلب المشتري إلا أن المطعون عليها قد نازعت في صحة هذه البيانات كما أنها لم تسلم بنتيجة المعاينة التي أجرتها المساحة بناء على طلبها، وبذلك تكون مساحة الأرض المبيعة لم تتحدد بعد بصفة نهائية ولا يكون ثمة وجه للاحتجاج قبلها بهذه البيانات. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليها قد وضعت يدها على مساحة تقل عن المساحة الثابتة بالعقد المحلول إليها وأنها أقامت السور على ما رآته مكلاً لها من أرض المالك الأصلى الملاصقة، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون في غير محله. والنهي بالوجه الثالث مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد جاء به في هذا الخصوص قوله "وحيث إن الحكم المستأنف انتهى إلى صواب فيما قضى به، وبناء على أسباب سائغة كافية تقرها هذه المحكمة وترى فيها رداً وافياً على أسباب الاستئناف ولا يؤثر فيه ما تسرب إليها من خطأ النقل عن تقرير الخبير فيما يختص ببقاء مساحة أرض المستأنف على حالها برغم ما اعتور أطوار حدودها من نقص نتيجة إقامة السور، ذلك أن المستأنف عليها وقت إقامتها له لم تكن تعدي على حيازة المستأنف الأمر الثابت من الحكم في دعوى الحيازة، ولو أنها جارت على الأرض المبيعة له فقد كانت وقئذ حسنة النية لأن العقد الذي حلت فيه محل عهد نديم سماقية لم يكن محمداً على سبيل الحسم وإنما ترك المبيع محتمل العجز والزيادة ولا تثريب عليها إن هي اعتدت بهذا العقد لأن دعوى الشفعة لم يستمر السير فيها وإنما تنازل المشفوع منه عن الصفقة لها وبشروط عقده فيها" ويبين من ذلك أن الحكم قد استبعد القرينة التي استمدتها الطاعن مما نقله خطأ عن تقرير الخبير، وأنه أقام قضاءه على أسباب خاصة



بالإضافة إلى الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي والتي لا تتعارض معها، إذ كان ذلك وكانت المحكمة غير مقيدة برأى الخبير بل لها أن تطرحه كله أو بعضه وتقضي في الدعوى بناء على الأدلة الأخرى المقدمة فيها، فإن النعى على حكمها بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد وفساد الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه أثبت للمطعون عليها حيازة القدر موضوع النزاع وأنها أقامت السور حوله في وقت لم يكن الطاعن حائزا له أو مالكا، ودلل الحكم على ذلك بمجريات وقائع الدعوى وبما استخلصه من أقوال الشهود الثابتة في تحقيقات دعوى الحيازة والشكوى الإدارية ومن مصدرين آخرين لا يصح أن يقيم عليهما قضاءه، ذلك أن الأوراق خالية مما يؤيد الواقع الذي استخلصه الحكم إلا إذا كانت المحكمة قد اتخذت من الفعل نفسه دليلا على ما سوفه ويبرره وهذا هو الفساد في التدليل، وأن الحكم أسند إلى الشاهد خليل إبراهيم قوله في تحقيقات الشكوى الإدارية أن المطعون عليه الثاني أقام السور منذ خمسة أشهر سابقة على سؤاله الحاصل في ١٩٦٠/٥/١٩ بينما الثابت في تلك التحقيقات هو أنه أقام السور منذ حوالي أسبوعين سابقين على تاريخ سؤاله، وهو وإن كان قد حاول العدول عن هذا القول في تحقيقات دعوى الحيازة بتأثير من المطعون عليهما إلا أنه عاد في النهاية وأصر عليه، وبذلك يكون الحكم قد مسخ أقوال الشاهد ونسب إليه قولاً لم يصدر منه، كما أخذ الحكم بأقوال المهندس شفيق محمد على رغم عدم جدواها إذ لم يقم بالمعاينة إلا في ١٩٦٠/٦/١٦، بينما التفت عن أقوال المهندس محمود جلال وحسن طنطاوى التي تدل على أن السور لم يكن مقاما عند انتقالهما للمعاينة في أواخر أبريل وأوائل مايو سنة ١٩٦٠، وأخيرا فإن الحكم تعلق في هذا الخصوص بدليين آخرين فأسند إلى الطاعن إقراره في الإنذار الذي وجهه إلى البائع في ١٩٦٠/٥/٩ أن السور قد تم، واستخلص من ذلك أن إتمامه لم يكن في التاريخ الذي حدده لاحقا لتسجيل عقده، كما أسند إليه قوله في تحقيقات الشكوى الإدارية أن المطعون عليه الثاني صمم على حدود الأرض على الوجه الذي يريده، فاضطر هو إلى تقديم شكوى للمساحة في أول مايو سنة ١٩٦٠ أي قبل



تسجيل عقده ، في حين أن هذين الدليلين لا يسوغان النتيجة التي انتهى إليها الحكم ذلك أن ماورد بالإنداز يتفق مع ما قررره في تحقيق الشكوى الإدارى بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٠ علاوة على أن الحكم لم يتطع بواقعة بناء السور في تاريخ سابق على تسجيل عقده وإنما كان في شك منها فلا يصح أن يبنى عليها قضاءه ، أما قوله في التحقيق بأن " المساحة قد رفضت تحديد أرض المطعون عليها طبقا لما تريد لمخالفة ذلك للطلبين المتقدمين منها ، فإنه لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم من أن البناء كان سابقا على تاريخ تسجيل العقد ، إذ لا يعقل أن يطلب الطاعن من المساحة القيام بتحديد أرضه بعد إتمام البناء عليها ، وخلص الطاعن إلى أن الحكم إذ أقام قضاءه على تلك الأدلة مجتمعة ، وثبت فساد بعضها على النحو الوارد بسبب الطعن دون أن يبين أثر كل دليل منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها بعد إسقاط ما ثبت فساد منها ، فإن الحكم يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بأنه وإن كان العقد الصادر للشفوع منه قد اشترط تسليم المبيع عند توقيع العقد النهائي ، إلا أن المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن المطعون عليها التي حلت محله فيه قد وضعت يدها على العين المبيعة قبل الميعاد المتفق عليه بلا معارضة من المالك الأصلي ، وأنها أقامت السور حول ما رأته مكلا لأرضها طبقا لبيان الوارد بالعقد وانتهت من ذلك إلى أن هذا العمل لم يقصد به الإضرار بالطاعن لأنه لم يكن عند إقامة البناء حائزا ولا مالكا ، وإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد يحمل في ذاته الدليل المثبت للواقع الذي استخلصه ، فإنه يكون دلي غير أساسى على الحكم بفساد الاستدلال لاتخاذ " من الفعل الموجب لمسئولية المطعون عليها مسوغا ومبررا يمنع مساءلتها . والنمى في شقه الثانى مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ في قضائها بما تراه إلى من أدلة الدعوى وتطرح ما لا تقتنع بصحته منها دون أن تكون ملزمة بإبداء أسباب ترجيحها دليلا على آخر طالما كانت الأسباب التي أقامت عليها قضاءها كافية لحمله ، ولما كان الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد أشار إلى أن أدلة الطاعن في نفي إقامة السور بعد تسجيل عقد شرائه الما صل فى ٢/٥/١٩٦٠ إنما تنحصر في أقوال

شهوده بتحقيقات الشكوى رقم ٢٩٢٧ سنة ١٩٦٠ إدارى الرمل ثم خلاص إلى أن هذه الأقوال متضاربة ويناقض بعضها بعضا وأنها تتعارض مع ما يستفاد من أقوال الطاعن الثابتة في تلك التحقيقات ومن إقراره الصريح بإتمام بناء السور في الإنذار الموجه منه للبائع له بتاريخ ١٩٦٠/٥/٩ فضلا عن تعارضها مع أقوال الشهود الآخرين التي أخذت بها المحكمة ، فإن العى على الحكم بكل ما يتضمنه هذا الشق لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة للأدلة المطروحة عليها وسلطانها في الموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها مما لا يجوز إثارتة لدى محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه على فرض أن إقامة السور قد حصلت قبل أن يسجل الطاعن عقده ، فإن ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ورفض طلب التعويض عن هذا الاعتداء ، ذلك أن وجه الخطأ ليس في إقامة السور وحده وإنما كذلك في بقاء قائما مع زوال العذر ، والضرر الناشئ عن هذا الخطأ مرتبط ببقاء البناء إرتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعلة ، وإذا كان عذر المعتدى في القانون هو الجهل بأنه يعتدى على حق الغير ، وكان زوال هذا العذر بالنسبة للطعون عليهما قد ثبت يقينا من يوم تسجيل عقد شراء الطاعن ، أو في القليل من يوم تحقيق شكواه حيث قدم الطاعن العقد مسجلا وقام المحقق بإجراء المعاينة وأثبت وقوع الاعتداء وحيث أقر الزوج كتابة بعلمه بالمعاينة التي أجرتها المساحة وتسجيل العقد ، فإن الطاعن لم يكن يطمع في أكثر من إزالة السور وتسليم الأرض خالية منه ولكن الإعانات والإعتساف قد استبدا بالمطعون عليهما إذ رغم إعلانهما بصحيفة دعوى الملكية وثبوت علمهما بعيوب حيازتهما تبعا لذلك وزوال حسن نيتهما طبقا لنص المادة ٩٦٦ من القانون المدني ، فإنهما لم يكثرنا بالخصومة وظلا يعرفان سيرها مما كان يتعين معه مساءلتهما ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا في القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي ركن الخطأ عن المطعون عليها في إقامتها السور حول القدر المتنازع عليه ، إستنادا إلى الأسباب السائغة التي استدلت بها على أنها لم تكن تعتقد وقت البناء أنها تعتدى



على حيازة الطاعن أو ملكيته بل كانت على العكس تعتقد أنها تقيم البناء في القدر الوارد بعقد البيع الذي حلت فيه محل المشفوع منه، ولما كان إعلان المطعون عليها بصحيفة دعوى الملكية ليس من شأنه أن ينفي استمرار هذا الاعتقاد وإنما الذي ينفيه أو يؤيده هو الحكم النهائي الصادر فيها، فإنه يكون على غير أساس النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لتقريره بانعدام ركن الخطأ في حق المطعون عليها سواء قبل أو بعد رفع دعوى الملكية، ولا عبرة في هذا الخصوص باستناد الطاعن إلى المادة ٢/٩٦٦ من القانون المدني التي تنص على أن حسن النية يزول من وقت إعلان الحائز بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما يكون في صدد مطالبة المالك بثمار العين التي اعتدى الغير على حيازتها وليس في شأن دعوى المسئولية التقصيرية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور والتخاذل في الأسباب، وفي بيان ذلك يقول إن المراحل التي مر بها النزاع تدل جميعاً على أن اعتداء المطعون عليهما على ملك الطاعن كان فعلاً متعمداً بقصد الإضرار به، ومع ذلك فإن الحكم قد أرقى نفسه ليرفع عن هذا التعدي صفته غير المشروعة، وقضى برفض التعويض عنه، إذ الثابت من تحقيقات الشكوى رقم ٢٩٢٧ سنة ١٩٦٠ إداري الرمل أن الطاعن قدم عقد شرائه المسجل للأرض المقام عليها السور، ونسب إلى المطعون عليه الثاني التعدي على ملكه وتهديد عماله بإطلاق النار عليهم وأشهد الطاعن على ذلك سائق سيارته والمقاول المشرف على العمل، ومع ذلك استخلص الحكم من هذه التحقيقات أن المطعون عليه هو الذي لجأ إلى الشرطة لمنع عمال الطاعن من الاعتداء على ما يعتقد أنه ملك زوجته طبقاً لعقد البيع الابتدائي الذي تم تحويله لها، وفاته أن هذا الاعتقاد من جانب المطعون عليه يعتبر خطأ في ذاته موجباً لمسئوليته لعلمه بعدم تسجيل عقدها وبأن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل، وإذ أقام الطاعن دعوى الملكية دفعت المطعون عليها بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها وصادقها الطاعن على هذا الدفع وطلبت الحكم بعدم الاختصاص بغير إحالة، وعادت في جلسة المرافعة وطلبت إمعاناً في الكيد ندب خبير لتقدير ثمن المباني التي أقامتها بقصد تأخير الفصل في الدعوى، ولما قضت المحكمة بعدم الاختصاص وبالإحالة دفعت



المطعون عليها بعدم اختصاص المحكمة الجزئية كما تمسكت بهذا الدفع كذلك عند نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها، وقضت المحكمة الاستئنافية برفض هذا الدفع بعد أن سجلت في حكمها أن المسئافة لم تقصد منه سوى إطالة أمد التقاضي والطلل والتسويق لاسيما بعد أن قالت جهات القضاء التي أثير هذا الدفع أمامها كلها فيه، ورغم ذلك ورغم إشارة الطاعن إلى مدى تعسف المطعون عليها في استعمال حقها في الدفع والإنكار، فإن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه رد على ذلك بقوله إنه لا يكفي أن يكون الدفع كيديا حتى يستحق التعويض بل يجب وقوع الضرر فعلا وهو الأمر الذي لم يثبت، وإذا صدر الحكم في ١٩٦٢/٤/٢١، بعدم قبول الدفع وبندب خبير ثم صدر الحكم القضائي في ١٩٦٢/٦/٣٠، كما رأت المحكمة أن ركن الخطأ لا يتوافر في الدعوى، وبذلك يكون الحكم قد اضطربت أسبابه فلا يعرف منها سبب انتفاء المسؤولية، وإذا صدر الحكم في دعوى الملكية مشمولاً بالنفاذ طبقاً لمص المادة ٦٩٩/٢ من قانون المرافعات السابق التي تفرض الأمر به وجوباً، عمدت المطعون عليها إلى رفع إشكال في تنفيذه رغم علمها بأن القضاء المستعجل لا يملك وقف تنفيذ الحكم في هذه الحالة، وهو موقف لا يمكن حمله وتفسيره إلا بأنه لد في الخصومة يستوجب مسؤولية صاحبه ومع ذلك فقد إلتبس الحكم المطعون فيه العذر للطاعنة في هذا الخصوص بحجة أنها قد تكون مقتنعة بخطأ المحكمة في شمول الحكم بالنفاذ، وأخيراً برر الحكم دعوى اللجنة المباشرة التي أقامها المطعون عليه الثاني ضد الطاعن بأسباب قاصرة، نفى عنه وجه الخطأ في رفعها باعتبارات غير سائغة .

وحيث إن هذا النعي مردود أولاً بأن عقد البيع خير المسجل وإن كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري إلا أنه يولد في ذمة البائع التزاماً بتسليم المبيع، ويترب على الوفاء بهذا الالتزام أن يصبح المبيع في حيازة المشتري، وله أن ينتفع به بجميع وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار، وبذلك فإن قيام المطعون عليها الأولى بإقامة السور في العقار المبين بعقد البيع الذي حلت فيه محل المشفوع منه قبل تسجيله لا يعتبر خطأ موجباً للتعويض. والنعي مردود ثانياً بما قرره الحكم من أنه "لا يكفي أن يكون الدفع كيدياً حتى يستحق التعويض بل يجب وقوع الضرر فعلاً وهو الأمر الذي لم يثبت"

ولما كان الحكم قد نفى وقوع الضرر في حدود سلطته، وكان هذا الأساس وحده كافياً لحمل قضائه برفض دعوى التعويض، فإنه لا يؤثر في سلامته ما ذكره من أن ركن الخطأ غير متوافر حتى ولو كان قد أخطأ في ذلك، ومن ثم فإن النعي على الحكم باضطراب أسبابه فيما يتعلق بوصف الفعل المسند إلى المطعون عليها يكون غير متعج ولا جدوى فيه. والنعي مردود ثالثاً بما قرره الحكم من أن المطعون عليها أقامت الإشكال في التنفيذ "اعتقاداً منها بأن المحكمة قد جانبت الصواب فيما قضت به من الأمر بالنفاذ المعجل بلا كفالة لحكم ليس النفاذ فيه جائزاً باعتباره صادراً في دعوى تثبيت ملكية، وهو اعتقاد له مبررات جدية من الوقائع ونصوص القانون مما ترى معه المحكمة انتفاء الكيد أو قصد الإضرار في رفعه" وهي تقارير موضوعية سائغة تكفي لحمل قضائها في هذا الخصوص. والنعي مردود أخيراً بأنه يكفي لعدم مساملة المحجى عليه عن الواقعة التي أبلغ بها أن تقوم لديه شبهات تبرر اتهام من اتهمه. لما كان ذلك، وكان الحكم ببراءة الطاعن من التهمتين المسندتين إليه لم يبن على عدم صحة الوقائع التي أسندها إليه المطعون عليه الثاني في صحيفة دعوى اللجنة المباشرة وإنما بنى على انتفاء سوء القصد وهو أحد أركان التهمة الأولى وعلى عدم كفاية الأدلة بالنسبة للتهمة الثانية، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول بانتفاء سوء قصد المطعون عليه الثاني للأسباب التي ساقها، ورأى أن في ظروف الدعوى وملايساتها ما يكفي لتوافر الدلائل المؤدية إلى صحة اعتقاده بصحة ما نسبته إلى الطاعن في دعواه، فإن هذا الذي قرره الحكم يعتبر استدلالاً سائغاً يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها، وإذن فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه القصور من وجوه (أولها) أن الطاعن تمسك لدى محكمة الاستئناف بأن خطأ المطعون عليهما لا ينحصر في منعه من حيازة أرضه أو إقامة السور عليها وإنما يتمثل كذلك في استمرار المنع وبقاء السور قائماً، ومع أن الحكم قد أشار إلى هذا الدفاع في أسبابه إلا أنه قد أغفل مناقشته والرد عليه مما يعيبه بالقصور (وثانيها) أن الطاعن تمسك كذلك بخطأ الحكم الابتدائي في النقل عن تقرير الخبير على النحو الوارد بالوجه الثالث من السبب الأول، ورد الحكم المطعون فيه



بأن ذلك غير مؤثر إذ لم تكن المطعون عليها وقت إقامة السور تعتدى على حيازة للسائق ( الطاعن ) ولو أنها جارت على أرضه فإنها كانت حسنة النية لأن المبيع في العقد الذى حلت فيه محل المشتري لم يكن محمداً على سبيل الجسم ، وإنما ترك محتمل العجز والزيادة ، هذا فى حين أن الطاعن قد رضى للحكم الصادر فى دعوى الحيازة وصار يتمسك باعتداء المطعون عليها على ملكه من وقت تسجيل عقده كما أنه أثبت أن المطعون عليها لم تكن حسنة النية عند قيامها بإقامة السور بالأدلة التى ساقها ، وأوضح كذلك فساد العلة القائمة على أن الفدر المبيع لها لم يكن محمداً على سبيل الجسم . ( وثالثها ) أن الحكم المطعون فيه قد اتخذ من بيع الطاعن لأرضه سبباً لتأييد الحكم الابتدائى دون بيان أو تسبيب ودون أن يناقش دفاعه فى هذا الخصوص من أنه اضطر إلى هذا البيع بعد أن سار شوطاً بعيداً فى إعدادها للبناء وذلك بسبب تفويت الفرصة عليه وارتفاع أسعار المواد والأجور . ( ورابعها ) أن الحكم خطأ إذ قضى برفض دعوى التعويض استناداً إلى أن المطعون عليهما لم يستعملا حفهما المشروع فى التقاضى عن مخبئة وأن مدة التقاضى وإجراءاته لم تطل أكثر مما يستلزمه السير العادى للأمر ، ذلك أنه لا يشترط لإيجاب التعويض أن يكون استعمال حق التقاضى مقصوداً به الكيد بل يكفى أن يكون عن تعنت أو تسرع أو إندفاع وأن التعويض لا يتأثر بعامل الزمن إذ قد يكون لذلك أثر فى تقدير التعويض وليس فى وجوبه ، هذا إلى أن الحكم قد فاته أن المطعون عليهما قد أنكرا عليه حقه منذ البداية وجاء الحكم الصادر فى دعوى الملكية مقرراً لهذا الحق فينسحب أثره إلى يوم التسجيل وهو نفسه يوم الإنكار .

وحيث إن النعى بالوجه الأول مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليها الأولى عند إقامتها السور لم ترتكب خطأ أو انحرافاً يوجب مسئوليتها سواء قبل إعلانها بصحيفة دعوى الملكية وقبل تسجيل عقده أو بعد إعلانها بالدعوى والتسجيل وذلك على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الثالث . والنعى بالوجه الثانى مردود بما سبق بيانه عند الرد على السبب الأول من أن الحكم المطعون فيه استبعد القرينة التى استمدتها الحكم الابتدائى مما نقله خطأ عن تقرير الخبير ، وأقام قضاءه على أسباب خاصة بالإضافة إلى أسباب الحكم الابتدائى



التي لا تتعارض معها . ومن ثم فلا محل للنعي بهذا الوجه على الحكم المطعون فيه ما دام لا يصادف محلا في قضاائه . والنعي في الوجه الثالث مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعمق المصوم في مخالف مناحي دفاعهم وحسبها أن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة تكفي لحمله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها نفي ركن الخطأ عن المطعون عليهما وعدم تحقق الضرر لدى الطاعن إستنادا إلى أن الدعوى سارت سيرها العسادي وأن الخصومة لم تشعب فيها ، وكانت هذه الأسباب سائغة ، وكافية فإن النعي عليه بالقصور لإغفاله مناقشة مبررات بيع الأرض التي اشتراها لإعدادها للبناء يكون على غير أساس ، والنعي بالوجه الرابع مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد أقام قضاؤه على أن المطعون عليهما ” لم يتنبأ الطريق السوى في موقفهما في الخصومات التي دارت بينهما وبين الطاعن حول أرض النزاع وإذا انتفى سوء القصد والخطأ في صورته المتعددة فلا يضرهما ولا يعرضهما للأخذة المدنية أن يخسرا ادعاءهما أو يفشلا في دفععهما لأن الخسارة قد ترجع إلى ضعف حجتهما وقد ترجع إلى سوء حفظهما وقد ترجع إلى خطأ يغتفر في فهم دقائق القانون “ ويبين من ذلك أن الحكم قد نفي عن المطعون عليهما خطأهما في استعمال حقهما المشروع في التقاضي في جميع صورته الممكنة وانتهى بذلك إلى رفض الدعوى ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،  
ومحمد صدق البشبيشي .

( ٧٠ )

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) دعوى . " الصفة في الدعوى " . شركات . حكم . " المصلحة  
في الطعن " .

إقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته لشخصية وبصفته صاحب شركة . التمسك  
بعدم تمثيله للشركة . حق الشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن منذ الشروع  
في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره إليها .

( ب ) إثبات . " إلزام الخصم بتقديم ورقة " . محكمة الموضوع . " تقدير  
الدليل " . نقض " مسائل الواقع " .

طلب إلزام الخصم بتقديم مستند ونائب خير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل  
الواقع . عدم جواز إثارة أمام النقض .

( ج ) استئناف . " الحكم فيه " . بطلان . " بطلان الحكم " . حكم .  
" تسبيب الحكم " .

التمسك ببطلان الحكم الابتدائي لغرض في بيانه . لا جدوى فيه طالما أن الحكم  
الاستئنافي قد تدارك النقص .

١ - متى كان الثابت أن الدعوى الأصلية قد أقيمت ضد الطاعن بصفته  
الشخصية وبصفته صاحب شركة ، كما أقام هو الدعوى الفرعية بصفته  
الشخصية ، وكان الحكم في كلا الدعويين الأصلية والفرعية صحيحا بالنسبة له  
بصفته الشخصية لأنه كان ممثلا فيهما بهذه الصفة ، فإنه لا مصلحة له في التمسك

بعدم تمثيله للشركة في الحكم المطعون فيه ، لأنه إذا صح أن الحكم المذكور ينصرف أثره إلى الشركة ويعتبر حجة عليها ، فالشركة وحدها صاحبة الحق في مناقشة ذلك إذا ما شرع في تنفيذ الحكم قبلها ، ويكون النعي بذلك غير منتج .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في أسباب سائغة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها وظروفها وملايساتها أنه لم تحرر وثيقة شحن بين الطرفين للبضاعة المتفق على نقلها ، فإن النعي على الحكم بعدم استجابته لطلب ندب خبير للاطلاع على سند الشحن ، ولطلب إلزام الخصم بتقديمه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ولا يجوز التحدى به أمام هذه المحكمة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد وقائع الدعوى ومراحلها ودفاع الطرفين أمام محكمة أول درجة وما أصدرته المحكمة من أحكام ، ثم استعرض أسباب الاستئناف وانتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به للأسباب التي أوردتها وللأسباب التي أضافها ، فإنه لا يجدى الطاعن التمسك بما لحق الحكم الابتدائي من بطلان لنقص في بياناته الخاصة بوقائع الدعوى وأدلتها ، ذلك أنه وقد استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم الصادر منها ، وتدارك الحكم المطعون فيه ما اعتور الحكم الابتدائي من نقص في بياناته ، ثم فصل في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف بعد أن استبان أنه صحيح ، فإن النعي عليه بالبطلان يكون غير مفيد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل — في أن السيد/فتحى شكرى عن نفسه وبصفته الممثل القانونى لأصحاب



الصندل بدر أقام الدعوى رقم ١٢٠٨ سنة ١٩٦٢ تجارى جزئى القاهرة ضد السيد / عبد اللطيف أحمد إبراهيم يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦٩ ج. والمصروفات، وقال شرحا لدعواه إنه بصفته أمين نقل نهري تعاقد مع المدعى عليه على نقل ١٣٠ طن كسر رخام من منجم الرخام بادفو ملك المدعى عليه إلى ساحل مصر القديمة بأجرة قدرها ١٢٠ قرشا للطن الواحد على أن يكون الشحن والتفريغ بإشراف المدعى عليه وعلى حسابه، وأنه حجز بالصندل المساحة اللازمة لنقل الكمية المنفق عليها، ثم قام المدعى عليه بالشحن وبعد وصول الصندل إلى ساحل مصر القديمة في ١٢/٢٨/١٩٦١ وتفرغ الرخام امتنع المدعى عليه عن دفع الأجرة بحجة أن الكمية المسلمة له هي ٧٦٥٠ طن فقط، في حين أن الشحن والتفريغ تما بمعرفة، وإذا صح أنه لم يشحن كامل الكمية المتفق عليها ولم يشغل كامل المساحة التي خصصت لها بالصندل، فإنه يلزم رغم ذلك بدفع أجر نقلها الذي يتمثل في المبلغ المطالب به، ودفع المدعى عليه الدعوى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة بمقولة أنه لا يمثل شركة المناجم المتحدة التي أعلن بوصفه صاحبها، بل يمثلها مديرها العام السيد / عماد الدين كامل مرتجى، وطلب من باب الاحتياط رفض الدعوى.

كما أقام دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزام المدعى في الدعوى الأصلية بأن يدفع له مبلغ ٣٣٦ ج. و ٦٠٠ م تأسيسا على أن المبلغ المذكور يمثل قيمة العجز في الكمية المنقولة بعد خصم قيمة نقل ما تسلمه منها. وبتاريخ ٩/٩/١٩٦٣ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الفرعية لأن نصابها يجاوز اختصاص القاضى الجزئى وبإحالتها مع الدعوى الأصلية إلى محكمة القاهرة التجارية الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٦٧٣ سنة ١٩٦٣ تجارى. وبعد أن صمم كل من الطرفين على طلباته حكمت المحكمة في الدعويين بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٤.

(أولا) بضم الدفع بعدم القبول في الدعوى الأصلية للموضوع. (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل من الطرفين بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة شروط عقد النقل الذى تم بينهما وكمية الرخام المنفق على نقلها وقيمة أجرة النقل وتاريخ النقل من أدفو والكمية التي شحنت منها فعلا على الصندل بدر والكمية الحقيقية التي وصلت إلى القاهرة وتسلمها المرسل وقيمة الطن من الرخام المنقول على أن يكون لكل من الطرفين نفى ما يثبت الآخر بالطرق ذاتها، وبعد سماع الشهود عادت وبتاريخ ٢٥/١/١٩٦٤ حكمت.

(أولاً) بالنسبة للدعوى الأصلية برفض الدفع المبدى من المدعى عليه فيها بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة وبإلزام المدعى فيها المهندس عبد اللطيف أحمد إبراهيم بأن يدفع للدعى فتحى شكرى محمد بصفته مبلغ ١٦٩ ج والمصروفات. (ثانياً) وبالنسبة للدعوى الفرعية برفضها وبإلزام المدعى فيها بالمصروفات، واستأنف المهندس عبد اللطيف أحمد إبراهيم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم فى الدعوى الأصلية بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة واحتياطياً برفضها موضوعاً، والحكم فى الدعوى الفرعية بطلباته وإلزام المستأنف عليه بالمصروفات عن الدرجتين . وقيد الاستئناف برقم ٤٥ سنة ٨٢ ق . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وصممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أنه أعلن بصفته صاحب شركة المناجم المتحدة فى حين أنه لا يمثل الشركة المذكورة وإنما الذى يمثلها هو السيد / عماد الدين كامل مرتجى الذى عين مديراً عاماً للشركة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٢٥١ سنة ١٩٦٢، وقد حكمت المحكمة برفض هذا الدفع تأسيساً على أن القرار الجمهورى المشار إليه وإن عهد بإدارة الشركة لغير المدعى عليه إلا أنه لم يسحب ولايته عليها ولا صفته فى تمثيلها . وقد تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بأن هذه الشركة كان يمثلها رئيس مجلس إدارتها بموجب المادة ٣٠ من قانون إنشائها الصادر به قرار جمهورى فى ١٦/٦/١٩٥٦ ولم يكن الطاعن صاحبها ولا رئيس مجلس إدارتها إلى أن تحولت إلى شركة من شركات القطاع العام، وصدرت قرارات جمهورية متعاقبة بتعيين رؤساء المجالس وإدارتها ومديرين لها ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٥٢٦ سنة ١٩٦٢ بتعيين المهندس محمود إبراهيم عطية رئيساً وعضواً متدباً لمجلس الإدارة . وأعتب ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥١ سنة ١٩٦٢



بتعيين السيد / عماد الدين مرتجي مديرا لها . ورغم أن هذه القرارات الجمهورية كانت تحت نظر المحكمة وثابت فيها أن الشركة تابعة للقطاع العام ، فإن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي وأحال إلى أسبابه دون أن يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص مما يعيبه بالنقص .

وحيث إن هذا النعي غير مشجع ، ذلك أن الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة إفتتاح الدعوى الأصلية المقدمة في الطعن أنها أقيمت ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة وهو ما سلم به في تقرير الطعن ، كما أن الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الدعوى الفرعية أن الطاعن أقامها بصفته الشخصية عن عملية نقل رخام لحسابه شخصيا وطلب فيها الحكم لنفسه بقيمة ما طرأ على الرخام من عجز أثناء النقل . إذ كان ذلك وكان الحكم في كلا الدعويين الأصلية والفرعية صحيحا بالنسبة له بصفته الشخصية لأنه كان ممثلا فيهما بهذه الصفة ، فإنه لا مصلحة له في التمسك بعدم تمثيله للشركة في الحكم المطعون فيه ، لأنه إذا صح أن الحكم المذكور ينصرف أثره إلى الشركة ويعتبر حجة عليها ، فالشركة وحدها صاحبة الحق في مناقشة ذلك إذا ما شرع في تنفيذ الحكم قبلها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع والنقص في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب أمام محكمة الاستئناف نذب خبير حسابي للإطلاع على دفاتر الشركة التي يمثلها المطعون عليه وعلى بوليصة الشحن التي تحت يده للوصول إلى حقيقة النزاع في الدعويين الأصلية والفرعية . ولكن الحكم المطعون فيه تجاهل هذا الطلب ولم يناقشه دون أن يبين سبب ذلك . كما طلب إلزام المطعون عليه بتقديم بوليصة الشحن واستند في ذلك إلى المادة ٢٥٣ من مرافعات باعتبارها ورقة مشتركة مبينة لحقوق والتزامات الطرفين ، وذكر أوصاف الورقة ومحتواها والدلائل التي تؤيد أنها تحت يد المطعون عليه . وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب تأسيسا على أن المطعون عليه قرر أن الاتفاق على النقل تم شفاهة وأنه كان يتعين على الطاعن أن يحتفظ بصورة البوليصة التي كانت تحت يده . وهو رد غير سائق لأنه بنى على قول مرسل للمطعون عليه ويخالف العرف التجاري المتبع في نقل البضائع .



وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على قوله "إن النعى على محكمة أول درجة بعدم استجابتها لطلبه بالزام المستأنف ضده بتقديم وثيقة النقل فمردود بأنه لا جدوى من هذا الطلب بعد ما قرره المستأنف عليه أمام هذه المحكمة بجلسته ١٠ مايو سنة ١٩٦٦ بعدم وجود أية وثيقة لديه وأن التعاقد تم بينهما شفاهة ، فضلا عن هذا فإنه لو صح مايقول به المستأنف من وجود مثل هذه الوثيقة لاحتفظ المستأنف بالوثيقة التي تحت يده. وإن العمل جرى بأنه في حالة تحرير وثيقة النقل أن تكون من نسختين وتعتبر كل منهما أصلية يوقع على إحدى النسختين الناقل وتبقى لدى المرسل و يوقع على الأخرى المرسل ويحتفظ بها الناقل . وغالبا ما تحرر من النسخة التي تسلم إلى المرسل صورة أو عدة صورة فيكون للمرسل عندئذ أن يرسل النسخة الأصلية أو صورة منها إلى المرسل إليه ليتسلم بمقتضاها البضاعة عند وصولها وإن ما يثيره المستأنف في شأن الكمية التي شحنها وقيمة النولون وهل كانت الكمية التي تم شحنها بالفعل ١٣٠ طنا أو أقل من ذلك فإنه لا خلاف بين طرفي الدعاى في شأن ما انعقد عليه الاتفاق في شأن الكمية التي يتم نقلها وأنها ١٣٠ طن وإنما انحصرت المنازعة في سعر نقل الطن والكمية التي تم شحنها بالفعل . فالمستأنف يقرر بأن سعر النقل ١٠٠ قرش للطن الواحد وأن الكمية التي شحنها بالفعـل هي ١٣٥ طنا وأنه وجد بها عجزا إذ بلغت عند الاستلام ٦٧ طنا في حين أن المستأنف عليه يجادله في ذلك مقررا بأن الكمية التي شحنت وصلت كما هي وأن السعر المتفق عليه هو ١٣٠ قرش لنقل الطن الواحد" ثم قرر الحكم أن ما استخلصته محكمة أول درجة من أقوال الشهود الذين سمعهم في شأن الكمية التي تم الاتفاق على شحنها وسعر الطن كان استخلاصا سائغا له أصله الثابت بالتحقيق وأنه إن صح ما يدعيه الطاعن من وجود عجز في البضاعة عند وصولها لبادر بإثبات حالتها وإخطار المطعون عليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في أسباب سائغة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها وظروفيها وملاحظاتهما أنه لم تحرر وثيقة شحن بين الطرفين للبضاعة المتفق على نقلها . وأنه لا خلاف بينهما على الكمية المتفق أصلا على نقلها وعلى سعر نقل الطن منها . وإنما الخلاف منحصر في الكمية التي نقلت فعلا و انتهى الحكم إلى إنتفاء الدليل على وجود عجز في البضاعة عند وصولها . إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم بعدم

استجابته لطلب نذب خير للإطلاع على سند الشجن ولطلب إلزام الخصم بتقديمه، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع ولا يجوز التحدى به أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الابتدائى قد شابه البطلان لمخالفته للمادة ٣٤٩ مرافعات، ذلك أنه لم يسرد وقائع الدعوى بل اقتصر على ذكر تاريخ إعلان صحيفتها ثم قرر " يرجع للحكم التمهيدى وينقل " وأردف ذلك بقوله إن المدعى الأصلى طلب رفض الدعوى الفرعية ، دون أن يبين ما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع ودفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية، وإذ لم يتنبه الحكم المطعون فيه لهذا البطلان بل تبنى الحكم الابتدائى وعول عليه فى أسبابه فإنه يكون باطلا أيضا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد وقائع الدعويين الأصلية والفرعية ومراحلهما ودفاع الطرفين فيهما أمام محكمة أول درجة وما أصدرته المحكمة فيهما من أحكام . ثم استعرض أسباب الاستئناف وانتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به للأسباب التى أوردها وللأسباب التى أضافها . إذ كان ذلك فإنه لا يجدى الطاعن التمسك بما لحق الحكم الابتدائى من بطلان لنقص فى بياناته ، ذلك أنه وقد استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم الصادر منها وتدارك الحكم المطعون فيه ما اعتور الحكم الابتدائى من نقص فى بياناته ، ثم فصل فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف بعد أن استبان أنه صحيح، فإن النعى عليه بالبطلان يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الأول من السبب الرابع وبالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والحكم بما لم يطلبه الخصوم، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى القضاء برفض الدعوى الفرعية إلى أن الطاعن لم يرسل إخطارا على يد محضر أو خطابا موصى عليه بوجود العجز فى ظرف ٤٨ ساعة من وقت تسلم البضاعة وأنه لم يبادر برفع دعواه بالتعويض خلال ثلاثين يوما، ومؤدى ذلك أنه قضى بسقوط حق الطاعن فيما طلبه بالدعوى الفرعية، فى حين أن المطعون عليه لم يدفع الدعوى المذكورة بأى دفع ولم يتمسك بأن الطاعن لم يقدم دعواه خلال المدة التى حددتها المادة ٩٩ تجارى ، هذا إلى أن الحكم



قد فوت بذلك على الطاعن فرصة إقامة الدليل على أن العجز في البضاعة كان مرجعه غش أو خيانة أمين النقل أو عماله ، كما لم يرد الحكم على دفاع الطاعن الذي تمسك فيه بالجمع بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية .

وحيث إن النعي برمته مردود ، ذلك أنه بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يصرح بأنه طبق أحكام المسئولية العقدية دون التقصيرية ، كما لم يستند إلى الميعادين المنصوص عليهما بالمادة ٩٩ تجارى بخصوص الإخطار عن العجز ورفع الدعوى بالتعويض ، وإنما استخلص من قعود الطاعن عن الإخطار ومن تراخيه عن رفع دعواه في الميعاد وحتى أقام المطعون عليه الدعوى الأصلية أن الطاعن غير جاد فيما طلبه بدعواه الفرعية ، واستند الحكم إلى ذلك وإلى ماسلف بيانه من أسباب عند الرد على السبب الثانى فى رفض الدعوى الفرعية . إذ كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وبأنه حكم بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من السبب الرابع بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون لأن الطاعن استند فى إثبات كمية كسر الرخام المشحون إلى إيصال صادر من رئيس الصندل جاء به أن الكمية ١٣٥ طنا ، ورغم أن المطعون عليه لم يطعن فى هذا الإيصال إلا أن الحكم لم يأخذ بالدلالة المستمدة منه تأسيسا على أنه لا حجية له فى إثبات الكمية التى شحنت فعلا لأنه دونت به عبارة تحت الزيادة أو العجز ، فى حين أن هذه العبارة لا تؤدى إلا لاحتساب عجز مقداره ٥٠٪ كالعرف التجارى ، ولا تؤدى لاحتساب عجز قدره ٤٥٪ يمثل ٥٨ طنا من الرخام المشحون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن عدم اعتداد الحكم بالإيصال الموقع عليه من رئيس الصندل كدليل على حقيقة مقدار الكمية التى شحنت فعلا بعد أن ورد بالإيصال أن هذه الكمية تحت العجز والزيادة ، إنما هو تقدير موضوعى للدليل المستمد من الإيصال تحتمله عبارة التحفظ الواردة به . وإذا كانت المحكمة قد استدلت من ذلك ومن الأسباب الأخرى السائغة السالف بيانها عند الرد على السبب الثالث أن الطاعن عجز عن إثبات شحنه لكامل الكمية المتفق عليها ، فإن النعي لا يعدو فى حقيقته أن يكون منازعة موضوعية فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧١

رئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وملي عبد الرحمن .

(٧١)

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكر . " أجرة الحكر " .

- تقدير أجرة الحكر . يكون باعتبار الأرض المحكرة خالية من البناء أو الغراس .
- وجوب مراعاة صقع الأرض ورغبات الناس فيها لحسب .

(ب) إثبات " الاقرار " . وقف .

- إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه أو بما يضر بمصلحة الوقف . غير ملزم للوقف .

١ - تقدير القيمة الإيجارية للأرض المحكرة طبقاً لنص المادة ١٠٠٥ من القانون المدنى لا يكون إلا على اعتبار أنها حرة خالية من البناء أو الغراس ولا يراعى فيه غير صقع الأرض ورغبات الناس فيها ، ولا يجوز أن يتأثر بما للمحتكرين عليها من حق القرار .

٢ - إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه أو بما يضر بمصلحة الوقف ، لا يعتبر ملزماً للوقف .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن وزارة الأوقاف أقامت الدعوى رقم ٩٨٢ سنة ١٩٥١ مدنى  
الإسكندرية الابتدائية ضد ورثة ليونارد بوتارى طالبة الحكم "أولا" بجعل  
الحكر السنوى ١٤٠٣ ج و ٦٩١ م ابتداء من مارس سنة ١٩٥٠ والزام  
المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لها ما يستجد حتى الإخلاء والإزالة والتسليم "ثانيا"  
بفسخ عقد الحكر فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم مع إلزامهم  
المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وقالت شرحا للدعوى إن لوقف سيدى جابر  
الحيرى قطعة أرض مساحتها ٩٣٥٧,٩٤ ذراعا مربعا كائنة بشارع تانيس  
برمل الإسكندرية ، وأن هذه الأرض محكرة للمطعون عليهم بأجرة سنوية قدرها  
١٠ ج و ٧٥٠ م، ولما كان الحكر يتغير بتغير الصقع والزمان والمكان  
وأن قوميون الوزارة قد رأى فى ١٠/٦/١٩٤٩ رفع هذه الأجرة إلى ١٤٠٣ ج و ٩٦١ م  
فى السنة ، وكان المطعون عليهم لم يستغلوا الأرض المحكرة من مدة طويلة فقد  
رفعت هذه الدعوى بالطلبات السابقة . دفع المطعون عليهم بعدم قبول  
الدعوى لسابقة الفصل فيها، وفى ١٠/٥/١٩٥٢ حكمت المحكمة برفض الدفع برفض الطلب  
الخاص بالفسخ والتسليم وبندب مكتب الخبراء لتقدير قيمة الحكر ابتداء  
من ١٠/٥/١٩٥١ على أساس أجرة المثل ، وقدم مكتب الخبراء تقريراً أطرحته  
المحكمة لإغفاله الأخذ عد تقدير القيمة التجارية بقاعدة النسبة القائمة بين أجرة  
الحكر وقيمة الأرض عند التحكير، وقضت فى ٢٨/٦/١٩٥٣ بنذب خبير لتقدير  
قيمة الأرض المحكرة قياساً على أجر المثل ثم تحديد الحكر طبقاً للنسبة التى روجت  
فى تقديره عند التحكير، فباشر الخبير هذه المأمورية، وقدم تقريراً انتهى فيه  
إلى تقدير ثمن الأرض بمبلغ ٥٣٨٩٦ ج و ٦ م وتحديد أجرة الحكر على أساس  
النسبة بين قيمة الأرض فى سنة ١٢٨٢ هجرية وأجرة حكرها فى ذلك التاريخ  
بمبلغ ١٢٩٣ ج و ٥٠٤ م سنوياً، وعلى أساس أجرة المثل بمبلغ ١٦٤٨ ج و ٤٢٩ م  
سنوياً . وفى ٢٣/١/١٩٥٥ حكمت المحكمة "أولا" بجعل الحكر السنوى للأرض  
موضوع النزاع ١٤٠٣ ج و ٦٩٠ م اعتباراً من ١٠ مايو سنة ١٩٥١ "ثانياً"  
بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للدعية بصفقتها مبلغ ١٢ ج و ٨١١ م الحكر  
المستحق عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية ٩ مايو سنة ١٩٥١  
بواقع ١٠ ج و ٧٥٠ م سنوياً "ثالثاً" إلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للدعية

بصفقتها مبلغ ٩٠٠ ج و ٧١٩ م قيمة الحكر عن المدة من ١٠ مايو سنة ١٩٥١ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بواقع ١٤٠٣ ج و ٦٩٠ م سنويا "رابعاً" إلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعية بصفقتها مبلغ ٤٢١١ ج و ٧٠ م قيمة الحكر المستحق من أول يناير سنة ١٩٥٢ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وذلك أخذاً بأجرة المثل في حدود طلبات الوزارة . وعدلت في أسباب حكمها عن الأساس الذي أمرت بمراعاته بالحكم الصادر في ١٩٥٣/٦/٢٨ استناداً إلى نص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، فاستأنف المدعى عليهم هذا الحكم منكبين على المحكمة حقها في العسودول عن الأساس الوارد بالحكم السابق . وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم ضدهم في ذلك الحكم بطريق النقض ، وقيد طعنهم برقم ٢٩٢ سنة ٢٧ قضائية . وفي ١٩٦٣/١/١٠ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية على محكمة استئناف الاسكندرية وقيدت بجدولها برقم ١٩٩ سنة ١٩ ق . وفي ١٩٦٤/٢/٣ قضت المحكمة مجدداً بنسب مكتب الخبراء لمعاينة الأرض موضوع النزاع وتقدير قيمة حكرها في ١٩٥١/٥/١٠ على أساس قيمتها الإيجارية في هذا التاريخ الذي رفعت فيه الدعوى مراعيًا صفع الأرض ورغبات الناس فيها دون إعتبار لما يوجد بها من غرس أو بناء أو ما عسى أن يكون المحتكر قد أحدثه فيها من اتلاف أو تحسين ودون التأثير بما له من حق القرار . وأقام الحكم قضاءه على أنه إنما يتقيد في تقدير أجرة الحكر بالضوابط التي نصت عليها المادة ١٠٠٥ من القانون المدني وأطرح بذلك حكم ١٩٦٣/٦/٢٨ الذي اتبع قاعدة النسبة ، فباشر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريراً أثبت فيه أن وزارة التربية والتعليم استولت في ١٩٥٨/٩/٣٠ على جزء من هذه الأرض مساحته ٣٢٢٢,٥٠ متراً مربعاً وأصبح الباقى للطعون عليهم ١٩٨٦,٩١ متراً مربعاً وقد را الخبير أجرة الحكر للترا المربع الواحد في تاريخ رفع الدعوى بمبلغ ستين ملياً في السنة وذلك وفقاً للأسس التي أوردها في تقريره . وفي ١٩٦٦/٦/٦ حكمت المحكمة (أولاً) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفين (المطعون عليهم) بأن يدفعوا للمستأنفة مبلغ ٨١١ ج و ٨١١ م قيمة الحكر المستحق عن المدة من ١/٣/١٩٥٠ حتى ٩/٥/١٩٥١ (ثانياً) بتعديل الحكم المستأنف وذلك بجعل الحكر السنوى لقطعة الأرض



الموضحة بصحيفة الدعوى مبلغ ستين مليا للتر المربع سنويا من ١٩٥١/٥/١٠ .  
( ثالثا ) بالزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليها بصفتها مبلغ ١٩٣٤ جنيها و ٧١٧ مليا قيمة المستحق لها من قيمة الحكر عن المدة من ١٩٥١/٥/١٠ حتى ١٩٦٦/٥/٣٠ . طعنت وزارة الأوقاف في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وقدم المطعون عليهما الثاني والثالث والمطعون عليها الخامسة مذكرة بدفاعهم وطلبوا رفض الطعن ، وصممت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق من وجهين ( أولهما ) أن الحكم اعتمد في قضائه على تقرير الخبير المؤرخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ الذي انتهى إلى تقدير القيمة الإيجارية لأرض النزاع بواقع ٦٠ مليا للتر المربع الواحد في السنة، رغم فساد الأسس التي استند إليها واعتراض الطاعنة عليها، إذ جاء به أن الأرض المذكورة تقع في منطقة سكنية هادئة تفضل اقتناءها الطبقة فوق المتوسطة نظرا لكبرها وسهولة استغلالها ، وقدر الخبير ثمنها عند رفع الدعوى في ١٩٥١/٥/١٠ بواقع ١٥ ج للتر المربع ، وحدد القيمة الإيجارية لها بواقع ٥٪ من ثمنها دون أن يوضح الأساس الذي بنى عليه هذا التقدير ، ثم عاد وخفض هذه القيمة من ٧٥ قرشا للتر المربع إلى ٧٥ مليا بمقولة إن هذه النسبة لا تتأتى إلا باقامة مبان على الأرض بأقصى ارتفاع يسمح به عرض الشارع طبقا لقوانين المباني، وأن هذه القوانين وإن كانت تسمح باقامة عشرة أدوار على أرض النزاع إلا أن المحتكر لا ينبغي له أن يبني سوى دور واحد فقط لأن إقامة المباني المرتفعة تهدده بخسارة كبيرة عند انتهاء الحكر حيث تعود الأرض بما عليها عندئذ لمالك الرقبة أو يقوم المحتكر بهدمها، وبذلك يكون الخبير قد تأثر في تقدير أجرة الحكر بما للمحتكر على الأرض من حق القرار خلافا لما تقتضي به المادة ١٠٠٥ من القانون المدني ولمنطوق الحكم الصادر بندينه، كما أن الخبير عاد وهبط بالقيمة الإيجارية إلى ٦٠ مليا للتر المربع الواحد في السنة تأسيسا على أن الأرض لا تحكر إلا إذا كانت فاسدة بأن كانت بركة أو مستنقعا أو تلا فردها المحتكر أو أزال

التل والأقراض بتفقات من عنده ، في حين أن الثابت بالأوراق أن المطعون عليهم لم يتمسكوا بهذا الوجه من الدفاع وأن أرض النزاع تقع على شارع الكورنيش بمنطقة اسبورتنج بالاسكندرية ، وأنها كانت محكرة للمطعون عليهم منذ سنوات طويلة سابقة على تاريخ رفع الدعوى ، وكانوا يقومون باستغلالها وأداء حكرها و ( ثانيهما ) أن الحكم المطعون فيه بعد أن اعتمد النتيجة التي انتهى إليها الخبر في تقدير أجرة الحكر للمتر المربع في السنة بمبلغ ٦٠ مليا بالنسبة لأرض النزاع جميعا وقدرها ٨٧ و ٥٣٠٨ مترا مربعا من تاريخ رفع الدعوى في ١٠/٥/١٩٥١ حتى تاريخ استيلاء وزارة التربية والتعليم على جزء منها في ٢٩/٩/١٩٥٨ وبالنسبة للباقي من الأرض وقدره ٩١٥ و ١٩٨٦ مترا مربعا من ٣٠/٩/١٩٥٨ حتى ٦/٦/١٩٦٦ تاريخ إصدار الحكم احتسب قيمة المستحق للطاعنة بواقع  $\frac{2}{3}$  القيمة الإجمالية ، بحجة أنها طلبت في مذكرتها تقسيم الأجرة بين مالك الرقبة والمحتكر على أساس هذه النسبة ، في حين أن المذكرة المقدمة منها قد تضمنت الأسس التي بنت عليها الطاعنة تقدير أجرة الحكر ولم تكن النسبة المذكورة سوى عنصر من عناصر التقدير فأطرح الحكم جميع الأسس الواردة بها فيما عدا النسبة سالفه البيان وإذا كان المبلغ المحكوم به أقل من أجرة المثل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف المادتين ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ من القانون المدني ولا يشفع للحكم قوله في هذا الخصوص أن الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها الأخيرة بتقسيم الأجرة على أساسها ، ذلك أن إقرار محامي الطاعنة لا ينهض حجة عليها لما فيه من ضرر على مصلحة الوقف .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المشرع نص في المادتين ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز التحكير بأقل من أجرة المثل وأن يرجع في تقدير الزيادة أو النقص في هذه الأجرة إلى ما للأرض من قيمة إيجارية وقت التقدير ويراعى في ذلك صقع الأرض ورضيات الناس فيها بغض النظر عما يوجد بها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه المحتكر من تحسين أو إتلاف في ذات الأرض أو صقع الجهة ودون تأثر بما للمحتكر على الأرض من حق القرار ، وقضى الحكم الاستئنافي الصادر في ٣/٢/١٩٦٤ بنسب الخبر بضرورة اتباع أحكام المادتين السابقتين إلا أن الخبر بعد أن قدر ثمن المتر المربع من الأرض بخمسة عشر جنيها وحدد القيمة الإيجارية بواقع ٥٪ من الثمن أي بمبلغ ٧٥ قرشا للمتر المربع عاد

وهبط بهذه القيمة إلى العشر بمقولة إن المطعون عليهم لا ينبغي لهم أن يقيموا على أرض النزاع إلا دورا واحدا من الأدوار العشرة التي يسمح بها عرض الشارع الذي تطل عليه طبقا لقوانين المباني، وبذلك يكون قد تأثر في تقديره للقيمة الإيجارية لأرض النزاع بما للمحتكرين عليها من حق القرار، في حين أن تقدير هذه القيمة طبقا لنص المادة ١٠٠٥ من القانون المدني، لا يكون إلا على اعتبار أنها حرة خالية من البناء أو الفراس ولا يراعى فيه غير صقع الأرض ورغبات الناس فيها . وإذ هبط الخبير بهذه القيمة إلى ٦٠ مليا للمتر المربع على أساس أن الأرض لا تحكر إلا إذا كانت فاسدة وأن المحتكرين قد قاموا بالصرف عليها لجعلها قابلة للاستغلال ، فإنه يكون قد بنى ذلك على مجرد اقتراض من جانبه لم يقل به المطعون عليهم أنفسهم ولم يتم عليه دليل من الأوراق ، ويكون تقديره للقيمة الإيجارية لأرض النزاع على هذا النحو مخالفا للقانون ولمنطوق الحكم الصادر بتدبيه . ولما كانت الطاعنة قد أبدت اعتراضها على الأسس التي بنى عليها تقدير الخبير، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد هذا التقدير وأجاز التحكير بأقل من أجرة المثل ودون أن يناقش اعتراضات الطاعنة عليه فإنه يكون قد خالف القانون وجاء مشوبا بالفصور ، كما أن الحكم إذ عول في قضائه على ما طلبه محامي الطاعنة في مذكرته الأخيرة من تقسيم أجرة الحكر بين مالك الرقبة والمحتكر وقضى بتخفيض الأجرة المستحقة للطاعنة إلى ثلاثة أخماس القيمة الإجمالية التي قدرها الخبير ، مع أنه كان يتعين عليه الالتفات عن هذا الطلب على أساس أن التحكير لا يجوز بأقل من أجرة المثل وأن إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه أو بما يضر بمصلحة الوقف لا يعتبر ملزما للوقف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . ولما كان هذا الطعن للمرة الثانية ، فإنه يتعين ضم المفردات لإمكان الفصل في الموضوع .



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المنتشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المنتشرين :  
 عثمان زكريا ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن .

( ٧٢ )

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ، ب ) اختصاص . " اختصاص ولائى " . أموال . " الأموال العامة " . نقض . " حالات الطعن " . عقد . إيجار .

( أ ) المبادئ العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لولاية الحاكم العادية بشأنها .

( ب ) مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولاى . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية بجهة استئنافية وذلك فى ظل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ — المبادئ العامة تعتبر طبقا لنص المادة ٧٨ من القانون المدنى من أملاك الدولة العامة، وتصرف الإدارة فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهو مؤقت يسمح للسلطة المرخصة دواما ولدواعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله، وكل أولئك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام ولا ولاية للحاكم فى شأنها، ولا تخضع للقانون الخاص .

٢ — مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولاى يجوز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية فى استئناف حكم صادر من المحكمة الجزئية وذلك وفقا لنص المادة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٣٣٤ سنة ١٩٦٥ لدى محكمة الأمور المستعجلة بالإسكندرية ، طلب فيها الحكم بوقف الآثار المترتبة على إجراءات المزايدة التى تمت فى ١٢/١٠/١٩٦٥ بشأن تأجير الدكان رقم ١١ بميدان سانت كاترين المؤجر له وبوقف تنفيذ الأمر الإدارى المعسوم بإخلائه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وقال شرحا لدعواه إنه يستأجر من محافظة الإسكندرية هذا الدكان بعقد تاريخه ١٣/١/١٩٦٣ لاستعماله فى الاتجار بالزهور مقابل أجرة شهرية إلا أن محافظة الإسكندرية أرادت التهرب من تطبيق أحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ فى خصوص امتداد عقود الإيجار فأجبرته على التوقيع بطريق الإذعان على العقد الذى سميته ترخيصا ، ثم عمدت فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ إلى إجراء مزايدة لتأجير هذا الدكان ورسي مزاده على آخر ، وأنه لما كان عقد الإيجار يمتد بحكم قانون الإيجارات فإن قرار المحافظة المتضمن فسخ هذا العقد بغير الطريق القانونى وإجراء المزايدة لأثرها ، وتنفيذها لا يعدو أن يكون اعتداء ماديا يطلب إزالته ، ودفعت المحافظة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لأن النزاع يدور حول عقد إدارى ، وبعد أن رفضت المحكمة هذا الدفع حكمت بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٥ بعدم الاعتداد بالمزاد الذى أجرته المدعى عليها عن الحانوت رقم ١١ ميدان سانت كاترين فى ٤/١٠/١٩٦٥ ، وبوقف تنفيذ الأمر بإخلاء المدعى منسبه ، واستأنفت المحافظة هذا الحكم لدى محكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - طالبة إلغاءه ، والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل ولائيا بنظر الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٤ سنة ١٩٦٦ س الإسكندرية . وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعنت المحافظة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه

ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه إذ لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لصدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الاختصاص الولائي ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لما كانت مجموعة الدكاكين المرخص للمطعون عليه بشغل إحداها هي من الأموال العامة إذ تقسع بوسط ميدان سانت كاترين وتشكل جزءا من تخطيطه وقصد منها تجليله عن طريق تخصيصها لعرض أنواع الزهور وبمعناها ، ولم تهدف المحافظة من إنشائها مجرد تحقيق الربح فإن انتفاع الأفراد بها لا يمنحهم حقا من الحقوق التي ينظمها القانون المدني وإنما تخضع حقوقهم عليها لأحكام القانون العام ، لأن هذا الانتفاع لا يمكن أن يكون إلا بمقتضى ترخيص إداري هو بطبيعته مؤقت وغير ملزم للسلطة المرخصة وإن كان المتفع يخضع لحكم الشروط والقيود الواردة به ، وهذا الترخيص والقيود الواردة به هي من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم في شأنها ، وأن هذه القيود وإن أخذت شكل العقد فإنها تخالف طبيعتها الإيجار واستهدافها تحقيق مصلحة عامة دون الربح أو استغلال محل معد للتجارة تخرج التعاقد عن نطاقه ، وتجعل منه عقدا إداريا حتى ولو خلا العقد من الشروط الاستثنائية غير المألوفة في القانون الخاص ، إذ لا ينظر إلى هذه الشروط متى تعلق العقد بالانتفاع بالمال العام لأن طبيعة هذا المال واتصاله بالنفع العام يسبغ على العقد الصفة الإدارية أيا كانت شروطه ، وبذلك يستوى أن يكون قوام العلاقة ترخيصا إداريا أو عقدا إداريا إذ يكون النزاع عندئذ من اختصاص جهة القضاء الإداري طبقا لقانون مجلس الدولة ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى انعقاد الاختصاص لجهة القضاء العادي ، فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي ويكون من المتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محل التصرف الصادر من محافظة الاسكندرية جزء من ميدان عام هو الدكان رقم (١١) الكائن بميدان سانت كاترين ، كما يبين أن الطاعن بنى دفعه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى بالمذكرة المقدمة منه



إلى محكمة ثانية درجة والتي أودع صورتها ملف الطعن على أن هذا الدكان ضمن مجموعة دكاكين تقع بوسط ميدان سانت كاترين ، وتعتبر جزءا من تخطيط هذا الميدان، وأن التصرف الذي يصدر عن الإدارة بشأن الانتفاع بالمسالك العام يخضع لأحكام القانون العام وحده سواء اعتبر التصرف ترخيصا أم عقدا إداريا . لما كان ذلك ، وكانت الميادين العامة تعتبر طبقا لنص المادة ٧٨ من القانون المدني من أملاك الدولة العامة ، وكان تصرف الإدارة فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون إلا على سبيل الترخيص، وهو مؤقت يسمح للسلطة المرخصة دواما ولدواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله ، وكل أولئك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم في شأنها ولا تخضع للقانون الخاص . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون مخالفا لقواعد الاختصاص الولاة وهو ما يجيز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من المحكمة الابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية، وذلك وفقا لنص المادة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي تم الطعن في ظله ، ومن ثم فإن الطعن يكون بذلك قد حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريبنى ،  
وأحمد ضياء الدين حنى .

( ٧٣ )

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) حكم . ” تسبب الحكم “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير  
الدليل “ . خبرة .

حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى تقرير خبير مودع في دعوى غير مرددة  
بين الخصوم ، كدليل يدعم باقى الأدلة ما دامت صورته قد قدمت لها .

( ب ) حكم . ” تسبب الحكم “ . عمل . تعويض .

رفض دعوى التعويض عن فصل العامل لتوافر مبرر لإنهاء العقد . لا محل لبحث  
الضرر .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يحل إلى تقرير الخبير المودع في دعوى  
أخرى — غير مرددة بين الخصوم — وإنما فقط استند إلى صورته الرسمية  
كدليل يدعم باقى الأدلة بعد أن أودعت الشركة المطعون عليها هذه الصورة ملف  
الدعوى فأصبحت بذلك ورقة من أوراقها يتناضل كل خصم في دلالتها ، فإن النعى  
عليه — بأنه اعتد في بيان المركز المالى للشركة المطعون عليها بذلك التقرير  
— يكون غير سديد .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى التعويض  
— عن فسخ عقد العمل — على توافر مبرر لإنهاء العقد لدى الشركة المطعون  
عليها ، فذلك حسبه ولا يكون عليه بعد ذلك أن يتقصى وقوع ضرر للطاعن  
أو أن يلتفت لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن ” أنور مفتاح سعيد عوض “ تقدم بشكوى إلى مكتب  
العمل المختص ضد شركة النقل والتصدير والتأمين ” فاروس “ قال فيه إنه التحق  
بالعمل لدى الشركة وتدرج فى وظائفها حتى وصل إلى درجة مدير بمرتبة شهرى  
قدره ٣١٢ ج و ٦٠٠ م وأن الشركة فصلته تعسفيا بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٩ أثناء  
غيابه بالخارج . ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى محكمة  
الإسكندرية الجزئية لشئون العمال ، وفى ١ / ٤ / ١٩٦١ حكمت المحكمة بصفة  
مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل وألزمت الشركة بأن تؤدى للمدعى مرتبه بواقع  
١٢٠ ج لمدة شهر و حددت جلسة لنظر الموضوع ، وإذ حدد طلباته بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج  
تعويضاً عن فصله بلا مبرر فقد أحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة الإسكندرية  
الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٩١٨ سنة ١٩٦١ . كما أقام المدعى الدعوى  
رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦١ الإسكندرية الابتدائية ضد الشركة طالبا الحكم له عليها  
بطلباته السابقة ، فقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد .  
وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى  
مبلغ ٥٠٠٠ ج والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه وشملت  
الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة وأدعت المدعى من المصروفات . استأنفت الشركة  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى  
وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٨١ سنة ١٨ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٨ حكمت  
المحكمة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وأعفته  
من المصروفات عن الدرجتين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض  
للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن  
على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة  
العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .



وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بتعويض الطاعن عن فصله تعسفيا على ما قرره من أنه يجب للتعرف على المركز المالي للشركة المطعون عليها الرجوع إلى ما يقرره الخبراء والمحاسبون وما تسفر عنه تقاريرهم في هذا الصدد وأن حالة الشركة المالية كانت في تدهور مستمر يستلزم إعادة تنظيم شئونها فإن هي قامت بإلغاء بعض الوظائف الكبيرة فإن ذلك يكون أمرا طبعيا ، وهو من الحكم المطعون فيه خطأ وقصور في التسبب من وجوه "أولها" أنه اعتد في بيان المركز المالي للشركة المطعون عليها بتقرير خبير مودع في قضية أخرى غير مرددة بين الخصوم ولم يلتزم الخبير المعين فيها حدود الحكم القاضي بنديه و "ثانيها" أن الطاعن كان قد تقدم بملاحظات على التقرير المذكور تضمنها التقرير الاستشاري المقدم منه لمحكمة ، وهي تحصل في أن مركز الشركة المالي خلال السنة السابقة على فصله كان سليما بدليل ما حققته في تلك السنة من أرباح وتقييم أسهمها بسعر ٤ ج و ١٨١ م للسهم الواحد ، في حين أن قيمة إصدار السهم هي أربعة جنيهات فقط ، وأن ما تعلل به الخبير من أن الشركة قد حجزت مقابل احتياطي الديون المشكوك فيها واحتياطي الضرائب وتعويضات الموظفين مردود بأن الخبير المذكور لم يوضح مقدار هذه الاحتياطيات وأن احتياطياتها السابقة كانت تغنيها عن تكوين احتياطي جديد ، وأنه وإن كانت إيرادات الشركة في سنة ١٩٥٩ قد انكشت إلى ٤٧٩٥٤ ج و ٦٨٥ م مقابل مصاريف مقدارها ٤٥٥٥٤ ج و ٩١٠ م ، فإن ذلك لم يؤثر على متانة مركزها المالي ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذه الملاحظات ولم يعن بالرد عليها و "ثالثا" أن الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أفاد التقرير الذي أحالت عليه المحكمة سوء المركز المالي للشركة وقت فصل الطاعن .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه "الأول" منه بأن الحكم المطعون فيه لم يحل إلى تقرير الخبير المودع في دعوى أخرى وإنما فقط استند إلى صورته الرسمية كدليل يدعم باقي الأدلة بعد أن أودعت الشركة المطعون عليها هذه الصورة ملف الدعوى فأصبحت بذلك ورقة من أوراقها يتناضل كل خصم في دلالتها . ومردود في "الوجهين الثاني والثالث" ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أنه "يبين من مطالعة الأوراق

وتقرير الخبير المودع في القضية رقم ٥١١ سنة ١٩٦١ كلى الإسكندرية والمقدم صورته الرسمية من الشركة أن صافي أرباح الشركة في سنة ١٩٥٧ كان ٦٠٠٨ ج وكسور وفي سنة ١٩٥٨ كان ٢٧٢٠ ج وكسور وفي سنة ١٩٥٩ كان ٤٥٩ ج وكسور ثم أصيبت بخسارة قدرها ٤٣٢٢ ج وكسور في سنة ١٩٦٠ كما أشار الخبير إلى أنه وإن كانت سنة ١٩٥٩ قد أظهرت أرباحاً إلا أنه لو احتجزت الاحتياطات الواجب خصمها كما حدث في السنوات السابقة لأدى الأمر إلى خسارة . وقد أشار الخبير إلى أن مركز الشركة المالي يعتبر متدهوراً وأن سبب ذلك هو نقص الإيرادات بنسبة أكبر من نقص المصروفات ، وأن هذا التدهور كان له أسوأ الأثر في عمل الشركة وكان لابد من إعادة تنظيمها بضغط مصروفاتها وإحكام الرقابة الإدارية وزيادة الضغط الداخلي لرفع الإيرادات . وقد أشار الخبير إلى أن الشركة بدأت تنظيماتها بالاستغناء عن مدير فرع القاهرة ثم المدير المالي لفرع الاسكندرية ( المستأنف عليه ) وبعض صغار الموظفين والمستخدمين ، وأنه ” يستفاد من ذلك أن حالة الشركة المالية كانت في تدهور مستمر وقد زاد هذا التدهور إلى أن حقق خسارة كبيرة في سنة ١٩٦٠ وكان لابد للشركة والحالة هذه أن تعمل على إعادة تنظيم شئونها فإذا ما قامت بإلغاء بعض الوظائف الكبيرة لتحقيق ضغطاً في مصروفاتها ، فإن هذا إنما يكون أمراً طبيعياً وحققاً من حقوق صاحب العمل “ وأنه ” لا يمكن أن يقال إن الشركة إنما قصدت إلى الإساءة بالمستأنف عليه أو أنها تعسفت بالاستغناء عنه أو رمت إلى التشهير به كما يدعى لأنه لم يكن الوحيد الذي تم الاستغناء عنه كما أن الشركة صرفت له كافة حقوقه دون أى تعنت أو كيد “ . وهى تقارير سائغة وفيها الرد الكافى على كل ما أثير من أوجه الدفاع الموضوعية الأخرى .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الطاعن كان قد قرر أمام محكمة الاستئناف أنه اضطر إلى العمل التجارى الحر فاستخرج سجلاً تجارياً في القاهرة ولما وفق لعمل جديد قام بشطب اسمه من السجل التجارى ، كما أنه كان قد أدخل ضمن عناصر التعويض عما لحقه من ضرر عنصر الكيد له والتشهير به ورغبة الشركة في إيذائه ، ولكن الحكم المطعون فيه فسر ما قرره على أنه قد اشتغل فعلاً بالتجارة في الفترة بين فصله من الشركة المطعون عليها وبين اتحاقه بالعمل الجديد ، في حين أنه لم يستخرج هذا السجل إلا على مجرد أمل

الاشتغال بالتجارة بعد أن أغلقت في وجهه الأبواب وهو ما لا يعني أنه اشتغل بالتجارة فعلا ، كما أغفل تعويضه عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به بسبب إساءة الشركة إليه . وهو من الحكم فساد في الاستدلال وقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه برفض دعوى التعويض على توافر مبرر لإنهاء العقد لدى المطعون عليها وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فذلك حسب ما لم يكن عليه بعد ذلك أن ينقص وقوع ضرر للخاص أو أن يلغى لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر .



## جاسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ٧٤ )

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) إعلان . ” الإعلان لجهة الادارة ” . بطلان . ” بطلان الإعلان ” .

الاعلان لجهة الادارة . وجوب إثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص  
باخطار المعلن إليه بطريق البريد الموصى عليه . عدم جواز تكملة النقص بورقة  
الاعلان بدليل مستمد من غير الورقة ذاتها .

١ - حتمت المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق على المحضر فى حالة  
تسليم الإعلان إلى جهة الإدارة توجيه كتاب موصى عليه إلى المعلن إليه فى موطنه  
الأصلى أو المختار يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وقد حرص  
المشرع على أن يذيل هذه المادة بأنه يجب على المحضر ” أن يبين كل ذلك  
فى حينه بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته ” وهو ما يفيد أن المشرع أراد  
من المحضر أن يثبت تفصيلا الخطوات التى يتخذها فى إتمام إجراءات الإعلان  
لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان  
وجودها إن لم تصل إليه ، وحتى يكون فى هذا التفصيل رقابة على المحضر  
فما يباشره من إجراءات يترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة ، وإذ كان  
الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر اكتفى بتحرير عبارة ” أخطر  
فى ٣٠/٤/١٩٦٣ سركى عام ” وهى عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال  
كتاب للمعلن إليه فى موطنه الأصلى أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت  
إلى جهة الإدارة ، كما لا تفيد عبارة سركى عام أن الإخطار تم بطريق الكتاب  
الموصى عليه ، وكان الحكم قد رتب على هذا النقص بطلان الاعلان ، فانه

لا يكون قد خالف القانون ، ولا وجه للقول بأنه كان على المحكمة أن تطلع على السركى العام بقلم المحضرين حتى تتبين منه أن الإخطار أرسل إلى المعلن إليه بطريق الكتاب الموصى عليه ، ذلك أنه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكملة النقص الموجود بورقة الاعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيدة إقبال حسن رضا بصفتها حارسة قضائية على العقار رقم ٨٣ شارع بوالينو أقامت الدعوى رقم ٦٥ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية ضد محمد كامل بدوى تطلب فيها اعتبار الحكم الصادر فى الدعوى ٦٨٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الاسكندرية باطلا وعدم الأثر . وقالت فى بيان دعواها إنها كانت قد طالبت المدعى عليه بالأجرة المستحقة عن العقار الذى أقيمت حارسة عليه ، وذلك فى المدة من مايو إلى أكتوبر سنة ١٩٦٣ بواقع إيجار الشهر الواحد ٨٤ ج و ٣٦٠ م ، إلا أنه أعلنها فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بحكم صادر فى الدعوى ٦٨٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الاسكندرية بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ ضد عارف جمال جوركى الحارس القضائى السابق ويقضى بتخفيض أجرة المبنى المؤجر إلى ٥٦ ج و ٢٥٠ م شهريا فى حين أن صفة هذا الحارس كانت قد زالت عنه بالحكم الصادر بعزله فى ١٩٧٣/٢/١٣ ، كما أنها تبينت من ملف تلك الدعوى أن المحكمة قضت بشطب الدعوى بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢ بعد أن كان الخبير الذى ندبته قد أودع تقريره ، ولما قام المستأجر بتجديد السير فيها أعلن الحارس السابق لجلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ، ولكن الحارس المذكور تخلف عن الحضور فقضت المحكمة فى ١٩٦٣/٣/١٦ بأحالة

الدعوى إلى التحقيق ليثبت الحارس ما كان قد دفع به الدعوى من أن الخبر لم يلتفت إلى التحسينات القائمة بالعين المؤجرة إلا أن هذا الحكم لم يعلن إلى الحارس السابق ولم يعلن به حتى صدر الحكم في موضوع الدعوى ، وإذا كانت إجراءات الخصومة السابقة على الحكم في الموضوع بتخفيض الأجرة قد انقطعت بزوال صفة الحارس السابق وتعيين السيد بدوى بدلا منه بالحكم الصادر في الدعوى المستعجلة ٥٠٥١ سنة ١٩٦٢ الاسكندرية ثم استبدالها بهذا الأخير بموجب الحكم الصادر في الاستئناف بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٣ ، حيث قامت بإخطار جميع المستأجرين بخطابات موصى عليها مؤرخة ٢٩/٤/١٩٦٣ بتعيينها حارسة ، وكان المدعى عليه قد تجاهل ذلك كله ، حتى صدر الحكم بالتخفيض ، فإن الإجراءات تكون باطلة ويمتد هذا البطلان إلى الأحكام الصادرة بناء عليها سواء أكانت هذه الأحكام قطعية أم صادرة قبل الفصل في الموضوع ، ثم عدلت المدعية طلباتها سالفة الذكر إلى اعتبار الدعوى اعتراضا على الحكم رقم ٦٨٢ سنة ١٩٦٠ بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة تطبيقا لنص المادة ٤٥٠ مرافعات وأسست اعتراضها على أمرين أولهما إهمال الحارس السابق إهمالا جسيما بعدم متابعته الدعوى وإحضار الشهود لاثبات دفاعه تنفيذا لحكم الإحالة إلى التحقيق ، وثانيهما وقوع الغش من المدعى عليه بسكوته عن إخطار المحكمة بزوال صفة الحارس السابق رغم إخطار الحارسة الجديدة له بذلك ، وطلبت المدعية إزاء ذلك قبول اعتراضها وإعادة الخصومة من جديد ، وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض وتغريم المعارضة خمسمائة قرش ، واستأنفت المعارضة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق ، وبتاريخ ٦/٦/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه النصوص في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي



ذهب في نفى علم الحارس السابق بالحكم الصادر بالتحقيق إلى أن هذا الحكم لم يعلن إلا لشخص الحارس ولا في موطنه وإنما أعلن في مواجهة الإدارة ودون أن يوجه إليه خطاباً مسجلاً وفقاً لحكم القانون ، ورغم أن الطائفة أظهرت لمحنة الاستئناف خطأ ما ذهبت إليه المحكمة الابتدائية استناداً إلى ما أثبتته المحضر على ورقة إعلان حكم التحقيق من أنه وجد منزل المطلوب لإعلانه مغلقاً ثم أثبت في اليوم التالي وعلى ذات الورقة أنه أعلنه في مواجهة مأمور قسم محرم بك ، كما أثبت في ركن من ورقة الإعلان عبارة "أخطر في ٣٠/٤/١٩٦٣ سركي عام" ، وهو ما يفيد إتمام إخطار الحارس السابق وعلمه بهذا الإعلان ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر استناداً إلى أن عبارة الإخطار التي أثبتتها المحضر على ورقة الإعلان لا يتضح منها من هو المقصود بها ، هذا بالإضافة إلى أن المادة ١٢ من قانون المرافعات أوجبت على المحضر في هذه الحالة توجيه كتاب موصى عليه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة إلا أن المحضر اكتفى بإثبات عبارة تفيد استنتاجاً قيامه بإجراء الإخطار دون أن يبين الطريقة التي نفذ بها هذا الإخطار ، وانتهى الحكم من ذلك إلى تقرير صحة ما انتهى إليه الحكم الابتدائي في هذا الصدد وهو منه استدلال فاسد لأن الإخطار لا يكون إلا للمعلن إليه دون حاجة لإعمال الاستنتاج كما أن عبارة سركي عام التي أضافها المحضر إلى عبارة أخطر في ٣٠/٤/١٩٦٣ تشير إلى السركي المخصص لإخطار جميع الموجه إليهم الخطابات الموصى عليها طبقاً للنظام المتبع في قلم المحضرين ، وأنه كان على المحكمة أن تطلب الإطلاع على هذا السركي .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ، ذلك أن المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى حتمت على المحضر في حالة تسليم الإعلان إلى جهة الإدارة توجيه كتاب موصى عليه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وقد حرص المشرع على أن يذيل هذه المادة بأنه يجب على المحضر "أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته" وهو ما يفيد أن المشرع

أراد من المحضر أن يثبت تفصيلا الخطوات التي يتخذها في إتمام إجراءات الإعلان لضمان وصول ورقة الاعلان إلى المعلن إليه أو وصول الاخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه وحتى يكون في هذا التفصيل رقابة على المحضر فيما يباشره من إجراءات يترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر اكتفى بتحرير عبارة "أخطر في ٣٠/٤/١٩٦٣ سركي عام" وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة ، كما لا تفيد عبارة سركي عام أن الإخطار تم بطريق الموصى عليه، وكان الحكم قد رتب على هذا النقص بطلان الإعلان فانه لا يكون قد خالف القانون، ولا وجه للقول بأنه كان على المحكمة أن تطلع على السركي العام بقلم المحضرين حتى تتبين منه أن الإخطار أرسل إلى المعلن إليه بطريق الكتاب الموصى عليه، ذلك أنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه نقي الإهمال عن الحارس السابق على أساس أنه ظل مواظبا على حضور جلسات الدعوى منكرا حق المستأجر في طلب تخفيض الأجرة ولما اعترض على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى عهدت المحكمة إلى الخبير فحص هذه الاعتراضات ، كما أصدرت المحكمة بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٣ حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت هذا الحارس دفاعه المبني على أن العين أقيمت فيها منشآت ومبان بمعرفة المستأجر السابق ، في حين أن هذا الحارس قد فقد صفته في الحراسة بعزله منها بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٣ بالحكم الصادر في الدعوى ٥٠٥١ سنة ١٩٦٢ وبعد أن كانت دعوى تخفيض الأجرة قد حكم بشطبها بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٢ لتخلف طرفاها عن الحضور، ولما أعلن الحارس السابق تجديد السير فيها بملسة ١٢/٢/١٩٦٣ لم يمثل في الدعوى حتى صدور الحكم فيها ، وذلك منه إهمال شديد يدل على أنه كان قد نفى يده من مباشرة الدعوى وتتبع ما تم فيها ودون أن يعن بإخطار المحكمة بعزله من الحراسة، رغم أن القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ كان قد صدر بتعديل

مواعيد الطعن على الأحكام بفعلها تبدأ من تاريخ صدورها ، وذلك الموقف السليم من الحارس يتصف بالإهمال الشديد الذي ضيع على جهة الحراسة ٥٠٠ ج سنويا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى — وعلى ما جاء في الرد على السبب الأول — إلى أن الحارس السابق لم يعلن بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ في الدعوى ٦٨٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الإسكندرية بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو بالجلسة المحددة لإجرائه ، فإنه يكون بذلك قد نفى علم الحارس بذلك الحكم أو بما تلاه من إجراءات وما يترتب على ذلك من نفى الإهمال عنه ، ولما كان هذا الذى قرره الحكم سائغا ومؤديا إلى ما انتهى إليه فإن النعى فى حقيقته لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع .

---



## جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد / المستشار ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ٧٥ )

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ القضائية :

( ا ) نقض " حالات الطعن " . قوة الأمر المقضى .

الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكما آخر . شرطه . أن يكون  
الحكم السابق صادرا في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم ، وحائزا قوة الأمر  
المقضى . وهو صحة التوقيع . تختلف موضوعا عن دعوى صحة  
وفاء العقد .

( ب ) حكم . " عيوب التدليل . مالا يعد قصورا " . قوة الأمر المقضى .

التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية .  
إفقال المحكمة بالإشارة إليه . لا يعد قصورا .

( ج ) إثبات . " الاقرار غير القضائي " . نقض " مسائل الواقع " .

التمسك بالدلالة المستمدة من الإقرار . من مسائل الواقع . ولم جواز التعدي به  
لأول مرة من أمام محكمة النقض .

( د ) نقض " مالا يصلح سببا للطعن " . إثبات " البيئة " .

خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر . لا يؤدي لنقض الحكم طالما  
أن هناك أدلة أخرى تكفي لحله .

( هـ ) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات " القرائن " . نقض  
" مسائل الواقع " .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير القرائن . إسناد المحكمة لأقوال الشهود دون القرائن . مسألة موضوعية مدم . جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ — يشترط لقبول الطعن في الحكم لمخالفته حكماً آخر ، أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته ، بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وإذا كان الحكم المقول بصدور الحكم المطعون فيه على خلافه قد اقتصر على القضاء بصحة التوقيع على عقد البيع ، فلا يتعدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن هذا العقد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد الصلح والتخارج فإن موضوع كل من الدعويين يكون مختلفاً عن الآخر .

٢ — متى كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة — بين ذات الخصوم — ليست له حجية في النزاع المعروض ، وكان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور في التسبب أو بالإخلال بحق الدفاع .

٣ — إغفال الحكم المطعون فيه للدلالة المستمدة من إقرار مورثه المطعون عليهم لما ورد بمحضر حصر التركة ، لاتمام الحصر في حضورها دون اعتراض منها ، واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على الأسباب التي أخذت بها محكمة أول درجة والتي لم تكن محل نعي من الطاعن ، وأضاف إليها أقوال شاهدي الطاعن ، وكانت هذه الأقوال تتفق مع ما قرره أحدهما في محضر التحقيق ، فإن خطأ المحكمة في إسناد هذه الأقوال للشاهد الآخر — الذي شهد بأنه لا يعرف شيئاً — لا يؤدي إلى نقض الحكم لقيامه على أدلة أخرى تكفي لجملة .

هـ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير القرائن التي لم يحدد القانون حجيتها ، ولها وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى متى أقامت قضاها على أسباب سائفة ، ومن ثم فإن المجادلة في أخذها بأقوال الشهود دون القرائن لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية في تقديرها للأدلة المقدمة إليها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المرحومة عنبرية علام - مورثة المطعون عليهم الخمسة الأولين - أقامت الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٧ كلى قضا ضد الطاعن والمطعون عليهما السادسة والسابعة تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد التخارج المؤرخ ١٩٤٦/٦/٢٧ المبرم بينها وبين أخيها المرحوم عبد الرحيم علام - مورث المدعى عليهم - في تركة والدهما المرحوم علام ابراهيم مقابل الأموال الموضحة فيه وهي ٢ ف شيوعا في أربعة أفدنة و ١٥٠ ذراعا شيوعا في ٣٠٠ ذراع ونخلتان شيوعا في أربع نخلات ، وقالت شرحا للدعوى إن والدها المرحوم علام ابراهيم توفي عنها وعن أختها زكية وأخيها عبد الرحيم علام وأنها تخارجت بمقتضى العقد المذكور من تركة والدها واختصت بالأموال سالفة الذكر ووضعت اليد عليها من تاريخ التعاقد ، وحدث بعد وفاة أخيها أن اغتصب ورثته من هذا النصيب مساحة قدرها ٢٣ ط فأقامت ضدهم الدعوى رقم ١١١٤ سنة ١٩٥١ نجح حمادى للطالبة بريعها ففضى برفضها لإبتدائها بحجة تزوير عقد التخارج ، ثم ألغى الحكم في الإستئناف وقضى بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى على أساس أن قيمة العقد المدعى تزويره تدخل في نصاب المحكمة الإبتدائية ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى الحالية بالطلبات السابقة ، وأنكر المدعى عليهم صدور العقد



من مورثهم وملكوا طريق الإدعاء بالتزوير ، وفي ١٩٦٠/٤/٤ حكمت المحكمة بسقوط إدعاء المطعون عليها السادسة بصفتها بالتزوير وتغريمها ٢٥ جنيتها وبقبول إدعاء الطاعن بالتزوير شكلا وقبول الشاهد الأول من شواهدده وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مدعى التزوير بكافة الطرق أن مورثه لم يوقع ببصمة ختمه على العقد المدعى تزويره وأن بيومي محمد عوض زوج المدعية تسلم ختم المورث المذكور عقب وفاته واخلس بصمته الموضوعة على العقد ولتنفى المدعية ذلك بذات الطرق ، ثم عادت في ١٩٦٢/٦/٢٣ وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مدعى التزوير أن العقد لم ينفذ بوضع اليد واستغلال العين من تاريخ صدوره حتى وفاة مورثه ولتنفى المدعية ذلك وتثبت العكس ، وبعد تنفيذ هذين الحكمين بسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٦٤/١١/٢٨ برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن ٢٥ جنيتها وبصححة العقد المطعون فيه ، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠ سنة ٤٠ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يقدم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم ، وصحمت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه فصل في النزاع الحالي خلافا لحكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المفضى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن جده المرحوم علام ابراهيم باع إلى عبد الرحيم علام — مورث الطاعن — ٩ ف و ٢٠ ط و ٨ س بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٤/٢/٢ وقضى بصحة توقيع البائع على هذا العقد في الدعوى رقم ١١٠٤ سنة ١٩٤٦ نجمع حمادى التى أقامها المورث ضد المرحومة عنبرية علام وباقي ورثة البائع ، وبذلك أصبحت تركة الجد علام ابراهيم ٤ أفدنة فقط ينحصر مورث الطاعن منها فدانان وينحصر كلا من عمته عنبرية وزكية فدان واحد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بصحة عقد التخارج فإنه يكون قد خالف الحكم السابق ، إذ أن الفدانين المحكوم بهما لمورثة المطعون عليهم الخمسة الأول يدخل فيها فدان من الفدان المحكوم به

لمورثه في الدعوى ١١٠٤ سنة ١٩٤٦ نجح حمادى ، ويضيف الطاعن أنه قدم لمحكمة الموضوع عقد البيع موضوع الدعوى السابقة وصورة رسمية من صحيفتها ومن الحكم الصادر فيها ولكن المحكمة التفتت عنها كما التفتت عما أشار إليه الحكم الصادر في دعوى الريع رقم ١١١٤ سنة ١٩٥١ نجح حمادى من أن حصر تركه مورثه قد تم في حضور مورثه المطعون عليهم الخمسة الأولين وأن هذه التركة تتضمن القدر الذى اشتراه من والده والقدر الذى آل إليه بالميراث في الأربعة أفدنة التى بقيت للمورث الأصلى ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وجاء مشوبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة ذلك أنه يشترط لقبول الطعن في الحكم لمخالفته حكما آخر أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٠٤ سنة ١٩٤٦ نجح حمادى المقول بصدر الحكم المطعون فيه على خلافه قد اقتصر على القضاء بصحة توقيع الجسد على عقد البيع الصادر منه لمورث الطاعن فلا يتعدى أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد ، بينما قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد الصلح والتخارج المبرم بين مورث الطاعن وأختيه بالنسبة لنصيب إحداهما ، ومن ثم فإن موضوع كل من الدعويتين يكون مختلفا عن الآخر ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه على غير أساس ، ومتى كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة ليست له حجية في النزاع الحالى وكان التمسك به لا يعتبر دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور في التسبيب أو بالإخلال بحق الدفاع ، وما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الدلالة المستمدة من إقرار مورثه المطعون عليهم الخمسة الأولين لما ورد بمحضر حصر تركه مورثه لإتمام الحصر في حضورها دون اعتراض منها ، واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد وفي بيان ذلك يقول إن الحكم عول في قضائه بصحة عقد التخارج على ما قرره



الشاهد حامد عبد الغنى فى محضر جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ من أنه علم بمحصل التخرج وباختصاص مورثة المطعون عليهم الخمسة الأولين بالقدر الوارد به فى حين أنه بالرجوع إلى المحضر المشار إليه يبين أن الشاهد أقرب بأنه لا يعرف شيئاً عن التخرج المدعى به وهذا الخطأ فى الإسناد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد جاء به فى هذا الخصوص قوله " وحيث إن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن ما ورد بصحيفة الاستئناف قد ردت عليه محكمة أول درجة بما فيه الكفاية خصوصاً وأن شاعدى الطاعن حامد عبد الغنى وعبد الله فراج أقرا بمحضر تحقيق جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ بمحصل التخرج بين المرحومة عنبرية علام وأخيها عبد الرحيم علام واختصاصها بالقدر الوارد بعقد التخرج وأن الثابت أنها أجزتها أولاً لخليفه محمود ثم أجزتها لزوجها فى حياة أخيها وأنها كانت تحصل الإيجار الأمر الذى يؤكد صحة الورقة المطعون عليها بالتزوير" ويبين من ذلك أن الحكم أقام قضاءه على الأسباب التى أخذت بها محكمة أول درجة والتي لم تكن محل نعى من الطاعن وأضاف إليها أقوال حامد عبد الغنى وعبد الله فراج شاعدى الطاعن وإذا كانت الأقوال تتفق مع ما قرره أحدهما فى محضر التحقيق فإن خطأ المحكمة فى إسناد هذه الأقوال للشاهد الآخر لا يودى إلى نقض الحكم لقيامه على أدلة أخرى تكفى لمحله ، ومن ثم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك يقول إنه بنى دفاعه بتزوير العقد على أن ختم المورث كان فى حوزة المطعون عليه الأول زوج المرحومة عنبرية الصادر لصالحها العقد وأنه هو الذى سلم الختم لمعاون محكمة الأحوال الشخصية لكسره بعد أن أقر بأنه إذا ظهرت أوراق استعمل فيها هذا الختم تكون لاغية ، واستدل على ذلك بالحكم رقم ١١١٤ سنة ١٩٥١ نجع حمادى الزايت به اطلاع المحكمة على ملف تركة مورثه وأن تركته تتضمن ١٢ ف، عشرة منها بالشراء من والده علام إبراهيم والباقي بالميراث، ولما كانت تركة المورث الأصل ١٤ ف وأن نصيب كل من بنتيه زكية وعنبرية فدان واحد فقط وكان المطعون عليه الأول قد حضر جرد تركة مورث



الطاعن ولم يعترض على ما ثبت به رغم توقيعه على عقد التخرج المدعى بتزويره فإن أخذ الحكم المطعون فيه بأقوال الشهود في هذا الصدد وقضائه بصحة العقد بالرغم من الأدلة السابقة مما يعيبه بالخطأ والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص من أقوال الشهود حصول التخرج واختصاص مورثة المطعون عليهم بنصيبها الوارد به أورد في خصوص ما يثيره الطاعن في هذا السبب قوله " إنه وقد ثبت وجود هذا العقد أثناء حياة المورث وتنفيذه بوضع يد المرحومة عنبرية علام فلم يكن هناك حاجة لذكره في الإقرار المحرر في ١٩٦٥/٤/٩ الصادر من زوجها ومن ثم يكون ما يثيره المستأنف ( الطاعن ) استنادا إلى هذا الإقرار في غير محله " كما أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه بعد أن أثبت أن أقوال شهود الطاعن لا تدل بذاتها على واقعة إختلاس بصمة ختم المورث بعد وفاته علل عدم قيام زوج المدعية بتقديم العقد لمعاون المحكمة الحسبية بأنه " عقد قديم تحرر حال حياة المورث واقرن بالتنفيذ وبوضع اليد فأصبح لا لزوم لإبرازه وإثباته وأنه إذا كان زوج عنبرية قد وجد معه ختم المورث فليست كل ورقة تظهر بعد الوفاة تؤول على أنها مصطنعة " ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع قد عرضت لدفاع الطاعن وأجرت الموازنة بين الأدلة المطروحة في الدعوى ثم انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى الأخذ بأقوال الشهود لا طمئنانا إليها ودلت على ذلك بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير القرائن التي لم يحدد القانون حجيتها وكان لها وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى متى أقامت قضائها على أسباب سائغة ، فإن المجادلة في أخذها بأقوال الشهود دون القرائن لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية في تقديرها للأدلة المقدمة إليها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بفساد الاستدلال على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٧٦ )

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ، ب ) موظفون . ” إخلال الموظف بالالتزامات الوظيفية ” . مسئولية .  
إلتزام . ” مصادر الإلتزام ” .

( أ ) علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله  
بعناية الرجل الحريص . إلتزام الموظف بذلك مصدره القانون  
ولو لم ينص عليه صراحة . مساهمة الموظف عن الإخلال بهذا  
الإلتزام . تقنين المشرع ذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

( ب ) إخلال الموظف بالإلتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر  
بالدولة . أثره . مساهمة مدنيا طبقا للقواعد العامة .

( ج ) تقادم . ” تقادم مسقط ” . مسئولية . إلتزام .

عدم صريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الإلتزامات  
التي مصدرها القانون . صريان التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤  
مدني على هذه الإلتزامات .

١ - علاقة الموظف بالدولة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) -  
علاقة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الوظيفة ، وثمة  
قواعد أساسية عامة تحكم واجبات الموظف ، وتقوم على وجوب أدائه العمل  
المنوط به بدقة وعناية الرجل الحريص المتبصر . وهذه القواعد الأساسية

قد ترد في القوانين مع ضوابطها . وقد ينخلو منها القانون دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزام الموظف بها . ويعتبر مصدر التزام الموظف بتلك القواعد هو القانون مباشرة ، فيسأل الموظف عن إخلاله بهذا الالتزام ، وقد قن المشرع هذه القواعد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فحدد في الفصل السادس منه واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم .

٢ — إخلال الموظف بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته — إذا أضر بالدولة — يستوجب مسئوليته المدنية طبقاً للقواعد العامة وبغير حاجة أيضاً إلى نص خاص يقرر هذه المسئولية .

٣ — التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون . وإنما يسرى في شأن تقادم هذه الالتزامات التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن مصلحة الضرائب — الطاعنة — أقامت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ الدعوى رقم ٤٣٨٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بدفع مبلغ ٣٧٦ ج و ١٩٣ م ، وقالت شرحاً لدعواها إن المطعون عليه الأول وقت أن كان مأموراً للضرائب بمراقبة ضرائب العطارين اعتمد الإقرار المقدم من أحد الممولين عن السنة الضريبية ٤٣/٤٢ بما تضمنه من خسارة ناتجة



عن استغلال مطحن كائن بدائرة اختصاص مراقبة ضرائب مينا البصل دون أن يقوم بفحص دفاتر ومستندات ذلك المطحن للتحقق من صحة حساباته ودون أن يعنى بالرجوع إلى المراقبة المختصة في شأن ذلك الوجه من أوجه نشاط الممول ، ووافق المطعون عليه الثاني بإعتباره رئيسه المباشر على ذلك الإجراء . وإذا صدر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ حكم في الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى الإسكندرية يقضى بأن إعتداد ذلك الإقرار يعتبر بمثابة قبول نهائى من مصلحة الضرائب مانع لها من معاودة التقدير والمحاسبة الاصر الذى فوت عليها تحصيل الضريبة المستحقة على ذلك الممول عن عملية استغلال المطحن في السنة المشار إليها فتدأقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان ، دفع المطعون عليهما بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ، وردت الطاعة على هذا الدفع بأن الأساس القانونى الذى تبنى عليه مطالبتهما هو مسئولية المطعون عليهما كوظفين تربطهما بالحكومة علاقة تنظيمية وأن الحق في المطالبة بالتعويض مصدره القانون فلا يسقط إلا بإتضاء خمسة عشر عاما . ومحكمة أول درجة حكمت في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الدفع وبرفض الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤١٤ لسنة ١٨ ق الإسكندرية . ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٣ بالتأييد . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد قوامه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى وفق المادة ١٧٢ من القانون المدنى على سند من القول بأنه وإن كانت علاقة الموظف بالإدارة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح إلا أن مصدر إزام الموظف بالتعويض المترتب على خطئه في أداء أعمال وظيفته ليس قانون التوظيف في ذاته وإنما أحكام المسئولية في القانون المدنى وهو ما أسست عليه الطاعة دعواها ، في حين أن مقتضى وجود العلاقة التنظيمية المشار إليها هو تشويع مجموعة من الإلزامات والحقوق المتبادلة لشاغل الوظيفة بحيث يصبح القانون وحده هو مصدر الإلزامات التى تحكم كافة الآثار القانونية في صلة

الموظف بالحكومة طبقاً لما نصت عليه المادة ١٩٨ من القانون المدني وبالتالي فلا تعتبر واقعة الخطأ الجسيم المنسوبة للمطعون عليهما مصدر الإلزام وإنما القانون هو المصدر الوحيد والمباشر ، مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه تطبيق أحكام التقادم العادية دون نص المادة ١٧٢ من القانون المدني الذي يقتصر نطاقه على الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما كان كلاهما يشغل وظيفة مأمور ضرائب ويختص أولهما بفحص إقرارات الممولين والتحقق من سلامة بياناتها على حين يراجع الثاني ذلك الفحص ويكون من حقه إقراره أو تعديله ، ولما كانت علاقة الموظف بالدولة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — علاقة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الوظيفة ، وكانت واجبات الموظف تحكمها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط به بدقة وعناية الرجل الحرص المتبصر ، وهذه القواعد الأساسية قد ترد في القوانين مع ضوابطها وقد يخلو منها القانون دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزام الموظف بها ، ويعتبر مصدر التزام الموظف بتلك القواعد هو القانون مباشرة فيسأل الموظف عن إخلاله بهذا الإلزام ، وقد قنن المشرع هذه القواعد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فحدد في الفصل السادس منه واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ، ولئن كان هذا القانون لا ينطبق على واقعة الدعوى لوقوعها قبل تاريخ العمل به إلا أن ما نص عليه هذا القانون في المادة ٧٣ منه من وجوب قيام الموظف بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة لا يعتبر إنشاء لواجب لم يكن الموظف مكلفاً به قبل صدور ذلك القانون بل تقريراً لهذا الواجب الذي تفرضه الوظيفة ذاتها بغير حاجة إلى نص عليه ، كما أن إخلال الموظف بالإلتزامات التي تفرضها عليه وظيفته — إذا أضر بالدولة — يستوجب مسئوليته المدنية طبقاً للقواعد العامة وبغير حاجة أيضاً إلى نص خاص يقرر هذه المسئولية . لما كان ذلك ، وكانت المصلحة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن أساس مسئولية المطعون ضدهما هو إخلالهما بالإلتزامات

التي تفرضها عليهما وظيفتهما وهي التزامات ناشئة عن القانون مباشرة ، وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الإلتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون ، وإنما يسرى في شأن تقادم هذه الإلتزامات التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني مع أن الطاعنة اتهمت في تأسيس دعواها إلى أن المطعون ضدهما قد أخلا بالإلتزامات التي تفرضها عليهما وظيفتهما والتي منشؤها القانون مباشرة مما يقتضي ألا تسقط دعوى المسؤولية على هذا الأساس إلا بإتقضاء خمس عشرة سنة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ولا يجدي ما قرره من أن الطاعنة أسست دعواها على أحكام المسؤولية التقصيرية لأنها عدلت من ذلك الأساس على ما سلف تفصيله ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . وإذا كان خطأ الحكم على النحو السالف بيانه قد حجب عن بحث الإهمال المسند إلى المطعون ضدهما وما إذا كان يعتبر إخلالا بواجب الحرص والتبصر الذي تفرضه عليهما وظيفتهما مما يستوجب مسئوليتهما المدنية أولا يعتبر ، فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتقول كلمتها في ذلك .



## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفلول ، وصباح حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(٧٧)

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) شركات . " الشركات المساهمة " . وكالة . عمل .

عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل العمل  
بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفة المدير العام أو المدير الفني للشركة .  
جميعه في هذه الحالة بين صفتي الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة  
بكل صفة على حدها .

(ب) شركات . " الشركات المساهمة " . عمل . نقض . " أسباب  
الطعن " . حكم . " تسبيب الحكم " .

إتقاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديرا  
عاما أن يتقاضى اجرا نظير الإدارة الفعلية . النتي عليه فيما قرره من اعتبار رئيس  
مجلس الإدارة عضوا متدبا دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه .  
فيخرج .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أنه قبل العمل بالقانون رقم ١١٤  
لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات  
المساهمة ، لم تكن النصوص القانونية القائمة وقتذاك لتحول دون إمكان  
أن يشغل عضو مجلس الإدارة المنتدب في ذات الوقت وظيفة المدير العام  
أو المدير الفني للشركة . فيجمع بذلك بين صفتي الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد  
القانونية الخاصة بكل صفة على حدها . وإذا كان مفاد ما خلص إليه المحكمات

(١) نقض ١٩٦٩/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفني . السنة ٢٠ ص ١٣٧٨ .

الابتدائي والاستثنائي أن مورث المطعون عليهما كان يقوم بأعمال المدير العام للشركة وهو وضع — وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه — لا يتعارض مع قانون نظام الشركة الذي لا يقيد الأجر بنسبة معينة . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون أو بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان يجوز لعضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة — باعتباره مديرا عاما — أن يتقاضى أجرا نظير الإدارة الفعلية . وأن هذا الأجر غير مقيد بمحدود معينة وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد كافيا لحمل قضائه . فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لأنه اعتبر رئيس مجلس الإدارة عضوا متدبا دون أن يصدر قرار صريح من مجلس الإدارة بتعيينه يكون غير متبع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكالية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن رئيس مجلس الإدارة المنتدب لشركة السكر والتقطير المصرية — الطاعن — أقام الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة بطلب إلزامه بمبلغ ٢١٩٨٩ ج و ٥٧٨ م ، وقال شرحا لها إن المادتين ٣٥ و ٥٧ من لائحة النظام الأساسى لشركة السكر والتقطير المصرية تقضيان بأن تقدر مكافأة مجلس إدارتها بنسبة عشرة لكل مائة من الباقي من صافي ربح الشركة بعد خصم استقطاعات معينة ، ويبين من مراجعة حسابات الشركة خلال السنوات من سنة ١٩٥١ حتى ١٩٥٤ أن مجلس الإدارة وقتذاك قرر توزيع هذه النسبة بحيث اختصاص مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة باعتباره رئيسا لمجلس الإدارة ومتوليا إدارة شئون الشركة منذ إنشائها بمبلغ محدد كأتعاب مقابل قيامه بالإدارة ، بالإضافة

إلى نسبة معينة من إجمالى الأرباح وذلك على خلاف أحكام لائحة النظام الأساسى المشار إليها ، وإذ ترتب على ذلك أن أدخل المورث فى ذمته من مال الشركة مبالغ تزيد عما يحق له اقتضاؤه تتمثل فى الفرق بين ما صرف مكافأة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة فى تلك السنوات وتبلغ ٧٨٨٨٢ ج و ٦٣ م وبين ما كان يجب أن يصرف فى حدود نسبة العشرة فى المائة التى يتحدد بها وعاء مكافأة مجلس الإدارة بأكمله وهو مبلغ ٥٦٩٨٢ ج و ٥٤٥ م، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان ، ثم إختصم الحارس العام نيابة عن مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة بعد أن فرضت الحراسة عليه طبقاً لأحكام الأمر العسكرى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ومحكمة أول درجة حكمت فى ٥ من يونيو سنة ١٩٦٣ برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٧ لسنة ٨٠ ق القاهرة ، وبعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ استبدل بالحارس العام مدير إدارة الأموال والممتلكات الآيلة إلى الدولة - المطعون عليه الأول - ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الثانى والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن بالمادتين ٣٥ و ٥٧ من القانون النظامى للشركة تقضيان بأن مكافأة مجلس الإدارة يتعين أن تكون فى حدود معدل عشرة فى المائة من الباقي من الربح الصافى للشركة بعد خصم احتياطى رأس المال وبعد استقطاع القدر الكافى لتوزيع حصة أولى على المساهمين ، وأنه لا يصح تجاوز هذه النسبة سواء فى تحديد مكافأة أعضاء المجلس العاديين أو عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وأن مجلس الإدارة علاوة على تجاوزه تلك النسبة المخصصة لمجلس الإدارة برمتها حدد فى قراره المكافأة التى تقاضاها مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة بنسبة من الأرباح المحملة لا الصافية على خلاف أحكام القانون النظامى للشركة مما يشوب قرار مجلس الإدارة فى هذا الصدد بالبطلان ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف ذلك وقرر أن أتعاب الإدارة الفعلية التى يختص بها العضو المنتدب لم يحظرها



النظام الأساسى للشركة لأنها إنما تتقرر مقابل أعمال مستقلة بذاتها عن المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لم يرد الحكم على عدم احتساب المكافأة بمعدل من الربح الصافى مما يعيبه بخالفة القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه غير سديد ، ذاك أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه واجه ما يشيره الطاعن بسبب النعى فى قوله : ” إن المحكمة ترى الرجوع إلى صحيفة افتتاح الدعوى التى وصفت فيها الشركة المدعية — الطاعنة — هذه الأعمال بقولها إنه كان يتولى إدارة شركة التقطير المصرية بصفته رئيسا لمجلس الإدارة بها منذ إنشائها وكان المهيمن على شئونها والمتولى دفعة أمورهما ، وواضح من هذا الوصف أن المدعى عليه — مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة — كان يقوم بهذه الأعمال التى شملت كافة نشاط الشركة على مسئوليته الخاصة فليس من شك أن مثل هذه الأعمال لا تدخل فى نطاق أعمال الإدارة الموكولة قانونا لمجلس الإدارة . . . وكان القانون لا يحرم دفع أجر لعضو مجلس الادارة المنتدب ، وكان مجلس إدارة الشركة قد قرر اجرا لرئيسه بصفته المباشر الفعلى لأعمال إدارة مصالح الشركة العامة ، فإن قرار مجلس الادارة فى هذا الخصوص يكون واجب الاحترام وواجب التنفيذ ، ومن ثم يكون إدعاء الشركة بأن المبلغ الذى يجوز له أن يتقاضاه كأجر عن قيامه بأعباء الوظيفة بحيث يؤخذ من الوعاء المنصوص عليه فى المادة ٥٧ من نظام الشركة ادعاء يفتقر إلى السند القانونى أو الواقعى . . . ” كما أضاف الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص قوله . . . ” ولا تلتفت المحكمة إلى ما تشيره الشركة المستأنفة من أن مكافأة مجلس الادارة المنصوص عليها فى المادة ٥٧ من نظام الشركة يدخل فيها كل مبلغ يصرف لأعضاء مجلس الادارة ، ومن ضمنهم العضو المنتدب ، ذلك أن مكافأة العضو المنتدب مقابل أعمال إدارية مستقلة عن تلك المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الادارة . . . يؤكد هذا النظر أنه عندما وضع نظام الضرائب فى مصر عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية جرى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على التفرقة بين ما يحصل عليه عضو مجلس الادارة مقابل عمله الإدارى فهذا أخضعه لضريبة كسب العمل وبين ما حصل عليه عضو مجلس الادارة كمكافأة سنوية منسوبة

إلى الأرباح فهذا أخضعه لضريبة القيم المنقولة ، وهذا يتمشى مع طبيعة الأمور من أن العضو المنتدب إنما يقوم بالإدارة الفعلية في الشركة على نحو يقتضى منه تخصيص جزء كبير من وقته وجهده لهذه الإدارة ... “ . ولما كانت الدعوى المعروضة خاصة بما صرف لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنوات من سنة ١٩٥١ حتى سنة ١٩٥٤ وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ — بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة — لم تكن النصوص القانونية القائمة وقتذاك لتحول دون إمكان أن يشغل عضو مجلس الإدارة المنتدب في ذات الوقت وظيفة المدير العام أو المدير الفني للشركة فيجمع بذلك بين صفتي الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدها ، وكان مفاد ما خلص إليه المحكمان الابتدائي والاستئنافي على ما سلف تفصيله أن مورث المطعون عليهما الثانية والثالثة كان يقوم بأعمال المدير العام للشركة ، وهو وضع — وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه — لا يتعارض مع قانون نظام الشركة الذي لا يقيد الأجر بنسبة معينة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون أو بالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول للطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن صفة عضو مجلس الإدارة المنتدب يجوز اكتسابها ضمنا وإن لم يصدر قرار مجلس الإدارة بتعيينه ، مع أن مفاد المادة ٣٢ من القانون النظامي للشركة الواجب الاتباع هو أن يصدر قرار مجلس الإدارة بتعيين أحد أعضائه عضوا منتدبا حتى تتحدد اختصاصات العضو ومكافأته . ويضيف الطاعن أنه لا محل لاستشهاد الحكم بالمادة ٣١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للقول بأن رئيس مجلس الإدارة يعتبر عضوا منتدبا إذا كان يقوم بالإدارة الفعلية لأن المقصود من هذه المادة هو التسوية بين عضو مجلس الإدارة المنتدب وبين من يقوم بالإدارة الفعلية من ناحية حظر الجمع بين إدارة أكثر

من شركتين لا جواز إعطاء مكافأة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان يجوز لعضو مجلس الإدارة باعتباره مديرا عاما أن يتقاضى أجرا نظير الإدارة الفعلية ، وأن هذا الأجر غير مقيد بمحدود معينة على ما ورد بالرد على السببين الثاني والثالث من أسباب الطعن ، وكان هذا كافيا لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون لأنه اعتبر رئيس مجلس الإدارة عضوا منتدبا دون أن يصدر قرار صريح من مجلس الإدارة بتعيينه يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

---



## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : بطرس زقلول ، وأحمد حسن ميكل ، وعباس حلي عبد الجواد ،  
وابراهيم هلام .

( ٧٨ )

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( ا. ب ) أهلية . " عوارض الأهلية " . " السفه " . عقد . " العقد  
الباطل " . بطلان . " بطلان التصرفات " . أحوال  
شخصية .

( ا ) لتسجيل طلب الجبر ما لتسجيل قرار الجبر من آثار . تصرفات  
المجور عليه السفه بعد تسجيل طالب الجبر قابلية للإبطال دون حاجة  
لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .

( ب ) التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الجبر . يكفي لإبطاله  
أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتهادهما غير لازم . الاستغلال  
والتواطؤ . المقصود بكل منهما .

( ج ) محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير الأدلة " . نقض . " سلطة  
محكمة النقض " .

سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون رقابة من محكمة للنقض  
متى أقامت قضاها على أسباب تحمله .

( د ) إثبات . " حجية الأوراق العرفية " . إرث . " حجية المحررات  
الصادرة من المورث " . خلف .

حجة تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتا  
ثبوتا رسميا . سواء صدر إلى وارث أو غير وارث ما لم يتم الدليل على  
عدم صحته .

( هـ ) إثبات . " طرق الإثبات " . " البيئة والقرائن " . محكمة الموضوع .  
" سلطتها في تقدير شهادة الشهود والقرائن " . نقض . " سلطة محكمة  
النقض " .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود والقرائن ، واستخلاص ما تقتنع  
به منها ، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها  
في ذلك متى قامت قضاؤها على أسباب مائغة كافية للحل .

( و ) إثبات . " طرق الإثبات " . " القرائن " . حكم . " تسبيب الحكم " .  
استئناف .

محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحديث من كل من القرائن غير القانونية من طريق  
الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي  
بشأنها .

١ - مؤدى نص المادة ١٠٢٨ من قانون المرافعات أنه يترتب على  
تسجيل طلب الحجر ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه من تطبيق أحكام  
القانون المدني ، بحيث تكون تصرفات المحجور عليه للسفه الصادرة بعد تسجيل  
طلب الحجر قابلة للإبطال عملاً بنص المادة ١/١١٥ من القانون المدني  
دون حاجة إلى إثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، إلا أن مجال  
إعمال هذا النص أن يكون التصرف صادراً بعد تسجيل طلب الحجر .  
وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاؤه برفض دعوى لإبطال  
العقد الصادر إلى المطعون ضده على نفى ما ادعى به الطاعن من أن هذا العقد  
قد صدر من والده إلى المطعون ضده بعد تاريخ تسجيل طلب الحجر ، وكان  
التصرف الصادر من السفه في مثل هذه الحالة لا يكون وفقاً لما نصت  
عليه المادة ٢/١١٥ من القانون المدني باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان  
نتيجة استغلال أو تواطؤ . فإن الحكم إذ استلزم إثبات توافر أحد هذين  
الأمرين بعد أن حصل في أسباب مائغة أن التصرف المنع عليه قد صدر  
قبل تسجيل طلب الحجر ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - يشترط وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني لإبطال  
التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال

أو تواطؤ ، والمقصود بالاستغلال — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — أن يعلم الغير بسفه شخص ، فيستغل هذه الحالة ، ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، فلا يكفي لإبطال التصرف أن يعلم المتصرف إليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفه ، بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ ، كما أنه لا يكفي لتحقيق الاستغلال أن يكون المتصرف إليه قد أبرم مع المتصرف العقد بقصد الاستغلال ، إذ أنه يفرض توافر هذا القصد لدى المتصرف إليه ، فإنه لا يكفي بذاته لإبطال العقد ، بل يجب لذلك أن يثبت أنه استغل المتصرف فعلا ، وحصل من وراء هذا العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذي يتطلبه القانون ، أما التواطؤ فإنه يكون عندما يتوقع السفه الجبر عليه ، فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الجبر المرتقب .

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب تكفي لحمله ، وتسوغ النتيجة التي انتهت إليها .

٤ — الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثه لا يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> — من الغير طبقا للمادة ٣٩٥ من القانون المدني ، بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ، ويكون تاريخها — بحسب الأصل — حجة عليه ، ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا ، سواء أ كانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

٥ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن ، واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ،

( ١ ) نقض ١٩٧٠/٥/٢٨ مجموعة المكاتب الفنى . السنة ٢١ ص ٩٢٠

( ٢ ) نقض ١٩٦٩/٢/١١ مجموعة المكاتب الفنى . السنة ٢٠ ص ٤٠٤



وهي إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاها على أسباب مائغة كافية لحمله ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة .

٦ - لا تلتزم محكمة الاستئناف بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم من طريق الاستنباط كما أنها غير مكففة بأن تتبع أقوال الطاعن أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها ، وترد على كل منها استقلالاً ، إذ أن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لإطراح هذه الأقوال .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٥٣٤ سنة ١٩٦٣ كلى الزقازيق طلب فيها الحكم بإبطال العقد المؤرخ ١٩٥١/١٠/١ الصادر من والده المرحوم حسن متولى ميدان إلى المطعون ضده بيده له عشرة قرارات يطأيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لذلك إنه تقدم إلى محكمة الزقازيق الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب سجل في ١٩٥١/١١/٧ لتوقيع الحجر على والده "البائع" للسف و قضت المحكمة في ١٩٥٢/٤/٢٧ بإجابته إلى طلبه وتعيينه قبا على والده ، غير أن المطعون ضده استغل حالة سفه المحجور عليه واستصدر منه العقد المطالب بإبطاله وسارع إلى رفع الدعوى رقم ٩١ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى الزقازيق بطلب الحكم بصحته ونفاذه والتي انتهت صلحا بين طرفيها ، وإذ يحق له إبطال هذا العقد فقد أقام دعواه بطلانه السابقة . وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ قضت المحكمة الابتدائية بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن عقد البيع قد تم بعد تسجيل طلب الحجر وأنه أعطى تاريخا

سابقا هو التاريخ الذي يحمله ، وأن المطعون ضده يعلم وقت التعاقد باتخاذ إجراءات الحجر ضد البائع وأن التعاقد كان بسوء نية . وبتاريخ ١٦/١١/١٩٦٥ وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت للطاعن بطلانته . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩ سنة ٩ ق المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) ومحكمة الإستئناف حكمت في ٨/٥/١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على ما قرره من أنه لا يكفي لإبطال تصرف السفينة الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مجرد علم المتصرف إليه بطالب الحجر بل يشترط أن يثبت إلى جانب هذا العلم أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ وهو ما لم يثبته الطاعن . هذا في حين أن طالب توقيع الحجر قد سجل فور تقديمه وأنه يترتب على تسجيل طلب الحجر ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه من اعتبار التصرف الصادر من المحجور عليه باطلا أو قابلا للإبطال ، وإذ لم يترتب الحكم على تسجيل طلب الحجر هذا الأثر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان مؤدى ما تقضى به المادة ١٠٢٨ من قانون المرافعات أنه يترتب على تسجيل طلب الحجر ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه من تطبيق أحكام القانون المدني ، بحيث تكون تصرفات المحجور عليه لاسفه الصادرة بعد تسجيل طلب الحجر قابلة للإبطال عملا بنص المادة ١/١١٥ من القانون المدني دون حاجة إلى إثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، إلا أن مجال أعمال هذا النص أن يكون التصرف صادرا بعد تسجيل طلب الحجر . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض دعوى إبطال العقد الصادر إلى المطعون ضده على نفى ما ادعى به الطاعن من أن هذا العقد قد صدر من والده إلى المطعون ضده بعد تاريخ تسجيل طلب الحجر وأورد في هذا الخصوص قوله " تلاحظ المحكمة بداءة أن صحيفة الدعوى الافتتاحية لم تتضمن طعنا على تاريخ العقد المطلوب إبطاله بل إنما عولت على تاريخ دعوى

صحة ذلك التعاقد وكونها قد رفعت بعد تسجيل طلب الحجر ولو كان صحيحا ما ذهب إليه المدعى " الطاعن " بعد ذلك بشأن تاريخ العقد وإدعائه بأنه لا حق على تسجيل طلب الحجر في ١٩٥١/١١/٧ لما أغفل تلك الواقعة على أهميتها مما يوحى إلى المحكمة بأن تلك الواقعة قد ران عليها الشك من مطلع الدعوى ، على أنه وهو المطالب بإثبات دعواه المثلة لم يقدم دليلا تطمئن إليه المحكمة في صدد إثبات الدعوى برمتها ، ذلك أن شاهده الأول قد قرر بأنه علم بأن العقد موضوع النزاع تم في سنة ١٩٥٢ في حين أن الثابت من الأوراق أنه قدم عنه طلب للشهر في ١٩٥١/١٢/٢٥ ، ما ينقض أقوال هذا الشاهد كما ينقضها ويتناقض معها أيضا أقوال الشاهد الثاني للمدعى " الطاعن " إذ قرر بما مؤداه أن العقد قد تم في آخر سنة ١٩٥١ . وإذ جاء ما حصله الحكم في هذا الخصوص سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من أن التصرف قد صدر قبل تسجيل طلب الحجر ، وكان التصرف الصادر من السفينة في مثل هذه الحالة لا يكون وفقا لما نصت عليه المادة ٢/١١٥ من القانون المدني باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، فإن الحكم إذ استلزم إثبات توافر أحد هذين الأمرين بعد أن حصل في أسباب سائغة وعلى النحو السالف بيانه أن التصرف المنعى عليه قد صدر قبل تسجيل طلب الحجر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكفي لحمله فيما انتهى إليه في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون فيما استطرد إليه بعد ذلك يكون غير منتج طالما أن الحكم يستقيم بدونه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم ذهب إلى أنه لا يكفي لإبطال التصرف علم المتصرف إليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفه بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ . هذا في حين أن الثابت من ظروف التصرف وملابساته أن المطعون ضده كان على علم بحالة المتصرف المستوجبة للحجر وأنه بالرغم من علمه بها ، أقدم على التعامل معه مغتنيا هذه الفرصة بحصوله منه على عقد البيع محل النزاع وهو ما يتوافر به عنصر الاستغلال على النحو الذي يتطلبه القانون في هذه الحالة ،



هذا إلى أن الحكم قد أغفل القرائن الثابتة بأوراق الدعوى والتي تدل على الاستغلال والتواطؤ وسوء النية لدى المطعون ضده على الوجه الوارد في معرض سرده للوقائع ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال علاوة على خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه يشترط وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني لإبطال التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ ، والمقصود بالاستغلال — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعلم الغير بسفه شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، فلا يكفي لإبطال التصرف أن يعلم المتصرف إليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفه ، بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ ، كما أنه لا يكفي لتحقيق الاستغلال أن يكون المتصرف إليه قد أبرم مع المتصرف العقد بقصد الاستغلال ، إذ أنه يفرض توافر هذا القصد لدى المتصرف إليه فإنه لا يكفي بذاته لإبطال العقد بل يجب لذلك أن يثبت أنه استغل المتصرف فعلا وحصل من وراء هذا العقد على فوائد أو ميزات تجاوز الحد المعقول حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذي يتطلبه القانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى تقي توافر الاستغلال لدى المطعون ضده بالمعنى السابق بيانه ، ورتب على ذلك عدم إبطال التصرف الصادر إليه من المحجور عليه قبل تسجيل طلب الحجر فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح ، والنعى في شقه الثاني مردود أيضا ؛ ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن عرف التواطؤ على وجهه الصحيح بأنه يكون عندما يتوقع السفه الحجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب ، أورد القرائن الدالة على عدم توافر الاستغلال والتواطؤ بالمعنى السالف بيانه ، ثم قرر أنه لا حاجة بعد ذلك إلى مناقشة القرائن التي ساقها الطاعن للتدليل على صحة دعواه طالما أن المحكمة رأت فيما قدمته ما يدحضها . وإذا لا يعد هذا من الحكم إضلالا لتلك القرائن بل إسقاطا صريحا لها بعد أن رأت المحكمة عدم كفايتها في إثبات عنصرى الاستغلال والتواطؤ ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ

بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداه ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله وتسوغ النتيجة التي انتهت إليها ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال لإطراحه القرائن التي أوردتها الطاعن وأخذه بدفاع المطعون ضده يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم استند في قضائه بعدم إبطال التصرف إلى أن الطاعن لم يضمن صحفة دعواه طعنا على تاريخ العقد موضوع الدعوى ، وإلى أن أحد شاهديه قد شهد في التحقيق الذي أجرته المحكمة بأن هذا العقد قد تم في سنة ١٩٥٢ ، بينما الثابت أنه قدم عنه طلب للشهر العقاري في ١٩٥١/١٢/٢٥ مما ينقض أقوال هذا الشاهد ، كما ينقضها أقوال شاهده الآخر إذ قرر أن العقد تم في آخر سنة ١٩٥١ وإلى أن الطاعن ترانى في رفع دعواه حتى سنة ١٩٦٣ ، هذا في حين أن دفاع الطاعن كان يقوم من أول الأمر على أن عقد البيع يعتبر ذا تاريخ ثابت من تاريخ رفع الدعوى بصحته ونفاذه أو من تاريخ إثبات مضمونه في الطلب المقدم عنه إلى الشهر العقاري ، ولم ير الطاعن حاجة إلى المنازعة في صحة التاريخ العرفي الذي يحمله العقد طالما أنه لا يحتاج بالتصرف الصادر من المحجور عليه قبل تسجيل قرار الحجر إلا إذا كان التصرف ثابت التاريخ ، وأضاف الطاعن أن باقي الأسباب التي استند إليها الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها على النحو سالف الذكر ذلك أن اختلاف الشاهدين في تاريخ صدور العقد لا يدل على التناقض ، وأن استناد الحكم إلى تأخر الطاعن في رفع دعواه للتدليل على عدم صحتها استناد فاسد لأن لصاحب الحق الحرية في اختيار الوقت الذي يراه مناسبا للالتجاء إلى القضاء . هذا إلى أن الحكم لم يرد على ما ساقه الحكم المسأنف من أسباب استدلال بها على سوء بية المطعون ضده وتواطؤه مع المحجور عليه وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب فوق خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، بأنه لما كان الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثه لا يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الغير طبقا



للمادة ٣٩٥ من القانون المدني ، بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفاً فيها هو حكم مورثه ، ويكون تاريخها - بحسب الأصل - حجة عليه ولو لم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً سواء أكانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه التزم هذا النظر وانتهى في حدود سلطته الموضوعية وبأسباب سائغة على ماسلف بيانه في الرد على السبب الأول إلى نفي ما ادعاه الطاعن من عدم صحة التاريخ الذي يحمله العقد ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعي في شقه الثاني مردود بأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وهي إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية للحمله ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى التناقض بين أقوال شاهدي الطاعن على النحو السالف ذكره في الرد على السبب الأول قرر ما يلي "على أن أقوال هذين الشاهدين قاصرة عن إثبات التواطؤ والاستغلال بالمعنى الذي تشير إليه المادة ١١٥ من القانون المدني . فإذا أضيف إلى ذلك أن ذلك الشاهد الأول يقرر أن البيع موضوع النزاع قد تم انتقاماً من طالب الحجر ، وأن المستأنف "المطعون ضده" قد وضع يده بالقوة على العين محل البيع في آخر مايو سنة ١٩٥٢ ، فإذا روعي مع هذا الذي قرره أن الثابت من الأوراق أن طالب الحجر قد عين قياً على البائع في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٢ ، وأنه وهو المدعى حالياً "الطاعن" قد ترانى في رفع الدعوى منذ ذلك التاريخ حتى ١٧/٧/١٩٦٣ ، وبعد وفاة ذلك البائع ، فإنه لو كان صحيحاً ما يدعيه في دعواه ، وقد حرر البيع انتقاماً منه ، لسارع إلى رفع دعواه التي يدعي فيها بغير دليل أن البيع تم تواطؤاً لتفويت آثار الحجر المرتقب ، وأن كان موقفه هذا مما لا يسقط دعواه إلا أن فيه مع تلك الظروف مجتمعة ما يجعل دعواه بعيدة عن التصديق ، أما تلك القرائن التي ساقها المدعى "الطاعن" والحكم المستأنف دليلاً على صحة الدعوى ، فإنها قاصرة عن إثبات التواطؤ والاستغلال المدعى بهما بالمعنى المتقدم . كما أنها مردودة في هذا الصدد بما سبق وانتهت إليه المحكمة ، وغنى عن البيان أن ليس على هنم المحكمة مناقشة



تلك القرائن إذا رأت فيما قدمته ما يدحضها في صدد إثبات الدعوى". لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ رفض الأخذ بأقوال شاهدي الطاعن على أساس أنها قاصرة ومتناقضة وتحالف ما هو ثابت في أوراق الدعوى ، قد مارس سلطته الموضوعية ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك ، وكانت القرائن التي استند إليها الحكم مستمدة من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان ما أورده الحكم — وعلى ما سلف البيان — يكفي لحمل قضائه برفض طلب الطاعن لإبطال التصرف ويتضمن الرد على دفاعه ، فإن محكمة الاستئناف لا تكون بعد ملزمة بالتحديث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم من طريق الاستنباط ، كما أنها غير مكلفة بأن تتبع أقوال الطاعن أو أسباب الحكم الالتهامي بشأنها وترد على كل منها استدلالا ، إذ أن في قيام الحقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليلها ، التعليل الضمني لإطراح هذه الأقوال . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة ، وهو مالا يجوز . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب على النحو الذي يشير الطاعن يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٠ من إبريل سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بليغ رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وهامس حلي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود .

( ٧٩ )

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) إعلان . ”الإعلان في النيابة” . نقض . ”إعلان تقرير الطعن” .

توجيه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه .  
 إجابة أخيم بأنهم تركوا هذا الوطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلوا الأوراق مما  
 يستدل منه على أن التحري يهدى إلى هذا الوطن . إعلان التقرير في مواجهة النيابة  
 في هذه الحالة صحيح .

(ب) إثبات . ”طرق الإثبات” . ”البينة” . محكمة الموضوع . ”سلطتها  
 في تقدير شهادة الشهود” .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج من مدلولها .

(ج) حكم . ”تسبيب الحكم” . ”تسبيب كاف” . محكمة الموضوع .  
 ”سلطتها في تقدير الدليل” .

لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضائه على  
 أسباب سائفة تحمله . عدم وجوب تتبع جميع أقوال وطلبات الخصوم والرد على كل منها  
 استقلالا .

١ — إذ كان يبين من الأوراق أن الطاعنين حاولوا إعلان تقرير الطعن  
 إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه ، فلم يجدهم المحضر  
 في ذلك الوطن ، وأخبره أخوهم أنهم تركوا هذا الوطن ، ولا يعرف موطنهم  
 الجديد ، فأعلنهم الطاعنان بالتقرير في مواجهة النيابة . وكانت أوراق الدعوى  
 قد خلت مما يستدل منه على أن الطاعنين لو بذلوا جهدا آخر في التحري لا هتديا

لموطن المطعون عليهم المذكورين ، فإن الإعلان الذى تم فى مواجهة النيابة فى الظروف سالفة الذكر يكون صحيحا .

٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ، وله أن يأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر ، ولا سلطان لأحد عليه فى ذلك ، إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها .

٣ — لقاضى الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها ، وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحملة ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم ومججهم وطلباتهم ، ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ، ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها ، فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والمجج والطلبات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ولده حسن — الطاعن الثانى — أقام الدعوى رقم ١٧٢٣ سنة ١٩٤٥ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها الأولى والمرحوم عبد الوهاب فهمى مورث باقى المطعون عليهم ، يطلب الحكم بالزامهما متضامنين بتسليم المنقولات والمصوغات الميينة بصحيفة الدعوى أو دفع ثمنها وقدره ٢٣٠٠ ج . وقال شرحا لدعواه إن زوجته المرحومة آمنه محمد الشافعى توفيت وتركت مايورث عنها المنقولات والمصوغات المشار إليها ، وإذ كان هو وابنة حسن المشمول بولايته بين ورثتها ، وكانت شقيقتها المطعون عليها الأولى وزوجها المرحوم عبد الوهاب فهمى قد استوليا على هذه المنقولات والمصوغات بغير وجه ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩/٢/١٩٤٩ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، ليثبت الطاعن عن نفسه وبصفته أن مورثته تركت المنقولات والمصوغات سالفة الذكر ، ومقدار ثمنها ،



وأن المطعون عليها الأولى والمرحوم عبد الوهاب فهمى قد استوليا عليها . وبعد سماع شهود الطرفين ، وانقطاع سير الخصومة بوفاة المرحوم عبد الوهاب فهمى ، واستئناف الدعوى سيرها ضد ورثته — المطعون عليهم — بناء على طلب الطاعن الأول ، وتدخل الطاعن الثانى فى الدعوى بشخصه بعد بلوغه سن الرشد ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١١/٧ برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨ سنة ٨٢ ق القاهرة ، وطلبا القضاء بإلغائه وبأحقيتهما إلى نصيبهما عينا وقدره  $\frac{٨}{٩}$  فى المقولات والمصوغات المبينة بصحيفة الدعوى أو قيمة إستحقاقهما نقدا وقدره ٢٣٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٨ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن تأسيسا على أن الطاعنين أعلنوا المطعون عليهم الثانى والثامنة والتاسعة فى النيابة دون أن يثبتا أنهما قاما بالتحريرات الكافية للتقصى عن محل إقامة هؤلاء المطعون عليهم ، مما يبطل هذا الإعلان ويؤدى إلى بطلان الطعن بالنسبة لهم ، ويستتبع البطلان بالنسبة لباقي المطعون عليهم لأن الحكم صدر فى موضوع غير قابل للتجزئة ، وأبدت النيابة رأى فى الموضوع برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن فى غير محله ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعنين حاولا إعلان تقرير الطعن للمطعون عليهم الثانى والثامنة والتاسعة فى موطنهم المبين فى الحكم المطعون فيه وهو شارع عام رقم ١٠ بالدقى ، فلم يجدهم المحضر فى ذلك المحل ، بل أخبره سعيد عبد الوهاب فهمى وهو أخوهم أنهم تركوا هذا المحل ولا يعرف موطنهم الجديد ، فأعلنهم الطاعنان بالتقرير فى النيابة ، وإذا خلت أوراق الدعوى مما يستدل منه على أن الطاعنين لو بذلا جهدا آخر فى التحرى لا هتديا لموطن المطعون عليهم المذكورين ، فإن الإعلان الذى تم فى مواجهة النيابة فى الظروف سالفة الذكر يكون صحيحا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسييب من وجهين ، (أولهما) أن الحكم

أقام قضاءه على أن أقوال شهودها لا تؤيد صحة إدعائهما بأن المطعون عليها الأولى وزوجها المرحوم عبد الوهاب فهمى مورثها ومورث باقي المطعون عليهم قد استوليا على المنقولات والمصوغات موضوع الدعوى ، هذا في حين أن هؤلاء الشهود قرروا أن المنقولات والمصوغات المخلفة عن مورثتهما المرحومة آمنه محمد شافعى بعد وفاتها كانت في حيازة والدتها السيدة حياة محمد كاشف التي كانت تقيم مع المطعون عليها الأولى وزوجها المرحوم عبد الوهاب فهمى ، وظلت كذلك حتى توفيت في منزلها ، وأنه لم يعثر في تركتها على هذه المنقولات أو المصوغات ، وأن عمال المرحوم عبد الوهاب فهمى نقلوا المنقولات المذكورة ، وهو ما يدل على أن المطعون عليها الأولى وزوجها هما اللذان استوليا على هذه الأشياء لأن أحدا منهما لم يدع بأنها سرقت كما لم يبين الحكم مصيرها وهو ما يعيبه بخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب ( ثانيهما ) أغفل الحكم التحدث عن دلالة الإقرار المؤرخ ١٩٥٢/٧/١٠ الصادر من السيدة شفيقة محمد كاشف ، مع أنه ورد به أن الدعوى الأخرى وهى التي رفعتها المطعون عليها الأولى والدتها تطالبان الطاعنين بمصوغات مملوكة لهما هي دعوى "مقلبة الوضع" ، وهذه العبارة يستفاد منها أن الطاعنين على حق في دعواهما وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ، وله أن يأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر ولا سلطان لأحد عليه في ذلك ، إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين انتهى إلى أن أقوال شهود الطاعنين لا تكفى لإقناع المحكمة بصحة إدعائهما بأن المطعون عليها الأولى وزوجها المرحوم عبد الوهاب فهمى قد استوليا على المنقولات موضوع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك أن أقوال هؤلاء الشهود لا تؤيد صحة إدعاء الطاعنين دون أن يخالف الثابت بالأوراق فيما استخلصه من أقوالهم ، فلا عليه إن هو لم ير في إقامة المطعون عليها الأولى وزوجها مع والدتها ما يبرر مسئوليتهما عما كان بحيازة هذه الوالدة من مصاغ المورثة ومنقولات طالما أن الدليل المستمد من هذه القرينة غير مقطوع بصحته . لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعنان بالوجه الأول لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة

لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم . والنعي في وجهه الثاني مردود أيضا ، ذلك أنه لما كان لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لجملة ، فلا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم ومجيباتهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها ، فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والنجح والطلبات . لما كان ذلك ، وكان ما استند إليه الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول يكفي لحمل قضائه برفض دعوى الطاعنين ويتضمن الرد المسقط للإقرار الصادر من السيدة شفيقة مجد كاشف ، لما كان ما تقدم فإن النعي برمته يكون على غير أساس .



## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :  
حسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمد طاهيل راشد ، وبحود  
أحمد فث .

( ٨٠ )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح الاستثنائية “ . ” خصم احتياطي  
الاستهلاك الاستثنائي “ .

طلب الترخيص بإجراء خصم احتياطي الاستهلاك الاستثنائي . وجوب تقديمه مع الإقرار  
السوى الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإلا سقط الحق فيه . هذا الميعاد  
لا يترانى إلى سنوات لاحقة .

متى كان القانون قد حدد ميعادا لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة  
هذا الإجراء فيه سقوط الحق فى إجراءاته ، وإذ كان مودى نص المادة السابعة  
من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ — بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية —  
والمادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — أنه يتعين على الممول أن يتقدم بطلب الترخيص بإجراء خصم  
احتياطي الاستهلاك الاستثنائي مع الإقرار السوى الخاص بالأرباح التجارية  
والصناعية وإلا سقط الحق فيه ، وكان لا وجه للقول بأن هذا الميعاد يترانى إلى سنوات  
لاحقة إذ من شأن ذلك أن يفتح باب المنازعة بإجراء الخصم من ضريبة تحددت  
وربطت وأصبح الربط عنها نهائيا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر  
وأقام قضاءه فى الدعوى على ما قرره من أن ” المشرع لم يشترط إجراء هذا الخصم  
سنة بسنة مما مؤداه جواز إجراءاته فى سنة عن سنة أو سنوات سابقة “ فإنه يكون  
قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(١) نقض ١٩٦٦/٦/٨ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ١٧ ص ١٣٣٦ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بور سعيد قامت بربط الضريبة الخاصة على أرباح مطبعة ومكتبة مايرجور فيتش الاستثنائية فى سنة ١٩٤٧ ، وأخطرت الممول بهذا الربط على النموذج ٤ ضرائب ، وإذ اعترض طالبا خصم الاستهلاكات الاستثنائية بالنسبة لمبلغ ٢٥٨ ج و ٣٢٥ م وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإقرار حق الممول فى إجراء الاستهلاك الاستثنائى عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ فى حدود مبلغ ٢٥٧ ج و ٩٧٠ م ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٦ تجارى بور سعيد الابتدائية ضد محمد رشاد رمضان بصفته حارسا خاصا على مطبعة ومكتبة مايرجور فيتش بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء والحكم بسقوط حق الممول فى خصم الاستهلاك الاستثنائى عن السنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ مع إلزام المدعى عليه بصفته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وبتاريخ ١٩٥٩/١/٢٨ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت المدعية بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة — مأمورية بور فؤاد — طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف بجدول المأمورية برقم ٨٧ سنة ٣ قضائية تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات . وطعنت المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وبالجلسة طلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أنه يجوز استهلاك الأصول المستحدثة في المنشأة خلال السنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ من أرباح سنة تالية وذلك بخصمها جملة من أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٧ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن المشرع وقد أجاز في المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ — بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية — الترخيص للمول في أن يخصم من الربح الاستثنائي المبالغ اللازمة لاستهلاك رؤوس الأموال المستثمرة بادیء الأمر في المنشآت الجديدة التي استحدثت من أول يناير سنة ١٩٤٠ ، أو لاستهلاك رؤوس أموال استحدثت أو اشترت بعد التاريخ المذكور بواسطة منشآت موجودة من قبل ، ثم أوجب بنص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على كل ممول يرغب في الترخيص له بتكوين الاحتياطي المشار إليه ، أن يقدم مع الإقرار السنوي الخاص بالأرباح التجارية والصناعية ولأول مرة في بحر شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، إقرارا مفصلا ببيان الإنشاءات الجديدة التي استحدثت من أول يناير سنة ١٩٤١ توضح فيه الأصول المستحدثة أصلا مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها ، فإنه يكون قد رسم للتخصيص بهذا الاستهلاك طريقا معينا ، هو تقديم إقرار مفصل بالأصول المستحدثة في كل سنة مع الإقرار السنوي الخاص بالأرباح المتعلقة بها ، وذلك ليتسنى استهلاك الأصول المستحدثة في سنة من أرباح هذه السنة بالذات إلزاما منه لقاعدة سنوية الضريبة ، وذلك فضلا عن أنه لا خلاف من جهة الواقع في أن ربط كل من الضريبتين التجارية والخاصة على المطعون عليه في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦ قد أصبح نهائيا ، والقول بإجازة استهلاك أصول استحدثت في هذه السنوات عند الربط عن سنة تالية ، فيه مساس بالربط النهائي لا يجيزه القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه متى كان القانون قد حدد ميعادا لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في إجرائه ، وبالرجوع إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ — بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية ، — يبين أنه نص في المادة السابعة منه على أنه "يجوز الترخيص للمول



بأن يخصم من الربح الاستثنائي المبالغ اللازمة لاستهلاك رؤوس الأموال المستثمرة بادية الأمر في المنشآت الجديدة التي استحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أو لاستهلاك إنشاءات استحدثت أو اشتريت بعد التاريخ المذكور بواسطة منشآت موجودة من قبل " وبالرجوع إلى المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يبين أنها أوجبت على كل ممول، يرغب في الترخيص له بتكوين الاحتياطي المشار إليه بالفقرة ( ثانيا ) من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١، أن يقدم مع الإقرار السنوي الخاص بالأرباح التجارية والصناعية، ولأول مرة في بحر شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية، إقرارا مفصلا ببيان الإنشاءات الجديدة التي استحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ توضيح فيه الأصول المستخدمة أصلا مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها ، ومؤدى هذين النصين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يتعين على الممول أن يتقدم بطلب الترخيص بإجراء خصم احتياطي الاستهلاك الاستثنائي مع الإقرار السنوي الخاص بالأرباح التجارية والصناعية وإلا سقط الحق فيه ، ولا وجه للقول بأن هذا الميعاد يترأخى إلى سنوات لاحقة: إذ من شأن ذلك أن يفتح باب المنازعة بإجراء الخصم من ضريبة تحدت وربطت وأصبح الربط عنها نهائيا ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أن "المشرع لم يشترط إجراء هذا الخصم سنة بسنة مما مؤداه جواز إجرائه في سنة عن سنة أو سنوات سابقة" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وممان زكريا على ، وحسن أبو الفتوح الشربينى ،  
وأحمد ضياء الدين حنفى .

( ٨١ )

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٥ القضائية :

عمل . "أفراد أسرة رب العمل" .

أفراد أسرة رب العمل المستثنون من تطبيق أحكام قانون عقد العمل . ذوو قريباه ممن  
يجمعهم معه أصل مشترك ، متى كان يعولهم . سواء كانت قرابتهم مباشرة أو قرابة حواشى .

مؤدى نصوص المواد ٨٨ فقرة ب من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ،  
و ٣٤ و ٣٥ ، من القانون المدنى بمجموعة ، أن أفراد أسرة صاحب العمل الذين  
استثناهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثانى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
هم ذوو قريباه بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك ، سواء كانت قرابتهم  
مباشرة ، وهى الصلة ما بين الأصول والفروع ، أو قرابة حواشى ، وهى  
الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر ،  
متى كان يعولهم فعلاً . والقول بغير ذلك ، وقصر أفراد أسرة صاحب العمل  
الذين استثناهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثانى من قانون العمل على ذوى  
قريباه المباشرين ، وهم أصوله وفروعه ، تخصيص لنص المادة ٨٨ من القانون  
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بغير مخصص .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ تقدم محمود عبد التواب أحمد العسال بشكوى إلى مكتب العمل بالفيوم ضد عبد العظيم أحمد العسال يقول فيها إنه بتاريخ ١٩٥٤/٦/٥ التحق بالعمل لدى المشكوف فيه وبلغ مرتبه الشهري ١٥ ج واستمر إلى أن فوجيء في ١٩٦٢/١٢/١٦ بفصله دون مبرر ، وطلب وقف تنفيذ قرار الفصل وإلزام صاحب العمل بأن يؤدي له مرتبه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ ، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الفيوم ، وقيد بجدولها برقم ١٤ سنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١١ حكمت المحكمة حضوريا وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل وبإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى مبلغ ١٥ ج شهريا اعتبارا من ١/١/١٩٦٣ وبإحالة الدعوى إلى محكمة بندر الفيوم لنظر الموضوع ، وإذ حدد المدعى طلباته بمبلغ ٦٩٥ ج منه ١٧٢ ج و ٥٠٠ م مكافأة نهاية الخدمة و ٧ ج و ٥٠٠ م بدل أجازات و ١٥ ج بدل إنذار و ٥٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي فقد أحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة الفيوم الابتدائية لاختصاصها حيث قيدت بجدولها برقم ٢١٤ سنة ١٩٦٣ . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٠٥ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ورفضت ما حدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا بإلغاء الحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥ سنة ٢ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وألزمته بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطاعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن مستندا في ذلك إلى أنه من أفراد أسرة رب العمل الذين يعولهم فعلا



فلا تخضع العلاقة بينهما لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عملاً بالفقرة بـ من المادة ٨٨ من القانون المذكور والمادة ٣٤ من القانون المدني ، وأن هذه الأحكام لا تعتبر نصوصاً مستحدثة وإنما ترديد لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، لأن المقصود بأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً والذين استثناهم المشرع في الفقرة بـ من المادة ٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من تطبيق أحكام الفصل الثاني منه الخاص بعقد العمل الفردي هم — وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — أصول رب العمل وفروعه فقط ، والطاعن ليس من هؤلاء وإن كانت تجمعهم بصاحب العمل قرابة ، وبالتالي تسرى على العلاقة بينهما أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأنه مما يؤكد ذلك إبرام المطعون عليه مع الطاعن عقد عمل تضمن تحديد مرتبه والتزامات الطرفين والجزاءات التي توقع في حالة مخالفة أحكامه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه طبقاً للفقرة ( ب ) من المادة ٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ” يستثنى أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً من تطبيق أحكام الفصل الثاني منه الخاص بعقد العمل الفردي “ . وإذ نصت المادة ٣٤ من القانون المدني على أن ” ١ — تتكون أسرة الشخص من ذوى القربى — ٢ — ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك “ كما نصت المادة ٣٥ منه على أن ” ١ — القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع ٢ — وقرابة الحواشي هي الرابطة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك ، دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر “ . فإن مؤدى هذه النصوص مجتمعة أن أفراد أسرة صاحب العمل الذين استثناهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، هم ذوو قرابه بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك سواء كانت قرابتهم مباشرة وهي الصلة ما بين الأصول والفروع ، أو قرابة حواشي وهي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر متى كان يعولهم فعلاً ، والقول بغير ذلك ، وقصر أفراد أسرة صاحب العمل الذين استثناهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثاني من قانون

للعمل على ذوى قرياه المباشرين وهم أصوله وفروعه تخصيص لنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بغير مخصص . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن ابن أخ المطعون عليه وبالتالي يجمعهما أصل مشترك ، وأن المطعون عليه يعوله فعلا ، وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه باستثنائه من تطبيق أحكام عقد العمل الفردي على ما قرره من أن " المادة ٨٨ - ب - من قانون عقد العمل الموحد قد استثنت من تطبيق أحكام الفصل الثاني . . . أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلا " وأن " أسرة صاحب العمل محل الاستثناء تتكون من ذوى قرياه الذين يجمعهم به أصل مشترك متى كان صاحب العمل يعولهم فعلا وذلك لأن رابطة القرابة أقوى من القانون ويخشى أن يؤدي مريان القانون عليهم إلى فساد الرابطة العائلية " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه شابه قصور وفساد في الاستدلال من وجهين ( أولهما ) أنه استغنى عن المناقشة التي أجرتها المحكمة بجلستي ٨ و ١٠ فبراير سنة ١٩٦٥ ، ومن المستندات المقدمة من الطرفين ، أن الفصل كان مبررا ، وهو استخلاص غير سائغ ، لأن كل ما أجراه الطاعن من معاملات كانت مشروعة وتمت بترخيص من المطعون عليه ولا تنطوي على تبديد أو اختلاس أو تاسم بالفساد ، إذ لم يثبت أن مالا قد ضاع على المنشأة أو أن كسبا قد فاتها أو أن الطاعن قد أفشى سرا أو أهمل إهمالا يمكن محاسبته عليه . ( وثانيهما ) أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض مستندا في ذلك إلى أن الطاعن قد تضارب في دفاعه وأن الإنذار الذي وجهه إلى المطعون عليه بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٣ بعد فصله قد التفت عن الإشارة إلى سبق استئصال ثمن المشتريات من البضاعة التي حددتها في هذا الإنذار بأنها بمبلغ ٥٣٧ جنيها و ١٠ مليات وعن مطالبة المطعون عليه بسدادها ، وما ذهب إليه الحكم لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها لأن العبرة بما تقدم من مستندات ولا يؤثر في دفاع الطاعن خلو إنذاره المشار إليه من استئصال ثمن المشتريات المذكورة .

وحيث إن هذا النعي بسببيه على غير أساس ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعن للتعويض - حتى في ظل الأحكام العامة المفردة



للعقود في القانون المدني — على ما قرره من أن "عقيدة المحكمة تستقر في يقين استخلاصا من المناقشة التي أجرتها بجاستي ٨ و ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ ومن المستندات التي قدمها الطرفان وقد سبق بيانها تفصيلا، إلى أن المستأنف فصل المستأنف ضده بمرر بعد أن فقد ثقته فيه وتعذر التعاون معه نتيجة لتصرفاته التي وإن كانت لا تنسجم بطابع التبديد أو الإخلاس إلا أنها تنبئ في جلاء عن إساءة المستأنف عليه لاثقة فيه غير ملتزم صالح المؤسسة التي يعمل بها غير عابئ بطلباتها وما يصيبها من خسارة ، إذ دأب على شراء بضائع منها وهو المشرف عليها المسئول عن ازدهارها ونموها بأئتمن النقد وما يقل عنها دون أن يؤدي حتى هذا الثمن نقدا أو أجلا مخالفا بذلك نظام المؤسسة وسير العمل بها دون علم صاحب العمل وإذنه أو حتى إطلاعه عليه مهذلا في أداء عمله ، وتلتفت المحكمة عن دفاعه الذي حاصله أن تلك العمليات قد تمت بموافقة المستأنف وبتصريح منه بنخص الثمن من العمولة التي يستحقها لديه ، ذلك أنه فضلا عن أن هذا الدفاع قد استحدثه المستأنف عليه أمام هذه المحكمة وبجاستي المناقشة ولو كان صحيحا لتحدى به من فجر الدعوى ، خاصة وأن المستأنف تمسك بهذه الوقائع كسبب لفصل فور اتصال الخصومة بالقضاء المستعجل ، فضلا عن ذلك فإنه لم يقيم الدلائل عليه بل وينقضه . ( ١ ) تضاربه في حصول التصريح كتابة من جانب المستأنف ثم عدوله عن ذلك إلى حصوله مشافهة ، واستطراده إلى أن هذه المشافهة لم يسمع بها أحد سواه ، وتضاربه بشأن المستندات الخمسة التي قدمها أصلا للتدليل على أنه كان يدفع ثمن مشترياته مثل خطاب العدولة ثم عدوله عن ذلك على النحو الذي سبق بيانه إلى أنها مستندات مجاملة . ( ب ) خلو الإنذار الذي وجهه إلى المستأنف بتاريخ المشتريات من العدولة التي حددها في هذا الإنذار بأنها ٥٣٧ جنيتها و ١٠ مليات عن المدة منذ بدء استحقاقه لها حتى تاريخ فصله وتأكيده أنه لم يستوفه كلاً أو بعضاً ومطالبته المستأنف بسداده ، ولو كان دفاعه صحيحا لأشار في إنذاره إلى سبق استنزاله ثمن المشتريات من العدولة التي يدعيها بعد أن ضمن دفاعه في الدعوى الراجعة على ما سلف بيانه أنه لم يدفع ثمنها لهذه المشتريات لاستنزاله من العمولة التي يستحقها " وهو استخلاص موضوعي سائق له أصله الثابت في الأوراق وكاف لحمل قضائه في هذا الخصوص .



## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسن أبو العتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمد طایل راشد ،  
وجورده أحمد غيث .

( ٨٢ )

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٥ القضائية :

نقض . " إجراءات الطعن " . " التوكيل بالطعن " . محاماة . وكالة .  
بطلان . " بطلان الإجراءات " . .

عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض ما يثبت و كالتة عن الطاعن . أثره .  
بطلان الطعن .

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن موقعا  
من محام موكل عن الطاعن ، وهو إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان  
الطعن . وإذا كان التقرير بالطعن موقعا من محام لم تثبت وكالتة عن الطاعن فإن  
الطعن يكون باطلا .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تبطل فى أن رمسيس ناشد أقام الدعوى رقم ٢٣٠٠ سنة ١٩٦٠

( ١ ) نقض ١٩٦٧/٥/٢٠ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ من ١١٤٧

نقض ١٩٦٦/١٢/٦ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ من ١٧٧٥

الإسكندرية الابتدائية ضد كل من شركة إسكندرية للتأمين على الحياة وشركة إسكندرية للتأمين بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١٢٠٠٠ جنيهه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالفأز المعجل وبلا كفالة .  
وبتاريخ ١٩٦٢/١/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ١٨ قضائية .  
وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ودفعت ببطلان الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من النيابة العامة أن المحامي الموقع على تقرير الطعن لم يقدم ما يثبت وكالته عن الطاعن فيكون الطعن باطلا .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن مودى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ التي تحكم هذا الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن موقعا من محام موكل عن الطاعن وهو إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن . وإذ كان ذلك وكان التقرير بالطعن موقعا من محام لم يثبت وكالته عن الطاعن فإن الطعن يكون باطلا .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم العسراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد عبد أحمد حماد ،  
وملي عبد الرحمن .

( ٨٣ )

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) نقض " أسباب الطعن . السبب المجهل " .

مدم بيان الطاعن للمستندات التي يدعى إهدار الحكم لها ، ودلائلها وأثرها  
في القصور المدعى به . نعى مجهل . غير مقبول .

( ب ) موظفون . إثبات " عبء الإثبات " .

علاقة الموظف بالسلطة العامة . علاقة تنظيمية . إهداء الموظف خلاف الثابت  
في الأوراق . عليه عبء إثباته .

١ — إذا كانت الوزارة الطاعنة — في نعيها بأن الحكم أهدر دفاعها بحجة أنها  
لم تقدم الأدلة المؤيدة له في حين أنها قدمت مستنداتها — لم تحدد المستندات  
والوقائع المراد الاستدلال بها وإنما ساقطت نعيها بشكل عام دون بيان مفردات  
تلك المستندات ، ودلالة كل منها ، وأثرها تنسبه للحكم من القصور في قضائه ،  
فإن النعى يكون مجهولا وغير مقبول .

٢ — من المقرر أن علاقة الموظف بالسلطة العامة هي علاقة تنظيمية تحكمها  
القوانين واللوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أي وقت تحقيقا للصالح  
العامة . فإذا كان ما اتخذته رئيس البعثة الدبلوماسية هو إجراء مؤقت  
إلى أن تبت الوزارة في الأمر ، وكان قد أخطر بعدم الموافقة على هذا الإجراء  
الذي اتخذته ، فإن الطاعنة — وزارة الخارجية — تكون قد أثبتت أن السلطة  
المختصة لم توافق على الإجراء الذي اتخذته رئيس البعثة ، وعلى هذا الأخير أن هو  
إدعى خلاف الثابت في الأوراق أن يقيم الدليل على ما يدعيه .



## المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

ءلء إن الطعن اسءوفى أوضاعه الشكلىة .

وعلء إن الوقائع — على ما ببلن من الحكم المءعون فله وسائر الأوراق — ءءصل فى أن وزارة الخارءىة أقامت على الأستاذ مءء كامل البنءارى الءعوى رقم ١٨٢٥ سنة ١٩٥٢ مءنى كلى القاهرة طالبة لزامه بأن ىءفع لها مبلع ٥٥٦٧ ء و ٦٣٦ م . وقالت بىانا للءعوى إن المءعى علىه كان رؤىسا للبعءة الءبلماسىة المصرىة لءى الاءءاء السوفىءى ولما أءل إلى الءعاقد ءبلن أنه مءلن للوزارة بهءا المبلع وإء امءنع عن سءاءه فقء أقامت الءعوى بطلباءها سالفة الءكر . وءءارىء ١٩٦٤/١/٢٨ ءكمء المءكمة بلزام المءعى علىه بأن ىؤءى للوزارة المءءىة مبلع ١٣٢ ء و ٣١٢ م قىمة مصارىف سفره من موسكو إلى واشءءءون . واستأنفء الوزارة هءا الحكم لءى مءكمة اسءءناف القاهرة طالبة ءعءله والحكم لها بباقى طلباءها وقىء اسءءنافها برقم ٧١٠ سنة ٨١ ق ، وءءارىء ١٩٦٦/٢/٢٠ ءكمء المءكمة برفض الاسءءناف وءءأىء الحكم المسءأنف ، وطعنء وزارة الخارءىة فى هءا الحكم بطرىق النقض للسبلن الوارءلن فى الءقرىر وقءمء النىابة العامة مءكرة أبءء فىها الرأى بنقض الحكم المءعون فىسه نقضا ءزئىا فى ءصوص السبب الءانى ، وبالءلسة المءءة لنظره أمام هءة الءائرة صمءء النىابة على رأىها الوارء فى مءكرءها .

وعلء إن الطعن بنى على سبلن ، ءنعى الوزارة الطاعنة فى أولها على الحكم المءعون فىه القصور فى ءسبىب ، وفى بىان ذاك ءقول إن الحكم أءءر ءفاعها بءءة أنها لم ءءءم الاءلة المؤىءةله فى ءلن أنها قءمء المسءءءاء المءبءةلهذا الءفاع وهو ما كان ىقءضى من الحكم ءءبىصها والرد علىها ، وإء هو لم ىفعل فإنه ىكون قاصر البىان .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الوزارة الطاعنة لم تحدد المستندات والوقائع المراد الاستدلال بها وإنما ساقطت نعيها بشكل عام دون بيان مفردات تلك المستندات ودلالة كل منها وأثر ما تنسبه للحكم من القصور في قضائه مما يجعله نعيًا مجهولًا وغير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال من وجوه . ( أولها ) أنه ذكر في خصوص ثمن المواد التموينية التي أرسلها المطعون عليه من محلات لا باس بالقاهرة إلى المفوضية في موسكو أن الوزارة أقرت في دفاعها بأنها درجت على إرسال بعض المواد التموينية إلى مفوضياتها ، واستظهر الحكم من ذلك أن دفع قيمة المواد التموينية ونفقات شحنها كان من الوزارة على سبيل التبرع في حين أن ما ذكرته الوزارة لا يؤدي إلى تلك النتيجة لأنها قالت إنها وإن كانت قد دفعت ثمن تلك المواد بناء على طلب المطعون عليه ، إلا أنها قيدت الثمن ضمن العهد تحت التحصيل ، وما ذكره الحكم من أن الوزارة لم تقدم المكاتبات الخاصة بهذا الشأن ودتر توزيع تلك المواد على موظفي المفوضية هو انسياق وراء دفاع المطعون عليه لأن هذه الأوراق لا وجود لها ( وثانيها ) إن الطاعنة طلبت رد المبلغ الذي أمر المطعون عليه بصرفه لنفسه تعويضًا له عن الضرر الذي لحق به من جراء صدور قانون الإصلاح النقدي للاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٤٧ والذي تضمن استبدال عملة جديدة بالعملة القديمة بتخفيض يبلغ الثلث ، وقد رأى المطعون عليه باعتباره رئيسًا للبعثة أن يعرض الموظفين عن هذه الخسارة وصرف ما قدره لنفسه من التعويض ، وهو اعتصاب منه لسلطة الدولة التي تنفرد وحدها بمنح هذا التعويض ، وقد ذكر المطعون عليه في دفاعه الخاص بمطالبته برد هذا المبلغ أن الدولة — ممثلة في رئيس حكومتها — قد وافقت على هذا الإجراء ، وأخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع وأوجب على الوزارة أن تقيم الدليل على عكسه ، وبذلك أعفى من يدعى براءة الذمة من إثبات تلك البراءة ، وهو منه خطأ ومخالفة القواعد الإثبات ( وثالثها ) الحكم قد جرى في قضائه بالنسبة للبالغ المتعلقة بأجرة سفر المطعون عليه من موسكو إلى القاهرة وبديل السفر الذي

تقاضاه في الفترة من ١٩٤٨/٣/١٥ إلى ١٩٤٨/٦/٢٣ على أنه كان في مهمة رسمية ، مع أنه كان في أجازة اعتيادية لمدة ثلاثة شهور وهو ما لا يجوز معه تحمل نفقات السفر أو صرف بدل إقامة ، وقد أخذ الحكم بدفاع المطعون عليه في هذا الشأن مع أن الثابت في الأوراق أنه كان في أجازة اعتيادية ( ورابعها ) أنه فيما يتعلق بالمبالغ التي صرفها المطعون عليه من أموال المفوضية على أن يسدها فيما بعد فقد ذكر الحكم أن مجرد استلام تلك المبالغ لا ينهض دليلا على مديونية بها لأنه كان دائما للوزارة بمرتبه ومخصصاته الوظيفية ، وهذا من الحكم قصور وفساد في الاستدلال ، لأن تلك المبالغ لم تسحب وفاء لمرتب أو مخصصات وإنما سمحت ببناء على طلب المطعون عليه كدين عليه تعهد بسداده فيما بعد وقدمت الوزارة ما يدل على ذلك ، ولكن الحكم أهدر دلالة المستندات في هذا الشأن .

وحيث إن هذا المعنى مردود في الوجه الأول منه ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه ذكر عن ثمن المواد التموينية المرسلة من محلات لا باس إلى المفوضية المصرية بموسكو أن الدفاع عن المدعى عليه أورد في مذكرته أنه " انتهز فرصة وجوده في القاهرة لكي يحمل إلى أولى الأمر شكوى موظفي المفوضية من الارتفاع الباهظ في الأسعار الذي كان سائدا في موسكو في ذلك الوقت والذي يتقل كاهل هؤلاء الموظفين ويتعدهم بسبب ضالة المرتبات التي كانوا يتقاضونها وعدم تشبها مع حالة الغلاء عن الوفاء بمطالب الحياة الأساسية في بلد يفترض أنهم يمثلون وطنهم فيه وقد أشارت عليه الوزارة ، وهي راغبة في رفع علاوات غلاء المعيشة لهم ، بأن يدبر شراء ما يلزمهم من مؤن وحاجيات من مصر على أن تساعدهم في ذلك وهي في سبيل نقلها إلى موسكو ، وتنفيذا لذلك أعد المدعى عليه قائمة بالأشياء التي قدر حاجته وحاجة موظفي المفوضية إليها ، وأوصى بإرسالها إلى المفوضية ، ونظرة واحدة إلى هذه القائمة تشهد بالغرض المقصود منها ، فقد كان المدعى عليه يقيم وحده في موسكو في ذلك الوقت ، ومن غير المعقول أن يكون قد طلب لاستعماله الشخصي فقط ٥٢٠ رطلا من المسلي و ٤٠٠ أقة من السكر و ٢٠٠ أقة من الدقيق و ٢٤ زجاجة خل و ٤٠٠ أقة من الأرز وستة عشر صندوقا من الصابون ، خصوصا وقد كان المدعى عليه على وشك الإحالة إلى المعاش لبلوغه سن الستين ولم يكن قد بقي له في منصبه



— كما يشهد ملف خدمته — سوى أشهر معدودات، وقد أعد في المفوضية حساب خاص يقيد فيه ما يسحب به كل موظف . . . وقد عقيبت الوزارة على دفاع المدعى عليه بأنه جرت عادة الوزارة في ذلك الحين دلى إرسال مواد تموينية إلى موظفيها بالخارج وذلك عند طلبها على أن تقوم بشحنها وحرف تكاليفها ثم مطالبة صاحب الشأن بها . . . وأن قول المدعى عليه إنه وزعها على الموظفين فهو عمل شخصي وما عليه إلا الرجوع على الموظفين شخصيا، وإذ كان هذا هو الثابت فإنه يستفاد أن هذا العمل الذى جرت عليه عادة الوزارة في ذلك الحين هو مساهمة منها في تخفيض أعباء الحياة المعيشية المرتفعة وعلى سبيل التبرع“، وما ذكره الحكم واستخلاص موضوعي سائع، ذلك أن كمية المواد التموينية وطبيعتها وأداء وزارة الخارجية لثمنها وقيامها بشحنها على نفقتها تدل على أن الوزارة كانت على بينة من أن تلك المواد أرسلت بقصد توزيعها على رجال المفوضية وأز رئيس البعثة لايخص بها دون سواء وأن كلا منهم مسئول عن ثمن ما استهلكه، ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون الوزارة قد قيدت الثمن ضمن العهد تحت التحصيل لأن ذلك لا يعنى مسئولية رئيس البعثة وإنما يعنى تحصيلها من الموظفين، كل على قدر استهلاكه، ولا يعيب الحكم ما تطرق إليه من أن الوزارة إنما أرسلت تلك المواد على سبيل التبرع لأن هذه العبارة تعتبر من قبيل التزيد الذى يستقيم الحكم بدونه، وإذ كان ذلك فإنه لارقابة لمحكمة النقض على هذا الاستخلاص السائع، ويكون النعمى على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن على غير أساس . والنعمى فى وجوهه الثلاثة الأخرى صحيح، ذلك أنه فيما يتلقى بالمبلغ الذى أمر المطعون دليه بصرفه لنفسه كتمويض له عن الضرر الذى لحقه من قانون الإصلاح النقدي للاتحاد السوفيتى، فقد أقام الحكم قضاءه فى هذا الشأن على ما قاله الحكم الابتدائى من أن المطعون عليه يقول فى دفاعه “إنه قابل رئيس الحكومة وقتئذ وأقره على هذا التصرف، وبذا يكون قد أقر صدور هذا القرار الإدارى منه واعتبره صحيحا وهو فى قوله هذا مصدق، ولم تقدم الحكومة ما ينفى ذلك أو يدحضه، بل إن البادى من تعقيبها على دفاعه أنه كان على حق فى إصدار ذلك القرار فى تلك الظروف الملحة إذ قررت وزارة المالية بعد ذلك فى ١٩٤٨/٥/٤ تعديل فئات إعانة غلاء المعيشة للظروف والنظم المالية الموجودة فى روسيا اعتبارا من ١٩٤٧/١٢/١٦ وهو تاريخ صدور القرار المشار إليه“ ولم كان الثابت من الاطلاع على الملف الإدارى لأعضاء المفوضية المصرية

في موسكو والمقدم بالحفاظة الخامسة للطاعن — وقد كان معروضا على محكمة الاستئناف — أن المطعون عليه أخطر وزارة الخارجية بالإجراءات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي لاستبدال عملة جديدة بالعملة القديمة وطلب زيادة إعانة غلاء المعيشة بنسبة ١٢٠٪ لمواجهة تلك الإجراءات، ثم أخطر الوزارة في ١٩٤٨/١/٣ بأنه اضطر لأن يرخص لكل موظف بصرف نصف المبالغ الذي صودر منه وذلك بصفة مؤقتة على أن يصرف النصف الباقي بعد موافقة الوزارة، ثم عاد وصرف النصف الآخر بعد أن تأخر رد الوزارة عليه وأخطر الوزارة بذلك، وعلل تصرفه ذلك بالحالة السيئة التي أصبح الموظفون عليها، وبتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٣ أخطر وكيل وزارة الخارجية المطعون عليه بأن وزارة المالية لم توافق على إجراء المفوضية ورأت ضرورة تحصيل المبالغ السابق صرفها، وذلك اكتماء بما تقرر من تعديل فئات غلاء المعيشة اعتبارا من اليوم الذي صدر فيه قانون استبدال العملة، وقد اعترض المطعون عليه على هذا القرار وبين أن إجراء وزارة المالية لا علاقة له بالمبالغ المصادرة وإنما هو يواجه آثار تحديد سعر جديد للروبل بالنسبة للدولار والجنيه الاسترليني، وإذا كان ذلك وكان من المقرر أن علاقة الموظف بالسلطة العامة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أي وقت تحقيقا للصحة العامة، وكان ما اتخذته رئيس البعثة هو إجراء مؤقت إلى أن تبت الوزارة في الأمر وكان قد أخطر بعدم الموافقة على هذا الإجراء الذي اتخذته، إذ كان ذلك فإن الطاعنة تكون قد أثبتت أن السلطة المختصة لم توافق على الإجراء الذي اتخذته رئيس البعثة وعلى هذا الأخير إن هو ادعى خلاف الثابت في الأوراق أن يقيم الدليل على ما يدعيه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من عدم إثبات الوزارة عدم صحة ما يدعيه المطعون عليه من أن رئيس الحكومة المصرية في ذلك الوقت قد أقر الإجراء الذي اتخذته دليلا على صحة هذا الادعاء، فإنه يكون قد ألقى على الوزارة عبء إثبات واقعة ليست مكلفة بإثباتها، وكان الظاهر ينفيها إذ أن المطعون عليه كتب لوزارة الخارجية في ١٩٤٩/٢/٢ يعترض فيه على قرارها ولم ينسب إلى رئيس الحكومة موافقته على هذا الإجراء الذي اتخذته، مع أن هذه الموافقة — حسبما جاء في دفاعه — كانت سابقة على هذا الكتاب فإن الحكم بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.



والنهي في شقه الخاص بالمبلغ الذي صرفه مقابل أجرة سفره إلى القاهرة وبدل الإقامة فيها سديداً أيضاً ، ذلك أن الحكم الابتدائي بعد أن استعرض دفاع المطعون عليه بشأن سفره إلى مصر في سنة ١٩٤٨ ذكر أن البادي من دفاعه المذكور والبرقيتين اللتين أرسلهما إلى الوزارة قبل سفره أن استدعاءه إلى مصر كان بسبب أعمال متصلة بعمله ولم تقدم الوزارة ما ينفي ذلك وأن استدعاءه كان بسبب قيامه بأجازة إعتيادية ، ومن ثم تكون المبالغ المطلوبة مقابل هذا البند عارية عن أى دليل يؤيدها . ولما كان يبين من الاطلاع على ملف خدمة المطعون عليه — الذى كان معروضا على محكمة الاستئناف — أن المطعون عليه بعد أن استأذن وزارة الخارجية في السفر إلى مصر للاتصال بوزارة الخارجية عاد وطلب بالبرقية المؤرخة ١٩٤٨/١/٢٤ أنه بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة فإن حالته الصحية تستوجب قيامه من موسكو ، وقد رد عليه وزير الخارجية بالبرقية المؤرخة ١٩٤٨/١/٢٩ بأنه وافق على منحه أجازة لمدة ثلاثة شهور من أول مارس فرد عليه ببرقية شكر مؤرخة ١٩٤٨/١/٣٠ ، وقد أخطرت إدارة المستخدمين بأنه رخص للمطعون عليه بأجازة اعتيادية ابتداء من ١٩٤٨/٣/١٥ إلى ١٩٤٨/٦/١٤ ، وطلبت قطع ربح مرتب بدل التمثيل أثناء الأجازة ، وهذه المستندات دالة بذاتها على أن حضوره إلى مصر كان بسبب منحه أجازة إعتيادية ، ويكون ما قرره الحكم من أن الوزارة لم تقدم ما يدل على أن استدعاءه كان بسبب أجازة إعتيادية مخالفاً للثابت في الأوراق . والنهي في شقه المتعلق بالمبالغ التي صرفها المطعون عليه من أموال المفوضية سديداً ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استند في رفض هذا الشق من الطلبات على أن المطعون عليه " كان دائماً للوزارة بمرتبه وبالأشكال المختلفة من الأموال المستحقة له بحكم عمله ، وأنه لا يكفى في علاقة مستمرة تتناوب فيها الحقوق والالتزامات على هذا النحو وتتابع أن تقدم الوزارة ما يفيد تسليم المطعون عليه الأول مبالغ معينة لكي تثبت هذه المبالغ في ذمته ، ولم تقدم الوزارة كشفاً شاملاً يفصح عما ترتب في ذمته من حقوق وما تحمل من الالتزامات مشفوعاً بالإيضاحات الكاملة التي تبين أصل كل دين وطبيعته معزواً بالمستندات التي تنهض على صحته وذلك كله . وجود في الملف المالى للمفوضية الذى لم تقدمه الوزارة وعلى ذلك فإن الوزارة لم تقدم الدليل المقنع على ثبوت



تلك المبالغ في ذمته ، وتكون مطالبتها بهذه المبالغ عارية من الدليل “ ولما كان الثابت من الاطلاع على الملف الخاص بأعضاء المفوضية أن كل مخصصات المطعون عليه كانت تصرف من الوزارة إلى البنك الأهلي بالقاهرة وأن المطعون عليه أرسل إلى وزارة الخارجية في ٣٠/٩/١٩٤٨ خطابا يذكر فيه أنه سحب مبلغ ١٠٥٤ ح ك و ٧ ش و ٦ ب وأنه أرسل برقية بدفع هذا المبلغ للوزارة بشيك مسحوب على البنك الأهلي ، وأنه نظرا للظروف الاستثنائية التي يصعب معها تحديد مبلغ معين لنفقاته الشهرية فإنه يحتاج من وقت إلى آخر مبالغ إضافية وأنه يزعم أخذها من اعتمادات المفوضية على أن تدفع بشيك إلى الوزارة وذلك تفاديا من صعوبة فتح الاعتمادات وعدم تراكم رصيد ضخيم لدى موسكو يصعب الاستفادة به في الخارج ، ولما طابت الوزارة بتاريخ ٤/٥/١٩٤٩ كشفا بالمبالغ التي صرفها حتى آخر أبريل من السنة نفسها أرسل ذلك الكشف بتاريخ ٢/٦/١٩٤٩ ، ومن ثم فإنه يبين أن كل ما كان يستحقه لدى الوزارة كان يحول إلى البنك الأهلي ، وأن كل ما استلمه من المفوضية كان دينا عليه ، وإذا كان الحكم قد أهدر دلالة تلك المستندات فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد مدق البشيشي ،  
وملي عبد الرحمن .

( ٨٤ )

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) أهلية . "العتة" . محكمة الموضوع . "تقدير حالة العتة" . نقض .

تقدير حالة العتة . واقع يستقل به قاضي الموضوع .

( ب ) أهلية . "العتة" . حكم . "حجية الحكم" . عقد .

القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الجرائعة . لا يتعارض  
مع حجية الحكم الأخير طالما أنه لم يقطع بقيام حالة العتة وقت التصرف . الحكم  
المذكور من الأحكام المنشئة .

( ج ) حكم . "تسبيب الحكم" . لإثبات . "البينة" . استئناف .

تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة .  
عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .

( د ) أهلية . "العتة" . محكمة الموضوع .

الوصف القانوني لحالة المرضية . لا شأن لطبيب به . الأمر في ذلك لقاضي  
الدعوى .

١ — تقدير حالة العتة لدى أحد المتعاقدين مما يستقل به قاضي الموضوع  
لتعاقبه بفهم الواقع في الدعوى ، والنهي على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو  
أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

۲ — القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الحجر للعتة لا يعتبر إخلالا بحجيته، إذ أن الحكم لم يقطع بقيام حالة العتة لدى المورث وقت حصول التعاقد، فضلا عن تعلقه بحالة الإنسان وأهليته، فيعتبر من الأحكام المنشئة التي لا تنسحب آثارها على الوقائع السابقة عليه.

۳ — لمحكمة الاستئناف أن تذهب في تقدير أقوال الشهود مذهبها مخالفا لتقدير محكمة أول درجة، ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب الداعية لذلك، وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يحمله، فلا يعيب حكمها أن تستخلص من أقوال الشهود ما أطمأنت إليه ولو كان مخالفا لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى التي سمعتهم.

۴ — الطبيب ليس هو الذي يعطى الوصف القانوني للحالة المرضية التي يشاهدها، الشأن في ذلك لقاضى الدعوى في ضوء ما يبديه الطبيب.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن السيدة / فتحية عبد الفلاح بصفتها وصية خصومة على قصر المرحوم خليل حموده أقامت الدعوى رقم ۵۴۸۵ سنة ۱۹۶۲ كلى القاهرة تطلب الحكم بإبطال التصرفين الضاديين من والدهم المتضمن أولهما بيعه لأخيه محمد حموده حصة قدرها  $\frac{9}{24}$  شائعة في المنزل رقم ۷ زقاق العرقسوس قسم الخليفة المشهر برقم ۷۱۵۲ سنة ۱۹۵۷ توثيق القاهرة، والمتضمن ثانيهما بيعه لزوجته عائشة محمود السنباطى المطعون عليها الثانية المنزل رقم ۱۰ بحوش الشرقاوى قسم الدرب الأحمر المشهر برقم ۹۸۲۵ سنة ۱۹۵۷ توثيق القاهرة ومحو كافة التسجيلات الموقعة على هذين العقارين، وقالت شرحا للدعوى إن مورث القصر أصيب بمرض عقلى وقضت محكمة



الأحوال الشخصية في ١٩٥٩ / ٣ / ٢٥ بتوقيع المحجر عليه بناء على طلب زوجته إحسان عبد الفتاح التي توفيت معه بتاريخ ١٩٦١ / ٥ / ٣١ ، ولما كان التصرفان الصادران من المورث للمدعى عليهما باطلين في حكم المادة ١١٤ / ٢ من القانون المدني ، وكانت محكمة الأحوال الشخصية قررت تعيينها وصية خصومة على أولاد أختها القصر ، فقد أقامت هذه الدعوى بالطلبات السابقة ، وطلب المدعى عليهما رفض الدعوى لصدور التصرفين من المورث وهو في حال الصحة وقبل توقيع المحجر عليه في ١٩٦٤ / ٣ / ١٤ . حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بسكافة طرق الإثبات أن عقدي البيع المشار إليهما قد صدرا من المورث وهو في حالة عته شائعة ، وأن الطرف الآخر المتعاقد معه كان وقت التعاقد على بينة منها ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٥ / ٢ / ٢٧ حكمت بطلبات المدعية ، واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٢٧ سنة ٨٢ قضائية ، وفي ١٩٦٦ / ٥ / ٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن ، وصحمت النيابة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن . وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الأحوال الشخصية قضت بتوقيع المحجز على مورث القصر للعتة ، وقطعت في أسباب حكمها بأن حالة العته لديه بدأت منذ الطفولة أخذا بما قرره الطبيب الشرعي ، وإذا أصبح ذلك الحكم نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم به في هذا الخصوص ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم الوصف الذي انتهى إليه ذلك الحكم واعتبار أن المحجور عليه كان معتوها منذ الطفولة والقضاء بطلان التصرفات الصادرة منه بصرف النظر عن تاريخ إبرامها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة العقدين موضوع الدعوى على أساس صدورهما منه قبل ظهور حالة العته لديه فإنه يكون قد أخطأ في القانون وفصل في النزاع على خلاف حكم المحجر المذكور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع النزاع وعرض لأقوال الشهود الواردة في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لإثبات مقتضى المادة ١١٤ / ٢ من القانون المدني، خلص إلى القضاء بصحة التصرفين موضوع الدعوى لصدورهما من المورث قبل تسجيل القرار الصادر بتوقيع الحجر عليه للعتة وقبل إصابته بهذا المرض، استنادا إلى ما استخلصه من أقوال الشهود وإلى القرائن التي ساقها تدعيا لقضائه، ولما كان تقدير حالة العتة لدى أحد المتعاقدين مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. والنعى مردود في شقه الثاني بأن القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الحجر للعتة لا يعتبر إخلالا بحجيته، إذ أنه فضلا عن أن ذلك الحكم لم يقطع بقيام حالة العتة لدى المورث وقت حصول التعاقد، فإنه لتعلقه بحالة الإنسان وأهليته يعتبر من الأحكام المنشئة التي لا تنسحب آثارها على الوقائع السابقة عليه.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني وبالسببين الثالث والخامس على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال من وجوه (أولها) أنه أقام قضاءه بصحة العقد على ما ذكره المطعون عليه الثاني من أن زوجة البائع المرحومة إحسان عبد الفتاح قد وقعت على عقده الابتدائي المؤرخ ١٩٥٧/٧/٢٨، في حين أن هذا العقد لم يقدم أصلا وإنما قدمت صورته الشمسية خالية من هذا التوقيع، وقد طابت الطاعنة تقديم أصل العقد للطعن عليه بالتزوير دون أن تعترف بصحة صورته المقدمة (وثانيها) أن الحكم قضى بصحة العقد الصادر من المورث لأخيه المطعون عليه الأول استنادا إلى أن هذا العقد أبرم بعد فترة وجيزة من عقد رهن صدر له عن ذات العقار وأن هذا العقد لم يطعن عليه، في حين أن القون بصحة عقد الرهن أو عدم الطعن فيه لا يعني بالضرورة صحة عقد البيع الذي جاء تاليا له، خصوصا وأن الحكم الصادر بتوقيع الحجر قد قطع في أسبابه بأن حالة العتة لدى المحجور عليه ترجع إلى عهد الطفولة، وإذ كان الحكم قد اعتبر أن عقد الرهن صحيح واستدل بذلك على صحة البيع اللاحق فإنه يكون قد خالف القرينة القاطعة المستمدة من قيام حكم الحجر والتي تفترض

بطلان جميع التصرفات الصادرة من ذلك المحجور عليه ( وثالثها ) ذهب الحكم وهو بصدد التدليل على صحة عقد البيع الصادر للمطعون عليه الأول إلى أن تقرير الطبيب الشرعي جاء لاحقا لهذا البيع بأكثر من سنة، وهو ما يدل على أنه قد أخذ بهذا التقرير وأنه حاول أن يضمن طابع الصحة على تصرفات المورث في الفترة السابقة عليه ، في حين أن الطبيب الشرعي لم يشر في تقريره إلى أن المرض قد فاجأ المورث قبيل الكشف عليه كما أنه لم ينف أن المرض كان قديما لديه .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن التصرفين موضوع النزاع قد صدرا من المورث وهو في حالة الصحة مستندا في ذلك إلى ما استخلصه من أقوال الشهود وإلى الفرائن المؤدية الأخرى التي ساقها ، وإذا كان تقدير حالة العته هو تقدير موضوعي ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول لم يخالف قوة الشيء المقضي فيه بالحكم الصادر بتوقيع الجرح لأن ذلك الحكم لم يقطع بقيام حالة العته وقت صدور التصرفين المطلوب لإبطالهما ، فإن النعي على الحكم بهذه الأوجه الثلاثة يكون مجرد مجادلة في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى بغية الحصول على نتيجة أخرى غير التي انتهت إليها محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارة لدى محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبيب والخطأ في الاستنتاج ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي اتخذ من أقوال شهودها دليلا على مرض البائع وألغت محكمة الاستئناف ذلك الحكم وأهدرت هذا الدليل المطروح عليها دون أن تناقشه أو ترد عليه ، كما اتخذت من أقوال كل من الدكتور عبد الكريم صبرى والأستاذين مصطفى خطاب وإسحق فرج المحامين دليلا على نفي المرض ، في حين أن أقوال الشاهد الأول تؤدي إلى عكس النتيجة التي انتهت إليها إذ شهد بأن البائع كان مريضا وقت توقيع الكشف عليه في أوائل شهر مارس سنة ١٩٥٧ بمرض عقلي ، وأن أقوال الشاهدين الآخرين لا تصلح على نفي هذه الواقعة التي يرجع في تقديرها إلى الخبرة .



وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود، ذلك إن المحكمة الاستئنافية أن تذهب في تقدير أقوال الشهود مذهباً مخالفاً لتقدير محكمة أول درجة ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب الداعية لذلك، وحسبها أن تقيم قضاها على ما يحمله فلا يعيب حكمها أن تستخلص من أقوال الشهود ما اطمأنت إليه ولو كان مخالفاً لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى التي سمعتهم. والنعي مردود في شقه الثاني بأنه فضلاً عن أن الطبيب ليس هو الذي يعطى الوصف القانوني للحالة المرضية التي يشاهدها وأن الشأن في ذلك لفاضى الدعوى في ضوء ما يبيده الطبيب، فإن تقدير قيام حالة العته عند أحد المتعاقدين هو مما يتعلق بفهم الواقع، وإذا استخلصت المحكمة من أقوال الأساذين مصطفى خطاب واستحق فرج المحاميين أن المورث كان سليماً وقت تصرفه للمطعون عليهما لا طمئناناً إليها فإنها تكون قد أعملت ساطعتها في فهم هذا الواقع وأعطت الوصف القانوني الذي يتفق مع هذا الفهم لحالة المورث عند التعاقد.

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه بعد أن عول في قضائه بصحة العقد على واقعة قيام المطعون عليهما بدفع ثمن المبيع طبقاً لأقوال الشهود الواردة في تحقيق نيابة الأحوال الشخصية عاد واقتضى أن المطعون عليها الثانية لم تدفع ثمناً وأن عقدها يظل صحيحاً باعتبارها هبة مستترة في صورة عقد بيع صدر من الواهب وهو في حالة الصحة وهو من الحكم أجمال وإلزام في التسيب يعيب الحكم ويبطله.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر عقد المطعون عليها الثانية صحيحاً لصدوره قبل توقيع الحجر على البائع وقبل إصابته بالمرض العقلي، وأنه كان معاصراً للعقد الصادر للمطعون عليه الأول الذي اعتبره الحكم صحيحاً، ولما كانت هذه الأسباب تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص وكان ما قرره الحكم من اعتبار التصرف الصادر للمطعون عليها هبة مستترة في صورة عقد بيع لم يرد إلا على سبيل الفرض وردا على ما أثير من أن البيع الصادر لها هو بيع صوري لم يدفع فيه ثمن، فإن النعي على الحكم بالإجمال والإلزام في التسيب يكون على غير أساس، ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، ونضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد هـ قطر هريدى ، والسيد عبد المتعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد مدق البشيشى

( ٨٥ )

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . "حالات الطعن" . قوة الأمر المقضى . قضاء مستعجل .

الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حاز لقوة الأمر المقضى فى النزاع ذاته . الحكم الوقى الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع .

جواز الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته طبقا لنص المادّة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الأمر المقضى ، وأن يكون الحكم الثانى قد فصل فى النزاع على خلاف الحكم الأول . ولما كان الثابت أن الحكم الأول الذى يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه قد خالفه صدر من قاضى الأمور المستعجلة ، وهو حكم وقى لا يقيد محكمة الموضوع التى يعرض عليها أصل الحق ، ولذلك لا يمكن أن يقع تناقض بين هذا الحكم الوقى والحكم الذى يصدر فى موضوع النزاع ، ومن ثم فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه — الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية — بطريق النقض يكون غير جائز .

المحكمة .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيدات حميدة وشفيفة ومبروكه رزق نصار أقمن مادة التصرفات رقم ١٩١ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة دمنهور الشرعية ضد المستحقين في وقف المرحوم رزق نصار طالبات فرز حصة في أعيان الوقف ينفي ريعها بالمشروط لمن وذلك إستنادا إلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف ، وبعد أن أصدرت المحكمة قرارا بفرز نصيب الخيرات قررت ندب مكتب الخبراء لفرز حصة المدعيات وبعد أن قدم المكتب تقريره أجرت القرعة على المشروعين الواردين بتقرير الخبير فأصبحت المشروع الوارد بالكشف الثاني ، ثم أحالت الدعوى إلى محكمة دمنهور الجزئية ، وقد طالب أمامها ورثة المرحومة هانم رزق نصار ومحمود سالم العيسى فرز حصة لهم تنفي بنصيبهم البالغ ٣ ط و ٦ س فنسبت المحكمة مكتب الخبراء لفرز الحصة وبعد أن قدم تقريره اعتمدته المحكمة ثم أجرت القرعة وقضت بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ باختصاص كل فريق بالقدر الموضح بمنطوق الحكم . استأنف ورثة عبد اللطيف رزق نصار هذا الحكم لدى محكمة دمنهور الابتدائية وقيدت استئنافاتهم بالأرقام الآتية ٤٥ ، ٤٩ ، ٦٦ ، ١٦٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ سنة ١٩٦٥ وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات ليصدر فيها حكم واحد ، حكمت بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٩ ( أولا ) بعدم جواز الاستئنافات السنة بالنسبة لما قضى به للاستأنف عليهم حميدة وشفيفة رزق نصار ومجد ومتولى واسماعيل ورزق ويونس ووحيدة أولاد يونس مجد موصلى ( ثانيا ) بقبول الاستئنافات الستة شكلا بالنسبة لباقي المستأنف عليهم وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكيم المستأنفين ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن لصدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض وبالحلقة المحددة لينظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الدفع .

وحيث إن الطاعنين يستندون في جواز الطعن بالنقض على ما ذكره في السبب الأول من سبب الطعن من أنه وإن كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية - بهيئة استئنافية - إلا أنه فصل في النزاع على خلاف حكم سابق سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به مما يجوز الطعن فيه بالنقض طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ويقولون



في بيان ذلك إن المطعون عليهم الأربعة الأخيرين وهم ورثة المرحومة هانم رزق نصار سبق أن أقاموا الدعوى رقم ٦١ - سنة ١٩٦٥ مدنى مستعجل دمنهور ضد المرحوم عبد اللطيف رزق نصار مورث الطاعنين وزوجته والذهر العقارى ومصلحة الأموال المقررة طالبين الحكم بصفة مستعجلة بحو تسجيل إظهار إلغاء الوقف بالنسبة لأنصبتهم المحكوم بها لمورثتهم في الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ شرعى تصرفات دمنهور، وصدر الحكم في تلك الدعوى برفضها استنادا إلى أن الثابت من إشارات تغير الوقف أن مرتب دامن رزق مفروض على الأطيان التي تحت يد رزق رزق نصار وليست على تلك التي تحت يد عبد اللطيف رزق نصار وقد أصبح الحكم نهائيا بعدم استئنافه فإزاء ذلك قوة الشيء المحكوم فيه في حين أن الحكم المطعون فيه قد فصل في ذات النزاع على خلاف ما قضى به الحكم المستعجل في أسبابه بأن حكم باعتماد تقرير مكتب الخبراء الذى أعطى لورثة هانم رزق نصار في الأطيان الموقوفة على مورث الطاعنين عبد اللطيف رزق نصار وبذلك يكون الطعن فيه بالنقض جائزا .

وحيث إن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وأن يكون الحكم الثانى قد فصل في النزاع على خلاف الحكم الأول ، ولما كان الثابت أن الحكم الأول الذى يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه قد خالفه صدر من قاضى الأمور المستعجلة، وهو حكم وقى لا يقيد محكمة الموضوع التي يعرض عليها أصل الحق، ولذلك لا يمكن أن يقع تناقض بين هذا الحكم الوقى والحكم الذى يصدر في موضوع النزاع، وإذ كان ذلك وكان السبب الثانى من سبب الطعن يتعلق بخطأ الحكم المطعون فيه في القانون لقضائه برفض الاستئنافات لعدم الطعن على الأحكام الجزئية في نطاق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وهو ما يخرج عن الحالة التي نصت عليها المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وهي أن يكون الحكم صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله، ومن ثم فإن الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الدادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ مريدى ، والسيد عبدالمعصى الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيرى .

( ٨٦ )

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٦ القضائية :

رسوم . " رسوم قضائية " . التزام . " التضامن " . حكم . " حجية الحكم " .

الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن . لا يتعدد بتعدد . المدينون المتضامنون يقوم بعضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم . استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم . لا يمنع من ذلك قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام كل منهم بمصروفات استئنافه ولا يتعارض مع حجية هذا الحكم .

إذا أقام الدائن دعواه بطالب الدين على المدينين المتضامنين مجتمعين وصدر فيها الحكم لصالحه ، فإن الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن لا يتعدد بتعددهم ، والحكم الصادر برفض هذه الاستئنافات وتأيد الحكم الابتدائى ، إنما هو بمثابة حكم جديد بذات حق الدائن الذى لا يتعدد بتعدد المسئولين عن الالتزام التضامنى ، بل يقوم على وحدة المحل ، كما يقوم المدينون المتضامنون بعضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم جميعا ، وينصب استئناف كل منهم على نفس طلبات الآخرين وهو ما يجعلها في حكم الاستئناف الواحد ، يستحق بالنسبة لها رسم واحد ، ولا وجه للقول باستقلال كل مدين في الخصومة وفي مسلكه فيها والطعن على ما يصدر فيها من أحكام واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهم مستقلا عن استئناف الآخر بتسوية الرسوم المستحقة عنه كما أن صدور الحكم بإلزام المطعون عليه — أحد المحكوم عليهم بالتضامن — بمصروفات استئنافه وبإلزام باقى المحكوم عليهم بمصروفات استئنافهم ، لا يعتبر مانعا من تقدير الرسوم المستحقة على هذه الاستئنافات وتسويتها وفقا لأحكام القانون . وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب رسم واحد عن جميع الاستئنافات ، لا يكون قد خالف الحكم السابق أو مس حجته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن التعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن بنك الجمهورية الذى اندمج فى بنك بور سعيد أقام الدعوى رقم ٩٦٦ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة يطلب الحكم بإلزام محمد خليل داود بصفته مدينا وكل من محمود أحمد إبراهيم غالى ومحمد مصطفى الوتيدى وعبد اللطيف عبد الرحيم بصفتهم ضامين متضامين بأن يدفعوا إلى البنك مبلغ ٣٢٢٣٣ ج و ٧٥٤ م مع الفوائد والمصاريف، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى قبل محمود إبراهيم غالى وإلزام محمد خليل داود بوصفه مدينا ومحمد مصطفى الوتيدى وعبد اللطيف عبد الرحيم بوصفهما ضامين بدفع المبلغ وفوائده . واستأنف بنك بور سعيد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه قبل محمود إبراهيم غالى والحكم بطلباته، وقيد استئنافه برقم ٣٠٣ سنة ٨٢ قضائية كما استأنفه كل من محمد خليل داود وقيد استئنافه برقم ٣١٠ سنة ٨٢ قضائية ، وعبد اللطيف عبد الرحيم وقيد استئنافه برقم ٣٦٣ سنة ٨٢ قضائية ، ومحمد مصطفى الوتيدى وقيد استئنافه برقم ٢٩٤ سنة ٨٢ قضائية، وطلب كل منهم فى استئنافه إلغاء الحكم ورفض الدعوى بالنسبة له ، وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات ، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩ حكمت بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع (-أولا) بإلغاء ما قضى به الحكم المستأنف من رفض الدعوى قبل محمود إبراهيم غالى . ( ثانيا ) تعديل الحكم المستأنف إلى إلزام محمد خليل داود بصفته مدينا ومحمد مصطفى الوتيدى وعبد اللطيف عبد الرحيم بصفتهما ضامين متضامين للمدين فى أداء مبلغ ٣٢٢٣٣ ج و ٧٥٤ م إلى بنك بور سعيد . (ثالثا) إلزام محمود أحمد إبراهيم غالى بأن يدفع متضامنا مع المدين ذاته مبلغ ٢٧٦٣٣ ج و ٧٥٤ م ( رابعا ) إلزام المقضى ضدهم بالفائدة الاتفاقية بواقع ٧٪ من المبالغ المحكوم بها اعتبارا من ١٩٦٣/٢/٣١ ( خامسا ) إلزام محمود مصطفى أحمد



إبراهيم غالى مصروفات استئناف بنك بور سعيد وإلزام كل من محمد خليل داود  
ومحمد مصطفى الوتيدى وعبد اللطيف عبد الرحيم بمصروفات استئنافه وإلزام  
المقضى ضدهم جميعا بمصروفات أول درجة المناسبة وعشرين جنيتها مقابل  
أتعاب المحاماه عن الدرجتين ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦ ،  
فقررت تصحيح منطوق الحكم باستبدال اسم كل من عبد اللطيف عبد الرحيم  
ومحمود أحمد إبراهيم غالى الواردين فى ثانيا وثالثا كل منهما مكان الآخر ،  
وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١ استصدر قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة قائمة بالرسوم  
المستحقة على استئناف محمد مصطفى الوتيدى رقم ٢٩٤ سنة ٨٢ قضائية بمبلغ  
١٥٥٠ ج و ٣٥٠ م وأعلنها له ، فعارض فيها أمام محكمة الاستئناف طالبا إلغاء  
القائمة إستنادا إلى أن قلم الكتاب أخطأ فى تقدير رسم مستقل على كل استئناف  
فى حين أن الإستئنافات رفعت عن حكم واحد فلا يحتسب الرسم عن كل استئناف  
على حدة بل يحتسب عنها جميعا رسم واحد . وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٥ حكمت  
المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها  
وتسوية الرسم فى الإستئناف رقم ٢٩٤ سنة ٨٢ ق على أساس أن الإستئناف  
المذكور والإستئناف رقمى ٣١٠ و ٣٦٣ سنة ٨٢ ق . تعتبر استئنافا واحدا  
يستحق عليها رسم واحد وألزمته كلا من المعارض وقلم الكتاب بنصف مصاريف  
المعارضة وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق  
النقض لسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر  
الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة  
العامه مذكرة وأبدت رأى بنقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بتعديل قائمة  
الرسوم المعارض فيها من المطعون عليه مستندا فى ذلك إلى أن الإستئنافات  
المرفوعة من المدين والضامنين المتضامنين تعتبر استئنافا واحدا لارتباطها الوثيق  
بالناشئ عن وحدة الخصوم والسبب والموضوع فيؤخذ عنها رسم واحد وقد حكم  
فيها برفضها وتأييد الحكم الابتدائى ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين  
( أولهما ) أن الحكم الذى يصدر فى الإستئناف بتأييد الحكم الابتدائى يعتبر وفقا  
لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بمثابة حكم جديد بالحق

ويسوى الرسم على كل استئناف يرفع عنه ، فيجب تحصيل الرسم بالكامل إذا تعددت الاستئنافات وقررت المحكمة ضمها ليصدر فيها حكم واحد ، لأن الضم لا يستلزم أن يكون القضاء فيها واحدا فلا يؤثر في التزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه ، ولا يغير من ذلك تضامن المدينين ونيابة المسئولين بالالتزام عن بعضهم البعض ، لأن كل مدين يكون مستقلا عن الآخر في الخصومة وفي مسلكه فيها والطعن على ما يصدر فيها من أحكام ( وثانيهما ) أن الحكم الصادر في الاستئنافات قضى بإلزام المطعون عليه بمصروفات استئنافه وإلزام المحكوم عليهم الآخرين بمصروفات استئنافهم هو حكم حاز قوة الأمر المقضى وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذه الاستئنافات واحدا يستحق عنها رسم واحد فإنه يكون قد صدر على خلاف الحكم السابق .

وحيث إن النعى مردود في الوجه الأول منه ، ذلك أن الدائن إذا أقام الدعوى بطلب الدين على المدينين المتضامنين مجتمعين وصدر فيها الحكم لصالحه فإن الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن لا يتعدد بتعددتهم ، والحكم الصادر برفض هذه الاستئنافات وتأيد الحكم الابتدائي إنما هو بمثابة حكم جديد بذات حق الدائن الذي لا يتعدد بتعدد المسئولين عن الالتزام التضامني بل يقوم على وحدة المحل ، كما يقوم المدينون المتضامنون بعضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم جميعا ، وينصب استئناف كل منهم على نفس طلبات الآخرين ، وهو ما يجعلها في حكم الاستئناف الواحد يستحق بالنسبة لها رسم واحد ، ولا وجه للقول باستقلال كل مدين في الخصومة وفي مسلكه فيها والطعن على ما يصدر فيها من أحكام واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهم مستقلا عن الآخر بصدد تسوية الرسوم المستحقة عنه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجه الثاني بأن الحكم الصادر بإلزام المطعون عليه بمصروفات استئنافه وإلزام باقي المحكوم عليهم بمصروفات استئنافهم لا يعتبر ما نعا من تقدير الرسوم المستحقة على هذه الاستئنافات وتسويتها وفقا لأحكام القانون ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختساب رسم واحد عن جميع الاستئنافات لا يكون قد خالف الحكم السابق أو مس حجته .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المحقق / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ودخوية السادة  
المستشارين ، الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الحراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ٨٧ )

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) دفع . ” الدفع بعدم القبول ” . حيازة . ” دعوى الحيازة ” .  
إستئناف . ” نطاق الإستئناف ” . حكم . ” إستنفاد الولاية ” .

الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع  
موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع  
الدعوى . عدم تجاوز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الإستئناف  
بالغاء الحكم .

( ب ) بيع . ” التزامات البائع ” . صورية . غير .

الغير حسن النية . له أن يملك بالعمد الظاهر . المشتري لا يجاز بورة  
غير مـجلة تنفيذ صورية فقد البائع .

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة  
قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذي يصدر فيها ، أو تخليه  
عن الحيازة لمصلحة من تلقاء نفسه ، هو في حقيقته دفع موضوعي ، وبالقضاء به  
تكون محكمة الدرجة الأولى قد استنفذت ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ،  
ويطرح الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه  
دفاع على محكمة الإستئناف التي لا يجوز لها إذا ما ألغت الحكم المستأنف وقبلت  
الدعوى أن تعيدها لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .



٢ — للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هـ — هذا العقد في مصلحته ولا يجوز أن يحاج — المشتري — بورقة غير مسجلة ، تفيد صورية عقد البائع له متى كان لا يعلم بصورية ذلك العقد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل فى أن عادل عبد الحليم حمادة أقام الدعوى رقم ٩٧١ سنة ١٩٦٢ كلى الجيزة ضد صلاح الدين حسنى وزكيه عبد القادر يسرى طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع الصادر أولهما بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٠ من المدعى عليها الثانية إلى المدعى عليه الأول، والصادر ثانيهما فى ١/٥/١٩٦١ من المدعى عليه الأول إلى المدعى، وقال فى بيان دعواه إنه اشترى من المدعى عليه الأول بالعقد الثانى قطعة أرض فضاء مساحتها ٢٤٠ مترا مربعا مبينة الحدود والمعالم به نظير ثمن قدره ٢٤٠٠ جنيه بواقع ثمن المتر الواحد ١٠ جنيهات وكان المدعى عليه الأول قد اشترى هذه الأرض من ابن المدعى عليها الثانية ووكيلها الرسمى حسن أحمد عاكف بذات الثمن الذى دفع له جميعه وتبين من كشف التحديد أن جملة مساحة القطعة المبيعة ١٢٨,٢٠ مترا مربعا ثمنها ٢١٨٢ جنيها، وأنه أنذر البائعة الأصلية فى ٢٢/٤/١٩٦٢ بتقديم مستندات التملك حتى يتمكن من تسجيل عقده، وإذا امتنعت عن تقديمها فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته، وعند نظر الدعوى بجلسة ١٠/٢/١٩٦٣ دفع وكيل المدعى عليها الثانية بصورية العقد المبرم بينه وبين المدعى عليه الأول لأنه لم يقبض ثمنها ولأن الغرض من تحريره تمكينه من بذل مسعاه لعدم تخفيض ثمن ما استولت عليه جهة التنظيم إلا أنه لم يحصل على ورقة ضد بذلك، كما طلبت فاطمة أحمد على قبولها خصما لمدعى عليه فى طلب رفض الدعوى لتعرض المدعى لها فى حيازتها، وفى ٢/٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة أولا بقبول

فاطمة أحمد على خصما في الدعوى ( ثانيا ) وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالحيزة للانتقال إلى المبيع الوارد بصحيفة الدعوى لمعاينته وبيان ما إذا كان هو القدر المبيع للمدعى من عدمه ، وبأشر الخبير مأموريته وقدم تقريره ، ودفعت المتدخلة بعدم قبول دعوى المدعى لقيام النزاع بينها وبينه حول الحيازة في دعوى منع التعرض رقم ٤١٥ سنة ١٩٦٢ بنذر الحيزة التي رفعتها عليه إذ لا يجوز له رفع دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الصادر فيها ، وفي ١٩٦٦/١/٣٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلابه وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩١ سنة ٨٣ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٧ حكمت المحكمة ( أولا ) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى ( ثانيا ) رفض الدعوى ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالنقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وأصرت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بتصديه للفصل في موضوع الدعوى رغم النص في قانون المرافعات على حرمان محكمة الاستئناف من حق التصدي ولما هو مقرر من أن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية لنظام القضاء التي لا يجوز للمحكمة أن تهدره مما لا يجوز للتصوم الاتفاق على خلافه ، ولما كان الدفع بعدم قبول دعوى الحق للجمع بينها وبين دعوى الحيازة طبقا للمادة ٢/٤٨ مرافعات هو دفع يتعلق بشروط قبول الدعوى ولا يس موضوعها ، كما لا يستلزم الفصل فيه بمبحث الموضوع فإن استئناف الحكم الصادر بعدم قبولها لا يطرح على محكمة الاستئناف الفصل في موضوعها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى للموضوع وفصل فيه دون أن يبين الأساس القانوني الذي استند إليه في ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم

الذى يصدر فيها أو تخليه عن الحياة لخصمه من تلقاء نفسه هو في حقيقة دفع موضوعي، وبالقضاء به تكون محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى، ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف التي لا يجوز لها إذا ما ألغت الحكم المستأنف وقبلت الدعوى أن تعيدها لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها . ولما كان الثابت أن المطعون عليها الثالثة دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنها دعوى بالحق رفعها الطاعن وهو مدعى عليه في دعوى الحياة قبل الفصل في دعوى الحياة وتنفيذ الحكم الذي يصدر فيها ما دام لم يتخل عن الحياة لها، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى وقضى الحكم المطعون فيه في الاستئناف المرفوع من الطاعن عنه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وقبول الدعوى، ثم عرض في قضائه للموضوع وفصل فيه، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأن ورقة الضد التي استند إليها في القضاء بالصورية قد صدرت من البائع له إلى البائعة الأصلية، وإذا كان الطاعن وهو مشتري ثاني يعتبر من الغير في معنى الصورية الذي اعتمد في تعاقدته على العقد الأول المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٠ وكان للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان ذلك في مصلحته فإنه لا يجوز أن يحاج الطاعن بما يصطنعه المطعون عليهم غشا أو تدليسا من عقد مستر أو ورقة غير مسجلة تفيد التقايل من الصفقة .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " وحيث إنه فيما يتعلق بالقول بصورية عقد البيع صورية مطلقة فقد قررت المستأنف عليها الثانية البائعة الأصلية بذلك كما قرر ابنها ووكيلها المتعاقد باسمها بذلك بمحضر جلسة ١٠/٤/١٩٦٣ أمام محكمة الدرجة الأولى، وقد أيده الطرف الآخر في التعاقد وهو المستأنف عليه الأول المشتري حسبما هو ثابت بإقراره المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٠ الذي وافق رواية ابن



المستأنف عليها الثانية الوكيل عنها في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون طلب المستأنف فيما يتعلق بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المستأنف عليها الثانية للمستأنف المطعون عليها الأول بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٠ في غير محله ، ويتعين رفضه لانعدام وجوده بمقتضى ورقة الضد المقدمة التي يكملها إقرار الوكيل بمحض الحاسنة ، وأنه تأسيسا على ثبوت صورية عقد البيع الصادر من المستأنف عليها الثانية للمستأنف عليه الأول صورية مطلقة يكون عقد البيع الصادر من المستأنف عليه الأول للمستأنف بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦١ المستند إلى قيام العقد الأول ووجوده عقدا صادرا من غير مالك ويتعين بالي إلى رفض دعوى المستأنف بالنسبة له . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ، ذلك أنه متى كان حسين أحمد عاكف ابن المطعون عليها الثانية ووكيلها بمقتضى التوكيل رقم ٤٩١ سنة ١٩٤٧ شرعى صابدين الذي يعطيه الحق في بيع ورهن أملاكها والمرفق بالأوراق قد باع الأرض موضوع النزاع إلى المطعون عليه الأول بالعقد المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٠ ، وكان الطاعن قد اشترى تلك الأرض من المطعون عليه الأول بالعقد المؤرخ ١/٥/١٩٦١ بعد أن اطمأن إلى أنه اشتراها بالعقد الأول فهو في حكم الغير بالنسبة للصورية ، وإذا كان للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا العقد في مصلحته ولا يجوز أن يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد صورية عقد البائع له متى كان لا يعلم بصورية ذلك العقد وكان حسن نية الطاعن أمر غير مجزئ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيسكل ، وإبراهيم علام ، ومحمد  
أسعد محمود .

( ٨٨ )

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) بطلان . ” حق التمسك بالبطلان “ . استئناف . ” إعلان الاستئناف “ .  
إعلان . ” بطلان الاعلان “ .

حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان  
الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . قضاء الحكم ببطلان  
صحيفة الاستئناف لعيب في إعلانها دون اعتداد بحضور المتأنف عليه  
في جلسة تالية بناء على إعادة إعلانه في ميعاد الثلاثين يوما المقرر بالمادة ٤٠٥  
مرافعات سابق ، ولـكون إعادة الاعلان لم يستوف البيانات التي تتطلبها تلك  
المادة . لا خطأ .

( ب ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تكييف طلبات الخصوم “ . نقض .  
” سلطة محكمة النقض “ . دفع . ” الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف “ .  
بطلان . دعوى .

حق قاضي الموضوع في تكييف الطلبات المبداء قبل الدفع الشككية وما إذا  
كانت تعد تعرضا لموضوع الدهوى منقطا لهذه الدفع . خضوع هذا التكييف لرقابة  
محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع وتقديم مستندات دون بيان لمضمونها لا يعد  
تعرضا لموضوع الدهوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف  
إلى قلم المحضرين لتحقيق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا  
بعدم القبول .

(ج) إعلان . "الإعلان في الموطن الأصلي" . "بطلان الإعلان" .  
استئناف . "إعلان صحيفة الاستئناف" . بطلان . دفع .  
موطن .

إعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصل آخر له لما تبين من أنه وجه  
الدعوى منه إلى الطاعن . قضاؤه بقبول المدعى ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلان  
المطعون عليه في المكتب المشار إليه دون إثبات فحواه وقت الإعلان عملاً بالمادة ١٢  
و ٢٤ مرافعات سابق . لا خطأ .

١ — مفاد المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع بسقوط الحق  
في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان  
والمكان المعينين فيها لحضوره ، أما الحضور الذي يتم في جلسة تالية من تلقاء  
نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فلا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ،  
إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى  
إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ، ويعد تنازلاً من الخصم  
عن التمسك ببطلانها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقرر  
أن حضور المطعون عليه لا يسقط حقه في التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف ،  
لأنه لم يحضر في الجلسة المحددة التي دعى إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة ،  
وإنما حضر جلسة تالية بناء على إعادة إعلانه ، كما قرر الحكم أنه لا يجدى  
الطاعن قيامه بإعادة إعلان المطعون عليه في ميعاد الثلاثين يوماً  
الذي قرره المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، لأن ورقة إعادة  
الإعلان لم تستوف البيانات التي تتطلبها المادة سالفة الذكر من وجوب  
اشتمالها على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف ، وإنما اقتضت هذه  
الورقة على دعوة المطعون عليه للحضور للجلسة المحددة ، فإنه يكون قد طبق  
القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — لقاضى الموضوع تكيف الطلبات التي يبدئها الخصم قبل الدفع  
الشكلية للوقوف على ما إذا كانت تعد تعرضاً لموضوع الدعوى من شأنه  
أن يسقط حقه في التمسك بهذه الدفع ، وهو في هذا التكيف يخضع لرقابة



محكمة النقض . وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف دون التعرض في أسبابه لاثار طلبات المطعون عليه السابقة على إبداء هذا الدفع يعد من الحكم قضاء ضمنيا بعدم سقوط حق المطعون عليه في الدفع السالف الذكر تقديرا منه بأن هذه الطلبات لا تعد من المطعون عليه تعرضا لموضوع الدعوى أو دفعا بعدم قبول الاستئناف ، وأنه لا أثر لها على الدفع الشكلى المثار أمامها بما يؤدي إلى سقوط الحق فيه — وفقا للمادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق — وكان مجرد طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى ، كما أن طلب التأجيل لتقديم شهادة بيان تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان الاستئناف قد رفع بعد الميعاد لا يعتبر دفعا بعدم القبول ، فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه في هذا الخصوص .

٣ — إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه طبق نص المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق على إعلان صحيفة الاستئناف الذى وجه إلى المطعون عليه فى مكتبه باعتباره موطنا أصليا آخر له لما تبينه من أن المطعون عليه وجه دعواه إلى الطاعن من هذا المكتب ، وقضى الحكم بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لأن المحضر أعلن المطعون عليه فى مكتبه المشار إليه مخاطبا مع الآنسة .. دون أن يثبت غيابه وقت الإعلان . وكان يتعين عند إجراء الإعلان فى هذا الموطن الأصلى إتباع ما تقضى به المادة ١٢ سالفه الذكر من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب إعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة ، وبيان ذلك فى محضر الإعلان وصورته ، بحيث إذا أغفل المحضر إثبات هذا البيان ترتب على ذلك بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات السابق ، فإنه لا محل للتحدى بما يثيره الطاعن فى سبب النعى من أن المطعون عليه ناط بالآنسة المخاطب معها مهمة استلام الإعلانات القضائية التى توجه إليه فى مكتبه ، وأنه لا ضرورة لإثبات غيابه عن هذا المكان وقت الإعلان .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٤٣ سنة ١٩٦٤ تجارى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ حكمت محكمة أول درجة بطلبات المطعون عليه . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٤ سنة ٣٤ ق القاهرة . ودفع المطعون عليه ببطلان صحيفة الإستئناف لعيب فى إعلانها ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٣ حكمت المحكمة بقبول الدفع ببطلان صحيفة الإستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قرر أن للمطعون عليه رغم حضوره أن يدفع ببطلان صحيفة الإستئناف لعيب فى إعلانها تأسيسا على أنه لم يحضر بناء على إعلانها بهذه الصحيفة التى يتمسك ببطلانها وفى الجلسة المحددة بها ، بل حضر فى جلسة لاحقة بناء على إعادة إعلانها . هذا فى حين أن نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق جاء مطلقا فى عباراته فهو يقضى بأن مجرد حضور الخصم مانع من التمسك ببطلان التكليف بالحضور ، مما لا يجوز معه تقييد هذا الإطلاق وقصره على الحضور بناء على التكليف الذى يدفع المدعى عليه ببطلانه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ تنص على أن " بطلان أوراق

التكاليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول بحضور المعان إليه في الجلسة" فقد أفادت بذلك أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع بسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، أما الحضور الذي يتم في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فلا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو إعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطلانها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر، وقرر أن حضور المطعون عليه لا يسقط حقه في التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف لأنه لم يحضر في الجلسة المحددة التي دعى إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة وإنما حضر جلسة تالية بناء على إعادة إعلانه ، كما قرر الحكم أنه لا يجدى الطاعن قيامه بإعادة إعلان المطعون عليه في ميعاد الثلاثين يوما الذي قرره المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات السابق لأن ورقة إعادة الإعلان لم تستوف البيانات التي تتطلبها المادة سالفة الذكر من وجوب اسمها على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف، وإنما اقتضت هذه الورقة على دعوة المطعون عليه للحضور للجلسة المحددة . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون، ويقول الطاعن بياناً لذلك إن الحكم قضى بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف رغم سقوط حق المطعون عليه في التمسك به طبقاً لنص المادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق التي توجب إبداء الدفع الشككية قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول ، إذ لم يتقدم المطعون عليه بهذا الدفع إلا بعد أن طلب التأجيل للاطلاع وتقديم مستندات ثم التأجيل لتقديم شهادة بيان التاريخ الذي قدمت فيه صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين حتى يدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وهو ما يسقط حقه في التمسك بهذا الدفع الشكلي .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأنه يجب إبداء سائر الدفوع الشكالية معا قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ما لم تكن متعلقة بالنظام العام ، وكان لقاضى الموضوع تكييف الطلبات التى يبدىها الخصم قبل الدفوع الشكالية للوقوف على ما إذا كانت تعد تعرضا لموضوع الدعوى من شأنه أن يسقط حقه فى التمسك بهذه الدفوع ، وهو فى هذا التكييف يخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدفع ببطالان صحيفة الإستئناف دون التعرض فى أسبابه لأثر طلبات المطعون عليه السابقة على إبداء هذا الدفع ، وهى التأجيل للاطلاع وتقديم مستندات ولتقديم شهادة بالتاريخ الذى قدمت فيه صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين يعد من الحكم قضاء ضميا بعدم سقوط حق المطعون عليه فى الدفع السالف الذكر تقديرا منه بأن هذه الطلبات لا تعد من المطعون عليه تعرضا لموضوع الدعوى أو دفعا بعدم قبول الإستئناف ، وأنه لا أثر لها على الدفع الشكى المثار أمامها بما يؤدى إلى سقوط الحق فيه . لما كان ذلك ، وكان مجرد طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى ، وكان طلب التأجيل لتقديم شهادة ببيان تاريخ تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين للنحقق مما إذا كان الإستئناف قد رفع بعد الميعاد لا يعتبر دفعا بعدم القبول . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه فى هذا الخصوص ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه بقبول الدفع ببطالان صحيفة الإستئناف تأسيسا على أن المحضر أعلن المطعون عليه مخاطبا مع الآنسة آمال جورجى دون أن يثبت غيابه وقت الإعلان ، فى حين أنه لم يكن هناك محل لإثبات هذا البيان لأن المطعون عليه أعلن بصحيفة الإستئناف فى مكتبه الذى اتخذ مباشرة أعماله وناط بالآنسة آمال جورجى إستلام الإعلانات القضائية فيه كما تفعل الشركات والمؤسسات والمصالح ، وهو المكتب الذى

وجه منه المطعون عليه دعواه الحالية إلى الطاعن . هذا إلى أن الاستفادة من نص المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق أن وجوب إثبات البيان سالف الذكر قاصر على حالة ما إذا كان الاعلان قد تم في الموطن الأصلي الذي يقيم به المعلن إليه أما إذا تم الاعلان في غير هذا الموطن كما هو الحال في الدعوى فلا محل لهذا البيان ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه طبق نص المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق على إعلان صحيفة الاستئناف الذي وجه إلى المطعون عليه في مكتبه باعتباره موطناً أصلياً آخر له، لما تبينه من أن المطعون عليه وجه دعواه الحالية إلى الطاعن من هذا المكتب ، وقضى الحكم بقبول الدفع ببطالان صحيفة الاستئناف لأن المحضر أعلن المطعون عليه في مكتبه المشار إليه مخاطباً مع الآئسة آمال جورجي دون أن يثبت غيابه وقت الاعلان، وكان هذا الذي قرره الحكم وانتهى إليه لا مخالفة فيه للقانون، إذ يتعين عند إجراء الاعلان في هذا الموطن الأصلي إتباع ما تقضى به المادة ١٢ سالف الذكر من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب إعلانه عن موطنه في حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرها ممن ورد ذكرهم بهذه المادة، وبيان ذلك في محضر الإعلان وصورته، فإذا أغفل المحضر إثبات هذا البيان فإنه يترتب على ذلك بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات السابق . لما كان ذلك فإنه لا محل للتحدى بما يشير الطاعن في سبب النعى من أن المطعون عليه ناط بالآئسة آمال جورجي مهمة استلام الإعلانات القضائية التي توجه إليه في مكتبه، وأنه لا ضرورة لإثبات غيابه عن هذا المكان وقت الإعلان ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بلبح رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكمل ، وعباس علي عبد الجواد ،  
وابراهيم علام .

( ٨٩ )

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٦ القضائية :

دعوى . " دعوى عدم نفاذ التصرف " . بيع . تأمينات عينية .  
" الرهن الرسمي " . حكم . " عيوب التدليل " . " فساد الاستدلال " .  
تسجيل .

دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف إليه على الإضرار بحقوق  
الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم  
أن الطاعن أقبل على شراء العقار موضوع الدعوى وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيد  
على العين المبيعة ضماناً لهذا الدين قبل تسجيل عقد شرائه . فضاؤه من بعد بعدم نفاذ ذلك  
العقد أيضاً على أن الطاعن كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إضرار البائع . خطأ في القانون  
وفساد في الاستدلال .

مفاد نص المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ / ١ من القانون المدني أن الغش الواقع  
من المدين وحده في عقود المعاوضات لا يكفي لإبطال تصرفه ، بل يجب  
إثبات التواطؤ بينه وبين المتصرف له على الإضرار بحقوق الدائن ، لأن الغش  
من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ،  
وأن يثبت أن الغش موجود وقت صدور التصرف المطعون فيه . وإذا كان الحكم  
المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن اشترى العقار موضوع الدعوى ، وثبت  
في عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني أن العين المبيعة محملة برهن رسمي  
للمطعون عليها الأولى ضماناً لدينها قبل المطعون عليه الثاني البائع ، وأن هذا الرهن



سابق في القيد على تسجيل عقد شراء الطاعن ، واستخلص الحكم من شهادة شاهدي المطعون عليها الأولى في هذا الخصوص ، ومما شهد به شاهد الطاعن من أنه احتجز جزءا من الثمن لوجود الرهن ، قيام التواطؤ بين المطعون عليه الثاني وبين الطاعن تأسيسا على أن هذا الأخير كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى اعسار المطعون عليه الثاني ، مع أن الثابت من الحكم أن الطاعن أقبل على الشراء وهو على بينة من الدين ومن الرهن المفيد على العين المبيعة ضمانا لهذا الدين ، والذي يخول للمطعون عليها الأولى تتبع العقار في أي يد تكون ، ثم رتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم نفاذ العقد الصادر من المطعون عليه الثاني للطاعن ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون عليه الثاني الدعوى رقم ٥٢٢٦ سنة ١٩٦٣ مدني كلي القاهرة وطلبت الحكم بإلزام المطعون عليه الثاني بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠١ ج و ٤٥ م والفوائد عن مبلغ ٦٠٠ ج ابتداء من ١٩٦١/٦/١١ وبعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/١١/١٧ والصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن عن الحصة في العقار المبين بالعقد في حقها حتى تستوفي دينها . وقالت بيانا لدعواها إنه بتاريخ ١٩٥٢/٦/١١ اقترض منها المطعون عليه الثاني مبلغ ٦٠٠ ج وخصص لضمان الدين العقاري المبين بعقد الرهن الرسمي المبين بصحيفة الدعوى ، واتفق على أن أجل الدين سنة من تاريخ القرض ، وإذا قام المطعون عليه الثاني بعد ذلك ببيع العين المرهونة إلى الطاعن بمقتضى العقد المسجل في ١٩٥٢/١١/٢٤ ولم يقم المطعون عليه الثاني بوفاء دينها وملحقاته من الفوائد حتى بلغت قيمة الدين والفوائد مبلغ ١٠٠١ ج و ٤٥٠ م

فقد اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى على تلك العين المرهونة فى الدعوى رقم ١١٤ سنة ١٩٦٢ بيوع كلى القاهرة ، واعتراض الطاعن على قائمة شروط البيع وأسس اعتراضه على أن المطعون عليها الثانية لم تقم بإعادة قيد الرهن المقرر لصالحها خلال عشر سنوات من القيد الأول فسقطت مرتبته ولم يعد لها أن تتبع العين المرهونة ، وقضى فى هذا الاعتراض على قائمة شروط البيع لصالح الطاعن وبإلغاء إجراءات التنفيذ التى اتخذتها المطعون عليها الأولى . وإذ كان الطاعن والمطعون عليه الثانى متواطئين وقصد من التصرف الصادر من المطعون عليه الثانى إلى الطاعن الإضرار بحقوقها فقد أقامت دعواها بطليبتها سالفه البيان .

وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليه الثانى بأن يدفع للمطعون عليها الأولى ١٠٠١ ج و ٤٦٠ م والفوائد بواقع ٧ ٪ عن مبلغ ١٠٠ ج من ١٩٦١/٦/١١ وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن المطعون عليه الثانى قد تصرف وهو عالم أن التصرف يؤدى إلى إعاقة وأنها تعلم ذلك . وبعد سماع شهود الطرفين دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى وسقوط حق المطعون عليها الأولى فى رفعها إستنادا إلى أن أجل الدين كان سنة من تاريخ عقد الرهن فى ١٩٥٢/٤/٢ حتى ١٩٥٣/٤/١ ، وأن المطعون عليها الأولى اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى على العين المرهونة وأعلنت تنبيه نزع ملكية العقار فى ٣/٢٢ ، ١٩٥٤/٣/٣٠ وقامت بتسجيله فى ١٩٥٤/٤/١٦ بما يقطع بعلمها بسبب عدم نفاذ التصرف الذى تقول به من اليوم الذى اتخذت فيه إجراءات نزع الملكية ، وأنها لم ترفع دعواها الحالية إلا فى ٧ ، ١٩٦١/٩/٨ فيسقط حقها لمضى أكثر من ثلاث سنوات من يوم علمها بسبب عدم نفاذ التصرف . وبتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٤ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لسقوط حق المطعون عليها الأولى فى رفعها . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد الإستئناف برقم ١٦٣٥ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/١٢ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المسأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبعدم نفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى للطاعن بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ والمشهد بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤ . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة

أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن التصرف الصادر إليه من المطعون عليه الثاني قد أدى إلى إعسار هذا الأخير وأن الطاعن كان يعلم بذلك ، واستدل الحكم على هذا بما شهد به شاهد المطعون عليها الأولى من أن المطعون عليه الثاني تصرف للطاعن ببيع العقار موضوع الدعوى بعد أن كان قد رهنه للمطعون عليها الأولى ، وأنهما يعتقدان بأن هذا التصرف يؤدي إلى إعسار المطعون عليه الثاني وأن الطاعن يعلم بذلك أيضا حيث قبل الشراء وهو عالم بأن العين المبيعة له سبق رهنها للمطعون عليها الأولى ، واستدل الحكم على تواطؤ الطاعن مع المطعون عليه الثاني بما قرره أحد شاهدي الطاعن من أنه احتجز جزءا من الثمن لوجود الرهن ، ويقول الطاعن إن هذا الذي استدل به الحكم على تواطئه مع المطعون عليه الثاني بإضراراً بالمطعون عليها الأولى هو استدلال معيب ، لأن العبرة في التواطؤ أن يكون قد حصل وقت صدور العقد المطعون فيه وأن يكون المتصرف والمتصرف إليه قد قصدا الإضرار بالدائن رافع الدعوى . واستطرد الطاعن إلى القول بأن ما شهد به شاهد المطعون عليها الأولى يتفق مع ما هو ثابت في وقائع الدعوى لأنه أقبل على الشراء من المطعون عليه الثاني وهو عالم بحق الرهن المقرر للمطعون عليها الأولى على العقار المبيع ضمنا لدينها وأن هذا الرهن سابق في الفيد على تسجيل عقد البيع وثابت فيه بما يحفظ للدائنة المرتبطة حق التبعية على العين المرهونة لاستيفاء دينها المضمون بالرهن وهو مالا يتصور معه أن يكون الطاعن متواطئا مع المطعون عليه الثاني ، كما أن ما استدل به الحكم من احتجاز الطاعن جزءا من الثمن لوجود الرهن لا يدل على تواطئه مع المطعون عليه الثاني ولا يؤدي إلى أن التصرف قصد به الإضرار بالمطعون عليها الأولى ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتوافر أركان دعوى المطعون عليها الأولى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن استنادا



إلى قوله " إنه يستفاد من شهادة شاهدي المستأنفة ( المطعون عليها الأولى ) توافر أركان الدعوى البوايضية ، فقد شهد الشاهد الأول أن المستأنف عليه الأول ( المطعون عليه الثاني ) رهن نصيبه في العقار للمستأنفة وأنه لم يدفع دينه لها ، ثم تصرف بعد ذلك في العين المرهونة للمستأنف عليه الثاني ( الطاعن ) ، وأنه يعتقد أن المستأنف عليه الأول يعلم بأن هذا التصرف يؤدي إلى إعساره لأنه يعلم أنه يقترض من زوج المستأنفة وأنه رهن نفس العقار لسيدة أخرى قبل المستأنفة ، وأن المستأنف عليه الثاني يعلم بإعسار المستأنف عليه الأول البائع له ، يؤيد ذلك تصرفه إليه وقبوله الشراء مع علمه بأن العقار مرهون ، وأيده في ذلك الشاهد الثاني الذي أضاف أنه كان يجالس المستأنف عليه الأول البائع وأنه يعلم أنه يقامر في لعب السباق ، الأمر الذي يقطع بأن البائع يعلم بأن تصرفه يؤدي إلى إعساره وأن حالة المستأنف عليه الأول وشكله يدل على حاله الضئيل التي يعانيها وتؤكد علم المشتري وهو المستأنف عليه الثاني بنتيجة التصرف على حالة المستأنف عليه الأول المالية ، مما تستخلص معه المحكمة ثبوت التواطؤ بينهما ... ويضاف إلى ذلك ما شهد به الشاهد الأول ( من شهود الطاعن ) من أن المستأنف عليه الثاني ( الطاعن ) احتجز جزءا من الثمن لوجود هذا الرهن " مما مفاده أن الحكم أقام قضاءه بتوافر أركان دعوى عدم نفاذ التصرف على أن الطاعن كان يعلم بأن التصرف يؤدي إلى إعسار المطعون عليه الثاني ، وأنه أقبل على الشراء وهو عالم بأن العين المبيعة مرهونة للمطعون عايبها الأولى رهنا رسميا وفاء لدينها وأن الرهن سابق على البيع ، وإلى أن الطاعن احتجز جزءا من الثمن لوجود الرهن ، وإذ تقضى المادة ٢٣٧ من القانون المدني بأن " لكل دائن أصبح حقه مستحق الأداء وصدر من مدينه تصرف ضار به أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه إذا كان التصرف قد انقص من حقوق المدين أو زاد في التزاماته وترتب عليه إعسار المدين أو الزيادة في إعساره " ، وتقضى المادة ٢٣٨/١ بأنه " إذا كان تصرف المدين بعوض اشترط لعدم نفاذه في حق الدائن أن يكون منطويا على غش من المدين وأن يكون من صدر له التصرف على علم بهذا الغش ويكفي لاعتبار التصرف منطويا على الغش أن يكون قد صدر من المدين وهو عالم

أنه معسر ، كما يعتبر من صدر له التصرف علماً بغش المدين إذا كان قد علم أن هذا المدين معسر “ فقد أفاد هذان النصان أن الغش الواقع من المدين وحده في عقود المعاوضات لا يكفي لإبطال تصرفه ، بل يجب إثبات التواطؤ بين المتصرف له على الإضرار بحقوق الدائن ، لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ، وأن يثبت أن الغش موجود وقت صدور التصرف المطعون فيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن اشترى العقار موضوع الدعوى وثبت في عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني أن العين المبيعة محملة برهن رسمي للمطعون عليها الأولى ضمناً لدينها قبل المطعون عليه الثاني البائع ، وأن هذا الرهن سابق في الفيد على تسجيل عقد شراء الطاعن ، واستخلص الحكم من شهادة شاهدى المطعون عليها الأولى في هذا الخصوص ومما شهد به شاهد الطاعن أنه احتجز جزءاً من الثمن لوجود الرهن ، قيام التواطؤ بين المطعون عليه الثاني وبين الطاعن تأسيساً على أن هذا الأخير كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إعسار المطعون عليه الثاني ، مع أن الثابت من الحكم أن الطاعن أقبل على الشراء وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيّد على العين المبيعة ضمناً لهذا الدين والذي يخول للمطعون عليها الأولى تتبع العقار في أي يد تكون ، وإذ رتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم نفاذ العقد الصادر من المطعون عليه الثاني للطاعن ، فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في تطبيق النانون والفساد في الاستدلال بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
طرير زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام .

( ٩٠ )

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ القضائية :

إثبات . " طرق الإثبات " . " الإثبات بالكتابة " . صورية " الصورية  
النسبية " . " إثبات الصورية " . بيع . رهن . بطلان . " البطلان في التصرفات " .

الصورية النسبية التدايية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون .  
أثراها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .

الصورية النسبية التدايية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع — وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — تعد تحايلا على القانون ، بما يترتب عليه  
بطلان البيع ، وللتعاقد أن يثبت بكافة الطرق ومنها البينة والفرائن أن العقد لم يكن  
بيعا وإنما هو على خلاف نصوصه يخفى رهنا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٤ مدنى

(١) نقض ١٩٦٦/١٢/٦ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٧٧٠



كلّ المياضد الطاعن و باقى المطعون عليهم ، و طلب الحكم بصحة و نفاذ العقد المؤرخ ١٩٦١/١١/٢١ الصادر من الطاعن و المتضمن ببعده له ١ ف و ١٢ ط المدينة بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٧٥٠ ج . و ذلك فى مواجهتها باقى المطعون عليهم و قال بيانا لدعواه إن الطاعن باعه هذا القدر بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦١/١١/٢١ مقابل الثمن المبوض و قدره ٧٥٠ ج ، و اذ لم يقيم الطاعن بالوقيع على العقد النهائى فقد أقام دعواه بطالباته سالفة البيان . دفع الطاعن الدعوى بأن العقد ينحى رهنا ضمنا لدين للمطعون عليه الأول قدره ٥٠٠ ج قبل ورثة المرحوم سيد حسن و منهم زوجة الطاعن . و طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ما ادعاه . و بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن العقد ليس عقد بيع بات وأنه فى حقيقته رهن . و بعد سماع شهادة شهود الطاعن قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف ، و قيد الاستئناف برقم ٢ سة ١ ق . و بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و بصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/١/٢١ . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض . و قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم و بالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

و حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون و القصور فى التسبيب . و فى بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن العقد موضوع الدعوى ليس بيعا بل هو فى حقيقته ينحى رهنا حرر ضمنا لدين على ورثة المرحوم سيد حسن و من بينهم زوجة الطاعن و أن العقد بذلك يعتبر باطلا ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة العقد باعتبار أنه بيع استنادا إلى أنه ليس لأحد المتعاقدين إثبات صورية العقد الثابت كتابة إلا بالكتابة ، هذا فى حين أنه يجوز إثبات صورية العقود التدليسية بين المتعاقدين و منها حالة الدعوى بكافة طرق الإثبات ، و لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن فى هذا الخصوص مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون و بالقصور فى التسبيب .

و حيث إن الثابت من الحكم الابتدائى و من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بأن العقد موضوع الدعوى ليس بيعا بل إنه فى حقيقة رهن حرر ضمنا

لدين كان قد صدر به حكم في الدعوى رقم ٦٦٠ سنة ٥٣ كلى المنيا لصالح المطعون عليه ضد ورثة المرحوم سيد حسن ومن بينهم زوجة الطاعن، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما ادعاه، فرد المطعون عليه الأول على هذا الدفاع بعدم جواز إثبات الصورية المدعاة إلا بالكتابة غير أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفاع وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن العقد ليس بيما باتا، بل إنه في حقيقته رهن، وبعد متماع شهود الطاعن قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى، وإذا استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم، وتمسك بعدم جواز إثبات الصورية المدعاة بالبينة أجاب الحكم المطعون فيه المطعون عليه الأول إلى طلبه وقضى بعدم جواز إثبات الصورية بالبينة استنادا إلى قوله "إنه من المقرر قانونا وفقها وقضاء أنه لا يجوز الإثبات بالبينة ولو لم تزد الفيحة على عشرة جنيهات فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي، كما أنه في العقد الصوري الثابت بالكتابة لا تثبت الصورية فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابة حتى لو كانت قيمة العقد لا تزيد على عشرة جنيهات ولم يستثن القانون من هذه القاعدة إلا حالات معينة حددها على سبيل الحصر حيث أجاز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة أو إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة، كما أجاز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي أو إذا فند الدائن سنده الكتابي لسبب أجنبي لا يدل عليه فيه" ورتب الحكم على ذلك القضاء بصحة العقد موضوع الدعوى باعتبار أنه بيع. ولما كانت هذه الصورية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعد تحايلا على القانون بما يترتب عليه بطلان البيع، وللتعاقدا أن يثبت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن أن العقد لم يكن بيما وإنما هو على خلاف نصوصه يخفى رهنا، وإذا حجب الحكم المطعون فيه نفسه بهذا التقرير القانوني الخاطيء عن بحث ما تمسك به الطاعن من أن العقد ليس بيما باتا بل إنه يخفى رهنا على النحو سالف البيان وأنه لا يجوز إثبات هذه الصورية النسبية التدليسية بالبينة والقرائن، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد محمود ، ومجد طایل راشد .

(٩١)

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الأدلة" . حكم . "تسبب الحكم" .

سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل المقدمة له وفي ترجيح ما يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً بأبداء أسباب ذلك .

(ب) إثبات . "طرق الإثبات" . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير شهادة الشهود" .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .

(ج) وصية . "وقت تقدير ثلث التركة" . تركة . بيع . حكم . "عيوب التدليل" . "ما يعد قصوراً" . صورية .

نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة في حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون .  
الراجع عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيته وقت الإيصاء ، وقضاؤه برفض دفاع الطاعنين بأن عقد البيع محل النزاع يخفى وصية استناداً إلى أنه يدخل في حيز القدر الجائز للإيصاء به دون بيان للعناصر التي استق منها ذلك واستظهار عناصر التركة وبحث ما إذا كانت محملة بديون للغير من عدمه . خطأ وقصور .

١ — لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل المقدمة له تقديماً صحيحاً ، وفي موازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها ، وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى وفي أطراح ما لا يقتنع بصحته منها ،



دون أن يكون ملزماً بإبداء أسباب ترجيحه دليلاً على آخر ، ويكفيه أن يبين الأسباب التي اعتمد عليها .

٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطعن إليه وجدان قاضي الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

٣ — إنه وإن كان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة الدعوى ينص على أن الوصية لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا في حدود ثلث تركة الموصي بعد سداد جميع ديونه ، إلا أن هذا القانون لم يتعرض صراحة للوقت الذي تقوم فيه التركة ، ويتحدد ثلثها ، وقد ورد في المذكرة الإيضاحية له بأنه في الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيه تطبق المحاكم القول الأرجح من مذهب أبي حنيفة طبقاً للسادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . وإذا كان الراجح في هذا المذهب هو أن يكون تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض ، لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه ، وحتى لا يكون هناك غبن على أي واحد من الورثة أو الموصي له فيما يعطاه ، ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصي والقسمة من نقص في قيمة التركة أو هلاك في بعض أعيانها يكون على الورثة والموصي له ، وكل زيادة تطرأ على التركة في هذه الفترة تكون للجميع ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقوم الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمته وقت الإيصاء ، ورتب على ذلك رفض دفاع الطاعنين المؤسس على أن عقد البيع محل النزاع يخفى وصية استناداً إلى مجرد القول " بأنه لا مصلحة لهم في إبدائه ، إذ أن التصرف تم للطاعون ضدها الأولى في حدود الربع في العقار المملوك للورثة ولم يقيم دليل على وجود وصايا أخرى تجاوز الفدر الجائز الإيصاء به للورثة وهو الثلث " دون أن يبين الحكم العناصر التي استقى منها هذا التحصيل ، ودون أن يستظهر عناصر التركة التي خلفتها الورثة . وما إذا كان المنزل الذي تصرفت في جزء منه بالعقد المطعون عليه قد بقي على ملك المتصرف حتى وفاتها ، أو يعني ببحت ما إذا كانت التركة محملة بديون للغير أم لا ، مع أن بيان هذه العناصر جميعها لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية على النحو الذي يتطلبه القانون بالمعنى

المتقدم ، فإنه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التي استند إليها في تقييم القدر الجائز للإيصاء به ، وخلافا مما يصلح ردا على دفاع الطاعنين بأن التصرف يخفى وصية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على باقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٦٨٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة وطلبت الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٧/٨/٢٠ الصادر إليها من المرحومة فاطمة حسن عوض بديمها لها ٦ ط شائعة في العقار المبين موقعا وحدودا بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقبوض مقداره ١٥٠٠ ج، وبجلسة ١٩٥٩/١٢/١٩ قبلت المحكمة تدخل الطاعنين في الدعوى . ادعى هؤلاء الطاعنون أنهم باعتبارهم خلفا للتصرف لا يعلمون أن النوقيع سواء بالختم أو بالبصمة على ذلك العقد هو لمن تلقوا عنها الحق . وبعد أن أمرت محكمة أول درجة بتحقيق هذا الدفاع وسمعت شهود الطرفين سلك الطاعنون طريق الإدعاء بالتزوير على العقد المشار إليه وقضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن محمد متولى كان يحمل ختم والدته ووقع به على العقد المدعى بتزويره بتواطئه مع المطعون عليها الأولى، ويندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لمضاهاة الختم المنسوب لها على ختمها الصحيح . كما نذبت المحكمة مصلحة تحقيق الشخصية لمضاهاة بصمة الإصبع المنسوبة إلى المتصرف على بصمتها الصحيحة ، وبعد أن قدم قسم أبحاث التزييف والتزوير تقريرا انتهى فيه إلى أن الختم الموقع به على العقد موضوع الدعوى يتفق مع ختم المتصرف الموقع به على أوراق رسمية، وقدمت مصلحة تحقيق الشخصية تقريرا ضمنته أن بصمة الإصبع المنسوبة للتصرف غير واضحة ولا تصلح للمضاهاة

قضت المحكمة في ١٩٦٣/١٢/٧ برفض الإدعاء بالتزوير وبصححة العقد . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٨١ ق القاهرة، ومحكمة الإستئناف قضت في ١٩٦٥/١٢/١٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن المتصرفة لم توقع بنفسها على العقد موضوع الدعوى . سمعت تلك المحكمة شهود الطرفين ثم حكمت في ١٩٦٦/٥/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظاره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال، ويقولون في بيان ذلك إن الحكم اتخذ مما قرره خبير تحقيق الشخصية في تقريره من أن البصمة الموقع بها على العقد غير ظاهرة ولا تصلح للمضاهاة دليلا على عجز الطاعنين عن إثبات تزوير هذه البصمة في حين أن المطعون ضدها الأولى هي صاحبة المصلحة في إحداث العبث بالبصمة على الصورة المتقدم ذكرها ، وأنها قد لجأت إلى ذلك بقصد إخفاء معالم تزوير العقد الذي اصطنعته بعد وفاة المورثة مما كان يتعين معه على الحكم أن يعتبر ما ورد في التقرير المنار إليه دليلا على تزوير العقد، هذا إلى أن الحكم ما كان له أن يعول على أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى، إذ أن الشاهدة الأولى والدتها وهي بحكم هذه الصلة متهمه في شهادتها، وأن الشاهد الثاني قد قرر أن البائعة لم توقع أمامه . وإذا انتهى الحكم إلى أن العقد صحيح استنادا إلى ما تقدم، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا المعنى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه استبعد البصمة الموقع بها على العقد والمنسوبة إلى المتصرفة أخذا بما جاء في التقرير المتقدم من خبير تحقيق الشخصية من أن هذه البصمة غير ظاهرة ولا تصلح للمضاهاة، واستدل الحكم بعد ذلك على صححة العقد بما ثبت له من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الختم الموقع به على العقد من المتصرفة صحيح وغير مزور عليها ، وبما شهد به شهدا المطعون ضدها الأولى اللذان اطمانت المحكمة إلى شهادتهما من أن ختم المتصرفة المذكورة كان متحفظا عليه بنحزاتها إلى أن كسر عقب وفاتها، وأن العقد



المدعى بتزويره صحيح وأنه صادر منها ، لما كان ذلك ، وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل المقدمة له تقديمًا صحيحًا ، وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطعن نفسه إلى ترجيحه منها ، وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى ، وفي إطراح ما لا يقتنع بصحته منها ، دون أن يكون ملزمًا بإبداء أسباب ترجيحه دليلًا على آخر ، ويكفيه أن يبين الأسباب التي اعتمد عليها ، وكان تقدير أقوال الشهود مرهونًا بما يطعن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها وإذا أقامت محكمة الموضوع قضاءها بصحة العقد كما سبق البيان على ما استنبطته من أدلة اطمأنت إليها ، وكانت فيما استخلصته من أقوال الشاهدين لم تخالف الثابت بأقوالهما ولم تحرفهما ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ويقولون في بيان ذلك إنهم تسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن العقد موضوع الدعوى يخفى وصية لأنه قصد به التمليك المضاف إلى ما بعد الموت ، إلا أن المحكمة رأت أنه لا محل لتحقيق هذا الدفع استنادًا إلى ما قالته من أنه لا مصلحة للطاعنين في إثارتها لما ثبت لها من أن المتعرف محل التراجع يدخل في حدود القدر الجائز للإيصاء به ، ولعدم وجود وصايا أخرى يصيق عنها هذا القدر ، دون أن تبين كيف ثبت لها ذلك ومصدر هذا الثبوت وهو ما يعيب حكمها المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إنه وإن كان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقع الدعوى ينص على أن الوصية لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا في حدود ثلث تركة الموصي بعد سداد جميع ديونه ، إلا أن هذا القانون لم يتعرض صراحة للوقت الذي تقوم فيه التركة ويتحدد ثلثها ، وإذا ورد في المذكرة الإيصاحية للقانون المذكور أنه في الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيه تطبق المحاكم القول الأرجح من مذهب أبي حنيفة طبقًا للمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية ، ولم كان الأرجح في هذا المذهب هو أن يكون تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمة وقت الفسحة والقبض لأنه هو

وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية واعطاء كل ذي حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه، ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمه من نقص في قيمة التركة أو هلاك في بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له وكل زيادة تطرأ على التركة في هذه الفترة تكون للجميع . وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقوم الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت الايصاء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد جرد هذا الخطأ إلى القضاء برفض دفاع الطاعنين المؤسسين على أن العقد محل النزاع يخفى وصية استنادا إلى مجرد القول " بأنه لامصلحة لهم في إبدائه إذ التصرف تم للمطعون ضدها الأولى في حدود الربع في العقار المملك للمورثة ولم يقم دليل على وجود وصايا أخرى تتجاوز النذر الجائز الايصاء به للمورثة وهو الثلث " دون أن يبين الحكم العناصر التى استقى منها هذا التخصيل ودون أن يستظهر عناصر التركة التى خافتها المورثة ، وما إذا كان المنزل الذى تصرف إلى المأعون ضدها الأولى في جرد منه بالعقد المطعون عليه المؤرخ ١٩٥٧/٨/٢٠ قد بقى على ملك المتصرفه حتى وفاتها ، وأنها لم تصرف في الجزء الباقي منه في الفترة بين حصول التصرف المشار إليه وبين وفاتها ، كما أن الحكم لم يعن ببحث ما إذا كانت التركة محملة بديون للغير أم لا مع أن بين هذه العناصر جميعها لازم لتقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية على النحو الذى يتطلبه القانون بالمعنى المتقدم ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التى استند إليها في تقييم النذر الجائز الايصاء به ، وخلا مما يصلح ردا على دفاع الطاعنين بأن التصرف يخفى وصية مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثالث .

## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو القترح الشريفين ، وأحمد ضياء الدين حنفى ،  
وجودة أحمد غيث .

(٩٢)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ القضائية "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . وقف . استئناف . "إجراءات الاستئناف" . "إعتبار  
الاستئناف كأن لم يكن" .

إجراءات الاستئناف فى المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقت . حضور المتأنف  
الجلالة المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور فى أية جلسة تالية القضاء باعتبار الاستئناف  
كأن لم يكن . خطأ .

النص فى المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يحضر  
الخصوم أو وكلاؤهم فى الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً"  
وفى المادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف فى الميعاد المحدد اعتبر  
الاستئناف كأن لم يكن وصار الحكم الإبتدائى واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد  
الاستئناف باقياً" — وهما من المواد التى تحكم إجراءات الاستئناف فى المسائل  
المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — مؤاده  
أن المشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحدد " الواردة فى المادة ٣١٩ من هذه  
اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه فى المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه  
"الميعاد المحدد بورقة الاستئناف" — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة " —  
من أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادة ٣١٩ من اللائحة  
المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة التى حددها لنظر استئنافه



وتخلفه عن الحضور فيها ، كما أن تخلف المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلتزم المحكمة بتحقيق موضوعه . وإذا كان الثابت في الدعوى أنه كان محمداً لنظر الاستئناف المرفوع من الطاعن جلسة ١٩٦٨/٢/١٠ — وفيها حضر كل من الطاعن والمطعون عليهم وأجأت المحكمة نظر القضية لجلسة ١٩٦٨/٤/٦ ، وأن المطعون عليها الأولى — المستأنف عليها الأولى — هي التي استصدرت من رئيس المحكمة أمراً بتعجيل الاستئناف لجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ ، ثم رتب الحكم المطعون فيه قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعن في هذه الجلسة الأخيرة رغم سبق حضوره في الجلسة التي حددها لنظر استئنافه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه التكميلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن أحمد عز الدين صابر أقام الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٦ الجيزة الابتدائية ضد زينب محمد وهبي وإسماعيل وهبي ويوسف وهبي وعباس وهبي طالباً بالحكم بصحة ونفاذ الوصية المحررة في ١٩٥١/١٠/٢١ الصادرة من المرحوم محمد عبد الله وهبي وأمر المدعى عليهم بتسليمه ثلث تركة الموصي وعدم تعرضهم له في استلامه . وقال شرحاً لدعواه إن المرحوم محمد عبد الله وهبي توفي في ١٩٦٦/٦/٣٠ وانحصر إرثه الشرعي في إبنته المدعى عليها الأولى وفي إخوته باقي المدعى عليهم ، وأن المتوفى أوصى له بثلاث تركته بمقتضى وصية محررة في ١٩٥١/١٠/٢١ ومات وهو مصر عليها ولم يردّها ، وإذا امتنع الورثة عن تسليمه الموصى به ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفع المدعى عليهم الدعوى بأن المورث ألغى تلك الوصية في سنة ١٩٦٣ ، وقدموا وصية محررة في ١٩٦٣/٦/٤ ومحضر إيداعها

في ذات التاريخ، ومذكور فيه أن الموصى يلقى أى وصية سابقة . وطعن المدعى على هذه الوصية الأخيرة ومحضر إيداعها بالتزوير . وبتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) بقبول الادعاء بالتزوير شكلا . ( وثانيا ) وقبل الفصل في الموضوع بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٧ فحكمت حضوريا . ( أولا ) برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم المدعى ٢٥ ج . ( وثانيا ) برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات و بمبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا القضاء . ( أولا ) بطلانه . ( وثانيا ) بإلغائه والحكم ببطلان محضر أعمال الخبير وتقريره مع انتداب خبير آخر لمباشرة المأمورية التى حددها الحكم الصادر فى ١٤/٢/١٩٦٧ والنصريح بتقديم تقرير استشارى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٠ سنة ٨٤ قضائية . وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وألزمت المستأنف بالمصروفات ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهم رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن بسبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن مستندا فى ذلك إلى أن الطاعن — المستأنف — لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، وأنه وقد طلبت المستأنف عليها الأولى والنيابة العامة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإنه يتعين إجابة هذا الطلب طبقا للمادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وهو من الحكم مخالفة للقانون لأن الجزء المصوب عليه فى المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن — لا يجوز الحكم به إلا إذا تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر استئنافه بحيث إذا حضر فى تلك الجلسة وتأجلت القضية لجلسة تالية لم يحضر فيها المستأنف امتنع على المحكمة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وإذا كان الثابت فى الأوراق أنه كان محمدا لنظر الاستئناف المرفوع من الطاعن جلسة ١٠/٢/١٩٦٨ وفيها حضر الطرفان ، ثم تأجلت القضية

لجلسة ١٩٦٨/٤/٦ ، وأن المطعون عليها الأولى هي التي استصدرت من رئيس المحكمة أمرا بتعجيل نظر الاستئناف لجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ ، فإن عدم حضور الطاعن في هذه الجلسة الأخيرة رغم سبق حضوره الجلسة الأولى وهي جلسة ١٩٦٨/٢/١٠ لا يترتب عليه قانونا اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أن البص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يحضر الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويهتبر المستأنف مدعيا " وفي المادة ٣١٩ منها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقيا " — وهما من المواد التي تحكم إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — مؤداه أن المشرع لم يطلق عبارة " الميعاد المحدد " الواردة في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق البص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه " الميعاد المحدد بورقة الاستئناف " — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علما يقينا بالجلسة التي حددها لنظر استئنافه وتعلمه عن الحضور فيها ، كما أن تخلف المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه ، فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنه كان محمدا لنظر الاستئناف المرفوع من الطاعن جلسة ١٩٦٨/٢/١٠ وفيها حضر كل من الطاعن والمطعون عليهم وأجلت المحكمة نظر القضية لجلسة ١٩٦٨/٤/٦ ، وأن المطعون عليها الأولى — المستأنف عليها الأولى — هي التي استصدرت من رئيس المحكمة أمرا بتعجيل نظر الاستئناف لجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ ، ثم رتب الحكم المطعون فيه قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعن في هذه الجلسة الأخيرة رغم سبق حضوره في الجلسة التي حددها لنظر استئنافه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد احمد حامد ، وعلى عبد الرحمن

( ٩٣ )

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ القضائية :

بيع . ” دعوى صحة التعاقد “ . شهر عقارى . تسجيل .

الأفضلية لرافع دعوى صحة التعاقد . شرطها .  
أن يكون المبيع المحدد في صحيفة الأسبق تسجيلا ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد  
موضوع الدعوى .

الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفقا للمادة ١٧ من قانون الشهر  
العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، إلا إذا كان مستحقا لما يدعيه ، وهو لا يكون  
كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى ، هو بذاته المبيع الذى كان  
محلا للبيع ، لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار فى كل من التصرف ، وإشهار  
التصرف .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل  
فى أن السيد / عبد اللطيف محمد على أقام الدعوى رقم ١٣١ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى  
بنى سويف ضد السيد / عبد الوهاب أمين واصف طالبا الحكم بصحة ونفاذ

عقد البيع العرفي المؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن شراءه من المدعى عليه فدانين من الأرض الزراعية مقابل ثمن قدره ٦٧٠ جنيها ، وقال بيانا للدعوى إن البائع كان مستحقا في وقف المرحومة فاطمة هانم يعقوب صبرى الذى كان للخيرات نصيب شائع فيه ، وبعد صدور قانون إنهاء الوقف باع له جزءا من الأقطان التى انتهى فيها الوقف عبارة عن فدانين مفرزين حددا بقطعتين الأولى مساحتها ١٦ ط والثانية ١ ف و ٨ ط ، ثم حدث لدى إجراء القسمة بين البائع ووزارة الأوقاف لفرز حصة الخيرات أن وقعت القطعة الثانية في نصيب الخيرات ، وإذا كان له طبقا لقواعد الحلول العيني المنصوص عليها في المادة ٨٢٦ من القانون المدنى أن ينقل البيع إلى قطعة أخرى مما وقع في نصيب البائع ، فقد حدد في صحيفة الدعوى قطعة أخرى مساوية لتلك التى وقعت في نصيب الخيرات ، وأقام الدعوى بطلباته سالفة الذكر . ولدى نظر الدعوى تدخلت السيدة / زينب دويدار طالبة رفضها استنادا إلى أنها اشترت من ذات البائع للمدعى القطعة الثانية المحددة في صحيفة افتتاح دعواه ضمن مساحة قدرها ٢ ف و ٢١ ط و ١٨ س ، وأنها سجلت عقدها في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ برقم ١٢٢٢ بنى سويف ، وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٠/١٢/١٩٥٣ بالنسبة للقطعة الأولى البالغ مساحتها ١٦ ط وذلك بالحدود والمعالم الواردة بعقد البيع وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٢٢٣ ج و ٣٣٣ م ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا تعديله والحكم له بكامل طلباته ، وقيد استئنافه برقم ٤٠/١ ق ، وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالنسبة للقطعة الثانية البالغ مساحتها ١ ف و ٨ ط والمبينة بالحدود وبصحيفة الدعوى وذلك بالإضافة إلى القطعة الأولى المقضى بها بالحكم المستأنف ، وطعنت السيدة / زينب دويدار في هذا الحكم بطريق النقض لاسباب الواردة في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتعديل الحكم المستأنف على أن شهر عقد البيع الصادر لها من ذات البائع والذي يشمل

القطعة الثانية البالغ مساحتها ١ ف و ٨ ط كان لاحقا لشهر صحيفة افتتاح دعوى صحة التعاقد ، وأنه لذلك تكون الأفضلية للعقد العرفي الذي رفعت به الدعوى وهذا الذي عون عليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أنه طبقا للمادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ لا يكفي أن يدعى المدعى استحقاقه لعقار ما وأن يسجل صحيفة دعواه ليفضل على سواه ممن ثبت لهم حقوق عينية على ذلك العقار ، بل إن عليه أن يثبت صحة استحقاقه لما يدعيه وأن تحكم له المحكمة في دعوى صحة التعاقد بثبوت حقه هذا ثم يؤثر بهذا الحكم طبق القانون ، وقد غاب هذا النظر عن الحكم المطعون فيه ، فتوهم أنه يكفي أن يضم المطعون ضده الأول إلى صحيفة دعواه عقارا لم يرد أصلا في عقده ثم يسجل الصحيفة تسجيلا أسبق من تسجيل الطاعنة لعقدها الذي اشترت به وجبه ذلك العقار ، وذلك لكي يفضل عليها مع أن هذه الأفضلية لا تثبت إلا إذا كان المبيع المحدد بصحيفة صحة التعاقد مطابقا للمبيع الوارد في عقد البيع ، لأن نطاق التسجيل إنما يتحدد بنطاق التصرف سواء كان التسجيل واردا على ذات التصرف أو واردا على دعوى صحة التصرف ونفاذه ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه قبل أن يبت في المزاومة والمفاضلة بين عقد المطعون عليه الأول وعقد الطاعنة أن يبحث ما إذا كان للمطعون عليه المذكور حق في هذه المساحة التي يدعيها ومصدر هذا الحق المدعى به ، وإذا هو لم يفعل فقد شابه أيضا القصور .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفقا للمادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ إلا إذا كان مستحقا لما يدعيه وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو بذاته المبيع الذي كان محلا للبيع ، لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف وإشهار التصرف ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول قد استبدل في صحيفة دعواه بصحة التعاقد قطعة من الأرض الزراعية مساحتها ١ ف و ٨ ط بالقطعة الثانية الواردة في عقد البيع مدعيا أن من حقه أن يفعل ذلك استنادا إلى أن القطعة الواردة مفرزة في عقد البيع لم تقع في نصيب المالك بعد القسمة ، وذلك عملا بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدني ، ومع ذلك فقد قرر الحكم له الأفضلية على عقد الطاعنة استنادا إلى ما قرره من "إن تسجيل



صحيفة دعوى صحة التعاقد باعتبارها من دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بقانون التسجيل رقم ۱۸/۱۹۲۳ أو بالقانون ۴۶/۱۱۴ يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصول هذا التسجيل، بحيث إنه متى قضى لصاحبها بطلانيه فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر بالحكم طبقاً للقانون وذلك إعمالاً لنص المادة ۱۷ من قانون الشهر العقارى رقم ۱۱۴ لسنة ۱۹۴۶ والى تقضى بأنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها كما أن القانون يقضى بأنه فى حالة تراحم مشتري لعقار واحد من مالك واحد فإن الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأسبق تسجيلاً، فمضى تبين أن أحد المشتري المتراحمين قد رفع دعوى بصحة تعاقدته وسجل عريضتها قبل تسجيل عقد المشتري الآخر، ثم سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد، فإن هذا الحكم يعتبر أسبق تسجيلاً على عقد المشتري الثانى لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ عقد المشتري الأول، وهو نظر قانونى خاطئ، تحجب به الحكم عن بحث ما استند إليه المطعون عليه الأول من حقه فى الحلول العينية عملاً بالمادة ۸۲۶/۲ من القانون المدنى وما إذا كانت شروط هذا الحلول متوافرة فى الدعوى أم غير متوافرة وهو مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، ومجد أسعد محمود .

( ٩٤ )

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . حكم . - " الطعن في الحكم " . تنفيذ .

الحكم الصاهر برفض طلب وقف النفاذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع .  
حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . مدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا  
في ظل قانون المرافعات السابق .

(ب) استئناف . " بدء ميعاد الاستئناف " . حكم . " الطعن في الحكم " .  
قانون . " سريان القانون من حيث الزمان " .

الأصل في ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢  
أن ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل  
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن يسرى ميعاد استئنافها من تاريخ  
العمل به .

١ - إذا اقصر قضاء الحكم المطعون فيه على رفض طلب وقف النفاذ  
المعجل دون أن يقضى في موضوع النزاع ، فإنه بهذا الوصف - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة (١) - يعتبر حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنهى  
به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، ومن ثم فلا يجوز الطعن

(١) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ بمجموعة ٢٥ سنة ص ١١٦١ . بتد ٦١٨ .

نقض ١٩٦٣/٤/٤ بمجموعة المكتب الفني ١٤ ص ٤٢٥

فيه بطريق النقض استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن .

٢ — تقضى المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به بعد خمسة وأربعين يوما من تاريخ نشره في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢ بأن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص القانون على غير ذلك، وتقضى المادة ٢/٧ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الأحكام الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، والتي لم تعلن يسرى ميعاد استئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون . وإذا كان الثابت أن استئناف الحكم الصادر بالرفض في الدعوى بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١ دفع فيه الرسم وقدم لقم المحضرين بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦٦ أى بعد مضي أكثر من ستين يوما من العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون حين قضى بسقوط الحق في استئناف ذلك الحكم . ولا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن من أن محكمة أول درجة كانت قد أمرت بضم تلك الدعوى إلى الدعويين ... للفصل فيها جميعا بحكم واحد ، أو أن رقم تلك الدعوى قد ورد في ديباجة الحكم الصادر في الدعويين الآخرين بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، طالما أنه سبق أن فصل في موضوعها بحكم أنهى الخصومة أمام محكمة أول درجة على الوجه سالف البيان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٥٧ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، وقال شرحا لها إنه بمقتضى العقد المؤرخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٥ اتفق مع الشركة المطعون عليها الأولى على توزيع منتجاتها من الأقمشة الصوفية محتفظا بحقه في إبداء المشورة في إنتقاء ألوانها وكيفية



تصنيعها ، واستمر في القيام بما تعهد به حتى فرضت على محلاته حراسة الطوارئ خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة الإعتداء الثلاثي على مصر ، وإذ طالب الحارس الشركة المطعون عليها الأولى بتسليم البضاعة المتفق عليها إلا أنها نكلت عن تنفيذ التزامها واستبان أنها سلمتها إلى شركات منافسة له وقامت بإخطار هذه الشركات أيضا بأسماء عملائه الأمر الذي أصابه بضرر بليغ في تجارته وفي سمعته التجارية ، فقد انتهى إلى طلب الحكم بفسخ عقود التوريد المبرمة بينهما وبإلزام الشركة المطعون عليها الأولى بدفع مبلغ ٣٨٨٦٨ ج و ٣٠٠ م قيمة ما لحقه من خسارة ناتجة عن فروق الأسعار علاوة على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضا عن المنافسة غير المشروعة . وأقامت الشركة المطعون عليها الأولى الدعوى رقمي ١٤٢٥ و ١٤٦٤ لسنة ١٩٥٧ تجارى أمام ذات المحكمة بطاب الحكم على الطاعن بصفته بمبلغ ٤٧٥٧٩ ج و ٤٣٥ م ثمن بضاعة قامت بتوريدها إليه قبل فرض الحراسة وبصحة إجراءات المحرز الموقع وفاء لذلك المبلغ تحت يد المطعون عليهما الثاني والثالث . قررت محكمة أول درجة ضم الدعاوى الثلاث لإرتباطها ، ثم حكمت في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة المرفوعة من الطاعن وبندب مكتب الخبراء للاطلاع على الدفاتر التجارية ومراجعة حساب البضائع المسلمة من الشركة المطعون عليها الأولى إلى الطاعن ، وذلك تمهيدا للفصل في موضوع الدعوى رقمي ١٤٢٥ و ١٤٦٤ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة ، وبعد تقديم التقرير حكمت في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ في موضوع الدعوى رقمي ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة بالإستئناف المقيد برقم ٤٥ لسنة ٨٣ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف حكمت في ٧ من يونيو سنة ١٩٦٦ بسقوط الحق في إستئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٣ تجارى كلى القاهرة ورفض طلب وقف التنفيذ المشمول به الحكم الصادر في الدعوى رقمي ١٤٢٥ و ١٤٦٤ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة ، وحددت جلسة لنظر موضوعهما . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن.

بالنسبة للسبب الثالث وبرفضه في خصوص السببين الأول والثاني وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة تأسيسا على أنه ليس ثمت ضرر يخشى منه لأن شموله بالفقاز المعجل اقترن بشرط الكفالة مع أن بوسع الشركة المطعون عيها الأولى البدء في تنفيذ الحكم دون أن يسبق ذلك دفع الكفالة على خلاف ما ذهب إليه الحكم مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه في خصوص إستئناف الحكم الصادر في الدعويين رقمي ١٤٢٥ و ١٤٦٤ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة على رفض طلب وقف التناز المعجل دون أن يقضى في موضوع النزاع ، فإنه بهذا الوصف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير جائز .

وحيث إن الطاعن فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بسقوط الحق في إستئناف الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة لقوات ميعاد الطعن فيه عملا بالمادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق المعدل بالنانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢/٧ من هذا القانون ، هذا في حين أن ذلك الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يجوز إستئنافه على استقلال لأن الدعوى الثلاث كانت منضممة لبعضها ليصدر فيها حكم واحد ، وأن رقم الدعوى ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة قد أثبت في دياجة الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ مما يدل على أن موضوعها لا يزال معروضا مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الحكم في الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة صدر حضوريا بتاريخ ١٤٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ برفضها ، فإن المحكمة تكون قد فصلت في النزاع المشار بتلك الدعوى بحكم قطعى ، وإذ تنقضى المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به بعد خمسة وأربعين يوما من تاريخ نشره في ٢٩ من مايو ١٩٦٢ بأن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص القانون على غير ذلك ، وتنقضى المادة ٢/٧ من القانون ذاته بأن الأحكام الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتي لم تعلن فيسرى ميعاد استئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة دفع فيه الرسم وقدم لقلب المحضرين بتاريخ ٢١ من يناير ١٩٦٦ أى بعد مضي أكثر من ستين يوما من العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون حين قضى بسقوط الحق في استئناف ذلك الحكم ، ولا يغير من ذلك ما يشيره الطاعن من أن محكمة أول درجة أمرت بضم تلك الدعوى إلى الدعويين رقمي ١٤٢٥ و ١٤٦٤ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة للفصل فيها جميعا بحكم واحد ، وأن رقم تلك الدعوى قد ورد في ديباجة الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٥ طالما أنه قد فصل في موضوعها بحكم أنهى الخصومة أمام محكمة أول درجة على الوجه سالف البيان ، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى التناقض والخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه على الرغم من قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٣ لسنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة بتاريخ ٢٤ من ديسمبر ١٩٦١ إلا أنه عمداً مع ذلك إلى ترديد ما بررت به محكمة أول درجة قضاءها من رفض تلك الدعوى موضوعا مما يشوب الحكم بالتناقض . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه صور الاتفاق المبرم بين الطاعن بصفته وبين الشركة المطعون عليها الأولى في ١١ من فبراير ١٩٥٥ بأنه عقد وكالة بالعمولة مع أنه في حقيقة



عقد توريد لا يسوغ نقضه أو التحلل منه من طرف واحد مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض بأسبابه لتكييف العلاقة بين الطرفين ، وإنما ساق ما خلصت إليه محكمة أول درجة في الدعاوى الثلاث وهو بصدده لمرآحل التي مرت بها الدعوى وذلك دون أن يدلى برأيه فيها ، الأمر الذي لا يمكن معه نسبة التناقض أو الخطأ في تطبيق القانون إلى الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧١

برياعة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، وعبد أسعد محمود .

( ٩٥ )

الطعن رقم ٦٨ ٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) نقض . ” الخصوم في الطعن ” . حكم . ” الطعن في الحكم ” .

الخصومة في الطعن بالنقض تقوم بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه .  
وبنفس صفاتهم .

( ب ) قانون . ” سريان القانون من حيث الزمان ” . نقض . ” الطعن الفرعي ” . حكم . ” الطعن في الحكم ” .

إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدهى - إلبه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعي - أثر هذا الإلغاء قاصر على الأحكام الصادرة في ظل العمل به . م ٣/١ مرافعات سابق .

( ج ) نقل بحرى . ” تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد النقل البحري ” . معاهدات . ” معاهدة بروكسل ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” . دعوى . مسئولية .

تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري . خضوعه لنص المادتين ٢٧١ من قانون التجارة البحري ٦/٣ من معاهدة بروكسل . اختلاف التقادم المنصوص عليه في كل من المادتين عن الآخر من حيث أحكامه وشروط انطباقه . تمسك الخصم بتقادم المعاهدة . رفض المحكمة هذا الدفع ، وقضاؤها من تلقاء نفسها بتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري . خطأ في تطبيق القانون .

١ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض تقوم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه ، فيقبل الطعن ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وبصفته التي كان متصفا بها .

٢ — ألغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به اعتبارا من ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ الرخصة التي كانت تخولها المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بأن يتمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إبدائها أمام محكمة الموضوع ، وقضت برفضها ، وهي الرخصة التي كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعي ، لأنها تحقق بعض غاياته ، ويغني استعمالها عنه في بعض الأحوال . وإذا كان إلغاء تلك الرخصة وبمعنى آخر هذا النوع الخاص من الطعن الفرعي لا يكون له أثر إلا على الأحكام الصادرة في ظل العمل به ، استنادا إلى ما كانت تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق من أن القوانين الملغية لطريق من طرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، والذي ألغى طريق الطعن الفرعي في النقض ، فإنه لا يكون للمطعون ضدها الحق في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وهو الدفع الذي سبق لها إبداءه أمام محكمة الموضوع وقضت برفضه .

٣ — المازعات الناشئة عن عقد النقل البحري قد ورد بشأن انقضاءها بالتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية التي تنص على أن "الدعوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة" كما ورد بشأنها المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن ، والتي أصبحت تشريعا نافذا في مصر ينطبق على العلاقة بين الناقل والشاحن ذات العنصر الأجنبي إذا كان طرفاها ينتميان إلى إحدى

(١) نقض ١٩٦٨/١/٣١ مجموعة المكتب الفني ص ١٩ ص ١٧٠



الدول الموقعة عليها أو المنضمة إليها ، وهي تنص على أنه ” في جميع الأحوال ترتفع عن الناقل والسفينة كل مسئولية ناشئة عن الهلاك أو التلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه “. وهذا النوعان من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر من حيث أحكام وشروط انطباقه ، فالتقادم الذي نصت عليه المعاهدة يقتصر تطبيقه على مسئولية الناقل في المرحلة البحرية في الحالات التي تسرى عليها المعاهدة ، وتبدأ مدة السنة التي يتعين رفع الدعوى خلالها من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه ، أما التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري ، فيسرى على غير ذلك من الحالات بما فيها المسئولية في الفترة السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ ما لم تؤد قواعد الإسناد إلى تطبيق قانون آخر ، وتبدأ مدة السنة التي يتعين رفع الدعوى خلالها من يوم وصول السفينة ، هذا إلى أن المادة ٢٧٢ من القانون البحري قد أجازت عند الدفع بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ السابق ذكرها لرافع الدعوى أن يطلب إلى القاضي تحميل الناقل على أنه سلم البضاعة ووفى كل التزاماته ، في حين أن التقادم المنصوص عليه في معاهدة بروكسل لا يتسع لتوجيه هذه التمين ، لأنه لم يرد بها نص مماثل لنص المادة ٢٧٢ المشار إليها . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الناقلة — المطعون ضدها — قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بالتقادم السنوي الوارد في معاهدة سندات الشحن ، وانتهت المحكمة إلى عدم انطباقه على واقعة الدعوى ، وقضت من تلقاء نفسها بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري ، فإنه ما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تؤيد محكمة أول درجة في قضائها ما دام أن المطعون ضدها لم تتمسك بالتقادم المقضي به ، ولم يتناضل طرفا الخصومة بشأنه ، ولا يفنى عن التمسك به التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم ، وهو المنصوص عليه في المعاهدة ، لأن لكل منهما شروطه وأحكامه على النحو السالف بيانه ، ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن البنك الطاعن تقدم إلى قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الإسكندرية الابتدائية بعريضة في ٢١ أبريل سنة ١٩٦١ ، قال فيها إن شركة غرغور عزت وشركاه التي اندمجت مع الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري ، وقد أصبحت الآن شركة الإسكندرية للتوكيلات — المطعون ضدها — كانت قد تعاقدت بصفتها وكالة عن السفينة ”أكويلا“ مع شركة تصدير الفول السوداني والحاصلات المصرية — جورج خليل وشركاه — على نقل أجولة من الفول السوداني عددها ٦٠٧ من ميناء الإسكندرية إلى ميناء هامبورج بألمانيا الغربية ، وذلك بمقتضى سند شحن تاريخه ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، وتم شحن هذه الرسالة لحساب البنك بعد قيامه بسداد قيمتها البالغة ٣٩٤٦ جنيها إلى الشركة البائعة وحصوله منها على فاتورة الرسالة وسند شحنها ، إلا أن الشركة مالكة السفينة قامت بتسليم البضاعة في ميناء الوصول إلى المرسل إليه بمجرد تقديمه لها ضمنا مصرفيا ، وبغير أن تطلب منه تقديم سند الشحن والمستندات الدالة على سداده ثمن البضاعة إلى بنك اتحاد البنوك السويسرية المكلف من قبل الطاعن بتحويل الثمن بالعملة الخاصة لتوريدها إلى مصر ، تحت إشراف مراقبة النقد المصرية وفقا لما يقضى به القانون ، فضااع عليه بهذا التصرف مبلغ ٣٩٤٦ جنيها ، وهو يمثل قيمة البضاعة ، وإنتهى إلى طلب تقدير دينه تقديرا مؤقتا بالمبلغ المذكور مع إصدار الأمر بتوقيع الججز على ما للشركة مالكة السفينة من أموال تحت يد من تقدم ضدهم بطلب الججز ، وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٢ صدر الأمر على النحو الذي طلبه الطاعن ، وتم توقيع الججز فعلا ، وتحدد لنظر الموضوع جلسة ١٩٦١/١/١٩ ، وقيدت الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٥٧١ سنة ١٩٦١ تجارى كلى ، وفيها طلب الطاعن الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها بمبلغ ٣٩٤٦ جنيها وبصحة إجراءات الججز ،

وبجلسة ١٩٦١/٩/١٨ تنازل عن مخاصمة المحجوز لديهم ، وقصر دعواه على طلب الحكم بالمبالغ المتقدم ذكره . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، كما تمسكت بسقوط الدعوى بالتقادم وفقا لنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة بروكسل الدولية الخاصة بتوحيد بعض النواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن . وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها وبسقوط الدعوى بالتقادم إستنادا إلى نص المادة ٢٧١ من القانون التجارى البحرى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨٤ سنة ٢٠ ق تجارى الإسكندرية ، ولدى محكمة الإستئناف تمسكت المطعون ضدها بما كانت قد دفعت به أمام محكمة الدرجة الأولى من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبسقوطها بالتقادم إعمالا لنص المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة تأسيسا على أنه لا يقوم بينها وبين الطاعن أية علاقة عقدية مباشرة ، وأن سند الشحن الخاص بالرسالة وإن كان قد ظهر إليه إلا أن هذا التظهير للتوكيل فلا يبيح له رفع الدعوى بإسمه الخاص ، وإذ لم تكن المطالبة لحساب الموكل فى الدعوى فإن الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كانت الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض تقوم —وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة— بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه ، فيقبل الطعن ممن كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفا بها . وكان يبين من الأوراق أن الطعن موجه إلى المطعون ضدها من الطاعن بصفته الشخصية ، وهى ذات الصفة التى كان متصفا بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن على النحو الذى تثيره المطعون ضدها يكون فى غير محله متعيينا رفضه .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن المطعون ضدها تمسكت أيضا في مذكرتها المقدمة لهذه المحكمة بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، وهو الدفع الذي كان قد أبدته أمام محكمة الاستئناف وقضت برفضه .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به اعتبارا من ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ قد ألغى الرخصة التي كانت تخولها المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بأن يتمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له أداؤها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . وهي الرخصة التي كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعي لأنها تحقق بعض غاياته ويعنى استعمالها عنه في بعض الأحوال ، فإن إلغاء تلك الرخصة وبمعنى آخر هذا النوع الخاص من الطعن الفرعي لا يكون له أثر إلا على الأحكام الصادرة في ظل العمل به ، استنادا إلى ما كانت تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق من أن القوانين الملغية لطريق من طرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٦٦/٦/٢٨ أي بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والذي ألغى طريق الطعن الفرعي في النقض ، فإنه لا يكون للمطعون ضدها الحق في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، وهو الدفع الذي سبق لها أداؤه أمام محكمة الموضوع وقضت برفضه .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . ويقول في بيان ذلك إن المطعون ضدها تمسكت أمام محكمتي الموضوع بسقوط الدعوى بالتقادم استنادا إلى نص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن ، إلا أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في قضائه بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية دون أن يتمسك به المطعون ضدها ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ أن هذا التقادم الأخير هو مما لا يجوز للحكمة أن تقضى به .

من تلقاء نفسها ودون التمسك به من المطعون ضدها ، ولا يفنى عن هذا التمسك تمسكها بالتقادم الوارد في المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن لأن كلا منهما يختلف عن الآخر من حيث مبناه وشروطه . وإذ جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري قد ورد بشأن انتضاءها بالتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية التي تنص على أن "الدعوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة" كما ورد بشأنها المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض الفواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي أصبحت تشريعا نافذا في مصر ينطبق على العلاقة بين الناقل والشاحن ذات العنصر الأجنبي إذا كان طرفاها ينتميان إلى إحدى الدول الموقعة عليها أو المنضمة إليها ، وهي تنص على أنه "في جميع الأحوال ترفع عن الناقل والسفينة كل مسئولية ناشئة عن الهلاك أو التلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه " ولما كان هذان النوعان من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر من حيث أحكامه وشروط إنطباقه ، فالتقادم الذي نصت عليه المعاهدة يقتصر تطبيقه على مسئولية الناقل في المرحلة البحرية في الحالات التي تسري عليها المعاهدة على النحو السالف بيانه ، وتبدأ مدة السنة التي يتعين رفع الدعوى خلالها من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه ، أما التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية فيسري على غير ذلك من الحالات بما فيها المسئولية في الفترة السابقة على الشحن أو اللاحقة لتفريغ مالم تؤد قواعد الإسناد إلى تطبيق قانون آخر ، وتبدأ مدة السنة التي يتعين رفع الدعوى خلالها من يوم وصول السفينة ، هذا إلى أن المادة ٢٣٢ من التقنين البحري قد أجازت عند الدفع بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ السابق ذكرها لرافع الدعوى أن يطالب إلى القاضي تخليف الناقل على أنه سلم البضاعة ووفى كل التزاماته في حين أن التقادم المنصوص عليه في معاهدة بروكسل لا يتسع لتوجيه هذه اليمين لأنه لم يرد بها نص ، ائنا لنص المادة ٢٧٢ المشار إليها . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الناقلة — المطعون ضدها — قد تمسكت

أمام محكمة أول درجة بالتقدم السنوي الوارد في معاهدة سندات الشحن، واتهمت المحكمة إلى عدم انطباقه على واقعة الدعوى، وقضت من تلقاء نفسها بالتقدم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية، فإنه ما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تؤيد محكمة أول درجة في قضائها ما دام أن المطعون ضدها لم تتمسك بالتقدم المقضي به، ولم يتناضل طرفاً الخصومة بشأنه ولا يغني عن التمسك به التمسك بنوع آخر من أنواع التقدم، وهو المنصوص عليه في المعاهدة لأن لكل منهما شروطه وأحكامه على النحو السالف بيانه. لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.



## جاسة ٥ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/مبى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمد طایل راشد ، وجودة أحمد فبث .

( ٩٦ )

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” الربط  
الحكمى “ . قانون .

المول الخضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضريبة عليه . كفيته . هذا  
القانون لا يسرى على مراكز ضريبة تحدت واستقرت نهائيا قبل صدوره .

مؤدى نص المذتين ٥٥ ، ٣/٥٥ مكبرا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١  
المضافتين بالنانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعدول به من تاريخ نشره فى الجريدة  
الرسمية بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٥٨ — أن الأصل فى حساب الضريبة على المدول  
الذى يخضع لأحكام النانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقا  
على سنة ١٩٥٥ ، وتجاوزت أرباحه فى هذه السنة الأخيرة مائة ونمسين جنيتها  
ولم تتعد خمسمائة جنيه اتخذت أرباحه التى ربطت عليها الضريبة فى هذه السنة  
أساسا لربط الضريبة عليه فى السنتين التاليتين وهما سنة ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، فإن  
كانت الضريبة قد ربطت عليه نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ — سواء  
كان هذا الربط النهائى على أساس الأرباح الفعلية أو مجرد ربط حكمى — فإنه ،  
واستثناء من هذا الأصل ، تثبت الصلة بين أرباحه فى سنة ١٩٥٥ وبين أرباح  
السنتين التاليتين لها ، وتصبح أرباحه فى السنة التالية للسنة التى تم فيها هذا  
الربط النهائى هى وحدها أساس الربط عليه فى السنتين اللاحقتين ، وبذلك لا يسرى  
القانون الجديد على مراكز ضرائبية تحدت واستقرت نهائيا فى ظل قانون سابق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بورسعيد قدرت صافى أرباح  
استيليو خريستوفيرس من استغلال مقهى مودرن بمدينة بورسعيد فى سنة ١٩٥٧  
بمبلغ ٣٥١ ج، واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه فى سنة ١٩٥٨ ، وقد  
صافى أرباحه فى الفترة من ١/١/١٩٥٩ إلى ٣٠/٧/١٩٥٩ بمبلغ ٥٠٤ ج، ٧٠٥ م وربطت  
الضريبة عليه عن سنة كاملة طبقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ لتنازله عن المقهى إلى مصطفى محمد العكوش دون إخطار المصلحة  
بهذا التنازل ، ثم قدرت صافى أرباح هذا الأخير عن الفترة من ١/٨/١٩٥٩  
إلى ٣١/٨/١٩٥٩ بمبلغ ٢٥ ج، وأخطرت كلا من استيليو خريستوفيرس ومصطفى  
محمد العكوش بهذا التقدير ، وإذ اعترضا وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ،  
و بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٠ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع  
( أولا ) بإلغاء الربط الذى أجرته المأمورية على الممول استيليو خريستوفيرس  
فى سنة ١٩٥٧ ، واتخاذ صافى أرباحه فى سنة ١٩٥٧ وهو مبلغ ٢٩٥ ج أساسا  
لربط عليه فى سنة ١٩٥٧ ( ثانيا ) بإلغاء الربط الذى أجرته المأمورية على الممول استيليو  
خريستوفيرس فى كل من سنة ١٩٥٨ والفترة من ١/١/١٩٥٩ إلى ٣٠/٧/١٩٥٩  
وإعادة الأوراق إلى المأمورية لمحاسنته عن أرباحه الفعلية فى سنة ١٩٥٨ واتخاذها  
أساسا للربط عليه عن الفترة التالية تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨  
( ثالثا ) بتأييد تقديرات المأمورية لصافى أرباح الممول مصطفى محمد العكوش  
عن استغلاله المقهى فى الفترة من ١/٨/١٩٥٩ إلى ٣١/٨/١٩٥٩ بمبلغ ٢٥ ج — فقد  
أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٦٠ تجارى بورسعيد الابتدائية  
ضد الممولين بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاءه وتأييد تقديرات المأمورية  
و بتاريخ ٩/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه

وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمته مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية بور سعيد — طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف بجدول المأمورية برقم ٩٧ سنة ٣ قضائية تجارى . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٨ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمته مصلحة الضرائب بالمصروفات الاستئنافية و . . . ٥ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدى دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باتخاذ صافي أرباح المطعون عليه الأول في سنة ١٩٥٥ أساسا للربط عليه عن سنة ١٩٥٧ وبمحاسبته عن أرباحه الفعلية في سنة ١٩٥٨ واتخاذها أساسا للربط عليه عن الفترة التالية ، مستندا في ذلك إلى أنه بصدر القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٨ ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣١ تصبح المادة ٥٥ مكررا المضافة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقتضى القانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ ملغاة ولا يعمل بها ، وأنه عند العمل بإحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ لم تكن الضريبة على أرباح المطعون عليه الأول في سنة ١٩٥٧ قد ربطت نهائيا لتقاس بحكم هذا القانون الأخير على أرباح سنة ١٩٥٥ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن مصلحة الضرائب كانت قد اتخذت أرباح المطعون عليه الأول المقدرة في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٣٩٥ ج أساسا للربط عليه في سنة ١٩٥٦ تطبيقا لنص المادة ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ ، ووافق الممول على هذا الربط في ١٢/١٠/١٩٥٧ فأصبح بذلك نهائيا قبل العمل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وإذ نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه في الحالات التي تكون الضريبة قد ربطت فيها على الممول عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ فتتخذ السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط



النهائي سنة أساس بالنسبة إلى الممول ، فإن السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط النهائي وهي سنة ١٩٥٧ — وليس سنة ١٩٥٥ — هي التي تتخذ أساسا للربط في السنتين التاليتين لها .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ — المعمول به منذ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٥٨ — يبين أنه أضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أربع مواد جديدة بأرقام ٥٥ ، ٥٥ مكررا ( ١ ) ، ٥٥ مكررا ( ٢ ) . وإذا نصت المادة ٥٥ من القانون المذكور على أن ” استثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من هذا القانون تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة في سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمول المنتهية خلالها — وتسمى سنة الأساس — أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقا لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكررا وذلك بالنسبة لأفراد الممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه . فإذا كان الممول قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال سنة ١٩٥٥ أو السنة المالية المنتهية خلالها أو لم يكن له نشاط في تلك السنة ، فتعتبر أول سنة ميلادية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس ، أما في الحالات التي تكون الضريبة قد ربطت فيها على الممول ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ المشار إليها فتتخذ السنة التالية للسنة التي تم فيها الربط النهائي سنة أساس بالنسبة إلى الممول . . . ” كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ مكررا منه على أن ” بالنسبة إلى الممولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولا تتعدى خمسمائة جنيه تتخذ أرباح تلك السنة أساسا لربط الضريبة عليهم في السنتين التاليتين ” فإن مؤدى ذلك أن الأصل في حساب الضريبة على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقا على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيها ولم تتعد خمسمائة جنيه ، اتخذت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين وهما سنة ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، فإن كانت الضريبة قد ربطت عليه ربطا نهائيا عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ — سواء كان هذا الربط النهائي على أساس الأرباح

الفعلية أو مجرد ربط حكى — فإنه ، واستثناء من هذا الأصل ، تفتت الصلة بين أرباحه في سنة ١٩٥٥ وبين أرباح السنتين التاليتين لها وتصبح أرباحه في السنة التالية للسنة التي تم فيها هذا الربط النهائي هي وحدها أساس الربط عليه في السنتين اللاحقتين ، وبذلك لايسرى القانون الجديد على مراكز ضرائبية تحدت ، واستقرت نهائيا في ظل قانون سابق . وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول من الممولين الذين يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وأن نشاطه لم يكن مستجدا .. وأنه سبق أن حوسب عنه في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، وقد قدرت مأمورية ضرائب بورسعيد صافي أرباحه في سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٢٩٥ ج ، واتخذت هذه الأرباح الأخيرة أساسا لسنة ١٩٥٦ طبقا للمادة ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ وأصبح هذا الربط نهائيا في ١٢/١٠/١٩٥٧ وهو ما يدل على أن الربط عليه في سنة ١٩٥٦ كان قد أصبح نهائيا قبل العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، وجرى الحكم المطعون فيه رغم ذلك على اتخاذ أرباحه في سنة ١٩٥٥ أساسا للربط عليه في سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، وجودة  
 أحمد غيث .

( ٩٧ )

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ” . ” الربط الحكى ” .  
 قانون .

أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم عال . الأصل خضوعهم لنظام  
 الربط الثابت . الاستثناء الوارد بالمادتين ١ ، ٢ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . ربط  
 الضريبة عليهم على أساس الأرباح الفعلية . مريان هذا الربط الفعلى على السنتين التاليتين وذلك  
 ابتداء من سنة ١٩٥٣ .

مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ —  
 قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ — أنه اعتبارا من السنة الضريبية  
 ١٩٥٥ وإلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ كان الأصل فى ربط  
 الضريبة على أرباح أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاواتها الحصول على دبلوم  
 عال أنها تحدد على أساس الضريبة الثابتة المبينة فى القانون إلا إذا كان الممول ممن  
 استثنىهم المادتان الأولى والثانية منه فتربط الضريبة عليه على أساس أرباحه  
 الفعلية ، فإذا ربطت الضريبة عليه على هذا الأساس الأخير باعتباره مستثنى  
 من الربط الثابت طبقا لأحكام هذا القانون ابتداء من سنة ١٩٥٤ الضريبة  
 فيعمل بهذا الربط الفعلى لمدة سنتين خلاف السنة التى تم الربط عليها ، لأنه —  
 وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — لما كانت  
 الضريبة الثابتة تسمى لأكثر من سنة على المولين الذين يرغبون فى معاملتهم  
 على هذا الأساس ، وفى هذا استقرار لمركزهم الضريبى لثبات فئة الضريبة



المقررة عليهم ، فقد رؤى كذلك بالنسبة للمولين الذين يحاسبون على أساس أرباحهم الفعلية سريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها وذلك ابتداء من سنة ١٩٥٤ ، فيسرى ربط هذه السنة على سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وربط سنة ١٩٥٧ على السنتين التاليتين وهكذا (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الدكتور عبد المحسن — وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية — قدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقرارات عن صافي أرباحه من مهنته في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ وقدرها بالمبالغ الآتية على التوالي ١٧ ج ٤٥٥ م و ٢١ ج و ٧٥٠ م و ١١ ج و ٣٥٥ م و ١١ ج و ٤٢٠ م ولم تعول المأمورية على هذه الإقرارات ، وقدرت صافي أرباحه في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٨٨ ج ، واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه في باقي السنوات وأخطرت به هذا الربط ، فاعترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وقيد برقم ٩٥٧ سنة ١٩٥٧ ثم عادت المأمورية فأخطرت به ربط الضريبة عليه عن سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ على أساس الضريبة الثابتة فاعترض وأحيل هذا الخلاف كذلك على لجنة الطعن وقيد برقم ٢٥٤ ، وإذ أصدرت اللجنة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣ قرارها في الطعن بقبولها شكلا وفي الموضوع بتخفيض صافي إيراد الطاعن في كل من السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ إلى مبلغ ١٧٣ ج وباعتماد الربط الثابت الذي أجرته المأمورية من سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، فقد أقام الممول الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٥٩ تجارى الزقازيق الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن

(١) قض ١٩٦٧/٥/٢١ بمجموعة المكتب الفنى لسنة ١٨ ص ١٩٦٧ .

في هذا القرار طالبا إلغاءه بالنسبة لسنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ واعتبار نتيجة نشاطه في هاتين السنتين خسارة . وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بإلغاء قرار لجنة طعن ضرائب الزقازيق المطعون عليه والصادر بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣ في الطعن رقم ٩٥٧ سنة ١٩٥٧ و ٢٥٤ سنة ١٩٥٨ فيما قضى به من اعتماد الربط الثابت الذي أجرته المأمورية عن سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ( ثانيا ) باعتبار أرباح الطاعن من مباشرة مهنة طب الأسنان في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ على أساس أرباحه المقدرة عنها في سنة ١٩٥٤ وقدرها ١٧٣ ج . ( وثالثا ) بإلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للحاماة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧ سنة • قضائية . وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ثمانية قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا . وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن ، ثم قدمت مذكرة أخيرة عدلت فيها عن رأيها السابق وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم الابتدائي — الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — قضى باتخاذ أرباح المطعون عليه المقدرة في سنة ١٩٥٤ أساسا للربط عليه في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ . مستندا في ذلك إلى أنه ما دام المطعون عليه قد حوسب على أساس أرباحه الفعلية في سنة ١٩٥٤ فإن هذه الأرباح تتخذ أساسا للربط في السنتين التاليتين ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذي استحدث نظاما خاصا لربط الضريبة على الممولين من أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها ، فتقدر الضريبة عليهم بفئات ثابتة محددة ، ولم يسمح بالتحويل عن هذا النظام إلى الضريبة على الأرباح الفعلية إلا لفئات معينة بينها على سبيل الحصر في المادتين الأولى والثانية منه

وهم من جاوز متوسط أرباحه الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥ أو تجاوزت أرباحه في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ مبلغ ألف جنيه. ومن رأت مصلحة الضرائب لأسباب جدية أن أرباحه الفعلية تجاوزت هذا المبلغ. ومن تقدم من الخاضعين للربط الثابت إلى مصلحة الضرائب بطلب مستوف للشروط القانونية يطالب فيه محاسبته على أرباحه الفعلية ، وإذ نص في المادة الثالثة من القانون المذكور على أنه في حاله ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقا للمادتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها ، وذلك اعتبارا من سنة ١٩٥٤ ، وفي المادة الخامسة منه على أنه يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ ، وكانت الضريبة لم تربط على أرباح المطاعم عليه الفعلية في سنة ١٩٥٤ طبقا لأحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ لأنه ليس من الفئات التي تحاسب على أرباحها الفعلية طبقا لأحكامه ، وإنما ربطت على أرباحه الفعلية طبقا لأحكام القانون السابق ، فضلا عن أن سنة ١٩٥٤ خارجة عن النطاق الزمني للقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذي لم يعمل به إلا اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ ، وجرى الحكم المطاعم فيه رغم ذلك على اتخاذ أرباح سنة ١٩٥٤ أساسا لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين وهما سنتا ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أن " استثناء من أحكام المواد ٨٢ و ٧٣ و ٧٥/٤ - ٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتي .. ولا تسرى الأحكام السابقة على الممولين الذين جاوز متوسط صافي أرباحهم الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥ أو تجاوز صافي



أرباحهم في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ ألف جنيه ... " وفي المادة الثانية منه على أن "يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول يرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، كما يجوز لمصلحة الضرائب لأسباب جدية يقدرها المدير العام أو من ينيبه إذا ما رأت أن أرباح الممول الفعلية تجاوز ١٠٠٠ ج أن تخطره بتقديرها لأرباحه بخطاب موصى عليه ... " وفي المادة الثالثة منه على أن "في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقا للمادتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها وذلك اعتبارا من سنة ١٩٥٤ .. " وفي المادة الخامسة على أن "يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥". ومؤدى هذه النصوص أنه اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ وإلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٦٠ كان الأصل في ربط الضريبة على أرباح المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال أنها تحدد على أساس الضريبة الثابتة الميمنة في القانون إلا إذا كان الممول ممن استثنيتهم المادتان الأولى والثانية منه فتربط الضريبة عليه على أساس أرباحه الفعلية ، فإذا ربطت الضريبة عليه على هذا الأساس إلا حير باعتباره مستثنى من الربط الثابت طبقا لإحكام هذا القانون ابتداء من سنة ١٩٥٤ الضريبية ، يعمل بهذا الربط الفعلي لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها ، لأنه - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - لما كانت الضريبة الثابتة تسرى لأكثر من سنة على المولين الذين يرغبون في معاملتهم على هذا الأساس ، وفي هذا استقرار لمركزهم الضريبي لثبات فئة الضريبة المقررة عليهم ، فقد رأى كذلك بالنسبة للمولين الذين يحاسبون على أساس أرباحهم الفعلية سريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها وذلك ابتداء من سنة ١٩٥٤ فيسرى ربط هذه السنة على سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، وربط سنة ١٩٥٧ على السنتين التاليتين

وهكذا . . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه ليس من الممولين الذين استثنيتهم المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ من أحكام الربط الثابت ، وبالتالي لم تربط الضريبة في سنة ١٩٥٤ على أرباحه الفعلية طبقاً لأحكام المادتين السابقتين وإنما ربطت طبقاً لأحكام المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مغدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، وبجرى الحكم المطعون فيه — رغم خضوعه للربط الثابت — على إتخاذ أرباحه في هذه السنة أساساً للربط في السنتين التاليتين وهما سنتا ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣ .

## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبري أحمد فرحات رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المشارين :  
 محمد أبوحزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، وجودة  
 أحمد غيث .

( ٩٨ )

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” الربط  
 الحكى “ .

المولون الخاضعون لربط الضريبة بطريق التقدير . م ق / ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ذ / ٥٨٧  
 لسنة ١٩٥٤ . خضوعهم للربط الحكى . تحديد سنة الأساس . كفيته . كون أرباح سنة الأساس  
 محل نزاع أمام القضاء . لا اثر له مادامت لجنة الطعن قد قررت ربط الضريبة عليها  
 بطريق التقدير .

وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧  
 لسنة ١٩٥٤ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين  
 لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم من السنوات  
 من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ ، فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ ، أو كان قد  
 بدأ نشاطه أو استأنفه خلالها ، اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن  
 أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه . ولا يمنع من ذلك — وعلى  
 ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — كون أرباح سنة الأساس محل نزاع لم ينقسم  
 أمام القضاء ، ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير  
 طالما أنه قد صدر قرار من لجنة الطعن بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير  
 في تلك السنة ، وهذا القرار يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى  
 أن يصدر حكم على خلافه طبقا للمادتين ٥٣ ، ١٠١ من القانون رقم ١٤  
 لسنة ١٩٣٩ .

(١) قض ١٩٦٦/٤/٢٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٩١٢ .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت أرباح وهبه محمد عبد الحميد عن نشاطه فى تجارة البقالة ومعمل ألبان فى سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٥١٥ ج قياسا على أرباحه المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ، كما قدرت أرباحه من استغلال "معدية" فى سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٩٣ ج قياسا على أرباحه فى سنة ١٩٥١ ، فصارت جملة أرباحه فى سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٧٠٨ ج ، وفى الفترة من ١٩٥٣/١/١ إلى ١٩٥٣/٣/٢١ مبلغ ١٥٧ ج ، وأخطرته بهذه التقديرات ، وإذا عترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٨/١/٣٠ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، فقد أقام الدعوى رقم ٦٢ سنة ١٩٥٨ دمياط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم باعتباره متوقفا عن مزاولة أى نشاط فى سنى النزاع . وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) بقبول الطعن شكلا و ( ثانيا ) بإلغاء القرار المطعون فيه و ( ثالثا ) باعتبار الممول متوقفا عن نشاطه فى البقالة ومعمل الألبان فى فترة النزاع من ١٩٥٢/١/١ حتى ١٩٥٣/٣/٢١ وبعدم جواز محاسبته نهائيا عنها و ( رابعا ) بإلغاء التقدير الحكيم لأرباح الممول عن المعدية فى الفترة من ١٩٥٢/١/١ حتى ١٩٥٣/٣/٢١ وبعدم جواز محاسبته عنها إلى أن يصبح التقدير الأساسى عن سنة ١٩٥١ نهائيا و ( خامسا ) بإلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٩ لسنة ١٤ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات . وطعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء التقدير الحكمي لأرباح المطعون عليه من "المعدية" في الفترة من ١/١/١٩٥٢ إلى ١٩٥٣/٣/٢١ على أنه يشترط لإعمال قاعدة الربط الحكمي واتخاذ أرباح سنة القياس أساسا للربط على السنوات المقيسة ، أن يكون تقدير أرباح سنة القياس نهائيا ، وأنه مادام تقدير أرباح سنة القياس - ١٩٥١ - لم يصبح نهائيا ، فإنه لا يجوز اتخاذه أساسا للربط الضريبية في السنوات التالية ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ يكفي أن تكون أرباح سنة القياس مقدرة ولا يشترط أن يكون هذا التقدير نهائيا ، والقول بغير ذلك فضلا عن مخالفته للقانون ، فإنه يتعارض مع الغرض الذي استهدفه المشرع من قوانين الربط الحكمي وهو الحفاظ على حقوق الخزانة وتفادي سقوط دين الضريبة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الموائن الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا للربط الضريبية عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ ، فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ ، أو كان قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلالها اتخذ أساسا للربط الضريبية الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه . ولا يمنع من ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كون أرباح سنة الأساس محلا لنزاع لم ينحسم أمام القضاء ، ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها للربط الضريبية بطريق التقدير ، طالما أنه قد صدر قرار من لجنة الطعن بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير في تلك السنة ، وهذا انقرار يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه طبقا للمادتين ٥٣ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه يشترط لاتخاذ أرباح المطعون عليه من استغلال "المعدية" في سنة ١٩٥١ أساسا للربط الضريبية في الفترة من ١/١/١٩٥٢ إلى ١٩٥٣/٣/٢١ أن يكون تقدير أرباح سنة الأساس قد أصبح نهائيا ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمد طاهر راشد ،  
وجودة أحمد فيث .

( ٩٩ )

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإراد “ . ” تحديد إيراد العقارات “ .

تحديد إيراد العقارات . الأصل فيه أن يكون حكما . الاستثناء . إيراؤه على الأساس  
الفعلى . شرط ذلك . أن يطلبه الممول فى موعد تقديم الإقرار وأن يستوفى الطلب الشروط  
المقررة .

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بعد تعديله  
بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ — والمادة الثانية من اللائحة التنفيذية لهذا  
القانون الصادر بها القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ — قبل تعديلها بالقرار  
الوزارى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن  
الأصل فى تحديد إيراد العقارات أن يكون حكما بحسب القيمة الإيجارية المتخذة  
أساسا لربط الضريبة ، واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد  
على الأساس الفعلى إذا طلب الممول ذلك فى المدة التى يجب عليه التقدم بالإقرار  
خلالها واستوفى طلبه الشروط التى نصت عليها المادة الثانية من اللائحة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مكس بطرس صادق قدم في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٣ إلى مراقبة ضرائب المذنية إقرارا بإيراده الخاضع للضريبة العامة في سنة ١٩٥٢ وحدد هذا الإيراد بمبلغ ١٠٣٩١ ج و ٢٣١ م ، فعُدته مصلحة الضرائب إن مبلغ ١٢٦٠٨ ج و ٣١ م ثم ربطت الضريبة عليه طبقا لما أجرته من تعديلات . وإذا عترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٠ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإعادة الملف إلى المأمورية لفحص حسابات العقار المملوك للمول إيرادا ومصرفا وإعادة لجنة مشفوعا برأى المأمورية ونتيجة الفحص بتحديد إيراد العقار ، مستندة في ذلك إلى حق المول في المحاسبة على أساس الإيراد الفعلي ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩٨٧ سنة ١٩٦٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد الممول بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه والأخذ بتقديراتها . وبتاريخ ٤/١٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبسقوط حق المطعون عليه في طلب المحاسبة على أساس الإيراد الفعلي لعقاراته وألزمت المطعون عليه بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف إسكندرية طالبا إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٣٩ سنة ١٨ قضائية ، وبتاريخ ١٥/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق المستأنف في طلب المحاسبة على أساس الإيراد الفعلي بالنسبة لعقاراته المبينة وتأييد قرار اللجنة في هذا الخصوص وألزمت المستأنف ضدها بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . طعنت مصلحة الضرائب

في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بوجوب محاسبة المطعون عليه عن إيرده الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥٥ على أساس تقدير إيراد عقاراته المبنية تقديرا فعليا مستندا في ذلك إلى أن ما قصده المشرع من الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ هو أن تعلم مصلحة الضرائب برغبة الممول في محاسبته على هذا الأساس وأن الشكل الذي بينته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لإظهار هذه الرغبة — وهو الكتاب الموصى عليه بعلم الوصول أو إيداع الطلب بهذه الرغبة على النموذج رقم ٣ ضرائب — إن هو إلا وسيلة لإبلاغ مصلحة برغبة الممول بحيث إذا علمت بهذه الرغبة من واقع الإقرار المقدم في الميعاد القانوني ، فإنه يتعين محاسبة الممول على أساس الإيراد الفعلي لعقاراته ولو لم يطلب المحاسبة على هذا الأساس بطلب مستقل . وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بفرض ضريبة عامة على الإيراد — يكون تحديد إيراد العقارات على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المبنى أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ منها مقابل التكاليف ، ويجوز استثناء تحديده على أساس الإيراد الفعلي بشرط أن يبدى الممول رغبته في ذلك صراحة على الاستمارة رقم ٢ أو على ورقة مشتملة على البيانات الواردة بها وأن يسلم طلب الاختيار إلى المأمورية على الاستمارة رقم ٣ أو يرسله إليها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وما دام المطعون عليه لم يطلب اختيار الإيراد الفعلي بالطريق الذي حدده القانون لهذا الاختيار، فإن حقه فيه يكون قد سقط .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورسوم الأموال المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحق الانتفاع ... ويكون

تحديد إيراد العقارات مبنية أو زراعية على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف ومع ذلك يجوز تحديد إيراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب الممول ذلك في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها الإقرارات السنوية وكان طلبه شاملا لجميع عقاراته المبنية أو الزراعية وإلا سقط حقه . ويشترط للإفادة من حكم الفقرة السابقة أن يمسك الممول دفاتر منتظمة .. وفي المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ والتي تحكم واقعة الدعوى — على أن " يقدم طلب اختيار الإيراد الفعلي للعقارات أساسا للحاسبة على الاستمارة رقم ٢ المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به ويكون تقديم الطلب المذكور إلى المأمورية المختصة بإحدى الطريقتين المخصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة الأولى .. " يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الأصل في تحديد إيراد العقارات أن يكون حكما بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ، واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها واستوفى طلبه الشروط التي نصت عليها المادة الثانية من اللائحة . وإذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لم يطلب في الميعاد القانوني محاسبته على أساس الإيراد الفعلي طبقا للشروط التي نصت عليها المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر بها القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ — قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ — وقضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بحقه في المحاسبة على هذا الأساس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ولما أقيم عليه الحكم الابتدائي من أسباب يترتب رفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .



## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد أبو حمزة مندور ، وحمزة أبو الفتوح الشربينى ، [ومحمد طايى راشد ، وبجوده  
أحمد غيث .

( ١٠٠ )

الطعن رقم ٤ هـ لسنة ٣ القضاية :

ضرائب . ” الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ” . ” وعاء الضريبة ” .  
” التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ” .

التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . المغايرة بينهما وبين المصروفات . المقصود بكل منهما .  
الممول الذى لا يمسك حسابات منتظمة . وجوب خصم التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة  
من جملة إيراده ثم خصم المصروفات جزافا بنسبة ٢٠٪ . مثال في مهنة الناحين .

التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة بمعناها العام هى كل ما ينفقه الممول بمسوغ  
فى سبيل مباشرته لمهنته وينقطع بانقطاعه عن مزاوتها ، والسائد بين المشتغلين  
بالمحاسبة أنها على نوعين أحدهما ” تكلفة السلعة أو الخدمة ” وتسمى أحيانا  
مصاريف التشغيل وأحيانا المصاريف المباشرة ، والأخرى ” تكلفة الإدارة ”  
وتسمى أحيانا المصاريف الإدارية وأحيانا المصاريف غير المباشرة . ومؤدى  
نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أراد المغايرة بين  
التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة وبين المصروفات ، إذ لا يتأتى أن يعبر فى نفس  
النص عن مدلول واحد بتعبيرين مختلفين ، ودلالة الحال تبين أنه أراد بالتكاليف  
كل ما يلزم لمباشرة المهنة بما فى ذلك تكلفة السلعة أو الخدمة ” وتكلفة الإدارة ” ،  
وأراد بالمصاريف مجرد ” تكلفة الإدارة ” ، وهو ما يتحقق به العدالة فى الالتزام  
بالضريبة بين الممول الذى يمسك حسابات منتظمة فتخصم له جميع التكاليف  
بما فى ذلك ” تكلفة السلع أو الخدمات ” و ” تكلفة الإدارة ” وبين الممول  
الذى لا يمسك حسابات منتظمة فتعتبر ” تكلفة السلع أو الخدمات ” عنصرا

من عناصر العمليات على اختلاف أنواعها وتقدر "تكلفة الإدارة" وهي المصاريف — تضيقا للثلف عليها بين الممول ومصلحة الضرائب — جزافاً بخمس الإيرادات ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على ما قرره من أن " المحكمة ترى أن طبيعة عمل المستأنف عليه باعتباره ملحقاً تستلزم اشتراك آخرين معه في أداء هذا العمل من مؤلفين وموسيقين ومصاحبين وهؤلاء بطبيعة الحال يشاركونه في الإيراد الذي يستولى عليه ولا يعتبر ما يتقاضونه منه مصروفات بالمعنى الوارد في المادة ٧٣ / ٢ المشار إليها " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب الوالي قدرت صافي إيراد السيد / محمد عمر من مهنته كملحن في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ بالمبالغ الآتية على التوالي ٢٧٨ ج و ٤٠٠ م ، ٢٤٠ ج ، ٥٩٣ ج و ٦٠٠ م ٥٦٨ ج و ٣٧٤ ج و ٢٤ م وإذا اعترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢١ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتخفيض صافي إيراد الممول خلال سني النزاع إلى المبالغ الآتية على التوالي ٦٠ ج و ٤٨٠ م ، ٤٣ ج و ٢٠٠ م ، ٢١٢ ج و ٣٢٠ م ، ١٩٠ ج و ٨٠٠ م ، ١٠٣ ج و ٥١٠ م ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٨٢٠ سنة ١٩٥٩ تجاري القادرة الابتدائية ضد الممول بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه وتحديد صافي إيراده في سنوات النزاع وفق تقديرات المأمورية . وبتاريخ ١٩٦٠/٢/١٠ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة للمطعون فيه وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ ق مقابل

أتعاب الحماماء . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة الغاءه والحكم لها بطلباتها، وقيد هذا الإستئناف برقم ١٦٢ سنة ٧٩ قضائية، وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإعتبار صافي إيراد الممول ٨٦ ج و ٨٠ م في سنة ١٩٥٢ ، ٦٧ ج و ٢٠٠ م في سنة ١٩٥٣ و ٣١٤ ج و ٧٢٠ م في سنة ١٩٥٤ ، ٢٩٦ ج و ٨٠٠ م في سنة ١٩٥٥ ، ١٦١ ج و ١٧ م في سنة ١٩٥٦ وألزمت الممول بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب الحماماء . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور من وجهين " أولهما " أنه قضى بعدم إعتبار المبالغ التي تقاضاها معاونو المطعون عليه ضمن المصاريف المنصوص عليها في المادة ٢/٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ دون بيان الأساس الذي أقام عليه هذا القضاء فيكون بذلك خاليا من الأسباب في هذا الخصوص و " ثانيهما " أن الطاعنة كانت قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الإستئناف لجلسة ٢٨/١١/١٩٦٣ بخطأ الحكم الإبتدائي فيما قرره من أن المصروفات المبينة بالمادة ٢/٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تشمل إلا المصاريف الإدارية دون مصاريف التشغيل ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الجوهرى ولم يعن بالرد عليه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فيما يتعلق بتحديد المصروفات المبينة في المادة ٢/٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما قرره من أن " المحكمة ترى أن طبيعة عمل المستأنف عليه بإعتباره ملحقا تستلزم إشراك آخرين معه في أداء هذا العمل من مؤلفين وموسيقين ومصاحبين وهم الذين أشير إليهم في العقد المحرر بينه وبين دار الإذاعة وهؤلاء بطبيعة الحال يشاركونه في الإيراد الذى يستولى عليه ولا يعتبر ما يتقاضونه منه مصروفات بالمعنى الوارد في المادة ٢/٧٣ المشار



إليها وبغية الوصول إلى حقيقة إirاده يتعين خصم المبالغ التي قام بدفعها لمن  
عاونته من حملة إirاده ، وما تبقى بعد ذلك يكون إirاده الحقيقي الواجب الإعتبار  
والذي يتعين خصم المصروفات منه جزافا بواقع ٢٠٪ في حالة عدم وجود  
حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات ، إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة  
سالفه الذكر“ وهي تقارير موضوعية سائغة كافية لحمل قضائه في هذا الخصوص  
وفيها الرد الكافي على ما تمسكت به الطاعنة من دفاع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى  
على ما خلاص إليه من أن المصروفات المنصوص عاها بالفقرة الثانية من المادة ٧٣  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تشمل مصروفات التشغيل ومنها أجور معاوئي  
الممول وما رتبته على ذلك من أنه يتعين خصم هذه المصاريف أولا من الإيراد  
ثم خصم المصروفات المنصوص عنها بالمادة سالفه الذكر وهي نسبة الـ “ ٢٠٪ “  
من باقى الإيراد ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المادة ٢/٧٣  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه “ في حالة عدم وجود حسابات  
منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بنخس الإيرادات “ وكلمة  
المصروفات التي تضمنها النص عامة مطلقة تتسع لكافة المصروفات اللازمة  
لمباشرة المهنة بما فيها مصروفات التشغيل ، كما أن الأخذ بما انتهى إليه الحكم  
المطعون فيه ينتهى إلى خلق طريقة جديدة لاحتساب المصروفات لم يعرفها  
القانون الضريبي ، هي تقرير خضوع الممول وعدم خضوعه لارتبط بطريق التقدير  
في آن واحد ، لأن تقدير المصاريف بنخس الإيراد لا يكون إلا في حالة الربط  
بطريق التقدير لعدم وجود حسابات منتظمة في حين أن الأخذ بالمصاريف  
كما وردت في الدفاتر لا يتم إلا في حالة الربط على الأرباح الفعلية حيث تكون  
دفاتر الممول أمينة وصادقة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة  
بمعناها العام هي كل ما ينفقه الممول بمسوغ في سبيل مباشرته لمهنته وينقطع  
بانقطاعه عن مزاولتها ، والسائد بين المشتغلين بالمحاسبة أنها على نوعين أحدهما  
” تكلفة السلعة أو الخدمة “ وتسمى أحيانا مصاريف التشغيل وأحيانا المصاريف  
المباشرة والأخرى تكلفة ” الإدارة “ وتسمى أحيانا المصاريف الإدارية وأحيانا

المصاريف غير المباشرة . وإذ نص المشرع في المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهمة ماعدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها طبقاً لهذا القانون . وفي حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافاً بنحو خمس الإيرادات " فإن هذا النص يدل بذاته على أن المشرع أراد المغايرة بين التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة وبين المصروفات إذ لا يتأتى أن يعبر في نفس النص عن مدلول واحد بتعبيرين مختلفين ، ودلالة الحال تبين أنه أراد بالتكاليف كل ما يلزم لمباشرة المهنة بما في ذلك " تكلفة السلعة أو الخدمة وتكلفة الإدارة " وأراد بالمصاريف مجرد " تكلفة الإدارة " وهو ما يتحقق به العدالة في الالتزام بالضريبة بين الممول الذي يمسك حسابات منتظمة فتخصم له جميع التكاليف بما في ذلك " تكلفة السلع أو الخدمات " و " تكلفة الإدارة " وبين الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة فتعتبر تكلفة " السلع أو الخدمات " عنصراً من عناصر العمليات على اختلاف أنواعها وتقدر " تكلفة الإدارة " وهي المصاريف تضيقاً للخلف عليها بين الممول وبين مصلحة الضرائب جزافاً بنحو خمس الإيرادات ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على ما قرره من أن " المحكمة ترى أن طبيعة عمل المستأنف عليه باعتباره ملائناً تستلزم إشراك آخرين معه في أداء هذا العمل من مؤلفين وموسيقيين ومصاحبين وهم الذين أشير إليهم في العقد المحرر بينه وبين دار الإذاعة وهؤلاء بطبيعة الحال يشاركونه في الإيراد الذي يستولى عليه ولا يعتبر ما يتقاضونه منه مصروفات بالمعنى الوارد في المادة ٢/٧٣ المشار إليها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمد طاييل راشد ، وجودة أحمد فيث .

( ١٠١ )

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على أرباح المهن الحرة ” . ” وعاء الضريبة ” .

المولون أصحاب المهن التى تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات .  
خضوعهم - اعتبارا من سنة ١٩٥٥ - للضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم  
الفعلية . شرطه . تقديم طالب فى الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية . لا يغنى عن هذا  
الطالب تقديم تلك الإقرارات .

مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والخامسة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥  
بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة أنه ابتداء من  
سنة ١٩٥٥ - واستثناء من القواعد المفردة بشأن الضريبة على  
أرباح المهن الحرة - استحدث المشرع للمولين أصحاب المهن التى تستلزم  
مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها  
من الجامعات الأخرى نظام الضريبة الثابتة ، ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة  
اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب  
موصى عليه بعلم الوصول فى الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ،  
ولا يغنى عن هذا الطلب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - تقديم  
الإقرارات السنوية بالأرباح إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس  
الأرباح الفعلية .

(١) نقض ١٩٦٦/١/١٢ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٩٨

نقض ١٩٦٤/٦/٢ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٧٦٧



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت أرباح الدكتور محمد مصطفى مبيكيس من مهنته كطبيب في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بالمبالغ الآتية على التوالي : ١٠٥٨ ج ، ٩٧٦ ج ، ٨٥٦ ج ، ٨٣٠ ج كما ربطت الضريبة عليه في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ على أساس الربط الثابت . وإذا عترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٨/١١/١ أصدرت قرارها بتخفيض صافي إيراده من المهنة في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ إلى ١٠١٠ ج ، ٩٣١ ج ، ٨١٧ ج ، ٨٩٣ ج وباعتماد الربط الثابت في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ فقد أقام الدعوى رقم ١ سنة ١٩٥٩ تجاري الزقازيق الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه واعتبار أرباحه الفعلية عن جميع السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٦ هي ١٧٣ ج و ٥٢٢ م و ١٨٧ ج و ٨٥٥ م ، ٩٤ ج و ٩٥٢ م ، ١٢٣ ج و ٣٥٧ م ، ١٢٠ ج و ٤٥٩ م ، ١١٠ ج و ٢٨٣ م على التوالي مع إلزام المصلحة بالمصروفات . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من إخضاع الطاعن للربط الحكمي في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وإلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ( ثانيا ) وقبل الفصل في الموضوع بنسب الخبير المحاسب بمكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق بتقدير صافي أرباح الطاعن في كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ وذلك على أساس دفاتره إن كانت منتظمة وإلا فعلى أساس التقدير . وبعد أن قدم الخبير مأموريته عادت وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه وتخفيضه وجعل إيرادات الطاعن في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ — ٨٥٨ ج ، ٧٦٥ ج ، ٦٢٢ ج ،

٦٢١ ج على التوالى وإلزام الطاعن بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة ، واستأنفت مصلحة الضرائب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن المطعون فيه بالنسبة لإخضاع المستأنف عليه للربط الحكى فى ستنى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وإلزامه بالمصروفات عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢١ سنة ٣ قضائية ، كما استأنفت الحكم الصادر فى ١٩٦٣/٣/٢١ طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وقيد الاستئناف برقم ٣٧ سنة ٦ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) بضم الاستئناف رقم ٣٧ سنة ٦ قضائية إلى الاستئناف رقم ١٢١ سنة ٣ قضائية ليصدر فيها حكم واحد ( ثانيا ) بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكيم المطعون فيهما وألزم المستأنفة بالمصروفات ونمس جنهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قرار لجنة الطعن بالنسبة لإخضاع المطعون عليه للربط الثابت فى ستنى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وبمحاسبته على أساس الإيراد الفعلى مستندا فى ذلك إلى أن المحكمة من نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ هى ضمان اتصال علم مصلحة الضرائب باختيار الممول محاسبته على أساس أرباحه الفعلية وأن الممول قد أخطر المصلحة بذلك باقراره فى هاتين السنتين اللذين تضمننا أن أرباحه تقل عن حد الإعفاء مما يبنى بغير جدال أنه اختار المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تشترط لاختيار المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية تقديم

طلب من الممول بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم الإقرارات وهو إجراء لازم لا يغنى عنه أى إجراء آخر .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة ، يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أنه " استثناء من أحكام المواد ٧٣، ٧٢ ، ٧٥/٤ — ٧٦ ، ٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتى :

(١) ... .. (ب) ... .. (ج) ... .. (د) ... ..  
ونص في المادة الثانية على أنه " يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية " كما نص في المادة الخامسة على أن " يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ " ومفاد هذه النصوص أنه ابتداء من سنة ١٩٥٥ — واستثناء من القواعد المقررة بشأن الضريبة على أرباح المهن الحرة — استحدث المشرع للمولين أصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى نظام الضريبة الثابتة. ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، ولا يغنى عن هذا الطلب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقديم الإقرارات السنوية بالأرباح إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لم يقدم طلبا بحسابته على أساس الأرباح الفعلية في الميعاد المحدد لتقديم الإقرار ، وجرى الحكم المطعون فيه



على أن تقديم إقرارى الأرباح : ” مما ينبىء بغير جدال أن الممول قد اختار المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية “ — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ وبتأييد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ فى خصوص اعتماد الربط الثابت عن سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ .

## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،  
ومحمد صدق البشبيشي .

( ١٠٢ )

الطعن رقم ٧٨ ٤ لسنة ٣٦ القضائية :

إثبات . " صور الأوراق العرفية " . بيع . " دعوى صحة التعاقد " .

صور الأوراق العرفية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل .  
صورة الشمية لعقد البيع — عند عدم وجود الأصل — لا سبيل للاحتجاج بها .  
وجوب تحقق المحكمة من قيام عقد البائع الأول للقضاء بصحة البيع الصادر من المشتري  
للمشتري الثاني .

صور الأوراق العرفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليست لها  
حجية ولا قيمة لها في الإثبات ، إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجودا  
فيرجع إليه ، إما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة  
إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه ، والتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم  
أو بصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية  
وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٠ من القانون المدني . وإذا كان الثابت أن الحكم  
المطعون فيه قد رتب على الصورة الفوتوغرافية لعقد البيع العرفي المنسوب  
صدوره من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر  
من هذا الأخير إلى المطعون عليه الأول ، دون أن يتحقق من قيام العقد الأول —  
الذي نفى الطاعن وجوده — وهو شرط لازم للقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع  
الذي بني عليه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في الاستدلال  
بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن محمد عبد المجيد محمد أقام الدعوى رقم ٦٢٢٢ سنة ١٩٦٤  
مدنى كلى القاهرة ضد عكاشة محمد نقودى وعبدالمقصود محمد عزت بطلب الحكم  
بصححة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٨/١٢/١٩٦٠ الصادر له من المدعى  
عليه الأول ببيع قيراطين فى الأطنان الموضحة بصحيفة الدعوى نظير ثمن  
قدره ٣٥٥ ج و ٥٠٠ مليم ، وذلك فى مواجهة المدعى عليه الثانى الذى باع هذه  
الأطنان للمدعى عليه الأول بموجب عقد لم يتم تسجيله ، ودفع المدعى عليه الأول  
بعدم قبول الدعوى لعدم سداد باقى الثمن وقدره ١٣٣ ج و ٥٠٠ مليم ، وطلب  
المدعى عليه الثانى رفض الدعوى استنادا إلى أن المدعى لم يقدم ما يدل على أنه  
باع الأطنان موضوع النزاع إلى المدعى عليه الأول ، وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٥  
حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى بمصروفاتها ، واستأنف المدعى هذا  
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاء الحكم بطلباته . وقيد هذا  
الاستئناف برقم ١٣٩٠ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول  
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقد البيع  
الابتدائى المؤرخ ١٨/١٢/١٩٦٠ مع إلزام المستأنف عليهما بالمصروفات ،  
وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض  
الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر  
المطعون عليهما ولم يبدىا دفاعا ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها  
وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه عول فى قضائه بصحة  
ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٨/١٢/١٩٦٠ والصادر من المطعون عليه  
الثانى إلى المطعون عليه الأول على صورة فوتوغرافية لعقد بيع عرفى مؤرخ  
٢٥/١١/١٩٥٨ منسوب صدره من الطاعن للمطعون عليه الثانى عن قدر من



الأطيان يتضمن الجزء الذى باعه هذا الأخير إلى المطعون عليه الأول ، وجعل هذه الصورة حجة على الطاعن استنادا إلى أنه لم يطعن على صحة ما تضمنته ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى الاستدلال ، إذ الثابت أن الطاعن قد أنكر فى كل مراحل الدعوى البيع المنسوب صدوره منه ، كما أنكر ملكية المطعون عليه الثانى للقدر الذى باعه ، وهو دفاع ينطوى على إنكار الصورة الفوتوغرافية وأصلها فلا تكون للصورة قيمة فى الإثبات ، كما أن المالكية لا تثبت بالعقد العرفى لأن هذا العقد على فرض وجوده عرضة للزوال بالإلغاء أو الفسخ .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن صورة الأوراق العرفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست لها حجية ولا قيمة لها فى الإثبات إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل إذا كان موجودا فيرجع إليه ، أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة ، إذ هى لا تحمل توقيع من صدرت عنه والتوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانونى الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٠ من القانون المدنى . وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الحاضر عن الطاعن قدم مذكرة أصر فيها على دفاعه من أنه لم يبيع أرضا للمطعون عليه الثانى ، مما ينطوى على إنكاره لأصل العقد وصورته ، وكان الحكم قد جرى فى قضائه على أن "المستأنف قدم صورة فوتوغرافية من عقد البيع الصادر منه للمستأنف عليه الأول والخ ١٩٥٨/١١/٢٥ الصادر من المستأنف عليه الثانى للمستأنف عليه الأول والذى يتضمن القدر المبيع ضمن القدر الأكبر" وأن "المستأنف عليه الثانى لم يطعن على صحة ما تضمنته هذه الصورة الفوتوغرافية من عقد البيع الصادر منه للمستأنف عليه الأول رغم تقديمها وتمسك المستأنف فى مذكرته الختامية المقدمة بها ، ولم ينكر ما ورد على لسان المستأنف عليه الأول فى هذا الخصوص وتعهد به بتقديم أصل عقد البيع إذا طوالب به" وهو ما يدل على أن الحكم قد رتب على الصورة الفوتوغرافية لعقد البيع العرفى المنسوب صدوره من الطاعن إلى المطعون عليه الثانى قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من هذا الأخير إلى المطعون عليه الأول ، دون أن يتحقق من قيام العقد الأول ، وهو شرط لازم للقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الذى بنى عليه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة إلى البحث فى باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هبكل ،  
وعباس حلي عبد الجواد ، ومجد أحمد محمود ، ومجد طایل راشد .

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) نقض . " الخصوم في الطعن " . حكم . " الطعن في الحكم " .

الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم  
المطعون فيه .

( ب ، ج ) شركات . " شركات الأشخاص " . " أسباب انقضاء الشركات " .

( ب ) انتهاء شركات الأشخاص بانتهاء مدتها . عدم جواز استمرارها باتفاق

الشركة . لمدة أخرى إلا إذا تم الاتفاق على ذلك قبل انتهاء المدة .

الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء مدتها إنشاء لشركة جديدة .

( ج ) الشركة في معنى القانون . ضرورة قيامها بشخصين على الأقل .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أنه يجوز الطعن بالنقض من كل  
من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .  
ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أصلياً أو مستأنفاً  
عليه ، خصماً أصلياً أو مدخلاً في الدعوى أو متدخلًا فيها للاختصاص أو الإنضمام  
لأحد طرفي الخصومة .

٢ — مؤدى نص المادة ١/٥٢٦ ، ٢ من القانون المدني — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة (٢) — أن شركات الأشخاص تنتهي بانقضاء الميعاد المحدد لها

( ١ ) قض ١٩٦٧/١/٣ مجموعة المكتب الفني . ص ١٨٠ . ص ١١٠ .

( ٢ ) قض ١٩٥٥/٥/١٩ مجموعة ٢٥ سنة . بد ٣٠ . ص ٦٩٢ .

بقوة القانون ، وأنه إذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد ، أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلى الاستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة ، وأن الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة على أن الغرض منها هو الاستمرار في الشركة السابقة .

٣ — الشركة على ما هي معرفة به قانونا عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضي لزوما قيام الشركة بشخصين في الأقل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن الأول أقام على المطعون عليه الأول بصفته الشريك المنتدب لإدارة شركة ( خلفاء شيزاري فورتى — الفريد وفورتى وشركاه شركة توصية بسيطة ) الدعوى رقم ٩٥٨ سنة ١٩٦١ تجارى كلى الإسكندرية ، وطلب الحكم بانسحابه من الشركة اعتبارا من ١٩٥٧/١٢/٣١ وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٢٠٠ ج حصته في رأس المال . وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٣ اتفق أولاد المرحوم شيزاري فورتى على تكوين شركة بينهم استمرارا للنشاط والدهم . وتم العقد بين الطاعن الأول والطاعنين الثانية والثالثة والمرتفعات فورتى مورث الفريق الرابع من الطاعنين والمطعون عليه الأول . ونص في عقد الشركة على أن الطاعن الأول والطاعنة الثانية والمطعون عليه الأول هم الشركاء المتضامنون ، وأن الطاعنة الثالثة ومورث الفريق الرابع من الطاعنين شريكان موصيان ، وأن رأس مال الشركة ٢٠٠٠ ج ، حصة الطاعن الأول فيه ٣٢٠٠ ج ، ونص في البند السابع من العقد على أن الشركة تاتمى في ١٩٥٥/١٢/٣١ وأنه يتجدد بعد ذلك لمدة سنتين مالم



يعلن أحد الشركاء عن رغبته في إنهاء الشركة بخطاب موسى عليه في ميعاد ثلاثة شهور على الأقل قبل نهاية المدة . وقال الطاعن الأول إنه استعمل حقه في طلب الانسحاب من الشركة اعتباراً من ١٩٥٧/١٢/٣١ بأن وجه في ١٩٥٧/٩/١٤ خطاباً موسى عليه للمطعون عليه الأول بصفته الشريك المستدب لإدارة الشركة ، وإذ لم يتم بتسليمه حقوقه في الشركة فقد أقام الطاعن الأول دعواه بطلباته سالفه البيان ، وأثناء نظر الدعوى عدل الطاعن الأول طلباته إلى طلب انتهاء الشركة وتصفيتها اعتباراً من ١٩٦٣/١٢/٣١ ، وقال شرحاً لذلك إن باقى الشركاء انعقدت نيتهم على إنهاء الشركة وتصفيتها في ذلك التاريخ وأنه وجه للمطعون عليه الأول بصفته وإلى باقى الشركاء خطابات موسى عليها في ١٩٦٢/٨/١٧ بطلب إنهاء الشركة في ١٩٦٣/١٢/٣١ . تدخلت الطاعتان الثانية والثالثة في الدعوى منضمين للطاعن الأول في طلباته ، وقالتا إنهما وجهتا للمطعون عليه الأول بصفته خطابين موسى عليهما باتهاء الشركة في ١٩٦٣/١٢/٣١ وذلك قبل ثلاثة شهور من تاريخ انتهاءها ، كما تدخلت الطاعنة الثانية من الفريق الرابع من الطاعنين بصفقتها وارثة للمرحوم رينا تو فورتى ومنفذه لوصيته وانضمت إلى الطاعن الأول في طلباته ، وبتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بقبول تدخل الطاعتين الثانية والثالثة والطاعنة الثانية من الفريق الرابع من الطاعنين خصوماً في الدعوى ، وبحل الشركة وتصفيتها وتعيين المطعون عليه الثاني مصفياً لها ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٢ سنة ٢١ ق استئناف الاسكندرية واختصم فيه الطاعنين جميعاً ومنهم الطاعنة الأولى من الفريق الرابع من الطاعنين السيدة بينا فورتى زوجة المرحوم رينا تو فورتى وطلب إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى . وبتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين . قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى من الفريق الرابع من الطاعنين السيدة بينا فورتى ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وبالحللة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنة الأولى من الفريق الرابع من الطاعنين أنها لم تدخل في الخصومة أمام محكمة

أول درجة وأن إبقائها الطاعنة الثانية من الفريق الرابع من الطاعنين تدخلت أمام محكمة أول درجة بصفتها وارثة لوالدها المرحوم ديناند فورتى ومنقذة لوصيته وهي بصفتها الأخيرة لا تمثل والدتها إلا في أعمال الإدارة وحدها دون أعمال التصرف . ومن بينها طلب إنهاء الشركة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول اختصم الطاعنة الأولى من الفريق الرابع من الطاعنين ووجه إليها طلب إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، وقد حضرت أمام محكمة الاستئناف وانضمت إلى باقي الطاعنين في طلباتهم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن بالنقض من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أصلياً أو مستأنفاً عليه خصماً أصلياً أو مدخلاً في الدعوى أو متدخلها فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة ، وكانت الطاعنة الأولى من الفريق الرابع قد أدخلها المطعون عليه الأول في الاستئناف على ما سلف البيان ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع منها يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى برفض طلبهم بانتهاء الشركة وبتصفيتها استناداً إلى أن الشريك المنسحب منها طبقاً للبند السابع من عقد تأسيسها ليس له طبقاً للمادة الرابعة من البند التاسع إلا الحق في قبض المبلغ الذي يستحقه في تاريخ انسحابه ، ولا يحق له أن يطالب انتهاء الشركة وتصفيتها ، وأنه لا يؤثر في ذلك انضمام باقي الطاعنين المتدخلين في الدعوى إلى الطاعن الأول في طلباته ، وأنه لا عبرة بأن تقوم الشركة بشريك واحد هو المطعون عليه الأول إذ يجب التزام شروط عقد تأسيس الشركة من بقائها اكتفاء بقبض الشريك المنسحب نصيبه وقت انسحابه ، ويقول الطاعنون إن هذا الذي استند إليه الحكم يخالف ما ورد في شروط العقد ، إذ أن المادة الرابعة من البند التاسع من هذا العقد



التي استند إليها الحكم تحيل إلى البند السابع منه الذي يقضى بأن الشركة تنتهى بعد سنتين في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥، وأنها تجدد بعد ذلك لمدة سنتين ما لم ينذر شريك باقي الشركاء برغبته في إنهاء الشركة قبل انقضاء مدتها بثلاثة شهور على الأقل ، وأن الفقرة الرابعة من البند التاسع تقضى بأن للشريك الذي ينذر الشركة برغبته في انتهائها على الوجه المبين بالبند السابع الحق في قبض المبلغ الذي يستحقه في تاريخ انسحابه وأن للشركاء الباقين في هذه الحالة اختيار بقاء الشركة فيما بينهم، وقد طلب الطاعن الأول والطاعتان الثانية والثالثة إنهاء الشركة وتصفيتها في الميعاد وعلى الوجه المبين بالبند السابع اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٦٣، وأن الفريق الرابع من الطاعين وهم ورثة الشريك المرحوم ريتا توفورتى لم يختاروا بقاء الشركة وتدخلوا في الدعوى منضمين للطاعنين الثلاثة الأول في طلباتهم بانتهاء الشركة وتصفيتها ، ولا يجوز بقاءها بعد ذلك بشريك واحد هو المطعون عليه الأول كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، إذ يقضى القانون بأن تقوم الشركة بين أكثر من شريك واحد مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن البند السابع من عقد تأسيس الشركة كما أورده الحكم المطعون فيه ينص على الآتي ” و بسبب تجدد مدة الشركة تلقائياً طبقاً للبند السادس من عقد ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ فإن مدتها المجددة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وعلى أن تجدد بعد ذلك كما كان يحدث في الماضى سنتين فسنتين ما لم ينذر شريك باقي الشركاء برغبته في إنهاء الشركة بموجب خطاب موصى عليه قبل نهاية مدتها بثلاثة أشهر على الأقل “ ونصت الفقرة الرابعة من البند التاسع من العقد المشار إليه على ” ومن المعلوم أن للشريك الذي ينذر الشركة برغبته في إنهائها على الوجه المبين بالبند ٧ من هذا العقد الحق فقط في قبض المبلغ الذي يستحقه في تاريخ انسحابه ويقرر أطراف هذا العقد أن للشركاء الباقين في هذه الحالة اختيار استمرار الشركة فيما بينهم “ كما قرر الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في وقائع الدعوى أن الطاعنين الثلاثة الأول قاموا بالإخطار برغبتهم في إنهاء الشركة في الميعاد وعلى الوجه المبين في البند السابع من العقد، وأن الطاعنة الثانية من الفريق الرابع من الطاعنين تدخلت في الدعوى أمام محكمة أول درجة



بصفقتها وارثة للمرحوم ريتاتوفورتى ( أحد الشركاء ) ومنفذة لوصيته وانضمت للطاعنين الثلاثة الأول في طلب انتهاء الشركة وتصفيتها ثم انضمت إليهم في هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف الطاعنة الأولى من الفريق الرابع من الطاعنين باعتبارها زوجة المرحوم ريتاتوفورتى ، وإذ تقضى المادة ٥٢٦ / ١ ، ٢ من القانون المدنى بأن تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها وأنه إذا انقضت المدة المعينة ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التى تألفت لها الشركة امتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها . فقد أفاد هذا النص ، - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركات الأشخاص تنتهى بانقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون ، وأنه إذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين فى العقد ، أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلى الاستمرار فى عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة وأن الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء المدة المحددة لها فى العقد هو فى حقيقته إنشاء لشركة جديدة ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص فى عقد الشركة على أن الغرض منها هو الاستمرار فى الشركة السابقة . لما كان ذلك ، وكان البند السابع من عقد الشركة ، وعلى ما سلف البيان ينص صراحة على أن تجديد الشركة لمدة سنتين مقيد بعدم إندار الشريك برغبته فى إنهاء الشركة بموجب خطاب موصى عليه قبل نهاية مدتها بثلاثة أشهر على الأقل ، وأن الشركة تنتهى فى هذا الأجل طالما اتخذ أحد الشركاء هذا الإجراء فى الميعاد ، وعلى النحو سالف البيان ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه فى الفقرة الرابعة من البند التاسع إذ أن هذا البند نص صراحة على أن بقاء الشركة بعد طلب أحد الشركاء انقضاءها فى نهاية المدة مشروط بأن يبدى باقى الشركاء رغبتهم فى اختيار استمرار الشركة فيما بينهم . لما كان ذلك ، وكانت الشركة على ما هى معرفة به قانوناً عقداً يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضى لزوماً قيام الشركة بشخصين فى الأقل ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان استظهر أن الطاعنين الثلاثة الأول قد طلبوا انتهاء الشركة وتصفيتها على الوجه وفى الميعاد المبين بالبند السابع من عقد الشركة ، ولم يتحقق من أن الفريق الرابع من الطاعنين قد أبدى رغبته قبل نهاية مدة الشركة فى اختيار

استمرارها بينه وبين المطعون عليه الأول ، ورتب الحكم على تفسيره للبند السابع والفقرة الرابعة من البند التاسع استمرار الشركة ، فإن الحكم يكون معيبا بمسحه عبارات نصوص العقد سالفه البيان الصريحة في انقضاء الشركة إذا قام أحد الشركاء بالإشعار بذلك في الميعاد وبالإجراءات المنصوص عليها في البند السابع من عقد تأسيس الشركة ، وأن بقاءها بعد ذلك مشروط باختيار باقي الشركاء استمرارها فيما بينهم ، وهو ما لم يستظهره الحكم على النحو سالف البيان مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب مما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المنتشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومباس حلى عبد الجواد ، ومجد أسعد محمود ، ومجد طاييل راشد .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ القضائية :

حراسة . "حراسة إدارية" . "رفع الحراسة" . دعوى . "شروط قبول الدعوى" . حكم . "عيوب الدلائل" . "ما يعد قصورا" . تعويض . بيع .

رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة صافي أموال وممتلكات من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة بعد استئزال جميع الحقوق التي للغير . المدير العام لإدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها بقرار مسبب . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها . قضاء الحكم بعدم ولاية المحكمة بتظر دعوى صحة وقفاذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل ضمن أموال البائع إلى الدولة ودون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفت . خطأ وقصور .

مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والسادسة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ وأمرى رئيس الوزراء رقمي ١٣٥ ، ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ مرتبطة أن المشرع حين قضى برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين كانوا يخضعون لحراسة الطوارئ وبأيلولة أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة مقابل التعويض الذي حدده القانون ، قرر أن ما يؤول إلى الدولة هو صافي قيمة هذه الأموال بعد استئزال جميع الحقوق التي للغير . ويقوم المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذه التصفية ، وله في هذا السبيل أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقره القانون ، فتنتقل الأموال إلى الدولة بعد حصول هذه



التصفية خالية من حقوق الدائنين التي لم يقرها المدير العام ، ويكون لهؤلاء الدائنين عندئذ الرجوع على المدين بهذه الديون . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع استنادا إلى أن القدر المبيع قد آل ضمن أموال وممتلكات البائعين إلى الدولة — تنفيذاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — دون أن يتحقق الحكم مما إذا كانت أموال هذين الشخصين قد صفيت ، وما إذا كان المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قد أقر أو رفض عقد البيع المشار إليه وأثر ذلك على الدعوى . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسيب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه التكميلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٤٧ سنة ١٩٦٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد فريد سليم عماد وورثة المرحوم عزيز سليم عماد ممثلين في شخص الحارس العام على أموالهم بمتنضى الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ ضد المطعون عاينها الثانى والثالثه يطالب الحكم بضجة ونفاذ العقد للتورخ ١٤/١٠/١٩٥٥ المتضمن بيعهم له قطعتى الأرض المبيتين بصحيفة الدعوى وبالعقد لقاء ثمن مقبرض قدره ١٥٧ قرشا للذراع المربع . وبتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٣ حكمت محكمة أول درجة بطلبات الطاعن . استأنف الحارس العام هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٨ سنة ١٩٦٤ ق مدنى الاسكندرية . وإذ صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ وبأيلولة هذه الأموال إلى الدولة ، فقد اختصم الطاعن مدير إدارة هذه الأموال المطعون عليه الأول — في الاستئناف . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٦ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم

المستأنف وبعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لنصيب كل من فريد سليم عماد وعزيز سليم عماد في عقد البيع المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٥ والذي آل إلى الدولة ، وبصفحة ونفاذ هذا العقد عن الحصة الباقية المملوكة للطعون عليهما الثاني والثالثة مقابل ثمن قدره ١٥٧ قرشا للأذراع المربع . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لنصيب كل من فريد سليم عماد وعزيز سليم عماد في القطعتين موضوع عقد البيع تأسيسا على أن أموالهما وممتلكاتهما بما فيها نصيبهما في الأرض المبيعة قد آلت إلى الدولة عملا بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، هذا في حين أن ما يؤول إلى الدولة طبقا لهذا القانون هو صافي أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين سبق أن فرضت عليهم الحراسة بعد استئصال ما عليهم من ديون ، وهو ما نص عليه البند الرابع من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤ ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم ولاية المحاكم بنظر الدعوى دون أن يتحقق من أن عقد الطاعن بالنسبة لنصيب كل من فريد سليم عماد وعزيز سليم عماد في القطعتين موضوع عقد البيع قد دخل في التصفية التي قام بها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يقضى في مادته الأولى برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام قانون الطوارئ ، وتقضى المادة الثانية منه بأبولة ملكية هذه الأموال إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، وفاطت المادة السادسة منه برئيس الوزراء إصدار قرار بالشروط والأوضاع الخاصة بإدارة هذه الأموال والتصرف فيها وتنفيذا لذلك أصدر رئيس الوزراء الأمرين رقمي ١٣٥ ، ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتحويل كل من الحارسين العامين السابقين حق تمثيل الدولة بالنسبة

لكل ما يتعلق بإدارة هذه الأموال في صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية. وإتمام التصرفات التي وردت على الأموال المشار إليها أثناء خضوعها للحراسة العامة، وكان القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص في الفقرة الرابعة من مادته الأولى على أن الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هي صافي قيمتها بعد استئصال جميع الديون العقارية والتمتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقرره القانون وكان مفاد هذه النصوص مرتبطة أن المشرع حين قضى برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين كانوا يخضعون لحراسة الطوارئ وبأيلولة أموالهم وممتلكاتهم إلى الدولة مقابل التعويض الذي حدده القانون قرر أن ما يؤول إلى الدولة هو صافي قيمة هذه الأموال بعد استئصال جميع الحقوق التي للغير، ويقوم المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذه التصفية وله في هذا السبيل أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقرره القانون، فتنتقل الأموال إلى الدولة بعد حصول هذه التصفية خالية من حقوق الدائنين التي لم يقرها المدير العام، ويكون لهؤلاء الدائنين عندئذ الرجوع على المدين بهذه الديون وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٤ موضوع النزاع بالنسبة لنصيب كل من فريد سليم عماد وعزيز سليم عماد في القطعتين المبيعتين استنادا إلى أن هذا القدر قد آل ضمن أموالهما وممتلكاتهما إلى الدولة تنفيذا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ دون أن يتحقق الحكم مما إذا كانت أموال هذين الشخصين قد صفيت وما إذا كان المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قد أقر أو رفض عقد البيع المشار إليه وأثر ذلك على الدعوى، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.



## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين موسى ، وعثمان زكريا على ، وحمد أبو الفتح الشريفى ،  
وأحمد ضياء الدين حنفى .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

( أ ) وقف . " الاستحقاق فى الوقف " .

إنشاء الوقف . دلالة على أنه مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً . مقتضاء .  
استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجهه معه  
لنقض القسمة .

( ب ) وقف . " تفسير شرط الواقف " .

وجوب حمل كلام الواقف على المعنى الذى أراد به وإن لم يوافق  
القواعد اللغوية .

١ — إذا كان ظاهر إنشاء الوقف يدل على أن الوقف مرتب الطبقات  
ترتيباً أفرادياً فإن لازم ذلك ومقتضاه أن يكون استحقاق الفرع بعد أصله  
استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجهه معه لنقض القسمة (١) .

٢ — طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — بشأن  
الوقف — يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أراد به وإن لم يوافق  
القواعد اللغوية .

( ١ ) قض ١٩٦٦/٦/٢٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٤٢٩ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن أحمد إبراهيم أحمد الشيخ أقام الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية ضد عبد الفتاح محمد حسن الشيخ وآخرين يطلب الحكم باستحقاقه لخصته فى وقف المرحوم سعيد محمد المساح وإلزام الحراس على الوقف بتسليمه نصيبه وبأن يؤدوا له مبلغ أربعائة جنيه قيمة الربيع عن سنة ١٩٦٢ الزراعية وما يستجد حتى تاريخ التسليم ومنع تعرض باقى المدعى عليهم له فى ذلك وإلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب الإشهاد الشرعى الصادر أمام محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٣ هجرية وقف المرحوم سعيد محمد المساح الأقطيان المبينة به على نفسه حال حياته ثم من بعده على أخيه الشقيق أحمد وأخوته لأبيه حسن وعبد الحليل ومحمد وإبراهيم وزنوبه وعلى زوجته آمنه محمد غريب وابنته عيوشة ومعتوقته فاطمة السوداء وعلى ما سيحدثه له الله من الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم الذكور منهم دون أولاد البطون وعلى نسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم قبل دخوله فى هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه فى الاستحقاق واستحق ما كان يستحق أصله لو كان حيا ومن مات ولم يعقب ولدا ذكرا انتقل نصيبه لمن فى درجته من إخوته الذكور فقط دون الإناث يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم جميعا فإذا انقرضوا جميعا يكون وقفا مصروفا ريعه لمن يكون موجودا من أولاد البطون من أولاد الموقوف

عليهم ونسلهم وعقيرهم طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل على النص والترتيب المشروحين أعلاه، فإذا انقضوا جميعاً بأسرهم يكون ذلك وقفاً مصروقاً على العلماء والمجاورين .. إلخ ، وقد توفي الواقف والوقف باق على حالة وآل الاستحقاق من بعده لإخوته وباقي أفراد الطبقة الأولى، وتوفوا جميعاً وكان آخرهم موتاً إبراهيم الذي مات سنة ١٩٣٣ وآل ربع الوقف إلى أولاد أخوته الأربعة أحمد الأخ الشقيق وحسن وعبد الحليل ومحمد واستحق كل منهم ربع الوقف وتوفي أحمد عن أولاده إبراهيم ومحمد وهانم وصديقه ونبيهه ، وتوفيت البنات الثلاث وآل نصيبهم إلى إبراهيم ومحمد وتوفي إبراهيم في سنة ١٩٥٣ عن ولده أحمد — المدعى — وتوفي محمد عن أولاده سعد وزكيه وهانم وشوق وآل نصيبه وهو  $\frac{1}{8}$  ربع الوقف لأولاده بالفريضة الشرعية وتوفي حسن محمد الشيخ عن ولديه محمد وتوفيت تفيده وآل نصيبها لأحباب محمد وتوفي محمد حسن الشيخ عن أولاده عبد الفتاح وحسن وشوق ونظيره وزهيره وأنشراح ووداد وفكرية وآل إليهم نصيبه بالفريضة الشرعية وتوفي عبد الحليل عن أولاده زنوبة ومنى وزكيه وهانم وعبد العزيز وتوفيت ابنته هانم وابنه عبد العزيز وآل نصيبهما لأخوتهما، ثم توفي إبراهيم عن ابنته نجية وتوفي محمد عن ابنته بديعة . ولما كان المدعى يستحق  $\frac{1}{8}$  الوقف وهو نصيب والده أصلاً وآيلاً باعتبار الوقف مرتباً ترتيباً أفرادياً، وقد قضى نهائياً من محكمة استئناف طنطا في الاستئناف رقم ٢٢ سنة ١ قضائية بأن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً ، ولا امتناع الحراس وباقي المستحقين عن تسليمه نصيبه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته، كما أقام عبد الستار محمد أحمد الشيخ الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية، وقال شرحاً لها إن والده يستحق  $\frac{1}{8}$  ربع الوقف باعتباره أحد الأخوة الأربعة الذين آل إليهم الاستحقاق في الوقف بعد وفاة باقي أفراد الطبقة الأولى وتوفي والده عن سبعة أولاد ذكور وأربع إناث، وقد توفي الأخوة الأربعة المكونين للطبقة الأولى عن أولاد ذكور كثيرين لم يبق منهم سوى ثلاثة هم إبراهيم ومحمد من أولاد أحمد محمد الشيخ أخ الواقف ومحمد من أولاد حسن محمد الشيخ وبذلك يكون عدد أفراد الطبقة الثانية سبعة عشر منهم ١١ أولاد محمد بن محمد بن محمد الشيخ وإبراهيم محمد ولدى الأخ أحمد محمد الشيخ ويتقسم عليهم الوقف فيخص كل منهم  $\frac{1}{11}$  قيراطاً من ٢٤ قيراطاً باعتبار أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً جملياً



وانتهى إلى طلب الحكم باستحقاقه لهذه الحصة وإلزام الحراس بتسليمه غلتها ومنع تعرض باقي المدعى عليهم له في ذلك، وأقامت انشراح بنت محمد بن حسن محمد أحمد الشيخ الدعوى رقم ٥٩ سنة ١٩٦٣ كفر الشيخ الابتدائية للأحوال الشخصية، وقالت شرحا لها إن والدها قد آل إليه نصيب والده في الوقف وقدره ٦ قرار يربط من ٢٤ قيراطا وتوفى والدها ويوزع نصيبه على أولاده وهم عبدالفتاح وحسن وشوقي ونظيره وزهيره وانشراح ووداد وفكرية، وقالت إن الوقف مرتب بالطبقات ترتيبا أفراديا وإن نصيبها ٣ قيراط وانتهت إلى طلب الحكم باستحقاقها لهذه الحصة وريعها عن سنة ١٩٦٢، كما أقام اخوتها زهيره ووداد وفكرية الدعوى رقم ٦٠ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية وطلب كل منهن الحكم باستحقاقها لحصة قدرها ٣ قيراط، وأقام حسن وشوقي ونظيره أولاد محمد حسن محمد أحمد الشيخ الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٦٢ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية يطلب كل منهم نصيبه في الوقف على أساس التفاضل بين الذكر والأنثى. وأمرت المحكمة بضم دعاوى الأربع الأخيرة إلى الدعوى الأولى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣، ودفع أحمد إبراهيم الشيخ بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٣٠ و٩٥ و٦٠ سنة ١٩٦٣ لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية واستئنافها رقم ٩ قضائية. وبنازح ١٤/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) في الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية (أ) باستحقاق المدعى أحمد إبراهيم أحمد الشيخ لثلاثة قرار يربط من أربعة وعشرين قيراطا في أعيان الوقف موضوع الدعوى وألزمت المدعى عليهم المصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه. (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في شأن طلب التسليم ومنع التعرض والريع وإحالة هذه الطلبات بحالتها إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة مدنية لجلسة ١٩٦٦/٣/٢ (ثالثا) في الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية (أ) برفض الدفع بعدم قبولها سبق الفصل فيها وبقبولها وفي موضوعها باستحقاق المدعى عبد الستار محمد الشيخ لقدر يوازي ثلاثة أنجاس قيراط من ٢٤ قيراط في أعيان الوقف موضوع الدعوى (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في خصوص طلب التسليم ومنع التعرض (ثالثا) في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ (أ) باستحقاق المدعية انشراح محمد حسن الشيخ إلى ٣ قيراط

من أعيان الوقف (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في صدد طلب التسليم ومنع التعرض والريع (رابعا) في الدعوى رقم ٦٠ سنة ١٩٦٣ باستحقاق كل من زهيرة وفكرية ووداد محمد حسن الشيخ لنصيب يوازي ثلاثة أرباع القيراط من ٢٤ قيراطا من أعيان الوقف (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر طلب التسليم ومنع التعرض والريع (خامسا) في الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ (أ) — باستحقاق كل من شوقي وحسن محمد حسن الشيخ المدعين الأول والثاني إلى حصة قدرها ثلاثة أرباع القيراط من ٢٤ قيراطا واستحقاق المدعية الثالثة نظيرة محمد حسن الشيخ لحصة توازي  $\frac{٢٤}{١١}$  من القيراط من ٢٤ قيراطا (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التسليم ومنع التعرض والريع . واستأنف عبده وصادق ومحمود وبهية وسنية وهانم وعزيزة أولاد محمد محمد الشيخ الأخ الرابع للوقف وكذا نجيبة بنت ابراهيم محمد الشيخ وبديعة محمد محمد الشيخ هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين بإلغاء والحكم بنفس سير شرط الواقف على أساس أن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جمليا ، وتنقض القسمة فيه لوفاة ابراهيم أخ الواقف لأنه آخر الطبقة الأولى موتا وبموته ينقسم ريع الوقف على رؤوس الطبقة التي تليها وعددها ١٧ بعد وفاة من مات منهم قبل صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ سنة ١٩ قضائية . كما استأنفه كل من حسن وشوقي ولدا محمد بن حسن محمد الشيخ طالبين بتعديله والحكم باستحقاق كل منهما لنصيب وقدره  $\frac{١}{١١}$  ط من ٢٤ ط على أساس التفاضل بين الذكر والانثى ورفض دعوى باقى أخواتهما فيما زاد عن نصيبهن الشرعى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤ سنة ١٦ قضائية ، واستأنفه كذلك عبد الفتاح محمد حسن الشيخ طالبا بإلغاء في الدعويين رقمي ٦٠ و ٥٩ سنة ١٩٦٣ وتعديل الأنصباء بما يتفق وحجة الوقف بجعل نصيب الذكر مثل حظ الأتئين ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥ سنة ١٦ قضائية ، وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد . وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات الثلاثة رقم ٣ و ٥ و ٥٩ سنة ١٦ قضائية شكلا وفي موضوعها بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من استحقاق عبد الستار محمد محمد الشيخ المدعى في الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٦٣ بجعل هذا النصيب  $\frac{٦}{١١}$  قيراط من ٢٤



قيراطا أى  $\frac{13}{11}$  سهمما بدلا من  $\frac{7}{11}$  قيراط و برفض الاستثناءات المذكورة وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك مع إلزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما الأول والثاني ولم يبدوا دفاعا وطلب باقي المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا لا تنقض فيه القسمة بعد انقراض الطبقة العليا وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ تنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على " أن تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية " وقد نصت هذه المادة الأخيرة على أن تصدر الأحكام طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، والمنصوص عليه في هذا المذهب أن للواقف أن يرتب بين الطبقات في الاستحقاق ، وله أن يجعل الترتيب جمليا أو أفراديا فإذا دل كلام الواقف على أن الترتيب بين الطبقات جملي كان كذلك وإن دلت عباراته على أنه إنفرادي كان أفراديا ، والواضح من كتاب الوقف موضوع النزاع أن الترتيب الوارد فيه من قبيل الترتيب الجملي إذ لم يعبر الواقف بعبارة « من بعد كل » بل ذكر عبارة " ثم على أولاد الذكور منهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم طبقا بعد طبقة .. إلخ " أما النص على الشرط الجملي أو على انتقال نصيب من يموت بعد الاستحقاق إلى ولده ، فإنه لا يجعل الوقف مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا بل يتبقى جمليا على حاله ويتعين معه نقض القسمة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النص واعتبر الترتيب أفراديا وقال بعدم نقض القسمة ، فإنه يكون قد خالف الراجح من مذهب أبي حنيفة وأخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الإشهاد المؤرخ ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٣ هجرية يبين أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته



ثم من بعد وفاته يكون ذلك وفقا ريعه على أخيه شقيقه أحمد محمد الشيخ وعلى إخوته لأبيه وهم إبراهيم محمد ومحسن محمد وزنوبة وعبد الحليل محمد ومحمد محمد أولاد المرحوم محمد محمد الشيخ وعلى الست آمنة بنت المرحوم محمد غريب زوجة حضرة الواقف وعلى ابنته الست عيوشه وعلى فاطمة السوداء بنت عبد الله معتوق حضرة الراقف وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد الذكور منهم دون أولاد البطون ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ، أولاد الذكور منهم دون أولاد البطون ثم على نسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى عن نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . . . على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الاستحقاق واستحق نصيب أصله لو كان حيا بافيا ، وظاهر هذا الانشاء يدل على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا لازمه ومقتضاه أن يكون استحقاق الفرع بعد أصله استحقاقا أصليا لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على أن الترتيب بين الطبقات أفراديا فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون أو خالف شرط الواقف .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين كانوا قد تمسكوا في مذكرتهم المؤرخة ١٩٦٩/١/١١ بدفاع جوهرى جدير بالنظر ، ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على هذا الدفاع بأن الواقف إذا جعل الفرد يستحق نصيب أصله ويقوم مقامه في الاستحقاق مع وجود من هم في طبقة أصله فإن الوقف يكون مرتبا ترتيبا أفراديا ، ولما كان المتفق عليه بين فقهاء الحنفية أن شرط الواقف قيام الفرع مقام أصله واستحقاقه ما كان يستحقه مع وجود طبقة أصله إنما هو استثناء من حكم الترتيب الجملى يجب العمل به إلى أن تنقضى طبقة الأصل فإن انقرضت انقسم ريع الوقف على جميع رؤوس الطبقة التالية وأصبح كل فرع مستحقا لنصيب أصله استحقاقا أصليا لا استثنائيا ، وكان الحكم المطعون فيه مع مخالفته للمتفق عليه بين فقهاء الحنفية لم يبين السند القانوني الذى أقام عليه قضاءه فإنه يكون قاصرا بما يعيبه .

وحيث إن هذا النـمى فى غير محله ، ذلك أنه طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يحـمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أرادـه وإن لم يوافق القواعد اللغوية . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض دفاع الطاعنين الوارد بصحيفة الاستئناف وفى المذكرات وبعد أن أورد أسانيد حكم محكمة أول درجة أضاف أنه ” بالنسبة لما أثاره المستأنفون فى الاستئناف رقم ٣ سنة ١٦ من القول بتفسير شروط حجة الوقف على أساس أن الوقف مرتب ترتيبا جمليا لا أفراديا بدليل عطف الواقف بكلمة ثم أربع مرات إلى الطبقة الرابعة وبدليل قوله بعبارة — طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل — فإن هذه المحكمة ترى أنه يبين لها من مراجعة عبارات الواقف فى حجة وقفه أنه قصد أن يكون ترتيب الوقف ترتيباً أفرادياً لا ترتيباً جملياً مما يؤيد محكمة أول درجة فيما انتهت إليه للأسباب التى وردت بالحكم المستأنف وتضيف هذه الهيئة إليها رداً على ما جاء بأسباب الاستئناف أن هذا الرأى هو الذى يقتضيه التفسير الصحيح لنص عبارات إنشاء الوقف والتى بينها المحكمة فى صدر هذا الحكم ، ويؤكد هذا النظر قول الواقف إن الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان عند الاجتماع ، فإن عبارة ” بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ” واضحة الدلالة على أن الترتيب يكون بين كل فرد من أفراد الطبقة الواحدة وبين فرعه هو ترتيباً خاصاً بين الأصل والفرع وليس ترتيباً بين هذا الأصل وفرع غيره الذى لا يحجبه وكذلك يؤكد هذا النظر قول الواقف ( الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها ) ” وأن عطف الواقف بكلمة ثم ” وقوله طبقة بعد طبقة فإن ذلك لا يغير من المعنى الواضح الذى حدده ذلك الواقف فى حجة وقفه بعد أن نص على أن ” كل أصل لا يحجب إلا فرعه فقط دون فرع غيره ” وهى أسباب كافية لحمل قضائه فى هذا الخصوص وفيها الرد على دفاع الطاعنين ، فإنه لا يكون مشوباً بالقصور .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، عثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشريفي .

( ١٠٦ )

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ القضائية "أحوال شخصية" :

وقف . " الاستحقاق في الوقف " . " تفسير شرط الواقف " .

الأصل في الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل أو قامت قرينة تدل عليه .

اشتراط التفاضل في طبقة والسكوت عنه في غيرها . أثره . القسمة بالسوية فيما عدا الطبقة  
التي اشترط فيها .

المختار عند الحنفية أن الأصل في الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط  
التفاضل أو قامت قرينة تدل عليه . فإن اشترط في طبقة ولم يشترط في غيرها  
ولم تقم قرينة تدل عليه يبقى الأصل مطلقاً وتكون القسمة بالسوية . وإذا كان  
إنشاء الوقف يدل على أن الواقف شرط التفاضل بين الذكر والأنثى في أفراد  
الطبقة الأولى فقط وسكت عنه بالنسبة لغيرهم من الطبقات فيرجع إلى الأصل  
ويقسم الربع بينهم بالسوية بين الذكر والأنثى فيما عدا الطبقة الأولى ، ولا يعدل  
عن هذا الأصل لقول الواقف في نهاية الإنشاء " يتداولون ذلك بينهم كذلك " أو  
قوله " على النض والترتيب المشروحين أعلاه " لأن المفهوم من إيراد الواقف  
هاتين العبارتين في نهاية الإنشاء أن الواقف أراد بهما مجرد الترتيب بين طبقات  
المستحقين .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطامن — تتحصل في أن أحمد إبراهيم أحمد الشيخ أقام الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كسر الشيخ الابتدائية ضد عبد الفتاح محمد حسن الشيخ وآخرين بطلب الحكم باستحقاقه لحصته في وقف المرحوم سعد محمد المساح وإلزام الحراس على الوقف بتسليمه نصيبه وبأن يؤدوا له مبلغ أربع مائة جنيه قيمة الربيع عن سنة ١٩٦٢ الزراعية وما يستجد حتى تاريخ التسليم ومنع تعرض باقي المدعى عليهم له في ذلك وإلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب الأشهاد الشرعي الصادر أمام محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٣ هجرية وقف المرحوم سعد محمد المساح الأقطان المبينة به على نفسه حال حياته ثم من بعده على أخيه الشقيق أحمد وأخوته لأبيه حسن وعبد الحليل ومحمد وإبراهيم وزنوبة وعلى زوجته آمنة محمد هديب وابنته عيوشة ومعتوقته فاطمة السوداء وعلى ما سيحدثه له الله من الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون ثم على أولاد أولاد أولادهم الذكور منهم دون أولاد البطون وعلى نسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيسه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولده وإن سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا ومن مات ولم يعقب ولدا ذكرا انتقل نصيبه لمن في درجته من إخوته الذكور فقط دون الإناث يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم جميعا ، فإذا انقرضوا جميعا يكون وقفا مصروفا ريعه لمن يكون موجودا من أولاد البطون من أولاد الموقوف عليهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل على النص والترتيب المشروحين أعلاه ، فإذا انقرضوا جميعا بأسرهم يكون ذلك وقفا مصروفا على العلماء والمجاورين . الخ . وقد توفي الواقف والوقف باق على حالة وآل الاستحقاق من بعده لإخوته

وباقى أفراد الطبقة الأولى وتوفوا جميعاً ، وكان آخرهم موتاً إبراهيم الذى مات سنة ١٩٦٣ وآل ريع الوقف إلى أولاد أخوته الأربعة أحمد الشقيق وحسن وعبد الحليل ومحمد فاستحق كل منهم ربع ريع الوقف ، وتوفى أحمد عن أولاده إبراهيم ، ومحمد ، وهانم ، وصديقة ، ونبيهة ، وتوفيت البنات الثلاث وآل نصيبهن إلى إبراهيم ، ومحمد ، وتوفى إبراهيم فى سنة ١٩٥٣ عن ولده أحمد المدعى — وتوفى محمد عن أولاده سعد ، وزكية ، وهانم ، وشوق وآل نصيبه وهو  $\frac{1}{8}$  انوقف لأولاده بالفريضة الشرعية وتوفى حسن محمد الشيخ عن ولديه محمد ، وتفيده وتوفيت تفيده وآل نصيبها لأخيها محمد ، وتوفى محمد حسن الشيخ عن أولاده عبد الفتاح ، وحسن ، وشوق ، ونظيرة ، وزهيرة ، وانشرح ، ووداد ، وفكرية ، وآل إليهم نصيبه بالفريضة الشرعية ، وتوفى عبد الحليل عن أولاده زنوبة ، ومنى ، وزكية ، وهانم ، وعبد العزيز ، وتوفيت ابنته هانم وابنته عبد العزيز وآل نصيبهما لإخوتهما ثم توفى إبراهيم عن ابنته نجية ، وتوفى محمد عن ابنته بديعة ، ولما كان المدعى يستحق نصف ريع الوقف وهو نصيب والده أصلاً وآيلاً ، وقضى نهائياً من محكمة استئناف طنطا فى الاستئناف رقم ٢٢ سنة ٩ قضائية بأن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً ، ولا امتناع الحراس وبقاى المستحقين عن تسليمه نصيبه ، فقد انتهى إلى طلب الحكم بطلباته ، كما أقام عبد الستار محمد محمد أحمد الشيخ الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية ضد نفس المدعى عليهم يطلب الحكم باستحقاقه لحصة قدرها  $\frac{1}{17}$  فى ريع الوقف ، وأقامت انشراح محمد حسن محمد أحمد الشيخ الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية تطلب الحكم باستحقاقها لحصة قدرها  $\frac{1}{8}$  نصيب والدها فى الوقف ، وأقامت السيدات زهيرة ، ووداد ، وفكرية بنات المرحوم محمد حسن الشيخ الدعوى رقم ٦٠ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية يطلبن الحكم باستحقاقهن لحصص فى الوقف ، وأقام حسن ، وشوق ، ونظيرة أولاد المرحوم محمد حسن الشيخ الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية يطلبون الحكم باستحقاقهم لحصص فى الوقف المذكور . وأمرت المحكمة بضم دعاوى الأربع الأخيرة إلى الدعوى الأولى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ ، ودفع أحمد إبراهيم الشيخ بعدم جواز نظر دعاوى رقم ٣٠ و ٥٩ و ٦٠ سنة ١٩٦٣ لسابقة الفصل فيها.



فی الدعوی رقم ۵۰ لسنة ۱۹۵۶ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية واستئنافها رقم ۲۲ سنة ۹ قضائية. وبتاريخ ۱۴/۱۲/۱۹۶۵ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) في الدعوى رقم ۲۹ سنة ۱۹۶۳ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية (۱) باستحقاق المدعى أحمد إبراهيم أحمد الشيخ لثلاثة قرار يبط من أربعة وعشرين قيراطا في أعيان الوقف موضوع الدعوى وألزم المدعى عليهم المصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في شأن طلب التسليم ومنع التعرض والريع وإحالة هذا الطلب بحالته إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة مدنية بجلسة ۲/۳/۱۹۶۶ (ثانيا) في الدعوى رقم ۳۰ سنة ۱۹۶۳ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية (۱) برفض الدفع بعدم قبولها لسبق الفصل فيها وبقبولها وفي موضوعها باستحقاق المدعى عبد الستار محمد محمد الشيخ لقدر يوازي ثلاثة أحماس قيراط من أربعة وعشرين قيراطا في أعيان الوقف موضوع الدعوى وألزم المدعى عليهم المصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. (ب) بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في خصوص طلب التسليم ومنع التعرض وإحالة هذا الطلب بحالته إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة مدنية بجلسة ۲/۳/۱۹۶۶ .

(ثالثا) في الدعوى رقم ۵۹ لسنة ۱۹۶۳ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية. (۱) باستحقاق المدعية انشراح محمد حسن الشيخ إلى ثلاثة أرباع القيراط من أربعة وعشرين قيراطا في أعيان الوقف موضوع الدعوى وألزم المدعى عليهم المصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة .

(ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في صدد طلب التسليم ومنع التعرض والريع وإحالة هذا الطلب بحالته إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة مدنية بجلسة ۲/۳/۱۹۶۶ (رابعا) في الدعوى رقم ۶۰ سنة ۱۹۶۳ (أ) باستحقاق كل من زهير وفكرية ووداد محمد حسن الشيخ لنصيب يوازي ثلاثة أرباع القيراط من ۲۴ قيراطا من أعيان الوقف موضوع الدعوى وألزم المدعى عليهم المصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة (ب) بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في خصوص طلب التسليم ومنع التعرض والريع وإحالة هذا الطلب بحالته إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة مدنية بجلسة



١٩٦٦/٣/٦ (خامسا) في الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ أحوال شخصية كفر الشيخ الابتدائية (أ) باستحقاق كل من شوقي وحسن محمد حسن الشيخ المدعين الأول والثاني إلى حصة قدرها ثلاثة أرباع القيراط من أربعة وعشرين قيراطا في أعيان الوقف موضوع الدعوى ورفض ما عدا ذلك من طلباتهما بشأن الاستحقاق، واستحقاق المدعية الثالثة نظيره محمد حسن الشيخ لحصة توازي أربعة وعشرين على خمسة وخمسين من القيراط من أربعة وعشرين قيراطا في أعيان الوقف موضوع الدعوى وألزمته المدعى عليهم المصروفات المناسبة ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة (ب) بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التسليم ومنع التعرض والبيع وإحالة هذا الطلب بحالته إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة مدنية لجلسة ١٩٦٦/٣/٢ (سادسا) تكليف قلم الكتاب بإعلان ذوى الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلبات المحالة إلى الهيئة المدنية بالمحكمة . استأنف حسن وشوقي ولدا محمد حسن الشيخ هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين تعديل الحكم المستأنف والقضاء لكل منهما بنصيب يوازي  $\frac{2}{11}$  قيراطا من ٢٤ قيراطا باعتبار نصيب الذكر مثل نصيب الأنثىين وقيد استئنافهما برقم ٤ سنة ١٦ قضائية كما استأنفه عبد الفتاح محمد حسن الشيخ طالبا تعديل الحكم المستأنف في الدعويين ٥٩ ، ٦٠ سنة ١٩٦٣ كفر الشيخ الابتدائية للأحوال الشخصية وجعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى وقيد استئنافه برقم ٥ سنة ١٦ قضائية واستأنفه عبده وصادق ومحمود وبهيه ومنية وهانم وعزيزة أولاد المرحوم محمد محمد الشيخ وتحية إبراهيم الشيخ وبديعة محمد محمد محمد الشيخ وقيد استئنافهم برقم ٣ سنة ١٦ قضائية وأمرت المحكمة بضم الاستئنافات الثلاثة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات الثلاثة رقم ٣ و ٤ و ٥ سنة ١٦ قضائية شكلا وفي موضوعها بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من استحقاق عبد الستار محمد محمد الشيخ المدعى في الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٦٣ - المستأنف ضده الخامس في الاستئناف رقم ٣ سنة ١٦ ق - بجعل هذا النصيب  $\frac{7}{11}$  قيراطا من ٢٤ قيراطا أي  $\frac{13}{11}$  سهما بدلا من  $\frac{7}{11}$  قيراطا ، ورفض الاستئنافات المذكورة وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك مع إلزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر

الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهن عدا الثالثة والرابعة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على عدم وجود تفاضل بين الذكر والأنثى في طبقات المستحقين التالية للطبقة الأولى وهو منه خطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت في الأوراق ، إذ يبين من حجة الوقف أن الواقف جعل نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين في الطبقة الأولى وبعد أن عين باقي المستحقين على اختلاف طبقاتهم حرص على استمرار التفاضل بينهم وعبر عن ذلك بقوله ” يتداولون ذلك بينهم كذلك “ وبقوله ” على النص والترتيب المشروحين أعلاه “ وأخذ يردد هذه العبارة بين الفقرة والأخرى وهو يعني بذلك أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وأنه مما يؤيد أن الواقف أراد التفاضل أنه في كتابه كان دائم الرعاية للذكر بدليل قصره الاستحقاق على أولاد الذكور دون أولاد الإناث ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على التسوية بين الذكر والأنثى فيمن عدا الطبقة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في القانون وخالف الثابت في حجة الوقف .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المختار عند الحنفية أن الأصل في الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل أو قامت قرينة تدل عليه ، فإن اشترط في طبقة ولم يشترط في غيرها ولم تقم قرينة تدل على خلافه يبقى الأصل مطلقاً وتكون القسمة بالسوية . وإذ كان الثابت في حجة الوقف أن الواقف أنشأ وقفه ” على نفسه مدة حياته ثم بعد وفاته يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه على أخيه شقيقه أحمد محمد الشيخ وعلى أخوته لأبيه وهم إبراهيم محمد وحسن محمد وزنوبة وعبد الحليل محمد ومحمد أولاد المرحوم محمد محمد الشيخ وعلى الست آمنة بنت المرحوم محمد هديب زوجة حضرة الواقف وعلى ابنته الست عيوشة وعلى فاطمة السوداء معتوقته وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد لذلك مثل حظ الأنثيين “ وأنه عين المستحقين في الطبقات التالية بقوله ” ثم على أولاد الذكور منهم دون أولاد البطون ثم على نسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره .



يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا باقيا ومن مات منهم ولم يعقب ولدا ذكرا انتقل نصيبه لمن في درجته من أخوته الذكور فقط دون الإناث يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم جميعا فإذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وفقا مصروفا ريعه لمن يكون موجودا من أولاد البطون من ذرية الواقف ونسلهم وعقبهم ، وكذلك من يكون موجودا من أولاد البطون من أولاد الموقوف عليهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل على النص والترتيب المشروحين أعلاه . فإن هذا الإنشاء يدل على أن الواقف شرط التفاضل بين الذكر والأنثى في أفراد الطبقة الأولى فقط وسكت عنه بالنسبة لغيرهم من الطبقات فيرجع إلى الأصل ويقسم الريع بينهم بالسوية بين الذكر والأنثى فيما عدا الطبقة الأولى ولا يعدل عن هذا الأصل لقول الواقف في نهاية الإنشاء "يتداولون ذلك بينهم كذلك" أو قوله "على النص والترتيب المشروحين أعلاه" لأن المفهوم من إيراد الواقف هاتين العبارتين في نهاية الإنشاء أن الواقف أراد بهما مجرد الترتيب بين طبقات المستحقين ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن السبب الثاني أن الطاعنين كانوا قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بمستندات وإقرارات صادرة من المستحقين تدل على أنهم اتفقوا على أن قصد الواقف هو تفضيل الذكر على الأنثى في الطبقات التالية للطبقة الأولى كما التزم المستحقون هذا القصد عند توزيع الأنصبة ولكن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في تلك المستندات وأغفل مناقشتها وقضى بعدم وجود تفاضل في الطبقات التالية للطبقة الأولى فيكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي على غير أساس ذلك أن الطاعنين لم يقدموا لهذه المحكمة ما يثبت سبق تقديمهم للمستندات التي يتحدثون بها إلى محكمة الموضوع فيكون نعيمهم بهذا السبب عاريا عن الدليل .



## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ١٠٧ )

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٦ القضائية :

أوراق تجارية . " رجوع الحامل على المظهر " .

رجوع الحامل على المظهرين وضمائم الاحتياطين . إجراءات . إعفاء الحامل من كل  
أو بعض هذه الإجراءات . مناطه . الاتفاق على شرط الرجوع بلامصاريف . جواز ورود  
هذا الشرط في ذات الورقة التجارية أو أية ورقة أخرى . مريحا أو ضمنا .

أوجب القانون لرجوع الحامل على المظهرين وضمائم الاحتياطين تحرير  
بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق وإعلان البروتستو  
وورقة التكليف بالحضور إلى من يريد الرجوع عليه منهم خلال خمسة عشر يوما  
من تاريخ تحرير البروتستو ، ورتب على إهمال أى من هذه الإجراءات سقوط  
حقه في الرجوع ، إلا أنه يجوز إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الواجبات  
بالإتفاق على شرط الرجوع بلامصاريف ، والذي قد يرد بذات الورقة التجارية  
أو في ورقة مستقلة ، كما قد يكون صريحا أو ضمنا ، يستخلص من قرائن الحال  
فإذا لم يتخذ الحامل أيا من الإجراءات التي أعني منها بهذا الشرط ، فإنه لا يجوز  
للمظهر أو ضامنه الاحتفاء بالسقوط "المواد ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥ وما بعدها  
من قانون التجارة" .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن بنك القاهرة أقام الدعوى رقم ۱۵۳۶ سنة ۱۹۶۳ تجارى كلى القاهرة ضد شركة مصر للتأمين ومدير إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة وآخرين طالبا إلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع له مبلغ ۲۳۰.۸۶ جنيها والفوائد بواقع ۷ ٪ ابتداء من تاريخ استحقاق كل سند حتى تمام السداد وبالزام المدعى عليه الثانى بصفته فى مواجهة المدعى عليه الثالث أحمد محمد قطب بأن يدفع له بالتضامن مع الشركة المدعى عليها الأولى من الأموال التى آلت من هذا الأخير إلى الدولة المبلغ السالف والفوائد المطلوبة ، وقال فى بيان دعواه إنه بموجب وثيقة صادرة بتاريخ ۱۹۶۰/۸/۲۱ أمنت المدعى عليها الأولى مؤسسة أحمد محمد قطب ضد عدم سداد السندات الإذنية المحررة على عملائها والتى يقدمها للبنك الخصم أو الضمان خلال المدة من ۱۹۶۰/۸/۲۱ حتى ۱۹۶۱/۸/۲۱ وإعمالا لشروط الوثيقة قام المؤمن له أحمد محمد قطب بأعداد حوافظ السندات الإذنية التى انطبقت عليها الشروط وسلمها للشركة المدعى عليها الأولى فراجعتها ووقعت على حوافظ الخصم المبين بها السندات الإذنية التى قبلت ضمانها والبالغ عددها ۱۲۱ سندا قيمتها الإجمالية ۵۶۰.۸۲ جنيها كما أصدرت له فى ۱۹۶۰/۸/۲۱ خطابا عن الوثيقة وملاحقها أبدت فيه موافقتها على موافاة البنك فورا بقيمة كل كميالة من الكمبيالات الـ ۱۲۱ السابقة التى ترد إليها مصحوبة بالعقد وبروتستو عدم الدفع طبقا لشروط الوثيقة ، ولما لم يقم المدينون فى السندات الإذنية بالسداد ظهر لها كل سند لم تدفع قيمته تظهيرا ناقلا للملكية وطالبها بدفع قيمته فبدأت بالفعل فى سداد السندات التى أرسلت إليها دون اعتراض ، ثم امتنعت فى ۱۹۶۱/۱۱/۲۲ عن سداد مبلغ ۲۳۰.۸۶ ج قيمة خمسين سندا إذنيا بحجة سقوط حق البنك فى الرجوع عليها بإهماله الواجبات الملقاة على عاتق حامل السند للأمر طبقا لأحكام قانون التجارة وردت الشركة المدعى عليها بأن العقد ليس عقد تأمين بل عقد ضمان إحتياطي قاصر على السندات الإذنية المحررة لصالح أحمد محمد قطب وفاء لثمن مبيعات من السلع المبينة فى جدول الوثيقة وبشرط أن يحتفظ أحمد محمد قطب المضمون لنفسه فى عقد البيع بحق ملكية السلع المبينة حين تمام السداد ، وإذا لا توافر هذه الشروط

في السندات موضوع النزاع فلأنها لا تدخل في نطاق الضمان المستولة عنه وبفرض أنها تدخل في نطاقه فإن حق البنك في الرجوع عليها بصفتها ضامنة احتياطية قد سقط بسقوط حقه في الرجوع على المظهر المضمون أحمد محمد قطب إذ لا يملك الحامل الرجوع على المظهر أو ضامنه الاحتياطي إلا إذا قام بالواجبات التي فرضها عليه قانون التجارة من إعلان المدين الأصلي بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق وإعلان المظهر وضامنه الاحتياطي بهذا البروتستو خلال ١٥ يوما من تاريخ إجرائه ورفع الدعوى على المظهر وضامنه الاحتياطي خلال الأجل السابق وهو ما أهمل البنك في اتخاذه وقد خلت الوثيقة من شرط الرجوع بلا مصاريف، ودفع المدعى عليه الثاني الدعوى بعدة دفعات من بينها الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤ حكمت المحكمة (أولا) بإثبات تنازل المدعى عن مخاصمة المدعى عليهم عدا الأول والثاني (ثانيا) برفض كافة الدفعات التي أبداهها المدعى عليه الثاني وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى (ثالثا) بإلزام الشركة المدعى عليها الأولى بأن تدفع للبنك المدعى مبلغ ٢٣٠٨٦ ج والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من قيمة كل سند من السندات الإذنية موضوع الدعوى ابتداء من تاريخ استحقاقه حتى السداد ورفض ما عدا ذلك من الطلبات واستأنفت الشركة المدعى عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد استئنافها برقم ١٦ سنة ٨٣ قضائية وتاريخ ١٩٦٢/٦/١٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، ثم عرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد الاستدلال من وجوه (أولها) أن مآقره الحكم من أن اشتراط شركة التأمين تحويل السند إليها مرفقا به البروتستو وإعطاء مهلة للمؤمن له مدتها ستون يوما للوفاء لا يتفق مع ما اشترطه القانون من إقامة دعوى الصرف ضد المؤمن له وإعلانها له في ظرف خمسة عشر يوما التالية لعمل



البروتستو يناقض ما قصده الطرفان ويخالف أحكام القانون إذ أفصحت الطاعنة في وثيقة الضمان عن وجوب المحافظة على دعوى الصرف بجانب دعوى الرجوع إلا أن الحكم قد خلط بين الدعويين، إذ تخضع العلاقة الأصلية السابقة على السند الإذني والتي رتب المديونية للقواعد العامة، أما العلاقة الصرفية التي ترتبت على سحب الكيالة أو تداولها فتخضع لقانون الصرف، وهذه العلاقة الأخيرة هي التي اعتمدت عليها شركة التأمين بدليل أنها اشترطت أن يقوم الحامل بعمل البروتستو فأفصحت بذلك عن رغبتها في عدم التهاون فيها، وفي وجوب اتخاذ باقي الإجراءات اللازمة لها من إعلان البروتستو للمظهر وضامنه ورفع دعوى الصرف خلال الخمسة عشر يوما التالية لتحرير البروتستو كما حافظت في نفس الوقت على الدعوى الأصلية واشترطت ٦٠ يوما للرجوع بمقتضاها، ومن ثم فليس هناك تعارض بين وجوب التزام إجراءات الصرف وبين تحديد ٦٠ يوما للرجوع الضامن الاحتياطي (الطاعنة) بالدعوى العادية على المضمون أحمد محمد قطب (وثانيها) أن الحكم قد استخلص من النص في البند السادس من الوثيقة على التزام المستفيد عند عدم الوفاء بتظهير السندات لأمر شركة التأمين بتظهير ناقلا للملكية وإرسالها لها مرفقا بها سند بروتستو علم الدفع وقيام شركة التأمين بأداء قيمة السند إلى المستفيد دون أية رسوم أو مصاريف ودون مسئولية على المستفيد أن الشركة قد قبلت شرط الرجوع بلا مصاريف الذي يعنى الحامل من تحرير البروتستو ورفع دعوى الصرف في الميعاد وهو منه خطأ في تطبيق القانون من ناحيتين (الأولى) أن الشركة تعتبر طبقا لوثيقة التأمين صامنا احتياطيا ولا يجوز للحامل الرجوع عليها إلا إذا رجع على المضمون، وإذا لم يرجع البنك على المضمون بدعوى الصرف فلا يجوز له الرجوع على الضامن ويفرض وجود شرط الرجوع بلا مصاريف في وثيقة التأمين فإن هذا الشرط لاشأن له في رجوع الحامل على المظهر لأن هذا الرجوع لا يستند إلى وثيقة التأمين وإنما يستند إلى السند الإذني وهو سند لا يحمل شرط الرجوع بلا مصاريف (والثانية) أن الحامل لا يملك الرجوع على المظهر وضامنه الاحتياطي إلا إذا قام بالواجبات التي فرضها عليه قانون التجارة وهي إعلان المدين الأصلي بروتستو عدم الدفع وإعلان المظهر وضامنه الاحتياطي بهذا البروتستو خلال ١٥ يوما من تاريخ إجرائه ورفع الدعوى على المظهر وضامنه الاحتياطي خلال الأجل السابق، وإذا أهمل البنك الحامل القيام بأي من هذه الواجبات

فقد سقط حقه في الرجوع على المظهر وعليها لأن التزام الضامن تابع لالتزام المضمون ولا يفتى إعلان أحدهما عن إعلان الآخر وبفرض تحرير الضامن شرط الرجوع بلا مصاريف فإنه لا يحتاج بهذا الشرط إلا على الضامن دون المظهر ( ثالثاً ) أن القول بأن البند السادس من وثيقة التأمين يتضمن شرط الرجوع بلا مصاريف تأباه طبيعة الأمور ويتنافى مع إرادة الطرفين إذ المقصود من الوثيقة أساساً تيسير خصم هذه السندات لدى البنك بتقديم ضامن موثر يطمئن إليه البنك ولقد ضمنّت الطاعنة المؤمن له عند قيامه بخصم السندات لديه فهي إذن لم تلزم شخصياً بالوفاء بل انضمت له في الالتزام المصرفي كضامن احتياطي بورقة مستقلة وإذا كان المقصود من الرسوم والمصاريف المنوه عنها بالبند المذكور رسوم ومصاريف التأمين وكان الهدف من اشتراط عمل البروتستو أن يحافظ البنك — الذي يتلقى منها الوفاء — على دعوى الصرف التي تهين نفسها للحلول محلها فيها ، فإنه يمين تفسير هذا الشرط بأنه ينصرف إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على الدعوى كإعلان البروتستو وإقامة الدعوى في المواعيد وبالأوضاع المقررة في قانون الصرف تمشياً مع هذا الهدف وإلا لأصبح الشرط لغواً إذا ما ضاعت دعوى الصرف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن القانون أوجب لرجوع الحامل على المظهرين وضمائمهم الاحتياطيين تحرير بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق وإعلان البروتستو وورقة التكليف بالحضور إلى من يريد الرجوع عليه منهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحرير البروتستو ورتب على إهمال أي من هذه الإجراءات سقوط حقه في الرجوع ، إلا أنه يجوز إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الواجبات بالاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف والذي قد يرد بذات الورقة التجارية أو في ورقة مستقلة كما قد يكون صريحاً أو ضمناً يستخلص من قرائن الحال ، فإذا لم يتخذ الحامل أيًا من الإجراءات التي أعفى منها بهذا الشرط فإنه لا يجوز للمظهر أو ضامنه الاحتفاء بالسقوط ( المواد ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۶۵ وما بعدها من قانون التجارة ) وإذا نص في البند السادس من الوثيقة على أنه ” عند عدم الوفاء بقيمة أية كميالة في تاريخ استحقاقها يقوم المستفيد بتظهيرها لأمر الشركة تظهيراً ناقلاً للملكية ويرسلها لها مرفقاً بها



مستند البروتستو وتقوم الشركة بأداء قيمة الكيالة إلى المستفيد دون أية رسوم أو مصاريف وذلك دون أي تدخل من المؤمن له ودون أية مسؤولية على المستفيد ويجوز للمؤمن له بموافقة المستفيد ودون أن تطالب الشركة بدفع أي مبلغ ما - أن يسحب أو يدفع قيمة أية كيالة قبل تاريخ استحقاقها أو عند حلول أجلها على أن تخطر الشركة بذلك كتابة وفي هذه الحالة تتوقف التغطية الخاصة بهذه الكيالة ولا يستحق عن هذا الإيقاف أية رسوم مرتدة“ كما نص في البند السابع على أن ”يتعهد المؤمن له بأن يدفع للشركة خلال مهلة أقصاها ٦٠ يوما من تاريخ أداء الشركة للمستفيد قيمة كل كيالة من الكيالات التي لم يقم المدينون بوفاء قيمتها مضافا إليها فوائد تأخير بواقع ٦ ٪ في السنة حتى تمام السداد وتعيد الشركة إلى المؤمن له الكيالات وكذلك عقود البيع ومستندات التنازل الخاصة بها بعد سداد قيمتها بالكامل...“ وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على قوله ”... إن المحكمة تستقرئ مما ورد في نصوص وثيقة التأمين إنه عند عدم الوفاء يقوم المستفيد بتظهير السند لأمر شركة التأمين تظهيراً ناقلاً للملكية مرفقاً به سند البروتستو الذي عمل عند عدم الوفاء به في تاريخ الاستحقاق وتقوم الشركة بأداء قيمة السند إلى المستفيد دون أية رسوم أو مصاريف ودون أية مسؤولية على المستفيد ومما ورد في الوثيقة أيضاً أن المؤمن له ملزم بأن يدفع لشركة التأمين في مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ أداء الشركة للمستفيد كل سند من السندات التي لم يقم المدينون بوفاء قيمتها أن المحكمة تستقرئ من كل ذلك أن الشركة قد أعفت الحامل من إقامة دعوى الصرف، فاشتراط الشركة تحويل السند إليها مرفقاً به البروتستو وإعطائها للمؤمن مهلة قدرها ستون يوماً للوفاء لا يتفق مع ما اشترطه القانون من إقامة دعوى الصرف ضد المؤمن له وإعلانها في ظرف ١٥ يوماً التالية لعمل البروتستو ولو أرادت الشركة النص على ضرورة إقامة دعوى الصرف لضمنت الوثيقة ذلك، كما استلزم تحرير البروتستو ولا يغير من ذلك ما ذكرته الشركة المستأنفة من أن البروتستو هو أساس دعوى الصرف وإن الشركة بنصها على ضرورة حصوله إنما أرادت المحافظة على حقها بإقامة دعوى الصرف لأنه قول لا تؤيده نصوص الوثيقة كما تقدم وقد تكون الشركة أرادت بالبروتستو إثبات واقعة إمتناع المدين الأصلي عن الدفع لتكون على بينة من ذلك ومما يؤيد هذا



النظر ما ورد في نصوص الوثيقة من أن رجوع المستفيد على الشركة يكون بدون مصاريف وبدون أية مسئولية عليه ... " وهو استخلاص موضوعي سائق تحمله عبارات العقد مما يستقل به قاضي الدعوى ولا تجوز المجادلة فيه أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السهب الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لاتفاق الطرفين في الملحق المؤرخ ١٢/٤/١٩٦١ برقم ١٨٤ والذي ينص على ان يحجز البك ٥ ٪ من قيمة الكيالات المضمونة بموجب وثيقة التأمين طوال مدة مريان التأمين رغم التسليم بصحته وما يترتب عليه من وجوب خصم ٢٥١٢ ج و ٢٠٠ م وهو قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على سبق التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها التحدى به لأول مرة ، أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

— — — — —

## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧١

رياسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٠٨ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٧ القضائية :

تقدم . " تقدم مسقط " . دعوى . " تقديم الصحيفة  
للمحضرين " .

الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقدم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين  
بعد أداء الرسم كاملاً . م ٧٥ من قانون المرافعات السابق . ترتب هذا الأثر  
ولو قدمت الصحيفة إلى قلم المحضرين غير تابع للحكمة المقدمة لها الدعوى .

نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها  
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن الدعوى تعتبر قاطعة لمسدة التقدم  
أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ،  
ولم تشترط لترتيب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم المحضرين التابع  
للمحكمة التي ترفع إليها الدعوى ، بل جاء النص مطلقاً غير مقيد بأي قيد ،  
ولازم ذلك ومقتضاه ، وجوب إعتبار الصحيفة المسددة عنها الرسم كاملاً  
قاطعة لمدة التقدم أو السقوط من وقت تقديمها لأي من أقلام المحضرين دون  
تحديد للمحكمة التي يتبعها هذا القلم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن محمد حسنين شطا أقام الدعوى ۳۰۴۱ سنة ۱۹۶۵ مدنى كلى الإسكندرية ضد الدكتور محمود عبد الحميد الجندى طلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ ۶۷۰ جنيها وبتاريخ ۱۴ مارس سنة ۱۹۶۶ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى المبلغ المطلوب، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ۴۷۴ لسنة ۲۲ قضائية، ودفع المستأنف عليه بسقوط حق المستأنف في الطعن بالاستئناف لرفعه بعد الميعاد ورد المستأنف على هذا الدفع بأنه قدم صحيفة الاستئناف في الميعاد القانوني وأعلنها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها وبتاريخ ۶ نوفمبر سنة ۱۹۶۶ حكمت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يقدم المطعون عليه دفاعا، وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسقوط حق المستأنف في الطعن بالاستئناف على أن الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ۱۴ مارس سنة ۱۹۶۶ ولم يقدم الطاعن صحيفة الاستئناف إلى قلم محضرى محرم بك إلا بتاريخ ۱۶ مايو سنة ۱۹۶۶ وبعد مضي أكثر من ستين يوما وهو الميعاد المحدد بالمادة ۴۰۵ من قانون المرافعات ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الطاعن قد سدد الرسم على صحيفة الاستئناف في ۱۲ مايو سنة ۱۹۶۶ ثم سلمها إلى قلم محضرى بندر دمنهور في ۱۴ مايو سنة ۱۹۶۶ وتولى هذا القلم إرسالها إلى قلم محضرى محرم بك حيث تسلمها بتاريخ ۱۶ مايو سنة ۱۹۶۶ وبذلك يكون تسليم الصحيفة إلى قلم المحضرين قد تم في ميعاد الستين يوما لأن يوم ۱۳ مايو سنة ۱۹۶۶ صادف يوم جمعة وهو عطلة رسمية فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بتاريخ تسليم الصحيفة إلى قلم محضرى محرم بك دون قلم محضرى بندر دمنهور رغم عدم تحديد القانون قلم محضرين بعينه لتسلم الصحيفة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً فإنها لم تسترط لترتيب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم المحضرين التابع للحكمة التي ترفع إليها الدعوى بل جاء النص مطلقاً غير مقيد بأي قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه وجوب إعتبار الصحيفة المسدد عنها الرسم كاملاً قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها لأي من أقلام المحضرين دون تحديد للحكمة التي يتبعها هذا القلم ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على صورة صحيفة الاستئناف وشهادة قلم محضري بندر دمنهور المودعتين ملف الطعن — أن الطاعن بعد أن أدى الرسم كاملاً على صحيفة الاستئناف في ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ سلمها بتاريخ ١٤ مايو إلى قلم محضري بندر دمنهور الذي أشر عليها بذلك وأرسلها إلى قلم محضري محرم بك بعد أن أثبت ذلك بدفتر قيد الأوراق المرسلة إلى الجهات برقم ١٦٢٤ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن أ طرح تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف بعد أداء الرسم عنها كاملاً إلى قلم محضري بندر دمنهور في اليوم التالي لإنتهاء ميعاد الستين يوماً المحدد للطعن بالاستئناف والذي امتد إليه الميعاد لمصادفة آخره عطلة رسمية على ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات المذكور واعند بتاريخ وصول الصحيفة إلى قلم محضري محرم بك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن

## جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي قاضي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، محمد السيد أحمد حماد ، وملي  
عبد الرحمن .

( ١٠٩ )

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) إثبات " الاستجواب " . خبرة . محكمة الموضوع . حكم .

رفض طلب استجواب الخصم أو تعيين خير أو أكثر في الدعوى . من سلطة قاضي  
الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .

( ب ) حكم " تسبيب الحكم " . خبرة .

لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المتدب ، إلا يرد بأسباب خاصة على ماورد  
بالتقرير الاستشاري .

( ج ) حكم " تسبيب الحكم " ، إثبات " طلب تقديم أوراق " .

إشارة الخصم في دفاعه إلى أن الطرفين تاجران ويمكن دفاتر حدانية .  
لا يعد طلبا صريحا بتقديم الدفاتر . لا تلزم المحكمة ببيان سبب  
رفضها له .

١ - إجابة طلب استجواب الخصم أو تعيين خير أو أكثر في الدعوى ،  
من الرخص المخولة لقاضي الموضوع الذي له أن يلتفت عنه ، إن وجد في الدعوى  
من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدته بغير حاجة لاتخاذ ، وكان رفضه إجابته قائما  
على أسباب مبررة له .

٢ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المتدب في الدعوى إلا يرد  
بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الاستشاري بعد أن أفصح عن أنه لم يرد فيه  
ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي اطمأن إليه وأخذ به .

٣ — إذا كان الطاعن قد أشار في دفاعه إلى أن الطرفين تاجران ، ويمسكان دفاتر حسابية مبينا بها المبالغ التي يداينون بها الغير ، وكانت هذه الإشارة لا تعتبر طلبا صريحا منه بتقديم الدفاتر ، بل إن الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له أو الرد عليه هو الطلب الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة ، تدل على تصميم صاحبه عليه فإن النعى يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن أحمد اسماعيل سليمان الحلواني استصدر في ١٩٦٣/١/٣ أمر الأداء رقم ٧ سنة ٦٣ المنيا بإلزام حسين السيد حسين الحلواني بأن يدفع له مبلغ ١٩٧٩ ج قيمة الباقي من سند اذني مؤرخ ١٩٦١/٦/٨ يستحق السداد بعد ثلاثة أيام من تاريخ تحريره وأقام حسين السيد حسين التظلم رقم ٦٣ سنة ٦٣ كلى المنيا استنادا إلى أن السند مزور عليه وطعن عليه بالتزوير في ١٩٦٣/٥/٢٥ وأعلن خصمه بمذكرة الشواهد التي ختمها بطلب الحكم برد وبطلان السند وإلغاء أمر الأداء المتظلم منه ، وفي ١٩٦٤/١/٢٣ حكمت المحكمة بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وقبول الشاهد الأول ونذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بوزارة العدل بأسبوط لينذب من يراه من خبراء الخطوط لاستكتاب المتظلم لإجراء المضاهاة ، وقدم الخبير المستدب تقريرا انتهى فيه إلى أن المتظلم هو الكاتب للتوقيع الموجود على السند ، وفي ١٩٦٥/٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وبصححة الورقة المدعى بتزويرها وبتغريم المتظلم ٢٥ ج للخرانة وبإعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٦٥/٣/١٣ ليبدى الطرفان دفاعهما في الموضوع ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥ حكمت برفض التظلم وتأيد أمر الأداء رقم ٧ سنة ١٩٦٣ المنيا المتظلم منه ، واستأنف حسين السيد حسين هذا الحكم لدى



محكمة استئناف بنى سوييف طالبا ( أولا ) إلغاء الحكم الصادر في ١٣/٢/١٩٦٥ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة الورقة المدعى بتزويرها والقضاء برد وبطلان السند المؤرخ ٨/٦/١٩٦١ ( ثانيا ) وفي موضوع الدعوى رقم ٦٣ سنة ١٩٦٣ بإلغاء أمر الأداء رقم ٧ سنة ١٩٦٣ كلى المنيا واعتباره كأن لم يكن وفي ١٤/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع من وجهين ( أولهما ) أنه طلب استجواب المطعون عليه عن أسباب المديونية موضوع السند المطعون عليه بالتزوير وتقديم دفاتره المثبت بها ذلك الدين ونذب خبير أو أكثر لتحقيق ماتبين من وجود توقيعين على السند رأى قسم أبحاث التزييف والتزوير أن أحدهما صحيح والآخر مزور وماتبين من أنه قد أثبت على ظهره سداد مبلغ ٢٢٤٣ ج ومبلغ ٣٠٠٠ ج في يوم واحد مما يؤكد شبهة التزوير ، إلا أن محكمة الاستئناف لم ترد على هذا الدفاع بأسباب مقبولة ولا على ما أكدته تقرير الخبير الاستشاري من ثبوت التزوير وكففته بالقول بأنها تثق في تقرير مكتب أبحاث التزييف والتزوير بجاء حكمها معينا ومخلا بحق الدفاع ( وثانيهما ) أن الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالرد على ما تمسك به الطاعن من أن السند يحمل توقيعين أحدهما صحيح في نظر قسم أبحاث التزوير والآخر مزور بقوله إن ثمة توقيعين ثالثا قد أضيف بقصد إفساد التوقيعين الأصليين دون أن يبين كيفية إضافة هذا التوقيع مع وجود السند في حيازة المطعون عليه بجاء معينا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أسباب الحكم الابتدائي أقام قضاءه على قوله " إن المحكمة ترى أن الحكم المستأنف سواء الصادر بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٥ والقاضي برفض الادعاء

بالتزوير وببصحة الورقة المدعى بتزويرها والحكم الصادر في موضوع الدعوى الصادر بجلد ١٩٦٥/١٢/٢٥ والذي قضى برفض التظلم وتأيد أمر الأداء رقم ٧ سنة ١٩٦٣ في محلهما للأسباب التي بنيا عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتؤيدها وتضيف إليها أن الأسس التي استند عليها الخبير المنتدب من المحكمة والتي بنى عليها تقريره هي أسس سليمة تطمئن إليها المحكمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا يوجد بذات التقرير ما يفسد أو ينال منه أو يشكك المحكمة فيه، كما لا تعول المحكمة على التقرير الاستشاري الذي خلا من مطاعن جدية على تقرير الخبير المنتدب من المحكمة، كما ترى أن عدم إجابة محكمة أول درجة طلب المستأنف نذب ثلاثة خبراء ليس بأمر لازم مادامت هي قد اطمأنت إلى تقرير الخبير المنتدب وأخذت به وردت على مستأهل الرد من دفاع المستأنف، وأن المستأنف لم يأت بمجديد جدير بالرد ولا ترى المحكمة إجابته إلى طلبه فتح باب المرافعة للمناقشة حيث إن دين المستأنف ضده ثابت بالكتابة ... " ولما كان طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع الذي له أن يلتفت عنه إن وجد في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدته بغير حاجة لاتخاذ وكان رفضه إجابته قائما على أسباب مبررة له، وإذ كانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه تؤدي إلى ما انتهى إليه من رفض هذه الطلبات فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجادلة منه في تقدير المحكمة للأدلة المقدمة لها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشاري بعد أن أفصح عن أنه لم يرد فيه ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي اطمأن إليه وأخذ به، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن قد تعهد بسداد الدين موضوع السند المؤرخ ١٩٦١/٦/٨ خلال ثلاثة أيام من تاريخ تحريره وأنه قد استنزل على ظهره ٢٢٤٣ ج في ١٩٦١/٦/٩، ٣٠٠٠ ج في ١٩٦١/٦/١٧ لا في يوم واحد كما ذكر الطاعن، وكان الطاعن - على ما ثبت من مدونات الحكم أيضا - قد أشار عند إبداء طلب الاستجواب إلى أن الطرفين تاجران يمكن أن دفاتر حسابية مبينا بها المبالغ التي يداينون بها الغير وكانت هذه الإشارة لا تعتبر طلبا صريحا منه بتقديم الدفاتر، بل إن الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له

أو الرد عليه هو الطالب الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، فإن النعى بهذا الوجه يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن النعى في الوجه الثاني غير منتج ، ذلك أنه وقد انتهى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، وأحال إليه في أسبابه إلى أن التوقيعين الأصليين الموقع بهما على السند المطعون عليه بالتزوير صحيحان ، فإنه لا جدوى من بيان كيفية إضافة التوقيع الثالث الذي لم يثبت صحته خاصة بعد أن خرج السند من حيازة الدائن منذ تقديمه لاستصدار الأمر به .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق ، إذ أنه جرى في قضائه على أن الطاعن يحاول إثبات التخالص بالبيئة خلافا لما أبداه من دفاع ، في حين أنه لم يتمسك في أية مرحلة من مراحل دفاعه بطلب إثبات التخالص بالبيئة ، بل تمسك بتحقيق التزوير بكافة الطرق الموصلة إليه من استجواب أو تقديم الدفاتر أو ندب خبير أو أكثر خاصة بعد أن تبين من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن السند يحمل توقيعين أحدهما صحيح والآخر مزور ومن ثم فقد انطوى ما قرره الحكم على خطأ في تطبيق القانون فضلا عن مخالفته للثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى صحة السند المطالب بصحته على ما جاء في الرد على السببين الأول والثاني وانترم فيما يتعلق بالادعاء بإثبات التخالص من الدين حكم المساكين ٤٠١ ، ٤٠٠ من القانون المدني ، فإن النعى عليه بما جاء بهذا السبب يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطاعن .



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١

رئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول ، ومضوية المادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومباس حلى عبد الجود ، وإبراهيم ملام ، وعبد أسعد محمود .

( ١١٠ )

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الأدلة " .

سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة ، وفي عدم الأخذ بها لا يطمئن إليه .

( ب ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الإكراه " . عقد . " عيوب الرضا " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .

( ج ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير اتفاقات الخصوم " . حكم . " تسبيب الحكم " .

اتهاء الحكم إلى أن المحرر قد تضمن دفع مبالغ من والد الزوجة لأزوج لاشارة في ثمن أمات الزوجية . وأن عدم تنفيذ الزوج لذلك يرب وفقا لتفسير التعهد استرداد ما دفع . لا عيب .

١ — لقاضي الموضوع السلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له ، وفي عدم الأخذ بما لم يقتنع به ويطمئن إليه وجدانه منها ، وبحسبه أن يقيم قضاءه على أسباب تحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير وسائل الإكراه ، ومدى تأثيرها في نفس العاقد ولا رقابة عليها لمحكمة النقض في ذلك ، ما دامت تقيم قضاءها في هذا الخصوص على أسباب سائغة .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في شأن المهر الذي قدمه المطعون عليه لإثبات دعواه أنه تضمن دفع مبلغ منه للطاعن ، وذلك للمشاركة في ثمن أثاث منزل ابنته ، كما أثبت الحكم أن الطاعن لم يقيم بتنفيذ تعهده الذي التزم به قبل المطعون عليه ، وأن عدم التنفيذ هذا يربط وفقا لتفسير الحكم للتعهد استرداد ما دفع للطاعن ، فإنه لا يكون قد خرج عن عبارات التعهد ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر سميرة إبراهيم السيد أقام الدعوى رقم ٦٢/٢٦٥١ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن يطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج ، وقال شرحا للدعوى إنه بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٠ زوج ابنته المذكورة من الطاعن وأنه مساهمة منه في تأثيث منزل الزوجية وعلى أساس أن الطاعن كان يعمل وقتذاك في السلك السيامى فقد سلمه مبلغ ١٠٠٠ ج بموجب إيصال محرر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ كى يشتري به أثاثا من الخارج ، وإذ لم يقيم الطاعن بشراء ذلك الأثاث بل أساء معاملته زوجته مما دعا سفير مصر في البلد الذى يعمل به إلى إجراء تحقيق فى بعض ما وقع منه نحوها استدعى الطاعن على أثره إلى مصر حيث تطور النزاع بينه وبين زوجته إلى أن أقامت عليه دعوى تطلب فيها تطبيقها منه للضرر ولم ير الطاعن بعد ذلك بدا من أن يطلقها ، وإذ هو امتنع رغم ذلك عن شرائه أثاث منزل الزوجية تنفيذا لما تعهد به . وعن رد المبلغ الذى تسلمه لهذا الغرض فقد أقام عليه الدعوى بطلباته المتقدمة . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أنه وقد وهب المطعون عليه لابنته المبلغ موضوع

النزاع فقد خرج ذلك المبلغ من ذمته وأضيف إلى ذمتها بما يتمتع عليه معه حق المطالبة به ، وأجاب الطاعن على موضوع الدعوى بأنه اشترى الأثاث الذي تعهد بشرائه بما يزيد على المبلغ السابق الذكر ، وأن هذا الأثاث قد تلف بسبب حادث وقع للسيارة التي كانت تنقله إلى مدينة كراتشي عبر المنطقة التي تفصل بين دولتي أفغانستان وباكستان ولم يكن في ميسوره أن يؤمن عليه أثناء نقله بسبب ما يقوم حول هذه المنطقة من نزاع بين الدولتين المشار إليهما ، وقدم الطاعن للتدليل على ذلك مسودة خطاب محرر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ موجه من زوجته لوالدها المطعون عليه يتضمن إقرارها بأن الطاعن اشترى أثاث منزل الزوجية وأن هذا الأثاث فقد أثناء نقله في الطريق من جراء حادث تصادم وقع للسيارة التي كانت تحمله . وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وضمنت أسباب حكمها القضاء برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨١/٧١٨ ق ، وتمسك بأن الطاعن حصل على توقيع زوجته على مسودة الخطاب السابق الإشارة إليه بطريق الإكراه كما حصل بعد ذلك على هذه المسودة واحتفظ بها في غفلة منها وبغير وجه حق بما لا يجيز له أن يستند إليها في دفاعه في الدعوى . وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف باستجواب الطاعن في ظروف تحرير تلك المسودة وكيفية حصوله عليها واحتفاظه بها ، وكذلك في شأن المستندات المقدمة منه سواء منها ما يتعلق بشراء الأثاث أو ما يتعلق بوقوع الحادث الذي تعرض له الأثاث أثناء نقله ، وفيما اتخذ الطاعن من إجراءات لدى الشرطة أو لدى شركة التأمين في هذا الخصوص ، وبعد تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٠٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإلزامه بالمبلغ



موضوع النزاع إستنادا إلى أنه لم يقدم أى دليل لا على حصول نقل الأثاث ولا على وقوع الحادث الذى تعرض له أثناء نقله ، وما اتخذ بشأن ذلك من إجراءات مع أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم ما يدل على شحن ذلك الأساس ، ولا يشفع للحكم فى إهدار المستندات المتعلقة بشحن الأثاث ما قال به من أن هذه المستندات غير مختومة من الجهة المختصة بإصدارها لأنها تستمد حجيتها من مجرد التوقيع عليها من الجهة الأجنبية وبغير حاجة إلى ختمها ، كما لم يرد الحكم على ما تمسك به الطاعن من أنه أورد فى إقراره فى الاستمارة الجمركية التى دونت عند عودته إلى مصر وجود أثاث تالف ، وأهدر الحكم حجة مسودة الخطاب الصادر إلى المطعون عليه من ابنته والمتضمن إقرارها بأن الطاعن قام بشراء الأثاث مع أن للطاعن حقا فى حيازة هذه المسودة لصلة الزوجية ولم يبين الحكم المصدر الذى استقى منه أن الطاعن أكره زوجته على التوقيع على مسودة خطابها إلى والدها المتضمن أن الطاعن اشترى أثاث منزل الزوجية مما يعيب الحكم بخالفة الثابت فى الأوراق والخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لقاضى الموضوع السلطة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفى عدم الأخذ بما لم يقتنع به ويطعن إليه وجدانه منها ، وكان بحسبه أن يقيم قضاءه على أسباب تهمله وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض للمستندات التى قدمها الطاعن وركن إليها فى التدليل على ما يثبته بأسباب الطعن وانتهى الحكم إلى عدم الأخذ بهذه المستندات بناء على ما قرره من أن الطاعن "قدم حافظة وصفت أنها تحوى بوليصة شحن المنقولات والمستندات الخاصة بملفها ويتضح من فحص مفرداتها أنها عبارة عن خطاب مؤرخ ۱۰/۸/۱۹۶۱ قال المستأنف عليه ( الطاعن ) إنه أرسل من السفارة المصرية إلى الشركة المتحدة جاء فيه أن المستأنف عليه أبلغ السفارة بحادث إصابة اللورى رقم ۳۷ الذى نقل عليه أثاثه وحقائبه ، ويطلب صورة من محضر البوليس وتحوى الحافظة أيضا ورقة ذكر فيها رقم بوليصة تأمين ومقداره وأنه نافذ من كراتشى للقاهرة طبقا لشروط العقد والورقة والخطاب غير مختومين من الجهة المختصة ولا ترى المحكمة فيهما

الدليل المؤيد لدفاعه ، وكان هذا الذى أوردته المحكمة وبرر به أطراح الورقتين المشار إليهما على النحو السالف بيانه كدليل على قيام الطاعن بشراء الأثاث الذى التزم بشرائه هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع فى تقدير الدليل ، ويقوم على أسباب سائغة . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها فى نفس العاقد ولارقابة عليها لمحكمة النقض فى ذلك مادامت تقيم قضائها فى هذا الخصوص على أسباب سائغة ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لمسودة الخطاب الموجه من زوجة الطاعن لوالدها المطعون عليه وأطرح دلالة على ما ادعاه الطاعن من أنه اشترى الأثاث موضوع النزاع وذلك فيما قرره من أن الطاعن لم يقدم أى بيان معقول يبرر به حصوله على مسودة الخطاب ، إذ قال حين استجوابه إنه وجدها أخطاء لغوية وهو سبب غير سائغ بالنسبة لخطاب مرسل من ابنة إلى أبيها ، وقال المستأنف عليه ( الطاعن ) أيضا أنه كان يتبع هذه الخطة معها فى خطاباتهما الأخرى ، ومع ذلك فإنه لم يقدم أى خطاب آخر لتأييد قوله وعجز عن تبرير حفظه معه ، وقال حين سئل عن مستندات شراء الأثاث إنه سلمها لزوجته حين وصولها بور سعيد وهذه الواقعة بدورها غير سائغة لأن المفروض ألا يسلم إلا للمستأنف ( المطعون عليه ) الذى تعهد له كتابة بشراء أثاث لابنته بمبلغ الألف جنيه الذى تسلمه منه لهذا الغرض وذلك بعد استعادة ذلك التعهد أو الحصول منه على سند مضاد ، ولا سيما إذا لوحظ أن العلاقة بين الزوجين كانت على ما وصفها المستأنف غير مستقرة وأن الخلاف بينهما كان قائما ، وهذا القول يؤيد صحته مستندات المستأنف إذ قدم صورة رسمية من صحيفة افتتاح دعوى رفعتها ابنته ضد المستأنف عليه أعلنت له فى ٢٠/٩/١٩٦١ تطالب بالطلاق لأسباب من بينها أنه يحتال عليها وعلى أبيها لسلب مالهما ، كما قدم وثيقة طلاقها فى ٣/١٢/١٩٦١ كل ذلك بالإضافة إلى أن المستأنف عليه لم يتقدم بأى مستند بنقل الأثاث أو وقوع حادث الاصطدام وآثارة وما اتخذ من إجراءات بشأنه ومن أجل ذلك فإن المحكمة تظمن لصحة دفاع المستأنف بشأن إكراه المستأنف عليه زوجته على تحرير مسودة الخطاب وذكر واقعة شراء الأثاث على خلاف الحقيقة " وكان هذا الذى أوردته المحكمة هو استخلاص سائغ يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها

من حصول الطاعن على مسودة الخطاب بالإكراه، ويهدر حجة هذا المحرر ويحمل ما انتهى إليه الحكم من أن الطاعن لم يشتر الأثاث الذي تعهد بشرائه، فإن النعي على الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم بالسبب الرابع الخطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقول إن مدلول الإيصال الذي حرره على نفسه بالمبلغ موضوع النزاع للطعون عليه هو أن الأخير قد وهب ذلك المبلغ لابنته، غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن للطعون عليه رغم ذلك حقا في أن يستأدى ذلك المبلغ من الطاعن وذهب الحكم الابتدائي في تبرير قبوله للدعوى ردا على الدفع المقدم من الطاعن بعدم قبولها إلى أن التعهد الوارد في المحرر يعتبر اشتراطا من المطعون عليه لصالح ابنته ، وتقبل بذلك الدعوى المرفوعة من المطعون عليه مع أنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقضى بإلزام الطاعن بأن يدفع المبلغ المحكوم به للطعون عليه شخصا لأن الإلزام ليس لصالحه بل لصالح المستفيد مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في شأن المحرر الذي قدمه المطعون عليه لإثبات دعواه أنه تضمن دفع هذا المبلغ منه للطاعن وذلك للمشاركة في ثمن أثاث منزل ابنة المطعون عليه ، وإذ بين الحكم مما أوردته أن الطاعن لم يقم بتنفيذ تعهده الذي التزم به قبل المطعون عليه وأن عدم التنفيذ هذا يرتب وفقا لتفسير الحكم للتعهد استرداد مادفعه للطاعن، فإن الحكم لا يكون قد خرج عن عبارات التعهد ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ويقول في بيان ذلك إن المطعون عليه كان قد أقام ضده الدعوى رقم ٦٢/٧٧٣



مدنى كلى القاهرة بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض واستند فى تلك الدعوى إلى أسباب منها الإقرار سبب الخصومة الحالية وقضى برفض دعواه ثم أصبح الحكم نهائيا بعد أن تأيد فى الإستئناف، وإذ صدر الحكم فى الدعوى الماثلة على خلاف ذلك الحكم النهائى الصادر فى الدعوى المشار إليها فإنه يكون معيبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٧٣/٦٢ مدنى كلى القاهرة الذى يشير إليه بسبب النعى ، فإن هذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

---

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار / بطرس زقزل ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن  
هريكل ، ومباس علي عبد الجواد ، وإبراهيم سلام ، ومجد أسعد محمود .

( ١١١ )

الطعن رقم ٧٣ ع لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ، ب ) تقض . ” ميعاد الطعن ” . ” الخصوم في الطعن ” .

( أ ) ميعاد الطعن بالقض ستون يوما . الأصل وفقا لقانون المرافعات  
السابق أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره .  
الاستثناء تخلف المحكوم عليه من الحضور في جميع الجلسات وعدم  
تقديم مذكرة بدفائه . بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ  
إعلانه بالحكم .

( ب ) حسب الطاعن اختصاص المحكوم لهم في طعنه . عدم لزوم اختصاص  
بقي الخصوم إلا أن يكون ذلك واجبا بنص القانون .

( جـ ) موطن . ” تحديده ” . إعلان . بطلان . تقض . ” أسباب  
الطعن ” .

إعلان الطاعنين بالإستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية  
وباخكم الصادر فيها . عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن  
الذي تم الإعلان فيه . النفي بالبطلان في هذه الحالة عار عن الدليل .

( د ) وقف . ” استبدال الوقف ” .

عدم تمام استبدال الوقف قانونا إلا إذا أوقعت المحكمة صحيفة البطل .  
لا هبة بالأسباب التي حالت دون ذلك . صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠  
لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونزوح الأمر من اختصاص  
المحكمة الشرعية ليس من شأنه الخروج عن هذه القاعدة .

١ — حددت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ميعاد رفع الطعن بالنقض بستين يوما ، وقضت باتباع الإجراءات والمواعيد الواردة في قانون المرافعات السابق ، والتي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . وإذ كانت المادة ٣٧٩ من ذلك القانون الأخير معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعلت الأصل أن يبدأ ميعاد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها ما لم يكن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، فيبدأ الميعاد في هذه الحالة من تاريخ إعلان الحكم إليه . وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ومن الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يمثلوا أمام محكمة الاستئناف ولم يقدموا مذكرة بدفاعهما ، فإن الطعن بالنقض إذ رفع بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣ ودون أن يثبت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعنين قبل هذا التاريخ يكون مرفوعاً في الميعاد القانوني .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه طعنه إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصاص باقي الخصوم واجباً بنص القانون . وإذا كان الواقع في الدعوى أن الفريق الثاني من المطعون عليهم غير محكوم لصالحهم بل محكوم عليهم هم والطاعنون ، فإنه لا يكون على الطاعنين اختصاصهم ، ويكون الدفع ببطلان الطعن — على فرض عدم إعلانهم — على غير أساس .

٣ — إذا كان الثابت من صحيفة الدعوى الابتدائية ، ومن الحكم الصادر فيها أن الطاعنين حددا موطنهما القانوني ، وكان الطاعنان لم يقدموا ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم إعلان الاستئناف إليهما فيه . فإن النعي ببطلان الإجراءات لإعلان صحيفة الاستئناف في غير موطنهما القانوني يضحى عارياً عن الدليل .

٤ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أنه إذا أذن القاضي باستبدال

(١) نقض ١٩٦٣/٥/٢٩ مجموعة المكتب الفني . ص ١٤ ص ٧٥٠ .



الوقف ، فإن الاستبدال لا يتم ، ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل وذلك بغض النظر عما يكون للعقد الابتدائي من آثار أخرى ، وتنطبق هذه القاعدة دائما مهما تنوعت الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون إيقاع صيغة البذل . ولا يغير من هذا النظر أن يكون عدم إتيانها مرده إلى صدور المرسوم بقانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، ونخرج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن مورت الفريق الثاني من المطعون عليهم ( المرحوم محمد سليمان غنام ) بصفته حارسا على وقف المرحوم سليمان غنام أقام على المطعون عليه الأول الدعوى رقم ۱۲۲۷ لسنة ۱۹۶۲ مدني أمام محكمة المنصورة الابتدائية، وطلب الحكم ببطلان عقدي البيع المؤرخين ۶ من مايو ، ۲۵ من أكتوبر ۱۹۴۱ الصادرين إلى المطعون عليه الأول من أحد نظار الوقف السابقين وبتسليم العقار المبين بالعقدين، وقال شرحا لدعواه إنه بناء على القرار الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية بتاريخ ۲۰ من أبريل ۱۹۲۷ في مادة التصرفات رقم ۵۶ لسنة ۲۴/۲۳ بالموافقة على إبدال بعض أعيان وقف المرحوم سليمان غنام، أبرم المرحوم محمد نبيه غنام أحد نظار الوقف مع المطعون عليه الأول العقدين المؤرخين ۶ من مايو ۱۹۴۱ ، ۲۵ من أكتوبر ۱۹۴۱ المتضمنين بيع قطعة الأرض الفضاء الموضحة الحدود والمعالم بالعقدين وبصحيفة الدعوى الكائنة ببندر طلخا بمحافظة الدقهلية ، وإذ صدر هذان العقدان من أحد نظار الوقف الأربعة دون أن يكون مأذونا له بالانفراد بالتصرف، كما لم توقع صيغة العقد بمعرفة المحكمة الشرعية طبقا لما جاء بقرار الاستبدال المشار إليه، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان. تدخل الطاعنان وباقي المطعون عليهم في الدعوى منضمين للدعي في طلباته تأسيسا على أن أعيان الوقف قد آلت إليهم بصدور القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ بإلغاء الوقف على

غير الخيرات. وبتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة أول درجة ببطلان العقدين وبندب مكتب الخبراء لتقدير قيمة المباني المقامة على الأرض. استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨ لسنة ١٧ ق المنصورة ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض. دفع المطعون عليه الأول بسقوط حق الطاعنين في الطعن بالنقض للتقرير به بعد الميعاد استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ ولم يقرر بالطعن بالنقض عليه إلا في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ أي بعد فوات ستين يوما من تاريخ صدور الحكم كما دفع ببطلان الطعن تأسيسا على أن أحد المطعون عليهم - المرحوم محمد سليمان غنام - كان قد توفي قبل بدء سريان ميعاد الطعن ولم يعلن الطعن إلى جميع ورثته ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفعين وبنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع الأول يسقط الطعن مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ حددت ميعاد رفع الطعن بالنقض بستين يوما وقضت باتباع الإجراءات والمواعيد الواردة في قانون المرافعات السابق والتي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، ولما كانت المادة ٣٧٩ من ذلك القانون الأخير معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعلت الأصل أن يبدأ ميعاد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها ما لم يكن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه فيبدأ الميعاد في هذه الحالة من تاريخ إعلان الحكم إليه . ولما كان الثابت من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ومن الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يمثلوا أمام محكمة الاستئناف ولم يقدموا مذكرة بدفاعهما ، لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض قد رفع بتاريخ ٣ من ديسمبر ١٩٦٦ ولم يثبت أن الحكم قد أعان للطاعنين قبل هذا التاريخ فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني ويكون الدفع بسقوط الحق في الطعن على غير أساس .

وحيث إن الدفع الثاني ببطلان الطعن في غير محله ، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب على الطاعن عند توجيهه طعنه إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصاصا باقي الخصوم واجبا بنص القانون ، ولما كان الواقع في الدعوى أن الفريق الثاني من المطعون عليهم — ورثة المرحوم محمد سليمان غنام — غير محكوم لصالحهم بل محكوم عليهم هم والطاعنين برفض طلب إبطال العقدين سالفى الذكر ، فإنه لا يكون على الطاعنين اختصاصهم ويكون الدفع ببطلان الطعن — على فرض عدم إعلانهم — على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينسب الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات ، وفي بيان ذلك يقولان إن صحيفة الاستئناف أعلنت إليهما باعتبار أنهما يقيمان مع الأستاذ محمد سليمان غنام بعزبته بطلما مع أن هذا العنوان ليس هو موطنهما القانونى الأمر الذى يجعل الإعلان باطلا ويبطل بالتالى كل ما تلاه من إجراءات بما فيها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الثابت من صحيفة الدعوى الابتدائية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٢ مدنى المنصورة ومن الحكم الصادر فيها وهى المرفوعة من الطاعنين وآخرين أنهما حددا موطنهما القانونى بناحية طلخا ، وكان الطاعنان لم يقدم ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذى تم إعلان الاستئناف إليهما فيه ، فإن هذا النعى يضحى عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعيان فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم انتهى إلى رفض الدعوى على سند من القول بأن نظار الوقف وافقوا على البيع الذى انفرد أحدهم بإبرامه وإن شرط توقيع صيغة العقد بمعرفة المحكمة الشرعية إنما يلزم لنفاذ العقدين ولا ينال من صحة إنعقادها هذا فى حين أن عدم توقيع الصيغة الشرعية من المحكمة المختصة يجعل عقد البيع مجرد مشروع غير منتج لآثاره القانونية بحيث تظل العين على ملك الوقف ، وبصدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات



قبل توقيع الصيغة الشرعية تؤول ملكية أعيانه إلى المستحقين مما يترتب عليه بطلان العقد ويعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أذن الناضي باستبدال الوقف فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البديل وذلك بغض النظر عما يكون للعقد الابتدائي من آثار أخرى وهو ما عنت محكمة المنصورة الشرعية بتوكيده في قرارها الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٢٧ ، وتنطبق هذه القاعدة دائماً مهما تنوعت الأسباب التي أدت إلى الحيلولة دون إيقاع صيغة البديل ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون عدم اتباعها مرده إلى صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن البيع انعقد صحيحاً بمقتضى عقدي ٦ من مايو ، ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤١ ورغم عدم إتمام الاستبدال وعدم إنتاجه آثاره القانونية لعدم إيقاع المحكمة الشرعية صيغة البديل ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يقتضى نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار/صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أبو حمزة مندور ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمد طاييل واحد ، وجودة أحمد غيث .

( ١١٢ )

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ، ب ) عمل . ” عقد العمل “ ” تنظيم رب العمل للنشأة “ . ” إنتهاء  
عقد العمل “ . ” مدة العقد “ .

( أ ) تحديد رب العمل سنا معينة لتفاد عماله أثناء خدمتهم . من سلطته  
المطلقة .

( ب ) بلوغ العامل السن المحددة لتقاعد . مؤداه . انتهاء العقد تلقائيا دون  
حاجة لإخطار . استمرار العامل في عمله بعد ذلك ، ووافقة رب العمل .  
مؤداه . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة . عدم جوار إنهاء هذا العقد  
بغير إخطار ودون مبرر .

١ — النص في لأئحة العمل الداخلية — الصادرة أثناء خدمة العامل —  
على تحديد سن الستين لتقاعد المستخدمين والعمال ، إنما هو تصرف من رب  
العمل بماله من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه  
الذى يراه كفيلا بتحقيق مصالحه ، وسلطته في ذلك تقديرية ولا معقب عليها .

٢ — تحديد رب العمل سنا معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا  
ببلوغ هذا السن دون حاجة لإخطار سابق من أى من الطرفين للآخر ، فإذا  
استمر العامل في عمله بعد بلوغها وموافقة رب العمل فإنه — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة (١) — يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة  
لا يجوز إنشاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل فى أن محمود محمد أبو الخير أقام الدعوى رقم ١٤٤٦ سنة ١٩٦٢  
عمال الإسكندرية الابتدائية ضد جمعية العروة الوثقى طالبا الحكم بإلزامها بأن  
تدفع له مبلغ ٣٧٩٨ ج و ٢٠ مليا والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول  
الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة المدعى  
عليها فى سنة ١٩٥٣ بوظيفة كاتب مخازن بمرتب شهرى قدره ٥ ج وظل يتدرج  
فى وظائفها إلى أن عين مديرا للملجأ العباسى بمرتب شهرى قدره ١٦ ج و ٧٥٠ مليا  
ثم انتخب رئيسا لنقابة عمال وموظفى الجمعية ، وقد أبدى نشاطا ملحوظا لصالح  
العمال ضاقت به الجمعية مما حملها على فصله فى ١٩٦٢/٢/٤ متذرة بعجز مواردها  
ورغبتها فى ضغط مصروفاتها وتجاوزها من الستين ، ولما كانت لائحة الجمعية  
الصادرة فى ١٩٦٣/٢/٨ التى عين فى ظلها لم تحدد سنا للاستغناء عن الخدمة ،  
وكانت حالته الصحية تمكنه من أداء عمله حتى يبلغ السبعين من عمره ، وكانت  
الجمعية لاتعانى أى ضيق مالى إذ قامت بتعيين موظفين جدد بمرتبات تتجاوز  
أضعاف مرتبه ، فان فصله يكون قد وقع تعسفيا ، وإذ يستحق مبلغ ٣٧٩٨ ج  
و ٢٠ مليا قيمة مرتبه ومقابل مكافأة مدة الخدمة حتى بلوغه السبعين ، فقد  
انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ حكمت المحكمة حضوريا  
وقبل الفصل فى الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لبيان  
المركز المالى للجمعية فى الفترة من ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٢ وبيان ما إذا كان هذا  
المركز قد استوجب ضغط ميزانيتها وبيان الإجراءات التى اتخذتها الجمعية فى سبيل  
ذلك وبيان ما إذا كانت الجمعية قد عينت موظفين فى فترة معاصرة سابقة  
أولاحقة لفصل المدعى وإيضاح ما عسى أن تكون قد صرفته من علاوات  
دورية واستثنائية فى الفترة سالفة الذكر وبعد أن قلم الخبير تقريره عادت



وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ حكمت حضوريا بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢٥٠ ج والمصروفات المناسبة وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من باقى المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، واستأنفت الجمعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٩ سنة ٢٠ قضائية ، كما استأنفه محمود محمد أبو الخير طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ٢٠٥ سنة ٢٠ قضائية وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيها حكم واحد . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وأعفت مدعيها من مصروفات الدرجتين وأمرت بالمقاصة بين الطرفين فى أتعاب المحاماة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر ورثة الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبسد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى الدعوى على أن لائحة النظام الأساسى للعمل هى جزء لا يتجزأ من عقد العمل تنظم العلاقة بين العامل ورب العمل ، وأنه وقد نصت المادة ١٧ من لائحة الجمعية الصادرة فى ١٩٦٠/١/٢٧ التى تحكم علاقة الطرفين لصدورها وتنفيذها أثناء عمل الطاعن على أن خدمة العامل تنتهى ببلوغه سن الستين من عمره ما لم يصدر قرار مجلس إدارة الجمعية بمذها ، فان مجلس إدارة الجمعية وقد أنهى خدمة الطاعن لتجاوزه تلك السن يكون قد باشر حقا مشروعاً تسوغه لائحة النظام الأساسى للعمل ويكون للفصل ما يبرره وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن اللائحة الواجبة التطبيق هى اللائحة الصادرة فى سنة ١٩٢٣ التى عين الطاعن فى ظلها وقد خلت من تحديد سن للإحالة إلى المعاش ، كما جرى العمل فى الجمعية على استبقاء الموظفين فى العمل بعد بلوغ سن الستين ماداموا قادرين على أدائه ، وما زال الطاعن قادرا على القيام بعمله على احسن وجه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ١٧ من لائحة الجمعية الصادرة فى ١٩٦٠/١/٢٧ على تحديد سن الستين أجلا لتقاعد مستخدميها

وعمالها إنما هو تصرف من رب العمل بماله من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه ، وسلطته في ذلك تقديرية ولا معقب عليها ، وتحديد رب العمل سنا معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أحد الطرفين للآخر ، فإذا استمر العامل في عمله بعد بلوغها وبموافقة رب العمل فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الجمعية المطعون عليها حددت سن الستين أجلا لتقاعد عمالها مالم يصدر قرار من مجلس إدارتها بامتداد عقودهم وأنها تركت المطعون عليه في عمله بعد بلوغ هذه السن دون أن يصدر منها قرار بامتداد عقده ومؤداه أنه قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر ، وقضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بحق الجمعية في الانفراد بإنهاء هذا العقد مستندا في ذلك على ماقرره من أن "حكم المادة ١٧ من اللائحة على أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين من عمره مالم يصدر مجلس الإدارة قرارا بمدّها إلى المدة التي يراها ، فإذا أنهى مجلس الإدارة خدمته بعد أن تجاوز تلك السن يكون قد مارس حقا مشروعاً تسوغه لائحة النظام الأساسي للعمل" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات قاضى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد أبو حمزة مندور ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمد طاهيل راشد ، وجودة  
أحمد غيث .

( ١١٣ )

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٥ القضائية :

حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . عمل .

القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئى مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة كلية شاملة . اكتساب  
هذا القضاء قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة . وهو مانع لذات الخصوم من التنازع فيها —  
بطريق الدعوى أو الدفع — بشأن حق جزئى آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها . مثال  
فى دعوى عمالية .

المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها  
هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه ،  
فإن هذا القضاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — يحوز حجية الأمر  
المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ، ويمنع الخصوم  
أنفسهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن حق جزئى آخر متوقف  
ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم  
أو على انتفائها وإذا كان الحكم الصادر فى الدعوى السابقة — الذى قضى بالتعويض —  
قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم فى خصوص فصل الطاعن من عمله وقضى  
بأنه تعسفى وقد أصبح هذا الحكم نهائيا ، فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فى تلك

(١) قاض ٢٦/٣/١٩٧٠ بمجموعة الكتب الفنى السنة ٢١ ص ٥١٩ .



المسألة ، وإذ كانت هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه الطاعن من حقوق — طلب المكافأة — بالدعوى الثانية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد استقرت حقيقتها بين الخصوم بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد خالف هذا الأساس ، وأقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعن أخل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ، ورتب على ذلك جواز فصله دون مكافأة أو تعويض ، يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد مصطفى عبد الدايم أقام الدعوى رقم ١٧١١ سنة ١٩٦٣ اسكندرية الابتدائية ضد ( ١ ) الشركة المتحدة للغزل والنسيج بالاسكندرية ( ٢ ) المدير العام لهيئة التأمينات الاجتماعية . طالبا الحكم ( أولا ) بإلزام المدعى عليهما بأن يدفعوا له مبلغ ١٢٩ ج و ٦٢٥ م قiche مكافأته ومقابل إدخاره والمصاريف والأتعاب والنفاذ ، و ( ثانيا ) بإلزام المدعى عليهما الأولى بأن تدفع له مبلغ ٢٤١ ج و ٤٥٠ م وبأن تسلمه شهادة خدمته وأوراق تعيينه المودعة بملف خدمته والمصاريف والأتعاب والنفاذ . وقال شرحا لدعواه إنه كان يعمل رئيسا لقسم الفحص بالشركة المدعى عليها الأولى منذ ١٩٥٥/١١/١ بأجريومي قدره ٥٥ قرشا واستمر إلى أن أوقف عن عمله في ١٩٦١/١٠/٢٢ على أثر اتهامه في اللجنة رقم ٥٩٥٣ سنة ١٩٦١ الرمل والتي قضى فيها استئنافا ببراءته في القضية رقم ٥٧٩٠ سنة ١٩٦٢ جنح مستأنفة الاسكندرية ، ولما طلب إعادته إلى عمله رفضت الشركة فتقدم إلى مكتب العمل المختص بشكوى ، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وديا وأحاله

إلى محكمة شئون العمال الجزئية وقيد بجدولها برقم ۱۸۴۵ سنة ۱۹۶۳ الاسكندرية . وفي ۱۹۶۳/۶/۲۵ حكمت المحكمة بوقف قرار الفصل ، وإذ أقيم الحكم الصادر ببراءته على أن الاتهام ملفق ضده من موظفي الشركة مما يجعل فصله تعسفيا ويستحق مبلغ ۲۲۰ جنيتها قيمة أجره عن مدة الإيقاف من ۱۹۶۱/۱۰/۲۲ حتى تاريخ رفض الشركة إعادته إلى عمله في ۱۹۶۳/۲/۱۶ ، و ۷۰ ج و ۱۲۵ م مكافأة نهاية الخدمة و ۵۱ ج و ۵۰۰ م مقابل ما خصم للادخار و ۱۳ ج و ۷۵۰ م بدل الانذار و ۷ ج و ۷۰۰ م مقابل الأجازة عن السنة الأخيرة ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفعت هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى بالنسبة لطلب المكافأة . وبتاريخ ۱۹۶۳/۱۲/۳۱ حكمت المحكمة ( أولا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر طلب المكافأة وباختصاصها و ( ثانيا ) بإلزام الشركة المدعى عليها الأولى بأن تدفع للمدعى مبلغ ۶۴۲ قرشا وأن تسلمه شهادة خدمة وأوراق تعيينه خلال أسبوعين وإلا التزمت بدفع غرامة تهديدية قدرها ۵۰ قرشا عن كل يوم تأخير حتى التسليم وألزمها بالمصروفات المناسبة لما حكم به ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأعفت المدعى من باقي المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ۳۲ سند قضائية ودفعت هيئة التأمينات بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لطلب المكافأة ومقابل الادخار . وبتاريخ ۱۹۶۵/۵/۱۳ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم . ولم يحضر المطعون عليه الأول بصفته ولم يبد دفتا ، وطلب المطعون عليه الثاني رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعن أخل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل

بما يبرر فصله دون مكافأة أو تعويض طبقا لنص المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لمجبة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨١٦ سنة ١٩٦٤ عمال مستأنف الإسكندرية ، لأن الحكم الصادر في الدعوى المذكورة قضى للطاعن على الشركة المطعون عليها الأولى وبسبب فسخها لنفس العقد موضوع النزاع الحالي بتعويض قدره ٨٠ ج على أساس أن الفصل تعسفى ، وإذا أصبح هذا الحكم نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضى وقبل أن يصدر الحكم المطعون فيه ، فإنه ما كان يسوع لهذا الحكم الأخير أن يقرر — بعدئذ — أن الفصل كان بمرر وأن يرتب على ذلك إعمال نص الفقرة السادسة من المادة ٧٦ من قانون العمل .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه فإن هذا انقضاء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يحوز حجية الأمر المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ، ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن حق جزئى آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق انفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على إنتفائها . وبالرجوع إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨١٦ سنة ١٩٦٤ عمال مستأنف الإسكندرية بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٤ بين أن الطاعن كان قد أقام الدعوى ضد الشركة المطعون عليها الأولى بطلب الحكم له عليها بالتعويض لفسخها ذات العقد سبب الدعوى الحالية ، وأنه أسسها على أن الفصل تعسفى ، وقد تناقش الطرفان فى تلك المسألة وقضى الحكم بتعويض للطاعن قدره ٨٠ ج على أساس أن فصله من عمله كان تعسفيا وبلا مبرر . ولما كان الحكم المذكور قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم فى خصوص فصل الطاعن من عمله وقضى بأنه تعسفى وقد أصبح هذا الحكم نهائيا ، فإنه يحوز قوة الشيء



المحكوم فيه في تلك المسألة . وإذا كانت هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه الطاعن من حقوق بالدعوى الثانية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد استقرت حقيقتها بين الخصوم بالحكم الأول إستقرارا جامعا مانعا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا الأساس وأقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعن أخل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل ، ورتب على ذلك جواز فصله دون مكافأة أو تعويض ، فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيمى ، وعلى عبد الرحمن .

( ١١٤ )

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( ا ) استئناف . ” اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ” . نظام عام .

عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في ميعاد ٣٠ يوم ٢٠٥٠ م / ٢٠٥٠ من قانون المرافعات  
السابق . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . جزاء غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر  
لمصلحة المستأنف عليه .

( ب ) بيع ” دعوى صحة التعاقد ” . تسجيل .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التأشير بمنطوق الحكم الصادر بذلك . يحمل حق  
المشتري حصة قبل من ترتب له حقوق مبنية على العمار منذ تسجيل الصحيفة .

١ — ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون  
المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، هو ميعاد حضور ،  
والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد ، وهو اعتبار الاستئناف  
كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، هو — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — جزاء لا يتعلق بالنظام العام ، ولا تحكم به المحكمة من تلقاء  
نفسها ، بل إنه مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي  
المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفة لقم  
المحضرين في قطع التقادم والسقوط ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عن التمسك  
بتوقيع هذا الجزاء صراحة أو ضمنا .

٢ — مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم  
الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لإثبات

صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن فتحى مصطفى أبو العز وآخريين أقاموا الدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى دمياط ضد الأستاذ مصطفى على حسن المحامى وآخريين يطلبون الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣٠ وتسليم الأعيان المبينة به بما عليها، وقالوا شرحا لدعواهم إن المدعى عليه الأول الأستاذ مصطفى على حسن عن نفسه وبصفته وكيلًا عن المدعى عليهم من الثانى إلى الخامس باع لهم أرض ومباني ما كينة طحن الغلال وضرب الأرض بما يتبعها من الملحقات المبينة بالعقد مقابل ثمن قدره ٦٠٠ ج، دفع منه ٢٠٠ ج وقت التعاقد، وتعهدوا بدفع مبلغ مائتى جنيه عند تسليم العين المباعة وبدفع باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهائى ، وإذ امتنع المدعى عليهم عن تنفيذ ما تعهدوا به، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم، وتدخل محمود عبده عبد ربه وآخرون خصوما ثلثا فى الدعوى طالبين رفضها فيما زاد عن نصيب المدعى عليه الأول وهو الربع فى القدر المباعة ، استنادا إلى أنهم سبق أن تملكوا ثلاثة أرباع العين المباعة بطريق الشراء من المدعى عليهم من الثانى إلى الخامس بعقد بيع مؤرخ ١٩٥٨/٩/٢١ ومسجل برقم ٥٢٢ فى ١٩٥٩/٦/٩ ، وطلب المدعون رفض طلب تدخلهم والحكم لهم بطلباتهم استنادا إلى أن باقى المدعى عليهم الذين تخلفوا عن الحضور لم ينازعوا فى التوكيل الصادر منهم للمدعى عليه الأول فى بيع العين، وأنهم يفضلون طالبي التدخل لأن تاريخ تسجيل صحيفة دعواهم أسبق من تاريخ تسجيل عقد شراء طالبي التدخل ، وأنهم سددوا باقى ثمن البيع



بإيداعه بعد أن قاموا بعرضه عرضاً قانونياً على البائعين ، وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣٠ المحرر بين المدعين و بين المدعى عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي المدعى عليهم المتضمن ببيعهم لهم العقار المبين بالعقد وبالصحيفة بما عليه من مبان وما كينات طحن غلال وأرز وأشجار نظير ثمن قدره ٦٠٠ ج و برفض دعوى المتدخلين و بالزامهم مع المدعى عليهم بمصروفات الدعوى ، واستأنف الخصوم المتدخلون هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبين بإلغاء والحكم برفض الدعوى فيما زاد عن ريع القدر المبيع ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٠١ سنة ٥٦ ق ، ودفع المستأنف عليهم الثلاثة الآخرون باعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمادة ٤٠٥ مرافعات لبطلان الاعلان الموجه إلى المستأنف عليهم الثاني والثالثة والخامس . إذ لم يعلن لهم شخصياً بل بالمخاطبة مع الأستاذ مصطفى على حسن المحامى وهو ليس وكيلًا عنهم ، وطلب المستأنفون رفض الدفع استناداً إلى أن الصحيفة أعلنت طبقاً للقانون وفي الميعاد المحدد ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/٩ حكمت المحكمة برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وبقبول الاستئناف شكلاً ، ثم عاد المستأنف عليهم الثلاثة الآخرون ودفعوا بعدم قبول الاستئناف لانعدام صفة ومصلحة المستأنفين في رفعه ، وطلبوا بالنسبة للموضوع رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/١ حكمت المحكمة ( أولاً ) برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف . ( ثانياً ) بتعديل الحكم المستأنف إلى صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣٠ فيما تضمنه من بيع المستأنف عليه الأول إلى المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين الربع فقط شيوخاً في ٣٢٧ متراً مربعاً بما عليها من المنشآت الميينة الحدود وبعقد البيع العرفي سالف الذكر وبصحيفة الدعوى مقابل ربع الثمن المسمى بهذا العقد والتسليم و برفض دعوى المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين فيما زاد على ذلك وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المتدخلين ( المستأنفين ) ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الميينين في التقرير وقدموا مذكرة شارحة أصرروا فيها على طلب نقض الحكم لهذين السببين ولبطلانه لخلوه من ذكر تاريخ الجلسة التي صدر فيها ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أولى أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه لبطلانه استناداً إلى خلوه

من تاریخ صدورہ طبقا للصورة الرسمية طبق الأصل المودعة من الطاعنين .  
وبالجلسة المحددة لنظر الطعن قررت المحكمة ضم المفردات وبعد ضمها قدمت  
النيابة العامة مذكرة ثانية عدلت فيها عن رأيها الأول وطلبت نقض الحكم  
في خصوص السبب الثاني من سببي الطعن ، وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن وصمم  
على طلب نقض الحكم لخلوه من تاريخ صدورہ وللسببين المبينين في تقرير الطعن  
والتزمت النيابة العامة رأيها الذي أبدته في مذكرتها الثانية .

وحيث إن النعي ببطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من بيان تاريخ صدورہ  
في غير محله . ذلك أنه بالرجوع إلى نسخة الحكم المودعة ملف الدعوى الاستئنافية  
المنظمة يبين أنه ثابت بها أنه صدر وأن الهيئة التي أصدرته المدينة بصدوره  
قد وقعت على مسودته في يوم ۱/۶/۱۹۶۶ وهو ذات التاريخ الثابت أيضا بمسودة  
الحكم بجوار توقيع الهيئة التي أصدرته . إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
يكون قد استوفى بيان تاريخ صدورہ ويكون النعي عليه بالبطلان لخلوه من البيان  
المذكور على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه باطل لبطلان إعلان  
الاستئناف الموجه إلى المستأنف عليهم الثاني والثالثة والخامس ، وفي بيان ذلك  
يقول الطاعنون إن المطعون عليهم الثلاثة الأول وجهوا إعلان صحيفة الاستئناف  
المقام منهم إلى المستأنف عليهم المذكورين دون بيان محال إقامتهم ، وسلمت  
الإعلانات إلى الأستاذ مصطفى حسن المحامي المطعون عليه الرابع بصفته وكيلًا  
عنهم بالرغم من أن مكتبه لم يكن محلًا مختارًا لهم ولم يكن ممثلهم أمام محكمة أول درجة  
ولأنما حضر عن نفسه فقط مما تعتبر معه هذه الإعلانات باطلة ، وكان يتعين لذلك  
على محكمة الاستئناف أن تقضي بقبول الدفع المبدى من الطاعنين باعتبار الاستئناف  
كأن لم يكن لعدم إعلان هؤلاء المستأنف عليهم خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم  
هريضة الاستئناف إلى قلم المحضرين تطبيقًا لنص المادة ۴۰۵ مرافعات المعدلة  
بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ والمواد ۱۰ ، ۱۱ ، ۱۲ ، ۱۴ مرافعات ، ۴۰  
من القانون المدني وإذا حكمت برفض الدفع واعتبرت هذه الإعلانات صحيحة  
قانونًا فإن حكمها يكون باطلا بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن ميعاد الثلاثين يوما المحدد بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور والجزاء المقرر في هذه الفقرة اعدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكاليف المستئناف عليه بالحضور هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء لا يتعلق بالنظام العام ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، بل إنه مقرر لمصلحة المستئناف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستئناف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين في قطع التقادم وانسقوط ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عن التمسك بتوقيع هذا الجزاء صراحة أو ضمنا . وإذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم الصادر بتاريخ ٩ / ١ / ١٩٦٦ أن المستئناف عليهم الثلاثة الأخيرين هم الذين تمسكوا بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لبطلان إعلان الاستئناف الموجه إلى غيرهم من المستئناف عليهم ، وقضى الحكم برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا استنادا إلى أن أصحاب المصلحة في الدفع لم يتمسكوا به ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في القضاء بصحة ونفاذ عقد الطاعنين على ربع القدر المبيع لهم استنادا إلى أن المطعون عليهم الثلاثة الأول قد اشتروا الثلاثة أرباع الباقية من العقار موضوع النزاع قبل أن يصدر للطاعنين حكم نهائي بصحة ونفاذ عقدهم وهو من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام القانون ، إذ الثابت أن الطاعنين قد سجلوا صحيفة دعواهم بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٥٨ ومن قبل أن يسجل المطعون عليهم الثلاثة الأول عقد شرائهم في ٢٥ / ٦ / ١٩٥٩ ، وطبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري يترتب على صدور حكم نهائي في دعوى صحة التعاقد والقيام بتسجيل هذا الحكم أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى انسحاب أثر تسجيل هذا الحكم أو التأشير به إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى مما يجعل عقد الطاعنين يفضل عقد المطعون عليهم الثلاثة الأول لأسبقية التسجيل .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري بعد أن بين في المادة ١٥ منه الدعاوى التي يجب تسجيلها



ومن بينها دعاوى صحة التعاقد نص في المادة السابعة عشرة منه على أنه " يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها " ومفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار وقضى للطاعنين بصحة ونفاذ عقدهم بالنسبة لربع القدر المبيع دون باقى العقار استنادا إلى ما قرره من أنه " لما كان المستأنف عليهم الثلاثة الآخرون ( الطاعنون ) قد سجلوا صحيفة الدعوى الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣٠ المحرر بينهم وبين باقى المستأنف عليهم ( المطعون عليهم من الرابع إلى السابع ) بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢ إلا أنه لم يصدر بعد حكم نهائى للتأشير به على هامش تسجيل الصحيفة ، وبذلك تكون ملكية العين ما زالت للبائعين فيعتبر تصرفهم فيها إلى المستأنفين ( المطعون عليهم الثلاثة الأول ) بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٨/٩/٢١ صادرا من مالكيه ، وطالما أن الآخرين سجلوا عقدهم برقم ٥٢٢ فى ١٩٥٩/٦/٢٩ أى قبل صدور حكم لصالح المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين ( الطاعنون ) بصحة ونفاذ عقدهم والتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل الصحيفة ، فإنه على أساس المفاضلة بين المشتريين بأسبقية التسجيل تخلص الملكية للمستأنفين ( المطعون عليهم الثلاثة الأول ) ويكون من حقهم طلب رفض الدعوى فيما زاد عن نصيب المستأنف عليه الأول ( المطعون عليه الرابع ) وهو الربع فى القدر المبيع الذى استوفى أركانه القانونية " إذ كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، والسيد عبد المنعم الصراف ،  
ومحمد مدني البشيشي .

( ١١٥ )

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) استئناف . ” نطاق الاستئناف ” . حكم . ” استنفاد الولاية ” .  
دفع . بطلان .

قضاء المحكمة الاستئنافية يبطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة —  
مثل النقابة — وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة  
الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها .

( ب ) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . حكم . ” عيوب التدليل . ما يعد  
قصورا ” . صورية .

منازعة للطاعة — النقابة — بأن الممثل السابق لها قد حرر المقتد موضوع  
الدعوى بعد فقد صفة ، وأثبت به تاريخا سوريا . عدم بحث المحكمة لهذه  
المنازعة . قصور .

١ — متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع  
الدعوى ، وكانت محكمة الاستئناف قد رأت أن الحكم المستأنف باطل لصدوره  
في مواجهة شخص لا يمثل النقابة الطاعنة — بعد زوال صفة ممثلها السابق —  
فإنه لا يصح إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد ، بل يتعين  
على محكمة الاستئناف أن تمضي في نظرها ، وأن تفصل في موضوعها في مواجهة  
الممثل الحقيقي للنقابة ، إذ أن الاستئناف في هذه الحالة يطرح عليها الدعوى  
بما احتوته من طلبات ودفع .

٢ — متى كان الثابت أن الطاعنة — النقابة — قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن السند — موضوع الدعوى — صوري ولا يحتاج به عليها لأن المطعون عليه الثاني — الممثل السابق للنقابة — قد حرره بعد عزله ، وإذا كان تاريخ السند عرفيا غير ثابت رسميا ، وقد نازعت الطاعنة في صحته إستنادا إلى أن محرره قد أصدره بعد عزله من رئاسة الرابطة وفقده الصفة في تمثيلها ، وأنها تبعا لذلك لا تحتاج به ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بهذا التاريخ دون بحث هذه المنازعة والوقوف على حقيقتها رغم انطوائها على دفاع جوهرى يحتمل معه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيد إدوارد سعد تقدم فى ٢٦/٤/١٩٦٣ بطلب إلى السيد قاضى الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية لاستصدار أمر أداء ضد السيد / فوزى محمود البشرى بصفته رئيسا للرابطة العامة للكتابيين بالسكة الحديد بمبلغ ٢٩٢٨ ج و ٣٧٥ م والمصروفات إستنادا إلى أنه يدين هذه الرابطة بمبلغ ٢٧٠٠ ج بموجب سند مؤرخ ٦/٦/١٩٦٠ ومستحق السداد فى ٣١/٣/١٩٦٣ مضافا إليه مبلغ ٢٢٨ ج و ٣٧٥ م قيمة الفوائد المستحقة حتى آخر مارس سنة ١٩٦٣ بواقع ٣ . / سنويا وبتاريخ ١٧/٤/١٩٦٣ رفض القاضى إصدار الأمر وأحال الطلب إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظر الموضوع ، وأعلن الطالب صورة الطلب إلى المدعى عليه بصفته المذكورة كما اختص مظهر إبراهيم محمد بصفته الرئيس السابق للرابطة وطلب الحكم بالزامهما بالمبلغ المذكور ، وبتاريخ ١٠/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليهما بصفتهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٢٧٠٠ ج والفوائد بواقع ٣ . /



من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ١٩٦٣/٣/٣١ حتى السداد ، وذلك من أموال رابطة الكتابيين بالسكة الحديد والمصاريف . واستأنف فوزى البشرى رئيس الرابطة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أسباب حاصلها أن الخصومة كانت قد انقطعت أمام محكمة أول درجة لزوال صفة رئيس الرابطة ، ثم عجأت ضد رئيس نقابة موظفي السكة الحديد الذى لا يمثل الرابطة ، مما يعيب الحكم فيها بالبطلان لصدوره على غير ذى صفة ، كما أن السند الذى رفعت به الدعوى هو سند صورى حرره الرئيس السابق للرابطة بعد زوال صفته ودون موافقة مجلس الإدارة وأن من حق المستأنف إثبات هذه الصورية بكافة الطرق باعتباره من الغير ، وقد هذا الاستئناف برقم ١٠٦٨ سنة ٨٢ ق القاهرة ، وتاريخ ١٩٦٦/١١/١٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) ببطلان الحكم المستأنف لصدوره على غير ذى صفة . ( ثانيا ) بالزام المستأنف بصفته بأن يدفع لاستأنف عليه الأول ( إدوارد سعد ) مبلغ ٢٧٠٠ ج والفوائد بواقع ٣ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ١٩٦٣/٣/٣١ حتى السداد ، وذلك من أموال رابطة الكتابيين بالسكة الحديد والمصاريف . ( ثالثا ) بإخراج المستأنف عليه الثانى مظهر إبراهيم محمد والسيد محمود عطية من الدعوى بلا مصاريف ، وطعنت الرابطة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهما وصحمت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن الطاعنة تنهى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى ببطلان الحكم الابتدائى لصدوره على غير ذى صفة ، وكان ينبغى على محكمة الاستئناف تبعا لذلك أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للسير فيها من النقطة التى توقفت عندها الإجراءات نتيجة للحكم الصادر ابتدائيا بانقطاع سير الخصومة حتى تتمكن الطاعنة من إبداء دفاعها في المرحلة الابتدائية ، وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتعرضت للموضوع وحكمت فيه بعد أن حكمت ببطلان الحكم الابتدائى فإنها تكون قد فوتت على الرابطة الطاعنة درجة من درجات التقاضى وأخلت بحقوقها في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى، وكانت محكمة الاستئناف قد رأت أن الحكم المستأنف باطل لصدوره في مواجهة شخص لا يمثل النقابة الطاعنة بعد زوال صفة ممثلها السابق فإنه لا يصح إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد، بل يتعين على محكمة الاستئناف أن تمضي في نظرها وأن تفصل في موضوعها في مواجهة الممثل الحقيقي للنقابة. إذ الاستئناف في هذه الحالة يطرح عليها الدعوى بما احتوته من طلبات ودفع، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخل بحق الطاعنة في الدفاع.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه باطل لعيب في إجراءاته إذ ورد في ختامه أنه نطق به في جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٦٦ المنعقدة برئاسة الأستاذ المستشار محمد فتحي متولى وعضوية الأساذين محمد عبد المنعم خليفة وعبد الغنى محمد فهمى المستشارين ثم أثبتت بعد ذلك عبارة "أما لأستاذ عبد الغنى محمد فهمى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد وقع على مسودة الحكم" وهذه العبارة تدل على أن النطق بالحكم تم بمعرفة هيئة لم يكن المستشار عبد الغنى محمد فهمى من أعضائها، ويكون ما ورد بالحكم من أنه كان ضمن الهيئة التى نطقت به خطأ. كما يبعث أيضا على الشك فى حقيقة ما تم، وهل اشترك سيادته فى الهيئة التى نطقت بالحكم أم حل غيره محله دون بيان أم أن النطق بالحكم كان من إثنين هما رئيس الدائرة وعضو اليمين فيها.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد فى صدره أن الهيئة التى أصدرته مكونة من المستشارين محمد فتحي متولى ومحمد عبد المنعم خليفة ومحمد عبد الغنى فهمى، ثم بين فى ختامه الهيئة التى تلتها وهى بذات التشكيل، والحكم على هذه الصورة يكون قد بين أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى إصداره وحضروا تلاوته. وإذا كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه الذى يعد بيانه الخاص بهيئة النطق به مكلا للحكم ذاته، فإن النعى على الحكم بالبطلان لهذا السبب يكون عاريا عن الدليل.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه الثاني حرر السند بعد عزله من رئاسة الرابطة مما يعتبر طعنا منها بالصورية على التاريخ الوارد بالسند، واقتصر الحكم في الرد على ذلك بأن تاريخ السند سابق على عزل المطعون عليه الثاني من رئاسة الرابطة، في حين أن هذا التاريخ عرفي وغير ثابت فلا يجوز الاحتجاج به على الرابطة وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه توقيع المطعون عليه الثاني على السند ملزما للرابطة دون تحقيق دفاعها بصورية تاريخ هذا السند وأن تحريره والتوقيع عليه قد صدر من شخص لم تكن له صفة في تمثيلها فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن السند صوري ولا يحتاج به عليها لأن المطعون عليه الثاني قد حرره بعد عزله من رئاسة الرابطة . وإذا كان تاريخ السند عرفيا غير ثابت رسميا ، وقد نازعت الطاعنة في صحته استنادا إلى أن محرره قد أصدره بعد عزله من رئاسة الرابطة وفقده الصفة في تمثيلها وأنها تبعا لذلك لا تحتاج به ، وكان الحكم المطعون فيه اعتمد بهذا التاريخ مستندا في ذلك إلى قوله "إن المستأنف عليه الثاني ( المطعون عليه الثاني ) كان رئيسا للرابطة وقت أن وقع السند محل الدعوى بهذه الصفة إذ أن السند المذكور مؤرخ في ١٩٦٠/٦/٦ في حين قدم المستأنف ( الطاعن ) محضر جلسة للرابطة برئاسة المستأنف عليه الثاني تاريخه ١٩٦٢/٧/٦ " دون بحث هذه المنازعة والوقوف على حقيقتها رغم انطوائها على دفاع جوهري يحتمل معه أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، وعضوية السادة المستشارين : عباس  
حلى عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، ومحمد أحمد محمود ، ومحمد طاييل راشد .

( ١١٦ )

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٦ القضائية :

إيجار . " إلتزامات المؤجر " . " صيانة العين المؤجرة وملحقاتها " .  
مسئولية . " المسؤولية العقدية " . عقود . " تعديل شروط العقد " .  
حكم . " عيوب التدليل " . " ما يعد قصورا " .

الزام المؤجر بالإمتاع من كل ما من شأنه أن يحصل دون انتفاع المستأجر  
بالعين المؤجرة . الإخلال بهذا الإلتزام . أثره . حق المستأجر في طلب التنفيذ العيني بمنع  
التعرض أو فسخ العقد أو انقاص الأجرة مع التعويض في جميع الأحوال . النص في عقد  
الإيجار على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم ببحث ما دفع به المستأجر من حصول  
تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وصور .

يلتزم المؤجر بأن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحصل دون انتفاع المستأجر  
بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا  
الانتفاع ، فإذا أخل المؤجر بهذا الإلتزام جاز للمستأجر أن يطلب التنفيذ العيني  
بمنع التعرض أو فسخ العقد أو انقاص الأجرة مع التعويض في جميع الأحوال .  
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المصعد هو منحة من المالك للمستأجر  
طبقا لما ورد بالبند التاسع من عقد الإيجار ، وأن المطعون عليه —  
المالك — لا يكون ملزما بصيافته ، دون أن يعنى الحكم ببحث ما إذا كان  
إستعمال المصعد ظل منحة من المالك للمستأجر كما نص عليه في البند المشار إليه ،  
أم أنه حصل تعديل في هذا البند عن طريق التنفيذ على النحو الوارد بدفاع  
الطاعن ، وأثر ذلك على الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه  
قصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١٦ سنة ١٩٦٥ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس على العمارة المبينة فى صحيفة الدعوى ليتولى إدارتها وصيانتها وإجراء الإصلاحات اللازمة مع التصريح له بشراء مصعد جديد وتركيبه فيها وتشغيله ، كل ذلك على حساب ومصاريف المطعون عليه خصما من الإيجار المطلوب من المستأجرين أو التصريح للطاعن بشراء مصعد وتركيبه على حساب المطعون عليه ، مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض عما أصابه من ضرر مادي وأدبي وبأن يدفع له غرامة تهديدية قدرها جنيهاً يومياً من تاريخ الحكم حتى يتم تركيب المصعد وتشغيله . وقال شرحاً لدعواه إنه يسكن بالطابق الثالث والأخير من العمارة سالفة الذكر منذ اثنتين وعشرين سنة ، ويصل السكان إلى الطوابق العلوية بواسطة المصعد الموجود بالعمارة منذ إنشائها ، وقد دأب المطعون عليه منذ شرائه العمارة على الوقوف فى سبيل انتفاع السكان بالشقق المؤجرة لهم ، فأوقف المصعد منذ صيف سنة ١٩٦٣ بحجة تعذر إصلاحه وظهر عدم صحة هذا الإدعاء ، كما تسبب فى عدم وصول المياه إلى مسكنه بعدم قيامه بتغيير مواسير المياه التى تأكلت ولم يقيم بإصلاحها إلا بعد أن أقام عليه الدعوى رقم ١٧٤٩ سنة ١٩٦٤ مستعجل القاهرة ، ولكنه رفض إصلاح التلفيات التى حدثت بمسكنه نتيجة تسرب المياه من غرف السطح ، ثم انتزع محرك المصعد وآلاته بحجة إصلاحه إلا أنه لم يقم بذلك مما يدل على أنه قصد تعطيله نهائياً وحرمان المستأجرين من استعماله ، وقد اضطر الطاعن إزاء ذلك إلى الإقامة فى مسكن آخر إلى أن يتيسر له السكنى فى شقته ، وإذا كان ضمان إنتفاعه بمسكنه لا يتأتى إلا برفع يد المطعون عليه عن إدارة العمارة ووضعها

تحت الحراسة ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٣٠ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٢ سنة ٨٣ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطاعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن البند التاسع من عقد الإيجار نص على أن استعمال المصعد منحة من المالك وليس حقا للمستأجر، وإن هذا يستفاد منه أن العقد أعفى المطعون عليه من الإلتزام بصيانة المصعد ، هذا في حين أن ما ذهب إليه الحكم لا يتفق مع إرادة المتعاقدين إذ أن المصعد في عمارة سكنية يعتبر من ملحقات العين ومخصصا لمنفعة المستأجرين فلا يجوز تعطيله ، فهو ليس منحة من المطعون عليه بدليل تهيئته للاستعمال طوال مدة العقد بمعرفة ملاك العمارة المتلاحقين ومن بينهم المطعون عليه وقيامه بإصلاحه وصيانته ، مما يستفاد منه أن نية الطرفين قد انصرفت بعد التعاقد وأثناء تنفيذ العقد إلى تحويل الطاعن الحق في استعمال المصعد والإنتفاع به ، فلا يجوز للمطعون عليه أن يتعرض له بإتضاع المصعد من مكانه ، وهو أمر يستوجب مسئوليته فيلتزم بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه وتعويض الطاعن عما لحقه من ضرر بسبب هذا التعرض ، وإذ لم يعن الحكم المطعون فيه بحجث هذا الدفاع الجوهرى وقضى برفض الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن في الدعوى يقوم على أن نية الطرفين قد اتجهت أثناء تنفيذ العقد إلى أن يكون استعمال المصعد حقا للطاعن وليس منحة من المالك ، وأن ذلك مستفاد من أن الطاعن ظل يستعمل المصعد مدة اثنين وعشرين عاما وأن ملاك العمارة المتلاحقين ومن بينهم المطعون عليه ظلوا يتعهدونه بالصيانة طوال هذه المدة ، وأنه وقد



أصبح استعمال المصعد حقا له فما كان يجوز للمطعون عليه أن يتعرض له في انتفاعه بانتزاعه من مكانه ، واستدل الطاعن على وجهة نظره بصورة رسمية من الشكوى رقم ٥٨٢ سنة ١٩٦٤ إدارى قصر النيل ، وإذ يلتزم المؤجر بأن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع ، فإذا أخل المؤجر بهذا الإلتزام جاز للمستأجر أن يطلب التنفيذ العيني بمنع التعرض أو فسخ العقد أو إنقاص الأجرة مع التعويض في جميع الأحوال ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المصعد هو منحة من المالك للمستأجر طبقا لما ورد بالبند التاسع من عقد الإيجار وأن المطعون عليه لا يكون ملزما بصيانتة ، دون أن يعنى الحكم ببحث ما إذا كان استعمال المصعد ظل منحة من المالك للمستأجر كما نص عليه في البند المشار إليه أم أنه حصل تعديل في هذا البند عن طريق التنفيذ على النحو الوارد بدفاع الطاعن سالف البيان وأثر ذلك على الدعوى ، وكان الحكم قد رتب على ما ذهب إليه القضاء برفض دعوى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ، وهباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ، محمد أحمد إبراهيم .

( ١١٧ )

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) مسئولية . ” مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه “.

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس . مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته . تحققها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له بآية طريقة فرصة ارتكابه ، سواء أكان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي متصل بالوظيفة أولا ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

( ب ) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” السبب الواقعي “.

السبب الذي يقوم على واقع لم يقدم الطاعن ما يدل على تمكنه به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - - المقرر في قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أن القانون المدني أقام في المادة ١٧٤ منه مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل لإثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه . وتقصيره في رقابته وأن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع ” حال تأدية الوظيفة أو بسببها “ لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته ،

( ١ ) نقض ٥٦/٥/٣ مجموعة المكتب الفني . ص ٧ . ص ٨٢ .

نقض ٦٧/١١/٧ مجموعة المكتب الفني . ص ١٨ . ص ١٦١٤ .

أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ، أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه، بل تحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه، سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي، وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

٢ — إذا كان ما يثيره الطاعن من أن المكان الذي وقع فيه الحادث هو غرفة أعدت للراحة وليست غرفة للميكانيكا، هو مسألة واقع لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ٦٣/٧٣٢٨ مدنى كلى القاهرة ضد وزير الحربية بصفته — الطاعن — وضد المطعون عليهما الثالث والرابع، وطلبا الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ ٥٠٠٠ ج وقالوا شرحا للدعوى إنه بينما كان ولدهما المرحوم عبد الستار عبد الله المكلف بأداء الخدمة العسكرية يجلس مع نفر من زملائه في غرفة الميكانيكا بالمعسكر الذى يتبعه دخل عليهم زميلهم المجند ناجى السيد سامان المطعون عليه الثالث وأخرج مسدسا كان معه، وقال إن صهره — المطعون عليه الرابع — سلمه إياه لإصلاحه ثم أخذ يعيث بمأسورة ذلك المسدس حتى إذا جذبها للخلف انطلق منه صار ناري أصاب ولدهما المذكور الذى كان يجلس على سرير في مواجهته فأرداه



قتيلا ، وقدم المطعون عليهما الثالث والرابع للمحاكمة الجنائية وقضى بإداتهما في القضية رقم ٦٢/٤١ جنايات السويس الأمر الذي تترتب عليه مسئوليتهما المدنية عن الأضرار التي لحقت بالمطعون عليهما الأولين نتيجة وفاة ولدهما من جراء الحادث المشار إليه . وإذ وقع ذلك الحادث من المطعون عليه الثالث في المعسكر حيث كان مكلفا بأداء الخدمة العسكرية ، وحال أدائه لها بما يجعل الطاعن بصفته مسئولا عن تعويض هذه الأضرار مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه وكانت تلك الأضرار تقدر بالمبلغ السابق الذكر فقد أقاما الدعوى بطلباتهما سالفة البيان ، وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن والمطعون عليهما الثالث والرابع بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليهما الأولين مبلغ ٣٠٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٢/٧٨٨ ق ، وبتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بمساءلته عن التعويض المحكوم به على أساس أن العيار الناري الذي أصاب ولد المطعون عليهما الأولين وأودى بحياته قد اندلق من مسدس كان يحمله تابعه وهو المطعون عليه الثالث حال تأديته لوظيفته وبسببها كجند بالجيش ، استنادا من الحكم إلى أن هذه الوظيفة هي التي هيأت لذلك التابع ارتكاب الحادث المشار إليه ، وأنه لولاها لما استطاع أن يحضر المسدس الذي ارتكب به ذلك الحادث إلى المعسكر الذي يعمل به ولما قام في ذهن المطعون عليه الرابع الذي سلم ذلك المسدس إلى المطعون عليه الثالث أنه قادر على إصلاحه ، هذا في حين أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه إنما تقتصر على الخطأ الذي يقع منه حال تأديته لوظيفته وبسببها ، بحيث تكون هذه الوظيفة هي السبب المباشر في وقوع الخطأ ، أما إذا اقتصر دور الوظيفة على تيسير ارتكاب الفعل أو تهيئة الفرصة لوقوعه أو كان الخطأ أجنبيا

من الوظيفة فإن المتبوع لا يكون مسئولاً عن خطأ تابعه ، واستطرد الطامن إلى القول بأن المطعون عليه الثالث لم يكن مؤتمراً بأوامره وقت وقوع الحادث ولم تكن للطاعن سيطرة على المسدس الذي استعمل في تنفيذه ، وأن الثابت من الاطلاع على الحكم الجنائي الصادر بمعاينة المطعون عليهما الثالث والرابع أن العيار الناري أصاب ولد المطعون عليهما الأولين بينما كان يجلس على سرير في مواجهة المطعون عليه الثالث مما مؤداه أنهما كانا في حجرة أعدت للراحة رغم تسميتها بحجرة الميكانيكا وهو ما يذنب به ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الحادث وقع حال تأدية المطعون عليه الثالث لوظيفته وبسببها . وإذا لم يبين الحكم كيف ساعدت وظيفة المطعون عليه الثالث أو هيأت الفرصة لارتكاب الخطأ ، وذهب الحكم للتدليل على مسئولية الطاعن إلى أن المطعون عليه الرابع كان يعتقد أن في استطاعة المطعون عليه الثالث حمل المسدس إلى مكان عمله لإصلاحه ، مع أن هذا الاعتقاد إنما كان يجب توافره لدى المطعون عليه الثالث ، فإن الحكم فوق خطئه في القانون يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ على أن " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها " قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته ، وأن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع " حال تأدية الوظيفة أو بسببها " لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورة لا مكان وقوعه بل تحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أولاً علاقة له بها



وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله " إن مسؤولية الوزارة الطاعنة عن أعمال تابعيها إنما تتحقق كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الخطأ وهيأت الفرصة لارتكابه ، وإن كان ما وقع من فعل ضار كان في حالة تأدية الوظيفة وإن لم يكن من أعمالها ولكن هيأت له أداؤه للوظيفة بحيث لولا هذا الأداء ما كان الفعل ليقع على النحو الذي وقع فإنها لاشك مسؤولة عنه ، فلولا عمل المستأنف عليه الثالث — المطعون عليه الثالث — كعسكري مجند في الجيش ما استطاع أن يأخذ المسدس من صهره والتصدي لإصلاحه ... ولما استطاع أن يحمله معه إلى غرفة الميكانيكا وإخراجه وما أعقب ذلك من سقوطه ثم تناوله والعبث به وانطلاق الطلقة منه ووقوع الفعل الضار في أثناء ذلك وفي حال تأديته لوظيفته كمجند " وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيحا في القانون ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون غير منتج ما يثيره الطاعن من أنه كان على الحكم وهو في مقام البحث عن العلة في وصول المسدس ليد المطعون عليه الثالث أن يتحرى ما قام في اعتقاده هو ساعة استلامه من أنه يستطيع إصلاحه لا فيما قام في اعتقاد المطعون عليه الرابع من أن المطعون عليه الثالث هو الذي يستطيع إصلاح المسدس ، لأنه بحسب الحكم أنه أقام قضاءه — وعلى ما سبق البيان — على أن وظيفة المطعون عليه الثالث باعتباره مجندا هي التي هيأت له استلام المسدس وحمله إلى داخل المعسكر الذي يعمل به حيث وقع الحادث ، كما لا يحدى الطاعن قوله إنه فات الحكم أنه لم يكن لوزارة الحربية السيطرة على المسدس ، وأن المطعون عليه الثالث لم يكن مؤتمرا بأوامرها وقت وقوع الحادث ، لأنه يكفي طبقا لما قرره الحكم في هذا الخصوص أن تكون الوظيفة هي التي هيأت الظروف لوقوع الفعل الضار ، ولو لم يكن التابع في ارتكابه ذلك الفعل يعمل لحساب متبوعه وبعلمه ، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أن المكان الذي وقع فيه الحادث هو غرفة أعدت للراحة وليست غرفة للميكانيكا هو مسألة واقع لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .



## جلسة أول يونية سنة ١٩٧١

بإحاطة السيد المستشار / بطرس زفلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ،  
وعباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومجد أسعد محمود .

( ١١٨ )

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) خبرة . ” التظلم من تقدير أتعاب الخبير ” . استئناف . ” نظر  
الاستئناف ” . دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . نقض .  
” أسباب الطعن ” . بطلان .

وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر  
في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية وفقاً لقانون المرافعات السابق . النعي  
على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . مار  
من الدليل .

( ب ) حكم . ” النطق بالحكم ” .

وجوب النطق بالحكم في علانية ولو نظرت الدعوى في غرفة المشورة . م ٣٤٥  
مرافعات سابق .

( ج ) الأوامر على عرائض . ” التظلم منها ” . حكم . ” الأحكام الجائز  
الطعن فيها ” . خبرة .

خلو قانون المرافعات السابق من نص خاص يمنع من الطعن في الحكم الصادر  
في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى القواعد  
المسماة بالأوامر على العرائض الواردة في ذات القانون . جواز الطعن طبقاً لهذه  
القواعد في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر على العرائض بجميع طرق الطعن  
المقررة ما لم يرد نص خاص يمنع من ذلك .

## (د) استئناف . "الخصوم في الاستئناف" .

عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة

## (هـ) حكم . "الطعن في الحكم" . "المصلحة في الطعن" . استئناف . خبرة .

إلزام الحكم الابتدائي المطعون عليها بدفع باقي أتعاب ومصاريف الخبير المتظلم . دفع الخبير بعدم قبول استئناف المطعون عليها لذلك الحكم تأسيسا على أنه لامصلحة لها طالع قضى على خصمها نهائيا في دعوى الموضوع بالمصروفات . القضاء برفض هذا الدفع لاستنادا إلى احتمال عدم وجود أموال للمحكوم عليهم في دعوى الموضوع . يمكن التنفيذ عليها . لا خطأ .

## (و) خبرة . "تقدير أتعاب الخبير" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير أتعاب الخبير" . نقض . "أسباب الطعن" . حكم . "عيوب التدليل" . "ما لا يعد قصورا" .

تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون إيجاب بيان الأسباب .

١ - إنه وإن كانت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات السابق تقضى بأن ينظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه في غرفة المشورة ، وتقضى المادة ٤١٦ من ذات القانون بأن يجري على قضية الاستئناف ما يجري من القواعد على القضايا أمام محكمة الدرجة الأولى ، سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم يقض القانون على خلافه ، مما مفاده أن استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الخبير ينظر أمام محكمة الاستئناف في غرفة المشورة ، وفي غير علانية ، إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن التظلم قد نظر أمام محكمة الاستئناف في جلسات علنية ، فإن النعي على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل .

٢ — يتعين طبقا للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات السابق النطق بجميع الأحكام في علانية ، ولو نظرت الدعوى في غرفة المشورة .

٣ — أوامر تقدير أتعاب الخبراء ومصاريفهم طبقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات السابق لا تعدو أن تكون من الأوامر على العرائض ، ولم يرد بالمواد ٢٤٧ — ٢٥٢ من ذات القانون الخاصة بتقدير أتعاب الخبراء ومصاريفهم والتظلم منها نص خاص يمنع من الطعن في الحكم الصادر في التظلم ، ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض الواردة في الباب الحادى عشر من قانون المرافعات السابق . وإذ تقضى المادة ٢/٣٧٥ الواردة في الباب الحادى عشر سالف البيان بأن يحكم القاضى في التظلم على وجه السرعة ، ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقررة للأحكام التى تصدر على وجه السرعة ، فقد أفاد هذا النص بجواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى التظلم من الأوامر على العرائض بجميع طرق الطعن المقررة فى القانون ، وذلك بصفة عامة ما لم يرد نص خاص يمنع من الطعن .

٤ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> أن لمن يرى من الخصوم أن له مصلحة فى مخاصمة من لم يختصم فى الاستئناف أن يدخله فى الدعوى ، إذ لم يوجب القانون شمول الاستئناف لكل من كان خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة . وإذ كان الحكم الابتدائى قد قضى بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن — الخبير المتظلم — باقى أتعابه ومصاريفه ، فلا على الشركة المذكورة إن لم تختصم فى الاستئناف سوى الطاعن المقسرة له الأتعاب والمصاريف ضدها ، مادام أن القانون لم يوجب اختصاص باقى الخصوم فى التظلم

٥ — إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى أنه ألزم الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن — الخبير المتظلم — باقى أتعابه ومصاريفه ، مما مفاده

(١) تقض ١٩٥٨/٦/٥ مجموعة المكتب الفنى . ص ٩ . ص ٥٣١ .



أن للطاعن أن ينفذ ضدها بالمبلغ المقضى به ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف تأسيسا على هذا ، وعلى أن للشركة المطعون عليها مصلحة احتمالية ، إذ قد لا يوجد لدى المحكوم عليهم في دعوى الموضوع من الأموال ما يمكن معه للشركة المذكورة الرجوع عليهم بأتعاب الطاعن وكانت المصلحة المحتملة تكفى لرفع الطعن ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بهذا السبب يكون على غير أساس .

٦ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضى الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن ومصاريفه العناصر اللازمة لذلك ، وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا عدلت في تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ الأتعاب ببيان سبب هذا التعديل ، لأنه مما يدخل في سلطتها التقديرية ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، كما أن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة السكر والتقطير ( المطعون عليها ) أقامت ضد الحارس العام بصفته الممثل القانونى للمهندس محمد أحمد عبود الدعوى رقم ١٣٨ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة وطلبت الحكم بالزامه أن يؤدي لها مبلغ ٣٣٥٦١ ج و ٣٦٦ م وقررت فيها أن المهندس محمد أحمد عبود اشترى أثناء إدارته للشركة طائرتين من أموالها لاستعمالها في مصالحها غير أنه استأثر باستعمالها لمنفعته الخاصة وسخر موظفى الشركة في ذلك أيضا وقد أنفق المبلغ المطالب به لأغراضه الخاصة ومن ثم أقامت المطعون عليها ضد الحارس العام بصفته السابقة دعواها بطلبتها سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٥ نذبت المحكمة الطاعن خبيرا في الدعوى للاطلاع على دفاتر حسابات الشركة والملفات الخاصة بالطائرتين لمعرفة المبالغ

التي اسلمها المهندس محمد أحمد عبود من الشركة لدفع ثمن الطائرة الثانية، وبيان المصروفات التي أنفقتها الشركة على الطائرتين منذ تاريخ شرائهما والجهات التي قصدتا السفر إليها وسبب السفر وقدرت المحكمة مبلغ ١٠٠ ج أمانة للتجبر (الطاعن) وبعد أن أودع تقريره قدم طلبا بتقدير أتعابه ومصاريفه ضد المطعون عليها بمبلغ ٢٠٠٠ ج، وبتاريخ ١٩٦٤/٧/٢ قدر رئيس الدائرة أتعاب الطاعن ومصاريفه بمبلغ ١٠٠٠ ج يخص منه مبلغ الأمانة السابق إيداعه وينفذ بالباقي ضد المظنون عليها . تظلم الطاعن والمطعون عليها من هذا التقدير أمام المحكمة، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٠ قضت المحكمة بتعديل أمر التقدير إلى مبلغ ١٥٠٠ ج يخص منه الأمانة السابق إيداعها وينفذ بالباقي ضد المطعون عليها . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٥٦٣ سنة ٨٢ ق ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف واحتياطيا بعدم قبوله تأسيسا على أنه لا مصلحة للمطعون عليها في رفعه ، وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة برفض الدفيعين وبتعديل الحكم المستأنف بجعل أتعاب الطاعن ومصاريفه مبلغ ٥٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينسب الطاعن بالرابع منها على الحكم المطعون فيه قيامه على إجراءات باطلة، ويقول في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف لم تنظر التظلم في غرفة المشورة بجلسة سرية، بل نظرت ونظمت بالحكم في جلسة علنية على خلاف ما تقضي به المادتان ٢٥١ ، ٤١٦ من قانون المرافعات السابق مما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات السابق تقضي بأن ينظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه في غرفة المشورة وتقضي المادة ٤١٦ من قانون المرافعات السابق بأن يجري على قضية الاستئناف ما يجري من القواعد على القضايا أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم يقض القانون على خلافه، مما مفاده أن استئناف الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الخبير ينظر أمام محكمة الاستئناف في غرفة المشورة وفي غير

علانية إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن التظلم قد نظر أمام محكمة الاستئناف في جلسات علنية ، فإن النعى على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل ، والنعى على الحكم بالبطلان للنطق به في جلسة علنية مردود بأنه يتعين — طبقاً للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات السابق — النطق بجميع الأحكام في علنية ولو نظرت الدعوى في غرفة المشورة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى أن المشرع أفرد لتقدير أتعاب الخبراء ومصاريفهم وكيفية الطعن فيها وطرق الطعن المواد ٢٤٧ — ٢٥٢ من قانون المرافعات السابق ولم يرد في هذه النصوص سوى التظلم أمام المحكمة في أمر التقدير دون أن تجيز استئناف الأحكام الصادرة في التظلم ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بجواز الاستئناف مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت أوامر تقدير أتعاب الخبراء ومصاريفهم طبقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات السابق لا تعدو أن تكون من الأوامر على العرائض ، وكانت المواد ٢٤٧ — ٢٥٢ من قانون المرافعات السابق الخاصة بتقدير أتعاب الخبراء ومصاريفهم والتظلم منها لم يرد بها نص خاص يمنع من الطعن في الحكم الصادر في التظلم ، فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض الواردة في الباب الحادى عشر من قانون المرافعات السابق ، وإذا تقضى المادة ٣٧٥/٢ من قانون المرافعات السابق الواردة في الباب الحادى عشر سالف البيان بأن يحكم القاضى في التظلم على وجه السرعة ويكون حكمه قابلاً لطرق الطعن المقررة للأحكام التى تصدر على وجه السرعة ، فقد أفاد هذا النص بجواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى التظلم من الأوامر على العرائض بجميع طرق الطعن المقررة فى القانون ، وذلك بصفة عامة ما لم يرد نص خاص يمنع من الطعن ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم جواز الاستئناف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن دعوى الموضوع الأصلية التي ندب خبيراً فيها كانت مرفوعة من المطعون عليها ضد الحراسة العامة وورثة المرحوم المهندس محمد أحمد عبود، ثم حلت إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الحراسة وقد أقامت المطعون عليها استئنافها عن الحكم الصادر في التظلم من تقدير أتعاب الطاعن ومصاريفه، واكتفت باختصاص الطاعن في الاستئناف دون أن توجهه إلى باقي الخصوم في دعوى الموضوع، مع أن الطاعن كان قد أدخلهم أمام محكمة أول درجة في التظلم المرفوع منه، وكان على الحكم المطعون فيه أن يقضى بعدم قبول الاستئناف غير أنه قضى بقبوله مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الثابت من الحكم الابتدائي بتقدير أتعاب الطاعن ومصاريفه أنه قد صدر ضد المطعون عليها وحدها، وقضى الحكم الابتدائي في التظلمين المقدمين من الطاعن والمطعون عليها بأن تدفع للطاعن باقي أتعابه ومصاريفه، فلا على المطعون عليها إن هي لم تختصم في الاستئناف سوى الطاعن المقدرة له الأتعاب والمصاريف ضدها، ما دام أن القانون لم يوجب إختصاص باقي الخصوم في التظلم، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لمن يرى من الخصوم أن له مصلحة في خصمة من لم يختصم في الاستئناف أن يدخله في الدعوى إذ لم يوجب القانون شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة، وإذ لم يطلب الطاعن إدخال هؤلاء الخصوم أمام محكمة الاستئناف، فلا على الحكم إن هو قضى بقبول الاستئناف الموجه من المطعون عليها قبل الطاعن وحده ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليها إستناداً إلى أنه لا مصلحة لها في رفعه ضد الطاعن، إذ قضى في دعوى الموضوع لصالحها ضد إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وضد ورثة المرحوم محمد أحمد عبود، وقضى عليهم بمصروفات الدعوى ومنها أتعاب الطاعن ومصاريفه وأصبح حكم الموضوع إنتهاياً بعدم الطعن فيه،

غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع ، إستنادا إلى أنه قضى ضد المطعون عليها بأتعاب الطاعن ومصاريفه وأن لها مصلحة محتملة إذ قد لا تكون لدى المحكوم عليه أموال يتفد عليها مع أن للمهندس محمد أحمد عبود أموالا طائلة يمكن التنفيذ عليها ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائي أنه ألزم المطعون عليها بأن تدفع للطاعن باقى أتعابه ومصاريفه مما مفاده أن للطاعن أن يتفد ضدها بالمبلغ المفضى به ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف تأسيسا على هذا وعلى أنه لا يطعون عليها مصلحة احتمالية إذ قد لا يوجد لدى المحكوم عليهم فى دعوى الموضوع من الأموال ما يمكن معالطعون عليها الرجوع عليهم بأتعاب الطاعن ومصاريفه ، وإذ كانت المصلحة المحتملة تكفى لرفع الطعن فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بين ذلك يقول إن الحكم قضى بتعديل أتعابه ومصاريفه وقدرها جزافا دون بيان عناصر هذا التقدير أو سبب تعديله لتقدير محكمة أول درجة مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل أتعاب الطاعن ومصاريفه بعد أن اطلع على تقريره ومحاضر أعماله والأوراق المقدمة منه والجهد الذى بذله ، وانهى الحكم بعد هذا إلى أن فى المبلغ الذى قدره للطاعن ما يكفى لتغطية جميع مصاريفه وكافة أتعابه ، ولما كان تقدير الأتعاب ما يستقل به قاضى الموضوع ، وكان الحكم قد رأى فى تقدير أتعاب الطاعن ومصاريفه العناصر اللازمة لذلك على النحو السالف بيانه ، وكانت محكمة الاستئناف إذا عدلت فى تقدير محكمة لدرجة الأولى لمبلغ الأتعاب غير ملزمة ببيان سبب هذا التعديل ، لأنه مما يدخل فى سلطتها التقديرية ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، ويكون النعى على الحكم بالقصور بهذا السبب على غير أساس .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وعون زكريا ، ومحمد صدق البشيشي ، وعلى عبد الرحمن .

( ١١٩ )

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) استئناف . ” نطاق الاستئناف “ . دعوى . ” دعوى الضمان الفرعية “ .  
حكم . ” حجية الحكم “ .

استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف  
الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية . وهي تلزم يبحث مسؤولية المدين  
والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة بإخراج المدين من الدعوى  
بلا مصروفات .

( ب ) دعوى . ” تكيف الدعوى “ .

محكمة الموضوع غير مقبلة في تكيف الطلبات بوصف الخصوم لها . التزامها  
بالتكيف القانوني الصحيح .

١ — الاستئناف المرفوع من الضامن عن الحكم الصادر ضده لصالح المدعى  
في الدعوى الأصلية لا يطرح على محكمة الاستئناف دعوى الضمان الفرعية وحدها ،  
ولأنما يطرح عليها الدعويين معا ، الأصلية والفرعية بحيث يكون لها أن تحكم  
للمدعى الأصلي على الضامن أو على مدعى الضمان حسبما يترأى لها من توافر أركان  
المسئوليتين ، ولا وجه لما تتمسك به الطاعنة المحافظة المدعى عليها في الدعوى  
الأصلية — وهي المدعية في دعوى الضمان — من أن محكمة أول درجة قد حكمت  
بإخراجها من الدعوى بلا مصاريف ، وقد أضفى حكمها في هذا الخصوص نهائيا  
لعدم استئنافه أصليا في الميعاد من المضرور ، ذلك أن الارتباط الوثيق بين الدعويين  
الأصلية والفرعية يقتضى أن يتناول الاستئناف المرفوع من الضامن ، بحث  
أصل الخصومة ، ومدى مسؤولية كل من المدين والضامن عن الضرر .



٢ — محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف المصوم لها، وإنما تلتزم بالكيف الصحيح الذي تتيحه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن ورثة المرحوم مرسى اسماعيل عطيه أقاموا الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٥٤ م لدى كلى الاسكندرية ضد مجلس بلدى الاسكندرية ، طلبوا فيها الحكم بإلزام محافظ الاسكندرية بصفته رئيسا للمجلس البلدى بأن يدفع لهم مبلغ ٣٩٨٩ ج والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وحفظ حقهم في المطالبة بمضاع عليهم من غلة المنزل منذ تصدعه . وقالوا شرحا لدعواهم إنهم يملكون المنزل رقم ٤ بشارع مسجد القبارى بميناء البصل وهو مكون من خمسة طوابق تغل شهريا ٢٥ جنيها و ٥٠٠ مليم . وكانت مجرى المياه العادمة للمنزل تصب في غرفة تفتيش أمام بابه وبهذه الغرفة توصيله إلى المجرى العمومية الواقعة بشارع القبارى . وقد ألغت البلدية التوصيلة والمجرى المذكورين وأقامت غيرهما ، وعندما أوصلت البلدية غرفة تفتيش المنزل بالوصلة الحديدية لتصب في المجرى الحديثة تبين أنها أخطأت خطأ فنيا جسيما ، إذ أنها جعلت مأخذ الوصلة الحديدية المتفرعة من غرفة التفتيش أعلى من مستوى المجرى الداخلية للمنزل ، وقد ترتب على هذا الخطأ استحالة تصريف مياه المجرى الداخلية وتجمع المياه فيها وتسربها إلى أرض المنزل حتى لم تعد تقوى على حمل المباني فتصدعت وانهار المنزل ، وحرّم المدعون من غلته ، وأن السيدتين هانم حسن العريان ونجيلة مرسى اسماعيل من المدعين أقامتا الدعوى رقم ٢٠٤٩ سنة ١٩٥٣ مستعجل الاسكندرية ضد البلدية طلبتا فيها اثبات حالة المنزل ، وبيان سبب تصدعه وتداعيه ، وقضى فيها بتاريخ ١٩/٧/١٩٥٣

بندب خيرليان ما إذا كان سقوطه نتيجة لأعمال المجارى التى قامت بها البلدية ولتقدير قيمة الضرر الذى نتج عن ذلك، وقدم الخبير تقريره متنبها فيه إلى أن سقوط المنزل يرجع إلى سببين أحدهما مباشر، وهو عمل المجارى المسنجة بطريق خاطئ وغير فنية لأن توصيله غرفة تفتيش المنزل بالمجارى الحديدية وضعت فى مستوى أعلى من مستوى المجرى الداخلى للمنزل بمقدار ٢٠ سم ، فأدى ذلك إلى عدم تصرف مياه المجرى عن طريق التوصيلة الحديدية ، مما ترتب عليه ترسب مخلفات المجرى بفناء غرفة التفتيش ، ثم تسربها إلى جدران المنزل وباطن الأرض ونتج عن ذلك انهيار المنزل ، وأن السبب الثانى غير مباشر ويرجع إلى قدم المنزل وتصدهه إذ سبق أن قدم أحد ملاك المنزل شكوى للبلدية فى ١١/٩/١٩٤٨ بأن حالته خطيرة ويخشى من انهياره فعينه رجال البلدية وأثبتوا ما به من شروخ وكلفت البلدية الملاك بإصلاحه فلم يفعلوا ، وأن مجارى المنزل الداخلية قديمة فساعدت حالة المنزل وقدم مجارىه على انهياره ، وقدر الخبير قيمة مبانى المنزل بمبلغ ١٢٠٠ ج ينحصر منها ٣٠٠ ج صافى قيمة الأنقاض بعد خصم مصاريف الهدم ، وأن الباقي وقدره ٩٠٠ ج تتحمل منه البلدية ٦٠٠ جنيه مقابل تعويض الضرر الذى لحق المدعين ويحمل المدعون الباقي لنقصيرهم فى صيانة منزلهم ، وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٤ أدخلت البلدية شركة وبرت ديمان صامنها فى الدعوى ، تأسيسا على أنها كانت قد عهدت للشركة المذكورة فى القيام بأعمال المجارى ، وأدخلت الشركة بدورها المتاولين اللذين عهدت إليهما من باطنها فى القيام بالأعمال المذكورة ضامنين لها ، وبتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بندب خير للاطلاع على الأوراق وتقرير الخبير المقدم فى دعوى إثبات الحالة المستعجلة لبيان السبب الذى أدى إلى سقوط المنزل ، وهل يرجع لعوامل داخلية سابقة لتاريخ إجراء المجارى الحديدية أم لعييب فى هذه المجارى ، وهل كان فى استطاعة المدعين تلافى الضرر بمجرد ظهور الطفح وتحرير المخالفات صدمهم . . . . . وبيان المسئول عن سقوط المنزل ، وتحديد درجة مسئولية كل طرف من الخصوم إذا كان هناك خطأ مشترك ، وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب المجلس البلدى أصليا رفض الدعوى واحتياطيا الحكم على شركة المقاوله المدخلة ضامنة له بما عسى أن يحكم به عليه من تعويض تأسيسا على أنها الشركة التى نفذت عملية المجارى ، وطلبت الشركة أصليا رفض الدعوى لأن المنزل انهار بسبب قدمه .



واحتمياطيا — وبفرض أن انهياره قد نتج عن تنفيذ عملية المجارى — الحكم بإلزام المجلس البلدى بتعويض الضرر لأنه المسئول وحده عن تخطيط المجارى الخارجية وعن وضع مستواها ، وقد قامت الشركة بتنفيذ العملية طبقا لذلك ، ومن باب الاحتياط الكلى تقدير التعويض بمبلغ ٣٠٠ ج تلزم البلدية بثلثه ويلزم الملاك بساقيه مع إلزام المقاولين المدخلين ضامنين من قبل الشركة بما عسى أن يحكم به عليها للبلدية ، وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢٦ حكمت المحكمة ( أولا ) بإخراج مجلس بلدى الإسكندرية من الدعوى بلامصاريف ( ثانيا ) بإلزام شركة فيس وبرت ديمان وشركائها بأن تدفع للمدعين ٦٠٠ ج والمصاريف ( ثالثا ) إلزام شركة أولاد كامل بأن تدفع لشركة فيس وبرت ديمان وشركائها مبلغ ٦٠٠ ج والمصاريف . استأنفت شركة فيس وبرت ديمان وشركاؤها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية ضد المدعين ومحافظ الإسكندرية والمقاولين من باطنها وطلبت ( أصليا ) إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الأصلية و ( احتياطيا ) إخراجها من الدعوى بلامصاريف مع مساءلة بلدية الإسكندرية عن كافة التعويضات ( ومن باب الاحتياط الكلى ) تحديد قيمة المنزل بمبلغ ٣٠٠ ج وإلزام البلدية بثلثه والتزام أصحاب المنزل بالباقي . وقيد هذا الاستئناف الأصيل برقم ٤٠٣ سنة ١٧ ق ، وأقام المدعون فى الدعوى الأصلية استئنافا فرعيا ضد شركة فيس وبرت ديمان ومحافظ الإسكندرية ومحمود محمد حسن ويوسف محمد لطفى طلبوا فيه رفض الاستئناف الأصيل وتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام شركة وبرت ديمان ومجلس بلدى الإسكندرية وبالتضامن بينهما وفى مواجهة باقى المستأنف عليهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ٣٩٨١ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف الفرعى برقم ١٥٦ سنة ١٨ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة ( أولا ) بقبول الاستئنافين شكلا . ( ثانيا ) وفى موضوع الاستئناف ٤٠٣ سنة ١٧ ق الأصيل برفضه مع إلزام رافعه بالمصروفات ( ثالثا ) وفى موضوع الاستئناف الفرعى رقم ١٥٦ سنة ١٨ ق ( ١ ) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إخراج مجلس بلدى الإسكندرية من الدعوى وإلزام هذا المجلس بأن يدفع للمستأنفين مبلغ ١٥٠٠ ج والمصروفات . ( ٢ ) بإلزام شركة فيس ديمان وشركائها بأن تدفع لمجلس بلدى الإسكندرية مبلغ ١٥٠٠ ج



والمصروفات . ( ٣ ) و بالزام شركة أولاد كامل التي يمثلها محمد حسن و يوسف محمود بأن تدفع لشركة فيس ديمان وشركائها مبلغ ١٥٠٠ ج والمصروفات . طعنت محافظة الإسكندرية في هذا الحكم بطريق البعوض للأسباب المبينة في تقرير الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم المطعون فيه ، وطلب الحاضر عن المطعون عليهما الأولى والثالثة رفض الطعن ، وأصرت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف حكما سابقا حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، إذ الثابت أن المدعين في الدعوى الأصلية وجهوا طلباتهم أمام محكمة أول درجة إلى الطاعة وحدها وقضى الحكم الابتدائي برفض الدعوى بالنسبة لها ، كما قضى مباشرة على الشركة المدخلة ضامنة ولم يقض للطاعة على تلك الشركة في دعوى الضمان الفرعية ولم يكن ثمة ارتباط بين الدعويين الأصلية والفرعية ، بل كانت كل منهما مستقلة عن الأخرى خصوما وموضوعا وسببا ، إذ رفعت الدعوى الأصلية على الطاعة وحدها ، وكان أساسها المسؤولية التفصيلية ، بينما كان الأساس في دعوى الضمان الفرعية هو عقد المقاولة الذي تحملت فيه الشركة مسؤولية ما قد يحدث من إضرار للنباتات أثناء تنفيذ عملية المقاولة ، والدعويان بهذه الصورة مختلفان بما ينفي عنهما وصف عدم التجزئة ، ومن ثم فإن الاستئناف الأصلي المرفوع من الشركة المطعون عليها الناحية لا يترتب عليه إعادة طرح الدعوى أمام محكمة الاستئناف بالنسبة لاشق المحكوم فيه لصالح الطاعة بإخراجها من الدعوى بلا مصاريف ، وإذا كان الاستئناف الفرعي قد رفع بعد فوات الميعاد وقضى الحكم المطعون فيه بقبوله وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إخراج الطاعة من الدعوى بلا مصاريف ، وبإلزامها بالمبلغ المحكوم به فإنه يكون قد أخطأ في القانون فضلا عن مخالفته للحكم الابتدائي الذي قضى بإخراج الطاعة من الدعوى بلا مصاريف وأصبح نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الاستئناف المرفوع من الضامن عن الحكم الصادر ضده لصالح المدعى في الدعوى الأصلية لا يطرح على محكمة

الاستئناف دعوى الضمان الفرعية وحدها، وإنما يطرح عليها الدعويين معا الأصلية والفرعية بحيث يكون لها أن تحكم للدعى الأصلي على الضامن أو على مدعى الضامن حسبما يترأى لها من توافر أركان المسؤولية، ولا وجه لما تمسك به الطاعة من أن محكمة أول درجة قد حكمت بإحراجها من الدعوى بلا مصاريف، وقد أضفى حكمها في هذا الخصوص نهائيا لعدم استئنافه أصليا في الميعاد من المضرور، ذلك أن الارتباط الوثيق بين الدعويين الأصلية والفرعية يقتضى أن يتناول الاستئناف المرفوع من الضامن بحث أصل الخصومة ومدى مسؤولية كل من المدين والضامن عن الضرر، إذ كان ذلك فإن ماتنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه من قبول الاستئناف الفرعى رغم أنه موجه من مستأنف عليه إلى مستأنف عليه آخر يكون غير منتج ولا جدوى فيه.

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم القصور في التسيب والتناقض، وفي بيان ذلك تقول إنه أقام قضاءه بمسئوليتها عن التعويض على أسباب قاصرة عن بيان عناصر المسؤولية في حقها مما لا يتسنى معه مراقبة تطبيق القانون، كما أن الأسباب المذكورة جاءت قاصرة عن الرد على دفاع الطاعنة وما ساقه الحكم المستأنف من أسانيد، واكتفى الحكم في ترتيب مسؤولية الطاعنة عن تعويض الضرر على ما قرره من أنها متبوعة للمأول دون أن يبين دليله على عناصر هذه التبعية، ودون أن يبين مسئوليتها عما زعمته الشركة التي نفدت العملية من خطأ في المواصفات التي وصفها المجلس البلدى، وذلك بحيث هذا الخطأ ومدى علاقه بالضرر، هذا إلى أنه رغم أن الحكم خلا من إسناد أى خطأ للبلدية يمكن مساءلتها عنه، ورغم أنه اعتبر الشركة المطعون عليها الناسعة مسئولة وحدها عن الخطأ فإنه حمل الطاعة بالتعويض بصفة أصلية مما يعيبه بالنقض ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا المعنى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه، يبين أنه أقام قضاءه بمسؤولية الطاعة عن التعويض على قوله "إن أعمال المحارى هي أصلا من اختصاص البلدية التي تهيم على المرافق العامة في المدينة وتجري ما تراه لازما لها، فإذا رأت أن تعهد بهذه الأعمال إلى مقاولين يقومون بها

نيابة عنها فإن ذلك لا يرفع عن كاهلها مسئولية الأخطاء التي يرتكبها هؤلاء المفاوضون في سبيل تنفيذ هذه الأعمال " كما استند في قضائه بالنسبة للشركة المطعون عليها التاسعة على ما قرره من أنه "لا يعفيها من هذه المسئولية ما قالته في أسباب استئنافها من أنه لم يكن في إمكانها من الناحية الفنية تركيب المجارى بطريقة أخرى لأن جميع الشروط الفنية قد فرضت عليها بموجب الرسوم التي سلمتها إليها البلدية ، ذلك أن الخطأ لا يرجع إلى هذه الشروط الفنية وإنما يرجع إلى المناسيب التي لا تؤدي إلى تصريف مياه المجارى من المنزل إلى فروع المجارى بالشارع ، كما أنه لا يغني هذه الشركة أن تنذر بهذا الزعم لأنه لا يجدر بها أن توافق البلدية على أعمال فنية خاطئة ، وكان يتعين عليها متى اكتشفت هذه الأخطاء الفنية أن تمتنع عن تنفيذها أو تعمل على إصلاحها باتفاقها معها " . وفي هذا الذي أورده الحكم ما يكفي لبيان عناصر الخطأ الموجب للمسئولية ، ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور يكون غير مديد ، أما عن النعى بالتناقض فهو مردود كذلك إذ أن الحكم بعد أن أثبت مسئولية الطاعنة باعتبارها المهيمنة على أعمال المجارى والمشرقة عليها اطرح دفاع الشركة التي عهدت إليها الطاعنة بتنفيذ العملية وانتهى إلى تقرير مسئوليتها أيضا عن الأخطاء التي اكتشفت العملية عند التنفيذ ، وليس في هذا الذي أثبته الحكم ثمة تناقض .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بثبوت الخطأ على ما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العدل من أنه ليس هناك ثمة سبب آخر لانحيار المنزل خلاف الخطأ الفنى في توصيل المجارى ، وأن قدم المنزل لم يكن ذا أثر البتة في إحداث هذه النتيجة ، لأنه لو كانت التوصيلات الجديدة للمجارى قد عملت بطريقة فنية صحيحة لما حدث الكسر في المجارى الداخلية ، ولما تسربت المياه إلى أساسات المنزل ، ولأمكن بقاءه سليما فترة طويلة من الزمن ورغم أن هذا التقرير كان موضع طعن من جانب البلدية والشركة لتناقضه مع ما هو ثابت في تقرير خبير إثبات الحالة من أن حالة المجارى الداخلية للمنزل كانت من القدم بحيث لا تتحمل أى ضغط عليها وعرضة للكسر والانسداد وتسرب المياه ، ورغم ما هو ثابت من المستندات المقدمة من البلدية من أن المنزل كان متصدجا وآيلا



للسقوط منذ سنة ١٩٤٨ قبل تنفيذ عملية المجارى الأخيرة ، فإن الحكم التفتت عن دلالة هذه الأوراق وأغفل الرد عليها مما يعيبه بالقصور الذى يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه قرر فى هذا الخصوص " أن التقريرين المقدمين فى الدعوى من الخبراء المتدبين فيها قد أجمعا على أن الخطأ فى تنفيذ هذه الأعمال كان مؤثرا فى انهيار المنزل موضوع النزاع ، فقد قطع الخبير المتطلب من مكتب خبراء وزارة العدل أن التوصيلة الحديدية للمجارى قد أنشئت بطريقة خاطئة إذ جاء منسوبها مرتفعا عن براىخ المجارى الداخلية للمنزل بمقداره ١٨ سم ، فى حين أنه كان من المتعين أن تنشأ منخفضة عنها أو على الأقل فى مستواها ، وكان من نتيجة ذلك أن كانت مياه المجارى المتدفقة من المنزل تركد فى غرفة التفتيش الخارجية وكانت مخلفاتها ترسب أيضا فى قاع تلك الغرفة حتى بلغ ارتفاعها بها ٢٧ سم ، وترتب على ذلك انسداد براىخ المنزل الداخلية عند غرفة التفتيش وطفح المجارى لعدم وجود منفذ لمياهها يسمح لها بالخروج منه ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على المجارى الداخلية للمنزل الذى أدى بدوره إلى حدوث كسر بها بالقرب من غرفة التفتيش الخارجية الخاصة بالمنزل ، ومن هذا الكسر تسربت مياه المجارى إلى باطن الأرض أسفل جدران المنزل ، وظلت كذلك طيلة ثلاثة شهور حتى أحدثت خلخلة فى التربة أسفل الأساسات أدت إلى هبوطها " وقرر الحكم أيضا " أن الأسانيد الفنية التى أوردها هذا الخبير فى تقريره صحيحة وسليمة ومن ثم فإن المحكمة تعتمد أساسا للاستولية عن انهيار المنزل موضوع النزاع ، وهى ترى أيضا أن ليس هناك ثمة سبب آخر خلاف هذا الخطأ الفنى فى توصيل المجارى قد ساهم فى حصول هذا الانهيار ، وأن قدم المنزل لم يكن ذا أثر البتة فى إحداثه ، ذلك أنه لو كانت التوصيلات الحديدية للمجارى قد عملت بطريقة فنية صحيحة لما حدث الكسر فى المجارى الداخلية ولما تسربت المياه إلى أساسات المنزل ولأمكن بقاؤه سليما لفترة طويلة " إذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب التى أقيم عليها الحكم سائغة وكافية لحمله ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس ولا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولهما ) أنه عول على تقدير الخبير لمباني المنزل بمبلغ ١٢٠٠ ج ، وخالفه في تقديره لأنقاض المخلفة عن الهدم إذ قدرها بمبلغ ١٠٠ جنيه واستنزها من المبلغ المقدر للمباني ، في حين أنه لم يكن هناك ثمة خلاف في الدعوى على تقدير قيمة الأنقاض ، إذ قدرها المدعون في صحيفة دعواهم بالمبلغ الذي بيعت به وهو ٣٠٠ ج ، فإذا جاء الحكم وقدرها بأقل من ذلك فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق بإقرار المدعين ( وثانيهما ) أن المطعون عليهم الثمانية الأول حددوا طلباتهم أمام محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن تدفع لهم مبلغ ٣٩٨٩ ج قيمة ثمن المنزل وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع حفظ حقوقهم في الرجوع على الطاعنة بما ضاع عليهم من الانتفاع بغلة هذا المنزل منذ تصدعه ، وحكمت محكمة أول درجة برفض طلب الفوائد فيرأى أن محكمة الاستئناف بعد أن قضت برفض طلب الفوائد لأن المبلغ المدعى به غير معلوم وقت الطلب ، حكمت للمدعين بمبلغ ٤٠٠ ج زيادة على ثمن المنزل تأسيسا على أن المبلغ المذكور يعتبر تعويضا لهم عن حرمانهم من الانتفاع بمنزلهم خلال المدة التي جاوزت العشر سنوات . ومن ثم فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم لسبق احتفاظهم في الدعوى بعنصر ما فاتهم من كسب تمثل فيما قطع عليهم من الانتفاع بالمنزل منذ تصدعه . وفي هذا ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي مردود في الوجه الأول منه ، ذلك أن الثابت من صورة صحيفة الاستئناف الفرعي المقام من المطعون عليهم الثمانية الأول والمعلن للطاعنة ومن صورة المدكرة المقدمة منهم لمحكمة الاستئناف والمودعتين الملف أن المطعون عليهم المذكورين نعوا على الحكم الابتدائي تقديره قيمة المنزل بمبلغ ١٢٠٠ ج وتمسكوا بأن قيمته لا تقل عن ٤٥٠٠ ج ، ونعوا عليه تقديره قيمة أنقاض المنزل جزافا بمبلغ ٣٠٠ ج ، قولا منهم بأن هذا التقدير لا يقوم على أساس خصوصا إذا لوحظ أن الأنقاض متخلفة عن انهيار المنزل بسبب تسرب المياه تحت الجدران وليس نتيجة عملية هدم يمكن معها إخراج الأنقاض بحالة تسمح بالتصرف فيها بثمن مناسب . إذ كان ذلك وكانت المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق التي

تحكم واقعة النزاع توجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم إليها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قدر قيمة أنقاض المنزل بمبلغ ١٠٠ جنيه على أساس دفاع المطعون عليهم المذكورين في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد قضى بما يخالف الثابت في الأوراق ، والسعي مردود في الوجه ( الثاني ) بأن الثابت بصورة صحيفة الاستئناف الفرعى المقام من المطعون عليهم الثمانية الأول والمودعة الملف أنهم نعو بالسبب السادس من أسباب الاستئناف على ما قضى به الحكم الابتدائى من رفض طلب الفوائد ، واستندوا في ذلك إلى أن الفوائد التى يطلبون الحكم لهم بها تمثل مقابل ريع المنزل الذى حرما منه بسبب انهياره . وإذا كان مؤدى ذلك أن المطعون عليهم المذكورين يهدفون بطالب الفوائد الحصول على تعويض مقابل حرمانهم من ريع المنزل فضلا عن التعويض الأصيل المستحق لهم عن تصدعه وهدمه ، وكانت محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقيدة في تكيف الطالبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها ، وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح الذى تدبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن رفض طالب الفوائد القانونية قرر في خصوص تقدير التعويض المستحق أنه " لما كان من سلطة محكمة الموضوع وهى تقدر مثل هذا التعويض أن تدخل في حسابها جميع عناصره ومن بينها طول أمد التقاضى وكان المستأنفون بطلباتهم الفوائد إنما قصدوا إلى طلب تعويضهم عن حرمانهم من استغلال المنزل طول الفترة التالية لانهياره حتى الآن ، ومن ثم يسوغ للمحكمة أن تعويضهم عن هذا الضرر أيضا ، وهى بذلك لا تكون قد فرت الأساس القانونى لهذا الطلب وإنما هى حددت طلباتهم في الحدود التى ينحوها القانون ذلك " ، إذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعى عليه بذلك غير سديد .



## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٢٠ )

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٧ القضائية :

عقد . " فسخ العقد " . بيع . " نقل " . الترام . " استحالة التنفيذ " .  
حكم . صيوب التدليل . مالا يعد قصور .

خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية للمشتري . التزامه  
رد الثمن والتعويض . إغفال احكم الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب  
الفسخ . لا قصور .

يعتبر الفسخ واقعا فى العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه ، ويكون التنفيذ  
مستحيلا على البائع ، بخروج المبيع من ملكه ويجعله مسئولاً عن رد الثمن ،  
ولا يبقى بعد إلا الرجوع بالتضمنات إذا كانت الإستحالة بتقصيره . وإذا  
كان الحكم المطعون فيه قد جعل الطاعنة (البائعة) مسئولة عن رد الثمن بسبب  
استحالة التنفيذ بعد إنتقال ملكية الأطنان المبيعة إلى الغير بعقد البيع المسجل ،  
ثم رتب على فسخ البيع إلزام البائع برد الثمن ، فإن الحكم يكون مقاما على أسباب  
تكفى لحمل قضائه ، ولا عليه إن هو أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة  
(البائعة) فى دفاعها من عدم جواز مطالبتها بالثمن قبل طلب الفسخ .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن عبد الرؤوف محمود محمد محمود أقام الدعوى رقم ٢  
لسنة ١٩٦٤ مدنى دمنهور الابتدائية ضد السيدة / آيات محمد عبد الرحمن محمود  
ودسوقى بيومى حموده وعبد العزيز عبد العزيز سيف طالبا الحكم أصليا بإثبات  
التعاقد عن الأطنان البالغ مساحتها فداناً وقيراطاً والموضحة بصحيفة الدعوى نظير  
ثمان قدره ٦٢٥ ج وتسليمها له ومحوها عليها من تسجيلات ، وإحتياطياً إلزام  
المدعى عليهما الأولى والثانى متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٦٠٠ جنيه مع المصاريف  
والأتعاب فى الحالين ، وقال بيانا للدعوى إنه بموجب عقد بيع إبتدائى  
مؤرخ ١/٢٤ ١٩٥٦ باعت المدعية الأولى مساحة فدان وقيراط من هذه الأطنان  
بثمان قدره ٦٢٥ ج للادعى عليه الثانى ، وإذ كان من حق المدعى أن يشفع  
فى هذه المساحة فقد تنازل له عنها المدعى عليه الثانى ودياً بموجب إتفاق  
مؤرخ ١٩٥٦/٢/٢ ودفع له مبلغ ٥٠٠ ج وتعهد بدفع الباقي وقدره ١٢٥ ج  
للمدعى عليها الأولى ، سدد لها مبلغ مائة جنيه بإيصال إلا أنها عمدت على تهريب  
القدر المبيع فباعته مرة ثانية إلى المدعى عليه الثالث بيعاً صورياً بموجب عقدين  
سجل أحدهما ولم يسجل الآخر ، وانهت إلى طلب الحكم له بطلباته ، ودفعت  
المدعى عليها الأولى بأن ملكية العين انتقلت فعلاً إلى الغير ولا يجوز طلب  
رد الثمن إلا بعد طلب الفسخ ، وأنه قد تم الاتفاق بينها وبين المدعى على الفسخ  
بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٧/١٦ يتضمن تصفية الخلافات بينهما وتنازلهما  
عن الشكاوى المقدمة منهما ، وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٣٠ استصدر المدعى الأمر  
بتقدير دينه قبل المدعى عليها الأولى بمبلغ ٦٠٠ جنيه كما استصدر الأمر بحجز  
ماله لدى الغير وأضاف إلى طلباته أثناء نظر الدعوى طلب صحة الحجز ،  
وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع  
للمدعى مبلغ ٦٠٠ ج والمصاريف وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وتثبيت  
حجزه ما لدى الغير الموقع من المدعى تحت يد نفسه وجعله نافذا .  
واستأنفت المدعى عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية  
طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى وإحتياطياً برفضها ، وقيد الإستئناف  
برقم ١٠٣ سنة ٢١ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/١٨ حكمت المحكمة بقبول  
الاستئناف شكلاً وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة أن عقد الاتفاق

المؤرخ ١٦/٧/١٩٦٣ كان يشمل الاتفاق على فسخ البيع موضوع النزاع وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ فحكت في موضوع الدعوى بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليه الأول مبلغ ٤٠٠ ج والمصروفات المناسبة عن الدرجتين، ونأييده فيما عدا ذلك وأمرت بالمعاصرة في أتعاب المحاماه، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق المفض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يبدى دفاعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وبحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبر المبلغ الذى دفعته الطاعنة بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١٦/٧/١٩٦٣ وفاء بجزء من الثمن الذى دفعه لها المطعون عليه الأول مستندا في ذلك إلى ما قرره شهود الطرفين في التحقيق من أنها دفعت إليه مبلغ مائتى جنيه قيمة نصف فدان من المدر المتنازع عليه باعتبار أن هذا القدر قد شمله الصلح الذى تم بينهما وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجهين (أولهما) أنه لم يفسح عن تحييفه لاتفاق ١٦/٧/١٩٦٣ واعتبر مبلغ المائتى جنيه جزءا من الثمن رغم أن بنود الاتفاق وأقوال شهود الطرفين صريحة في أن المطعون عليه الأول تحالصر نهائيا مع الطاعنة ولا يستحق قبلها أية أطيان زراعية أو عقارات أو أموال سائلة وإذا ظنر لديه عقود أو إيصالات على خلاف ذلك تعتبر لاغية (وثانيهما) أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بتصفيه الحساب نهائيا بينها وبين المطعون عليه الأول وأنها دفعت مبلغ المائتى جنيه يوم الصلح لحساب هذه التصفيه، وقد استندت في ذلك إلى ما هو ثابت بعدد اللاح وإلى ما قرره المطعون عليه الأول في الشكوى الإدارية رقم ٢٣٨٥ سنة ١٩٦٠ إدارى شبراخيت من اسنلام المطعون عليه الثانى للأطيان موضوع النزاع ووضع يده عليها بعد شرائه لها، وما قرره شهود الطرفين في التحقيق الذى أجرت المحكمة من أن الاتفاق على الصلح كان شاملا لجميع الخلافات التى كانت قائمة بين الطرفين، وقد أغفل الحكم هذا الدفاع ولم يرد عليه وهو ما يعيبه بالمقصود ومخالفة القانون .



وحيث إن هذا السعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق يبين أن المحكمة كلفت الطاعة بإثبات أن العقد المؤرخ ۱۹۶۳/۷/۱۶ كان يشمل الاتفاق على فسخ عقد البيع موضوع الدعوى باعتبار أن هذا العقد مبدأ ثبوت بالكتابة لاشتماله على عبارات عامة تفيد إقرار المطعون عليه الأول بإلغاء ما تحت يده من عقود موقع عليها من الطاعة ، كذلك و بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على قوله " إنه وقد بان للمحكمة من أقوال شهود طرفي النزاع أن صلحا قد جرى بينهما وقد تضمن هذا الصلح في مشروعه الذي ارتضياه ووقعا عليه أن من ضمن القدر المتنازع عيه نصف فدان قد شمله الصلح وأوفت المستأنفة بقيمته التي قدرها مجلس الصلح بمبلغ مائتي جنيه للمستأنف عليه ومن ثم فهي ترى احتسار مبلغ المائتي جنيه من المبلغ المحكوم به وخصمه منه " ومن ذلك يبين أن المحكمة سررت شروط عقد الصلح على صوء أقوال شهود الطرفين بأن الصلح قد اقتصر على نصف فدان من القدر المبيع أوفت الطاعة بقيمته للطعون عليه الأول ولم يشمل الجزء الثاني . وإذا كان ماقرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ لأقوال الشهود وعبارات الاتفاق المؤرخ ۱۹۶۳/۷/۱۶ من تسوية الخلافات التي كانت قائمة بين الطرفين على الأطياف والعقارات وما والسائلة وتتضمن الرد على ما تمسكت به الطاعة من أن الاتفاق شمل فسخ البيع فسخا كلياً وكان أحد طرفي ذلك مسؤولية الطاعة عن رد باقي الثمن الذي قبضته بموجب البيع بعد أن أسدأ تنفيذ ، فإنه لا يكون قد حالف القانون ، أو شابه قصور .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه الأول سداد المسحوق من الثمن المترتب على عقد البيع المؤرخ ۱۹۵۶/۱/۲۴ دون أن يطلب فسخ العقد ، وهو من الحكم قصور في التسبب ذلك أن الفسخ لا يقع إلا بغير قضائي فلا يجوز طلب اسرداد الثمن إلا بعد طلب الفسخ وقد تمسك الطاعة أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول أغفل طلب الفسخ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، ولا يكتفي في ذلك ماقرره الحكم إلا بدائي من استحالة تنفيذ العقد لانفعال الملكية

إلى المطعون عليه الثاني، ذلك أن فسخ العقد لا يكون إلا بطلب يفصل فيه قبل التعرض لطلب رد الطرفين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد .

وحيث إن هذا النهي مردود، ذلك أن الفسخ يعتبر واقعا في العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه ويكون التنفيذ مستحيلا على البائع بمخروج المبيع من ملكه ويجعله مسئولا عن رد الثمن، ولا يبقى بعد إلا الرجوع بالتضمينات إذا كانت الاستحالة بتقصيره، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول اعتمد في المطالبة باسترداد الثمن الذي دفعه إلى الطاعنة بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/١/٢٤ وعقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٦/٢/٢، على أنها باعت الأطنان موضوع النزاع إلى المطعون عليه الثاني بعقد بيع مسجل، وأنها تمسكت في دفاعها بأن ملكية العين انتقلت فعلا إلى الغير، وقد اتفقت على التفاوض في البيع مع المطعون عليه الأول، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى الاتفاق على التفاوض، وجعل الطاعنة مسئولة عن رد الثمن بسبب استحالة التنفيذ بعد انتقال ملكية الأطنان المبيعة إلى الغير بعقد البيع المسجل، ثم رتب على فسخ البيع إلزام البائع برد الثمن فإن الحكم يكون مقاما على أسباب تكفي لحمل قضائه ولا عليه إن هو أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة في دفاعها من عدم جواز مطالبتها بالثمن قبل طلب الفسخ .

## جلسة ٩ من يوفية سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المنشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المنشارين :  
 محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمد  
 طايلى راشد .

( ١٢١ )

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " دعوى الضرائب " . استئناف . " ميعاد الاستئناف " .  
 قانون .

أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات  
 رموس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل . ميعاد استئنافها ثلاثون  
 يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد  
 الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال  
 القانون العام .

مؤدى نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — معدلة بالقانون  
 رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — والمادة ٩٩ منه — معدلة بالقانون رقم ١٧٤  
 لسنة ١٩٥٤ — أن ميعاد الاستئناف الذى يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب  
 عن الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية المتعلقة بالطعون  
 في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة والأرباح  
 التجارية والصناعية وكسب العمل هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يغير  
 من ذلك أن المشرع ، وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، جعل ميعاد  
 الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت إعلانه على تقدير أن الخصم  
 يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، ذلك أن المشرع  
 نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون  
 رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من وقت صدوره



ما لم ينص القانون على غير ذلك “ ، فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يخص بالمواعيد والإجراءات في حين أن النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام المبينة فيها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، والمقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام ، لما في ذلك من منقاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المنشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن أحمد عبد الله أبو طالب أقام الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩ المنيا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطالب الحكم بإلغاء قرار لجنة طعن بنى سويف رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتحديد أرباحه التجارية في السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ١١/١١/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ( أولا ) وبالنسبة لسنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار الطعن غير صحيح لضريبة الأرباح التجارية عن تجارة الأقطان في هاتين السنتين وألزمت مصلحة الضرائب بمصروفات هذا الشق ( ثانيا ) وبالنسبة لسنتي ١٩٥١ ، ١٩٥٤ وقبل الفصل في موضوعهما بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت مصلحة الضرائب بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أن الداعن قد امتنع تجارة الأقطان في هاتين السنتين وصرحت للأخير بالنفي بذر العرق . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم — في شقه الأول — طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لسنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ واعتبار المستأنف عليه خاضعا

لضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن تجارة الأقطان في هاتين السنتين .  
( ثانيا ) أصليا إعتبار قرار اللجنة نهائيا بالنسبة لستى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ واحتياطيا  
رفض طعن المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة وتأيد القرار المطعون فيه  
بالنسبة لهاتين السنتين . ( ثالثا ) إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٦ سنة ١ ق ، ودفع  
المستأنف عليه بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣  
حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع وبسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد  
وألزمت المستأنفة بالمصروفات الاستئنافية وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب  
المحاماة ، وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض لاسبب الوارد  
في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض  
الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وبالجلسة  
طلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط الحق  
في الاستئناف على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية  
والتجارية — والتي لم تعلن بعد هو ستون يوما من تاريخ العمل بهذا القانون  
في ١٩٦٢/٧/١٤ وأن الاستئناف وقد رفع بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١ أى بعد مضي  
أكثر من ستين يوما على تاريخ العمل بالقانون فإنه يكون قد رفع بعد  
الميعاد المقرر بالقانون ويتعين الحكم بسقوط الاستئناف ، وهو من الحكم خطأ  
ومخالفة للقانون لأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعن  
في قرارات لجان الطعن بشأن الأرباح التجارية والصناعية هو ثلاثون يوما من تاريخ  
إعلان هذا الحكم طبقا لنص المادتين ٥٤ ، ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١  
ولا محل لاحتساب ميعاد الاستئناف وبدء مريانه طبقا لقانون المرافعات ، لأنه  
لا يلجأ لهذا القانون باعتباره القانون العام في المواعيد والإجراءات المقررة بقانون  
خاص يخالف القانون العام في أحكامه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١  
معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — تنص على أن " لكل من مصلحة الضرائب

والممول الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة، ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن أيا كانت قيمة النزاع " كما تنص المادة ٩٩ منه — معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٤ على أن " يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم " وهي نصوص صريحة قاطعة في أن ميعاد الاستئناف الذي يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية المتعلقة بالطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن المشرع وبمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به بدلا من وقت إعلانه ، على تقدير أن الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من وقت صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . " فضلا عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات في حين أن النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام الميمنة فيها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص ، والمقرر قانونا إنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف على ما قرره من أن " ... الحكم المستأنف صدر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ أي قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولما كان لم يعلن بعد فيكون مبدأ سريان ميعاد الاستئناف هو يوم ١٤/٧/١٩٦٢ وقد تجاوز المستأنف الميعاد القانوني إذ لم يرفع الاستئناف إلا بالعريضة المقدمة لقلم المحضرين في ٣١/١٢/١٩٦٢ " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المنتسبين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد السيد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٢٢ )

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ) نقض . " حالات الطعن " . قوة الأمر المقضي . إيجاز .

جواز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق  
حاز لقوة الأمر المقضي . وجوب توافر وحدة الخصوم والموضوع والسبب . مثال  
في دعوى إيجاز .

( ب ) إثبات . " العدول عن إجراءات الإثبات " . إيجاز . " إيجاز  
الأماكن . قوة الأمر المقضي .

القضاء بتدب خير لبيان أحرة المثل . جواز العدول من هذا الإجراء إذا ما تبينت  
المحكمة الأجرة الحقيقية والفصل في الدعوى على هذا الأساس . لا يعد مخالفة لمصلحة  
الأمر المقضي .

١ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف  
حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضي ، شرطه أن يكون الحكم السابق صادرا بين  
الخصوم أنفسهم ، وتختلف شرط وحدة الخصوم لا يقتضي عنه وحدة المسألة  
في الدعويين وكونها كلية شاملة ، إذ أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة  
الأمر المقضي به ، هو وحدة الخصوم ووحدة الموضوع والسبب . وإذا كان  
الحكم السابق قد صدر في خصومة قامت بين الطاعن ( المؤجر ) ومستأجر آخر  
بخصوص تخفيض إيجار الشقة التي يؤجرها الأخير بذات عقار النزاع ، ولم يختصم  
فيها أحد من المطعون عليهم ( مستأجرين لباقي وحدات العقار ) فإن الطعن بالنقض

في الحكم المطعون فيه ، بدعوى مخالفته الحكم السابق لا يكون جائزا لتخلف أحد شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

٢ — متى كان الحكم السابق — في ذات الدعوى — قد رأى تقدير الأجرة على أساس أجرة المثل في أكتوبر سنة ١٩٥٢ مخفضا بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٨ وقضى بتدب خبير لبحث ذلك ، ثم رأى الحكم المطعون فيه أن أجرة شهر يونيو سنة ١٩٥٨ ثابتة وواضحة من أوراق الدعوى فقضى بالعدول عما حكم به من تدب خبير لبيان أجرة المثل ، وذلك عملا بالحق المخول للمحكمة بمقتضى المادة ١٦٥ مرافعات ، ومن ثم فقد أضحى قضاء الحكم السابق في خصوص بيان أجرة المثل غير قائم ، ولا يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر حائز لقوة الشيء المقضى فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناوئة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الدكتور أحمد حشمت أبوستيت وآخرين أقاموا الدعاوى أرقام ٥٣٠٧ سنة ١٩٥٩ و ٢٥٦١ سنة ١٩٥٩ ، ٣١٤٧ سنة ١٩٥٩ ، ١٤٤٤ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد السيد / إسماعيل عبد الحميد بركات طلبوا فيها الحكم ( أصليا ) بتخفيض القيمة التجارية لكل شقة من الشقق المؤجرة لكل منهم بنسبة ٢٠٪ طبقا للمادة ٥ مكرر ٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ المضافة بموجب القانون ٥٥ سنة ١٩٥٨ ( واحياطيا ) بتخفيض الأجرة بواقع ١٥٪ طبقا للمادة ٥ مكرر من قانون الإيجارات المضافة بالقانون ١٩٩ سنة ١٩٥٢ ، وأصدرت المحكمة قرارات متعاقبة بضم الدعاوى الخمس لبعضها للفصل فيها بحكم واحد الارتباط بينها ، وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٥ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بتدب خبير للاطلاع على أوراق الدعاوى المذكورة والانتقال إلى الأمكنة المؤجرة لتقدير أجر المثل في كل منها في أكتوبر سنة ١٩٥٢ مخفضا

بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٨ ونخفضا بنسبة ٢٠٪ من أول يوليه سنة ١٩٥٨ وبعد أن قدم الخبير تقريره واستمعت المحكمة لدفاع الخصوم حكمت في ١٢/٦/١٩٦٦ بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من أجرة شهر يوليه سنة ١٩٥٨ طبقا لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وطعن الطاعن بصفته في الحكم المذكور بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليهم الستة الأول والثامنة والتاسع والحادي عشر الحكم أصليا بعدم جواز انطعن واحتياطيا برفضه، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها.

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف حكم سابق مما يجزله الطعن فيه بطريق النقض عملا بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الخلاف قام بين مستأجرى العقار وبين مالكة حول القوانين التي يجب تطبيقها بالنسبة لتخفيض إيجارات الأعيان المملوكة له فأقام المستأجرون الدعوى رقم ٥٢٠٧ سنة ١٩٥٩ والدعوى المنضمة إليها بطلب تخفيض الأجرة، وأقام الطاعن الدعوى رقم ٣٧٩٥ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية ضد المهندس يوسف غبريال مستأجر الشقة رقم ٢٨ بذات العقار، وكان الخلاف في الدعوى المذكورة يدور حول سر يان القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ الخاص بخفض الإيجارات على العقارات المبذية بعد ١٨/٩/١٩٥٢ ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يوليوسنة ١٩٥٨ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٩ بعدم سر يان أحكام هذا القانون على شقق العقار المذكور وهو حكم نهائي لم يطعن فيه بأى طعن، وبالرغم من ذلك فقد صدر الحكم المطعون فيه في الدعوى رقم ٥٢٠٧ سنة ٥٩ كلى القاهرة والدعوى المنضمة لها بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٦ بجعل نسبة الخفض بواقع ٢٠٪ من الإيجار، ثم ١٣,٧٪ ثم ٢٠٪ حسب البيان الذى أورده، وذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ فجاء على خلاف الحكم السابق، هذا إلى أن محكمة الموضوع كانت قد حكمت بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٠ وقبل صدور الحكم المطعون فيه حكما بتدب خبير لتقدير أجر المثل لما كن النزاع



في أكتوبر سنة ١٩٥٢ خفضا بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٨ وخفضا بنسبة ٢٠٪ من أول يونيو سنة ١٩٥٨ واستندت في أسباب هذا الحكم إلى أن أما كن النزاع تخضع للقانونين رقمي ١٩٩ سنة ١٩٥٢ ، ٥٥ سنة ١٩٥٨ ويسرى عليها كلا التخفيضين ، ثم أصدرت حكما المطعون فيه بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٦ مستندة فيه إلى أن القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق وحده لإجراء خفض إيجار أما كن النزاع ، فجاء حكما بذلك مخالفا للحكم القطعي السابق صدوره منها في ذات النزاع وبين الخصوم أنفسهم مما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي مردود في الوجه الأول بأن جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى شرطه أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم ، وتختلف شرط وحدة الخصوم لا يفتى عنه وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة ، إذ أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى به وحدة الخصوم ووحدة الموضوع والسبب . إذ كان ذلك وكان الحكم السابق صدوره في الدعوى رقم ٣٧٩٥ سنة ١٩٥٨ كلى إيجارات القاهرة قد صدر في خصومة قامت بين الطاعن والسيد المهندس يوسف غبريال بخصوص تخفيض إيجار الشقة التي يؤجرها الأخير بذات عقار النزاع ولم يختصم فيها أحد من المطعون عليهم ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بدعوى مخالفته الحكم السابق لا يكون جائزا لتختلف شرط من شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه والحكم الذي أصدرته المحكمة قبله في ٢٥/٥/١٩٦٠ بنسب خبير لتقدير أجر المثل أن الحكم المطعون فيه جاء مماثلا للحكم الصادر قبله من حيث تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على إيجار شقق النزاع بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من أجرة شهر يولييه سنة ١٩٥٨ . وأن الخلاف بين الحكيم منحصر في مسألتين ( الأولى ) أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما ارتأه حكم ٢٥/٥/١٩٦٠ من تخفيض الأجرة بنسبة ١٥٪ في المدة السابقة لشهر يولييه سنة ١٩٥٨ . وهذا الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قضاء لصالح الطاعن و ( الثانية ) أن حكم ٢٥/٥/١٩٦٠ كان قد رأى تقدير الأجرة على أساس أجرة المثل في أكتوبر سنة ١٩٥٢ خفضا بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٨ وقضى

بندب خبر لبحث ذلك ثم رأى الحكم المطعون فيه أن أجرة شهر يونيو سنة ١٩٥٨ ثابتة وواضحة من أوراق الدعوى فقضى بالعدول عما حكم به في ١٩٦٠/٥/٢٥ من ندب خبر لبيان أجرة المثل ، وذلك عملاً بالحق المخول للحكمة بمقتضى المادة ١٦٥ مرافعات . ومن ثم أضحى قضاء الحكم السابق في خصوص بيان أجر المثل غير قائم . إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر حائز لقوة الشيء المقضي فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧١

رياسة السيد المستشار/ ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٢٣ )

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) تنفيذ عقارى . بطلان . ملكية .

قبول طلب بطلان اجراءات التنفيذ العقارى . منامه . صحة طلب استحقاق  
العقار .

( ب ) نقض " السهب المجهل " .

عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التى لم يرد عليها الحكم المضمون فيه . نى  
مجهل . غير مقبول . عدم كفاية الأحالة فى ذلك إلى المذكرة المقدمة  
لمحكمة الاستئناف .

( ج ) حكم " تسبيب الحكم " .

محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد فى حكمها على كل ما يثيره الخصوم فى دفاعهم  
لا تريب عليها فى الأخذ بأى دليل تقتنع به . طالما هو من طرق الاثبات  
القانونية .

١ - قبول طلب بطلان الإجراءات - فى التنفيذ العقارى - يتوقف على  
قبول طلب استحقاق العقار . وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب الأخير  
لصورية عقد البيع الصادر لمورث الطاعنين ، فإنه ينبى على ذلك انتفاء صفة  
الحائز عنه وعدم أحقيته فى طلب بطلان الإجراءات .

٢ - متى كان الطاعنون لم يبينوا أوجه الدفاع التى يقولون إن الحكم  
المطعون فيه قصر فى الرد عليها ، واكتفوا بالإحالة فى ذلك إلى ما جاء بالمذكرة



المقدمة منهم في الملف الإستثنائي، دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدثون به فإن النعى يكون مجعلا وغير مقبول .

٣ - متى كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى ، وكان استخلاصها سائغا ، وفيه الرد الضمني برفض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم في قضائه ، وإذا كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه ، وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة ، ولا تترتب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن عبد الحميد الدسوقي ( مورث الطاعنين ) أقام الدعوى رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٨ مدني كلي الزقازيق ضد محمد حلمي بليغ ( مورث المطعون عليهم الأربعة الأول ) وصالح علي صالح رئيس قلم البيوع بمحكمة الزقازيق طالبا الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ التي اتخذها المدعى عليه الأول ضد المدعى عليه الثاني في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ بيوع كلي الزقازيق ، وقال في بيان دعواه إن المدعى عليه الثاني باع له ١٧ سن ٦ ط ٤ ف أطيانا زراعية كائنة بزمام ناحية مناحريت مركز ديرب نجم موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة بعقد مؤرخ ١٩٥١/٢/٢ ولما قرن الشراء بوضع يده عليها ، ولما امتنع البائع عن التوقيع على العقد النهائي أقام الدعوى رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٦ مدني كلي الزقازيق بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقده وسجل صحيفتها في ١٤/١١/١٩٥٦ برقم ٨٧٠٩ شرقية ، ولما كان

البائع مدينا للدعى عليه الأول فقد اتخذ هذا الأخير إجراءات نزع ملكية القدر المذكور وسجل تنبيه نزع الملكية في ١٩٥٦/١٢/٢ برقم ٩٠١٩ شرقية، وإذا كان المدعى يعتبر حائزا للأطيان موضوع التنفيذ لأنه سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل التنبيه، ولأن تسجيل حكم إثبات التعاقد ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة، وكان المدعى عليه الأول لم يخبره بإيداع القائمة، وأن من حقه الاعتراض عليها بدعوى أصليّة، ولما كانت المدة التي انقضت بين تسجيل التنبيه في ١٩٥٦/١٢/٢ وإيداع القائمة في ١٩٥٧/٢/٢٣ تبلغ ٨٣ يوما فقط على خلاف ما تفضى به المادة ٦٣٠ من قانون المرافعات من ضرورة انقضاء ٩٠ يوما على الأقل بين التسجيل والإيداع مما يترتب عليه بطلان الإجراءات عملا بالمادة ٦٣٤ من قانون المرافعات، وكان المدعى عليه الأول قد تخلف عن إنذاره باعتباره صاحب حق عيني مسجل على العقار مما يبنى عليه سقوط تسجيل التنبيه، فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة، كما أقام الدعوى رقم ٢٥٨ سنة ٥٩ مدنى كلى الزقازيق ضد صالح على أحمد، وعلى محمد عميرة، ومحمد حلمى بليغ، رئيس قلم البيوع بمحكمة الزقازيق طالبا الحكم بأحقته إلى ٦ ف ٤ ط ١٧ س الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وإلغاء كافة ما ترتب عليها من تسجيلات وإيقاف البيع المحدد له يوم ١٩٥٤/٩/١٥ استنادا إلى أنه قد حصل على حكم بإثبات التعاقد فى القضية رقم ٦٥١ سنة ٥٦ مدنى كلى الزقازيق سجل برقم ٥٢٤١ شرقية فى ١٩٥٨/١٠/١٩ كما سبقه تسجيل صحيفة الدعوى فى ١٩٥٦/٢/١٤ ولأن المدعى عليه الثالث قد اتخذ إجراءات نزع الملكية ضد المدعى عليه الأول بالنسبة لهذا القدر ثم عدل المدعى طلباته إلى طلب وقف البيع بالنسبة للأطيان الواردة بصحيفة دعواه فقط، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت فى ١٩٦١/٤/٢٤ قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المهندس محمد بليغ بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود أن عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/٢/٢ الصادر من مدينه صالح على أحمد الحاج عبد الحميد دسوقى صورى صورية مطلقة على أن يكون لمن يهيمه الأمر من الخصوم تفى ذلك بذات الطرق، وبالحلقة المحددة للتحقيق تنازل محمد حلمى بليغ عن سماع أقوال شاهده واكتفى بالمستندات المقدمة منه وأدخل رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى خصما فى الدعوى ليقدم استمارات

السلف المقدمة لوكيل البنك بدير بنجم من المدين صالح على أحمد خلال السنوات ٥٦، ٥٧، ٥٨، وقدم البنك كشفين بأسماء طالبي السلف بناحية مناحريت عن سنتي ١٩٥٦/٥٥، ١٩٥٧/٥٦، وبتاريخ ١١/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدعوى رقم ٢٥٥٨ سنة ٥٩ مدنى كلى الزقازيق . (ثانيا) بعدم قبول الدعوى رقم ٤٤١ سنة ٥٨ مدنى كلى الزقازيق لرفعها من غير ذى مصلحة، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة دائرة الزقازيق طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته الإبتدائية، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٠ سنة ٥ قضائية، وفى ٢٦/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وطعن ورثة المدعى فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليهم الأربعة الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليهما الخامس والسادس ولم يبيد دفاعا وأصرت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه والحكم الإبتدائي معه استندا فى القضاء بعدم قبول الدعوى رقم ٤٤١ سنة ٥٨ مدنى كلى الزقازيق إلى أنه وقد حكم بصورية عقد البيع المؤرخ ٢/٢/١٩٥١ فلان شرط المصلحة فى الدعوى يكون متفيا فضلا عن أن مورث الطاعنين لا يعتبر طرفا فى إجراءات البيع الجبرى لأن تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد رقم ٦٥١ سنة ٥٦ مدنى كلى الزقازيق المرفوعة من المورث المذكور فى ١٤/١١/١٩٥٦ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فى ٢/١٢/٥٦ لا يجعله بفرض صحة عقد شرائه حائزا فى معنى المادة ١٠٦٠ من القانون المدنى لأن ملكية العقار أو أى حق عينى آخر عليه لم تكن قد انتقلت إليه قبل تسجيل التنبيه وبالتالي فلا يحق له طلب بطلان إيداع قائمسة شروط البيع فى مدة تقل عن تسعين يوما ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المصلحة فى الدعوى إنما تتقرر بحسب الوضع القائم عند رفعها ولا يتأثر بما يجد بعد ذلك ، وبالتالي فإنه لا يكون من شأن الحكم بصورية عقد مورث الطاعنين إنتفاء مصلحته فى الدعوى ، والقول بغير ذلك هو خلط بين الحق موضوع



الدعوى والشروط اللازمة لقبولها ، وإذ كان شرط المصلحة قد توافر لدى المورث منذ تاريخ رفع دعواه إلى وقت صدور الحكم فيها باعتباره صاحب حق عيني على العقار محل التنفيذ ، وكان له أن يطلب الحكم باستحقاقه وأن يعترض على الإجراءات ويتمسك بكافة أوجه البطلان الشكلية والموضوعية التي تشوبها فضلا عن أن الدفع ببطلان الإجراءات ليس قاصرا على من يكون طرفا في إجراءات التنفيذ العقاري بل لكل ذي مصلحة ممن لم يكن طرفا فيها إبداءه بطريق الاعتراض على القائمة عملا بالمادة ٦٤٣ من قانون المرافعات ، كما أن له طلب بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز عليه كله أو بعضه ولو بعد انتهاء الميعاد المنوّه عنه في المادة ٦٤٦ مرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ، ذلك أنه لما كان قبول طلب بطلان الإجراءات يتوقف على قبول طلب استحقاق العقار ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الطلب الأخير لصورية عقد البيع الصادر لمورث الطاعنين وهو ما يبنى عليه انتفاء صفة الحائز عنه وعدم أحقيته في طلب بطلان الإجراءات ، فإن النعي في هذا السبب يكون غير منتج ولا جدوى منه لأنه لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاع الطاعنين الذي ضمنوه مذكرتهم رقم ١٦ من الملف الاستثنائي وردوا به على الحكم الابتدائي من الناحيتين القانونية والواقعية مما يؤكد أن المحكمة لم تطلع عليه وهو ما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا السبب مردود ، ذلك أن الطاعنين لم يبينوا فيه أوجه الدفاع التي يقولون أن الحكم المطعون فيه قصر في الرد عليها واكتفوا بالإحالة في ذلك إلى ما جاء بالمذكرة المقدمة منهم رقم ١٦ من الملف الاستثنائي دون أن مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدون به ومن ثم فإن النعي يكون مجهلا وغير مقبول .

وحيث أن الطاعنين يتعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون عليهم

الأربعة الأول دفعوا بصورية عقد شراء مورث الطاعنين المؤرخ ۱۹۵۱/۲/۲ الصادر له من المطعون عليه الآخر صورية مطلقة، واستندوا في إثباتها إلى قرائن لم ترحمكة أول درجة أنها كافية لإثباتها، فأحالت الدعوى إلى التحقيق إلا أنهم عجزوا عن تقديم التنبيه وتنازلوا عن سماع أقوال شاهدتهم صراف ناحية مناحريت واقتصروا على ما قدموه من أوراق وقرائن كانت تحت نظر المحكمة قبل صدور حكم التحقيق، ومع ذلك فقد أخذ الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم المطعون فيه بهذه القرائن كدليل على الصورية دون تمحيص ودون الرد على دفاع مورث الطاعنين واستند في قضائه بالصورية إلى صلة القربى التي تربط مورثهم بالمدين البائع له وإلى عدم التمسك بالعقد عند اتخاذ إجراءات نزاع الملكية الأولى، وعدم إظهاره إلا بعد فشل المدين في اعتراضاته على قائمة شروط البيع، وإلى إعلان المدين بصحيفة دعوى صحة التعاقد بسراى المحكمة وانتهاء تلك الدعوى صلحا وأن البيع يشمل كل ما يملكه المدين، وإلى أن المدين قد اعترض على قائمة شروط البيع باعتباره مالكا دون الإشارة إلى هذا التصرف، وأنه ظل واضعا يده على العين المبيعة استنادا إلى ما ورد بالشهادة المستخرجة من بنك التسليف ومن تفتيش الزراعة ولم يلتفت الحكم إلى ما ذكره الطاعنون من أن العادة جرت في المنطقة وبين هؤلاء الأصهار على التعامل بالبيع والشراء، ودللوا على ذلك بالعقود المسجلة التي تمت بينهم قبل نشوء الدين، وأن مورثهم لم يكن يعلم بالإجراءات لعدم اختصاصه فيها وأنه لو كان التعامل صوريا لحرر بشأنه عقد بيع نهائى، وأن التصرف لم يشمل سوى ۶ ف و ۴ ط و ۱۷ س من ال ۸ ف و ۹ ط و ۵ س التي يملكها المدين، وأن البائع ضامن لصحة البيع ومن حقه أن يدفع عنه كما انصرفت الإجراءات إلى ملك آخر للمدين يزيد عن القدر المبيع، وأن كشوف الحياة ليست حجة على اليد وأن الأطيان الواردة بها ليست معينة، وأقر رجال الإدارة والجمعية التعاونية بأن الحياة لمورث الطاعنين، كما حكم بأحقية المورث لزراعة ذات العين وإلغاء الحجز المتوقع عليها ضد المدين وثبت من شهادة صراف الناحية وضع يده عليها، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور وباطلا .

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضائه في هذا الخصوص على أن



”... عقد البيع الذي يتمسك به المدعى لإثبات ملكيته للعقارات موضوع الإجراءات والمطعون عليه بالصورية رغم تحريره في عام ١٩٥١ فإنه لم يظهر له وجود فعلي قبل يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ إقامة الدعوى رقم ٦٥١ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق بطلب الحكم بصحته ونفاذه، ولم يشر إليه المدعى ولم يتمسك به من قبل رغم اتخاذ المهندس محمد حامى ببيع إجراءات نزع ملكية الأطيان موضوع ذلك العقد وإعلان المدين بتبنيه نزع ملكيتها في ١٩٥٥/٧/٢٦ ثم تسجيله بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢١ وأنه لم يتقدم بذلك العقد لإثبات صحته إلا بعد أن سحقت له الفرصة المواتية عند ما فشل الدائن مباشر الإجراءات فى الاعتراض رقم ٨ سنة ١٩٥٦ كلى بيوع الزقازيق بعد أن قضى ببطالان الإجراءات وكان ظهور ذلك العقد فى هذه الظروف المريبة بطريقة كشفت عن قيام التواطؤ بين المدين وقريبه المدعى الذى أعلنه بصحيفة الدعوى بسراى محكمة ههيا بمقولة أنه تصادف وجوده بسراى المحكمة فى هذا الوقت فإذا أضيف إلى ذلك ما ثبت للمحكمة من مطالعة الكشفين المقدمين من بنك التسليف الزراعى والتعاونى المدخل فى الدعوى من أن ملكية المدين التى كان يحوزها خلال سنتى ٥٦/٥٥ ، ٥٧/٥٦ الزراعتين كانت تبلغ ثمانية أفدنة فى الوقت الذى لم يجرؤ فيه المدعى على القول بأن المدين البائع كان يملك أطيانا أخرى خلاف الأطيان موضوع النزاع، بل أنه سلم بأن تلك الأطيان لم تدخل ضمن حيازته المدرجة بالكشوف المقدمة ، وخلاصة ما تقدم من وقائع يقطع بصورية عقد البيع الصادر للمدعى ذلك أنه حرر بين قريبين ورغم أنه أعطى تاريخا سابقا يرجع إلى عام ١٩٥١ فإنه لم يظهر له أى وجود أو أثر من ذلك التاريخ حتى تاريخ إقامة الدعوى رقم ٦٥١ سنة ٥٦ مدنى كلى الزقازيق بطلب الحكم بصحته ونفاذه، وظل المدين واضعا اليد على العين المبيعة كما ظل مباشر كافة حقوقه كمالك دون اعتراض من المدعى ، فتقدم وحده للإعتراض على قائمة شروط البيع فى الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٦ كلى بيوع الزقازيق ، ولم يظهر لهذا المشتري الصورى أى وجود إلا بعد أن قضى ببطالان الإجراءات بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فسارع بتسجيل صحيفة الدعوى ٦٥١ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق بطرق ملتوية، إذ أعلن المدين بصحيفتها بمبنى المحكمة فى ١٩٥٦/١١/٨ وهو ذات اليوم الذى قدمت فيه الصحيفة للإعلان كسبا للوقت الأمر الذى يشف عن التفاهم التام بين طرفى العقد على تحريره وتسجيله للهرب من إجراءات التنفيذ العقارى.



الجديـدة الـتي كان الدائن يـبـاشرها في ذلك الوقت . . . وأن المهندس محمد حامى بليغ يعتبر من الغير بالنسبة لذلك العقد ويحق له لذلك إثبات صوريته بكافة الطرق وترى المحكمة فيما ساقته من أدلة وقرائن الدليل المقنع على صورية ذلك العقد ، ومن ثم يتعين رفض الدعوى ٢٥٨ سنة ٥٩“ ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى ، وكان استخلاصها سائغا وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم فى قضائه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد فى حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه وكانت هى صاحبة الحق فى تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة وأنه لا تـثـريـب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية، لما كان ذلك فلأن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وهيثم زكريا ، ومجد عبد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) موظفون : ” مسئولية ” . ” مسئولية تقصيرية ” .

علاقة الموظف بالحكومة . علاقة تنظيمية . مسئولية أمانة المخازن مصدرها القانون  
وليس العمل غير المشروع .

( ب ) تقادم . ” تقادم مسقط ” . موظفون . مسئولية . قانون .

المادة ١٧٢ مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة من العمل  
غير المشروع ، دون غيره من مصادر الالتزام .

دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا .  
منشؤها القانون . سقوطها بالتقادم العادي .

١ — علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية ، تحكمها القوانين واللوائح  
الصادرة بشأنها ، والتي تحدد حقوق وواجبات كل وظيفة بصرف النظر  
عن شاغلها ، وقد بين المشرع حقوق الموظفين وحدد واجباتهم والأعمال  
المحرمة عليهم في الفصل السادس من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ ، وأوجبت المادة ٨٢ مكرر المضافة إلى أحكام هذا الفصل  
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على الموظف مراعاة الأحكام المالية المعمول بها  
وحرمت عليه في الفقرة الرابعة منها مخالفة قانون ولائحة المناقصات والمزايدات  
ولائحة المخازن والمشتريات ، وعلى وجه العموم القواعد والأحكام المالية ، وبين

من نص المادة ٤٥ و ٢/٣٤٩ من لائحة المخازن والمشتريات ، أن مسئولية أمناء المخازن وجميع أرباب العهد عما في عهدتهم ، لا تنسب إلى العمل غير المشروع بل تنسب إلى القانون الذي أنشأها .

٢ — نص المادة ١٧٢ من القانون المدني الذي استحدثت تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وهو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، قد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني ، وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى ، إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، وإذ لم يرد بنصوص القانون ، ما يجيز تطبيق نص المادة ١٧٢ من القانون المدني بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب العهد للواجبات المفروضة عليهم في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات التي تبناها القانون المذكور ، فإن هذه الدعاوى لا تسقط إلا بالتقادم العادي ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعن ( وزارة الشؤون ) — ضد أمين المخزن — إلى العمل غير المشروع وأخضعها للتقادم الاستثنائي المتصوص عنه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، وجعل لائحة المخازن والمشتريات في مرتبة أدنى من مرتبة التشريع بحيث تعجز عن تعطيل القواعد العامة المقررة في القانون رغم إقرار القانونين ١٧٢ لسنة ١٩٥١ و ٧٣ لسنة ١٩٥٧ لها وجعلهما من مخالفة أحكامها جرائم تأديبية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن وزارة الشئون الاجتماعية أقامت الدعوى رقم ٤١٨ سنة ٦١ مدنى  
كلى القاهرة ضد ابراهيم عوض الله وصابر على خليل طالبة الحكم بالزامهما  
متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٦٥٩ ج و ٣٤٠ م مع الفائدة القانونية من تاريخ  
المطالبة حتى السداد مع المصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة، وقالت في بيانها  
إن المدعى عليهما كانا يعملان بمنطقة الشئون الاجتماعية والعمل بالجيزة واتهما  
في الحناية رقم ٢١١ سنة ١٩٥٧ كلى الجيزة مع آخرين بأنهم في ليلة ١٩٥٧/٥/٢٤  
بناحية العجوزة بصفتهم موظفين عموميين استولوا بغير حق على صفائح الجبن  
المبينة بالمحضر والملوكة للدولة ، وقد حكم في ١٩٥٨/١/١١ بحبسهما سنة أشهر  
وبتغريمهما متضامنين ٥٠٠ قرش وبغزلهما من وظائفهما، وإذا بلغ العجز في قيمة  
ما كان لديهما من صفائح الجبن والمسل ٦٥٩ ج و ٣٤٠ م ، فقد أقامت الدعوى  
لمطالبتهما بمقابل ما أصاب المنطقة من ضرر عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى  
وبصحيفة أعلنت في ١٩٦٤/٥/١٩ أدخلت الوزارة عهد توفيق عثمان أغا أمين  
مخزن المنطقة في تاريخ الحادث خصما في الدعوى طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها  
مبلغ ٧٢٥ ج و ٢٧٤ م من ذلك مبلغ ٦٥٩ ج و ٣٤٠ م قيمة العجز السابق  
مضافا إليه ٦٥ ج و ٩٣٤ م وهو ما يوازى ١٠٪ نظير المصاريف الإدارية  
باستنادا إلى أن الصفائح كانت في عهده وأنه المسئول عما يحدث بها من عجز طبقا  
لحكم المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات، ثم عادت وطلبت بمذكرتها  
الختامية الحكم بالزام المدعى عليهم الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٢٥ ج  
و ٢٧٤ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، ودفع المدعى عليه الثالث بسقوط  
الدعوى بالنسبة له بالتقادم بانقضاء أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ وقوع  
الجرمة في ١٩٥٧/٥/٢٤ وهو اليوم الذى علم فيه المدعى بحادث الضرر وبالشخص  
المسئول عنه عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ، وأضاف أنه لم يكن أمينا  
للمخزن بالمعنى المقصود في لائحة المخازن، بل كان سكرتيرا لوحدة الدق الاجتماعية  
الكائن بها المخزن، ثم أضيفت إليه عهده ولم تكن هذه الاضافة تتطلب منه فتح  
المخزن يوميا وملاحظة سلامة مابه من موجودات، وإذا تنفى دفاتر الجرد الموجودة  
بالمنطقة خطأه وتقصيره، وكان حادث الاختلاس الذى أدى إلى حصول العجز  
في عهده والذى ارتكبه عاملان بالوحدة حادثا قهريا وخارجا عن إرادته فإنه

لا يجوز مساءلته عن هذا العجز، وفي ١٢/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة (أولاً) بإلزام المدعى عليهما الأول والثاني على وجه التضامن بأن يدفعوا للمدعى بصفته مبلغ ٦٥٩ جنيه و ٣٤٠ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ صدور الحكم حتى تاريخ الوفاء (ثانياً) بقبول الدفع المبدى من المدعى عليه الثالث عهد توفيق عثمان أغا بسقوط الدعوى والحكم بسقوطها قبله (ثالثاً) إلزام الطرفين المصروفات المناسبة لما قضى به قبل كل منهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه فيما قضى به في الشقين الثاني والثالث منه والحكم برفض الدفع بسقوط حق الوزارة في رفع الدعوى قبل المدعى عليه الثالث وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٧٢٥ ج و ٢٧٩ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من يوم المطالبة الرسمية حتى تمام السداد متضامناً في ذلك مع المدعى عليهما الأولين، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٨٤ سنة ٨١ قضائية، وفي ٢٩/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعاً، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم بالنسبة للمطعون عليه الثالث.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجوه (أولها) أنه اعتبر أن مصدر التزام المطعون عليه الثالث هو العمل غير المشروع مع أن الثابت في واقعة الدعوى أنه كان أمين مخزن العهدة الذي حدث فيه العجز المطالب بالتعويض عنه، وأن علاقته بالوزارة الطاعنة هي علاقة موظف عمومي بفرع من فروع الحكومة، وقد استقر الرأي على أن علاقة الحكومة بموظفيها ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمها القوانين واللوائح، تنشأ عنها حقوق للموظف تنحصر بصفة عامة في المقابل المادي الذي يتقاضاه من الدولة وفيما يحصل عليه من أجازات مختلفة، كما تنشأ عنها التزامات عليه من بينها الالتزام بأداء مهام وظيفته طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون ومن ثم فإن ما ينشأ عن هذه العلاقة من حقوق والتزامات يكون مصدرها المباشر



هو القانون لا العمل غير المشروع، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ( وثانيها ) أنه قد ترتب على خطأ الحكم السابق خطأ آخر هو قضاؤه بسقوط حق الوزارة في التعويض عملاً بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني، مع أنه نص استثنائي ورد على خلاف الأصل العام في التقادم، وخاص بالالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع ولا يسرى على الالتزامات التي مصدرها القانون، وإذا كانت المادة ٤٥ من لائحة المشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ١١/٦/١٩٤٨ ونصوص القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة هي مصدر التزام المطعون عليه الثالث بالتعويض، وكان المشرع لم يضع نصاً خاصاً يحدد به مدة تقادم الالتزام الناشئ عنهما بأقل من ١٥ سنة، فإن لازم ذلك لإعمال القاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ٣٧٤ من القانون المدني، والتي تنص على تقادم الالتزام بخمس عشرة سنة، وإذا خالف الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ( وثالثها ) أنه باعتناقه ما قرره الحكم الابتدائي من أن لائحة المخازن والمشتريات ليست بعقد وليست إلتزاماً للقواعد العامة وتقريراً لأحكام القانون وهي في مرتبة أدنى من التشريع فلا تعدل أو تعطل أحكامه، وأن المادة ٤٥ منها بما قرره ليست مصدراً تشريعياً وأنها لذلك تفقد قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع يكون قد خالف القانون، ذلك أنه من المسلم به أن لائحة المخازن والمشتريات تتضمن الأحكام الواجبة التطبيق فيما يتعلق بعهد موظفي الدولة، ولم يتضمن القانون المدني أو غيره من القوانين ما يتعارض مع أحكام هذه اللائحة، وليس ثمة ما يحول بين قيام أحكامها إلى جانب نصوص القوانين الأخرى طالما أنها لم تلغ أو تعدل، كما لا يقبل القول بأن القوة الملزمة قاصرة على التشريعات وحدها، إذ أن للوائح قوة ملزمة بالنسبة لما تضمنته من أحكام ما دامت لا تتعارض مع نصوص أعلا منها مرتبة، وإذا كان ذلك فإن اسناد مسؤولية المطعون عليه الثالث إلى المادة ٤٥ من لائحة المخازن يكون سليماً ولا يسقط حق الطاعن في مطالبته المطعون عليه الثالث بالتعويض عن العجز إلا بخمس عشرة سنة .

وحيث إن هذا البنى صحيح، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على أن ما يثيره المستأنف في أسباب استئنافه إن هو إلا ترديد لدفاعه الذي



أبداه أمام محكمة أول درجة، وأن الحكم المستأنف قد رد عليه بأن "المسئولية بهذا الوصف أساسها العمل غير المشروع، وأنه وإن كان كل التزام مصدره القانون كالعقد والعمل غير المشروع والإثراء بلا سبب فإن لها مصدر مباشر هو الذى رتب عليه القانون انشاءها وحدد أركانها وأحكامها بالتعويض عن ضرر أصاب الغير بسبب خطأ المسئول مصدره المباشر العمل غير المشروع وإن كان مصدره غير المباشر هو القانون، فالقانون هو الذى جعل هذه الأعمال مصادر عامة للالتزام" وما قرره الحكم صحيح فى القانون لأن العقد والعمل غير المشروع والإثراء بلا سبب إذا كانت تعتبر من مصادر الالتزامات فلائن القانون أراد لها ذلك وكل ما يندرج تحت مصدر منها يأخذ حكم هذا المصدر وقد تكفل القانون أيضا ببيان أحكام كل التزام حسب مصدره وإلى جانب هذه المصادر توجد التزامات أخرى تستند إلى تصرف قانونى أو إلى عمل مادية ولكن لا يستند إليه لا كمصدر عام ينشئ الالتزام فى هذه الحالة وفى غيرها من الحالات، بل ينشئ الالتزام فى هذه الحالة وحدها دون غيرها، والقانون هو المصدر المباشر لهذا الالتزام كما هو الشأن فى التزامات الأسرة والتزامات الجوارفهى التزامات لا يمكن ردها إلى مصدر من مصادر الالتزامات المعروفة والتى سبق الإشارة إليها، ولكن القانون وحده هو المصدر المباشر لها ولا سبيل إلى تحديد هذه الالتزامات القانونية إلا بالنص. فهو وحده الذى ينشئها وهو وحده الذى يتكفل بتعيين أركانها وأحكامها... وأنه بناء على ما تقدم يبين أن النصوص التى أشار إليها المستأنف فى دفاعه أمام محكمة أول درجة الواردة فى القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة والذى كان معمولا به وقت وقوع العجز والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات لم تنشئ التزاما جديدا فى حق الموظف الذى يهمل فى عمله أو الذى لا يبذل العناية الكافية التى يتطلبها أداء هذا العمل على الوجه الأكمل — إنما هى فى حقيقتها والواقع من أمرها ترديد لالتزام عام ضمنه المشرع المادة ١٦٣ من القانون المدنى والتى تنص على أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض — فلم توجد النصوص التى أشار إليها المستأنف لبقى الموظف مسئولا عن خطئه على أساس المادة ١٦٣ من القانون المدنى — وهى مع وجودها لا تكفى وحدها لتبيان أركان هذا الالتزام وتحديد أحكامه، إنما مرد ذلك إلى المواد التالية للمادة ١٦٣ التى بينت أركان هذا الالتزام وفصلت أحكامه — ومن غير المعقول أن تنصرف

نية المشرع إلى فرض التزام قانوني جديد غير معروف من قبل كما ذهب المستأنف إلى ذلك في دفاعه وصحيفة استئنائه ولا يبين أركان هذا الالتزام ويفصل أحكامه وهو إن فعل ذلك لأصبح هذا الالتزام غفلا عن جزاء يحمله ويضمن تنفيذه ... وأنه بالبناء على ما تقدم يكون حكم محكمة الدرجة الأولى الذي اعتبر أساس مسؤولية الموظف عن الخطأ أو الإهمال الذي يقارفه أثناء وظيفته من قبيل المسؤولية التقصيرية وأجرى عليه أحكام هذه المسؤولية في محله للأسباب السالف الإشارة إليها وللأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ... " وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون، ذلك أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة بشأنها والتي تحدد حقوق وواجبات كل وظيفة بصرف النظر عن شغلها، وإذ بين المشرع حقوق الموظفين ثم حدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم في الفصل السادس من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ وكانت المادة ٨٢ مكرر المضافة إلى أحكام هذا الفصل بالقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٧ المعمول به من تاريخ نشره في ٤/٤/١٩٥٧ قبل فقد وسرقة الصفائح قد أوجبت على الموظف مراعاة الأحكام المالية، المعمول بها وحرمت عليه في الفقرة الرابعة منها مخالفة قانون ولائحة المناقصات والمزايدات ولائحة المخازن والمشتريات وعلى وجه العموم القواعد والأحكام المالية، وكانت المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات المنوه عنها بالقانون المذكور والتي قررت من قبل المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ محاكمة من يخالفها تأديبيا - قد نصت على أن أمناء المخازن وجميع أرباب العهد المسؤولين شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ولا تخلي مسؤوليتهم إلا إذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الإمكان التحوط لها كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ منها على أن الأصناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أي حادث آخر كان في الإمكان منعه فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة أو التلف، فإنه يبين أن مسؤولية أمناء المخازن وجميع أرباب العهد عما في عهدهم لا تنسب إلى العمل غير المشروع بل تنسب إلى القانون الذي أنشأها، لما كان ذلك وكان

نص المادة ۱۷۲ من القانون المدنى الذى استحدث تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه — وهو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم — قد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الإلتزام فى القانون المدنى وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة من مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك، وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة ۱۷۲ من القانون المدنى بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب العهد للواجبات المفرضة عليهم فى المادة ۸۲ مكرر من القانون ۷۳ سنة ۱۹۵۷ والمادة ۴۵ من لائحة المخازن والمشتريات التى تبناها القانون المذكور فإن هذه الدعوى لا تسقط إلا بالتقادم العادى، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب دعوى التعويض المرفوعة من المدعى إلى العمل غير المشروع وأخضعها للتقادم الاستثنائى المنصوص عنه فى المادة ۱۷۲ من القانون المدنى وجعل لائحة المخازن والمشتريات فى مرتبة أدنى من مرتبة التشريع بحيث تعجز عن تعطيل القواعد العامة المقررة فى القانون رغم إقرار القانونين ۱۷۲ لسنة ۱۹۵۱ و ۷۳ لسنة ۱۹۵۷ لها، وجعلها من مخالفة أحكامها جرائم تأديبية، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه العيب.



## جاسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دریدی ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشيش ،  
وعلى عبد الرحمن

(١٢٥)

الطعن رقم ٣٢ ٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إستئناف . ” إعلان الإستئناف “ . بطلان . نظام عام .

وجوب إعلان الإستئناف في ميعاد ٣٠ يوما التالية لتقديم العريضة . إغفال  
ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أن تقضى المحكمة من تلقاء  
نفسها بإعلان الإستئناف .

(ب) تجزئة . ” أحوال التجزئة “ . إرث . بطلان .

اختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الإستئناف المقبول  
ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الإستئناف بالنسبة للبعض الآخر .

١ — نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ على أنه ” لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف إلا على الإستئناف  
الذي يرفع بعد العمل بهذا القانون ، أما الإستئناف الذي يكون قد رفع قبل  
ذلك ، فمتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه “ ولم كان الثابت من الأوراق  
أن الإستئناف قد رفع قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر ، فإنه تسرى  
في شأنه أحكام المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات ، قبل إلغائها والتي تقضى بوجوب  
إعلان الإستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في ميعاد الثلاثين يوما  
التالية لتقديم الإستئناف وإلا كان الإستئناف باطلا ، وحكت المحكمة به  
من تلقاء نفسها .

٢ — إذا كان الطاعن قد اختصم أشخاص الورثة جميعهم ، وكان ما يطالبهم به من معجل الثمن الذي يزعم أنه دفعه والتعويض الذي قدره عن الضرر الذي لحق به ينقسم عليهم كل بقدر حصته التي آلت إليه من التركة ، فإنه لا يكون من شأن الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة ، أن يزيل البطلان الذي لحق بالإستئناف بالنسبة للبعض الآخر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن السيد / شحاته وهبه عياد أقام الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى المنيا ضد والده وهبة عياد عبد الله وورثة المرحوم الدكتور عازر صليب طالبا الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له على وجه التضامن مبلغ ٨٧٥٠ ج . وقال بيانا للدعوى إنه ووالده بصفته وليا طبيعيا على ابنه فضل اشتريا بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٤٧/٥/١٥ من المرحوم الدكتور عازر صليب أطيانا زراعية مساحتها ٥٠ ف و ١٨ ط على أن يكون له النصف ولأخيه فضل النصف الآخر وذلك مقابل ثمن قدره ١٥٥٧٥ ج دفعا منه وقت التعاقد مبلغ ٧٥٠٠ ج إلا أن والده تواطأ مع البائع فاستأثر بالصفقة كلها لنفسه وحرر العقد النهائي على اعتبار أنه هو المشتري ، وأشهر العقد في ١٩٤٧/١٠/٢ وقد رفع عليه وعلى البائع الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنيا طالبا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٤٧/٥/١٥ بالنسبة إلى نصف المساحة إلا أنه حكم برفضها ، فاضطر إلى إقامة الدعوى الراهنة بطلب ما دفعه من مقدم الثمن والتعويض عن الضرر الذي لحق به . وبتاريخ ١٩٦١/٣/١ حكمت المحكمة بإلزام وهبة عياد عبد الله عن نفسه وبصفته بأن يدفع للمدعى ٥٠٠٠ ج وبإجراج باقى المدعى عليهم من الدعوى بلا مضاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف

بني سويف طالبا تعديله وإلغاء الشق الثاني من الحكم والحكم له بكامل طلباته وقيد استئنافه برقم ٤٧٩ سنة واحد قضائية ، كما استأنفته السيدة حنه مرجان عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصر باعتبارهما وارثين للرحوم وهبة عياد عبد الله طالبة إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٤٨٠ سنة ١ ق . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكت بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ (أولا) في الاستئناف رقم ٤٧٩ ببطلانه بالنسبة للمستأنف عليها الخامسة السيدة / أيقت عازر صليب وقبوله شكلا بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ( وثانيا ) في الاستئناف رقم ٤٨٠ بقبوله بالنسبة للمستأنف عليه الأول وببطلانه بالنسبة لباقي المستأنف عليهم و ( ثالثا ) في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المستأنف حكما ، وطعن الطاعن "شحاته وهبة عياد" في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في تقرير الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وباجلسه المحددة لظظه أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بين ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه ببطلان الاستئناف رقم ٤٧٩ سنة واحد قضائية بني سويف بالنسبة للسيدة أيقيت عازر صليب على أنها أعلنت بالاستئناف بعد ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأنه يصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أصبح البطلان في هذه الحالة غير معلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولإيضاح من صحة هذا النظر أن الاستئناف قد رفع قبل صدور القانون سالف الذكر لأن الممول عليه عملا بقاعدة الأثر الفوري للواعد الإجرائية هو يوم الحكم في الدفع ومع ذلك فإن إختصاص السيدة إيقيت كان بصفتها وارثة للرحوم عازر صليب ، وأنه لم كانت التركة هي المطالبة بالدين كله ومن حق الدائن استيفاء دينه منها تحت يد أى وارث دون أن يكون له الدفع بانقسام الدين ، فإن إعلان الاستئناف إلى السيدة أيقيت يكون صحيحا ولو تم بعد الميعاد ما دام باقى الورثة قد أعلنوا بالاستئناف في الميعاد .



وحيث إن هذا النعى غير مسديد ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بهذا القانون أما الاستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع فى شأنه النصوص السارية وقت رفعه " ولما كان يبين من الأوراق أن الاستئناف قد رفع قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر ، فإنه تسرى فى شأنه أحكام المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات قبل إلغائها التى تقضى بوجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى ميعاد الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة به من تلقاء نفسها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه حكم هذه المادة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولا يغنى الطاعن ما يتمسك به من أن عدم انقسام الدين على التركة يؤدى إلى صحة اختصاص كل الورثة ما دام الإعلان لأحدهم قد تم صحيحا فى الميعاد ذلك أن الطاعن اختصم أشخاص الورثة جميعهم ، وإذا كان ذلك وكان ما يطالب الطاعن به الورثة من معجل الثمن الذى يزعم أنه دفعه والتعويض الذى قدره عن الضرر الذى لحق به يتقسم عليهم كل بقدر حصته التى آلت إليه من التركة فإنه لا يكون من شأن الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة أن يزيل البطلان الذى لحق بالاستئناف بالنسبة للبعض الآخر .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والمصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على ما قرره من أن والد الطاعن هو الذى دفع معجل الثمن متبرعا به لولديه ، وأنه عدل عن هذا النبرع وأضاف الصفقة كلها إلى ذمته واستخلص الحكم ذلك من عدة قرائن شابها الفساد والقصور لأنه اعتبر أن تمسك الطاعن بما يدل عليه توقيع على نسخة العقد المقدم منه من أنه كان طرفا فى العقد لا يجديه نفعا قولاً منه بأن الثابت فى تلك النسخة أنها مزيلة بإقرار مؤرخ ١٩٤٧/٧/٢١ متضمنا قبض البائع من والد الطاعن مبلغ ٤٢٠٠ ج من الثمن مما يستفاد منه أن هذه النسخة من العقد كانت تحت يد والد الطاعن وأن الطاعن استطاع الحصول عليها ثم التوقيع ويقول الطاعن أن هذا الذى ساقه الحكم يقوم على افتراض ظنى لا يصلح لاستنباط أنه

وقع على العقد في تاريخ لاحق لتحريره ، كما استدلت الحكم على أن والد الطاعن هو الذي دفع معجل الثمن من عبارة الإقرار الصادر من البائع ، ومن أن الطاعن لم يقدم تبريرا لقيام والده بدفع ذلك المبلغ ، وهو ما يتجاوز نصف الباقي ووجه الفساد في هذا الاستدلال أن ذلك الإقرار لا يمكن حمله إلا على دفع المبلغ المبين فيه ولا شأن له بمعجل الثمن ما دام الثابت في العقد أن الطاعن وأخاه اشتريا تلك الأطنان ، كما أن الحكم قد استفاد مما ذكره الطاعن في دفاعه من أن والده أراد ترضيته بعد شهر العقد فتقدم بطلب للشهر العقاري في سنة ١٩٤٩ ، يتضمن بيعه للطاعن ولأخيه الأطنان ذاتها ولكنه عدل عن ذلك ، استفاد الحكم من ذلك أن الطاعن لم يدفع شيئا من مقدم الثمن لأنه لو كان قد فعل لرجع به على البائع وهو قول مشوب بالفساد في الاستدلال ، لأن قول الطاعن أن والده أراد ترضيته قد يحمل على أن والده أراد تصحيح وضع خاطيء ، كما أن الحكم استمد علم الطاعن بشراء أبيه وسكوته على ذلك من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٦ مما ذكره الطاعن في صحيفة الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ٥٦ مدني كلى المنيا ، واستدل الحكم بهذا السكوت على أن والد الطاعن هو المشتري باسم ولديه ، وأنه لما عدل عن ذلك لم يحرك الطاعن ساكنا لأنه كان يشارك أباه في الانتفاع بالأرض فلما تنازعا أقام عليه الدعوى سالفه الذكر ودعوى عمالية أخرى ودعوى الروكية رقم ٦١٨ سنة ٥٨ ثم الدعوى الحالية وهو من الحكم تحميل لتصرفات الطاعن أكثر مما تحتمل واستدلال يقوم على الافتراض .

ويضيف الطاعن إلى ما تقدم قوله أن الحكم ذكر أن الطاعن رغم علمه منذ سنة ١٩٤٩ أن والده اشترى الأطنان لنفسه دونه ودون أخيه وسجل العقد في سنة ١٩٤٧ لم يرفع الدعوى ضد البائع بفسخ العقد واسترداد ما دفع من الثمن ، وإنما أقام الدعوى الحالية ضد والده وضد ورثة البائع بطلب التنفيذ بطريق التعويض وهو بذلك لم يسلك الطريق الطبيعي وهذا الذي ساقه الحكم لا يصلح سندا لرفض الدعوى لأن فيه إلزاما بما لا يلزم ، وإذا كان للطاعن عدة دعاوى فما ينبغي أن يتأخذ لرفعه دعوى دون أخرى ، واستدلال الحكم على أن البائع قد اعتبر معجل الثمن مدفوعا من والد الطاعن دون الطاعن وأخيه هو استدلال مشوب أيضا بالفساد والقصور لأنه مبني على عبارة الإقرار الصادر من البائع في ١٩٤٧/٧/٢١ مع أن هذه العبارة لا يمكن حملها إلا على أن المبلغ المستد في ذلك التاريخ وهو ٤٢٠٠ ج ، وإنما كان مسددا من المشتريين لأن الثابت في العقد أن البيع كان لهما .



وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على قوله ” وحيث إن المحكمة ترى من ظروف الدعوى ودفاع الخصوم وما قدموا من مستندات أن المرحوم وهبه عياد عبد الله اشترى الأطنان موضوع العقد الرقم ١٥/٥/١٩٤٧ باسم ولديه شحاته والقاصر ثروت ودفع معجل الثمن البالغ قدره ٧٥٠٠ ج من ماله الخاص متبرعا به لولديه وتسلم نسخة من العقد ثم عدل عن هذا التبرع وحرر العقد النهائي باسمه شخصيا ، وليس صحيحا ما يدعيه شحاته من أنه حضر مجلس العقد ودفع نصف معجل الثمن ووقع على العقد وذلك مستفاد من القرائن الآتية ( أولا ) أنه ليس يجدي شحاته وهبة التمسك بتوقيعه على نسخة عقد البيع المقدمة منه للتدليل على أنه كان طرفا حقيقيا مشتريا بالعقد المذكور ودفع نصف معجل الثمن ، ذلك أنه قد نص في عقد البيع على أنه حرر من نسختين تسلم كل طرف نسخة ، مما مفاده أن البائع تسلم إحدى النسختين وسلمت الأخرى للمشتري ، وإذا كان الثابت بالنسخة المقدمة من شحاته أنها مذيلة بإقرار مؤرخ ١٩٤٧/٧/٢١ متضمنا قبض البائع بمبلغ ٤٢٠٠ ج باقى الثمن من المرحوم وهبه عياد فإن هذا يقطع بأن هذه النسخة الثانية كانت تحت يد هذا الأخير وأن شحاته بحكم صلته في العمل بوالده استطاع الحصول على تلك النسخة والتوقيع عليها ( ثانيا ) ثابت من نسخة عقد البيع المقدمة من شحاته وهبة وهى سنده في الدعوى أنها قد ذلت بإقرار من البائع مؤرخ ١٩٤٧/٧/٢١ يتضمن إستلامه بمبلغ ٤٢٠٠ ج وجاء بالإقرار ما نصه أنه تسلم هذا المبلغ من الخواجه وهبه عياد من ضمن الباقي طرفه من ثمن الأرض المبيعة منا لحضرته وهذا الإقرار الثابت على نسخة العقد التى يتمسك بها شحاته صريح فى أن الثابت بعقد البيع أن الباقي من الثمن ٨٠٢٥ ج وأن مقتضى ذلك أن يدفع شحاته نصف هذا الباقي وقدره ٤٠١٢,٥ ج فإنه لم يقدم تعليلا أو تبريرا لقيام والده بدفع مبلغ ٤٢٠٠ ج من باقى الثمن وهو يتجاوز نصف الباقي الأمر الذى يدل على أنه لم يكن ملتزما شخصيا بدفع شيء من الثمن ( ثالثا ) ذكر شحاته وهبه فى دفاعه أن والده أراد ترضيته بعد أن حرر العقد النهائي باسمه وتم تسجيله فتقدم بطلب للشهر العقارى فى سنة ١٩٤٩ يتضمن بيعه له ولأخيه القاصر ثروت نفس الأطنان التى اشتراها من الدكتور عازر صليب ، ولكنه عاد فعاد عن هذا المشروع ، وقدم شحاته تأييدا لهذا الدفاع صورة رسمية من الطالب رقم ١٨٨٢ ملوى المقدم بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٤ لصالح شحاته وفضل وهبه عياد



ضد وهبه عياد يتضمن طلب تحرير عقد بيع عن أطيان قدرها ٥٠ ف و ٨ ط و ٨ س حسبما أظهرته المساحة وهي مشتراه من الدكتور عازر صليب بعقد مؤرخ ١٩٤٧/٩/٢٠ ومسجل في ١٩٤٧/١٠/٢ ، والطلب مذيّل بتوقيع وهبه عياد ، وهذا القول من جانب شحاته يستفاد منه أنه لم يدفع شيئا من مقدم الثمن الذي يطالب به حاليا إذ لو صح أنه دفع نصف معجل الثمن كما يدعى لما كان ثمة محل لعمل والده على ترضيته بل إن سير الأمور الطبيعي كان يقتضى منه الرجوع بما دفع على البائع لا أن يحاول الحصول على ترضية من والده ( رابعا ) لقد أقام شحاته وهبه عياد الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ٥٦ كلى المنيا المضمومة ضد والده وهبه عياد وورثة البائع المرحوم عازر صليب بطلب الحكم بصحة التعاقد عن البيع الرقم ١٥/٥/١٩٤٧ بالنسبة لنصف المساحة ، وقال في صحيفة دعواه إنه ووالده بصفته اشتريا من المرحوم عازر صليب طيانا قدرها ٥١ ف و ١٨ ط ، واستمرا ينتفعان بها سويا إلى أن دب الخلاف بينهما أخيرا فتبين أن والده تواطأ مع البائع وسجل القدر جميعه باسمه خاصة والذي يخلص من ذلك أنه قد استلم الأطيان المبعة هو ووالده ووضع اليد عليها وانتفعا بها من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٦ ، وأنه خلال هذه المدة كان يعلم بشراء والده الصفقة لنفسه ، وهذا العلم مستفاد من قوله أن والده حاول ترضيته سنة ١٩٤٩ ببيع الأطيان له ولأخيه القاصر وأنه ووالده تسلمتا الأرض وانتفعا بها وأنه لم يرفع الدعوى بصحة التعاقد إلا بعد أن دب الخلاف بينه وبين والده الأمر الذي يدل على أن وهبه عياد وهو المشتري باسم ولديه في عقد ١٥/٥/١٩٤٧ ولهذا فإنه لما عدل عن تبرعه واشترى لنفسه لم يحرك شحاته ساكنا لأنه كان يشارك والده الإنتفاع بالأرض إذ كان على حد تعبيره شريك عمره في العمل والكفاح ولما ثار النزاع بينهما في سنة ١٩٥٧ لجأ إلى مقاضاته تارة في دعوى صحة التعاقد وأخرى في الدعوى العمالية ثم في دعوى الروكية رقم ٦١٨/٥٨ كلى المنيا وأخيرا في الدعوى الحالية ( خامسا ) إنه على الرغم من علم شحاته وهبه منذ سنة ١٩٤٩ بأن والده اشترى الصفقة لنفسه وتم تسجيل عقدها منذ سنة ١٩٤٧ فإنه حتى الآن لم يجرؤ على رفع دعوى ضد البائع أو ورثته بطلب فسخ عقد ١٥/٥/١٩٤٧ واسترداد ما دفع من الثمن ولكنه بعد مضي اثنتى عشرة سنة يلجأ إلى رفع الدعوى الحالية ضد والده وورثة البائع يطلب فيها التعويض عن تفويت الصفقة عليه أى أنه يطلب التنفيذ بطريق التعويض

لعدم تنفيذ البائع التزامه الناشئ عن عقد البيع ، وهو طريق له الحق قانونا في أن يلجأ اليه ولكنه لم يسلك الطريق الطبيعي وهو طلب فسخ العقد مع رد ما دفع من الثمن والتعويض لأنه يعلم في قرارة نفسه أنه لم يدفع شيئا من معجل الثمن للبائع (سادسا) أنه لا خلاف بين الخصوم جميعا في أن وهبة عياد حين أبرم العقد باسمه خاصة لم يدفع للبائع سوى الباقي من الثمن بعد استئصال ما دفع وقت التعاقد وما دفع في ١٩٤٧/٧/٢١ أي أنه أدخل في حساب المدفوع مبلغ ٧٥٠٠ ج قيمة المعجل في حين أنه لو صحت مزاعم شحاته وهبة من أنه دفع نصف المعجل لتمسك البائع باقتضاء هذا النصف من المشتري الجديد ، وذلك دفعا لرجوع شحاته عليه بما دفع ولكن البائع لم يفعل استنادا إلى أن وهبه عياد هو دافع المعجل كله من ماله الخاص ، وما قرره الحكم في هذا الشأن واقع له أصله الثابت في الأوراق وهو يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا يجوز للطاعن أن يناقش كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ويكون ما ذكره الطاعن في هذا الصدد جدلا موضوعيا لا يجوز طرحه على محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى أن العقد موضوع النزاع هو في حقيقته إيجاب بهبه وأنه لا دليل على علم الطاعن بهذا الإيجاب حتى ينتج أثره ويصبح لازما للوجب إلى أن عدل عنه هذا الأخير واشترى الصنفه لنفسه ، وهو قول غير صحيح في القانون ، أن العقد صريح في أنه عقد بيع ومن ثم لا يخضع لفواعد الهبة ، كما أن العقد ليس صادرا من الواهب ولكنه صادر من الدكتور صليب فإذا قيل جدلا أن والد المسترين دفع مقدما للثمن من ماله الخاص فإن ما يحكم العلاقة بينهما هو قواعد الإبراء من الالتزام وإذا كان الإبراء يتم بإرادة واحدة من جانب الدائن وقد وصل الإبراء إلى علم الطاعن ولم رده بدليل توقيعه على العقد فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم قوله إن الحكم لم يحدد تاريخ توقيع الطاعن على عقد البيع ، وهل كان سابقا على تاريخ العقد النهائي أولا حقا عليه وأنه لذلك يشوبه القصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر للأسباب السائغة التي ذكرها على ما هو وارد في الرد على السبب الثاني أن ما ورد في العقد المؤرخ ١٩٤٧/٥/١٥ هو إيجاب بهبة غير مباشرة ، وذلك على أساس ما ثبت لديه من أن المرحوم وهبة عياد هو الذي دفع مقدم الثمن من ماله الخاص فإنه لا يكون ثمة محل لإعمال قواعد الإبراء ، والنعي مردود في شقه الثاني بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أساس أن أوراق الدعوى قد خلت من الدليل على وصول إيجاب الهبة إلى علم الطاعن قبل عدول الواهب عنها بتحرير عقد ١٩٤٧/٩/٢ فإنه لا يعيبه عدم تحديد، لتاريخ توقيع الطاعن على نسخة العقد المؤرخ ١٩٤٧/٥/١٥ المقدمة منه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيش ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٢٦ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) اختصاص . ” اختصاص ولائى “ . تعويض .

اختصاص اللجنة المشكلة بقرار من وزير الزراعة تطبيقا لأحكام القانون  
رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير الخاصة بمقاومة الآفات وأمراض النباتات .  
قاصر على تقدير التعويض عن تقليم النباتات أو إعدامها . التعويض عن  
تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين . تقديره من اختصاص المحاكم .

( ب ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . اثبات . ” البيئة “ .  
الاطمئنان إلى أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع .

١ — مؤدى نصوص المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥  
بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ، أن المشرع لم  
يخرج على القواعد العامة إلا بالنسبة للتعويض عن تقليم النباتات أو إعدامها  
المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون سالف الذكر ، فأوجب في المادة  
العاشرة تقديره بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الزراعة ، وأجاز استئناف  
قرار اللجنة إلى المحكمة الجزئية التي تقع النباتات المقلعة أو المهدمة في دائرة  
اختصاصها على أن يكون حكمها نهائيا وغير قابل لأي طعن . وإذا كانت  
حالة التعويض عن التلف الحاصل لأشجار من إجراء عملية التدخين مختلفة عن  
حالة التعويض عن تقليم النباتات أو إعدامها ، ولم يضع المشرع نظاما خاصا  
بتقدير التعويض عنها ، فإنها تظل خاضعة للقواعد العامة التي تجعل الاختصاص  
بتقدير التعويض فيها معقودا للمحاكم . ولا يغير من هذا النظر ما تقول به الوزارة

الطاعنة من أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة أباحت لمالكى النباتات عند علاجها بالمواد الكيماوية ، الشكوى من هذا العلاج للهيئة التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الزراعة ، وأن ذلك القرار قد صدر محمدا لتلك الهيئة ، ونص على أن قرارها يكون نهائيا ، ذلك أن إباحة الشكوى من العلاج ، لايعنى منع المحاكم من نظردعاوى التعويض عن الأضرار الناتجة من الخطأ فى ذلك العلاج، إذ لا يمنع إلا بنص ، وإنما يعنى تنظيم إجراءات صرف التعويض إذا رأت الوزارة صرفه وديا دون مقاضاة .

٢ - إذا كان من المسلم به فنيا أن علاج الأشجار بالمواد الكيماوية قد يتخلف عنه أضرار بها فإن اطمئنان المحكمة إلى أقوال الشهود الذين شهدوا بمسارأوه من آثار هذا العلاج على أشجار الحديقة ، يكون من إطلاقاتها ، ويكون الجدل فى تقديرها ، جدلا موضوعيا غير جائز أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق - تتحصل فى أن السيد / عمر محمود عبد الدايم المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى شبين الكوم ضد وزير الزراعة ومديرى الزراعة ومكافئة الآفات بمدينة شبين الكوم بصفاتهم طالبا الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغا وقدره ٢٦٦ ج و ٦٦٠ م وقال بيانا للدعوى إن عمال قسم مكافئة الآفات التابع لوزارة الزراعة قاموا خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بتدخين حديقة الموالح المملوكة له والكائنة بمركز تلا، وذلك تنفيذا لأحكام القانون ٥٣٩ سنة ١٩٥٥ بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ، فأحدث ذلك ضررا ببعض الأشجار ، ولما قدم شكوى بذلك

إلى مدير الزراعة بمحافظة شبين الكوم ألف لجنة من رجاله لمعاينة الأشجار التالفة وقدموا له تقريراً ذكروا فيه أن التلف الذي أصاب بعض أشجار الحديقة لا يرجع إلى عملية التدخين ، لحفظ المدير شكواه مما اضطره لأن يقيم دعوى بإثبات الحالة وقد تدب خبير فيها ، وأثبت في تقريره أن التلف حدث نتيجة خطأ في عملية التدخين وقدر التعويض بمبلغ ٢٦٦ ج و ٦٦٠ م ، ومن ثم أقام الدعوى الحالية بطلب ذلك التعويض . وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢ حكمت المحكمة بإعلان تقرير خبير دعوى إثبات الحالة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن التدخين أضرب أشجار الحديقة وأباحت لوزارة الزراعة النفي بذات الطرق ، وبعد إجراء التحقيق قضت بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٤ بإلزام وزارة الزراعة بأن تدفع للمدعى مبلغاً قدره ٢٦٠ ج . واستأنفت وزارة الزراعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد استئنافها برقم ٢٢٠ لسنة ١٥ قضائية طنطا ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وطعنت وزارة الزراعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الوزارة الطاعنة في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن المشرع فرض بالقانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ نظاماً جبرياً لمقاومة الآفات الزراعية محافظة على الثروة القومية ، وعهد به إلى وزارة الزراعة لتنفيذه ، ونظم في المادة الثامنة منه طريقة المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج من تلك المكافحة فنص في تلك المادة على أن لمالك النباتات أو لمن يقوم مقامهم الشكوى من هذا العلاج ويبين بقرار من وزير الزراعة موعد تقديم الشكوى والهيئة التي تفصل فيها وما يتبع في هذا الشأن ، وتنفيذاً لهذا القانون أصدر وزير الزراعة بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥ قراراً نص في المادة الأولى منه على أن "الشكوى عن الإضرار التي تحدث بالنباتات أو أجزائها أو ثمارها نتيجة علاجها أو عدم نجاح



العلاج... تقدم إلى تفتيش الزراعة المختص قبل مضي شهر من تاريخ انتهاء العلاج فيما يختص بالحشرات القشرية والبقي الدقيقى وقبل أسبوع من تاريخ انتهاء العلاج لباقي الآفات والأمراض الأخرى“ وظاهر من هذا القرار أن الشكوى ليست قاصرة على تكاليف العلاج — كما فهم الحكم المطعون فيه — بل إنها تشمل الضرر الناشئ عن طريق العلاج وتكفلت المادة الثالثة من قرار وزير الزراعة ببيان الهيئة التى يعهد إليها بالفصل فى الشكوى، وأوجبت على تلك الهيئة تقديم تقرير واف بنتيجة الفحص إلى مصلحة وقاية المزروعات خلال المدة المبينة فيها، ونص القرار فى المادة الخامسة منه على أن “مصلحة وقاية المزروعات تفصل فى الشكاوى على ضوء تقارير لجان الفحص وما لديها من أوراق أو بيانات ويكون قرارها نهائيا وعلى تفتيش الزراعة المختص إبلاغ الشاكين فوراً بالقرار“ وظاهر من هذا النص أن الاختصاص بتقدير التعويض معقود إلى لجنة إدارية استثناء من القواعد العامة، وعلى هذا تكون المحاكم العادية غير مختصة ولائياً بنظر هذا التعويض، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتضمن مساساً بقرار لجنة الفحص بحسابه قراراً إدارياً صار نهائياً بعدم الطعن فيه أمام جهة القضاء الإدارى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات قد نصت على أنه “ فى حالة علاج النباتات بالمواد الكيميائية بواسطة موظفى وزارة الزراعة أو من تنديه عنها أو إحدى الهيئات أو الشركات أو الأفراد الحاصلين على ترخيص فى ذلك من الوزارة يحوز قبل العلاج محضر بإثبات حالة النباتات والإصابة وفقاً للأوضاع التى تحدد بقرار من وزير الزراعة على أن ترسل صورة من هذا المحضر مباشرة إلى تفتيش الزراعة المختص . وعند قيام الوزارة بنفسها بهذا العلاج يجب حضور أحد موظفى الوزارة المختصين عند إجرائه ولمالكى النباتات أو لمن يقوم مقامهم الشكوى من هذا العلاج، ويبين بقرار من وزير الزراعة موعد تقديم الشكوى والهيئة التى تفصل فيها وما يتبع فى هذا الشأن من إجراءات والرسم الذى يؤدى عند تقديم الشكوى على ألا يتجاوز مبلغ عشرة جنيهات ويرد الرسم للشاكى إذا فصل فى الشكوى لصالحه “ ونصت

المادة التاسعة من القانون سالف الذكر على أنه إذا ظهر في منطقة ما مرض جديد لم يعرف له علاج ناجع وكانت الإصابة به مصدر خطر يهدد النباتات جاز لوزير الزراعة أن يأمر باتخاذ أى إجراء يكفل منع انتشار هذا المرض بما في ذلك تقطيع النباتات المصابة أو إعدامها بواسطة عمال الوزارة وعلى نفقتها وفي هذه الحالة تدفع الوزارة تعويضا لمالك النباتات حسب قيمتها عند التنفيذ .

ونصت المادة العاشرة على أن "التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة يقدر بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الزراعة من ثلاثة من موظفي الوزارة الفنيين يكون أحدهم رئيسا ومن عمدة الجهة أو من ينوب عنه ومن أحد كبار زراع المديرية التي تقع فيها النباتات ، ويجوز لصاحب الشأن استئناف قرار اللجنة في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بالقرار بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، ويرفع الاستئناف إلى المحكمة الجزئية التي تقع النباتات في دائرة اختصاصها ، ويجب أن تشمل عريضة الاستئناف اسم المستأنف وعنوانه وموضوع القرار وتاريخه وأسباب الاستئناف وتعلن العريضة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويكون الحكم الصادر في الاستئناف نهائيا وغير قابل لأي طعن " وظاهر من هذه النصوص أن المشرع لم يخرج على القواعد العامة إلا بالنسبة للتعويض عن تقطيع النباتات أو إعدامها المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون سالف الذكر . فأوجب في المادة العاشرة تقديره بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الزراعة وأجاز استئناف قرار اللجنة إلى المحكمة الجزئية التي تقع النباتات المقلعة أو المدمرة في دائرة اختصاصها على أن يكون حكمها نهائيا وغير قابل لأي طعن ، وإذا كانت حالة التعويض عن التلف الحاصل للأشجار من إجراء عملية التدخين مختلفة عن حالة التعويض عن تقطيع النباتات أو إعدامها ولم يضع المشرع نظاما خاصا بتقدير التعويض عنها ، فإنها تظل خاضعة للقواعد العامة التي تجعل الاختصاص بتقدير التعويض فيها معقودا للمحاكم ، ولا يغير من هذا النظر ما تقول به الوزارة الطاعنة من أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة أباححت لمالك النباتات عند علاجها بالمواد الكيماوية الشكوى من هذا العلاج للهيئة التي يصدر بتشكيكها قرار من وزير الزراعة وأن ذلك القرار قد صدر محمدا لتلك الهيئة ونص على أن قرارها يكون نهائيا ، ذلك أن إباحة الشكوى من العلاج لا يعنى منع المحاكم من نظر دعاوى التعويض عن الإضرار

النتيجة من الخطأ في ذلك العلاج، إذ لا منع إلا بنص وإنما يعني تنظيم إجراءات صرف التعويض إذا رأت الوزارة صرفه وديا دون مقاضاة، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الاستدلال والقصور في التسييب، وفي بيان ذلك تقول إنها استندت لدى محكمة الموضوع في نفى مسئوليتها إلى تقرير لجنة الفحص المشكلة من الفنيين وما كان للحكمة أن تلتفت عن مناقشة هذا الدليل الفني، وأن تركز إلى أقوال شاهدي المطعون ضده لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها مستندة إلى أسباب فنية تحمل حكمها، ولما كانت أقوال الشاهدين لا تنصب على الخطأ الفني المدعى به، فإن أقوالهما لا تكون مؤدية إلى قيام رابطة السببية، وقد تمسكت الوزارة بهذا الدفاع لدى محكمة الاستئناف ولكن المحكمة لم تعرض له في أسبابها .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه إذا كان من المسلم به فنيا أن علاج الأشجار بالمواد الكيماوية قد يتخلف عنه أضرار بها، فإن اطمئنان المحكمة إلى أقوال الشهود الذين شهدوا بما رأوه من آثار هذا العلاج على أشجار حديقة المطعون عليه يكون من إطلاقاتها، ويكون الجدل في تقديرها جدلا موضوعيا غير جاز أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد سيد أحمد حامد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) وقف . وكالة . مسئولية .

فاظرالوقف مسئول من تحصيل الأجرة الممنوحة من مرة سابقة على توليه النظر  
طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها .

( ب ) وقف . وكالة . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

مسئولية فاظرالوقف — وهو وكيل بأجر — عن تقصيره اليسير .  
سقوطها بالتقادم بمضى ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة — وزارة الأوقاف  
الناظرة على الوقف — تسلمت الأحكام الصادرة عن بعض إيجار المدة السابقة  
على نظرها ، وأضافت الأجرة المذكورة بدفاتها لتحصيلها بعد أن حلت محل  
الحارس السابق ، فإنه يتعين عليها باعتبارها وكالة عن المستحقين أن تقوم بتحصيل  
قيمتها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الطاعنة مسئولة عن إهمالها  
في تحصيل الأجرة باعتبارها وكالة بأجر ، فتسأل عن خطئها اليسير في عدم تحصيله  
بإلزامها به من مالها الخاص طبقا لنص المادة ٥٢١ مدني قديم المقابلة  
للمادة ٧٠٤ مدني جديد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — متى كانت الوزارة الطاعنة باعتبارها وكالة بأجر عن المستحقين ،  
مسئولة عن تقصيرها اليسير ، فإن مسئوليتها لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة  
من تاريخ انتهاء الوكالة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيدة / زيننا رفعت وآحرين أقاموا الدعوى رقم ١٧٥٠ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الأوقاف طالبين الحكم بإلزامها بأن تقدم لهم حسابا عن إيرادات ومصرفات أطيان مقدارها ١٠٩ ف و ٢٠ ط مؤيدا بالمستندات وذلك عن مدة إدارتها للأطيان المذكورة والحكم بنسب خبر لفحص الحساب ثم بإلزام الوزارة بأن تدفع لهم ما يظهر من مبالغ قبلها ، وفى ١٥/٥/١٩٤٧ قدمت الوزارة كشوف حساب ومستندات عن إدارتها لتلك الأطيان خلال المدة من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٤٥ ، وقررت بأن باقى المستندات موجودة بديوان الوزارة ويصعب نقلها ومن اليسير الإطلاع عليها بالوزارة . وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٤٧ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب خبر حسابي لمراجعة كشوف الحساب المقدمة من المدعى عليها والمستندات المرفقة بها والمستندات الموجودة بديوان الوزارة الخاصة بموضوع النزاع ، وبيان ما يخص المدعون فى الحساب المذكور ، وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٣ عادت المحكمة وحكمت بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء ذات المهمة بدل الخبراء السابق . وقدم الخبراء تقريره منتها فيه إلى أن صافى ريع جميع أطيان الوقف ومقدارها ٢٥٠ ف و ٢٢ ط و ٣ نس خلال المدة من سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٤٥ هو مبلغ ٨٠٢٩ ج و ١٢٩ م وأنه بعد خصم ما صرف للمستحقين والخبرات وما أودع لخدمة المستحقين والدائنين يكون الباقي فى ذمة الوزارة مبلغ ٥٩٧ ج ، و ٣٧ م يخص المدعون منه مبلغ ٢٦١ ج و ١٩٣ م ولم تبد الوزارة اعتراضا على تقرير الخبراء وطلب المدعون اعتماده ، وبتاريخ ١٥/١/١٩٦١ حكمت المحكمة بإلزام الوزارة بأن تدفع للمدعين ٢٦١ ج و ٢٩٣ م توزع عليهم بالتساوى ومصرفات هذا المبلغ وبرفض ما عدا ذلك من طلبات ، وإستأنفت

وزارة الأوقاف هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى وإحتياطيا برفضها وقيد الإستئناف برقم ٩٣٥ سنة ٧٨ ق، وأبدت المستأنفة أمام محكمة الإستئناف اعتراضاتها على تقرير الخبير فحكمت المحكمة في ٣٠/٤/١٩٦٤ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبول الإستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب الخبراء بوزارة العدل لبيان ما إذا كانت الإيجارات المتأخرة في ذمة مستأجرى الأطنان هي عن مدة سابقة على إقامة الوزارة ناظرة على الأطنان في سنة ١٩٢٩ أم عن مدة لاحقة لذلك ، وبيان ما إذا كانت المتأخرات تدخل في حساب سنة ١٩٣١ أم-حسابات السنوات التالية والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأنها ، وقدم الخبير تقريره منتهيا فيه إلى أن الإيجارات المتأخرة في ذمة المستأجرين ومقدارها ٥٥٨ ج ٩٩٠ م كانت عن مدة سابقة على إقامة الوزارة ناظرة على أعيان الوقف إلا أن المتأخرات المذكورة أضيفت بدفاتر الوزارة من سنة ١٩٣١ وما بعدها، وإن الحارس السابق على إقامة الوزارة ناظرة كان قد رفع دعوى ضد مستأجرى الأطنان وقضى فيها ضدهم وسلم الحارس السابق الأوراق الخاصة بذلك للوزارة لإتخاذ الإجراءات بشأنها، وإنها لم تقدم الدفاتر والمستندات المثبتة لما اتخذته من إجراءات وإنها لم تحصل هذه المتأخرات، وأضافت الوزارة في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٠/٤/١٩٦٢ دفعا بسقوط حق المستأنف عليهم في المطالبة بحساب المدة التي تزيد عن خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى الابتدائية . وبتاريخ ١٠/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط حق المستأنف عليهم في المطالبة بحساب المدة التي تزيد عن خمسة عشر عاما وبرفض الإستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، طعننت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في تقرير الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره حضر محامى الطاعنة، وصمم على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور والفساد في الاستدلال من وجوه ( أولها ) أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن مبلغ ١٥٥٨ ج و ٦٩٩ م استنادا إلى أن هذا المبلغ



قد أضيف إلى دفاترها سنة ١٩٣١ منذ عينت ناظرة على أعيان الوقف كما جاء بتقرير الخبير، في حين أن إضافة المبلغ المذكور لدفاترها لا يعني أنها حصيلة أو أنها قصرت في تحصيله، ما يوجب مسئوليتها عنه. إذ كان ذلك وكان الحكم قد ألزمها بأدائه دون بيان الأسباب المبررة، فإنه يكون مشوبا بقصور يبطله وما ذهب إليه من أن الوزارة قد رفعت دعاوى ضد المستأجرين طالبتهم فيها بالمبالغ المتأخرة عليهم وصدرت لصالحها أحكام لم تقدمها حتى يمكن معرفة مقدار ما حصلته وما لم تحصيله يخالف الثابت في الأوراق وينطوي على الفساد في الاستدلال إذ الواضح من تقرير الخبير ومستندات الطاعنة أن الحارس السابق سلمها إقرارا مؤرخا ١٩٣١/٩/٢٩ عن الإيجار السابق ورد به أنه سبق أن سلم الوزارة الطاعنة خطابا مؤرخا ١٩٣١/٨/٢٠ يتضمن إقامته دعويين ضد بعض مستأجري أعيان الوقف وأنه حكم في إحداها ولم يحكم في الثانية، وهو ما يقطع في أن الوزارة لم ترفع دعاوى ولم تسلم أحكاما، يؤيد ذلك ما قرره الخبير من أن الحارس السابق قد اتخذ إجراءات التنفيذ ضد المستأجرين، هذا إلى أنه على فرض تسليمها هذه الأوراق فإن قعودها عن تقديمها لا يعني بالضرورة قيامها بالتنفيذ وتحصيلها الإيجار المحكوم به فتسأل عنه في مالها الخاص ( وثانيها ) أن الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها بصفتها ناظرة كانت تصرف لكل مستحق استحقاقه سنويا بخالصة موقع عليها منه، مما يفيد إطلاعه على كشوف الحساب التي كانت تقدمها لمحكمة المخلطة مبينا بها ما صرف للمستحقين وما أودع لحسابهم وللدائنين، وبأنهم استندوا في دعواهم بإنهاء حراسة الوزارة على أن ما أودعته من مبالغ يكفي لسداد ديون الدائنين وبأن هذا كله ينطوي على إقرارهم كشوف الحساب، مما لا يجوز لهم العودة لمناقشتها من جديد خاصة بعد انقضاء مدة تزيد على الخمسة عشر عاما منذ تعيين الوزارة حارسة على الأعيان التي كانت وفقا، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور. ( وثالثها ) أن الطاعنة قد استندت في نفي مسئوليتها عن المبالغ المحكوم بها إلى أن هذه المبالغ مستحقة عن مدة سابقة على إقامتها ناظرة على أعيان الوقف وإلى أنها لم تقم بتحصيلها وأن المسئول عن ذلك هو الحارس السابق إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يجعله مشوبا بالقصور الموجب لانتقاضه.

وحيث إن النعى مردود فى الوجهين ( الأول والثانى ) ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به على قوله " أنه لا محل لما أثارته الوزارة من أنها لا تسأل عن متأخر إيجار ثابت أنها لم تقم بتحصيله خاصة وأن هذا المتأخر كان قبل ضم الوقف للوزارة ورفضت الوزارة بشأنه دعاوى ولم تتمكن من تحصيله ذلك أن الثابت مما سبق بيانه ومن الإطلاع على تقرير الخبير الإبتدائى أن هذه المتأخرات قد أضيفت بدفاتر الوزارة من سنة ١٩٣١ وما بعدها وقد رفعت عن هذه المتأخرات دعاوى ضد المستأجرين عبد العال رشوان ولاشين نصار وصدرت ضدهما أحكام تحت يد الوزارة باعترافها قامت بتنفيذها ولم تتقدم الوزارة بهذه المستندات والأحكام حتى يمكن معرفة ما قامت بتحصيله وما لم تتمكن من تحصيله والأسباب التى دعت إلى ذلك. وهى باعتبارها ناظرة بأجر مسئولة عن تقصيرها اليسير طبقاً لنص المادتين ٥٢١ من القانون المدنى القديم والتى تقابل المادة ٧٠٤ من القانون المدنى الجديد. خاصة وأن الثابت من الأوراق أن الوزارة لم تسلم المستأنف عليهم ( المطعون عليهم ) هذه الأحكام لاتخاذ الإجراءات القانونية فيها إذا صح أن هناك متأخر إيجارات كما لم تقدم هذه الأحكام وإجراءات تنفيذها حتى يمكن الحكم على الإجراءات التى اتخذت " وهذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعى سائغ يكفى لحمل قضائه ويتضمن الرد على ما أثارته الطاعنة من دفاع ، ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور وفساد الاستدلال يكون على غير أساس ، ولا وجه لتعيبه بخالفه الثابت فى الأوراق ، ذلك أنه لم يذكر أن الوزارة رفعت دعاوى بشأن الأجرة المتأخرة عن المدة السابقة على نظاراتها بل قرر أخذها مما جاء بتقرير الخبير الإبتدائى — أنه قد رفعت دعاوى عن هذه المتأخرات وصدرت فيها أحكام تحت يد الوزارة. ومردود فى الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للدفاع المبين بهذا الوجه والذى كانت الطاعنة قد رتبت عليه الدفع بعدم قبول الدعوى ، بل إن الحكم الاستثنائى الأول الصادر فى ١٩٦٤/٤/٣٠ والذى لم يطعن فيه هو الذى فصل فى هذا الدفع ومن ثم فإن النعى بهذا الوجه يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ فى تطبيقه من وجوه ( أولها ) أنه أقام قضاءه بمسائلة الوزارة عن المبلغ المحكوم به



على أنها ناظرة بأجر ومسئولة تبعاً لذلك من تقصيرها اليسير طبقاً لنص المادة ٥٢١ مدني قديم التي تقابل المادة ٧٠٤ مدني جديد لأنها لم تسلم المطعون عليهم الأحكام والأوراق التي تسلمتها من الحارس السابق حتى يمكن الوقوف على ما تم من إجراءات تنفيذ هذه الأحكام، في حين أنها لم تسلم أحكاماً أو أوراقاً بإيجار مستحق للمطعون عليهم ولم يقيم الدليل على ذلك، كما أن هذا الإيجار مستحق عن مدة سابقة على تنظر الطاعنة. وإذا قرر الحكم بالرغم من ذلك بمسئوليتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (وثانيها) إنه استند في مساءلة الوزارة عن الإيجار المذكور إلى ما قرره من أنه ليس على المطعون عليهم أن يثبتوا أنها حصلت، بل هو أمر مفترض في جاب الوزارة ما لم تقدم الدليل على خلافه، وهذا من الحكم خطأ في القانون لأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم وألقى به على عاتق الطاعنة (وثالثها) تمسكت الطاعنة في دفاعها بسقوط حق المطعون عليهم في المبالغ موضوع النزاع بالتقادم الطويل تأسيساً على أنها استحققت عن السنوات ٢٨، ٢٩، ٣٠، ١٩٣٠ وأن الدعوى الحالية رفعت في سنة ١٩٤٧ إلا أن الحكم قضى برفض الدفع تأسيساً على أن الحق في طلب تقديم الحساب لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر عاماً من وقت إنتهاء الوكالة طبقاً للمادة ٧٠٥ من القانون المدني الحالي التي تقابل المادة ٥٢٥ مدني قديم وهو منه خطأ في تطبيق القانون وتأويله لأن مناط إعمال النص المذكور أن تكون هناك وكالة، والوزارة لم تكن لها صفة الوكالة عن المستحقين عند استحقاق المبالغ المذكورة.

وحيث إن النعي مردود في الوجه (الأول) بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة تسلمت الأحكام الصادرة من بعض إيجار المدة السابقة على تنظرها — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — وأضافت الأجرة المذكورة بدفاتها لتحصيلها بعد أن حلت محل الحارس السابق، فإنه يتعين عليها باعتبارها وكالة عن المستحقين أن تقوم بتحصيل قيمتها إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر الطاعنة مسئولة عن إهمالها في تحصيل الأجرة، فإنه لا يكون قد خالف القانون — والنعي مردود في الوجه (الثاني) بأنه غير متعج، ذلك أنه ما دام الحكم قد أقيم أصلاً — وعلى ما سلف بيانه — على أن الطاعنة مسئولة باعتبارها وكالة بإجر عن تحصيل الإيجار



المذكور فتسأل من خطئها اليسير في عدم تحصيله بإلزامها به من مالها الخاص طبقاً للمادة ٥٢١ مدني قديم (المقابلة للمادة ٧٠٤ مدني جديد) وهو ما يكفي لحمل الحكم ، فلا عبرة بما قرره في خصوص المكلف بإثبات تحصيل أو عدم تحصيل الإيجار المذكور ، والنهي مردود في الوجه ( الثالث ) بأنه متى كان الثابت مما قرره الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — أن الطاعنة قد حلت محل الحارس السابق في الحراسة بإقامتها ناظرة على أعيان الوقف ، وأنها قد تسلمت من الحارس السابق الأحكام التي كان قد استصدرها عن متأخر إيجار الأعيان المذكورة وأوراق التنفيذ المتعلقة بذلك ، وأضافت بدفاتها قيمة المتأخر لتحصيله باعتبارها وكالة بأجر عن المستحقين ومسئولة عن تقصيرها اليسير ، فإن مسئوليتها لا تسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ انتهاء الوكالة . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ١٢٨ )

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٧ القضائية :

- (١) حكم . ” عيوب التدليل . ما لا يعد قصورا “ . دفع .  
إغفال الحكم الرد على دفع لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحجة للدافع .  
لا قصور . مثال .  
(ب) محاماة . ” تقدير الأتعاب “ . حكم . ” عيوب التدليل . ما يعد  
قصورا “ .

إغفال المحكمة — عند تقدير أتعاب المحامي — بيان سبب استبعادها لمجهود  
المحامي في تنفيذ الحكم . وإغفالها الرد على دفاع المحامي بقبول بعض موكله لتقدير  
مجلس النقابة للأتعاب . قصور .

١ — إذا كان الطاعن ( محام ) قد طلب إلى مجلس النقابة تقدير أتعابه  
ضد المطعون عليه عن نفسه وبصفته حارسا قضائيا إلا أنه يبين من الرجوع  
إلى قرار مجلس نقابة المحامين أنه صدر بتقدير أتعاب الطاعن ضد المطعون عليه  
بصفته حارسا قضائيا على الوقف ، وإذا كانت هذه الصفة هي الملحوظة في صدور  
القرار ، ولم يرد بمنطوقه أو أسبابه ما يشير إلى صدوره على المطعون عليه بصفته  
الشخصية ، وانصب الطلب في موضوعه على المجهود الذي بذله الطاعن في الدفاع  
عن تقدير ثمن الأرض التي زعت ملكيتها من أعيان هذا الوقف ، وكان المطعون عليه  
بصفته حارسا قضائيا على هذه الأعيان قد عارض في قرار المجلس ورفع استئنافه  
بهذه الصفة ، فإن رفعه الاستئناف إلى جانب ذلك بصفته الشخصية ، لا يصادف  
محلا في قضاء الحكم الابتدائي الذي لم يصدر عليه بهذه الصفة ، وبالتالي لا يكون

للطاعن في التمسك بالدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه بصفته الشخصية ، سوى مصلحة نظرية بحتة . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت بقبول الاستئناف شكلا دون الرد على هذا الدفع ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون أو شاب حكمها قصور في التسبيب .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أنه راعى في تقدير أتعاب المحامي ما بذله من مجهود في سبيل تنفيذ الحكم وصرف التعويض المحكوم به ، ولم يبين سنده في استبعاده من تقديره ، وقد كان موضوع منازعة من المطعون عليه في استئنافه المرفوع عن الحكم الابتدائي ، وكان الحكم إلى جانب ذلك قد أفلل الرد دلي دفاع الطاعن بقبول بعض الشركاء تقدير أتعابه على أساس قرار مجلس النقابة أو بالتناسب مع التعويض المحكوم لهم به ، ولم يبحث المستندات التي قدمها في هذا الخصوص وأثرها على التقدير موضوع النزاع ، فإنه يكون مشوبا بقصور في البيان لا يتسنى لمحكمة النقض مراقبته فيما انتهى إليه بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الأستاذ عادل حمادة المحامي طلب إلى نقابة المحامين تقدير مبلغ ٤٥٠٠ ج أتعابا له ضد السيد إبراهيم شوريجي عن نفسه وبصفته حارسا قضائيا على جزء من أعيان وقف على موسى شوريجي بحالين ، وقال في بيان طلبه إنه بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ صدر قرار وزاري بترع ملكية أرض من أعيان الوقف كائنة شرق محطة سكة حديد الجيزة مساحتها ٣٠٥٦ مترا مربعا ، وأصدرت لجنة التثمين ببلدية القاهرة قرارا بتقديرها بمبلغ ١٣٧٥٢ ج بواقع ٤٠٠٠ ج للتر



المربع، وقد كلفه الحارس على الوقف بمباشرة الطعن في هذا القرار، فأقام المعارضة رقم ١٣ سنة ١٩٦١ أمام لجنة المنافع العامة بمحكمة الجيزة وأبدى دفاعه فيها وإذ قضت اللجنة برفض المعارضة فقد رفع عن هذا القرار الاعتراض رقم ١٦٦ سنة ١٩٦١ لدى محكمة الجيزة الابتدائية وبأمر الدفاع فيه أمام المحكمة حيث انتهت إلى الحكم بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧ بتعديل القرار الصادر من لجنة المعارضات ورفع تقدير ثمن المتر إلى مبلغ ١٥ ج، فارتفع الثمن الإجمالي للأرض المتروحة ملكيتها إلى ٤٥٨٥٠ ج بزيادة مبلغ ٣٢٠٧٩ ج عن تقدير اللجنة، وقام بإعلان هذا الحكم لصرف التعويض وقدم مذكرة إلى بلدية القاهرة للرد على الإشكالات التي قدمها المشترون من الحارس السابق بصدد التنفيذ، وقد أفتى قسم الرأي بمجلس الدولة بتعليق التعويض أمانات، إلا أن الملاك طلبوا صرف التعويض الذي لا نزاع فيه ووافق على ذلك مجلس الدولة، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٢ قرر مجلس النقابة تقدير أتعاب الأستاذ الطالب بمبلغ ألفى جنيه ينقذه به ضد الأستاذ على إبراهيم الشوربجي بصفته حارساً قضائياً على وقف على موسى شوربجي بحاليان مع المصروفات المناسبة، وعارض الحارس في هذا القرار بالمعارضة رقم ٢٧٤٦ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة، طالبا إلغاءه والحكم أصليا بعدم اختصاص مجلس النقابة بنظر الطلاب واحتياطيا برفض طلب التقدير مع إلزام المعارض ضده بالمصروفات والأتعاب، وبتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وبرفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع برفض التظلم وتأييد القرار المتظلم منه، واستأنف المعارض هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم بطلباته ودفع ببطلان أمر التقدير والحكم المستأنف الذى قضى بتأييده لزوال صفته بعزله من الحراسة فى ١٩٦٣/٥/٢٨، وقيد الاستئناف برقم ٥٧٧ لسنة ٨٣ قضائية، وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا، ثم عادت وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ فحكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل القرار الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٢ من مجلس نقابة المحامين بالقاهرة فى طلب تقدير الأتعاب رقم ٦١ سنة ١٩٦٤ وإلزام المستأنف بصفته حارساً قضائياً على وقف موسى شوربجي بحاليان بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ٢٥٠ ج والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب

الواردة في التقرير ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف الذي رفعه المطعون عليه بصفته الشخصية إلا أنها قضت بقبول الاستئناف شكلا وهو خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن طلب إلى مجلس النقابة تقدير أتعابه عن مجهوداته في الدفاع عن المطعون عليه بصفته الشخصية وبصفته حارسا قضائيا على أعيان وقف على موسى شوربجي بحالين وصدر قرار المجلس بتقدير الأتعاب على هذا الأساس إلا أن المطعون عليه عارض بصفته حارسا قضائيا في هذا القرار ولم يطعن فيه بصفته الشخصية ، فأصبح التقدير نهائيا في حق المطعون عليه بصفته الشخصية ومع ذلك رفع الاستئناف بالصفتين ، واعتبر الحكم المطعون فيه استئنافه مقبولا بالصفتين ، وأغفل الرد على الدفع بعدم قبول الاستئناف الذي رفعه بصفته الشخصية .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الطاعن وإن كان قد طلب إلى مجلس النقابة تقدير أتعابه ضد المطعون عليه عن نفسه وبصفته حارسا قضائيا ، إلا أنه يبين من الرجوع إلى قرار مجلس نقابة المحامين أنه صدر بتقدير أتعاب الطاعن بمبلغ ألفي جنيه ينفذه ضد المطعون عليه بصفته حارسا قضائيا على وقف على موسى شوربجي بحالين ، وإذ كانت هذه الصفة هي الملحوظة في صدور القرار ولم يرد بمطوقه أو أسبابه ما يشير إلى صدوره على المطعون عليه بصفته الشخصية وانصب الطلب في موضوعه على المجهود الذي بذله الطاعن في الدفاع عن تقدير ثمن الأرض التي نزلت ملكيتها من أعيان هذا الوقف ، وكان المطعون عليه بصفته حارسا قضائيا على هذه الأعيان قد عارض في قرار المجلس ورفع استئنافه بهذه الصفة عن الحكم الصادر برفض المعارضة ، وكان رفعه الاستئناف إلى جانب ذلك بصفته الشخصية لا يصادف محلا في قضاء الحكم الابتدائي الذي لم يصدر عليه بهذه الصفة ، وبالتالي لا يكون للطاعن في التمسك في الدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه بصفته الشخصية سوى مصلحة نظرية بحتة ، إذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بقبول الاستئناف شكلا دون الرد على



الدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه بالصفة الشخصية فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون أو شاب حكمها قصور في التسبب .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في باقي الأسباب أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وتعديل قرار مجلس النقابة وبتقدير أتعابه بمبلغ ٢٥٠ ج بدلا من ألفي جنيه ، وهو من الحكم قصور في التسبب من وجهين ( أولهما ) أن الطاعن طلب تقدير أتعابه عن المجهود الذي بذله في المعارضة في قرار لجنة التثمين أمام لجنة المنافع العامة ، وفي الاعتراض على قرار هذه اللجنة أمام محكمة الجيزة الابتدائية حتى فصل فيه لصالح المطعون عليه ، وقامت بلدية القاهرة بتحديد المساحة المباعة من الأرض المتروعة ملكيتها وتعليق قيمتها أمانات ، وصرفت الباقي لأصحاب الحق فيه ، وقد تناول قرار مجلس النقابة كما تناول الحكم الابتدائي مناقشة المجهود الذي بذله الطاعن في تنفيذ الحكم بالتعويض ، وتمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بهذا الجزء من العمل إلا أن الحكم المطعون فيه أسقطه في حساب تقدير الأتعاب وأغفل الرد على هذا العنصر من عناصر التقدير . ( وثانيهما ) أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بإقرارات كتابية صادرة من بعض الشركاء في الأموال موضوع الحراسة بموافقتهم على قرار مجلس النقابة وإقرارات صادرة من شركاء آخرين بتقدير أتعابه في حدود نسبة معينة من المبالغ التي تصرف لهم من التعويضات ولكن الحكم المطعون فيه اطرح هذه الإقرارات وأغفل الإشارة إليها في أسبابه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى قرار مجلس نقابة المحامين الصادر بتقدير أتعاب الطاعن يبين أنه اعتمد في تقديره على أن الطاعن قدم باسم المطعون عليه بصفته معارضة أمام محكمة الجيزة الابتدائية في القرار الصادر من لجنة التثمين في الاعتراض المقيد برقم ١٣ سنة ١٩٦١ منافع عامة الجيزة ، وبأشرف الدفاع أمام المحكمة حتى قضى بتعديل قرار اللجنة ورفع التقدير من ٥٠٠ ج إلى ١٥ ج للمتر المربع الواحد في الأرض المتروعة ملكيتها وتقديم لإدارة قضايا الحكومة ثم لبلدية القاهرة بمذكرات في شأن تنفيذ الحكم وصرف التعويض المحكوم به ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم الابتدائي الصادر برفض التظلم من تقدير الأتعاب يبين أنه اعتمد في تأييده لقرار النقابة



على المجهود الذى بذله الطاعن فى دفاعه عن المطعون عليه ، وفى شأن تنفيذ الحكم بالتعويض ، وثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف فى مذكرته المودعة صورتها الرسمية بالأوراق بالمجهود الذى بذله فى تنفيذ حكم التعويض و بموافقة بعض الشركاء المستحقين فى أعيان الوقف على قرار مجلس النقابة الصادر بتقدير أتعابه ، وقبول البعض الآخر تقدير الأتعاب بالتناسب مع التعويض المستحق لهم ، وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لطلب تقدير الأتعاب وأقوال الطرفين فى مقدار الجهد الذى بذله الطاعن فى موضوع الدعوى المطالب بتقدير الأتعاب عنها ، وأشار إلى مذكورة قدمها بطلب تعيين خبير فيها وإلى مذكورة قدمها بدفاعه بعد ذلك جرى فى قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى وتعديل قرار مجلس نقابة المحامين على أنه " واضح من الاطلاع على محاضر أعمال الخبير أن المستأنف عليه حضر أمام الخبير بجلسات ١٩٦١/٧/١٧ و ٦١/٨/٧ و ٦٢/٣/١٩ و ١٩٦٢/٤/٤ وقد حضر المستأنف شخصيا دون حضور المستأنف عليه بجلسات ٦١/١١/٦ و ١٩٦١/٢/٢ و ١٩٦١/١٢/١٩ و ١٩٦٢/١/٢ ، كما حضر أيضا بجلسة ١٩٦٢/٤/٤ مع المستأنف عليه وهى الجلسة التى انتقل فيها الخبير للعائنة " و " أن المحكمة تقدر أتعاب المستأنف عليه بمبلغ ٢٥٠ ج مراعية فى ذلك المجهود الذى بذله وقيمتة الفنية وما استغرقه من وقت وأهمية الدعوى وثروة المستأنف بصفته " وكان هذا الذى أورده الحكم عن مجهود الطاعن فى الدعوى المطالب بتقدير أتعابه فيها يقتصر على بيان مذكرتين قدمهما فيها وحاصل مجموع الجلسات التى حضرها أثناء نظر الدعوى وأمام الخبير المنتدب فيها ، ولا يتضمن الإشارة إلى ما بذله من مجهود بشأن تنفيذ حكمها وصرف التعويض المحكوم به دون أن يفصح الحكم عن أنه راعى فى تقدير أتعاب المحامى ما بذله فى هذا السبيل ، أو أن يبين سنده فى استبعاده من تقديره ، وقد كان موضع منازعة من المطعون عليه فى استئنافه المرفوع عن الحكم الابتدائى ، وكان الحكم إلى جانب ذلك قد أغفل الرد على دفاع الطاعن بقبول بعض الشركاء تقدير أتعابه على أساس قرار مجلس النقابة أو بالتناسب مع التعويض المحكوم لهم به ، ولم يبحث المستندات التى قدمها فى هذا الخصوص وأثرها على التقدير موضوع النزاع فإنه يكون مشوبا بقصور فى البيان لا يتسنى معه لمحكمة النقض مراقبته فيما انتهى إليه مما يستوجب نقضه . دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧١

برياعة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية المادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ،  
وعباس حلي عبد الحواد ، ومجد أسعد محمود ، وبجودة فيث .

(١٢٩)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” . أهلية .  
بيع .

الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات منه البائع وقت صدور البيع .  
حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . وغير منه الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز  
الطعن فيه استقلالا .

(ب) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” البيئة ” . حكم . ” عيوب التدليل ” .  
” ما يعد قصورا ” . أهلية . ” عوارض الأهلية ” . ” العته ” . بيع .  
خلف . صورية .

تقديم تاريخ العقد لإخفاء مدوره أثناء منه البائع . تحايل على القانون .  
جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتها بالبيئة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك .  
وطلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق للإثبات . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع  
الجوهرى . قصور .

١ - تقضى المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة  
النزاع بعدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ،  
ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع .  
وإذ كان يبين من الحكم أنه اقتصر على القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق  
ليثبت الطاعنان أن البائع كان معتوها وقت صدور عقد البيع منه إلى المطعون  
عليه الأول فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها

وهى النزاع على صحة ونفاذ عقد البيع ، ومن ثم فلا يجوز الطعن فى هذا الحكم إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع .

٢- تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع هو تحايل على القانون ، يجوز إثباته فيما بين المتعاقدين بالبينة و بالقرائن ، وحكم الورثة فى هذا الخصوص هو حكم مورثهم ، وإذا كان بين من الإطلاع على المذكرة التى قدمها الطاعنان أمام محكمة الاستئناف أنهما تمسكا بدفاع أصلى يقوم على أن عقد البيع موضوع النزاع لم يصدر من مورثهما فى ١٠/١٠/١٩٤٧ كما أثبت به ، وإنما صدر فى تاريخ لاحق بعد إصابته بالعتة وإدخاله المستشفى ، وأن المقصود بتقديم تاريخ العقد هو تفادى أثر الحجر على المورث ، واستدلالا على ذلك بعدة قرائن ، ثم انتهى إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهما إذا لم تكتف المحكمة بالقرائن المقدمة منهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع الطاعنين سالف البيان ، ولم يشر إليه مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٢٢٧ سنة ١٩٥١ م دنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٧ الصادر له من أخيه المرحوم صبرى شاكر روفائيل مورث الطاعنين ، والمتضمن بيعه له أطيانا زراعية مساحتها ٧ ف شائعة فى ٣٦ ف و ٢١ س مبينة الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٣٥٠ جنيه ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد مسجل فى ٢٤/١٠/١٩٣٥ باع المرحوم شاكر روفائيل لطف الله إلى ولده المرحوم صبرى مورث الطاعنين أطيانا زراعية مساحتها ٤٢ ف و ٩ ط و ١٠ س ، وبعقد عرقى مؤرخ ٩/١٠/١٩٤٧ أقسم مورث الطاعنين مع أخوته الثلاثة ميشيل شاكر روفائيل — المطعون عليه الأول — وصبحى شاكر روفائيل ووديع



شاكر روفائيل باقى تركة والدهم ، وبتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٧ باع مورث الطاعنين إلى المطعون عليه الأول سبعة أفدنة ومثلها إلى كل من أخويه الآخرين مقابل ثمن مقبوض قدره ٣٥٠ ج أى بواقع ٥٠ ج للفدان ، وجميع هذه الأطنان المبعة شائعة فى ٣٦ ف و ٢١ س ، وقد حصل هذا البيع تكملة لعقد القسمة وليرد مورث الطاعنين إلى إخوته حقوقهم لأن البيع الصادر له من والدهم بالعقد المسجل فى ٢٤/١٠/١٩٣٥ لم يقصد به فى الحقيقة غير تملكه نصاب العمودية ، وقد عين بعد صدوره عمدة لناحية بنى بنحيت مركز بنى سويف ، وإذ رفض الطاعنان التصديق على عقد البيع الصادر من مورثهما إلى المطعون عليه الأول ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . دفع الطاعنان بأن التاريخ الوارد بالعقد غير صحيح إذ حرر بعد إصابة مورثهما بالعتة وإدخاله المستشفى ، وأنه مع التسليم بصدور العقد فى هذا التاريخ ، فإن مورثهما كان فى ذلك الوقت مصابا بالعتة ، وهو مما يبطل العقد لصدوره من غير ذى أهلية ، وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٣ حكمت محكمة أول درجة بطلبات المطعون عليه الأول . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٣ سنة ٧١ ق القاهرة ، وبتاريخ ٥/٤/١٩٥٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن عقد البيع صدر من البائع وهو فى حالة عتة وأن المطعون عليه الأول كان على بينة منها . طعن المطعون عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . عجل الطاعنان الاستئناف واختصا المطعون عليهما الثانى والثالث لتقديم الأوراق الخاصة بعلاج مورثهما بمستشفى حلمية الزيتون ، وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن المرحوم صبرى شاكر روفائيل كان معتوها وقت صدور عقد البيع منه بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٧ إلى المطعون عليه الأول ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم وفى حكم التحقيق الصادر بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٥ بطريق النقض ، وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بسقوط الحق فى الطعن على حكم التحقيق لرفعه بعد الميعاد . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع بنقض الحكم ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون عليه الأول أن الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۶۵/۶/۲۶ أمر بتحقيق دفاع الطاعنين الخاص بأن مورثهما كان مصاباً بالعتة يوم ۱۹۴۷/۱۰/۱۰ تاريخ عقد البيع ، فيكون قد فصل ضمناً برفض دفاعهما الأصلي القائم على أن التاريخ المعطى للعقد غير صحيح وأنه صدر بعد إصابة مورثهما بالعتة وإدخاله المستشفى ، وإذ لم يطعن الطاعنان في الميعاد على هذا الحكم فيما فصل فيه بصفة قطعية ، فإن حقهما يكون قد سقط في الطعن عليه في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة النزاع تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۶۵/۶/۲۶ أنه اقتصر على القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن المرحوم صبرى شاكر روفائيل كان معتوها وقت صدور عقد البيع منه بتاريخ ۱۹۴۷/۱۰/۱۰ إلى المطعون عليه الأول ، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي النزاع على صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ۱۹۴۷/۱۰/۱۰ ، ومن ثم فلا يجوز الطعن في هذا الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، ويكون دفع المطعون عليه الأول على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكيم المطعون فيهما القصور في التسبيب ويقولان في بيان ذلك إنهما تمسكا بدفاع أصلي حاصله أن عقد البيع موضوع الدعوى أعطى له تاريخ صوري هو ۱۹۴۷/۱۰/۱۰ وأنه في الحقيقة لم يحور إلا بعد إصابة مورثهما بالعتة وإدخاله المستشفى ، وأن من حقوقهما إثبات صورية هذا التاريخ بكافة الطرق بما فيها البيئة ، وساقا القرائن المؤيدة لذلك ، غير أن الحكيم المطعون فيهما لم يشير إلى هذا الدفاع الجوهرى ، مما يعيبهما بالقصور في التسبيب .



وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع هو تحايل على القانون يجوز إثباته فيما بين المتعاقدين بالبينة وبالقرائن ، وكان حكم الورثة في هذا الخصوص هو حكم مورثهم ، ولما كان يبين من الاطلاع على المذكرة التي قدمها الطاعنان أمام محكمة الاستئناف لجلسة ١٩٦٥/٦/٢٦ أنهما تمسكا بدفاع أصلي يقوم على أن عقد البيع موضوع النزاع لم يصدر من مورثهما في ١٩٤٧/١٠/١٠ ، كما أثبت به ، وإنما صدر في تاريخ لاحق بعد إصابته بالعتة وإدخاله المستشفى وأن المقصود بتقديم تاريخ العقد هو تفادي أثر الحجر على المورث ، واستدلا على ذلك بعدة قرائن حاصلها أن هذا العقد لم يظهر إلا عند تحرير محضر الجرد في ١٩٤٩/٨/٣ بعد توقيع الحجر على المورث ، وأنه لو كان هذا العقد قد حرر في ١٩٤٧/١٠/١٠ حقيقة لما صدر على الشيوع لأن الأخوة الأربعة كانوا قد اقتسموا التركة وأنهم كانوا في حالة الشيوع فيما بينهم في ١٩٤٧/١٠/٩ ، فمن المستبعد أن ينشئوا بهذا العقد في اليوم التالي مباشرة شيوعا جديدا فيما بينهم ، وأن العقد لا يحمل توقيعاً لأي شاهد غير الأخوة خلافاً لعقد القسمة وملحقه ، مما يستفاد منه أن عقد البيع المذكور لم يحضر إلا بعد ثبوت حالة العته فلم يقبل أحد الشهادة على عقد باطل ، وأن الخطاب الموجه من مورثهما لغبطة البطريك في ١٩٤٨/١١/٢٢ يقطع في أن الصلح لم يكن قد تم بينه وبين إخوته حتى ذلك التاريخ ، وينفي قول هؤلاء الأخوة بأن عقود البيع المطعون فيها التي حررت لصالحهم كانت ثمرة الصلح الذي تم في أكتوبر سنة ١٩٤٧ وهو ما يدل على أن هذه العقود لم تحرر إلا بعد نوفمبر سنة ١٩٤٨ أو بعد إدخال مورثهما المستشفى لإصابته بالعتة ، وأن ميشيل شاكر ورفائيل المطعون عليه الأول — أخ المورث وخاله عزيز غبور قدما طلبا بتاريخ ١٩٤٨/٣/٩ إلى مدير مستشفى الأمراض العصبية بحلمية الزيتون لحجز مورثهما بالمستشفى لإصابته بمرض عقلي منذ أربعة أشهر سابقة على ذلك التاريخ ، وأن هذا يستفاد منه أن عقد البيع الصادر للمطعون عليه الأول وباقي العقود المطعون فيها لم تكن قد حررت حتى تاريخ تقديم الطلب في ١٩٤٨/٣/٩ ، وإلا لاحتاط المطعون عليه الأول في الطلب بعدم إرجاع حالة العته القائمة بأخيسته إلى التاريخ الوارد بالعقد وهو ١٩٤٧/١٠/١٠ ، وانتهى الطاعنان في مذكرتهما إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهما في هذا الخصوص إذا لم تكف المحكمة بالقرائن



المقدمة منهما ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في موضوع الاستئناف قد أغفل الرد على دفاع الطاعنين سالف البيان ولم يشر إليه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد شابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن هذا الطعن للمرة الثانية مما يتعين معه على محكمة النقض أن تحكم في الموضوع .

\_\_\_\_\_

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ومحمد زكريا على ، محمد أبو حمزة مندر ، وأحمد ضياء  
الدين حنفى .

( ١٣٠ )

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) ضرائب . " تقادم الضرائب " . " قطع التقادم " . تقادم .  
" تقادم مسقط " .

إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .  
اعتبارها مكلة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . الإخطار عناصر  
ربط الضريبة . إجراء قاطع لتقادم .

( ب ) ضرائب . " الضريبة العامة على الإراد " . " ولاء الضريبة " .

إيرادات الأموال التي تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين  
في السنوات الخمس السابقة على السنة الحاضنة لإيرادها للضريبة . اعتبارا من سنة ١٩٥٠  
بقاؤها في ولاء الضريبة العامة للتصرف دون التصرف .

١ - مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - بشأن  
تقادم الضرائب والرسوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن إجراءات  
قطع التقادم التي عددها الشارع في تلك المادة تعتبر مكلة للإجراءات القاطعة  
لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، وإذ جاءت عبارة " والإخطارات إذا سلم  
أحدها " في مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة ومطلقة ، فإنها تسرى  
على الإخطارات بعناصر الضريبة والإخطارات بالربط على سواء ، ولا يصح  
تخصيصها بتنوع معين من الإخطارات بغير مخصص .

٢ — مؤدى نص المادتين ٢٤ مكررا / ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و ٤ من هذا القانون الأخير — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ لا يدخل في وعاء الضريبة للتصرف إليه إيرادات الأموال التي يكون قد تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإرادتها للضريبة فتبقى في وعاء الضريبة العامة للتصرف .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد ملبادس كوكتيوس أقام الدعوى رقم ٦٧٦ سنة ١٩٦١ الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ طالبا الحكم — بصفة أصلية — بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بفروق ضرائبية عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ ، وبصفة احتياطية بتعديل قرار اللجنة وإعتبار صافي إيراده في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بالمبالغ ٤٣٥٩ ج و ٥١٢ م و ٦٤٧٦ ج و ٦٩٥ م ، ٦٦٦٨ ج و ٢ م ، ٦٢٠٧ ج و ٣٨٤ م على الترتيب . وقال شرحا لدعواه إن اللجنة قدرت إيراده العام في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ بالمبالغ ٧٣٩١ ج و ٥١٣ م ، ٩٥٣٩ ج و ٥١٣ م ، و ٩٦٥٩ ج و ٦٩٥ م ، ٩٥٣٠ ج و ١٣ م ، ٧٥٩٥ ج و ٣٨٠ م على التوالي ، واعتبرت الإخطار بالنموذج رقم ٥ ضريبة عامة قاطعا للتقادم ، كما سارت مأمورية الضرائب في إدراج كويونات أسهم شركة كوكتيوس التي

(١) قض ١٩٦٨/٣/٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ٥١٨



تنازل عنها لزوجته وكريمته بتاريخ ١٩٥٠/١/٥ ضمن إيراد السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ ، وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه ، واستأنف ملتبادس هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد الإستئناف برقم ٦٣ سنة ١٨ قضائية ، وبتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة في موضوع الإستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالإلتفات عن الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ بالتقادم على أن الإخطار بالنموذج رقم ٥ ضريبة عامة يعتبر إجراء قاطعا للتقادم وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، لأن النموذج رقم ٥ ضريبة عامة لا يتضمن سوى الإخطار بعناصر الربط ولا يعدو إجراءا تمهيدا لتحديد الوعاء ولا يصل إلى مرتبة التنبيه أو الورد أو الربط الذي ينقطع به التقادم . أما ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ من أنه " يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم أورد الضرائب والرسوم ، وإعلانات المطالبة والإخطارات .. " فإن لفظ "والإخطارات" مسبقا بواو العطف على الأورد والإعلانات يدل على أن المقصود هو الإخطار بربط الضريبة لا الإخطار المتضمن تصحيحات أو تعديلات لعناصر الربط .

وحيث إن هذا السبب مردود ، ذلك أن الشارع عندما رأى تعديل أحكام تقادم الضرائب والرسوم وإصدار القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ نص في مادته الثالثة على أنه " يعتبر تنبيها قاطعا لتقادم أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى المسؤول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .. " فدل بذلك - وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة — على أن إجراءات قطع التقادم التي عددها تعتبر مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، وإذا جاءت عبارة ” والإخطارات إذا سلم أحدها .. “ في مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة مطلقة فإنها تسرى على الإخطارات بعناصر الضريبة والإخطارات بالربط على سواء ، ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإخطارات بغير مخصص . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ” قد سوى فيما يتعلق بالإجراء القاطع للتقادم بين أيراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة وبين الإخطارات متى سلمت إلى الممول .. “ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أضاف إيرادات الأوراق المالية التي تنازل عنها الطاعن لزوجته وابتدئ بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٠ إلى وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن السنوات من ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ مستندا في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ٢٤ مكررا ٤ المضافة لقانون الضريبة العامة على الإيراد بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، وإلى أن ذلك تطبيق للأثر الفوري المباشر لهذا القانون وليس انسحابا لأثره على الماضي ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه لأن نصرف الطاعن صدر صحيحا في سنة ١٩٥٠ في ظل القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكمه وقبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مؤدى نص المادتين ٢٤ مكررا ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، و٤ من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ لا يدخل في وعاء الضريبة للتصرف إليه إيرادات الأموال التي يكون قد تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة وتبقى في وعاء الضريبة العامة للتصرف ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه

بالحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أنه "لما كان المركز القانوني للطاعن عن إيراد سنة ١٩٥١ وما بعدها لم يكن قد تحدد قبل سريان القانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، والذي يسرى ابتداء من ١٩٥١/١١/٥ وإنما تحدد في أعقاب صدور القانون المذكور وفي ظله ، فيتعين إعمال حكم المادة ٢٤ مكررا / ٤ سالف الإشارة إليها على إيراد سنة ١٩٥١ وما بعدها ، وذلك بالإضافة لإرادات الأسهم التي تصرف فيها الطاعن إلى زوجته وبنتيه إلى وعاء الضريبة العامة حتى ولو تم هذا التصرف في تاريخ سابق على سريان هذه المادة ، إذ لا يعتبر ذلك تطبيقا لها بأثر رجعي ، بل يعتبر ذلك تطبيقا سليما للأثر الفوري لها على المركز القانوني الذي لم يتحدد إلا في ظلها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/صبرى أحمد فرحات نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمد طاهيل راشد ، وجوده أحمد فيث .

( ١٣١ )

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وعاء الضريبة “ .  
قانون .

المبالغ التى تستقطعها المنشآت سنويا لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها  
من الأنظمة . إعتبارها من التكاليف الواجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة . شرطه . أن يكون  
للنظام لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه له المنشأة إنما هو مقابل التزامها  
بمكافآت نهاية الخدمة لعمالها . وأن تكون أموال هذا النظام مستقلة ومفصلة عن أموالها .  
مريان ذلك منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ — الذى  
أضاف إلى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بالتكاليف  
فقرة جديدة برقم ( ٥ ) — ونص المادة الثانية من ذلك القانون أنه إعتبارا  
من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تعد المبالغ التى تستقطعها  
المنشأة سنويا لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها  
من التكاليف الواجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة عن هذه السنة، إلا إذا كان  
للنظام الذى ترتبط المنشأة بتنفيذه لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن  
ما تؤديه المنشأة لهذا النظام يقابل إلزامها بمكافأة نهاية الخدمة ، وأن تكون  
أموال هذا النظام مستقلة ومفصلة عن أموال المنشأة (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار قدمت إلى مراقبة ضرائب الشركات المساهمة إقرارات بصافى أرباحها فى السنوات ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ١٩٥٠/١٩٥١ ، ١٩٥١/١٩٥٢ فأدخلت عليها بعض التعديلات ، وإذ لم توافق الشركة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٥ أصدرت اللجنة قرارها (أولا) بتعديل صافى أرباح الشركة عن السنوات من ١٩٤٩/١٩٥٠ إلى ١٩٥١/١٩٥٢ إلى مبلغ ٨٤٢٢٩٣ ج و ٢٦٩ م عن السنة الأولى قبل خصم المادة ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومبلغ ٦١٩٢٧٤ ج و ٤٥٠ م عن السنة نفسها بعد الخصم ومبلغ ٧٧٨٩٠١ ج و ٣٦٣ م قبل الخصم عن السنة الثانية ومبلغ ٤٨٨٤٢٣ ج ٩٩٧ م بعد الخصم ومبلغ ٢٥٦٥٢٦ ج و ٦٩٢ م عن السنة الثالثة قبل الخصم ولا شئ بعد الخصم و (ثانيا) بتحديد بدأ التزام الشركة بالضريبة الخاصة بأول يناير سنة ١٩٤٠ وتاريخ نهاية هذا الالتزام بآخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ وتحديد وعاء الضريبة الخاصة فى المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ نسبيا من أرباح سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ و (ثالثا) برفض دفع الشركة الخاص باستعمال احتياطى هبوط الأسعار المكون لديها فى تغطية الهبوط الحادث فى البضاعة فى خلال مدة العمل بالضريبة الخاصة ، وقصر حق الشركة فى استعماله فى تغطية الهبوط الحادث فى خلال فترة الأثنى عشر شهرا التالية لتاريخ انتهاء التزام الشركة بالضريبة الخاصة وعلى الشركة تقديم البيانات اللازمة لتحديد هذا الهبوط فى خلال شهرين على الأكثر من تاريخ استلام القرار لمأمورية الشركات حتى تقوم بتخفيضه وإلا تم تحصيل الضريبة الخاصة على كامل الاحتياطى بعد رده إلى السنوات التى أخذ منها ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن

في هذا القرار ، وجرى النزاع من بين ما جرى حول احتياطي مكافآت نهاية خدمة الموظفين والعمال حيث رأت مصلحة الضرائب أن المبالغ المتبقية من هذا الاحتياطي بعد ما تم صرفه فعلا للموظفين والعمال هي أرباح فعلية محقة لا يجوز خصمها من وعاء الضريبة ، بينما رأت الشركة أن هذا الباقي من التكاليف الواجبة الخصم ، وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بتأييد القرار المطعون فيه بالنسبة لرد المبالغ التي لم تدفع فعلا مما خصم مقابل مكافآت وتعويضات الموظفين والعمال إلى وعاء الضريبة . ( ثانيا ) بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة للمبالغ المخصصة بالتطبيق للمواد ٦ و ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبعدم جواز ردها إلى وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن سنتي النزاع ( ثالثا ) بحق الشركة في استعمال احتياطي هبوط الأسعار بمقدار ما دفع من هبوط في الأسعار في نفس هذه السنوات محسوبا على كل سلعة أصابها هبوط مستقلة عن غيرها وبدون انتظار نتيجة الجرد ( رابعا ) بإلزام الشركة الطاعنة بثلاث مصروفات الطعن ومصلحة الضرائب بثلاث هذه المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاء فيما قضى به في الفقرة الثالثة منه والحكم بتأييد قرار اللجنة فيما يتعلق باستعمال احتياطي هبوط الأسعار وقصر حق الشركة في استعماله خلال فترة الاثنى عشر شهرا التالية لتاريخ التزام الشركة بالضريبة الخاصة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠٤ سنة ٧٤ قضائية ، كما استأنفته الشركة طالبة الغاء فيما قضى به في الفقرة الأولى منه في خصوص رد المبالغ التي كانت مخصصة لمكافآت وتعويضات الموظفين والعمال في السنوات ١٩٥٠/٤٩ و ١٩٥١/٥٠ و ١٩٥٢/٥١ إلى وعاء الضريبة والقضاء بخصمها من أرباح السنوات المذكورة باعتبارها أعباء والتزامات قانونية يجب خصمها من الأرباح السنوية ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٥ سنة ٧٥ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ٢٩/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع ( أولا ) في الاستئناف رقم ٥٠٤ سنة ٧٤ قضائية برفضه . ( ثانيا ) في الاستئناف رقم ١٠٥ سنة ٧٥ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من تأييده قرار اللجنة برد المبالغ التي لم تدفع فعلا مما خصم مقابل مكافآت وتعويضات الموظفين والعمال إلى وعاء الضريبة وبعدم جواز ذلك وتأييد



الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ( ثالثا ) بإلزام مصلحة الضرائب بمصروفات الاستئناف وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنخص المبالغ المحتجزة لمواجهة مكافآت وتعويضات الموظفين والعمال في السنوات من ١٩٥٠/٤٩ إلى ١٩٥٢/٥١ من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية مستندا في ذلك إلى أن الفقرة الخامسة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ تسرى بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأن المشرع بأجرائه هذا التعديل أقر ما كانت تجرى عليه مصلحة الضرائب في شأن هذه الاستقطاعات بعدم إخضاعها للضريبة إذا توافر شرطان هما وجود لائحة خاصة للصندوق المكافآت تبين حقوق المشتركين فيه وتكون جزءا مكملًا لعقد العمل ، وأن يكون للصندوق شخصية مستقلة عن شخصية المنشأة ، وأنه طالما أن الشركة عملت على توافر هذين الشرطين في سنة ١٩٥٧ عقب صدور القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ مباشرة فإنه يتعين خصم المبالغ المذكورة من وعاء الضريبة في سنوات النزاع ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن إضافة فقرة خامسة إلى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ والنص على سريانها بأثر رجعي لم يقصد منه إلا إقرار ما جرت عليه الطاعنة في تعليماتها من إجازة خصم هذه الإحتياطات بنفس الشروط التي نص عليها القانون الجديد ، وهي وجود لائحة خاصة للصندوق واستقلاله بشخصية معنوية متميزة عن شخصية المنشأة ، وإذا لم يتوافر هذان الشرطان في الحساب الذي رصدت فيه الشركة إحتياطي مواجهة حقوق العمال والموظفين في أية سنة سابقة على صدور القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ فإنه لا يجوز خصم هذا الإحتياطي من وعاء الضريبة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه قبل صدور القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ كانت مصلحة الضرائب — وعملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

تجرى فى محاسبة المنشآت التجارية والصناعية على إحتبار المبالغ التى تستقطعها هذه المنشآت من أموالها أو أرباحها وترحلها إلى صندوق إيدار خاص أو صندوق معاش خاص رغبة منها فى تكوين الإحتياطى اللازم لتعويض الموظفين والعمال عند خروجهم أو انتهاء مدة خدمتهم من التكاليف الجائزة الخصم عند تحديد الأرباح التى تسرى عليها الأرباح التجارية والصناعية متى توافر شرطان ( الأول ) أن تكون هناك لأئحة خاصة للصندوق تبين حقوق المشتركون فيه وتكون جزءا مكملًا لعقد العمل و ( الثانى ) أن يكون للصندوق شخصية مستقلة عن شخصية المنشأة بحيث لا تحتفظ المنشأة بملكية أموال الصندوق وحرية التصرف فيها ، ولا يمكن إعادتها إلى أموالها الخاصة ، وبحيث يظهر هذا الحساب مستقلا فى جانب الخصوم من الميزانية ، ويكون مقابله فى جانب الأصول معينا بطريقة مستقلة عن باقى أموال المنشأة ، ولما كان ما جرت عليه مصلحة الضرائب تعرضه بعض الصعوبات القانونية فقد أصدر المشرع فى ۳ من نوفمبر سنة ۱۹۵۶ القانون رقم ۳۸۶ لسنة ۱۹۵۶ أضاف بالمادة الأولى منه إلى المادة ۳۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ — الخاصة بالتكاليف — فقرة جديدة برقم ( ۵ ) وبمقتضاها يعد من التكاليف "المبالغ التى تستقطعها المنشآت سنويا من أموالها أو أرباحها لحساب صاديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة بشرط أن يكون للنظام الذى ترتبط بتنفيذه المنشآت لأئحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافأة نهاية الخدمة وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص ، ونص فى المادة الثانية منه على أنه "يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹" وذلك استمرار من المشرع لما جرت عليه مصلحة الضرائب ، ولأن العدول عنه — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — "يخالف الأوضاع التى استقر عليها العمل وينبوع الضرورات الاقتصادية والاجتماعية" ويؤدى إلى الإخلال بمراكز الممولين التى استقرت فى ظل التعاليم التى جرت عليها مصلحة الضرائب .. فضلا عن أنه .. يعوق بعض المنشآت عن تحميل كل سنة ضريبة بقيمة الأقساط أو الإشتراكات أو المبالغ اللازمة لتغذية صناديق الادخار أو المعاشات ، ومؤدى ذلك أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ لا تعد المبالغ التى تستقطعها

المنشأة سنويا لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من التكاليف الواجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة عن هذه السنة، إلا إذا كان للنظام الذي ترتبط المنشأة بتنفيذه لأئحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشأة لهذا النظام يقابل التزامها بمكافأة نهاية الخدمة، وأن تكون أموال هذا النظام مستقلة ومنفصلة عن أموال المنشأة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أن " المنشأة كانت تستقطع أصلا في كل سنة مبالغ من أرباحها لمواجهة أعبائها قبل العمال عند ترك الخدمة وإصاباتهم وخصصت لهذه المبالغ حسابا خاصا وأنها فور صدور القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ أصدرت لأئحة الصندوق لهذا النظام، وجعلت الأموال المقتطعة منفصلة ومستقلة عن أموالها وجعلتها مستثمرة لحساب النظام"، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .



## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد عبد أحمد حامد .

(١٣٢)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . قسمة . ملكية .

عدم مجادلة الخصوم في الملكية عند نظر دعوى القسمة قبل صدور الحكم بنسب  
الخير فيها . لا يمنع من الادعاء بعد ذلك بتلك العين محل النزاع بوضع اليد المدة  
الطويلة المكسبة للملكية .

(ب) إثبات . " القرائن " . ملكية . قسمة .

عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة  
على ثبوت وضع اليد لمصلحة الملكية .

١ - إذا كان الخصوم في دعوى القسمة لم يتجادلوا بشأن ملكية المطعون  
عليهم لبعض الأعيان المطالب قسمة بوضع يدهم عليها مفرزة المدة الطويلة  
المكسبة للملكية ، فإن الحكم الصادر منها بنسب خير لإجراء القسمة ، لا يمنع  
المطعون عليهم ، وهم ممن صدر عليهم هذا الحكم من أن يدعوا ملكية العين المتنازع  
عليها تأسيسا على أنهم وضعوا اليد عليها مفرزة بنية تملكها المدة الطويلة المكسبة  
للملكية .

٢ - عدم توقيع جميع الشركاء على عقدي القسمة ، وكونها لا تصلح للاحتجاج  
بها على الطاعنين ليس من شأنه أن يحول دون وضع يد المطعون عليهم - شركائهم  
في الملكية على الأطيان موضوع العقدين - وضعا مؤديا لكسب الملك ، ولا يمنع  
من أن يتخذ الحكم من هذين العقدين قرينة على ثبوت وضع اليد ، تضاف  
إلى أقوال شاهدي الإثبات

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مرسى حسن الفقى وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٥٤ كلى دمنهور ضد محمد السيد شلبى ويوسف السيد شلبى وآخرين طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٣٧ ف مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وقالوا فى بيان دعواهم أن المرحوم حسن حسن الفقى مورث الستة الأول منهم وعلى على النشار مورث باقى المدعين وآخرين اشتروا من بنك الأراضى المصرى ٢٤٣ ف و ١٦ ط و ١٥ س بعقد مسجل فى سنة ١٩١٩ برقم ١٠٣٣٧ خصم منها ٣٧ ف للستة الأول منهم، ٢١ ف للسابع، ١٠ ف ولكل من الثامن والتاسع ٣ ف ولقد اقتسم الملاك الأصليون هذه الأقطان بعد الشراء بعقدى قسمة مؤرخين ١٩٢٠/٤/١٥ ، ١٩٢١/٢/١٥ واستقل كل منهم بوضع يده على نصيبه مفرزا ومحددا مدة تزيد على ٣٠ عاما وضع يد مستوف للشرائط القانونية المؤدية لكسب الملكية بالتقادم، إلا أن المدعى عليهما الأولين ( الطاعنين ) تجاهلا لهذا الوضع طمعا فى الاستيلاء على أقطان المدعين التى أنفقوا الكثير من الجهد والمال فى سبيل إصلاحها ، وأقاما الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٤٩ مدنى أبو حمص طالبين وضع الأقطان جميعها تحت الحراسة القضائية وتعيين خبير لفرز وتجنيد نصيبهما ولما حكم فيها برفض طلب الحراسة وتعيين خبير لإجراء القسمة اعتبروا ذلك ماسا بملكيتهم، وأقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة، وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم على الأقطان موضوع الدعوى المدة الطويلة المكسبة للملكية وضع يد مستوف لكافة الشرائط القانونية ، ورد المدعى عليهم بأن الملكية ظلت شائعة ولم تفرز وأن جميع التصرفات التى صدرت من الشركاء قد تمت على الشيوع كما طلب وكيل المدعين عند نظر دعوى القسمة اختصام باقى الشركاء وهو ما يعتبر لإقرارا قضائيا منهم ببقاء حالة الشيوع ، وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١ حكمت المحكمة

بمكتب مكتب الخبراء الزراعيين بوزارة العدل بالبحيرة للانتقال إلى العين محل الدعوى ومعايتها وتطبيق مستندات الطرفين وبيان واضح اليد عليها وسبب وضع يده ومدته وإجراء كل ما من شأنه الوصول إلى الحقيقة في هذا الخصوص ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ۱۹۶۰/۶/۲۸ ( أولا ) بمكتب قاضي محكمة أبو حمص للانتقال إلى مصلحة الشهر العقاري بمدينة أبو حمص والاطلاع على سند التوكيل رقم ۱۶۰ سنة ۱۹۴۸ أبو حمص لبيان أطراف هذا التوكيل وما إذا كان مصرحاً فيه بالإقرار أو التنازل . ( ثانياً ) بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء الحكوميين لأدائها وفق ما تقرره بالحكم الصادر بتاريخ ۱۹۵۶/۵/۳۱ وبحث ملكية المدعين ووضع يدهم على ضوء المستندات المقدمة منهم أخيراً بالحفاظة رقم ۳۶ دوسيه ، وقد أثبت قاضي محكمة أبو حمص أنه لا يوجد توكيل برقم ۱۶۰ سنة ۱۹۴۸ وبعد أن قدم الخبير ملحق تقريره عادت وبتاريخ ۱۹۶۲/۱۰/۲۰ حكمت بتثبيت ملكية المدعين إلى ۳۷ ف الميمنة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى واستأنف محمد السيد شلبي ويوسف السيد شلبي هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ۷۵۷ سنة ۱۸ ق ، وبتاريخ ۱۹۶۵/۴/۲۳ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم عدا الأخير بكافة طرق الإثبات القانونية أنهم وأسلافهم ظلوا واضعي اليد على الأرض موضوع النزاع مفرزة ومحددة طوال خمسة عشر عاماً قبل رفع الدعوى وضماً ظاهراً هادئاً مستمراً بصفة ملاك وللمستأجرين النفي بذات الطرق ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود حكمت في ۱۹۶۶/۳/۲۱ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهم الأول والعاشر والثامن عشر رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته . ذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للقدر موضوع النزاع استناداً إلى أنهم تملكوه محددًا ومفرزاً بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون إذ أن وضع يد الشريك على الشيوع على حصة مفرزة لا يكسبه ملكيتها بالتقدم



إلا إذا ظهر بمظهر المالك لهذه الحصة ، وكان وضع اليد هادئا ومستمرًا وقد جرى الفقه والقضاء على أن الشريك لا يستطيع كسب ملكية مفرزة مهما طال وضع يده إلا إذا جحد حق شركائه بأى عمل يؤكد نيته في الملك مفرزا بصورة واضحة غير مبهمة ، وإذا كان وضع يد المطعون عليهم في الخمسة عشر عاما السابقة على رفع الدعوى في ١٣/٢/١٩٥٤ غير هادئ وانقطع عدة مرات بصدور عقود بيع شائعة من بعض الشركاء في المدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٥ في مساحة ٢٤٣ ف و ٩ ط و ١٥ س التي تدخل ضمنها الـ ٣٧ ف موضوع النزاع ، وصدور حكمي مرسى المزاد رقمي ٥٦١ ستي ٣٧ ، ١١٠٦ سنة ٤٣ وتنفيذهما بالتسليم على الشيوع في ٣/٢/١٩٤٧ دون اعتراض من المطعون عليهم ، كما اشترى الطاعنان ٥٩ ف و ٢١ ط و ١٨ س شائعة في ذات المقدار من عبد اللطيف السيد سالم بعقد مسجل في ٢٠/٦/١٩٤٨ ، وأقاما الدعوى رقم ٦١ سنة ٤٩ مدني أبو حمص ضد المطعون عليهم وآخرين بطلب قسمة الـ ٢٤٣ ف و ١٩ ط و ١٥ س جميعها وأعلنت للمطعون عليهم وحضروا جلساتها وأقر محاميهم أمام المحكمة بقيام حالة الشيوع ووافق على طلب القسمة ، وقال أن من مصلحة المدعين إدخال باقي الشركاء الذين عددهم ، واحتفظ بحق المطعون عليهم في مطالبة الطاعنين بما أنفقوه على إصلاح الأرض وما أقاموه من منشآت إذا وقعت أرضهم أو جانب منها بمقتضى القسمة في نصيب الطاعنين ، وكان هذا الاعتراف بدوره يقطع مدة وضع اليد ، فإن وضع يد المطعون عليهم يكون غير مستوف للشروط اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم الطويل ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى لهم بالملكية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور من وجوه (أولها) أن الطاعنين تمسكا في صحيفة الاستئناف بإقرار محامي المطعون عليهم في دعوى القسمة بقيام حالة الشيوع إلا أن الحكم لم يأخذ بهذا الإقرار بمقولة إنه إنما ينصرف إلى شكل الدعوى وإنه غير قاطع في ثبوت الشيوع واستمراره ، كما لا يدل على سبيل اليقين على حضور المطعون عليهم مع وكيلهم بالجلسة ، وهذا منه استدلال فاسد ومخالف للثابت بمحضر الجلسة الذي تضمن حضور المطعون عليهم مع محاميهم ، كما حرر المحامي مذكرة بدفاعهم طبقا للمعلومات التي استقاها منهم ، وأيس من بين هؤلاء المطعون عليهم من حضر عنه ذات المحامي بتوكيل ، وإذا كان حضوره معهم يؤكد

وكالته عنهم ، وكان المطعون عليهم لم يستأنفوا الحكم الصادر فيها فإن عدم أخذ الحكم المطعون فيه بهذا الإقرار يجعله مخالفا للقانون وقاصر البيان ( وثانيها ) أنهما تمسكا بحجية الحكم الصادر في دعوى القسمة رقم ٦١ سنة ١٩٤٩ مدنى أبو حمص القاضى بنذب خير هندسى لقسمة الأقطان بما فيها القدر الواقع فى وضع يد المطعون عليهم حيث نفذه الخبير وأجرى القسمة فى مواجهتهم دون أن يعترضوا على قيام حالة الشيوع إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر حجية ذلك الحكم بمقوله إنه لم يفصل فى قيام حالة الشيوع وهذا منه فساد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ، إذ أن الحكم المشار إليه قد صدر مستندا إلى ما أقرب به محامى المطعون عليهم وإلى عدم اعتراضهم على طلب القسمة ( وثالثها ) أن الحكم المطعون فيه قد استند إلى أقوال شاهدهى المطعون عليهم اللذين قررا أن المطعون عليهم ومورثيهم من قبلهم يملكون ٣٧ ف بوضع يدهم عليها مفرزة ومحددة من سنة ١٩١٨ حتى الآن مع أن ما شهدا به لا يؤدى إلى ثبوت ملكيتهم إذ جاءت شهادتهما قاصرة على وضع اليد المادى ولم تفصح عن نية التملك فى مواجهة باقى الشركاء ومحمد حقوقهم ولم توضح مقدار ما وضع كل منهم اليد عليه وحدوده كما أنكرنا أحكام رسو المزاد وما تم من تصرفات وحددا مقدار ما يملكه كل منهم على نحو مخالف لما جاء بصحيفة الدعوى وتناقضا فى بعض الوقائع ، وقالوا أن وضع اليد بدأ مفرزا من سنة ١٩١٨ مع أن عقدى القسمة المتنازع فيهما قد تم فى سنتى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ وثبت من ملحق تقرير الخبير أن حسن حسن الفقى وعلى على المنشار هما المالكان من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٣٠ وأن من عداهم لم يملكوا إلا بعد سنة ١٩٣٢ مما يؤكد كذب شهادتهما ، ولقد تمسك الطاعنان بذلك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى حملته ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على ما قرره من أن " محمد محمد طعيمة ومحمد على حجازى شاهدى المستأنف عليهم قررا أن المستأنف عليهم ومورثيهم من قبلهم يملكون ٣٧ فدانا فى وضع يدهم مفرزة ومحددة من سنة ١٩١٨ حتى الآن ... وأن شهادة هذين الشاهدين جاءت قاطعة وصریحة فى إثبات وضع يد المحكوم لهم على القدر المحكوم به بالشروط القانونية مدة جاوزت الخمسة عشر عاما بكثير وذلك قبل رفع الدعاوى



المشار إليها . . . وأنه يبين من الاطلاع على عقدى القسمة سالفى الذكر والذين وقع عليهما أكثر الشركاء عددا وأنصبة فى المساحة جميعها الأمر الثابت من تقرير الخبير ، يبين منهما أن مورثى المحكوم لهم كانوا قد وضعوا يدهم على نصيبهم فيما اشتروه و يؤيد ذلك ما جاء بتقرير الخبير مؤيدا بالمستندات من أن المستأنفين كانوا يؤجران أطيانهما مفرزة على التحديد ، وأن أحد الشركاء باع نصيبه محمدا . . . وأنه يخلص مما سلف أن المحكوم لهم قد تملكوا القدر المحكوم به محمدا مفرزا بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ولا يؤثر فى ذلك صدور تصرفات على الشيوع من بعض الشركاء الآخرين أو ورثتهم ذلك أن هذه التصرفات لم يكن أى من المستأنف عليهم طرفا فيها أو مقرا لها ، وكذلك الأمر بالنسبة للخطاب الصادر من المرحوم حسن الفقى مورث بعض المستأنف عليهم لبيك الأراضى بطاب شطب الرهن ، إذ أن ماورد فى ذلك الخطاب لا يدل على وجود الشيوع واستمراره بل يدل على أن الرهن كان مقيدا على الشيوع ، ومن ثم طلب شطبه على هذا الوجه على أن واقع الحال فى الأمر أن تملك المستأنف عليهم على التحديد المفرز كان بوضع اليد المدة الطويلة ومن ثم بقيت الأرض المشتراه أصلا مسجلة على الشيوع فى المكلفات والسجلات وأى تصرف فيها أو فى بعضها يأخذ طريقه رسميا للشهر يكون على الشيوع حتى يمكن إتمام إجراءات الشهر دون أن يؤثر ذلك على من اكتسب ملكية محددة مفرزة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . . . وأنه عن العبارات الواردة بمحضر جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٢ أو فى دفاع السيد المحامى الذى قال إنه يحضر عن المستأنف عليهم بتوكيل فضلا عن أن هذا التوكيل رقمه الثابت بالأوراق لم يثبت وجوده وحتى إن صح وجود توكيل كما يقول المستأنفان فهو لاحق للحضور فى تلك الجلسة وتقديم تلك المذكرة ولم يثبت أنه يحجز الإقرار هذا بالإضافة إلى أن تلك العبارات إن كانت تنصرف إلى دفاع فى صدد شكل الدعوى فإنها ليست قاطعة فى الإقرار بوجود الشيوع وقيامه واستمراره كما أنها لا تدل أيضا على حضور المستأنف عليهم شخصيا مع وكيلهم فى الجلسة سالفة الذكر على سبيل اليقين . . . . . وإنه فى صدد ما أثاره المستأنفان حول القسمة فإنه لا محل له إذ الملكية المحددة جاءت عن وضع اليد المدة الطويلة وليست بسبب القسمة ، ولم يكن الاعتداد بالقسمة إلا فى صدد التدليل على أن المستأنف عليهم ومورثهم قد وضعوا يدهم على نصيبهم فى القدر المبيع للجميع على وجه محدد



ومفرز ، ومن أنه لا محل بعد ذلك للقول بحجية الحكم الصادر بنسب خير في إثبات الشيوع ذلك لأن هذا الحكم لم يكن قاطعا في الفصل في قيام حالة الشيوع .  
وهي اعتبارات واقعية سائغة استخلص منها الحكم في حدود سلطته الموضوعية أن المطعون عليهم وأسلافهم من قبل قد وضعوا اليد على الأتيان موضوع الدعوى منذ شرائها في سنة ١٩١٨ ، وأن وضع اليد هذا قد استوفى شرائطه القانونية المؤدية لكسب الملك بالتقادم ، وأنه لم ينقطع سواء بالتصرفات الصادرة من بعض الشركاء على الشيوع أو بطلب مورث بعض المطعون عليهم من بك الأراضي شطب الرهن المحملة به أو بما قاله المحامي الذي أثبت حضوره عن بعضهم في دعوى القسمة . لما كان ذلك ، وكان الخصوم في دعوى القسمة لم يتجادلوا بشأن ملكية المطعون عليهم لبعض الأعيان المطلوب قسمتها بوضع يدهم عليها مفرزة المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن الحكم الصادر فيها بنسب خير لإجراء القسمة لا يمنع المطعون عليهم وهم ممن صدر عليهم هذا الحكم من أن يدعوا ملكية العين المتنازع عليها تأسيسا على أنهم وضعوا اليد عليها مفرزة بنية تملكها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والفساد في الاستدلال من وجوه ( أولها ) أن الطاعنين تمسكا في صحيفة استئنافهما بأن المطعون عاينهم لا يملكون سوى ١٩ ف و ١٢ ط و ٦ س طبقا لكشوف التكليف المقدمة منهم والتي استند إليها الحكم الابتدائي إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بما قرره شاهدها الإثبات من أنهم يملكون ٣٧ ف مفرزة وفي وضع يدهم من سنة ١٩١٨ للآن مع أن هذا الذي قرره الشاهدان غير كاف للتدليل على مقدار الملكية وحقيقتها ، وكان يتعين على الحكم أن يرد على دفاعهما بشأن مقدار ما يملكونه من واقع مستنداتهم التي ارتكبنوا إليها والتي ثبت وجود خلاف وتناقض بين ما ورد في العقود وما جاء بالمكلفات وصحيفة الدعوى وتقرير الخبير ، وإذا اكتفى الحكم بما قرره الشاهدان رغم ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال ( وثانيها ) أن الحكم المطعون فيه استند في تقرير ملكية المطعون عليهم للقدر المحكوم به محكما ومفرزا إلى أن عقدي القسمة قد وقع عليهما أكثر الشركاء عددا

وأنصبة في المساحة جميعها وأنه تبين من هذين العقدين أن مورثي المطعون عليهم كانوا قد وضعوا يدهم على نصيبهم فيما اشتروه، وأن ذلك قد تأيد بما جاء بتقرير الخبير والمستندات وهو استدلال فاسد وقاصر إذ قرر الخبير أن وضع يد المطعون عليهم يرجع إلى ما قبل ذلك، وإذن فال تاريخ الثابت لوضع اليد مقررا هو سنة ١٩٤٧ (وثالثها) أن الحكم استند في إثبات وضع اليد على عقدى القسمة رغم تمسك الطاعنين بأن جميع الشركاء لم يوقعوا عليهما وأنه لا حجية لهما لبطلانهما (ورابعها) أن الطاعنين قد تمسكا بما جاء بخطاب مورث المطعون عليهم المؤرخ ١٩٤٩/١٢/٢٠ لبك الأراضى بشأن شطب الرهن المتوقع على الأطنان البالغة ١٥ ف و ٤ ط و ٩ س شائعة في ٢٤٣ ف و ١٩ ط و ١٥ س، إلا أن الحكم رد على ذلك بقوله أن ما احتواه هذا الخطاب لا يدل على وجود الشيوع باستمراره وهو منه تدليل فاسد ومخالف لما جاء بالخطاب من ألفاظ صريحة في قيام حالة الشيوع.

وحيث إن النعى مردود في الوجه الأول منه بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأطنان موضوع النزاع استنادا إلى ما استخلصه من وضع يدهم عليها مفرزة المدة الطويلة المكسبة للملكية وكان التملك بالتقادم ممن استوفى شروطه مما يغنى عن استظهار مقدار ما كان يملكه المطعون عليهم بسبب آخر من أسباب الملكية فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون غير منتج ومردود في الوجه الثانى بأن الحكم بعد أن انتهى إلى أن أقوال شاهدى الاثبات قاطعة وصريحة في إثبات وضع يد المطعون عليهم على أرض النزاع مفرزة وضع يد مستوف لشروطه القانونية مدة تجاوزت الخمسة عشر عاما قبل رفع الدعاوى أيد ذلك بما استخلصه من عقدى القسمة الموقع عليها من أكثر الشركاء عددا وأنصبة على ما جاء بتقرير الخبير من أن مورثي المطعون عليهم كانوا قد وضعوا يدهم على ما اشتروه ثم أكد الافراز بما جاء بتقرير الخبير والمستندات من أن الطاعنين كانوا يؤجران أطنانها مفرزة كما باع أحد الشركاء نصيبه محمدا وإذ لم يستدل الحكم في تحديد تاريخ بدء وضع اليد إلى ما انتهى إليه الخبير وكان ما قرره له سنده في الأوراق فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس، ومردود في الوجه الثالث، ذلك أن عدم توقيع جميع الشركاء على

عقدى القسمة وكونها لاتصلح للاحتجاج بها على الطاعنين ليس من شأنه أن يحول دون وضع يد المطعون عليهم على الأطيان موضوع العقدين وضعا مؤديا لكسب الملك، ولا يمنع من أن يتخذ الحكم من هذين العقدين قرينة على ثبوت وضع اليد تضاف إلى أقوال شاهدى الإثبات . والنمى فى الوجه الرابع مردود بأنه لما كان تقدير الدليل هو مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام تقديره يستند إلى أسباب سائغة ، وكانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى أن ما ورد بخطاب المرحوم حسن الفقى من طلب شطب الرهن المحملة به أرضه لا يدل على وجود الشيوع واستمراره ، بل يدل على سابقة قيد الرهن شائعا ، مما دعاه إلى طلبه على النحو الذى قيد به ، وكانت مجادلة الطاعنين فيما رأته محكمة الموضوع ، ودلت عليه تدليلا سائغا إنما هى مجادلة موضوعية لاتجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فإن النمى فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

— — —



## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٣٣ )

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) أمر أداء . حجز .

جواز صدور الأمر بالأداء ، ورفض طلب صحة الحجز .

( ب ) أمر أداء . ” التكليف بالوفاء ” .

عدم صحة التكليف بالوفاء . لا يطل أمر الأداء . شرط التكليف بالوفاء  
لا يتعلق بالعريضة ذاتها ، وإنما هو شرط لصدور الأمر .

( ج ) التزام . ” إنقضاء الالتزام ” . مقاصة . دعوى . ” الطلبات  
العارضة ” .

طلب المقاصة القضائية . أما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب طارئ . طلبها  
في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .

١ — مؤدى نص المادة ٨٥٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها  
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن القانون أعطى للدائن ثمانية أيام تالية  
لتوقيع الحجز وحكم عليه أن يقدم خلال هذا الميعاد طلب أمر الأداء ، مصحوبا  
بطلب صحة الحجز باعتبار أن ثبوت الحق في ذمة المدين شرط لصحة الحجز بموجبه ،  
ولا يوجد ما يمنع من صدور الأمر في طلب الأداء لثبوت الحق فيه ، ورفض  
طلب صحة الحجز لعيب في إجراءاته ، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من  
المادة ٨٥٨ مرافعات من أن إصدار أمر الأداء لا يمنع إلا في حالة التظلم من  
أمر الحجز لسبب يتصل بأصل الحق .

٢ — لا وجه للقول ببطلان أمر الأداء لعيب في التكليف بالوفاء لأن هذا العيب سابق على الطلب المقدم لاستصدار أمر الأداء ، وهو لم يكن محل نعي من جانب الطاعن ، والعريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي بديل ورقة التكليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، ولا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها ، وإنما هو شرط لصدر الأمر .

٣ — يشترط لإجراء المقاصة القضائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية . ويشترط لقبول الطلب العارض وفقا للمادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن للنصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ، ويثبت في محضرها . وإذا كان الثابت أن الطاعن قد تمسك بإجراء هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى المطعون عليه ، ولم يطلبها بطلب عارض ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد على هذا الدفع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليه بصفته استصدر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥ أمرا من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بتوقيع الججز التحفظي تحت يده على ما هو مستحق للطاعن وفاء لمبلغ ١٠٠١ ج ٧٢٨ م تأسيسا على أن هذا المبلغ مستحق له من عملية إصلاح مائتي فدان بمنطقة الفيوم ومحور به ورقة محاسبة مؤرخة ١٩٦٠/٧/٣١ ، وقام المطعون عليه بإبلاغ الطاعن بتوقيع الججز بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠ ، ثم استصدر بتاريخ ١٩٦٥/٧/٤ أمر الأداء رقم ٣٦٥

سنة ۱۹۶۵ من رئيس محكمة القاهرة بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ۱۰۰ ج ۷۲۸ م والمصروفات وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، وإذ أعلن أمر الأداء إلى الطاعن بتاريخ ۱۸/۷/۱۹۶۵ فقد أقام الدعوى رقم ۴۶۰۲ سنة ۱۹۶۵ مدنى القاهرة الابتدائية بالصحيفة المعلنة في ۱۹۶۵/۶/۲ طلب فيها الحكم بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن، مستندا في ذلك إلى أن الأمر صدر في ۱۹۶۵/۷/۴ قبل مضي ثمانية أيام على إعلانه بالججز في ۱۹۶۵/۶/۳۰ ودون أن يسبقه تكليف بالوفاء، فيكون الأمر باطلا وفقا لنص المادة ۸۵۲ مرافعات، بالإضافة إلى أنه لا يتضمن القضاء بصحة إجراءات الججز، وإلى أن الدين الصادر به الأمر انقضى بمقابل الوفاء، وبتاريخ ۱۹۶۵/۱۲/۲۹ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد أمر الأداء وألزمت المتظلم بالمصروفات وثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه، وإلغاء أمر الأداء، وقيد الاستئناف برقم ۳۵۳ سنة ۸۳ قضائية، وبتاريخ ۱۹۶۵/۱۱/۱۰ حكمت المحكمة بقبول لاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصروفات وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقد تمت النيابة العامة مذكرة وأبدت الرأي برفض الطعن.

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن أمر الأداء قد صدر صحيحا وقضى بتأييده، وهو منه مخالفة للقانون وتناقض في التسبب من وجهين (أولهما) أن ورقة إبلاغ الججز الذى أوقعه المطعون عليه لم تشمل على إخطار الطاعن بتقديم طلب أمر الأداء، وبالتالي يعتبر الججز كأن لم يكن وفقا للمادة ۸۵۸ مرافعات، وهو ما يستتبع بطلان أمر الأداء الذى بنى عليه، هذا بالإضافة إلى صدور الأمر المذكور دون أن يكون مسبوقا بتكليف صحيح بالوفاء لأنه مع اقتراض صحة إجراءات الججز واعتباره تكليفا بالوفاء، فإنه قد أبلغ إلى الطاعن بتاريخ ۱۹۶۵/۶/۳۰ في حين أن الأمر بالأداء قد صدر بتاريخ ۱۹۶۵/۷/۴ ومن قبل مضي ثمانية أيام على إبلاغ الججز (وثانيهما) أن الحكم



المطعون فيه اعتبر المجز باطلا خلافا للحكم الابتدائي الذي اعتبر المجز تكميلا صحيحا بالوفاء، ومع ذلك اعتمد على أسباب الحكم الابتدائي في قضائه بتأييد الأمر بجاءت أسبابه غير مرتبطة بمنطوقه ولا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٨٥٨ من قانون المرافعات السابق قد أجازت للدائن في حكم المادة ٨٥١ أن يستصدر من القاضي المختص بإصدار أمر الأداء الأمر بالمجز على ما يكون لمدينه لدى الغير في الأحوال التي يجوز فيها استصدار أمر من القاضي بالمجز التحفظي ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ٨٥٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أوجبت على الدائن خلال الثمانية أيام التالية لتوقيع المجز أن يقدم طلب الأداء وصحة إجراءات المجز إلى القاضي المذكور ، وأن تشمل ورقة إبلاغ المجز إلى المحجوز عليه إخطاره بتقديم هذا الطلب وإلا اعتبر المجز كأن لم يكن . ومؤدى ذلك أن القانون قد أعطى للدائن ثمانية أيام تالية لتوقيع المجز ، وحتم عليه أن يقدم خلال هذا الميعاد طلب أمر الأداء مصحوبا بطلب صحة المجز باعتبار أن ثبوت الحق في ذمة المدين شرط لصحة المجز بموجبه ، ولا يوجد ما يمنع من صدور الأمر في طلب الأداء لثبوت الحق فيه ، ورفض طلب صحة المجز لغيب في إجراءاته ، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٨٥٨ مرافعات من أن إصدار أمر الأداء لا يمتنع إلا في حالة التظلم من أمر المجز لسبب يتصل بأصل الحق ، ولا وجه للقول ببطلان أمر الأداء لغيب في التكليف بالوفاء ، لأن هذا الغيب سابق على الطلب المقدم لاستصدار أمر الأداء ، وهو لم يكن محل نعي من جانب الطاعن والعريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي بديل ورقة التكليف بالحضور ، وبها تتصل الدعوى بالقضاء ولا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها ، وإنما هو شرط لصدور الأمر ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بأن اعتبر المجز باطلا لعدم اشتمال ورقة إبلاغه للطاعن على إخطاره بتقديم طلب أمر الأداء ، ولم يعول على أسباب الحكم الابتدائي في اعتبار المجز تكميلا بالوفاء ، وإنما أيد هذا الحكم وأحال عليه في خصوص أمر الأداء ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه تناقض في التسيب .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المحاسبة سند أمر الأداء لم يعد لها وجود بعد أن تم ترحيل الرصيد المبين بورقة المحاسبة لحساب عملية استصلاح جديدة قام الطاعن بتنفيذها بالكامل ويستحق عليها مبالغ في ذمة المطعون عليه تزيد على المبلغ الذي يطالب به ، وهي ثابتة بدفاتر الشركة وطلب الطاعن ندب خبير لتحقيق هذا الدفاع وتصفية الحساب بين الطرفين ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أعرض عنه وأغفل الإشارة إليه واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، مع أنه دفاع لم يكن مطروحا على محكمة أول درجة ولو عرض له الحكم وعنى بمحنته لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يشترط لإجراء المقاصة القضائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية ، وأنه يشترط لقبول الطلب العارض وفقا للمادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن للنصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ، وإذ كان الثابت أن الطاعن تمسك بإجراء هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى المطعون عليه ، ولم يطلبها بطلب عارض فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد على هذا الدفع ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مستج .

## جلسة ٢٤ من يونية سنة ١٩٧١

مريانة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهان زكريا ،  
ومحمد صدق البشبيشي .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) نقض . ” إيداع الأور ” . من الأداء .

عدم التزام الطاعن بإيداع صورة رسمية من أمر الأداء الذي قضى الحكم المطعون فيه  
بتأييده . علة ذلك .

( ب ) عقد . ” سبب العقد ” . إثبات عبء الإثبات ” . صورية .

السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية  
السبب . على الدائن عبء إثبات أن للعقد حيا حقيقيا مشروما .  
م ١٣٧ مدني .

١ - بموجب المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون  
رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال  
عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم  
المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وذلك لأن أسبابه في هذه الحالة  
تعتبر متممة لأسباب الحكم المطعون فيه - وإذا كان أمر الأداء يصدر  
بغير أسباب على إحدى نسختي العريضة المقدمة من الدائن والمرفق بها سند  
الدين ، فإنه لا تكون ثمة إحالة إليه تجعله متمما لأسباب الحكم المطعون فيه  
وبالتالي فلا يكون ثمة إلزام بإيداع صورة بمنه لدى الطعن  
بالنقض .



١ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المدني أنه إذا ذكر في سند الدين أن قيمته دفعت نقدا ، ثم قام الدليل على انتفاء القرض ، فإن على الدائن أن يقيم الدليل على أن السند سببا حقيقيا مشروعا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيدة / زينب على جودت استصدرت بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢١ ضد الأستاذة عصمت اسماعيل الطوبجى والسيد حسن صلاح الدين وجودت اسماعيل أمر أداء بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المرحوم اسماعيل حسن الطوبجى مبلغ خمسة آلاف جنيه إستنادا إلى سند إذنى مؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ منسوب صدوره من المورث ، ومذكور فيه أن محرره تسلم المبلغ نقدا ، وقد عارض فيه الأولان لدى محكمة القاهرة الابتدائية ، وقيدت معارضتهما برقم ١٠٢٣ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة ، وطعنا فى السند بالتزوير وسلكا فى ذلك طريق الإدعاء به ، وأعلنا صحيفة شواهد التزوير متضمنة أن المورث لم يوقع على السند ، وأن السند لا سبب له فنذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وقدم هذا القسم تقريرا انتهى فيه إلى صحة الإمضاء وقدم المعارضان تقريرا استشاريا بتزويره فنذبت المحكمة خبيرا مريحا من الجدول وقد أيد التقرير الاستشارى ، ثم عادت المحكمة ونذبت ثلاثة خبراء من مصلحة الطب الشرعى ، وقدم هؤلاء تقريرا أيدوا فيه تقرير خبير تلك المصلحة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٧ حكمت المحكمة برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير وبإلغاء أمر الأداء المعارض فيه ورفض الدعوى ، واستأنفت السيدة زينب على جودت هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ٧٠٤

سنہ ۸۳ ق ، وبتاریخ ۲۳ نومبر سنہ ۱۹۶۶ قضت المحکمة بقبول الاستئناف شکلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول التظلم من أمر الأداء ورفض الادعاء بالتزوير موضوعا وبتغريم مدعيه خمسة وعشرين جنيا وبتأييد أمر الأداء المتظلم منه ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الطعن لعدم إيداع صورة من أمر الأداء مع أن الحكم الاستئنافي أحال إليه وقضى بتأييده ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها الأولى هو أن الطاعنين لم يودعا صورة رسمية من أمر الأداء مع أن الحكم الاستئنافي أحال إليه وقضى بتأييده .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد، ذلك أن المادة ۴۳۲ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ۴۰۱ لسنة ۱۹۵۵ — وهي التي تحكم هذا الطعن — توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، لأن أسبابه في هذه الحالة تعتبر متممة لأسباب الحكم المطعون فيه ، وإذا كان ذلك وكان أمر الأداء يصدر بغير أسباب على إحدى نسختي العريضة المقدمة من الدائن والمرفق بها سند الدين ، فإنه لا تكون ثمة إحالة إليه تجعله متمما لأسباب الحكم المطعون فيه ، وبالتالي فلا يكون ثمة إلزام بإيداع صورة منه لدى الطعن بالنقض ، ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا في دفاعهما لدى محكمتي الموضوع ببطلان السند، وأقاما دفاعهما في هذا الصدد على دعائتين (الأولى) هي تزويره (والثانية) هي انعدام سببه القانوني، وأن السبب المذكور في السند لاحقيقة

له واستندا في التدليل على ذلك بإقرار المطعون عليها في إجراءات الحجر على المورث بأنها غير دائنة له ، وإقرارها الوارد في المذكرة المقدمة منها بأنها لم تقرض المورث ذلك المبلغ ، وقد بحثت محكمة أول درجة هاتين الدعامتين ونفت عن السند سببه ، فلما استأنفت المطعون عليها الحكم الابتدائي كان دفاعهما سالف الذكر قائما أمام محكمة الاستئناف ، بل إنهما صرحا به في مذكرتهما المقدمة للجلسة ١٩٦٦/١١/٢٣ وذهبت المطعون عليها في مذكرتها إلى أن المورث كان قد أرغمها على أن تبني عمارة وأطيانا لها بثمن تافه ، وأنه أحس بفداحة ما ارتكبه فحرر لها السند المطعون فيه وغيره من السندات الأخرى تعويضا لها عن الثمن الذي لحق بها ، وهو منها إقرار بأن السبب المذكور في السند وهو القرض غير صحيح ، وعلى ذلك كان على المطعون عليها أن تثبت للسند السبب الذي تدعيه ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يحفل لهذا الدفاع وقرر أنه لا محل لبحث الصورية التي تصدت لها محكمة أول درجة لأن أحدا من المستأنف عليهم لم يثرها ، كما أنه من غير المتصور قيامها مع الطعن بتزوير التوقيع على السند تزويرا ، ماديا وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب يوجبان نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مفيد ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من القانون المدني قد نصت على أنه " يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يثبت ما يدعيه " ومفاد هذا النص أنه إذا ذكر في سند الدين أن قيمته دفعت نقدا ، ثم قام الدليل على انتفاء القرض فإن على الدائن أن يقيم الدليل على أن للسند سببا حقيقيا مشروعا ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا لدى محكمة الموضوع بأن السبب المذكور في السند حقيقة له ، واستدلا على ذلك بأنه لا مال لها وبأنها ذكرت في إجراءات الحجر على المدين ، وهي لاحقة لتاريخ السند بأنه غير مدين لها وبأنها ذكرت أيضا في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢ أن المدين حرر ذلك السند تعويضا لها عن الثمن التافه الذي دفعه لها مقابل شرائه منها عمارة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الذي له أصله الثابت في الأوراق ، مع أنه دفاع جوهري لو صح لتغييره وجه الرأي في الدعوى



وتحجب عن بحثه بما قرره من "أنه لا محل لبحث الصورية التي تصدت لها محكمة أول درجة بدحضها لأن أحدا من المستأنف عليهم لم يثرها كما أنه من غير المتصور قيامها مع الطعن بتزوير التوقيع على السند" وهو قول مخالف للثابت بالأوراق من تمسك الطاعنين بهذا الدفاع، وغير صحيح في القانون لأن الطعن بتزوير السند لا يتعارض مع الادعاء بانعدام سببه، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه القصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حامد .

( ١٣٥ )

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) بطلان . ” بطلان الحكم ” .

القضاء بالمقاصة في أتعاب المحاماة رغم رفض الاستئنافين الأصلي والفرعي . لا يمد  
بطلانا ذا أثر في الحكم .

( ب ) استئناف . ” الحكم في الاستئناف ” . حكم . ” المصلحة في الطعن ” .  
تبريب الحكم لقضائه برفض الاستئناف دون الحكم بعدم جوازه .  
لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . عدم قبوله .

( ج ) إثبات . ” القرائن ” . محكمة الموضوع . نقض . ” سلطة محكمة النقض ”  
وصية .

قضاء محكمة الموضوع بأن التصرف سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، استنادا  
لقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لارقابة عليها لمحكمة  
النقض .

( د ) تعويض . ” تقدير التعويض ” . محكمة الموضوع .

تقدير التعويض هو مما تستقل به محكمة الموضوع . الكسب الفائت يعد من عناصر  
التعويض . شرطه .

١ — قبول الطعن في الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا  
البطلان قد أثر في الحكم . والقضاء بالمقاصة في مقابل أتعاب المحاماة بعد رفض  
الاستئنافين الأصلي والفرعي ليس دليلا على وجود هذا الأثر .

٢ — تعيب الطاعنين للحكم لقضائه برفض الاستئناف الفرعى ، دون الحكم بعدم جوازہ ، غير مقبول لأن المصلحة فى هذه الصورة مصلحة نظرية بحتة .

٣ — استقر قضاء هذه المحكمة فى ظل القانون المدنى القديم على أن محكمة الموضوع إذا تحصل من ظروف الدعوى وملايساتها أن العقد الذى يفيد بصيغته البيع والشراء أو قبض الثمن وتسليم المبيع ، هو عقد سائر لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت ، وتذكر القرائن الدالة على ذلك وتعتمد على دلالتها ، وتكون هذه الدلالة مقبولة عقلا ، لاتفيد إلا أنها حصلت فهم الواقع فى الدعوى من دليل مقبول عقلا ، وإذا تقوم بوظيفتها هذه ، فلا رقابة عليها لمحكمة النقض .

٤ — تقدير التعويض هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، مالم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة فى هذا الخصوص ، وإانه وإن كان القانون لا يمنع من أن يحسب فى الكسب الفائت باعتباره من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون للأمل أسباب مقبولة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيد محمود مصطفى درويش وأخرى أقاما الدعوى رقم ٦٢٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة العدل يطلبان الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض ، وقالوا بيانا لذلك إنهما أقاما الطعن رقم ٧٣ سنة ٢٤ قضائية ، وطلبا للسبب الوارد بالتقرير نقض الحكم الصادر ضدتهما بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٥٤ فى الاستئناف رقم ٦٥١ سنة ٢٩ قضائية وإحالة القضية على استئناف القاهرة للفصل فيها من جديد ، ولما عرض الطعن على دائرة فحص



الطعون حكمت برفضه وبإلزامهما بمصروفاته وبمصادرة الكفالة وبمبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة استنادا إلى بطلان إعلان المطعون عليها زينب مصطفى درويش بتقرير الطعن ، وذلك لإعلانها في مواجهة الإدارة دون أن يثبت المحضر في أصل الإعلان وصورته الخطوات السابقة على هذا الإجراء طبقا لما توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات ، وإذ ترتب على خطأ المحضر أن خسر الطاعنان الحصنة التي كانت تطالب بها المطعون عليها والبالغ قدرها  $\frac{2}{3}$  ط من ٢٤ ط شائعة في العقار موضوع النزاع ومقابل الانتفاع بها ، فضلا عما تكبداه من مصروفات التقاضي وأتعاب المحاماة المحكوم بها عليهما في مختلف درجات التقاضي ، وكان الكسب الذي فاتهما والخسارة التي لحقت بهما تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ ج تسأل عنه وزارة العدل مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، فقد أقاما هذه الدعوى للمطالبة به ، وطلبت الوزارة رفض الدعوى لانتفاء ركن الضرر وعدم احتمال كسب الطعن ، وفي ١٩٦٥/٥/٢٢ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض ، وأسأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣١٥ سنة ٨٢ ق طالبن تعديله والقضاء لهما بكامل المبلغ المدعى به ، كما أسأنفته المحكوم ضدها استئنافا فرعيا بالمدكرة المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم طالبة رفض الاستئناف الأصلي وإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف الفرعي برقم ١٣٠٦ سنة ٨٢ قضائية وفي ١٩٦٦/١١/٢٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع رفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها الوارد بالمدكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل ( أولها ) في وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الوزارة المطعون عليها قدمت خلال فترة حجز الاستئناف الأصلي للحكم مذكرة بدفاعها ضمنها استئنافا فرعيا عن الحكم الابتدائي ، ولما كان من غير الجائز رفع الاستئناف الفرعي في فترة حجز الدعوى للحكم حتى ولو كان مصرحا للتصوم بتقديم مذكرات ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول هذا الاستئناف شكلا وبالرغم

من رفعه على هذا النحو، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يرد على ذلك بأن عدم قبول الاستئناف ورفضه سيان ، ذلك أن قبول الاستئناف الفرعى وتعرض المحكمة للحجج والأسانيد التى أقيم عليها قد أثر حتماً في وجدان المحكمة وفي تكوين عقيدتها بدليل قضائها برفض الاستئناف وإجراء المقاصة في أتعاب المحاماة، في حين أنها لو قضت بعدم قبول الاستئناف الفرعى لاقصر دورها على بحث الاستئناف الأصيل وحده، وهو ما يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى، كما أن المحكمة إذ قبلت مذكرة المطعون عليه رغم ثبوت عدم علم الطاعنين بها تكون قد أخلت بحقوقهما فى الدفاع وبنت حكماً على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان قبول الطعن فى الحكم لوقوع بطلان فى الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر فى الحكم، وكان القضاء بالمقاصة فى مقابل أتعاب المحاماة بعد رفض الاستئناف الأصيل والفرعى ليس دليلاً على وجود هذا الأثر ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس ، أما تعيب الطاعنين للحكم لقضائه برفض الاستئناف الفرعى دون الحكم بعدم جوازه فهو غير مقبول لأن المصلحة فى هذه الصورة مصلحة نظرية بحتة .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان إنهما أقاما دفاعهما لدى محكمة الموضوع على أن احتمال كسب الطعن الذى قضى برفضه لبطلان الإعلان كان كبيراً، ذلك أن العقد موضوع النزاع صدر للطاعن الأول قبل العمل بالنص المستحدث الوارد بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى الجديد، وأنه كان يتعين أن يطبق المبدأ الذى استقرت عليه محكمة النقض وقنئذ من أن وضع يد المورث على العقار المبيع لأحد ورثته إلى حين وفاته ليس من شأنه وحده أن يؤدى إلى اعتبار التصرف غير منجز وأنه مضاف إلى ما بعد الموت ، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ورفضت تعويضهما عن الضرر المقابل للكسب الذى فاتهما بسبب رفض الطعن بقوله " إن احتمال كسب الطعن لم يكن كبيراً " وذلك دون أن توازن فى حكمها بين الاحتمالات المختلفة حتى تبين مدى استيعابها لجوهر النزاع، ودون أن تبين الأسباب التى تبرر هذا الاعتقاد وتسوغه .



وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الحكم الاستثنائي رقم ٦٥٨ سنة ٦٩ قضائية قد أقام قضاءً باعتبار العقد الصادر من المورث لإبنة الطاعن الأول بيع العقار المتنازع عليه تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت على الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى ، والتي تفيد أن المورث ظل محتفظاً بحيازة العين المبيعة وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، وأن ثمنها لم يدفع لعدم وجود مال لدى المشتري ، حيث كان لا زال طالباً عند التعاقد ، وأن الطعن رقم ٧٣ سنة ٢٤ ق قد أقيم على سبب واحد هو مخالفة الحكم المذكور للقانون من وجهين . ( أولهما ) أن احتفاظ البائع بالعين المبيعة لأحد ورثته مدى حياته لا يدل بذاته على أن العقد وصية ( وثانيهما ) أن عدم دفع الثمن لا يمنع من تمييز العقد باعتباره هبة موصوفة في صورة بيع ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر في ظل القانون المدني القديم على أن محكمة الموضوع إذ تحصل من ظروف الدعوى وملايساتها أن العقد الذي يفيد بصيغته البيع والشراء وقبض الثمن وتسليم المبيع هو عقد سائر لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت ، وتذكر القرائن الدالة على ذلك وتعتمد على دلالتها وتكون هذه الدلالة مقبولة عقلاً ، لا تفيد إلا أنها حصلت فهم الواقع في الدعوى من دليل مقبول عقلاً ، وأنها إذ تقوم بوظيفتها هذه فلا رقابة عليها لمحكمة النقض ، وكانت القرائن التي استند إليها الحكم الاستثنائي رقم ٦٥٨ سنة ٦٩ قضائية تكفي لحمل قضائه ولا مخالفة فيها لقضاء محكمة النقض في هذا الخصوص ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لا كتفائه بالقول في الأسباب " أنه باستعراض أسباب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦٨ سنة ٦٩ ق المرفوع من السيدة / زينب مصطفى درويش والذي قضى فيه بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المستأنفة إلى حصة قسدها ثلثان من ٢٤ قيراطاً شائعة في المنزل المين الحدود والمعالم بهذا الحكم وباستعراض ما وجه إلى هذا الحكم من أسباب الطعن بالنقض الميينة بصحيفة إعلانه أن احتمال كسب الطعن كان ضعيفاً " يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ، ذلك أنه اكتفى بتعويض الطاعنين عن الخسارة التي لحقتهم والتفت عن الكسب



الذى فاتها وقدر في هذا المجال تعويضهما عما تكبداه من مصاريف الطعن بالنقض وأتعاب المحاماة بمبلغ خمسين جنيها، في حين أن المستندات المقدمة منهما تثبت أنهما تكبدا مصاريف وأتعابا أكثر من هذا المبلغ، وإذا كانت هذه المستندات ليست محل طعن أو تجريح من المطعون عليها، وإذا كانت المبالغ الثابتة بها محددة طبقا لقوانين الرسوم واللوائح وما جرى به العرف، فإنه لا يكون للمحكمة أن تلجأ إلى تقديرها تقديرا جرافيا، وإلا فإن حكمها يكون غير قائم على أساس قانوني، هذا إلى أن المحكمة بعد أن فرقت في حكمها بين الضرر الاحتمالي المحض وبين تفويت الفرصة، فإنها لم تقدر عن تفويت الفرصة أى مقابل في حين أن تفويتها في حد ذاته يعتبر ضررا محققا يجب التعويض عنه عند قيام موجب.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن تقدير التعويض هو مما يستقل به قاضى الموضوع ما لم ينص القانون على وجوب إتباع معايير معينة في هذا الخصوص وأنه وأن كان القانون لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت، باعتباره من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون للأمل أسباب مقبولة. لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح القواعد الصحيحة في شأن تفويت الفرصة قد رأى للأسباب السائغة التى أوردها أن احتمال كسب الطعن رقم ٧٣ سنة ٢٤ ق كان ضعيفا، وقدر تعويضا إجماليا قدره خمسون جنيها عن جميع عناصر الضرر فإن النعي عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس، ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ٢٤ من يونية سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد صدق للبشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
ومل عبد الرحمن .

( ١٣٦ )

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) إفلاس . دعوى . " الصفة " . تأمينات عينية . " الرهن " .

السنديك ممثل لجماعة الدائنين . هو صاحب الصفة في المطالبة ببطان مقد  
الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى التفليسة .

( ب ) إفلاس . تأمينات عينية . " الرهن " . بطان . " بطان  
التصرفات " .

الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمانا للمدين سابق . باطل سواء كان  
المدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف من الدفع .

١ — السنديك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الممثل لجماعة  
الدائنين الذي يعمل باسمها في كل ماله علاقة بأموال التفليسة ، كما يمثلهم  
في الدعوى التي ترفع عليها ، وهو بذلك يملك المطالبة بالحقوق التي تعلقت بها  
حقوق هذه الجماعة ، كما يملك المطالبة بإلغاء ما اكتسبه الغير من حقوق  
المدين حماية لحقوق مجموع الدائنين ، ورد هذه الحقوق إلى أموال التفليسة .  
وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر ، وقبل الدعوى التي أقامها  
السنديك للمطالبة ببطان عقد الرهن ورد المال المرهون إلى أموال التفليسة  
لصالح مجموع الدائنين فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

٢ — مفاد نص المادة ٢٢٧/١ من قانون التجارة ، أن المشرع وقدر إرتاب  
في أمر الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمانا للمدين سابق عليه ، بما

يميز هذا الدائن على الدائنين العاديين الآخرين فلا يخضع لقسمة الغرماء عند إجراء التوزيع ، فقد نص بالفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر ، على بطلان هذا الرهن وجوبا ، لأن تقرير المفلس لهذا الضمان الخاص خلال فترة الرية لأحد الدائنين ، دون أن يكون هذا الدائن قد إشتراطه عند نشؤ الدين ، وإنما يكون من قبيل التبرع له بهذا الضمان ، وقد نص المشرع في الفقرة الأولى من ذات المادة على بطلان تبرعات المفلس ، ولما كان سياق المادة وحكمة تشريعها ، تهدف إلى إبطال ما أراده المفلس من محابة لدائن عادي على دائن آخر ، سواء كان دينه داخل فترة الرية أم خارجها ، وكانت المادة ٤٦٦ من قانون التجارة الفرنسي والذي أخذ عنها المشرع المصري نص المادة ٢٢٧ سالفة الذكر ، تنص على أن البطلان الوجوبي في هذه الحالة مقرر إذا كان الرهن قد تم ضمنا لديون سابقة ، دون أن يحدد النص تاريخا لهذه الأسبقية ، فإنه لا يجوز القول بأن عبارة ” قبل تلك المواعيد “ التي وردت في نهاية المادة ٢٢٧ سالفة الذكر تفيد أن البطلان الوجوبي لا ينصرف إلا إلى الديون التي تكون قد نشأت قبل مواعيد التوقف عن الدفع ، إذ أن المشرع في حقيقة الأمر لم يقصد بهذا التجاوز في التعبير ، تغيير ما هدف إليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السنديك جبران خليل حبشي بصفته أقام الدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٩ مدني كلى المنصورة ضد محمد طاهر كسيه طالب فيها الحكم ( أولا ) بإبطال عقد الرهن الصادر من المفلس سعد محمد الشناوى لصالح المدعى عليه والمشهد بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ برقم ٣٢٢ ومحو تسجيل قائمه قيد هذا الرهن المشهرة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ برقم ٥٤٠ والموقعة على الأطيان



والعقارات الموضحة الحدود والمعامل بذيل صحيفة الدعوى ( ثانيا ) إثبات أن صحة رقم الدين موضوع الرهن هو ٣٠٠٠ ج وليس ١٦ ألفا من الجنيهات كما ورد بعقد الرهن ، وقال في بيان الدعوى إن محكمة الافلاس حددت يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخا نهائيا لتوقف المفلس عن دفع ديونه بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٨٣ سنة ٨ قضائية تجارى المنصورة ، وأنه لما كان الرهن قد تم بعد هذا التاريخ فإنه وطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون التجارة يكون باطلا هذا فضلا على أن رقم الدين الوارد بعقد الرهن غير صحيح . دفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأن السنديك لم يحصل على إذن مأمور التفليسة بإقامة الدعوى ، ورد على الدعوى بأن المادة ٢٢٧ من قانون التجارة لا تبطل إلا الرهن الذى يتم فى فترة الرتبة أو فى الأيام العشرة السابقة عليها وفاء لديون استدانها المفلس قبل تلك المواعيد ، بينما القرض موضوع الدعوى قد تم بعد الوقت الذى عينته المحكمة تاريخا لتوقف المفلس ، وأنه لما كان لا يعلم باختلال أشغال المدين فلا يجوز أيضا أعمال البطلان الوارد بالمادة ٢٢٨ من ذلك القانون ، وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدفع وببطلان عقد الرهن . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم — قبل وفاته — لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٥ سنة ١٤ قضائية ، وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن ورثة الدائن فى هذا الحكم بطريق النقض حيث عرض الطعن على هذه الدائرة وأصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها الوارد فى مذكرتها .

وحيت إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن اختصاصات السنديك جاءت محددة على سبيل الحصر بالمواد ٢٥٩ حتى ٢٨٧ من قانون التجارة ، وليس من بينها حق التقاضى إلا أن يكون ذلك بإذن من مأمور التفليسة على ما ورد بالمادة ٢٣٤ من ذلك القانون ، وأنه لما كان السنديك قد أقام الدعوى ببطلان عقد الرهن دون الحصول على هذا الإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فى رفضه الدفع

المبـدئ من الدائـن بـعـدم بـقبـول الدـعـوى يـكـون مـخـطـئا فـي تـفـسـير القـانـون وفـي وتـطـبـيقـه .

وحيث إن هذا النـعـى مـردود ، ذلـك أن السـنـديـك —وعلى ما جـرى به قـضـاء هـذه المحـكـمة — هو المـثـل لـجـمـاعـة الدائـنـين الـذـى يـعـمـل بـاسـمـها فـي كل مالـه عـلاقـة بـأموال التـفـليـسـة ، كما يـمـثـلـهم فـي الدـعـوى الـتـي تـرفـع عـليـها ، و هو بـذلـك يـمـلـك المـطـالبـة بالحـقـوق الـتـي تـعـلـقـت بـها حـقـوق هـذه الجـمـاعـة ، كما يـمـلـك المـطـالبـة بـإلـغـاء ما اكتـسـبه الـغـير من حـقـوق المـدـين حـمايـة لحـقـوق مـجـمـوع الدائـنـين ، و رد هـذه الحـقـوق إلـى أـموال التـفـليـسـة ، إذ كان ذلـك وكان الحـكـم المـطـعـون فـيـه لم يـخـالـف هـذا النـظـر وقـبـل الدـعـوى الـتـي أقـامـها السـنـديـك لـلـمـطـالبـة بـبـطـلـان عـقـد الرهن و رـد المال المرهون إلـى أـموال التـفـليـسـة لـصـالـح مـجـمـوع الدائـنـين فـلـأنه لا يـكـون مـخـالـفا للقـانـون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وفي تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببطلان الرهن إلى ما ورد بالمادة ٢٢٧ من قانون التجارة في حين أن أحكام هذه المادة لا تنصرف إلا إلى الرهون التي تم خلال فترة الرتبة ضمانا لدين سابق على هذه الفترة ولما كان الرهن موضوع الدعوى وإن تم خلال فترة الرتبة إلا أنه كان ضمانا لدين سابق نشأ أيضا خلال فترة الرتبة ذاتها ، مما لا يجوز معه تطبيق أحكام تلك المادة ، هذا إلى أن البطلان الجوازي المنصوص عليه بالمادة ٢٣٨ من قانون التجارة يستلزم علم الدائن باختلال اشغال المدين وهو الأمر المتفق في الدعوى .

وحيث إن هذا النـعـى مـردود ذلـك أن الفـقـرة الأوـلى من المـادـة ٢٢٧ من قـانـون التـجـارـة تنص على أنه ” إذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو إذا وفي دينا لم يحل أجله بنقود أو بحوالة أو مبيع أو بتخصيص مقابل الوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغيا ، ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية ” وتنص الفقرة الثانية على أنه ” يكون أيضا لاغيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته



وكل ما يحصل عليه الدائن من الاختصاص بأموال مدينة لوفاء دينه إذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد". وهو ما يبين منه أن المشرع وقد ارتأى في أمر الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمنا لدين سابق عليه ، بما يميز هذا الدائن على الدائنين العاديين الآخرين فلا يخضع لقسمة الغرماء عند إجراء التوزيع ، فقد نص بالفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر ، على بطلان هذا الرهن وجوبا لأن تقرير المفلس لهذا الضمان الخاص ، خلال فترة الرتبة ، لأحد الدائنين دون أن يكون هذا الدائن قد اشترطه عند نشوء الدين ، إنما يكون من قبيل التبرع له به — هذا الضمان وقد نص المشرع في الفقرة الأولى من ذات المادة على بطلان تبرعات المفلس ، لما كان هذا وكان سياق المادة وحكمة تشريعها تهدف إلى إبطال ما أراداه المفلس من محاباة لدائن عادي على دائن آخر سواء أكان دينه داخل فترة الرتبة أم خارجها ، وكانت المادة ٤٦٦ من قانون التجارة الفرنسي والذي أخذ عنها المشرع المصري نص المادة ٢٢٧ سالفه الذكر ، تنص على أن البطلان الوجوبي في هذه الحالة مقرر إذا كان الرهن قد تم ضمنا لديون سابقة *Anterieurement contractées* دون أن يحدد النص تاريخا لهذه الأسبقية ، فإنه لا يجوز القول بأن عبارة "قبل تلك المواعيد" التي وردت في نهاية المادة ٢٢٧ سالفه الذكر تفيد أن البطلان الوجوبي لا ينصرف إلا إلى الديون التي تكون قد نشأت قبل مواعيد التوقف عن الدفع ، إذ أن المشرع في حقيقة الأمر لم يقصد بهذا التجاوز في التعبير تغيير ما هدف إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر فإن النعي يصبح على غير أساس .



## القسم الثاني

### فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة الثانية والعشرون



# ١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

## في طلبات رجال القضاء

### تأديب

#### تشكيل مجلس التأديب :

قيام سبب من أسباب رد القضاة أو تنحيهم في حق رئيس مجلس التأديب . عدم بطلان التشكيل . مجلس التأديب لا يقوم بمهمة القضاء .

( الطلب ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" ) .. .. ٦٨ ٤٣٧

### نقل

#### النقل النوعي :

١ - سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب .

( الطلب ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" ) .. .. ٦٨ ٤٣٧

٢ - النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى - دون النقل المكاني - يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض .

( الطلب ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" ) .. .. ٦٨ ٤٣٧





## ٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

### والأحوال الشخصية

( ١ )

إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . إرث  
إستئناف . إعلان . إفلاس . الترام .  
أمر أداء . أمر على عريضة . أموال .  
أهلية . أوراق تجارية . إيجار

### إثبات

عبء الإثبات :

١ - علاقة الموظف بالسلطة العامة . علاقة تنظيمية .  
ادعاء الموظف خلاف الثابت في الأوراق . عليه عبء  
اثباته .

٥٣٢ ٨٣ (الطن ٢١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..

٢ - السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام  
الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء اثبات أن للعقد سببا  
حقيقيا مشروعا . م ١٣٧ مدني .

٨٢٣ ١٣٤ (الطن ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات الإثبات :
		القضاء بتدب خير لبيان أجرة المثل . جواز العدول عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لمجبة الأمر المقضى .
٧٤٣	١٢٢	( الطعن ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. .. .
		( أولا ) الإحالة إلى التحقيق .
		تقديم تاريخ العقد لاختفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل على القانون . جواز اثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٧٩٢	١٢٩	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) .. .. .
		( ثانيا ) الاستجواب .
		رفض طلب استجواب الخصم أو تعيين خير أو أكثر فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .
٦٦٩	١٠٩	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) .. .. .
		( ثالثا ) إلزام الخصم بتقديم ورقة .
		١ — طلب إلزام الخصم بتقديم مستند وتدب خير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل الواقع . عدم جواز إثارته أمام القضاة .
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٢ - إشارة الخصم في دفاعه إلى أن الطرفين تاجرين ويمسكان دفاتر حسابية . لا يعد طلبا صريحا بتقديم الدفاتر . لا تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له .
٦٦٩	١٠٩	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) - ... .. ( رابعا ) نذب الجراء . راجع : ( خ . خبرة ) طرق الاثبات : ( أولا ) الكتابة .
		١ - حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولولم يكن ثابتا رسما . سواء صدر إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) - ... ..
		٢ - الصورة الشمسية لعقد البيع - عند علم وجود الأصل - لا سبيل للاحتجاج بها . وجوب تحقق المحكمة من قيام عقد البائع الأول للقضاء بصحة البيع الصادر من المشتري للمشتري الثاني .
٦٣٠	١٠٢	( الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٣ ) - ... ..
		٣ - منازعة الطاعنة - النقابة - بأن الممثل السابق لها قد حرر السند موضوع الدعوى بعد فقد صفته ، وأثبت به تاريخا سوريا . عدم بحث المحكمة لهذه المنازعة . قصور .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) - ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانياً) البيئة .
		١ — خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر لا يؤدي لنقض الحكم طالما أن هناك أدلة أخرى تكفي للحمله .
٤٨٨	٧٥	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥)
		٢ — الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلاً على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧)
		٣ — تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٥٤٠	٨٤	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢)
		٤ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .
٥١٦	٧٩	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠)
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧)
		٥ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود والقرائن، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية للحمله .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠)
		٦ — الاطمئنان إلى أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٧٧٣	١٢٦	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧)

الصفحة	القائمة	
		( ثالثا ) القرائن .
		( ١ ) القرائن القانونية .
		” قرينة قوة الأمر المقضى “
		راجع : ( حكم ” حجية الحكم “ — وقوة الأمر المقضى )
		( ب ) القرائن القضائية .
		١ — محكمة الموضوع لها سلطة مطلقة في تقدير القرائن .
		استناد المحكمة لأقوال الشهود دون القرائن . مسألة موضوعية
		عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) .. ..
		٢ — محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحدث عن كل من القرائن
		غير القانونية من طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال
		الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٣ — عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع
		المحكمة من أن تتخذ قرينة على ثبوت وضع يد مدعى الملكية .
٨٠٩	١٣٢	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
		٤ — قضاء محكمة الموضوع بأن التصرف سائر لتصرف مضاف
		إلى ما بعد الموت ، استنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها .
		هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لارقابة عليها لمحكمة النقض .
٨٢٨	١٣٥	( الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
		( رابعا ) الإقرار .
		١ — إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاؤه أو بما يضر
		بمصلحة الوقف . غير ملزم للوقف .
٤٦٧	٧١	( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — التمسك بالدلالة المستمدة من الإقرار . من مسائل الواقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... ..
		<b>أحوال شخصية</b>
		<b>دعوى الأحوال الشخصية :</b>
		إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
٥٨٠	٩٢	(الطعن رقم ٣ : لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٤/٢٨)
		<b>الولاية على المال :</b>
		١ — لتسجيل طلب المجرم لتسجيل قرار المجرم من آثار . تصرفات المحجور عليه للسفه بعد تسجيل طلب المجرم . قابلية للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٥٠٦	٧٨	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		٢ — التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار المجرم . يكفي لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
٥٠٦	٧٨	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		وراجع : (١ . أهلية)

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		الاختصاص الولائي :
		١ - الميادين العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها .
٤٧٣	٧٢	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		٢ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولائي . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٧٣	٧٢	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		٣ - اختصاص اللجنة المشكلة بقرار من وزير الزراعة تطبيقا للقانون ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير الخاصة بمقاومة أمراض النباتات . قاصر على تقدير التعويض عن تقطيع النباتات أو إعدامها . التعويض عن تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين . تقديره من اختصاص المحاكم .
٧٧٣	١٢٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..
		إرث
		١ - حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتا بثبوت رسميا . سواء صدر إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .
٥٠٦	٧٨	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
٧٦٤	١٢٥	٢ - اختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الاستئناف بالنسبة للبعض الآخر . ( الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. ..
		<b>استئناف</b>
		<b>ميعاد الاستئناف :</b>
٥٨٨	٩٤	١ - الأصل في ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن بدء ميعاد استئنافها من تاريخ العمل به . ( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. ..
٧٣٩	١٢١	٢ - أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال والأرباح التجارية وكسب العمل . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٩ ) .. ..
		٣ - تكليف المحكمة الطلبات المبدأة قبل الدفوع الشكلية . خضوعه لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف



الصفحة	القاعدة	
		إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .
٥٥٨	٨٨	(اللمن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		<b>إعلان الاستئناف :</b>
		١ - حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . الحضور في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان . الحكم ببطلان صحيفة الاستئناف لعيب في إعلانها دون اعتداد بحضور المستأنف عليه في جلسة تالية بنسأ على إعادة إعلانه في ميعاد الثلاثين يوما المقرر بالمادة ٤٠٥ مرافعات ، لكون إعادة الإعلان لم يستوف البيانات التي تتطلبها تلك المادة . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(اللمن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٢ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(اللمن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٣ - وجوب إعلان الاستئناف في ميعاد ٣٠ يوما التالية لتقديم العريضة . إغفال ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف .
٧٦٤	١٢٥	(اللمن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الاستئناف :
		عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة .
٧١٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١ / ٦ / ١ ) .. ..
		نظر الاستئناف :
		وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه وإستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية . النعي على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . عار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١ / ٦ / ١ ) .. ..
		نطاق الاستئناف :
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم .
٥٥٣	٨٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١ / ٤ / ٢٢ ) .. ..
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١ / ٥ / ٢٧ ) .. ..
		٣ - استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الأصلية ودعوى الضمان

الصفحة	الرقم	
		الفرعية . إلزام المحكمة ببحث مسئولية المدين والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة بانحراج المدين من الدعوى بلا مصروفات .
٧٢٤	١١٩	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣)
		<b>الحكم في الاستئناف :</b> "إعتبار الاستئناف كأن لم يكن"
		١ - إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة إستئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
٥٨٠	٩٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/٤/٢٨)
		٢ - عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في ميعاد ٣٠ يوم م ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات السابق . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . جزاء غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه .
٦٩٦	١١٤	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧)
		"تسبيب الحكم الاستئنافي"
		١ - السعي ببطلان الحكم الابتدائي لنقص في بياناته . لا جدوى فيه طالما أن الحكم الاستئنافي قد تدارك النقص .
٤٥٩	٧٠	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨)
		٢ - محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحدث من كل من القرائن غير القانونية من طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠)



الصفحة	الغاية	
٥٤٠	٨٤	٣ — تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيه محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك . ( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. ..
		” منطوق الحكم “
٨٢٨	١٣٥	تعيب الحكم لقضائه برفض الاستئناف دون الحكم بعدم جوازہ . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . عدم قبوله . ( الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) ... ..
		إعلان
		( أولا ) الإعلان في الموطن الأصلي .
٥٥٨	٨٨	١ — اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لاخطأ . ( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
		٢ — إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها . عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه . الذي بالبطلان في هذه الحالة عار عن الدليل . ( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) .. ..
٦٨١	١١١	

الصفحة	القاعدة	
		( ثانيا ) الإعلان بلجهة الإدارة .
		الإعلان بلجهة الإدارة . وجوب إثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص باخطار المعلن إليه بطريق البريد الموصى عليه . عدم جواز تكملة النقص بورقة الإعلان بدليل مستمد من غير الورقة ذاتها .
٤٨٢	٧٤	( المطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٧١ ) ( ثالثا ) الإعلان في النيابة .
		توجيه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه . إجابة أخيههم بأنهم تركوا هذا الموطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلوا الأوراق مما يستدل منه على أن التحرى قد يهدى إلى هذا الوطن . إعلان التقرير في مواجهة النيابة . صحيح .
٥١٦	٧٩	( المطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٧١ ) ( رابعا ) التمسك ببطلان الإعلان .
		حضور الخصم الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطلان هو الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . الحضور فى جلسة تأليفة من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى لا يسقط الحق فى التمسك بالبطلان .
٥٥٨	٨٨	( المطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٧١ )
		إفلاس
		١ - السنديك ممثل لجماعة الدائنين ، هو صاحب الصفة فى المطالبة ببطلان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى التفليسة .
٨٣٤	١٣٦	( المطن رقم ٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧١ )

الصفحة	التقادم	
٨٣٤	١٣٦	٢ - الرهن الذى يرتبه المدين خلال فترة الرينة ضمانا لدين سابق . باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع . ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
<b>التزام</b>		
<b>مصادر الالتزام :</b>		
<b>” القانون ”</b>		
٤٩٥	٧٦	١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . ( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ..
٤٩٥	٧٦	٢ - عدم سر يان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ مدنى على الالتزامات التى مصدرها القانون سر يان التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ مدنى على هذه الالتزامات ( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ..
٧٥٦	١٢٤	٣ - المادة ١٧٢ مدنى . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا . مسؤوها القانون . سقوطها بالتقادم العادى . ( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		أوصاف الالتزام :
		”التضامن“
		الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن . لا يتعدد بتعدددهم . المدينون المتضامنون يقوم بعضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم . استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم .
٥٤٩	٧٦	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		إنقضاء الالتزام :
		(أولا) المقاصة القضائية .
		طلب المدعى القضائية . إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عرض . طلبها في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .
٨١٨	١٣٣	(الطعن رقم ٢٧ و — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		(ثانياً) استحالة التنفيذ .
		خروج الدين من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية له . التزمه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم الرد على الدين . عدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لا قصور .
٧٣٤	١٢٠	(الطعن رقم ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		أمر أداء
		١ — صحة التكليف بالوفاء . لا يبطل أمر الأداء . شرط التكليف بالوفاء لا يتعلق بالعريضة ذاتها ، وإنما هو شرط لصحته .
٨١٨	١٣٣	(الطعن رقم ٢٧ و — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨١٨	١٣٣	٢ — جواز صدور الأمر بالأداء ، ورفض طلب صحة المجز . ( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .
٨٢٣	١٣٤	٣ — عدم التزام الطاعن بالنقض بإيداع صورة رسمية من أمر الأداء الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده . علة ذلك . ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .

## أمر على عريضة

٧١٦	١١٨	خلو قانون المرافعات السابق من نص يمنع الطعن في الحكم للصادر في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض . جواز الطعن طبقاً لهذه القواعد بجميع الطرق المقررة . ما لم يرد نص خاص يمنع من ذلك . ( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. .. .
-----	-----	---

## أموال

٤٧٣	٧٢	الميادين العامة . من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لاولاية للحاكم العادية بشأنها . ( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
-----	----	--

## أهلية

### تصرفات المعتوه :

٥٤٠	٨٤	١ — الوصف القانوني للحالة المرضية . لا شأن للطبيب به . الأمر في ذلك لقاضي الدعوى . ( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. .. .
-----	----	---

الصفحة	القاعدة	
٥٤٠	٨٤	٢ — تقدير حالة العته. أمر يستقل به قاضي الموضوع . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
٥٤٠	٨٤	٣ — القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع المجر للعته . لا يتعارض مع حجية الحكم الأخير طالما أنه لم يقطع بقيام حالة العته وقت التصرف . الحكم المذكور من الأحكام المنشئة . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
٥٤٠	٨٤	٤ — الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات عته البائع وقت صدور البيع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . وغير منه لخصوصية كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . (الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) .. ..
٧٩٢	١٢٩	٥ — تقديم تاريخ العقد لاختفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور . (الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) .. ..
٧٩٢	١٢٩	تصرفات السفه :
٥٠٦	٧٨	١ — لتسجيل طلب المجر بالتسجيل قرار المجر من آثار . تصرفات المجرور عليه للسفه بعد تسجيل طلب المجر . قابلية للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . (الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
٥٠٦	٧٨	٢ — التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار المجر . يكفي لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما . (الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..



الصفحة

القائمة

## أوراق تجارية

رجوع الحامل على المظهرين وضمنهم الاحتياطين . إجراءاته .  
إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الإجراءات . مناطه .  
الاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف . جواز ورود هذا  
الشرط في ذات الورقة التجارية أو أية ورقة أخرى . صريحاً  
أو ضمنياً .

(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) ... .. ١٠٧ ٦٥٩

## إيجار

١ - الميادين العامة . من أملاك الدولة العامة . الترخيص  
بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لولاية الحاكم العادية  
بشأنها .

(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... .. ٧٢ ٤٧٣

٢ - التزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون  
انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . الإخلال بهذا الالتزام . أثره .  
النص في العقد على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم  
بمحت مادفع به المستأجر من حصول تعديل في هذا النص عن  
طريق التنفيذ . خطأ وقصور .

(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) ... .. ١١٦ ٧٠٧

## إيجار الأماكن :

١ - القضاء بنسب خير لبيان أجرة المشل . جواز العدول  
عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكة الأجرة الحقيقية . لا يعد  
ذلك مخالفة لحجية الأمر المقضي .

(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) ... .. ١٢٢ ٧٤٣

الصفحة	القاعدة	
٧٤٣	١٢٢	٢ — جواز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . وجوب توافر وحدة الخصوم والموضوع والسبب . مثال في دعوى إيجار . (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..

## (ب)

بطلان . بيع

## بطلان

## (أولا) بطلان التصرفات .

٥٠٦	٧٨	١ — تسجيل طلب الحجر . له ما لتسجيل قرار الحجر من آثار . تصرفات المحجور عليه للسفه بعد تسجيل طلب الحجر . قابلية للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . (الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
٥٠٦	٧٨	٢ — التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما . (الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
٥٧١	٩٠	٣ — الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع . تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين . (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمانا لدين سابق . باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع .
٨٣٤	١٣٦	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... .. (ثانيا) بطلان الإجراءات . (١) بطلان الإعلان .
		١ — الاعلان لجهة الإدارة . وجوب إثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص باخطار المعلن إليه بطريق البريد الموصى عليه . عدم جواز تكملة النقص بورقة الإعلان بدليل مستمد من غير الورقة ذاتها .
٤٨٢	٧٤	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... .. ٢ — حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان . هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . الحضور في جلسة قالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان .
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... .. ٣ — اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... .. ٤ — إعلان الطاعنين بالإستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها . عدم تقديمها ما يدل



الصفحة	القاعدة	
		على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه . النعى بالبطلان في هذه الحالة عار عن التدليل .
٦٨١	١١١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) (ب) بطلان الحكم .
		١ - النعى ببطلان الحكم الابتدائي لنقص في بياناته . لا جدوى فيه طالما أن الحكم الاستثنائي قد تدارك النقص .
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستيفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) ٣ - وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية وفقا لقانون المرافعات السابق . النعى على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . عار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) ٤ - القضاء بالمقاصة في أتعاب المحاماة رغم رفض الاستئناف الأصلي والفرعي . لا يعد بطلانا ذا أثر في الحكم .
٨٢٨	١٣٥	( الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) (ج) بطلان الاستئناف .
		١ - وجوب إعلان الاستئناف في ميعاد ٣٠ يوما التالية لتقديم العريضة . إغفال ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وجوب أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف .
٧٦٤	١٢٥	( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الاستئناف بالنسبة للبعض الآخر . ( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. .. ١٢٥ ٧٦٤
		( د ) بطلان التنفيذ العقارى . قبول طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى . مناطه . صحة طلب استحقاق العقار . ( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. .. ١٢٣ ٧٤٨
		بيع ( أولا ) إنعقاد البيع . ١ — الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عته البائع وقت صدور البيع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . غير منه للخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . ( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) .. .. ١٢٩ ٧٩٢
		٢ — تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور . ( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) .. .. ١٢٩ ٧٩٢

## "صورية البيع"

- ١ — الغير حسن النية . له أن يتمسك بالعقد الظاهر .  
المشتري لا يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد صورية عقد البائع .  
(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ٨٧ — ٥٥٣
- ٢ — نفاذ الوصية من غير اجازة الورثة في حدود ثلث التركة  
بعد سداد جميع الديون . الوقت الذي تقوم فيه التركة ويحدد  
نثها . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت  
القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته  
وقت الايصاء ، وقضاؤه برفض دفاع الطاعنين بأن عقد البيع  
محل النزاع يخفى وصية استنادا إلى أنه يدخل في حدود القدر  
الحائز الايصاء به دون بيان العناصر التي استقى منها ذلك . خطأ  
وقصور .  
(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ٩١ — ٥٧٤
- ٣ — الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على اخفاء رهن  
وراء البيع تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز  
اثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .  
(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ٩٠ — ٥٧١
- (ثانيا) التزامات البائع .  
(١) تسليم المبيع .  
تسليم العين المبعة إلى المشتري بعقد غير مسجل . حق المشتري  
في الانتفاع بها باقامة بناء عليها .  
(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) ٦٩ — ٤٤٣



الصفحة	القاعدة	
		(ب) نقل الملكية .
		خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية للمشتري . التزامه برد الثمن والتعويض . اغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لا قصور .
٧٣٤	١٢٠	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣ ) ... .. " دعوى صحة التعاقد "
		١ - أسبقية التسجيل في دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفة الدعوى المسجلة ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد موضوع الدعوى .
٥٨٤	٩٣	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٩ ) ... .. ٢ - صورة الأوراق العرفية . لاجبة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل . وجوب تحقق المحكمة من قيام عقد البائع الأول للقضاء بصحة البيع الصادر من المشتري للمشتري الثاني .
٦٣٠	١٠٢	( الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٢ ) ... .. ٣ - رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد استئزال جميع حقوق الغير . لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أدائها . الحكم بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل إلى الدولة دون التحقق مما إذا كانت أموال البائع قد صفيت . خطأ وقصور .
٦٤٠	١٠٤	( الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٦٩٦	١١٤	٤ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . التأشير بمنطوق الحكم الصادر بذلك يجعل حق المشتري حجة قبل من ترتبت له حقوق عينية على العقار منذ تسجيل الصحيفة . (الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق — جملة ١٩٧١/٥/٢٧) .. .. ”عدم نفاذ البيع“
٥٦٥	٨٩	دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف له على الاضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن الطاعن أقبل على شراء العقار وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيد على العين المبيعة لصالح الغير قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيساً على أن الطاعن كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى اعسار المتصرف . خطأ وفساد في الاستدلال . (الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٦ ق — جملة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..

## (ت)

تأمينات عينية . تجزئة . تركة . تسجيل . تعويض .  
تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى

## تأمينات عينية

## عقد الرهن :

١ — دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف له على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن الطاعن أقبل على شراء العقار وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيد

الصفحة	الفصل	
		على العين المبيعة لصالح الغير قبل تسجيله عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيساً على أن الطاعن كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إعاقة المتصرف . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .
٥٦٥	٨٩	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٢ - الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلاً على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٣ - السنديك ممثل لجماعة الدائنين ، هو صاحب الصفة في المطالبة ببطلان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى التفليسة .
٨٣٤	١٣٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		٤ - الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضماناً لمدين سابق . باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع .
٨٣٤	١٣٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		تجزئة
		إختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الاستئناف بالنسبة للبعض الآخر .
٧٦٤	١٢٥	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. ..



الصفحة	القامة	
		تركة
		نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة في حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته وقت الإيصاء . خطأ .
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		تسجيل
		١ - أسبقية التسجيل في دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفة الدعوى المسجلة ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد موضوع الدعوى .
٥٨٤	٩٣	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٩) ... ..
		٢ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . التأشير بمنطوق الحكم الصادر بذلك . يجعل حق المشتري حجة قبل من ترتبت له حقوق عينية على العقار منذ تسجيل الصحيفة .
٦٩٦	١١٤	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) ... ..
		تعويض
		١ - رفض دعوى التعويض عن فصل العامل لتوافر مبرر لإنهاء العقد . لا محل لبحث الضرر .
٤٧٧	٧٣	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٤) ... ..
		٢ - اختصاص اللجنة المشكلة بقرار من وزير الزراعة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير الخاصة بمقاومة

الصفحة	القائمة	
		الآفات وأمراض النباتات . قاصر على تقدير التعويض عن تقليم النباتات أو إعدامها . التعويض عن تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين . تقديره من اختصاص المحاكم .
٧٧٣	١٢٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. .. .
		٣ — تقدير التعويض هو مما تستقل به محكمة الموضوع . الكسب الفائت من عناصر التعويض . شرطه .
٨٢٨	١٣٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. .. .
<b>تقادم</b>		
<b>التقادم المسقط :</b>		
		١ — عدم سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الالتزامات التي مصدرها القانون . سريان التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني على هذه الالتزامات .
٤٩٥	٧٦	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		٢ — المادة ١٧٢ مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . دعوى التعويض ضد أمين المخزن المخالفة الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها بالتقادم العادي .
٧٥٦	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. .. .
		٣ — تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري . خضوعه لنص المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري والمادة ٦/٣

الصفحة	القاعدة	
		من معاهدة بروكسل . إختلاف التقادم المنصوص عليه في كل من المادتين . تمسك الخصم بتقادم المعاهدة . رفض المحكمة هذا الدفع ، وقضاؤها من تلقاء نفسها بتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية . خطأ في القانون .
٥٩٤	٩٥	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. .. ٤ - ناظر الوقف . وكيل بأجر . مسئولية عن تقصيره اليسير . سقوط دعوى المسؤولية بالتقادم بمضي ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .
٧٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. .. " قطع التقادم " ١ - الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . ترتب هذا الأثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم المحضرين غير تابع للمحكمة محل الدعوى .
٦٦٦	١٠٨	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) .. .. ٢ - إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكملّة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . الإخطار بعناصر ربط الضريبة . إجراءات قاطع للتقادم .
٧٩٨	١٣٠	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٣ ) .. .. <b>تنفيذ</b> <b>طلب وقف النفاذ المعجل :</b> الحكم الصادر برفض طلب وقف النفاذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٥٨٨	٩٤	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	تنفيذ عقارى
٧٤٨	١٢٣	قبول طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى . مناطه . صحة طلب استحقاق العقار . ( المجلد رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. .. .
( ح )		
حجز . حراسة . حكر . حكم . حيازة .		
حجز		
٨١٨	١٣٣	جواز صدور الأمر بالأداء ، ورفض طلب صحة الحجز . ( المجلد رقم ٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .
حراسة		
٦٤٠	١٠٤	رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد استئصال حقوق الغير . لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أدائها . الحكم بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل ضمن أموال البائع إلى الدولة ودون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفيت خصاً وقصور . ( المجلد رقم ١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	حكر
		تقدير أجرة الحكر . يكون باعتبار الأرض المحكرة خالية من البناء أو الغراس . وجوب مراعاة صقع الأرض ورغبات الناس فيها فحسب .
٤٦٧	٧١	( المجلد رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
		حكم
		إصدار الحكم :
		وجوب النطق بالحكم في علانية ولو نظرت الدعوى في غرفة المشورة .
٧١٦	١١٨	( المجلد رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. .. .
		تسبيب الحكم :
		١ - النعي بطلان الحكم الابتدائي لنقص في بياناته .
		لا جدوى فيه طلب أن الحكم الاستثنائي قد تدارك النقص .
٤٥٩	٧٠	( المجلد رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
		٢ - محكة الموضوع لا تلتزم بتعقب الخصوم في مخلف أوجه دفاعهم . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة .
٤٤٣	٦٩	( المجلد رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
		٣ - لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى .
		كفاية إقامته وصائه على أسباب سائغة تمهله . عدم وجوب تتبع جميع وأقوار وطلبات الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .
٥١٦	٧٩	( المجلد رقم ٣٩٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٤ — محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحديث عن كل من القرائن غير القانونية من طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها .
٥٠٦	٧٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٥ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم في دفاعهم . لا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تقتنع به . طالما هو من طرق الإثبات القانونية .
٧٤٨	١٢٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
		٦ — محكمة الموضوع . غير ملزمة بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر .
٤٤٣	٦٩	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..
		٧ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل المقدمة له ، وترجيح ما يطمئن إليه دون أن يكون ملزما بإبداء أسباب ذلك .
٥٧٤	٩١	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٨ — حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى تقرير خبير مودع في دعوى غير مرادة بين الخصوم مادامت صورته قد قدمت لها .
٤٧٧	٧٣	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٤) .. ..
		٩ — تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيه محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٥٤٠	٨٤	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		١٠ — طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى . رفضه . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .
٦٦٩	١٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتخب ، ألا يرد بأسباب خاصة على ماورد بالتقرير الاستشاري .
٦٦٩	٦٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..
		١٢ - إشارة الخصم في دفاعه إلى أن الطرفين قاجرين ويمسكان دفاتر حسابية . لا يعد طلبا صريحا بتقديم الدفاتر . لا تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له .
٦٦٩	٦٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..
		١٣ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع مادام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون بيان الأسباب .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..

### عيوب التدليل :

( أولا ) القصور .

” ما يعد كذلك “

١ - نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة في حدود ثلث التركة  
بعد سداد جميع الديون . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير  
الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه  
ثلث التركة بقيمته وقت الايصاء . خطأ . قضاؤه بأن عقد البيع محل  
التزاع يدخل في حدود القدر الجائز الايصاء به دون بيان العناصر  
التي استقى منها ذلك . قصور .

(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. .. ٩١ ٥٧٤

٢ - رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .  
أيلولة صافي أموال الخالص للحراسة إلى الدولة بعد استئصال حقوق

الصفحة	القاعدة	
		الغير . لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أدائها . القضاء بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع إستنادا إلى أن القدر المبيع ضمن أموال البائع التي آلت إلى الدولة دون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفت . خطأ وقصور .
٦٤٥	١٠٤	( الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٦ ف - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) .. ..
		٣ - منازعة الطاعنة - النقابة - بأن الممثل السابق لها قد حرر السند موضوع الدعوى بعد فقد صفته ، وأثبت به تاريخا صوريا . عدم بحث المحكمة لهذه المنازعة . قصور .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) .. ..
		٤ - التزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة الإخلال بهذا الالتزام . أثره . النص في العقد على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم ببحث مادفع به المستأجر من حصول تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور .
٧٠٧	١١٦	( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. ..
		٥ - إغفال المحكمة عند تقدير أتعاب المحامي بيان سبب استبعادها لمجهوده في تنفيذ الحكم . إغفالها الرد على دفاع المحامي بقبول بعض موكله لتقدير مجلس النقابة للأتعاب . قصور .
٧٨٦	١٢٨	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. ..
		٦ - تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء حقه البائع تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما

الصفحة	القاعدة	
		بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . وطلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٧٩٢	١٢٩	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) .. .. "مالا يعد قصورا"
		١ — التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال المحكمة الإشارة إليه . لا يعد قصورا .
٤٨٨	٧٥	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) .. .. ٢ — خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ الترامه بنقل الملكية للشترى . الترامه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لا قصور .
٧٣٤	١٢٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. .. إغفال الحكم الرد على دفع لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحجة . لا قصور . مثال .
٧٨٦	١٢٨	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. .. (ثانيا) فساد الاستدلال . دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن الطاعن أقبل على شراء العقار وهو على يذنة من الدين ومن الرهن المقيد على العين المبيعة قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد



الصفحة	القاعدة	حكم
		تأسيسا على أن الطاعن كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى اعسار البائع . خطأ وفساد في الاستدلال .
٥٦٥	٨٩	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		<b>حجية الحكم :</b>
		١ - التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية . اغفال المحكمة الإشارة إليه . لا يعد قصورا .
٤٨٨	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... ..
		٢ - الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن . لا يتعدد بتعدد المدين المتضامنون يقوم بعضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم . استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم . الحكم بالزام كل منهم بمصروفات استئنافه . لا يتعارض مع حجية هذا الحكم .
٥٤٩	٨٦	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		٣ - استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية . التزام المحكمة ببحت مسئولية المدين والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة باخراج المدين من الدعوى بلا مصروفات .
٧٢٤	١١٩	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢) .. ..
		٤ - القضاء بنذب خير لبيان أجرة المثل . جواز العدول عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لحجية الأمر المقضى .
٧٤٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم مجادلة الخصوم في الملكية عند بدء نظر دعوى القسمة . لا يمنع بعد ندب الخبير من الإدعاء بتملك العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . ( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. ١٣٢
٨٠٩		وراجع : ( ق . قوة الأمر المقضى ) . إستنفاد الولاية :
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم . ( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. .. ٨٧
٥٥٣		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون اعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها . ( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) .. .. ١١٥
٧٠٢		الطعن في الحكم : " المصلحة في الطعن "
		١ - اقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة . التمسك بعدم تمثيله للشركة . حق الشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن عند الشروع في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره اليها . ( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. ٧٠
٤٥٩		

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الزام الحكم الابتدائي المحكوم له بدفع باقى أتعاب ومصاريف الخبير المتظلم . دفع الخبير بعدم قبول استئناف المحكوم له لذلك الحكم تأسيسا على أنه لامصلحة له طالم قضى على خصمه نهائيا فى دعوى الموضوع بالمصروفات . القضاء برفض هذا الدفع استنادا إلى احتمال عدم وجود أموال للمحكوم عليهم فى دعوى الموضوع يمكن التنفيذ عليها . لا خطأ . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١) ... ..
٧١٦	١١٨	
		٣ — تعيب الحكم لقضائه برفض الاستئناف دون الحكم بعدم جوازه . لا تحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . عدم قبوله . (الطن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
٨٢٨	١٣٥	
		”ميعاد الطعن“
		١ — الأصل فى ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد الطعن فى الحكم يبدأ من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن . بدء ميعاد استئنافها من تاريخ العمل به . (الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٤) ... ..
٥٨٨	٩٤	
		٢ — ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . الأصل وفقا لقانون المرافعات السابق أن يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره . الاستثناء . تخلف المحكوم عليه عن الحضور فى جميع الجلسات وعدم تقديم مذكرة بدفاعه . بدء ميعاد الطعن فى هذه الحالة من تاريخ إعلانه بالحكم . (الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) ... ..
٦٨١	١١١	



الصفحة	القاعدة	
		٣- أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
٧٣٩	١٢١	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٩) ... .. "الأحكام الجائز الطعن فيها" خلو قانون المرافعات السابق من نص خاص يمنع الطعن في الحكم الصادر في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض . جواز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر على العرائض بجميع الطرق المقررة ما لم يرد نص خاص يمنع من ذلك .
٧١٦	١١٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) ... .. "الأحكام غير الجائز الطعن فيها" ١ - الحكم الصادر برفض طلب وقف التنفيذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٥٨٨	٩٤	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) ... .. ٢ - الحكم الصادر باحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عته البائع وقت صدور البيع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . وغير منه لخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٧٩٢	١٢٩	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) ... ..

القاعدة

الصفحة

بطلان الحكم :

راجع : ( بطلان . " بطلان الحكم " ) .

## حيازة

١ - حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا ينفى إعلانه بصحيفة دعوى الملكية في مجال المسؤولية التقصيرية . نص المادة ٩٦٦ / ٢ مدني . قاصر على حالة مطالبة المالك بثمار العين المعتدى عليها .

( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ... .. ٦٩ ٤٤٣

٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم .

( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) ... .. ٨٧ ٥٥٣

( خ )

خبرة . خلف

## خبرة

١ - طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى . رفضه . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام هذا الرفض على أسباب مبررة .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) ... .. ١٠٩ ٦٦٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب ، ألا يرد بأسباب خاصة على ما ورد بالتقرير الاستشاري .
٦٦٩	١٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. .. .
		٣ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون بيان الأسباب .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .
		٤ - خلو قانون المرافعات السابق من نص خاص يمنع من الطن في الحكم الصادر في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض . جواز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر على العرائض بجميع الطرق المقررة ما لم يرد نص خاص يمنع من ذلك .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .
		٥ - وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية . النهي على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . عار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .
		٦ - إلزام الحكم الابتدائي المحكوم لها بدفع باقي أتعاب ومصاريف الخبير المتظلم . دفع الخبير بعدم قبول استئناف المحكوم لها لذلك الحكم تأسيسا على أنه لا مصلحة لها طالما قضى على خصمها نهائيا في دعوى الموضوع بالمصروفات . القضاء برفض هذا الدفع استنادا إلى احتمال عدم وجود أموال للمحكوم عليهم في دعوى الموضوع يمكن التنفيذ عليها . لا خطأ .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
٧٤٣	١٢٢	٧ — القضاء بتدب خير لبيان أجرة المثل . جواز العدول من هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لمصلحة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
<b>خلف</b>		
٥٠٦	٧٨	١ — حجية تاريخ المحركات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً . سواء صدر إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته . (الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
٧٩٢	١٢٩	٢ — تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء صته البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . وطلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) .. ..
( د )		
دعوى . دفعوع		
<b>دعوى</b>		
تقديم الصحيفة :		
٦٦٦	١٠٨	الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى فلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . ترتب هذا الأثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم المحضرين غير تابع للمحكمة محل الدعوى . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..

## شروط قبول الدعوى :

رفع الحواسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد استئصال حقوق الغير . لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أدائها . قضاء الحكم بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل ضمن أموال البائع إلى الدولة دون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفيت . خطأ وقصور .

(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨) ... ١٠٤ ... ٦٤٠  
"الصفة"

١ - إقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة . التمسك بعدم تمثيله للشركة . حق الشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن عند الشروع في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره إليها .

(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ٧٠ ... ٤٥٩

٢ - السيدك ممثل لجماعة الدائنين ، هو صاحب الصفة في المطالبة ببطلان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى التفليسة .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ١٣٦ ... ٨٣٤  
وراجع :

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) ... ١١٥ ... ٧٠٢

## الطلبات في الدعوى :

## "تكييف الطلبات"

١ - تكييف الطلبات المبدأة قبل الدفع الشككية . خضوع هذا التكييف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع

الصفحة	القاعدة	الدعوى
		الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٢ - محكمة الموضوع غير مقيدة في تكيف الطلبات بوصف الخصوم لها . التزامها بالتكييف القانوني الصحيح .
٧٢٤	١١٩	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. ..
		«الطلبات العارضة»
		طلب المقاصة القضائية . إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . طلبها في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .
٨١٨	١٣٢	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		نظر الدعوى :
		وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه وإستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية . النعي على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . عار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		أنواع من الدعاوى :
		(أولا) الدعوى البوليصة .
		دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف
		ليه على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف
		المطعون فيه . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات
		الحكم أن الطاعن أقبل على شراء العقار وهو على بينة من الدين



الصفحة	القاعدة	
		ومن الرهن المقيد على العين المبيعة قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيسا على أن الطاعن كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إفسار البائع . خطأ وفساد في الاستدلال .
٥٦٥	٨٩	( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... .. ( ثانيا ) دعوى الضمان الفرعية . استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية . إلتزام المحكمة بمبحث مسئولية المدين والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة بانحراج المدين من الدعوى بلا مصروفات .
٧٢٤	١١٩	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣ ) ... .. ( ثالثا ) دعوى صحة التعاقد . راجع : ( ب . بيع )

## دفعوع

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى  
الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة  
ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز  
إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء  
الحكم .

٥٥٣	٨٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) ... .. ٢ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
-----	----	--

٥٥٨	٨٨	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... ..
-----	----	---

الصفحة	المقاعده	
		٣ - تكيف الطلبات المبداء قبل الدفع الشكليه . خضوع هذا التكيف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .
٥٥٨	٨٨	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
		٤ - إحالة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعى - أثر هذا الإلغاء . قاصر على الأحكام الصادرة في ظل العمل به .
٥٩٤	٩٥	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) ..
		٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذى صفة . وجوب المضى في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستيفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) .. ..
		٦ - إغفال الحكم الرد على دفع لا يحقق سوى مصاحبة نظرية بحتة . لا قصور . مثال .
٧٨٦	١٢٨	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. ..
		٧ - طلب المقاصة القضائية . إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . طلبها في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .
٨١٨	١٣٣	( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..

”الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن“  
راجع . ( ١ . استئناف ) .

( ر )

رسوم

رسوم قضائية :

الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن . لا يتعدد بتعدددهم . المدينون المتضامنون يقوم بعضهم بمقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم . استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم .

(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ٨٦ .. .. ٥٤٩

( ش )

شركات . شهر عقارى . شفعة

شركات

الشركات المساهمة :

١ — عضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات المساهمة .  
إمكان شغله قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفة المدير العام أو المدير الفنى للشركة . جمعه في هذه الحالة بين صفتى الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حده .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ٧٧ .. .. ٥٠٠



الصفحة	القائمة	
		٢ - انتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديرا عاما أن يتقاضى أجرا تظهير الإدارة الفعلية . النعى عليه فيما قرره من اعتبار رئيس مجلس الإدارة عضوا متدبا دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه . غير منتج .
٥٠٠	٧٧	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... .. شركات الأشخاص :
		١ - انتهاء شركات الأشخاص بانتهاء مدتها . عدم جواز استمرارها باتفاق الشركاء لمدة أخرى إلا إذا تم الاتفاق على ذلك قبل انتهاء المدة . الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء مدتها لإنشاء لشركة جديدة .
٦٣٣	١٠٣	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨) ... .. ٢ - الشركة في معنى القانون . ضرورة قيامها بشخصين على الأقل .
٦٣٣	١٠٣	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨) ... .. "تمثيل الشركة"
		٣ - إقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة . التمسك بعدم تمثيله للشركة . حق اشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن عند الشروع في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره إليها .
٤٥٩	٧٠	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... .. شهر عقارى
		أسبقية التسجيل في دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفة الدعوى المسجلة ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد موضوع الدعوى .
٥٨٤	٩٣	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٩) ... ..

## شقة

الإذار الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . شموله  
بيان العقار المبيع . الغرض منه . التعريف بالعقار . لا يعد  
إيجاباً لعقد بيع . العبرة في بيان القدر المبيع . هو عقد البيع  
ذاته . الاحتجاج قبل الشفيع بكشف التحديد الذي أجرته  
المساحة . غير جائز طالما أنه محل منازعة منه .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. .. ٦٩ ٤٤٣

## (ص)

## سورية

١ — نفاذ الوصية من غير اجازة الورثة في حدود ثلث التركة  
بعد سداد جميع الديون . الوقت الذي تقوم فيه التركة ويتحدد  
ثلثها . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت  
القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته  
وقت الإيصاء، وقضاؤه بأن عقد البيع يدخل في حدود القدر الجائز  
الإيصاء به دون بيان العناصر التي استقي منها ذلك واستظهار  
عناصر التركة وبحث ما إذا كانت محملة بديون للغير . خطأ  
وقصور .

(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. .. ٩١ ٥٧٤

٢ — الغير حسن النية . له أن يتمسك بالعقد الظاهر .  
المشتري لا يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد سورية عقد البائع .

(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. .. ٨٧ ٥٥٣

الصفحة	المادة	
		٣ — الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز اثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... ..
		٤ — منازعة الطاعة — النقابة — بأن الممثل السابق لها قد حرر السند موضوع الدعوى بعد فقد صفته ، وأثبت به تاريخا سوريا . عدم بحث المحكمة لهذه المنازعة . قصور .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) ... ..
		٥ — تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء حته البائع . تحايل على القانون . جواز اثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق للاثبات . اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٧٩٢	١٢٩	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) ... ..
		٦ — السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء اثبات أن للعقد سببا حقيقيا مشروعا . م ١٣٧ مدنى .
٨٢٣	١٣٤	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) ... ..



( ض )

## ضرائب

(أولا) الضريبة على الأرباح التجارية .

" الربط الحكى "

١ - الممول الخاضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .  
ربط الضريبة عليه . كيفيته . هذا القانون لا يسرى على مراكز  
ضريبة تحددت واستقرت نهائيا قبل صدوره .

(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥) ... .. ٩٦ ٦٠٢

٢ - الممولون الخاضعون لربط الضريبة بطريق التقدير .  
م ق / ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ق ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . خضوعهم  
لاربط الحكى . تحديد سنة الأساس . كيفيته . كون أرباح  
سنة الأساس محل نزاع أمام القضاء . لا أثر له ما دامت  
لجنة الطعن قد قررت ربط الضريبة بطريق التقدير .

(الطن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥) ... .. ٩٨ ٦١٣

" وعاء الضريبة "

٣ - المبالغ التى تستقطعها المنشآت سنويا لحساب صناديق  
التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة . اعتبارها  
من التكاليف الواجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة .  
شرطه . سريان ذلك منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٣) ... .. ١٣١ ٨٠٣

الصفحة	القاعدة	
		” بدء ميعاد الطعن “
		٤ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال والأرباح التجارية وكسب العمل . ميعاد إستئنافها . ٣٠ يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام .
٧٣٩	١٢١	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٩ ) .. .. .
		( ثانيا ) الضريبة على الأرباح الاستثنائية .
		طلب الترخيص بإجراء خصم احتياطي الاستهلاك الاستثنائي . وجوب تقديمه مع الإقرار السنوي الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإلا سقط الحق فيه . هذا الميعاد لا يترانى إلى سنوات لاحقة .
٥٢١	٨٠	( الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢١ ) .. .. .
		( ثالثا ) الضريبة على أرباح المهن الحرة .
		” وعاء الضريبة “
		١ — الممولون أصحاب المهن التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات . خضوعهم — اعتبارا من سنة ١٩٥٥ — للضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه . تقديم طلب في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية . لا يفتى من هذا الطلب تقديم تلك الإقرارات .
٦٢٥	١٠١	( الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧١/٥/١٢ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٢ - التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . المغايرة بينها وبين المصروفات . المقصود بكل منهما . الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة . وجوب خصم التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة من جملة إيراده ثم خصم المصروفات جزافا بنسبة ٢٠٪ . مثال في مهنة التلحين .
٦٢٠	١٠٠	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٢ ) .. .. . " الربط الحكيم "
		٣ - أصحاب المهن الحسرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال . الأصل خضوعهم لنظام الربط الثابت . الاستثناء الوارد بالمادتين ٢٤١ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . ربط الضريبة عليهم على أساس الأرباح الفعلية . سريان هذا الربط الفعلي على السنتين التاليتين وذلك ابتداء من سنة ١٩٥٤ .
٦٠٧	٩٧	( الطعن ٢٧٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥ ) .. .. . ( رابعا ) الضريبة العامة على الإيراد .
		١ - تحديد إيراد العقارات . الأصل فيه أن يكون حكما . الاستثناء . اجراؤه على الأساس الفعلي . شرط ذلك . أن يطلبه الممول في موعد تقديم الاقرار وأن يستوفي الطلب الشروط المقررة .
٦١٦	٩٩	( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥ ) .. .. .
		٢ - إيرادات الأموال التي تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة . اعتبارا من سنة ١٩٥١ . بقاؤها في وعاء الضريبة العامة للتصرف دون المتصرف اليه .
٧٩٨	١٣٠	( الطعن ٢١٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٣ ) .. .. .



الصفحة	للقائمة	
		(خامسا) تقادم الضرائب .
		إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . الاخطار بعناصر ربط الضريبة . إجراء قاطع للتقادم .
٧٩٨	١٣٠	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) — — —
		(ع)
		عقد . عمل
		عقد
		(أولا) أركان العقد .
		”سبب العقد“
		السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء اثبات أن للعقد مبرا حقيقيا مشروعا .
٨٢٣	١٣٤	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) — — —
		”عيوب الرضا“
		تقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .
٦٧٤	١١٠	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) — — —

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) تكييف العقد .
		الميادين العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها .
٤٧٣	٧٢	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. .. .
		(ثالثا) تعديل العقد .
		التزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . النص في عقد الإيجار على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم بحث ما دفع به المستأجر من تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور .
٧٠٧	١١٦	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .
		(رابعا) إنحلال العقد .
		”فسخ العقد“
		خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية للمشتري . التزامه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لاقصور .
٧٣٤	١٢٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. .. .
		”إبطال العقد“
		١ - لتسجيل طلب الحجر ما لتسجيل قرار الحجر من آثار . تصرفات المحجور عليه للسفه بعد تسجيل طلب الحجر . قابلية للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٥٠٦	٧٨	٢ — التصرف الصادر من السفيه قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما . ( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... .. وراجع : ( بطلان " بطلان التصرفات " ) .

## عمل

### عقد العمل :

٥٢٥	٨١	١ — أفراد أسرة رب العمل المستثون من تطبيق أحكام قانون عقد العمل . ذوو قرياه ممن يجمعهم معه أصل مشترك متى كان يعولهم . سواء كانت قرابتهم مباشرة أو قرابة حواشي . ( الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢١ ) ... ..
٥٠٠	٧٧	٢ — عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفة المدير العام أو المدير الفني للشركة . جمعه في هذه الحالة بين صفتي الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حده . ( الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
٥٠٠	٧٧	٣ — انتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديراً عاماً أن يتقاضى أجراً نظير الإدارة الفعلية . النعي عليه فيما قرره من اعتبار رئيس مجلس الإدارة عضواً منتدباً دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه . غير منتج . ( الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		إنهاء عقد العمل :
		١ - رفض دعوى التعويض عن فصل العامل لتوافر مبرر لإنهاء العقد . لا محل لبحث الضرر .
٤٧٧	٧٣	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧١) .. ..
		٢ - تحديد رب العمل سنا معينة لقاعد عماله أثناء خدمتهم . من سلطته المطلقة .
٦٨٧	١١٢	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٧١) .. ..
		٣ - بلوغ العامل السن المحددة للتقاعد . مؤداه . انتهاء العقد تلقائيا دون حاجة لإخطار . استمرار العامل في عمله بعد ذلك بموافقة رب العمل . مؤداه . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة . عدم جواز إنهاء هذا العقد بغير إخطار ودون مبرر .
٦٨٧	١١٢	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٧١) .. ..
		٤ - القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئي مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة كلية شاملة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضي في تلك المسألة . مانع لذات الخصوم من التنازع فيها بشأن حق جزئي آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها . مثال في دعوى عمالية .
٦٩١	١١٣	(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٧١) .. ..
( غ )		
غير		
		الغير حسن النية . له أن يتمسك بالعقد الظاهر . المشتري لا يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد صورية عقد البائع .
٥٥٣	٨٧	(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧١) .. ..

## (ق)

قانون . قرار إداري . قسمة  
قضاء مستعجل . قضاة . قوة الأمر المقضي

## قانون

سريان القانون من حيث الزمان :

١ — الأصل في ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله  
بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد الطعن في الحكم يبدأ  
من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن بدء ميعاد استئنافها من تاريخ العمل به .

( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. .. ٩٤ ٥٨٨

٢ — إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعي عليه في الطعن  
بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة  
الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه  
الرخصة — وهي من قبيل الطعن الفرعي — أثر هذا الإلغاء قاصر  
على الأحكام الصادرة في ظل العمل به . م ٣/١ مرافعات سابق .

( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. .. ٩٥ ٥٩٤

٣ — الممول الخاضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .  
ربط الضريبة عليه . كلفيته . هذا القانون لا يسرى على مراكز  
ضريبة تحددت واستقرت نهائيا قبل صدوره .

( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٥ ) .. .. ٩٦ ٦٠٢

الصفحة	القاعدة	
		٤ — أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية وكسب العمل . ميعاد استئنافها ٣٠ يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
٧٣٩	١٢١	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٩) ... ..

## قرار إدارى

		١ — الميادين العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لولاية للحاكم العادية بشأنها .
٤٧٣	٧٢	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		٢ — سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب .
٤٣٧	٦٨	(الطاب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧١/٦/٣) ... ..

## قسمة

		١ — عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة على ثبوت وضع يد مدعى الملكية .
٨١٨	١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		٢ — عدم مجادلة الخصوم في الملكية عند بدء نظر دعوى القسمة . لا يمنع بعد ندب الخبير من الإدعاء بتملك العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .
٨١٨	١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<b>قضاء مستعجل</b>
		الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي في النزاع ذاته . الحكم الوقتي الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع .
٥٤٦	٨٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		<b>قضاء</b>
		قيام سبب من أسباب رد القضاء أو تهميم في حق رئيس مجلس التأديب . عدم بطلان التشكيل . مجلس التأديب لا يقوم بمهمة القضاء .
٤٣٧	٦٨	(الطلب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٧١/٦/٣)
		<b>قوة الأمر المقضي</b>
		١ - الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكما آخر . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا في النزاع ذاته بين نفس الخصوم ، وحائزا قوة الأمر المقضي . دعوى صحة التوقيع . تختلف موضوعا عن دعوى صحة ونفاذ العقد .
٤٨٨	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٥) ... ..
		٢ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حائزا لقوة الأمر المقضي في النزاع ذاته . الحكم الوقتي الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع .
٥٤٦	٨٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جواز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . وجوب توافر وحدة الخصوم والموضوع والسبب . مثال في دعوى إيجار .
٧٤٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) ... ..
		٤ — القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الجور للعتة . لا يتعارض مع حجية الحكم الأخير طالما أنه لم يقطع بقيام حالة العتة وقت التصرف .
٥٤٠	٨٤	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ... ..
		٥ — القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئى مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة كلية شاملة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى في تلك المسألة . مانع لذات الخصوم من التنازع فيها بشأن حق جزئى آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها . مثال في دعوى عمالية .
٦٩١	١١٣	(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦) ... .. وراجع : ( حكم " حجية الحكم " )
( م )		
محاماة . محكمة الموضوع . مسئولية . معاهدات . ملكية . موطن . موظفون .		
محاماة		
		١ — عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض ما يثبت وكالته عن الطاعن . أثره بطلان الطعن .
٥٣٠	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢١) ... ..

المرجع	القاعدة	النص
٧٨٦	١٢٨	٢ - إغفال المحكمة عند تقدير أتعاب المحامي بيان سبب استبعادها لمجهوده في تنفيذ الحكم . إغفالها الرد على دفاع المحامي بقبول بعض موكله لتقدير مجلس النقابة للأتعاب . قصور . ( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) ... ..
<b>محكمة الموضوع</b>		
سلطة محكمة الموضوع :		
( أولا ) تفسير العقد .		
٦٧٤	١١٠	إتهاء الحكم إلى أن المحرر قد تضمن دفع مبلغ من والد الزوجة للزوج للمشاركة في ثمن أنثى الزوجية ، وأن عدم تنفيذ الزوج لذلك يرتب وفقا لتفسير التعهد استرداد ما دفع . لا عيب . ( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) ... ..
( ثانيا ) تكيف الطلبات .		
تكيف الطلبات المبدأة قبل الدفوع الشكلية . خضوع هذا التكيف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع وتقديم مستندات دون بيان لمضمونها لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى فلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .		
٥٥٨	٨٨	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... ..
( ثالثا ) مسائل الواقع .		
١ - طلب إلزام الخصم بتقديم مستند ونذب خبير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل الواقع . عدم جواز إثارة أمام النقض .		
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٥٤٠	٨٤	٢ - تقدير حالة العته . أمر يستقل به قاضي الموضوع . (الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. ..
٦٧٤	١١٠	٣ - تقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد . أمر موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض . (الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) .. ..
٧١٦	١١٨	٤ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون إيجاب بيان الأسباب . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. ..
٨٢٨	١٣٥	٥ - تقدير التعويض هو مما تستقل به محكمة الموضوع . الكسب الفائت من عناصر التعويض . شرطه . (الطن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
٨٢٨	١٣٥	٦ - قضاء محكمة الموضوع بأن العقد سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، استنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض . (الطن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
		( رابعا ) الإثبات . (١) البيئة . ١ - إستقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها . (الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. .. (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — الاطمئنان إلى أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٧٧٣	١٢٦	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) ... ..
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود والقرائن ، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لحمله .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		(ب) القرائن .
		محكمة الموضوع لها سلطة مطلقة في تقدير القرائن . استناد المحكمة لأقول الشهود دون القرائن . مسأله موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) ... ..
		(ج) الإستجواب وتعيين الخبير .
		رفض طلب استجواب الخصم أو تعيين خبيراً أو أكثر في الدعوى . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .
٦٦٩	١٠٩	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) ... ..
		( خامسا ) تقدير الدليل .
		١ — محكمة الموضوع . غير ملزمة بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر .
٤٤٣	٦٩	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل المقدمة له . وفي ترجيح ما يطمئن إليه دون أن يكون ملزما بإبداء أسباب ذلك .
٥٧٤	٩١	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... ..
		٣ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له ، وفي عدم الأخذ بما لا يطمئن إليه .
٦٧٤	١١٠	( الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) ... ..
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب تحمله .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		٥ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضائه على أسباب سائغة تحمله . عدم وجوب تتبع حجج وطلبات الخصوم والرد على كل منها استقلالا .
٥١٦	٧٩	( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		٦ — حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى تقرير خبير مودع في دعوى غير مرادة بين الخصوم كدليل يدعم الأدلة . مادامت صورته قد قدمت لها .
٤٧٧	٧٣	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٤ ) ... ..

## مسئولية

### ( أولا ) المسؤولية العقدية .

- ١ — التزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . الإخلال بهذا الالتزام .



الصفحة	القائمة	
		أثره . النص في العقد على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم بحث ما دفع به المستأجر من حصول تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور .
٧٠٧	١١٦	( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. .. .
		٢ - ناظر الوقف مسئول عن تحصيل الأجرة المستحقة عن فترة سابقة على توليه النظر ، طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها .
٧٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. .. .
		وراجع : ( ع . عقد )
		( ثانيا ) المسؤولية التقصيرية .
		١ - حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا ينفى إعلانه بصحيفة دعوى الملكية في مجال المسؤولية التقصيرية . نص المادة ٢/٩٦٦ مدني . قاصر على حالة مطالبة المالك بثمار العين المعتدى عليها .
٤٤٣	٦٩	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
		٢ - نفى الحكم وقوع الضرر . لا يعيبه - ولو أخطأ - نفى ركن الخطأ .
٤٤٣	٦٩	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
		٣ - مسؤولية المدعى في دعوى البلاغ الكاذب . لا تحقق إن كانت لديه شبهات تبرر اتهام من اتهمه .
٤٤٣	٦٩	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٤ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس . تحقيقها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أو استغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة ارتكابه . سواء أكان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي متصل بالوظيفة أو لا . وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .
٧١١	١١٧	( الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. .. . ” مسؤولية الموظف ”
		١ — علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . مساءلة الموظف عن الإخلال بهذا الالتزام . تقنين المشرع ذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
٤٩٥	٧٦	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. .. .
		٢ — إخلال الموظف بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .
٤٩٥	٧٦	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. .. .
		٣ — عدم سر يان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الالتزامات التي مصدرها القانون . سر يان التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني على هذه الالتزامات .
٤٩٥	٧٦	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. .. .
		٤ — علاقة الموظف بالحكومة . علاقة تنظيمية . مسؤولية أمناء المخازن ، مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع .
٧٥٦	١٢٤	( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٥ - المادة ١٧٢ مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها بالتقادم العادي .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..

## معاهدات

		تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري . خضوعه لنص المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري والمادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل . اختلاف التقادم المنصوص عليه في كل من المادتين عن الآخر . تمسك الخصم بتقادم المعاهدة . رفض المحاكم هذا الدفع ، وقضاؤها من تلقاء نفسها بتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري خطأ في تطبيق القانون .
٥٩٤	٩٥	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) .. ..

## ملكية

		١ - حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا بنفيه إعلانه بصحيفة دعوى الملكية في مجال المسؤولية التقصيرية . نص المادة ٢/٩٦٦ مدني . قاصر على حالة مطالبة المالك بثمار العين المعتدى عليها .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ..
		٢ - تسليم العين المبيعة إلى المشتري بعقد غير مسجل . حق المشتري في الانتفاع بها باقامة بناء عليها .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — قبول طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى مناطه . صحة طلب استحقاق العقار .
٧٤٨	١٢٣	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. ..
		٤ — عدم مجادلة الخصوم فى الملكية عند بدء نظر دعوى القسمة . لا يمنع بعد نذب الخبر من الإدعاء بتملك العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية .
٨٠٩	١٣٢	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
		٥ — عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة على تبوت وضع اليد لمدعى الملكية .
٨٠٩	١٣٢	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..

## موطن

## المواطن الأصلى :

		١ — توجيه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم فى موطنهم المبين فى الحكم المطعون فيه . إجابة أخيههم بأنهم تركوا هذا المواطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلوا الأوراق مما يستدل منه على أن التحرى قد يهذى إلى هذا المواطن . إعلان التقرير فى مواجهة النيابة . صحيح .
٥١٦	٧٩	( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٢ — اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلى آخره . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه فى مكتبه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية بالحكم الصادر فيها . عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه . السعي بالبطلان في هذه الحالة عار عن الدليل .
٦٨١	١١١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) — — —
<b>موظفون</b>		
		١ — علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . مساءلة الموظف عن الإخلال بهذا الالتزام . تقنين المشرع ذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
٤٩٥	٧٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) — — —
		٢ — إخلال الموظف بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .
٤٩٥	٧٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) — — —
		٣ — علاقة الموظف بالسلطة العامة . علاقة تنظيمية . إدعاء الموظف خلاف الثابت في الأوراق . عليه عبء إثباته .
٥٣٢	٨٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) — — —
		٤ — علاقة الموظف بالحكومة . علاقة تنظيمية . مسئولية أمناء المخازن مصدرها القانون وليس العمل غير مشروع .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) — — —
		٥ — المادة ١٧٢ مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، دون غيرها من مصادر الالتزام .

الصفحة	القائمة	
٧٥٦	١٢٤	دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها بالتقدم العادى . ( لاطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ - - - - )

## ( ن )

نظام عام . نقض . نقل بحرى

## نظام عام

١ - عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في ميعاد ٣٠ يوم م ٠ م ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات السابق . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . جزاء غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه .

٦٩٦	١١٤	( الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٢٦ في - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ )
-----	-----	--

٢ - وجوب إعلان الاستئناف في ميعاد ٣ يوم التالفة لتقديم العريضة . إغفال ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أن تفضى المحكمة من تلقاء نفسها بإعلان الاستئناف .

٧٦٤	١٢٥	( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ )
-----	-----	---

## نقض

إجراءات الطعن :

( أولا ) ميعاد الطعن .

ميعاد الطعن . بالنقض ستون يوما . الأصل وفقا لقانون المرافعات السابق أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره . الاستثناء تخلف المحكوم عليه عن الحضور



الصفحة	القاعدة	
		في جميع الجلسات وعدم تقديم مذكرة بدفاعه . بدء ميخاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ إعلانه بالحكم .
٦٨١	١١١	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. ..
		(ثانيا ) إعلان الطعن .
		توجيه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه . إجابة أخيههم بأنهم تركوا هذا الموطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلو الأوراق مما يستدل منه على أن التحري قد يهذى إلى هذا الموطن . إعلان التقرير في مواجهة النيابة صحيح .
٥١٦	٧٩	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		(ثالثا ) إيداع الأوراق .
		١ - عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض ما يثبت وكالته عن الطاعن . أثره . بطلان الطعن .
٥٣٠	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢١) .. ..
		٢ - عدم التزام الطاعن بإيداع صورة رسمية من أمر الأداء الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده . علة ذلك .
٨٢٣	١٣٤	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		الخصوم في الطعن :
		١ - الخصومة في الطعن بالنقض تقوم بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه وبنفس صفاتهم .
٥٩٤	٩٥	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) .. ..

الصفحة:	القاعدة	
		٢ - حسب الطاعن اختصاص المحكوم لهم في طعنه . عدم لزوم اختصاص باقي الخصوم إلا أن يكون ذلك واجبا ينص القانون .
٦٨١	١١١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) .. ..
		٣ - الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفا في الخصومة حتى صدور الحكم المطعون فيه .
٦٣٣	١٠٣	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) .. ..
حالات الطعن :		
		١ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولائي . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٧٣	٧٢	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..
		٢ - الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكما آخر . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا في ذات النزاع ، بين نفس الخصوم ، وحائزا قوة الأمر المقضى . دعوى صحة التوقيع . تخلف موضوعا عن دعوى صحة ونفاذ العقد .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) .. ..
		٣ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضى في النزاع ذاته . الحكم الوقتي الصادر من القضاء المستعجل لا يفيد محكمة الموضوع .
٥٤٦	٨٥	( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. ..
		٤ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب توافر وحدة الخصوم والموضوع والسبب . مثال في دعوى إيجار .
٧٤٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) ... .. "الطعن الفرعي"
		٥ - إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعي - أثر هذا الإلغاء قاصر على الأحكام الصادرة في ظل العمل به . م ٣/١ مرافعات سابق .
٥٩٤	٩٥	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) .. .. الأحكام الجائز الطعن فيها :
		الحكم الصادر برفض طلب وقف النفاذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٥٨٨	٩٤	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) .. .. أسباب الطعن :
		(أولا) السبب المتعلق بالواقع .
		١ - طلب إلزام الخصم بتقديم مستند وندب خبير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل الواقع . عدم جواز إثارته أمام النقض .
٤٥٩	٧٠	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — التمسك بالدلالة المستمدة من الإقرار . من مسائل الواقع . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... ..
		٣ — محكمة الموضوع لها سلطة مطلقة في تقدير القرائن . إستناد المحكمة لأقوال الشهود دون القرائن . مسألة موضوعية عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... ..
		٤ — تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتماقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .
٦٧٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) ... ..
		٥ — السبب الذي يقوم على واقع لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧١١	١١٧	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١) ... ..
		٦ — قضاء محكمة الموضوع بأن العقد سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت إستنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض .
٨٢٨	١٣٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		وراجع : ( محكمة الموضوع " مسائل الواقع " ) .

الصفحة	القائمة	
		( ثانيا ) السبب المجهل .
		١ - عدم بيان الطاعن للمستندات التي يدعى إهدار الحكم لها ودلالاتها وأثرها في القصور المدعى به . نعى مجهل . غير مقبول .
٥٣٢	٨٣	( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) ... ..
		٢ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التي لم يرد عليها الحكم المطعون فيه . نعى مجهل . غير مقبول . عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف .
٧٤٨	١٢٣	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) ... ..
		( ثالثا ) سبب لا دأيل عليه .
		إعلان الطاعنين بالإستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها . عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه . النعى بالبطلان في هذه الحالة عار عن الدليل .
٦٨١	١١١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) ... ..
		( رابعا ) ما لا يصح سببا للطعن .
		١ - خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر لا يؤدي لنقض الحكم طالما أن هناك أدلة أخرى تكفي لحمله .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) ... ..
		٢ - إتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديرا عاما أن يتقاضى أجرا نظير الإدارة الفعلية . النعى عليه فيما قرره من إعتبار رئيس مجلس الإدارة عضوا منتدبا دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه . غير منتج .
٥٠٠	٧٧	( الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب تحمله .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود والقرائن ، واستخلاص ما تقتنع به فيها ، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لحمله .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		٣ — تقدير حالة العتة . أمر يستقل به قاضي الموضوع .
٥٤٠	٨٤	( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) ... ..
		٤ — تكييف الطلبات المبدأة قبل الدفوع الشككية وما إذا كانت تعد تعرضا لموضوع الدعوى مسقطا لهذه الدفوع . خضوع هذا التكييف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى .
٥٥٨	٨٨	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... .. وراجع : ( محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" )

## نقل بحرى

تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري . خضوعه لنص المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري والمادة ٣/٦ من معاهدة بروكسل . اختلاف التقادم المنصوص عليه في كل من المادتين



الصفحة	المادة	
٥٩٤	٩٥	عن الأخرى . تمسك الخصم بتقديم المهادنة . رفض المحكمة هذا الدفع ، وقضاؤها من تلقاء نفسها بتقديم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤)

## (و)

وصية . وقف . وكالة

## وصية

٥٧٤	٩١	١ - نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة في حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته وقت الإيصاء . خطأ . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧)
٨٢٨	١٣٥	٢ - قضاء محكمة الموضوع بأن العقد سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، امتنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض . (الطن رقم ٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٤)

## وقف

٤٦٧	٧١	١ - إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاؤه أو بما يضر بمصلحة الوقف غير ملزم للوقف . (الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨)
-----	----	--

الصفحة	القائمة	
		٢ — مسئولية ناظر الوقف — وهو وكيل بأجر — عن تقصيره اليسير . سقوطها بالتقدم بمضى ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .
٧٧٩	١٢٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. .. .
		٣ — ناظر الوقف مسئول عن تحصيل الأجر المستحق عن فترة سابقة على توليه النظر ، طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها .
٧٧٩	١٢٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. .. .
		٤ — إنشاء الوقف . دلالة على أنه مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً . مقتضاه . استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة .
٦٤٤	١٠٥	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٥/١٩)
		٥ — وجوب حمل كلام الواقف على المعنى الذي أراده وإن لم يوافق القواعد اللغوية .
٦٤٤	١٠٥	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٥/١٩) .. .. .
		٦ — الأصل في الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل أو قامت قرينة تدل عليه . اشتراط التفاضل في طبقة والسكوت عنه في غيرها . أثره . القسمة بالسوية فيما عدا الطبقة التي اشترط فيها .
٦٥٢	١٠٦	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٥/١٩) .. .. .
		٧ — عدم تمام استبدال الوقف قانوناً إلا إذا أوقعت المحكمة صيغة البديل . لا عبرة بالأسباب التي حالت دون ذلك . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية . ليس من شأنه الخروج عن هذه القاعدة .
٦٨١	١١١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٨ — إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة قالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
٥٨٠	٩٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/٤/٢٨)
		<b>وكالة</b>
		١ — عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفة المدير العام أو المدير الفني للشركة . جمعه في هذه الحالة بين صفتي الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدة .
٥٠٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠)
		٢ — عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض ما يثبت وكالته عن الطاعن . أثره . بطلان الطعن .
٥٣٠	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢١)
		٣ — مسئولية ناظر الوقف — وهو وكيل بأجر — من تقصيره اليسير . سقوطها بالتقدم بمضى ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .
٧٧٩	١٢٧	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧)
		٤ — ناظر الوقف مسئول عن تحصيل الأجر المستحق من فترة سابقة على توليه النظر ، طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها .
٧٧٩	١٢٧	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧)



# موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

المبادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية  
وطلبات رجال القضاء

العدد الثاني — السنة الثانية والعشرون

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء		أمر على عريضه .. ..	٢٠
تأديب .. .. ..	٣	أموال .. .. ..	٢٠
نقل .. .. ..	٣	أهلية .. .. ..	٢٠
المواد المدنية والتجارية		أوراق تجارية .. ..	٢٢
والأحوال الشخصية		إيجار .. .. ..	٢٢
(١)		(ب)	
إثبات .. .. ..	٥	بطلان .. .. ..	٢٣
أحوال شخصية .. ..	١٠	بيع .. .. ..	٢٦
اختصاص .. .. ..	١١	(ت)	
إرث .. .. ..	١١	تأمينات عينية .. ..	٢٩
استئناف .. .. ..	١٢	تجزئة .. .. ..	٣٠
إعلان .. .. ..	١٦	تركة .. .. ..	٣١
إفلاس .. .. ..	١٧	تسجيل .. .. ..	٣١
إلتزام .. .. ..	١٨	تعويض .. .. ..	٣١
أمر أداء .. .. ..	١٩		

## (ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تقديم .. .. .	٣٢	(ش)	
تنفيذ .. .. .	٣٣	شركات .. .. .	٥١
تنفيذ عقارى .. .. .	٣٤	شهر العقارى .. .. .	٥٢
		شفعة .. .. .	٥٣
		(ص)	
حجز .. .. .	٣٤	صوريه .. .. .	٥٣
حراسة .. .. .	٣٤	(ض)	
حكر .. .. .	٣٥	ضرائب .. .. .	٥٥
حكم .. .. .	٣٥	(ع)	
حيازه .. .. .	٤٤	عقد .. .. .	٥٨
		عمل .. .. .	٦٠
		(ق)	
خبرة .. .. .	٤٤	قانون .. .. .	٦٢
خلف .. .. .	٤٦	قرار إدارى .. .. .	٦٣
		قسمه .. .. .	٦٣
		قضاء مستعجل .. .. .	٦٤
		(د)	
دعوى .. .. .	٤٦		
دفع .. .. .	٤٩	(ر)	
		رسوم .. .. .	٥١

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ن)	٦٤	قضاة .. .. .
		٦٤	قوة الأمر المقضى ..
٧٥	نظام عام .. .. .		(م)
٧٥	تقضى .. .. .		
٨١	نقل بحرى .. .. .	٦٥	محاماه .. .. .
	(و)	٦٦	محكمة الموضوع .. .. .
		٦٩	مستولية .. .. .
		٧٢	معاهدات .. .. .
٨٢	وصيه .. .. .	٧٢	ملكية .. .. .
٨٢	وقف .. .. .	٧٣	موطن .. .. .
٨٤	وكاله .. .. .	٧٤	موظفون .. .. .



## التصويبات

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
القضاة	القضاء	١٧	٤٣٧
الخبير	الخير	الأخير	٤٥٦
تسرع	سرع	١٦	٤٥٧
كافية	كافيا	٨	٤٥٨
التي	الى	١٤	٤٦٤
لا يعد	لا يعدو	١٤	٤٨٨
عدم	م	١٦	٤٨٨
مرة أمام	مرة من أمام	١٧	٤٨٨
نية	بية	٢٣	٥١٣
المجر	المجز	٢٠	٥٤٢
بتوقيع	بتوقع	١٠	٥٤٣
مشتري ثان	مشتري ثاني	١٢	٥٥٦
عقد مستر	عقد مستر	١٦	٥٥٦
أن يسقط	ن يسقط	الأخير	٥٥٩
المطعون	المطون	٩	٥٦٢
الأولى	أ. ولى	١٨	٥٦٨
لأن الغش	ن الغش	٤	٥٧٠
حقيقته	حقيقا	الأخير	٥٧٢
فقد	فند	٧	٥٧٣
دفاع	فاع	١٧	٥٧٤
التزاع	التراب	١٨	٥٧٤
قصور	قصور	٢٠	٥٧٤
القدر	الندر	٢١	٥٧٥
تخرج	تخرج	الأخير	٥٧٥

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٧٧	٢١	المعدم	المقدم
٥٧٧	تيل الأخير	ش هذا	شاهدا
٥٧٨	٢١	زكة	تركة
٧٥٩	قبل الأخير	ينحنى	ينحنى
٥٨٠	٩	والوقف	والوقف
٥٨٥	٣	ه نم	هانم
٥٨٥	٤	صيب	نصيب
٥٩٠	٤	ال امها	التزامها
٦١٣	٢	رئيس المحكمة	نائب رئيس المحكمة
٦١٧	١٧	الطاعن	الطعن
٦١٧	الأخير	وثلاثمائة	وثلاثمائة
٦٤١	١٦	بمضى	بمقتضى
٦٤٨	٣	باستحقاق	(١) باستحقاق
٦٤٨	١١	لوقف	لواقف
٦٤٩	الأول	$\frac{٦}{١}$	$\frac{٦}{١١}$
٦٤٩	١٩	ثم على أولاد أولاد	ثم على أولاد أولادهم
٦٥٣	٢٠	قام ولده أو ولده	قام ولده أو ولده
٦٥٧	٢٠	زنوة	زنوبة
٦٨٩	٢٠	سوغه	تسوغه
٦٩٦	١٥	المصرر	المقرر
٧١٦	١٤	رمة	غرفة
٧٢٣	٧	مفاده ان	مفاده أن

(و)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٣٠	قبل الأخير	والا سداد	والانسداد
٧٥٣	٢١	كسوف	كشوف
٧٧١	١٨	ن العقد	لأن العقد
٧٩٨	١٤	سنة ١٩٥	سنة ١٩٥١
٨٠٤	١٥	بدأ	بدء
٨١١	٢٣	ذكرتها	بمذكرتها
٨١٣	١٩	المنشار	النشار

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل أول

رئيس مجلس الإدارة

على سلطان على

رقم الإيداع ١٩٧٢/٣٩٠٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

(دار الكتب) ٨٣/٧٢/٣٢٢٣





جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية والعشرون

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٢



العدد الثالث

---

السنة الثانية والعشرون

القسم الأول

---

الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية

---





## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عباس حلى ، عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، محمود السيد المصرى .

( ١٣٧ )

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٦ القضائية :

دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . " تقديم المذكرات والمستندات " .  
حكم . " تسبيب الحكم " .

تقديم الخصم مذكرة ومقتدا بعد الميعاد المحدد لذلك . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على ما جاء بهما .

إذا كان الثابت أن المستند والمذكرة قد قدما من الخصم بعد انقضاء الميعادين اللذين حددتهما المحكمة لتقديم المستندات والمذكرات في قرارها بحجز القضية للحكم ، فإن محكمة الاستئناف لا تكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — ملزمة بالرد على ما جاء بهذه المذكرة أو هذا المستند ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٣٠

(١) قض ١٩٦٨/١/٢٥ مجموعة المكتب الفنى ص ١٩ ص ١٢٥

سنة ١٩٦١ تجارى كلى الاسكندرية ضد الطاعن وبقى المطعون عليهم وانتهت طلباته فيها الى فسخ الاتفاق المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٦٠ والمعقود بينه وبين المقاول أحمد محمد محفوظ والزام المفوض على منشأة أحمد محمد محفوظ بأن يدفع له مبلغ ٤٠١٥ ج و ٣٣ م وبصحة إجراءات الجز تحت يد باقى المطعون عليهم وقال بيانا لدعواه إنه اتفق بموجب العقد المذكور مع المقاول أحمد محمد محفوظ على أن يقوم بالأعمال الصحية اللازمة لعملية إنشاء القسم الميكانيكى بكلية الهندسة بجامعة الإسكندرية المسندة أصلا إلى منشأة أحمد محمد محفوظ واتفق فى العقد على خصم ١٠٪ من قيمة تلك الأعمال كأرباح للمقاول الأصلي ، وعلى أن تتم الأعمال المسندة للمطعون عليه الأول فى خلال عشرة شهور من تاريخ المفاولة إلا إذا كان التأخير ناشئا عن سبب خارج عن إرادته أو بسبب تأخر المقاول الأصلي فى إنجاز الأعمال المسندة إليه ، والتي يقوم بها جنبا إلى جنب مع الأعمال التي يقوم بها المطعون عليه الأول ، وإذ خالف المقاول الأصلي عقد الاتفاق أقام المطعون عليه دعوى إثبات الحالة رقم ١٦١٩ سنة ١٩٦٥ مستعجل الإسكندرية لتقدير ما قام به من أعمال وقد أظهور الخبير المتدب فيها أن له مبلغ ٢٠١٥ ج ، و ٣٣ مليا ، ومن ثم فقد أقام دعواه بالمطالبة بهذا المبلغ ومبلغ ٢٠٠٠ ج كتعويض عن الضرر المادى والأدبى الذى لحقه ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٧ قضت المحكمة بإلزام المندوب المفوض على منشأة أحمد محمد محفوظ بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٣١٥ ج و ٩٣ مليا الباقى من المفاولة ومبلغ ٦٩٠ ج و ٧٤٠ مليا كتعويض وبصحة إجراءات الجز تحت يد باقى المطعون عليهم ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ٥١٢ سنة ١٩٦٤ وطلب تعديل الحكم إلى إلزام المفوض على منشأة أحمد محمد محفوظ بمبلغ ٤٠١٥ ج و ٢١ مليا ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٨ قضت المحكمة بفسخ العقد وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٠١٥ ج و ٢٣ مليا ومبلغ ٨٠٠ ج كتعويض وبصحة إجراءات الجز تحت يد باقى المطعون عليهم . قررت الطاعنة الطعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلاها أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب لإفقاله الرد على دفاع الطاعنة الوارد



فی مذکرتہا المقدمة للجلسة ۱۹۶۶/۶/۸ والمتضمن الدفع ببطلان التکلیف بالحضور واعتبار الاستئناف كأن لم یکن نخلو الإعلان من البيانات التي یجب استيفائها فی إعلان خصم لأول مرة، ولعدم إعلان الاستئناف خلال ثلاثین یوما من تاریخ تقديمه لفلم المحضرين، واستطردت الطاعنة إلى القول بأنها تمسکت فی ذات المذکرة بالدفع بانقطاع سیر الخصومة وببطلان الإجراءات منذ تقديم الاستئناف حتی تقديم المذکرة، ذلك أن إعلان الاستئناف قد وجه إلى المفوض علی منشأة أحمد محمد محفوظ رغم أن المنشأة كانت قد أتمت وأدجت فی الشركة الطاعنة ورغم حل مجلس إدارة الشركة وتعيين مفوض علیها، مما یترتب علیہ انقطاع سیر الخصومة لزوال الصفة، لذلك فقد تمسکت الطاعنة فی مذکرتها السابقة بأن لجنة تقييم منشأة أحمد محمد محفوظ قد انتهت إلى زیادة خصومها علی أصولها وبذلك لاتسأل الدولة عن الالتزامات الناشئة فی ذمة المنشأة قبل التأميم، وقد قدمت الطاعنة الطالب المؤرخ ۱۹۶۶/۵/۲۶ وأرفق به صورة شمسية من قرار لجنة التقييم غیر أن الحكم المطعون فیہ لم یأخذ بدفاع الطاعنة أو یعنی بالرد علیہ، مما یعيبه بالخطأ فی تطبیق القانون والقصور فی التسبیب .

وحيث إن هذا النعی جمیعہ مردود، ذلك أنه ببین من الصورة الرسمية المقدمة من الطاعنة لمحضر الجلسة أن محكمة الاستئناف نظرت الدعوی بجلسة ۱۹۶۶/۳/۲۸ وحضر فیها أحد المحامين عن الطاعنة وقررت المحكمة حجز الدعوی للحکم بجلسة ۱۹۶۶/۶/۸ وصرحت بتقديم مستندات فی الأسبوعین الأولین وبتبادل المذکرات بین الخصوم فی الأسبوعین التالیین، وقد قدمت الطاعنة فی ۱۹۶۶/۵/۲۴ صورة شمسية من قرار لجنة تقييم منشأة أحمد محمد محفوظ لم یطلع علیها المطعون علیہ الأول، ثم قدمت فی ۱۹۶۶/۵/۳۱ مذکرة بدفاعها الذي أشارت إلیه بأسباب الطعن . وإذ كان هذا المستند وهذه المذکرة قد قدما بعد اقتضاء الميعادین اللذین حددتهما محكمة الاستئناف لتقديم المستندات والمذکرات فی قرارها سالف البیان بحجز القضية للحکم، فإن محكمة الاستئناف لاتكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة بالرد علی ما جاء بهذه المذکرة أو هذا المستند المقدمین بعد الميعاد المحدد لتقديم المستندات والمذکرات، ویكون النعی علی الحكم بالخطأ فی تطبیق القانون والقصور فی التسبیب علی غیر أساس .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، ودخوية المادة المشارية :  
عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، أحمد فتحي مرمي .

( ١٣٨ )

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( ١ ، ب ) نقض . ” تقرير الطعن ” . ” إعلان الطعن ” . إعلان . ” بطلان  
الإعلان ” . بطلان .

( أ ) بطلان إعلان تقرير الطعن لخلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية  
الواجب إثباتها فيها . بطلان نسبي لايملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته .

( ب ) بيان تاريخ الطعن ورقه ورامم الموظف الذي حصل التقرير بالطعن أمامه .  
ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على عدم إثباتها البطلان . عدم  
وجوب توقيع الموظف الذي حصل التقرير بالطعن أمامه . كفاية توقيع  
الحامي على أصل التقرير دون ما حاجة للتوقيع على الصور .

( ج ) حكم . ” بيانات الحكم ” .

ورد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة خطأ  
مادي . الممول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يصمد مما هو ثابت بحضور جلسة  
النطق بالحكم .

( د ) دعوى . ” نظر الدعوى ” . ” تقديم المذكرات ” . بطلان . حكم .  
” بطلان الحكم ” .

عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .  
تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم لم تتضمن دفاعاً جديداً . النسي  
على الحكم بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . لا أساس له .

۱۔ جری قضاء هذه المحكمة (۱)۔ علی أن بطلان إعلان تقرير الطعن خلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها هو بطلان نسبي لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ، وهو مالا يصح معه المطعون عليهم الخمسة الأولين التمسك بما يبدونه بشأن خلو ورقة إعلان الطعن من البيانات المتعلقة بإعلان المطعون عليه السادس .

۲۔ جری قضاء هذه المحكمة (۲)۔ علی أن بيان تاريخ الطعن ورقه واسم الموظف الذي حصل التقرير بالطعن أمامه ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب علی عدم إثباتها البطلان ، وليس ثمة ما يوجب في القانون توقيع الموظف الذي حصل التقرير بالطعن أمامه ، كما أنه يكفي توقيع المحامي الذي قرر بالطعن علی أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب ، ودون ما حاجة لتوقيعه علی الصور المعلنة منه .

۳۔ من المقرر في قضاء هذه المحكمة (۳)۔ أنه متى ورد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة لخطأ مادی وقع عند إعداد الحكم وتحريره ، فإن المعول علیه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكمل له .

۴۔ ما ترمی إليه الفقرة الثانية من المادة ۳۴۰ من قانون المرافعات السابق من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر۔ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (۴)۔ هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإيداع دفاع لم يتمكن خصمه من الرد علیه . وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الخمسة الأولين قدموا مذكرتين بدفاعهم عند حجز القضية للحكم ، واطلع الطاعن علی إحداها ولم يؤثر بالاطلاع علی الثانية . وكان الثابت

( ۱ ) نقض ۱۹۶۵/۱۰/۲۶ مجموعة المكتب الفني . ص ۱۶ . ص ۹۰۲

( ۲ ) نقض ۱۹۷۰/۲/۲۴ مجموعة المكتب الفني . ص ۲۱ . ص ۳۱۲

( ۳ ) نقض ۱۹۵۳/۶/۲۵ مجموعة القواعد في ۲۵ سنة . بتد / ۳ . ص ۵۴۲

( ۴ ) نقض ۱۹۶۹/۱۲/۲۳ مجموعة المكتب الفني . ص ۲۰ . ص ۱۲



أن هذه المذكرة الأخيرة التي لم يطلع عليها الطاعن لم تتضمن دفاعا جديدا ، بل إنها رددت ماورد في صحيفة الاستئناف والمذكرة الأخرى التي اطلع عليها الطاعن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهم الخمسة الأولين أقاموا الدعوى رقم ٦٤/٧٢٢ مدنى كلى الجيزه ضد الطاعن وضد المطعون عليه السادس وطلبوا الحكم بإلزام أولها في مواجهة الثانى بأن يؤدى إليهم مبلغ ٢٣٢٥ ج ، وقالوا بيانا للدعوى إن الطاعن باعهم النصف على الشيوع في كامل أرض وبناء العقار رقم ٨ شارع المحروسة بجهة إمبابية ، وإنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢٩ تم الاتفاق بينه وبينهم على أن يقوموا هم ببناء طابق ثالث فوق العقار المذكور على أن يتولى هو بمجرد إتمام ذلك الطابق إقامة طابق رابع في أعلاه ، وإنه رغم أنهم أقاموا الطابق الثالث تنفيذ لما التزموا به في العقد المشار إليه وسلموا رسومات الساء للمطعون عليه السادس الذى عهد إليه تنفيذ العملية ليتولى بناء الطابق الرابع بمصاريف على الطاعن ، إلا أن هذا الأخير نكل عن تعهده ثم امتنع عن دفع ما يخصه في تكاليف بناء الطابق الثالث ، وإذ بلغت هذه التكاليف ٦٥٠ ج ، يلزم الطاعن بنصفها باعتباره شريكا لهم بحق النصف في ملكية العقار المقدم الذكر فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السالفة البيان ، وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم الخمسة الأولون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٨٧١ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم الخمسة الأولين مبلغ ٢٢٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليهم الخمسة الأولون أولا

ببطلان الطعن تأسيساً على أن المطعون عليه السادس أعلن بتقرير الطعن مع تابعه دون أن يثبت المحضر غيابه واسم تابعه الذى خاطبه وأنه يقيم معه ، كما أن ورقة الإعلان قد خلت من توقيع مأمور القسم باستلام صورة الإعلان وما يدل على أن المحضر قام بعد تسليمها له بإخطار المطلوب لإعلانه ، ودفعوا كذلك ببطلان الطعن تأسيساً على أن صورة التقرير المعلنة لهم قد خلت من تاريخ الطعن ورقه واسم الموظف الذى حصل أمامه ذلك التقرير وتوقيعه بما يفيد أن الصورة المعلنة مطابقة للأصل ، كما خلت من توقيع المقرر بالطعن .

وحيث إن الدفع الأول مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن بطلان إعلان تقرير الطعن نخلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها هو بطلان نسبي لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ، وهو ما لا يصح معه للمطعون عليهم الخمسة الأولين التمسك بما يبدو أنه بشأن خلو ورقة إعلان الطعن من البيانات المتعلقة بإعلان المطعون عليه السادس به ، والدفع الثانى مردود أيضاً بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن بيان تاريخ الطعن ورقه واسم الموظف الذى حصل التقرير بالطعن أمامه ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على عدم إثباتها البطلان ، ومن أنه ليس ثمة ما يوجب فى القانون توقيع الموظف الذى حصل التقرير بالطعن أمامه ، ومن أنه يكفى توقيع المحامى الذى قرر بالطعن على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب ودون ما حاجة لتوقيعه على الصور المعلنة منه ، ومن ثم يكون الدفاعان على غير أساس متعينا رفضهما .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان والإخلال بحق الدفاع من ثلاثة أوجه ، ويقول فى بيان الوجه الأول منها إن الثابت من الإطلاع على محضر جلسة ١٩٦٦/٥/٢٩ التى حددتها محكمة الاستئناف للنطق بالحكم أن المحكمة قررت إعادة القضية للمرافعة لنفس الجلسة بسبب تعذر المداولة لغياب عضوى اليمين واليسار ، أولهما لمرضه والثانى لسفره إلى الخارج ، ثم عادت وقررت حجز القضية للحكم لآخر الجلسة ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن استبدل فيه بعضو اليمين الذى سمع المرافعة عضو آخر لم يسمع المرافعة ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى ورد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة لخطأ مادي وقع عند إعداد الحكم وتحريره ، فإن المعول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكمل له . وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي نظرت الدعوى قد شكلت من المستشار محمد عبد المجيد رئيسا ومن المستشارين الدكتور حسن الشامي وطه الصديق دنانة عضوين بما يدل على أن ورود اسم المستشار محمد فارس الجندى في ديباجة الحكم ضمن هيئة المحكمة هو خطأ مادي ، يؤكد ذلك أن رئيس الهيئة قد وقع بتصحيح هذا الخطأ في نهاية الحكم بأن استبدل باسم المستشار المشار إليه اسم المستشار الدكتور حسن الشامي ، باعتبار أن هذا الأخير هو الذي سمع المرافعة واشترك في إصدار الحكم ، كما يؤكد ما هو ثابت من الإطلاع على مسودة ذلك الحكم التي حررت في ذات التاريخ من أنها تحمل توقيعات المستشارين محمد عبد المجيد وحسن الشامي وطه دنانة وهم الذين سمعوا المرافعة على ما هو ثابت من محضر الجلسة طبقا لما سلف البيان ، فإن ما يشير الطاعن بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثاني إن المحكمة قررت في جلسة ١٩٦٦/٥/٢٩ إعادة القضية للمرافعة لغياب عضوي اليمين واليسار الذين سمعوا المرافعة فيها ثم عادت وحجزتها للحكم في آخر تلك الجلسة ، ورغم أنها لم تخطر الطاعن بهذا القرار حتى يتيح له فرصة إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة فقد أصدرت حكمها المطعون فيه في نهاية الجلسة المشار إليها ، وهو مما يعيب هذا الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة ١٩٦٦/٥/٢٩ أنه عند ما أصدرت محكمة الاستئناف قرارها بإعادة الدعوى للمرافعة لتغيب العضوين الذين كانا قد سمعوا المرافعة فيها ، حضر أمامها بهيئتها الجديدة الأستاذ فؤاد المراغى المحامي عن الأستاذ محمد صادق مطر عن الطاعن كما مثل المطعون عليهم محام آخر وتمسك كل منهما بما كان لموكليه من دفاع فيما سبق له من مرافعة أو قدمه من مذكرات ، وطلبا بعد ذلك حجز الدعوى للحكم



فإن ما يثيره الطاعن من أنه لم يخطر بالقرار المتقدم الذكر حتى يتاح له إبداء دفاعه في الدعوى أمام الهيئة الجديدة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثالث إن المحكمة قبلت مذكرات من الطرفين دون أن يطلع كل منهما على المذكرة المقدمة من الطرف الآخر ، مخالفة بذلك ما تقضى به المادة ٣٤٠/٢ من قانون المرافعات من أنه لا يجوز للمحكمة قبول أوراق أو مذكرات من الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان ماترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو عدم إتاحتها الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الخمسة الأولين قدموا مذكرتين بدفاعهم عند حجز القضية للحكم بجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ اطلع الطاعن على إحداهما ولم يؤثر بالاطلاع على الثانية ، وكان الثابت أن هذه المذكرة الأخيرة التي لم يطلع عليها الطاعن لم تتضمن دفاعا جديدا بل إنما رددت ما ورد في صحيفة الاستئناف والمذكرة الأخرى التي أطلع عليها الطاعن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه قدم لمحكمة الاستئناف شهادة رسمية تفيد استيلاء المطعون ضدهما الثالث والأخير وفي غفلة منه على المون التي صرح له بها من الإدارة الهندسية بمحافظة البحيرة لبناء الطوابق من الرابع إلى السادس على العقار موضوع النزاع ، وإنهما بذلك حالا بينه وبين تنفيذ تعهده ببناء هذه الطوابق ، وهو ما لا يجوز لها معه أن يطلبها مع سائر المطعون عليهم تنفيذ هذا الالتزام ، وإذ لم يشر الحكم المطعون فيه إلى الشهادة المشار إليها ، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل دفاع الطاعن في الدعوى فيما قال به من أن المطعون عليهم

الخمسة الأولن هم الملمرمون بمفع مكالنف بناء الطابق الثالث واللى بلغت ٤٠٠ ءج على أساس أن يكون هذا الطابق ملكا خاصا لهم انتهى الحكم إلى أن هذا الدفاع غير صحيح وذلك فى قوله "هذا القول من جانب المستأنف عليه "الطاعن" يعوزه الدلل على أن نفة الطرفين قد انصرفت إلى إجراء هذا التملك وأن يحرر العقد اللازم لذلك ويتم إشهاره لإمكان نقل الملكية ، ولما كان هذا لا أثر له فى أوراق الدعوى ، وأن بناء الدور الثالث على هذا النحو قد أضيف إلى الملك الشائع بين طرفيه الذى يملك كل طرف فيه النصف على المشاع" . وانتهى الحكم من ذلك إلى القضاء بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليهم الخمسة الأولن النصف فى التكاليف المشار إليها ، وكان هذا الذى قرره الحكم سائفا ويواجه الفصل فى موضوع الدعوى المطروحة بما لا حاجة معه لبحث ما أثاره الطاعن فى سبب النعى باعتبار أنه أمر غير متصل بالتراع ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده فيث ، وحامد وصفى ، وإبراهيم السعيد زكري .

(١٣٩)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على أرباح المهن الحرة ” .

الممولون أصحاب المهن الحرة الحاصلون على دبلوم عال من إحدى الجامعات . خضوعهم إعتباراً من سنة ١٩٥٥ لنظام الضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه . تقديم طلب بذلك في الميعاد المحدد لتقديم الإقرار . لا يفنى من هذا الطلب تقديم ذلك الإقرار .

مفاد نص المادة الأولى ونص الفقرة الأولى من المادة الثانية ونص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، أن المشرع استحدث للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى ، وإبتداء من سنة ١٩٥٥ ، نظام الضريبة الثابتة ، وذلك إستثناء من القواعد المقررة لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ، ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة إختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية ، بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، ولا يفنى عن هذا الطلب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قيام الممول بتقديم الإقرارات السنوية بالأرباح ، إذ هو إلترام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية .

(١) قض ١٩٧١/٥/١٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٦٢٥ .

قض ١٩٦٦/٥/١٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٩٨ .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه وهو طبيب قدم إلى مأمورية ضرائب سوهاج إقرارا عن صافى إيراده الخاضع للضريبة على أرباح المهن الحرة غير التجارية عن سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٢٠٠ جنيه وعن سنة ١٩٥٩ بأنها أسفرت عن خسائر، وربطت المأمورية الضريبة عليه بمبلغ ٣٠ جنيه عن كل من السنتين، وفقا للسادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذى يحكم واقعة النزاع وإذا أخطرت المأمورية بهذا الربط واعترض وطلب إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها فى ١٩٦٠/٧/٣٠ بإلغاء الربط الذى تم على المطعون عليه عن سنتى النزاع طبقا للفتاات الثابتة وتكليف المأمورية بإعادة اتخاذ إجراءات الربط على أساس الأرباح الفعلية ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ تجارى سوهاج الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة بإلغاء فى هذا الخصوص والقضاء بحضوع المطعون عليه للضريبة وفقا للفتاات الثابتة عن سنتى النزاع ، وبتاريخ ١٩٦٣/١/٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة وخضوع المطعون عليه للضريبة وفقا للفتاات الثابتة فى كل من السنتين المذكورتين ، وهى ٣٠ جنيه ضريبة مهنة ، ١٠ ج و ٩٧٣ م ضريبة دفاع . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف سيوط طالبا بإلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٧١ سنة ٣٨ ق ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الطعن المقدم من مصلحة الضرائب فى قرار اللجنة وتأييد هذا القرار . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض فى خصوص قضائه بتأييد قرار لجنة الطعن بالنسبة للربط عن سنة ١٩٥٩ ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فى الأخيرة منهما نقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنص عليه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ الواضح منها أن المشرع استحدث بمقتضى هذه الفقرة نظام الضريبة الثابتة بالنسبة لأصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على سبيل الإستثناء من الربط المقرر بالنسبة لذوى المهن الحرة فى المواد ٧٢ وما بعدها من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ورخص لهم فى نفس الوقت إختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك للمأمورية المختصة بمقتضى خطاب مسجل بعلم الوصول فى الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه محاسبة المطعون عليه على أساس أرباحه الفعلية دون أن يقدم طلبا بالمحاسبة على هذا الأساس وجرى فى قضائه على أن تقديم الممول إقرار الأرباح السنوية يدل على رغبته فى المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الشارع قد نص فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذى يحكم واقعة النزاع وقبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ — على أنه ” إستثناء من أحكام المواد ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥/٤ — ٥ ، ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتى . “ ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه ” يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة إختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسل إلى المأمورية المختصة فى الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية “ كما نص فى المادة الخامسة على أنه ” يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ “ ، ومفاد هذه النصوص أن المشرع استحدث للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وإبتداء من سنة ١٩٥٥ نظام الضريبة الثابتة ، وذلك إستثناء من القواعد المقررة لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ، ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة إختيار المحاسبة

على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية، ولا يفتى عن هذا الطلب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قيام الممول بتقديم الإقرارات السنوية بالأرباح، إذ هو التزم آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية، وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لم يقدم طلباً بحاسبته على أساس الأرباح الفعلية عن سنة ١٩٥٩ في الميعاد المحدد لتقديم الإقرار وجرى الحكم المطعون فيه في قضائه على أن تقديم إقرار الأرباح عن تلك السنة يفصح عن رغبته في المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من خضوع المطعون عليه لنظام الضريبة النابتة في سنة ١٩٥٩ وهي ٣٠ جنيه ضريبة مهنية + ١٠ ج و ٩٧٣ م ضريبة دفاع .



## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، وعضوية السادة المستشارين :  
مجد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومجد عادل مرزوق .

( ١٤٠ )

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ القضائية : " أحوال شخصية " .

نقض . " ميعاد الطعن " . " ميعاد المسافة " . موطن . أحوال شخصية .

ميعاد الطعن بالنقض - ستون : ما . تحديد الطاعن موطنه في جميع مراحل التقاضى في مدينة  
القاهرة . الادعاء بأنه يقيم بمدينة أخرى ابتغاء إضافة ميعاد مسافة . غير مجد .

تقضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن  
السلطة القضائية معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بأن ميعاد الطعن بالنقض  
ستون يوما ، وإذا كان احكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٨  
ولم يطعن الطاعن فيه بطريق النقض إلا في ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ بينما الميعاد كان  
قد انتهى يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ ، فإن الحق في الطعن يكون قد سقط .  
ولا يغير من ذلك ما قرره الطاعن بالجلسة من أنه يقيم بناحية ... ابتغاء إضافة  
ميعاد مسافة بين موطنه بهذه الناحية وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة  
طالما كان الثابت من أوراق أن الطاعن حدد موطنه في جميع مراحل التقاضى  
في مدينة القاهرة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٦٧ سواهج

الابتدائية للأحوال الشخصية ولاية على النفس ضد المطعون عليها طالبا الحكم ببطلاق عقد زواجه بها . وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٤ حكمت المحكمة بطلبات الطاعن .

استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافها برقم ٤٣١٣ ق ( مأمورية سوهاج أحوال ملي ) وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها . وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٥ وأن موطن الطاعن مدينة القاهرة ، وقد قرر بالطعن بالنقض في ١٩٦٨/٧/٦ أي بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ صدور الحكم فيكون الطعن قد رفع بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ تقضى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٨ ولم يطعن الطاعن فيه بطريق النقض إلا في ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ بينما الميعاد كان قد انتهى يوم ٤ يوليو سنة ١٩٦٨ فإن الحق في الطعن يكون قد سقط ، ولا يغير من ذلك ما قرره الطاعن بالجلسة من أنه يقيم بالبليزا ابتغاء إضافة ميعاد مسافة بين موطنه بالبليزا وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن حدد موطنه في جميع مراحل التقاضي في مدينة القاهرة ، فقد أثبت في صدر الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه وقرار الإعفاء من رسوم الطعن بالنقض أنه يقيم بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة ، كما أن التوكيل الصادر منه لمحاميهِ للطعن بالنقض أثبت فيه ذلك العنوان ، بل أنه ضمن أسباب الطعن أنه يقيم بالقاهرة الأمر الذي يدل على أن موطن الطاعن هو مدينة القاهرة وأن ما قرره بالجلسة من أنه يقيم بالبليزا قصد به — على غير سند من الواقع — إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الحق فيه ، وهو ما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجودة أحمد قيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم المعبد ذكرى .

( ١٤١ )

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ، ب ) ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” .  
” الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ” . ” وعاء الضريبة ” .  
شركات . ” شركات التوصية ” .

( ١ ) ما تنتجه حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية من الأرباح  
والفوائد . خضوع ، لضريبة على إيرادات القيم المنقولة وبالتالي  
للضريبة العامة على الإيراد .

( ب ) الخسارة التي تصنف لها شركة التوصية . لا تخضع من وعاء الضريبة  
العامة للشريك الموصى إلا بعد حل الشركة وتصفيتها .

خسارة النصفية . شرط خصمها أن تكون متعلقة بسنة التصفية  
والسنوات الثلاث السابقة عليها .

١ — أوضحت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن  
الضريبة العامة على الإيراد كيفية تحديد إيرادات العقارات المبنية والزراعية التي  
تدخل في وعاء هذه الضريبة ، ثم تناولت باقي الإيرادات بقولها ” أما باقي  
الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية  
الخاصة بها ” ، وإذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن الفوائد والأرباح التي تنتجها حصص الشركاء  
الموصين في شركات التوصية تخضع لضريبة القيم المنقولة ، فإن مؤدى ذلك  
أن ما تنتجه حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية من الأرباح والفوائد



ينخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد ، لأن ما ينخضع للضريبة النوعية ينخضع بدوره للضريبة العامة .

٢ — الخسارة التي تستهدف لها شركة التوصية لا تخصم من وعاء الضريبة العامة للشريك الموصى ، لأنها تتحملها طالما كانت قائمة بنشاطها ، ولا تتحدد خسارة هذا الشريك إلا بعد حل الشركة وتصفيتها . ونص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — الذي يحكم الواقعة — قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ صريح في أن الخسارة المصرح بنخصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد هي خسارة التصفية التي تستهدف لها الممول نتيجة بيع المنشأة أو وقف عملها على أن تكون متعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على خصم قيمة الخسارة التي أصابت المطعون عليه باعتباره شريكا موصيا من وعاء الضريبة العامة على الإيراد رغم أن هذه الخسارة ليست ناتجة عن تصفية الشركة ، استنادا منه إلى أن نص الفقرة الرابعة المشار إليه لا يقتصر على خصم خسائر التصفية بل يشمل كافة أنواع الخسائر التي يتعرض لها الممول فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماثرا وراق الطعن — في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت صافي إيراد المطعون عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٤٧٠١ ج و ٥٨٩ م ، وإذا احتراض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٩ بتأييد المأمورية في تقديرها ، فقد طعن على هذا القرار بالدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٥٩

تجاري كلى أسـيـوط طالبـا تعديله وتحديد صافي إيراده في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٩٩٤ ج و ٢٧٥ م استنادا إلى أن اللجنة لم تخصم من وعاء الضريبة خلال مسنة النزاع وفقا للمادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مبلغ ١١٥٦ ج و ١٨٧ م قيمة الضرائب المباشرة التي سددتها في هذه السنة ومبلغ ٥٥١ ج و ١٢٧ م مقدار الخسارة التي تحملها باعتباره شريكا موصيا في شركة ميشيل . أ . بنا كي وشركاه التي تباشر استغلال سيارات الأجرة بالاسكندرية . وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بتعديل القرار واعتبار صافي إيراد المطعون عليه مبلغ ٣٣٩٨ ج و ٧٩٩ م في سنة ١٩٥١ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٦ سنة ٣٧ ق تجاري أسـيـوط طالبة إلغائه فيما قضى به من خصم مبلغ ٥٠٥ ج و ٤٢٦ م قيمة الخسارة التي أصابت المطعون عليه في سنة ١٩٥١ باعتباره شريكا موصيا من وعاء الضريبة العامة على الإيراد والحكم باعتبار إيراده في تلك السنة مبلغ ٣٩٠٤ ج و ٢٢٥ م . وبتاريخ ٩ مارس سنة ٦٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قضى بنخصم الخسارة التي لحقت المطعون عليه باعتباره شريكا موصيا وقسـدـرها ٥٠٥ ج و ٤٢٦ م من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥١ مستندا في ذلك إلى الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ التي تقضى بنخصم الخسائر التي يستهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون . ذلك أن نتاج حصة التوصية من فوائد وأرباح يخضع لضريبة القيم المنقولة ويخضع بدوره للضريبة العامة على الإيراد طبقا للمادة ٦٦١ من القانون المذكور، أما الخسارة فتتحملها الشركة فلا يجوز خصمها من وعاء الضريبة العامة على إيراد الشريك الموصى ، هذا إلى أن الخسارة التي أشار إليها الحكم لم تنتج عن تصفية الشركة وهو ما تشترطه الفقرة الرابعة من المادة السابعة سالفة الذكر .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد بعد أن أوضحت كيفية تحديد إيرادات العقارات المبنية والزراعية التي تدخل في وعاء هذه الضريبة تناولت باقي الإيرادات بقولها ” أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها “ ، وإذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن الفوائد والأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية تخضع لضريبة القيم المنقولة ، وكان يؤدي ذلك أن ما تنتجه حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية من الأرباح والفوائد يخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد لأن ما يخضع للضريبة النوعية يخضع بدوره للضريبة العامة ، وإذ كانت الخسارة التي تستهدفها الشركة لا تخصم من وعاء الضريبة العامة للشريك الموصى لأنها تتحملها طالما كانت قائمة بنشاطها ولا تتحدد خسارة الشريك إلا بعد حل الشركة وتصفيتها . وإذ تنص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ سالف الذكر الذي يحكم الواقعة قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٩ على أن ” تخصم من الإيراد الخسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها “ وكان هذا النص صريحاً في أن الخسارة المصرح بخصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد هي خسارة التصفية التي تستهدف لها الممول نتيجة بيع المنشأة أو وقف عملها على أن تكون متعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على خصم مبلغ ٥٠٥ ج و ٤٢٦ م قيمة الخسارة التي أصابت المطعون عليه باعتباره شريكاً موصياً في شركة مشيل . ابنا كي من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥١ رغم أن هذه الخسارة ليست ناتجة عن تصفية هذه الشركة استناداً منه إلى أن نص الفقرة الرابعة المشار إليه لا يقتصر على خصم خسائر التصفية بل يشمل كافة أنواع الخسائر التي يتعرض لها الممول ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، ولما هو ثابت من كتاب مراقبة ضرائب العطارين ثانی المؤرخ ١٩٥٨/٢/٢٥ أن شركة ميشيل . ا . بنا كي لا تزال تمارس نشاطها بعد سنة النزاع ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من خصم مبلغ ٥٠٥ ج و ٤٢٦ م قيمة الخسارة التي أصابت المطعون عليه باعتباره شريكا موصيا في الشركة المشار إليها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في تلك السنة والقضاء برفض الدعوى وتأييد قرار اللجنة في هذا الخصوص .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ميكل ، ومضوية المادة المستشارين : جودة أحمد  
فيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” رسم الأيلولة على التركات ” . ” تقدير قيمة التركة ” .

إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة على التركات . قصره على دار  
واحدة فقط مهما تعددت الدور المخصصة لتلك السكنى .

مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
بفرض رسم الأيلولة على التركات أن المشرع قصر الإعفاء من الرسم على دار  
واحدة مخصصة لسكنى أسرة المتوفى ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل كلمة  
” الدار ” بصيغة المفرد ولم يستعمل كلمة ” الدور ” بصيغة الجمع ، وأن مجلس  
النواب رفض اقتراحا كان قد تقدم به أحد أعضائه بتعديل النص سالف الذكر  
بحيث تعفى من الرسم الدور المخصصة لسكنى أسرة المتوفى سواء كانت منزلا أو  
أكثر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه  
على أن الإعفاء من الرسم يشمل الدور الثلاث المتروكة عن مورث المطعون عليهم  
والمخصصة لسكنى أسرته ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب إيتاى البارود قدرت صافي تركة

مورث المطعون عليهم المتوفى في ١٩٥٦/١٢/٢٣ بمبلغ ٧٦٨٣٩ ج وإذ أخطرت المطعون عليهم بهذا التقدير واعترضوا عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها في ١٩٥٩/٧/٤ بتعديل صافي التركة إلى مبلغ ٣٣٩٥٠ ج و ٨٤٣ م ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٩ تجارى دمنهور الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه وتأييد تقديرات المأمورية واستندت في ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن اللجنة أخطأت إذ أعفت من رسم الأيلولة على التركات ثلاث دور تركها المورث على أساس أنها مخصصة لسكنى أسرته مع أن الإعفاء يقتصر على دار واحدة . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغائه وتأييد تقديرات المأمورية وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٣٠ سنة ١٨ قى تجارى وبتاريخ ١٩٦٤/٢/١١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص قضائه بسريان الإعفاء من الرسم على الدور الثلاث التي تركها المورث ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بإعفاء ثلاث دور متروكة عن مورث المطعون عليهم من رسم الأيلولة على التركات باعتبار أنها مخصصة لسكنى أسرته استنادا إلى نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، في حين أن هذه المادة صريحة في قصر الإعفاء من الرسم على دار واحدة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم الأيلولة على التركات على أنه "ويعفى من الرسم ولا يدخل في تقدير قيمة التركة أولا : الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى والأثاث والمفروشات ما دام محتفظا بها لهذا الغرض ويستحق الرسم إذا بيعت في خلال عشر سنوات من تاريخ وفاة المورث" ، يدل على أن المشرع



قصر الإعفاء من الرسم على دار واحدة مخصصة لسكنى أسرة المتوفى ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل كلمة الدار بصيغة المفرد ولم يستعمل كلمة الدور بصيغة الجمع ، وأن مجلس النواب رفض اقتراحا كان قد تقدم به أحد أعضائه بتعديل النص سالف الذكر بحيث تعفى من الرسم الدور المخصصة لسكنى أسرة المتوفى سواء كانت منزلا أو أكثر ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الإعفاء من الرسم يشمل الدور الثلاث المتروكة عن مورث المطعون عليهم والمخصصة لسكنى أسرته ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

---

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، وأحمد فتحي مرمي .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٥ القضائية :

استئناف . ” الأثر الناقل للاستئناف ” . ” نطاق الاستئناف ” . حكم .  
” عيوب التدليل ” . ” ما يعد قصورا ” .

الاستئناف ينقل موضوع النزاع بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع في حدود طلبات  
المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية . ضرورة فصل هذه المحكمة في النزاع بقضاء مسبب يواجه عناصره  
الواقعية والقانونية على السواء .

وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث  
سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع  
النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها  
بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب  
يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء . وإذا كان يبين مما أورده  
الحكم المطعون فيه أنه جعل لمحكمة الدرجة الأولى أن تنفرد بتقدير أقوال الشهود  
دون رقابة من محكمة الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للاستئناف  
وتحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع ، وتحلى عن تقدير الدليل فيه مما  
يعيبه بالخطأ والقصور ، ويستوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المطعون ضدهم (من الأول إلى الرابعة عشرة) أقاموا الدعوى رقم ٩٩١  
سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون ضدهما الأخيرتين ، طالبين القضاء  
بتثبيت ملكيتهم لمقدار الثلث شائعا في ١٨ ف و ١ ط و ٢ س ومنزل مبينة الحدود  
والمعالم بصحيفة الدعوى والتسليم وأسسوا دعواهم على أن مورثة الطرفين  
السيدة نادية إبراهيم توفيت في ٢٦/١١/١٩٥٥ عن تركة مقدارها ١٨ ف و ١ ط  
و ٢ س ومنزل مبينة المعالم بالصحيفة وبرغم أنهم يرثون الثلث في هذه التركة ، فقد  
وضعت المطعون ضدهما الأخيرتان اليد على جميع أعيان التركة ، ومنعتا عنهم  
نصيبهم الشرعى فيها ، ومن ثم فقد أقاموا دعواهم طالبين القضاء بتثبيت ملكيتهم  
لهذا النصيب . وفى أثناء سير الدعوى طلبت الطاعنات التدخل فى الخصومة  
استنادا إلى أنهن يملكن العقارات موضوع الدعوى بمقتضى عقد بيع مؤرخ  
٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صادر لهن من مورثة المطعون ضدهم ، وأنهن قد أقرن  
الدعوى رقم ٣٠٣ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى المنصورة ضد البائعة بطالب صحة ونفاذ  
هذا العقد ، وسجلن صحيفة الدعوى فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ ثم سجلن محضر  
الصلح الذى انتهت به الدعوى فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . دفع المطعون ضدهم  
( الأربعة عشر الأولون ) بطلان عقد البيع الصادر للطاعنات لانعدام إرادة  
البائعة واحتياطيا باعتباره وصية ، وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بإحالة  
الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم ( الأربعة عشر الأولون ) أن البيع  
انصادر من مورثتهم بالعقد المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ هو فى حقيقته وصية .  
وبعد أن استمعت المحكمة لشهود الطرفين قضت فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢  
( أولا ) باعتبار التصرف الصادر من المرحومة ” نادية إبراهيم “ بموجب العقد  
المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وصية . و ( ثانيا ) بنسب مكتب خبراء وزارة  
العدل لتقدير قيمة أعيان التركة وقيمة الأعيان المتصرف فيها إلى الطاعنات . استأنفت  
الطاعنات الشق الأول من هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ١٥ ق المنصورة ، كما أقام  
المطعون ضدهم ( الأربعة عشر الأولون ) استئنافا مقابلا . وقضت محكمة استئناف  
المنصورة فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما مضمونا ،  
وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة



للاستئناف الأصلي وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وبالجلسة المحددة انظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقلن إن الحكم المطعون فيه اقتصر في إقامة قضائه برفض الاستئناف على أن الحكم المستأنف أقيم على ما استخلصته محكمة الدرجة الأولى من أقوال الشهود والقرائن الأخرى التي أوردتها ، وأن من حق المحكمة أن تأخذ بقول شهود أى الخصمين وتطرح قول شهود الخصم الآخر دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب إذ أن مرد ذلك إلى عقيدتها ، وأن محكمة الدرجة الأولى حين اطمأنت لقول شهود الإثبات قد أفصححت عن الأسباب التي استهدتها في قضائها واكتفى الحكم المطعون فيه بهذا القدر دون أن يكشف عن رأيه في موضوع الاستئناف أو يواجه ما أثارته الطاعنات من تعيب الحكم المستأنف في تقديره لأقوال الشهود ، بل كف نفسه عن مراقبة هذا الحكم ، وجعل لمحكمة الدرجة الأولى السلطة الكاملة في تقدير الدليل دون رقابة من محكمة الاستئناف ، وهو من الحكم المطعون فيه خطأ وقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك أن وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب . وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى في إقامة قضائه برفض الاستئناف على مجرد القول "إن محكمة الدرجة الأولى قد أقامت قضاءها على ما استخلصته من أقوال الشهود المؤيدة بالقرائن الأخرى التي ساقها والتي خلصت منها إلى أن العقد المطعون فيه قد قصد به الإيضاء ، وأن لمحكمة أن تأخذ بشهود أى الخصمين وتطرح شهود الخصم الآخر دون أن تكون ملزمة

بإبداء الأسباب ، وأن مرد ذلك إلى عقيدتها وتقديرها للدليل المطروح عليها ،  
ومحكمة الدرجة الأولى حين اطمأنت إلى قول شهود الإثبات قد أفصححت  
عن الأسباب التي استهدتها في قضائها “ . وكان الحكم المطعون فيه قد جعل  
بذلك لمحكمة الدرجة الأولى أن تنفرد بتقدير أقوال الشهود دون رقابة من محكمة  
الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف الأثر الناقل للاستئناف ، وحجب نفسه  
عن مواجهة موضوع النزاع ، وتخلي عن تقدير الدليل فيه ، مما يعيبه بالخطأ  
والقصور ويستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب  
الطعن .

---

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقزلو نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 عباس حلي دبد الجواد ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد عمر المصري ، وأحمد  
 فتحي مرمي .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٦ القضائية :

حكم . " الطعن في الحكم " . القبول المانع من الطعن .

القبول المانع من الطعن . شرطه أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه  
 الحق في الطعن فيه . تنفيذ الحكم الابتدائي الموصوف بالنفاذ المعجل بلا كفالة اختيارا لا يدل  
 على الرضاء به .

مفاد نص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء  
 هذه المحكمة (١) — أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون  
 قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه . وإذا كان  
 قيام الطاعة بتنفيذ الحكم الابتدائي — اختيارا — لا يدل على الرضاء به لأن  
 الحكم المذكور موصوف بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، فإن لم ينفذ اختيارا نفذ  
 جبرا ، فإذا ما تفادى المحكوم عليه التنفيذ الجبري بالتنفيذ الاختياري ، فإن ذلك  
 لا يدل على قبوله الحكم المطعون فيه وتركه الحق في الطعن فيه ، وإذا كان ذلك ،  
 وكان الحكم المطعون فيه قد عول على التنفيذ الاختياري ، واستخلص من ذلك  
 قبول الحكم الابتدائي والتخلي عن الحق في الطعن بالاستئناف ، فإنه يكون معيبا  
 بما يستوجب نقضه .

(١) قض ١٩٦٦/٦/٣٠ مجموعة المكتب الفني . س ١٧ . ص ١٤٩٠



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى ١٢١٠ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد المرحوم المهندس أحمد عبود ، وطلبت الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ١٩٩٦٠ ج و ٨٩٦ م ، ثم وجهت طلباتها فيما بعد إلى الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر العسكرى رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ — وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٥ قضت المحكمة بنسب الخبير الحسابى فؤاد مصطفى ( المطعون عليه ) للقيام بالأمورية الميمنة بالحكم وكلفت الطاعنة بإيداع مبلغ ١٠٠ ج على ذمة مصاريف وأتعاب الخبير ، وبعد أن قدم المطعون عليه تقريره قدر له رئيس الدائرة التى عينته مبلغ ٩٠٠ ج أتعابه ومصاريفه . تظلمت الطاعنة من أمر التقدير وطلبت تعديله إلى مبلغ ٢٥٠ ج كما تظلم منه المطعون عليه ، وطلب تعديله إلى مبلغ ١٨٠٠ ج وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠ قضت المحكمة برفض التظلم المرفوع من الطاعنة وبتعديل أمر التقدير إلى مبلغ ١٥٠٠ ج يخصم منه المبلغ السابق إيداعه على أن ينفذ بالمبلغ على الطاعنة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ٥٦٢ سنة ٨٢ ق ، ودفع المطعون عليه بعدم جواز الاستئناف لقبول الطاعنة الحكم الابتدائى . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . قررت الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها لقبولها الحكم الابتدائى

وذلك بتنفيذها لهذا الحكم اختياراً — بتحويلها بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٦ شيكا بالمبلغ الباقي للمطعون عليه من أصل المبلغ المقضى به ، ولما كان الحكم الابتدائي موصوفاً بالنفاذ المعجل وقد قام المطعون عليه بإعلان صورته التنفيذية للطاعة في ١٩٦٥/٢/٧ مما يذنب عن عزمه على التنفيذ جبراً ، فإن قيام الطاعة بتنفيذ هذا الحكم لا يمكن أن يؤخذ منه قبولها له ، وإذ كان ذلك منها تلافياً لتنفيذه جبراً حيث لا تملك في هذه الحالة منع تنفيذه ، ولا يفيد ذلك قبولها الحكم الابتدائي ونزولها عن الطعن فيه ، لأن القبول المانع من الطعن يجب أن يكون صريحاً واضحاً ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعة استناداً إلى قيامها اختياراً بتنفيذ الحكم الابتدائي الموصوف بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، واعتبر ذلك منها قبولاً للحكم الابتدائي ، وإذ تنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات السابق على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم " فقد أفادت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، ولما كان قيام الطاعة بتنفيذ الحكم الابتدائي — اختياراً — لا يدل على الرضاء به لأن الحكم المذكور موصوف بالنفاذ المعجل وبلا كفالة فإن لم ينفذ اختياراً نفذ جبراً ، فإذا ما تفادى المحكوم عليه التنفيذ الجبري بالتنفيذ الاختياري فإن ذلك لا يدل على قبوله الحكم المطعون فيه وتركه الحق في الطعن فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على التنفيذ الاختياري واستخلص من ذلك قبول الحكم الابتدائي والتغلي عن الحق في الطعن بالاستئناف فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧١

رئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ووحيد ضياء الدين حنفى ، ومحمود السيد المصرى .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ٩ لسنة ٧ بـ التضيائية :

( أ ) موطن . محكمة الموضوع . ” سلبتها فى مسائل الواقع ” .

تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللانم توافقها و الموطن . من الأمور  
الواقعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

( ب ، ج ) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” السبب الجديد ” .

( ب ) النعى بخالفة الحكم للثابت بعقد البيع محل الدعوى دون تقديم ذلك  
العقد . عار عن الدليل .

( ج ) قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى اكتفاء بأسبابه .  
ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائى دون أن يثبت أن الطاعن  
قد عرضه على محكمة الدرجة النافية . سبب جديد لا يجوز إثارة لأول  
مرة أمام محكمة النقض .

١ — لا وجه لما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يدل على قيام عنصر  
الاستقرار ونية الاستيطان اللانم توافقها فى الموطن ، إذ أن ذلك من الأمور  
الواقعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٢ — إذا كان الطاعن لم يقدم عقد البيع محل الدعوى الذى يقول إن الحكم  
المطعون فيه قد خالف الثابت به ، فإن النعى على الحكم بخالفة الثابت فى الأوراق  
يكون عاريا عن الدليل .



٣ — إذا كان النعى واردا على أسباب الحكم الابتدائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد ذلك الحكم اكتفاء بأسبابه دون أن يضيف إليها أسبابا جديدة في هذا الخصوص ، ولم يثبت أن الطاعن عرض مطاعنه على محكمة الدرجة الثانية ، فإنها بذلك تكون أسبابا جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٥٩٨ سنة ١٩٦٥ مدني كلى القاهرة على الطاعن وباقي المطعون ضدهم ، وقالوا في عريضتها إنه بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥٦/٨/٣٠ باع لهم الطاعن وباقي المطعون ضدهم عدا الأخيرة وبصفتهم ممثلين لمستحق وقف المرحوم الشيخ برهان الدين إبراهيم عبد الكريم — كامل أرض ومباني المنزل المبنين موقعا وحدودا بالعقد المذكور لقاء ثمن مقداره ٨٠٠ ج دفع منه وقت تحرير العقد مبلغ ٦٠٠ ج والباقي وقسده ٢٠٠ ج يدفع عند التصديق على العقد النهائي — وإذ تبين أن البائعين لا يملكون العقار المبيع وترتب على ذلك أن أشهرت وزارة الأوقاف — المطعون ضدها الأخيرة — بيعه ورسا مزاده على المطعون ضدهم الأربعة الأول بثمن قدره ٨٢٠ ج قاموا بدفعه إلى وزارة الأوقاف ، وأصبح بذلك عقد البيع مفسوخا من تلقاء نفسه ، فقد أقاموا هذه الدعوى وطلبوا فيها الحكم بفسخ عقد البيع المشار إليه وبإلزام الطاعن والمطعون ضدهم عدا الأخيرة ، بأن يدفعوا لهم مبلغ ٦٠٠ ج ، وفي ١٩٦٥/٥/٣ قضت المحكمة بإبطال عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٦/٨/٣٠ وبإلزام الطاعن والمطعون ضدهم من الخامس إلى الثامن بأن يدفعوا للمطعون ضدهم الأربعة الأول مبلغ ٦٠٠ ج . استأنف

الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٤٥ سنة ٨٢ ق ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٦/١/٢٩ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب وخالف الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان صحيفة الدعوى لأنها لم تعلن إليه إعلانا صحيحا ذلك أن إعلانه بها ، وهي دعوى لا تتعلق بمهنته كطبيب بل تتعلق ببيع عقار قد وجه إليه في محل عمله كطبيب بشارع العباسية ، بينما أن موطنه بالعجوزة قسم الدقي ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع تأسيسا على أن الطاعن كان يقيم وقت حصول الإعلان بشارع العباسية بدليل أن المحضر أعلنه فيه مخاطبا مع خادمتها المقيمة معه ، وعلى أن هذا البطلان إذا صح قد زال بحضور الطاعن أمام محكمة أول درجة ، ويرى الطاعن أن قول الحكم بأن المكان الذي أجرى فيه الإعلان هو موطنه مخالف للقانون ومشوب بالقصور ، ذلك أن مخاطبة المحضر للخادمة في المكان المشار إليه لا يدل على أن الطاعن يقيم فيه عادة حتى يكون موطنه الذي يحصل إعلانه فيه ، لأن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وإذا لم يدل الحكم على قيام عنصر الاستقرار ، ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن فإنه يكون مشوبا بالقصور ، ولا يجوز الاستناد إلى نص المادة ٤١ من القانون المدني التي تجيز استثناء اعتبار المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطنه ، لأن هذا الاعتبار قاصر على ما يتصل بإدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة وليس في بيع العقار أية علاقة بمهنة الطاعن كطبيب مما لا يصح معه إعلانه بالدعوى الحالية في عيادته ، وإذا اعتبر الحكم إعلان الدعوى الذي تم على هذه الصورة صحيحا فإنه يكون مخالفا للقانون علاوة على ما يشوبه من قصور ، كما أن قول الحكم إن حضور الطاعن أمام محكمة أول درجة قد أزال البطلان مخالف للثابت في الأوراق ، لأن الثابت من محاضر الجلسات أمام تلك المحكمة أن الطاعن لم يمثل في أية جلسة منها ، مما يوجب الحكم فوق خطئه في القانون وقصوره في التسبيب بخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى بقوله " إنه بالنسبة للدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية وهو موضوع السبب الأول من أسباب الاستئناف ، فردود بأن الثابت من الاطلاع على أصل إعلان المستأنف الطاعن بهذه الصحيفة أن الإعلان وجه اليه بشارع العباسية رقم ٩٦ ألف قسم الوايلي باعتبار هذا المكان محل إقامته ، وقد كلف فيه بالحضور بجلسة ١٥/٢/١٩٦٥ ، ولما لم يحضر أعيد إعلانه في نفس العنوان بجلسة ١/٣/١٩٦٥ مخاطبا مع خادمتها " مرزوقة محمد علي " المقيمة معه مما يدل على أنه كان يقيم في هذا المكان وقت حصول الإعلان ، ومع ذلك فإن المستأنف عليه وقد مثل أمام محكمة أول درجة لم يبد هذا الدفع فإن هذا الحضور يزيل ما قد يكون قد شاب ورقة التكليف بالحضور من بطلان ناشئ عن عيب في الإعلان إذا صح ما يدعيه وذلك وفقا لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات " وهذا - الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أنه أقام قضاءه على دعائين الأولى أن إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى الابتدائية بشارع العباسية صحيح لأن هذا المكان يعتبر موطنه واستخلص الحكم ذلك استخلاصا سائغا من واقع أوراق الدعوى ، والدعامة الثانية أن حق الطاعن في التمسك بهذا البطلان قد زال بحضوره أمام محكمة أول درجة وأيا كان وجه الخطأ فيما قرره الحكم في هذه الدعامة فإن الدعامة الأولى تكفي لحمل قضائه ، ولا وجه لما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يدل على قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن ، إذ أن ذلك من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وبذلك يكون النعي على الحكم بهذا السبب جميعه غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن دفاعه أمام محكمة الاستئناف كان يقوم على أن الحكم الابتدائي أخطأ إذ اعتبره بائعا وألزمه مع البائعين برد مقدم الثمن ، ذلك أنه يبين من عبارات العقد أنه لم يكن إلا مجرد وكيل عن البائعين في قبض الثمن وحفظه لديه إلى أن يقوم بتسليمه إليهم وقد سلمه فعلا إلى وكيلهم الذي تولى توزيعه عليهم وبذلك برأت ذمة الطاعن من الثمن إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع واعتبره أحد البائعين



إستنادا إلى أنه بعد أن وقع في صلب العقد أمام العبارة الدالة على إستلامه مقدم الثمن بإعتباره أمين البائعين عاد فوقع تحت عبارة الطرف الثانى "البائعين" التى ذيل بها العقد مما يدل على أنه واحد منهم ، ويقول الطاعن إن هذا من الحكم استخلاص غير سائغ ، ذلك أن توقيعه أمام عبارة "باعتباره أمينا لصندوق البائعين" هو تأكيد للصفة التى وقع بمقتضاها أى أنه نائب عن البائعين — والتوقيع فى نهاية العقد لا يغير من الصفة التى ذكرت صراحة فى صلبه هذا إلى أن ما أثبتته الحكم من أن توقيع الطاعن تحت عبارة الطرف الثانى (البائعين) مخالف للثابت فى الأوراق لأنه لم يذكر فى نهاية عقد البيع عبارة الطرف الثانى (البائعين) إنما ذكرت عبارة الطرف الثانى فقط .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد فى هذا الخصوص قوله "باطلاع المحكمة على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٨/٣٠ بين أنه محرر بين المستأنف عليهم الأربعة الأول (المطعون ضدهم الأربعة الأول كطرف أول مشتريين وبين ممثلى مستحقى أوقاف المرحوم الشيخ برهان الدين إبراهيم دون ذكر أسمائهم كطرف ثان "بائعين" وقد ذكر فيه أن الثمن يدفع بالكيفية الآتية ٦٠٠ ج دفعها المشترون خصما من الثمن للطرف البائع ويعتبر هذا العقد إيصالا باستلام المبلغ المذكور ليد الدكتور محمد اسماعيل الحداد "الطاعن" أمين صندوق البائعين وقد وقع المستأنف "الطاعن" قرين هذه العبارة الأخيرة فى صلب العقد وذيل هذا العقد بتوقيعات المشتريين تحت عبارة انطرف الأول وتوقيعات المدعى عليهم ومن بينهم المستأنف "الطاعن" تحت عبارة الطرف الثانى "البائعين" الأمر الذى لا يحتمل شكاً فى أن المستأنف "الطاعن" إنما وقع على عقد البيع بإعتباره أحد أفراد الطرف الثانى المنوه عنهم بصدر العقد بأنهم ممثلو مستحقى الوقف ولو كان الأمر غير ذلك لاقتصر توقيع المستأنف الطاعن على العبارة الدالة على إستلامه مقدم الثمن بإعتباره أمينا لصندوق البائعين دون أن تكون له صفة أخرى ولما وقع بعد ذلك فى ذيل العقد تحت عبارة الطرف الثانى البائعين وعلى هذا الأساس فإنه وقد انتهت محكمة أول درجة إلى القضاء ببطلان عقد البيع تأسيسا على أن البائعين والمستأنف أحدهم لا يملكون التصرف بالبيع للمستأنف عليهم الأربعة الأول وأنهم لا يمثلون المستحقين ، فإن من مقتضى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه

قبل التعاقد أن يلتزم البائعون بصفاتهم الشخصية برد ما قبضوه من الثمن " ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن الطاعن قد وقع قرين العبارة الواردة فى صلب العقد والى تفيد استلامه مقدم الثمن الذى أشير فى صدر العقد بأنه يمثل البائعين، فإن استخلاص الحكم من ذلك أن الطاعن يعتبر واحدا من البائعين يكون استخلاصا سائفا تؤدي إليه عبارات العقد، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن يكون الطاعن أمينا لصندوق البائعين ونائبا عنهم فى قبض الثمن، وأن يكون فى ذات الوقت أحد البائعين، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون غير سديد، والنعى على الحكم بخالفة الثابت فى الأوراق عار عن الدليل ذلك أن الطاعن لم يقدم عقد البيع محل الدعوى الذى يقول إن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت به .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب، ويقول فى بيان ذلك أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة إستنادا إلى أن ديباجة عقد البيع ذكر بها أن البائعين يمثلون مستحقى أوقاف المرحوم برهان الدين ابراهيم عبد الكريم وعلى الرغم من أن الحكم المطعون فيه أورد هذه الصفة إلا أنه انتهى خطأ إلى اعتبار الطاعن واحدا من البائعين وصرف آثار العقد إليهم بما فيهم الطاعن مع أن البائعين ليسوا أصلا فى البيع، وإنما تعاقدوا بوصفهم نائبين عن آخرين فتصرف آثار العقد إلى الأصيل لا إلى النائب غير أن الحكم المطعون فيه قبل الدعوى ضد الطاعن وحمله الآثار التى لا يصح أن يحملها إلا الأصيل، كما أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى، مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه فى هذا الخصوص قد نفى قيام صفة النيابة بالبائعين ومنهم الطاعن عن جميع المستحقين فى الوقف للأسباب التى أوردها وهى تصرف جميع المستحقين فى العقار المبيع ممثلين فى وزارة الأوقاف التى لا نزاع فى أنها كانت نائبة عنهم فى هذا التصرف، وكان الطاعن لم يعيب الحكم فى هذا التدليل، أو ينسب إليه عوارا أو فسادا فإنه لا يكون له بعد ذلك أن ينعى على الحكم إغفاله الرد على الدفع الذى أبداه بعدم قبول الدعوى، ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من بطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٨/٣٠ قولا منه بأن هذا العقد قد ورد على مال لا يملكه البائعون واستدل الحكم على ذلك بأن وزارة الأوقاف قد قامت ببيع العقار نفسه بالمزاد باعتبارها ممثلة لجميع المستحقين وهذا منه خطأ في القانون لأن الوقف قد أصبح ملكا مستحقه طبقا للسادة ٣ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وليس ثمة ما يمنع البائع وإن كان مالكا على الشيوع من أن يبيع ملكه محمدا مفرزا وحالة التحديد هذه وإن ظلت موقوفة أو معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشريك على الشيوع ، إلا أن ذلك كله لا يبطل عقد البيع ، ولذلك فإن البيع الصادر إلى المطعون ضدهم الأربعة الأول بالعقد المشار إليه لم يرد على مال لم يملكه البائعون سواء كان هؤلاء البائعون مستحقين في الوقف أو ممثلين لمستحق الوقف ، وشراء المطعون ضدهم الأربعة الأول لذات العقار بعد ذلك من وزارة الأوقاف باعتبارها ممثلة لمستحق الوقف نفسه لا يبطل عقد البيع الأول الصادر من ممثلي المستحقين في الوقف أو من بعض المستحقين فيه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن هذا الوجه وارد على أسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي إكتفاء بأسبابه دون أن يضيف إليها أسبابا جديدة في هذا الخصوص ، ولم يثبت أن الطاعن عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية فإنها بذلك تكون أسبابا جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٤٦ )

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ القضائية :

( أ ) ضرائب . " ضريبة الأرباح الإستثنائية " . " وعاء الضريبة " .

تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . السنة المالية التي تختتم بعد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بحققة أرباحاً إستثنائية . أول سنة تخضع للضريبة الخاصة . مريان هذه الضريبة على المولين الذين بدأوا نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها أو بعدها .

( ب ) ضرائب . " ضريبة الأرباح الإستثنائية " . " مبدأ سنوية الضريبة " . تقادم . " تقادم مسقط " .

مبدأ سنوية الضريبة . الأصل محاسبة المنشأة على أساس ربح سنة كاملة تفويجية كانت هذه السنة أو متداخلة . الإستثناء . ما نص عليه القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وما دمت إليه ضرورات التطبيق العملي . مثال . حالة بدء المنشأة نشاطها خلال السنة . جواز اتخاذ سنة حماية تزيد أو تقل عن ١٢ شهرا في هذه الحالة للوصول إلى مبدأ السنة الحماية المراد اتباعها . بدء احتساب مدة التقادم من نهاية هذه السنة ولو كانت في جزء منها لا تخضع لضريبة الأرباح الاستثنائية .

( ج ، د ) ضرائب . " تقادم الضريبة " . تقادم . " تقادم مسقط " .

( ج ) التقادم الضريبي . بدؤه — في ظل المادة ٩٧ ق ١٤ السنة ١٩٣٩ وقبل إضافة المادة ٩٧ مكررة — من اليوم التالي لإنقضاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار .

( د ) أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات .  
تفويضات قاطعة للتقادم الضريبي ق ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . النموذج ١٨ ضرائب الإخطار به قاطع للتقادم .

( هـ ) قانون . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

القوانين المتعلقة بالتقادم . مرياتها من وقت العمل بها على كل تقادم لم يتم . القانون القديم يحكم المدة التي مرت من التقادم في ظله .

١ — مفاد نصوص المواد ٣ فقرة أخيرة ، ١٢ فقرة أولى ، ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بشأن فرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية والمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ — بإلغاء تلك الضريبة — أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — جعل الأرباح الاستثنائية التي تحقق في السنة المالية التي تختم بعد ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة ، وأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية كما تسرى على المولين الذين بدأوا نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها فإنها تسرى أيضا على المولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها .

٢ — أشارت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى مبدأ سنوية الضريبة وجعلت الأصل هو محاسبة المنشأة على أساس ربح سنة كاملة سواء كانت هذه السنة تقويمية أو متداخلة ، إلا أن هذه القاعدة العامة التي يجب إتباعها في الأحوال العادية يرد عليها استثناءات ، نص على بعضها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، كما دعت إلى بعضها الآخر ضرورات التطبيق العملي ، من ذلك حالة ما إذا بدأت المنشأة نشاطها خلال السنة فيجوز لها أن تتخذ سنة حسابية تزيد أو تقل عن إثني عشر شهرا حتى تصل إلى مبدأ السنة الحسابية التي تريد إتباعها . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن السنة المالية للشركة الطاعنة تبدأ في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ما عدا السنة المالية الأولى فإنها بدأت من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وانتهت في ٣١ من ديسمبر

سنة ١٩٥٠ ، وأن الشركة الطاعنة قدمت إقراراتها الضريبية على هذا الأساس وأقرتها مصلحة الضرائب على ذلك ، فإنه يتعين احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ دون نظر إلى فترة الخضوع للضريبة الإستثنائية التي أبطلها وحدد نهايتها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

٣ - المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن التقادم الضريبي في ظل سريان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقبل إضافة المادة ٩٧ مكررة بموجب القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ لا يبدأ إلا من اليوم التالي لإتقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار (١) .

٤ - إعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن تقادم الضرائب والرسوم - تنبيها قاطعا للتقادم أو راد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب هو مما ينقطع به تقادم الضريبة (٢) .

٥ - مفاد الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة من التقنين المدني أن القوانين المتعلقة بالتقادم تسرى من وقت العمل بها طبقا للأثر المباشر للتشريع على كل تقادم لم يتم ، وأن يحكم القانون القديم المدة التي سرت من التقادم في ظله من حيث تعيين اللحظة التي بدأت فيها وكيفية حسابها وما طرأ عليها من أسباب قطعها أو توقفها ، على أن يحكم القانون الجديد المدة التي تسرى في ظله من هذه المناحي .

( ١ ) نقض ٢٣/١٠/٣٠ مجموعة المكتب الفني المدة ١٤ ص ٩٨٩

( ٢ ) نقض ١٥/٤/١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني المدة ٢١ ص ٦٢٥

نقض ٢٠/١٢/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٧٩٦

( ٢ ) نقض ٢٢/٥/١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٦٩٧



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة مصطفى عزت عبد الوهاب — الطاعنة الثانية — قدمت الإقرار الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عن الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى آخر ديسمبر ١٩٥٠ — فقامت مأمورية الضرائب المختصة بإجراء تعديلات فيه ، وأخطرت الطاعن الأول بوصفه أحد الشريكين المتضامنين بتحديد أرباح الشركة الخاضعة للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية عن المدة من أول نوفمبر ١٩٤٩ حتى نهاية أكتوبر ١٩٥٠ بالنموذج رقم ١٨ ضرائب فى ٢٥ من فبراير ١٩٥٦ ، ثم بالنموذج رقم ١٩ ضرائب فى ٢٣ من أبريل ١٩٥٦ على التوالى ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٦ بتأييد المأمورية فى تقديراتها ، فقد أقام الطاعنان الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ تجارى ضرائب أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها — وضمنا طلباتهما بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من اعتماد قرار المأمورية بإخضاع أرباح الشركة للضريبة الخاصة فى المدة سالفة الذكر والقضاء بعدم استحقاق هذه الضريبة باعتبار أنها ملغاة من أول يناير ١٩٥٠ وباتقضاء حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بها بالتقادم ، واستندا فى ذلك إلى أن الشركة غير خاضعة لتلك الضريبة إلا فى حدود الشهرين الأخيرين من سنة ١٩٤٩ التقويمية ، علاوة على أن المصلحة لم تطالب بها إلا بعد اكتمال مدة سقوطها ، وبتاريخ ٢٥ من مايو ١٩٦٠ حكمت المحكمة بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من اعتماد قرار المأمورية بإخضاع أرباح المدة من أول نوفمبر ١٩٤٩ حتى ٣١ من أكتوبر ١٩٥٠ للضريبة الخاصة واعتبار خضوع الشركة لها منقضا باتقضاء سنة ١٩٤٩ التقويمية ومقصورا على أرباح الشهرين الأخيرين منها وبسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم عنها . استأنفت المطعون عليها هذا

الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٤٣٦ لسنة ٧٧ ق تجارى القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٩ من مارس ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار خضوع الشركة للضريبة الخاصة منقضىا بانقضاء سنة ١٩٤٩ التقويمية ، ومن سقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بها وبتأييد قرار لجنة الطعن فى قضائه بإخضاع أرباح المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى نهاية أكتوبر ١٩٥٠ لتلك الضريبة. قرر الطاعنان بالنقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بالسبب الأول وبالشق الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقولان فى بيان ذلك ان الحكم انتهى إلى أخضاع أرباح الشركة للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية عن سنة مالية تبدأ فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتنتهى فى آخر أكتوبر ١٩٥٠ رغم أن السنة المالية للشركة تتفق مع السنة التقويمية ، وفى حين أن المادة ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بشأن فرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية والمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١ بإلغاء تلك الضريبة لا تتناولان بحكمهما سوى الممولين الذين كانوا يمارسون نشاطهم فعلا خلال سنة ١٩٤٠ عند بدء سريان الضريبة الخاصة ، وبالتالى فلا تحكمان حالة الشركة التى لم تبدأ نشاطها إلا فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم فإن خضوعها لتلك الضريبة يتعين أن يقتصر على الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى آخر ديسمبر ١٩٤٩ أخذا بقاعدة سنوية الضريبة وببطل إلزامها بها من أول يناير ١٩٥٠ باعتباره التاريخ المقابل لبدء سريانها على الشركة بحسب منتهى التقويمية ، يؤيد ذلك أن المادة ١٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ تدل على أن العبرة فى تحديد سنة الخضوع الأولى للضريبة الخاصة سواء كانت تقويمية أم مالية هى دائما بتاريخ ختامها ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه على أن " تسرى الضريبة الخاصة للمرة الأولى على أرباح السنة المالية التى تنتهى بعد ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٠ طبقا لنظام المنشآت أو لما جرى عليه العمل فيها من التاريخ المذكور .. " ونص



في المادة ١٣ منه على أنه "تُلغى الضريبة الخاصة في خلال السنة التالية التي يتم فيها التوقيع على الصلح ويبطل التزام كل ممول بها عن أرباحه الاستثنائية في خلال السنة المذكورة من التاريخ المقابل للتاريخ الذي بدأ سريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠ بحيث تكون الضريبة قد نفذت لعدد متساو من السنين التقويمية أو السنين المالية بالنسبة لجميع الممولين" وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ تفضي بإلغاء الضريبة الخاصة وإبطال التزام كل ممول بها عن أرباحه الاستثنائية في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل للتاريخ الذي بدأ فيه سريانها عليه في سنة ١٩٤٠ — وكان مفاد هذه النصوص هي وما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ من تحديد الربح الاستثنائي على أساس ما زاد عن ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر بالنسبة لكل ممول جديد أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جعل الأرباح الاستثنائية التي تحقق في السنة المالية التي تنتم بعد ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٠ هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة. وأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية كما تسرى على الممولين الذين بدأوا نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها ، فإنها تسرى أيضا على الممولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن السنة المالية للشركة الطاعنة تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام عدا السنة المالية الأولى فإنها بدأت من أول نوفمبر ١٩٤٩ وانتهت في ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ ، وقدمت الشركة لإقراراتها الضريبية على هذا الأساس وأقوتها مصلحة الضرائب على ذلك ، وأنها حققت أرباحا استثنائية من نشاطها التجاري الذي بدأ في أول نوفمبر ١٩٤٩ فانه من هذا التاريخ يصبح خاضعا للضريبة الخاصة ويتعين التزامها بها عن سنة كاملة طبقا للمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي أحالت على أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد الربح الخاضع للضريبة بما فيها مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون الأخير ويؤكد ذلك نص الشارع في المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ على إبطال الالتزام بالضريبة الخاصة من التاريخ المقابل لبدا الخضوع لها في سنة ١٩٤٠ دون أن يحدد تاريخا موحدا لإبطال العمل بها بل ترك تحديد هذا التاريخ للتطبيق العملي بالنسبة لكل منشأة على حدة وذلك على أساس تاريخ انتهاء سنتها المالية الكاملة في سنة ١٩٥٠ تحقيقا



للساواة والعدالة بين سائر الممولين ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن باقى أوجه السبب الثانى تتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم انتهى إلى رفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء الضريبة الخاصة بالتقادم على سبيل من القول بأن السنة المالية للمنشأة تنتهى فى آخر ديسمبر ١٩٥٠ وأن بدء التقادم وفق المادة ١/٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يكون من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار وهو أول مارس ١٩٥٠ ، وأن التقادم قد انقطع بإخطار المصلحة للطاعنين بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب فى ٢٥ من فبراير ١٩٥٦ ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون إذ فيه إخلال بمبدأ سنوية الضريبة وإدخال لسنتين ضريبتين فى سنة واحدة ، هذا إلى أن الحكم يكون قد أعمل نص المادة ١/٩٧ مكررة بأثر رجعى واعتبر النموذج رقم ١٨ ضرائب قاطعا للتقادم خلافا للقانون ، ومع التسليم بأن السنة المالية للضريبة الخاصة انتهت فى ٣١ من أكتوبر ١٩٥٠ كما ذهب إلى ذلك الحكم فإن أجل تقديم إقرارها يكون قد انقضى فى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ ، وتكون مدة التقادم قد انقضت قبل إخطار الطاعنين بالنموذج رقم ١٨ ضرائب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عرض للرد على الدفع بالتقادم فى قوله " ... إن المحكمة أوضحت بدء سريان الضريبة الاستثنائية على شركة المستأنف عليه - الطاعنة الثانية - فى أول نوفمبر ١٩٤٩ ويبقى تحديد فترة السنة التى يجب أن تقفل فيها حسابات الشركة وتقدم ميزانيتها والواقع أن القاعدة العامة التى يجب اعتبارها هو ما نصت عليه المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من سنوية الضريبة أى اعتبارها ١٢ شهرا منتهية فى ٣١ من أكتوبر ١٩٥٠ إلا أن ما نصت عليه المادة المذكورة لا يعدو أن يكون تقريرا للقاعدة العامة ، وأن لهذه القاعدة استثناءات نص القانون على بعضها وجرى العمل على الأخذ ببعض الآخر ... ويبين أن الشركة رأت

في قانونها وفي حساباتها صراحة أن تكون سنتها الأولى عن مدة تتجاوز اثني عشر شهرا ، وأن تبدأ من أول نوفمبر ١٩٤٩ كما هو في الميزانية المقدمة وتنتهي في ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ ، أي عن مدة أربعة عشر شهرا على سبيل الاستثناء وأن مصلحة الضرائب قد ارتضت هذا الوضع فوجب اعتبار تلك المدة استثناء ، من القواعد العامة سنة حسابية متكاملة ، بصرف النظر عن عدم الخضوع للضريبة الاستثنائية في الشهرين الأخيرين منها كما سلف القول ، ويكون موعد تقديم الإقرار عنها طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ في بحر شهرين من انتهاء السنة المالية أي حتى آخر فبراير ١٩٥١ ، وقد قدمت الشركة إقراراتها فعلا في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ ، ويكون بدء التقادم طبقا للمادة ١/٩٧ مكررة من أول مارس ١٩٥١ ومن ثم يكتمل التقادم في أول مارس ١٩٥٦ ، ونظرا لأن مصلحة الضرائب قد أخطرت المستأنف عليه بعناصر ربط الضريبة على النموذج ١٨ ضرائب المرسل إليه في ٢٥ من فبراير ١٩٥٦ فيكون التقادم قد قطع بهذا الإجراء . . . وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أشارت إلى مبدأ سنوية الضريبة وجعلت الأصل هو محاسبة المنشأة على أساس ربح سنة كاملة سواء كانت هذه السنة تقويمية أو متداخلة ، إلا أن هذه القاعدة العامة التي يجب اتباعها في الأحوال العادية يرد عليها استثناءات نص على بعضها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما دعت إلى بعضها الآخر ضرورات التطبيق العملي ، من ذلك حالة ما إذا بدأت المنشأة نشاطها خلال السنة فيجوز لها أن تتخذ سنة حسابية تزيد أو تقل عن اثني عشر شهرا حتى تصل إلى مبدأ السنة الحسابية التي تريد اتباعها ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه خلاص على النحو السالف بيانه إلى أن السنة المالية للشركة الطاعنة تبدأ في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ماعدا السنة المالية الأولى ، فإنها بدأت من أول نوفمبر ١٩٤٩ وانتهت في ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ وأن الشركة الطاعنة قدمت إقراراتها الضريبية على هذا الأساس وأقرتها مصلحة الضرائب على ذلك ، فإنه يتعين احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ دون نظر إلى فترة الخضوع للضريبة الاستثنائية التي أبطلها وحدد نهايتها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول ، ولما كان المستقر

عليه في قضاء هذه المحكمة أن التقادم الضريبي في ظل سريان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقبل إضافة المادة ٩٧ مكررة بموجب القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ لا يبدأ إلا من اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن تقادم الضرائب والرسوم اعتبرت تنهيا قاطعا للتقادم أوردت الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات ، وكان إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج رقم ١٨ ضرائب — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هو مما ينقطع به تقادم الضريبة ، لما كان ذلك ، وكان مفاد الفقرة الأولى من المادة ٧ من التقنين المدني أن القوانين المتعلقة بالتقادم تسري من وقت العمل بها طبقا للأثر المباشر للتشريع على كل تقادم لم يتم ، وكانت الفقرة الثانية من ذات المادة تقضى بأن يحكم القانون القديم المدة التي سرت من التقادم في ظله من حيث تعيين اللحظة التي بدأت فيها وكيفية حسابها وما طرأ عليها من أسباب قطعها أو توقفها على أن يحكم القانون الجديد المدة التي تسري في ظله من هذه المناسبات ، وكان إخطار الطاعنين في ٢٥ من فبراير ١٩٥٦ بعناصر ربط الضريبة يعتبر تبعا لذلك قاطعا للتقادم الذي لم يكن قد اكتمل بعد عند سريان القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٢ ، وذلك عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني سالف الذكر ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بالتقادم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إنه لم تقدم بتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المحقّقين : محمد أسعد محمود ،  
وجودة غيث ، وحامد وصفى ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

( ١٤٧ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ، ب ) عمل. "الأجر". قانون .

( أ ) نقل العمال من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري نقاداً لللائحة  
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . خلوة هذه اللائحة من بيان كيفية احتساب أجورهم  
من أيام الأعياد والأجازات الرسمية . وجوب الرجوع إلى قانون العمل ٩١  
لسنة ١٩٥٩ .

( ب ) العامل الشهري . اعتبار أجره مدفوعاً عن ٣٠ يوماً دون نظر  
لما يتخللها من عطلات . وجوب احتساب أجره عن الأعياد والأجازات الرسمية على  
أساس أن الشهر ٣٠ يوماً .

١ — متى كان الثابت أن عمال الشركة الطاعنة نقلوا من نظام الأجر اليومي  
إلى نظام الأجر الشهري نقاداً لللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات  
العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت هذه اللائحة  
قد خلت من بيان كيفية احتساب أجور هؤلاء العمال عن أيام الأعياد والأجازات  
السبوعية ، فإنه يتعين طبقاً للسادة الأولى من هذه اللائحة الرجوع في هذا الخصوص  
إلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٢ — مؤدى نص المادتين التاسعة والعاشر من قانون العمل رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ أن العامل الشهري يعتبر أجره مدفوعاً عن مدة ثابتة لا تتغير، عدتها  
ثلاثون يوماً، بصرف النظر عما يتخلل هذه الفترة من أعطال أسبوعية أو أجازات،  
وأنه يتعين لذلك احتساب أجره عن الأعياد والأجازات الرسمية على أساس أن

الشهر ثلاثون يوما ، يستوى في ذلك أن يكون هذا العامل معينا أصلا في سلك الأجر الشهري أو نقل إليه من سلك آخر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣ تقدمت النقابة المطعون عليها إلى مكتب عمل شرق اسكندرية بشكوى ضد الشركة الطاعنة تضمنت عدة طلبات من بينها الزام الشركة بأن تدفع لموظفيها أجرا عن أيام الأعياد والأجازات السنوية على أساس أن الشهر ٢٦ يوما ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى هيئة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد بجدولها برقم ٢٢ سنة ١٩٦٣ وقالت المطعون عليها بيانا لطلبها إن أجور عمال اليومية بالشركة الطاعنة احتسبت عند نقلهم إلى السلك الشهري على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٦ يوما ، وإنه يتعين اتباع هذا الميعاد عند احتساب أجر أيام الأعياد والأجازات . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٧ قررت الهيئة الزام الطاعنة بأن تدفع لعمالها الذين نقلوا من السلك اليومي إلى السلك الشهري نفاذا للأحكام العاملين بالشركات أجر أيام الأعياد والأجازات السنوية على أساس أن الشهر ٢٦ يوما . طعنت الشركة في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض القرار المطعون فيه وباجلسة المحددة لمظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه أنه قضى بإلزامها باحتساب الأجر عن أيام الأعياد والأجازات بالنسبة لعمال اليومية الذين نقلوا إلى السلك الشهري على أساس قسمة الأجر الشهري على ٢٦ يوما استنادا إلى أن هذا هو الأساس الذي روعي في احتساب أجورهم عند نقلهم إلى السلك الشهري وهو من

الحكم خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن أجر العامل الشهري يعد مدفوعاً عن أيام الشهر كلها بما فيها أيام الراحة ويتعين احتساب أجره عن الأعياد والأجازات الرسمية على أساس أن الشهر ثلاثون يوماً وهو ما تقضى به المادتان التاسعة والعاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويتعين اتباعه بالنسبة لمن يعين في السلك الشهري أصلاً أو ينقل إليه من سلك آخر .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من القرار المطعون فيه أن عمال الشركة الطاعنة نقلوا من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري نفاذاً لللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت هذه اللائحة قد خلت من بيان كيفية احتساب أجور هؤلاء العمال عن أيام الأعياد والأجازات السنوية ، وكان يتعين طبقاً للمادة الأولى من هذه اللائحة الرجوع في هذا الخصوص إلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وإذ نصت المادة التاسعة من القانون الأخير على أنه " يكون حساب متوسط الأجر اليومي لغير العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم على أساس متوسط ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة " ونصت المادة العاشرة على أنه " تعتبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوماً والشهر ثلاثين يوماً إلا إذا نص على خلاف ذلك " وكان مؤدى هاتين المادتين أن العامل الشهري يعتبر أجره مدفوعاً عن مدة ثابتة لا تتغير عدتها ثلاثون يوماً بصرف النظر عما يتخلل هذه الفترة من أعطال أسبوعية أو أجازات ، وأنه يتعين لذلك احتساب أجره عن الأعياد والأجازات الرسمية على أساس أن الشهر ثلاثون يوماً ، يستوى في ذلك أن يكون هذا للعامل معيناً أصلاً في سلك الأجر الشهري أو نقل إليه من سلك آخر ، وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وقضى بإجابة المطعون عليها إلى طلبها باحتساب أجور عمال اليومية الذين نقلوا إلى السلك الشهري عن أيام الأعياد والأجازات الرسمية على أساس أن الشهر ٢٦ يوماً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين رفض هذا الطلب .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجود غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ ق : "أحوال شخصية" :

( ١ ) إثبات . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير أقوال  
الشهود" .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج من مدلولها .

(ب) إثبات . "عبء الإثبات" .

المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة المؤيدة لها .

( ج ) إثبات . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في استدعاء الشهود" .  
نقض .

حق محكمة الموضوع في استدعاء من ترى لزوم سماع شهادته . جوازي لها متروك  
لمطلق تقديرها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

١ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع  
ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

٢ — المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد  
ما يدعيه .

٣ — الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
بأن تستدعي للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته كلما أمرت بالإثبات بشهادة  
الشهود ، هذا الحق جوازي لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه  
لرقابة محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن النعمان استوفى أوصاءه التكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق النعمان — فى أن : طاعن أقام الدعوى رقم ١١٨٠ سنة ٦٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لدى صدر المطعون عليها بطلب الحكم عليها بتطليقها منه ، إستنادا إلى أنه زوج للمطعون عليها بموجب عقد كنسى مؤرخ ١٧/٢/١٩٦٦ وأنها خانت العلاقة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام حياتهما المشتركة ، وبتاريخ ١٠/٦/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليها ساء سلوكها وفسدت أخلاقها وخانت معاشرته الزوجية ، وبعد سماع شهودى الطاعن عادت وبتاريخ ٩/١٢/١٩٦٧ حكمت بتطليق المطعون عليها منه ، إستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١ لسنة ٨٥ ق أحوال شخصية لدى القاهرة . وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لمنفى المطعون عليها ما يدعيه عليها زوجها الطاعن من سوء السلوك وفساد الخلق والخيانة الزوجية ، وأن الأخير وشاهديه قد اختلقوا عليها الوقائع التى وردت فى شهادتهما بقصد التخلص منها وأن " محمود حسن خليفه " المدعى بترده شخصية لا وجود لها ، وبعد سماع شهود المطعون عليها عادت المحكمة وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٨ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسه المحددة لظظه ألتمت النيابة رأيها .

وحيث إن انطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور يعيبه ويبطله من وجوه ( أولا ) أنه أطرح شهادة شاهديه ولم يناقشها لمجرد أنهما من أعاربه مع أن جريمة الزنا لا يعرفها سوى أقرب الناس الملاصقين للأسرة ، ثم أخذ الحكم بشهادة شهود المطعون عليها مع أنها إنطوت على المجاملة ولم تنف الدليل الذى

قدمه الطاعن وشاهداه، هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن وعلى مذكرة النيابة العامة التي أيدت فيها طلباته (ثانياً) استند الحكم إلى أقوال شهود المطعون عليها مع أنه توجد بينه وبينهم منازعات وأحدهم يمت لها بصلة القرابة كما أنهم قرروا أن "محمود حسن خليفه" الذي يتردد على المطعون عليها شخص وهمي مع أن هذا الشخص موجود ويقوم بمنية السبرج مما يهدر أقوالهم ، (ثالثاً) لم تحقق المحكمة الوقائع التي قررها شاهداه من أنهما أبلغا والد المطعون عليها عقب ضبط "محمود حسن خليفه" في المنزل، وأنه حضر وواجه ابنته التي اعترفت وإذا لم تسأل المحكمة والد المطعون عليها ولم تناقشها في اعترافها بل أوردت في حكمها أنها لا تأخذ بأقوال الشاهدين لأنهما لم يبلغا الطاعن عقب الضبط، وقاتها أنه كان متغيباً في عمله (رابعاً) لم تحضر المطعون عليها شهودها إلا أمام محكمة الاستئناف الأمر الذي يدعو إلى عدم الاطمئنان إلى أقوالهم بالإضافة إلى أن شهادتهم انصبت على أنها حسنة السير والسلوك ولم تنف عنها جريمة الزنا .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد أقوال شهود الطرفين أورد في هذا الخصوص ما يلي "إن المحكمة لا تطمئن إلى ما شهد به شاهداه المستأنف عليه - الطاعن - ذلك لصلة القرابي التي بينه وبينهما فهو خالهما فضلاً عن أنهما قررا في بدء أقوالهما بمحضر التحقيق أنهما يقيمان بمنية السبرج تبع قسم شبرا، ثم عادا وقررا أثناء مناقشتها أنهما يقيمان بالمنزل الذي يسكن فيه المستأنف عليه بالمطرية ولو أن ما شهدا به على النحو السالف تفصيله صحيح، وأنهما أخبرا خالهما بتردد آخر على منزله ومبنته به لأبلغ عن ذلك وضبط زوجته لو صح قولها وهي متلبسة بالزنا وكفاه ذلك مثونة رفع هذه الدعوى وترى لذلك عدم الأخذ بشهادتهما ... .. وأن المحكمة تطمئن إلى ما شهد به شهود المستأنفة - المطعون عليها - إذ لا علاقة تربطهم بها سوى أنهم جيرانها في المسكن، وقد شهدوا بأنها حسنة السيرة ولم يسمع عنها ما يمسها كما أن أحداً لا يتردد على منزلها وأنهم لا يعرفون المدعو "محمود حسن خليفه" المقول بأنه يتردد عليها، ويبيت معها في غيبة زوجها، وأضافوا أن زوجها سيء الخلق وعلى علاقة ببعض السيدات وأنه يريد التخلص منها لهذا السبب، وقد تأيدت هذه الأقوال بما أثبت بالشهادة المقدمة من عديد من سكان المنطقة والسالف



الإشارة إليها" ولمّا كان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان عليه فى ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها ، وكان يبين مما قرره الحكم على النحو السالف بيانه أن المحكمة بعد أن استعرضت أقوال الشهود لإثباتا ونفيا ووازنت بين أقوالهم انتهت فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل إلى ترجيح أقوال شهود المطعون عليها واستخلصت مما قرره عدم صحة الواقعة التى نسبها إليها الطاعن واستندت فى ذلك إلى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها وتحمل الرد على دفاع الطاعن ، وكانت المحكمة فيما استخلصته من أقوال هؤلاء الشهود لم تخالف الثابت بأقوالهم ولم تحرفها ، إذ يبين من مراجعة أقوالهم فى محضر التحقيق أنهم لم يذكروا أن محمود حسن خليفة شخص وهمى بل قرروا أنهم لا يعرفونه ، وكان ما ينعاه الطاعن عليها لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذ بها الحكم ، ولمّا كان المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة سؤال والد المطعون عليها أو مناقشتها فى اعترافها ، وكان الحق المنحول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأن تستدعى للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته كلما أمرت بالإثبات بشهادة الشهود، هذا الحق جوازى لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها تقديرا لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، لمّا كان ذلك فإن النعى برمته يكون على غير أساس ويتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
صباح حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، وأحمد فتحي مرمي .

( ١٤٩ )

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تأمين . ” بدء سريان عقد التأمين “ . عقد . ” تفسير العقد “ .

الأصل أن مفعول وثيقة التأمين يسرى من وقت إبرامها . جواز الاتفاق على وقت آخر لبدء سريانها . تفسير نصوصها يجرى عليه ما يجرى على تفسير سائر العقود .

(ب) إثبات . ” الإقرار “ . محكمة الموضوع . ” سلطاتها في استخلاص الإقرار الضمني “ .

سلطة محكمة الموضوع في استخلاص أو نفي الإقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم . وجوب بيان كيف أفادت الأوراق والأعمال معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغا .

١ — الأصل في وثيقة التأمين أنه وإن كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها إلا أنه يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وإنتاج آثارها ، ويجرى في هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة .

٢ — استخلاص الإقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم ونفي ذلك هو من شئون محكمة الموضوع بشرط أن تبين كيف أفادت هذه الأوراق والأعمال معنى ما استخلصته ، وأن يكون هذا البيان سائغا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٠٤٠ / ٦٣ تجارى كلى القاهرة ضد شركة النيل للتأمين المندمجة فيها شركة الادخار للتأمين والتوفير والتي اندمجت بدورها فى شركة الشرق للتأمين ( المطعون عليها ) . وقالوا بيانا للدعوى إنه بموجب عقد تاريخه ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦١ أمنا لدى شركة التأمين للادخار والتوفير على مصبغة المقطم التى يشتركان فى ملكيتها بمبلغ ١٥٠٠٠ ج ابتداء من تاريخ العقد المشار إليه، وأنهما قاما بدفع قسط التأمين عن السنة الأولى التى تنتهى فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، وحدث أن شب حريق فى المصبغة المشار إليها فى مساء يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢ أخطرت عنه الجهة المختصة، ثم قاما بدفع قسط التأمين عن السنة التالية فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وهو اليوم التالى لحصول الحريق ، وعهدت المطعون عليها إلى المكتب المصرى للملاحظة والخبرة بتقدير الخسائر الناجمة عن الحادث فقدر تلك الخسائر بمبلغ ١٠٢٩٥ ج و ٥٥٠ م ، وإذا امتنعت المطعون عليها بعد ذلك عن الوفاء لهما بهذا المبلغ فقد أقاما الدعوى للطالبة به ، وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٢/٤٥٣ ق ، وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك



يقولان إن الحكم ذهب إلى أن عقد التأمين سند الدعوى هو عقد عيني وأن أثره قد توقف بعدم دفع قسط التأمين في الميعاد المحدد له وهو يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ وأن حادث الحريق موضوع الدعوى قد وقع يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢ في وقت كانت فيه آثار عقد التأمين موقوفة بعدم قيام الطاعنين بسداد قسط التأمين ، ويقول الطاعنان إن سداد ذلك القسط بعد إبرام العقد — ولو تم بعد وقوع الحادث المؤمن من أجله — لا يوقف سريان العقد بل يظل مشجاً لآثاره ولو كان ذلك السداد قد تم بعد الميعاد المحدد له ما دامت المطعون عليها لم تنذرهما بالوفاء ، وأن العقد لا يفسخ أو يتوقف آثاره إلا رضاء أو قضاء وهو ما لا يكون معه لشركة التأمين سوى الحق في المسالبة بالقسط المتأخر ، واستطرد الطاعنان إلى القول إنهما تمسكا بأن القسط يدفع في مركز أعماليهما وإن المطعون عليها لم توفد من قبلها من يطالبهما بقسط التأمين على المصبغة المؤمن عليها عن السنة اللاحقة على ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، بل انتظرت منهما أن يحمله إليهما في مقرها رغم أن هذا القسط مطلوب وليس محمولا طبقاً للقاعدة التي تقضي بأن يكون الوفاء بالالتزام في محل المدين ورغم مخالفة ذلك لما درجت عليه شركات التأمين من إيفاد مندوبيها إلى عملائيها لمطالبتهم بسداد أقساط التأمين المستحقة عليهم ، وهو ما أصبح عرفاً يجب العمل به ولو كان مشروطاً في عقد التأمين التزام المؤمن بدفع أقساط التأمين في مقر الشركة ، ويضيف الطاعنان أنهما تمسكا لذلك بأن المطعون عليها أظهرت رغبتها في تعويضهما بأن نذبت مكتباً للخبرة لتقدير الخسائر الناجمة عن الحريق وقامت بالإعلان عن طرح ما أتلفه ذلك الحريق للبيع وأنها أشرفت على هذا البيع . غير أن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على هذا الدفاع ، وذهب إلى أن ما قامت به المطعون عليها من إجراءات للتحقق من قيمة الخسائر الناجمة عن الحريق هو من قبيل الإجراءات التحفظية . فإنه يكون معيباً بخالفة القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه مع تسليمه بامتداد وثيقة التأمين المعقودة بين الطاعنين والمطعون عليها بعد السنة الأولى طبقاً لما تطلبته نصوصها فقد حصل الحكم

مما ورد في نص تلك الوثيقة الذي تجرى عبارته بأنه بعد تمام سداد القسط تقوم الشركة ( المطعون عليها ) بتعويض المؤمن له ( الطاعنين ) عن الأضرار المادية نتيجة حريق أو صاعقة وذلك في أى وقت خلال مدة التأمين أو أية مدة لاحقة، بشرط أن يكون المؤمن له قد سدد عنها ما يستحق من قسط لتجديد هذه الوثيقة، وأن تكون الشركة قد قبلته فإن المطعون عليها لا تعوض المؤمن لهما عن الحادث المبين بالعقد إلا بعد دفع القسط المستحق بما يعنى توقف آثار العقد حتى يقوم المؤمن لهما بالوفاء بهذا القسط، وأن المقصود بكلمة القسط في الوثيقة ليس هو القسط الأول وحده ، وانتهى الحكم من ذلك ، ومما حصله من وقائع الدعوى من أن الطاعنين لم يقوما بسداد القسط الذى استحق لشركة التأمين المطعون عليها عن السنة التى تبدأ يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ وتنتهى فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ إلا فى يوم ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وهو اليوم التالى للحريق الذى شب فى المصبغة فى مساء يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وهو الخطر المؤمن من أجله مع كتمان أمر هذا الحادث عن المطعون عليها . لما كان الحكم قد انتهى إلى ذلك ، وكان الأصل فى وثيقة التأمين أنه وإن كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها إلا أنه يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وإنتاج آثارها ، ويجرى فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل نص وثيقة التأمين السالفة البيان فيما قرره من أنه بعد تمام سداد القسط المحدد لها تقوم المطعون عليها بتعويض الطاعن عن الحادث المؤمن من أجله ، وكان الحكم قد أخذ بما هو واضح من ظاهر عبارته على النحو المتقدم البيان ، فإنه يكون قد التزم القانون ولا عليه بعد ذلك إن هو لم يعرض إلى ما يقول به الطاعنان من أنه كان يجب على الطاعنة إعدارهما بدفع القسط ، طالما أن عبارة النص المتقدم الذكر لم تستلزم حصول هذا الإعدار ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بخالفة القانون على غير أساس . وما ينهيه الطاعنان على الحكم من إغفاله الرد على ما تمسكا به من أنه خالف القاعدة التى تقضى بدفع قسط التأمين فى مقر عملهما ، وأن هذه القاعدة قد أكدها العرف الذى جرى

بذلك ، فردود بأن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، وأحال إلى أسبابه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين أنه كان على الطاعنين أن يسعيا إلى المطعون عليها للوفاء بقسط التأمين في محلها بما يجعل هذا القسط محمولا وليس مطلوبا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد فسر نصوص وثيقة التأمين في هذا الخصوص تفسيراً تختمله عبارتها فإنه يكون غير مجد ما يثيره الطاعنان حول قيام صرف في انتقال مندوبي شركات التأمين إلى محال المؤمن لهم للمطالبة بدفع أقساط التأمين ، لما كان ما تقدم وكان الحكم قد واجه ما أثاره الطاعنان بشأن ما استدلا به على أن المطعون عليها قبلت ضمنا المسؤولية عن الحادث المؤمن من أجله من أنها عملت على إثبات حالة المصبغة بعد حصول الحريق ورد الحكم على ذلك بأن مسلك المطعون عليها في هذا الخصوص لم يكن إلا من قبيل الإجراءات التحفظية كما تضمن حقوق ذوى الشأن، وأن ذلك لا يعنى منها قبولاً لمسئوليتها عن تعويض الحادث . وكان استخلاص الإقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفى ذلك هو من شئون محكمة الموضوع بشرط أن تبين كيف أفادت هذه الأوراق والأعمال معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد لأسباب سائغة وعلى النحو السالف البيان إقرار المطعون عليها بتغطية الحادث المؤمن من أجله ، فإن النعى عليه بالقصور في التسبب وبالفساد في الاستلال يكون على غير أساس .



## جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد المعري ، وأحمد فتحى مرسى .

( ١٥٠ )

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) عقد . ” العقد الإدارى ” .

لإرام عقد مع إحدى جهات الإدارة . تضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة  
فى القانون الخاص . اتصاله بمرفق عام وتحقيقه فرضا من أغراضه . عدم اعتباره  
عقدا إداريا . خطأ .

( ب ) عقد . ” تكييف العقد ” . اختصاص . ” اختصاص ولائى ” . نقض .  
” حالات الطعن ” . تنفيذ . ” السند التنفيذى ” . حجز . ” المجزأ الادارى ”  
قضاء مستعجل . بطلان .

قضاء المحكمة الابتدائية — هيئة استئنافية — باختصاصها بنظر النزاع وبعدم  
الامتداد بالمجزأ الادارى على أساس أن سنده لا يعتبر عقدا إداريا . خطأ المحكمة  
فى إعطاء العقد وصفه القانونى الصحيح . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن العقد الإدارى هو العقد الذى يبرمه  
أحد أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وأن يتصل  
بالمرفق العام ، ويحقق غرضا من أغراضه ، مع الأخذ بأسلوب القانون العام  
وأحكامه بتضمين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص . وإذا كان  
العقد سند التنفيذ الإدارى قد أبرم بين الطاعن وهو أحد أشخاص القانون العام وبين

(١) قض ١١/١١/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى . ص ١٩ . ص ١٠٤٨

قض ٢٨/٣/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى . ص ١٨ . ص ٦٨٤

المطعون عليه ، وتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ، وذلك بتطبيق لائحة المناقصات والمزايدات فيما يتعلق بتنفيذ العقد، وكان العقد متصلا بمرفق عام، وهو مرفق المرور في الطريق العام، ويحقق غرضا من أغراض المرفق ، فإنه يكون غير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتباره عقدا مدنيا ، بل يعتبر عقدا إداريا .

٢ - تقضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ باختصاص جهة القضاء الإداري بالمنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ، سواء أكانت المنازعات موضوعية أو من المسائل المستعجلة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى باختصاصه بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالججز الإداري على أساس أن سنده لا يعتبر عقدا إداريا، ولا يجوز توقيع الججز بمقتضاه، وأن إجراء الججز مشوب ببطلان جوهري يخرج به عن كونه حجزا إداريا ويعتبر عملا ماديا . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية - هيئة استئنافية - فيما لو خالفت قواعد الاختصاص الولائي ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون جائزا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٥ سنة ١٩٦٦ مستعجل الحيزة ضد الطاعن طالبا الحكم بعدم الاعتداد بالججز الإداري الموقع بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦٦ من مجلس مدينة الحيزة على الأخشاب المبينة به لبطلانه بانقضاء مسوغه . وقال شرحا للدعوى إنه بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٩ رسا عليه مزااد شراء الأشجار الكائنة بشارع النيل بن كوبري الجلاء وكوبري الزمالك نظير ثمن قدره ٧٦٠٠ جنيه قام بسداده . وطلب منه الطاعن رفع الأشجار خلال شهر من تاريخ الخطاب الموجه له بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢ - ولا اضطر إلى تطبيق

لأئحة المناقصات والمزايدات ، غير أن الطاعن تقض هذا الاتفاق إذ أخطره بعد ذلك بخطابه المؤرخ ١٩٦٦/٢/١٥ بأنه قام بنقل هذه الأخشاب بالسيارات والروافع الخاصة به نظرا لتقصيره في نقلها ، وطالبه بسداد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لحين المحاسبة النهائية على قيمة تكاليف عملية النقل ، وإلا قام بإجراءات المجز الإداري — ثم أوقع الطاعن حجرا إداريا على هذه الأخشاب فأقام المطعون ضده هذه الدعوى بطلباته سالفة البيان . دفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرها لأن العقد أساس المجز عقد إداري ، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/١ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بالمجوز الإداري المتوقع من الطاعن في ١٩٦٦/٣/٨ ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية ، وقيد الاستئناف برقم ٣٠٢ سنة ١٩٦٦ مدني مستأنف الجيزة . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحللة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ في تطبيق القانون ، إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وبإختصاصه على أن العقد الذي يربط المطعون ضده بالطاعن هو عقد بيع مدني لا يتصل بنشاط مرفق عام ، ويقول الطاعن أن هذا الذي انتهى إليه الحكم خطأ في تكييف العقد ذلك أنه عقد إداري توافرت فيه كافة الأركان لاعتباره عقدا إداريا ، لأن الطاعن وهو أحد أطرافه من أشخاص القانون العام ، وقد اتبعت في إبرامه وسائل القانون العام إذ تم التعاقد وفقا لأحكام لأئحة المناقصات والمزايدات ، ونص في البند التاسع منه على خضوعه للأئحة المذكورة وأي تعديلات تطرأ عليها . ولم تقتصر أحكام تلك اللأئحة على إيراد القواعد المتعلقة بكيفية إجراء المناقصة أو المزايدة أو الممارسة بل تضمنت فوق ذلك الأحكام التي تحكم موضوع العقد ، ومنها اتباع وسائل القانون العام ، وتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص كما أن العقد متصل بإدارة مرفق عام إذ أراد الطاعن توسيع الطريق بين كوبري الزمالك وكوبري الجلاء ليواجه حركة المرور المتزايدة وذلك بإزالة الجزيرة الموجودة بالطريق وقطع ورفع الأشجار الضخمة المفروسة بها لتوسيع الطريق



وقام المجلس بقطع الأشجار وأشهر عن مزايدة لبيع هذه الأشجار والالتزام برفعها من موقعها خلال أسبوع من تاريخ اليوم التالى لسداد الثمن ورست المزايدة على المطعون ضده ولم يكن البيع مقصودا لذاته ، كما انتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، وإنما كان الهدف الرئيسى من العقد هو رفع الأشجار من الطريق حتى يمكن إزالة الجزيرة الوسطى منه ورصف مكانها وإدخالها فى سعة الطريق بما يجعل العقد متصلا بنشاط مرفق من المرافق التى يديرها الطاعن وهو مرفق المرور ، كما تضمن العقد مسئولية المطعون ضده عن الطريق وكذلك إلزامه بالمحافظة على جميع المرافق العامة الموجودة فيه بما يدل على مشاركة المطعون ضده فى نشاط المرفق على هذا النحو ، مما يجعل العقد المبرم بينه وبين الطاعن عقدا إداريا وأضاف الطاعن أنه لما كان العقد المبرم بينه وبين المطعون ضده قد اكتملت له شروط العقد الإدارى ، فإن كل منازعة تنشأ عنه تخرج عن ولاية جهة القضاء العادى وتدخل فى اختصاص القضاء الإدارى إعمالا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ۵۵ لسنة ۱۹۵۶ سواء فى ذلك أكانت هذه المنازعة موضوعية أم كانت من المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت ، ويكون الحكم المطعون فيه إذاتهى إلى انعقاد الاختصاص لجهة القضاء العادى قد خالف قواعد الاختصاص الولائى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى على قوله " إنه بإجراء النظر على العلاقة القائمة بين المدعى (المطعون ضده) ومحافظة الجزيرة (الطاعن) يبين أنه اشترى مالا خاصا من أموال الدولة ولا شأن لهذا العقد بتسيير مرفق عام أو المساهمة فيه ، فلا يعد من قبيل العقود الإدارية ولو تم بطريق المزايدة طبقا للأنحة المزادات والمناقصات " ثم استورد الحكم إلى القول " إنه ليس لجهة الإدارة أن تحصل بطريق المحجز الإدارى مالا من تعويض الضرر الذى أصابها بعد أن تقدر هذا التعويض بذاتها ، دون استصدار حكم ، وهى إذ توقع المحجز الإدارى فى سبيل استيفاء مثل هذا المال يكون إجراء مشوبا ببطلان جوهرى يخرج عنه كونه محجزا إداريا ، وإنما يضحى عملا ماديا يختص القضاء العادى بالحكم بعدم الاعتداد به " ولما كان العقد المبرم بين الطرفين قد تضمن شروط بيع الأشجار الكائنة فى طريق النيل فى المسافة بين كوبرى الجلاء وكوبرى

الزمالك ، كما تضمن العقد إلزام المطعون ضده برفع الأشجار بالمأوى الوسطى خلال أسبوع من اليوم التالى لدفع الثمن ، وكان هذا العقد قد تم بطريق المزايدة ودفع تأمين لدخولها ، كما تضمن أنه فى حالة التأخير يطبق على الراسى عليه المزايدة لائحة المناقصات والمزايدات ، كما تضمن التزام الرامى عليه المزايدة بالمحافظة على الطريق والمرافق الموجودة به وتسهيل عملية المرور للسيارات والمارة ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العقد الإدارى هو العقد الذى يبره أحد أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وأن يتصل بالمرفق العام ويحقق غرضا من أغراضه مع الأخذ بأسلوب القانون العام وأحكامه بتضمين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص ، وإذ كان العقد سند التنفيذ الإدارى قد أبرم بين الطاعن وهو أحد أشخاص القانون العام وبين المطعون عليه وتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص ، وذلك بتطبيق لائحة المناقصات والمزايدات فيما يتعلق بتنفيذ العقد ، وكان العقد متصلا بمرفق عام وهو مرفق المرور فى الطريق العام بين كوبرى الجلاء وكوبرى الزمالك ويحقق غرضا من أغراض المرفق ، فإنه ليس بصحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتباره عقدا مدنيا بل يعتبر عقدا إداريا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم الاعتداد بالجزء الإدارى على أن سنده لا يعتبر عقدا إداريا ، ولا يجوز توقيع الجزاء بمقتضاه وأن إجراء الجزاء مشوب ببطلان جوهري يخرج عنه كونه جزءا إداريا ويعتبر عملا ماديا ، وإذ تقضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ باختصاص جهة القضاء الإدارى بالمنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية سواء أكانت المنازعات موضوعية أو من المسائل المستعجلة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى باختصاصه بنظر النزاع على الأساس الذى أقام عليه قضاؤه . ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ تجيز الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم الابتدائية فيما لو خالفت قواعد الاختصاص الولائى ولما تقدم فإن الطعن يكون جائزا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وإحالتها إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أحمد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٥١ )

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” الضريبة على أرباح المهن غير التجارية “ . ” وعاء الضريبة “ . ” مهنة الممثل “ . قانون .

حق وزير المالية في إضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . مقيد بأن تكون المهنة المضافة غير تجارية بطبيعتها . إصدار القرار الوزاري بإضافة مهنة الممثل . اشتراط ألا يستعين من يزاول هذه المهنة بأكثر من ثلاثة أشخاص . مجاوزة حدود الرخصة المخولة للوزير . وجوب إهدار هذا الشرط .

لئن كان المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قد عهد إلى وزير المالية — بنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — وعملا بحكم المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان ساريا حينذاك — أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا غير تجارية أخرى بقرارات تصدر منه ، حسبما ينبغي له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل ، إذ كان من غير الميسور للمشرع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون ، لئن

(١) نقض ١٩٦٤/٤/٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٥١٢ .

ونقض ١٩٦١/١٠/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ . ص ٥٩٥ .



كان ذلك ، إلا أن هذا الحق الذي خوله المشرع لوزير المالية لم يقيد إلا بأن تكون المهنة المضافة غير تجارية بطبيعتها طبقا لعناصرها ومقوماتها الذاتية دون أى قيد آخر . وإذا أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ أضاف به مهنة أخرى من بينها مهنة الممثل ، واشترط بالنسبة لهذه المهن التى مددها حتى تكون غير تجارية ألا يستعين من يزاولها هو ومن يشاركه بعمل أكثر من ثلاثة أشخاص من مهنته ، وكان هذا الشرط الذى أورده القرار الوزارى سالف الذكر لا يؤثر فى طبيعة مهنة الممثل ولا يخرجها عن كونها مهنة غير تجارية ، فهو لا يحدد وصف المهنة ، ولا يسبغ عليها وصفا جديدا بحيث تصبح غير تجارية بعد أن كانت تجارية ، وإنما يتعلق هذا الشرط بمن يزاول المهنة وهو ما لم يرخص للوزير بإضافته ، لما كان ذلك ، فإن وزير المالية إذا اشترط هذا القيد العددي حتى تعتبر مهنة الممثل غير تجارية يكون قد جاوز حدود الرخصة المخولة له ، ويكون هذا الشرط عديم الأثر من الناحية القانونية فيتعين إهداره ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر وراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الأربحية قدرت أرباح المرحوم نجيب الريحاني مورث مورث المطعون عليه من مهنة التمثيل فى السنوات من ١٩٣٩ و ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤/١٩٤٥ بالمبالغ الآتية : ٢٠٠٠ ج و ٣٢٠٠ ج و ٤٨٠٠ ج و ٨٠٠٠ ج و ١٠٠٠٠ ج و ١٢٠٠٠ ج . وبتاريخ ٢١/١١/١٩٥٠ أخطرت مورث المطعون عليه بهذه التقديرات وأنها ستتخذها أساسا لربط الضريبة على أرباحه التجارية ، فاعترض على هذه التقديرات وعلى اخضاع أرباح مورثه من مهنة التمثيل

وهي مهنة غير تجارية للضريبة على الأرباح التجارية ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٢ أصدرت اللجنة قرارها برفض الدفع بعدم خضوع جزء من أرباح الممول للضريبة على الأرباح التجارية وبتخفيض تقديرات المأمورية لأرباحه الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية وجعلها في السنوات من ١٩٣٩/١٩٤٠ إلى ١٩٤٤/١٩٤٥ كالآتي : ١٠٠٠ ج و ١٦٠٠ ج و ٢٤٠٠ ج و ٤٠٠٠ ج و ٥٠٠٠ ج و ٦٠٠٠ ج ، فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طالبا إلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من إخضاع أرباح مورث مورثه من مهنة التمثيل المسرحى لضريبة الأرباح التجارية واعتبارها خاضعة لضريبة المهن غير التجارية . وبتاريخ ١٩٥٤/٦/١٠ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . استأنف مورث المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، وقيد الاستئناف برقم ٦٧١ سنة ٧١ ق ، وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن مورث المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ١١٣ سنة ٢٦ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦١/٤/١٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لما أثاره مورث المطعون عليه من دفاع بشأن قرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ والقيد العددي الوارد فيه ومشروعيته وصحته ، بينما هذا القرار هو نقطة الفصل في الدعوى وكان واجبا عليه أن يحسمها ، وعجل مورث المطعون عليه الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٩ قضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاته ثم استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليه ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون فيه واعتبار أرباح المورث الأصل من مهنة التمثيل المسرحى خاضعة لضريبة أرباح المهن غير التجارية المقررة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وذلك عن كافة سنوات النزاع . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنبطوره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإخضاع المورث الأصلي لضريبة المهن غير التجارية بالنسبة لأرباحه من مهنة التمثيل المسرحي في سني النزاع دون مراعاة القيد العددي الوارد بالقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ ، تأسيسا على أن الشارع خول وزير المالية بنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إضافة مهن غير تجارية أخرى إلى المهن الواردة بتلك المادة دون اشتراط قيود معينة للتخضوع للضريبة على المهن غير التجارية وأن وزير المالية قد تجاوز هذه الرخصة المخولة له إذ اشترط بالقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ قيودا عدديا لخضوع الممثل للضريبة على المهن غير التجارية وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن التفويض الذي خوله المشرع لوزير المالية بالمادة ٧٢ سالفة الذكر بإضافة مهن غير تجارية جاء عاما ومطلقا فيكون له الحق في تقييد المهن التي يرى إضافتها بشروط حتى لا تختلط بغيرها ويميزها عن المهن الأخرى التي لا يرى إضافتها ، وإذا كان من حقه عدم إضافة مهنة على إطلاقها فمن حقه إضافتها مقيدة بشروط ، هذا إلى أن القيد العددي الوارد بالقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ يحقق العدالة في توزيع عبء الضرائب بين الممثل صاحب الفرقة الذي يسيطر على عديد من الممثلين ، فيقوم بنشاط تجاري وبين الممثل الأجير الذي يعتمد على عمله وفنه ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه القيد العددي المشار إليه فيكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه إذ تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه اعتبارا من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس المعماري والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية " ولئن كان المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد عهد إلى وزير المالية بنص المادة سالفة الذكر وعملا بحكم المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان ساريا حينذاك ، أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا غير تجارية أخرى بقرارات تصدر منه حسبما ينبغي له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل ، إذ كان



من غير الميسور للشرع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون ،  
 لئن كان ذلك إلا أن هذا الحق الذي خوله المشرع لوزير المالية لم يقيد إلا بأن  
 تكون المهنة المضافة غير تجارية بطبيعتها طبقاً لعناصرها ومقوماتها الذاتية دون  
 أي قيد آخر ، وإذا أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ أضاف به  
 مهناً أخرى من بينها مهنة الممثل واشترط بالنسبة لهذه المهن التي عددها حتى  
 تكون غير تجارية ألا يستعين من يزاولها هو ومن يشاركه بعمل أكثر من ثلاثة  
 أشخاص من مهنته ، وكان هذا الشرط الذي أورده القرار الوزاري سالف الذكر  
 لا يؤثر في طبيعة مهنة الممثل ولا يخرجها عن كونها مهنة غير تجارية فهو  
 لا يحدد وصف المهنة ولا يسبغ عليها وصفاً جديداً بحيث تصبح غير تجارية بعد  
 أن كانت تجارية ، وإنما يتعلق هذا الشرط بمن يزاول المهنة وهو ما لم يخصص  
 للوزير بإضافته ، لما كان ذلك فإن وزير المالية إذ اشترط هذا القيد العددي  
 حتى تعتبر مهنة الممثل غير تجارية يكون قد جاوز حدود الرخصة المخولة له  
 ويكون هذا الشرط عديم الأثر من الناحية القانونية فيتعين إهداره ، وإذا التزم  
 الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون  
 على غير أساس . وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد أحمد محمود ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكري .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) مؤسسات عامة . موظفون .

هيئة الإرشاد ببناء الإسكندرية . عدم إضبارها . مؤسسة عامة . مرشدوها  
 لا يعتبرون موظفين عموميين .

(ب) عمل . " عقد العمل " .

هيئة الإرشاد ببناء الإسكندرية . تمتعها بالشخصية المعنوية . سلطاتها  
 في رقابة مرشديها وتوجيههم والوفاء بأجورهم . العلاقة بينها وبينهم علاقة عمل .  
 لا يغير من ذلك تدخل مصلحة الموانئ في تعيينهم وترقيتهم وتأديتهم .

(ج) عمل . " انتهاء عقد العمل " .

عدم استحقاق مرشدى هيئة الارشاد ببناء الاسكندرية أى معاش أو مكافأة  
 في حالة تركهم العمل للاتحاق بعمل آخر . ١٨ م من اللائحة الداخلية .

(د) حكم . " تسبب الحكم " . عمل .

لا يسبب الحكم خطؤه في تكليف العلاقة بين المرشد وهيئة الإرشاد ببناء الاسكندرية  
 إذا لم يكن لهذا الخطأ تأثير على النتيجة السليمة التى لاقى إليها .

(هـ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " سلطة  
 محكمة النقض " .

لقاضى الموضوع سلطة بحث ما يقدم له من الدلائل والمقتندات وترجيح  
 ما يطمئن إليه منها وفى استخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى . لا رقابة عليه  
 لمحكمة النقض متى كان استخلاصه سليماً .

(و) حكم . "عيوب التدليل" . "ما لا يعد قصورا" . محكمة الموضوع .  
"سلطانها في تقدير الدليل" .

قاضى الموضوع غير ملزم بتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وجهجهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً . حسب أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لملئه .

١ — هيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — لا تعتبر مؤسسة عامة ، ومرشدوها لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة .

٢ — مفاد نصوص المادتين ٨ و ١١ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ — بشأن تنظيم الإرشاد في ميناء الإسكندرية الذي يحكم واقعة الدعوى — والمواد ٩ و ١٠ و ١٥ من قرار وزير المواصلات رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر نفاذاً للأداة ١٥ من ذلك القانون ، والمواد ٢/١ و ٤/٣ و ٨ و ١٤ و ١٨ و ٢٤ و ٣٢ و ٣٣ من اللائحة الداخلية لهيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية الصادرة في سنة ١٩٥٤ مجمعة ، أن هيئة الإرشاد بميناء الإسكندرية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها رأس مال يتكون من حصيلة رسوم الإرشاد ، وأن لهذه الهيئة على مرشديها سلطة فعلية في رقابتهم وتوجيههم ، وأنها توفيهم الأجور المستحقة لهم بما يتوافر معه عنصر التبعية والأجر وهما الخصيصتان الأساسيتان لعقد العمل . ولا يغير من ذلك تدخل الموانئ والمناظر في تعيين المرشدين وترقيتهم وتأديبهم ، لأن ذلك هو من قبيل ما تمارسه الدولة من إشراف على المرافق لحسن تسييرها وضمان إنتظامها .

٣ — تنص المادة ١٨ من اللائحة الداخلية لهيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية في فقرتها الثانية على أنه "لا يستحق مرشد البوغاز أى معاش أو مكافأة من أى نوع في حالة تركه الهيئة لإلتحاقه بأى عمل آخر أو توظيفه بأى شركة من الشركات أو أى جهة من الجهات" ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنين — المرشدين — لا يستحقون معاشاً طبقاً لتلك



المادة ، تأسيسا على أن التحاقهم بهيئة قناة السويس لم يكن جبرا عنهم بل تم بمحض إختيارهم ، وكان لذلك القول سنده من الأوراق المقدمة في الدعوى ، فإن ما انتهى إليه الحكم — على النحو السالف بيانه — هو استخلاص سائغ وله أصله الثابت في الأوراق ويكفى لحمل قضائه .

٤ — لا يعيب الحكم عيبا يوجب نقضه خطؤه في تكييف العلاقة بين المرشد وهيئة الإرشاد بميناء الاسكندرية — بنفى علاقة التبعية بينهما — ما دام لم يكن له تأثير على النتيجة السليمة التي انتهى إليها من عدم استحقاق الطاعنين — المرشدين — للمعاش المطلوب ، وحسب محكمة النقض أنها أسبغت على هذه العلاقة وصفها الصحيح .

٥ — لقاضى الموضوع السلطة في بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وفي استخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى ، ولا رقابة عليه لمحكمة النقض في ذلك متى كان استخلاصه سليما ومستمدا من الأوراق .

٦ — بحسب قاضى الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم وأن يرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلاً فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والمجج والطلبات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٤٩ لسنة ١٩٥٩ عمال أمام محكمة

الإسكندرية الابتدائية ضد هيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية — المطعون عليها — بطلب الحكم بإلزامها أن تدفع لكل منهم معاشا شهريا قدره ٥٧ ج و ٢٥٠ م اعتبارا من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ حتى تاريخ رفع الدعوى وما يستجد . وقالوا شرحا لدعواهم إنهم كانوا يعملون مرشدين بميناء الإسكندرية لدى الهيئة المطعون عليها نظير أجر محدد بحصة شهرية من رسوم الإرشاد المحصلة تبلغ في متوسطها ٧٦ ج ، وحدث عقب تأميم الشركة البحرية لقناة السويس في سنة ١٩٥٦ وانسحاب المرشدين الأجانب منها أن قامت الهيئة المطعون عليها بترشيحهم للعمل مرشدين بالقناة فاستجابوا لذلك الواجب الوطنى ، وإذ أصدرت الهيئة بتاريخ ٢٩ من سبتمبر ١٩٥٦ قرارا اشترطت فيه حتى يكون للطاعنين الحق في المعاش أن يعودوا إلى عملهم الأصيل خلال سنتين ، وإذ لم يكن تنفيذ هذا الشرط ممكنا في تلك الظروف ، وكانوا يستحقون معاشا شهريا قدره ٥٧ ج و ٢٥٠ م طبقا للأئحة الداخلية للهيئة المطعون عليها ، فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالفه البيان . دفعت الهيئة المطعون عليها بسقوط حق الطاعنين في إقامة الدعوى بالتقادم استنادا إلى المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، وبتاريخ ١٥ من نوفمبر ١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبالسقوط . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٣ لسنة ١٦ ق الإسكندرية ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٤ من يناير سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنون بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم كيف العلاقة بين المرشد وبين هيئة الإرشاد المطعون عليها بأنها علاقة تنظيمية فرضتها ظروف سير العمل ، وأن المرشد إنما يعمل لحسابه الخاص دون أن يكون مرتبطا بعقد عمل مع الهيئة ، استنادا إلى أن القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ جعل لمدير مصلحة الموانى والمناظر حق تعيين مرشدى الدرجة الثالثة، وأن المرشدين يخضعون في تحديد اختصاصاتهم وترقياتهم وإجراءات تأديبهم لقواعد خاصة نظمتها قرارات وزارية ، في حين أن ذلك القانون قد نظم مرفق

الإرشاد في ميناء الإسكندرية ، و وكل أمر القيام بإدارته إلى الهيئة المطعون عليها وأضفى عليها شخصية معنوية مستقلة ، كما أوضحت اللائحة الخاصة تفصيل عملها وكيفية تعيين العاملين فيها بما يفيد أن الهيئة هي التي تتولى عملية الإرشاد بأجهزتها من مرشدين وعمال وأدوات ، وأن المرشد إنما يتقاضى من الهيئة أجره الخاضع لضريبة كسب العمل ، وأنه ليس في مكتبته مباشرة العمل ارتباطا بل هو يخضع في ذلك لتعليمات رؤسائه المباشرين في الهيئة بما يؤكد قيام رابطة العمل بين المرشد وبين هيئة الإرشاد ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . وعلاوة على ذلك فإن مفهوم المخالفة لنص المادة ١٨ من اللائحة الداخلية للهيئة تفيد أن من يترك الخدمة من المرشدين غير مختار يظل مستحقا للعاش المشار إليه فيها ، وقد تمسك الطاعنون في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأنهم لم يتقدموا بطلبات للالتحاق بهيئة القناة وإنما رشحتهم الهيئة المطعون عليها ووضعتهم تحت تصرف مصلحة الموانئ والمناظر للاستعانة بهم في هيئة قناة السويس بسبب الظروف الملائسة وقتذاك ، وأنه لم يكن في وسعهم العودة إلى عملهم الأصلي وهو ما أوضحه كتاب هيئة القناة المؤرخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٣ ، وأن قرار الجمعية العمومية لتلك الهيئة الصادر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بالسماح لهم بالعودة خلال سنتين بشرط استغناء هيئة القناة عنهم دليل على أن أمر العودة متروك لتقدير هيئة القناة وأن وجودهم بتلك الهيئة كان على سبيل النسيب أو الإعارة فلا يجوز فصم العلاقة بينهم وبين هيئة الإرشاد ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع والتفت عن دلالة هذه المستندات واقتصر على القول بأن الطاعنين تركوا العمل اختيارا استنادا إلى أن فريقا من رشحوا فضل البقاء في عمله الأصلي بينما تقدم غيرهم ممن لم يتناولوه الترشيح والتحق بالعمل في هيئة القناة ، دون أن يجين الحكم مصدر هذه الوقائع التي حصلها مما يشوبه بالفصور في التسبيب .

وحيث إنه لما كانت هيئة إرشاد البوغاز بميناء الإسكندرية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر مؤسسة عامة وأن مرشديها لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة ، ولما كان القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم الإرشاد في ميناء الإسكندرية - الذي يحكم واقعة الدهسوى - قد نص على أن هيئة الإرشاد يديرها رئيس يعينه مدير عام الموانئ



والمناثر (م ٨) وأن تلك المصلحة تحصل الرسوم والأجور والتعويضات على أن تقوم بدفعها لهيئة الإرشاد وتحتجز ضريبة كسب العمل من الحصص الشهرية التي توزع على المرشدين (م ١١)، وكان قرار وزير المواصلات رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ الصادر نفاذاً للمادة ١٥ من ذلك القانون قد نص على خضوع المرشدين للأوامر الصادرة من مدير عام مصلحة المسوانى والمناثر فضلاً عن تعليمات رئيس هيئة الإرشاد التابعين لها (م ٩)، وأن لرئيس الهيئة توقيع جزاءات معينة على ما يرتكبه المرشد من مخالفات وأنه يشترك في مجلس التأديب الخاص بالمرشدين (م ١٥٦١) وكانت اللائحة الداخلية لهيئة إرشاد البوغاز بميناء الاسكندرية الصادرة في سنة ٥٤ قد أوردت أن لهيئة الإرشاد شخصية معنوية مستقلة (م ٢/٦) وأن لها ممتلكات خاصة وأموالاً سائلة (م ٣) وأن لها إيراداتها ومصروفاتها واحتياطياتها (المواد ٤-٨)، كما بينت طريقة احتساب الأجر الذي يتقاضاه المرشد أثناء الخدمة والحصص التي تؤدي له عقب إحالته إلى المعاش (المواد ١٤ - ١٨) وأوضحت خضوع المرشدين من ناحية تنظيم العمل والأصول الفنية للرؤساء المباشرين ثم لرئيس الهيئة الذي يحق له إصدار التعليمات وتوقيع الجزاءات التي خوله إياها القانون والتحقيق في الشكاوى المقدمة وعرض أمرها على مجلس الإدارة (المواد ٢٤ و ٣٢ و ٣٣) فإن مفاد هذه المواد مجتمعة أن هيئة الإرشاد بميناء الإسكندرية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها رأس مال يتكون من حصيلة رسوم الإرشاد، وأن لهذه الهيئة على مرشديها سلطة فعلية في رقابتهم وتوجيههم، وأنها توفيهم الأجور المستحقة لهم بما يتوافر معه عناصر التبعية والأجر وهما الخصيصتان الأساسيتان لعقد العمل، ولا يغير من ذلك تدخل مصلحة الموانى والمناثر في تعيين المرشدين وترقيتهم وتأديبهم لأن ذلك هو من قبيل ما تمارسه الدولة من إشراف على المرافق لحسن تسييرها وضمان انتظامها، ولئن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونفى علاقة التبعية بين المرشد وهيئة الإرشاد إلا أنه لما كانت المادة ١٨ من اللائحة الداخلية لهيئة الإرشاد قد نصت في فقرتها الثانية على أنه "لا يستحق مرشد البوغاز أى معاش أو مكافأة من أى نوع في حالة تركه الهيئة لا لتحاقة بأى عمل آخر أو توظيفه بأى شركة من الشركات أو أى جهة من الجهات" وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنين لا يستحقون معاشاً طبقاً لتلك المادة تأسيساً على أن التحاقهم بهيئة القضاة لم يكن

جبرائيلهم ، بل تم بحض اختيارهم ، واستدل الحكم على ذلك بأن فريقا ممن رشحوا  
 أثر البقاء بينما تقدم غيرهم ممن لم يتناولوا الترشيح والتحق بالعمل في هيئة قناة  
 السويس ، وكان لذلك القول منده من الأوراق المقدمة في الدعوى ،  
 إذ بإجراء المقارنة بين أسماء المرشحين العشرة الواردة بمحضر مجلس إدارة الهيئة  
 المطعون عليها بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٦ وبالكشف المرسل إلى هيئة  
 القناة ( مستند رقم ١٦١١١ من ملف الاستئناف ) وبين أسماء الطاعنين الذين  
 التحقوا بالعمل بهيئة قناة السويس يبين أن عدد المرشحين عشرة بينما عدد  
 الطاعنين سبعة ، وأن الطاعنين الرابع والسادس اللذين التحقا بالعمل بهيئة  
 قناة السويس لم يكونا من بين من رشحتهم الهيئة المطعون عليها ، لما كان ذلك  
 وكان لقاضي الموضوع السلطة في بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات  
 وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وفي استخلاص  
 ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى ولا رقابة عليه لمحكمة النقض في ذلك متى كان  
 استخلاصه سليماً ومستمداً من الأوراق ، وكان ما انتهى إليه الحكم على النحو  
 السالف بيانه هو استخلاص سائق وله أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل  
 قضائه ، فلا عليه إن هو لم يرد على ما أثاره الطاعنون من دفاع في سبب النعي ،  
 إذ بحسب قاضي الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضائه  
 على أسباب سائغة تكفي لحمله ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف  
 أقوالهم وحججهم وطلباتهم وأن يرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب  
 أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط  
 لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم  
 المطعون فيه بالقصور يكون على غير أساس — ولا يعيب الحكم عيباً يوجب  
 نقضه خطؤه في تكييف العلاقة بين المرشد وهيئة الإرشاد إذ لم يكن له تأثير  
 على النتيجة السليمة التي انتهى إليها من عدم استحقاق الطاعنين للعاش  
 المطلوب ، وحسب محكمة النقض أنها أسبغت على هذه العلاقة وصفها  
 الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، ومقرية السادة المستشارين : جودة أحمد فيث ،  
وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ ق : "أحوال شخصية" :

(أ) إثبات . "الإثبات بالبيئة" . استئناف . "تسبيب الحكم" .  
لمحكمة الاستئناف استخلاص ما تلمن إليه من أقوال الشهود ولو كان مخالفا لما استخلصته  
محكمة الدرجة الأولى .

(ب) حكم . "تسبيب الحكم" . أحوال شخصية .

إقامة الحكم على دعامة كافية لحل قضائه . النعي عليه فيما يزيد فيه . غير منتج .  
مثال في دعوى تطليق للضرر .

(ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . حكم .  
"حجية أحكامكم" .

اختلاف دعوى الطاعة من دعوى التطليق للضرر ميبا وموضوما . الحكم في الدعوى  
الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية .

١ — للمحكمة الاستئنافية ان تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن إليه  
ولو كان مخالفا لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى التي سمعهم .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه — الذي قضى بتطليق المطعون عليها  
من الطاعن — قد أقام قضائه على ثبوت الضرر الحاصل من الضرب  
والإيذاء ، وكانت هذه الدعامة قد استقامت وتكفي وحدها لحمل الحكم ،  
فإن النعي على الحكم فيما أورده من أن شك الزوج في زوجته لعلاقتها  
بأبن عمها يعتبر ضررا يميز تطليقها — هذا النعي ، على فرض صحته ، يكون غير منتج .



٣- دعوى الطاعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطليق للضرر ، إذ تقوم الأولى على المهجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والاستقرار في منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطليق وجواز نظرها لاختلاف المناط في كل منهما .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٧٧ سنة ١٩٦٦ طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطليقها منه طلاقة بائنة استنادا إلى أنها زوجة له بموجب عقد شرعي صحيح مؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٦ وأنه بعد زواجها بشهرين أساء إليها إساءات بالغة ورمأها بأفحش الألفاظ ، واعتدى عليها بالضرب أكثر من مرة ، وتحرر عن هذه الاعتداءات محضر اللجنة رقم ٣١٩٣ سنة ١٩٦٥ قسم ثان طنطا ، ثم بدد جهازها وقيدت الواقعة برقم ١٠٠٤ سنة ١٩٦٦ جنح قسم ثان طنطا ، وقد اتسع الخلف بينهما مما أدى إلى إقامة دعاوى نفقة وطاعة ، وإذ أصبحت العشرة بينهما مستحيلة فقد أقامت دعاوها للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها في طاعة وعلى عصمة زوجها ، وأنه أساء إليها إساءات بالغة ورمأها بأفحش الألفاظ واعتدى عليها بالسب والضرب ، وأنها تتضرر من كل ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين ، عادت بتاريخ ١٩٦٨/١/١٦ فحكمت برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤ سنة ١٨ ق

(١) تقض ١٩٦٧/٣/٢٩ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٦٩٧ .

أحوال شخصية طنطا، وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المطعون عليها من زوجها الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند في قضائه بتطبيق المطعون عليها إلى ما ادعته من اتساع هوة الخلاف بين الزوجين وتعدد نواحي الخصومة بينهما أمام البوليس والقضاء ، في حين أنه حكم ببراءته في قضيتي الضرب والتبديد ، هذا إلى أن الزوجة عجزت عن إثبات ما ادعته من اعتدائه عليها بالضرب ، بل لقد ثبت من الأوراق أن الزوج لم يرتكب أى فعل يعتبر اساءة لزوجته يسمح لها طلب التطلاق . أما عما قرره شاهداها من أنهما شاهدا آثار الضرب بادية عليها فإن محكمة أول درجة لم تأخذ بأقوالهما ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتطبيق المطعون عليها رغم عدم ثبوت الضرر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في سببيه ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت إضرار الطاعن بالمطعون عليها لإضرارها لا استطاع معه دوام العشرة ، واستدلت المحكمة على ذلك بأن المطعون عليها سبق أن شكت زوجها في البوليس لاعتدائه عليها بالضرب ، وتحرو عن ذلك محضر اللجنة رقم ٣١٩٣ سنة ١٩٦٥ قسم ثان طنطا ، وأمرت النيابة العامة بحفظ هذا المحضر لعدم الأهمية لتنازل الزوجة ، وبما حصلته من مناقشة الطرفين بالجلسة من أن الطاعن كان يعتدى بالضرب على المطعون عليها وأحدث بها إصابات أثبتتها المحكمة بمحضر الجلسة ، وبما استخلصته مما قرره شاهدا المطعون عليها في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، وبما خلصت إليه في قولها " إن الخلاف قد احتدم بين الطرفين واتسعت هوة الخلاف بينهما وتعددت نواحي الخصومة أمام النيابة وأمام البوليس والقضاء ، ولا شك أن هذا الحال ضرب من الإضرار الذي لا استطاع معه دوام العشرة ، وإذا كان هذا هو مقدار ما وصلت إليه العلاقة بين

الزوجين فإن استدامة العشرة بينهما غير مستطاعة إذ أن الزوجة لا يمكن أن تسكن إليه بعد ذلك، ولا يمكن بعد هذا الشقاق المستمر والتزاع المستحكم أن تقوم بينهما علاقة زوجية صالحة يرجى منها خير، ومن الخير في مثل هذه الحال قسم عرى الزوجية قطعا لدابر ما قد يقوم بين الزوجين من شرور وتعد للحدود مما يتعذر معه بل قد يستحيل إصلاحه". ولما كانت هذه الأدلة التي أوردها الحكم سائغة ومما يستقل بتقديره قاضي الموضوع وتكفي لحمل الحكم في قضائه، وكان للحكمة الاستثنائية أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن إليه ولو كان مخالفا لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى التي سمعتهم، لما كان ذلك فإن هذا النعي يكون على غير أساس ويتمين رفضه.

وحيث إن السبب الأول يتحصل في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم استند في قضائه بتطبيق المطعون عليها إلى شك الطاعن في زوجته لاتصالها بابن عمها وتردده عليها في منزل الزوجية دون إذن الزوج وفي غيبته وأن هذا أمر أشد إيلا للزوجة من وقوع الأذى بالضرب، في حين أن شك الزوج في زوجته لعلاقتها بابن عمها لا يعتبر ضررا يجيز تطليقها طبقا لما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، لأن تردد ابن العم على ابنة عمه في منزل زوجها دون إذنه هو أمر منهي عنه شرعا.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن أقام قضاءه على ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء، وكانت هذه الدعامة قد استقامت وتكفي وحدها لحمل الحكم وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السببين الثاني والثالث، فإن النعي على الحكم فيما أورده من أن شك الزوج في زوجته لعلاقتها بابن عمها يعتبر ضررا يجيز تطليقها، هذا النعي على فرض صحته يكون غير متج.

وحيث إن حاصل السبب الرابع مخالفة الحكم المطعون فيه لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى فيه صدر بين الخصوم أنفسهم، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه سبق أن رفع الدعوى رقم ١٠٦٥ سنة ١٩٦٤ بندر طنطا للأحوال الشخصية



ضء المطعون عليها بطلب الحكم عليها بدخولها فى طاعته، وقضى فيها لصالحه وأصبح هذا الحكم نهائيا، وهو يحوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الطلاق، إذ لا يحكم بدخول الزوجة فى طاعة زوجها إلا إذا ثبتت للمحكمة أمانته عليها وعدم الإضرار بها، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتطليق المطعون عليها استنادا إلى أن الطاعن غير أمين عليها وضاربها، فإنه يكون قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم حائز قوة الشئ المحكوم به وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن دعوى الطاعة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تختلف فى موضوعها وفى سببها عن دعوى التطليق للضرر، إذ تقوم الأولى على الهجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار فى منزل الزوجية، بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة، ومن ثم فإن الحكم الصادر فى دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطليق وجواز نظرها لاختلاف المناط فى كل منهما، لما كان ذلك فإن هذا النعى يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . " ضريبة التركات " . أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالأجانب " . قانون . " تنازع القوانين من حيث المكان " . تركة . إرث . وصية .

الميراث والوصية وسائر التصرفات المضاعة إلى ما بعد الموت . مريان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف — وقت موته — عليها . الدوطة في القانون المدني اليوناني . بقاؤها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها طوال قيام الزوجة . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته . وجوب ردها للزوجة .

إذ كانت المادة ١٧/١ من القانون المدني تنص على أنه " يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته " وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المورث يوناني الجنسية ، وكانت المادة ١٤٢٦ من القانون المدني اليوناني تنص على أنه " في حال انحلال الزواج ترد الدوطة إلى الزوجة أو إلى وريثها وتنتهي كل إدارة لها وانتفاع من الزوج على أموال الدوطة " فإن مفاد ذلك أن الدوطة طبقاً للقانون المدني اليوناني تظل على ملك الزوجة ولا يكون للزوج عليها سوى حق الانتفاع مادامت الحياة الزوجية قائمة ، فإذا انحلت عقدة الزواج بالوفاة تعين رد الدوطة إلى الزوجة ، مما مؤداه أن الدوطة عند وفاة الزوج لا تعتبر من تركته بل ترد إلى الزوجة التي عاد إليها حق الانتفاع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب التوفيقية قدرت صافى أصول تركة المرحوم نقولا موستكاس الذى توفى فى ١٤/١٠/١٩٥٩ بمبلغ ١٦٠٣٤ ج و ٤٦٩ م وأخطرت زوجته المطعون عليها ، وإذ اعترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها فى ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٠ بتخفيض قيمة التركة إلى مبلغ ٥٦٣٤ ج و ٨٤٧ م وكان من بين ما استبعدته اللجنة من أصول التركة مبلغ عشرة آلاف جنيه قيمة " الدوطة " التى دفعها المطعون عليها ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١١٧٠ سنة ١٩٦٠ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة تعديله واعتبار قيمة أصول التركة مبلغ ١٥٦٣٤ ج و ٨٤٧ م ، وبتاريخ ٢٩/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٩ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره الترتت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه ، ويقول الطاعن فى بيان ذلك إن الحكم قضى بأن الدوطة التى دفعها المطعون عليها تخضع كاملة من أصول تركة زوجها الموجودة فى مصر دون أمواله الموجودة فى الخارج ، استنادا إلى أن هذه الدوطة استغلت فى مصر ، وأن مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢



لسنة ١٩٤٤ أن أصول التركة وخصومها بالنسبة للأجانب تتحدد بالأموال الموجودة لهم في مصر فقط ، هذا في حين أن المادة الثانية سالفه الذكر جعلت مناط رسم الأيلولة في الحالة التي يكون فيها المتوفى أجنبيا بوجود المال المتروك عنه في مصر سواء كان منقولاً أو عقاراً ، ولم يعرض هذا النص لبيان كيفية خصم ما عليه من الديون إذا ترك أموالاً في مصر وفي الخارج ، غير أن مبدأ وحدة الذمة المالية يقضى بأن جميع أموال المتوفى سواء في مصر أو في الخارج تتحمل بكل ما عليه من ديون ، وهو ما يتعين معه أن ينخصم من وعاء رسم الأيلولة قدر من الدوطة يتناسب مع الأموال الموجودة في مصر بالمقارنة إلى مجموع التركة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بنخصم الدوطة كاملة من وعاء الرسم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٧ / ١ من القانون المدني تنص على أنه " يسرى على الميراث والوصية ومسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته " وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المورث يوناني الجنسية ، وكانت المادة ١٤٢٦ من القانون المدني اليوناني تنص على أنه " في حال انحلال الزواج ترد الدوطة إلى الزوجة أو إلى ورثتها وتنتهي كل إدارة لها وانتفاع من الزوج على أموال الدوطة " ، وكان مفاد ذلك أن الدوطة طبقاً للقانون المدني اليوناني تظل على ملك الزوجة ولا يكون للزوج عليها سوى حق الانتفاع ما دامت الحياة الزوجية قائمة ، فإذا انحلت عقدة الزواج بالوفاة تعين رد الدوطة إلى الزوجة ، مما مؤداه أن الدوطة عند وفاة الزوج لا تعتبر من تركته بل ترد إلى الزوجة التي عاقلها حق الانتفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة وأضاف تدعيماً لرأيه في خصوصية هذه الدعوى أن مبلغ الدوطة موضوع النزاع قد دفعته المطعون عليها في مصر إلى زوجها لينتفع بها طبقاً للعقد المؤرخ ١٩٢٥ / ٧ / ٢٧ بشيك على بنك الأنجلو اجبشيان ، كما أنها استغلت جميعها في مصر ولم تستغل في اليونان على الإطلاق حتى انتهت الحياة الزوجية بوفاة

الزوج ، وأنه يتعين لذلك رد هذا المبلغ إلى المطعون عليها واستبعاده من أموال المـسـورث الموجودة في مصر وحدها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه على النحو سالف البيان يتفق مع صحيح القانون ويكفي لحمل قضائه ، فإنه لا يعيبه ما أورده بشأن المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ مهما كان وجه الرأي فيه ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

---

## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، وعضوية المادة المتشارين : جودة غيث ،  
وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكري .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٤ القضائية :  
ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والمهنة الحرة" . محاماة .  
سمسرة .

أعمال السمسرة وأشغال العمولة . ركن الاعتراف ليس شرطاً لخضوعها للضريبة على الأرباح  
التجارية . أعمال السمسرة والعمولة لا تقتصر على محيط التجارة ، المبالغ التي يدفعها المحامي  
للأشخاص الذين يقومون بها بالساعة بين وبين المتقاضين . طلب القضايا إلى مكتبه . خضوعها  
للضريبة على الأرباح التجارية بالنسبة للوسيط . اعتبارها تكليفاً على الربح بالنسبة لدافعها الذي  
يلتزم بخمض الضريبة من تلك المبالغ وتوديدها للخزينة .

نص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون  
رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢  
يدل على أن المشرع خرج عن الأصل ، وهو اشتراط ركن الاعتراف لخضوع  
أعمال السمسرة وأشغال العمولة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ،  
فأخضع بالمادة ٣٢ مكررة سالفه الذكر للضريبة مبالغ السمسرة والعمولة  
ولو كان الممول الذي دفعت له لا يمتن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة  
ولأنما يقوم بها بصفة عارضة لا تتصل بمباشرة مهنته . ولا محل لقصر أعمال  
السمسرة والعمولة المشار إليها على محيط التجارة ، كما قد يستفاد من المذكرة  
الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الذي أضاف المادة ٣٢ مكررة ، ذلك  
أن نص هذه المادة ورد عاماً دون أي قيد ، وقد هدف المشرع بهذا النص  
إلى فرض الضريبة على المبالغ المدفوعة على سبيل العمولة أو السمسرة العارضة  
دون اعتداد بصفة دافعها تاجراً كان أم غير تاجر ، يؤيد هذا النظر أن من يقوم



بدفع العمولة أو السمسرة العارضتين إلى الممول لا يلتزم أساسا بالضريبة وإنما ضمنا لتحصيلها أوجب عليه المشرع أن يورد مبلغ الضريبة المستحقة إلى الخزنة بعد خصمها من العمولة أو السمسرة طبقا للمادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ سالف البيان فيتسلم الممول مبلغ العمولة أو السمسرة مخصوما منه الضريبة ، ولا يتعارض مع ذلك تخصيص قدر مبالغ العمولة أو السمسرة المعتبرة تكليفا على الربح بالنسبة لدافعها ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبالغ محل النزاع دفعها المطعون عليه — وهو محام — للأشخاص الذين يقومون بالوساطة بينه وبين المتقاضين لجلب القضايا إلى مكتبه ، فإن هذه المبالغ تخضع للضريبة المنصوص عليها في المادة ٣٢ مكررة وكان يتعين عليه خصمها من المبالغ المشار إليها وتوريدها إلى الخزنة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المبالغ المذكورة لا تخضع لضريبة العمولة لأنها دفعت بعيدا عن محيط التجارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين ثالث قدرت صافي أرباح المطعون عليه من مزاولة مهنة المحاماة عن سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٧٧١ ج و ٥١٥ م وأخضعت المبالغ التي دفعها للأشخاص الذين كانوا يجلبون القضايا لمكتبه وقدرها ١٢٧٥ ج لضريبة الأرباح التجارية باعتبارها " عمولة " طبقا لنص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذا اعترض المطعون عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٠ برفض الطعن ، فقد أقام الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٦٠ تجارى الاسكندرية الابتدائية

بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم بعدم خضوع مبلغ ١٢٧٥ ج المدفوع "إكراميات" للضريبة على الأرباح التجارية . وبتاريخ ١٠/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليه . استأنفت مصلحة الضرائب — الطاعنة — هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وتأيد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦١ سنة ١٨ ق تجارى . وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بتنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع المبالغ التي دفعها المطعون عليه للأشخاص الذين كانوا يقومون بالوساطة بينه وبين المتقاضين لجلب القضايا إلى مكتبه — لضريبة الأرباح التجارية المقررة على العمولة والمنصوص عليها في المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ استنادا إلى أن تطبيق هذه المادة قاصر على أعمال الوساطة العارضة في محيط التجارة، وأن المطعون عليه محام وليس تاجرا فلا يخضع للضريبة التجارية وإنما لضريبة المهن الحرة مما تنتفى معه صفة العمولة عن هذه المبالغ إذ هي من الإكراميات الواجبة الخصم من الأرباح باعتبارها تكليفا على الربح ولا تخضع لأية ضريبة ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة المشار إليها لم تشترط ثبوت صفة التاجر لاعتبار ما يدفعه للوسطاء عمولة تخضع للضريبة التجارية، بل جاء هذا النص صريحا في أن الضريبة تسرى على العمولة أو السمسرة ولو كانت عن عمل عارض دون إعتداد بصفة الشخص الذي يدفعها فأسبغ عليها المشرع بذلك الصفة التجارية ولو تمت خارج المجال التجارى وأخضعها للضريبة التجارية، وجعل الملتزم الأصيل بها هو الوسيط الذي حصل عليها، وليس دافعها الذي يقتصر التزامه على حجز الضريبة المستحقة عليها وتوريدها للخزانة وفقا لأحكام القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ مما مقتضاه أن المبالغ موضوع النزاع التي دفعت إلى أشخاص مقابل توسطهم بين المطعون عليه وبين المتقاضين لجلب قضايا إلى مكتبه تعتبر "عمولة"

لا "إكراميات" وتخضع لحكم المادة ٣٢ مكررة سالفة الذكر كما تعتبر في الوقت نفسه تكليفا على أرباح المطعون عليه ، وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه "إكراميات" ولم يخضعها لضريبة العمولة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٢٢ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضافها بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ على أن "تسرى الضريبة بالسعر المقرر في المادة ٣٧ وبغير أي تخفيض على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة أو السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته ، ويصدر قرار من وزير المالية ببيان ما ينبغي تقديمه من الإقرارات من الممول أو من الأشخاص الذين يدفعون إليه تلك العمولة أو السمسرة وكذلك ببيان طريقة دفع الضريبة ومواعيده" ونصت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ على أن "يلتزم كل من يدفع أي مبلغ على سبيل العمولة أو السمسرة إلى ممول لا يتمتعن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة وإنما يقوم بها بصفة عرضية بحجز الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليها ويكون المحجز على كل مبلغ على حدة وبغير أي تخفيض وبذات السعر المقرر في المادة ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وفي تطبيق الحكم المتقدم يعتبر ممولا غير متمن من لا يكون له مكتب أو محل معروف باسمه لمباشرة مهنة السمسرة أو الاشتغال بالعمولة" ، فقد دل المشرع على أنه خرج عن الأصل وهو اشتراط ركن الاحتراف لخضوع أعمال السمسرة وأشغال العمولة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فأخضع — بالمادة ٣٢ مكررة سالفة الذكر — للضريبة البالغ السمسرة والعمولة ولو كان الممول الذي دفعت له لا يتمتعن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة وإنما يقوم بها بصفة عارضة لا تتصل بمباشرة مهنته ، ولا محل لقصر أعمال السمسرة والعمولة المشار إليها على محيط التجارة كما قد يستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الذي أضاف المادة ٣٢ مكررة ، ذلك أن نص هذه المادة ورد عاما دون أي قيد ، وقد هدف المشرع بهذا النص إلى فرض الضريبة على المبالغ المدفوعة على سبيل العمولة أو السمسرة العارضتين دون اعتداد بصفة دافعها تاجرا كان أم غير تاجر ، يؤيد هذا النظر أن من يقوم



بدفع العمولة أو السمسرة العارضتين إلى المحول لا يلتزم أساسا بالضريبة، وإنما ضمانا لتحصيلها أوجب عليه المشرع أن يورد مبلغ الضريبة المستحقة إلى الخزنة بعد خصمها من العمولة أو السمسرة طبقا للادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ سالف البيان، فيتسلم المحول مبلغ العمولة أو السمسرة مخصوما منه الضريبة، ولا يتعارض مع ذلك تخصيص قدر مبالغ العمولة أو السمسرة المعتبرة تكليفا على الربح بالنسبة لدافعها. لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبالغ محل النزاع دفعها المطعون عليه وهو محام للأشخاص الذين كانوا يقومون بالوساطة بينه وبين المتقاضين لجلب القضايا إلى مكتبه، فإن هذه المبالغ تخضع للضريبة المنصوص عليها في المادة ٣٢ مكررة وكان يتعين عليه خصمها من المبالغ المشار إليها وتوريدها إلى الخزنة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وجرى في قضائه على أن المبالغ المذكورة لا تخضع لضريبة العمولة لأنها دفعت بعيدا عن محيط التجارة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن.

## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجوده فيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ ق: "أحوال شخصية":

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . "ميعاد الطعن" . بطلان .

الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون ١٩٦٥/٤٣ أو في الفترة من هذا  
التاريخ وحتى تاريخ نشر القانون ١٩٦٧/٤ . عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي  
كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط .

(ب) حكم . "الطعن في الحكم" . "الأحكام غير الجائز الطعن فيها" .  
نقض . دفعوع . دعوى .

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها .  
عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات  
سابق . القضاء برفض الدفعوع بعدم الاختصاص وبعدم القبول وبعدم جواز نظر  
الدعوى لسبق الفصل فيها . لا تنهى به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض على  
استقلال . غير جائز .

(ج) حكم . "الطعن في الحكم" . "الأحكام الجائز استئنافها" . نقض .  
بطلان . دفعوع . أحوال شخصية .

المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إجازتها استئناف كل حكم أو قرار  
صادر في الاختصاص أربعين الدعوى أو عدمه . لا نظير لها في الأحكام الخاصة  
بالنقض .

١ - وفقاً للسادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب البطلان أو السقوط  
على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر  
الفحص ، سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ في ١١/٥/١٩٦٧ .

٢ — تقضى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق — الذي رفع الطعن في ظله — بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على الطاعن برفض الدفوع بعدم الاختصاص وبعدم القبول ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها — وهي بطلان قرار الاستبدال — فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً .

٣ — المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة المحاكم الشرعية التي تجيز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه لا ينسحب أثرها إلا على الاستئناف وحده لأنه لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ المنصورة الابتدائية للاحوال الشخصية ضد الطاعن ووزير الأوقاف بصفته ناظرا على وقف حسين حسنى العمرى الخيرى ومدير الشهر العقارى — المطعون عليهما الثالث والرابع — يطلبان الحكم ببطلان التصرف الصادر بتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٧ الصادر في مادة التصرفات رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية ، وقالوا بيانا للدعوى أنه بمقتضى المجمع الشرعية المصادرة من محكمة المنصورة الشرعية في ٨/٥/١٨٩٩ و ١٤/٤/١٩٠٢ و ١٩/١١/١٩٠٨ وقف المرحوم حسين حسنى العمرى بعض



عقاراته الكائنة بمدينة المنصورة وخص في وقفه الأول منزلا يصرف ريعه على مسجد ومدرسة وسهيل وخيرات أخرى مبينة في كتاب هذا الوقف ، كما شرط في الوقفين الآخرين أن يؤخذ من ريع العقارات ما يكفي لتكالة مصارف الوقف الأول وآل النظر على الأوقاف الثلاثة للطاعن إلى أن تولت وزارة الأوقاف النظر على الخيرات طبقا للقانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ ، واستطاع الطاعن أن يحصل على قرار من لجنة شئون الأوقاف الخيرية بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥ يتضمن كفاية ريع المنزل الموقوف بالجهة الأولى للصرف على الخيرات مع عدم التعرض للأوقاف الأهلية ، وإذ كان هذا الريع لا يكفي فقد تقدم المطعون عليهما الأولان بشكوى إلى وزارة الأوقاف اتى اتفقت مع الطاعن على استبدال حصة الخيرات في الوقفين الآخرين بمبلغ ٥٤٧١ ج و ٨٠٠ م وأقرت هيئة التصرفات هذا الاستبدال بقرارها الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٧ ، وإذ كان ما يكفي لتكالة الخيرات المشروطة هو مبلغ ٣٨٤٠٠ ج فقد حصل على الإذن لها بمخاصمة الطاعن والمطعون عليهما الثالث والرابع وأقاما الدعوى للحكم لهما بطلبتهما ، وبجلسة ١٩٦١/١١/٦ انضمت وزارة الأوقاف للمطعون عليهما الأول والثاني في طلباتهم ، كما أقامت وزارة الأوقاف بصفقتها ناظرة على ذات الوقف الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٦٣ المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعن والمطعون عليهم من الخامس إلى الثلاثين تطلب الحكم بصفة مستعجلة بوضع أعيان وقف حسين حسنى العمري الخيري تحت حراستها القضائية لا سلامها وإدارتها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة إلى أن يفصل في موضوع النزاع وفي الموضوع ببطلان قرار الاستبدال رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٧ وأشارت وزارة الأوقاف في دعواها إلى الوقائع التي تضمنتها الدعوى الأولى ، وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد . دفع المطعون عليه الخامس والمطعون عليها العاشرة بعدم قبول الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٩ لأن المطعون عليهما الأولين رفعها حسبها وقد باشرت وزارة الأوقاف وهي الجهة الأصلية نفس الخصومة ، كما دفعا بعدم اختصاص المحكمة بنظرها نوعيا ، ودفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظرها محليا ، كما دفع بعدم جواز نظر الدعويين لسبق الفصل فيهما بالدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال

الشخصية، وبتاريخ ۱۷/۵/۱۹۶۴ حكمت المحكمة برفض جميع الدفوع وحددت جلسة لنظر الموضوع، استأنف المطعون عليه الخامس هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۱ سنة ۱۹۶۴ المنصورة طالبا إلغاء فيما قضى به من رفض الدفوع والحكم بقبولها، وبتاريخ ۲/۵/۶۶ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ۲۹ سنة ۱۹۶۳ المنصورة الابتدائية لسابقة الفصل فيها بالحكم رقم ۲۷۱ سنة ۵۶ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية والقضاء بقبول هذا الدفع وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، ودفع المطعون عليه الثالث بسقوط الحق في الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأي برفض هذا الدفع ودفعت بعدم جواز الطعن، وطلبت في الموضوع رفضه، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن أن الطاعن قرر به في ۳۰/۶/۱۹۶۶ وبعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ۸۸۱ من قانون المرافعات وهو ثمانية عشر يوما من تاريخ صدور الحكم في ۲۴/۵/۱۹۶۶ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ،ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ۴ لسنة ۱۹۶۷ لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ۴۳ لسنة ۶۵ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ۱۱/۵/۱۹۶۷ ، وإذ كان ذلك ، وكان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ۴۳ لسنة ۱۹۶۵ إلى تاريخ نشر القانون رقم ۴ لسنة ۱۹۶۷ ، فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن النيابة العامة تستند في الدفع بعدم جواز الطعن إلى أن الحكم المطعون فيه اقتصر على القضاء برفض دفوع ولم يمه الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق — الذي رفع الطعن في ظله — تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في النزاع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على الطاعن برفض الدفوع بعدم الاختصاص وبعدم القبول وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية المرفوعة من المطعون عليهما الأول والثاني لسبق الفصل فيها بالحكم رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ، وكان هذا القضاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي بطلان قرار الاستبدال رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لعدم كفاية مبلغ الاستبدال للصرف على الخيرات ، أما ما قضى به الحكم المطعون فيه من قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية المرفوعة من وزارة الأوقاف فلم يكن محل طعن لأنه صدر في مصلحة الطاعن ، ولما كانت المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تميز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه لا ينسحب أثرها إلا على الاستئناف وحده لأنه لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلا ، ومن ثم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن .



## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر متى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، رمضان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٧ القضائية :

إثبات . ” الإقرار ” . التزام . ” الوفاء به ” . حكم . ” فساد  
الاستدلال ” .

إقرار الدائن ببراءة ذمة المدين من الدين . لا يتجاوز ضمنا على التسليم بأسباب انقضاء الدين  
التي يدعيها المدين . مخالفة ذلك . فساد في الاستدلال .

إذا كان الواقع في الدعوى أن براءة ذمة مورث المطعون عليهم من دين الرهن  
كان مسلما به من الطاعنة ( الدائنة ) منذ قيام الخصومة ، وإنما دار النزاع  
بين الطرفين حول الأسباب التي أدت إلى انقضاء هذا الدين ، وهل هو الوفاء  
ببعض الدين وتقادم بعضه ، كما يقول المطعون عليهم ( ورثة المدين )  
أو هو الوفاء به كضمن للعقار المرهون طبقا لما جاء بعقد البيع كما تقول الطاعنة ،  
ولما كان الثابت أن الطاعنة وإن أقرت — بمحضر الجلسة — ببراءة ذمة  
مورث المطعون عليهم من الدين ، إلا أنه لم يصدر منها أى إقرار يتعلق بأسباب  
انقضائه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإقرار الصادر منها ببراءة ذمة  
المطعون عليهم من الدين بمثابة إقرار ضمن بصحة الأسباب التي تمسك بها  
المطعون عليهم بغير دليل ، فإن الحكم يكون قد شابه القصور والفساد  
في الاستدلال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ورثة المرحوم أحمد حامد محمد ( المطعون عليهم ) أقاموا الدعوى رقم ٦٩٣٠ سنة ٦٤ كلى القاهرة ضد الطاعنة سعاد حامد أمام يطلبون الحكم ببراءة ذمتهم من دين مورثهم البالغ قدره ٦٠٠ جنيه مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل ، وقالوا شرحا للدعوى إن المدعى عليها كانت تدان مورثهم بالمبلغ المشار إليه بموجب عقد الرهن التأمينى المحرر بقلم رهون محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٤ بضمان العقار المبين بالصحيفة والعقد ، ولما كان هذا الدين قد انقضى بسداد مبلغ ٣٨٠ ج للمدعى عليها بإقرار والدها ووكيلها الرسمى الثابت بعقد الرهن التأمينى الصادر من مورثهم بتاريخ ٢٤/٩/١٩٤٧ إلى الدكتور خليل سويحى وبسقوط الباقي منه بالتقادم ، فقد رفعوا هذه الدعوى بطلباتهم سالفة البيان ، وطلبت المدعى عليها الحكم ببراءة ذمة المدعين من الدين المذكور على أساس وفاء مورثهم به ثمنا للعقار المرهون بعد بيعه لها بمقتضى العقد المؤرخ ١/٩/١٩٤٨ ، وفى ٢٨/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة ببراءة ذمة المدعين بصفقتهم من الدين المشار إليه لوفاء مورثهم به ثمنا للعقار المرهون . استأنف المدعون هذا الحكم طالبين إلغائه والحكم ببراءة ذمتهم من الدين على أساس دفاعهم الوارد بصحيفة الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٩٨ سنة ٨٣ قضائية القاهرة ، وفى ٢٧/١١/١٩٦٦ حكمت المحكمة بطلبات المستأنفين استنادا إلى إقرار المستأنف عليها الثابت بمحضر جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٦ ، فطاعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طاب نقض الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقيم في جوهره على أن الطاعنة إذ أقرت بجلسة ١٩٦٦/١٠/٢٢ براءة ذمة المستأنفين (المطعون عليهم) فإنها تكون قد أقرت ضمنا بصحة دفاعهم الوارد بصحيفة الاستئناف في حين أن تسليم الطاعنة بطلب المطعون عليهم لا يعدو أن يكون ترديدا لدفاعها الذي أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون تسليما منها بدفاع الخصوم، ذلك أن كل طلب يقدم للقضاء يكون له موضوع ويكون له سبب، فإذا كان للطلب أسباب مختلفة يؤدي كل منها إليه، فإن التسليم بموضوعه لا يستوجب ترجيح أحد هذه الأسباب بغير مرجح، ولما كان الحال في الدعوى أن موضوع الطلب هو براءة ذمة مورث المطعون عليهم من دين الرهن، وكان السبب الذي ادعاه ورثته وأنكرته الطاعنة هو وفاء جزء من الدين وإنقضاء الباقي منه بالتقادم، وكان السبب الذي تمسكت به الطاعنة هو الوفاء بمقابل ثمن العقار المرهون الذي باعه لها المورث فإن المحكمة إذ رجحت السبب الذي تمسك به المطعون عليهم استنادا إلى مجرد تسليم الطاعنة براءة ذمتهم منه دون دليل آخر تكون قد أخطأت في تأويل أقوالها وأقامت حكمها على اعتبار مخالف للواقع مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله "إن المستأنف عليها قد أقرت بجلسة المرافعة أمام هذه الهيئة بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٢ بأنها تسلم للمستأنفين بطلباتهم الأمر الذي يستفاد منه أن كل ما تمسك به الخصوم في صحيفة استئنافهم تقدره ولا تنازع فيه وما دام المستأنفون قد أسسوا براءة ذمتهم من مبلغ الـ ٦٠٠ جنيه موضوع الدعوى على أساسين أولهما أن جزءا من هذا المبلغ وقدره ٣٨٠ جنيه تم سداده للمستأنف عليها بتاريخ ١٩٤٧/٩/٢٤ كما هو ثابت بإقرار والدها باعتبارها ويكلا عنها، وهذا الإقرار ثابت في العقد المؤرخ ١٩٤٧/٩/٢٤، والثاني أن المبلغ الباقي وقدره ٢٢٠ ج انقضى الإلتزام به بالتقادم المسقط لمضي أكثر من ١٥ سنة طبقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدني، ومن ثم يكون هذان الأساسان غير متنازع فيهما من المستأنف عليها لإقرارها بجلسة المرافعة بالتسليم بطلبات المستأنفين" وهو من الحكم خطأ ومخالفة للثابت بالأوراق، إذ الواقع في الدعوى أن طلب



براءة ذمة مورث المطعون عليهم من دين الرهن كان مسلماً به من الطاعنة منذ قيام الخصومة، وإنما دار النزاع بين الطرفين حول الأسباب التي أدت إلى إنقضاء هذا الدين، وهل هو الوفاء ببعض الدين وتقادم بعضه كما يقول المطعون عليهم أو هو الوفاء به كضمن للعقار المرهون طبقاً لما جاء بعقد البيع المؤرخ ١٩٤٨/٩/١ كما تقول الطاعنة، ولما كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٢ أن الطاعنة وإن أقرت ببراءة ذمة مورث المطعون عليهم من الدين إلا أنه لم يصدر منها أى إقرار يتعلق بأسباب إنقضائه وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإقرار الصادر منها ببراءة ذمة المطعون عليهم من الدين بمثابة إقرار ضمنى بصحة الأسباب التي تمسك بها المطعون عليهم بغير دليل، فإنه يكون قد شابه القصور والفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

---

## جاسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، ومحمود السيد عمر المصرى ، وأحمد  
فتحى مرمى .

(١٥٨)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) حكم . ” عيوب التدليل “ . ” ما لا يعد قصورا “ . دعوى .  
” الدفاع فى الدعوى “ .

الدفاع الجوهرى المنتج فى الدعوى . التزام المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه .  
عدم الرد على طلب تحقيق دفاع غير مؤثر فى النزاع . لا قصور .

(ب) شركات . ” الشركات المساهمة “ . ” اعتماد الميزانية وتعيين الأرباح “ .  
قانون . ” سريان القانون من حيث الزمان “ . نقض . ” أسباب  
الطعن “ . حق .

اعتماد الميزانية وتعيين الأرباح الصافية من اختصاص الجمعية العامة وحدها  
فى الشركات المساهمة . حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق فى الربح لا ينشأ  
إلا من تاريخ اعتماد الأرباح . قبل ذلك هو مجرد حق احتمالى . مريان القانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذى حدد أقصى ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب  
بخمسة آلاف جنيه على جميع الحقوق التى تنشأ أو تكتمل بعد بدوره . حظر صرف  
ما يزيد على ذلك المبلغ سواء كان فى صورة مكافأة أو بأى صورة أخرى .  
النسب على الحكم المطعون فيه بأنه وصف حصة عضو مجلس الإدارة المنتدب فى الأرباح  
بأنها مكافأة لا أجر . غير منتج .

١ - الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى  
المنتج فى الدعوى . وإذا كانت الواقعة التى طلب الطاعن تحقيقها غير مؤثرة

في النزاع ، إذ هي لا تتصل بعلاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها ، وإنما تنصب على علاقتها بموظفين آخرين ، فلا على المحكمة أن هي التفتت عن هذا الطلب .

٢ — الجمعية العامة في الشركات المساهمة هي التي تملك وحدها اعتماد الميزانية التي يعدها مجلس الإدارة وتعين الأرباح الصافية القابلة للتوزيع ، ومن ثم فإن حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق في الربح لا ينشأ إلا من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لهذه الأرباح أما قبل هذا التاريخ ، فلا يكون للمساهم أو غيره من ذوى الحقوق سوى مجرد حق احتمالي لا يبلغ مرتبة الحق الكامل إلا بصدر قرار الجمعية العامة بإقرار الميزانية وتعيين القدر الموزع من الأرباح الصافية ، وإذا كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذي حدد أقصى ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب بخمسة آلاف جنيه قد تم العمل به قبل صدور قرار الجمعية العامة بإعتماد ميزانية ١٩٦١/٦٠ ، وكان من مقتضى الأثر المباشر لهذا القانون أن يسرى على جميع الحقوق التي تنشأ أو تكتمل بعد صدوره ، وأنه يسرى على حصة الأرباح المقررة للطاعن عن سنة ١٩٦١/٦٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، ورتب عليه عدم أحقية الطاعن لهذه الحصة بعد أن اقتضى مرتبه الثابت الذي يمثل الحد الأقصى الوارد في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، كما أنه يكون من غير المنتج ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه وصف حصته في الأرباح بأنها مكافأة لأجر طالع أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ قد حظر صرف ما يزيد على مبلغ خمسة آلاف جنيه لعضو مجلس الإدارة المنتدب سواء كان ذلك في صورة مكافأة أو بأى صورة أخرى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢٥ سنة ٦٣ كلى الإسكندرية طالبا



القضاء بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي إليه مبلغ ٤١٧١ ج و ٧٤٩ م مؤسّادعواه على أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها اختاره في ١٥/١٢/١٩٥٩ عضواً منتدباً لإدارة الشركة، وحدد أجره على أساس خمسة آلاف جنيه كرتب ثابت يدفع على دفعات شهرية متساوية، وحصّة في صافي ناتج أعمال الشركة بواقع ٥٪ تدفع حسب الطريقة المقررة في الشركة، ومؤداها أن يقيد الثلث منها في حسابه الجارى، ويجمد الثلثان ضماناً لأي خسارة مستقبلية، ولا يزول هذا التجميد إلا عند انتهاء الخدمة، ونفاذاً لهذا الاتفاق أدت له الشركة المطعون ضدها مرتبه والحصّة المستحقة في الأرباح عن السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ كما قامت عند انتهاء السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ باحتساب حصته المستحقة في الأرباح وأوفت له بثلاث وقدره ٧١٧ ج و ٢٥٥ م وأودعت الثلثين حسابه المجمع الذي بلغت قيمته ٤١٧١ ج و ٧٤٩ م، ثم حدث أن انتهى عمل الطاعن بالشركة فطالبها بأن تؤدي له هذا الحساب المجمع ولكنها امتنعت عن أدائه، فأقام هذه الدعوى بطالباته السالفة. دفعت الشركة المطعون ضدها الدعوى بأنه لاحق للطاعن في اقتضاء حصّة الأرباح المطالب بها، وأن من حقها استرداد مبلغ ٧١٧ ج و ٢٥٥ م قيمة ثلث الحصّة التي اقتضاها الطاعن بغير وجه حق، وأقامت دعوى فرعية طالبة القضاء بإلزام الطاعن برد هذا المبلغ، وفي ٢٤/٦/١٩٦٤ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية برفض الدعوى الأصلية، وبإلزام الطاعن في الدعوى الفرعية بأن يؤدي للشركة المطعون ضدها مبلغ ٧١٧ ج و ٢٥٥ م. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٢ سنة ٢٠ ق الإسكندرية، ومحكمة استئناف الإسكندرية قضت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة قررت لموظفين آخرين حصصاً في الأرباح مقابل عملهم، وأنها صرفت لهم هذه الحصص دون الطاعن بقرار من مجلس الإدارة

الجديد سنة ١٩٦٥ ، وطلب الطاعن تحقيق هذه الواقعة ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ، ولم ترد عليه مما يعيب حكمها بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المنتج فى الدعوى ، وإذ كانت الواقعة التى طلب الطاعن تحقيقها غير مؤثرة فى النزاع ، إذ هى لاتتصل بعلاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها وإنما تنصب على علاقتها بموظفين آخرين فلا على المحكمة إن هى التفتت من هذا الطلب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون حيث اعتبر حصة الأرباح المقررة للطاعن مكافأة وليست جزءا من الأجر فى حين أن من المقرر أن عضو مجلس الإدارة المنتدب يتقاضى — فوق مكافأته كعضو فى مجلس الإدارة — أتعابا خاصة ومستقلة مقابل عمله الإضافى فى إدارة الشركة ، وهذه الأتعاب سواء تقررت فى صورة مرتب ثابت أو نسبة فى الأرباح ، فإنها تعتبر فى الحالين أجرا مقابل عمل فعلى ، كما أخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق أحكام القانونين ١١٣ و ١١١ سنة ١٩٦١ على واقعة الدعوى ، حيث ذهب الحكم إلى أنه لما كان القانون ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذى حدد مبلغ خمسة آلاف جنيه كحد أقصى لمجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب قد تم العمل به فى أول أغسطس سنة ١٩٦١ بعد أن اقتضى الطاعن مرتبه الثابت الذى يمثل الحد الأقصى الوارد فى القانون ، وقبل اجتماع الجمعية العامة التى اعتمدت أرباح الشركة عن السنة ١٩٦٠/١٩٦١ ، فإنه لا يكون للطاعن الحق فى اقتضاء أى نسبة فى هذه الأرباح التى اعتمدت بعد العمل بالقانون ، إذ لا ينشأ الحق فى الأرباح إلا من تاريخ مصادقة الجمعية العامة للشركة على الميزانية واعتماد الأرباح القابلة للتوزيع ، وهو من الحكم خطأ فى القانون ، إذ المقرر أن ربح الشركة إنما يتم بانتهاء السنة المالية لا بتصديق الجمعية العامة على الميزانية ، فالتصديق لا ينشئ الربح وإنما يرد على ربح تحقق بالفعل فى سنة مالية سابقة عليه ، ولما كانت السنة المالية للشركة تنتهى فى ٣١ يولييه سنة ١٩٦١ أى قبل نفاذ القانون ١١٣ سنة ١٩٦١ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ أجرى هذا القانون على حصة الطاعن التى تحققت قبل صدوره ، كما أخطأ الحكم المطعون فيه كذلك بالنسبة



لتطبيق أحكام القانون ۱۱۱ سنة ۱۹۶۱ حيث ذهب إلى أن هذا القانون الذى صدر قبل نهاية السنة المالية للشركة واعتماد ميزانيتها قد فرض نسباً لتوزيع الربح الصافى فى الشركات المساهمة وليس بينها أى نسبة لمجلس الإدارة أو العضو المنتدب، ومن ثم فلا تملك الجمعية العامة عند انعقادها لتوزيع الأرباح تخصيص نسبة منها للطاعن على خلاف أحكام هذا القانون الذى يتضمن بطريق اللزوم إلغاء أى اتفاق سابق على توزيع الأرباح يتضمن تخصيص أى نسبة مخالفة لأحكامه، وقد فات الحكم المطعون فيه أن حصة الأرباح المقررة للطاعن لاشأن لها بهذا القانون الذى يرد على الربح الصافى بعد استئزال كافة التكاليف فضلاً عن أن هذا القانون لايسرى على الاتفاقات السابقة على تاريخ نفاذه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الجمعية العامة فى الشركات المساهمة هى التى تملك وحدها اعتماد الميزانية التى يعدها مجلس الإدارة وتعين الأرباح الصافية القابلة للتوزيع، فإن حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق فى الربح لا ينشأ إلا من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لهذه الأرباح، أما قبل هذا التاريخ فلا يكون للمساهم أو غيره من ذوى الحقوق سوى مجرد حق احتمالى لا يبلغ مرتبة الحق الكامل إلا بصدور قرار الجمعية العامة بإقرار الميزانية وتعين القدر الموزع من الأرباح الصافية، وإذ كان القانون ۱۱۳ سنة ۱۹۶۱ الذى حدد أقصى ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب بخمسة آلاف جنيه قد تم العمل به قبل صدور قرار الجمعية العامة باعتماد ميزانية ۱۹۶۱/۶۰، وكان من مقتضى الأثر المباشر لهذا القانون أن يسرى على جميع الحقوق التى تنشأ أو تكتمل بعد صدوره، وأنه يسرى على حصة الأرباح المقررة للطاعن عن سنة ۱۹۶۱/۶۰ . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فى قضائه ورتب عليه عدم أحقية الطاعن لهذه الحصة بعد أن إقتضى مرتبته الثابت الذى يمثل الحد الأقصى الوارد فى القانون ۱۱۳ لسنة ۱۹۶۱ فإنه لا يكون قد خالف القانون، وإذ كان ذلك وكانت



هذه الدعامة كافية بذاتها لملل قضاء الحكم المطعون فيه فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق أحكام القانون ١١١ لسنة ١٩٦١ يكون وإن صح غير منتج، كما أن من غير المنتج ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه وصف حصته في الأرباح بأنها مكافأة لأجر طالم أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ قد حظر صرف ما يزيد على مبلغ خمسة آلاف جنيه لعضو مجلس الإدارة المنتدب سواء كان ذلك في صورة مكافأة أو بأى صورة أخرى .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عباس حلي عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، و أحمد ضياء الدين حنفي ، و فتحي مرمي .

( ١٥٩ )

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ القضائية :

( ا ) نقض . ” إعلان الطعن ” . إعلان . ” بطلان الإعلان ” . بطلان .

إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة في الميعاد المقرر لذلك .  
أثره . تحقق الغاية من الإعلان . التمسك بالبطلان لغيب شاب إجراءات الإعلان  
في هذه الحالة . لا محل له .

( ب ) إعلان . ” إعلان أوراق المحضرين ” . نقض . ” إعلان الطعن ” .

الأصل في الإعلان أن تصل الورقة المطلة إلى علم المعلن إليه فلما يقبضها بتسليمها  
لشخصه . إكتفاء المشرع بالعلم الظني تارة بالإعلان في الوطن . وبالعلم الحسني  
تارة بتسليم الصورة للنيابة كما في إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم .

( ج ) نقض . ” إيداع الأوراق والمستندات ” . إعلان .

المقيم بالخارج في موطن معلوم . تمام إعلانه بتقرير الطعن من تاريخ تسليم صورته  
إلى النيابة . إيداع الطاعن أصل تلك الصورة يقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان  
الطعن إلى المطعون ضده .

( د ) نقض . ” نطاق الطعن ” . استئناف . ” الدفع باعتبار الاستئناف كأن  
لم يكن ” . دفع .

قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا  
على ما أورده في الأسباب من قبول الدفع بإعلان صحيفة الاستئناف . وورد تقرير  
الطعن على منطوق الحكم وتناول أوجهه تعيب الأسباب التي استندت إليها المحكمة  
في القضاء بإعلان صحيفة الاستئناف . اعتبار الطعن موجها إلى قضاء الحكم  
في الدفعين معا .

(هـ) دعوى . " نظر الدعوى " . " تقديم المذكرات " . حكم . " بطلان الحكم " . بطلان . نظام عام .

عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم تضمنت دفاعا جديدا . قبول الحكم لهذه المذكرة دون اطلاع الطاعنين عليها أو إدلائهما بها . أثره . بطلان في الإجراءات .

١ — إذا كان الثابت أن المطعون ضده قد قدم في الميعاد القانوني مذكرة بدفاعه فإنه لا يقبل منه والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن أيا كان وجه الرأي في طريقة إعلانه ، إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي المعمول به من ١٩٦٨/١١/١٠ نصت على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثنى بذات المادة ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وإذا كان الثابت — على ما سلف البيان — أن المطعون ضده قد علم بالطعن المقرر به في الميعاد وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فقد تحققت الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانه ، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب .

٢ — إنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — هو أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه ، إلا أن المشرع يكتفي بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه ، ويجرد العلم الحكمي في البعض الآخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل ، وقد قدر المشرع أنه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن معلوم أن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ، ولا سبيل للمعلن عليها ولا لمساءلة القائمين بها ، فاكتمى بالعلم الحكمي بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل ، فينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسليم المعلن إليه لها . وإذا كانت



صورة إعلان التقرير بالطعن قد تم تسليمها للنيابة العامة في ١٠/١٢/١٩٦٦ أي قبل إنتهاء الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن الحاصل في ٦/١٢/١٩٦٦ ، فإن إعلان المطعون ضده بتقرير الطعن يكون قد تم في الميعاد المحدد في القانون .

٣ — متى كان إعلان تقرير الطعن إلى المطعون ضده — المقيم خارج البلاد في موطن معلوم — يتم وينتج آثاره من تاريخ تسليم صورته إلى النيابة لامن تاريخ تسلمه هو له ، فإن إيداع الطاعنين لأصل تلك الصورة المسلمة للنيابة يقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون ضده ، ويحقق الغرض الذي ابتغاه الشارع من وجوب إيداع أصل الإعلان .

٤ — إذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت في منطوق حكمها بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وتأسس هذا القضاء على ما انتهت إليه في أسبابها من قبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى ما أورده من أن إعلان المطعون ضده قد تم بغير الطريق القانوني ، وكان نص تقرير الطعن منصبا على منطوق ذلك الحكم ، وأوجهه تناولت تعيب الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها ببطلان صحيفة الاستئناف ، والتي ترتب عليها قضاؤها في المنطوق بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإنه يكون من المتعين اعتبار الطعن موجها إلى قضاء الحكم في الدفعين معا ، ومن ثم فإن الدفع الذي أبداه المطعون ضده بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعنين فيه يكون على غير أساس .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفعين — ببطلان صحيفة الاستئناف واعتباره كأن لم يكن — استنادا إلى ما جاء في المدكرة المقدمة من المطعون ضده في فترة حيز القضية للحكم ولأول مرة ، دون أن يثبت من صورتها الرسمية المقدمة من الطاعنين بملف الطعن إعلانها بها أو إطلاعها عليها ، وفي هذا مخالفة للإجراءات الأساسية الواجب مراعاتها . إذ لا يجوز طبقا لنص المادة ٣٤٠/٢ من قانون المرافعات السابق أن تنظر المحكمة في طلبات قدمت في الدعوى لم يعلم أو يعلن بها الخصم ، وأن الجزاء على مخالفة هذا النص الأمر هو البطلان عملا بالمادة ٢٥ من ذات القانون ، كما أن هذا —

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — أصل من أصول المرافعات ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل أن المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للطعون ضده بإيداع مذكرته بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لعدالة التقاضي ، وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد قبلت المذكرة المقدمة من المطعون ضده دون إعلان الطاعنين بها ، واستندت في قضائها على ما ورد بها ، فإن ذلك ينطوي على بطلان في الإجراءات من شأنه التأثير في الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٤٤ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة على الطاعنين طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له باقى ثمن الأرض المباعة منه إليهما ومقداره ٢٢٣٢٧ ج و ٤٨٠ م مع الفوائد بواقع ٣٪ / لحين الوفاء ، واستند في ذلك إلى عقدى بيع تاريخهما ١٧/٥/١٩٥٢ و ٣٠/٣/١٩٥٥ ، دفع الطاعنان بوجود خطأ مادي في الحساب ، وأن الدعوى غير مقبولة لرفعها قبل الأوان ، ومحكمة أول درجة قضت في ٢٣/٢/١٩٦٤ بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لتصفية الحساب بين الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ٢٤/٤/١٩٦٦ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للطعون ضده مبلغ ٥١٤٨ ج و ٧١٩ م والفوائد بواقع ٣٪ / من تاريخ المطالبة القضائية وأعادت المأمورية إلى الخبير لتحقيق الاعتراضات التى وجهها المطعون ضده إلى تقريره . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٨ سنة ٨٣ قى القاهرة بصحيفة ١٦ مرة

(٢) قض ١٩٥١/٢/٨ بمجموعة القواعد فى ٢٥ سنة . بند ١٦ جردى وباعتبار

في ١٩٦٦/٥/٢٥ وسلمت إلى رئيس نيابة وسط القاهرة في ١٩٦٦/٦/٤ لإرسالها إلى وزارة الخارجية لتتولى توصيلها إلى المطعون ضده بالطريق الدبلوماسي ، وحدد لنظر الاستئناف جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ولم يحضر المطعون ضده في تلك الجلسة ولا في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى لضم المفردات ولكنه حضر بجلسة ١٩٦٦/١٠/٦ وفيها قررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء في مدى أسبوعين بطريق الإيداع . أودع المطعون ضده مذكرة دفع فيها ببطالان صحيفة الاستئناف لإعلانها بغير الطريق القانوني وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن إعمالا لنص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وأودع المطعون ضده مذكرة دفع فيها ببطالان الطعن وبعدم قبوله لانتفاء مصلحة الطاعنين فيه ، وأبدت النيابة العامة الرأي في مذكرتيها المقدمتين منها برفض الدفعين المشار إليهما وقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المعطون فيه ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صمدت على رأيها .

وحيث إن المطعون ضده أسس دفعه ببطالان الطعن على سببين الأول : أن إعلان تقرير الطعن وجه إليه بواسطة النيابة العامة وبالطريق الدبلوماسي في حين أن الدعوى الحالية موضوعها تعامل مدني بحت ، بإشره هو لا بصفته سفيرا للكرسي البابوي "الفاتيكان" بل بصفته نائبا عن المجمع المقدس بروما ، فهمى ليست من الدعاوى المتعلقة بوظيفته السياسية ، وبالتالي فلا تثبت له الحصانة القضائية فيها ومع ذلك فإنه هو الذي رفعها أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، فيعتبر بذلك نازلا عن تلك الحصانة " بفرض ثبوتها له " وذلك في كل ما يتعلق بالدعوى المذكورة وما يتفرع عنها من دعاوى فرعية أو طعون مما كان يتعين معه إعلان تقرير الطعن إلى شخصه أو في موطنه عن طريق المحضرين إعمالا للقاعدة المقررة بالمسادين ١١٦٧ قانون المرافعات السابق ، وإذا كان إعلان الطعن لم يتم على هذا النحو وإنما سلم إذالة النيابة العامة وبالطريق الدبلوماسي مع عدم وجود نص في القانون يسوغ المحكمة أن قد وقع باطلا لحصوله بغير الطريق القانوني . والثاني : أن الإعلان هذا النص إلا الشخص الذي له موطن معلوم في الخارج لا يتم ولا ينتج أثره



إلا بتسليم صورته إلى المعلن إليه فلا يكفي لتامة تسليم الصورة إلى النيابة العامة ولا حتى إلى وزارة الخارجية، لأن المقصود بالإعلان إحاطة المعلن إليه علما بالطعن حتى يستعمل حقه في الرد عليه في الميعاد القانوني، وهذا العلم لا يتوفر له بمجرد تسليم صورة الإعلان إلى النيابة أو إلى وزارة الخارجية، وإنما يتحقق فقط بتسليم صورته إليه شخصيا أو إلى موطنه أيا كانت طريقة الإعلان أو واسطته، والقول بتمام الإعلان بتسليم صورته للنيابة يخالف الواقع وحكمة التشريع إذ لا يتحقق به معنى الإعلان والمعلن إليه لا يزال يجهله وليست النيابة العامة نائبة عنه، وإذا كان الثابت أن وزارة الخارجية لم ترسل صورة التقرير إلى المطعون ضده إلا بخطاب مؤرخ ١٩٦٧/١/٩ وصل إليه في ١٩٦٧/١/١٩، وكان الطعن قد قرر به في ١٩٦٦/١٢/٦ فإن إعلان الطعن يكون قد تم بعد الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق، وبذلك يكون الطعن قد وقع باطلا ويضيف المطعون ضده بأنه لما كانت العبرة في تمام الإعلان هي بوصول صورته إلى المعلن إليه أو إلى موطنه فإن المقصود بأصل ورقة الإعلان التي أوجبت المادة ٤٣٢ من ذلك القانون ايداعها قبل ٢٠ يوما من تاريخ التقرير بالطعن هي الورقة التي وقع عليها المعلن إليه بالاستلام لا الورقة التي وقعت عليها النيابة العامة أو وزارة الخارجية، وإذا كان الطاعنان لم يودعا هذا الأصل في الميعاد المشار إليه اكتفاء منهما بإيداع الورقة التي تم بموجبها تسليم الصورة إلى النيابة العامة فإن هذا الإيداع لا يحقق الإجراء الجوهري الذي اقتضته المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات وهو ايداع أصل ورقة الإعلان مما يترتب عليه بطلان الطعن لهذا السبب أيضا .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول في سببه الأول ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون ضده قد قدم في الميعاد القانوني مذكرة بدفاعه فإنه لا يقبل منه والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن أيا كان وجه الرأي في طريقة إعلانه، إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي المعمول به من ١٩٦٨/١١/١٠ نصت <sup>بمجرد</sup> لمن يشاء أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثنى <sup>بذلك</sup> لأول مرة كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أن <sup>الأول مرة</sup> رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وإذا كان <sup>الأول مرة</sup> وباعتبار

البيان أن المطعون ضده قد علم بالطعن المقرر به في الميعاد وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فقد تحققت الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانه ، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطالان الطعن لهذا السبب ، أما السبب الثاني المبني عليه الدفع فمردود ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه ، إلا أن المشرع يكتفى بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه وبمجرد العلم الحكيم في بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل ، وقد قرر المشرع أنه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن معلوم أن الاجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن عليها ولا مساءلة القائمين بها فاكفى بالعلم الحكيم بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل ، فينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لامن تاريخ تسليم المعلن إليه لها . لما كان ذلك وكانت صورة إعلان التقرير بالطعن قد تم تسليمها للنيابة العامة في ١٠/١٢/١٩٦٦ أي قبل انتهاء الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن الحاصل في ٦/١٢/١٩٦٦ فإن إعلان المطعون ضده بتقرير الطعن يكون قد تم في الميعاد المحدد في القانون . لما كان ما تقدم وكان إعلان تقرير الطعن إلى المطعون ضده يتم وينتج آثاره — على ما سلف البيان — من تاريخ تسليم صورته إلى النيابة لا من تاريخ تسليمه هو له فإن إيداع الطاعنين لأصل تلك الصورة المسلمة للنيابة يقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون ضده ، ويحقق الغرض الذي ابتغاه الشارع من وجوب إيداع أصل الإعلان ويتعين لما سلف رفض الدفع ببطالان الطعن .

وحيث إن المطعون ضده يؤسس دفعه بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعنين فيه على القول بأنه دفع أمام محكمة الاستئناف ببطالان صحيفة الاستئناف قانون الإعلان بغير الطريق القانوني كما دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذالة النيابة لإل ثلاثين يوما من تاريخ تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين وقد عرضت المحكمة في قن الدفيعين وانتهت في أسبابها إلى قبولهما وإلى القضاء باعتبار هذا النص إلا أنه لا يمكن إلا أن الطاعنين قصرنا طعنهما على ما قضى به الحكم



من قبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف دون قضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بما يترتب عليه صيرورة هذا القضاء الأخير نهائيا ويجعل الطعن غير مقبول لانتفاء مصلحة الطاعنين فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود، ذلك أن الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف قضى في منطوقه بقبول الدفع واعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وأورد في أسبابه قوله " إنه وقد انتهت المحكمة إلى بطلان صحيفة الاستئناف وقد مضت مدة تزيد على ثلاثين يوما منذ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين دون أن يقوم المستأنفون بتدارك هذا الخطأ بإعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا يوجهه له في الوقت المناسب فإن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون في محله ويتعين القضاء به عملا بالمادة ٢/٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ " ولما كان يبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد قضت في منطوق حكمها بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن، وأن هذا القضاء قد تأسس على ما انتهت إليه في أسبابها من قبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى ما أوردته من أن إعلان المطعون ضده قد تم بغير الطريق القانوني ، لما كان ذلك وكان نص تقرير الطعن منصبا على منطوق ذلك الحكم وأن أوجهه قد تناولت تعيب الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها ببطلان صحيفة الاستئناف والتي ترتب عليها قضاؤها في المنطوق بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإنه يكون من المتعين اعتبار الطعن موجها إلى قضاء الحكم في الدفعين معا ، ومن ثم فإن الدفع الذي أبداه المطعون ضده بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعنين فيه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ويقولان في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٦٦/١٠/٣ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٦٦/١٠/٢٥ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء وإن المطعون ضده قدم في فترة حجز القضية للحكم مذكرة دفع فيها لأول مرة ببطلان صحيفة الاستئناف لتقديمها للإعلان بغير الطريق القانوني وباعتبار



الاستئناف كأن لم يكن دون أن تعلن هذه المذكرة للطاعنين ودون أن تعيد المحكمة القضية إلى المرافعة لتسمع دفاعهما في الدفيعين المشار إليهما، وإذ قضى الحكم بقبول هذين الدفيعين فإن هذا يعتبر منه إخلالا بحق الدفاع بما يعيبه بالبطلان وأنه لا يغير من ذلك ترخيص المحكمة للمطعون ضده بتقديم مذكرة بطريق الإيداع لأن القانون لا يعرف هذه الطريقة ويتطلب دائما تبادل طرفي النزاع وجهتي نظرهما فيما يثار بشأن هذا النزاع .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٦٦/١٠/٣ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٦٦/١٠/٢٥ وصرحت بتقديم مذكرات في طلب إلغاء وصف النفاذ أو وقفه لمن يشاء في أسبوعين، وقدم المطعون ضده في فترة حجز القضية للحكم مذكرة دفع فيها لأول مرة ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانها بغير الطريق القانوني واعتبار الاستئناف كأن لم يكن، وقد قضى الحكم المطعون فيه بقبول هذين الدفيعين استنادا إلى ما جاء في تلك المذكرة دون أن يثبت من صورتها الرسمية المقدمة من الطاعنين بملف الطعن إعلانهما بهما أو اطلاعهما عليها وفي هذا مخالفة للإجراءات الأساسية الواجب مراعاتها، إذ لا يجوز طبقا لنص المادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات السابق أن تنظر المحكمة في طلبات قدمت في الدعوى لم يعلم أو يعلن بها الخصم وأن الجزاء على مخالفة هذا النص الأمر هو البطلان عملا بالمادة ٢٥ من ذات القانون كما أن هذا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أصل من أصول المرافعات ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل أن المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للمطعون ضده بإيداع مذكرته بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها، لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد قبلت المذكرة المقدمة من المطعون ضده دون إعلان الطاعنين بها واستندت في قضائها على ما ورد بها فإن ذلك ينطوي على بطلان في الإجراءات من شأنه التأثير في الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، ابراهيم غلام ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود  
السيد المصرى .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١٦٠ )

( ١ ) حكم "حجية الحكم".

حجية الحكم قاصرة على طرق الخصومة حقيقة أو حكما

(ب) مرافق عامة . "التزام المرافق العامة" . "إسقاط إلزام المرافق العامة"  
خلف . حكم . "عيوب التدليل" . "ما يعد قصورا" .

التزام المرافق العامة . إسقاطه يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم وإدارة  
الدولة للرفق . جميع الالتزامات المترتبة فى ذمة الملتزم أثناء إدارته  
تقع عليه وحده مالم ينص فى عقد الالتزام أو غيره على خلاف ذلك . اعتبار  
الحكم المطعون فيه هيئة النقل العام بمدينة القاهرة خلفا لشركة التزام بعد إسقاط  
التزامها ونقضاءه عليها — على هذا الأساس وحده — بجزء من التعويض المحكوم به  
على الشركة المذكورة . خطأ ونقص .

١ — حجية الأحكام فى المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفا فيها  
حقيقة أو حكما ، بأن كان الخارج عن الخصومة ممثلا فيها وفقا لما تقرره القواعد  
القانونية .

٢ — إسقاط الالتزام من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) —  
أن يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم وإدارة الدولة للرفق ، وتكون جميع

( ١ ) نقض ٤/٥/١٩٦٦ ، ٢١/١٢/١٩٦٦ بمجموعة المكاتب الفنى من ١٧ ص ١٠١١ ،

الالتزامات المترتبة في ذمته أثناء هذه الإدارة عليه وحده، ولا شأن بلجهة الإدارة بها ما لم ينص في عقد الالتزام أو غيره على خلاف ذلك أو كيفية تسوية حقوق الدائنين ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الطاعنة — هيئة النقل العام بمدينة القاهرة — خلفا لشركة الترام ، وألزمها على هذا الأساس وحده بحجز من التعويض المحكوم به للمطعون عليه الثالث — على الشركة المذكورة — فإنه يكون معيبا بخالفة القانون وبالقصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الثاني أقام الدعوى رقم ٦٣/٢٤٠ مدنى كلى القاهرة ضد شركة التأمين الأهلية ( المطعون عليها الأولى ) وطلب الحكم بإلزامها في مواجهة محمد القرني عبد المعبود ( المطعون عليه الثالث ) بأن تدفع له مبلغ ٧٣٤ ج و ٣٠٠ م، وقال بيانا لدعواه إنه وقع تصادم بين سيارة مملوكة له وبين إحدى عربات الترام أسفر عن وفاة أحمد محمد القرني ابن المطعون عليه الثالث ، وقيد ذلك الحادث جنحة برقم ٦١/٢٩٥٠ السيدة زينب ضد قائد السيارة والترام، وتدخل المطعون عليه الأخير في اللجنة المشار إليها مدعيا بالحقوق المدنية ضد المتهمين وآخرين من بينهم المطعون عليه الثاني ، وقضى نهائيا في تلك اللجنة التي قيدت في الاستئناف برقم ٦٢/٣٨٤٦ القاهرة بإلزام المدعى عليهم في الدعوى المدنية بأن يدفعوا للمطعون عليه الأخير مبلغ ٥٠٠ ج، وقال المطعون عليه الثاني إنه إذ حجز عليه في أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفاة لمبلغ ٥٣٤ ج و ٣٠٠ م نفاذا لذلك الحكم ، وكان قد أمن على الحادث لدى المطعون عليها الأولى بما يجعلها المسئولة عن تغطية الضرر المترتب عليه ، وكان عدم قيام المطعون عليها الأولى بدفع ذلك التعويض قد أصابه بضرر يقدره بمبلغ ٢٠٠ ج، فقد أقام الدعوى



بطلباته المتقدمة ، وأدخلت المطعون عليها الأولى الطاعنة ( هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ) في الدعوى ، وطلبت الحكم بإلزامها بأن تؤدي للمطعون عليه الثالث مبلغ ٢٥٠ ج قيمة ما ألزمها به الحكم في اللجنة السالفة الذكر مع رفض الدعوى بالنسبة لها فيما جاوز هذا المبلغ واحتياطيا بإلزام الهيئة المذكورة بأن تدفع لها قيمة النصف فيما يقضى به عليها ، وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بإلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع للمطعون عليه الثاني مبلغ ٥٣٣ ج و ٣٠٠ م وفي دعوى الضمان بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ١٢٥ ج . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٢/١٨٨ ق كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٨٢/٢٠٦ ق ، وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الاستئناف في الدعوى الأصلية بتأييد الحكم المستأنف وفي دعوى الضمان بتعديل ذلك الحكم إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ١٧٨ ج . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بمساءلتها عن التعويض الذي صدر به الحكم في اللجنة رقم ٦٢/٣٨٤٦ من القاهرة على ما ذهب إليه هذا الحكم الأخير من أن مسئولية شركة ترام القاهرة تمتد إلى الطاعنة باعتبارها خلفا لها ، وترى الطاعنة أنه إذ فاق الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية ( المطعون عليه الأخير ) في اللجنة المشار إليها كان قد تنازل عن مخاصمة الطاعنة في تلك اللجنة واختصم بدلا منها الحارس العام على شركة ترام القاهرة الذي حكم عليه بالتعويض ، وأنها لا تعتبر بالتالي خلفا لشركة الترام بعد أن أسقط الالتزام بإدارة مرفق ترام القاهرة عن هذه الأخيرة بمقتضى القانون رقم ١٩٦١/١٢٣ وهو ما لا يحوز معه الحكم في اللجنة المتقدمة الذكر أية حجية قبلها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الحادث موضوع الدعوى قد وقع أثناء إدارة شركة ترام القاهرة لمرافق النقل بالتزام وقبل إسقاط الالتزام بإدارته عنها بمقتضى القانون رقم ۱۲۳ لسنة ۱۹۶۱ ، وأنها لا تسأل تبعا لذلك عن التعويض عن الحادث موضوع اللجنة رقم ۶۲/۳۸۴۶ س القاهرة ، لأن المنسب في ذلك الحادث لم يكن تابعا لها وقت وقوعه ، وإذ كان الثابت من الاطلاع على أوراق اللجنة المشار إليها والتي كانت من بين أوراق الدعوى أمام محكمة الاستئناف أن المطعون عليه الثالث كان قد ادعى مدنيا بطلب الحكم بتعويضه عما أصابه من ضرر بسبب وفاة ولده ضد المتهمين في تلك اللجنة وضد المطعون عليها الأولى وضد الطاعة ثم تنازل بجلسته ۱۷/۱۰/۱۹۶۲ عن مخاصمة هذه الأخيرة وخاصم بدلا منها الحارس العام على شركة ترام القاهرة ، وقد صدر الحكم بالتعويض ضد هذا الأخير بصفته المذكور في اللجنة المشار إليها ، ولما كانت حجية الأحكام في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفا فيها حقيقة أو حكما ، بأن كان الخارج عن الخصومة ممثلا فيها وفقا لما تقرره القواعد القانونية ، وكان إسقاط الالتزام من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم وإدارة الدولة للمرافق ، وتكون جميع الالتزامات المترتبة في ذمته أثناء هذه الإدارة عليه وحده ولا شأن بلجهة الإدارة بها ما لم ينص في عقد الالتزام أو غيره على خلاف ذلك أو كيفية تسوية حقوق الدائنين ، لما كان ذلك فإنه لا يكون للحكم الجنائي الصادر بالتعويض في اللجنة المتقدمة الذكر أى حجية على الطاعة أيا كان ما ورد تزييدا في أسبابه بشأن امتداد مسئولية شركة الترام إليها ، مادامت الطاعة لم تكن مختصة في تلك اللجنة على النحو الذى سلف بيانه ، وإذ اعتبر الحكم المطعون فيه الطاعة خلفا لشركة الترام وألزمها على هذا الأساس وحده بجزء من التعويض المحكوم به للمطعون عليه الثالث ، فإنه يكون معيبا بخالفة القانون وبالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عباس حلى عبد الجواد ، وأحمد ضياء الدين حنفي . ومحمود السيد المصري ، وأحمد فتحى مرمى .

( ١٦١ )

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٧ القضائية :

بطلان . " بطلان التصرفات " . حكم . " ميوب التدايل " . " ما يعد قصورا " .  
نقابات . غير .

تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز  
الحقيقى متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز  
للحقيقة . قضاء الحكم ببطلان تصرفات صاحب المركز الظاهر دون بحث دفاع الطاعن وتحقيق عناصره  
بمقولة إن نظرية الموظف المعلن مختلف عليها ولا محل للإستدلال بها . خطأ وقصور .

يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير  
حسن النية ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقى ، متى كانت  
الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز  
للحقيقة . وإذ كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال  
إليه أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه وإن صح أن نقابة  
مستخدمى قناة السويس قد زال وجودها القانونى بصـدور قانون تأميم الشركة  
العالمية لقناة السويس إلا أن وجودها الفعلى قد ظل قائماً حتى صدور قرار  
وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ ، حيث ظلت تباشر نشاطها حتى هذا  
التاريخ ، وأن هذا الوجود الفعلى الظاهر الذى كان معترفاً به من هيئة قناة السويس  
ومن مكتب العمل ، ومن الوزارة المطعون ضدها من شأنه أن يجعل التصرف  
الصادر من النقابة إليه فى هذه الفترة صحيحاً ، مثله فى ذلك مثل التصرف الذى  
يصدر من الموظف الذى يستمر فى أداء وظيفته بعد انتهاء ولايته ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذا طلق القول ببطلان التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر ،



وأغفل بحث دفاع الطاعن وتحقيق عناصره بمقولة إن نظرية الموظف الفعلى مختلف عليها ولا محل للاستدلال بها ، يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل فى أن المطعون ضده بصفته وزيرا للشئون الاجتماعية أقام الدعوى رقم ٣٩٤٦ مدنى كلى القاهرة طالبا القضاء بالزام الطاعن بأن يؤدى إليه مبلغ ١٦٦٩ ج ١٠٠ م ، وقال بيانا لدعواه إن الطاعن كان قد أنتخب رئيسا لمجلس نقابة مستخدمى هيئة إدارة قناة السويس فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ ، وفى ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس وترتب عليه أن أصبحت نقابة مستخدمى هيئة قناة السويس منحلة منذ صدور هذا القانون نظرا لأن جميع العاملين بالهيئة أصبحوا من الموظفين العموميين المحظور عليهم تكوين النقابات . ثم صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢١ سنة ١٩٥٩ ونص فى مادته الأولى على اعتبار نقابة مستخدمى هيئة قناة السويس قد انقضت منذ ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٦ كما نص فى مادته الثانية على أنه لا يجوز للنقابة مباشرة نشاطها وعليها تسليم أموالها إلى وزارة الشئون الاجتماعية ، ونظرا لأن مجلس النقابة كان قد قرر صرف مبلغ ١٥٦٤ ج ١٠ م للطاعن من جملة المبالغ التى كانت خالصة لوزارة الشئون الاجتماعية منذ ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٦ فإن قرار الصرف يكون باطلا لصدوره عن شخص معدوم لولاية له ، ويكون من حق وزارة الشئون الاجتماعية استرداد هذا المبلغ من الطاعن ، وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضده بصفته مبلغ ١٥٦٩ ج ١٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢ سنة ٨١ ق القاهرة ، ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦

برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وإن كان لاخلاف في أن الوجود القانوني لنقابة مستخدمى قناة السويس قد زال بصدور القانون الخاص بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس إلا أن الوجود الفعلي للظاهرة هذه النقابة قد ظل قائماً حتى صدور القرار الوزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ ، وأن هذا الوجود الفعلي ثابت من تسليم مكتب العمل بوجودها تسليماً مستفاداً من حضور مندوبي اجتماعاتها ، كما أنه ثابت من اعتراف هيئة قناة السويس بعد التأميم بوجودها واعتبارها جهة ذات شأن في إبداء الرأي في لائحة موظفي الهيئة ، وإذا كان من المقرر أن الظاهر المسلم للوجود الفعلي يترتب عليه ما يترتب على الوجود القانوني من حيث صحة التصرف ، وعلى أساس هذا النظر أقام الفقه الإداري نظرية الموظف الفعلي ، ورتب عليها صحة التصرف الصادر من الموظف الذي اعتبر تعيينه باطلاً ، خلال المدة التي كان قائماً فيها بأعباء الوظيفة فعلاً ، وكان لا فارق بين الوجود الفعلي للموظف وبين الكيان الواقعي للنقابة بعد صدور قانون التأميم ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ استبعد إعمال هذا القياس ، وانتهى إلى بطلان قرار النقابة لانعدام وجودها القانوني ، يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه ، أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه وإن صح أن نقابة مستخدمى قناة السويس قد زال وجودها القانوني بصدور قانون تأميم الشركة العالمية لقناة السويس إلا أن وجودها الفعلي قد ظل قائماً حتى صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ حيث ظلت تباشر نشاطها حتى هذا التاريخ ، وأن هذا الوجود الفعلي الظاهر الذي كان معترفاً به من هيئة قناة السويس ، ومن مكتب العمل ومن الوزارة

المطعون ضدها من شأنه أن يجعل التصرف الصادر من النقابة إلى الطاعن في هذه الفترة صحيحاً مثله في ذلك مثل التصرف الذي يصدر من الموظف الذي يستمر في أداء وظيفته بعد انتهاء ولايته . لما كان ذلك ، وكان يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية ، ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي ، متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة ، فإن الحكم المطعون فيه . إذ أطلق القول ببطلان التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر ، وأفضل بحث دفاع الطاعن وتحقيق عناصره بمقوله إن نظرية الموظف الفعلي مختلف عليها ولا محل للاستدلال بها ، يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، ودعوة السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فريث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٦٢ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

( أ ) نقض . " الحكم في الطعن " . " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع ، التزام هذه المحكمة باتباع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .

( ب ) نقض . " حالات الطعن " . حكم . " الطعن في الحكم " . قوة الأمر المقضي .

جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع مل خلاف حكم آخر سابق حاز لقوة الأمر المقضي . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا في النزاع بينه وبين الخصوم أنفسهم .

( ج ) أحوال شخصية . " الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية " . حكم . " الطعن في الحكم " . اعتراض الخارج عن الخصومة .

الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للسادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستثناء منه والاكتفاء بانكار حجته . له كذلك طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .

( د ) وقف . " النظر على الوقف " . " وكالة ناظر الوقف " . وكالة .

وكالة ناظر الوقف من المستحقين . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية بالأعيان الموقوفة . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق .

١ - مفاد نص المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات السابق أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة .

٢ - تشترط المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لجواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الأمر المقضي أن يكون هذا الحكم السابق صادرا في النزاع بعينه وبين الخصوم أنفسهم ، ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة المقضية فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية .

٣ - المستقر في قضاء هذه المحكمة (٢) - أن الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه ، طبقا للمادة ٣٤١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، هو وبصريح نص تلك المادة طريق اختياري يجوز له أن يسلكه أو أن يستغنى عنه اكتفاء بإنكار حجية الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو تنفيذه عليه ، كما له أن يتجاهل الحكم وأن يطلب تقرير حقه بدعوى أصلية .

٤ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٣) - تقف عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق .

(١) نقض ١٩٦٩/٥/٢٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٨٢٤

نقض ١٩٦٠/٦/٢٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١١ ص ٤٦٠

(٢) نقض ١٩٦٤/٤/١٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٥٥٠

(٣) نقض ١٩٦٦/١٢/٢٩ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٩٩٦

نقض ١٩٦٦/١٢/٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٨١٨

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة / نعيمة محمود رمزى — المطعون عليها الثانية — أقامت الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية — والتي أحيلت بمناسبة توحيد القضاء إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بمجلدوها برقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ — ضد سائر الطاعنين ووزارة الأوقاف — المطعون عليها الأولى — وطلبت الحكم باستحقاقها لحصة قدرها عشرة أسهم ونصف من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها وقف المرحوم محمود اليازجى وأمر وزارة الأوقاف بأن تسلمها ما يقابله من غسلة الوقف ومنع التعرض لها فى ذلك ، وقالت شرحا لدعواها إنه بمقتضى الإشهاد المحرر بمحكمة الباب العالى بمصر فى ١٥ شعبان سنة ١٢٥٥ الهجرية وقف الأمير محمود أفندى ناظر المجلس العالى سابقا الأتبان المدينة به وأنشأ وقفه هذا على نفسه حال حياته ثم من بعده يكون الربع أى ستة قراريط وقفاً على من سيحدثه له الله من الأولاد ذكورا وإناثا مع مشاركة لبيبه مصطفى ابنة أخته المرحومة فاطمة لهم ، فإذا مات الواقف وابنة أخته من غير عقب يضم لباقي الوقف ، أما الثلاثة أرباع الباقية فتكون وقفاً على عتقاء الواقف ذكورا وإناثا بيضا وسودا وحبوشا وعلى عتقاء زوجته الثلاثة بحيث يكون للأبيض من العتقاء ضعف ما للأسود والحبشى ، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ، ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لإخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات إليه من الموقوف عليهم ، وقد توفيت حسن شاه عتيقة زوجة الواقف عتياً فى حياة



الواقف، ثم توفي الواقف وبعده لبيبه بنت شقيقته عقيمين وبوفاتهم انحصر الاستحقاق في خمسة عشر عتيقا من بينهم اسماعيل زهدى جد المطعون عليها الثانية فخص كل واحد من العتقاء البيض  $\frac{1}{7}$  -  $\frac{1}{7}$  سهما من أربعة وعشرين قيراطا يتقسم إليها الوقف جميعه، وخص كلا من زهرة السوداء وفداية ومسعدة  $\frac{1}{20}$  سهما وآل النظر في هذا الوقف إلى وزارة الأوقاف المطعون عليها الأولى - التي صارت حارسة بصدور قانون إنهاء الوقف على غير الخيرات - وعلى الرغم من صدور حكم المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ في الاستئناف رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ بناء على التصديق الصادر من جميع المستحقين في الوقف بما فيهم فاطمة بنت اسماعيل زهدى عتيق الواقف وأولادها الثانية وهم عهد توفيق وبهية وحنيفة وأندسة وزكية وفهيمة وهانم وأسماء والذي تضمن أن هذا الوقف يعتبر بمثابة أوقاف متعددة وأن ترتيب الطبقات فيه ترتيب أفرادى بين الأصل وفرعه في كل وقف فلا يحجب أصل فرع غيره ومن مات انتقل ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه دون أن تنقض القسمة بانقراض أية طبقة بل يستمر ما استحقه الفرع مستقلا في فروعه وأن مجموع نصيب المطعون عليها الثانية في الوقف أصلا وآيلا صار  $\frac{1}{4}$  ١٠ سهما من قيراط إلا أنه بعد وفاة فاطمة بنت اسماعيل زهدى المشار إليها أخذ وريثها - الطاعنون - ينازعونها استحقاقها لهذا النصيب بدعوى أن الوقف غير مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا وأن القسمة تنقض في فرع اسماعيل زهدى عتيق الواقف بوفاته ولديه محمود - والد المطعون عليها الثانية - وفاطمة - مورثة سائر الطاعنين - بحيث يقسم نصيبه على أفراد الطبقة التي تليها رغم المصادقة السابقة أمام المحكمة العليا الشرعية على عدم نقض القسمة بانقراض أية طبقة في أى فرع من فروع العتقاء وعلى أن يستمر ما آل إلى الفرع منتقلا في فروعه ، مما اضطرها إلى إقامة الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩١٩ أمام محكمة مصر الشرعية ضد وزارة الأوقاف والمعارضين لها ودار النزاع فيها حول نقض القسمة أو عدم نقضها وحكمت المحكمة لها في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٢١ باستحقاقها المذكور تأسيسا على أن ترتيب الطبقات في هذا الوقف ترتيب أفرادى وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا الحكم بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٢١ في الاستئناف رقم ١٦٢ لسنة ١٩٢١ ، وإذ لم تنقطع منازعة الطاعنين لها في استحقاقها لهذا النصيب رغم صدور هذه الأحكام النهائية وقامت

وزارة الأوقاف بحجز ثلاثة أخماس نصيبها فقد اتهمت إلى طلباتها سائلة البيان .  
 دفع الطاعنون السادس والسابعة والتاسع بعدم جواز نظر الدعوى  
 لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٩  
 مصر الابتدائية الشرعية والمؤيد من المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف  
 رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ . وبتاريخ ٢٧ من يونيو ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض  
 الدفع ، ثم حكمت في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٣ باستحقاق المطعون عليها الثانية  
 في الوقف إلى  $\frac{10}{100}$  سهمها من أربعة وعشرين سهما ينقسم إليها القيراط من  
 أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها الوقف جميعه وأمرت وزارة الأوقاف  
 بتسليمها ما يعادل ذلك من غلته ومنع تعرض الطاعنين لها في ذلك . استأنف  
 الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٨٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٥ من  
 ديسمبر ١٩٦٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف واستحقاق المطعون عليها  
 الثانية إلى  $\frac{35229}{547.85}$  سهمها من قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها .  
 طعن المطعون عليها الثانية في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥  
 لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية ، وبتاريخ ٢٢ من يونيو ١٩٦٦ نقضت محكمة النقض  
 الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف وبعد تعجيلها حكمت  
 المحكمة في ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعنون بالطعن  
 في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي  
 برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسببين الأول والثاني  
 منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين :  
 أولها أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى عدم نقض القسمة بانقراض الطبقة  
 استنادا إلى أن الترتيب في حصة إسماعيل زهدى العتيق هو ترتيب أفرادى ،  
 في حين أن ذلك مخالف للشرعية الإسلامية في أرجح الأقوال من مذهب  
 أبي حنيفة ، إذ أن إجماع فقهاء الحنفية على أن الأصل في الترتيب في الوقف  
 أن يكون جمليا لا يعطى فيه أحد من الطبقة السفلى مادام أحد موجودا من الطبقة  
 العليا ، وأن الوقف إذا كان مرتبا بتم أو قال الواقف : بطنا بعد بطن فإن  
 الترتيب يكون جمليا ، وأن الواقف إذا ذكر في وقفه شرطين يتعارضان وأمكن



الجمع بينهما والعمل بهما معا وجب المصير الى ذلك والا كان المتأخر منهما ناسخا لأولها ، وبالرجوع إلى كتاب الوقف يبين أن الوقف غير في جانب حصّة كل عتيق وهي تعتبر وفقا مستقلا بما يفيد أن الترتيب جملي لوجود نصين يدلان على ذلك أحدهما التعبير بين الطبقات بلفظ "ثم" والثاني في قوله "طبقة بعد طبقة" ولو اقتصر الوقف على ذلك لأفاد هذا ألا يعطى أحد من أفراد الطبقة السفلى مادام أحد من أفراد الطبقة العليا موجودا ، غير أن الوقف أضاف بعد ذلك عبارة على النص والترتيب المشروحين وهي تشير إلى ما سبق بيانه في جانب الوقف على أولاده ، ويفيد هذان النصان أن الفرد من الطبقة العليا يحجب فرعه دون فرع غيره وأن فرع من مات وإن تعدد لا يستحق سوى نصيب أصله فقط ، مما يتعين معه العمل بجموع هذين النصين ما دام أحد من الطبقة الأولى موجودا فإذا انقرضت الطبقة العليا وجب نقض القسمة ووزع الربع على جميع أفراد الطبقة الثانية لأنهم مستحقون أنفسهم والثاني أن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أسس قضاؤه بالترتيب الأفرادى في الوقف على سند من نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف مع أن هذه المادة لا تطبق في الأحوال التي نقضت فيها قسمة الربع قبل العمل بذلك القانون عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه ، وإذا قام السبب الموجب لنقض القسمة بوفاة فاطمة بنت إسماعيل زهدى التي كانت آخر طبقته موتا في سنة ١٩١٩ فلان هذا يكفي لإخراج الوقف موضوع النزاع من مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣ آنفة الذكر ، الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما كان مفاد المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات السابق أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، وكان الطاعنون ينازعون بالسبب الأول من أسباب الطعن في تفسير شرط الوقف وفي أن ترتيب الطبقات في هذا الوقف هو ترتيب أفرادى فلا تنقض فيه القسمة بوفاة فاطمة إسماعيل زهدى بنت العتيق



اسماعيل زهدى والى هى آخر طبقها موتاً، وقالوا إن ذلك الترتيب جمل فتقض القسمه بوفاتها ، وكانت محكمة النقض قد فصلت فى هذه المسألة القانونية بحكمها الصادر فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٦ فى الطعن الذى سبق أن أقامته المطعون عليها الثانية على حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ فى الدعوى الحالية وقررت محكمة النقض فى حكمها أن ظاهر عبارات الإنشاء فى هذا الوقف يدل على أنه مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً لازماً ومقتضاه أن يكون استحقاق الفرع بعد أصله استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا القضاء وفصل فى الدعوى على هذا الأساس فإن النعى عليه بالسبب الأول يكون غير مقبول والنعى بالسبب الثانى مردود ذلك أنه لما كانت القسمه — وعلى ما سلف بيانه — لم تنقض ب وفاة فاطمة اسماعيل زهدى لأن الوقف مرتب ترتيباً أفرادياً فإن النعى على الحكم المطعون فيه يخالفه الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أحكام الوقف قولا من الطاعنين بأن القسمه نقضت ب وفاة فاطمة اسماعيل زهدى سنة ١٩١٩ مما لا يجوز معه الاستناد إلى حكم المادة ٣٢/٢ من القانون المشار إليه للتدليل على أن الترتيب أفرادى هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على اعتبار أن الترتيب فى الوقف هو ترتيب أفرادى على أفراد فلا تنقض فيه القسمه بانقراض أى طبقة فإنه يكون قد فصل فى النزاع خلافاً لحكمين سابقين حائزين قوة الشئ المحكوم به صادرين بين نفس الخصوم مما يجوز معه الطعن بالنقض عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات السابق، أولها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩١٩ مصر الابتدائية الشرعية والمؤيد من المحكمة العليا الشرعية بالاستئناف رقم ١٦٢ لسنة ١٩٢٠ والمقامة من المطعون عليها الثانية ضد وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الوقف وضد عهد توفيق الوصى على القاصر أسماء حسين سعيد بذات الطلبات فى الدعوى الحالية، فإنه انتهى إلى أن القسمه وإن كانت لا تنقض طبقاً للتصادق الصادر من المستحقين إلا أنها تنقض عملاً بشرط الواقف بالنسبة لأسماء حسين سعيد مورثة الطاعنين الأول والرابعة

لأنها كانت قاصرا وقت التصديق فلا يسرى عليها إقرار الوصى في ذلك ، والثاني الحكم في الدعوى رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية الشرعية المقسامة من الطاعن السادس ضد وزارة الأوقاف والذي أصبح نهائيا بحكم الالتماس رقم ١٢٣ سنة ١٩٥٢ من المحكمة العليا الشرعية ، فإنه صدر باستحقاق الطاعن السادس لنصيبه في الوقف على أساس نقض القسمة في حصة العتيق اسماعيل زهدى ، وقد أعلن هذا الحكم إلى المطعون عليها الثانية وفقا للمادة ٣٤١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن اللائحة الشرعية ولم تطعن فيه فيعتبر حجة عليها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تشترط لجواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الأمر المقضى أن يكون هذا الحكم السابق صادرا في النزاع بعينه وبين الخصوم أنفسهم ، ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية ، ولما كان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩١٩ مصر الابتدائية الشرعية واستئنافه أن المطعون عليها الثانية أقامت تلك الدعوى ضد وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف المرحوم محمود البازجى وضد المرحوم محمد توفيق باعتباره مستحقا في الوقف طلبت فيها الحكم بإلزام الوزارة بأن تصرف لها ثلاثة أتماس استحقاقها في الوقف ويمنع معارضة المدعى عليه الثاني لها في ذلك ، وثار النزاع في الدعوى حول نقض القسمة بوفاة فاطمة إسماعيل زهدى ، وصدر الحكم فيها ضد الوزارة وضد محمد توفيق تأسيسا على أن القسمة لا تنقض طبقا للتصادق الصادر من ذلك الأخير ومن باقى المستحقين ، وأضاف الحكم أن القسمة تنقض بالنسبة لأسماء حسين سعيد عملا بشرط الواقف لأنها كانت قاصرا ولا يسرى عليها التصديق الصادر من الوصى محمد توفيق ، وإذ لم تكن أسماء حسين سعيد ممثلة في تلك الدعوى لأن محمد توفيق اختصم فيها بصفته الشخصية كاستحقاق في الوقف لأنه يعارض المطعون عليها الثانية في استحقاقها ولم يختصم بصفته وصيا على القاصر المشار إليها فلا يجوز لورثتها — الطاعنين الأول والرابعة — التمسك بحجة هذا القضاء ضد المطعون عليها

الثانية لاختلاف الخصوم في الدعويين ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية الشرعية أن المطعون عليها الثانية لم تكن ممثلة فيها وإنما تدخلت فيها شقيقتها فاطمة محمود رمزي فلا يعتبر هذا الحكم حجة على المطعون عليها الثانية لتخلف شرط وحدة الخصوم ، ولا يغير من ذلك إعلان الحكم إليها في ١٦ مارس ١٩٥٢ ، لأن المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية — قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — هو وبصريح نص تلك المادة طريق اختياري يجوز له أن يسلكه أو أن يستغنى عنه اكتفاء بإنكار حجية الحكم كما أريد الاحتجاج به أو تنفيذه عليه كما له أن يتجاهل الحكم وأن يطلب تقرير حقه بدعوى أصلية ، ولما كانت وكالة ناظر الوقف عن المستحقين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقف عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق ، مما لا يجوز معه للطاعنين أن يحتجوا بالحكمين المشار إليهما ضد المطعون عليها الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بأن القسمة لا تنقض ب وفاة فاطمة إسماعيل زهدى لأن الترتيب في الوقف أفرادى ، فلا يعتبر هذا الحكم مخالفا بحجية الحكمين سالفى الذكر ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ديكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، و. ي. ا. ع. المعبود ذكرى .

( ١٦٣ )

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

( أ ) اثبات . " إجراءات الإثبات " . " الإحالة إلى التحقيق " . محكمة الموضوع . " سلطتها في الإحالة إلى التحقيق " . أحوال شخصية .

ثبوت الواقعة المدعى بها أو عدم ثبوتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب . عدم التزامها بإجابة طالب الإحالة إلى التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكفي لاقتناعها . مثال في دعوى أحوال شخصية .

( ب ) اثبات . " طرق الإثبات " . " القرائن " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير القرائن " . تنقض . " سلطة محكمة النقض " .

تقدير القرائن وما يستنبط منها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب من محكمة النقض متى كان سائغا .

( ج ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " . " القانون الواجب التطبيق " . قانون . " التنازع الداخلي لقوانين الأحوال الشخصية " .

مسائل الأحوال الشخصية للصريين غير المسلمين المتعدى الطائفة والملة الذين لم جهات قضائية مدية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . تطبيق " شريعتهم " في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ " شريعتهم " . عدم اقتصار مدلوله على ما جاء في الكتب اليهودية وحدها . انصرافه إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء المل قبل إلغائها . تطبيق مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بقواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . لا خطأ .

(د) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .  
"الزواج" . اثبات . محكمة الموضوع . نقض .

تقدير قيام العنة والخنوثة والخصاء كإعطاء طيمس أو مرضى لا يرجى زواله ويحول  
دون مباشرة العلاقة الزوجية . دخوله في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها  
من محكمة النقض متى كان قضاؤها قائما على أسباب سائفة .

١ — ثبوت الواقعة المدعى بها — وهي أن الزوجة تمنح للتهتل ومصابة  
بالعنة النفسية — أو عدم ثبوتها ، مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب ،  
وهي ليست ملزمة بإجابة طلب إجراء التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكفي  
لاقتناعها بما انتهت إليه من عدم قيام الدليل على صحة الواقعة المطلوب  
إثباتها .

٢ — تقدير الفرائض مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض  
فيما يستنبطه من هذه الفرائض متى كان استنباطه سائفا .

٣ — تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢  
لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على أنه "أما بالنسبة للنازعات المتعلقة  
بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم  
جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق  
النظام العام طبقا لشريعتهم" ، ولفظ "شريعتهم" هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله  
على ما جاء في الكتب السماوية وحدها بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه  
جهات القضاء المالي قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة ، إذ لم يكن في ميسور  
المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل  
الأحوال الشخصية لغير المسلمين فاكفى بتوحيد جهات القضاء تاركا الوضع  
على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها وأحال  
إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء المالي ، ولم تكن  
هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية ،  
ومما يدل على حقيقة قصد المشرع وأن ما يعتبر شريعة عند غير المسلمين لم يكن  
قاصرا على القواعد التي جاءت بها الكتب المنزلة ما أورده المشرع بالذكر

الإيضاحية للقانون المشار إليه من أن "القواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الاقضية غير مدونة، وليس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين وهي مبعثرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت" وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإبطال عقد الزواج إلى نص المادة ٢٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واطردت المجالس المليية على تطبيقها ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ - تقضى المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأقباط الأرثوذكس بأنه "لا يجوز الزواج إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرضي لا يرجي زواله يمنعه من الاتصال الجنسي كالعنة والخنوثة والخصاء ..." وتقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجي زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٠٥٧ سنة ١٩٦٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية "ولاية على النفس" ضد الطاعن تطلب الحكم بإبطال عقد زواجه منها المؤرخ ١٩٦٣/٢/١٧ استنادا إلى أنها تزوجت من الطاعن بالعقد المشار إليه طبقا لشرعية الأقباط الأرثوذكس ، وأنه مصاب بالعنة وغير قادر على الدخول بها ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ حكمت المحكمة بتدب الطبيب الشرعي المختص بمصلحة الطب الشرعي بالقاهرة لتوقيع الكشف على الزوجين



ليان حالة غشاء بكارة المطعون عليها إن وجد ونوعه، وهل هو مما يمكن معه حصول الإتيان الجنسي دون تمزق ومدى ذلك وهل حصل اتصال فعلا أم لا وسببه مع بيان حالة الجهاز التناسلي للطاعن، وهل هو مصاب بالعنة ونوعها إن وجدت وبيان تاريخ صته، وبعد أن قدم الطبيب الشرعي تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ حكمت بإبطال عقد زواج المطعون عليها من الطاعن المؤرخ ١٩٦٣/٢/١٧ .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢١٣ سنة ٨٤ ق أحوال شخصية (ملى)، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع من ثلاثة أوجه (أولا) تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن سكوت المطعون عليها عن رفع دعواها مدة تزيد على ثلاث سنوات من انعقاد الزواج يرجع إلى سر أقسم الزوجان أمام المذبح المقدس على عدم إباحته، وهو رغبة المطعون عليها في المحافظة على تبتلها وعفافها، وطلب الطاعن أن ينفرد الزوجان في حضرة أحد كبار رجال الدين ليتقبل منهما "سر الاعتراف" غير أن الحكم المطعون فيه أغفل تحقيق هذا الدفاع (ثانيا) قضى الحكم بإبطال عقد الزواج لإصابة الطاعن بالعنة النفسية استنادا إلى أن المطعون عليها لا تزال عذراء ولم يأخذ بما تمسك به الطاعن من أن الزوجة تمنح للتبتل ومصابة بالعنة النفسية تأسيسا على أنه دفاع جديد لم يبيده الطاعن إلا أمام محكمة ثانی درجة، في حين أن إبداء هذا الدفاع أمام تلك المحكمة لم يكن ليحول دون تحقيقه (ثالثا) لم يعول الحكم على دفاع الطاعن سالف البيان مع أنه يوجد بالدعوى قرائن تؤيده تحصل في أن المطعون عليها لم ترفع دعواها إلا بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على انعقاد الزواج وأنها كانت لا تشكو شيئا طوال مدة الزوجية بل كانت على مودة ورحمة مع الطاعن .

وحيث إن هذا النعى بجميع أوجهه مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص ما يلي : " إنه بالنسبة لأسباب الاستئناف ومؤداها أن الزوجة تمنح للتبتل ومصابة بالعنة النفسية فإنه مردود بأن الأوراق لا تكشف عن أية دلائل أو قرائن تقوى على حمل هذا الادعاء محمل الصدق حتى يصلح سنداً لتحقيق ذلك الادعاء الذى لم يبدئه المستأنف — الطاعن — إلا أمام هذه المحكمة وفي مرحلتها الختامية الأمر الذى يدل على أنه مجرد إدعاء لا يسانده واقع مما يتعين طرحه " ، ولما كان ثبوت الواقعة المدعى بها أو عدم ثبوتها مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب وهى ليست ملزمة بإجابة طلب إجراء التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكفى لاقتناعها بما انتهت إليه من عدم قيام الدليل على صحة الواقعة المطلوب إثباتها ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائفاً ، ولم كان يبين مما قرره الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه أن محكمة الموضوع — فى حدود سلطتها التقديرية — لم تقتنع بصحة دفاع الطاعن الذى تمسك به من جنوح المطعون عليها إلى التبتل وإصابته بالعنة النفسية وذلك للأسباب السائفة التى أوردتها ولم ترفى القرائن التى ساقها الطاعن ما يؤيد صحة هذا ادفاع . وكان غير صحيح ما يقول به الطاعن من أن محكمة ثانى درجة لم تبحث دفاعه سالف الذكر لمجرد أنه دفاع جديد أبداه أمام محكمة ثانى درجة بل الثابت من الحكم أن المحكمة لم تر للأسباب التى استندت إليها ما يدعو إلى إجابة الطاعن إلى طلبه بتحقيق هذا الدفاع ، لما كان ذلك فإن السعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ويقول فى بيان ذلك إن الحكم قضى بإبطال عهد زواجه من المطعون عليها لإصابته بالعنة النفسية طبقاً لنص المادة ٢٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس باعتبارها الشريعة الواجب تطبيقها فيما يشور بينهم من منازعات متعلقة بالأحوال الشخصية والتى أشارت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، هذا فى حين أن الشريعة عند الأقباط الأرثوذكس المشار إليها فى المادة السادسة سالفه الذكر قاصرة على ما ورد فى الكتب المنزلة فقط دون المصادر الأخرى ، ولم يرد فى هذه الكتب نص يميز بإبطال الزواج لإصابة أحد الزوجين بعنة نفسية .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية تنص على أنه "أما بالنسبة للنزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم"، وكان لفظ "شريعتهم" التي تصدر الأحكام طبقاً لها في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين لهم جهات مالية منظمة هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء المالي قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة، إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين فاكتمل بتوحيد جهات القضاء تاركاً الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحكم تطبيقها، وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات انقضاء المالي، ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية، وكان مما يدل على حقيقة قصد المشرع وأن ما يعتبر شريعة عند غير المسلمين لم يكن قاصراً على القواعد التي جاءت بها الكتب المنزلة - ما أورده المشرع بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه من "القواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأقضية غير مدونة وليس من ايسر أن يهتدى إليها عامة المتقاضين وهي مبعثرة في مضامها بين متون الكتب السماوية وشرو - وتاويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنة -"، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإبطال عقد الزواج إلى نص المادة ٢٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس المالي العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣١/٧/١ بعد تجميعها من مصادرها، واطردت المجالس المالية على تطبيقها، فإن الحكم لا يكون قد أخذ في تطبيق القانون، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قطع بإصابه الطاعن



بالعنة النفسية، وقرر أنه لا يربح زوالها، وقضى بإبطال الزواج طبقاً للمادة ٢٧ من مجموعة المواعيد الخاصة بالأحكام حول الشخصية للأحكام ١٢٥٠ كس، وفي حين أنه ثبت من تقرير الطبيب الشرعي أن العنة النفسية تزول في الغالب بزوال بواعثها .

وحيث إن هذا المعنى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأحكام الأرثوذكس التي طبقها الحكم المطعون فيه تقضى بأنه " لا يجوز الزواج إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرضي لا يربح زواله يمنع من الاتصال الجنسي كالعنة والخنوثة والحشاء " ، ولما كان تقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يربح زواله، ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية دون تدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان فصاؤها يقوم على أسباب سائفة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذا الخصوص ما يلي " إنه وإن كان التقرير الطبي الشرعي لم يقطع في خصوص دوام العنة النفسية لدى المستأنف - الضامن - إذ ذهب إلى أن الغالب فيه يزول بزوال بواعثه، فإن في دوام العلاقة الزوجية ثلاثة أعوام متصلة، والزوجة على فراش الزوجية لا تفارق زوجها طوالها، تعضيه طواعية واختياراً المصلحة لتدارك ما فاتته، حريصة على الإبقاء على رباط الزوجية المقدسة مع ذلك ظلت عذراء، بل قطع تقرير الطب الشرعي فوق ذلك أن المعشرة الزوجية الصحيحة لم تتم بينهما على صورة ما، وأن ما ادعاه الزوج من حصول الوفاق كاملاً مرة واحدة مدد به الحياة الزوجية غير صحيح، فإن ذلك كل ينوهر منه الدليل المقنع القاطع على عدم المستأنف وأنها غير قابلة للزوال " ، ولم يكن يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه استخلص أن الطاعن مصاب بعنة نفسية لا يربح زوالها معتمداً من الاتصال الجنسي بالمطعون عليها، واستند في ذلك إلى أسباب سائفة ، فإن المعنى بهذا الوجه لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير موضوعي سائغ لمحكمة الموضوع وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ،  
وأحمد فتحي مرمى .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) قطن . " تحديد المساحة التي تزرع قطنا " . إيجار .

لقد تدخل المشرع في تحديد المساحة التي تزرع قطنا في سنة ١٩٥١  
الزراعة أسوة بغيرها من السنوات التي صدرت في شأنها قوانين خاصة  
بتحديد .

( ب ) إيجار . حكم . " عيوب التدليل " . " ما يعد قصورا " .

تصمين الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان وقائع  
الزراع أن 'جرة' الفدان الذي يزرع قطنا هي ٣ قناطير . وأن سعر العنطار  
هو ٧٢ ريال . فعاد الحكم المطعون فيه في الدعوى على أساس أن 'جرة'  
الفدان الذي يزرع قطنا ٤ 'جرتها' دون بيان المصدر الذي استقى منه هذا السعر .  
قصور .

١ — إنه وإن كان المشرع قد تدخل في تحديد المساحة التي تزرع قطنا ،  
وذلك بالنسبة لمحمسوع الإراضى التي في حيازة الزارعين في اسهوات المدينة  
بالقوانين الصادرة في هذا الشأن ، مثل ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١  
بتحديد المساحة التي تزرع قطنا سنة ١٩٤١-١٩٤٢ الزراعية ، أو القانون رقم ٢٠٣  
لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢-١٩٥٣ ،  
١٩٥٣-١٩٥٤ ، ١٩٥٤-١٩٥٥ إلا أن المشرع في خصوص سنة ١٩٥١  
الزراعية ، والتي حصل الأجير عنها لم يتدخل في تحديد المساحات التي تزرع  
قطنا أسوة بالسنوات سالفه البيان أو غيرها مما صدرت في شأنها قوانين خاصة

بالتحديد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المشرع قد تدخل في تحديد المساحة التي تزرع قطننا عن سنة ١٩٥١ الزراعية، ورتب على ذلك أن الاتفاق الوارد في عقد الإيجار سند الدعوى على زراعة ٤٠٪ من العين المؤجرة قصداً يجب انقاصه إلى مساحة قدرها ٣٠٪ من العين المؤجرة ، وقضى في الدعوى على هذا الأساس ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان وقائع النزاع أن أجرة الفدان الذي يزرع قطننا هي ثلاثة قناطير وأن سعر القطن ٧٢٥٥ ريالاً وهو ما ورد في صحيفة استئناف المطعون عليهم — وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن أجرة الفدان الذي يزرع قطننا ٤٥ جنبا ، دون أن يبين المصدر الذي استقى منه هذا السعر ، وقضى في الدعوى على أساس هذا التقدير ، مما يعجز هذه المحكمة عن التقرير بصحة أو عدم صحة ذلك ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المرحوم السيد عبد الحافظ عمرو — الذي توفي أثناء نظر الدعوى وعين الطاعن حارساً على تركته — طلب إلى رئيس محكمة الجيزة الابتدائية إصدار أمر بتوقيع المحجز التحفظي على ما يوحد بالعين المؤجرة منه إلى المطعون عليهما الأول والثاني والرحوم عبد السميع على حسين مورث جميع المدعون عليهم وفاء لمبلغ ٦٧٥٥ ج و ٧٠٠ م وتحديد جلسة لنظر الموضوع والحكم عليهم متضامنين بهذا المبلغ وبصفة إجراءات المحجز التحفظي ، وقال بياناً لدعواه إن المدعى عليهم استأجروا منه بالتضامن فيما بينهم ٤٠٢ ف و ٣ ط



مبينة بعقد الإيجار المؤرخ ۱۹۵۱/۱۰/۳۱ من السنة الزراعية ۱۶۶۸ قبطية المتداخلة في سنة ۱۹۵۱ الزراعية واتفق في العقد على الانتقال المساحة التي تزرع قطناً عن ۴۰ ٪ من العين المؤجرة وأن تحسب أجزتها بواقع  $\frac{۳}{۴}$  قنطار عن كل فدان يزرع قطناً وأن تكون أجرة القدر الباقي ۲۸ ج للفدان الواحد ، وإذا قام المستأجرون بزراعة ۲۰۰ ف قطناً وقد تأخروا عن وفاء الأجرة المطالب بها فقد تقدم المدعى بطلبه سالف البيان . أصدر رئيس محكمة الجيزة أمراً بتوقيع الججز التحفظي وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، وقيدت الدعوى برقم ۲۹۵ سنة ۱۹۵۲ مدني كلى الجيزة ، وقد انتهت طلبات المدعى إلى إلزام المدعى عليهم متضامنين بمبلغ ۳۳۷۴ ج و ۵۰۰ م مع باقي الطلبات الأخرى ، وبتاريخ ۱۹۵۳/۳/۸ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى ، وقام الطاعن بصفته بتعجيلها ضد المطعون عليهما الأول والثاني وورثة المرحوم عبد السميع على حسن مورت المطعون عليهم جميعاً ، وبتاريخ ۱۹۶۴/۶/۳ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليهما الأول والثاني متضامنين بصفتهما الشخصية ، هما وباقي المطعون عليهم متضامنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم عبد السميع على حسن للطاعن بصفته ۳۳۷۴ ج و ۵۰۰ م وصحة الججز التحفظي . استأنف المطعون عليهم عدا الأخيرة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ۱۵۱۱ سنة ۸۱ قضائية ، وبتاريخ أول ديسمبر سنة ۱۹۶۶ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للبغ المقضى به وإلزام المستأنفين الأول والثاني (المطعون عليهما الأول والثاني) متضامنين بصفتهما الشخصية من مالهما الخاص هما وباقي المستأنفين وباقي المحكوم عليهم إبتدائياً ممن لم يستأنفوا الحكم متضامنين بأن يدفعوا للطاعن بصفته من تركة مورثهم المرحوم عبد السميع على حسين مبلغ ۷۰۸ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن الأرض التي كان يجوز قانوناً زراعتها قطناً عن سنة ١٩٥١ الزراعية هي ٣٠٪ من مساحة العين المؤجرة، ورتب الحكم على ذلك أن الاتفاق الوارد في عقد الإيجار أساس الدعوى على زراعة ٤٠٪ على الأقل من مساحة العين المؤجرة قطناً يجب استئصالها إلى ٣٠٪ ومحاسبة المطعون عليهم عن أجزائها على هذا الأساس، ويقول الطاعن إنه لم يصدر قانون بتحديد المساحة التي كان يجوز زراعتها قطناً في سنة ١٩٥١ الزراعية، واستطرد الطاعن قائلاً بأنه اتفق في عقد الإيجار على أن تكون أجرة الفدان الذي يزرع قطناً ٣ قناطير وأن المطعون عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي قرروا في صحيفة الاستئناف أن سعر القنطار ٧٢,٥ ريال، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن أجرة الفدان المتررع قطناً مبلغ ٤٥ ج، ولم يبين منته في هذا التقدير مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب.

وحيث إن هذا النهي في محله، ذلك أن المشرع وإن كان قد تدخل لتحديد المساحة التي تزرع قطناً وذلك بالنسبة لمجموع الأراضي التي في حيازة الزارعين في السنوات المبينة بالقوانين الصادرة في هذا الشأن مثل ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ الزراعية، أو القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ١٩٥٣ - ١٩٥٤، ١٩٥٤ - ١٩٥٥ إلا أن المشرع في خصوص سنة ١٩٥١ الزراعية - والتي حصل إلتاخير عنها - لم يتدخل في تحديد المساحات التي تزرع قطناً أسوة بالسنوات ساقفة البيان أو غيرها مما صدرت في شأنها قوانين خاصة بالتحديد، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المشرع قد تدخل في تحديد المساحة التي تزرع قطناً عن سنة ١٩٥١ الزراعية، ورتب على ذلك أن الاتفاق الوارد في عقد الإيجار سند الدعوى على زراعة ٤٠٪ من العين المؤجرة قطناً يجب إنقصاه إلى مساحة قدرها ٣٠٪ من العين المؤجرة وقضى في الدعوى على هذا الأساس فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون. وإذ كان الثابت من الحكم الابتدائي أن سعر القنطار من القطن ٧٢,٥ ريال وأن المطعون عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي

قد أوردوا في صحيفة الاستئناف أن سعر القنطار من القطن ٧٢,٥ ريال ، وكان  
الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان وقائع  
التزاع أن أجرة الفدان الذي يزرع قطناً هي ٣ قناطير . لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن أجرة الفدان الذي يزرع قطناً ٥٤ ج دون أن يبين  
المصدر الذي استقى منه هذا السعر وقضى في الدعوى على أساس هذا التقدير  
مما يعجز هذه المحكمة عن التقرير بصحة أو عدم صحة ذلك ، فإن الحكم المطعون  
فيه يكون معيباً بالقصور مما يقتضي نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب  
الطعن .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١

يرئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد عمر المصري ، وأحمد فتحي مرسى .

( ١٦٥ )

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) نقض ” إجراءات الطعن “ . ” إيداع صورة من الحكم المطعون فيه “ .

صورة الحكم المطعون فيه تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله مادامت خالية مما يوجب عدم الاطمئنان إليها .

( ب ) استئناف . ” الطلبات في الاستئناف “ . حكم . ” الحكم بما لم يطلبه الخصوم “ .

طلب المستأنف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباته والحكم ببطالان عقد الصلح المصدق عليه في القضية . . . وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان المينة بصحيفة افتتاح الدموي . قضاء الحكم المطعون فيه ببطالان الصلح والبيع مما . قضاء بما طلبه الخصوم .

( ج ) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” البينة “ . محكمة الموضوع .  
” سلطتها في تقدير أقوال الشهود “ . نقض . ” أسباب العمن “ .

تقدير أقوال الشهود مما يستلزم قاضي الموضوع - سلطته في الأخذ بمعنى الشهادة تحمله عبارتها دون معنى آخر ولو كان محتملا . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

( د ) أهلية . ” عوارض الأهلية “ . ” العته “ . حكم . ” تسبب الحكم “ .  
نقض . ” أسباب الطعن “ . بطلان . ” بطلان التصرفات “ .

إتقاء الحكم إلى أن الطامن كان على بينة من حالة العتة لدى البائعة وقت التعاقد .  
كفاية هذه الدعامة وحدها لحل قضائه بطلان التصرف . النى عليه فيما يتصل بشروع  
حالة العتة لدى البائعة . فبرمتج .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن صورة الحكم المعلنة تعتبر في حكم الصورة  
المطابقة لأصله إعتباراً بأن كليهما يتوفر بها الاطمئنان ، وهو ما يتحقق في الصورة  
المعلنة من قلم الكتاب . وإذا كانت صورة الحكم المقدمة من الطامن والمعلنة إليه  
من قلم الكتاب ليس فيها ما يوجب عدم الاطمئنان إليها . وكان المطعون ضده  
لم يقدم ما يثبت نقض هذه الصورة أو عدم مطابقتها لأصل الحكم المطعون فيه .  
فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الاستئناف المقدمة من الطامن  
أن المطعون ضده الأول طلب في ختامها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به  
- من رفض طلباته - والحكم ببطلان عقد الصلح المصدق عليه في القضية . . .  
وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى وإجراءات  
هذا الصلح . وكانت هذه العبارة واضحة في أن طلب المستأنف ينصب على بطلان  
الصلح والبيع معا ، ولا تحمل معنى النزول عن طلب بطلان البيع السابق لإبدائه  
أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان عقد البيع  
لا يكون مجاوزاً لطلبات المطعون ضده الأول .

٣ - تقدير أقوال الشهود ، واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى  
الموضوع ، وله أن يأخذ بمعنى للشهادة تحمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان  
محتملاً ، ومن ثم فإن ما يثيره الطامن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً  
موضوعياً في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في استدلال سائق إلى أن الطامن  
"التصرف إليه" كان على بينة من حالة العتة لدى البائعة وقت التعاقد ، وكانت  
هذه الدعامة كافية بذاتها لحل قضائه بطلان التصرف ، فإن الدعوى عليه فيما يتصل  
بشروع حالة العتة لدى البائعة يكون غير متج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته أقام الدعوى رقم ٣٣٦ سنة ٦٣ مدنى  
كلية المنصورة ضد الطاعن طالبا الحكم — فى مواجهة المطعون ضدهما الأخيرين —  
ببطلان محضر الصلح فى الدعوى رقم ٦٦١ سنة ٦٢ المتضمن اعتماد عقد البيع  
الإبتدائى الوارد على الأطيان المبينة بالصحيفة ... مؤسسا دعواه على أن البائعة  
السيدة " وجيدة مصطفى وجدى " طاعنة فى السن ومصابة بعته شائع وقد استغل  
فيها زوجها المطعون ضده الثانى هذه الحالة فاستصدر منها توكيلا رسميا باع بمقتضاه  
٢٨ فدانا إلى الطاعن بعقد مؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٦٢ ، وأقام الطاعن الدعوى  
رقم ٦٦١ سنة ٦٢ كلية المنصورة بصحة ونفاذ هذا العقد ، وانتهت هذه الدعوى  
بمحضر صلح مؤرخ ٩ سبتمبر ١٩٦٢ — صدقت عليه المحكمة — وفى هذه الأثناء كان  
المطعون ضده الأول قد تقدم بطلب لتوقيع الحجر على البائعة ، وسجل هذا الطلب  
فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٦٢ ، وأصدرت محكمة القاهرة الإبتدائية للأحوال الشخصية  
قرارها فى ١٨ أكتوبر بتوقيع الحجر على البائعة وتعيين المطعون ضده الأول قيا  
عليها ، واستنادا لهذه الصفة أقام المطعون ضده الأول هذه الدعوى ببطلان  
محضر الصلح وعقد البيع الصادرين من المحجور عليها للعته . وفى أول ديسمبر  
سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المطعون ضده الأول  
أن حالة عته البائعة كانت شائعة ومعروفة وقت التعاقد الصادر من وكيلها المطعون  
ضده الثانى إلى الطاعن ، وأن الطاعن كان يعلم بهذه الحالة وقت البيع ، وبعد أن  
استمعت المحكمة لشهود الطرفين ، قضت فى ١١ يناير سنة ١٩٦٦ برفض الدعوى .  
استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢ سنة ١٨ ق المنصورة .  
ومحكمة استئناف المنصورة قضت فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف  
والحكم فى مواجهة المطعون ضده الثالث بصفته ببطلان الصلح المصدق عليه  
فى الدعوى رقم ٦٦١ سنة ٦٢ مدنى كلية المنصورة والمتضمن اعتماد عقد البيع الإبتدائى



الوارد على الأتيان المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى ، وببطلان هذا العقد بكل ما جاء فيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن المطعون ضده الأول دفع بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية ومطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ، وإنما قدم صورة ناقصة وغير واضحة معلنة إليه من قلم الكتاب مما يجعل طعنه غير مقبول قانونا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن صورة الحكم المعلنة تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله اعتبارا بأن كليهما يتوفر بهما الاطمئنان ، وهو ما يتحقق في الصورة المعلنة من قلم الكتاب . وإذا كانت صورة الحكم المقدمة من الطاعن والمعلنة إليه من قلم الكتاب ليس فيها ما يوجب عدم الاطمئنان إليها، وكان المطعون ضده لم يقدم ما يثبت نقص هذه الصورة أو عدم مطابقتها لأصل الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينشأ الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة في أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ لرفعه بعد الميعاد ، تأسيسا على أن استئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف الأحكام السابقة صدورها فيها سواء كانت قطعية أو متعلقة بالإثبات ، وفات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ قد تضمن في أسبابه قضاء قطعي في شق من الموضوع هو ثبوت أن التصرف الصادر للطاعن قد تم قبل تسجيل قرار الحجر في ١٩٦٢/٧/٢٩ ، مما كان ينبغي لاستئنافه على استقلال فور صدوره ، وإذا

لم يتم استئناف هذا الحكم في الميعاد ، فإن الدفع بسقوط الحق في استئنافه يكون صحيحا ، ويكون الحكم المطعون فيه — إذ قضى برفض هذا الدفع — قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ على أن " المستأنف — المطعون ضده الأول — لم يتم استئنافه عن هذا الحكم ، وإنما أقام استئنافه عن الحكم الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم يكون دفع المستأنف ضده بعدم قبول استئناف الحكم الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ لا يصادف محلا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لحكم أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ في هذا الخصوص أو ينقض ما جاء فيه ، فإن النعي على ما أورده بعد ذلك على سبيل الاستطراد من أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف الأحكام السابق صدورها فيها ، يكون — إن صح — غير متبع .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصم . وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الأول طلب في صحيفة افتتاح الدعوى القضاء ببطلان الصلح الذي تم في الدعوى رقم ٦٦١ سنة ٦٢ مدني كلى المتضمن اعتماد عقد البيع الإبتدائي الوارد على الأطيان المبينة بالصحيفة وببطلان هذا العقد بكل ما جاء فيه ، وقضت المحكمة الإبتدائية برفض هذه الطلبات ، فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم طالبا في صحيفة استئنافه الحكم ببطلان عقد الصلح وإجراءات الصلح دون أن يطلب بطلان عقد البيع ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الصلح وبطلان عقد البيع بكل ما جاء فيه ، في حين أن طلب بطلان عقد البيع لم يرد في صحيفة الاستئناف ، فيكون الحكم قد قضى بما لم يطلبه الخصم مخالفا بذلك حجية الحكم الإبتدائي الذي رفض طلب بطلان البيع وصار قضاؤه فيه نهائيا بعدم استئنافه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من الإطلاع على صحيفة الاستئناف المعلقة في ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ والمقدمة من الطاعن أن المطعون ضده الأول طلب في ختامها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ، والحكم ببطالان عقد الصلح المصدق عليه في القضية رقم ٦٦١ سنة ٦٢ كلى المنصورة ، وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان الميينة بصحيفة افتتاح الدعوى ، وإجراءات هذا الصلح ، وكانت هذه العبارة واضحة في أن طلب المستأنف ينصب على بطلان الصلح والبيع معا ، ولا تحمل معنى التزول عن طلب بطلان البيع السابق إبداءه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ قضى ببطالان عقد البيع لا يكون مجاوزا لطلبات المطعون ضده الأول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استدلل على شيوع حالة العته لدى البائعة وعلم الطاعن بها بالإندارين من المطعون ضده الأول إلى الطاعن وإلى مأمورية الشهر العقارى في ١٣ يونيه و ١١ يوليه سنة ١٩٦٢ ، وبالتأشير بمضمون الإنذار الثانى على طلب الشهر رقم ٥٨٧ سنة ١٩٦٢ ، في حين أن هذين الإنذارين لاحقان على تاريخ التصرف الذى تم بالعقد المؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٦٢ بأكثر من شهرين ، كما استدلل الحكم بأقوال شهود الإثبات في حين أن الشاهد الأول قرر أنه لم يكن يقابل البائعة كما قرر الشاهد الثانى "عبد العزيز عمر" أن التعامل كان محصورا بين الطاعن والمطعون ضده الأول ، وإذا كان هذا الشاهد قد قرر أنه شاهد الطاعن يقابل البائعة مرتين سنة ١٩٥٥ أو ١٩٥٦ ، فإن ذلك لا يعنى أنه قابلها وقت صدور التصرف سنة ١٩٦٢ ، كما أن المطعون ضده الأول قرر في صحيفة الدعوى أن البائعة أصيبت بعته شديد سنة ١٩٦١ أى قبل التصرف بسنة واحدة ، وهذا يهدم ما قرره الشاهدان من أن حالة العته كانت سابقة على حصول التصرف بخمس سنوات ، كما أن صدور توكيل رسمى من البائعة لزوجها في أبريل سنة ١٩٦٢ ينفي حالة العته ، لأن تعليمات الشهر العقارى تمنع التوثيق إذا بدا على المتصرف ما يشوب إرادته .



وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول ، بأنه لما كان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في أول ديسمبر سنة ۱۹۶۴ والذي لم يستأنفه أى من الطرفين ، قد انتهى إلى اعتبار تاريخ التصرف ۲۲ يولييه سنة ۱۹۶۲ وهو تاريخ ثبوته في ورقة أخرى ثابتة التاريخ هي الطلب المقدم للشهر العقاري ، ولم يعتد بالتاريخ الذي يحمله العقد الابتدائي وهو ۵ أبريل سنة ۱۹۶۲ ، وكان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه التزم هذا القضاء ، واستدل على علم الطاعن بحالة العتة لدى البائعة في تاريخ التصرف بالإنداز الموجه إليه من المطعون ضده أول في ۱۳ يونيه سنة ۱۹۶۲ ثم بالإنداز الموجه من المطعون ضده الأول إلى الشهر العقاري في ۱۱ يولييه سنة ۱۹۶۲ والمؤثر بمضمونه على طلب الشهر المقدم من الطاعن ، وكلا الإندازين سابق على تاريخ التصرف ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال يكون على غير أساس . كما أن النعى مردود في شقة الثاني بما استخلصه الحكم استخلاصاً مائفاً من أقوال الشهود من أن " المتصرفه أصيبت بالعتة قبل صدور التصرف بما ينيف على خمس سنوات ، وأنها كانت تتصرف بلا وعى حتى في أبسط مشورتها الخاصة وكانت حالتها شائعة بين الناس ومنهم المستأنف ضده الأول ( الطاعن ) بحكم الصلات التي كانت تربطه بها وأسرته ومنها صلة كونه مستاجراً لأرضها فضلاً عن كونه وكيلها لوكيلها ويتردد على منزل الأسرة ويخالط المتصرفه وزوجها المستأنف ضده الثاني سواء بشأن الحساب أو الرغبة في إبرام التصرف محل الطعن " ، وإذا كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع ، وله أن يأخذ بمعنى الشهادة تحمله عبارتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن شيوع حالة العتة لدى البائعة لا يتطلب لثبوته أن يحصل بين أهالي الجهة التابع لها العقار بمقولة إن نص الفقرة الثانية من المادة ۱۱۴ من القانون المدني لم يرد به

مئل هذا القفء المكانى ، وهذا الذى قررء الحكم المطفون ففه لا ففسق مع حكمة النص ، ذلك أن شفع ءالة العفه ىربط إرباطا وثفقا بفسرف المفعوه مما فقفضى أن ففء هذا الشفع فى المنطفة الفف بها العقار المفسرف ففه .

وآفء إن هذا النعى عفر مفعج ، ذلك أن الحكم المطفون ففه ، وقء افهى فى اسفءلال سائف إلى أن الطاعن كان على بفنة من ءالة العفه لءى البائفة وقت الفعاقد على النءو المبفن فى الرء على السهب السابق ، وكانت هذه الءعامه كاففة بءافها لءل قضاؤه ببطلان الفسرف ، فإن النعى علفه ففا ففصل بشفع ءالة العفه لءى البائفة فكون عفر مفعج .

وآفء إنه لما فقدم ففعفن رفض الطعن .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١

رئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجوده أحمد فيث ، وحامد وصفي ، ومحمد طادل مرزوق .

( ١٦٦ )

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وعاء  
الضريبة “ .

القيمة التجارية للعقار الخاص بالمنشأة . من التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة  
على الأرباح التجارية . شرطه . شغل المنشأة للعقار . إما باستغلاله في نشاطها أو تخصيصه لخدمة  
هذا النشاط . سواء قامت بمزاولة بنفسها أو بواسطة الغير . تأجير عقار بالمنشأة لغير مخصص  
لخدمة موظفيها . وجوب خصم قيمته التجارية من وعاء الضريبة .

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
أنه يدخل في نطاق التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح  
التجارية والصناعية إيجار العقار بشرط أن تشغله المنشأة ، ويكون ذلك  
بأن تستغل المنشأة العقار في نشاطها أو تخصصه لخدمة هذا النشاط على أية  
صورة من الصور ، يستوى في ذلك أن تقوم المنشأة بنفسها بمزاولة هذا النشاط  
وبما يقتضيه من خدمات أو أن تعهد به إلى آخر بأية وسيلة ، وهذا الإيجار الواجب  
خصمه هو الإيجار الفعلي الذي تدفعه المنشأة إذا كانت تستأجر العقار من الغير أو قيمته  
الإيجارية التي اتخذت أساساً لبط العوائد إذا كان مملوكاً لها . وإذا كان يبين مما أورده  
الحكم أن العقارات موضوع النزاع مخصصة لخدمة نشاط الشركة — سوق وفرن  
وصالون حلاقة — إذ هي مرافق عامة أقيمت بسبب وجود مصانع الشركة  
في جهة نائية عن العمران وتستعمل لخدمة الموظفين وتهيئة معيشة سهلة لهم ،  
ورأت الشركة أن تترك استغلال هذه المرافق لآخرين فأجرت المباني لهم ،  
مما يقتضاه أن هذه العقارات تعد مشغولة بالمنشأة ، وإذا رتب الحكم على ذلك



أن القيمة الإيجارية للعقارات المذكورة تعتبر من تكاليف المنشأة ويجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية للصناعة وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة أخطرت الشركة المطعون عليها بتقدير أرباحها عن السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ ، وإذ لم توافق المطعون عليها على تقديرات المأمورية ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٣١ بتعديل صافى أرباح المطعون عليها قبل خصم المبلغ المقرر بالمادة ٣٥ فى كل من السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ إلى المبالغ الآتية : ٢٧٣٢٥٢ ج و ٥٢٤ م فى سنة ١٩٥٢ ، ٥٦٤١٢٤ ج و ٨٨٠ م فى سنة ١٩٥٣ ، ٨٢٠٨٧٨ ج و ٧٦٠ م فى سنة ١٩٥٤ وبالتحديد الأرباح غير الموزعة التى تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ بمبلغ ٦١٢٦٥ ج و ٥٢٢ م فى سنة ١٩٥٣ وبمبلغ ٢٣٢٣٣٩ ج و ٤٤٣ م فى سنة ١٩٥٤ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٢١٨ سنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار، ومن بين ما جرى عليه النزاع فى الدعوى جواز أو عدم جواز خصم القيمة الإيجارية لمباني الشركة المؤجرة للغير وهى السوق والفرن وصالون الحلاقة من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وبتاريخ ١٩٦١/٦/٣ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأيد القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٥ سنة ٧٨ ق استئناف القاهرة طالبة إلغاء وإلغاء قرار اللجنة والحكم بتأييد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم

المستأنف والقرار، المطعون فيه وجعل نسبة الاستهلاك عن مباني المستعمرة السكنية في جميع سنوات النزاع بمعدل ٣ ٪ سنويا وتأيدتها فيما عدا ذلك . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبإحالة المحدة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنخص القيمة الإيجارية للمباني المملوكة لشركة المطعون عليها والمؤجرة للغير وهي — السوق والفرن وصالون الحلاقة — من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، واستند الحكم في ذلك إلى أن المباني المذكورة مرافق عامة لشركة استلزمها وجود مصانعها بجهة نائية عن العمران وتستعمل لخدمة موظفيها مما يجعل تأجيرها متصلا بنشاط الشركة فتعتبر قيمتها الإيجارية تكليفا على الربح ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تشترط لنخص القيمة الإيجارية للعقارات من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أن تشغلها المنشأة بنفسها ، أما إذا أيجرتها للغير فلا تعتبر قيمتها تكليفا على الربح ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بنخص القيمة الإيجارية للمباني موضوع النزاع رغم أنها مؤجرة للغير من وعاء الضريبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه ينخص من التكاليف " قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء كانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط عوائد المباني " وكان مفاد ذلك أنه يدخل في نطاق التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إيجار العقار بشرط أن تشغل المنشأة ، ويكون ذلك بأن تستغل المنشأة العقار في نشاطها أو تخصصه لخدمة هذا النشاط على أية صورة من الصور ، يستوى في ذلك أن تقوم المنشأة بنفسها بمزاولة هذا النشاط وبما يقتضيه من خدمات ، أو أن تعهد به إلى أخرى بآلية وسيلة ، وهذا الإيجار الواجب خصمه هو الإيجار الفعلي الذي تدفعه المنشأة إذا كانت تستأجر

العقار من الغير أو قيمته التجارية التي اتخذت أساسا لربط العوائد إذا كان مملوكا لها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذا الخصوص ما يلي : "إن الثابت من الأوراق أن جميع هذه المباني المؤجرة للغير وهي — السوق والفرن وصالون الحلاقة — جميعها عبارة عن مرافق عامة للشركة إقتضاها وجود مصانعها في جهة نائية بعيدة عن العمران وتستعمل لأغراض موظفيها للعمل على راحتهم وتهيئة معيشة سهلة لهم ، مما يجعل تأجير المباني عميلة متصلة إتصالا وثيقا بنشاط المنشأة ، وتخلص المحكمة من ذلك جميعه إلى أن القاعدة القانونية التي لا شك فيها تقضى بأن يعد من التكاليف الواجبة الخصم من الأرباح مقدار القيمة التجارية للعقارات المملوكة للمنشأة التجارية وتؤجرها للغير مادام هذا التأجير يتصل بعمل المنشأة " . وكان بين مما أورده الحكم على النحو سالف البيان أن العقارات موضوع النزاع مخصصة لخدمة نشاط الشركة ، إذ هي مرافق عامة أقيمت بسبب وجود مصانع الشركة في جهة نائية عن العمران ، وتستعمل لخدمة الموظفين وتهيئة معيشة سهلة لهم ، ورأت الشركة أن تترك إستغلال هذه المرافق لآخرين فأجرت المباني لهم ، مما مقتضاه أن هذه العقارات تعد مشغولة بالمنشأة ، وإذ رتب الحكم على ذلك أن القيمة التجارية للعقارات المذكورة تعتبر من تكاليف المنشأة ويجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وفقا للسادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وحضورية المادة المتشارين : محمد أسعد محمود ،  
وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

( ١٦٧ )

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) نقض . "تقرير الطعن" . مؤسسة عامة . وكالة . محاماة .

المؤسسات العامة التي يسرى في شأنها للقرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .  
الإدارة القانونية المنشأة بكل من هذه المؤسسات بالقرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١  
قبل إلغائه بالقرار الجمهوري ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ . اعتبارها قائمة من المؤسسة  
ومن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها  
محكمة النقض . التقرير بالطعن من محامي المؤسسة ذابة عن شركة تابعة لها . تقرير  
من ذي صفة .

(ب) عمل . "عناصر عقد العمل" . مؤسسات عامة . شركات . تأميم .  
إختصاص . "إختصاص ولائى" . موظفون .

العاملون بالشركات والمشات المؤدة بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، استمرارهم -  
كما كانوا قبل التأميم - في مركز تعاقدى من مراكز القانون الخاص . علاقتهم بالشركات  
التي يعملون بها . تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات  
الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة . إختصاص القضاء العادى  
بنظر الدعاوى التي يرفعونها للطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .

(ج) عمل . "إنتهاء عقد العمل" . تأميم . "آثار التأميم" . ملكية .

انتقال ملكية المشروع المؤم إلى الدولة . أثره بالنسبة لعقود العمل المبرمة .  
بقاؤها سارية بقوة القانون قبل رب العمل الجديد .

(د) عمل . "عناصر عقد العمل" . "إستخدام الأجانب" . "إنتهاء عقد  
العمل" . شركات . "شركات القطاع العام" . جنسية . أجانب .

- لائحه نظام العاملين بالشركات النابعة للؤسماء العامة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
- جوار اسءءءام من ىمنع بجنسية لءءى الءول اللى ءعامل الءمهورىة العربىة بالمثل . لنها
- ءءمة العامل بفءد بجنسىة الءمهورىة العربىة المئءءة أو اسءفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرها با الءول الأجنسىة .

#### ( ه ) نقض . "ءقرى الطعن" . "أسباب الطعن" .

- رءوء النى بالمءكة الشارءة ءون ءقرى الطعن . ءءم قبوله .

١ — مفاء نص المساءة الءانىة من الءقرار الءمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظم الإءارات القانونىة فى المؤسماء العامة — اللى رفع الطعن أثناء سربانه وقبل إلغائه بالءقرار الءمهورى رقم ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ — أن المشرع قء أنشا فى كل مؤسمة من المؤسماء العامة اللى يسرى فى شأنها الءقرار الءمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — وهى المؤسماء العامة ذاء الطابع الاقءصاءى والمؤسماء اللى يصءر بءمءىءها قرار من رءىس الءمهورىة — إءارة قانونىة ءنوب عنها وعن الشركات الءابعة لها فىما ىرفع منها أو علفها من قضاىا أمام المءاكم كافة بما فىها مءكمة القفض . وإء كان الءابء أن مراقب الشئون القانونىة بالمؤسمة المصرىة العامة للأءوىة هو اللى قرر بالطعن نىابة عن الشركة الطاعنة — وهى ءابعة للمؤسمة المءكورة — فإن الطعن ىكون قء قوربه من ذى صفة وىكون الءفع ببطلان الطعن على غىر أساس .

٢ — مؤءى نص المساءة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بءامم بعض الشركات والمنشآء ، والمساءءىن الأولى والءانىة من قرار رءىس الءمهورىة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحه نظام العاملين بالشركات الءابعة للمؤسماء العامة — اللى ىحكم واقعة الءعوى وقبل إلغائه بالءقرار الءمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — أن العاملين فى الشركات والمنشآء المؤممة ىءبءرون كما كانوا قبل الءامم فى مركز ءعاقءى من مراكز القانون الخاص وعلاقهم بالشركات اللى ىعملون بها هى علاقة ءعاقءىة — لا ءنظمىة — ءخضع لأءكام قوانىن العمل والءامىنات الاءءماعىة ولأءكام لائحه العاملين بالشركات الءابعة للمؤسماء العامة باءبارها جزءا مءمما لعقء العمل ، مما مقتضاه أن ءكون جهة القضااء العاءى هى

المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .

٣ — انتقال ملكية المشروع المؤم إلى الدولة لا يترتب عليه انتهاء عقود العمل المبرمة بل تظل سارية بقوة القانون قبل رب العمل الجديد الذي انتقلت إليه ملكية المنشأة تحقيقا لاستقرار العامل في وظيفته ، وتغلبا لصلته بالمنشأة في ذاتها على مجرد الصلة بشخص رب العمل ، وهذا يتفق مع ما تقضى به المادة ١/٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن انتقال المنشأة بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو التزول أو غير ذلك من التصرفات لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات ويبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما .

٤ — لم يحظر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة استخدام الأجانب ، بل أجازت المادة ١/٥ من هذه اللائحة أن يعين الأجنبي في الشركات التابعة للتؤسسات العامة إذا كان يتمتع بجنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل ، وذلك استثناء من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعين في هذه الشركات ، وأخذا بهذا المبدأ نصت المادة ٥/٥٦ من اللائحة المذكورة على أن خدمة العامل تنتهي بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية ، وهو يتسق مع ما تنص عليه المادتان ٣٥ ، ٣٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٥ — إذا كان ما نعتة الطاعنة على الحكم المطعون فيه لم يرد في تقرير الطعن فلا يعتد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — بتحدثها عنه في مذكرتها الشارحة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

(١) قض ١٧/١٢/١٩٧٠ السنة ٢١ ص ١٢٦٣ .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / أورور اليونالوتريقتس — المطعون عليها — أقامت الدعوى رقم ۱۹۶۴/۲۸ عمال الإسكندرية الابتدائية ضد الشركة العربية للأدوية — الطاعنة — تطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ۲۰۰۰ جنيه ، وقالت شرحا لها إنها التحقت بخدمة شركة أورينت فارما للأدوية منذ ۱/۲/۱۹۵۷ ، وظلت تتدرج في وظائفها حتى عيّنت مديرة لفرع الشركة بالإسكندرية برتب شهري شامل قدره ۲۶ ج و ۵۰۰ م ، وفي ۱۳/۶/۱۹۶۳ صدر القانون رقم ۶۵ لسنة ۱۹۶۳ بتأميم الشركة المذكورة بأن أضافها إلى الجدول بالقانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۶۱ ، فواصلت نشاطها بعد التأميم باسم الشركة العربية للأدوية ، كما استمرت المدعية تباشر عملها في الشركة المؤتممة إلى أن فوجئت في ۱۸/۸/۱۹۶۳ بقرار من المفوض على الشركة — يخطر بها فيه بالاستغناء عن خدماتها ، وإذا كان هذا الفصل تعسفيا وبغير مبرر وتستحق تعويضا قدره ۲۰۰۰ جنيه ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلانها . دفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وطلبت في الموضوع الحكم برفضها ، وبتاريخ ۳۰/۶/۱۹۶۴ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون عليها مبلغ ۳۰۰ جنيه . استأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبة إلغائه والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ۴۸۲ سنة ۲۰ ق ، كما رفعت المطعون عليها استئنافا مقابلا طالبة تعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بطلانها ، وبتاريخ ۲۶/۱۱/۱۹۶۴ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن الذي وقع على تقرير الطعن هو الأستاذ / شرقاوى فانوس مراقب عام الشؤون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للأدوية ، وقد خلت الأوراق مما يدل على أنه من المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض وأنه موكل عن الطاعنة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة الذى رفع الطعن أثناء سريانه وقبل إلغائه بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه " تنشأ فى كل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها فى المادة السابقة — وهى المؤسسات العامة التى يسرى فى شأنها القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — إدارة قانونية تختص بمباشرة القضايا التى ترفع من المؤسسة أو الشركات التابعة لها أو ترفع عليها ... " وكان مفاد ذلك أن المشرع قد أنشأ فى كل مؤسسة من المؤسسات العامة التى يسرى فى شأنها القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وهى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية — إدارة قانونية تنوب عنها وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض ، ولما كان الثابت أن الأستاذ شرقاوى فانوس مراقب الشؤون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للأدوية هو الذى قرر بالطعن نيابة عن الشركة الطاعنة ، وهى تابعة للمؤسسة المذكورة ، فإن الطعن يكون قد قرر به من ذى صفة ، ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن الذى أضافته الطاعنة فى المذكرة الشارحة — وهو متعلق بالنظم العام — أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر انهوى تأسيسا على أن النزاع ينور حول أحقية المطعون عليها فى التعويض مما تختص به المحكمة ، فإن احتمت الشركة بقرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأدوية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ الذى يجيز فصل المطعون عليها ، كان للمحكمة صاحبة الولاية على النزاع أن تقدر حجية هذا القرار من الناحية القانونية ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن لائحة العاملين فى شركات القطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد وضعتهم فى مركز تنظيمى وليس فى مركز تعاقدى ، هذا إلى أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات لم يتضمن أحكاما خاصة بالعاملين فيها ، وإذا صدر قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية رقم ١١٩



لسنة ۱۹۶۳ تنفيذاً لهذا القانون وفي نطاقه، ثم قضى الحكم المطعون فيه بتعويض المطعون عليها بسبب تنفيذه فإن الحكم يكون قد مس القرار في ذاته وهو ما يمتنع على المحاكم التعرض له ، وإن صح أن هذا القرار صدر باطلاً فإن إلغائه يخرج عن اختصاص المحاكم المدنية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۶۱ بتأميم بعض الشركات والمنشآت على أن " تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم " . وفي المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة — الذي يحكم واقعة الدعوى وقبل إلغائه بالقرار الجمهوري رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ — على أن " يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متماً للعقد المبرم بين الشركة والعامل " . وفي المادة الثانية منه على أن " يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءاً متماً للعقد المبرم بين الشركة والعامل " ، يدل على أن العاملين في الشركات والمنشآت المونمة يعتبرون كما كانوا قبل التأميم في مركز تعاقدى من مراكز القانون الخاص ، وعلاقتهم بالشركات التي يعملون بها هي علاقة تعاقدية — لتنظيمية — تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولأحكام لا تحمى العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة باعتبارها جزءاً متماً لعقد العمل مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للطالبة بحقوقهم طبقاً لهذه القوانين ، وإذا كان ذلك وكان قرار فصل المطعون عليها قد صدر من المفوض على الشركة الطاعنة في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع بعدم اختصاص



المحاكم ولائيا بنظر الدعوى التى رفعتها المطعون عليها على الشركة الطاعنة تطالبها بالتعويض عن فصلها ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين : ( أولا ) أن الحكم استند فى قضائه بالتعويض إلى أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ صرحت بأن يحتفظ للعاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة بموجب هذا القانون بمصادر رزقهم ، وأن وزير الصحة أكد ذلك فى القرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ الذى أصدره تنفيذا للقانون المذكور تاركا لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية وضع القواعد المنظمة لتوزيعهم على الشركات التابعة له وفق ما يقتضيه صالح العمل ، غير أن رئيس مجلس الإدارة أصدر القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ ضمنه قيودا استوجبت فصل المطعون عليها مما يجعل هذا الفصل بغير مبرر ، هذا فى حين أن التشريع ملزم بنصوصه لا بما يرد فى مذكرته الإيضاحية ، وقد خلت نصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ من أحكام تتعلق بالعاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة بموجبه ، مما يتعين معه الرجوع فى هذا الخصوص إلى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وقد جاء قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ فيما اشترطه من توافر جنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعين فى شركات المؤسسة متفقا مع أحكامها ، أما قرار وزير الصحة فلا يجوز تفسيره بما يخالف أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ، والقول بأنه نص على إلحاق كافة العاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة بأعمالهم . ( ثانيا ) ذهب الحكم إلى أن ما اشترطه القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيمن يعين فى شركات القطاع العام أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أو بشرط المعاملة بالمثل بالنسبة للأجانب ، هذا الشرط لا يسرى إلا على من يعين ابتداء فى تلك الشركات ، ولايجرى حكمه على من كفّل لهم القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ اللاحق للائحة المذكورة استمرار عملهم بتلك الشركات ، طالما كان استخدامهم من قبل قد جرى وفقا للقوانين المنظمة لاستخدام الأجانب ، هذا فى حين أنه وفقا للائحة سالفة الذكر يشترط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعين

بتلك الشركات ولا استمرار الخدمة فيها، كما أن فقد هذا الشرط يعتبر سبباً من أسباب انتهاء الخدمة، لا فرق في ذلك بين من كان معيناً قبل تاريخ العمل بالألحقة أو بعد ذلك، وتكون الشركة لم تخالف القانون حين قررت إنهاء خدمة المطعمون عليها لعدم توافر شرط الجنسية فيها.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان انتقال ملكية المشروع المؤمم إلى الدولة لا يترتب عليه انتهاء عقود العمل المبرمة، بل تظل سارية بقوة القانون قبل رب العمل الجديد الذي انتقلت إليه ملكية المنشأة تحقيقاً لاستقرار العامل في وظيفته وتغليباً لصلته بالمنشأة في ذاتها على مجرد الصلة بشخص رب العمل، وهذا يتفق مع ما تقتضيه المادة ١/٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن انتقال المنشأة بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات ويبقى استخدام عمال المنشأة قائماً، ولما كان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت لم ينص على ما يخالف ذلك، وكان ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أنه تمشيا مع السياسة الاشتراكية للدولة ستقوم المؤسسة المصرية العامة للأدوية بإلحاق العاملين بالمصانع والمنشآت المؤممة طبقاً لهذا القانون بالشركات التي تشرف عليها بما في ذلك أصحابها إذا كانت ظروفهم الاجتماعية في حاجة إلى العمل، وكذلك ما نص عليه قرار وزير الصحة رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ من إلحاق العاملين بتلك المنشآت بأعمالهم - كل ذلك هو تطبيق للبدا سالف الذكر، ولما كان القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لم يحظر استخدام الأجانب بل أجازت المادة ١/٥ من هذه اللائحة أن يعين الأجنبي في الشركات التابعة للمؤسسات العامة إذا كان يتمتع بجنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل، وذلك استثناء من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعين في هذه الشركات، وأخذاً بهذا المبدأ نصت المادة ٥/٥٦ من اللائحة المذكورة على أن خدمة العامل تنتهي بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو انتهاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية، وهو يتسق مع ما نص عليه المادتان ٣٦، ٣٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، لما كان ذلك

وكانت المطعون عليها قد استمرت في عملها بشركة أورينت فارما بعد تأميمها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ حسبما هو ثابت بالحكم المطعون فيه فإن خدمتها تنتهي طبقاً لنص المادة ٥٦/٥ من اللائحة سالفة الذكر عند إخلال دولة يوغوسلافيا — التي تنتم المطعون عليها بجنسيتها — بشرط المعاملة بالمثل ، وهو ما لم تتحد به الطاعنة في تقرير الطعن حتى يسوغ لها فسخ عقد المطعون عليها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة وقضى للمطعون عليها بالتعويض عن الضرر الذي لحقها من هذا الفسخ لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى في مذكرتها الشارحة على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، لأنه لم يبحث دفاعها الذي تمسكت به أمام محكمة الاستئناف من أنها استغنت عن عمل المطعون عليها لجهلها باللغة العربية وإلغاء القسم الذي كانت تعمل فيه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، لأن مانعته الطاعنة بهذا السبب لم يرد في تقرير الطعن فلا يعتد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بتجديدها عنه في مذكرتها الشارحة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المنتشار/أحمد حسن هيكل ، وعضوية المادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجوده أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(١٦٨)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

نقض . "إجراءات الطعن" . محاماة . وكالة . بطلان . "بطلان  
الإجراءات" .

توقيع صحيفة الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض فإية عن محامى الطاعة المقبول  
أمام تلك المحكمة . أثره . بطلان الطعن . تقديم توكيل محامى الطاعة . لا يحقق الغاية  
من الإجراء . وجوب تصحيح الإجراء الباطل في الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ هذا الإجراء .

أوجب قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٢٥٣ منه على الخصوم  
أن ينبؤوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات  
وفي المرافعة أمامها ، والمحكمة في ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر إلا في المسائل  
القانونية ، فلا يصح أن يولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون  
المؤهلون لبحث مسائل القانون . وإذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة  
الطعن موقع عليها بإمضاء محام نيابة عن المحامى الوكيل عن الطاعة ، وكان الثابت  
من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين أن المحامى الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل  
للمرافعة أمام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ، فإنه يتعين إعمال  
الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ مالفة الذكر ، ولا محل لما تقول به  
الطاعة من أن الغاية من الإجراء قد تحققت بتقديم التوكيل الصادر منها لمحاميها  
المقبول أمام محكمة النقض ، وأن صحيفة الطعن صدرت منه فلا يحكم بالبطلان  
طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات ، ذلك أن الغاية  
من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه  
القبورة ، وإذ كان هذا الإجراء الباطل لم يتم تصحيحه في الميعاد المقرر قانوناً

لاتخاذ الإجراء طبقا لما تنص عليه المادة ۲۳ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون باطلا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ۶۶۲ سنة ۱۹۶۵ القاهرة الابتدائية أحوال شخصية ضد المطعون عليه طالبة الحكم بتطليقها منه طلاقه بائنة ناسيسا على الهجر وعدم الانفاق والضرر ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة مدعاها وسمعت شهودها حكمت لها بتاريخ ۱۸/۲/۱۹۶۸ بطلانها . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۴ سنة ۸۵ ق القاهرة أحوال شخصية ، كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ۲۹ سنة ۸۵ ق ” أحوال شخصية ” ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ۲۸/۱۲/۱۹۶۸ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن للتوقيع على صحيفته من محام غير مقبول أمام محكمة النقض طبقا لما تبين لها من الاطلاع على الجدول ، وأبدت رأى فى الموضوع برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ۲۵۳ من قانون المرافعات رقم ۱۳ لسنة ۱۹۶۸ تنص فى فقرتها الأولى والثانية على أنه ” يرفع الصحن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل . وتشتمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن

وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه " وكانت المحكمة فيما أوجبته القانون على الخصوم من أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات وفي المرافعة أمامها أن هذه المحكمة لا تنظر إلا في المسائل القانونية ، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن موقع عليها بإمضاء الأستاذ / عبد الغنى فهمى المحامى نيابة عن الأستاذ / عبد الحميد سليم المحامى الوكيل عن الطاعنة ، وكان الثابت من الشهادة المؤرخة ١٣/٥/١٩٧١ الصادرة من نقابة المحامين والمقدمة في الطعن رقم ٤٠٧ سنة ٤١ ق أن الأستاذ / عبد الغنى فهمى لم يقبل للمرافعة أمام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ، فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ سالفة الذكر ، وكان غير صحيح ما تقول به الطاعنة من أن الغاية من الإجراء قد تحققت بتقديم التوكيل الصادر منها إلى الأستاذ عبد الحميد سليم المقبول أمام محكمة النقض ، وأن صحيفة الطعن صدرت منه فلا يحكم بالبطلان طبقا لما تنص عليه المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات ، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة ، ولما كان هذا الإجراء أباطل لم يتم تصحيحه في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الإجراء طبقا لما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون باطلا ويهين الحكم بعدم قبوله شكلا .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ مريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٦٩ )

الطعن رقم ٠ ٤ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) اثبات . ” البيئة ” . نظام عام .

قواعد الاثبات . لاتتعلق بالنظام العام .

( ب ) نقض . ” حالات الطعن ” . قوة الأمر المقضى .

الطعن بالنقض في أى حكم اتهائ أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه .  
صدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى في النزاع ذاته .

١ — قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، ومتى كان الثابت أن محكمة  
أول درجة أصدرت حكماً بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية سند  
الدين ، وقد ارتضى الطاعن هذا الحكم ونقذه دون أن يطعن عليه بالطريق  
المناسب ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة قواعد الإثبات ، يكون  
غير مقبول .

٢ — ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن  
بالنقض في أى حكم اتهائ أيا كانت المحكمة التى أصدرته ، مشروط بأن يكون  
هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة  
الأمر المقضى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن مجد على الحكيم استصدر من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أمرا  
يقضى بإلزام ابنته ( وداد ) بأن تؤدى له مبلغ خمسة آلاف جنيه بناء على سند  
مؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٠ ، تظاهمت المحكوم عليها من هذا الأمر بالدعوى رقم ٧٥١٢  
سنة ٦٣ كلى القاهرة طالبة الحكم بإلغائه استنادا إلى أنها غير مدينة أصلا وأن  
والدها أوهمها بضرورة تحرير سند الدين لتثبت به قدرتها على دفع ثمن الحصة  
المبيعة لها من والدتها فى العقار المبين بعقد البيع المؤرخ ٢١ يوليو سنة ١٩٥٢  
للتهرب مستقبلا من رسم الأيلولة ، كما استصدر منها فى ذات التاريخ اقرارا بترتيب  
حق انتفاع له على الحصة المستترة ، فى حين أن بياعا لم يتم وأن ثمنها لم يدفع لتبرع  
أمها لها بتلك الحصة ، وصدور التصرف فى صورة عقد بيع ، ولما توفيت الأم بادر  
الوالد بإقامة الدعوى رقم ٢٣٤٦ سنة ٦٣ كلى القاهرة يطلب الحكم بصحة ونفاذ  
الاتفاق والمتضمن تفريغ حق الانتفاع ثم استصدر رأمر الأداء موضوع الطعن ،  
وفى ١٨/١١/١٩٦٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المتظلمة  
بكافة طرق الاثبات أن المتظلم ضده أوهمها بأن تحرير سند بالمبلغ المطالب به  
أمر لازم لتفادى المبالغ التى ستطالبها مصلحة الضرائب حتما بعد وفاة والدتها  
فاصدرت له السند المطالب بقيمة وأجازت للمتظلم ضده النفى بذاب الطرق ،  
وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥  
برفض انتظلم وتأييد أمر الأداء المتظلم فيه . استأنفت المتظلمة هذا الحكم لدى  
محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض طلبات المستأنف ضده ، وفيه هذا  
الاستئناف برقم ٢٦٧ سنة ٨٣ قضائية ، وفى ٢٤/١١/١٩٦٦ حكمت المحك بإلغاء  
الحكم المستأنف ورفض أمر الأداء الرقم ١٣٩٣ سنة ١٣ القاهرة مع إلزام  
المستأنف ضده المصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة —

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها عدم قبول الطعن ، وصحمت النيابة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه ركز قضاءه على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٣٤٦ سنة ٢٣٤٦ كلى القاهرة بصحة ونفاذ الاتفاق المؤرخ ١٩٢٢/٦/٢١ المتضمن تقرير حق انتفاع الطاعن بالحصصة المبيعة للمطعون عليها من والدتها وأسند إليه أنه قطع بأن التصرف الصادر للمطعون عليها إن هو إلاهية في صورة بيع ، في حين أن النزاع في تلك الدعوى دار حول حق الانتفاع الذي أقرت به المطعون عليها للطاعن دون عقد البيع ذاته وما أورده الحكم المذكور في هذا الخصوص لم يَن فصلا في حقيقة التصرف وطبيعته وإنما كان ردا على دفاع الطاعنة وتمسكها ببطلان البيع الصادر لها من والدتها بقصد التخلص من حق الانتفاع الذي سبق أن أقرت له به ، ولما كان الحكم المسند إليه لم يقطع بأن عقد البيع الصادر من الأم لا يثبتها المطعون عليها هو عقد هبة في صورة عقد بيع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في الإسناد خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لأقوال الشهود الذين سمعته محكمة أول درجة خلص إلى " إن أحدا لم يشاهد المستأنف صده ( الطاعن ) ينقد المستأنفة المبلغ موضوع الدعوى وأن جماع شهادة الشهود أن المستأنف صده نصيح المستأنفة بتحرير هذا السند الصوري تحايلا على قواعد الميراث ورسم الأيلولة على التركات بناء على مشورة أحد المحامين له ولوالدة المستأنفة فصدحت المستأنفة للأمر ، ولم تفكر بسداجتها أن والدها سوف يتزوج بعد وفاة والدتها ، ويستعمل هذا السند ضدها ليصل إلى تلك المنزل المبيع لأنها تفترض في الوالد الشفقة التي تمنعه من أن يعامل ابنته على هذا النحو ومن ثم لم تفكر في أخذ ورقة ضد ، وبما أنه فوق ما تقدم فإن المحكمة تشارك المستأنفة التساؤل عن مصير هذا المبلغ الضخم إن كان قد دفع من الوالد إلى ابنته ثم



من هذه الأخيرة إلى والدتها التي توفيت عقب البيع مباشرة، كما تتساءل عن سبب علاج تلك الوالدة بالقصر العيني بالمجان مع ما يدعيه زوجها من يسار" وبين من هذه التقارير أن الحكم قد أسند في قضائه بصورة الدين إلى ما استخلصة من أقوال الشهود وقرائن الأحوال المستفادة من ظروف الدعوى وملابساتها ولما كانت هذه الدعاة تكفي لملءه فإن تعييه في باقي الدعامات وأيا كان وجه الرأي فيها يكون غير مؤثر فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستخلاص ذلك أنه بعد أن أسند إلى الحكم رقم ٢٣٤٦ سنة ٦٣ كلى القاهرة أنه قطع بأن البيع الصادر للمطعون عليها من والدتها هو في حقيقة هبة أخذت شكل البيع، خلص من هذا الإسناد الخاطئ إلى أن الفرض الثابت بالسند المطالب به لم يكن إلا قرضا صوريا. ولما كانت هذه النتيجة التي انتهى إليها واعتمد عليها في قضائه تتجافى مع الحكم المسند إليه، وكان الإقرار بالدين سابقا على تاريخ البيع بسنتين تقريبا، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من عدم دفع الثمن عند البيع أن القرض لم يتم يكون قد شابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أقوال الشهود وقرائن الأحوال، وكان النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول غير مؤثر فيه، فإن النعى المترتب على ذلك الخطأ يكون بدوره غير متيج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أنه أقام قضاءه بصورة الدين على القرائن التي ذكرها مع أن هذه القرائن لا وجود لها، وأن الصورة لا يجوز إثباتها بين المتعاقدين بغير الكتاب، ولما كان الحكم لم يشر إلى أن الصورة المدعاة صورة تدليسية، وكانت العلاقة بين الطرفين قد جرت كلها بالكتابة فإن قوله باعتبار البتة مانعا بمجيز إثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة يكون مخالفا للقانون (وثانيهما) أن الحكم إذ اعتبر البتة مانعا يحول دون الحصول على كتابة يكون قد خالف الحكم رقم ٢٣٤٦ سنة ١٩٦٣ كلى القاهرة الذي سبق صدوره بين

الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لموضوع حق الانتفاع بالمنزل الذى تعلق به الإقرار بالدين وناقض الأساس الذى اقيم عليه الحكم المذكور وذلك لاتحاد دفاع المطعون عليها فى الدعوى، ويضحى استناده إلى أقوال الشهود استنادا إلى دليل غير مقبول، ولا يشفع للحكم فى هذا الخصوص اعتماده على القول بسذاجة المطعون عليها أو عدم العثور على مبلغ القرض لدى والدتها أو أن الوالدة كانت تعالج بمستشفى القصر العيني بالمجان، لأن هذه كلها قرائن لا يصح قبولها لإثبات عكس ما ثبت بالمكتابة بين الطرفين، فضلا عن أن هذه القرائن كلها غير صحيحة لأن المطعون عليها كانت وقتئذ طالبة بإحدى كليات الحقوق وليست بالسذاجة التى تصورها الحكم، وأن علاج الوالدة بمستشفى القصر العيني لم يكن بسبب افتقارها إلى المال، بل لأنه المستشفى الوحيد الذى يملك الأجهزة اللازمة للعلاج، كما أن الطاعن لم يدفع المبلغ إلى الوالدة البائعة، وإنما سلمه للمطعون عليها فتسأل هى عنه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول منه بأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام، وما دام الثابت أن محكمة أول درجة أصدرت حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية سند الدين، وأن الطاعن قد ارتضى هذا الحكم ونفذه دون أن يطعن عليه بالطريق المناسب، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة قواعد الإثبات يكون غير مقبول، أما ما ينهيه الطاعن على حكم من أنه أقام قضاءه على قرائن لا وجود لها، فردود بأن الحكم قد اعتمد فى إثبات الصورية إلى أقوال الشهود وأن هذه الدعامة وحدها تكفى لحمله . والنعى فى الوجه الثانى مردود بأن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٤ من الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، ولما كان موضوع الحكم رقم ٢٣٤٦ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة الذى تأيد استئنافا هو صحه ونفاذ عند الاتفاق المؤرخ ١٩٦٢/٢/٢١ وموضوع الحكم المطعون فيه هو "المطالبة بالدين الثابت بالإقرار المؤرخ ١٩٦٠/٤/١٠" وكان كلا الموضوعين يخلف عن الآخر، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الحكم السابق يكون على غير أساس — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقزلوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ، وأحمد ضياء الدين حنى ،  
ومحمود السيد المصرى .

( ١٧٠ )

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) نقض . ” الخصوم فى الطعن ” . حكم ” الطعن فى الحكم ” .

النقض بالنقض جائز لكل من ظن طرفاً فى الخصومة حتى صدر الحكم ضده  
سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه . خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم  
أصيل . مداخل فى الدعوى أو مداخل فيها للاختصاص أو الانضمام .  
الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل  
اختصاصه فى الطعن .

( ب ) حكم ” حجية الحكم ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” . قوة  
أمر المقضى .

الحكم الصادر بتدب خير . الفصل فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه فى النزاع  
بين الطرفين حول محدد الأجرة . وجوب الطعن فيه فى المبدأ . عدم  
مراجعة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . لا يعتبر  
ذلك القضاء مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعى .

١ — يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) — الطعن من كل  
من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولم يتخل  
عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه ، خصماً أصيلاً

( ١ ) نقض ١٩٦٧/١٠/٣ مجموعة المكتب القنى . ص ١٨ . ص ١١ .

نقض ١٩٦٨/٣/٥ مجموعة المكتب القنى . ص ١٩ . ص ٤٨٢ .



أو ضامنا لخصم أصيل ، مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها ، وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل اختصاصه في الطعن . وإذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع من الخصم المحكوم عليه في الاستئناف ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة يكون على غير أساس .

٢- متى كان يبين مما أورده حكم محكمة أول درجة بنسب الخبير ، وانتهى إليه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ، أنه بت في النزاع بين الطرفين حول تحديد الأجرة وعهد إلى الخبير احتساب الأجرة على هذا الأساس عن المدة المطالب بها ، وإذا اعتبر الحكم قطعيا في هذا الشق من الموضوع الذي كان مثار نزاع بين الطرفين وأنه أنهى الخصومة في شأنه ، وأصبح أساسا للفصل في طلب الأجرة بحيث يمنع على المحكمة إعادة النظر فيه . وكان يجوز للطعون ضدهما وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١)- الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ، ولكنهما لم يستأنفا في الميعاد المحدد بالمادتين ١/٣٧٩ ، ١/٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وكان هذا القضاء لا يعتبر مسانفا باستئناف الحكم الموضوعي ، فإنه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تتقيد بما تضمنه هذا الحكم من قضاء في شأن تحديد الأجرة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، وتعرض لبحث النزاع الذي أثاره المطعون ضدهما حول تحديد الأجرة ، وفصل فيه على خلاف الحكم السابق ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ، عملا بالمادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي رفع الطعن في ظله .

(١) نقض ١٦/٤/١٩٧٠ بحوزة المكتب الفني . ص ٢١ . ص ٦٥٢

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين بصفتهما أقاما الدعوى رقم ٥٢٠ سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق على المطعون ضدهما ، وقالوا في عريضتها إنه بمقتضى العقد المؤرخ في ١٩٤٩/٥/١٩ استأجر المطعون ضده الأول بضمان المطعون ضده الثاني قطعة أرض فضاء مساحتها ٢٤٤٩٠ مترا مربعا من أملاك الهيئة العامة للسكة الحديد لمدة ثلاث سنوات تنتهى في ٣٠ / ١١ / ١٩٥١ بأجرة سنوية قدرها ١٤٦ ج و ٩٤٠ م بواقع المتر ٦٠٠ م ، ونص في العقد على أنه في حالة التأخير في إخلاء العين المؤجرة تكون أجرتها ضعفى الأجرة المسمية في العقد أو ضعفى الأجرة التى يرسوبها المزايد أيهما أكبر قيمة ، وأنه بتاريخ ١٩٥١/٨/١١ أخطرت مصلحة السكة الحديد المستأجر — المطعون ضده الأول — بعدم رغبتها في تجديد الإيجار وبعزمها على إشهار مزاد تأجير الأرض ، وحدد لذلك جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ ، وأنه في تلك الجلسة لم يتقدم المستأجر للزيادة ورسا مزاد تأجير الأرض على شخص آخر بواقع ١ ج و ٢٠٠ م لاتر الواحد منها سنويا ، وإذا لم يقيم المطعون ضده الأول بإخلاء العين في نهاية مدة الإيجار ، واستمر شاغلا لها على الرغم من موافقة المصلحة على العطاء المقدم من المستأجر بالحديد الذى رسا عليه المزايد ، فقد رفع الطاعنان بصفتهما الدعوى رقم ٥٦٦ سنة ١٩٥٢ مدنى جزئى فاقوس ، وطلبا فيها الحكم بإلزام المطعون ضدهما بأجرة المستحقة حتى ١٩٥٢/٥/٣١ وما يستجد بواقع ١ ج و ٢٠٠ م إعمالا لنص عقد الإيجار المشار إليه وإخلاء العين وتسليمها خالية مما عليها ، وبتاريخ ١٩٥٢/١١/٤ قضت محكمة فاقوس الجزئية للطاعنين بطلباتهما ، وإذا استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم في الدعوى رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف الزقازيق ، وقضت محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية في ١٩٥٥/١١/٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى ، فقد عاد الطاعنان

وأقاما الدعوى الحالية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأول بصفته مدينا والثاني ضامنا متضامنا بأن يدفع لهما بصفتهم مبلغ ٣٨٩٢ ج و ٩١٠ م قيمة الأجرة المتأخرة عن المدة من ١٢/١/١٩٥١ حتى ٣٠/١١/١٩٥٨ بواقع ٢ ج و ٤٠٠ م سنويا للتروما يستجد حتى الإخلاء والتسليم مع إخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من المباني والمنشآت . أجاب المطعون ضده الأول على الدعوى بأن عقد الإيجار تجدد بنفس شروطه لمدة تالية لعدم إخطار مصلحة السكة الحديد له برغبتها في عدم تجديد العقد وبقائه . متفعا بالعين المؤجرة بعلمها ودون اعتراض منها ، كما نازع في تحديد اذجرة بمبلغ ٢ ج و ٤٠٠ م للتر سنويا من العين المؤجرة بدعوى أن الاتفاق على مضاعفة الأجرة لا يصح إعماله لوروده في عقد من عقود الأذعان ، وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون ضدهما الأول بصفته مستأجرا والثاني ضامنا متضامنا بإخلاء العين المؤجرة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها خالية مما عليها ، وقبل الفصل في باقي الطلبات بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لبيان ما سددته المستأجر من الأجرة وما بقي منها في ذمته . باشر مكتب الخبراء مهمته وقدم تقريره ، إلا أن المحكمة أعادت إليه المأمورية بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٤ لتصفية الحساب على أساس احتساب الأجرة على النحو الذي أورده الحكم الصادر بجلسته ٢٩/١٢/١٩٦٢ ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء ملحقا لتقريره قضت المحكمة في ٢/٣/١٩٦٦ بإلزام المطعون ضدهما الأول بصفته مدنيا والثاني كفيل متضامنا بأن يدفع للطاعين بصفتهم مبلغ ٢٠٩٧ ج و ٢٥ م . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة " مأمورية الزقازيق " وقيد الإستئناف برقم ٥٣ سنة ٩ ق ، وبتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٦ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضدهما بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبنقض الحكم المطعون فيه ، وبالجلسة المحددة لضر الطعن أصرت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أنه لا صفة للطاعين فيه ، ذلك أن الدعوى رفعت أمام المحكمة الابتدائية من الطاعين فدفعها المطعون ضده



الأول بعدم القبول لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن وزارة الإسكان والمرافق قد حلت محل وزارة المواصلات وتسلمت العين المؤجرة في ١٠/٧/١٩٦٢ ، وإزاء ذلك قام الحاضر عن الطاعنين بتصحيح شكل الدعوى بأن وجهها إلى المطعون ضدهما من وزارة الإسكان والمرافق بما يجعل الطاعنين لا صفة لهما في رفع الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصيلا أو ضامما لخصم أصيل مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها ، وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل اختصاصه في الطعن ، وإذا كان الثابت من تدوينات الحكم الصادر في الدعوى الابتدائية رقم ٥٢٠ سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢ أن الدعوى رفعت ابتداء على المطعون ضدهما من وزير المواصلات بصفته الرئيس الأعلى لهيئة السكة الحديد ومن مدير عام الهيئة ، ولدى نظرها دفع المطعون ضده الأول بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة قولا بأن وزارة الإسكان والمرافق قد حلت محل وزارة المواصلات وتسلمت العين المؤجرة في ١٠/٧/١٩٦١ فقام الحاضر عن المدعين "الطاعنين" بتصحيح شكل الدعوى بتوجيهها إلى المطعون ضدهما من وزارة الإسكان والمرافق ، وقد قضت المحكمة برفض الدفع بعد أن أصبح غير ذي موضوع ، بيد أن المطعون ضدهما عندما استأنفا الحكم الابتدائي لم يلتفتا إلى هذا التصحيح وإنما اختصما الطاعنين ثم أعادا إعلانهما بعريضة معلقة في ١٩/٩/١٩٦٦ وسارت الخصومة في مواجهتهما دون أن يثار أى نزاع حول صحة هذا التمثيل إلى أن قضى ضدهما بالحكم المطعون فيه دون أن يقضى على وزارة الإسكان بشيء . لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع من الخصم المحكوم عليه في الاستئناف فإن الدفع بعدم قبول الطعن على النحو الذى ينبره المطعون ضدهما يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفته لحكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الطاعنين سبق لهما أن أقاما على المصعون ضدهما اندعوى رقم ٥٦٦ سنة ١٩٥٢ مدنى جزئى فاقوس بمطالبتهما بأجرة المتأخرة عن المدة التالية لانتفاء العقد على أساس أن الأجرة السنوية لنتهى ١ ج و ٢٠٠ م وهو ما يعادل ضعفى الأجرة الواردة في عقد الإيجار ، أما الذى يستفاد منه تنازلهما ضمنا عما خوله لهما هذا العقد من الحق في اقتضاء الأجرة بواقع ٢ ج و ٤٠٠ م للتر ، أى ما يوازي ضعفى الأجرة التى رسا بها المزايد فلا يجوز لهما التمسك بالمطالبة بها على هذا الأساس الأخير لارتضاءهما الأجرة الأقل ، وهذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه مخالف للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ الذى حسم الخلاف بين الطرفين حول تحديد الأجرة وقطع فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه بأن عقد الإيجار تجدد لمدة غير معينة تبدأ من ١٩٥١/١٢/١ وبأجرة سنوية قدرها ٢ ج و ٤٠٠ م للتر من العين المؤجرة ، وأن هذا الحكم قابل للطعن فيه استقلالا ، لأنه يعد حكما قطعيا فى شق من موضوع الدعوى ، وإذا لم يستأنفه المطعون ضدهما فى المواعيد المقررة قانونا ، فإنه يكون قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا الحكم فلا تعيد بحث المسألة التى حسمها ، إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر بل تعرض لبحث النزاع حول تحديد الأجرة ، وناقض فيما انتهى إليه فى هذا الشأن الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه لصدوره على خلاف الحكم السابق المشار إليه والحائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، سواء أكان الطاعنان قد دفعا أمام محكمة الموضوع بحجة ذلك الحكم أم لم يدفعوا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من حكم محكمة أول درجة الصادر فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ والذى قضى بإلزام المطعون ضدهما بإخلاء العين المؤجرة وبندب خير لبيان مقدار الأجرة المستحقة للطاعنين طوال المدة التالية لانتفاء العقد أنه عرض للخلاف الذى قام بين الطرفين حول تحديد الأجرة ، وأورد فى هذا



الخصوص قوله " إن القاعدة العامة في تحديد الإيجار هي أن الإيجار الجديد يخضع لنفس شروط الإيجار القديم إلا أنها ليست مطلقة فهذه القاعدة قائمة على افتراض أن المتعاقدين أرادا إبرام الإيجار الجديد بنفس شروط الإيجار القديم فإذا ظهر من الظروف اتفاقهما على شروط جديدة مغايرة اتبعت هذه الشروط دون شروط الإيجار الأصلي ، وتطبيقا لذلك ترى المحكمة أن عقد الإيجار سند المدعى بصفته في هذه الدعوى قد تجدد تجديدا ضميا بنفس الشروط عدا شرط المدة وشروط الأجرة ، ذلك لأنه قد اشترط في عقد الإيجار سالف الذكر وهو المؤرخ ١٩٤٩/٥/١٩ أنه في حالة التأخير في إخلاء العين المؤجرة يكون المستأجر ملزما بدون إنذار بأن يدفع للمدعى بصفته عن مدة التأخير إيجارا لا يقل عن ضعف الإيجار المحدد أو ضعف الإيجار المقدم من المستأجر الجديد ، وقد أعطى المستأجر الجديد إيجارا قدره ١ ج و ٢٠٠ م ، وهذا الشرط لا يعتبر شرطا جزائيا يستلزم القضاء به التحقق من أن المؤجر قد لحقه ضرر بسبب مخالفة عقد الإيجار ، وإنما هو اتفاق على تحديد الأجرة في حالة معينة ، وهي تأخر المستأجر في إخلاء العين المؤجرة بعد انقضاء مدة إيجاره الأول ، وقد قبل المستأجر هذا الوضع ، وبقي في العين المؤجرة على هذا الأساس كما قبل المؤجر هذا الوضع أيضا ، ويؤيد هذا النظر أن المدعى أقام هذه الدعوى مطالبا بأجرة العين المؤجرة ابتداء من ١٩٥١/١٢/١ حتى ١٩٥٨/١١/٣٠ ، وهي الأجرة الجديدة المشروطة ( تراجع قائمة المزاد ٣ حافظة ١٠ دوسيه ) وأنه وقد انتهت المحكمة إلى أن عقد الإيجار تجدد بين المدعى بصفته وبين المدعى عليه الأول بنفس الشروط عدا شرطى المدة والأجرة ، فالأجرة التي ارتضاها الطرفان هي ٢ ج و ٤٠٠ م للتر سنويا وهي ضعف الأجرة التي ارتضاها المستأجر الجديد كما سبقت الإشارة إلى ذلك " . ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم وانتهى إليه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه أنه بت في النزاع بين الطرفين حول تحديد الأجرة بتقريره أن أجرة العين عن المدة التالية لانتهاء عقد الإيجار هي ٢ ج و ٤٠٠ م للتر سنويا ، وعهد إلى الخبير احتساب الأجرة على هذا الأساس عن المدة المطالب بها ، وإذا اعتبر الحكم قطعيا في هذا الشق من الموضوع الذي كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه وأصبح أساسا للفصل في طلب الأجرة بحيث يمنع على المحكمة إعادة النظر فيه ، وكان يجوز للطعون ضدهما وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن في هذا الشق



من الحكم على استقلال، ولكنهما لم يستأنفا في الميعاد المحدد بالمادتين ١/٣٧٩ ،  
١/٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ،  
وكان هذا القضاء لا يعتبر مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعي ، فإنه يكون  
قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف  
أن تنقيد بما تضمنه هذا الحكم من قضاء في شأن تحديد الأجرة بواقع ٢ ج و ٤٠٠ م  
للسنوي ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، وتعرض لبحث النزاع الذي أثاره  
المطعون ضدهما حول تحديد الأجرة وفصل فيه على خلاف الحكم السابق المشار  
إليه ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لمحيته على خلاف حكم سابق صادر  
بين الخصوم أنفسهم وحائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، وذلك عملاً بالمادة ٣  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض الذي رفع الطعن في ظله .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل ، ومضوية المادة المتشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فريث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكري .

(١٧١)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء الضريبة " . " إجراءات ربط الضريبة " . شركات . " شركات التضامن " . نيابة .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . لم يفرضها القانون على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح . فرضها على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة . الشريك في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول . عليه عبء تقديم الإقرار عن أرباحه ، وجوب توجبه الإجراءات إليه أو إلى من يذبه من الشركاء أو الغير . لا محل للإستناد إلى أحكام النيابة التبادلية أو إلى المادة ٤/٣٤ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، للقول بجواز الطعن من شركة التضامن في قرار اللجنة نيابة عن الشركاء .

(ب) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " . ضرائب .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن الطعن في قرار اللجنة يعتبر مرفوعا من الشركاء لا من شركة التضامن . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

١ — مؤدى نص المادة ٣٤ فقرة ثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة

(١) نقض ١٥/٥/١٩٥٨ مجموعة المكتب الفني السنة التاسعة ص ٤٦١ .

على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة ، كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان هذا الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته . ولا محل بعد ذلك للاستناد إلى أحكام النيابة التبادلية للقول بجواز الطعن من شركة التضامن في قرار اللجنة نيابة عن الشركاء ، كما لا وجه أيضا للتحدى بالفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وهي تنص على أنه ” ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك دينا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلا “ ، ذلك أن المشرع إنما هدف بإضافة هذه الفقرة إلى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك ، وهو ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إذ جاء في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة في مجلس الشيوخ عن مشروع القانون المذكور أن إضافة الفقرة الرابعة إلى المادة ٣٤ ” ترمي إلى تمكين الخزانة من استيفاء الضريبة على الشريك من حصته في الشركة لأن بعض الشركات كانت تعترض على التنفيذ على حصص الشركاء بحجة أنها ليست مملوكة للشريك بل للشركة فدفعنا لاهس وضع هذا النص “ يؤكد هذا النظر ما أشار إليه تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣ من أن الفقرة سالفة الذكر لا تتعلق بالشريك المتضامن فحسب بل تنصرف كذلك إلى الشريك الموصى في شركة التوصية ، وهو لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود حصته ، مما لا يسوغ معه القول بأن الفقرة المذكورة هي تطابق للنيابة التبادلية بين الشركة والشركاء المتضامين ، وأنه يجوز للشركة أن تنوب عن هؤلاء الشركاء في الطعن في قرار اللجنة .



٢ — إذا كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الطعن في قرار اللجنة يعتبر مرفوعاً من الشركاء استناداً منهم إلى دلالة ما أشاروا إليه في سبب الدعوى، فلا يجوز لهم التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن شركة شفيق وجورج بوابجيان وشركاهم وهى شركة تضامن قدمت إلى مأمورية الضرائب إقرارين بأرباحها عن سنتى ١٩٤٩/١٩٥٠ و ١٩٥٠/١٩٥١ ، ولكن مأمورية الضرائب رفضت اعتماد الإقرارين وحددت أرباح الشركة بمبلغ ٥٢٦١ ج عن سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ وطبقت المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ عن سنة ١٩٥٠/١٩٥١ على كل من الشركاء الثلاثة المتضامنين فى الشركة . اعترض الشركاء على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ١١/٣/١٩٥٧ أصدرت اللجنة قرارها بتخفيض تقدير المأمورية إلى مبلغ ٤٠٠٤ ج ، يخص شفيق بوابجيان فيه مبلغ ٢٠٠٢ ج وكل من جورج وجان بوابجيان ١٠٠١ ج وتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على كل شريك عن سنة ١٩٥٠/١٩٥١ . طعنت الشركة فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٥٧ ضرائب القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بإلغائه واعتماد دفاتها والإقرارين المقدمين منها بتحديد الأرباح . وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٨ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن فى قرار اللجنة لرفعه من غير ذى صفة ، استناداً إلى أن الطعن رفع من الشركة دون الشركاء مع أن الضريبة ربطت عليهم وأخطروا بالربط فكان عليهم دون الشركة أن يطعنوا فى هذا القرار ، وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدفع

وبتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافي ربح الشركة مبلغ ٩٦٨ ج و ٥٥٨ م في سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ ومبلغ ٥٧٦ ج و ٣٨٥ م في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ . استأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكمين بالاستئناف رقم ١٣٥ سنة ٧٨ ق القاهرة طالبة إلغائهما والحكم بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة لرفعه من غير ذي صفة ، واحتياطيا الحكم برفضه وتأيد هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكمين المستأنفين وبقبول الدفع وبعدم قبول الطعن في قرار اللجنة لرفعه من غير ذي صفة . طعت الشركة كما طعن الشركاء في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الطعن من الشركة تأسيسا على أن مؤدى نص المادة ٣٤/٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن الشريك المتضامن هو الذي تربط عليه الضريبة فهو الذي يحق له وحده الطعن في الربط أمام اللجنة ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن المادة سالفة الذكر لا تحوّل دون قبول الطعن من شركة التضامن لأن ذمة الشركاء المتضامنين لا تنفصل عن ذمة الشركة فيما يتصل بالديون الناشئة عن نشاطها ، فيسألون عن ديون الشركة مسئولية شخصية تضامنية ، مما يقتضاه أن دين الضرائب وإن كان يربط على الشريك إلا أن الشركة تسأل عنه على وجه التضامن مع الشركاء ، وهو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة المشار إليها ، ويتفق مع أحكام النيابة التبادلية بين المدينين المتضامنين فيما يعود عليهم من نفع ، وإذا كانت الشركة هي التي قدمت إقرارى الأرباح إلى مصلحة الضرائب واعترفت أمام اللجنة الداخلية وطعنت مع الشركاء في الربط أمام لجنة الطعن فتكون قد نابت عنهم في الإجراءات في حدود سلطتها ويكون طعنهم في قرار اللجنة صحيحا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه " وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة " ، وكان مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة ، كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أتاب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ، وكان لا محل بعد ذلك لاستناد الطاعنين إلى أحكام النيابة التبادلية للقول بجواز الطعن من شركة التضامن في قرار اللجنة نيابة عن الشركاء ، وكان لا وجه أيضا لتحدى الطاعنين تأييدا لوجهة نظرهم في هذا الخصوص بالفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وهي تنص على أنه ” ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك ديناً على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلاً “ ذلك أن المشرع إنما هدف بإضافة هذه الفقرة ضمان تحصيل الضريبة المستحقاً على الشريك ، وهو ما أفصحته عنه الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ، إذ جاء في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة في مجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٠ ” أن إضافة الفقرة الرابعة إلى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ترمى إلى تمكين الخزنة من استيفاء الضريبة على الشريك من حصته في الشركة لأن بعض الشركات كانت تعترض على تنفيذ على حصص الشركاء بحجة أنها ليست مملوكة للشريك بل للشركة ، فدفعنا لابس وضع هذا النص “ ، يؤكد هذا التفسير ما أشار إليه تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣ من أن الفقرة سالفة الذكر لا تتعلق بالشريك المتضامن فحسب ، بل تنصرف كذلك إلى الشريك الموصى في شركة التوصية — وهو لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود حصته — مما لا يسوغ معه القول بأن الفقرة المذكورة هي تطبيق للنيابة التبادلية بين الشركة والشركاء المتضامين ، وأنه يجوز للشركة أن تنوب عن هؤلاء الشركاء



في الطعن في قرار اللجنة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن الشركة الطاعنة لم يكن لها صفة في الطعن في قرار اللجنة لأن الشركاء المتضامنين هم الذين تربط عليهم الضريبة فيكون لهم وحدهم دون غيرهم الحق في الطعن في هذا القرار ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف رداً على الدفع بعدم قبول الطعن بأن بحث لجنة الطعن جرى على أساس أن الطعن مرفوع من الشركة وأن النزاع قام بينها وبين مصلحة الضرائب وصدر قرار اللجنة بتخفيض ربح الشركة ، مما مقتضاه أن يكون هذا القرار قد صدر ضد الشركة ، فتكون هي صاحبة الصفة دون غيرها في الطعن فيه ، هذا إلى أن مصلحة الضرائب لم تطعن في قرار اللجنة في خصوص صدوره ضد الشركة ، فيكون قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز لمصلحة الضرائب المساس بهذه اللجنة في الطعن المرفوع من الشركة ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى وقضى بعدم قبول الطعن مما يعيبه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص مايلي "إن الشركاء المتضامنين هم الذين طعنوا في ربط الضريبة ومثلوا كطرف خصومة أمام اللجنة ، ثم صدر قرار اللجنة مبيناً أرباح كل منهم على انفراد ، ومع ذلك لم يطعن أحدهم في قرارها ، وأن الذى طعن هو الشركة التى لا صفة لها في ربط الضريبة أو الطعن في قرار المأمورية أو اللجنة انصادين عنها" ، ولما كان يبين مما أورده الحكم على النحو سالف البيان أن الشركاء المتضامنين هم الذين طعنوا في ربط الضريبة أمام اللجنة وأن قرارها صدر ضدهم ولم يصدر ضد الشركة ، وهو ما يكفى لرد على دفاع الطاعنين الذين أثاروه بهذا السبب ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه تناقض يبطله ، ذلك أن مقتضى رفع الطعن من الشركة والإشارة في صحيفته إلى التقدير الذي انتهت إليه اللجنة بالنسبة لكل شريك على حدة ، ثم إعلان الصحيفة بناء على طلب الشركاء ، مقتضى كل ذلك أن الطعن في قرار اللجنة رفع من الشركة والشركاء معا ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى عدم قبول الطعن تأسيسا على أنه لم يرفع من الشركاء ، فإنه يكون معيبا بالتناقض فوق مخالفته للثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الطعن في قرار اللجنة يعتبر مرفوعا من الشركاء استنادا منهم إلى دلالة ما أشاروا إليه في سبب النعي ، فلا يجوز لهم التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المنتشار / أحمد حسن مكي ، وعضوية المادة المنتشرين : جردة أحمد  
غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكرى .

(١٧٢)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) قرار إداري . بنوك . عمل . إختصاص .

تحديد طبيعة القرار — الصادر من البنك الأهلي بفصل عاملين به — لمعرفة  
الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه . العبرة فيه بوقت صدوره .

(ب) بنوك . مؤسسات عامة . موظفون . عمل . إختصاص .  
"إختصاص ولائي" .

البنك الأهلي المصري . في ظل القاننين ٤٠ ، ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وقبل  
صدور القرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بنحو يله إلى شركة مساهمة عربية . مؤسسة  
عامة . العاملون به موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل على موظفي المؤسسات العامة ، بقاء علاقتهم بما رغب ذلك  
علاقة لائحية تنظيمية . إختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الطعون على  
قرارات فصلهم .

١ — العبرة في تحديد طبيعة القرار — الصادر من البنك الأهلي المصري  
بفصل الطاعن من عمله — لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه ،  
هي بوقت صدوره دون اعتداد بما يطرأ من تغيير على صفة مصدره  
في تاريخ لاحق .

٢ — تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يعتبر  
البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيته للدولة ، وهذا الوضع  
لم يتغير بصدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك أن المشرع أنشأ



بهذا القانون مؤسسة عامة جديدة هي البنك المركزى المصرى وأبقى البنك الأهلئ فى الوضع الذى كان عليه بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ — الذى صدر باعتباره مؤسسة عامة — يؤكد هذا النظر أنه صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلئ المصرى على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ ونص فى مادته الأولى على أن البنك الأهلئ المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا محل للتحدى بصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تحيل إلى قانون العمل فيما لم ينص عليه فيها ، والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — الذى قضى بتطبيق اللائحة سالفة الذكر على العاملين فى المؤسسات العامة — ذلك أنه فى حالة انطباق هذين القرارين على موظفى المؤسسة العامة ، وما يستتبعه ذلك من سريان بعض أحكام قانون العمل عليهم — لا يعتبر هؤلاء الموظفون فى مركز من مراكز القانون الخاص، بل تظل علاقتهم بالمؤسسة علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين وفى مركز من مراكز القانون العام ، غير أن أحكام قانون العمل المطبقة تصبح فى هذه الحالة جزءا من الأحكام التنظيمية التى تحكم هذا المركز العام ، وفى ذلك تطبيق لما تقتضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام قانون العمل كلها أو بعضها على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، على أن يكون ذلك بصفة تدريجية ، مما يفصح عن رغبة المشرع فى تطبيق أحكام قانون العمل على عمال الحكومة فى المستقبل استهدافا للتسوية فى الضمانات بينهم وبين غيرهم من العمال ، ولا وجه أيضا للتحدى بصدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٢١ بتحويل البنك الأهلئ المصرى إلى شركة مساهمة عربية ، ذلك أن هذا القرار صدر لاحقا لقرار فصل الطاعن فلا أثر له على علاقته بالبنك ، وإذ كان البنك الأهلئ المصرى يعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار بفصل الطاعن فى ١٩٦٤/٦/٢٠، وكان الطاعن يعتبر وقتذاك من الموظفين العموميين بحكم تبعيته لشخص من أشخاص

القانون العام ، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يكون هو المختص دون غيره بنظر الطعن الذى قدمه الطاعن على القرار الصادر بفصله ، وذلك عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن قدم طلباً إلى مكتب عمل جنوب القاهرة قال فيه أنه يعمل فى وظيفة مساعد رئيس الخزانة بالبنك الأهلى المصرى — المطعون عليه — وأصدر البنك قراراً فى ١١/٣/١٩٦٣ بوقفه عن العمل عقب اكتشاف وجود عجز فى الخزانة ، وإذ رفض البنك أن يعيده إلى عمله رغم صدور قرار اللجنة الثلاثية فى ٢٩/٣/١٩٦٤ برفض طلب فصله فقد انتهى إلى طلب إعادته إلى العمل . لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة حيث قيد بجدولها برقم ٤٩١٤ سنة ١٩٦٤ وطلب الطاعن أمامها الحكم ضد البنك بوقف قرار الفصل . دفع البنك بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن العاملين به موظفون عموميون وينتص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر المنازعات الخاصة بهم ، وبتاريخ ٧/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية ، وقيد استئنافه برقم ٤٨٣ سنة ١٩٦٤ عمال مستأنف القاهرة ، وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل مذهب النعي أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن البنك الأهلي المصري يعتبر مؤسسة عامة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ وأن العاملين فيه يعتبرن موظفين عموميين، فلا يخضعون في منازعاتهم معه لأحكام قانون عقد العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وأنه لا يغير من هذا الظاهر صدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ لأن هذا القانون أبقي البنك الأهلي المصري في الوضع الذي كان عليه وأنشأ مؤسسة عامة جديدة هي البنك المركزي المصري، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أن القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ جعل البنك الأهلي شركة تجارية لها أموالها الخاصة، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٣/٢١ — قبل الفصل في الدعوى — بتحويل البنك إلى شركة عربية مساهمة، هذا إلى أن القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأن تسرى أحكام قوانين العمل على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة، ويقضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة، وهو ما يتعين معه خضوع موظفي البنك الأهلي المصري للاختصاص الذي نص عليه قانون عقد العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩.

وحيث إن هذا المذهب مردود، ذلك بأنه لما كان اثبات أن الطاعن رفع دعواه يطعن على القرار الذي أصدره البنك الأهلي المصري في ١٩٦٤/٦/٣٠ بفصله من العمل اعتبارا من ١٩٦٣/٣/١١ طالبا وقف هذا القرار، وكانت العبرة في تحديد طبيعة القرار المذكور لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطاعن عليه هي بوقت صدوره دون اعتداد بما يطرأ من تغيير على صفة مصدره في تاريخ لاحق. ولما كان البنك الأهلي المصري يعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار بفصل الطاعن في ١٩٦٤/٦/٣٠، إذ نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيته للدولة، وكان هذا الوضع لم يتغير بصدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠، ذلك أن المشرع أنشأ بهذا القانون مؤسسة عامة جديدة هي البنك المركزي المصري، وأبقى البنك الأهلي في الوضع الذي كان عليه بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر



باعتباره مؤسسة عامة ، يؤكد هذا النظر أنه صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلى المصرى على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ ، ونص فى مادته الأولى على أن البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، وكان لا محل للتحدى بصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، والتي تحيل إلى قانون العمل فيما لم ينص عليه فيها ، والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بتطبيق اللائحة سالفة الذكر على العاملين فى المؤسسات العامة ، ذلك أنه فى حالة انطباق هذين القرارين على موظفى المؤسسة العامة وما يستتبعه ذلك من سريان بعض أحكام قانون العمل عليهم — لا يعتبر هؤلاء الموظفون فى مركز من مراكز القانون الخاص ، بل تظل علاقتهم بالمؤسسة علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين ، وفى مركز من مراكز القانون العام ، غير أن أحكام قانون العمل المطبقة تصبح فى هذه الحالة جزءا من الأحكام التنظيمية التى تحكم هذا المركز العام ، وفى ذلك تطبيق لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام قانون العمل كلها أو بعضها على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة على أن يكون ذلك بصفة تدريجية ، مما يفصح عن رغبة المشرع فى تطبيق أحكام قانون العمل على عمال الحكومة فى المستقبل استهدافا للتسوية فى الضمانات بينهم وبين غيرهم من العمال ، وكان لا وجه أيضا للتحدى بصدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٢١ بتحويل البنك الأهلى المصرى إلى شركة مساهمة عربية ذلك أن هذا القرار صدر لاحقا لقرار فصل الطاعن فلا أثر له على علاقته بالبنك كما سلف بيانه ، لما كان ذلك وكان البنك الأهلى المصرى يعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار بفصل الطاعن فى ١٩٦٤/٦/٣٠ ، وكان الطاعن يعتبر وقتذاك من الموظفين العموميين بحكم تعيينه لشخص من أشخاص القانون العام ، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يكون

هو المختص دون غيره بنظر الطعن الذي قدمه الطاعن على القرار الصادر بفصله وذلك عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ۵۵ لسنة ۱۹۵۹ في شأن تنظيم مجلس الدولة، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

---

## جاسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وهشام زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٧٣ )

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٧ القضائية :

عقد . "فسخ العقد" . التزام . "الوفاء به" . بيع . نقض . محكمة الموضوع .

استخلاص الحكم تنازل البائع عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ في العقد . من مآثر الواقع  
التي تستقل بها محكمة الموضوع . قيام انشراط الفاسخ الضمني . لا يسلب القاضي سلطته في تقدير  
حصول الفسخ من عدمه .

متى استخلص الحكم بأسباب مائغة تنازل الطاعنة ( البائعة ) عن التمسك  
بالشرط الصريح الفاسخ الوارد بلائحة بيع أملاك الميرى ، فإن مجادلة الطاعنة  
في ذلك لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الموضوع ، وإذا  
كان الحكم قد استبعد الشرط الصريح الفاسخ ، ولم يعد قائما أمامه سوى الشرط  
الفاسخ الضمني ، وهو لا يسلب سلطة محكمة الموضوع في تقدير حصول الفسخ  
من عدمه ، وكان المطعون عليه ( المشتري ) قد أوفى بالتزاماته قبل الفصل نهائيا  
في الدعوى ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون والقصور  
في التسبيب ، يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أن محافظة الإسماعيلية أقامت الدعوى رقم ٨٣ سنة ١٩٦٥ مدني كلى  
الإسماعيلية ضد أحمد عبد الصمد أحمد طلبت فيها الحكم بفسخ عقد البيع  
الابتدائي المؤرخ ١٩٤٦/٣/٢٠ المبرم بينه وبين مصلحة الأملاك الأميرية  
عن قطعة الأرض الموضحة بالصحيفة واعتبار البيع كأن لم يكن وتسليم القطعة  
المذكورة لها باعتبارها ممثلة لمصلحة الأملاك مع أحقيتها في مصادرة ٢٠٪  
من ثمن المبيع وإلزام المدعى عليه بالمصروفات، وقالت شرحا لدعواها  
إن المدعى عليه اشترى بموجب العقد المذكور ٩ ف و ٢١ ط و ٦ س من مصلحة  
الأملاك الأميرية لقاء ثمن قدره ٥٦٢ ج و ٥٧٠ م سدد منه ٧٤ ج و ٧٧٠ م  
واتفق على سداد الباقي على أقساط طويلة الأجل تبدأ من سنة ١٩٤٨ وتنتهي  
في سنة ١٩٦٧ بواقع قسط سنوي قدره ٦٤ ج و ٢٩٠ م بخلاف الفوائد الأصلية.  
وقد تأنر المدعى عليه في سداد الأقساط منذ سنة ١٩٥٨ ، وطبقا للبند رقم ٢٤  
من عقد البيع يترتب على ذلك استحقاق جميع الأقساط مع فائدة بسيطة قدرها  
٥٪ سنويا دون حاجة إلى إنذار أو اتخاذ إجراءات قضائية ، كما أوضح البند ٢٥  
من العقد حق الجهة البائعة في طلب فسخه عند مخالفة أى من شروطه وأنه في حالة  
الفسخ يكون لمصلحة الأملاك البائعة الحق في مصادرة ٢٠٪ من ثمن المبيع  
كتعويض عن العطل والضرر ، وإذ لم يقم المدعى عليه بالوفاء بالتزاماته  
الموضحة بالعقد رغم إنذاره بكتاب مسجل بمعرفة رئيس مجلس المدينة  
في ١٩٦٣/٩/٢٦ ورغم التنبيه عليه بالدفع على يد محضر في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٥  
فإنه يكون من حق المدعية طبقا للبند ٢٥ من العقد والمادة ١٥٨ من القانون  
المدني طلب فسخ البيع وأحقيتها في مصادرة ٢٠٪ من ثمن المبيع ، وبتاريخ  
١٩٦٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى وإلزام المدعية بمصروفاتها، واستأنفت  
المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها  
بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠ سنة ٧ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧  
حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم  
المستأنف ، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة  
في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صممت النيابة العامة على رأيها  
الوارد في مذكرتها ، وطلبت رفض الطعن وطلبت الطاعنة نقض الحكم ولم يحضر  
المطعون عليه ولم يبد دفاعا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في الأسباب ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الدرجة الأولى أقامت قضاءها برفض الدعوى على أن ما تضمنه البند ٢٥ من شروط عقد البيع موضوع النزاع ليس إلا ترديدا للشرط الفاسخ الضمني ورتبت على ذلك أن العقد لا يعتبر مفسوخا من تلقاء نفسه لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد، وأنه طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني يجوز للقاضي أن يمنح أجلا للمدين ، كما يجوز له أن يرفض طلب الفسخ إذا كان ما لم يف به المدين من التزاماته قليل الأهمية ، وأن ما تبقى في ذمة المدعى عليه من الثمن غير جسيم بالنسبة لما سددته ، وقد أيد الحكم المطعون فيه هذا الحكم للأسباب التي بنى عليها ، وأضاف إليها أن المادة الرابعة من لائحة شروط البيع التي أحالت إليها ديباجة العقد وإن تضمنت شرطا صريحا فاسخا إلا أن المستفاد من سلوك الطاعن أنه تنازل تنازلا ضمنيا عن هذا الشرط ، وهذا من الحكم تناقض إذ أقام قضاءه على أمرين متغايرين لا يمكن أن يقوم حكم عليهما مجتمعين لاختلاف شرطي الفسخ الصريح والفسخ الضمني طبيعة وحكما ، هذا إلى أن الحكم لم يبين في أسبابه على أي من هذين الشرطين أقام قضاؤه ، كما لم يبين الأساس الذي استند إليه في اعتبار الشرط الذي تضمنه البند ٢٥ من شروط عقد البيع شرطا فاسخا ضمنيا ، ولم يرد على ما تمسكت به الطاعنة من أن المادة الرابعة من لائحة شروط بيع أملاك الميرى المحال عليها بموجب البند ٢٥ المذكور تتضمن شرطا صريحا فاسخا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن اتخذ أسباب الحكم الابتدائي أسبابا له وأضاف إليها قوله " إن المستأنفة لم تمسك بالشرط الفاسخ الصريح وتعتبر العقد مفسوخا رغم تخلف المستأنف عليه عن سداد الأقساط السنوية المستحقة منذ سنة ١٩٥٨ وما تلاها حتى سنة ١٩٦٣ حيث نبه عليه مجلس مدينة العريش بالسداد بكتاب موصى عليه بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٥ كما أن جميع الإجراءات التي اتخذت قبل المستأنف عليه منذ هذا التاريخ حتى يوم رفع الدعوى كانت تستند إلى البند ٢٥ من عقد البيع الذي لا يعدو أن يكون مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني دون الإشارة إلى الشرط



الفاسخ الصريح الوارد في المادة الرابعة من لائحة شروط بيع ملك الميرى وملحق هذه الشروط، يدل على ذلك أن مجلس مدينة القنطرة قد أرسل للسنانف عليه كتابا مؤرخا ۱۹۶۳/۶/۲۵ ينبه عليه فيه بسداد باقي أقساط الثمن والفوائد وإلا اتخذ ضده الاجراءات طبقا للمادة ۲۵ من شروط البيع، كما قامت المستأنفة بإذاره على يد محضر في ۱۹۶۵/۳/۲ ونهت عليه بالوفاء وإلا حق لها أن تعمل المادة ۲۵ من عقد البيع وتفسخ هذا العقد، بل إن المستأنفة قد أسست طلب الفسخ في صحيفة دعواها المعلقة للسنانف عليه بتاريخ ۱۹۶۵/۵/۲۰ على البند ۲۵ المشار اليه دون غيره "ثم خلص إلى اعتبار أن الطاعنة قد تنازلت عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ، وأنها أقامت دعواها بالاستناد إلى الشرط الفاسخ الضمني ورتب على ذلك تأييده لما قضى به الحكم الابتدائي من رفض الدعوى بعد أن يادر المطعون عليه بالوفاء قبل صدور الحكم، وهذا الذي أقيم عليه الحكم هو استخلاص سائق ولا يشوبه قصور أو تناقض، ويتضمن الرد الكافي على دفاع الطاعن في هذا الخصوص، كما أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد بين الأسباب التي عول عليها في اعتبار أن البند ۲۵ من عقد البيع هو ترديد للشرط الفاسخ الضمني .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على دعامتين "الأولى" أن الطاعن لم يتمسك بالشرط الصريح الفاسخ منذ سنة ۱۹۵۸ حتى سنة ۱۹۶۳ "والثانية" أن وفاء المطعون ضده يعوق الفسخ حتى وإن كان هذا الوفاء بعد رفع دعوى الفسخ والدعامة الأولى تنطوي على استخلاص غير سائق وفساد في الاستدلال، ذلك أن تريث الطاعن في رفع الدعوى وتمسكه في إنذار المطعون عليه وفي صحيفة الدعوى بالبند ۲۵ من شروط عقد البيع لا يمكن أن يستخلص منه تنازله عن الشرط الصريح الفاسخ ما دام عقد البيع قد تضمن الإحالة على المادة الرابعة من لائحة بيع أملاك الميرى المتضمنة الشرط المذكور . والدعامة الثانية تنطوي على مخالفة المادة ۳۳۴ من القانون المدني الملغى التي تحكم واقعة النزاع، والتي توجب الفسخ عند قيام الشرط الصريح الفاسخ بحيث لا يستطيع المشتري أن يتفادى الفسخ



بإداء الثمن أو عرضه بعد إقامة دعوى الفسخ . وإذا اقتصر الحكم في قضائه على هاتين الدعامتين وإحداهما تقوم على أسباب غير سائغة ودليل غير مقبول وثانيتهما تخالف القانون فإنه يكون قاصرا في التسبب .

وحيث إن هذا النعي يرمته مردود، ذلك أن الحكم قد استخلص بأسباب سائغة على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول - تنازل الطاعنة عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ الوارد بلائحة بيع أملاك الميرى ، وأن مجادلة الطاعنة في ذلك لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الموضوع . وإذا كان الحكم قد استبعد الشرط الصريح الفاسخ، ولم يعد قائما أمامه سوى الشرط الفاسخ الضمني وهو لا يسلب سلطة محكمة الموضوع في تقدير حصول الفسخ من مدمه ، وكان المطعون عليه قد أوفى بالتزاماته قبل الفصل نهائيا في الدعوى، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض على النحو الذي اشارت إليه بالسبب الأول ، وبالشق الثاني مخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه انتهى إلى أن نص البند ٢٥ من شروط العقد لا يغني عن الإعداد، وهو ما يفهم منه أن الحكم المذكور كون عقيدته على أساس أن الطاعنة لم تعذر المطعون عليه ، وهذا في حين أن الثابت بحافظتها أنها أعذرت المطعون عليه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٠ ، كما أن الحكم قدر أن العقد لا يحتوي إلا على شرط فاسخ ضمني في حين أن الثابت بديابجته أنه يحيل إلى لائحة بيع أملاك الميرى التي تضمنت المادة الرابعة منها الشرط الفاسخ الصريح .

وحيث إن النعي في الشق الأول مردود بما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، ومردود في الشق الثاني بأنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه يبين أنه لم يغفل الإشارة إلى الاعذار الذي أرسلته الطاعنة للمطعون عليه في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٥ ثم أردف ذلك بأن العقد قد تضمن شرطا فاسحا ضميا يجوز معه للقاضي أن يرفض طلب الفسخ إذا كان ما لم يف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملة، وأن الثابت أن المطعون عليه قد قام بسداد باقي الثمن على ما تضمنته شروط الاتفاق ، وأن الباقي قليل الأهمية

بالنسبة لما تم الوفاء به ، ولم يثبت أن ثمة أضرارا قد لحقت بالمدعى من جراء تأخر المدعى عليه في السداد خاصة وأنه قد اقتضى فوائد التأخير ، ومفاد ذلك أن الحكم لم يخالف الثابت بالأوراق في خصوص الإنذار الموجه من الطاعنة إلى المطعون عليه ، كما لم يخالف الثابت في الأوراق في خصوص الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه بلائحة شروط بيع أملاك الميرى المحال إليها بدباجة شروط عقد البيع ، ذلك أن الثابت أن الطاعنة لم تتمسك بدفاعها أمام محكمة أول درجة بالشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه بلائحة شروط بيع أملاك الميرى ، وإنما تمسكت به فقط في صحيفة الاستئناف وفي دفاعها أمام محكمة ثاني درجة وهو ما رد عليه الحكم على النحو المبين في الرد على السبب الأول . إذ كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٧٤ )

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٧ القضائية :

تنفيذ عقارى . إيجار .

حق الرامى عليه المزاد فى تسلم العقار . ينشأ من يوم صدور الحكم لا من يوم تسجيله .  
تصرف المدين فى ثمراته وإيراداته أو فى تأجيريه . لا ينفذ فى حق الرامى عليه المزاد من يوم  
صدور الحكم ولو صدر التصرف قبل تنفيذ الحكم جبرا .

مؤدى نصوص المواد ٦١٧ و ٦١٨ و ٦٢١ و ٦٨٥ من قانون المرافعات  
السابق ، أن المدين — يعتبر بحكم القانون — حارسا على عقاره المحجوز إذا لم يكن  
مؤجرا قبل تسجيل التنبيه ، وأنه وإن كان القانون قد أجاز له التأجير وجعله  
نافذا فى حق الدائنين والراسى عليه المزاد متى كان من أعمال الإدارة الحسنة ،  
إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين فى التأجير بالقيود الذى وضعه فى حالة بيعه  
ثمرات العقار وحاصلاته ، إذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارسا بعد أن ألحقت بالعقار  
ذاته من يوم تسجيل التنبيه إلى يوم بيعه بالمزاد لتوزيع كما يوزع ثمنه ، أما إذا تم  
إيقاع البيع بصدور حكم مرمى المزاد ، فإن ثمرات العقار وإيراداته تكون من حق  
الراسى عليه المزاد ، ولا يتعلق بها حق الدائنين ، لأن حقه الشخصى فى تسلم  
العقار ينشأ من يوم صدور حكم مرمى المزاد ، لا من تسجيله ، فتتقضى الحراسة  
التي يفترضها القانون ويرتفع من المدين وصف الحارس ، ولا تكون له صفة فى  
التصرف فى ثمرات العقار وإيراداته ، أو فى تأجيريه ولا يكون تصرفه أو تأجيريه نافذا فى  
حق الراسى عليه المزاد ، ولا وجه للتحدى بصدور عقد الإيجار قبل التنفيذ الجبرى  
لحكم مرمى المزاد بتسليم العقار ، لأن منطوق الحكم يشتمل على أمر المدين بتسليم



العقار للرأسي عليه المزاد ، ولا يصح أن يفيد من خطئه وتقصيره في القيام بواجبه في التسليم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، واعتبر عقد الإيجار الصادر من المدين بعد تسجيل التذية نافذا في حق الرأسي عليه المزاد متى كان من أعمال الإدارة الحسنة ، ولو كان صادرا في تاريخ لاحق لحكم مرسوم المزاد ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيد محمد عبد الأتربي وسمير أحمد الأتربي أقاما الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ٦٥ مدني كلى بور سعيد ضد السيدة فردوس محمد دحروج والسيد علي دحروج ومحمد فهمي صالح طلبا فيها الحكم بطردهم من الشقة الكائنة بالمنزل المبين بالصحيفة وتسليمها لهما وإلزامهم بالمصروفات والأتعاب ، وقالوا بيانا للدعوى إنهما يملكان المنزل رقم ٦ شارع الفرات بمدينة بور سعيد بموجب حكم مرسوم المزاد الصادر من محكمة بور سعيد الابتدائية في القضية رقم ١٥ سنة ١٩٥٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٥ ، وكان يشغل الشقة الغربية بالدور الأول من هذا المنزل محمد وفا وإبراهيم وفا ، وقد قاما بإخلائها في ٢٧/٩/١٩٦٥ إلا أن المدعى عليهما الأولى والثاني انتهزا هذه الفرصة وافتحما الشقة وأدخلها منتقولاتهما فبادر المدعيان بإبلاغ نيابة بور سعيد واعترف المدعى عليهما الأولى والثاني في تحقيق التكموى رقم ٢١٦٧ سنة ١٩٦٥ لإدارى قسم الشرق بأنهما أجرا هذه الشقة إلى المدعى عليه الثالث ، وهو زوج لبيت المدعى عليها الأولى ، وإذا كان تأجير الشقة ممن لا يملك هذا الحق يعتبر تعرضا ماديًا ومن قبيل الغصب ، فقد طلبا الحكم لهما بالطلبات ودفع المدعى عليه الثالث بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة استنادا إلى أن ملكية الشقة موضوع النزاع لم تنتقل إلى المدعين لعدم تسجيلهما حكم

مسمى المزداد، وأنه استأجرها من المالك بعقد ثابت التاريخ في ١٩٦٥/٩/٢٧ قبل تسليم العقار للدعين، وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من المدعى عليه الثالث بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ورفض الدعوى وألزم المدعين المصاريف و ١٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة، واستأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبن إلغاء الحكم بطلباتهما وقيد الاستئناف برقم ٢٧ سنة ٧ ق، وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفين المصروفات وثلاثمائة قرش أتعاب محاماه، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليهما الثاني والثالث رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الأولى ولم تبد دفاعا، وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن عقد الإيجار الذي حرره المطعون عليه الثاني للمطعون عليه الثالث في ١٩٦٤/٦/١ والثابت التاريخ في ١٩٦٥/٩/٢٧ كان لاحقا في هذين التاريخين على تاريخ تسجيل التنبيه بترع ملكية العقار الذي تم بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٢ تحت رقم ٢٨٥، وأنه اتفق في العقد على أجرة مقدارها خمسة جنيهات شهريا ولم يطعن عليها بأنها أقل من أجرة المثل، فيكون العقد من أعمال الإدارة الحسنة، وينفذ في حق الرامى عليه المزداد وفقا لنص المادة ٦٢١ مرافعات، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور، إذ أن المادة ٦٢١ مرافعات لا تسرى إلا على عقود الإيجار التي تصدر من المدين حتى تاريخ حكم وسو المزداد، لأنه بصدور هذا الحكم يصبح الرامى عليه المزداد وحده دون المدين صاحب الصفة في التأجير، والثابت بالأوراق أن حكم مسمى المزداد صدر في ١٩٦٥/٦/١٤ في حين أن عقد الإيجار الصادر من المدين ثابت التاريخ في ١٩٦٥/٩/٢٧ فيكون لاحقا للحكم وصادرا من غير ذي صفة، وإذا اعتبره الحكم المطعون فيه نافذا في حق الرامى عليه المزداد متى كان من أعمال الإدارة الحسنة سواء كان لاحقا أم سابقا على حكم مسمى المزداد، فإنه يكون قد أخطأ

في تفسير المادة ٦٢١ مرافعات وصرفه هذا الخطأ عن تحقيق دفاع الطاعنين بشأن إثبات صورية التاريخ العرفي لعقد الإيجار والذي قصد من تقديمه على تاريخ مرسى المزااد الإضرار بهما ، كما أغفل الرد على الفرائض التي ساقها الطاعنان لإثبات هذه الصورية مما يعيبه أيضا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٦١٧ من قانون المرافعات السابق على أن " تلحق بالعقار ثمراته وإيراداته من يوم تسجيل التنبيه لبوزع منها ما ينخص المدة التي تلي التسجيل كما يوزع ثمن العقار " وفي المادة ٦١٨ على أنه " إذا لم يكن العقار مؤجرا اعتبر المدين حارسا إلى أن يتم البيع مالم يحكم قاضى البيوع بصفته قاصيا للأموال المستعجلة بعزله من الحراسة أو بتحديد سلطته " وفي المادة ٦٢١ على أن " عقود الإيجار الثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه تنفذ في حق الحازرين والدائنين المشار إليهم في المادة ٦٣٧ والراسى عليه المزااد وذلك بغير إخلال بأحكام القانون المتعلقة بعقود الإيجار الواجبة الشهر أما عقود الإيجار غير ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه فلا تنفذ في حق من ذكر إلا إذا كانت من أعمال الإدارة الحسنة " . وفي المادة ٦٨٥ على أن " يصدر حكم مرسى المزااد بدياسة الأحكام ... ويشتمل منظوقه على أمر المدين أو الحائز بتسليم العقار للراسى عليه المزااد " — يدل على أن المدين يعتبر بحكم القانون حارسا على عقاره المحجوز إذا لم يكن مؤجرا قبل تسجيل التنبيه ، وأنه وإن كان القانون قد أجاز له التأجير وجعله نافذا في حق الدائنين والراسى عليه المزااد متى كان من أعمال الإدارة الحسنة إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير بالقيود الذي وضعه في حالة بيعه لثمرات العقار وحاصلاته إذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارسا بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من يوم تسجيل التنبيه إلى يوم بيعه بالمزااد لتوزع كما يوزع ثمنه ، أما إذا تم إيقاع البيع بصدور حكم مرسى المزااد فإن ثمرات العقار وإيراداته تكون من حق الراسى عليه المزااد ولا يتعلق بها حق للدائنين ، لأن حقه الشخصي في تسلم العقار ينشأ من يوم صدور حكم مرسى المزااد لا من يوم تسجيله ، فتتقضى الحراسة التي يفترضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا تكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار وإيراداته أو في تأجيره ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذا في حق الراسى عليه المزااد ، ولا وجه للتحدى



بصدور عقد الإيجار قبل التنفيذ الجبري لحكم مرسوم المزايا بتسليم العقار لأن منطوق الحكم يشتمل على أمر المدين بتسليم العقار للرامي عليه المزايا ولا يصح أن يفيد من خطئه وتقصيره في القيام بواجبه في التسليم . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر عقد الإيجار الصادر من المدين بعد تسجيل التنبيه نافذا في حق الرامي عليه المزايا متى كان من أعمال الإدارة الحسنة ولو كان صادرا في تاريخ لاحق لحكم مرسوم المزايا ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وإذا تجبب الحكم بهذا الخطأ عن تحقيق دفاع الطاعنين الذي يقوم على أن عقد الإيجار صدر في الحقيقة بعد حكم مرسوم المزايا ، وأن التاريخ العرفي للعقد هو تاريخ صوري قصد تقديمه على تاريخ حكم مرسوم المزايا لإضرار الطاعنين ، وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، رعباس حلى عبد الجواد ، ومهان زكريا ،  
وعلى عبد الرحمن .

(١٧٥)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . "تسيب الحكم" .

جزء الدعوى للحكم . قبول المحكمة الاستئنافية لمستند قدمه الخصم بعد الميعاد .  
لا إخلال بحق الدفاع طالما أن المستند كان مقدما للمحكمة الابتدائية ، وناقشه  
الخصم الآخر أمام الاستئناف .

(ب، ج، د) تزوير . "إثبات التزوير" . إثبات . "القرائن" . خبرة . محكمة  
الموضوع . "تقدير الدليل" .

لمحكمة الموضوع الدلطة التامة في تقدير الأدلة . عدم جواز مناقشة كل قرينة  
من حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . إثبات التزوير أو غيره . المحكمة مخالفة  
رأى الخبر في النتيجة التي انتهى إليها .

١ — إنه وإن كانت محكمة الاستئناف قد قبلت من المطعون عليه صورة حكم  
بعد الميعاد الذي حددته له — في فترة حيز الدعوى للحكم — إلا أنه وقد ثبت  
أن هذا المستند كان مودعا بملف الدعوى الابتدائية ، وأن الطاعن قدم مذكرة  
بدفاعه ومستندات للرد عليه أمام محكمة الاستئناف بعد تقديمه ، فإن تعويل الحكم  
على هذا المستند في قضائه لا ينطوى على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

٢ — متى كانت محكمة الاستئناف قد اعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير العقد  
موضوع الطعن على قرائن متعددة مستمدة من وقائع لها أصلها الثابت بالوراق ،  
وتؤدى في مجموعها إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإنه لا يحسوز مناقشة كل قرينة  
على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٣ - مللمة الموضوع غير مقيدة بءليل معين فى إثبات التزوير أو نفيه ، ويجوز لها أن تستخلص وقوعه من الوقائع المطروحة أمامها ، وما تمكشف لها من حالة المستند المطعون فيه ، وحصول التلاعب فى صلبه ، ولو كانت هذه النتيجة مخالفة لرأى اللخير المنتدب فى الدعوى .

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الأدلة ، ولا يعتبر أخذها بءليل معين منها ، ءون ءليل آخر لم-تطمئن إليه من قبيل الفساد فى الاستءلال .

## المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

للىث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايسين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن محمود أحمد مشرف أقام الدعوى رقم ٢٥٨ سنة ١٩٦٢ مءنى كللى بنى سويى ضد أمين ابراهيم سعد طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦١/٩/٢ الصادر له من المءعى عليه والمتضمن شراء ٢١ ط و ١٦ س مينة بالصحيفة وبالعقد لقاء ثمن قدره ٣٠٠ جنيه، وقرر المءعى عليه بالطعن بالتزوير فى عقد البيع وأعلن مذكرة شواهد التزوير مؤسسا طعنه على أن الختم الموقع به على العقد ليس له وأنه على فرض صحته فإنه وقع به على ورقة بيضاء لتحرير مخالصة عن مبلغ عشرة جنيهات ، وبتاريخ ١٩٦٣/٣/١١ حكمت المحكمة بقبول شواهد التزوير وبئنب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لبيان ما إذا كانت بصمة الختم الموقع بها على العقد هى بختم الطاعن أم لا ، وبعء أن قءم اللخير تقريره عاءت بتاريخ ٢٧ ءيسبر سنة ١٩٦٥ فحكمت ( أولا ) برفض الطعن بالتزوير وبصحة الورقة مع تغريم الطاعن خمسة وعشرين جنبا . ( ثانيا ) بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتءائى المؤرخ ١٩٦١/٩/٢ وألزم المءعى عليه بالمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وأسأف المءعى عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويى طالبا الغاءه والحكم برء



وبطلان العقد ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨ سنة ٤ ق ،  
وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً  
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٩/٢  
وبرفض الدعوى وألزمت المستأنف عليه المصروفات عن الدرجتين ومبلغ خمسة  
جنيهاً عنها ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة  
في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة ، حيث أصر الطاعن على طلب نقض  
الحكم وطلب المطعون ضده رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت  
رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه باطل لإخلاله بحق  
الطاعن في الدفاع ، ذلك أن محكمة الاستئناف حددت ميعاداً لتقديم المذكرات  
والمستندات أثناء حجز القضية للحكم ، إلا أنها قبلت من المطعون عليه بعد انتهاء  
الميعاد المحدد له مذكرة وحافضة بمستندات أشارت إليها في أسباب حكمها وكان  
لها أثرها في تكوين عقيدتها إذ اعتمدت على الحكم رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ كلى  
بنى سويق المودع بهذه الحافظة ، واستندت إلى الدفاع الوارد بها ودون أن يتمكن  
الطاعن من الاطلاع عليها ، وهو اهدار لحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا المعنى غير صحيح ، ذلك أنه وإن كان يبين من الرجوع إلى  
محاضر الجلسات المودعة صورتها الرسمية بملف الطعن أن محكمة الاستئناف قررت  
بجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ حجز القضية للحكم بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٦  
وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في أربعة أسابيع مناصفة بين طرفي  
الخصومة ، ومنتضى ذلك أن الميعاد المحدد للمطعون عليه ينتهى في ٢١ أكتوبر  
سنة ١٩٦٦ ، وكان يبين من الرجوع إلى الحافظة المصدمة منه تحت  
رقم ١٠ بملف الاستئناف والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن أن  
هذه الحافظة أودعت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، وتضمنت صورة رسمية للحكم  
رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى سويق ، إلا أن الثابت من الرجوع إلى الحافظة  
المقدمة إلى المحكمة الابتدائية والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن أن المطعون  
عليه أودع بهذه الحافظة صورة الحكم رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ والمعلنة إلى الطاعن  
في ١٩٦٢/٣/١٤ ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المطعون عليه

استند إلى الحكم المشار إليه في أسباب استئنافه، كما أن الثابت من الشهادة الصادرة من كبير كتاب محكمة استئناف بنى سويف أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه تحت رقم ١١ من ملف الاستئناف، وأنها وردت مؤشرا عليها باسم الصورة في ١١/٩/١٩٦٦، إذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف وإن قبلت من المطعون عليه صورة الحكم رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ مدني بنى سويف بعد الميعاد الذي حددته له، إلا أنه وقد ثبت أن هذا المستند كان مودعا بملف الدعوى الابتدائية وأن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه ومستندات للرد عليه أمام محكمة الاستئناف بعد تقديمه فإن تعويل الحكم على هذا المستند في قضائه لا ينطوي على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع، ويكون النعي عليه بالبطلان على غير أساس.

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٩/٢ مستندا في ذلك إلى أن الطاعن لم يدفع ريع الأرض محل النزاع حتى صدر الحكم رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ كلى بنى سويف في ١٩٦١/٢/٤ بإلزامه بريعتها البالغ ٢٧٥ ج و ٧٨١ م، ولا يتصور أن يشتري ذات القطعة بعد أشهر قليلة، وهو لا يزال مدينا بالمبلغ المحكوم به، كما أن الثابت بتقرير الخبير أن صلب العقد يحمل آثار المحو والكشط وكتابة عبارات جديدة بحبر يغاير الحبر الأول المستعمل في الكتابة، وهو من الحكم فصوص وفساد في الاستدلال من وجهين (أولهما) أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ كلى بنى سويف لا يؤدي إلى استخلاص عدم قدرة الطاعن على دفع الثمن، ذلك أن الشراء تم حسبا للنزاع السابق على البيع، علاوة على أن الحكم لم يكن انتهائيا وقت الشراء ولكن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال بذلك الحكم على عدم قدرة الطاعن، كما أغفل بحث المستندات التي قدمها الطاعن إلى محكمة أول درجة للتدليل على يساره وقدرته على دفع الثمن (وثانيهما) أن الحكم اعتمد في استدلاله على ما هو ثابت بتقرير الخبير من آثار المحو في صلب العقد، في حين أن الثابت بالتقرير أن الخبير حدد مواضع المحو في أماكن من العقد، لا تؤثر فيه وأنه باستبعاد هذه المواضع يكون ما بقي من العقد كافيا لإثبات أركان عقد البيع وشروطه، إذ العبارات التي كانت موجودة قبل المحو تنصب على تحديد العقار ولا يؤثر تغييرها في كيان العقد، وهو مجرد تصحيح لخطأ مادي في مقدار الأسهم

من الأطلان محل الببع وفى ءء من ءءوءها والتوقيع باسم الشاهء ، ءذا إلى أن ما قرره الءكم من أن بصةمء الءم المنسوبة إلى البائع كانت أصلا على ورقة بيضاء استغلها الطاعن واصطنع العقد المزور يءالف ما قرره الءبير من أنه لا يوجد من الشواءء ما يثبت أن ورقة العقد موقعة بءم البائع على بياض.

وءىء إن ءذا النعى مردوء، بأنه بالرجوع إلى الءكم المطةون فيه يبين أنه أقام قضااء فى الءعوى على أن ” ما ساقه المسءائف من قرائن كاف لإقناع المءكمة بأن العقد محل الطعن غير صءىء، ءلك أنه لا يتصور عقلا أن المسءائف عليه الءى لم يءفع ربع قطعة الأرض ءتى فصل الءكم رقم ٣٣٨ سنة ١٩٦٠ مءنى كلئ بنئ سويى فى ١٩٦١/٢/٤ بإلزامه بريءها البالغ ٢٧٥ ء و ٧٨١ م يشترئ ءات القطعة فى ١٩٦١/٩/٢ أى بعء أشهر قليلة من الءكم المشار إليه ولم يشر من قريب أو بعيد إلى سءاء ما عليه للمسءائف من بءء مراحل الءعوى ءتى قفل باب المرافعة، مما يقطع بأنه لا يزال مءينا بالمبلغ المءكوم به، فن أين شراء قطعة الأرض إءن، ومما يزيد فى اقءناع المءكمة بتزوير العقد محل الءعوى ما أثبتته الءبير فى تقريره من أن صلب العقد محل الطعن يءمل آثار المء والكشط وءتابة عبارات ءءيدة بءبريغاير الءبر الأول المسءعمل فى الءتابة، مما يءءء كيانه فى نظر المءكمة ويؤكد ءصول التلاعب فيه “ . ومن ءلك يبين أن مءكمة الاستئناف اعءمءت فى ءكوين ءقيدتها بتزوير العقد موضوع الطعن على قرائن مءعءة مسءملة من وقائع لها أصلها الثابت بالأوراق، وتؤءى فى مءوعها إلى النءبءة التى اءتت إليها، وإء كان من غير الءائز مناقشة كل قرينة على ءءء لإثبات عءم كفايتها فى ءاتها، وكانت مءكمة الموضوع غير مقيدة بءليل مءين فى إثبات التزوير أونفيه، ويموز لها أن تستخلص وقوعه من الوقائع المءطروءه أمامها، وما ءكشف لها من ءالة السند المطةون فيه، وءصول التلاعب فى صلبه ولو كانت ءءء النءبءة مءالفة لرأئ الءبير المءءب فى الءعوى، والءى اءهى فى تقريره إلى أنه لا يوجد



من الشواهد ما يثبت أن ورقة العقد كانت موقعة بختم البائع على بياض، إذ لمحكمة الموضوع الساطة التامة في تقدير الأدلة ولا يعتبر أخذها بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن إليه من قبيل الفساد في الاستدلال، إذ كان ذلك وكانت الأسباب التي أوردتها الحكم المطعون فيه سائغة، وتتضمن الرد على دلالة المستندات المقدمة من الطاعن على دفع الثمن الوارد بالعقد موضوع الطعن، فإن المعنى عليه بالقصور أو الفساد في الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

---

## جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی قائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا ،  
ومحمد سيد أحمد حامد .

( ١٧٦ )

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٧ القضائية :

نقض "الأحكام غير الجائز الطعن فيها" حيازة . استئناف .

أحكام محاكم الاستئناف الصادرة في استئناف أحكام المحكمة الجزئية في دعاوى  
الحيازة . لا تقبل الطعن بالنقض . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ق ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . ق ٤٣  
لسنة ١٩٦٥ .

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع  
جعل الاختصاص في استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة  
لمحاكم الاستئناف ونص على أن جميع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم في دعاوى  
الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض ، وأوجب المشرع على محاكم الاستئناف  
حين ألغى هذه المادة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، وحين أصدر القانون  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الإستمرار في نظر قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية  
الصادرة في دعاوى الحيازة التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤  
لسنة ١٩٦٣ والتي ترفع إليها عن أحكام صادرة قبل العمل به ، وذلك حتى  
يتم الفصل فيها نهائيا ، كما نص على أن يكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن  
بطريق النقض . ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم بمنع تعرض  
المطعون طليا للطاعنين قد صدر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧  
فإن الحكم الصادر في الاستئناف بتاريخ ١٩٦٧/١/٤ يكون غير قابل  
للطعن فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن ابراهيم عبد الرسول وزوجته محاسن كامل أقاما الدعوى رقم ١٦٠  
سنة ١٩٦٢ مدنى مطاى ضد وحيد أحمد حسن وشفيق بنيامين بطلب الحكم  
بمنع تعرضهما لهما فى ١ ف و ١٢ ط مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وبرد  
حيازتهما لهذا القدر وتسليمه لهما بما عسى أن يكون عليه من زراعة، وقالوا شرحا  
للدعوى إنهما اشترى القدر المشار إليه من السيدة / أنجيل جرجس بعقد مسجل  
فى ١٦/١١/١٩٥٩ وأنه كان مؤجرا لعبد الرسول حساين والد المدعى الأول  
قبل حصول البيع ضمن أطيان أخرى، واذا استصدرت البائعة قرارا من لجنة  
الإصلاح الزراعى يقضى بطرد المستأجر من الأطيان المؤجرة وحالت بينهما  
وبين الانتفاع بالقدر المبيع بعد أن تسلماه من المستأجر، فقد أقاما ضدها الدعوى  
رقم ٤١ سنة ١٩٦١ مدنى مطاى وقد قضى فيها بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦١  
برد حيازتهما لأرض التزاع ، واستطرد الطاعنان يفسولان إنهما وإن كانا  
قد طلبا فى الدعوى المذكورة استرداد الحيازة على الشيوع فإن ذلك كان مسaire  
لعقد شرائهما المسجل، إنما الواقع أنهما يحوزان القدر موضوع الدعوى محدا،  
ولما كان المدعى عليهما قد تعرضا لهما إستنادا إلى عقد إيجار صادر لهما  
من البائعة رغم زوال ملكيتها، فقد أقاما هذه الدعوى بطلباتهما السابقة ، وفى  
٢٧/١١/١٩٦٢ حكمت المحكمة بمنع تعرض المدعى عليهما للدعين فى حيازتهما  
للأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ومحضر التسليم المؤرخ  
٤/١٠/١٩٦١ . استأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف  
بنى سويف طالبن بإلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى وفيد الاستئناف  
برقم ٣٤٠ لسنة واحد قضائية، وفى ٤/١/١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا  
وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف رقم ١٦٠ سنة ١٩٦٢ مدنى مطاى وبعدم



قبول دعوى المستأنف عليهما ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على نقض الحكم ، ودفع المطعون عليهما بعدم جواز الطعن ، وصممت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت عدم قبول الطعن .

وحيث إن المطعون عليهما يقيان الدفع بعدم قبول الطعن على نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، وعلى عدم انطباق المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ( قبل إلغائها ) أن المشرع جعل الاختصاص في استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيابة لمحاكم الاستئناف ، ونص على أن جميع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم في دعاوى الحيابة لا تقبل الطعن بطريق النقض . وأنه حين ألغى هذه المادة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، وحين أصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، أوجب على محاكم الاستئناف الاستمرار في نظر قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة في دعاوى الحيابة التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، والتي ترفع إليها عن أحكام صادرة قبل العمل به ، وذلك حتى يتم الفصل فيها نهائياً ، كما نص على أن يكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن بطريق النقض ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم بمنع تعرض المطعون عليهما للطاعنين قد صدر من المحكمة الجزئية بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٢ ، فإن الحكم الصادر في الاستئناف المرفوع عنه يكون غير قابل للطعن فيه ، ولا يغير من ذلك قول الطاعنين ، أن هذا الحكم قد فصل في النزاع خلافاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ مدنى مطاى ، والذي حاز قوة الشيء المحكوم به ، ذلك أنه يشترط لجواز الطعن بالنقض في هذه الحالة أن يكون الحكم السابق صادراً بين الخصوم أنفسهم ، وفي النزاع عينه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم السابق قد صدر بين الطاعنين ، وانجيل جرجس عن أطيان شائعة ، وكان النزاع الحالى يقوم بينهما وبين المطعون عليهما عن أطيان محددة فإن الطعن يكون غير مقبول .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧١

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا ، ومحمد عبد  
أحمد حماد .

( ١٧٧ )

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٧ القضائية :

نقض . " إيداع الأوراق " . رسوم . " رسوم قضائية " .  
قوة القاهرة .

إيداع الطامن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلن من قلم كتاب محكمة  
النقض . إجراء جوهري . إغفاله . سقوط الحق في الطعن . إعفاء الطامن من الرسوم القضائية .  
لا يعد من قبيل القوة القاهرة التي تحول دون القيام بهذا الإجراء .

المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١  
لسنة ١٩٥٥ والتي أعيد العمل بها بمقتضى المادة ٣ / ٢ من القانون  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، صريحة في أنه  
يجب على الطامن أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن  
صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلن منه  
إن كانت قد أعلنت ، وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — سقوط الحق في الطعن ، ولا يغني عنه تقديم صورة  
عرفية من هذا الحكم ، أو صدور قرار بالإعفاء من الرسوم القضائية لأن عسر  
الطامن الذي أدى إلى هذا الإعفاء لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورة  
الحكم الرسمية مستحيلا استحالة مطلقة ، ومن ثم فهو لا يعتبر من قبيل القوة  
القاهرة ، ولا يشفع له في التخلف عن إجراء جوهري يوجب القانون القيام به  
في وقت معين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن السيدة نجات مدنى عبد الرحمن عن نفسها وبصفقتها وصية على القصر عز الدين وصيام وفاطمة وهمام أولادها من المرحوم محمد همام أحمد أقامت الدعوى رقم ٥٦٣٧ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد شركة الشرق للتأمين ، وطلبت الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة إستنادا إلى وثيقة تأمين على الحياة عقدها المورث مع الشركة بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٢ ، ودفعت الشركة بسقوط الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ استحقاق مبلغ التأمين قبل رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدفع بالسقوط ثم عادت وبتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ حكمت بإلزام الشركة بأن تدفع للمدعين مبلغ ٩٤٦ جـ والمصروفات المناسبة و ٥٠٠ ق أتعاب محاماة بشرط تقديم المدعين شهادة من مصلحة الضرائب دالة على سداد رسم الأيلولة وضريبة التركات المستحقة عليهم أو ما يفيد إعفاءهم منها ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم بقبول الدفع ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٨١ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ورفض الدعوى وألزمت المستأنف عليهم المصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصحمت النيابة العامة على ما أوردته فى مذكرتها ودفعت بعدم قبول الطعن لعدم إبداع الطاعنة صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .



وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذاك أن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والتي أعيد العمل بها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ صريحة في أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعانة منه إن كانت أعلنت ، وهو إجراء جوهرى يترتب على إغفاله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — سقوط الحق في الطعن ، ولا يغنى عنه تقديم صورة عرفية من هذا الحكم أو صدور قرار بالإعفاء من الرسوم القضائية ، لأن عسر الطاعن الذى أدى إلى هذا الإعفاء لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورة الحكم الرسمية مستحيلا استحالة مطلقة ، ومن ثم فهو لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة ولا يشفع له في التخلف عن إجراء جوهرى يوجب القانون القيام به في وقت معين ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت بحضر الإيداع الذى حرره قلم كتاب هذه المحكمة في يوم التقرير أن الطاعن لم يودع مع تقرير الطعن صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلنه ، وإنما أودع صورة عرفية من ذلك الحكم ، كما خلت أوراق الطعن مما يثبت قيامه بهذا الإيداع خلال الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بھرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ، ومحمود السيد عمر المصري ،  
وأحمد فتحى مرمی .

( ١٧٨ )

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) نقض . " إعلان الطعن " . بطلان . نظام عام .

وجوب قيام الطامن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في ميعاد  
الخمس عشرة يوما التالية للتقرير بالطعن . حلو أوراق الطعن مما يثبت قيام  
الطامن بهذا الإجراء خلال هذا الميعاد وحتى انقضاء الميعاد الذي منحه القانون  
رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن . لا يمنع من ذلك إيداع  
المطعون هذه المذكرة بدفاعة . لمحكمة النقض أن تقضى بالبطلان  
من تلقاء نفسها .

( ب ) نقض . " إجراءات الطعن " . " إيداع الأوراق والمستندات " .  
بطلان . " بطلان الطعن " ..

إيداع الأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مرافعات  
سابق — قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — في الميعاد المنصوص  
عليه في ذات المادة . إجراء جوهري يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن .  
عدم جواز إضافة ميعاد مائة إلى الميعاد المذكور .

١ — إذا كان الطعن قد رفع في ... .. وأدركه قانون السلطة القضائية  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . وكانت  
المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ... .. قد نصت  
في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر  
فحص الطعون . كما أوجبت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل

تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون ، على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، إذ كان ذلك وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد ، وحتى انقضى الميعاد الذي منعه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق الإشارة إليه ، والقضاء ببطلان الطعن ، ولا يمنع من إعمال هذا الجزاء أن المطعون ضده الثالث قد أودع مذكرة بدفاعه ، إذ يجب على هذه المحكمة طبقا للمادة ٤٣١ مرافعات السالف الإشارة إليها أن تتحقق من أن إعلان هذا المطعون ضده بالطعن قد تم في الميعاد القانوني ، وأن تحكم من تلقاء نفسها ببطلانه إذا تبين لها إجراء هذا الإعلان بعد فوات ذلك الميعاد .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) — أن إيداع الأوراق المشار إليها في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديليها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ في الميعاد المنصوص عليه في ذات المادة إنما هو إجراء جوهري يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن ، وأن هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض ، لأنه قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير الطعن من قبل ، وكذلك على ميعاد إعلانه للمطعون عليه ، والطاعن بعد أن اختار محاميه وقرر عنه بالطعن وأعلن ورقته لخصمه لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه ، وإيداعها قلم الكتاب ، وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوما ابتداء من تاريخ التقرير بالطعن ، ولا علة لإعطائه ميعاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا الميعاد المحدد ، وليس في المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق ما يغير من هذا النظر ، وإذ لم يتم إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المبين في المادة ٤٣٢

(١) نقض ١٩٥٣/٢/١٢ مجموعة القواعد في ٢٥ سنة ٠ بند / ٢٦٨ .

ص ١١١٩ .

ونقض ١٩٧٠/١٢/٣١ مجموعة المكتب الفني . ص ٢١ . ص ١٣٥٨ .



من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ أو في الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لتلك الفقرة ، فإنه يتعين الحكم ببطالان الطعن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى الاسكندرية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم عدا الرابع وطلب الحكم ( أولا ) بفسخ عقد الشركة التجارية ومضارب أرز النيل ( أحمد صالح وشركاه ) بفعل وخطأ المدعى عليهم الثلاثة الأول وتصفية الشركة ( ثانيا ) الحكم على المدعى عليهم جميعا باعتبارهم مسئولين بالنضامن عن مجموع قيمة الأسهم المكتتب بها في الشركة بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ٣٧٠٠ جنيه والفوائد ، واحتياطيا : الحكم بتقديم دفاتر وحسابات ومستندات ومجلد الجمعية العمومية للشركة وتعيين خبير لفحص الميزانية وتحقيق صحة الإكتتاب في أسهم رأس مال الشركة ، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٤ قضت المحكمة بحل الشركة وبندب مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم . استأنف الطاعن والمطعون عليهم من الخامس إلى الأخيرة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٣ لسنة ١٨ ق تجارى الاسكندرية ، وبجلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٨ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مبنى هذا الدفع أن الطاعن لم يودع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله

بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون وبذلك خلت الأوراق مما يثبت إعلان الطعن للطعون ضدهم في الميعاد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن الطعن رقع في ١٩٦٥/٢/٢٨ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الاجراءات التي كان معمولاً بها قبيل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير بالطعن وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الاعلان خلال هذا الميعاد وحتى انقضى الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق الإشارة إليه ، والقضاء ببطلان الطعن ، ولا يمنع من إعمال هذا الجزاء أن المطعون ضده الثالث قد أودع مذكرة بدفاعه ، إذ يجب على هذه المحكمة ، طبقاً للمادة ٤٣١ مرافعات السالف الإشارة إليها أن تتحقق من أن إعلان هذا المطعون ضده بالطعن قد تم في الميعاد القانوني وأن تحكم من تلقاء نفسها ببطلانه إذا تبين لها إجراء هذا الاعلان بعد فوات ذلك الميعاد ، ولا يقبل من الطاعن ما يقول به من أنه تقدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٦٥/٨/١٢ بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ ، لايداع أصل ورقة إعلان تقرير الطعن ولم تقبل منه ، وأن هذا الاجراء قد حصل منه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ مع إضافة ميعاد مسافة بين موطنه في الاسكندرية وقلم كتاب هذه المحكمة الذي يحصل فيه الايداع — لا يقبل من الطاعن هذا القول — ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إيداع الأوراق المشار إليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات سابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥

إنما هو إجراء جوهري يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن، وأن هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض، لأنه قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير الطعن من قبل ذلك، وكذلك ميعاد إعلان للطعون عليه، والطاعن بعد أن اختار محاميه وقرر عنه بالطعن وأعلن ورقته لخصمه لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه وايداعها قلم الكتاب، وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوما تبتدئ من تاريخ التقرير بالطعن، ولا علة لإعطائه ميعاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا الميعاد المحدد، وليس في المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق ما يغير هذا النظر، وإذ لم يتم ايداع أصل ورقة ادلائ الطاعن — وعلى ما سلف البيان — في الميعاد المبين في المادة ٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥، أوفى الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥، واتصحيح ما لم يصح منها وفقا لتلك الفقرة فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن.



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقزل قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عباس حلى ، عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمود عمر المصرى ، وأحمد فتحى مرمى .

( ١٧٩ )

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ القضائية :

( أ ) مسئولية . ” مسئولية الطبيب ” . التزام . ” التزام ببذل عناية ” .

الزام الطبيب . التزام ببذل عناية . مساءلة عن كل تقصير في مسلكه الطبي  
لا يقع من طبيب يقف في مستواه المهني وجد في نفس الظروف . وأيضاً عن خطئه  
العادى أيا كانت درجة جسامته .

( ب ) نقض . ” سلطة محكمة النقض ” . مسئولية .

حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ  
يستوجب المسئولية المدنية .

( ج ) مسئولية . ” عناصر المسئولية ” . ” علاقة السببية ” . محكمة  
الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .

( د ) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” ما يعد قصوراً ” . مسئولية . ” مسئولية  
الطبيب ” .

استناد الحكم في فضائه بمسئولية الطبيب — فضلاً عن امله في علاج عين  
المضروب وملاحظتها ورعايتها بعد إجراء الجراحة فيها — إلى تراخيه في إجراء  
التدخل الجراحى فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائى ، عدم استظهاره أن  
العلاج الدوائى الذى أتبعه الطبيب كان لا يتفق مع الأصول المستقرة في علم الطب .  
خطأ وقصور .

١ — التـزام الطـيـب — وعلـى ما جـرى به قـضاء هـذه المـحـكمة<sup>(١)</sup> — لـيس التـزاما بـتـحقيق تـتـيـجـة هـي شـفاء المـريـض ، وإـنـما هـو التـزام بـبـذل عـنايـة ، إـلا أن العـنايـة المـطلـوبـة مـنـه تـقتـضي أن يـبـذل لـمـريـضـه جـهـودا صـادقـة يـقـظـة تـتـفق فـي غـير الـظـروف الإـسـتـثنـائيـة مـع الأـصـول المـسـتـقرـة فـي عـلم الطـب ، فـيـسأل الطـيـب عـن كـل تـقـصـير فـي مـسـلكـه الطـبـي لا يـقع مـن طـيـب يـقـظ فـي مـستـواه المـهـنى وـجـد فـي نـفس الـظـروف الخـارجـيـة الـتي أحاطت بالطـيـب المـسـئـول ، كما يـسأل عـن خـطئـه العـادى أيا كـانت يـدرجـة جـسامـته .

٢ — لمـحـكمة النـقض أن تـراقـب مـحـكمة المـوضـوع فـي وـصفـها لـلفـعل أو التـرك بـأنـه خـطأ مـما يـسـتـوجـب المـسـئـوليـة المـدنيـة .

٣ — مـن المـقـرر فـي قـضاء هـذه المـحـكمة<sup>(٢)</sup> — أن اسـتـخلاص مـحـكمة المـوضـوع لـعـلاقـة السـبـيـة بـين الخـطأ والـضرر هـو مـما يـدخـل فـي تـقـديرها مـتى كان سـائـقا .

٤ — إـذا كان الـحـكم لم يـسـتـند فـي قـضائـه بمـسـئـوليـة الطـاعن بـصـفـته إـلى الخـطأ الثـابـت فـي جـانبـه — وهـو الإـهـمال فـي عـلاج ومـلاحـظـة ورعايـة عـين المـطـعون ضـدـه — فـحسب ، وإـنـما اسـتـند أـيـضـا إـلى تراخي أطـباء المـسـتـشفـى العـسـكرى العـام فـي إـجـراء التـداخـل الجـراحى مـدة تـقـرب مـن الشـهـرين ، مـع أن حـالـة المـطـعون ضـدـه كـانت تـسـتـلـزم المـبادـرة باتـخاذ هـذا الإـجـراء فـور ظـهـور عـدم جـدوى العـلاج الدوائى الـذى اسـتـمر عـليه طـوال تـلك المـدة ، دـون أن يـتـحقق الـحـكم مـن أن العـلاج الدوائى الـذى اتـبعـه الأطـباء مـع المـطـعون ضـدـه عـلى النـحو الـذى أوردـه كـبـير الأطـباء الشـرعيـين فـي تـقـريـره الـذى اعـتمـد عـليه الـحـكم فـي قـضائـه كان لا يـتـفق مـع ما تـقتـضي به الأـصـول المـسـتـقرـة فـي عـلم الطـب ، وهـو ما يـجـب تـوافـره لمـسـاءـلة الطـيـب مـن خـطئـه الفـنى فـإن الـحـكم المـطـعون فـيـه يـكون فـوق خـطئـه فـي تـطـبيق القـانـون فـي هـذا الخـصـوص قـد شـابه القـصـور فـي التـسـبـب مـما يـسـتـوجـب نـقضـه ، طـالـما أنه قـضى بتـعـويـض إـجـمالى

(١) قـض ١٩٦٩/٦/٢٦ مـجمـوعـة المـكـتب الفـنى السـنة ٢٠ ص ١٠٧٥

(٢) قـض ١٩٦٧/١/٣ مـجمـوعـة المـكـتب الفـنى السـنة ١٨ ص ١١

عن الأضرار التي حاقّت بالمضرور . ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن في التراخي في إجراء التداخل الجراحي ، والذي قصر الحكم في استظهار الشرط اللازم توافره لثبوته في حقت أطباء المستشفى العسكري العام على النحو السالف بيانه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن بصفته الدعوى رقم ٣٣٤٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة — وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ خمسة وعشرين ألفاً من الجنيحات على سبيل التعويض . وقال بيانا لدعواه إنه التحق بالكلية الحربية في يناير سنة ١٩٥٧ وظل يواصل دراسته بها حتى وصل إلى السنة النهائية وأشرف على إتمام دراسته ، وقبل الامتحان النهائى أصيب بمرض في عينيه نتيجة الجهد الذى كان يبذله في أداء واجباته الدراسية ولما عرض نفسه على طبيب الكلية وفق ما تقضى به التعليمات والأوامر شخص مرضه بأنه رمد ربيعى ووصف له العلاج اللازم لهذا المرض ، وأمره بالاستمرار في دراسته غير أن هذا العلاج لم يجد ، وإذ تبين بعد ذلك أن هذا المرض الذى استشرى في عينيه هو في حقيقته ، ” جلوكوما ” فقد أحالته الكلية إلى المستشفى العسكري العام حيث أجريت له عمليتان جراحيتان باءتا بالفشل ، وأسفرتا عن فقد إبصار عينه اليسرى تماما ، وبقي بصيص من نور عينه اليمنى ما لبث بدوره أن خبا ، وكان ذلك بسبب خطأ وإهمال أطباء المستشفى في العلاج ، ثم قامت الكلية بشطب اسمه من سجلاتها لعدم لياقته طبيا ، وأنه إزاء ما لحقه من أضرار مادية وأدبية ، فقد أقام دعواه بطلباته السالف بيانها ، وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ نذبت محكمة أول درجة كبير الأطباء الشرعيين خبيرا في الدعوى لتوقيع الكشف الطبى على المطعون ضده



ليبان سبب فقدته لقوة الإبصار ومدى صحة تشخيص المرض الوارد بأوراق العلاج ، وما إذا كان الطبيب المعالج قد ارتكب خطأ في التشخيص أو العلاج مع بيان درجة جسامته هذا الخطأ من الناحية الطبية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٦٥/١١/٣٠ بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٨٣ ق ، كما استأنفه الطاعن بصفته بالاستئناف رقم ١٦٠ سنة ٨٣ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت في ١٩٦٦/٦/٢٨ في موضوع الاستئناف الأول بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ إثني عشر ألفاً من الجنيهات ، وفي موضوع الاستئناف الثاني برفضه . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم استند في إثبات توافر ركن الخطأ بالنسبة إلى أطباء المستشفى العسكري العام إلى أنهم تراخوا في إجراء التداخل الجراحي بعين المطعون ضده مدة تقرب من الشهرين على الرغم من أن حالتهما لم تكن تستجيب للعلاج الدوائي ، كما استند إلى إهمالهما في ملاحظة العين اليمنى بعد إجراء العملية الجراحية فيها ، هذا في حين أن الثابت من الأوراق أنه بمجرد دخول المطعون ضده المستشفى في ١٩٥٩/٢/١٠ قام الأطباء بعد توقيع الكشف عليه بتشخيص مرضه ، ووصفوا له الدواء وأولوه العناية التي تتناسب ودقة حالته ، وفي يوم ١٩٥٩/٣/٧ قاموا بعرضه على أحد الأطباء الإخصائيين المشهود له بالكفاية العلمية فقرر الاستمرار في العلاج الدوائي الذي وصفه ، ولم أعيد عرضه عليه في ١٩٥٩/٣/١١ أشار بالاستمرار في العلاج ذاته وظلت المستشفى تتابع حالة المطعون ضده إلى أن رأى هذا الطبيب الإخصائي في ١٩٥٩/٣/٣١ ضرورة الاتجاه إلى التداخل الجراحي ، فأجريت له عملية جراحية بالعين اليمنى في ١٩٥٩/٤/٤ نالت ما تستحقه من الاهتمام والرعاية ، ثم توالى مناظرة العين يومياً حتى أجريت له عملية مماثلة بالعين اليسرى في ١٩٥٩/٤/١٤ وبتاريخ ١٩٥٩/٥/١٢ قام الإخصائي بمناظرته فتبين له نجاح جراحة العين اليمنى وحصول

التهاب في العين اليسرى ، وأوصى بالعلاج الذي أتبعته المستشفى ، وفي ١٩٥٩/١١/١ عرض المطعون ضده على طبيب إخصائي آخر فرأى مواصلة السهر في العلاج الدوائي ، ثم قرر في ١٩٦٠/١/١٩ أن الحالة المرضية بالعين اليمنى متقدمة والعصب البصري ضامر ولا جدوى من إجراء جراحة لها ، واستطرد الطاعن قائلاً أنه يبين مما سلف بيانه أن العلاج الدوائي الذي اتبعه أطباء المستشفى العسكري في علاج المطعون ضده في الفترة السابقة على إجراء التداخل الجراحي كان ضرورياً ولا يخرج عن القواعد المقررة في علم الطب فقد أقره الطبيب الإخصائي عندما عرض عليه المطعون ضده بعد مضي عشرين يوماً من استعمال العلاج الدوائي وأشار بالاستمرار فيه طوال المدة الباقية التي كان فيها تحت إشرافه إلى أن تقرر إجراء التداخل الجراحي ، وإذا كان الطبيب لا يسأل إلا عن المخالفة الواضحة للبادئ المسلم بها في علم الطب ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن التراخي في التداخل الجراحي والبدء بالعلاج الدوائي واستمراره طيلة المدة السابقة على إجراء هذا التداخل وهي تقرب من الشهرين يعد خطأ من جانب أطباء المستشفى موجبا لمساءلتهم دون أن يتحقق الحكم من أن مسلك هؤلاء الأطباء في العلاج يتنافى مع الأصول المستقرة في علم الطب ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ، كما أن الحكم قد أخطأ إذ نسب إلى أطباء المستشفى أنهم لم يبذلوا العناية الكافية في ملاحظة العين اليمنى ورعايتها بعد إجراء الجراحة فيها وهو ما أدى إلى فقد قوة إبصارها ، واعتبر ذلك منهم خطأ يستوجب مسئوليتهم مع أن أوراق العلاج تشهد بأن هذه العين قد نالت بعد إجراء الجراحة فيها كل ما تستحقه من الرعاية ، وأنه لم يقع من هؤلاء الأطباء ما يعد خطأ ، الأمر الذي ينتفي معه ثبوت ركن الخطأ في جانبهم ، ويضيف الطاعن أن رأى كبير الأطباء الشرعيين الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه في هذا الخصوص لم يكن قاطعاً في أنه لو كانت المستشفى قد تفادت الخطأ الذي نسب إليه وهو عدم بذل العناية الكافية للعين اليمنى بعد إجراء الجراحة فيها لأدى ذلك إلى نتيجة أفضل مما انتهت إليه حالة المطعون ضده ، إذ أنه ضمن تقريره أن إصابة صغار السن بالجلوكوما الابتدائية كثيراً ما ينتهي إلى ذات النتيجة ولو بذلت العناية الفنية الكاملة بما ينبغي عليه انتفاء رابطة السببية بين الضرر والخطأ المنسوب إلى الطاعن على النحو السالف ذكره ، طالما أن هذا الخطأ أمر يجري



عليه الشك ، هذا إلى أن الطاعن بصفته قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن كبير الأطباء الشرعيين قام بفحص العين اليمنى بعد مضي أكثر من سنتين على حصول التداخل الجراحي ، مما لا يتصور معه أن يكون تقريره في شأن رعاية هذه العين قد كشف عن الحقيقة الطبية التي يمكن أن يستقيم معها غير أن الحكم اعتبر ما وقع من أطباء المستشفى في هذا الخصوص خطأ ورتب عليه مسؤولية الطاعن بصفته عن تعويض الضرر الذي أصاب المطعون ضده من هذا الخطأ ، ولم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن بصفته على قوله "إن كبير الأطباء الشرعيين ذكر في تقريره أنه وإن كان التداخل الجراحي الذي أجرى للستائف ضده ( المطعون ضده ) قد أجرى وفق الأصول الفنية الصحيحة ، وأنه ليس ثمة ما يمكن نسبته إلى المستشفى من خطأ أو إهمال في هذا الصدد ، إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذا التداخل الجراحي قد أجرى متأخرا بعد أن كان قد انقضى على بدء العلاج بالمستشفى حوالى الشهرين رغم ما هو ثابت بالأوراق الطبية من حصول نقص واضح في الإبصار بالعين اليمنى من  $\frac{1}{4}$  إلى  $\frac{1}{2}$  وبالعين اليسرى من  $\frac{1}{4}$  إلى  $\frac{1}{2}$  وبالرغم من أن توتر العينين لم يستقر على وضع ثابت ، وكان الأجدر التبكير بالعلاج الجراحي مادامت حالة العينين لا تستجيب للعلاج الدوائى ، فضلا عن أن العين اليمنى لم توضع بعد العملية تحت الملاحظة الكافية لقياس قوة إبصارها وتوترها وميئدان النظر في قترات متضاربة ، رغم ما هو ثابت بالأوراق من عدم استقرار حالتها واستمرار شكوى المريض من الصداع بحيث إزدادت التغيرات الضمورية بالعصب البصرى حتى فقدت العين إبصارها دون اتخاذ إجراء آخر لعلاج التوتر الغير مستقر في هبوطه وأنه يؤخذ على المستشفى أنها وقد تبين لها عدم استجابة عين المريض للعلاج الطبي فإنه يكون من الضروري أن تبادر بإجراء الجراحة بعين المصاب بمجرد أن تبين عدم استجابتها للعلاج الدوائى ، وأن العين اليمنى لو لوحظت بعد الجراحة للتغرف على مدى احتياجها لعلاج آخر أو جراحة ثانية تجرى في الوقت المناسب لكان من المحتمل أن يسفر العلاج عن نتيجة أفضل مما انتهت إليه حالة المريض



وهذا الذى ذهب إليه كبار الأطباء الشرعيين فى تقريره واضح الدلالة على قيام الخطأ فى العلاج الذى أسفر عن الأضرار الجسيمة التى حاقت بالمستأنف ضده "المطعون ضده" طالب التعويض . وأما قول المستأنف "الطاعن" إنه استعان بطيبيين إخصائيين فإنه لا يدرأ عنه شبهة الخطأ ، ذلك أن أولهما لم يستدع إلا بعد دخول المريض بحوالى شهر ، وإذا كان هذا الإخصائى قد أشار بعلاج دوائى فإن هذا لا يعفى المستأنف "الطاعن" من المسؤولية تلقاء الثابت من تقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن حالة مثل هذا المريض كانت تستدعى التداخل الجراحى فور اكتشاف حقيقة المرض ، وخطأ هذا الإخصائى فى العلاج لا يعفى المستأنف "الطاعن" من المسؤولية ، وأما الإخصائى الآخر وهو الدكتور محمود عبد الحميد عطيه فإنه لم يستدع إلا بعد إجراء الجراحة بوقت طويل ولا يشفع ما أشار به من علاج دوائى بعد الجراحة فى نفي المسؤولية عن الطاعن فى التداخل الجراحى الذى كان يجب المبادرة به فور اكتشاف طبيعة المرض "ومفاد هذا الذى قرره الحكم أنه اعتبر التراخى فى إجراء التداخل الجراحى بعينى المطعون ضده مدة تقرب من الشهرين على الرغم من أن حالته كانت تستلزم ضرورة المبادرة باتخاذ هذا الإجراء على أثر ظهور عدم جدوى العلاج الدوائى — اعتبر الحكم ذلك خطأ من جانب أطباء المستشفى العسكرى العام لا يبرره تذرعههم بأنهم استعانوا فى علاج المطعون ضده بطيبيين إخصائيين ، وأنه إلى جانب هذا الخطأ يقوم خطأ آخر وقع فيه أطباء المستشفى العسكرى العام هو أنهم لم يبذلوا العناية الكافية للدين اليمنى بعد إجراء الجراحة فيها ، وقد أدى ذلك إلى فقد ابصار هذه العين ، وأن هذين الخطأين يوجبان مساءلة الطاعن بصفته . ولما كان التزام الطبيب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس التزاما بتحقيق نتيجة هى شفاء المريض ، وإنما هو التزام ببذل عناية إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهودا صادقة يقظة تتفق فى غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة فى علم الطب فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول ، كما يسأل عن خطئه العادى أيا كانت درجة جسامته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد سجل فى حدود سلطانه التقديرية أخذا بما أثبتته كبار الأطباء الشرعيين فى تقريره وعلى ما سلف البيان أن أطباء المستشفى العسكرى العام لم يبذلوا العناية الواجبة فى رداية

العين اليمنى بعد إجراء الجراحة فيها إذ لم توضع هذه العين بعد العملية الجراحية تحت الملاحظة الكافية، وذلك بقياس قوة إبصارها وتوترها وميدان الضرر في فترات متقاربة ، رغم ما هو ثابت بالأوراق من عدم استقرار حالتها واستمرار شكوى المطعون ضده من الصداع بحيث ازدادت التغيرات الضمورية بالعصب البصري حتى فقدت العين إبصارها دون اتخاذ إجراء آخر لعلاج التوتر الغير مستقر ، واعتبر الحكم ذلك خطأ موجبا لمساءلتهم عن الضرر ، وهو استخلاص من الحكم سائغ ، وكان لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ مما يستوجب المسؤولية المدنية ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه خطأ وقع من الطاعن بصفته يصدق عليه وصف الخطأ بمعناه القانوني ، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائغا ، وكان ما استخلصه الحكم في هذا الشأن وعلى ما سلف البيان هو استخلاص سائغ ، وأنه لا يكفي لاستقاء هذه العلاقة ما أورده كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن إصابة صغار السن بالأجلوكوما الابتدائية كثيرا ما تنتهي إلى ذات النتيجة التي وصل إليها المطعون ضده ، ذلك أنه يجب لا استبعاد خطأ الطاعن كسبب للضرر أن يتوافر السبب المشار إليه في خصوصية هذه الدعوى ، وأن يثبت أنه السبب المنج في إحداث الضرر وكان التقرير قد اكتفى بإيراد رأى علمي مجرد على النحو السالف ذكره دون أن يثبت توافر هذا العامل الخلق في خصوصية حالة المطعون ضده وأنه السبب المنتج في إحداث الضرر ، فلا على الحكم إن هو لم يعتد به في نفى علاقة السببية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى توافر عناصر المسؤولية في هذا الخصوص في حق أطباء المستشفى العسكري أخذا بالرأى الفني الذي أثبتته كبير الأطباء الشرعيين في تقريره ، فإن في ذلك الرد على ما أثاره الطاعن في شأن عدم الاعتداد بالتقرير في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم جميعه فإن ما ذهب إليه الحكم من أن ما وقع من الطاعن بصفته على النحو السالف يثبت أنه بعد خطأ يستوجب مسؤوليته ، وعلى هذا الأساس أدخل في عناصر التعويض الذي قضى به ما أصاب المطعون ضده من ضرر عن فقد إبصار عينه اليمنى نتيجة الإهمال في علاجها وملاحظتها ورعايتها بعد إجراء الجراحة فيها فإنه لا يكون مخطئا في القانون أو مشوبا بالقصور في التسبب ومن ثم فإن جميع ما يعيبه الطاعن على

الحكم في هذا الخصوص يكون غير شديد ، إلا أنه لما كان الحكم لم يستند في قضائه بمسئولية الطاعن بصفته إلى هذا الخطأ الثابت في جانبه فحسب ، وإنما استند أيضا إلى تراخي أطباء المستشفى العسكري العام في إجراء التداخل الجراحي مدة تقرب من الشهرين ، مع أن حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذا الإجراء فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائي الذي استمر عليه طوال تلك المدة ، دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج الدوائي الذي اتبعه الأطباء مع المطعون ضده على النحو الذي أورده كبير الأطباء الشرعيين في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه ، كان لا يتفق مع ما تقتضيه الأصول المستقرة في علم الطب وهو ما يجب توافره لمساءلة الطبيب عن خطئه الفني ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون في هذا الخصوص قد شابه القصور في التسبب بما يستوجب تقضيه لذلك ، طالما أنه قضى بتعويض إجمالي عن الأضرار التي حاققت بالمضرور ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن في التراخي في إجراء التداخل الجراحي والذي قصر الحكم في استظهار الشرط اللازم توافره لثبوته في حق أطباء المستشفى العسكري العام على النحو السالف بيانه .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :  
عباس حلى عبد الجواد ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد المصري ، وأحمد  
فتحي مرسى .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ، ب ) موطن . ” إثبات الموطن المختار ” . محل مختار . إثبات .  
” طرق الإثبات ” . ” الكتابة ” . إعلان . ” الإعلان في المحل  
المختار ” .

( أ ) جواز اتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين .  
تغير الموطن التجارى في هذه الحالة لا يترتب عليه تغير الموطن المختار لهذا العمل .  
ضرورة الافصاح بالكتابة من أى تغير لهذا الموطن .

( ب ) التعبير عن الارادة . وصوله الى من وجه اليه يعتبر قرينة على العلم به  
مالم يثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع الى خطأ منه . ترك  
الموطن المختار المين في العقد دون الاخطار كتابة بتغييره . الاعلان في هذا  
الموطن صحيح ويترتب أثره من وقت وصوله .

١ — ليس في القانون ما يمنع من أن يتخذ الشخص من موطنه التجارى موطناً  
مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين ، وفي هذه الحالة لا يترتب على تغير الموطن التجارى  
تغير الموطن المختار لهذا العمل ، مالم يفصح صاحبه عن رفضه في تغييره .  
وإذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدنى تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار ،  
فإن أى تغير لهذا الموطن ينبغى الإفصاح عنه بالكتابة ، ولا يغير من ذلك ما يشيره  
الطاعن من علم الشركة المطعون ضدها بتغير الطاعن لموطنه التجارى الوارد بالعقد  
طلباً أن الطاعن لم يفصح كتابة عن إرادته في اتخاذ هذا الموطن الجديد موطناً  
مختاراً لتنفيذ الإجراء المتفق عليه في العقد .

٢ — وصول التعبير عن الإرادة إلى من وجه إليه يعتبر قرينة على العلم به إلا إذا أثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أرسلت للطاعن إخطارا بالبريد المسجل على موطنه المختار المبين بالعقد مفصصة عن إرادتها في عدم تجديد التعاقد لمدة أخرى ، وأن الطاعن هو الذي تسبب بخطئه في عدم العلم بمضمون هذا الإخطار عند وصوله حيث ترك موطنه المختار المبين في العقد دون أن يخطر الشركة المطعون ضدها كتابة بتغييره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل إثر القانوني لهذا الإخطار من وقت وصوله إلى الموطن المختار ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن شركة النقل والهندسة ( المطعون ضدها ) تعاقدت في ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ مع الطاعن " السيد / بشري مجلى " على أن يكون موزعا لبيع الإطارات والآليات التي تنتجها مصانع الشركة ، ونص في البند العاشر من العقد دلى أنه يجرى لمدة سنة واحدة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ على أن يتجدد لمدة أخرى مماثلة إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء العقد بشهرين على الأقل على العنوان الموضح بصدر العقد ، وظل هذا العقد يتجدد سنويا حتى أرادت الشركة المطعون ضدها إنهاءه بنهاية ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، فأرسلت للطاعن كتابا موصى عليه على العنوان الوارد في العقد إلا أن موزع البريد أشر عليه في ٣١ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بأن المرسل إليه ترك المحل ، وكانت الشركة قد أرسلت في ذات الوقت كتابا مماثلا للطاعن على العنوان الذي

كان يتسلم فيه الإطارات موضوع التعاقد ، وهو ١٢ شارع جامع شركس ، ثم وجهت إليه إعدارا على ذات العنوان في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ برغبتها في إنهاء العقد في نهاية سنة ١٩٦٤ ، إلا أن الطاعن قازع الشركة حقها في إنهاء العقد ، وأقام الدعوى رقم ١٢٨٣ سنة ٦٤ تجارى كلى القاهرة طالبا القضاء باستمرار تنفيذه سنة أخرى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٦٥ وتنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وأسس الطاعن دعواه على أنه لم يتسلم سوى الإعدار المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ الذى وجهته إليه الشركة بعد انتهاء الموعد المبين في العقد لإعلان الرغبة في عدم التجديد . دفعت الشركة المطعون ضدها الدعوى بأنها نفذت التزامها بالإخطار على العنوان المبين بالعقد ، كما أرسلت للطاعن كتابا آخر موصى عليه على العنوان الذى يتسلم فيه البضاعة موضوع التعاقد ، وتقدمت بشهادة من منطقة بريد القاهرة بأن هذا الكتاب تم تسليمه للطاعن شخصيا في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ كما تقدم الطاعن بشهادة أخرى من هيئة البريد بأن هذا الكتاب نسلم بتوقيع غير ظاهر ، وفي ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تنفذ عقد البيع المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ لمدة سنة أخرى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٦٥ . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩١ سنة ٨٢ ق القاهرة ، ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . قرر الطاعن بالنقض في هذا الحكم في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٧ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالحللة المحددة لظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه ذهب في قضائه إلى أن الطاعن ، وقد اختار العنوان المبين بالعقد لإخطاره فيه بالرغبة في عدم تجديد التعاقد ، فإنه يعتبر موطنا مختارا لإتمام هذا الإجراء في معنى المادة ٤٣ من القانون المدنى ، واشترط الحكم الكتابة لإثبات تغيير هذا الموطن ، ورتب على ذلك اعتبار الإخطار الذى وجهته الشركة إلى الطاعن



في هذا الموطن صحيحا طالما أن الطاعن لم يخطر بها كتابة بتغييره ، وفات الحكم المطعون فيه أن عنوان الطاعن المبين في العقد كان موطنه التجاري الذي يباشر فيه تجارته ، وأن الشركة المطعون ضدها تعلم بتغيير الطاعن لهذا الموطن كما هو ثابت من المكاتبات العديدة التي وجهتها إليه في موطنه التجاري الجديد ، ولما كان الموطن التجاري هو الموطن الذي توجه فيه الاعلانات بالنسبة للأعمال المتعلقة بالحرفة أو التجارة ، فإنه كان ينبغي على الشركة المطعون ضدها أن تخطر به عدم الرضا في تجديد العقد في هذا الموطن الجديد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

حيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أنه ليس في القانون ما يمنع من أن يتخذ الشخص من موطنه التجاري موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانوني معين ، وفي هذه الحالة لا يترتب على تغيير الموطن التجاري تغيير الموطن المختار لهذا العمل ما لم يفصح صاحبه صراحة عن رغبته في تغييره ، وإذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار ، فإن أي تغيير لهذا الموطن ينبغي الإفصاح عنه بالكتابة . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الصدد على أن الطرفين اتفقا في البند العاشر من عقد التوزيع المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ على أن يكون عنوان " شارع ٢٦ يولييه رقم ٨ " هو العنوان الذي يجب على الشركة المستأنفة أن تعلن فيه عن رغبته في عدم تجديد العقد قبل نهاية مدته بشهرين ، ومن ثم يعتبر هذا الموطن مختاراً فيما قصره عليه المتعاقدان من الاخطار بانتهاء العقد وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك أن الإخطار الذي توجهه الشركة للطاعن في هذا الموطن يقع صحيحاً وسليماً ، طالما أن الطاعن لم يخطر بها بتغيير هذا الموطن المختار ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك ما يشير الطاعن من حلم الشركة المطعون ضدها بتغيير الطاعن لموطنه التجاري الوارد بالعقد طالما أن الطاعن لم يفصح كتابة عن إرادته في اتخاذ هذا الموطن الجديد موطناً مختاراً لتنفيذ الإجراء المتفق عليه في العقد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن قيام

الشركة المطعون ضدها بإرسال خطاب موصى عليه إلى الطاعن على موطنه المختار المبين في العقد ، يكفي للتعبير عن إرادتها في إنهاء العقد واقتضى الحكم وصول هذا التعبير إلى الطاعن ولولم يصل إليه فعلا ، وفات الحكم المطعون فيه أن المادة ٩١ من القانون المدني صريحة في النص على أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره القانوني إلا من الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه إليه ، ولما كان الثابت أن الخطاب الموصى عليه الذي أرسلته الشركة على العنوان المبين بالعقد لم يتسلمه الطاعن أو يعلم بما جاء فيه فإنه يكون معدوم الأثر قانونا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتد بهذا الخطاب وبالإعذار الموجه للطاعن في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعد انقضاء الأجل المبين في العقد ، ورتب على ذلك انتهاء العقد وعدم امتداده سنة أخرى قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن وصول التعبير عن الإرادة إلى من وجه إليه يعتبر قرينة على العلم به ، إلا إذا أثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أرسلت للطاعن في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ إخطارا بالبريد المسجل على موطنه المختار المبين بالعقد مفصحة عن إرادتها في عدم تجديد التعاقد لمدة أخرى ، وأن الطاعن هو الذي تسبب بخطئه في عدم العلم بمضمون هذا الإخطار عند وصوله في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حيث ترك موطنه المختار المبين في العقد دون أن يخطر الشركة المطعون ضدها كتابة بتغييره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل بالأثر القانوني لهذا الإخطار من وقت وصوله إلى الموطن المختار — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد اعتد كذلك بالإعذار الموجه إلى الطاعن في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعد فوات الميعاد المحدد بالعقد ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه وعلى ما سلف البيان على دعامة صحيحة تكفي بذاتها لجملة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١

بقيادة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عباس حلى عبد الجواد ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود السيد المصرى ، وأحمد فتحى مرمى .

( ١٨١ )

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٧ القضائية :

نقض . " حالات الطعن " . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .  
إيجاز .

حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فى دعوى مطالبة بمتأخر أجرة . قيام النزاع بين الطرفين حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فيما يتصل بتخفيض القيمة الإيجارية الواردة بالعقد . إقضاء الحكم إلى تطبيق أحكام هذا القانون . قضاء لا يرد على الاختصاص الولائى للمحكمة ولا يتصل به . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

لا يجوز وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — الواجبة التطبيق — الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة فى مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم ، ومبينة على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صادر من محكمة دميطة الابتدائية بهيئة استئنافية فى دعوى مطالبة بمتأخر أجرة ، وكان النزاع يدور فيها بين الطرفين حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فيما يتصل بتخفيض القيمة الإيجارية الواردة بالعقد ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى تطبيق أحكام هذا القانون وكان هذا القضاء لا يرد على الاختصاص الولائى للمحكمة ولا يتصل به ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز قانونا ، ولا وجه لما يشير الطاعن فى سبب الطعن من أن المحكمة لا اختصاص لها بتقدير القيمة الإيجارية للسكن موضوع النزاع ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض لتقدير هذه القيمة ، وإنما أجرى التخفيض المنصوص عليه فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥



على القيمة الإيجارية المسماة في العقد ، والتي انتهى الحكم في استخلاص سائق إلى أنها القيمة المتفق عليها بين الطرفين ، واختصاص المحكمة بذلك لم يكن محل جدل ، ولم يعرض له الحكم المطعون فيه ، وبالتالي لم يتصل به قضاؤه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممراع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦٠ سنة ١٩٦٥ مدنى بندر دمياط طالبا القضاء بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه مبلغ ٥٥٠ ج و ٥٦٠ م وبصفة إجراءات الجزاء التحفظى الموقع فى ١٤/١٠/١٩٦٥ ، وأسس دعواه على أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ أول مايو سنة ١٩٦٤ استأجر منه المطعون ضده الشقة المبينة فى العقد واتفق الطرفان على أن تكون الأجرة الشهرية ٩ ج و ٦٠٠ م حسب تقدير لجنة الإيجارات ، وإذا حصل نقص أو زيادة فى تقدير لجنة الطعن يحاسب عليه المسأجر ، وأنه لما كان مجلس المراجعة الذى حل محل لجنة الطعن قد حدد لإيجار الشقة المثلثة التى يشغلها الطاعن بذات المبنى بمبلغ ١٠ ج و ٥٠٠ م ، فإن أجرة المستحقه فى ذمة المطعون ضده تكون مبلغ ١٨٩ ج ، سدد منه المطعون ضده مبلغ ١٢٣ ج و ٤٢٠ م فىكون الباقي فى ذمته مبلغ ٥٥ ج و ٥٦٠ م ، وهو ما أقام به الطاعن الدعوى . دفع المطعون ضده بأن الأجرة المنفق عليها فى العقد قد خفضت بنسبة ٣٥ ٪ بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الذى يسرى على جميع الأماكن التى لم يتم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرا نهائيا ، ومن بينها الشقة موضوع النزاع ، وأنه لا عبرة بتقدير أجرة الشقة المثلثة التى يستند إليها الطاعن . وفى ٤ مايو سنة ١٩٦٦ قضت محكمة بندر دمياط الجزئية بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعن مبلغ ٥٥ ج و ٥٦٠ م وصحة إجراءات الجزاء التحفظى الموقع فى ١٤/١٠/١٩٦٥ . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٥ سنة ١٩٦٦ مدنى مستأنف دمياط . ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافه — قضت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضده

بأن يؤدي للطاعن مبلغ ١٢ ج و ٤٨٠ م وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة إجراءات المحجز ، وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٦٧ قرر الطاعن بالنقض في هذا الحكم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في غير الأحوال التي تجيز فيها المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — الواجبة التطبيق على هذا الطعن — لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة تتعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صادر من محكمة دمياط الابتدائية بهيئة استئنافية ، في دعوى مطالبة بمناخر أجرة ، وكان النزاع يدور فيها بين الطرفين حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فيما يتصل بتخفيض القيمة الإيجارية الواردة بالعقد ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى تطبيق أحكام هذا القانون ، وقضى بناء على ذلك بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضده بأن يؤدي للطاعن مبلغ ١٢ ج و ٤٨٠ م وكان هذا القضاء لا يرد على الاختصاص الولائي للمحكمة ولا يتصل به فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز قانونا ، ولا وجه لما يثيره الطاعن في سبب الطعن من أن المحكمة لا اختصاص لها بتقدير القيمة الإيجارية للسكن موضوع النزاع ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض لتقدير هذه القيمة ، وإنما أجرى التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على القيمة الإيجارية المسماة في العقد والتي انتهى الحكم في استخلاص سائق إلى أنها القيمة المتفق عليها بين الطرفين ، واختصاص المحكمة بذلك لم يكن محل جدل ، ولم يعرض له الحكم المطعون فيه ، وبالتالي لم يتصل به قضاؤه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المنتداز / أحمد حسن هيكل ، ومضوية السادة المستشارين : جودة أحمديت ،  
وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكري .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء  
الضريبة " . دعوى . " نظر الدعوى " .

التي أمام محكمة الاستئناف بمقالة لجنة الطعن ومحكمة أول درجة في تقدير إيرادات  
ما كينى الرى . تعرض المحكمة لتقدير أجرة رى القدان ونسبة إجمالى الربح . لا يبد  
فصلا فبا لم يطرح عليها .

(ب) ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " إجراءات  
ربط الضريبة " . شركات . " شركات الواقع " . وكالة .

استمرار الورثة فى استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع فبا بينهم . ربط  
الضريبة على كل وارث شخصيا عن نصيبه فى الأرباح . لسكل وارث الطعن  
فى الربط الخاص به . إتابة الوارث غيره . جواز توجيه الإجراءات إلى  
هذا الثاب .

(ج) تركه . " تمثيل الوارث للتركة " . دعوى . " الخصوم  
فى الدعوى " . إرث .

إنتساب الوارث خصما عن باقى الورثة فى المعارى التى ترفع من التركة  
أو عليها . شرطه . أن يكون هذا الوارث قد خاضع أو خوصم طلبة  
الحكم للتركة بكل حقها أو مطالوبا فى مواجهته الحكم على التركة بكل  
ما عليها .



۱ — إذا كان بين من صحيفة الاستئناف أن المطعون عليه — الممول — عاب على لجنة الطعن ومحكمة أول درجة المغالاة في تقدير إيراد ما كيتي الري ، وكان يدخل في هذا النطاق تقدير أجرة رى الفدان وتقدير نسبة إجمالى الربح فى الري ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لهذين العنصرين بالتخفيض لا يكون قد فصل فيما لم يطرح عليه .

۲ — استمرار الورثة فى استغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو أن يكون شركة واقع فيما بينهم ، فتربط الضريبة على كل وارث باسمه عن نصيبه فى أرباح المنشأة ، ويكون لهذا الوارث أن يطعن فى الربط الخاص به إلا إذا كان الوارث قد أناب غيره فى ذلك ، فإن الإجراءات فى هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه .

۳ — القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطالوبا فى مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بنى سويف قدرت صافى أرباح المرحومين أحمد وحسن منرى عن نشاطهم فى استغلال ما كيتي طحين وري

(١) نقض ١٩٦٨/٢/١٣ بمجموعة المكتب الفنى لسنة ١٩ ص ٢٥٤ .

على الوجه الآتي : بالنسبة لورثة أحمد سري في الفترة من ١٩٥٣/٦/٣ إلى ١٩٥٣/١٢/٣١ بمبلغ ٦٧٣ ج و ٢٣٥ م ، وفي سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٥٨٢ ج و ٣٠٠ م ، وبالنسبة لورثة حسن سري في سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٣٦١ ج و ٦٠٠ م وفي سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٣٩٧ ج و ٢٧٥ م ، كما قدرت أرباح الورثة مجتمعين عن نشاطهم المذكور في كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ بمبلغ ١١٦٤ ج و ٦٠٠ م مناصفة بين كل من ورثة أحمد سري وحسن سري توزع حسب نصيب كل وارث ، وإذا أخطر الورثة بهذه التقديرات واعرضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠ بتخفيض تقديرات المأمورية بالنسبة لورثة أحمد سري على الوجه المبين بذلك القرار وبالنسبة لورثة حسن سري بتأييد تقديرات المأمورية بمبلغ ٣٦١ ج و ٦٠٠ م عن سنة ١٩٥٣ وبمبلغ ٣٠٣ ج عن الفترة من ١٩٥٤/١/١ إلى ١٩٥٤/١١/٢ وتخفيض تقديرات المأمورية بالنسبة للورثة إلى مبلغ ٧٩ ج و ٥٠٠ م عن الفترة من ١٩٥٤/١١/٣ إلى ١٩٥٤/١٢/٣١ وبمبلغ ٤٩٢ ج في كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ ، فقد أقام على حسن سري — المطعون عليه — الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٠ تجاري بنى سوييف الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله بالنسبة لورثة المرحوم حسن سري إلى مبلغ ٢٥٠ ج عن سنة ١٩٥٥ وتطبيق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ عن كل من سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٤ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه بالنسبة لورثة المرحوم حسن سري والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف رقم ٢٨٨ لسنة ٧٩ ق . دفعت مصلحة الضرائب — الطاعنة — بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لمن عدا المستأنف — المطعون عليه — من الورثة تأسيسا على أن المرحوم حسن سري توفي في ١٩٥٤/١١/٢ وقد ربطت الضريبة بعد الوفاة بإسم كل وارث فلا يكون للمستأنف صفة في تمثيل باقي الورثة في الطعن في الربط ، وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع وإعتبار المستأنف يمثل باقي ورثة المرحوم حسن سري في إجراءات الخصومة وتعديل الحكم المستأنف والقرار المطعون فيه بجعل أجرة طعن الأردب الواحد ١٨ قرشا وأجرة رى الفدان ٣٠٠ قرش ومقدار ما ترويه المالكيتان معا بالأجرة ٢٠٠ فدان فقط ونسبة إجمالى الربح فى الرى ٤٠ ٪

بدلاً من ٥٠ ٪ وتأييد الحكم المستأنف والقرار المطعون فيه فيما عدا ذلك . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم قضى بتخفيض أجرة رى الفدان بالمساوية من ٤ ج و ٨٠٠ م إلى ثلاثة جنيهات وتخفيض نسبة إجمالى الربح فى الرى من ٥٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ ، مع أن هذين العنصرين لم يكونا محل نزاع من المطعون عليه فلم يكن للحكم أن يتعرض لهما فى قضائه وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه يبين من صحيفة الاستئناف أن المطعون عليه عاب على لجنة الطعن ومحكمة أول درجة المغالاة فى تقدير إيراد ما كبتى الرى ، وإذا تدخل فى هذا النطاق تقدير أجرة رى الفدان وتقدير نسبة إجمالى الربح فى الرى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا تعرض لهذين العنصرين بالتخفيض لا يكون قد فصل فيما لم يطرح عليه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب ، وتقول الطاعنة بيانا لذلك إن الحكم قضى بتخفيض كافة عناصر التقدير استنادا إلى أن هذا التقدير مبالغ فيه ، وهو قول لا يدل على أن المحكمة فحصت النزاع المعروض عليها ولا يبين منه المعيار الذى طبقته حتى اقتصرت التقدير مبالغاه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أن محكمة الاستئناف رأت أن تقدير لجنة الطعن مبالغ فيه ، لما تبين لها من الأوراق — وحسباً بمجلته فى حكمها نقلا عن صحيفة الاستئناف — أن ما كبتى الطعين والرى قد تقدم بهما العهد خفضت التقدير على النحو الذى انتهت إليه فى حكمها ، ويكون النعى على الحكم بالقصور فى غير محله .



وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لمن عدا المطعون عليه من ورثة المرحوم حسن سرى تأسيسا على أن التركة غير قابلة للتجزئة ، وأن للمطعون عليه وهو أحد الورثة أن يمثل التركة جميعها في الخصومة خاصة فيما يعود عليها بالنفع ، هذا في حين أن ربط الضريبة المطعون فيه لا يتعلق بالأرباح التي حققها المورث حال حياته ، وإنما يتعلق بالأرباح التي حققها الورثة أنفسهم من نشاطهم التجاري باستغلال نصيبهم في ماكينات الري والطحن الذي آل إليهم من المورث بعد وفاته ، فلا يكون للمطعون عليه أن يمثل باقي الورثة في الطعن في الربط الخاص بهم .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لمن عدا المطعون عليه من ورثة المرحوم حسن سرى على ما يلي .. "أن المستأنف — المطعون عليه — وهو أحد ورثة حسن سرى إنما يمثل التركة جميعها في الخصومة سيما بالنسبة لما يعود عليها بالنفع أخذا بالقاعدة المقررة التي تقضى بأن التركة غير قابلة للتجزئة ويمثلها أحد الورثة ، وعلى ذلك يتعين رفض هذا الدفع" ، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ، ذلك أنه لما كان استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو أن يكون شركة واقع فيما بينهم فتربط الضريبة على كل وارث باسمه عن نصيبه في أرباح المنشأة ويكون لهذا الوارث أن يطعن في الربط الخاص به إلا إذا كان الوارث قد أناب غيره في ذلك ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه ، وكانت القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن المطعون عليه يمثل التركة جميعها

في الخصومة رغم ما هو ثابت من أن ربط الضريبة موضوع النزاع لا شأن له بأرباح حققها المورث قبل وفاته ، وإنما يتعلق الربط بأرباح التي حققها ورثته من نشاطهم التجاري الذي باثروه باستغلال نصيبهم الذي آل إليهم من المورث في ما كينات الري والطحين عن السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ وهي فترة لاحقة على وفاته ، ورتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لمن عدا المطعون عليه من الورثة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص . وإذا لم يتحقق الحكم مما إذا كان المطعون عليه قد ناب عن باقي ورثة المرحوم حسن سري في إجراءات الخصومة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد  
أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " إلغاء الضريبة " .  
تمسرة .

صندوق التأمين والمعاشات الخاص بسماسة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن .  
اشتراك السماسر فيه . إختياري . المبالغ التي يدفعها العضو لهذا الصندوق . لا تعد  
من التكاليف الجائر خصمها من وعاء الضريبة . اختلاف هذه المبالغ عن تلك التي تستقطعها  
المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها  
من الأنظمة . علة ذلك .

مفاد نصوص المواد ٦ ، ٨ ، ٩/٤ من القانون النظامي لصندوق التأمين  
والمعاشات الخاص بسماسة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن —  
الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ — مرتبطة ،  
أن الاشتراك في الصندوق المذكور ليس إجباريا على السماسر ، وإنما هو حق  
إختياري له إن شاء استعمله وإن شاء أهمله ، ولما كانت المبالغ التي يدفعها  
العضو لهذا الصندوق قصد بها منفعة العضو وأن يستفيد بها عند تقاعده  
أو ينتفع بها ورثته بعد وفاته ، فإن مقتضى ما تقدم أن هذه المبالغ لا تتصل  
إتصالا وثيقا بمباشرة مهنة السماسر وليست لازمة للحصول على الربح حتى تعتبر  
من التكاليف الجائر خصمها ، ولا محل للاستشهاد في هذا الخصوص بالمبالغ  
التي تستقطعها المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير  
أو الإدخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة ، ذلك أنه طبقا للقانون رقم ٣٨٦  
لسنة ١٩٥٦ المعدل لسنة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يشترط حتى تعتبر



هذه المبالغ في حكم التكاليف التي تخصم من الأرباح " أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لأئحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ، أو مستثمرة لحسابه الخاص " وهذا الوصف لا يصدق على المبالغ المدفوعة لحساب صندوق التأمين والمعاشات الخاص بالسماحة ، لأن العضو هو الذي يدفعها بقصد منفعة على ما سلف البيان ، هذا إلى أنها ليست مستقلة عن أموال المنشأة ولا تستثمر لحساب الصندوق الخاص ، إذ طبقا للمادة الثانية عشرة من القانون النظامي للصندوق ترصد في آخر ديسمبر من كل سنة حصيلة اشتراك الإيداع المدفوعة للصندوق خلال السنة وفقا للفقرة ( ج ) من المادة الحادية عشرة من القانون النظامي ، ويوزع عشر تلك الحصيلة بالتساوي على أعضاء الصندوق الموجودين في آخر ديسمبر من السنة ، لما كان ما تقدم فإن المبلغ موضوع النزاع لا يعتبر من التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب مينا البصل قدرت أرباح المطعون عليه — وهو سمسار أقطان — عن نشاطه في أعمال السمسرة في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ بمبلغ ٩٥٦ ج و ١٩٥ م وأخطرت به هذا التقدير ، وإذا اعترض طالبا استبعاد المبلغ المستقطع من إيراده لحساب صندوق التأمين والمعاشات الخاص بسماحة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن وقدره ٥٦ ج و ٧٨٦ م بإعتباره مكلفا على الربح وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥ بإجابة المطعون عليه إلى طلبه ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٠ تجارى اسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا

القرار طالبة إلغاء فيما قضى به من استبعاد مبلغ ٥٦ ج و ٧٨٦ م من إيراد المطعون عليه عن سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ والحكم بتأييد تقديرات المأمورية لأرباحه في السنة المذكورة بمبلغ ٩٥٦ ج و ١٩٥ م ، بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٣ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . إستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤ لسنة ١٨ ق تجارى الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٠ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن لأنه أعلن بتقرير الطعن في ١٩٦٥/٨/٥ ولم تودع الطاعنة أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة في الميعاد القانوني وطلب في الموضوع رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعنة قامت بتاريخ ١٩٦٥/٨/٥ وإثر صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه ثم أودعت أصل ورقة الإعلان والمذكرة الشارحة قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠ خلال الميعاد الذى انفتح بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فيكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن ما يدفعه المطعون عليه إلى صندوق مماسة بورصة الاسكندرية يعتبر من التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه إذ أن التكاليف التى تقضى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بنخصمها من وعاء الضريبة هى المصاريف التى تتصل بمباشرة المهنة إتصالا وثيقا واللازمة للحصول على الربح أو حفظه ، ولا يعد المبلغ موضوع النزاع من هذا القبيل لأن المطعون عليه يدفعه لصالحه هو وورثته من بعده فلا يجوز خصمه من الربح ، ولا محصل للقياس ، حسبما ذهب إليه الحكم

على ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ سالفه الذكر معدلة بالقانون رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ لأن ما يعتبر من الكاليف في حكم هذا النص هو ما تدفعه المنشآت لحساب صناديق اتوفير أو الإدخار أو المعاش أو غيرها مقابل التزامها بمكفآت نهاية الخدمة لموظفيها ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للمطعمون عليه لأنه لا يتصور التزامه قبل نفسه بمكافأة نهاية خدمته .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون النظامى لصندوق التأمين والمعاشات الخاص بسماسرة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن " أعضاء الصندوق هم الذين يقبلون من بين أعضاء رابطة سماسرة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن المشهورة لأحتها الأساسية تحت رقم ١٦٧ اسكندرية بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦ " ، وتنص المادة الثامنة منه على أنه " يعرض طلب العضوية — عضوية الصندوق — على مجلس الإدارة في أول جلسة يعقدها بعد وصول الطلب ولا يجوز لمجلس الإدارة قبول الطلب ما لم يكن مقدمه عضواً بالرابطة وفي حالة قبول الطلب يخطر طالب العضوية بالقبول ويسدد اشتراكه الثابت واشتراك الادخار الخاص به وذلك ابتداء من الشهر التالى لتاريخ موافقة مجلس الإدارة ويعتبر تاريخ دفع أو خصم أى اشتراك شهرى هو تاريخ الانضمام للصندوق " ، وتنص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة على أنه " تزول صفة العضوية من كل مشترك بالصندوق إذا توقف عن تسديد اشتراكات ثلاثة أشهر متتالية " ، وكان مفاد هذه النصوص مرتبطة أن الاشتراك فى الصندوق المذكور ليس إجبارياً على السمسار ، وإنما هو حق اختيارى له إن شاء استعمله وإن شاء أهمله ، ولما كانت المبالغ التى يدفعها العضو لهذا الصندوق قصد بها منفعة العضو وأن يستفيد بها عند تقاعده أو ينتفع بها ورثته بعد وفاته ، وكان مقتضى ما تقدم أن هذه المبالغ لا تتصل اتصالاً وثيقاً بمباشرة مهنة السمسار ، وليست لازمة للحصول على الربح حتى تعتبر من التكاليف الجائز خصمها . لما كان ذلك وكان لا محل لاستشهاد الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص بالمبالغ التى تستقطعها المنشآت



من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة ، ذلك أنه طبقا للقانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يشترط حتى تعتبر هذه المبالغ في حكم التكاليف التي تخصم من الأرباح " أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص " . وكانت المبالغ المدفوعة لحساب صندوق التأمين والمعاشات الخاص بالسياسة لا يصدق عليها الوصف السابق لأن العضو هو الذي يدفعها بتصد مفعته على ما سلف البيان ، هذا إلى أنها ليست مستقلة عن أموال المنشأة ولا تستثمر لحساب الصندوق الخاص ، إذ طبقا للمادة الثانية عشرة من القانون النظامي للصندوق ترصد في آخر ديسمبر من كل سنة حصيلة اشتراك الادخار المدفوعة للصندوق خلال السنة وفقا للفقرة ( ج ) من المادة الحادية عشرة من القانون النظامي ، ويوزع عشر تلك الحصنة بالنسبة على أعضاء الصندوق الموجودين في آخر ديسمبر من السنة . لما كان ما تقدم فإن المبلغ موضوع النزاع لا يعتبر من التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء انضريبة طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم خصم مبلغ ٥٦ ج و ٧٨٦ م من أرباح المطعون عليه عن سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ واعتبار أرباح هذه السنة مبلغ ٩٥٦ ج و ١٩٥ م .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين : عبد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) - نقض . " أسباب الطعن " . عمل .

النسب الموجه إلى ما ورد في الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم الاستئنافي المطعون فيه . عدم قبوله . مثال في دعوى همالية .

(ب) عمل . " انتهاء عقد العمل " .

المدارس الخاصة . التزامها باتباع إجراءات تأديب المدرسين والموظفين الفنيين الواردة بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وقرارات وتعليمات وزارة التربية والتعليم في شأن تنظيم هذه المدارس . تطبيق أحكام قانون العمل في شأن إنهاء عقود هؤلاء المدرسين والموظفين الفنيين . صحيح .

١ - إذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه ، أنه وإن انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في منطوقه - برفض طلب بطلان قرار فصل الطاعن - إلا أنه لم يبين الأسباب التي استند إليها من أن الطاعن أصيب بمرض جعله غير كفه للتدريس وأن قرار الفصل له ما يبرره ، بل أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على دعامة مستقلة حاصلها أن المطعون عليها الأولى فصلت الطاعن تطبيقاً لما تقضى به القواعد العامة من جواز إلغاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه ، وأنه لا محل لإجابة الطاعن إلى طلبه العودة إلى العمل لأن حالته ليست من الحالات التي يجوز فيها ذلك ، ونفى الحكم بنفسه عن بحث مستندات

الطرفين وتوافر المبرر لإنهاء العقد ، لاتصال هذا الأمر بموضوع طلب التعويض الذى لم يتم الفصل فيه بعد — أمام محكمة أول درجة — لما كان ذلك فإن النعى بأن المستندات المقدمة غير موقع عليها وتتناقض مع المستندات الرسمية الصادرة من المنطقة التعليمية وأن هذا القضاء يفصح مسبقا عن رأى المحكمة فى موضوع طلب التعويض الذى لم يفصل فيه بعد ، يكون موجها إلى ما ورد فى الحكم الابتدائى ، وهو ما لم يأخذه الحكم المطعون فيه ، وبالتالى يكون غير مقبول .

٢ — إنه وإن كان على إدارة المدارس الخاصة إتباع الإجراءات والقواعد التى نص عليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى المواد من ٣٢ إلى ٤١ بشأن تأديب الموظفين فى تلك المدارس ، وكذلك تنفيذ ما أوجبه المشرع فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون وفى المادة ٢٧ من لائحته التنفيذية الصادرة بها القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ من إتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التى تصدرها وزارة التربية والتعليم فى شأن تنظيم المدارس الخاصة ومن بينها القرار الوزارى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لما كانت الفقرة ثانيا من المادة الأولى من القرار الوزارى الأخير بعد أن حددت الأسباب التى تميز بإنهاء عقود المدرسين والموظفين الفنيين بالمدارس الخاصة أضافت ” وذلك كله دون الإخلال بالأحكام والحقوق المقررة بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل “ ، مما مفاده أنه يجوز تطبيق أحكام قانون العمل على هؤلاء المدرسين والموظفين الفنيين . ولما كان مجال بحث نطاق التزام رب العمل بما يفرضه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفذة له ، إنما يكون عند التصدى للفصل فى طلب التعويض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لهذا البحث ، لأنه كان بصدد نظر طلب بطلان قرار الفصل دون طلب التعويض الذى لم يفصل فيه بعد ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة الشويس الابتدائية ضد الجمعية الخيرية اليونانية ووزارة التربية والتعليم — المطعون بهما — طالبا الحكم بإعلان قرار فصله الصادر من المطعون عليها الأولى بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ وإعادته إلى عمله مع صرف راتبه عن المدة من تاريخ الفصل بواقع الشهر الواحد مبلغ ٢٢ ج و ١٥٠ م حتى صدور الحكم، وإلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع له مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض عن فصله التعسفى وذلك في مواجهة المطعون عليها الثانية. وشرح دعواه قائلاً إنه التحق بوظيفة مدرس للغة العربية ومواد الثقافة القومية بمدرسه الجمعية الخيرية اليونانية بمدينة السويس — المطعون عليها الأولى — بعقد عمل غير محدد المدة منذ سنة ١٩٤٩ وبلغ راتبه ٢٢ ج و ١٥٠ م شهريا وكان يقوم بعمله على خير وجه تشهد بذلك تقارير وزارة التربية والتعليم — المطعون عليها الثانية — التى لها سلطة الإشراف على المدارس الخاصة ، غير أنه فوجئ، فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ بإخطاره بقرار مجلس إدارة الجمعية بالإسغناء عن خدماته إعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٦٣ ، وإذ وقع قرار الفصل باطلا فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان. ردت المطعون عليها الأولى بأنها فصلت الطاعن من العمل لإصابته بمرض عصبي شديد جعله غير قادر على التدريس ، وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الشق الاول من الطلبات الخاص بإعلان قرار الفصل والإعادة إلى العمل وحددت جلسة لنظر طلب التعويض . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١١٤ لسنة ٨١ ق القاهرة، ومحكمة الإستئناف حكمت فى ١٧ من فبراير

سنة ١٩٦٥ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أيدت حكم محكمة أول درجة الذي رفض طلبه بإبطال قرار الفصل على سند من القول بأن له ما يبرره مستخلصا ذلك من مستندات منسوب صدورها إلى المنطقة التعليمية بمحافظة السويس تشير إلى أن حانة الطاعن الصحية والعصبية لا تسمح له بالاستمرار في التدريس ، مع أن هذه المستندات غير موقع عليها وتتناقض مع المستندات الرسمية الصادرة من ذات المنطقة ، وتتعارض مع أقوال مدير المنطقة في تحقيقات مكتب العمل وهي في صالح الطاعن ، علاوة على أن هذا القضاء يفصح مسبقا عن رأي المحكمة في موضوع طلب التعويض الذي لم يفصل فيه بعد بما يؤدي إلى وجوب رفضه ، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بني قضاءه برفض طلب بطلان القرار الصادر بفصل الطاعن على قوله : " وإن المحكمة ترى بادي ذي بدء أنه وإن كان لرب العمل أن يفصل العامل في حدود الظروف والمبررات التي يدعيها إلا أن هذا كله خاضع لرقابة المحكمة والتقدير فيما إذا كان هذا الفصل صدر عن عسف أو غير عسف ، ولما كان يبين من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة أنها وإن كانت قد رفضت طلب البطلان إلا أنها أجلت الدعوى للمرافعة في موضوع التعويض ، الأمر الذي يجعل هذه المحكمة وإن كانت تقضي بتأييد حكم محكمة أول درجة في منطوقه الذي انتهى إليه فهي تقضي بهذا التأييد تطبيقا للقواعد العامة التي هي من إطلاقات سلطة رب العمل في الفصل ، ولا ترى المحكمة أن تنصدي لما سطرته محكمة أول درجة في حكمها من أن الفصل له ما يبرره طالما أنها أجلت الدعوى لسماع المرافعة في هذا الشأن . . . وأنه عن طلب المستأنف - الطاعن - الحكم بعودته إلى عمله فلا محل له إذ أن قراره فيعمله لم يكن بترتبا على حالة من الحالات التي توجب العودة إلى عمله " ولما كان



يبين مما أورده الحكم على النحو سالف البيان أنه وإن انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في منطوقه إلا أنه لم يتبين الأسباب التي استند إليها من أنه ثبت من الوقائع ومستندات الطرفين أن الطاعن أصيب بمرض جعله غير كفء للتدريس وأنه وقد تبين أن قرار الفصل له ما يبرره فلا محل لإجابة الطاعن إلى طلب الحكم بطلانه ، بل أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على دعامة مستقلة حاصلها أن المطعون عليها الأولى فصلت الطاعن تطبيقاً لما تقضى به القواعد العامة من أنه يجوز إلغاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه ، وأنه لا محل لإجابة الطاعن إلى طلبه العودة إلى العمل لأن حالته ليست من الحالات التي يجوز فيها ذلك ونأى الحكم بنفسه عن بحث مستندات الطرفين وتوافر المبرر لإنهاء العقد لانحلال هذا الأمر بموضوع طلب التعويض الذي لم يتم الفصل فيه بعد ، لما كان ذلك فإن النعي يكون موجهاً إلى ما ورد في الحكم الابتدائي ، وهو ما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم طبق قانون العمل وهو غير جائز تطبيقه وإن العلاقة بينه وبين المطعون عليها الأولى يحكمها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفذة له ، وتقضى المواد من ٣٢ حتى ٣٥ من هذا القانون بعدم جواز فصل أي مدرس بها إلا بعد الرجوع إلى المنطقة التعليمية التابع لها وإحالة إلى مجلس تأديب يسمع فيه دفاعه ، غير أن المحكمة لم تكن بتطبيق هذه المواد مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أنه وإن كان على إدارة المدارس الخاصة اتباع الإجراءات والقواعد التي نص عليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في المواد من ٣٢ إلى ٤١ بشأن تأديب الموظفين في تلك المدارس ، وكذلك تنفيذ ما أوجبه المشرع في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون ، وفي المادة ٢٧ من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ من اتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم في شأن تنظيم المدارس الخاصة ، ومن بينها القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لما كانت الفقرة ثانياً من المادة



الأولى من القرار الوزاري الأخير بعد أن حددت الأسباب التي تجيز إنهاء عقود المدرسين والموظفين الفنيين بالمدارس الخاصة أضافت " وذلك كله دون الإخلال بالأحكام والحقوق المقررة بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل " ، مما مفاده أنه يجوز تطبيق أحكام قانون العمل على هؤلاء المدرسين والموظفين الفنيين ، ولما كان مجال بحث نطاق التزام رب العمل بما يفرضه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفذة له إنما يكون عند التصدي للفصل في طلب التعويض ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لهذا البحث لأنه كان يصدد نظر طلب بطلان قرار الفصل دون طلب التعويض الذي لم يفصل فيه بعد ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ١٨٥ )

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٧ القضائية :

بيع . "دعوى صحة التعاقد" تسجيل .

تسجيل المشتري صحيفة دعواه بصحة التعاقد قيل أن يسجل المشتري الثاني من ذات البائع مقدمه .  
هذا التسجيل الأخير لا يحول دون الحكم لدعى بصحة مقدمه .

مؤدى نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر  
العقارى ، أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة  
التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد  
على هامش تسجيل الصحيفة ، من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت  
له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . ولم كان  
الطاعن قد سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل عقد المشتريين الآخرين الصادر  
من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له ، فإن الطاعن لا يحتاج بهذا  
التسجيل اللاحق لتاريخ تسجيل الصحيفة ، وبالتالي فلا يحول هذا التسجيل  
دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون ،  
يكون حجة على المشتريين الآخرين (١) .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن محمد حسن خليل — الطاعن — أقام الدعوى رقم ۳۳ سنة ۱۹۵۸ كلى الزقازيق ضد والده المرحوم حسن خليل ثم على ورثته من بعده وهما توحيد حسن إسماعيل عن نفسها وبصفتها ، وحورية . حسن خليل يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المبرم بينهما فى ۱۹۵۷/۱/۲ ، وقال شرحا للدعوى إنه بمقتضى العقد المذكور باع له والده ۱۶ قيراطا من الأرض الزراعية بالمدينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقبوض قدره " ۴۰۰ جنيه " وامتنع البائع عن تقديم المستندات اللازمة لتحرير العقد النهائى ، فأقام الدعوى بطلباته السابقة ، وسجل صحيفة بتاريخ ۱۹۵۸/۱/۱۸ — حيث تدخل فيها عبد العزيز أحمد عبد الفتاح وأخوته عبد الحميد ، فهمى ، كامل — المطعون عليهم من الثالث إلى السادس — طالبين الحكم برفضها استنادا إلى أنهم اشتروا إثني عشر قيراطا من القدر المبيع للمدعى ، وذلك بعقد مسجل فى ۱۹۵۹/۳/۵ صادر لهم من نفس البائع كما تدخل فيها رجب أحمد سقيط وولده محمد — المطعون عليهما السابع والثامن — طالبين رفضها تأسيسا على أنها اشترى ذات القدر المبيع للمدعى ضمن أطيان أخرى من نفس البائع بعقد مؤرخ ۱۹۵۷/۲/۱۲ أقاما بشأنه الدعوى رقم ۶۳۸ لسنة ۱۹۵۸ كلى الزقازيق للحكم بصحته ونفاذه وسجلا بصحفتها فى ۱۹۵۹/۴/۲۱ وتدخل فيها محمد حسن خليل طالبا رفضها بالنسبة للقدر المبيع له ، وبعد ضم الدعويين قضت المحكمة بنسب خبير لمعاينة أرض النزاع وتطبيق العقود المقدمة لبيان مدى تدخل المقادير فى بعضها ، وانتهى الخبر فى تقريره إلى أن العقد المؤرخ ۱۹۵۷/۱/۲ موضوع الدعوى الأولى ينطبق على القدر الوارد به تمام الانطباق ، وأن العقد المؤرخ ۱۹۵۷/۲/۱۲ موضوع الدعوى الثانية يدخل ضمن ط من القدر المذكور ، وأن عقد البيع المسجل فى ۱۹۵۹/۳/۵ الصادر لعبد العزيز أحمد



عبد الفتاح واخوته ينطبق على ١٢ ط من القدر المبيع لمحمد حسن خليل ،  
ثم عادت وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وتفى الصورية  
التي تمسك بها كل فريق ، وفي ١١/٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة (أولا) في الدعوى  
رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ كلى الزقازيق ١ - برفض الدفع بصورية عقد البيع  
الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٧/١/٢ ٢ - بصحة ونفاذ العقد المذكور المتضمن  
بيع المرحوم حسن خليل حسن مورث المدعى عليها توحيد حسن اسماعيل  
عن نفسها وبصفقتها وحورية حسن خليل للادعى محمد حسن خليل أطيانا زراعية  
مساحتها ١٦ ط مينة الحدود والمعالم بالعقد وصحيفة الدعوى لقاء ثمن  
قدره ٤٠٠ جنيه وذلك في مواجهة عبد العزيز ، وعبد الحميد ، وفهمى ، وكامل  
أحمد عبد الفتاح مع إلزام المدعى عليهم المذكورين والخصمين المتدخلين  
رجب أحمد سقيط ومحمد رجب أحمد سقيط المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش  
مقابل أنعاب الحماماء ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . ( ثانيا ) وفي الدعوى  
رقم ٦٣٨ سنة ١٩٥٨ كلى الزقازيق ١ - برفض الدفع بصورية عقد البيع  
الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٧/٢/١٢ . ٢ - برفض التصديق على محضر الصلح  
المقدم والمؤرخ ١٩٥٨/١٢/٨ ٣ - بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه  
والمتضمن بيع المرحوم حسن خليل للادعين رجب أحمد سقيط ومحمد رجب  
أحمد سقيط أطيانا زراعية مساحتها ٣ ف و ٢ ط مينة الحدود والمعالم بالعقد  
المذكور وبالصحيفة لقاء ثمن قدره ٢١٦٠ جنيه مع إلزام الخصم المتدخل محمد حسن  
خليل بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أنعاب الحماماء ورفضت ماعدا ذلك  
من الطلبات . استأنف المحكوم في مواجهتهم ( المطعون عليهم من الثالث  
إلى السادس ) هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاء ورفض  
الدعوى بالنسبة للإثنى عشر قيراطا التي اشتروها من نفس البائع ، وقد  
هذا الاستئناف برقم ١٣٣ سنة ٨ قضائية ، وفي ٨/١٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة  
( أولا ) بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف في الدعوى  
رقم ٦٣٨ سنة ٥٨ كلى الزقازيق ( ثانيا ) وبقبول الاستئناف المرفوع  
عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٥٨ كلى الزقازيق شكلا  
( ثالثا ) وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بإلغائه فيما قضى به  
في خصوص الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق من صحة ونفاذ عقد

البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٧/١/٢ الصادر من المرحوم حسن خليل حسن  
للمستأنف عليه الأول محمد حسن خليل بالنسبة للإثني عشر قيراطا ورفض الدعوى  
بالنسبة لهذا القدر وتأييده فيما عدا ذلك وبصحة العقد المذكور بالنسبة  
لأربعة قيراط لقاء ثمن قدره مائة جنيه وألزمت المستأنف عليه الأول  
المصروفات عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فطعن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير، وعرض الطعن  
على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب  
المطعون عليهم رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها  
وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى  
الطاعن بالنسبة للإثني عشر قيراطا استنادا إلى أن العقد المسجل في ١٩٥٩/٣/١٢  
الصادر للمطعون عليهم من الثالث إلى السادس يفضل عقد الطاعن الغير  
مسجل في القدر المبيع المشترك في العقدين الصادرين من بائع واحد بالرغم  
من تسجيل صحيفة الدعوى في تاريخ سابق على تسجيل العقد يكون قد خالف  
القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أهدر أثر تسجيل صحيفة دعوى صحة  
التعاقد المرفوعة من الطاعن الحاصل في ١٩٥٨/١/١٨ خلافا لما تنص عليه  
المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر  
العقارى التى يبين من نصوصها أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد يحفظ  
لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث إنه متى قضى له فيها بطلباته وتأثر  
بهذا الحكم طبقا للقانون فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل  
الصحيفة دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك عن البائع من تصرفات ، ويكون  
ذلك التسجيل مفضلا عن كل تسجيل لاحق له .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦  
الخاص بتنظيم الشهر العقارى بعد أن يبين في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى  
التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد ، ونص في المادة  
السابعة عشرة منه على أنه " يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة أو التأشير بها

أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها "ومؤدى ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، ولما كان الطاعن قد سجل صحيفة دعواه بتاريخ ۱۸ / ۱ / ۱۹۵۸ قبل تسجيل عقد المطعون عليهم من الثالث إلى السادس الحاصل فى ۵ / ۳ / ۱۹۵۹ الصادر من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له ، فإن الطاعن لا يحتاج بهذا التسجيل اللاحق لتاريخ تسجيل الصحيفة ، وبالتالي فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده ، حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على المطعون عليهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون مخطئاً فى القانون ، ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم الابتدائى .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ودخيرة المادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

(١٨٦)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٧ القضائية :

تنفيذ عقارى . تسجيل . ملكية . خلف .

تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . عدم الاحتجاج بتصرف المدين قبل الدائنين والراسى عليه  
المزاد . تسجيل حكم نزع الملكية . أثره . حفظ تسجيل التنبيه من السقوط . المادتان ٥٤٠ و ٦١٦  
من قانون المرافعات السابق .

من المقرر سواء أثناء سريان قانون المرافعات القديم أو عملاً بالمادة ٦١٦  
من قانون المرافعات السابق ، أنه ينبغي على تسجيل تنبيه نزع الملكية ،  
ألا يحتج بتصرف المدين أو الحائز في وجه من قصد القانون حمايتهم من  
أثره ، وهم الدائنون الذين تعلق حقهم بالتنفيذ ، والراسى عليه المزاد  
باعتباره خلفاً لهم . وقد رتب المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم  
على تسجيل حكم نزع الملكية ، حفظ تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط ،  
ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج على البنك الراسى عليه المزاد بالتصرف  
الصادر من مدينه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ،  
وقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه من البنك ، رغم حفظه  
بتسجيل حكم نزع الملكية استناداً إلى أن حكم مرمى المزاد لم يسجله البنك  
إلا في ١٤/٤/١٩٥٩ بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه من المطعون  
عليه الأول عن ذات العقار في ٢٢/٣/١٩٥٤ ، وحاج البنك الراسى عليه  
المزاد بالتصرف الصادر من المدين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وبإجراءات

التنفيذ المتخذة — من المطعون عليه الأول — ضد من صدر له هذا التصرف رغم انتقال ملكية العين موضوع النزاع للبنك الطاعن بتسجيل حكم مرمى المزاد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن عبد العظيم أحمد العسال — المطعون عليه الأول — اتخذ بموجب الحكمين الصادرين له ضد مدينه عبد المحسن يس عبد محمود أبو السعود — المطعون عليه الثاني — في ۹/۲۹ ، ۱۱/۲۹ / ۱۹۵۳ في الدعويين رقمي ۲۰۶ ، ۵۰۶ سنة ۱۹۵۳ كلى الفيوم إجراءات التنفيذ العقارى على ۴ ف و ۱۰ ط على اعتبار أنها مملوكة لهذا المدين وأعلنه بتقنيه نزاع الملكية في ۱۹۵۴/۲/۲۵ ومجمله في ۱۹۵۴/۳/۲۲ ، ثم أودع قائمة شروط البيع في ۱۹۵۴/۷/۵ ، وفي ۱۹۵۴/۸/۱۹ أقام البنك الطاعن الاعتراض رقم ۶۸ سنة ۱۹۵۴ كلى الفيوم ضد مباشر الإجراءات ومدينه ووزارة الأوقاف المطعون عليهم . طالباً الحكم بإيقاف إجراءات البيع ، استناداً إلى أن العين المنفذ عليها والمبينة بالقائمة كانت مرهونة له مع أطيان أخرى رهنا رسمياً من المرحوم محمود أبو السعود تأميناً لدين له على مدينه المذكور وأنه بسبب عدم وفاء هذا المدين وورثته من بعده بذلك الدين اتخذ ضد هؤلاء الورثة إجراءات نزاع ملكية العين المرهونة وحكم بترع ملكيتها في ۱۹۴۳/۵/۲۲ ، ورسا مزادها عليه في ۱۹۵۳/۱۰/۱۹ في القضية رقم ۳۰۴ سنة ۴۸ بيوع كلى الفيوم ولقد اختتم المطعون عليه الثاني في إجراءات التنفيذ بوصفه حائزاً لتلك العين ، ودفع المطعون عليه الأول بأن العين المنفذ عليها لا تدخل ضمن الأطيان التي رسا مزادها على البنك الطاعن في القضية رقم ۳۰۴ سنة ۱۹۴۸ بيوع كلى الفيوم ، وبتاريخ ۱۹۵۴/۱۱/۳۰ حكمت المحكمة

قبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالفيوم لمعاينة الأرض محل النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها لمعرفة ما إذا كانت الأرض المذكورة ملكا للبنك المعارض ضمن أطيان أخرى رسا مزادها عليه في ١٩٥٣/١٠/١٩ في القضية رقم ٣٠٤ سنة ٣٨ بيوع كلى الفيوم أم أنها ليست من ممتلكاته، وقدم الخبير المتدب تقريراً انتهى فيه إلى أن الأطيان المبينة بالقائمة تدخل ضمن الأطيان التي رسا مزادها على البنك المعارض، واعتراض المعارض ضده الأول على التقرير وأصر على أن العين المنفذ عليها لا تدخل في تلك الأطيان واستدل على ذلك بأنه لم يرد بشهادة التصرفات التي استخرجها ما يفيد وجود رهن أو اختصاص للبنك عليها، وبأنها مكلفة بإسم مدينه وليست بإسم مدين البنك، ونعى على الخبير إكتفائه بتطبيق مستندات البنك دون مستنداته، وفي ١٩٥٥/١١/١٧ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية للخبير لإتمامها بتطبيق مستندات المعارض ضده الأول (المطعون عليه الأول) على العين موضوع الدعوى وقدم الخبير ملحقاً لتقريره انتهى فيه إلى أن الأطيان المبينة بمستندات المعارض ضده الأول تقع ضمن الأطيان التي رسا مزادها على البنك العقاري في ١٩٥٣/١٠/١٩ في القضية رقم ٣٠٤ سنة ٣٨ بيوع كلى الفيوم في حكم مرسى المزااد الذي صدر في مواجهة المعارض ضده الثانى بصفته وارثاً وحائزاً، وفي ١٩٥٩/٦/٢٥ حكمت المحكمة في موضوع الاعتراض برفضه والاستمرار في إجراءات البيع استناداً إلى أن حكم مرسى المزااد رقم ٣٠٤ سنة ٣٨ بيوع كلى الفيوم الصادر في ١٩٥٣/١٠/١٩ لم يسجل إلا في ١٩٥٩/٤/١٤ بعد تاريخ إجراءات التنفيذ المعارض عليها . استأنف البنك هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠ سنة ٢٠ ق، وفي ١٩٦٠/٣/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم استناداً إلى أن دعوى الاعتراض ليست محلاً لبحث الملكية، وأن وسيلة البنك هي رفع دعوى استحقاق، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٨١ سنة ٣٠ ق، وفي ١٩٦٥/١/٢٨ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف استناداً إلى أن محكمة الاستئناف قد خالفت القانون بتقريرها أن دعوى الاعتراض ليست محلاً لبحث الملكية لأن مبنى منازعة الطاعن تخلف شرط من الشروط الموضوعية بصحة التنفيذ، وهو كون العقار مملوكاً للمدين



المحجوز عليه وتلك من أوجه البطلان التي تبدى بطريق الاعتراض على القائمة والتي تملك محكمة الاعتراض الفضل في موضوعها ، وفي ١٩٦٦/١٢/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وطلبت المطعون عليها الثالثة إخراجها من الطعن بلا مصاريف ولم يحضر المطعون عليه الثاني ولم يقدم مذكرة بدفائه وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين ( أولهما ) أنه قضى بالاستمرار في التنفيذ الذي باشره المطعون عليه الأول على الأطيان موضوع النزاع باعتبارها مملوكة لمدينة المطعون عليه الثاني ، في حين أنها مملوكة للبك الطاعن بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر لصالحه ضد مدينة محمود أبو السعود المالك الأصلي لهذه الأطيان والتنفيذ لا يرد إلا على عقار مملوك للمدين ، ولا ينال من ملكية البك الطاعن للأطيان المذكورة أنه تأخر في تسجيل حكم مرسى المزاد الصادر لصالحه إلى أن سجل المطعون عليه الأول تنبيه نزع الملكية . ( وثانيهما ) أن ما انتهى إليه الحكم من أن تسجيل البك لتنبيه نزع الملكية المعلن في أغسطس سنة ١٩٤٠ قد سقط لتجاوزه ميعاد ال ١٦٠ يوما المنصوص عليها في المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم وتراخيه في تسجيل حكم مرسى المزاد إلى يوم ١٩٥٩/٤/٣ هو منه خطأ في تطبيق القانون ، لأن المادة ٥٤٠ مرافعات المشار إليها إنما ترتب سقوط التنبيه على عدم تسجيل الحكم الصادر بنزع الملكية في الميعاد المذكور لا على التأخير في تسجيل حكم مرسى المزاد ، وإذا كان البنك الطاعن قد أعلن تنبيه نزع الملكية في ١٩٤٠/٨/١٢ وسجله في ١٩٤٠/١١/٢٦ ثم أعاد تسجيله في ١٩٤١/٩/١٠ ، ١٩٤٣/٤/٣ وأعقب ذلك بتسجيل حكم نزع الملكية في ١٩٤٣/٥/٢٢ فإنه يكون قد حافظ على حقه وفقا للقانون ، واستقرت له ملكية العقار دون أن تتأثر بميعاد السقوط المنصوص عليه في المادة المذكورة .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على قوله " ... .. " وجدير بالتنويه القول بأن المستأنف عليه الأول وقت أن باشر إجراءات التنفيذ لم تكن ملكية العقار المتخذة عليه الإجراءات قد انتقلت بعد إلى البنك المعترض، ذلك أنه من المقرر قانوناً إن الملكية لا تنتقل إلى الراعى عليه المزاد إلا بتسجيل حكم مرسى المزاد عملاً بنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري، وذلك سواء فيما بين المشتري والبائع أم بالنسبة للغير، والثابت أن حكم مرسى المزاد لم يسجل إلا في ١٩٥٩/٤/٣ بينما أن المستأنف عليه قد باشر إجراءات التنفيذ في ١٩٥٤/٢/١٥، فضلاً عن أن تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي كان قد أجراه البنك المستأنف عندما باشر الإجراءات التنفيذية على العقار كان قد سقط بنص المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم التي تمت في ظلها هذه الإجراءات، والتي تقضى بأنه " يسقط تسجيل التنبيه بكل آثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية في ميعاد مائة وستين يوماً " ذلك أن البنك اتخذ إجراءات نزع الملكية بإعلان التنبيه في ١٢ ، ١٥ ، ٢٢ / ٨ / ١٩٤٠ ولم يتم تسجيل حكم مرسى المزاد إلا في ١٩٥٩/٤/١٤ ولم يثبت من الأوراق أنه قام بتجديد تسجيل هذا التنبيه وبالتالي فلا جناح على المستأنف عليه الأول إن هو سار في إجراءات التنفيذ على ذات العقار على النحو الثابت بالأوراق " وهذا الذي قرره الحكم يخالف الثابت في الأوراق وينطوي على خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الثابت في واقعة الدعوى أن محمود أبو السعود كان قد رهن الأتيان موضوع النزاع رهناً رسمياً مع أتيان أخرى لصالح شركة الرهن العقاري التي حل محلها البنك العقاري الزراعى المصرى وفاء لدين لها عليه، ولما لم يقم بالسداد اتخذ البنك ضده إجراءات التنفيذ العقاري على هذه الأتيان، وأعلن تنبيه نزع الملكية في ١٩٤٠/٧/١٢ وسجل هذا التنبيه في ١٩٤٠/١١/٢٦، ثم أعاد تسجيله في ١٩٤١/٩/١٠ وفي ١٩٤٣/٤/٣، ولما حكم في ١٩٤٣/٥/٢٢ بنزع الملكية سجل قلم الكتاب هذا الحكم في تاريخ صدوره، ثم قصر قاضى البيوع البيع على مساحة من تلك المحكوم بنزع ملكيتها تشمل الأتيان موضوع النزاع، ثم أعلن ورثة المدينين والحائزين ومن بينهم عبد المحسن يس محمود أبو السعود مدين المطعون عليه الأول الذى لم يعترض على إجراءات التنفيذ وفي ١٩٥٣/١٠/١٩ حكم قاضى



اليوم ببيع المساحة المذكورة على البنك طالب البيع مع أمر واضع اليد بتسليمها وتم التسليم في ١٩٥٥/٧/٢٣ كما تم تسجيل حكم مرسى المزاد في ١٩٥٩/٤/١٤ وإذ كان الثابت من تقرير الخبير المتدب في الدعوى ومن بيانات الشهر العقاري المدونة على حكم مرسى المزاد أن من بين الأطيان الراسي مزادها على البنك ٤ ف و ١٠ ط مكلفة باسم عبد المحسن يس محمد محمود أبو السعود المطعون عليه الثاني، والذي كان قد اشتراها بعقد مسجل من المدين الأصلي بعد اتخاذ إجراءات نزع الملكية وأعلن بحكم مرسى المزاد، وكان من المقرر سواء أثناء سريان قانون المرافعات القديم أو عملاً بالمادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق أنه ينبنى على تسجيل تنبيه نزع الملكية ألا يحتاج بتصرف المدين أو الخائز في وجه من قصد القانون حمايتهم من أثره وهم الدائنون الذين تعلق حقهم بالتنفيذ والرأسي عليه المزاد باعتباره خلفاً لهم، وكانت المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم قد رقت على تسجيل حكم نزع الملكية حفظ تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط وكان لا يجوز الاحتجاج على البنك بالتصرف الصادر من مدينه إلى المطعون عليه الثاني مدين المطعون عليه الأول والذي لم يسجل تنبيه نزع الملكية الموجه منه لمدينه إلا في ١٩٥٤/٣/٢٢، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه من البنك رغم حفظه بتسجيل حكم نزع الملكية استناداً إلى أن حكم مرسى المزاد لم يسجل إلا في ١٩٥٩/٤/١٤ وحاج البنك الراسي عليه المزاد بالتصرف الصادر من المدين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وبإجراءات التنفيذ المتخذة ضد من صدر له هذا التصرف رغم انتقال ملكية العين موضوع النزاع للبنك الطاعن بتسجيل حكم مرسى المزاد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية كما وأن الموضوع صالح للفصل فيه، ولم تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بإيقاف إجراءات البيع .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ،  
ومل عبد الرحمن .

( ١٨٧ )

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) نقض . " أسباب الطعن " . إثبات . " عبء الإثبات " .

• عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم السابق الصادر في شكل الاستئناف .  
• النعى على هذا القضاء . طار عن الدليل .

( ب ) حكم . " عيوب التدليل . ما بعد قصورا " . حيازة . خلف .  
ملكية . تقادم . " تقادم مكسب " .

ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف . شرطه . قيام رابطة قانونية بين  
الحيازتين . عدم بيان الحكم لهذه الرابطة . قصور .

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في شكل الاستئناف بالحكمين  
السابقين على الحكم الصادر في الموضوع ، وكان النعى على ماورد في هذين الحكمين  
من قضاء بصحة الاستئناف من حيث الشكل ، يستلزم تقديم الصورة الرسمية لكل  
من هذين الحكمين ، وكان الطاعنان لم يقدموا بملف الطعن سوى الصورة الرسمية  
لحكم الصادر في موضوع الاستئناف ، وهى خالية من كل ما تحتاج إليه محكمة  
النقض للتحقق من صحة الطعن ، فإن الطعن يكون عاريا عن الدليل .

٢ - الأصل في الحيازة أنها لصاحب اليد ، يستقل بها ، ظاهرا فيها بصفته  
صاحب الحق ، ويتعين عند ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف ،  
قيام رابطة قانونية بين الحيازتين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى

في قضائه على ضم مدة حيازة المطعون عليه إلى مدة حيازة سلفه ، ورتب على ذلك تقريره ، بأن المطعون عليه قد استكمل المدة اللازمة لتملك العقار موضوع النزاع بمضى المدة الطويلة المكتسبة للملكية دون أن يبين الرابطة القانونية التي تميز ضم مدة الحيازتين ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن أحمد حسن إبراهيم وجورجي ميخائيل داود أقاما الدعوى رقم ٧٠٨ سنة ١٩٦٠ مدني كلي الجيزة طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما للأرض موضوع عقد البيع المشرع برقم ٦٧٩٧ الجيزة في ١٤/٩/١٩٥٢ وكف منازعة المدعى عليه الأستاذ محمود عبد اللطيف عبد الجواد لهما فيها . دفع المدعى عليه الدعوى بأنه اشترى هذه الأرض من نصر سالم الذي تملكها بوضع اليد الطويل المكتسب للملكية ، كما دفع بصورية عقد المدين المشرع ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا هندسيا من مكتب الخبراء لتطبيق عقود الطرفين على الطبيعة وتحقيق وضع يد المدعى عليه ، عادت وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت بتثبيت ملكية المدعين للأرض وكف منازعة المدعى عليه لهما فيها ، استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٠٩١ سنة ٨١ قضائية . وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة لمحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولان بأن المطعون عليه أعلن صحيفة الاستئناف في مكتب الأستاذ هنري جرجس باعتبارها محلاً مختاراً لهما، مع أنها لم يتخذها كذلك في ورقة إعلان الحكم على ما تقضى به المادة ۳۸۰ من قانون المرافعات القديم، وهذا فضلاً على أن هذا التوكيل اقتصر عمله على تقديم صحيفة الدعوى وحدها دون مباشرة الدعوى أمام الخبير والمحكمة، وأنه يترتب على اعتبار إعلان صحيفة الاستئناف باطلاً اعتبار الاستئناف غير قائم وسقوط الحق في الاستئناف بمضي مواعيد الطعن، كما تبطل الأحكام الصادرة فيه بسبب عدم انعقاد الخصومة لمخالفة إجراءاتها لأحكام القانون.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت في ۱۸ أبريل سنة ۱۹۶۵ وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المسئنف ومسلقه من قبله وضع اليد على الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية، كما قضت في ۳۰ يناير سنة ۱۹۶۶ برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف، ثم قضت في موضوع الاستئناف بالحكم المطعون فيه، وهو ما يبين منه أن المحكمة كانت قد فصلت في شكل الاستئناف بالحكمين السابقين على الحكم الصادر في الموضوع، ولما كان النعي على ما ورد في هذين الحكمين من قضاء بصحة الاستئناف من حيث الشكل يستلزم تقديم الصورة الرسمية لكل من هذين الحكمين، وكان الطاعنان لم يقدموا بملف الطعن سوى الصورة الرسمية للحكم الصادر في موضوع الاستئناف وهي حالية من كل ما تحتاج إليه محكمة النقض للتحقق من صحة الطعن، فإن النعي يكون عارياً عن الدليل.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في باقي أسباب الطعن القصور، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بتلك المطعون عليه الأرض موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية على ما ثبت له من أقوال شهود الإثبات من أن المطعون عليه ومسلقه من قبله يضع اليد على الأرض موضوع النزاع مدة تزيد على الخمس عشرة سنة بنية



التملك وبالشروط الواجبة قانونا لا كتساب الملكية في حين أن الحكم لم يبين  
الدليل على انتقال الحق إلى المطعون عليه حتى يمكن ضم مدة وضع يده إلى مدة  
وضع يد سلفه .

وحيث إن هذا النقص صحيح ، ذلك أن الأصل في الحيازة أنها لصاحب  
اليد يستقل بها ظاهرا فيها بصفته صاحب الحق ، وأنه يتعين عند ضم مدة  
حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف قيام رابطة قانونية بين الحيازتين ،  
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على ضم مدة  
حيازة المطعون عليه إلى مدة حيازة نصر سالم ورتب على ذلك تقريره بأن  
المطعون عليه قد استكمل المدة اللازمة لتملك العقار موضوع النزاع بمضي المدة  
الطويلة المكسبة للملكية دون أن يبين الرابطة القانونية التي تجيز ضم مدة الحيازتين ،  
فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،  
ومحمد سيد أحمد حاد .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٧ القضائية :

نقل بحرى . معاهدات " معاهدة بروكسل " . عرف . مسئولية .  
" مسئولية عقديه " .

مسئولية الناقل من عجز الطريق . خضوعها لأحكام معاهدة بروكسل . إعفاء الناقل من المسئولية  
إذا لم يتجاوز العجز النسبة التي جرى بها العرف . شرطه . ألا يكون العجز ناتجاً عن خطأ  
الناقل أو تابعه .

طبقاً للسادة ٣/٤ من معاهدة بروكسل — الخاصة بسندات الشحن التي  
وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ — لا يسأل الناقل أو السفينة  
عن الهلاك أو التلف الناتج عن العجز في الحجم أو الوزن أو أى هلاك أو تلف  
آخر ناتج عن عيب خفى أو من طبيعة البضاعة أو عيب خاص بها . وإذا كان  
عجز الطريق ينطبق عادة على البضائع التي تجف مع الزمن كالحبوب وغيرها ،  
وتحدد نسبة العجز وفقاً للعادات التجارية فيعفى الناقل من المسئولية ، إذا لم يتجاوز  
العجز النسبة التي جرى بها العرف ، فإذا تجاوز هذه النسبة خففت المسئولية  
بمقدار النسبة المسموح بها ، ويعرض صاحب البضاعة عن الباقي ، ولا يتحمل الناقل  
المسئولية عن تعويض العجز جميعه إلا إذا أثبت الشاحن أو المرسل إليه أن هذا  
العجز ناتج عن خطأ الناقل أو أحد تابعيه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن وزارة التموين أقامت الدعوى رقم ۲۹۳ سنة ۱۹۶۱ تجارى كلى بور سعيد ضد شركة القناة للتوكيلات الملاحية طالبة: الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ۱۹۸۳ ج و ۳۹۹ م مع الفوائد القانونية بواقع ۰.۵٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات ، وقالت شرحا لدعواها إنها اتفقت مع الشركة على أن تنقل لها ۲۰۰ و ۶۱۷۲ طن أذرة أمريكى على البانعة ” بيدفورد فيكتورى “ التابعة لها ، وإذ وصلت البانعة ميناء بور سعيد فى ۱۴/۸/۱۹۶۱ وأفرغت شحنة الأذرة تبين أن بها عجز قدره ۷۳ و ۲۵۴ طنا قيمته ۱۹۸۳ ج و ۳۹۹ م و انتهت إلى طالب الحكم لها بهذا المبلغ كتعويض عما لحق بها من ضرر بسبب العجز، وبتاريخ ۲۱ مارس سنة ۱۹۶۵ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للوزارة المدعية مبلغ ۱۸۰۲ ج و ۳۹۰ م قيمة العجز وفوائده بواقع ۰.۵٪ سنويا من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى السداد والمصروفات ، واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف أمامها برقم ۶/۳۶ ق ، وبتاريخ ۴ يناير سنة ۱۹۶۴ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة بصفتها بأن تدفع لوزارة التموين مبلغ ۲۸۳ ج و ۷۴۰ م والفوائد القانونية بواقع ۰.۵٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد وإلزام الشركة بالمصروفات المناسبة لذلك ، وطعنت الوزارة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وصممت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .



وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه على أن رسالة الأذرة موضوع النزاع من الحبوب التي جرى العرف على السماح بنسبة عجز فيها مقدارها ١٪ بسبب ما يعتريها من جفاف خلال فترة نقلها ، وأنه لما كان الثابت أن مجموع وزن الرسالة ٢٠٠ و ٦١٧٢ طن فإن نسبة العجز المسموح به تقدر بـ ٦١ و ٧٧٢ طن ، ويسأل الريان عن العجز الذي يزيد على ذلك وقدره ٣٥٢ و ١١ طنا قيمتها ٢٨٣ ج و ٧٤٠ م ، وهو ما يحكم به للوزارة كتعويض وهذا من الحكم مخالفة للقانون ، إذ أنه وإن قيل بأن العرف قد جرى على إعفاء الناقل من المسؤولية عن العجز في الذرة الناشئة عن طبيعته الخاصة باعتباره من الحبوب التي تجف بمضى الوقت ، وكان النقص الذي يلحق البضاعة أثناء النقل البحري والذي يعبر عنه بعجز الطريق إنما يختلف باختلاف طول الرحلة البحرية ، ويتحدد وفقا للعادات التجارية ، فإنه يتعين لإعفاء الناقل من المسؤولية عن هذا العجز أن يكون قاصرا على النسبة المسموح بها أو أقل منها فإذا جاوز العجز النسبة التي قررها الحكم بـ ١٪ فإن الناقل لا يتمتع بأي أعفاء بل يسأل عن العجز بتمامه لأن مجاوزة العجز لنسبة السماح المتواضع عليها يقطع أن العجز غير راجع إلى الطبيعة الخاصة للبضاعة بل إلى خطأ الناقل .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه طبقا للسادة ٣/٤ من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ لا يسأل الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن العجز في الحجم أو الوزن أو أي هلاك أو تلف آخر ناتج عن عيب خفي أو من طبيعة البضاعة أو عيب خاص بها ، وإذا كان عجز الطريق ينطبق عادة على البضائع التي تجف مع الزمن كالحبوب وغيرها ، وتحدد نسبة العجز وفقا للعادات التجارية فيعفى الناقل من المسؤولية إذا لم يجاوز العجز النسبة التي جرى بها العرف ، فإذا جاوز هذه النسبة خففت مسؤوليته بمقدار النسبة المسموح بها ويعوض صاحب البضاعة عن الباقي ، ولا يتحمل الناقل المسؤولية عن تعويض العجز جميعه إلا إذا أثبت الشاحن أو المرسل إليه أن هذا العجز ناتج عن خطأ الناقل أو أحد

تابعيه ، اذ كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن العرف قد جرى على احتساب نسبة إعفاء قدرها ١٪ من قيمة الأذرة المشحونة نتيجة الجفاف الذي لحق البضاعة خلال الرحلة البحرية وقضت بإعفاء الشركة المطعون عليها من قيمة هذه النسبة وألزمها بالتعويض عن باقي العجز ، وكانت الطاعنة لم تثبت أمامها أن العجز يرجع إلى خطأ الشركة الناقلة أو أحد تابعيها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفزلر نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : عباس حلي ، عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، ، وأحد ضياء الدين حنفي ، وأحد  
خشي مرمي .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " تقرير الطعن " . " الخصوم في الطعن " . شركات .  
" شركات التضامن " . حكم . " الطعن في الحكم " .

عدم تعيين مدير لشركة التضامن سواء في عقد التأسيس أو بقتضى اتفاق لاحق .  
أثره . حق كل شريك متضامن في إدارة الشركة وتمثيلها أمام القضاء . الطعن الموجه  
من الشريك بهذه الصفة يكون موجها من الشركة ك شخصية مستقلة من شخصية مديرها .

(ب) حكم . " إصدار الحكم " . " التوقيع على مسودة الحكم " . نقض .  
" أسباب الطعن " . بطلان .

وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تمديد  
توقيعاتهم بتمديد أوراق المسودة لا يلزم . كفاية التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة  
على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق .

(ج) حكم . " بطلان الحكم " . بطلان .

الأصل في الإجراءات أنها روجيت . عدم تقديم الطاعن ما يدل على عدم حصول  
مداولة قبل صدور الحكم . النفي على الحكم بالبطلان في هذه الحالة غير صديد .

(د) إيجار . " بعض أنواع الإيجار " . " إيجار الأماكن " .

ثبوت أن الغرض الأسماء من الإجارة ليس هو المبنى ذاته ، وإنما ما اشتمل  
عليه من أدوات وآلات . وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم انطباق



( هـ ) عقد . " تكييف العقد " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تكييف العقد " .

المبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما هناك العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع .

( و ) إعلان . " إعلان الشركات التجارية " . شركات .

جواز تسليم صورة الإعلان — في الحالات المبينة بالمادة ١٤ مرافعات سابق — إلى من ينوب عن أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير فيما يتعلق بإعلان الشركات التجارية .

( ز ) إيجار . " التجديد الضمني للإيجار " . محكمة الموضوع . " سلطتها في مسائل الواقع " . تقض : " سلطة محكمة النقض " .

تجديد الإجارة تجديداً ضمياً برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .

١ — إذا كان الثابت من ملخص عقد الشركة أنها شركة تضامن، ولم ينص فيه على تعيين مدير لها، فإن الطعن إذا ما وجه من الطاعنين " الشريكين المتضامنين " بصفتها ممثلين لهذه الشركة يكون مقبولاً، ذلك أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن، سواء في عقد تأسيسها أو بمقتضى اتفاق لاحق، كان لكل شريك متضامن حق إدارتها، وتمثيلها أمام القضاء، وهذا إلى أن الطعن المرفوع منهما بهذه الصفة يكون موجهاً من الشركة باعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديريها، ومادامت الشركة هي الأصلية والمقصودة بذاتها في الخصومة دون تمثيلها، وقد ذكر اسمها المميز لها في التقرير بالطعن، فإن الطعن على هذه الصورة يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — مهيماً ومن ثم فإنه يتعين رفض الدفع .

٢ — مفاد نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعهذلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله — أن المشرع

(١) . تقض ١٢/٨/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني : من ١٧ من ١٨٣ .

رقض ١٠/١٢/١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني : من ٢١ من ١٤١٦ .

أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا ، ولا يغني عن هذا الإجراء توقيعهم جميعا على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة من الأوراق المشتملة على أسبابه ، أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة ، اشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب اتصل بها منطوق الحكم ، ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه ، فإن التوقيع على هذه الورقة الأخيرة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب معا يتحقق به غرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلا ، ولئن أفادت الشهادة الرسمية التي قدمها الطاعنان والمودعة ملف الطعن أن أسباب الحكم المطعون فيه حررت على أوراق منفصلة ، وأن جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد وقعوا على الورقة الأخيرة منها التي تحمل المنطوق ، إلا أن هذه الشهادة لا تدل على أن الورقة الأخيرة لا تتضمن غير منطوق الحكم وحده بما تكون معه هذه الشهادة قاصرة عن إثبات ما يدعيه الطاعنان من أن أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لم يوقعوا على مسودته المشتملة على أسبابه بالمعنى المتقدم ، ومن ثم فإن نعيهما يكون عاريا عن الدليل .

٣ — الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت . ولئن كان المستفاد من الأوراق أن الدعوى نظرت أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٦/١١/١٣ فقررت بحجزها للحكم بجلسة ١٩٦٦/١٢/١٨ وفيها صدر قرار بمد أجل النطق بالحكم بجلسة ١٩٦٦/١٢/٢٥ لتعذر المداولة بسبب تغيير الهيئة ، وفي تلك الجلسة صدر الحكم ، وأثبت في مسودته حصول المداولة يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ ، مما مفاده أن المداولة لم تكن قد تمت حتى ساعة النطق بالقرار الصادر في يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ ، إلا أن ذلك لا ينفي حصولها بعد صدور القرار المشار إليه وفي ذات اليوم ، وإذا كانت الأوراق المقدمة من الطاعن لا تدل على عدم حصول مداولة بين أعضاء الهيئة يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ على النحو الذي أثبتته بالحكم المطعون فيه ، فإن النعي عليه بالبطلان بهذا الوجه يكون غير سليم .

٤ — متى استخلصت محكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — من إرادة المتاعدين ومن ظروف التعاقد وملابساته أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس

هو المبنى في ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات المدبغة ، وأن المبنى يعتبر عنصرا ثانويا بالنسبة لهذه الأدوات والآلات فإن هذه الإجارة لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٥ — العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة ما عناء العاقدون منها ، وتعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع ، ومتى تبينت تلك المحكمة إرادة العاقدين على حقيقتها ، فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكييف القانوني الصحيح غير متفيدة في ذلك بتكييف العاقدين .

٦ — إن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — وإن كان قد نص في المادة ٤/١٤ من قانون المرافعات السابق على أنه "فما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صور الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه" إلا أنه أردف ذلك بمناص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة من "أنه إذا امتنع من أطلت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة ، وسلم الصورة للنيابة" . فدل بذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها .

٧ — تجديد الإجارة مجددا ضميا برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع ، ولإرقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، مادام قد أقام قضاؤه على دليل مستمد من وقائع الدعوى وأوراقها .

(١) قض. ١٩٦٨/٥/٢٢ بمحكمة التفتيش. ص ١٩ ص ١٠٠٢ .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٤٣ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى  
القاهرة على " نقولا كريا كوكريازى والطاعن الثانى بصفتها ممثلين لشركة  
أولاد كريا كوكريازى بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥١/٨/٨  
وتسليم المديونة المؤجرة بمشتملاتها المينة بالعقد وبالقائمة المرفقة به وبالحالة  
التي كانت عليها وقت التأجير، وقال فى بيان دعواه إن المدعى عليهما استأجرا منه  
ومن والده — المرحوم عبد الحافظ إبراهيم — بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥١/٨/٨ —  
المديونة المينة به بأجرة شهرية قدرها ١٤٠ ج ، ونص فيه على أن مدته  
ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٥١/١٠/١ وأنه يتجدد لمدة أخرى وهكذا ما لم ينخطر  
أحد الطرفين الآخر قبل انتهاء مدته بشهرين ، وبعد أن تجدد العقد عدة  
مرات ، نبه المطعون ضده الذى انفرد بملكية المديونة بشرائه حصه والده فيها  
على المستأجرين بموجب إندارين أعلنا إليهما فى ١٩/١٥ يولييه سنة ١٩٦٣ برفضه  
فى عدم تجديد العقد لمدة أخرى وبإخلاء المديونة وتسليمها إليه ، وإذ لم يستجيبا  
لذلك فقد أقام عليهما الدعوى الحالية بطلباته السابقة . أجاب المدعى عليهما  
على الدعوى بأن عقد الإيجار ينطبق عليه القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص  
بإيجار الأماكن ، وأن هذا العقد يعتبر ممتدا بقوة القانون رقم انتهاء مدته ، وأنه  
يفرض أن القانون المشار إليه لا ينطبق فإن العقد قد تجدد ضمنا باستلام  
المطعون ضده الأجرة عند عرضها عليه ، علاوة على أنه لم ينخطرهما برفضه فى عدم  
تجديد العقد فى الميعاد المتفق عليه ، وبتاريخ ١٩٦٤/١١/١ قضت المحكمة  
للمطعون ضده بطلباته . استأنف المحكوم ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٦٤  
سنة ٨١ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٦٦/١٢/٢٥ بتأييد الحكم  
المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضده

بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول تأسيسا على أنه لم يكن خصما في الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يجوز رفع الطعن منه وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وبالحلقة المحددة لنظره أصرت فيها على رأيها .

وحيث إن المدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول مردود، ذلك أنه يبين من الأوراق أن المدعى الابتدائية أقيمت من المطعون ضده على كل من نقولا كريا كوكريازى وقسطندى كريا كوكريازى بصفتهم ممثلين لشركة أولاد كريا كوكريازى ورفع الاستئناف منهما بهذه الصفة ، وأن إعلان تقرير الطعن وجه من استافرو وقسطندى كريا كوكريازى بصفتهم ممثلين للشركة المشار إليها ، وإذا كان الثابت من ملخص عقد تلك الشركة أنها شركة تضامن ولم ينص فيه على تعيين مدير لها ، فإن الطعن إذا ما وجه من الطاعنين " الشريكين المتضامنين بصفتهم ممثلين لهذه الشركة " يكون مقبولا ، ذلك أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن سواء في عقد تأسيسها أو بمقتضى اتفاق لاحق كان لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء ، هذا إلى أن الطعن المرفوع منهما بهذه الصفة يكون موجها من الشركة باعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديرها ، ومادامت الشركة هي الأصلية والمقصودة بذاتها في الخصومة دون تمثيلها ، وقد ذكر اسمها المميز لها في التقرير بالطعن ، فإن الطعن على هذه الصورة يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صحيحا ومن ثم فإنه يتعين رفض المدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان من وجهين يتحصل أولهما في أن منطوق الحكم حرر على ورقة مستقلة عن أسبابه ولم يوقع على مسودة أسباب الحكم من الهيئة التي أصدرته سوى أحد أعضائها وإذا يشترط القانون أن يصدر الحكم نتيجة مداولة في أسبابه قبل النطق به ، ولا يدل على حصول هذه المداولة سوى توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته

على مسودته المشتملة على أسبابه فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا وإن اشتملت الورقة المتضمنة المنطوق على توقيعات أعضاء الهيئة جميعهم ما دامت هذه الورقة منفصلة عن مسودة أسباب الحكم .

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود، ذلك أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله - تنص على أنه "يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا" ومفاد هذا النص أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا، ولا يغني عن هذا الإجراء توقيعهم جميعا على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتملة على أسبابه ، أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب اتصل بها منطوق الحكم ثم وقع عليه جميع القضاة الذين أصدروه، فإن التوقيع على هذه الورقة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب معا يتحقق به غرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلا، ولئن أفادت الشهادة الرسمية التي قدمها الطاعنان والمودعة ملف الطعن ، أن أسباب الحكم حررت على أوراق منفصلة وأن جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد وقعوا على الورقة الأخيرة منها التي تحمل المنطوق ، إلا أن هذه الشهادة لا تدل على أن الورقة الأخيرة منها لا تتضمن غير منطوق الحكم وحده بما تكون معه هذه الشهادة قاصرة عن إثبات ما يدعيه الطاعنان من أن أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لم يوقعوا على مسودته المشتملة على أسبابه بالمعنى المتقدم، ومن ثم فإن نعيهما يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه صدر بغير مداولة وهي إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم إذ أن الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف حجت الدعوى للحكم بلجنة ١٨/١٣/١٩٦٦، وأنه في تلك



باجلطة قررت المحكمة مدأجل النطق بالحكم بجلطة ١٩٦٦/١٢/٢٥ بسبب تغير الهيئة لغياب رئيسها، ورتب الطاعنان على ذلك أن المداولة لم تجر في ذلك اليوم بين أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة ، وإذ صدر الحكم يوم ١٩٦٦/١٢/٢٥ وأثبت في مسودته التي تحمل توقيع أعضاء الهيئة المشار إليها أن المداولة تمت بينهم في يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ الذي ثبت عدم حصولها فيه ، فإن الحكم يكون قد صدر دون أن تسبقه مداولة ، وهو ما يعيبه بالبطلان .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الصور الرسمية لمحاضر الجلسات في الدعوى أمام محكمة الاستئناف ومن الشهادة الرسمية الصادرة من قلم كتاب تلك المحكمة والمودعة من الطاعنين ملف الطعن أن الدعوى نظرت أمامها بجلطة ١٩٦٦/١١/١٣ ففوتت حجزها للحكم بجلطة ١٩٦٦/١٢/١٨ ، وفيها صدر قرار بمدأجل النطق بالحكم بجلطة ١٩٦٦/١٢/٢٥ لتعذر المداولة بسبب تغير الهيئة ، وفي تلك الجلسة صدر الحكم وأثبت في مسودته حصول المداولة يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ ، ولئن كان المستفاد من الأوراق المشار إليها أن المداولة لم تكن قد تمت حتى ساعة النطق بالقرار الصادر في يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ إلا أن ذلك - لا ينفي حصولها بعد صدور القرار المشار إليه وفي ذات اليوم ، لما كان ذلك وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وكانت الأوراق المقدمة من الطاعنين وعلى ما سلف البيان لا تدل على عدم حصول مداولة بين أعضاء الهيئة يوم ١٩٦٦/١٢/١٨ على النحو الذي أثبتته الحكم المطعون فيه ، فإن النعي عليه بالبطلان بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه بعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن على المدبغة محل النزاع استنادا إلى القول بأن إرادة المتعاقدين اتجهت بصفة جوهرية لا إلى المباني ، ولكن إلى ما اشتملت عليه من أدوات وآلات ، هذا في حين أن دفاع الطاعنين بصفتهما كان يقوم أمام محكمة الموضوع على أن العين المؤجرة تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن المشار إليه . واستدلا

عل ذلك بأن عقد الإيجار لم ينصب عل منشأة تجارية بما لها من سمعة تجارية وعملاء، لأن المبنى مستحدث، والشركة التي يمثلها الطاعنان هى أول من شغله ومارس نشاط الدباغة فيه، وإلنما ينصب العقد عل المبنى الذى يخضع لقانون إيجار الأماكن وعل الآلات التي لا تخضع له، وأنه وإن كانت الأجرة قد حددت فى العقد بمبلغ إجمالى قدره ١٤٠ ج، إلا أنه كان ملحوظا وقت التعاقد بين الطرفين أن هذه الأجرة مناصفة بين المبنى والآلات — وقد أقر الطرفان بأن العين المؤجرة تخضع للتشريع الاستثنائى لنخفض المؤجر أجرة المبنى من ٧٠ جنيتها إلى ٥٩ ج و ٥٠٠ م تطبيقا للسادة الخامسة مكررة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بحيث أصبحت الأجرة جميعها ١٢٩ ج و ٥٠٠ م، وأن جهة الإدارة اقتضت الضريبة عن المبنى عل أساس أن أجزتها ٧٠ جنيتها شهريا وذلك بناء عل إبلاغ المالك وفق ما يقضى به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤، كما أن عقد الإيجار نص فيه عل منع المستأجر من تأجير المبنى من الباطن، بينما أجاز ذلك بالنسبة للآلات بعد الحصول عل إذن كتابى من المالك، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عل هذا الدفاع الجوهري، وقضى بعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب، ويضيف الطاعنان أن الحكم المطعون فيه وإن كانت أسبابه قد جرت عل إخضاع الأجرة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه، إلا أنه فى الوقت نفسه لم يطبق هذا القانون عل طلب الإخلاء مما يعيبه بالتناقض علالة عل الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى والذى اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص عل قوله ” إن الثابت من العقد موضوع التداعى أن المكان المؤجر عبارة عن مذبغة بما تشتمل عليه من أحواض وآلات ميكانيكية وكهربائية، وتحمل المؤجر فيه باستخراج ترخيص للإدارة باسمه وعل نفقته، وترى المحكمة من ظروف التعاقد وملابساته أن الغرض الأول من الاجارة لم يكن المكان المبنى فى حد ذاته، بل كان الغرض الأول منه استغلال تجارى، وأن ما به من آلات تفوق فى أهميتها المكان المبنى، كما أن المؤجر ملزم باستخراج ترخيص الإدارة واستمرار إدارة المذبغة مما ترى معه المحكمة



أن عقد الإيجار يخرج عن نطاق القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك يتعين تطبيق القواعد العامة "وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك " أن عقد الإيجار صريح في أن العين المؤجرة هي مديقة كائنة بالمدايق عبارة عن البناء بأوصافه وحدوده وكذا البنوك والأحواض المختلفة العديدة كما تشمل الأدوات والمساكنات المبنية بالقائمة التي هي جزء من التعاقد وعددها سبع ماكينات وغير ذلك من مقومات تلك المديقة باعتبارها منشأة صناعية وتجارية، بمعنى أن نصوص عقد الإيجار واضحة في أن الغرض الأول من الإجارة هو استغلال المديقة ورواج عملها وما تحققه من أرباح مما تخلص معه المحكمة في اطمئنان إلى أن الإيجار وارد بصفة أصلية على أدوات المديقة وآلاتها التي لا يعتبر العقد بدونها منصبا على المديقة التي هي الغرض الأول من الإجارة ويؤكد هذا النظر أن البند الثالث من عقد الإيجار حدد أجرة المديقة السنوية بمبلغ ١٩٨٠ ج بواقع الشهر الواحد ١٤٠ جنيتها دون أن يقرر أجرة خاصة عن المبنى أو عن الأدوات، الأمر الذي يدل في وضوح على أن نية الطرفين قد انصرفت وقت التعاقد إلى اعتبار المكان عنصرا ثانويا وتبعيا للمنشأة — المديقة — ومن ثم فلا يغير من ذلك ما ورد بكشف التكليف عن وجود تقدير للمباني بمبلغ ٧٠ جنيتها لعدم وجود هذا التحديد بذات عقد الإيجار، كما لا يغير من هذا النظر إجراء التخفيض القانوني على المبنى لأن ذلك لا يؤثر على طبيعة العلاقة بين الطرفين المحكومة بعقد الإيجار الذي تعهد فيه المؤجر باستخراج الرخصة وتحمل نفقاتها وإلا فسخ العقد تلقائيا مما يقطع بأن المبنى عنصر ثانوي " ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن محكمة الموضوع ردت ردا سائغا على دفاع الطاعنين المؤسس على أن عقد الإيجار يشمل على المبنى الذي يخضع لقانون إيجار الآلات وعلى أن الآلات لا تخضع له، واستخلصت في حدود سلطتها التقديرية من إرادة المتعاقدين ومن ظروف التعاقد وملاساته أن الغرض الأصلي من الإجارة لم يكن المبنى في حد ذاته، وإنما ما اشتمل عليه من الأدوات والآلات التي بالمديقة فإن الحكم إذا انتهى إلى أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا ينطبق على المديقة فإنه لا يكون مخالفا للقانون، ذلك أنه متى ثبت أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس هو المبنى ذاته، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات والآلات المديقة وأن المبنى يعتبر عنصرا ثانويا بالنسبة لهذه الأدوات والآلات فإن هذه الإجارة لا يسري عليها القانون



رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها ، فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للمتهم تخالفها وترد عليها استقلالا ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قصور لإغفاله الرد على بعض أوجه دفاعهما يكون على غير أساس — أما النعي على الحكم بالتناقض ، فردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه لم يضمن أسبابه أن قانون إيجار الأماكن ينطبق على أجرة المبنى ، وإنما مؤدى ما جاء بهذه الأسباب هو أن اتفاق الطرفين على تخفيض الأجرة توها منها بأن قانون إيجار الأماكن ينطبق عليها لا يؤثر على طبيعة العلاقة بينهما والتي يحكمها عقد الإيجار ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ولا تناقض فيه ، ذلك أن العبرة في تكيف العقود هي بحقيقة ما عاه العاقدون منها وتعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع ومتى تبنت تلك المحكمة إرادة العاقدين على حقيقتها ، فإن عليها أن تكيفها بعد ذلك التكيف القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك بتكيف العاقدين . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعنان على الحكم بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة التابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ، ويقولان في بيان ذلك إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنه على فرض أن عقد الإيجار يخرج عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه طبقا للقواعد العامة قد تجدد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٠/١/١٩٦٣ واستندا في ذلك إلى أمرين ( الأول ) أن المؤجر لم يخطرهما برغبته في إنهاء العقد قبل انتهاء مدته بشهرين إعمالا لنص البند الخامس منه إذ أن الإنذارين اللذين يرتكن إليهما المؤجر لم يعلننا إعلانا صحيحا لأن المستأجرة شركة تجارية يجب أن تسلم صور الإعلانات الخاصة بها في مركز إدارتها لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ، وذلك وفقا لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ، وإذا كان الإنذار الأول وجه بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٣ للشريكين المتضامنين نيقولا وقسطندي كريا كوكريازي

في مسكنهما لا في مركز إدارة الشركة ، وكان الإنذار الثاني وإن وجه بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩ إلى الشريكين المتضامنين في مركز إدارة الشركة إلا أنه سلم إلى موظف بها ، فإن الاعلان في كل من الحالتين يكون قد وقع باطلا ، والأمر الثاني أن المؤجر قبض الأجرة التي عرضتها عليه الشركة المستأجرة بعد انتهاء الإيجار بموجب محضري العرض المعلنين في ١٢ / ١١ / ١٩٦٤ ، و ١٩٦٤/١٢/٩ سنة ١٩٦٤ وذلك دون تحفظ بما يدل على تجديد العقد تجديدا ضميا إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على هذا الدفاع بما أورده الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه في هذا الخصوص من أن المؤجر قبل الأجرة المعروضة عليه على يد محضر محتفظا لنفسه بالحق في اتخاذ إجراءات فسخ العقد لانتهاء مدته ، وهذا من الحكم يخالف الثابت في الأوراق ، إذ الثابت من محضري العرض المشار إليهما أن عرض الأجرة كان مشروطا بإعطاء مخالصة عنها ، وأن قبول المؤجر لها جاء طليقا من أي قيد أو شرط بما يترتب عليه تجديد العقد ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وإن كان قد نص في البند ٤ من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق على أنه " فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صور الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه " إلا أنه أردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه " إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة " فدل بذلك على جواز تسليم صورة الاعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها ، ولما كان الثابت من الإنذار الثاني أنه وجه في ١٩٦٣/٧/٢٩ إلى شريكين متضامنين بصفتهم ممثلين للشركة وسلمت صورة الإنذار في مركز الشركة إلى الموظف المختص " مدير المصنع " الذي لم ينكر أحد نيابته عنهما في استلام صور الأوراق المعلنة



إلى الشركة، فإن الإنذار المشار إليه إذ تم على هذا النحو يكون قد وقع صحيحا مستجبا  
لآثاره القانونية ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن المطعون ضده قد  
أخطر الشركة المستأجرة في الميعاد القانوني برغبته في إنهاء العقد ابتداء من أول  
أكتوبر سنة ١٩٦٣ قد أصاب أيا كان وجه الخطأ فيما قرره بشأن الإنذار الآخر، لأن هذا  
التقرير غير ذي أثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ومن ثم فإن النعي عليه بهذا الشق  
يكون غير مفيد، والنعي في شقه الثاني مردود أيضا ذلك أنه لما كان تجديد  
الإجارة تجديدا ضميا برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل  
فيها للقاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام قد أقام قضاءه  
على دليل مستمد من وقائع الدعوى وأوراقها، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ  
الحكم المطعون فيه بأسبابه في هذا الخصوص قد قرر أن عقد الإيجار لم يتجدد  
تجديدا ضميا استنادا إلى القول "أما ما ذهب إليه المدعى عليهما من أنهما عرضا  
الأجرة على المدعى في تواريخ لاحقة لستمبر سنة ١٩٦٣ وقبلها فإنه بالرجوع  
لأوراق الدعوى يتضح أن المدعى أقام دعواه بعريضة قدمها لقلم الكتاب  
بتاريخ ١٩٦٤/١/٢١، وعرض المدعى عليهما على المدعى الأجرة بعد ذلك  
عن المدة من أغسطس سنة ١٩٦٣ حتى نهاية فبراير سنة ١٩٦٤، وقد قبلها المدعى  
محتفظا لنفسه بحق اتخاذ إجراءات فسخ العقد لانتهاؤه مدته، وأن قبول المؤجر لأجرة  
عرضت عليه بموجب إنذار عرض عن مدة سابقة ولاحقة وقبوله لها مصمما  
على الفسخ لانتهاؤه عقد الإيجار لا يعتبر قبولا ضميا منه بالتجديد، لأنه أفصح  
عن رغبته في عدم التجديد، وقبوله الأجرة قد يكون احتياطا منه في أن يستأدى  
مقابل ارتفاع المستأجر بالعين طيلة التقاضي، وكان يبين من الرجوع إلى محضري  
العرض المشار إليهما صحة ما قرره الحكم من أن المؤجر قبل الأجرة المعروضة عليه  
مع الاحتفاظ بحقه في فسخ عقد الإيجار لانتهاؤه مدته، فإن تعيب الحكم بمخالفة  
الثابت بالأوراق يكون غير صحيح. . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه  
وعلى ما سلف البيان — قد استخلص في نطاق سلطته الموضوعية أن الإجارة  
لم تجدد تجديدا ضميا، ودلل على ذلك بأسباب سائغة تتفق والثابت في محضري  
العرض ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون  
ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد عمر المصري ،  
وأحمد فتحي مرمي .

( ١٩٠ )

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٧ القضائية :

( أ ) نقل بحرى . " تأمين بحرى " . " تلف البضاعة أو عجزها " .  
مسئولية . " دعوى المسؤولية " . دعوى . تأمين .

الأصل فى قيام مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له فى الخسارات البحرية ألا تقبل  
الدعوى بالمسئولية من تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل عن واحد فى المائة  
من قيمة الشيء الحاصل له الضرر ما لم يوجد شرط خاص فى مشاركة التأمين .

( ب ) نقل بحرى . " تلف البضاعة أو عجزها " .

المقصود بالعوارية فى البضاعة فى معنى قانون التجارة البحرى جميع الأضرار التى  
تحصل للبضاعة فبدخل فيها كل عجز أو تلف .

١ — لأن كان الأصل فى قيام مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له فى الخسارات  
البحرية وفقا لما تقتضى به المادة ٢٤٣ من قانون التجارة البحرى ألا تقبل  
الدعوى بالمسئولية قبل المؤمن عن تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل  
عن واحد فى المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر ، إلا أنه إذا وجد شرط  
خاص فى مشاركة التأمين بصدد المسؤولية عن العجز أو التلف ، فإنه يجب  
إعماله ، ذلك أن القاعدة الواردة فى المادة ٢٤٣ ساقطة البيان ليست من القواعد  
الأمرة ، بل يجوز الاتفاق على مخالفتها بتشديد مسؤولية المؤمن أو تخفيفها  
وفقا للشروط الخاصة بذلك التى تحددها مشاركة التأمين البحرى .

٢ — المقصود بالعوارية في البضاعة — الخسارات البحرية فيها — هو —  
وعلى ما قضت به المادة ٢٣٥ من قانون التجارة البحرية ووفقا لقضاء هذه  
المحكمة — جميع الأضرار التي تحصل للبضاعة. فیدخل فيها كل عجز أو تلف.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٦٣ تجارى  
كلى الاسكندرية ضد المطعون ضدها الأولى بصفتها وكالة السفينة ( الان ) ووكالة  
عن ملاكها في مصر ، وضد شركة أفريقيا للتأمين التي ادجبت في شركة التأمين  
الأهلية المصرية ( المطعون ضدها الثانية ) طالبة إلزامهما بالتضامن بأن يدفعاً لها  
مبلغ ١٠٠٠٠ ج ، وقالت في بيان دعواها إنها قامت بشحن ١١٣٨٩/٤٨ طناً  
من الشحوم على السفينة ( الان ) التابعة للمطعون ضدها الأولى، وإنها أمنت  
على هذه البضاعة لدى المطعون عليها الثانية ، وإذ وصلت الشحنة إلى ميناء  
الإسكندرية في ١٩٦٢/٢/١٦ وتم تفريغها في ١٩٦٣/٣/٩ تبين وجود أضرار  
وعجزها، بادرت الطاعنة من أجله بتقديم احتجاج عنه في ١٩٦٣/٣/١٠  
إلى المطعون عليهما ، وأضافت الطاعنة أنه لما كانت المطعون ضدها الأولى  
تسأل عن هذه الأضرار بإعتبارها ناقلة للبضاعة كما تسأل المطعون ضدها الثانية  
على أساس أنها المؤمنة على الرسالة فإنهما تلتزمان بتعويض الأضرار الناشئة  
عن هذا العجز . عدلت الطاعنة طلباتها إلى مبلغ ٦٢٧٥ ج و ١٦٨ م  
على أساس أن العجز في الرسالة يبلغ ٩٨,٧٥٠ طناً ، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠  
قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف الاسكندرية، وقيد استئنافها برقم ٣١١ سنة ١٨ ق. بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣ قررت الطاعنة

الطعن على هذا الحكم بطريق النقض وطلبت نقضه فيما قضى به من رفض دعاواها قبل المطعون عليها الثانية ( شركة التأمين الأهلية المصرية ) ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أورد تبريرا لفضائه برفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية أن الثابت من وثيقة التأمين أن الرسالة موضوع الدعوى لا تكون مضمونة إلا إذا بلغت العوارية ٣٪ وأن المادة ٢٤٣ من قانون التجارة البحرى تقرر في العلاقة بين المؤمن له مسموحا لا يزيد قدره عن واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر وأن العوارية في حالة الدعوى أقل من واحد في المائة فلا تسأل عنها المطعون ضدها الثانية ، وتقول الطاعنة إن هذا الذى قضى به الحكم معيب ذلك أن ما أصاب البضاعة المشحونة لم يكن عوارية بل كان عجزا وقد تمسكت الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها عندما أعلنت عن ممارسة للتأمين على البضاعة أوردت فيها أن التأمين يغطى جميع الأخطار دون خصم أى نسبة ، وقد قبلت المطعون ضدها الثانية ذلك عندما رست الممارسة عليها ، واقتضت قسط التأمين على هذا الأساس ، ثم اشتملت مشاركة التأمين المعقودة بعد إجراء الممارسة على هذا الشرط كما اشتملت على اتفاق خاص ورد فيه أن التأمين يغطى جميع الخسائر دون خصم أى نسبة ، وأضافت الطاعنة أن ما ورد عن العجز المسموح به في المادة ٢٤٣ من قانون التجارة البحرى يجوز الاتفاق على خلافه ، وأنها قدمت إلى محكمة الاستئناف الأوراق الخاصة بالممارسة المشار إليها غير أن الحكم المطعون فيه قرر أن هذه الأوراق لم تقدم ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه " أن المادة ۲۴۳ من قانون التجارة البحرية تنص على عدم قبول الدعوى فيما يتعلق بالخسارة البحرية إذا كانت تلك الخسارة خسارة خصوصية لا تزيد على واحد في المائة — واستطرد الحكم إلى القول بأن " الثابت من وثيقة التأمين ومن سند الشحن ومن فائورة شراء البضاعة أن جملة البضاعة المشحونة هي ۱۱۳۸۹ و ۴۸ طنا — ولما كان العجز الذي تطالب به المدعية بالتعويض هو ۹۸ و ۷۵ طنا فهو أقل من ۱٪ من مجموع البضاعة المؤمن عليها، ومن ثم كان ممتنعاً على المدعية مطالبة المدعى عليها الثانية بالتعويض عنه إعمالاً للشرط المدون بوثيقة التأمين "، ولما كانت الطاعنة قد تمسكت بشرط تعويض الضرر كاملاً واستندت إلى الشرط الخاص بذلك الوارد في وثيقة التأمين وما دونته في محضر الممارسة المؤرخ ۱۲/۱۱/۱۹۶۳، وكانت وثيقة التأمين المقدمة وقد تضمنت أنه " ومن المتفق عليه بين المؤمن له والشركة أن هذه الوثيقة تتضمن ۱۱۳۸۹ و ۴۸ طناً صافي شحوم صب، شاملاً كافة الأخطار بما في ذلك العجز والسيلان والسرقة والفقد والضياح والحريق طبقاً للشروط الصادرة من مجمع مكاتب التأمين بلندن " وقد تضمنت الوثيقة هذه الشروط الخاصة الصادرة من هذا المجمع في البند السادس منها " إن التأمين يضمن جميع الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها . . . تدفع التعويضات المستحقة دون خصم أي نسبة " ولئن كان الأصل في قيام مسئولية المؤمن قبل المؤمن له في الخسارات البحرية وفقاً لما تقضى به المادة ۲۴۳ من قانون التجارة البحرية ألا تقبل الدعوى بالمسئولية قبل المؤمن عن تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل عن واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر، إلا أنه إذا وجد شرط خاص في مشاركة التأمين بصدد المسئولية عن العجز أو التلف فإنه يجب إعماله — ذلك أن القاعدة الواردة في المادة ۲۴۳ سالفه البيان ليست من القواعد الآمرة بل يجوز الاتفاق على مخالفتها بتشديد مسئولية المؤمن أو تخفيفها وفقاً للشروط الخاصة بذلك التي تحددها مشاركة التأمين البحري — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم بما اتفق عليه المتعاقدان في وثيقة التأمين من تغطية التأمين لجميع الأضرار دون خصم أية نسبة، كما أن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنة في خصوص

ما جاء بمحضر الممارسة المؤرخ ١٢/١١/١٩٦٣ من أن التأمين يغطي جميع الأخطار مهما كانت نسبة العجز، وأن المطعون عليها الثانية قبلت التأمين على هذا الأساس بأن الطاعة لم تقدم الدليل على هذا الإدعاء، لما كان ذلك وكانت الطاعة قدمت هذا المحضر لمحكمة الاستئناف للتدليل على دفاعها هذا ولم تقل هذه المحكمة كامتها في خصوصه — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومعيبا بالقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يقتضى نقضه، أما ما نشره الطاعة من أن الحكم المطعون فيه قد تكلم عن العوارية في حين أن التعويض المطلوب هو عن العجز في البضاعة محل الشحن فردود بأن المقصود بالعوارية في البضاعة — الخسارات البحرية فيها — هو — وعلى ما قضت به المادة ٢٣٥ من قانون التجارة البحرية ووفقا لقضاء هذه المحكمة — جميع الأضرار التي تحصل للبضاعة فيدخل فيها كل عجز أو تلف .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة  
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود  
السيد المصري .

(١٩١)

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٧ القضائية :

استئناف . "الخصوم في الاستئناف" . تضامن . دعوى . تجزئة .  
حكم . "الطعن في الحكم" . "الخصوم في الطعن" .

رفع الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن . عدم تمثيل أحدهم للآخر  
في إجراءات الخصومة . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن  
في الطعن المرفوع من أحدهم . اختصاص المحكوم عليه بالتضامن في الاستئناف المرفوع من أحد  
زملائه ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا . قضاء الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن  
— في هذه الحالة — تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة . خطأ .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أنه إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم  
على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلا عن الآخر في الخصومة ،  
كما أنه من المقرر في قضائها في ظل قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة  
الدعوى أنه لا يجب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع  
من أحدهم ، ومن ثم فإن اختصاص الطاعنين ل... المحكوم عليه معهما  
بالتضامن في الاستئناف المرفوع منهما ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا  
في الاستئناف ، وإذا قضى الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا  
على أن موضوعه غير قابل للتجزئة ، وفاته أن ... لم يكن محكوما له ،  
بل هو محكوم عليه بالتضامن مع الطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
بما يستوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن مصلحة الجمارك المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦١/٣٠٣ مدنى كلى بور سعيد ضد الطاعنين وضد حسن على رستم وآخرين هم ورثة محمد ابراهيم الريدى — طلبت الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٨١٥ ج قيمة بضائع . كانوا قد اتهموا بتهربها من ميناء بور سعيد إلى الخارج وصدر قرار اللجنة الجمركية بإدانتهم عن هذه التهمة ومصادرة البضاعة موضوع ذلك التهرب مع حفظ حق المطعون عليها فى مطالبتهم بقيمتها المتقدمة البيان فى حالة تعذر المصادرة، وهو ما يحقق بوصول البضاعة المذكورة فعلا إلى بيروت . دفع الطاعن الثانى وورثة محمد ابراهيم الريدى بسقوط حق المطعون عليها فى مطالبتهم بالمبلغ المتقدم الذكر لمضى أكثر من ثلاث سنوات منذ ثبوت حقها فيه قبل رفع هذه الدعوى ، وبتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة أول درجة برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعنين وحسن على رستم متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليها المبلغ المطالب به ، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية بور سعيد) بالاستئناف رقم ١٩/٧ ق، وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقولان إنهما اختصاصا

المطعون عليها في الاستئناف وطلبا إلغاء الحكم الابتدائي الصادر لصالحها، وأن اختصاصهما لحسن على رستم لم يكن من جهتهما إلا من باب التريث ولم يوجها إليه أية طلبات بل لم يطلبا الحكم في مواجهته على اعتبار أنه ليس خصما لهما وأنه في حقيقة الأمر خصم للمطعون عليها وقد صدر الحكم الابتدائي عليه بالتضامن معهما، ويقول الطاعنان إنه إذ اعتد الحكم المطعون فيه رغم ذلك بالدفع المبدئي من المطعون عليها وقضى باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلان حسن على رستم بصحيفته خلال ثلاثين يوما من تاريخ إيداع هذه الصحيفة قلم المحضرين فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن حسن على رستم الذي أورد الطاعنان اسمه في صحيفة الاستئناف المرفوع منها ضد المطعون عليها لم يكن خصما لهما أمام محكمة أول درجة، بل هو محكوم عليه معهما بالتضامن في الحكم الذي أصدرته تلك المحكمة لمصلحة المطعون عليها ولم توجه إليه طلبات من جانب الطاعنين أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلا عن الآخر في الخصومة، كما أنه من المقرر في قضائها في ظل قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة الدعوى أنه لا يجب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم فإن اختصاص الطاعنين لحسن على رستم في الاستئناف المرفوع منهما على النحو سالف البيان ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا في الاستئناف، وإذا قضى الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة، وفاته أن حسن على رستم لم يكن محكوما له بل هو محكوم عليه بالتضامن مع الطاعنين، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١

يرئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، ومضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ،  
وجوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم الحميد ذكرى .

(١٩٢)

الطعن رقم ٢٥، ٢٨ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

(١) استئناف . " نطاق الاستئناف " . نقض . " أسباب الطعن " .  
" أحوال شخصية " .

انتقال الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف .  
فصلها في موضوع الدعوى وتطبيقها للإجراء الصحيح . النى مل حكمها بأنه أبطال  
الحكم الابتدائي استنادا إلى عدم بيان رأى النيابة واصر الدعوى الذى أبداه خلافا  
للتأثير بذلك الحكم . غير متج .

(ب) قانون . " القانون الأجنبي " . إثبات . " عبء الإثبات " .  
نقض . " مسائل الواقع " .

الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها .

(ج) حكم . " تسبيب الحكم " . أحوال شخصية . " الولاية على المال " .  
قانون . " القانون الأجنبي " . وصية .

القضاء بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية . الاستناد إلى نص المادة ٢٠١٧  
من القانون اليوناني - الذى لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا - إلى ما تنقضى  
به القواعد القانونية العامة . عدم بيان الحكم للقاعدة القانونية التى تميز تعيين مشرف  
على تنفيذ الوصية . خطأ .

١ - متى كانت الدعوى قد نقلت إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت  
عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ومضت



المحكمة في الفصل في موضوع الدعوى بمحكمها المطعون فيه، وطبقت فيه الإجراء الصحيح الواجب اتباعه ، فإن النعى على قضائها بأنها أبطلت الحكم الابتدائي استنادا إلى عدم بيان مضمون رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه خلافا للثابت بذلك الحكم يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

٢ — الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — لا يعد وأن يكون مجرد واقعة وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليها وإذا لم تقدم الطاعنة بملف الطعن صورة رسمية للتشريع الأجنبي الذى تستند إليه ولا ترجمة رسمية له فإن النعى يكون غير مقبول .

٣ — إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون المدنى اليونانى وإلى ما تقضى به القواعد القانونية العامة ، وكانت المادة ٢٠١٧ من القانون المدنى اليونانى — والمقدمة ترجمتها الرسمية — وهو القانون الواجب التطبيق في شأن الوصية محل النزاع باعتباره قانون بلد الموصية وقت وفاتها ، لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا ، وكان الحكم لم يبين القاعدة القانونية في القانون اليونانى الواجب التطبيق والتي تجيز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية ، فإن الحكم إذ قضى بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن وزير مالية الحكومة اليونانية تقدم فى ١٤ من يوليو سنة ١٩٥٩

(١) قض ١٤/٤/١٩٧٠ بمجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ٥٩٨  
وقض ٢٦/٧/١٩٦٧ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٤٩٣

إلى رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب قيد برقم ٢ سنة ١٩٥٩ أحوال شخصية  
أجانب اختصم فيه السيدة / ماري بلوميرى، ذكر فيه أنه بتاريخ ٢٨ من سبتمبر  
سنة ١٩٣٨ توفيت السيدة إيفانيتا جان ترياندا فيلو، وتركت وصية خطية محررة  
في ١٦ من يونيو سنة ١٩٣٣ أوصت فيها بأطيان كائنة بمصر لبعض أقاربها  
والجمعية اليونانية بالمنصورة، وأقامت أخاها قسطنطين بلوميرى منفذا للوصية  
على أن يكون التنفيذ بعد وفاتها بخمس سنوات، وفي حالة وفاته تؤول مهمة التنفيذ  
إلى أحد أشخاص ثلاثة ذكرتهم على التعاقب آخرهم الأستاذ بطرس غليونجي  
المحامي، وبعد وفاة الموصية سارع أخوها قسطنطين إلى تنفيذ بعض ما أوصى به  
قبل حلول موعده، ثم توفي بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٤١ وأوصى بثروته  
إلى أرملة السيد / ماري بلوميرى وكلفها بتنفيذ ما لم ينفذه هو من وصية شقيقته،  
ولما آلت مهمة تنفيذ الوصية إلى الأستاذ بطرس غليونجي لم يباشر هذه المهمة،  
فاستصدر وزير مالية اليونان حكما من محكمة أثينا يقضى بأن يستبدل به  
متافروكلودوكاس الملحق بإدارة الصحافة اليونانية بالقاهرة، غير أنه لما طلب  
من محكمة الزقازيق الابتدائية اعتماد هذا الاستبدال قضت برفض الطلب،  
وإذ لم يكن للسيدة ماري بلوميرى صفة في تنفيذ الوصية، وتوفي الأستاذ بطرس  
غليونجي وهو آخر من اختارهم الموصية للتنفيذ، وكان وزير المالية طبقا  
لما تقره أحكام القانون المدني اليوناني رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٣٩ هو الرئيس  
الأعلى لتنفيذ وتصفية الوصايا الصادرة للنفقة العامة، وله في حالة عدم وجود  
منفذ الوصية طلب تعيين بديل للتنفيذ، فقد تقدم بطلبه سالف البيان للأمر  
بتعيين متافروكلودوكاس منفذا للوصية عملا بأحكام المادة ٩٣٩ من قانون  
المرافعات. دفعت السيدة ماري بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن القانون  
اليوناني رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٣٩ لا يعطى وزير مالية اليونان إلا حق الإشراف  
على أموال التركات والوصايا في بلاد اليونان دون سواها، وهو قانون إجرائي  
لا موضوعي فلا يطبق خارج تلك البلاد، ولا تكون لوزير المالية المذكور صفة  
في رفع الدعوى، وبتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية  
برفض الطلب وتثبيت السيدة ماري منفذه للوصية، استأنف وزير المالية  
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية "أجانب المنصورة"  
طالباً بطلانه لعدم تدخل النيابة في الدعوى تطبقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات

السابق وفي الموضوع الحكم له بطلاته ، وبتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وبإلغائه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع بتعيين السيدة ماري بلوميرى منفذة للوصية وتعيين ستافروكلودوكاس مشرقا على التنفيذ . طعنت السيدة ماري في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٢٥ سنة ٣٢ ق ، كما طعن فيه أيضا وزير مالية اليونان وقيد طعنه برقم ٢٨ سنة ٣٢ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين طلبت فيها نقض الحكم في خصوص قضائه بتعيين ستافروكلودوكاس مشرقا على تنفيذ الوصية ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعنين التزمت النيابة رأيها وقررت المحكمة ضم الطعن رقم ٢٨ سنة ٣٢ ق إلى الطعن رقم ٢٥ سنة ٣٢ ق ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

عن الطعن رقم ٢٥ سنة ٣٢ ق

وحيث إن هذا الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول ، إن الحكم قضى ببطلان الحكم الابتدائي تأسيسا على أنه لم يبين مضمون رأى النيابة وامم العضو الذي أبداه ، هذا في حين أنه ثابت من الحكم الابتدائي أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وقدمت مذكرة رأيها في الموضوع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى قد نقلت إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ومضت المحكمة في الفصل في موضوع الدعوى بحكمها المطعون فيه وطبقت فيه الإجراءات الصحيحة الواجب اتباعه ، فإن النعي على قضائها بأنها أبطلت الحكم الابتدائي استنادا إلى عدم بيان مضمون رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه خلافا للثابت بذلك الحكم — هذا النعي يكون غير منتج ولا جدوى فيه .



وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون، وتقول الطاعنة بيانا لذلك إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن القانون اليوناني رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٣٩ هو قانون موضوعي واجب التطبيق في مصر عملا بالمادة ١/١٧ من القانون المدني وأن القانون المشار إليه ينحول وزير مالية اليونان الحق في رفع الدعوى . في حين أن القانون المذكور هو قانون إجرائي ينظم أعمال الإدارة في اليونان فلا يجوز تطبيقه خارج تلك البلاد وتكون الدعوى قد رفعت من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأن الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليها ولم تقدم الطاعنة بملف الطعن صورة رسمية لهذا التشريع الأجنبي الذي تستند إليه ولا ترجمة رسمية له .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم استند فيما قرره من أن الطاعنة لا ترث صفتها كنفذة للوصية عن زوجها قسطنطين بولميري إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٢ الزقازيق "أحوال شخصية أجنبي" في حين أن هذا الحكم لم يرفض دعواها ولم يبحث صفتها وإنما اعتمد في رفض قبولها خصما إلى أن الدعوى المذكورة لا تتضمن خصومة فلا يقبل التدخل من الغير .

وحيث إن الطاعنة لم تقدم مع طعنها صورة رسمية من الحكم الذي تتحدى به فيكون نعيها حاريا عن الدليل .

#### عن الطعن رقم ٢٨ سنة ٣٢ ق

وحيث إن هذا الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول في بيان ذلك إن أحكام القانون اليوناني رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٣٩ وهو قانون موضوعي واجب التطبيق تنص بأن وزير مالية اليونان هو الذي يملك طلب تعيين منفذ للوصايا المخصصة للنفقة العامة ولا يكون للحكمة عندئذ إلا إقرار هذا التعيين وأنه في حالة طلب الوزير

استبدال منفذ الوصية فإن المحكمة تنظر فيما إذا كان سبب الاستبدال يتفق مع القانون أم لا ، وقد طلب الطاعن بصفته وزيرا لمالية اليونان تعيين ستافروكلودوكاس منفذا للوصية بسبب وفاة المنفذ الذي اختارته الوصية ولأنه لاصفة للطعون عليها في تنفيذ الوصية ، كما تقضي المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢٨٧٣ لسنة ١٩٤١ بإصدار القانون المدني اليوناني بأن المحاكم اليونانية هي المختصة بتعيين منفذ الوصايا إذا كان آخر موطن للتوفى هو اليونان ، وتطبيقا لذلك صدر حكم من محاكم اليونان بتعيين ستافروكلودوكاس منفذا للوصية ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه طلب الطاعن تعيين المذكور منفذا للوصية وقضى بتعيين المطعون عليها منفذة لها ، فإنه يكون قد خالف أحكام القانون اليوناني سالفة الذكر فوق أنه أهدر حكما صادرا من محكمة يونانية مختصة .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود ، ذلك أن الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما سلف البيان — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها ، إذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على القانون الأجنبي الذي يتمسك به فإن النعي بهذين السببين يكون غير مقبول .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن قدم طلبا بتعيين ستافروكلودوكاس منفذا للوصية طبقا لنص المادة ٩٣٩ من قانون المرافعات وعملا بحقه المقرر في القانون اليوناني رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٣٩ واختصم المطعون عليها التي تدعى أنها منفذة الوصية ، وكان على المحكمة أن تجيب هذا الطلب أو ترفضه ، غير أنها قضت بتعيين المطعون عليها منفذة للوصية دون أن تطلب هي ذلك فتكون المحكمة قد قضت في طلب لم يعرض عليها ولم يطلبه أحد من أطراف الدعوى ، مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من المذكرة التي قدمتها المطعون عليها أمام محكمة أول درجة بلخاسة ١٩٦٠/٢/٧ أنها طلبت تثبيتها منفذة لوصية المتوفاة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعيين المطعون عليها منفذة للوصية لا يكون قد فصل في طلب غير معروض ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

عن السبب الرابع في الطعن رقم ٢٥ سنة ٣٢ ق

والسبب الثالث في الطعن رقم ٢٨ سنة ٣٢ ق

وحيث إن السيدة ماري بلوميرى تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه ، كما ينهى عليه وزير المالية بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم قضى بتعيين ستافروكلودوكاس مشرقا على تنفيذ الوصية مستندا في ذلك إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون المدنى اليونانى وإلى القواعد القانونية العامة ، في حين أن هذه المادة تنص على حق الموصى في تعيين منفذين لوصيته أو منفذين منضمين ولم يشر هذا النص أو أى قانون يونانى آخر إلى تعيين مشرف على التنفيذ ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بتعيين استافروكلودوكاس مشرقا على تنفيذ الوصية إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون المدنى اليونانى وإلى ما تقضى به القواعد القانونية العامة ، ولما كانت المادة ٢٠١٧ من القانون المدنى اليونانى والمقدمة ترجحتها الرسمية وهو القانون الواجب التطبيق في شأن الوصية محل النزاع — باعتباره قانون بلد الموصية وقت وفاتها — تنص على أنه ” يجوز للموصى أن يعين في الوصية لتنفيذها شخصا أو أكثر طبيعيين كانوا أو اعتباريين ، ويجوز له أن يكلف المنفذ تعيين منفذين معه أو من يخلفه هو “ وكان هذا النص لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا ، وكان الحكم لم يبين القاعدة القانونية في القانون اليونانى الواجب التطبيق والتي تجيز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية فإن الحكم إذ قضى بتعيين استافروكلودوكاس مشرقا على تنفيذ الوصية لكبر من السيدة ماري بلوميرى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل وعضوية المادة المختارين : محمد أسعد محمود ،  
وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(١٩٣)

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) نقض . " ميعاد الطعن " . حكم . " الطعن في الحكم " .

مصادقة آخر ميعاد للطعن يوم عطلة رسمية . إمتداد الميعاد إلى اليوم التالي .

(ب) ضرائب . " ضريبة الإيراد العام " . " وعاء الضريبة " . " لجنة  
الطعن " .

منازعة الممول أمام لجنة الطعن في تحديد مصلحة الضرائب لإيراده . إعتبار الموضوع  
قد سبق طرحه على لجنة الطعن وجواز طرحه أمام المحكمة . لا ينير من ذلك عدم بت  
الجنة في هذا النزاع في قرارها .

(ج) ضرائب . " ضريبة الإيراد العام " . " وعاء الضريبة " . " التقدير  
الحكمي " .

تحديد إيراد العقارات . الأمل فيه أن يكون حكما . الاستثناء . تحديده  
على الأساس الفعل . شرط ذلك . تقديم طلب في ميعاد تقديم الإقرار مستوفيا  
الشروط القانونية . تقدير الإيراد بالطريق الحكمي . لا محل معه لبحث التحصيل  
الفعل للإيراد المستحق .

١ - متى صادف آخر ميعاد للطعن - وهو ١١ من مايو سنة ١٩٦٢ -  
يوم جمعة وهو عطلة رسمية ، فإن الميعاد يمتد إلى اليوم التالي ، وإذا حصل  
التقرير بالطعن في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٢ فإن الطعن يكون قد تم  
في الميعاد .

٢ - متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات لجنة الطعن أن المطعون عليه - الممول - نازع أمام لجنة الطعن في تحديد مصلحة الضرائب لإيراد أطيانه الزراعية على النحو الذي فصله في الطعن الذي رفعه في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، فيكون هذا الموضوع قد سبق عرضه على لجنة الطعن ويجوز بالتالي طرحه أمام المحكمة ، ولا يغير من ذلك أن اللجنة لم تبت فيه في قرارها .

٣ - نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بشأن الضريبة العامة على الإيراد - بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يدل على أن الأصل في تحديد إيراد العقارات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> - أن يكون حكماً بحسب القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها واستوفى طلبه باقي الشروط التي نصت عليها المادة ، وإذا كان الثابت أن المطعون عليه - الممول - يضع اليد على أطيان زراعية ويستغلها عن طريق تأجيرها للغير ، وهي بهذه المثابة تعد أحد العناصر التي يتكون منها وعاء الضريبة العامة على إيراده ، ولم يطلب في الميعاد القانوني محاسبته على الأساس الفعلي في سنة التزاع ، بل ولم يتقدم بإقرار أصلاً عن إيراده في تلك السنة ، فإن حقه في اختيار المحاسبة بالطريقة الفعلية يكون قد سقط ويتعين بالتالي محاسبته على أساس التحديد المحكى ، ولا يغير من ذلك أن المطعون عليه لم يتمكن له الحصول على الإيجار المتأخر إلا بعد أن قضى له به في السنة التالية لأنه لا يجوز أن ينظر إلى ناحية التحصيل الفعلي للإيراد المستحق ما دام أن الإيراد قدر بالطريق المحكى .

(١) قضا ١٩٧١/٥/٥ بموجبة المكتب الفني لسنة ٢٢ . ص ٦١٦ .

وقضا ١٩٦٩/٢/٥ بموجبة المكتب الفني لسنة ٢٠ . ص ٢٥٢ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن مأمورية ضرائب أسبوط قدرت صافي إيراد المطعون عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد من سنة ۱۹۵۱ بمبلغ ۱۵۳۰ ج و ۸۶۳ م وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ۲۶ من نوفمبر سنة ۱۹۵۸ بتحديد صافي إيراده العام من تلك السنة بمبلغ ۱۰۸۲ ج و ۷۹۴ م ، فقد أقام الدعوى رقم ۹ لسنة ۱۹۵۹ تجارى أمام محكمة أسبوط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله وجعل صافي إيراده الخاضع للضريبة العامة بمبلغ ۸۴۹ ج و ۱۸۱ م ، وكان من بين أسباب الطعن أن المأمورية حاسبتها على أساس الإيراد الحكى لأطيانه الزراعية البالغ مساحتها ۱۵ ف و ۱۰ ط و ۱۹ س مع أن المستأجر تأخر في سداد إيجارها عن تلك السنة ، مما اضطره إلى إقامة دعوى للطالبة به ولم يقض فيها لصالحه إلا بتاريخ ۱۳ من مارس سنة ۱۹۵۲ و بتاريخ ۲۹ من يونيو سنة ۱۹۶۰ حكمت المحكمة بتعديل قرار اللجنة وجعل صافي الإيراد العام للمطعون عليه بمبلغ ۸۵۳ ج و ۱۸۱ م . لاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ۲۳۸ لسنة ۳۶ ق تجارى أسبوط ، و بتاريخ ۱۱ من أبريل سنة ۱۹۶۲ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليه بسقوط الحق في الطعن للتقرير به بعد الميعاد تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ۱۱ من أبريل سنة ۱۹۶۲ ولم تطعن فيه مصلحة الضرائب بالنقض ، إلا في ۱۲ من مايو سنة ۱۹۶۲ وقدمت النيابة العامة ثلاث مذكرات أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع ينقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن ألتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع بسقوط الحق في الطعن في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ۱۱ من أبريل سنة ۱۹۶۲ ويبدأ ميعاد الطعن فيه بالنقض من اليوم التالي لصدوره طبقا لنص المادة ۲۰ من قانون المرافعات السابق ، وإذ صادف



آخر ميعاد للطعن وهو ١١ من مايو ١٩٦٣ يوم جمعه وهو عطلة رسمية فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي ، وإذ حصل التقرير بالطعن في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٢ فإن الطعن يكون قد تم في الميعاد .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم عرض لتقدير مصلحة الضرائب لإيرادات المطعون عليه الناتجة من الأطنان الزراعية مع أنها لم تكن محل طعن من الممول أمام اللجنة ، الأمر الذي ما كان يجوز طرحه ابتداء على المحكمة أخذاً بحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحالت إليها المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات لجنة الطعن يومى ٢١ من يوليو ١٩٥٨ ، ٢٠ من أكتوبر ١٩٥٨ ( المستندين ١٢ و ٢٢ من الملف الفردى ) أن المطعون عليه نازع أمام لجنة الطعن في تحديد مصلحة الضرائب لإيراد أطنانه الزراعية على النحو الذى فصله فى الطعن الذى رفعه فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية فىكون هذا الموضوع قد سبق عرضه على لجنة الطعن ويجوز بالتالى طرحه أمام المحكمة ، ولا يغير من ذلك أن اللجنة لم تبت فيه فى قرارها الصادر بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة ، إن الحكم استبعد لإيراد الأطنان الزراعية البالغ مساحتها ١٥ ف و ١٠ ط و ١٩ س من وعاء الضريبة العامة عن سنة ١٩٥١ على سند من القول بأن المطعون عليه لم يحصل على إيجارها فى تلك السنة وأن هذا لا يتعارض مع طريق التقدير الحكيم الذى نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ ، لأن واقعة الحصول على الإيراد حدث يسبق البحث فى تحديده ، فى حين أن المادة سالفة الذكر نصت على تقدير لإيراد الأطنان الزراعية تقديراً

حكيا على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية إلا أن الشارع أجاز المحاسبة عن الإيراد الفعلي بشرط أن يقدم الممول طلبا بذلك خلال الفترة المحددة لتقديم الإقرار السنوي وأن يمسك دفاتر منتظمة ، وهو ما لم يتوافر في حق المطعون عليه ، هذا إلى أنه متى امتنع التقدير الفعلي لإيراد الأطنان الزراعية لعدم تحقق الشروط الواردة في المادة المذكورة ، فإنه يتعين خضوع الإيراد للتقدير الحكيم دون مراعاة لحصول الممول على إيراد من أطنانه فعلا ، إذ أن وجود الإيراد أو عدم وجوده يرتبط ارتباطا وثيقا بطرق تحديده ولا يتصور الفصل بينهما كما قرر الحكم مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة ... ويكون تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف . ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب الممول ذلك في الفترة التي يجب أن يقدم خلالها الإقرارات السنوية وكان طلبه شاملا لجميع العقارات المبنية الزراعية وإلا سقط حقه ، وبشروط للإفادة من حكم الفقرة السابقة أن يمسك الممول دفاتر منتظمة ... " ، يدل على أن الأصل في تحديد إيراد العقارات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون حكيا بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة وإستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها واستوفى طلبه باقي الشروط التي نصت عليها المادة ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه يضع اليد على الأطنان الزراعية البالغ مساحتها ١٥ ف و ١٠ ط و ١٩ س ويستغلها عن طريق تأجيرها للغير ، وهي بهذه المثابة تعد أحد العناصر التي يتكون منها وعاء الضريبة العامة على إيراده وأنه لم يطلب في الميعاد القانوني محاسبته على الأساس الفعلي في سنة النزاع ،

بل ولم يتقدم بإقرار أصلا عن إرادته في تلك السنة ، فإن حقه في اختيار المحاسبة بالطريقة الفعلية يكون قد سقط ويتعين بالتالي محاسبته على أساس التحديد الحكى ولا يغير من ذلك أن المطعون عليه لم يقسن له الحصول على الإيجار المتأخر إلا بعد أن قضى له به في السنة التالية لأنه لا يجوز أن ينظر إلى ناحية التحصيل الفعلى للإيراد المستحق ما دام أن الإراد قدر بالطريق الحكى ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحدد إيراد المطعون عليه في سنة النزاع على الأساس الفعلى مع عدم توافر شروط تطبيقه ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

---



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم المعبد ذكرى .

( ١٩٤ )

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ، ب ) ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” . ملكية . وقف .

( ١ ) الضريبة العامة على الإيراد . فرضها على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوى صاف يجاوز حد الامفاء ويملك التصرف فيه ولو لم يكن مالكا لمصدره . وقف الممول أطبانا على ولديه وجعله لكل منهما النظر على حصته واستحقاق الغلة منذ إنشاء الوقف . دخول إيراد هذه الأطبان في وعاء الضريبة العامة للوقوف عليهما اللذين حصلوا عليه لا في وعاء الضريبة للواقف التي آلت إليه الملكية بصدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .

ب ) تحديد إيراد الأطبان الزامية . المادة ٦ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الأصل في هذا التحديد أن يكون حكيا ما لم يطلب الممول إجراؤه على الأساس الفعلي بشرائط معينة . القصد منه . بيان كيفية تحديد الإيراد الخاضع لضريبة العامة عند تحقق وجوده وأحقية الممول في الحصول عليه .

١ — مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بشأن الضريبة العامة على الإيراد — بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) أن الشارع قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوى صاف يجاوز

(١) قض ١/١/١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٣ .

حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ولو لم يكن مالكا لمصدره ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون عليهم — الممول — وقف الأقطان موضوع النزاع على ولديه — المطعون عليهما الأول والثالثة — وجعل لكل منهما النظر على حصته واستحقاق الغلة منذ إنشاء الوقف ، فإن الإرادة الناتجة من هذا القدر الموقوف يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة للموقوف عليهما اللذين حصلا على إرادته لا في وعاء الضريبة العامة للواقف المالك قانونا ، ولا محل لتحدي الطاعنة — مصلحة الضرائب — أن ملكية تلك الأقطان قد آلت إلى الواقف استنادا منها إلى أنه لم يحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له ولعدم إقراره بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحق قبله في الميعاد المحدد طبقا لما تقضى به أحكام المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والمادة الحادية عشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

٢ — ما رسمه الشارع في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بشأن الضريبة العامة على الإرادة — من جعل الأصل في تحديد إيراد الأقطان الزراعية أن يكون حكما بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ما لم يطلب الممول إجراء التحديد على الأساس الفعلي بشرائط معينة ، إنما يقصد به بيان كيفية تحديد الإرادة الخاضعة للضريبة العامة عند تحقق وجوده وثبوت أحقية الممول في الحصول عليه بحيث إذا انتفى ذلك فلا مجال لاستحقاق الضريبة والتذرع بحكم تلك المادة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب الزقازيق أجرت ربطا إضافيا على مورث المطعون

عليهم وقدرت إراداته الخاضعة للضريبة العامة خلال السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣ على أساس أنه يمتلك أطيافاً زراعية مساحتها ٢٧ ف و ٨ ط و ١٧ س كائنة بناحية ميت زافر بمحافظة الشرقية أغفل إثباتها في إقراراته الضريبية ، فاعترض المورث على هذا الربط استناداً إلى أنه وقف هذا القدر على ولديه — المطعون عليهما الأول والثالث — بتاريخ ١٤ من يوليو ١٩٤٠ ، وإذ أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت في ٣٠ من أبريل ١٩٦٠ قراراً بإلغاء الربط الإضافي المشار إليه فقد أقامت مصلحة الضرائب ضد ورثته المطعون عليهم الدعوى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تجارى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إبعاده وتأييد تقديرات المأمورية تأسيساً على أن هذا القدر قد آل إلى الواقف طبقاً لنص المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وبتاريخ ٤ من يناير ١٩٦٢ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه في خصوص ماقرره من استبعاد الإراد المقدر للأطيان محل النزاع في جميع سني الخلاف من صافي إيراد مورث المطعون عليهم الخاضع للضريبة العامة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ٥ ق تجارى المنصورة ، ومحكمة الاستئناف (مأمورية الزقازيق) حكمت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه جزئياً في خصوص ما قضى به من استبعاد الإراد الناتج من الأطياف الزراعية محل النزاع عن المدة من ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ حتى آخر سنة ١٩٥٣ ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه بإلغاء الربط الإضافي على مورث المطعون عليهم عن إرادته في السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣ على سند من القول بأن المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وردت في خصوص حالة إنشاء الوقف بعوض أو ضمناً لحقوق كانت ثابتة قبل الواقف مع إرجاء استحقاق من أدى العوض أو من ثبت له الحق إلى ما بعد موت الواقف ، وأنه لذلك لا ينطبق على النزاع المعروض



لأن الاستحقاق في الوقف محل النزاع كان للمطعون عليهما الأول والثالثة حال حياة الواقف ، علاوة على أنه لا يؤثر في تقدير الضريبة صفة مايجريه الممول من تصرفات أو بطلانها ، بل العبرة بما حصل عليه فعلا من إيراد ، مما مقتضاه أن يستبعد إيراد تلك الأطنان من وعاء الضريبة العامة على الإيراد الخاصة بالمورث ، في حين أن مؤدى تطبيق المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أن الوقف قد آل إلى مورث المطعون عليهم لأنه لم يحرم ذريته من الاستحقاق ولا نفسه من الشروط العشرة ، فضلا عن عدم قيامه بالإقرار بتلقي العوض أو ثبوت الحق قبله في الميعاد المحدد ، وبالتالي يدخل الإيراد الناتج من هذا القدر ضمن وعاء الضريبة العامة على إيراد المورث اعتبارا من ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ولا وجه لما قرره الحكم من أن العبرة هي بالإيراد الفعلي لأنه متى ثبت وجود مصدر للإيراد ولم يطلب الممول تحديده على الأساس الفعلي وفق المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ كما هو الحال في شأن مورث المطعون عليهم تعين اتباع طريقة التقدير الحكيم الأمر الذي يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه " تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة " يدل على أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صاف يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ، ولو لم يكن مالكا لمصدره ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون عليهم وقف بموجب الإشهاد المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٠ الأطنان موضوع النزاع على ولديه — المطعون عليهما الأول والثالثة — وجعل لكل منهما النظر على حصته واستحقاق الغلة منذ إنشاء الوقف ، فإن الإيراد الناتج من هذا القدر الموقوف يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة للموقوف عليهما اللذين حصلا على إيراده لا في وعاء الضريبة العامة للواقف

المالك قانونا ، لما كان ذلك ، فلا محل لتحدى الطاعنة بأن ملكية تلك الأطنان قد آلت إلى الواقف استنادا منها إلى أنه لم يحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له ولعدم إقراره بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحق قبله في الميعاد المحدد طبقا لما تقضى به أحكام المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والمادة الحادية عشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، لما كان ما تقدم ، وكان ما رسمه الشارع في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من جعل الأصل في تحديد إيراد الأطنان الزراعية أن يكون حكما بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ما لم يطلب الممول إجراء التحديد على الأساس الفعلي بشرائط معينة إنما يقصد به بيان كيفية تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة عند تحقق وجوده وثبوت أحقية الممول في الحصول عليه ، بحيث إذا انتفى ذلك فلا مجال لاستحقاق الضريبة والتذرع بحكم تلك المادة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧١

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٧ القضائية :

دعوى . " نظر الدعوى " . استئناف .

إغفال تلاوة تقرير التلخيص بجلعة المرافعة . أثره . بطلان الحكم . المادة ٤٠٨  
من قانون المرافعات السابق . تغيير بعض أعضاء الهيئة . وجوب تلاوة التقرير  
من جديد . رفع الاستئناف قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . يوجب اتباع  
هذا الإجراء .

تلاوة تقرير التلخيص في جلعة المرافعة ، إجراء واجب في ظل العمل بنص  
المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات السابق ، يترتب على إغفاله — وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — بطلان الحكم ، ويجب في حالة تغيير بعض  
أعضاء الهيئة تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضرا منهم عند  
تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل ، ولا يغير من هذا النظر صدور  
القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وما استحدثته من إلغاء نظام التحضير ، ذلك أن المادة  
السابعة منه تنص على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على  
الاستئناف الذي يرفع بعد العمل بهذا القانون ، أما الاستئناف الذي يكون  
قد رفع قبل ذلك فتتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه " . وإذا كان

(١) ققض ١٥/٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٢٨٧

وققض ٥/١/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٧٨



الثابت أن عريضة الاستئناف قد أودعت في قلم كتاب محكمة الاستئناف بتاريخ ۱۹۶۱/۶/۱۰ وهو تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ ، وأن محكمة الاستئناف وإن كانت قد تلت تقرير التلخيص بجلدة ۱۹۶۳/۳/۲۳ ، كما تلت التقرير هيئة أخرى بجلدة ۱۹۶۳/۵/۱۸ إلا أن الهيئة قد تغيرت بجلدة ۱۹۶۴/۱/۱۲ ، ولم يثبت في محضر هذه الجلسة تلاوة تقرير التلخيص بعد تغير الهيئة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد جاء خلوا من بيان تلاوة التقرير فإنه يكون باطلا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن عبد الفتاح سليمان القلش أقام الدعوى رقم ۲۶۹۵ سنة ۱۹۵۷ مدنى كلى القاهرة ضد شركة شل طالبا الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ۱۹۵۶/۱۰/۲۴ المتضمن بيعه لها محطة التزوين وتشجيم السيارات بالبنزين والزيوت مبينة بالعريضة مع تسليمها ، وإلزام الشركة بدفع مبلغ ۳۶۰۰ جنيه مقابل الانتفاع بها مستندا فى ذلك إلى وقوع تدليس من جانب الشركة حمله على الادعاء لشروطها ، وطلب عبد السلام أحمد عطية وعبد المنعم أحمد شاهين قبول تدخلهما خصمين فى الدعوى طالبين رفضها بوصفهما شريكين للدعى فى المحطة وأنهم جميعا الطرف البائع فى العقد ، وأقامت شركة شل الدعوى رقم ۳۸۵۳ سنة ۱۹۵۸ مدنى كلى القاهرة ضد البائعين والمهندس على ذهنى مالك الأرض المقام عليها بناء المحطة ، وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ، وبتاريخ ۱۲ نوفمبر سنة ۱۹۶۰ حكمت المحكمة (أولا) فى الدعوى رقم ۲۶۵۹ سنة ۱۹۵۷ بقبول تدخل كل من عبد السلام أحمد عطية وعبد المنعم أحمد شاهين خصمين فى الدعوى ورفضها (ثانيا) فى الدعوى رقم ۳۸۵۳

سنة ١٩٥٨ بصفة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٤ والمبرم بين الشركة المدعية والمدعى عليهم الثلاثة الأول والخاص ببيع العقار الموضع بالعريضة لصالح الشركة المدعية مع تسليم العقار المبيع إليها ، واستأنف عبد الفتاح سليمان القلش هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم بطلباته .

وقيد الاستئناف برقم ١٠٩٠ سنة ٧٨ ق ، وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق المنقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ، ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه باطل ، إذ أغفلت المحكمة إجراء جوهريا من إجراءات الدعوى وهو تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة ، وقد خلا الحكم كما خلت محاضر الجلسات من الإشارة إلى هذا الإجراء ولا يمنع من وقوع البطلان تلاوة تقرير التلخيص من هيئة سابقة لأنه يجب تلاوة التقرير أمام الهيئة الجديدة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن تلاوة تقرير التلخيص في جلسة المرافعة إجراء واجب في ظل العمل بنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات يترتب على إغفاله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الحكم ، وأنه يجب في حالة تغيير بعض أعضاء الهيئة تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضرا منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل ، ولا يغير من هذا النظر صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وما استحدثته من إلغاء نظام التحضير ذلك أن المادة السابعة منه تنص على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذي يرفع بعد العمل بهذا القانون ، أما الاستئناف الذي يكون

قد رفع قبل ذلك فتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه، إذ كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى الصورة الرسمية لعريضة الاستئناف أنها أوردت في قلم كتاب محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦١/٦/١٠ وهو تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، كذلك وبالرجوع إلى محاضر الجلسات المودعة صورتها الرسمية بملف الطعن أن محكمة الاستئناف وإن كانت قد تلت تقرير التلخيص بجلسة ١٩٦٣/٣/٢٣ كما تلت التقرير هيئة أخرى بجلسة ١٩٦٣/٥/١٨ ، إلا أن الهيئة قد تغيرت بجلسة ١٩٦٤/١/١٢ وهي الهيئة التي أصدرت قرارها في هذه الجلسة بحجز القضية للحكم ، ولم يثبت في محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص بعد تغير الهيئة — وكان الحكم المطعون فيه قد جاء خلوا من بيان تلاوة التقرير فإنه يكون باطلا بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

— — —





## القسم الثاني

### فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية

السنة الثانية والعشرون





# ١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

## في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة
	<h3>تأديب</h3> <p>تشكيل مجلس التأديب :</p> <p>قيام سبب من أسباب رد القضاة أو تنحيهم في حق رئيس مجلس التأديب . عدم بطلان التشكيل . مجلس التأديب لا يقوم بمهمة القضاء .</p> <p>(الطلب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. ٦٨</p>
٤٣٧	
	<h3>نقل</h3> <p>النقل النوعي :</p> <p>١ - ساطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها في فصل أي عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب .</p> <p>(الطلب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. ٦٨</p> <p>٢ - النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى - دون النقل المكاني - يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطلب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. ٦٨</p>
٤٣٧	

## ٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

### والأحوال الشخصية

الصفحة	القائمة	
		(١)
		إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . إرث . استئناف . إشغال الطرق العامة . إصلاح زراعى . اعتراض الخارج عن الخصومة . إعلان . إفلاس . إلتزام . أمر أداء . أمر على عريضة . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ - الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند المعجز عن إثبات الصورية .
٣	١	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) - .. ..
		٢ - قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . النعى لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات . غير جائز .
٢٨٩	٤٦	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١) - .. ..
		٣ - سقوط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد . أثره . سقوط الشرط الجزائى الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامه . عبء إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .
٤٠١	٦٣	(الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) - .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — علاقة الموظف بالسلطة العامة . علاقة تنظيمية . ادعاء الموظف خلاف الثابت في الأوراق . عليه عبء إثباته .
٥٣٢	٨٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ... ..
		٥ — السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء إثبات أن للعقد سببا حقيقيا مشروعا . م ١٣٧ مدني .
٨٢٣	١٣٤	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		٦ — المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة المؤيدة لها .
٨٩١	١٤٨	(الطن رقم ١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١١/١٠) ... ..
		٧ — عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم السابق الصادر في شكل الاستئناف . النعي على هذا القضاء . عار عن الدليل .
١١٠٧	١٨٧	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) ... ..
		٨ — الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها .
١١٣٦	١٩٢	(الطنان رقم ٢٨٠٢ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) ... ..
		إجراءات الإثبات :
		( أولا ) الإحالة للتحقيق .
		١ — لمحكمة الموضوع الحكم ببرد وبطلان أية ورقة من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى . هذا الحق رخصة للمحكمة سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح الادعاء



الصفحة	القاعدة	
		أو فشل . للمحكمة في حالة تشكيكها في صحة الورقة أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالشهادة .
٢٦٦	٤٣	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩) .. .. .
		٢ - تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينه والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٧٩٢	١٢٩	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) .. .. .
		٣ - حق محكمة الموضوع في استدعاء من ترى لزوم سماع شهادته . جوازي لها متروك لمعلق تقديرها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
٨٩١	١٤٨	(الطن رقم ١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٠)
		٤ - ثبوت الواقعة المدعى بها أو عدم ثبوتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب . عدم الترامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكتفى لاقتناعها . مثال في دعوى أحوال شخصية .
٩٧٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١)
		(ثانيا ) الامتنع جواب .
		رفض طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .
٦٦٩	١٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		( ثالثا ) إلزام الخصم بتقديم ورقة .
		١ - طلب إلزام الخصم بتقديم مستند وندب خبير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل الواقع . عدم جواز إثارة أمام النقض .
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ... ..
		٢ - إشارة الخصم في دفاعه إلى أن الطرفين قبحين ويمسكان دفاتر حسابية . لا يعد طلبا صريحا بتقديم الدفاتر . لا تلازم المحكمة ببيان سبب رفضها له .
٦٦٩	١٠٩	( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) ... ..
		( رابعا ) طاب تقديم مستندات .
		عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بوجود تقديم المستندات . نفيه على الحكم في هذا الخصوص بخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع . حار عن الدليل .
٥٢	١١	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) ... ..
		( خامسا ) الإدعاء بالتزوير .
		" راجع . ت . تزوير " .
		( سادسا ) ندب الخبراء .
		" راجع : خ . خبرة " .
		العدول عن إجراءات الإثبات :
		القضاء بندب خبير لبيان أجرة المثل . جواز العدول عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لمجبة الأمر المقضى .
٧٤٣	١٢٢	( الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) ... ..

## طرق الإثبات : ( أولا ) الكتابة .

- ١ - المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف مريان التقاد . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لا صلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .  
١ الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ( ... .. ) ٤٩ ٣٠٥
- ٢ - حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا . سواء صدر إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .  
( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ( ... .. ) ٧٨ ٥٠٦ )
- ٣ - الصورة الشمسية لعقد البيع - عند عدم وجود الأصل - لا سبيل للاحتجاج بها . وجوب تحقق المحكمة من قيام عقد البائع الأول للقضاء بصحة البيع الصادر من المشتري للمشتري الثاني .  
( الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٣ ( ... .. ) ١٠٢ ٦٣٠ )
- ٤ - منازعة الطاعنة - النقابة - بأن المثل السابق لها قد حرر السند موضوع الدعوى بعد فقده صفته ، وأثبت به تاريخا صوريا . عدم بحث المحكمة لهذه المنازعة . قصور .  
( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ( ... .. ) ١١٥ ٧٠٢ )
- ٥ - جواز اتخاذ الموطن التجاري موطنًا مختارا لتنفيذ عمل قانوني معين . تغيير الموطن التجاري في هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار لهذا العمل . ضرورة الإفصاح بالكتابة عن أي تغيير لهذا الموطن .  
( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ( ... .. ) ١٨٠ ١٠٧١ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ — التعبير عن الإرادة . وصوله إلى من وجه إليه يعتبر قرينة على العلم به ما لم يثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه . ترك الموطن المختار المبين في العقد دون الإخطار كتابة بتغييره . الإعلان في هذا الموطن صحيح ويرتب أثره من وقت وصوله .
١٠٧١	١٨٠	الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ) .. .. (
		( ثانيا ) شهادة الشهود .
		١ — قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك الطاعنة بهذه القاعدة أمام محكمة الموضوع وقيامها بتنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق . يعد قبولا للإثبات بغير الكتابة .
٣	١	( الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. .. (
		٢ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لا تتعلق بالنظام العام . المدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٢١٧	٣٦	( الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. (
		٣ — قواعد الإثبات . لا تتعلق بالنظام العام .
٩٠٠٨	١٦٩	( الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٩ ) .. .. (
		٤ — التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين بإبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية وفقا للقانون . إجراء تنظيمي . يترتب على مخالفته جزاء جنائي . ليس من شأنه التزام طريق معين لإثبات حالة

الصفحة	القاعدة	
		العتة . اعتماد الحكم في إثبات حالة العتة على شهادة طبية وما قرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا ينطوى على فساد في الاستدلال .
٧١	١٤	( اللطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. ..
		٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . لا تثريب عليها إن هي استعانت في شأن التدليل على قيام حالة العتة وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة .
٧١	١٤	( اللطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. ..
		٦ - تقدير قيام العتة والحنوثة والخصاء كمانع طبيعى أو عرضى لا يربى زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . دخوله في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها قائما على أسباب مائفة .
٩٧٢	١٦٣	( اللطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١ )
		٧ - الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	( اللطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
		" تقدير المحكمة للشهادة "
		١ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .
١١٨	٢١	( اللطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) .. ..
٥١٦	٧٩	( اللطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
٥٧٤	٩١	( اللطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
٨٩١	١٤٨	( اللطن رقم ١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . سلطانها في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم التزامها بتصديق الشاهد في كل أقواله أو الرد على من لم تأخذ بشهادته .
١٦٠	٢٨	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٣ — ترجيح شهادة شاهد على أخرى . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٢١٧	٣٦	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود .
٢٢٨	٣٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٥ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . يستقل به قاضي الموضوع . عدم التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله .
٢٦٦	٤٣	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩) .. ..
		٦ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود والقرائن ، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٧ — الاطمئنان إلى أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٧٧٣	١٢٦	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — تقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع . سلطته في الأخذ بمعنى للشهادة تحمله عبارتها دون معنى آخر ولو كان محتملا .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٧) .. .. .
		٩ — خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر لا يؤدي لنقض الحكم طالما أن هناك أدلة أخرى تكفي للحمله .
٤٨٨	٧٥	(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) .. .. .
		١٠ — تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تحالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٥٤٠	٨٤	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. .. .
		١١ — الاستئناف ينقل موضوع النزاع بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية . ضرورة فصل هذه المحكمة في النزاع بقضاء مسهب يواجه عناصره الواقعية والقانونية على السواء . خضوع تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود لرقابة محكمة الاستئناف .
٨٦٥	١٤٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٩) .. .. .
		١٢ — لمحكمة الاستئناف استخلاص ما تطمئن إليه من أقوال الشهود ولو كان مخالفا لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى .
٩١٧	١٥٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ ق أحوال مخضرة — جلسة ١٩٧١/١١/١٧)
		(ثالثا) القرائن .
		(١) القرائن القانونية .
		”قرينة قوة الأمر المقضي“
		راجع : (ق) . قوة الأمر المقضي — وحكم ”حجية الحكم“ .

الصفحة	القاعدة	
		( ب ) القرائن القضائية .
		١ — وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطا ضروريا في إعتبار التصرف منجزا .
٣	١	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. ..
		٢ — إتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . إستنادا إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن .
٣	١	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. ..
		٣ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائغا فإن المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) .. ..
		٤ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .
٢٨٩	٤٦	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١١ ) .. ..
		٥ — عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة على ثبوت وضع يد مدعي الملكية ( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. ..
٨٠٩	١٣٢	

الصفحة	القائمة	
		٦ - قضاء محكمة الموضوع بأن التصرف سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، استنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها. هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض .
٨٢٨	١٣٥	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. .. .
		٧ - تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن متسادة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٢٦٦	٤٣	(الطلب ٣١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .
		٨ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . إثبات التزوير أو نفيه . للمحكمة مخالفة رأي الخبير في النتيجة التي انتهى إليها .
١٠٤٥	١٧٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. .. .
		٩ - محكمة الموضوع لها سلطة مطلقة في تقدير القرائن . استناد المحكمة لأقوال الشهود دون القرائن . مسألة موضوعية عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... .. .
		١٠ - محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحدث عن كل من القرائن غير القانونية عن طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. .
		١١ - تقدير القرائن وما يستنبط منها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب من محكمة النقض متى كان مائفا .
٩٧٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧١/١٢/١) .. .. .



الصفحة	القائمة	
		( رابعا ) الإقرار .
		١ — إياس المرأة . حده . بلوغها سن ٥٥ . شرطه . إنقطاع الدم لمدة ستة أشهر قبل أو بعد مدة الإياس . عدة الآيسة . ثلاثة أشهر . إذا عاودها الدم اعتدت بالاقراء . القول في انقضاء عدة المرأة هو قولها في مدة تحمل الانقضاء في مثلها .
٢٧	٦	( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١/٦ ) ..
		٢ — إقرار ناظر الوقف بما لا يملك لإنشاؤه أو بما يضر بمصلحة الوقف . غير ملزم للوقف .
٤٦٧	٧١	( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..
		٣ — التمسك بالدلالة المستمدة من الإقرار . من مسائل الواقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) .. ..
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص أو نفى الإقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم . وجوب بيان كيف أفادت الأوراق والأعمال معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغا .
٨٩٥	١٤٩	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦ ) .. ..
		٥ — إقرار الدائن ببراءة ذمة المدين من الدين . لا ينطوى ضمنا على التسليم بأسباب لانقضاء الدين التي يدعيها المدين . مخالفة ذلك . فساد في الاستدلال .
٩٣٦	١٥٧	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٥ ) .. ..

## أحوال شخصية

(أولا) المسائل الخاصة بالمصريين .

## الطلاق :

١ - إياس المرأة . حده . بلوغها سن ٥٥ . شرطه . انقطاع الدم لمدة ستة أشهر قبل أو بعد مدة الإياس . عدة الآيسة . ثلاثة أشهر . إذا عاودها الدم اعتدت بالإقراء . القول في إنقضاء عدة المرأة هو قولها في مدة تحمل الانقضاء في مثاها .

٢٧

(الطن ٣٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١/٦) ... ٦

٢ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعي عليه فيما تزيد فيه . غير منتج . مثال في دعوى تطايق للضرر .

٩١٧

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٧) ١٥٣

٣ - اختلاف دعوى الطاعة من دعوى التطليق للضرر سببا وموضوعا . الحكم في الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية .

٩١٧

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٧) ١٥٣

٤ - تقدير قيام العنه والخنوثة والخصاء كمانع طبيعي أو عرضي لا يرحى زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . دخوله في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها قائما على أسباب سائفة .

٩٧٢

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١) ١٦٣

الصفحة	القاعدة	
		٥ - ثبوت الواقعة المدعى بها أو عدم ثبوتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . مثال في دعوى تطليق .
٩٧٢	١٦٣	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١) ..
		الفانون الواجب التطبيق :
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . تطبيق "شريعهم" في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ "شريعهم" .
٩٧٢	١٦٣	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١) ..
		(ثانيا) المسائل الخاصة بالأجانب :
		الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . سريان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف - وقت موته - عليها . الدوطة في القانون المدني اليوناني . بقاؤها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها طوال قيام الزوجية . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته وجوب ردها للزوجة .
٩٢٢	١٥٤	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) .. ..
		(ثالثا) الطعن في الحكم .
		الاستئناف :
		١ - إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة مالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
٥٨٠	٩٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/٤/٢٨) ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - انتقال الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . فصلها في موضوع الدعوى وتطبيقها الإجراء الصحيح . النعى على حكمها بأنه أبطل الحكم الابتدائي استنادا إلى عدم بيان رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه خلافا للثابت بذلك الحكم . غير منتج .
١١٣٦	١٩٢	(الطعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩)
		اعتراض الخارج عن الخصومة :
		الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختيارى . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بإنكار حجته . له كذلك طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .
٩٦٣	١٦٢	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١)
		النقض :
		١ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . تحديد الطاعن موطنه في جميع مراحل التقاضى في مدينة القاهرة . الادعاء بأنه يقيم بمدينة أخرى ابتغاء إضافة ميعاد مسافة . غير مجد .
٨٥٥	١٤٠	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٧)
		٢ - المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إجازتها استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه . لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .
٩٣١	١٥٦	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٤)
		( رابعا ) الوراثة .
		راجع : ( ١ . إرث - ت . تركة )

الصفحة	القاعدة	
		( خامسا ) الولاية على المال .
		١ — قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع المجر استنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها إذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. ..
		٢ — لتسجيل طلب المجر ما لتسجيل قرار المجر من آثار . تصرفات المحجور عليه لاسفه بعد تسجيل طلب المجر . قابلة للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٣ — التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار المجر . يكفي لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٤ — إرادة الوصي تحمل محل إرادة القاصر . إنصراف أثرها القانوني إلى ذلك الأخير . إيجاب استئذان الوصي محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم . ليس بشرط التعاقد أو التصرف . وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصي الأهلية . ليس لخصوم هؤلاء التمسك به .
١٧٩	٣١	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..
		٥ — القضاء بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية . الاستناد إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون اليوناني - الذي لا يشير

الصفحة	القاعدة	
		إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا — وإلى ما تقضى به القواعد القانونية العامة . عدم بيان الحكم للقاعدة القانونية التي تجيز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية . خطأ .
١١٣٦	١٩٢	(الطنان رقم ٢٥٨، لسنة ٢٨٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩)
		وراجع : (١ . أهلية) .

## إختصاص

### (أولا) الإختصاص الولائي .

١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل في الإخلاء الفوري وهدم البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسببا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الخطر الداهم .

(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. .. ٣٣ ١٩٥

٢ — تأييد اللجنة — المشكلة طبقا للسادة السابعة من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم بعد موافقة اللجنة المشكلة وفقا للسادة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء العادي وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن ذلك القرار .

(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. .. ٣٣ ١٩٥



الصفحة	القاعدة	
		٣ — صدور حكم من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . خطأ ذلك الحكم في تطبيق القانون ، ثم صدور حكم في الموضوع . جواز الطعن بالنقض في الحكمين .
١٩٥	٣٣	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..
		٤ — تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الواردة على الأراضى المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للإقرار المقدم منه . الاختصاص به للجان القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
٢٤٤	٤٠	( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. ..
		٥ — الميادين العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها .
٤٧٣	٧٢	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..
		٦ — مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولائي . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٤٧٣	٧٢	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..
		٧ — اختصاص اللجنة المشكلة بقرار من وزير الزراعة تطبيقا للقانون ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير الخاصة بمقاومة أمراض النباتات . قاصر على تقدير التعويض عن تقييع النباتات أو إعدامها . التعويض عن تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين . تقديره من اختصاص المحاكم .
٧٧٣	١٢٦	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٨ — قضاء المحكمة الابتدائية — هيئة استئنافية — باختصاصها بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالججز الإداري على أساس أن سنده لا يعتبر عقدا إداريا . خطأ المحكمة في إعطاء العقد وصفه القانوني الصحيح . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٠٠	١٥٠	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦) .. ..
		٩ — العاملون بالشركات والمنشآت المؤممة . علاقتهم بالشركات . تعاقدية لاتنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة . اختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة بحقوقهم .
٩٩٦	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. ..
		١٠ — البنك الأهلي المصري . في ظل القوانين ٢٤٠ ، ٢٥٠ ، لسنة ١٩٦٠ وقبل صدور القرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية . مؤسسة عامة . العاملون به موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الطعون على قرارات فصلهم .
١٠٢٨	١٧٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) .. ..
		١١ — تحديد طبيعة القرار — الصادر من البنك الأهلي بفصل أحد العاملين به — لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه . العبرة فيه بوقف صدوره .
١٠٢٨	١٧٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في دعوى مطالبة بالأجرة المتأخرة . قيام النزاع حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . انتهاء الحكم إلى تطبيق أحكام هذا القانون . قضاء لا يرد على الاختصاص الولائي للمحكمة . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
١٠٧٦	١٨١	( الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ) .. .. .
		( ثانيا ) الاختصاص النوعي .
		١ — قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الحجر استنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها ، إذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. .
		٢ — انتهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطا من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها . إخضاعه هذه الالتزامات لمقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ . تزیده فيما لم يكن له أثر على قضائه لا يعيبه .
١٢٥	٢٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ) .. .. .
		( ثالثا ) الاختصاص القيمي .
		١ — تقدير أجرة الأما كن . طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الضرائب العقارية والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار . وجوب تقدير قيمة الدعوى — بتخفيض الأجرة — بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر .
٣٥٣	٥٦	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الترتيب الطبيعي للفصل في المنازعة . الفصل في النزاع حول الاختصاص وبعد ذلك الفصل في الموضوع . عدم إتباع هذا الترتيب . لا يعيب الحكم .
٣٥٣	٥٦	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. .. راجع : ( دعوى " قيمة الدعوى " ) .
<hr/>		
		<b>إرث</b>
		١ — للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية .
٢٨٢	٤٥	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. ..
		٢ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .
٢٨٩	٤٦	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. ..
		٣ — حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا . سواء صدر إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٤ — إختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الاستئناف بالنسبة للبعض الآخر .
٧٦٤	١٢٥	( الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . سريان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف - وقت موته - عليها . الدوطة في القانون المدني اليوناني . بقاؤها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها طوال قيام الزوجية . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته . وجوب ردها للزوجة .
٩٢٢	١٥٤	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) .. ..
		٦ - انتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . شرطه . أن يكون هذا الوارث قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة بكل ما عليها .
١٠٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. .. وراجع : ( ت . تركة ) .

## استئناف

### الأحكام الحائز استئنافها :

		١ - المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لإجازتها استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه . لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .
٩٣١	١٥٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤)
		٢ - الحكم الصادر بنسب خير . فصله في أسبابه المرتبطة بمنطوقه في النزاع بين الطرفين حول تحديد الأجرة . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . لا يعتبر ذلك القضاء مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعي .
١٠١٣	١٧٠	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٤) .. ..

القاعدة الصفحة

## الأحكام غير الجائز استئنافها :

طالب المشتري لبيع العين المبيعة . رد خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة البيع المطالب به ، دون قيمة العين .

( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... .. ٥٣ ٣٣٤

وراجع : ( حكم "الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيها" ) .

## ميعاد الاستئناف :

١ - الأصل في ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعان . بدء ميعاد استئنافها من تاريخ العمل به .

( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) ... .. ٩٤ ٥٨٨

٢ - أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال والأرباح التجارية وكسب العمل . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .

( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٩ ) ... .. ١٢١ ٧٣٩

٣ - تكييف المحكمة للطلبات المبدأة قبل الدفوع الشكلية . خضوعه لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى .



الصفحة	القاعدة	
		طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .
٥٥٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		<b>إعلان الاستئناف :</b>
		١ - حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها . الحضور في جلسة قالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان . الحكم ببطلان صحيفة الاستئناف لغياب في إعلانها دون اعتداد بحضور المستأنف عليه في جلسة قالية بناء على إعادة إعلانها في ميعاد الثلاثين يوما المقرر بالمادة ٤٠٥ مرافعات ، لكون إعادة الإعلان لم يستوف البيانات التي تتطلبها تلك المادة . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٢ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٣ - وجوب إعلان الاستئناف في ميعاد ٣٠ يوما التالية لتقديم العريضة . إغفال ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف .
٧٦٤	١٢٥	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	الاستئناف
		<b>الخصوم في الاستئناف :</b>
		١ - عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة .
٧١٦	١١٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) ... ..
		٢ - طلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن . عدم تمثيل أحدهم للآخر في إجراءات الخصومة . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم . اختصاص المحكوم عليه بالتضامن في الاستئناف المرفوع من أحد زملائه . ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة خطأ .
١١٣٣	١٩١	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
		<b>نظر الاستئناف :</b>
		١ - وجوب نظر التظلم من تقدير أعقاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية . النعي على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . عار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) ... ..
		٢ - إغفال تلاوة تقرير التلخيص بملسة المرافعة . أثره . بطلان الحكم . المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات السابق . تغيير بعض أعضاء الهيئة . وجوب تلاوة التقرير من جديد . رفع الاستئناف قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . يوجب اتباع هذا الإجراء .
١١٥٤	١٦٥	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	نطاق الاستئناف :
٢٣٩	٣٩ .. ..	١ - محكمة الاستئناف ملزمة بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة . قضاء الحكم المستأنف برفضها واستغناء المستأنف عليه عن استئنافه بصدور الحكم في الدعوى لصالحه . اعتبارها مطروحة في الاستئناف ما لم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمنا . (الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢)
٨٦٥	١٤٣ .. ..	٢ - الاستئناف ينقل موضوع النزاع بما اشتمل عليه من أدلة ودفوع وأوجه دفاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية . ضرورة فصل هذه المحكمة في النزاع بقضاء مسبب يواجه عناصره الواقعية والقانونية على السواء . خضوع تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود لرقابة محكمة الاستئناف . (الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩)
٣٦٣	٥٨ .. ..	٣ - طلب تهيئة ملكية أرض النزاع أمام محكمة أول درجة على أساس التقادم المكسب . إضافة أساس آخر إلى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف هو حجة وقف وبطلان إشهاد التغيير الصادر من الواقفة . اعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا جواز إبدائه في الاستئناف . (الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢)
٥٥٣	٨٧ ... ..	٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم . (الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢)



الصفحة	القائمة	
		٥ - قضاء المحكمة الإستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاذ ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) .. ..
		٦ - استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية . إلزام المحكمة بمبحث مسؤولية المدين والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة بإخراج المدين من الدعوى بلا مصروفات .
٧٢٤	١١٩	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣ ) .. ..
		٧ - إنتقال الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف . فصلها في موضوع الدعوى وتطبيقها بالإجراء الصحيح . النعي على حكمها بأنه أبطل الحكم الابتدائي إستنادا إلى عدم بيان رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه خلافا للثابت بذلك الحكم . غير منتج .
١١٣٦	١٩٢	( الطعان رقا ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٢٢ - " أحوال شخصية " .. .. جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩ ) .. ..
<b>الحكم في الاستئناف :</b>		
		١ - القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقفي . ليس له تأثير على استئناف الموضوع . لا تنقيد به المحكمة التي أصدرته عند نظر ذلك الإستئناف .
٦٧	١٣	( الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء ضمني بصحة العقد وإلغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الإبتدائية .
٢٢٨	٣٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٣ — إقامة الحكم الإستئنافي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الإبتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
		٤ — تعيب الحكم لقضائه برفض الاستئناف دون الحكم بعدم جرازه . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . عدم قبوله .
٨٢٨	١٣٥	(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		٥ — طلب المستأنف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباته والحكم ببطلان عقد الصلح المصدق عليه وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان موضوع الدعوى . القضاء ببطلان الصلح والبيع معا . قضاء بما طلبه الخصوم .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٧) .. ..
		”إعتبار الإستئناف كأن لم يكن“
		١ — إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة إستئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .
٥٨٠	٩٢	(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق “أحوال شخصية” — جلسة ١٩٧١/٤/٢٨) ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في ميعاد ٣٠ يوم .
		م ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن جزاء غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه .
٦٩٦	١١٤	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) .. ..
		٣ — القضاء بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على ما ورد في الأسباب من قبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف . ورود تقرير الطعن على منطوق الحكم وتناول أوجهه تعيب الأسباب التي استندت إليها المحكمة في القضاء ببطلان صحيفة الاستئناف . اعتبار الطعن موجهاً إلى قضاء الحكم في الدفعين معاً .
٩٤٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٠) .. ..
		”تسبب الحكم الاستئنافي“
		١ — النعي ببطلان الحكم الابتدائي لنقص في بياناته . لا جدوى فيه طالما أن الحكم الاستئنافي قد تدارك النقص .
٤٥٩	٧٠	(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..
		٢ — محكمة الاستئناف غير ملزمة بالحدث عن كل من القرائن غير القانونية من طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٣ — تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيه محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٥٤٠	٨٤	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..



الصفحة	القاعدة	
٩١٧	١٥٣	٤ — لمحكمة الاستئناف استخلاص ما تطمئن إليه من أقوال الشهود ولو كان مخالفا لما استخلصته محكمة الدرجة الأولى . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ ف — جلسة ١٧/١١/١٩٧١) ... .. وراجع : (حكم . "تسبيب الحكم" ) .
<b>إشغال الطرق العامة</b>		
٢٠٧	٣٥	١ — عدم جواز إشغال الطرق العامة في اتجاه أفقي أو رأسي بغير ترخيص . صدور قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ تنفيذا للقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . تنظيم أنواع الإشغال بما يفيد أن للسقائف والتندات وضعا مغايرا عن الممرات العلوية . (الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧١) ... ..
٢٠٧	٣٥	٢ — الممر العلوي في معنى القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . هو البناء الموصل بين مبنيين متقابلين في الفضاء الواقع فوق عرض الطريق العام . ضرورة أن يكون معدا للورور فوقه . ذكر المشرع الممرات مقرونة بالكبارى يشير إلى ذلك . (الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧١) ... ..
٢٠٧	٣٥	٣ — بلجهة الإدارة سلطة تقديرية في الإبقاء على أنواع إشغال الطرق العامة المرخص بها والمنشأة قبل العمل بالقانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . شرط الإبقاء . عدم التعارض مع مقتضيات الصالح العام المبينة في اللائحة التنفيذية . (الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — أنواع الطرق العامة ودرجاتها فى معنى القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . كيفية تحصيل رسوم الإشغال . قضاء الحكم بأن الطريق محل الإشغال — وهو فى قرية — من النوع الأول من الدرجة الثالثة رغم عدم صدور قرار بالتصديق على التقسيم . عدم بيان كيف جاز اعتباره كذلك . خطأ وقصور .
٢٠٧	٣٥	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) ... ..
<h2>إصلاح زراعى</h2>		
		١ — عدم ثبوت تاريخ البيع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى . أثره . اعتبار المتصرف فيه باقيا على مالك البائع فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء .
١٨٨	٣٢	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
٢٤٤	٤٠	(والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		٢ — إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب إستحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى . عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد . تبعه الإستحالة على المدين بالالتزام . إستيلاء الإصلاح الزراعى على العين المبيعة لدى البائع . سبب أجنبى . لا يعنى البائع من رد الثمن .
١٨٨	٣٢	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
٢٤٤	٤٠	(والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		٣ — الهلاك فى حكم المادة ٤٣٧ مدنى . زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية . إستيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأطنان المبيعة . لا يعد هلاكا .
١٨٨	٣٢	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القائمة	
٢٤٤	٤٠	٤ - الأراضي الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . التزام واضع اليد عليها بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم هذه الهيئة باستلامها فعلا . ذلك لا ينفي حصول الاستيلاء . عدم رد الحكم على دفاع الخصم في هذا الخصوص . لا عيب . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١ / ٢ / ٢ ) .. ..

٢٤٤	٤٠	٥ - تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الواردة على الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للإقرار المقدم منه . الاختصاص به للجان القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١ / ٢ / ٢ ) .. ..
-----	----	--

## اعتراض الخارج عن الحصومة

٩٦٣	١٦٢	الطن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بإنكار حجته . أو طلب تقرير حقه بدعوى أصلية . (الطن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١ / ١٢ / ١ ) ..
-----	-----	--

## إعلان

( أولا ) الإعلان في الموطن الأصلي .

١ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخره : قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه



الصفحة	القائمة	
		في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الاعلان . لاخطأ .
٥٥٨	٨٨	(الطنز رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٢ - إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها . عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الاعلان فيه . النعي بالبطلان في هذه الحالة عار عن انذليل .
٦٨١	١١١	(الطنز رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. ..
		(ثانيا) الإعلان في الموطن المختار .
		١ - صدور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها في موطنه .
٣٩٣	٦٢	(الطنز رقم ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٢ - جواز اتخاذ الموطن التجاري موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانوني معين . تغيير الموطن التجاري في هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار لهذا العمل . ضرورة الإفصاح بالكتابة عن أي تغيير لهذا الموطن .
١٠٧١	١٨٠	(الطنز رقم ٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..
		٣ - التعبير عن الإدارة . وصوله إلى من وجه إليه يعتبر قرينة على العلم به ما لم يثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه . ترك الموطن المختار المبين في العقد دون الإخطار كتابة بتغييره . الاعلان في هذا الموطن صحيح ويرتب أثره من وقت وصوله .
١٠٧١	١٨٠	(الطنز رقم ٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		( ثانيا ) الإعلان لجهة الإدارة .
		الإعلان لجهة الإدارة . وجوب إثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص باخطار المعلن إليه بطريق البريد الموصى عليه . عدم جواز تكملة النقص بورقة الاعلان بدليل مستمد من غير الورقة ذاتها .
٤٨٢	٧٤	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧١ ) .. .. .
		( رابعا ) الإعلان في النيابة .
		توجيه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه . إجابة أخيهم بأنهم تركوا هذا الموطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلو الأوراق مما يستدل منه على أن التحرى قد يهدى إلى هذا الوطن . إعلان التقرير في مواجهة النيابة . صحيح .
٥١٦	٧٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٧١ ) .. .. .
		( خامسا ) إعلان المقيم بالخارج .
		١ — الأصل في الإعلان أن تصل الورقة المعلنه إلى علم المعلن إليه علما يقينا بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الظني بالإعلان في الوطن أو بالعلم الحكى بتسليم الصورة للنيابة كما في إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم .
٩٤٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٧١ ) .. .. .
		٢ — المقيم بالخارج في موطن معلوم . تمام إعلانه بتقرير الطعن من تاريخ تسليم صورته إلى النيابة . إيداع الطاعن أصل تلك الصورة تقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون ضده .
٩٤٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٧١ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		(سادسا) إعلان الشركات.
		جواز تسليم صورة الاعلان — في الحالات المبينة بالمادة ١٤
		مرافعات سابق — إلى من ينوب عن أحد الشركاء المتضامنين
		أو رئيس مجلس الادارة أو المدير فيما يتعلق بإعلان الشركات
		التجارية .
١١١٥	١٨٩	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
		(سابعا) بيانات الإعلان .
		إغفال المحضر ذكر عدم وجود المراد إعلانه ، أو بيان العلاقة
		بينه وبين مستلم الاعلان ، أو أن هذا الأخير يقيم معه . أثره .
		بطلان الإعلان .
٣٨	٨	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٧) ... ..
		(ثامنا) بطلان الإعلان .
		١ — عدم قيام الطاعن بتصحيح إعلان الطعن خلال الميعاد
		المنصوص عليه بالمادة ٣١٤ مرافعات أو خلال الميعاد انذرى
		منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن
		بالنقض .
٣٨	٨	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٧) ... ..
		٢ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان
		الحكم . غير جائز .
٢٣٤	٣٨	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
		٣ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون
		ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان
		وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٢٨٢	٤٥	(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١) ... ..
٩٤٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . الحضور في جلسة قالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان .
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٥ — بطلان إعلان تقرير الطعن نخلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها . بطلان نسبي لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته .
٨٤٤	١٣٨	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) ... ..
		وراجع : ( بطلان " بطلان الإعلان " ) .

## إفلاس

		١ — إنكار الطاعن صفته كشريك متضامن في شركة الواقع . تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٢ — شركات الواقع شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء المتضامين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم إirاده أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاؤه بإشهار إفلاس الطاعن بالرغم من ذلك . قصور .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - السنديك ممثل لجماعة الدائنين ، هو صاحب الصفة في المطالبة ببطلان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى التفليسة .
٨٣٤	١٣٦	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		٤ - الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمانا لدين سابق . باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع .
٨٣٤	١٣٦	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..

## التزام

### مصادر الالتزام :

” القانون ”

		١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحر يص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون .
٤٩٥	٧٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		٢ - عدم سر يان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الالتزامات التي مصدرها القانون . سر يان التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني على هذه الالتزامات .
٤٩٥	٧٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		٣ - المادة ١٧٢ مدني قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها بالتقادم العادي .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) ... ..

الصفحة	القائمة	«العقد»
		<p>إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق .  مؤداه . نشوء التزام صرفي إلى جانب الالتزام الأصلي . للدائن  الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي ، أو بدعوى الصرف .  مستوط الدعوى الأخيرة بالتقادم الخمسي . لا يمنع الدائن من  الالتجاء للدعوى الأخرى .</p>
١١٣	٢٠ .. ..	<p>(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١)</p> <p>وراجع : (ع . عقد)</p> <p>الإلتزام ببذل عناية :</p>
١٠٦٢	١٧٩ .. ..	<p>الالتزام الطيب . التزام ببذل عناية . مساءلته عن كل تقصير  في مسلكه الطبي لا يقع من طبيب في مستواه المهني وجد  في نفس الظروف . مساءلته أيضا عن خطئه العادي أيا كانت  درجة جسامته .</p> <p>(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢١)</p> <p>أوصاف الالتزام :</p> <p>«التضامن»</p> <p>١ — الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن .  لا يتعدد بتعددهم . المدينون المتضامنون يقوم بعضهم مقام  البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم .  استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم .</p>
٥٤٩	٧٦ .. ..	<p>(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢)</p>



الصفحة	القائمة	
		٢ - طلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن . عدم تمثيل أحدهم للآخر في إجراءات الخصومة . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم . اختصاص المحكوم عليه بالتضامن في الاستئناف المرفوع من أحد زملائه ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة . خطأ .
١١٣٣	١٩١	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... .. إنقضاء الالتزام : (أولا) الوفاء .
		١ - حائز العقار المرهون . وفاؤه بالدين المضمون للدائن . أثره . حلول الحائز محل الدائن . له الرجوع على المدين بما أوفاه .
٣٨٤	٦١	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) ... .. ٢ - إقرار الدائن ببراءة ذمة المدين من الدين . لا ينطوي ضمنا على التسليم بأسباب انقضاء الدين التي يدعيها المدين . مخالفة ذلك . فساد في الاستدلال .
٩٣٦	١٥٧	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٥) ... .. (ثانيا) المقاصة القضائية .
		طلب المقاصة القضائية . إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . طلبها في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .
٨١٨	١٣٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) الإبراء .
		الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة فى القانون .
١٠٠	١٨	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. ..
		(رابعا) استحالة التنفيذ .
		١ - إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى . عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالالتزام . استيلاء الاصلاح الزراعى على العين المباعة لدى البائع . سبب أجنبى لا يعفى البائع من رد الثمن .
١٨٨	٣٢	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..
٢٤٤	٤٠	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢) .. ..
		٢ - خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية للشترى . التزامه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لا قصور .
٧٣٤	١٢٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. ..
		فسخ العقد :
		١ - سقوط الالتزام الأسمى بفسخ العقد . أثره . سقوط الشرط الجزائى الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . عبء إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .
٤٠١	٦٣	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..

للقاعدة الصفحة

٢ - استخلاص تنازل البائع عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ في العقد . من مسائل الواقع . قيام الشرط الفاسخ الضمني . لا يسلب القاضي ملطته في تقدير حصول الفسخ من عدمه .

(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧١) ... .. ١٧٣ ١٠٣٤  
وراجع : (بطلان . "بطلان التصرفات" ) .

## أمر أداء

١ - وجوب أن يكون الدين المطلوب إصدار أمر أداء به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار . القصد من تعيين مقدار الدين ألا يكون قابلا للنازعة فيه . قابلية الدين بحسب الظاهر من عبارات منسدة للنازعة . مانع من استصدار أمر بأدائه .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧١) ... .. ٤٩ ٣٠٥

٢ - عدم صحة التكليف بالوفاء . لا يبطل أمر الأداء . شرط التكليف بالوفاء لا يتعلق بالعريضة ذاتها ، وإنما هو شرط لصدور الأمر .

(الطن رقم ٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧١) ... .. ١٣٣ ٨١٨

٣ - جواز صدور الأمر بالأداء ، ورفض طلب صحة الججز .

(الطن رقم ٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧١) ... .. ١٣٣ ٨١٨

٤ - عدم التزام الطاعن بالنقض بإيداع صورة رسمية من أمر الأداء الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده . حلة ذلك .

(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧١) ... .. ١٣٤ ٨٢٣



الصفحة	القاعدة	
		<b>أمر على عريضة</b>
		خلو قانون المرافعات السابق من نص يمنع الطعن في الحكم الصادر في التظلم من أوامر تقدير أنعاب الخبراء . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض . جواز الطعن فيه طبقا لهذه القواعد بجميع الطرق المقررة . (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
٧١٦	١١٨	
		<b>أموال</b>
		المبادىء العامة . من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها . (الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
٤٧٣	٧٢	
		<b>أهلية</b>
		<b>الجنون والعته :</b>
		١ - قرار الحجر قرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه . تسجيل ذلك القرار قرينة على علم الغير بذلك . عدم صدور قرار بتوقيع الحجر لا يعنى بذاته أن تصرفاته صحيحة . ثبوت علم المتصرف إليه بحالة الجنون أو العته لحظة إبرام التصرف . كاف لإبطاله ولو كان صادرا قبل توقيع الحجر وتسجيل قراره . (الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
٧١	١٤	
		٢ - تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين مما يتلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائغا . (الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٧١	١٤	

الصفحة	القاعدة	
٥٤٠	٨٤	٣ — تقدير حالة العته . أمر يستقل به قاضي الموضوع . (الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ... ..
٧١	١٤	٤ — التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين بإبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية . إجراء تنظيمي . يترتب على مخالفته جزاء جنائي . ليس من شأنه التزام طريق معين لإثبات حالة العته . اعتماد الحكم في إثبات حالة العته على شهادة طبية وما قرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا ينطوي على فساد في الاستدلال . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٧١	١٤	٥ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع دعوى الحجر وحدها . عدم اشتغال الحكم المحال إليه على قضاء قطعي له حجية في أي شق من النزاع . إسناد الحكم المطعون فيه من بعد إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة . لا تناقض . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٧١	١٤	٦ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل من كافة أوراق الدعوى . لا أثرب عليها إن هي استعانت في شأن التدليل على قيام حاله العته وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٧١	١٤	٧ — السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في أدلية . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الحجر إستنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها ، إذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. .
		٩ — الوصف القانوني للحالة المرضية . لا شأن للطبيب به . الأمر في ذلك لقاضي الدعوى .
٥٤٠	٨٤	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. .. .
		١٠ — القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الحجر للعتة . لا يتعارض مع حجية الحكم الأخير طالما أنه لم يقطع بقيام حالة العتة وقت التصرف . الحكم المذكور من الأحكام المنشئة .
٥٤٠	٨٤	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. .. .
		١١ — الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات عتة البائع وقت صدور البيع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . وغير منه للتصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٧٩٢	١٢٩	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) .. .. .
		١٢ — تقديم تاريخ العقد لاختفاء صدوره أثناء عتة البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٧٩٢	١٢٩	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) .. .. .



الصفحة	المرادفة	
		١٣ — إقامة الحكم على دعامين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . عدم جدوى النعي على الأخرى . مثال في أهلية .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٧) .. .. السفه :
		١ — لتسجيل طلب الحجر ما لتسجيل قرار الحجر من آثار . تصرفات المحجور عليه للسفه بعد تسجيل طلب الحجر . قابلية للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٢ — التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..

## أوراق تجارية

		١ — إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق . مؤداه . نشوء التزام صرفي إلى جانب الالتزام الأصلي . للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي ، أو بدعوى الصرف . سقوط الدعوى الأخيرة بالتقادم الخمسي . لا يمنع الدائن من الاتجاه للدعوى الأخرى .
١١٣	٢٠	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. ..
		٢ — رجوع الحامل على المظهرين وضمائمهم الاحتياطين . إجراءاته . إعفاء الحامل من كل أو بعض هذه الإجراءات . مناطه . الاتفاق على شرط الرجوع بلا مصاريف . جواز

الصفحة	القاعدة	
		ورود هذا الشرط في ذات الورقة التجارية أو أية ورقة أخرى . صريحاً أو ضمناً .
٦٥٩	١٠٧	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..
<b>إيجار</b>		
		١ — الشريك مالك $\frac{3}{4}$ المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إيجارته نافذة في حق باقي الشركاء . له الحق في إقتضاء التعويض عن تلف البناء .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
		٢ — الميادين العامة . من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للحاكم العادية بشأنها .
٤٧٣	٧٢	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..
		٣ — التزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . الإخلال بهذا الالتزام . أثره . النص في العقد على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم بحث مادفع به المستأجر من حصول تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور .
٧٠٧	١١٦	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		٤ — عدم تدخل المشرع في تحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥١ الزراعية أسوة بغيرها من السنوات التي صدرت في شأنها قوانين خاصة بالتحديد . الاتفاق الوارد في عقد الايجاز . أثره .
٩٧٩	١٦٤	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٧) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٥ - حق الراسى عليه المزداد فى تسلم العقار . ينشأ من يوم صدور الحكم لا من يوم تسجيله . تصرف المدين فى ثمرات العقار وإيراداته أو فى تأجيريه . لا ينفذ فى حق الراسى عليه المزداد من يوم صدور الحكم ولو صدر التصرف قبل تنفيذ الحكم جبرا .
١٠٤٠	١٧٤	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) ... ..
		٦ - تجديد الإجارة تجديدا ضمنيا برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التى يترك الفصل فيها لقاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .
١١١٥	١٨٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..
		إيجار الأماكن :
		١ - القضاء بتدب خير لبيان أجرة المثل . جواز العدول عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لمصلحة الأمر المقضى .
٧٤٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
		٢ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم الاتهامى لفصله فى نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . وجوب توافر وحدة الخصوم والموضوع والسبب . مثال فى دعوى إيجار .
٧٤٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
		٣ - حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فى دعوى مطالبة بالأجرة المتأخرة . قيام النزاع بين الطرفين حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . انتهاء الحكم إلى تطبيق أحكام هذا القانون . قضاء لا يرد على الاختصاص الولاى للحكمة .
		للطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
١٠٧٦	١٨١	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٤ — انتهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطا تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها . إخضاعه هذه الالتزامات للقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ . تزيده فيما لم يكن له أثر على قضائه لا يعيبه .
١٢٥	٢٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..
		٥ — انتهاء الحكم إلى أن الاتفاق الذي تضمنه عقد الإيجار يشمل أجرة المثل للسكان المؤجر كما يشمل مقابل عملية مالية أخرى . اعتباره هذه العناصر متداخلة بحيث لا يمكن الفصل بين مقابل إيجار المبنى ومقابل العملية المالية المذكورة ، وأن النزاع في هذا الشأن قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تكييف سليم للعلاقة بين الطرفين ، وتطبيق جميع القانون .
١٢٥	٢٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..
		٦ — حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم فصله في تكييف العلاقة بين الطرفين بما يخرج النزاع أو لا يخرج عن نطاق قانون إيجار الأماكن . لا حجية له في هذا الشأن .
١٢٥	٢٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..
		٧ — تقدير أجرة الأماكن طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الضرائب العقارية والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار . وجوب تقدير قيمة الدعوى — بتخفيض الأجرة — بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر .
٣٥٣	٥٦	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — ثبوت أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس هو المبنى ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات . وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١١١٥	١٨٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
<hr/> <p>( ب )</p> <p>بطلان . بنوك . بيع</p> <hr/> <p>بطلان</p> <p>( أولا ) بطلان التصرفات .</p> <p>١ — قرار المحجر قرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه . تسجيل ذلك القرار قرينة على علم الغير بذلك . عدم صدور قرار بتوقيع المحجر على المجنون أو المعتوه . لا يعني بذاته أن تصرفاته صحيحة . ثبوت علم المتصرف إليه بحالة الجنون أو العته لحظة إبرام التصرف . كاف لإبطائه ولو كان صادرا قبل توقيع المحجر وتسجيل قراره .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..</p> <p>٢ — تسجيل طلب المحجر . له ما لتسجيل قرار المحجر من آثار . تصرفات المحجور عليه للسفه بعد تسجيل طلب المحجر . قابلة للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..</p>		
٧١	١٤	
٥٠٦	٧٨	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التصرف الصادر من السفينة قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٤ — الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة في القانون .
١٠٠	١٨	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — بجلسة ١٩٧١/١/٢١) .. ..
		٥ — الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع . تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٦ — الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمنا لدين سابق . باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع .
٨٣٤	١٣٦	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٤) .. ..
		٧ — تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة . الحكم ببطلان تصرفات النقاية التي زال وجودها دون بحث دفاع المتصرف إليه بمقولة أن نظرية الموظف الفعلي مختلف عليها . قصور .
٩٥٩	١٦١	(الطن رقم ٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. ..



الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) بطلان الإجراءات.
		(أ) تدخل النيابة .
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة العامة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦	١٠	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٣٦٣	٥٨	(والطن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..
		٢ - إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٥٩	٥٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
		(ب) بطلان الإعلان .
		١ - إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة فيه . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٢٨٢	٤٥	(والطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١) ... ..
٩٤٦	١٥٩	(والطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) ... ..
		٢ - بطلان إعلان تقرير الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٧) ... ..

الصفحة	الفاصلة	
		٣ - بطلان إعلان تقرير الطعن نخلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها . بطلان نسبي . لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته .
٨٤٤	١٣٨	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) .. ..
		٤ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الحكم . غير جائز .
٢٣٤	٣٨	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٥ - الإعلان لجهة الإدارة . وجوب إثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص بإخطار المعلن إليه بطريق البريد الموصى عليه . عدم جواز تكملة النقص بورقة الاعلان بدليل مستمد من غير الورقة ذاتها .
٤٨٢	٧٤	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥) .. ..
		٦ - حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . الحضور في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان .
٥٥٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
		٧ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخره . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها. عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه. النعي بالبطلان في هذه الحالة عار عن الدليل.
٦٨١	١١١	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. .. .
		(ج) بطلان الحكم .
		١ — المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . الهدف من البيانات التي اوجبت أن يتضمنها الحكم . التعريف بأشخاص وصفات الخصوم . تضمين الحكم بيان اسم الخصم ولقبه ووظيفته ومحل عمله . كفاية ذلك للتعريف بشخصه . خلوه من بيان موطن الخصم . لا عيب .
٢٧	٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١/٦) .. .. .
		٢ — التمسك ببطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم الابتدائي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٣٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. .. .
		٣ — إفامة الحكم الاستئنافي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. .. .
		٤ — النعي ببطلان الحكم الابتدائي لنقص في بياناته . لا جدوى فيه طالما أن الحكم الاستئنافي قد تدارك النقص .
٤٥٩	٧٠	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذى صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) .. .. .
		٦ - وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية وفقا لقانون المرافعات السابق . النعي على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . حار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .
		٧ - القضاء بالمقاصة في أتعاب المحاماة رغم رفض الاستئناف الأصلي والفرعى . لا يعد بطلانا ذا أثر في الحكم .
٨٢٨	١٣٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. .. .
		٨ - عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حجز القضية للحكم لم تتضمن دفاعا جديدا . النعي على الحكم بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . لا أساس له .
٨٤٤	١٣٨	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) .. .. .
		٩ - عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حجز القضية للحكم تضمنت دفاعا جديدا . قبول الحكم لهذه المذكرة دون اطلاع الطاعنين عليها أو إعلانهم بها . أثره . بطلان الحكم .
٩٤٦	١٥٩	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة لا يلزم . كفاية التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق .
١١١٥	١٨٩	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
		١١ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم تقديم الطاعن ما يدل على عدم حصول مداولة قبل صدور الحكم . النهي على الحكم بالبطلان في هذه الحالة غير سديد .
١١١٥	١٨٩	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
		( د ) بطلان الطعن . " بالاستئناف "
		١ - وجوب إعلان الاستئناف في ميعاد ٣٠ يوما التالية لتقديم العريضة . إغفال ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وجوب أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف .
٧٦٤	١٢٥	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..
		٢ - إختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الاستئناف بالنسبة للبعض الآخر .
٧٦٤	١٢٥	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..
		" بالنقض "
		١ - عدم قيام الطاعن بتصحيح إعلان الطعن خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ مرافعات أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن بالنقض .
٣٨	٨	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب إعلان الطعن خلال ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منع القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصحح منها . هو ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . جزاؤه . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٤٢٨	٦٧	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢١) .. ..
		٣ - الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون ٤٣/١٩٦٥ أوفى الفترة من هذا التاريخ وحتى تاريخ نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط .
٩٣١	١٥٦	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤)
		٤ - وجوب قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن . عدم قيام الطاعن بهذا الاجراء وحتى انقضاء الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن . لا يمنع من ذلك إيداع المطعون ضده مذكرة بدفاعه . لمحكمة النقض أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها .
١٠٥٧	١٧٨	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..
		٥ - وجوب حصول تقرير الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض في ظل قانون المرافعات السابق . خلو صورة التقرير المعلنة من بيان اسم الموظف الذي حصل أمامه . لا بطلان .
١٧٩	٣١	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ — خلوص صورة تقرير الطعن المعلنه من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به . لا بطلان .
٣٠٥	٤٩	( الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١ ) .. ..
		٧ — بيان تاريخ الطعن ورقمه واسم الموظف الذي حصل التقرير بالطعن أمامه . ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على عدم إثباتها البطلان . عدم وجوب توقيع الموظف الذي حصل التقرير بالطعن أمامه . كفاية توقيع المحامي على أصل التقرير دون حاجة للتوقيع على الصور .
٨٤٤	١٣٨	( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٧١ ) .. ..
		٨ — توقيع صحيفة الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض نيابة عن محامي الطاعنة المقبول أمام تلك المحكمة . أثره . بطلان الطعن . تقديم توكيل محامي الطاعنة . لا يحقق الغاية من الاجراء . وجوب تصحيح الاجراء الباطل في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ هذا الاجراء .
١٠٠٥	١٦٨	( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٨/١٢/١٩٧١ )
		٩ — إيداع الأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مرافعات سابق — قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — في الميعاد المنصوص عليه في ذات المادة . إجراء جوهرى . يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المذكور .
١٠٥٧	١٧٨	( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٧١ ) .. ..
		( هـ ) بطلان التنفيذ :
		١ — ورود حالات جواز الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف في حكم صرعى المزاد على سبيل الحصر في قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايمة .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب قيام قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الراسى عليه المزاد اذون . ضرورة التحقق قبل اجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ .
٢٥٤	٤١	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .
		٢ - وجوب بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته فى تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والإعلان عن البيع . إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه لا يرتب البطلان فى ظل قانون المرافعات السابق ، إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار والواردة فى هذه الأوراق تكشف عن حقيقة ، وينتفى بها التشكيك فيه .
٢٥٤	٤١	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلة ١٩٧١/٣/٩) .. .. .
		٣ - قبول طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى . مناطه . صحة طلب استحقاق العقار .
٧٤٨	١٢٣	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٧١/٦/١٠) .. .. .

## بنوك

### عقد فتح الاعتماد :

١ - الأصل فى التنفيذ الجبرى أن يكون بموجب سند تنفيذى . دال بذاته على أن الحق المراد إقتضاؤه محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . الاستثناء . التنفيذ بعقد فتح الاعتماد الرسمى ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شيء . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع فى التنفيذ .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٢ — العبرة في تكليف العقد هي بحقيقة الواقع وما صناه الماقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . انتهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٣ — إعلان مضمون عقد فتح الاعتماد الرسمى مع مستخرج بحساب المدين . تضمنين الإعلان التكليف بالوفاء . قاطع للتقادم .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٤ — مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		البنك الأهلى :
		١ — تحديد طبيعة القرار — الصادر من البنك الأهلى بفصل أحد العاملين به — لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه . العبرة فيه بوقف صدوره .
١٠٢٨	١٧٢	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) ... ..
		٢ — البنك الأهلى المصرى . فى ظل القانونين ٤٠ ، ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وقبل صدور القرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية . مؤسسة عامة . العاملون به



الصفحة	القائمة	
١٠٢٨	١٧٢	موظفون عموميون . تطبيق لأئحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لأئحة تنظيمية . اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الطعون على قرارات فصلهم . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧١) .. ..
<b>بيع</b>		
<b>إنعقاد البيع :</b>		
٧٩٢	١٢٩	١ - الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عته البائع وقت صدور البيع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع غير منه للمصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧١) .. ..
٧٩٢	١٢٩	٢ - تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينه والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧١) .. ..
<b>آثار البيع :</b>		
١٤٨	٢٦	الشراء مع حق اختيار الغير . شرطه . ذكر حق الاختيار في العقد . إفصاح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر في الميعاد المحدد . أثره . انصراف آثار البيع للأخير . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٧١) .. ..

## التزامات البائع :

## ( أولا ) نقل الملكية .

١ — مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء . إعتبار البائعين لجزء من هذه الأعيان ما زالوا ما لسين لأنصبتهم على الشيوع .

١٣٢ ٢٣ .. .. (الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦)

٢ — عدم ثبوت تاريخ البيع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي . أثره . إعتبار العين المتصرف فيها باقية على ملك البائع فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء .

١٨٨ ٣٢ .. .. (الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦)

٢٤٤ ٤٠ .. .. (والطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢)

٣ — إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالإلتزام . إستيلاء الإصلاح الزراعي على العين المباعة لدى البائع . سبب أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن . استمرار المشتري في وضع يده على الأرض مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم باستلامها . لا ينفي استحالة تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل الملكية .

٢٤٤ ٤٠ .. .. (الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢)

١٨٨ ٣٢ .. .. (والطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦)

٤ — الهلاك في حكم المادة ٤٣٧ مدني . زوال الشيء المباع من الوجود بمقوماته الطبيعية . إستيلاء الإصلاح الزراعي على الأطنان المباعة . لا يعد هلاكا .

١٨٨ ٣٢ .. .. (الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية للمشتري . التزامه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم للرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لا قصور .
٧٣٤	١٢٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢) ... .. دعوى صحة التعاقد :
		١ - الحكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه كأصل . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بالبطلان تأسيسا على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة له .
١٦٠	٢٨	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء ضمنى بصحة العقد وإلغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الابتدائية .
٢٢٨	٣٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
		٣ - القضاء بصورية التفاسخ عن عقد البيع بعد بحث أركان ذلك العقد وشروطه . قضاء ضمنى بصحة ذلك العقد .
٣٤٧	٥٥	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
		٤ - أسبقية التسجيل في دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفة الدعوى المسجلة ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد موضوع الدعوى .
٥٨٤	٩٢	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٩) ... ..
		٥ - صورة الأوراق العرفية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهيء إلى الأصل . وجوب تحقق المحكمة من قيام



الصفحة	القاعدة	م
		عقد البائع الأول للقضاء بصحة البيع الصادر من المشتري للمشتري الثاني .
٦٣٠	١٠٢	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧١) .. ..
		٦ - رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد استئصال جميع حقوق الغير . لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أدائها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أدائها . الحكم بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل إلى الدولة دون التحقق مما إذا كانت أموال البائع قد صفيت . خطأ وقصور .
٦٤٠	١٠٤	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧١) .. ..
		٧ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . التأشير بمنطوق الحكم الصادر بذلك يجعل حق المشتري حجة قبل من ترتبت له حقوق عينية على العقار منذ تسجيل الصحيفة .
٦٩٦	١١٤	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٧١) .. ..
		٨ - تسجيل المشتري صحيفة دعواه بصحة التعاقد قبل أن يسجل المشتري الثاني من ذات البائع عقده . هذا التسجيل الأخير لا يحول دون الحكم للمدعى بصحة عقده .
١٠٩٦	١٨٥	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٧١) .. ..
		(ثانيا ) تسليم المبيع .
		تسليم العين المبيعة إلى المشتري بعقد غير مسجل . حق المشتري في الانتفاع بها باقامة بناء عليها .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧١) .. ..

## التزامات المشتري :

"الوفاء بالثمن"

١ — اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . إستناد إلى قرينة فاسدة البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن .

٣ ١ (الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥) ... ..

٢ — وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدها في خلال عشر سنوات من تسجيل العقود أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أى المـدتين أطول . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابقا من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازا إذا حصل تسجيل البيع .

٣٠٠ ٤٨ (الطن رقم ٣٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦) ... ..

## صورية البيع :

١ — الغير حسن النية . له أن يتمسك بالعقد الظاهر . المشتري لا يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد صورية عقد البائع .

٥٥٣ ٨٧ (الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ... ..

٢ — نفاذ الوصية من غير اجازة الورثة في حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون . الوقت الذى فيه تقوم فيه التركة ويحدد ثلثها . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون ثلث التركة بقيمته وقت الايصاء ، وقضاؤه برفض دفاع الطاعنين بأن عقد البيع

الصفحة	القاعدة	
		محل النزاع يخفى وصية امتنادا إلى أنه يدخل في حدود القدر الجائز الإيصاء به دون بيان العناصر التي استقى منها ذلك . خطأ وقصور .
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٣ - الصورية النسبية التدايسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٤ - وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطا ضروريا في اعتبار التصرف منجزا .
٣	١	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) ... ..
		٥ - الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية .
٣	١	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) ... ..
		وراجع : (ص . صورية)
		وراجع : (و . وصية)
		عدم نفاذ البيع :
		دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف له على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن الطاعن أقبل على شراء العقار وهو على بيئة من الدين ومن الرهن المقيّد على



الصفحة	القائمة	
		العين المبيعة لصالح الغير قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيسا على أن المشتري كان يعلم أن المتصرف يؤدي إلى إفسار المتصرف . خطأ وفساد في الاستدلال .
٥٦٥	٨٩	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... .. وراجع : ( دعوى "أنواع من الدعاوى" ) .
		<b>فسخ البيع :</b>
		استخلاص الحكم تنازل البائع عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ في العقد . من مسائل الواقع . مما تستقل به محكمة الموضوع . قيام الشرط الفاسخ الضمني . لا يسلب القاضي سلطته في تقدير حصول الفسخ من عدمه .
١٠٣٤	١٧٣	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) ... ..
		<b>بطلان البيع :</b>
		طلب المستأنف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباته والحكم ببطلان عقد الصلح المصدق عليه وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان موضوع الدعوى . القضاء ببطلان الصلح والبيع معا . قضاء بما طلبه الخصوم .
٩٨٤	١٦٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧) ... ..
		وراجع : ( بطلان " بطلان التصرفات " )

## (ت)

تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات  
عينية . تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل  
تعويض . تقادم . تنظيم . تنفيذ .  
تنفيذ عقارى

## تأمين

١ - تأمين المنشأة وجعلها شركة تابعة لمؤسسة عامة .  
لاتفقد شخصيتها الاعتبارية . لانتزيم المؤسسة بأداء التزامات  
الشركة .

٤١٩ ٦٥ (الطن رقم ٤١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..

٢ - انتقال ملكية المشروع المؤتم إلى الدولة . أثره بالنسبة  
لعقود العمل المبرمة . بقاءها سارية بقوة القانون قبل رب  
العمل الجديد .

٩٩٦ ١٦٧ (الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) ... ..

٣ - العاملون بالشركات والمنشآت المؤتممة . علاقتهم  
بالشركات التي يعملون بها . تعاقدية لاتنظيمية . خصوصها  
لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اختصاص القضاء العادى  
بنظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .

٩٩٦ ١٦٧ (الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) ... ..

## تأمين

١ - وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل .  
أثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب  
إخطار رب العمل للمسئول بالامتناع عن الوفاء بالتعويض  
للعامل . إهماله ذلك . وفاء شركة التأمين بالتعويض للعامل .  
مبرى لذمتها و ذمة المسئول عن الحادث .

٢٩٥ ٤٧ (الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. ..

٢ - اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات  
ولو كانوا مرتبطين بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .  
هذا النص يطبق على الجهات التي يصدر بها قرار وزاري .  
م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها  
حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو لا يتعارض  
مع قيام هذه العقود .

٤١١ ٦٤ (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٧١) .. ..

٣ - الاشتراك الاجباري لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض  
مع قيام عقود التأمين الجماعية . العقد متى نشأ صحيحاً . لا يزول  
ولا يوقف أثره إلا باتفاق طرفيه .

٤١١ ٦٤ (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٧١) .. ..

٤ - الأصل هو نفاذ وثيقة التأمين من وقت  
إبرامها . جواز الاتفاق على وقت آخر لبدء مرياتها . تفسير  
نصوصها يجري عليه ما يجري على تفسير سائر العقود .

٨٩٥ ١٤٩ (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأصل في قيام مسئولية المؤمن له في الخسارات البحرية ألا تقبل الدعوى بالمسئولية عن تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل عن واحد في المائة من قيمة البضاعة ما لم يوجد شرط خاص في مشاركة التأمين .
١١٢٨	١٩٠	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..

## تأمينات اجتماعية

		١ - اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات ولو كانوا مرتبطين بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هذا النص يطبق على الجهات التي يصدر بها قرار وزاري . م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو لا يتعارض مع قيام هذه العقود .
٤١١	٦٤	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..
		٢ - الاشتراك الإجباري لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية . العقد متى نشأ صحيحاً . لا يزول ولا يوقف أثره إلا باتفاق طرفيه .
٤١١	٦٤	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..

## تأمينات عينية

### (أولا) الرهن .

١ - العبرة في تكيف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه الماقدان . ، اورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة

الصفحة	القائمة	
٥٢	١١	لا أثر له لإنهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
٥٢	١١	٢ - مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين وبين صفة الكفيل المتضامن . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
٣٨٤	٦١	٣ - حائز العقار المرهون . وفاؤه بالدين المضمون للدائن . أثره . حلول الحائز محل الدائن . له الرجوع على المدين بما أوفاه . (الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..
٥٦٥	٨٩	٤ - دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف له على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن المشتري أقبل على شراء العقار وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيد على العين المبيعة لصالح الغير قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيسا على أن المشتري كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إضرار المتصرف . خطأ وفساد في الاستدلال . (الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
٥٧١	٩٠	٥ - الصورية النسبية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين . (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - السنديك ممثل لجماعة الدائنين ، هو صاحب الصفة في المطالبة بإعلان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى القليسة .
٨٣٤	١٣٦	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		٧ - الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الرتبة ضمانا لدين سابق . باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع .
٨٣٤	١٣٦	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		(ثانياً) الإمتياز .
		وجوب شهر حقوق الإمتياز العقارية بقيسدها في خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . أى المدين أطول . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابقا من القانون المدني القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازا إذا حصل تسجيل البيع .
٢٠٠	٤٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
تجزئة		
		(أولا) أحوال التجزئة .
		إختصاص جميع الورثة في دعوى مما تقبل التجزئة . الاستئناف المقبول ضد بعض الورثة لا يزيل البطلان الذي لحق الاستئناف بالنسبة للبعض الآخر .
٧٦٤	١٢٥	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..



الصفحة	قائمة	
		( ثانيا ) أحوال عدم التجزئة .
		١ — بطلان إعلان تقرير الطعن . نسي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٧ ) .. ..
		٢ — طلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن . عدم تمثيل أحدهم للآخر في إجراءات الخصومة . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم . اختصاص المحكوم عليه بالتضامن في الاستئناف المرفوع من أحد زملائه ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة . خطأ .
١١٣٣	١٩١	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ ) .. ..

## تحكيم

		١ — إرادة الوصي تحمل محل إرادة القاصر ، وينصرف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير . إيجاب استئذان الوصي محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم . ليس بشرط التعاقد أو التصرف وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصي الأهلية . ليس لخصوم هؤلاء التمسك به .
١٧٩	٣١	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..
		٢ — التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات . قصره على ما تنصرف إليه إرادة المحكمين . إيجاب قانون المرافعات السابق تضمين مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع . إجازته إتمام هذا التحديد أثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .
١٧٩	٣١	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣- إيجاب قانون المرافعات السابق عند التحكيم التزام المبادئ الأساسية في التقاضي ما لم يحصل إعفاء منها صراحة . حصول هذا الإعفاء لا يؤدي إلى عدم اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم والواردة في ذات القانون ومن بينها النص الموجب لصدور حكم المحكمين في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم عند عدم اشتراط أجل للحكم .
١٧٩	٣١	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧١) .. ..
		٤ - القضاء بصحة حكم المحكمين بالنسبة للطائفتين . نعيه على الحكم في شقه الخاص باعتبار مشاركة التحكيم غير نافذة في حق من لم يكونوا أطرافاً فيها والذين لم يطعنوا عليه . غير مقبول .
١٧٩	٣١	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧١) .. ..

## تركة

		١ - نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة في حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته وقت الإيصاء . خطأ .
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٧١) .. ..
		٢ - الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . مريان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف - وقت موته - عليها . الدوطة في القانون المدني اليوناني . بقاؤها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها

المقابلة	المقابلة	
		طوال قيام الزوجية . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته . وجوب ردها للزوجة .
٩٢٢	١٥٤	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) .. ..
		٣ - انتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . شرطه . أن يكون هذا الوارث قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة بكل ما عليها .
١٠٧٩	١٨٢	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..
		وراجع : (١ . ارث) .

## تزوير

		١ - الأوراق المطعون فيها بالتزوير . تعد من أوراق الدعوى . لا يلزم إثبات ضمها والاطلاع عليها في محضر الجلسة
٢١٧	٣٦	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٢ - لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان أية ورقة من تلقاء نفسها . هذا الحق رخصة للمحكمة سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح الإدعاء أو فشل . للمحكمة في حالة شكها في صحة الورقة أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالتمادة .
٢٦٦	٤٣	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١) .. ..
		٣ - إغفال الحكم بيان الظروف التي حرر فيها . التوقيع الصحيح على السند المزور . لا عيب .
٣٤٧	٥٥	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..



الصفحة	الفاصلة	
		٤ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . إثبات التزوير أو نفيه . للمحكمة مخالفة رأي الخبير في النتيجة التي انتهى إليها .
١٠٤٥	١٧٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) ... ..

## تسجيل

		١ — أسبقية التسجيل في دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفة الدعوى المسجلة ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد موضوع الدعوى .
٥٨٤	٩٣	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٩) ... ..
		٢ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . التأشير بمنطوق الحكم الصادر بذلك . يجعل حق المشتري حجة قبل من رتب له حقوق عينية على العقار منذ تسجيل الصحيفة .
٦٩٦	١١٤	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) ... ..
		٢ — حق الراسى عليه المزايا في تسلم العقار . شوهه من يوم صدور الحكم لا من يوم تسجيله . تصرف المدين في ثمرات العقار وإيراداته أو في تأجيريه . لا ينفذ في حق الراسى عليه المزايا من يوم صدور الحكم ولو صدر التصرف قبل تنفيذ الحكم جبراً .
١٠٤٠	١٧٤	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) ... ..
		٤ — تسجيل المشتري صحيفة دعواه بصحة التعاقد قبل أن يسجل المشتري الثاني من ذات البائع عقده . هذا التسجيل الأخير لا يحول دون الحكم للدعي بصحة عقده .
١٠٩٦	١٨٥	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) ... ..

القاعدة	المادة
١٨٦	٩١٠١
٥ - تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . عدم الاحتجاج بتصرف المدين قبل الدائنين والراسى عليه المزاد . تسجيل حكم نزع الملكية . أثره . حفظ تسجيل التنبيه من السقوط . المادتين ٥٤٠ و ٦١٦ من قانون المرافعات السابق . (الطن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. .. .	

### تعويض

٤٧	٢٩٥
١ - وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل . أثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب إخطار رب العمل للمسئول بالإمتناع عن الوفاء بالتعويض للعامل . إهماله ذلك . وفاء المسئول بالتعويض للعامل . مبرئ لذمته قبل رب العمل . (الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١) .. .. .	
٥٢	٣٢٢
٢ - الشريك مالك $\frac{٣}{٤}$ المال النائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته فاقذة في حق باقي الشركاء . له الحق في اقتضاء التعويض عن تلف البناء . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. .. .	
٥٩	٣٧١
٣ - قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى . تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسئولية . عدم مساسها بموضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى في معنى المادة ٢٢ مدنى رغم عدم تعلقها بالنظام العام . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) .. .. .	

الصفحة	القائمة	
		٤ — رفض دعوى التعويض عن فصل العامل لتوافر مبرر لإنهاء العقد . لا محل لبحث الضرر .
٤٧٧	٧٣	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧١) .. ..
		٥ — اختصاص اللجنة المشكلة بقرار من وزير الزراعة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير الخاصة بمقاومة الآفات وأمراض النباتات . قاصر على تقدير التعويض عن تفلح النباتات أو إعدامها . التعويض عن تلف الأشجار نتيجة عملية التدخين . تقديره من اختصاص المحاكم .
٧٧٣	١٢٦	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧١) .. ..
		تقدير التعويض :
		١ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٤/٢/١٩٧١) .. ..
		٢ — تقدير التعويض هو مما تستقل به محكمة الموضوع . للكسب الفائت من عناصر التعويض . شرطه .
٨٢٨	١٣٥	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٧١) .. ..
		٣ — هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية . معاهدة بروكسل وضعت حداً أقصى للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة .
١٧٢	٣٠	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٤/٢/١٩٧١) .. ..
		٤ — تقدير التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة ، دون السعر الجبري الذي تفرضه وزارة التموين .
١٧٢	٣٠	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٤/٢/١٩٧١) .. ..



الصفحة	القائمة	
١٧٢	٣٠	هـ - مناط اعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين . (الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
		الشرط الجزائى :
٤٠١	٦٣	مقوط الإلتزام الأسمى بفسخ العقد . أثره . مقوط الشرط الجزائى الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا للقواعد العامة . صبه إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن . (الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... .. وراجع : ( م . مسئولية ) .
		تقادم
		( أولا ) التقادم المكسب .
٢٣٤	٥٣	١ - طلب المشتري لريج العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الريج المطالب به ، دون قيمة العين . (الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
٢٨٢	٤٥	٢ - للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ضم عدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف . شرطه . قيام رابطة قانونية بين الحيازتين . عدم بيان الحكم لهذه الرابطة . قصور .
١١٠٧	١٨٧	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) .. ..
		وراجع :
٣٦٣	٥٨	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) .. ..
		(ثانيا) التقادم المسقط .
		١ - إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين سابق . مؤداه . نشوء التزام صرفي إلى جانب الإلتزام الأصلي . للدائن الرجوع على المدين بدعوى الدين الأصلي ، أو بدعوى الصرف . سقوط الدعوى الأخيرة بالتقادم الخمسي . لا يمنع الدائن من الإلتجاء للدعوى الأخرى .
١١٣	٢٠	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. ..
		٢ - قبول الدفع بالتقادم . قضاء في أصل الدعوى . أثره . إنقضاء الإلتزام ولازمه رفض الدعوى . تضمين الأسباب قبول الدفع بالتقادم والقضاء في المنطوق برفض الدعوى . لا تناقض .
٢٣٩	٣٩	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٣ - القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . عدم إنهائه الخصومة كلها أو بعضها أو في شق منها . عدم جواز الطن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٣٩	٣٩	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية. م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم قابليته للطعن إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .
٣١٣	٥٠	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٦) .. ..
		٥ — عدم سر يان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الالتزامات التي مصدرها القانون . سر يان التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني على هذه الالتزامات .
٤٩٥	٧٦	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٦ — المادة ١٧٢ مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العدل غير المشروع . دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها بالتقادم العادي .
٧٥٦	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
		٧ — تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري . خضوعه للمادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية والمادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل . إختلاف التقادم المنصوص عليه في كل من المادتين . تمسك الخصم بتقادم المعاهدة . رفض المحكمة هذا الدفع . قضاؤها من تلقاء نفسها بتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية . خطأ في القانون .
٥٩٤	٩٥	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — ناظر الوقف . وكيل بأجر . مسئولته عن تقصيره اليسير . سقوط دعوى المسؤولية بالتقادم بمضى ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .
٧٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) ... ..
		٩ — مبدأ سنوية الضريبة . الأصل محاسبة المنشأة على أساس ربح سنة كاملة تقويمية أو متداخلة . الاستثناء . ما نص عليه القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وما دعت إليه ضرورات التطبيق العملي . بدء المنشأة نشاطها خلال السنة . جواز اتخاذ سنة حسابية تزيد أو تقل عن ١٢ شهرا للوصول إلى مبدأ السنة الحسابية المراد اتباعها . بدء احتساب مدة التقادم من نهاية هذه السنة ولو كانت في جزء منها لا تخضع للضريبة .
٨٧٩	١٤٦	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٠ ) ... ..
		١٠ — التقادم الضريبي . بدؤه — في ظل المادة ٩٧ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقبل إضافة المادة ٩٧ مكررة — من اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار .
٨٧٩	١٤٦	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٠ ) ... ..
		١١ — القوانين المتعلقة بالتقادم . سريانها من وقت العمل بها على كل تقادم لم يتم . القانون القديم يحكم المدة التي سرت من التقادم في ظله .
٨٧٩	١٤٦	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٠ ) ... ..
		وقف التقادم :
		١ — حكم وقف التقادم — الضريبي — في الفترة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١ المنصوص عليه في القانون رقم ١٨٩

الصفحة	القائمة	
		لسنة ١٩٥٠ . حكم عام . سريانه على الضرائب المنصوص عليها في ذلك القانون والتي بدأ تقادما ولم يكتمل .
٢٧٧	٤٤	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧١) ... ..
		٢ - المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف سريان التقادم . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لا صلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .
٣٠٥	٤٩	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧١) ... ..
		قطع التقادم :
		١ - إعلان مضمون عقد فتح الاعتماد الرسمي مع مستخرج بحساب المدين . تضمين الإعلان التكليف بالوفاء . قاطع للتقادم .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧١) ... ..
		٢ - الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا . ترتب هذا الأثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم المحضرين غير تابع للحكمة محل الدعوى .
٦٦٦	١٠٨	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧١) ... ..
		٣ - إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . الإخطار بعناصر ربط الضريبة . إجراءات قاطع للتقادم .
٧٩٨	١٣٠	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٧١) ... ..

الصفحة	القائمة	
٨٧٩	١٤٦	٤ — أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات . تنبيهات قاطعة للتقادم الضريبي . ق ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . النموذج ١٨ ضرائب . الإخطار به قاطع للتقادم . ( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٠ ) .. ..

## تنظيم

١٩٥	٣٣	١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حانة الضرورة القصوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل في الاخلاء الفوري وهدم البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسببا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء اختصاص القضاء المستعجل في هذا الخصوص . ( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..
-----	----	---

١٩٥	٣٣	٢ — تأييد اللجنة — المشكلة طبقا للسادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم بعد موافقة اللجنة المشكلة وفقا للسادة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء العادي وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن ذلك القرار . ( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..
-----	----	--

وراجع : ( ١ — إشغال الطرق العامة ) .



## تنفيذ

١ — العقد الرسمي في معنى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ به جبرا دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. ١١ ٥٢

٢ — الأصل في التنفيذ الجبري أن يكون بموجب سند تنفيذي دال بذاته على أن الحق المراد اقتضاؤه محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . الاستثناء . التنفيذ بعقد فتح الاعتماد الرسمي ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شيء . وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع في التنفيذ .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. ١١ ٥٢

٣ — العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لأثره . انتهاء الحكم إلى أن العقد سد التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .

(الطو رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. ١١ ٥٢

٤ — إعلان مضمون عقد فتح الاعتماد الرسمي مع مستخرج بحساب المدين . تضمين الإعلان التكليف بالوفاء . قاطع للتقادم .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. ١١ ٥٢

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء. كفالاته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) - - -
		٦ - هدف المشرع من سبق إعلان السند التنفيذى إلى المدين . إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه . وتحويله لإمكان مراقبة استيفائه لشروط التنفيذ . وجوب أن تكون منازعة المدين في ذلك جدية .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) - - -
		٧ - القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقى . لا تنقيد به المحكمة التى أصدرته عند نظر موضوع الاستئناف .
٦٧	١٣	(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) - - -
		٨ - الأحكام الغيابية . بدء ميعاد المعارضة فيها من يوم علم الخصم الغائب بتنفيذها . المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات السابق . الأحكام الغيابية غير القابلة للتنفيذ . بدء الميعاد من تاريخ إعلانها . م ٢٥٣ مرافعات .
٢٣٤	٣٨	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) - - -
		٩ - الحكم الصادر برفض طلب وقف النفاذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٥٨٨	٩٤	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) - - -

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - القبول المانع من الطعن . شرطه أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه . تنفيذ الحكم الابتدائى الموصوف بالنفاذ المعجل بلا كفالة اختياراً لا يدل على الرضاء به .
٨٦٩	١٤٤	( الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩ ) .. ..
		١١ - قضاء المحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - باختصاصها بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالمحجز الإدارى على أساس أن سنده لا يعتبر عقداً إدارياً . خطأ المحكمة في اعطاء العقد وصفه القانونى الصحيح . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض .
٩٠٠	١٥٠	( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٦ ) .. ..
		وراجع : ( ح . حمز ) .

## تنفيذ عقارى

		١ - ورود حالات جواز الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف فى حكم مرسى المزاد على سبيل الحصر فى قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة . وجوب قيام قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الرامى عليه المزاد الأول . ضرورة التحقق قبل إجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ .
٢٥٤	٤١	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) .. ..
		٢ - لا على المحكمة إن هى لم تستجب لطلب تأجيل المزايدة ما دام لم يشفع الطالب بما يبرره .
٢٥٤	٤١	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - وجوب بيان العقار الذى يجرى عليه التنفيذ ومساحته فى تنبيه نزع الملكية وقائمة شروط البيع والاعلان عن البيع . إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه لا يرتب البطلان فى ظل قانون المرافعات السابق إذا كانت البيانات الأخرى المتعلقة بالعقار الواردة فى هذه الأوراق تكشف عن حقيقة ، وينتفى بها التشكيك فيه .
٢٥٤	٤١	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) .. .. .
		٤ - قبول طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى . مناطه . صححة طلب استحقاق العقار .
٧٤٨	١٢٣	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. .. .
		٥ - حق الراسى عليه المزاد فى تسلم العقار . نشوءه من يوم صدور الحكم لا من يوم تسجيله . تصرف المدين فى ثمرات العقار وإيراداته أو فى تأجيريه . لا ينفذ فى حق الراسى عليه المزاد من يوم صدور الحكم ولو صدر التصرف قبل تنفيذ الحكم جبراً .
١٠٤٠	١٧٤	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦ ) .. .. .
		٦ - تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . عدم الاحتجاج بتصرف المدين قبل الدائنين والراسى عليه المزاد . تسجيل حكم نزع الملكية . أثره . حفظ تسجيل التنبيه من السقوط المادتين ٥٤٠ و ٦١٦ من قانون المرافعات السابق .
١١٠١	١٨٦	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		جنسية
		لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . جواز استخدام من يتمتع بجنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية بالمثل . إنهاء خدمة العامل بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو انتهاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعاية الدول الأجنبية .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. .. .
		(ح)
		حمز . حراسة . حق . حكر . حكم . حيازة .
		حمز
		١ - جواز صدور الأمر بالأداء ، ورفض طلب صحة الحمز .
٨١٨	١٣٣	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .
		٢ - قضاء المحكمة الابتدائية - هيئة إستئنافية - باختصاصها بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالحمز الإداري على أساس أن منزه لا يعتبر عقدا إداريا . خطأ المحكمة في إعطاء العقد وصفه القانوني الصحيح . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٠٠	١٥٠	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٦ ) .. .. .

الفاصلة

صفحة

## حراسة

رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة  
صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد إستزال حقوق الغير.  
لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها  
أو يرفض أداؤها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون  
التي رفض أداؤها . الحكم بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة  
وفناذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل ضمن أموال البائع  
إلى الدولة ودون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفيت . خطأ  
وقصور .

(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٦ ق — جلة ١٨/٥/١٩٧١) .. .. ١٠٤ ٦٤٠

## حق

إعتماد الميزانية وتعيين الأرباح الصافية في الشركات المساهمة  
من اختصاص الجمعية العامة . حق المساهم أو غيره من ذوى  
الحقوق في الربح لا ينشأ إلا من تاريخ اعتماد الأرباح . مريان  
القانون ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذى عين حدا أقصى لما يتقاضاه  
عضو مجلس الادارة المنتخب على جميع الحقوق التي تنشأ أو تكتمل  
بعد صدوره . النعى على الحكم بأنه وصف حصة عضو مجلس  
الادارة المنتخب في الأرباح بأنها مكافأة لأجر . غير متج .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلة ٣٠/١١/١٩٧١) .. .. ١٥٨ ٩٤٠

## حكر

١ — أجرة الحكر عند طلب تصقيعه تقدر بأجرة المثل ،  
وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء



٩	٢	<p>على الأرض . لا أثر له . نبذ المشرع نظرية " النسبة " بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥)</p>
٩	٢	<p>٢ - إيراد الحكم في أسبابه أنه يأخذ بأجرة المثل في تقدير أجرة الحكر . إسناده من بعد في تقدير أجرة الحكر إلى تقرير خبير لم يلتزم هذه القاعدة الصحيحة وأخذ بنظرية " النسبة " . تناقض . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥)</p>
٤٦٧	٧١	<p>٣ - تقدير أجرة الحكر . يكون باعتبار الأرض المحكرة خالية من البناء أو الغراس . وجوب مراعاة صقع الأرض ورغبات الناس فيها فحسب . (الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨)</p>

## حكم

## إصدار الحكم :

٧١٦	١١٨	<p>١ - وجوب النطق بالحكم في علانية ولو نظرت الدعوى في غرفة المشورة . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١)</p>
٩١١٥	١٨٩	<p>٢ - وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة لا يلزم . كفاية التوقيع على الورقة الأخيرة المشتعلة على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق . (الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨)</p>

الصفحة	القائمة	
١١١٥	١٨٩	٣ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم تقديم الطاعن ما يدل على عدم حصول مداولة قبل صدور الحكم . النهي على الحكم بالبطلان في هذه الحالة غير مديد . (الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..
		” تقديم المذكرات والمستندات “
٨٤١	١٣٧	١ - تقديم الخصم مذكرة ومستندا بعد الميعاد المحدد لذلك . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على ما جاء بهما . (الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) .. ..
٨٤٤	١٣٨	٢ - عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم لم تتضمن دفاعا جديدا . النهي على الحكم بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . لا أساس له . (الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) .. ..
٩٤٦	١٥٩	٣ - عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم تضمنت دفاعا جديدا . قبول الحكم لهذه المذكرة دون اطلاع الطاعنين عليها أو إعلانها بها . أثره . بطلان الحكم . (الطن رقم ٤١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٠) .. ..
١٠٤٥	١٧٥	٤ - حيز الدعوى للحكم . قبول المحكمة الاستئنافية لمستند قدمه الخصم بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع . طالما أن المستند كان مقدما للمحكمة الابتدائية . وناقشه الخصم الآخر أمام الاستئناف . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. ..

## بيانات الحكم :

		١ - المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . الهدف من البيانات التي أوجبت أن يتضمنها الحكم . التعريف بأشخاص وصفات الخصوم . تضمين الحكم بيان اسم الخصم ولقبه ووظيفته ومحل عمله . كفاية ذلك للتعريف بشخصه . خلوه من بيان موطن الخصم . لا عيب .
٢٧	٦	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٢٦ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧١/١/٦)
		٢ - ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة خطأ مادي . المعول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو الثابت بحضور جلسة النطق بالحكم .
٨٤٤	١٣٨	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) .. ..
		وراجع : ( بطلان " بطلان الحكم " )
		تسبب الحكم :
		١ - ضم دعويين . حق المحكمة في اتخاذ مستندات إحدى الدعويين دعامة لقضائها في الدعوى الأخرى .
١٤٨	٢٦	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٨) .. ..
		٢ - إغفال ذكر القاعدة القانونية سند الحكم . لا عيب .
٢٣٤	٣٨	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٣ - إغفال الحكم بيان الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على السند المزور . لا عيب .
٣٤٧	٥٥	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود .
٢٢٨	٣٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٥ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله .
٢٦٦	٤٢	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٩) ... ..
		٦ — تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها ذاتها .
٢٦٦	٤٣	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٩) .. ..
		٧ — إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
		٨ — المحكمة غير مقيدة برأي الخبير . أخذ الحكم بتقرير الخبير المتدب دون الخبير الاستشاري . لا يلزم الرد بأسباب خاصة على اعتراضات التقرير الأخير . النتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المتدب وأسبابه . جزء مكمل لأسباب الحكم .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. ..
		٩ — الترتيب الطبيعي للفصل في الدعوى . الفصل في التراجع حول الاختصاص ، ثم الفصل في الموضوع . عدم اتباع هذا الترتيب . لا يعيب الحكم .
٣٥٣	٥٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٠ — النعي بطلان الحكم الابتدائي لنقص في بياناته . لا جدوى فيه طالما أن الحكم الاستثنائي قد تدارك النقص .
٤٥٩	٧٠	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. .. .
		١١ — محكمة الموضوع لا تلزم بتعقب الخصوم في مختلف أوجه دفاعهم . حسبها أن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. .. .
		١٢ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضاؤه على أسباب سائغة تحمله . عدم وجوب تتبع حجج وأقوال وطلبات الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .
٥١٦	٧٩	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. .
		١٣ — محكمة الاستئناف غير ملزمة بالتحدث عن كل من القرائن غير القانونية من طريق الاستنباط . هي غير مكلفة بتتبع أقوال الخصوم أو أسباب الحكم الابتدائي بشأنها .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. .
		١٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم في دفاعهم . لا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تقتنع به . طالما هو من طرق الإثبات القانونية .
٧٤٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. .. .
		١٥ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. .. .
		١٦ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل المقدمة له ، وترجيح ما يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً بإبداء أسباب ذلك .
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى تقرير خبير مودع في دعوى غير مرددة بين الخصوم مادامت صورته قد قدمت لها .
٤٧٧	٧٣	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧١) ... ..
		١٨ - تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيه محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٥٤٠	٨٤	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧١) ... ..
		١٩ - طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى . رفضه . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .
٦٦٩	١٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧١) ... ..
		٢٠ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المتدب ، ألا يرد بأسباب خاصة على ماورد بالتقرير الاستشاري .
٦٦٩	٦٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧١) ... ..
		٢١ - إشارة الخصم في دفاعه إلى أن الطرفين قاجرين ويمسكان دفاتر حسابية . لا يعد طلبا صريحا بتقديم الدفاتر . لا تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له .
٦٦٩	٦٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧١) ... ..
		٢٢ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع مادام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون بيان الأسباب .
٧١٦	١١٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١/٦/١٩٧١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — لا يعيب الحكم خطؤه في تكييف العلاقة بين المرشد وهيئة الإرشاد ببناء الإسكندرية إذا لم يكن لهذا الخطأ تأثير على النتيجة السليمة التي انتهى إليها .
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧) .. ..
		٢٤ — قاضى الموضوع غير ملزم بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً . حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب مائتسة تكفى لجملة .
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧) .. ..
		٢٥ — إقامة الحكم على دعامين . كفاية إحداهما لحل قضائه . عدم جدوى النعي على الأخرى . مثال في أحلية .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلته ١٩٧١/١٢/٧) .. ..
		٢٦ — القضاء بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية . الاستناد إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون اليوناني — الذي لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا — وإلى ما تقضى به القواعد القانونية العامة . عدم بيسان الحكم للقاعدة القانونية التي تجيز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية . خطأ .
١١٣٦	١٩٢	(الطن رقم ٢٨ و ٢٥ لسنة ٣٢ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) .. ..
		” الأسباب الزائدة “
		١ — إتهاء الحكم إلى أن عقد الإيجار قد تضمن شروطاً من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانتفاع بالمباني التي صرح له بإقامتها . إخضاعه هذه الالتزامات للقواعد القانونية العامة دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
		لا خطأ . تزيده فيما لم يكن له أثر على قضائه . لا يعيبه .
١٣٢	٢٣	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..

الصفحة	القائمة	
٤١١	٦٤	٢ - لا يعيب الحكم تزيده بذكر تقارير قانونية خاطئة أو ذكر مادة في القانون غير منطبقة على الواقعة . طالما أن أسبابه الأخرى ، والنتيجة التي انتهى إليها صحيحة . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
٩١٧	١٥٣	٣ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى عليه فيما تزايد فيه . غير منتج . مثال في دعوى تطليق للضرر . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٧) ... ..
		عيوب التدليل : (أولا ) القصور . " ما يعد كذلك "
٦٢	١٢	١ - شركات الواقع ، شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم إirاده أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاؤه بإشهار إفلاس الطاعن بالرغم من ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٢٠٧	٣٥	٢ - أنواع الطرق العامة ودرجاتها في معنى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . كيفية تحصيل رسوم الإشغال . القضاء بأن الطريق محل الإشغال - وهو في قرية - من النوع الأول من الدرجة الثالثة رغم عدم صدور قرار بالتصديق على التقسيم ، عدم بيان كيف جاز اعتباره كذلك . خطأ وقصور . (الطن رقم ٣١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣) ... ..

العدد	القاعدة	
		٣ - نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة في حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته وقت الايصاء . خطأ . قضاؤه بأن عقد البيع محل النزاع يدخل في حدود القدر الجائز الايصاء به دون بيان العناصر التي استقى منها ذلك . قصور .
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. .. .
		٤ - رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .
		أيلولة صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد استئزال حقوق الغير . لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها أو يرفض أداؤها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أداؤها . القضاء بعدم ولاية المحكمة بنظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع استنادا إلى أن القدر المبيع آل ضمن أموال البائع التي آلت إلى الدولة دون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفيت . خطأ وقصور .
٦٤٠	١٠٤	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨) .. .. .
		٥ - منازعة الطاعنة - النقابة - بأن الممثل السابق لها قد حرر السند موضوع الدعوى بعد فقد صفته ، وأثبت به تاريخا صوريا . عدم بحث المحكمة لهذه المنازعة . قصور .
٧٠٢	١١٥	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) .. .. .
		٦ - التزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . الاخلال بهذا الالتزام . أثره . النص في العقد على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم ببحث ما دفع به المستأجر من حصول تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور .
٧٠٧	١١٦	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٧ - إغفال المحكمة عند تقدير أتعاب المحامي بيان سبب استبعادها لمجهوده في تنفيذ الحكم . إغفالها الرد على دفاع المحامي بقبول بعض موكله لتقدير مجلس النقابة للأتعاب . قصور .
٧٨٦	١٢٨	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٠/١٧ ) .. ..
		٨ - تقديم تاريخ العقد لاختفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك ، وطلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٧٩٢	١٢٩	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ) .. ..
		٩ - الاستئناف ينقل موضوع النزاع بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية . ضرورة فصل هذه المحكمة في النزاع بقضاء مسدوب يواجه عناصره الواقعية والقانونية . خضوع تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود لرقابة محكمة الاستئناف .
٨٦٥	١٤٣	( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩ ) .. ...
		١٠ - تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة . قضاء الحكم بطلان تصرفات ممثل النقابة التي زال وجودها دون بحث دفاع المتصرف إليه بمقولة إن نظرية الموظف الفعلي مختلف عليها . قصور .
٩٥٩	١٦١	( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠ ) .. ..
		١١ - تضمين الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان وقائع النزاع أجرة القدان الذي يزرع قطنا .

الصفحة	القاعدة	
		سعر القنطار . القضاء في الدعوى على أساس أن أجرة الفدان الذي يزرع قطنا ٤٥ ج دون بيان المصدر الذي استقى منه هذا السعر . قصور .
٩٧٩	١٦٤	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧) ... ..
		١٢ - استناد الحكم في قضائه بمسئولية الطبيب - فضلا عن إهماله في العلاج والرعاية بعد إجراء الجراحة - إلى تراخيه في إجراء التداخل الجراحي فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائي . عدم استظهاره أن العلاج الدوائي كان لا يتفق مع الأصول المستقرة في علم الطب . خطأ وقصور .
١٠٦٢	١٧٩	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) ... ..
		١٣ - ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف . شرطه . قيام رابطة قانونية بين الحيازتين . عدم بيان الحكم لهذه الرابطة . قصور .
١١٠٧	١٨٧	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) ... ..
		”ملا يعد قصورا“
		١ - الأراضى الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعى بعد تعديله بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . إلترام واضع اليد عليها بزراعتها مقابل دفع سبعة أمثال الضريبة سنويا للهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى تقوم باستلامها . لا ينفى ذلك حصول الاستيلاء . عدم رد الحكم على دفاع الخصم في هذا الخصوص . لا عيب .
٢٤٤	٤٠	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..
		٢ - ورود الدفاع مجهلا وسكوت المحكمة عن الرد عليه . لا يعد قصورا .
٣٠٥	٤٩	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٤٨٨	٧٥	٣ — التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال المحكمة الإشارة إليه . لا يعد قصورا . ( الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) .. ..
٧٣٤	١٢٠	٤ — خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ التزامه بنقل الملكية للمشتري . التزامه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ . لا قصور . ( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢ ) .. ..
٧٨٦	١٢٨	٥ — إغفال الحكم الرد على دفع لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة . لا قصور . ( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) .. ..
٩٤٠	١٥٨	٦ — الدفاع الجوهري المنتج في الدعوى . التزام المحكمة بتحقيقه و الرد عليه . عدم الرد على طلب تحقيق دفاع غير مؤثر في النزاع . لا قصور . ( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٣٠ ) .. ..

### ( ثانيا ) فساد الاستدلال

” ما يعد كذلك “ .

١ — إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على أقوال شاعدي البائعة . خلو هذه الأقوال مما يفيد اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها . فساد في الاستدلال .

( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. .. ١



		٢ - اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . إستناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقتضت الثمن . ( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ ) ... .. ١
٣		٣ - دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن الطاعن أقبل على شراء العقار وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيد على العين المبيعة قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيسا على أن المشتري كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إعسار البائع . خطأ وفساد في الاستدلال . ( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... .. ٨٩
٥٦٥		٤ - إقرار الدائن ببراءة ذمة المدين من الدين . لا ينطوى ضمنا على التسليم بأسباب إنقضاء الدين التي يدعيها المدين . مخالفة ذلك . فساد في الاستدلال . ( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٥ ) ... .. ١٥٧
٩٣٦		” ما لا يعد كذلك “ التزام مديري المستشفيات والمصحات والأطباء المعالجين بإبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية . إجراء تنظيمي يترتب على مخالفته جزاء جنائي . ليس من شأنه التزام طريق معين لإثبات حالة العته . إعتداد الحكم في إثبات حالة العته على شهادة طبية وما قرره الشهود دون اعتداد بعدم حصول التبليغ المشار إليه . لا ينطوى على فساد في الاستدلال . ( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) ... .. ١٤
٧١		

( ثالثا ) التناقض .

” ما لا يعد كذلك “

إيراد الحكم في أسبابه أنه يأخذ بأجرة المثل في تقدير أجرة الحكم . استناده من بعد في تقدير أجرة الحكم إلى تقرير خبير لم يلتزم هذه القاعدة الصحيحة وأخذ بنظرية ” النسبة ” . تناقض .

٩ ٢ (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) ... ..

” ما لا يعد كذلك “

١ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها . عدم اشتغال الحكم المحال إليه على قضاء قطعي له حجية في أي شق من النزاع . استناد الحكم المطعون فيه من بعد إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة . لا تناقض .

٧١ ١٤ (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..

٢ - قبول الدفع بالتقادم . قضاء في أصل الدعوى . أثره . إنقضاء الإلتزام ولازمه رفض الدعوى . تضمنين الأسباب قبول الدفع بالتقادم والقضاء في المنطوق برفض الدعوى . لا تناقض .

٢٣٩ ٣٩ (الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..

حجية الحكم :

١ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم الإحالة إلى التحقيق في صدد بيان وقائع الدعوى وحدها . عدم اشتغال الحكم المحال إليه على قضاء قطعي له حجية في أي شق من النزاع . استناد

الصفحة	القائمة	
		الحكم المطعون فيه من بعد إلى الأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة لا تناقض .
٧١	١٤	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٢ - قضاء محكمة الأحوال الشخصية بتوقيع الجحر استنادا إلى توافر شرائطه من التصرفات الصادرة من المحجور عليه . لا يعد قضاء منها بطلانها ، إذ هي لا اختصاص لها في ذلك . هذا القضاء لا يحوز حجية في دعوى بطلان التصرف .
١٠٨	١٩	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) ... ..
		٣ - حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم فصله في تكييف العلاقة بين الطرفين بما يخرج النزاع أو لا يخرجها عن نطاق قانون إيجار الأماكن . لاجية له في هذا الشأن .
١٢٥	٢٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... ..
		٤ - الحكم القطعي . ماهيته . حسمه النزاع في جملة ، أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه . لا رجوع فيه من جانب المحكمة .
٢٦٢	٤٢	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) ... ..
		٥ - فصل الحكم - الصادر بئدب خبير - في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .
٣٥٩	٥٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... ..
		٦ - التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال المحكمة الإشارة إليه . لا يعد قصورا .
٤٨٨	٧٥	(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن . لا يتعدد بتعدددهم . المدينون المتضامنون يقوم بعضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم . استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم . الحكم بإلزام كل منهم بمصروفات استئنافه . لا يتعارض مع حجية هذا الحكم .
٥٤٩	٨٦	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		٨ - استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية . التزام المحكمة ببحث مسئولية المدين والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة بانحراج المدين من الدعوى بلا مصاريف .
٧٢٤	١١٩	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢) .. ..
		٩ - القضاء بنسب خبير لبيان أجرة المثل . جواز العدول عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لحجية الأمر المقضى .
٧٤٣	١٢٢	(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
		١٠ - هدم مجادلة الخصوم في الملكية عند بدء نظردعوى القسمة . لا يمنع بعد نذب الخبير من الادعاء بتملك العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .
٨٠٩	١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		١١ - اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق للضرر سببا وموضوعا . الحكم في الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية .
٩١٧	١٥٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٧) ..

الصفحة	القائمة	
		١٢ - حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة حقيقة أو حكما .
٩٥٥	١٦٠	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. ..
		١٣ - الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بإنكار حجته . له كذلك طلب تقدير حقه بدعوى أصلية .
٩٦٣	١٦٢	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١) ..
		١٤ - الحكم الصادر بنسب خير . فصله في أسبابه المرتبطة بمنطوقه في النزاع حول تحديد الأجرة . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبارا هذا القضاء حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . لا يعتبر ذلك القضاء مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعي .
١٠١٣	١٧٠	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٤) .. ..
		وراجع ( ق . قوة الأمر المقضي )
		إستنفاد الولاية :
		١ - . الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم .
٥٥٣	٨٧	(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — قضاء المحكمة الاستئنافية بإعلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) .. .. الطعن في الحكم .
		( ١ ) المصلحة في الطعن .
		١ — المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لأثره على قبول الطعن . مثال في دعوى عمل .
٢٣	٥	( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦ ) .. .. ٢ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك بإعلان الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة فيه . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ٣ — إقامة الحكم الاستئنافي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك بإعلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٣	٥٢	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٨ ) .. .. ٤ — إقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة . التمسك بعدم تمثيله للشركة . حق الشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن عند الشروع في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره إليها .
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..



الصفحة	اللائحة	
		٥ - إلزام الحكم الابتدائي المحكوم له بدفع باقى أتعاب ومصاريف الخبير المتظلم . دفع الخبير بعدم قبول استئناف المحكوم له لذلك الحكم تأسيسا على أنه لامصلحة له طالما قضى على خصمه نهائيا فى دعوى الموضوع بالمصروفات . القضاء برفض هذا الدفع استنادا إلى احتمال عدم وجود أموال للمحكوم عليهم فى دعوى الموضوع يمكن التنفيذ عليها . لاخطأ .
٧١٦	١١٨	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) ... ..
		٦ - تعيب الحكم لقضائه برفض الاستئناف دون الحكم بعدم جوازہ . لا تحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . عدم قبوله .
٨٢٨	١٣٥	( الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) ... ..
		(ب) ميعاد الطعن .
		١ - الأصل فى ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد الطعن فى الحكم يبدأ من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن . بدء ميعاد استئنافها من تاريخ العمل به .
٥٨٨	٩٤	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) ... ..
		٢ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . الأصل وفقا لقانون المرافعات السابق أن يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره . الاستثناء . تخلف المحكوم عليه عن الحضور فى جميع الجلسات وعدم تقديم مذكرة بدفاعه . بدء ميعاد الطعن فى هذه الحالة من تاريخ إعلانه بالحكم .
٦٨١	١١١	( الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) ... ..

٣ - أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات لجان الطعن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل . ميعاد استئنافها . ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .

( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٩ ) .. .. ١٢١ ٧٣٩

٤ - تكيف الطلبات المبداة قبل الدفع الشككية . خضوع هذا التكيف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .

( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. .. ٨٨ ٥٥٨

٥ - مصادقة آخر ميعاد للطعن يوم عطلة رسمية . امتداد الميعاد إلى اليوم التالي .

( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩ ) .. .. ١٩٣ ١١٤٣

### (ج) الخصوم في الطعن .

١ - الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفا في الخصومة حتى صدر الحكم ضده سواء كان خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل أو مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها . الخصم الذي لم يقض له أو عليه لا يكون خصما حقيقيا . عدم قبول اختصاصه في الطعن .

( الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٤ ) .. .. ١٧٠ ١٠١٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم تعيين مدير لشركة التضامن سواء في عقد التأسيس أو بمقتضى اتفاق لاحق . أثره . حق كل شريك متضامن في إدارة الشركة وتمثيلها أمام القضاء . الطعن الموجه من الشريك بهذه الصفة يكون موجها من الشركة كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها .
١١١٥	١٨٩ ... ..	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ )
		٣ - طلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن . عدم تمثيل أحدهم للآخر في إجراءات الخصومة . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم . اختتام المحكوم عليه بالتضامن في الاستئناف المرفوع من أحد زملائه ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة . خطأ .
١١٣٣	١٩١ .. ..	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ )
		( د ) الأحكام الجائز الطعن فيها .
		١ - ورود حالات جواز الطعن بالمعارضة أو بالاستئناف في حكم مرسي المزاد على سبيل الحصر في قانون المرافعات السابق . منها أن يكون ثمة عيب قد شاب إجراءات المزايدة . وجوب قيام قلم الكتاب بتبليغ محضر التقرير بزيادة العشر لذوى الشأن ومنهم الراسى عليه المزاد الأول . ضرورة التحقق قبل إجراء المزايدة من حصول هذا التبليغ .
٢٥٤	٤١ ... ..	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ )
		٢ - الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه فور صدوره على استقلال . عدم إصله بموضوع الدعوى أو اعتباره



الصفحة	القاعدة	حكم
٢٦٢	٤٢	<p>حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩ ) .. ..</p>
٣١٣	٥٠	<p>٣ - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية . عدم قابليته للطعن إذا فصل في المنازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..</p>
٣٥٩	٥٧	<p>٤ - فصل الحكم - الصادر بنذب خير - في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .</p> <p>( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨ ) .. ..</p>
٧١٦	١١٨	<p>٥ - خلو قانون المرافعات السابق من نص خاص يمنع الطعن في الحكم الصادر في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر على العرائض . جواز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر على العرائض بجميع الطرق المقررة ما لم يرد نص خاص يمنع من ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. ..</p>
٩٣١	١٥٦	<p>٦ - المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إجازتها استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه . لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧١/١١/٢٤ ) .. ..</p>
		<p>٧ - الحكم الصادر بنذب خير . الفصل في أسبابه المرتبطة بمنطوقه في النزاع بين الطرفين حول تحديد الأجرة . وجوب</p>

الصفحة	المادة	
		الطعن فيه الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء حائزا قوة الشيء المحكوم فيه . لا يعتبر ذلك القضاء مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعي .
١٠١٣	١٧٠	( الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧١ ) .. ..
		( ٥ ) الأحكام غير الجائز الطعن فيها .
		١ - القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . عدم إنهائه الخصومة كلها أو بعضها أو في شق منها . عسدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٣٩	٣١	( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧١ ) .. ..
		٢ - طلب المشتري لبيع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة البيع المطالب به . دون قيمة العين .
٣٣٤	٥٣	( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧١ ) .. ..
		٣ - الحكم الصادر برفض طلب وقف النفاذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٥٨٨	٩٤	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧١ ) .. ..
		٤ - الحكم الصادر باحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عنه البائع وقت صدور البيع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . وغير منه الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٧٩٢	١٢٩	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨٦٩	١٤٤	٥- القبول المانع من الطعن. شرطه أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه . تنفيذ الحكم الابتدائي الموصوف بالنفاذ المعجل بلا كفالة اختيارا لا يدل على الرضاء به . (الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩)
٩٣١	١٥٦	٦- الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص وعدم القبول وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . الطعن فيها بالنقض على استقلال . غير جائز . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤)
<hr/>		
<h2>حيازة</h2>		
١٣٢	٢٣	١- تحول قسمة المهايأة المكانية إلى قسمة نهائية . شرطه . دوام حيازة الشريك للجزء المقر من المال الشائع مدة ١٥ سنة . عدم اتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك . مثال في وقف مته . (الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦)
		٢ - حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا ينفيه إعلانه بصحيفة دعوى الملكية في مجال المسؤولية التقصيرية . نص المادة ٢/٩٦٦ مدني . قاصر على حالة مطالبة المالك بثمار العين المعتدى عليها .
٤٤٣	٦٩	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨)



الصفحة	القاعدة	
		٣ — الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم .
٥٥٣	٨٧	(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		٤ — أحكام المحكمة الاستئنافية الصادرة في استئناف أحكام المحكمة الجزئية في دعاوى الحيازة . لا تقبل الطعن بالنقض . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ق ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
١٠٥١	١٧٦	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. ..
		٥ — ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف . شرطه . قيام رابطة قانونية بين الحيازتين . عدم بيان الحكم لهذه الرابطة قصور .
١١٠٧	١٨٧	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) .. ..
(خ)		
خبرة . خلف		
خبرة		
		١ — التمسك ببطلان تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة . عدم إثارة ذلك أمام الاستئناف . عدم جواز التحدي به أمام محكمة النقض .
٢١٧	٣٦	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٣٢٢	٥٢	٢ - المحكمة غير مقيدة برأى الخبير . أخذ الحكم بتقرير الخبير المنتدب دون الخبير الاستشاري . لا يلزم الرد بأسباب خاصة على اعتراضات التقرير الأخير . النتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المنتدب وأسبابه . جزء مكمل لأسباب الحكم . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
٦٦٩	١٠٩	٣ - طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى . رفضه . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام هذا الرفض على أسباب مبررة . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..
١٠٤٥	١٧٥	٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . إثبات التزوير أو نفيه . للمحكمة مخالفة رأى الخبير في النتيجة التي انتهى إليها . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. ..
٦٦٩	١٠٩	٥ - لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب ، ألا يرد بأسباب خاصة على ماورد بالتقرير الاستشاري . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) .. ..
٧١٦	١١٨	٦ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون بيان الأسباب . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١) .. ..
		٧ - خلو قانون المرافعات السابق من نص خاص يمنع من الطعن في الحكم الصادر في التظلم من أوامر تقدير أتعاب الخبراء . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة للأوامر

الصفحة	القائمة	
		على العرائض . جواز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر على العرائض بجميع الطرق المقررة ما لم يرد نص خاص يمنع من ذلك .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		٨ - وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر في التظلم في غرفة المشورة وفي غير علانية . النهي على الحكم بالبطلان لنظر التظلم في جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . طار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		٩ - إلزام الحكم الابتدائي المحكوم لها بدفع باقى أتعاب ومصاريف الخبير المتظلم . دفع الخبير بعدم قبول استئناف المحكوم لها لذلك الحكم تأسيسا على أنه لا مصلحة لها طالما قضى على خصمها نهائيا في دعوى الموضوع بالمصروفات . القضاء برفض هذا الدفع استنادا إلى احتمال عدم وجود أموال للمحكوم عليهم في دعوى الموضوع يمكن التنفيذ عليها . لا خطأ .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		١٠ - القضاء بنسب خبير لبيان أجرة المثل . جواز العدول عن هذا الإجراء إذا ما تبينت المحكمة الأجرة الحقيقية . لا يعد ذلك مخالفة لنجاسة الأمر المقضى .
٧٤٣	١٢٢	(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..



## خلف

١ - إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم  
مسئولية جهة الإدارة عن التزاماته . إسقاط الإلتزام أو إنتهائه .  
أثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة  
للمرفق . عدم إعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال  
في دعوى عمل .

٣٣

٧

(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٧١/١/٦) .. ..

٢ - إلتزام المرافق العامة . إسقاط الإلتزام بوضع حدا فاصلا بين  
إدارة الملتزم وإدارة الدولة للمرفق . جميع الإلتزامات المترتبة  
في ذمة الملتزم أثناء إدارته تقع عليه وحده ما لم ينص في عقد  
الإلتزام أو غيره على خلاف ذلك .

٩٥٥

١٦٠

(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٧١/١١/٢٠) .. ..

٣ - حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث  
ولو لم يكن ثابتا شيئا رسميا . سواء صدر إلى وارث أو غير  
وارث . ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

٥٠٦

٧٨

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..

٤ - تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع . تحايل  
على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينّة والقرائن .  
تمسك ورثة البائع بذلك . وطلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق .  
إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .

٧٩٢

١٢٩

(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٧١/٦/٢٢) .. ..

٥ - تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . عدم الاحتجاج  
بتصرف المدين قبل الدائنين والرامى عليه المزايا . تسجيل حكم

صفحة	القاعدة	
١١٠١	١٨٦	نزع الملكية . أثره . حفظ تسجيل التنبيه من السقوط . المادتين ٥٤٠ و ٦١٦ من قانون المرافعات السابق . (الطن رقم ٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) ... ..
١١٠٧	١٨٧	٦ - ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف . شرطه . قيام رابطة قانونية بين الحيازتين . عدم بيان الحكم لهذه الرابطة . قصور . (الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) ... ..

(د)

دعوى . دفع

دعوى

تقديم الصحيفة :

الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم  
صحفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . ترتب هذا  
الأثر ولو قدمت الصحيفة إلى قلم المحضرين غير تابع للحكمة  
مهل الدعوى .

(الطن رقم ٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٠) ... .. ١٠٨ ٦٦٦

شروط قبول الدعوى :

رفع الحراسة وفقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ . أيلولة  
صافي أموال الخاضع للحراسة إلى الدولة بعد استئصال حقوق الغير .  
لمدير إدارة الأموال أن يقبل الديون التي يتقدم بها أصحابها

الصفحة	القائمة	
		أو يرفض أدائها . عدم جواز الرجوع على المدين بغير الديون التي رفض أدائها . قضاء الحكم بعدم ولاية المحكمة بنظر دهوى صحة ونفاذ عقد البيع إستنادا إلى أن القدر المبيع آل ضمن أموال البائع إلى الدولة دون التحقق مما إذا كانت أمواله قد صفيت . خطأ وقصور .
٦٤٠	١٠٤	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨) .. ..
		”الصفة“
		١ - مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي . بيان اختصاصاته في الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . إختصاص البطريكية والمجلس المذكور . القضاء في موضوع الخصومة ضد المجلس وحده . النعي على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدهوى بالنسبة للبطريكية . لاجدوى فيه . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن .
٩٣	١٧	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. ..
		٢ - الشريك مالك ٣/٤ المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته نافذة في حق باقي الشركاء . له الحق في اقتضاء التعويض عن تلف البناء .
٣٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
		٣ - تأميم المنشأة ، وجعلها شركة تابعة لمؤسسة عامة . لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية . لا تلتزم المؤسسة بأداء التزامات الشركة .
٤١٩	٦٥	(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٤ — إقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة . التمسك بعدم تمثيله للشركة . حق الشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن عند الشروع في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره إليها .
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ... ..
		٥ — السنديك ممثل لجماعة الدائنين . هو صاحب الصفة في المطالبة ببطلان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون إلى التفليسة .
٨٣٤	١٣٦	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) ... ..
		٦ — قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصدوره على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ ) ... ..
		٧ — عدم تعيين مدير لشركة التضامن سواء في عقد التأسيس أو بمقتضى اتفاق لاحق . أثره . حق كل شريك متضامن في إدارة الشركة وتمثيلها أمام القضاء . الطعن الموجه من الشريك بهذه الصفة يكون موجهاً من الشركة كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها .
٩١١٥	١٨٩	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ ) ... ..
		« سماع الدعوى »
		١ — قواعد المرافعات يسرى عليها عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات . سريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه

الصفحة	القاعدة	
٣٧١	٥٩	المقاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الايضاحية للسادة ٢٢ مدنى فى هذا الخصوص . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ ) .. ..
٣٧١	٥٩	٢ - قواعد الساتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى . تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسئولية . عدم مساسها بوضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى رغم عدم تعلقها بالنظام العام . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ ) .. ..
الطلبات فى الدعوى :		
"تكييف الطلبات"		
٥٥٨	٨٨	١ - تكييف الطلبات المبداءة قبل الدفع الشكلى . خضوع هذا التكييف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم الاستئناف إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول . (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
٧٢٤	١١٩	٢ - محكمة الموضوع غير مقيدة فى تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها . التزامها بالتكييف القانونى الصحيح . (الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢ ) .. ..
		٣ - طلب المستأنف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباته والحكم بإبطال عقد الصلح المصدق عليه ، وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطنان

الصفحة	القاعدة	
		موضوع الدعوى . القضاء ببطلان الصلح والبيع معا . قضاء بما طلبه الخصوم .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧ ) ... .. "الطلبات العارضة"
		طلب المقاصة القضائية . إما أن يكون بدعى أصلية أو بطلب عارض . طلبها في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .
٨١٨	١٣٣	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) ... .. قيمة الدعوى :
		١ - طلب المشتري ريع العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الريع المطالب به ، دون قيمة العين .
٣٤٣	٥٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..
		٢ - تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٣٣٤	٥٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..
		٣ - تقدير أجرة الأماكن طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . الضرائب العقارية والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار . وجوب تقدير قيمة الدعوى - بتخفيض الأجرة - بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر .
٣٥٣	٥٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	سبب الدعوى :
		<p>طلب تثبيت ملكية أرض النزاع أمام محكمة أول درجة على أساس التقادم المكسب . إضافة أساس آخر إلى هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف ، هو حجة وقف وبطلان إسهاد التغير الصادر من الواقعة . اعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا . جواز إبدائه في الاستئناف .</p>
٢٦٢	٥٨	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) .. ..
		الخصوم في الدعوى :
		<p>١ - حجة الحكم قاصرة على طرفي الخصومة حقيقة أو حكما .</p>
٩٥٥	١٦٠	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. ..
		<p>٢ - الطعن بالنقض . جائز لكل من ظل طرفا في الخصومة حتى صدر الحكم ضده سواء كان خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل أو مدخلا في الدعوى أو متسديلا فيها . الخصم الذي لم يقض له أو عليه لا يكون خصما حقيقيا . عدم قبول اختصاصه في الطعن .</p>
١٠١٣	١٧٠	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٤) .. ..
		<p>٣ - إلتصاف الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . شرطه . أن يكون هذا الوارث قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة بكل ما عليها .</p>
١٠٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..
		<p>٤ - طلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن . عدم تمثيل أحدهم للآخر في إجراءات الخصومة . عدم وجوب اختصاص جميع المحكوم عليهم بالتضامن في الطعن المرفوع من أحدهم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص المحكوم عليه بالتضامن في الاستئناف المرفوع من أحد زملائه . ليس من شأنه اعتباره خصما حقيقيا . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن موضوعه غير قابل للتجزئة . خطأ .
١١٣٣	١٩١	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
		التدخل في الدعوى :
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه ، سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة العامة في هذه الدعاوى . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦	١٠	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
٣٦٣	٥٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) ... ..
		٢ - إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٥٩	٥٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) ... ..
		٣ - الحكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بإبطاله ، تأسيسا على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة له .
١٦٠	٢٨	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		نظر الدعوى :
		١ - وجوب نظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه واستئناف الحكم الصادر فى التظلم فى غرفة المشورة وفى غير علانية . النعى على الحكم بالبطلان لنظر التظلم فى جلسات علنية دون تقديم ما يدل على ذلك . عار عن الدليل .
٧١٦	١١٨	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		٢ - إغفال تلاوة تقرير التلخيص بجلسة المرافعة . أثره . بطلان الحكم . المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات السابق . تغيير بعض أعضاء الهيئة . وجوب تلاوة التقرير من جديد . رفع الاستئناف قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . يوجب إتباع هذا الإجراء .
١١٥٤	١٩٥	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٣٠) .. ..
		٣ - النعى أمام محكمة الاستئناف بمغالاة لجنة الطعن ومحكمة أول درجة فى تقدير إيراد ما كيتى الرى . تعرض المحكمة لتقدير أجرة رى القدان ونسبة إجمالى الربح . لا يعد فصلا فيما لم يطرح عليها .
١٠٧٩	١٨٢	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..
		الدفاع فى الدعوى :
		١ - عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع تمسكا جازما بوجوب تقديم المستندات . نعيه على الحكم فى هذا الخصوص بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع عار عن الدليل .
٥٢	١١	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — ورود الدفاع مجهلا وسكوت المحكمة عن الرد عليه . لا يعد قصورا .
٣٠٥	٤٩	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧١) .. .. .
		٣ — الدفاع الجوهري المنتج في الدعوى . التزام المحكمة بتحقيقه والرد عليه . عدم الرد على طلب تحقيق دفاع غير مؤثر في النزاع . لا قصور .
٩٤٠	١٥٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧١) .. .. .
		تقديم المذكرات والمستندات :
		١ — تقديم الخصم مذكرة ومستندا بعد الميعاد المحدد لذلك . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على ما جاء بهما .
٨٤١	١٣٧	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٧١) .. .. .
		٢ — عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حجز القضية للحكم لم تتضمن دفاعا جديدا . النعي على الحكم بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . لا أساس له .
٨٤٤	١٣٨	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٧١) .. .. .
		٣ — عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حجز القضية للحكم تضمنت دفاعا جديدا . قبول الحكم لهذه المذكرة دون اطلاع الطاعنين عليها أو إعلانها بها . أثره . بطلان الحكم .
٩٤٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧١) .. .. .

الصفحة	المقابلة	
		٤ - حجز الدعوى للحكم . قبول المحكمة الاستئنافية لمستند قدمه الخصم بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع . طالب أن المستند كان مقدما للمحكمة الابتدائية ، وناقشه الخصم الآخر أمام الاستئناف .
١٠٤٥	١٧٥	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. .. مسائل تعترض سير الخصومة . "وقف الدعوى"
		الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه على استقلال . عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى . لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .
٢٦٢	٤٢	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩) .. .. أنواع من دعاوى . (أولا) الدعوى البوليصية .
		١ - دعوى الصورية ودعوى عدم نفاذ التصرف . دعويان مختلفتان . إخفاق الخصم في إثبات الصورية . لا يمنع من الطعن في العقد بالدعوى الأخرى .
٢٢٨	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. ٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم نفاذ التصرف . هو قضاء ضمني بصحة العقد وإلغاء البطلان الذي قضت به المحكمة الابتدائية .
٢٢٨	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..

٣ - دعوى عدم نفاذ التصرف . التواطؤ بين المدين والمتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن وقت صدور التصرف المطعون فيه . شرط لقيامها في عقود المعاوضات . إثبات الحكم أن المشتري أقبل على شراء العقار وهو على بينة من الدين ومن الرهن المقيد على العين المبيعة قبل تسجيل عقد شرائه . القضاء بعدم نفاذ ذلك العقد تأسيسا على أن المشتري كان يعلم أن التصرف يؤدي إلى إفسار البائع . خطأ وفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... .. ٨٩ ٥٦٥

### ( ثانيا ) دعوى الضمان الفرعية .

استئناف الضامن للحكم الصادر ضده لصالح المدعى . يطرح على محكمة الاستئناف الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية . التزام المحكمة بمبحث مسؤولية المدين والضامن فيهما . لا يمنع من ذلك قضاء محكمة أول درجة بإخراج المدين من الدعوى بلا مصروفات .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢) ... .. ١١٩ ٧٢٤

### ( ثالثا ) دعوى صحة التعاقد .

راجع : ( ب . بيع )

## دفعوع

١ - مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومي . بيان اختصاصاته في الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . اختصاص البطريركية والمجلس المذكور . القضاء في موضوع



الصفحة	القاعدة	
		الخصومة ضد المجلس وحده . النعى على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للبطلانية . لاجدوى فيه . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن .
٩٣	١٧	( الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) .. ..
		٢ - القضاء برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . عدم إنهائه الخصومة كلها أو بعضها أو في شق منها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٣٩	٣٩	( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. ..
		٣ - محكمة الاستئناف ملزمة بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة . قضاء الحكم المستأنف برفضها واستغناء المستأنف عليه عن استئنافه بصدور الحكم في الدعوى لصالحه . اعتبارها مطروحة في الاستئناف مالم يثبت التنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٢٣٩	٣٩	( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢ ) .. ..
		٤ - قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . النعى لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المطعون فيه لعبء الإثبات . غير جائز .
٢٨٩	٤٦	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. ..
		٥ - الترتيب الطبيعي للفصل في الدعوى . الفصل في النزاع حول الاختصاص ثم الفصل في الموضوع . عدم اتباع هذا الترتيب . لا يعيب الحكم .
٣٥٢	٥٦	( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) .. ..
		٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة . دفع موضوعي . القضاء به . استغناء محكمة أول درجة

الصفحة	القاعدة	
		ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى إليها إذا ما قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم .
٥٥٣	٨٧	(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) ... ..
		٧ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له . قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان . لا خطأ .
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٨ - تكليف الطلبات المبدأة قبل الدفع الشككية . خضوع هذا التكليف لرقابه محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى . طلب التأجيل لتقديم شهادة بتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين للتحقق مما إذا كان قد رفع بعد الميعاد . لا يعتبر دفعا بعدم القبول .
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		٩ - إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعي - أثر هذا الإلغاء قاصر على الأحكام الصادرة في ظل العمل به .
٥٩٤	٩٥	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) ... ..
		١٠ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان حكم أول درجة لصحته على غير ذي صفة . وجوب المضي في نظر الدعوى قبل

الصفحة	القاعدة	
		صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها .
٧٠٢	١١٥	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) ... ..
		١١ - إغفال الحكم الرد على دفع لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة لا قصور . مثال .
٧٨٦	١٢٨	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..
		١٢ - طلب المقاصة القضائية . إما أن يكون بدعوى أصلية أو بطلب عارض . طلبها في صورة دفع . إغفال الحكم الرد عليه . لا عيب .
٨١٨	١٣٣	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		١٣ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص وبعدم القبول وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيها على استقلال . غير جائز .
٩٣١	١٥٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) ... ..
		١٤ - المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إجازتها استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه . لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .
٩٣١	١٥٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) ... ..



## ”إعتبار الاستئناف كأن لم يكن“

١ — إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء باعتباره الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .

٥٨٠ ٩٢ (الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق الأحوال الشخصية — جلسة ١٩٧١/٤/٢٨) ..

٢ — عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في ميعاد ٣٠ يوم م.م ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . جزاء غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه .

٦٩٦ ١١٤ (الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) .. ..

٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدفع باعتباره الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على ما أورده في الأسباب من قبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف . ورود تقرير الطعن على منطوق الحكم وتناول أوجهه تعيب الأسباب التي استندت إليها المحكمة في القضاء ببطلان صحيفة الاستئناف . اعتبار الطعن موجهها إلى قضاء الحكم في الدفعين معا .

٩٤٦ ١٥٩ (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. ..

( ر )

رسوم . ريع

رسوم

( أولا ) الرسوم القضائية .

١ - استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها .  
شرطه . ألا يسبق إثبات الصلح صدور حكم قطعى فى مسألة  
فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع .

( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩ ) ... .. ٤٢ ٢٦٢

٢ - الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه  
على استقلال . عدم اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما  
قطعيا فى مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح  
فى الدعوى لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .

( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩ ) ... .. ٤٢ ٢٦٢

٣ - الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن .  
لا يتعدد بتعدد المدعى . المدينون المتضامنون يقوم بعضهم مقام  
البعض فى الاحتجاج على الدائن بأوجه الدفع المشتركة بينهم .  
استحقاق رسم واحد عن الاستئنافات المرفوعة منهم .

( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٢ ) ... .. ٨٦ ٥٤٩

٤ - إيداع الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه  
أو الصورة المعلقة له قلم كتاب محكمة النقض . إجراء جوهري .  
إخفائه . سقوط الحق فى الطعن . إعفاء الطاعن من الرسوم

الصفحة	القاعدة	
		القضائية . لا يعد من قبيل القوة القاهرة التي تحول دون القيام بهذا الاجراء .
١٠٥٤	١٧٧	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧١) .. ..
		(ثانيا ) رسوم التوثيق والشهر .
		الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية .
		م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم قابليته للطن إذا فصل في المنازعة في تقدير هذه الرسوم . فصله في الدفع بتقديم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطن للقواعد العامة .
٣١٣	٥٠	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧١) .. ..
		( ثالثا ) رسم إشغال الطرق .
		أنواع الطرق العامة ودرجاتها في معنى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية . كيفية تحصيل رسوم الإشغال .
		القضاء بأن الطريق محل الإشغال - وهو في قرية - من النوع الأول من الدرجة الثالثة رغم عدم صدور قرار بالتصديق على التقسيم . عدم بيان كيف جاز إعتباره كذلك . خطأ وقصور .
٢٠٧	٣٥	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧١) .. ..
<hr/>		
<b>ريج</b>		
		طلب المشتري ريج العين المبيعة . دفع خصمه بتملك العين بالتقادم المكسب . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الريج المطالب به ، دون قيمة العين .
٣٣٤	٥٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧١) .. ..



(س)

## سيرة

١ - أعمال السيرة وأشغال العمولة . ركن الاحتراف  
ليس شرطاً لخضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . عدم  
إقتصارها على محيط التجارة . المبالغ التي يدفعها المحامي للأشخاص  
الذين يقومون بالوساطة بينه وبين المتقاضين لحلب القضايا .  
خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية بالنسبة للوسيط . اعتبارها  
تكليفاً على الربح بالنسبة لدافعها . التزامه بنخص الضريبة وتوريدها  
للمتزانة .

(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٤ ق - جملة ١٩٧١/١١/٢٤) .. .. ١٥٥ ٩٢٦

٢ - صندوق التأمين والمعاشات الخاص بسيرة بورصة  
البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن . اشتراك السيار فيه .  
اختياري . المبالغ التي يدفعها العضو لهذا الصندوق . لا تعد  
من التكاليف الجائز خصمها . اختلاف هذه المبالغ عن تلك  
التي تستقطعها المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق  
التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة .  
علة ذلك .

(الطن رقم ٨٦ لسنة ٣٤ ق - جملة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. .. ١٨٣ ١٠٨٥

(ش)

شركات . شهر عقارى . شفعة . شيوع

## شركات

## (أولا) الشركات المساهمة .

١ — سلطة مجلس إدارة الشركة المساهمة مقيدة بالغرض منها وبالقواعد الآمرة في القانون .

١٠٠ ١٨ — — — (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١)

٢ — الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة في القانون

١٠٠ ١٨ — — — (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١)

٣ — جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة في القانون أو نظام الشركة المشرع . حجة على الغير .

١٠٠ ١٨ — — — (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١)

٤ — سلطة مدير الشركة . اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الأصيل . مناطه . أن يكون المظهر الخارجى خاطئاً ، وأن يتخدع الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير في استطلاع الحقيقة .

١٠٠ ١٨ — — — (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢١)

٥ — عضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفته المدير العام أو المدير الفنى للشركة . جمعه في هذه الحالة بين

الصفحة	القاعدة	
		صفتي الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفه على حدة .
٥٠٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. .
		٦ - انتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديرا عاما أن يتقاضى أجرا نظير الإدارة الفعلية . النعى عليه فيما قرره من اعتبار رئيس مجلس الإدارة عضوا منتدبا دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه . غير منتج .
٥٠٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. .
		٧ - اعتماد الميزانية وتعيين الأرباح الصافية . من اختصاص الجمعية العامة وحدها في الشركات المساهمة . حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق في الربح لا تنشأ إلا من تاريخ اعتماد الأرباح . مريان القانون ٢١٣ لسنة ١٩٦١ الذى عين حدا أقصى لما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب على جميع الحقوق التى تنشأ أو تكتمل بعد صدوره . النعى على الحكم بأنه وصف حصة عضو مجلس الإدارة المنتدب في الأرباح بأنها مكافأة لأجر . غير منتج
٩٤٠	١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٠) .. .. .
		”الإعفاء من الضرائب“
		١ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شرطه . أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية ، وبقاؤها على جنسيتها المصرية ، وبقاء الأسهم والحصص مقيمة باسمها . عدم انصراف أثر الإعفاء إلى الأسهم والحصص المقيمة وقت



الصفحة	القاعدة	
		تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية ولو تحولت إلى شركة مصرية .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... ..
		٢ - الاعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة الثالثة من ذلك القانون للتسوية، في الاعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية . لا أساس له .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... ..
		٣ - المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الإعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمنها تشريعا مجحفا بالشركات الأجنبية . لاتعارض بينها وبين معاهدة موترية .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... ..
		(ثانيا) شركات القطاع العام .
		١ - تأميم المنشأة وجعلها شركة تابعة لمؤسسة عامة . لاتفقدتها شخصيتها الاعتبارية . لاتلزم المؤسسة بأداء التزامات الشركة .
٤١٩	٦٥	(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
		٢ - العاملون بالشركات والمنشآت المؤممة . علاقتهم بالشركات التي يعملون بها . تعاقدية لاتنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التي يرفعونها للطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . جواز استخدام من يتمتع بجنسية إحدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية بالمثل . إنهاء خدمة العامل بفقدته جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. ..
		٤ — المؤسسات العامة التي يسرى في شأنها القرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . الإدارة القانونية المنشأة بكل من هذه المؤسسات بالقرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قبل إلغائه بالقرار الجمهوري ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ . اعتبارها نائبة عن المؤسسة وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض . التقرير بالطن من محامي المؤسسة نيابة عن شركة تابعة لها . تقرير من ذي صفة .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. ..
		(ثانياً) شركات الأشخاص .
		١ — انتهاء شركات الأشخاص بانتهاء مدتها . عدم جواز استمرارها باتفاق الشركاء لمدة أخرى إلا إذا تم الاتفاق على ذلك قبل انتهاء المدة . الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء مدتها . إنشاء شركة جديدة .
٦٣٣	١٠٣	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) .. ..
		٢ — الشركة في معنى القانون . ضرورة قيامها بشخصين على الأقل .
٦٣٣	١٠٣	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	شركات التضامن :
		١ - مسئولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالاته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	( الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. ..
		٢ - عدم الاعتداد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية . خضوع كل من الشركاء فيها لهذه الضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . الالتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة . لكل منهم الطعن في الربط إما بنفسه أو بمن ينوبه من الشركاء أو غيرهم خلال الميعاد وإلا أصبح الربط نهائيا
١٦٧	٢٩	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) .. ..
		٣ - ضريبة الأرباح التجارية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركة التضامن عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة . وجوب توجيه الاجراءات إليه أو إلى من ينوبه من الشركاء أو الغير .
١٠٢١	١٧١	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥ ) .. ..
		٤ - عدم تعيين مدير لشركة التضامن سواء في عند التأسيس أو بمقتضى اتفاق لاحق . أثره . حق كل شريك متضامن في إدارة الشركة وتمثيلها أمام القضاء . الطعن الموجه من الشريك بهذه الصفة يكون موجها من الشركة كشخصية مستقلة عن شخصية مديرها .
١١١٥	١٨٩	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - إقامة الدعوى ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة . التملك بعدم تمثيله للشركة . حق الشركة وحدها في مناقشة ذلك دون الطاعن عند الشروع في تنفيذ الحكم إن صح انصراف أثره إليها .
٤٥٩	٧٠	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..
شركات الواقع :		
		١ - شركات الواقع ، شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم إirاده أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاؤه بإشهار إفلاس الطاعن . قصور .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
		٢ - إنكار الطاعن صفته كشريك متضامن في شركة الواقع . تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
		٣ - استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع فيما بينهم . ربط الضريبة على كل وارث شخصيا عن نصيبه في الأرباح . لكل وارث الطعن في الربط الخاص به . إنبابة الوارث غيره . جواز توجيه الإجراءات إلى هذا النائب .
١٠٧٩	١٨٢	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..

## شركات التوصية :

١ - ما تنتجه حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية من الأرباح والفوائد . خضوعه للضريبة على إيرادات القيم المتقولة وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣) ١٤١ .. .. ٨٥٧

٢ - الخسارة التي تستهدف لها شركة التوصية . لا تخضع من ولاء الضريبة العامة للشريك الموصى إلا بعد حل الشركة وتصفيتها . خسارة التصفية . شرط خصمها أن تكون متعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣) ١٤١ .. .. ٨٥٧

## إعلان الشركات :

جواز تسليم صورة الإعلان - في الحالات المبينة بالمادة ١٤ مرافعات سابق - إلى من ينوب عن أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير فيما يتعلق بإعلان الشركات التجارية .

(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ١٨٩ .. .. ١١١٥

## شهر عقارى

١ - العقد الرسمي في معنى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ به جبرا دون حاجة للالتجاء إلى القضاء .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ١١ .. .. ٥٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الحكم الصادر فى التنظيم من أمر تقدير الرسوم التكبيلية . م ٢٦ ق ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . عدم قابليته للطعن إذا فصل فى المنازعة فى تقدير هذه الرسوم . فصله فى الدفع بتقادم الرسوم أو أية منازعة أخرى . خضوعه من حيث القابلية للطعن للقواعد العامة .
٣١٣	٥٠	( الطرز رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلة ١٦ / ٢ / ١٩٧١ ) .. .. ٣ — وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدتها فى خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابقا من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازا إذا حصل تسجيل البيع .
٣٠٠	٤٨	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٦ ق — جلة ١٦ / ٢ / ١٩٧١ ) .. .. ٤ — أسبقية التسجيل فى دعوى صحة التعاقد . شرطها . أن يكون المبيع المحدد فى صحيفة الدعوى المسجلة ، هو بذاته المبيع الوارد بالعقد موضوع الدعوى .
٥٨٤	٩٣	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلة ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ ) .. .. وراجع : ( ت . تسجيل )

### شفعة

الإذار الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . شموله بيان  
العقار المبيع . الغرض منه . التعريف بالعقار . لا يعد إيجابا لعقد  
بيع . العبرة فى بيان القدر المبيع . هو عقد البيع ذاته . الاحتجاج  
قبل الشفيع بكشف التحديد الذى أجرته المساحة . غير جائز .  
طالما أنه محل منازعة منه .

( الطرز رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلة ٨ / ٤ / ١٩٧١ ) .. ..

٤٤٣ ٦٩



الصفحة

القاعدة

## شروع

١ - للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية .

(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧١) ٤٥ .. .. ٢٨٢

٢ - الشريك مالك  $\frac{٣}{٤}$  المال الشائع . حقه في إقامة بناء على الأرض الشائعة في سبيل تحسين الانتفاع بها . إجارته نافذة في حق باقي الشركاء . له الحق في اقتضاء التعويض عن تلف البناء .

(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧١) ٥٢ .. .. ٣٢٢

(ص)

صلح . صورية

## صلح

١ - استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه . ألا يسبق إثبات الصلح صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩/٣/١٩٧١) ٤٢ .. .. ٢٦٢

٢ - الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه فور صدوره على استقلال . عدم إصابته بموضوع الدعوى أو اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع . صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى . لا يحول دون استحقاق نصف الرسوم .

(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩/٣/١٩٧١) ٤٢ .. .. ٢٦٢

الصفحة	القاعدة	
٩٨٤	١٦٥	٣ - طلب المستأنف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباته والحكم ببطلان عقد الصلح المصدق عليه وما تضمنه هذا الصلح من بيع الأطيان موضوع الدعوى. القضاء ببطلان الصلح والبيع معا. قضاء بما طلبه الخصوم . الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧ )

### صورية

٣	١	١ - الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية. هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ )
٣	١	٢ - إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على أقوال شاهدي البائعة . خلو هذه الأقوال مما يفيد اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها . فساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ )
٣	١	٣ - وضع يد المشتري على العين المبيعة . ليس شرطاً ضرورياً في اعتبار التصرف منجزاً . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ )
٣	١	٤ - اتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد إلى قرينة فاسدة. البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها اقضت الثمن . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - دعوى الصورىة ودعوى عدم نفاذ التصرف . دعوى ان مختلفان . إختفاق الخصم فى إثبات الصورىة . لا يمنع من الطعن فى العقد بالدعوى الأخرى .
٢٢٨	٣٧	( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. ..
		٦ - طعن الوارث بصورىة تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى . إثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية .
٢٨٩	٤٦	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١ ) .. ..
		٧ - فصل الحكم - الصادر بتدب خير - فى تكيف العقد بأنه وصية . قضاء قطعى فى شق من التزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .
٣٥٩	٥٧	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨ ) .. ..
		٨ - نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة فى حدود ثلث التركة بعد سداد جميع الديون . الوقت الذى تقوم فيه التركة ويتحدد ثلثها . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه ثلث التركة بقيمته وقت الإيصاء ، وقضاؤه بأن عقد البيع يدخل فى حدود القدر الجائز الإيصاء به دون بيان العناصر التى استقى منها ذلك واستظهار عناصر التركة ويبحث ما إذا كانت محملة بديون للغير . خطأ وقصور .
٥٧٤	٩١	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
		٩ - الغير حسن النية . له أن يملك بالعقد الظاهر . المشتري لا يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد صورىة عقد البائع .
٥٥٣	٨٧	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الصورية النسوية التدليسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع . تعد تحايلا على القانون . أثرها . بطلان البيع . جواز إثباتها بكافة الطرق فيما بين المتعاقدين .
٥٧١	٩٠	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... ..
		١١ - منازعة الطاعة - النقابة - بأن الممثل السابق لها قد حرر السند موضوع الدعوى بعد فقد صفته ، وأثبت به تاريخا سوريا . عدم بحث المحكمة لهذه المنازعة . قصور .
٧٠٢	١١٥	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) ... ..
		١٢ - تقديم تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء البائع . تحايل على القانون . جواز إثباته فيما بين المتعاقدين وورثتهما بالبينة والقرائن . تمسك ورثة البائع بذلك . طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق للإثبات . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٧٩٢	١٢٩	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) ... ..
		١٣ - السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء إثبات أن للعقد سببا حقيقيا مشروعا . م ١٣٧ مدنى .
٨٢٣	١٣٤	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		وداجع : ( و . وصية ) .

القاعدة

المفحة

(ض)

## ضرائب

(أولا) ضريبة الأرباح التجارية .

١ - تقديم الممول لإقرارات بأرباحه . إخطاره بعناصر ربط الضريبة على النموذج ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط على النموذج ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول لإقرارات بأرباحه . إخطاره مباشرة بالربط على النموذج ١٩ ضرائب .

(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦) ... .. ٤ ١٨

٢ - المبالغ التي تستقطعها المنشآت لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة . إعتبارها من التكاليف الواجبة الخصم . شرطه . مريان ذلك منذ تاريخ العمل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢) ... .. ١٣١ ٨٠٣

٣ - أعمال السمسرة وأشغال العمولة . ركن الاحتراف ليس شرطا لخضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . عدم إقتصارها على محيط التجارة . المبالغ التي يدفعها المحامي للأشخاص الذين يقومون بالوساطة بينه وبين المتقاضين لحلب القضايا . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية بالنسبة للوسيط . إعتبارها تكليفا على الربح بالنسبة لدافعها . التزامه بخصم الضريبة وتوريدها لمقرانة .

(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) ... .. ١٥٥ ٩٢٦

الصفحة	الرقم	المادة
٩٩٢	١٦٦	<p>٤ - القيمة التجارية للعقار الخاص بالمنشأة . من التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية . شرطه . شغل المنشأة للعقار . إما باستغلاله في نشاطها أو تخصيصه لخدمة هذا النشاط . سواء قامت بمزاولة بنفسها أو بواسطة الغير . تأجير عقار بالمنشأة للغير مخصص لخدمة موظفيها . وجوب خصم قيمته التجارية من وعاء الضريبة .</p> <p>( المظن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. ..</p>
١٠٨٥	١٨٣	<p>٥ - صندوق التأمين والمعاشات الخاص بإسماة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن . اشتراك السمسار فيه . اختياري . المبالغ التي يدفعها العضو لهذا الصندوق . لا تعد من التكاليف الجائز خصمها . اختلاف هذه المبالغ عن تلك التي تستقطعها المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة . علة ذلك .</p> <p>( المظن رقم ٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢ ) .. ..</p> <p>الربط الحكمي :</p> <p>١ - الممول الخاضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضريبة عليه . كيفيته . هذا القانون لا يسرى على مراكز ضريبة تحدت واستقرت نهائيا قبل صدوره .</p> <p>( المظن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥ ) .. ..</p> <p>٢ - الممولون الخاضعون لربط الضريبة بطريق التقدير . م ق / ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ق ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . خضوعهم للربط الحكمي . تحديد سنة الأساس . كيفيته . كون أرباح سنة الأساس محل نزاع أمام القضاء . لا أثر له ما دامت لجنة المظن قد قررت ربط الضريبة بطريق التقدير .</p> <p>( المظن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥ ) .. ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		التنازل عن المنشأة :
		١ - إعتبار العقد تنازلاً في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لا حبرة بما يجزئ منه التنازل له من تغيير في نوع النشاط .
٨٧	١٦	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) - .. ..
		٢ - الإخطار بالتنازل عن المنشأة . وقوعه على عاتق التنازل والتنازل له . الإخطار الذي يوجهه الأخير إلى مصلحة الضرائب إجراء قائم بذاته . لا يغني عنه الإخطار من التنازل .
٨٧	١٦	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) - .. ..
		( ثانيا ) ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .
		” الإعفاء من الضريبة “
		١ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . شرطه . أن تكون الشركة الأصلية شركة مساهمة مصرية وقت تأسيس الشركة الفرعية وبقاؤها على جنسيتها المصرية وبقاء الأسهم والحصص مقيدة باسمها . عدم انصراف أثر الإعفاء إلى الأسهم والحصص المقيدة وقت تأسيس الشركة الفرعية باسم شركة أجنبية ولو تحولت إلى شركة مصرية .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) - .. ..
		٢ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التحدى بالمادة الثالثة من ذلك القانون للتسوية في الإعفاء بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية . لا أساس له .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) - .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣- المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الإعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمينها تشريعا مجحفا بالشركات الأجنبية . لا تعارض بينها وبين معاهدة موترية .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .. .. (ثالثا) ضريبة أرباح المهن غير التجارية .
		١ - الممولون أصحاب المهن الحرة الحاصلون على دبلوم عال من إحدى الجامعات . خضوعهم إعتبارا من سنة ١٩٥٥ للضريبة الثابتة . محاسبتهم على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه . تقديم طلب في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السوية . لا يغنى عن هذا الطلب تقديم تلك الإقرارات .
٦٢٥	١٠١	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٢) .. ..
٨٥١	١٣٩	(والطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٧) .. ..
		٢ - أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال . الأصل خضوعهم لنظام الربط الثابت . الاستثناء الوارد بالمادتين ٢٤١ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ . ربط الضريبة عليهم على أساس الأرباح الفعلية . سريان هذا الربط الفعلي على السنتين التاليتين وذلك ابتداء من سنة ١٩٥٤ .
٦٠٧	٩٧	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥) .. ..
		٣ - عدم وجود حسابات منتظمة ومؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافا بنسب الإيرادات . لا يغير من ذلك أن تكون حساب الإيرادات وحدها هي الغير منتظمة .
١٤٤	٢٥	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . المغايرة بينها وبين المصروفات . المقصود بكل منهما . الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة . وجوب خصم التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة من جملة إيراده ثم خصم المصروفات جزافا بنسبة ٢٠٪ . مثال في مهنة التلحين .</p>
٦٢٠	١٠٠	<p>(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧١) ... ..</p>
		<p>٥ - حق وزير المالية في إضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . مقيد بأن تكون المهنة المضافة غير تجارية بطبيعتها . إصدار القرار الوزاري بإضافة مهنة الممثل . اشتراط ألا يستعين من يزاول هذه المهنة بأكثر من ثلاثة أشخاص . مجاوزة الحدود الرخصة المخولة للوزير . وجوب إهدار هذا الشرط .</p>
٩٠٥	١٥١	<p>(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٧١) ... ..</p>
		<p>( رابعا ) ضريبة الأرباح الاستثنائية .</p>
		<p>١ - طلب الترخيص بإجراء خصم احتياطي الاستهلاك الاستثنائي . وجوب تقديمه مع الاقرار السنوي الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإلا سقط الحق فيه . هذا الميعاد لا يترأى إلى سنوات لاحقة .</p>
٥٢١	٨٠	<p>(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٧١) ... ..</p>
		<p>٢ - تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . السنة المالية التي تختتم بعد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ محققة أرباحا استثنائية . أول سنة تخضع للضريبة الخاصة . مريان هذه</p>



الصفحة	القائمة	
		الضريبة على الممولين الذين بدأوا نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها أو بعدها
٨٧٩	١٤٦	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠) .. ..
		(خامسا) الضريبة العامة على الإيراد .
		١ - الواقعة المنشئة للضريبة العامة على الإيراد . حصول الممول على إيراد صاف يتجاوز حدا الإعفاء خلال السنة الميلادية .
٣١٧	٥١	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٧) .. ..
		٢ - تحديد إيراد العقارات . الأصل فيه أن يكون حكيا . الاستثناء . إجراؤه على الأساس الفعلي . شرط ذلك . أن يطلبه الممول في موعد تقديم الإقرار وأن يستوفى الطلب الشروط المقررة .
٦١٦	٩٩	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥) .. ..
		٣ - تحديد إيراد الأقطان الزراعية . الأصل أن يكون حكيا ما لم يطلب الممول إجراؤه على الأساس الفعلي . م ٦٩ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . الفرض منه . بيان كيفية تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة عند تحقق وجوده وأحقية الممول في الحصول عليه .
١١٤٩	١٩٤	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) .. ..
		٤ - تحديد إيراد العقارات . الأصل أن يكون حكيا . الاستثناء . تحديده على الأساس الفعلي . شرط ذلك . تقديم طلب في ميعاد تقديم الإقرار مستوفيا الشروط القانونية . تقدير الإيراد بالطريق الحكى . لا محل معه لبحث التحصيل الفعلي للإيراد المستحق .
١١٤٣	١٩٣	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - المادة ٦ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . سريانها من تاريخ نشر ذلك القانون في ١١/٥/١٩٥١ . تحديدها المصاريف الحكيمة بنسبة ٢٠ ٪ من إيرادات العقارات الزراعية . سريانها على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية ولو كانت السنة الزراعية قد انتهت في أكتوبر سنة ١٩٥١
٣١٧	٥١	( الملحق رقم ٢٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٧١ ) .. ..
		٦ - تقديم الممول لإقراره في الميعاد . وجوب إخطاره بعناصر ربط الضريبة قبل إخطاره بالربط . عدم تقديم الممول إقرارا أو تقديمه بعد الميعاد . إخطاره بالربط مباشرة .
٤٢٣	٦٦	( الملحق رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧١ ) .. ..
		٧ - إيرادات الأموال التي تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضعة لإيرادها للضريبة . اعتبارا من سنة ١٩٥١ . بقاؤها في وعاء الضريبة العامة للتصرف دون المتصرف إليه .
٧٩٨	١٣٠	( الملحق رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧١ ) .. ..
		٨ - الضريبة العامة على الإيراد . فرضها على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صافٍ يتجاوز حد الإعفاء ويملك المتصرف فيه ولو لم يكن مالكا لمصدره . وقف الممول أطيانا على ولديه وجعل كل منهما ناظرا على حصته واستحقاق غلتها منذ إنشاء الوقف . دخول إيراد هذه الأطيان في وعاء الضريبة العامة للقوقف عليهما لا الواقف الذي آلت إليه الملكية بصور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .
١١٤٩	١٩٤	( الملحق رقم ١٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨٥٧	١٤١	٩ — ما تنتجه حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية من الأرباح والفوائد . خضوعه للضريبة على إيرادات القيم المنقولة وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد . (الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٠) .. ..
٨٥٧	١٤١	١٠ — الخسارة التي تستهدف لها شركة التوصية . لا تخصم من وعاء الضريبة العامة للشريك الموصى إلا بعد حل الشركة وتصفيتها . خسارة التصفية . شرط خصمها . أن تكون متعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها . (الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. ..
		(سادسا) ضريبة التركات .
٤٢	٩	١ — المنازعة في دفع مقابل تصرف المالك إلى أولاده . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة . (الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. ..
٨٦٢	١٤٢	٢ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة على التركات . قصره على دار واحدة فقط مهما تعددت الدور المخصصة لتلك السكنى . (الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. ..
٩٢٢	١٥٤	٣ — الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . سر يان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف — وقت موته — عليها . الدوطة في القانون المدني اليوناني . بقاؤها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها طوال قيام الزوجية . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته . وجوب ردها للزوجة . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		(سابعاً) ضريبة العقارات المبنية .
		١ - اعتبار المال خاضعاً للضريبة على العقارات المبنية . مناطه . دخوله في عداد الأموال المبنية في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ولولم يكن عقاراً في حكم القانون المدني . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٧) .. .. ٣٤
٢٠٢	٣٤	٢ - خضوع المال المخلف عن المورث للضريبة على العقارات المبنية . تقدير قيمته بما يعادل ١٢ مثلاً من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد . العوامة تخضع لهذا التقدير . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٧) .. .. ٣٤
٢٠٢	٣٤	الطن الضريبي :
		١ - ورود الطعن على قرار اللجنة الذي تضمنته صحيفته . وجوب تضمين الصحيفة بياناً يكفي للتعريف بالقرار المطعون فيه . كفاية هذا البيان . من مسائل الوقائع . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧) .. .. ٢٤
١٣٩	٢٤	٢ - النعي بسقوط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الطعن في قرار اللجنة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧) .. .. ٢٤
١٣٩	٢٤	٣ - أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات بلخان الطن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال والأرباح التجارية وكسب العمل . ميعاد استئنافها . ٣٠ يوماً من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إصدار القانون الخاص لإعمال القانون العام . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/١/٩) .. .. ١٢١
٧٣٩	١٢١	

الصفحة	القائمة	
		٤ - عدم الاعتداد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية . خضوع كل من الشركاء فيها لهذه الضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . الالتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة . لكل منهم الطعن في الربط إما بنفسه أو بمن ينييه من الشركاء أو غيرهم خلال الميعاد وإلا أصبح الربط نهائيا .
١٦٧	٢٩	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٣)
		٥ - ضريبة الأرباح التجارية . فرضها على كل شريك شخصيا في شركات التضامن عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة . وجوب توجيه الإجراءات إليه أو إلى من ينييه من الشركاء أو الغير .
١٠٢١	١٧١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥)
		٦ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن الطعن في قرار اللجنة يعتبر مرفوعا من الشركاء لامن شركة التضامن . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١٠٢١	١٧١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥)
		٧ - استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع فيما بينهم . ربط الضريبة على كل وارث شخصيا عن نصيبه في الأرباح . لكل وارث الطعن في الربط الخاص به . إنابة الوارث غيره . جواز توجيه الإجراءات إلى هذا النائب .
١٠٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢)
		٨ - النعي أمام محكمة الاستئناف بمغالة لجنة الطعن ومحكمة أول درجة في تقدير إيراد ما كبتى الرى . تعرض المحكمة لتقدير

الصفحة	القاعدة	
		أجرة رى القدان ونسبة إجمالى الربح . لا يعد فصلا فيما لم يطرح عليها .
١٠٧٩	١٨٢	( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢ ) ... ..
		٩ - منازعة الممول أمام لجنة الطعن في تحديد مصلحة الضرائب لإيراده . اعتبار الموضوع قد سبق طرحه على لجنة الطعن . جواز طرحه أمام المحكمة . لا يغير من ذلك عدم فصل اللجنة في هذا النزاع في قرارها .
١١٤٣	١٩٣	( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٢ ق - ١٩٧١/١٢/٢٩ ) ... ..
		تقدم الضرائب :
		١ - حكم وقف التقدم - في الفترة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١ - المنصوص عليه في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٠ . حكم عام . سريانه على الضرائب المنصوص عليها في ذلك القانون والتي بدأ تقدمها ولم يكتمل .
٢٧٧	٤٤	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٠ ) ... ..
		٢ - إجراءات قطع التقدم المنصوص عليها في القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكحلة للإجراءات القاطعة لتقدم كافة الضرائب والرسوم . الإخطار بعناصر ربط الضريبة . إجراء قاطع للتقدم .
٧٩٨	١٣٠	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٣ ) ... ..
		٣ - التقدم الضريبي . بدؤه - في ظل المادة ٩٧ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقبل إضافة المادة ٩٧ مكرر - من اليوم التالى لاقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار .
٨٧٩	١٤٦	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠ ) ... ..



الصفحة	الفاصلة	
٨٧٩	١٤٦	<p>٤ - أوردت الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات . تنبيهات قاطعة للتقادم الضريبي . ق ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . النموذج ١٨ ضرائب . الإخطار به قاطع للتقادم .</p> <p>(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠) .. ..</p>
٨٧٩	١٤٦	<p>٥ - مبدأ سنوية الضريبة . الأصل محاسبة المنشأة على أساس ربح سنة كاملة تقويمية أو متداخلة . الاستثناء . مانص عليه القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وما دعت إليه ضرورات التطبيق العملي . بدء المنشأة نشاطها خلال السنة . جواز اتخاذ سنة حسابية تزيد أو تقل عن ١٢ شهرا للوصول إلى مبدأ السنة الحسابية المراد اتباعها . بدء احتساب مدة التقادم من نهاية هذه السنة ولو كانت في جزء منها لا تخضع للضريبة .</p> <p>(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠) .. ..</p>

(ع)

عرف . عقد . عمل

عرف

١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لالتزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٢/٢) .. .. ٢٧ ١٥٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مسئولية الناقل عن عجز الطريق . خضوعها لأحكام معاهدة بروكسل . إعفاء الناقل من المسؤولية إذا لم يجاوز العجز النسبة التي جرى بها العرف . شرطه . ألا يكون العجز ناتج عن خطأ الناقل أو تابعه .

( المطن رقم ١٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ ) .. .. ١١١١ ١٨٨

## عقد

### ( أولا ) أركان العقد .

#### ” سبب العقد “

السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي . قيام الدليل على صورية السبب . على الدائن عبء إثبات أن للعقد سببا حقيقيا مشروعا .

( المطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) ... .. ٨٢٣ ١٣٤

#### ” عيوب الرضا “

تقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها في نفس التعاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .

( المطن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) .. .. ٦٧٤ ١١٠

### ( ثانيا ) تكييف العقد .

١ — العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه التعاقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . انتهاء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح

الصفحة	القاعدة	
		اعتماد مضمون برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمتقضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به . (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... .. ١١
٥٢	١١	٢ - تكييف العقد أخذا بعنوانه ونصوصه وظروف التي لا يسته . عدم الخروج عن عبارته أو مجاوزة غرضه . إتفاق هذا التكييف مع نصوص العقد وظروفه . لا خطأ . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... .. ١٦
٨٧	١٦	٣ - إعتبار العقد تنازلا عن المنشأة في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . لا عبرة بما يجريه المتنازل له من تغيير في نوع النشاط . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... .. ١٦
٨٧	١٦	٤ - إتهاء الحكم إلى أن الاتفاق الذى تضمنه عقد الإيجار في أحد بنوده يشمل أجرة المثل للكان المؤجر كما يشمل مقابل عملية مالية أخرى ، إعتباره هذه العاصر متداخلة بحيث لا يمكن الفصل بين مقابل إيجار المبنى ومقابل العملية المالية المذكورة ، وأن النزاع في هذا الشأن قد أخرج عقد الإيجار عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تكييف سليم للعلاقة بين الطرفين ، وتطبيق صحيح للقانون . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ... .. ٢٢
١٢٥	٢٢	٥ - فصل الحكم - الصادر بنسب خير - في تكييف العقد بأنه وصية . قضاء قطعى في شق من النزاع . جواز للطن فيه إستقلالا . (الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) ... .. ٥٧
٢٥٩	٥٧	



الصفحة	القائمة	
		٦ — الميادين العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للحاكم العادية بشأنها .
٤٧٣	٧٢	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..
		٧ — العبرة في تكيف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع .
١١١٥	١٨٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..
		٨ — إبرام عقد مع إحدى جهات الإدارة . تضمين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص . اتصاله بمرفق عام وتحقيقه غرضا من أغراضه . عدم اعتباره عقدا إداريا . خطأ .
٩٠٠	١٥٠	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦) .. ..
		٩ — قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية باختصاصها بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالججز الإداري على أساس أن منده لا يعتبر عقدا إداريا . خطأ المحكمة في إعطاء العقد وصفه القانوني الصحيح . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٠٠	١٥٠	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦) .. ..
		(ثالثا) تفسير العقد .
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . التزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لبارتها .
١١٨	٢١	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٢ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشجن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أولاً يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	(الطمر رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) .. ..
		٣ - لمحكمة الموضوع الملمطة المطلقة في تفسير العقود . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .
٤٠١	٦٣	(الطمر رقم ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..
		٤ - الأصل أن نفاذ وثيقة التأمين يسرى من وقت إبرامها . جواز الاتفاق على وقت آخر لبدء سريانها . تفسير نصوصها يجرى عليه ما يجرى على تفسير سائر العقود .
٨٩٥	١٤٩	(الطمر رقم ٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٦) .. ..
		(رابع) آثار العقد .
		١ - العقد الرسمي في معنى المادة ٥٧٧ من قانون المرافعات السابق . صلاحيته للتنفيذ به جبراً دون حاجة للانتجاء إلى القضاء .
٥٢	١١	(الطمر رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
		٢ - اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الأصل . مناطه . أن يكون المظهر الخارجي خاطئاً ، وأن يتخددع الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير منه في استطلاع الحقيقة .
١٠٠	١٨	(الطمر رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢١) .. ..
		٣ - إرادة الوصي تحمل محل إرادة القاصر . إنصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير . إيجاب استئذان الوصي بحكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لبعض التصرفات ومنها التحكيم . ليس

الصفحة	العدد	
		بشرط للتعاقد أو التصرف . وإنما هو مقرر لمصلحة ناقصي الأهلية . وليس لخصوم هؤلاء التمسك به .
١٧٩	٣١	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ..
		٤ - الشراء مع حق إختيار الغير . شرطه . ذكر حق الاختيار في العقد . إفصاح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر في الميعاد المحدد . أثره . انصراف آثار البيع للأخير .
١٤٨	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٨) ..
		٥ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لالتزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما يذبح توافره من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٤	٢٧	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٦ - تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد المحيطة تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة . الحكم ببطلان تصرفات النقابة التي زال وجودها دون بحث دفاع المتصرف إليه بمقولة إن نظرية الموظف الفعلي مختلف عليها قصور .
٩٥٩	١٦١	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. ..
		( خامسا ) تعديل العقد .
		الترام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون امتناع المستأجر بالعين المؤجرة . النص في عقد الإيجار على أن



الصفحة	القائمة	
		المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم بحث ما دفع به المستأجر من تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور .
٧٠٧	١١٦	( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١ ) .. .. .
		( سادسا ) إبطال العقد .
		١ - التفرقة بين تصرفات المجنون أو المعتوه في الفترة السابقة على صدور قرار الحجر والفترة التالية له . قرار الحجر قرينة على انعدام أهلية المجنون أو المعتوه . تسجيل ذلك القرار قرينة على علم الغير بذلك . عدم صدور قرار بتوقيع الحجر على المجنون أو المعتوه لا يعني بذاته أن تصرفاته صحيحة . ثبوت علم المتصرف إليه بحالة الجنون أو العته المعدم للتمييز لحظة إبرام التصرف كاف لإبطاله ولو كان صادرا قبل توقيع الحجر وتسجيل قراره .
٧١	١٤	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. .
		٢ - النعي بأن العقد انطوى على غش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٠١	٦٣	( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. .
		٣ - لتسجيل طلب الحجر ما لتسجيل قرار الحجر من آثار . تصرفات المحجور عليه للسفه بعد تسجيل طلب الحجر . قابلية للإبطال دون حاجة لإثبات أن التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. .. .
		٤ - التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . يكفي لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما

الصفحة	الفاصلة	
		غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		وراجع : ( بطلان " بطلان التصرفات " )
		( سابعا ) فسخ العقد .
		١ - انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ
		التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . عودة المتعاقدين إلى الحالة
		التي كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالإلتزام .
		إستيلاء الإصلاح الزراعي على العين المبيعة لدى البائع . سبب
		أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن .
١٨٨	٣٢	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) .. ..
٢٤٤	٤٠	(والطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
		٢ - القضاء بصورية التماسخ في عقد البيع بعد بحث أركان
		ذلك العقد وشروطه . قضاء ضمنى بصحة ذلك العقد .
٢٤٧	٥٥	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. ..
		٣ - سقوط الإلتزام الأصلي بفسخ العقد . أثره . سقوط
		الشرط الجزائي الوارد به . وجوب تقدير التعويض وفقا
		للقواعد العامة . عبء إثبات الضرر يقع على عاتق الدائن .
٤٠١	٦٣	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
		٤ - خروج المبيع من ملكية البائع . استحالة تنفيذ الإلتزامه
		بنقل الملكية المشتري . التزامه برد الثمن والتعويض . إغفال الحكم
		الرد على الدفع بعدم جواز رد الثمن قبل طلب الفسخ .
		لا قصور .
٧٣٤	١٢٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	عمل
١٠٣٤	١٧٣	٥ - استخلاص الحكم تنازل البائع عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ في العقد . من مسائل الواقع . مما تستقل به محكمة الموضوع . قيام الشرط الفاسخ الضمني . لا يسلب القاضي سلطته في تقدير حصول الفسخ من عدمه . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦)

## عمل

### عقد العمل :

٩٣	١٧	١ - البطريك . اختصاصه برسامة القسس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . له وحده الإشراف الإداري والمالي على جميع الأديرة والكنائس . حقه في أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية تتولى الإدارة نيابة عنه . اعتبار عقود العمل المبرمة بين هذه الجمعيات والعاملين بها قائمة بينهم وبين البطريكية . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠)
٥٢٥	٨١	٢ - أفراد أسرة رب العمل المستثنون من تطبيق أحكام قانون عقد العمل . ذوو قرابه ممن يجمعهم معه أصل مشترك متى كان يعولهم . سواء كانت قرابتهم مباشرة أو قرابة حواشي . (الطن رقم ٣٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢١)
٩١٠	١٥٢	٣ - هيئة الإرشاد بميناء الإسكندرية . عدم اعتبارها مؤسسة عامة . مرشدوها لا يعتبرون موظفين عموميين . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٧)



الصفحة	القاعدة	
		٤ — هيئة الإرشاد ببناء الإسكندرية . تمتعها بالشخصية المعنوية . سلطتها في رقابة مرشديها وتوجيههم والوفاء بأجورهم . العلاقة بينها وبينهم علاقة عمل . لا يغير من ذلك تدخل مصلحة الموانئ في تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم . ( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧ ) .. ..
٩١٠	١٥٢	
		٥ — لا يعيب الحكم خطؤه في تكيف العلاقة بين المرشد وهيئة الإرشاد ببناء الإسكندرية إذا لم يكن لهذا الخطأ تأثير على النتيجة السليمة التي انتهى إليها . ( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧ ) .. ..
٩١٠	١٥٢	
		٦ — العاملون بالشركات والمنشآت المؤممة . علاقتهم بالشركات التي يعملون بها . تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للأوساط العامة . اختصاص القضاء العادي بنظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة بحقوقهم طبقاً لهذه القوانين . ( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. ..
٩٩٦	١٦٧	
		٧ — انتقال ملكية المشروع الموم إلى الدولة . أثره بالنسبة لعقود العمل المبرمة . بقاؤها سارية بقوة القانون قبيل رب العمل الجديد . ( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. ..
٩٩٦	١٦٧	
		٨ — البنك الأهلي المصري . في ظل القانونين ٢٤٠ ، ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وقبل صدور القرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية . مؤسسة عامة . العاملون به موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦

الصفحة	القائمة	
		لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل على موظفي المؤسسات العامة ، بقاء علاقهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الطعون على قرارات فصلهم .
١٠٢٨	١٧٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) ... ..
		٩ - تحديد طبيعة القرار - الصادر من البنك الأهلي بفصل أحد العاملين به - لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه . العبرة فيه بوقف صدوره .
١٠٢٨	١٧٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) ... ..
		الأجر :
		١ - عضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفه المدير العام أو المدير الفني للشركة . جمعه في هذه الحالة بين صفتي الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حده .
٥٠٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		٢ - انتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديرا عاما أن يتقاضى أجرا نظير الإدارة الفعلية . النعي عليه فيما قرره من اعتبار رئيس مجلس الإدارة عضوا متدبا دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه . غير مستج .
٥٠٠	٧٧	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... ..
		٣ - نقل العمال من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري نفاذا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . خلو هذا اللائحة من بيان كيفية

الصفحة	المقابلة	
		احتساب أجورهم عن أيام الأعياد والإجازات الرسمية . وجوب الرجوع إلى قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩
٨٨٨	١٤٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠) ... ..
		٤ - العامل الشهري . اعتبار أجره مدفوعاً عن ٣٠ يوماً دون نظراً يتخللها من عطلات . وجوب احتساب أجره عن الأعياد والإجازات الرسمية على أساس أن الشهر ٣٠ يوماً .
٨٨٨	١٤٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠) ... ..
		” بدل طبيعة العمل “
		بدل طبيعة العمل . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله . عدم اعتباره جزءاً من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو يخاطر يتعرض لها في أدائه لعمله . اعتباره جزءاً من الأجر مرهونة بالظروف التي دعت إلى تقريره .
٢٢	٥	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦) ... ..
		إصابات العمل :
		١ - وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابة للعامل . أثره . حلولة محل الأخير في التعويض قبل المسئول . وجوب إخطار رب العمل للمسئول بالامتناع عن الوفاء بالتعويض للعامل . إهماله ذلك . وفاء المسئول بالتعويض للعامل . مبرئ لزمته قبل رب العمل .
٢٩٥	٤٧	(السر رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١) ... ..
		٢ - واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إصابة عمل .
٢٩٥	٤٧	(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧ / ٣ / ١١) ... ..



## إنهاء عقد العمل :

١ - إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم مسؤولية جهة الإدارة عن التزاماته . إسقاط الالتزام أو انتهائه . أثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة للمرفق . عدم اعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال في دعوى عمل .

٣٣ ٧ ... (الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦)

٢ - رفض دعوى التعويض عن فصل العامل لتوافر مبرر لإنهاء العقد . لا محل لبحث الضرر .

٤٧٧ ٧٣ ... (الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٤)

٣ - تحديد رب العمل منا معينة لتقاعد عماله أثناء خدمتهم . من سلطته المطلقة .

٦٨٧ ١١٢ ... (الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

٤ - بلوغ العامل السن المحددة للتقاعد . مؤداه . إنهاء العقد تلقائيا دون حاجة لإخطار . استمرار العامل في عمله بعد ذلك بموافقة رب العمل . مؤداه . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة . عدم جواز إنهاء هذا العقد بغير إخطار ودون مبرر .

٦٨٧ ١١٢ ... (الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

٥ - القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئي مرتبط على ثبوت أو انتفاء مسألة كلية شاملة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضي في تلك المسألة . مانع لذات المحصوم من التنازع فيها بشأن حق جزئي آخر مرتبط على ثبوتها أو انتفائها . مثال في دعوى عمالية

٦٩١ ١١٢ ... (الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم استحقاق مرشدى هيئة الارشاد بميناء الاسكندرية أى معاش أو مكافأة فى حالة تركهم العمل للالتحاق بعمل آخر. م ١٨ من اللائحة الداخلية للهيئة . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧) .. ..
٩١٠	١٥٢	٧ — لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . جواز استخدام من يتمتع بجنسية إحدى الدول التى تعامل الجمهورية العربية بالمثل . إنهاء خدمة العامل بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو إنتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. ..
٩٩٦	١٦٧	٨ — المدارس الخاصة . إلزامها باتباع إجراءات تأديب المدرسين والموظفين الفنيين الواردة بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وقرارات وتعليمات وزارة التربية والتعليم فى شأن تنظيم هذه المدارس . تطبيق أحكام قانون العمل فى شأن إنهاء عقود هؤلاء المدرسين والموظفين الفنيين . صحيح . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..
١٠٩٠	١٨٤	٩ — النعى الموجه إلى ما ورد فى الحكم الابتدائى فيما لم ياخذ به الحكم الاستئنافى المطعون فيه . عدم قبوله . مثال فى دعوى عمالية . (الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..
١٠٩٠	١٨٤	

الصفحة	القائمة	
		( غ )
		غير
		١ - جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة في القانون أو نظام الشركة المشرع . حجة على الغير . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. ١٨
١٠٠		
		٢ - الغير حسن النية . له أن يتمك بالعقد الظاهر . المشتري لا يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد صورية عقد البائع . (الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٢ ) .. .. ٨٧
٥٥٢		
		٣ - تصرفات صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية . لها نفس آثار تصرفات صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة . قضاء الحكم ببطلان تصرفات النقابة التي زال وجودها دون بحث دفاع المتصرف إليه بمقولة إن نظرية الموظف الفعلي مخلف عليها . قصور . (الطن رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٠ ) .. .. ١٦١
٩٥٩		

## ( ق )

قانون. قرار إداري. قسمة . قضاء مستعجل . قضاء . قطن  
قوة الأمر المقضي . قوة القاهرة

## قانون

١ - أجرة الحكر عند طلب تصفيته تقدر بأجرة المثل ،  
باعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء



الصفحة	القائمة	
		على الأرض . لا أثر له . نبذ المشرع نظرية "النسبة" بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت .
٩	٢	(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. .
		٢ - اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسة التأمينات ولو كانوا مرتبطين بأنظمة خاصة . م ٧٨ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . هذا النص يطبق على الجهات التي يصدر بها قرار وزاري . م ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها حتى صدور قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو لا يتعارض مع قيام هذه العقود .
٤١١	٦٤	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .
		٣ - الاشتراك الإجباري لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية . العقد متى نشأ صحيحاً . لا يزول ولا يوقف أثره إلا باتفاق طرفيه .
٤١١	٦٤	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. .. .
		٤ - أحكام المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات بلخان الطن الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية وكسب العمل . ميعاد استئنافها ٣٠ يوماً من تاريخ إعلان الحكم . لا يغير من ذلك أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن في الحكم من وقت النطق به . عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام .
٧٣٩	١٢١	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٩) .. .. .
		٥ - نقل العمال من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري فإذا للأنحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . خلو هذه الأنحة من بيان كيفية احتساب أجورهم عن أيام الأعياد والأجازات الرسمية . وجوب الرجوع إلى قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٨٨٨	١٤٧	(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٦ - حق وزير المالية في إضافة مهنة غير تجارية إلى المهن الواردة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . مقيد بأن تكون المهنة المضافة غير تجارية بطبيعتها . إصدار القرار الوزاري بإضافة مهنة الممثل . اشتراط ألا يستعين من يزاول هذه المهنة بأكثر من ثلاثة أشخاص . مجاوزة حدود الرخصة المخولة للوزير . وجوب إهدار هذا الشرط .
٩٠٥	١٥١	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٧١) ... ..
		تطبيق القانون الأجنبي :
		١ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أولاً يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧١) ... ..
		٢ - القضاء بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية . الاستناد إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون اليوناني - الذي لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا - وإلى ما تقضى به القواعد القانونية العامة . عدم بيان الحكم للقاعدة القانونية التي تميز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية . خطأ .
١١٣٦	١٩٢	(الطنان رقم ٢٨٤٢ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧١)
		٣ - الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها .
١١٣٦	١٩٢	(الطنان رقم ٢٨٤٢ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧١)

الصفحة	القائمة	القانون الواجب التطبيق :
		مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . تطبيق " شريعتهم " في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ " شريعتهم " .
٩٧٢	١٦٣	( المعلن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١ )
		مريان القانون من حيث الزمان :
		١ - وجوب شهر حقوق الامتياز العقارية بقيدها في خلال عشر سنوات من تسجيل العقود المرتبة لها أو من تاريخ العمل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أى المدتين أطول . عدم الشهر يترتب عليه عدم نفاذها بالنسبة للغير . إلغاء ما كانت تقضى به المادة ٦٠١ سابقا من القانون المدنى القديم من اعتبار ثمن العقار ممتازا إذا حصل تسجيل البيع .
٣٠٠	٤٨	( المعلن رقم ٣٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٦ ) .. ..
		٢ - م ٦ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . مريانها من تاريخ نشر ذلك القانون في ١٩٥١/١١/٥ . تحديد المصاريف الحكيمة بنسبة ٢٠٪ من إيرادات العقارات الزراعية . مريانها على إيرادات سنة ١٩٥١ ولو كانت السنة الزراعية قد انتهت في أكتوبر سنة ١٩٥١ .
٣١٧	٥١	( المعلن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٣ ق - حنة ١٩٧١/٣/١٧ ) -



الصفحة	القاعدة	
		٣ - قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تحريم الرجوع في الوقف السابق على العمل به . شرطه . حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق للغير أهليا كان الوقف أو خيريا . وقف المسجد أو ما وقف على المسجد . عدم جواز الرجوع فيه .
٣٧٩	٦٠	(الطن رقم ٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/٣/٢٤ )
		٤ - الأصل في ظل قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ صدوره . الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن . بدء ميعاد استئنافها من تاريخ العمل به .
٥٨٨	٩٤	( الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. .
		٥ - إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعي عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعي - أثر هذا الإلغاء . قصر على الأحكام الصادرة في ظل العمل به .
٥٩٤	٩٥	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) .. .
		٦ - الممول الخاضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . ربط الضريبة عليه . كفيته . هذا القانون لا يسرى على مرا كز ضريبه تحددت واستقرت نهائيا قبل صدوره .
٦٠٢	٩٦	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٥ ) .. .
		٧ - القوانين المتعلقة بالتقادم . سريانها من وقت العمل بها على كل تقادم لم يتم . القانون القديم يحكم المدة التي سرت من التقادم في ظله .
٨٧٩	١٤٦	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٠ ) .. .

الصفحة	القاعدة	
		٨- اعتماد الميزانية وتعيين الأرباح الصافية من اختصاص الجمعية العامة وحدها في الشركات المساهمة . حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق في الربح . لا تنشأ إلا من تاريخ اعتماد الأرباح . سريان القانون ٢١٣ لسنة ١٩٦١ الذى عين حدا أقصى لما يتقاصه عضو مجلس الإدارة المنتدب على جميع الحقوق التى تنشأ أو تكتمل بعد صدوره . النعى على الحكم المطعون فيه بأنه وصف حصة عضو مجلس الإدارة المنتدب في الأرباح بأنها مكافأة لأجر . غير متيج . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. .. ١٥٨ ٩٤٠
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		١- قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات . سريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للسادة ٢٢ مدنى في هذا الخصوص . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٤) .. .. ٥٩ ٣٧١
		٢ - الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . سريان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف - وقت موته - عليها . الدوطة في القانون المدنى اليونانى . بقاءها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها طوال قيام الزوجية . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته . وجوب ردها للزوجة . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) .. .. ١٥٢ ٩٢٢

الصفحة

للقائمة

## قرار إداري

١ — الميادين العامة من أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها .

(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ .. .. ٧٢ ٤٧٣)

٢ — سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها . حقها في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب .

(الطلب رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧١/٦/٣) .. ٦٨ ٤٣٧

٣ — تحديد طبيعة القرار — الصادر من البك الأهلى — بفصل أحد العاملين به — لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه . العبرة فيه بوقت صدوره .

(الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) .. .. ١٧٢ ١٠٢٨

## قسم

١ — سلطة المحكمة في قسم أعيان الوقف قسم نظر . استقلال كل ناظر بالنظر على القسم المخصص له . لا تعد هذه القسم قسم ملك ، خاصة إذا حصلت قبل صدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. ٢٣ ١٣٢

٢ — تحول قسم المهيئة المكانية إلى قسم نهائية . شرطه . دوام حيازة الشريك للجزء المقر من المال الشائع مدة ١٥ سنة . عدم اتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك . مثال في وقف متة .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. ٢٣ ١٣٢



الصفحة	القاعدة	
١٣٢	٢٣	٣ — القسمة الفعلية . تحققها في صورة ما إذا تصرف كل من الملاك المشتاعين في جزء مفروز من المال الشائع يعادل حصته . حصول تصرفات في أعيان الوقف بعد إتهائه من بعض الشركاء دون البعض الآخر . لا تتوافر به قسمة فعلية . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦)
١٣٢	٢٣	٤ — مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء ، واعتبار البائعين بل جزء من هذه الأعيان ما زالوا مالكين لأنصبتهم على الشيوع . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦)
٨١٨	١٣٢	٥ — عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة على ثبوت وضع يدمدعى الملكية . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤)
٨١٨	١٣٢	٦ — عدم مجادلة الخصوم في الملكية عند بدء نظر دعوى القسمة . لا يمنع بعد نذب الخبير من الادعاء بتملك العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤)

### قضاء مستعجل

١٩٥	٣٣	١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل في الإخلاء الفوري وهدم البناء بعد موافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسبقا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء كل اختصاص للقضاء المستعجل في هذا الشأن . (الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٦)
-----	----	---

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تأييد اللجنة — المشكلة طبقا للـدّة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم بعد موافقة اللجنة المشكلة وفقا للـدّة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء العادى وبالتالى المستعجل بنظر المنازعات التى تنور فى شأن ذلك القرار .
١٩٥	٢٣	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧١) .. .. .
		٣ — الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حائز لقوة اذمر المقضى فى النزاع ذاته . الحكم الوقى الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع .
٥٤٦	٨٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧١) .. .. .
		٤ — قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية باختصاصها بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالجزء الادارى على أساس أن سنده لا يعتبر عقدا اداريا . خطأ المحكمة فى إعطاء العقد وصفه القانونى الصحيح . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض .
٩٠٠	١٥٠	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٧١) .. .. .
<hr/>		
<b>قضاء</b>		
		١ — قيام سبب من أسباب رد القضاء أو تنحيهم فى حق رئيس مجلس التأديب . عدم بطلان التشكيل . مجلس التأديب لا يقوم بمهمة القضاء .
٤٣٧	٦٨	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ٣/٦/١٩٧١) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة لا يلزم . كفاية التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق .
١١١٥	١٨٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..

## قطن

		عدم تدخل المشرع في تحديد المساحة التي تزرع قطننا في سنة ١٩٥١ الزراعية أسوة بغيرها من السنوات التي صدرت في شأنها قوانين خاصة بالتحديد . الاتفاق الوارد في عقد الايجار . أثره .
٩٧٩	١٦٤	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧) ... ..

## قوة الأمر المقضى

		١ - القضاء في طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف . قضاء وقتي . لا تنقيد به المحكمة التي أصدرته عند نظر موضوع ذلك الاستئناف .
٦٧	١٣	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
		٢ - مسؤولية الشريك المتضامن في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالاته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمي مضمون برهن عقارى . جمعه في هذه الحالة بين صفة المدين باعتباره شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهنا .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..



الصفحة	المادة	
١٢٥	٢٢	٣ - حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم فصله في تكييف العلاقة بين الطرفين بما يخرج النزاع أو لا يخرجها عن نطاق قانون إيجار الأملاك . لا حجج له في هذا الشأن . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. ..
١٦٠	٢٨	٤ - الحكم بصحة العقد . فحواه عدم بطلانه كأصل . رفض طلب الخصم قبول تدخله في دعوى صحة التعاقد للطعن على التصرف بالبطلان تأسيساً على أن له رفع دعوى مستقلة بذلك . القضاء بصحة التعاقد في هذه الحالة لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة له . (الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) .. ..
٤٨٨	٧٥	٥ - الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكماً آخر . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادراً في النزاع ذاته بين نفس الخصوم ، وحائزاً قوة الأمر المقضي . دعوى صحة التوقيع . تختلف موضوعاً عن دعوى صحة ونفاذ العقد . (الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٥) ... ..
٥٤٦	٨٥	٦ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي في النزاع ذاته . الحكم الوقفي الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
٧٤٣	١٢٢	٧ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . وجوب موافقة وحدة الخصوم والموضوع والسبب . مثال في دعوى إيجار . (الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٨	١٦٩	٨ — الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى . شرطه . صدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى فى التراجع ذاته . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٩) .. ..
١٠١٣	١٧٠	٩ — الحكم الصادر بنسب خير . فصله فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه فى النزاع حول تحديد الأجرة . وجوب الطعن فيه فى الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبارا هذا القضاء حائز لقوة الشئ المحكوم فيه . لا يعتبر ذلك القضاء مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعى . (الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٤) .. ..
٥٤٠	٨٤	١٠ — القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع المجر للعتة . لا يتعارض مع حجية الحكم الأخير طالما أنه لم يقطع بقيام حالة العتة وقت التصرف . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
٦٩١	١١٣	١١ — القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئى مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة كلية شاملة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة . مانع لذات الخصوم من التنازع فيها بشأن حق جزئى آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها . مثال فى دعوى عمالية . (الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦) .. ..

## قوة قاهرة

إيداع الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلقة له من قلم كتاب محكمة النقض . إجراء جوهرى . إغفاله ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٥٤	١٧٧	مقوطة الحق فى الطعن . إعفاء الطاعن من الرسوم القضائية . لا يعد من قبيل القوة القاهرة التى تحول دون القيام بهذا الإجراء . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. ..

(ك)

## كفالة

مسئولية الشريك المتضامن فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء . كفالاته للشركة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى . جمعه فى هذه الحالة بين صفة المدين باعتباراه شريكا متضامنا وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباراه راهنا .

٥٢	١١	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
----	----	--

(م)

مبانى . محاماة . محكمة الموضوع . مرافق عامة .  
مسئولية . معارضة . معاهدات . مقاوله .  
ملكية . موطن . مؤسسات عامة . موظفون .

## مبانى

١ — حق السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى حالة الضرورة  
للقصوى وتهديد البناء بالانهيار العاجل فى الإخلاء الفورى وهدم



الصفحة	القاعدة	
		البناء بعدموافقة اللجنة المختصة . وجوب صدور قرار اللجنة مسببا خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها . إلغاء كل اختصاص للقضاء المستعجل في هذا الشأن .
١٩٥	٣٣	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		٢ - تأييد اللجنة - المشكلة طبقا للأداة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ - قرار الهدم من مهندس التنظيم بعدم موافقة اللجنة المشكلة وفقا للأداة الثانية من ذات القانون . عدم اختصاص القضاء العادي وبالتالي المستعجل بنظر المنازعات التي تثور في شأن ذلك القرار .
١٩٥	٣٣	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
-----		
<b>محاماه</b>		
		١ - صدور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها في موطنه .
٣٩٣	٦٢	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) ... ..
		٢ - عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض ما يثبت وكالته عن الطاعن . أثره بطلان الطعن .
٥٣٠	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢١) ... ..
		٣ - إغفال المحكمة عند تقدير أتعاب المحامي بيان سبب استبعادها لمجهوده في تنفيذ الحكم . إغفالها الرد على دفاع المحامي بقبول بعض موكليه لتقدير مجلس النقابة للأتعاب . قصور .
٧٨٦	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - أعمال السمكرة وأشغال العمولة . ركن الاحتراف  ليس شرطاً لخضوعها لضريبة الأرباح التجارية . عدم إقتصارها  على محيط التجارة . المبالغ التي يدفعها المحامي للأشخاص الذين  يقومون بالوساطة بينه وبين المتقاضين لحلب القضايا . خضوعها  للضريبة على الأرباح التجارية بالنسبة للوسيط . اعتبارها تكليفاً  على الربح بالنسبة لدافعها . التزامه بنحصر الضريبة وتوريدها  للمخزاة .</p>
٩٢٦	١٥٥	<p>( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤ ) .. ..</p>
		<p>٥ - المؤسسات العامة التي يسرى في شأنها القرار الجمهوري  رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . الإدارة القانونية المنشأة بكل  مؤسسة بالقرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قبل إلغائه  بالقرار الجمهوري ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ . اعتبارها فائبة عن  المؤسسات وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها  من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض . التقرير  بالطعن من محامي المؤسسة نيابة عن شركة تابعة لها .  تقرير من ذي صفة .</p>
٩٩٦	١٦٧	<p>( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. ..</p>
		<p>٦ - توقيع صحيفة الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة  النقض نيابة عن محامي الطاعنة المقبول أمام تلك المحكمة . أثره  بطلان الطعن . تقديم توكيل محامي الطاعنة . لا يحقق الغاية  من الإجراء . وجوب تصحيح الإجراء الباطل في الميعاد المقرر  قانوناً لاتخاذ هذا الإجراء .</p>
١٠٠٥	١٦٨	<p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) -</p>

## محكمة الموضوع

## (أولا) تفسير العقد .

١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود . إلزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعبارتها .

١١٨ ٢١ ... (الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ...

٢ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها ما دام استخلاصها سائغا .

٢٤٤ ٤٠ ... (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢) ...

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها لا يخرج فيه على المعنى الظاهر لها .

٤٠١ ٦٣ ... (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) ...

٤ — إلتواء الحكم إلى أن المحرر قد تضمن دفع مبلغ من والد الزوجة للزوج للمشاركة في ثمن أساس الزوجية ، وأن عدم تنفيذ الزوج لذلك يربط وفقا لتفسير التعهد استرداد ما دفع . لا عيب .

٦٧٤ ١١٠ ... (الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) ...

## (ثانيا) تكييف العقد .

١ — العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه الماقدان . ما ورد في عنوان العقد من أوصاف مخالفة . لا أثر له . إلتواء الحكم إلى أن العقد سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون



الصفحة	القاعدة	
		برهن عقارى . أثره . جواز التنفيذ بمقتضاه . عدم التفرقة في هذا الشأن بين الرهن وبين الدين المكفول به .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
		٢ - العبرة في تكيف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع .
١١١٥	١٨٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..
		( ثالثا ) مسائل الواقع .
		١ - النعى بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد الإلتزام أو قرار إسقاطه . دفاع موضوعي . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣	٧	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٦) .. ..
		٢ - تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائغا .
٧١	١٤	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
		٣ - تقدير حالة العته . أمر مستقل به قاضي الموضوع .
٥٤٠	٨٤	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
		٤ - ورود الطعن على قرار اللجنة الذي تتضمنه صحيفة . وجوب تضمين الصحيفة بيانا يكفى للتعريف بالقرار المطعون فيه . كفاية هذا البيان . من مسائل الواقع .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال . متى كان الاستخلاص سائغا ، فإن المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	( الملحق رقم ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) .. .. .
		٦ - تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	( الملحق رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) .. .. .
		٧ - تقدير التعويض هو مما تستقل به محكمة الموضوع . المكسب الفائت من عناصر التعويض . شرطه .
٨٢٨	١٣٥	( الملحق رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .
		٨ - تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٣٣٤	٥٢	( الملحق رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨ ) .. .. .
		٩ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أولا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	( الملحق رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٣ ) .. .. .
		١٠ - المانع من المطالبة بالحق ولو كان أدبيا . سبب لوقف سريان انتقادم . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه متى كان استخلاصها سائغا . لاصلة بين إثبات الدين بالكتابة وبين قيام المانع الأدبي من المطالبة به .
٣٠٥	٤٩	( الملحق رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		١١ - طلب إلزام الخصم بتقديم مستند وندب خبير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل الواقع . عدم جواز إثارة امام القضاة .
٤٥٩	٧٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		١٢ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس العاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة القضاة .
٦٧٤	١١٠	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) ... ..
		١٣ - تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام قد راعى العناصر اللازمة لذلك . حق محكمة الاستئناف في تعديل التقدير دون إيجاب بيان الأسباب .
٧١٦	١١٨	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) ... ..
		١٤ - قضاء محكمة الموضوع بأن العقد سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، إسنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة القضاة .
٨٢٨	١٣٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) ... ..
		١٥ - تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن . من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٨٧٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩) ... ..
		١٦ - تقدير قيام العنه والحنونة والخصاء كمانع طبيعي أو عرضي لا يبرح زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . دخوله في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة القضاة ، متى كان قضاؤها قائما على أسباب سائغة .
٩٧٢	١٦٣	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١)



الصفحة	القاعدة	
١٠٣٤	١٧٣	١٧ — استخلاص الحكم تنازل البائع عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ في العقد . من مسائل الواقع . مما تستقل به محكمة الموضوع . قيام الشرط الفاسخ الضمني . لا يسلب القاضي سلطاته في تقدير حصول الفسخ من عدمه . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) ... ..
١٠٦٢	١٧٩	١٨ — استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) ... ..
١١١٥	١٨٩	١٩ — تجديد الإجارة تجديدًا ضمنياً برضاء الطرفين . من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض . (الطن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... ..
		( رابعا ) تقدير الدليل .
٧١	١٤	١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل من كافة أوراق الدعوى . لا تثريب عليها إن هي استعانت في شأن الدليل على قيام حالة العتق وقت صدور التصرف بأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته في شأن صدور التصرف حال مرض موت البائعة . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩) ... ..
١٥٤	٢٧	٢ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي العقد لالتزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره من أمانة وثقة وفقا للمعرف الجاري في المعاملات . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . (الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — محكمة الموضوع . غير ملزمة بإبداء أسباب ترجيح دليل على آخر .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨) .. ..
		٤ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل المقدمة له ، وفي ترجيح ما يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً بإبداء أسباب ذلك .
٥٧٤	٩١	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. ..
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧) .. ..
		٥ — سلطة قاضي الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له ، وفي عدم الأخذ بما لا يطمئن إليه .
٦٧٤	١١٠	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. ..
		٦ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاؤها على أسباب تحمله .
٥٠٦	٧٨	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٧ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضاائه على أسباب سائغة تحمله . عدم وجوب تتبع حجج وطلبات الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .
٥١٦	٧٩	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. ..
		٨ — قاضي الموضوع غير ملزم بتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً . حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائغة تكفي لحمله .
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٧) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٩ — حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى تقرير خبير مودع في دعوى غير مرادة بين الخصوم كدليل يدعم الأدلة . مادامت صورته قد قدمت لها .
٤٧٧	٧٣	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧١) ... .. ( خامسا ) الإثبات .
		( ١ ) البيئة .
		١ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها .
١١٨	٢١	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٧١) ... ..
		٢ — تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . سلطانها في الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم التزامها بتصديق الشاهد في كل أقواله أو الرد على من لم تأخذ بشهادته . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٦٠	٢٨	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧١) ... ..
		٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب اطمئنانها لأقوال الشهود .
٢٢٨	٣٧	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧١) ... ..
٧٧٣	١٢٦	(والطن رقم ٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧١) ... ..
		٤ — ترجيح شهادة شاهد على أخرى . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٢١٧	٣٦	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧١) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٥ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم التزامه بتصديق الشاهد في كل أقواله .
٢٦٦	٤٣	( الممر رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) .. ..
		٦ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مداولها .
٥١٦	٧٩	( الممر رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
٥٧٤	٩١	( الممر رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ ) .. ..
٨٩١	١٤٨	اولا الممر رقم ١ لسنة ٢٩ ق "أحوال مخفية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٠
		٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود والفرائن، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية للحل .
٥٠٦	٧٨	( الممر رقم ٢٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٨ - تقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع . سلطته في الأخذ بمعنى الشهادة تحمله عبارتها دون معنى آخر ولو كان محتملا . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .
٩٨٤	١٦٥	( الممر رقم ٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧ ) .. ..
		٩ - حق محكمة الموضوع في استدعاء من ترى لزوم سماع شهادته . جوازي لها متروك لمطلق تقديرها . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
٨٩١	١٤٨	( الممر رقم ١ لسنة ٢٩ ق "أحوال مخفية" - جلسة ١٩٧١/١١/١٠ )

الصفحة	الترجمة	
		١٠ - ثبوت الواقعة المدعى بها أو عدم ثبوتها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكفي لاقتناعها . مثال في دعوى تطليق .
١٧٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١)
(ب) القرائن .		
		١ - تقدير القرائن القضائية مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع . قيام الحكم على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٢٦٦	٤٣	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٩) .. ..
		٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها . إثبات التزوير أو نفيه . للمحكمة مخالفة رأى الخبير في النتيجة التي انتهى إليها .
١٠٤٥	١٧٥	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. ..
		٣ - محكمة الموضوع لها سلطة مطلقة في تقدير القرائن . استناد المحكمة لأقوال الشهود دون القرائن . مسألة موضوعية . عدم جواز إثارها أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٥) .. ..
		٤ - تقدير القرائن وما يستنبط منها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب من محكمة النقض متى كان سائغا .
٩٧٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		( ج ) الإقرار .
		سلطة محكمة الموضوع في استخلاص أو نفي الإقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم . وجوب بيان كيف أفادت الأوراق والأعمال معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغا .
٨٩٥	١٤٩	( الملحق رقم ٤٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦ ) .. .. .
		( د ) الاستجواب وتعيين الخبير .
		رفض طلب استجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام رفض هذا الطلب على أسباب مبررة .
٦٦٩	١٠٩	( الملحق رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ) .. .. .
مراقق عامة		
		١ — إدارة المرفق لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . عدم مسئولية جهة الإدارة عن التزاماته . إسقاط الالتزام أو انتهاؤه . آثره . وضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة للمرفق . عدم اعتبار الدولة خلفا خاصا أو عاما للملتزم . مثال في دعوى عمل .
٣٣٣	٧	( الملحق رقم ١٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦ ) .. .. .
		٢ — التزام المرافق العامة . إسقاط الالتزام بوضع حد فاصل بين إدارة الملتزم وإدارة الدولة للمرفق . جميع الالتزامات المترتبة في ذمة الملتزم أثناء إدارته تقع عليه وحده ما لم ينص في عقد الالتزام أو غيره على خلاف ذلك .
٩٥٥	١٦٠	( الملحق رقم ٥١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٠ ) .. .. .



الصفحة	القائمة	
٩٠٠	١٥٠	٣ — إبرام عقد مع إحدى جهات الإدارة . تضمين العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص . اتصاله بمرفق عام وتحقيقه غرضا من أغراضه عدم اعتباره عقدا إداريا . خطأ . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦) .. ..
مسئولية		
( أولا ) المسؤولية العقدية .		
٧٠٧	١١٦	١ — إلتزام المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . الإخلال بهذا الإلتزام . أثره . النص في العقد على أن المصعد منحة من المؤجر . إغفال الحكم بمحس ما دفع به المستأجر من حصول تعديل في هذا النص عن طريق التنفيذ . خطأ وقصور . (الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
٧٧٩	١٢٧	٢ — ناظر الوقف مسئول عن تحصيل الأجرة المستحقة عن قرة سابقة على توليه النظر ، طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها . (الطن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. ..
١١١١	١٨٨	٣ — مسؤولية الناقل عن عجز الطريق . خضوعها لأحكام معاهدة بروكسل . إعفاء الناقل من المسؤولية إذا لم يتجاوز المعجز النسبة التي جرى بها العرف . شرطه . ألا يكون العجز ناتج عن خطأ الناقل أو تابعه . (الطن رقم ١٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - الأصل في قيام مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له في الخسارات البحرية، ألا تقبل الدعوى بالمسئولية عن تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل عن واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر ما لم يوجد شرط خاص في مشاركة التأمين .
١١٢٨	١٩٠	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) ... .. وراجع : (ع . عقد) .
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية .
		١ - حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا ينفيه إعلانه بصحيفة دعوى الملكية في مجال المسؤولية التقصيرية . نص المادة ٢/٩٦٦ مدني . قاصر على حالة مطالبة المالك بثمار العين المعتدى عليها .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		٢ - نفي الحكم وقوع الضرر . لا يعيبه - ولو أخطأ - نفي ركن الخطأ .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		٣ - مسؤولية المدعى في دعوى البلاغ الكاذب . لا تتحقق إن كانت لديه شبهات تبرر إتهام من إتهمه .
٤٤٣	٦٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ... ..
		٤ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل لإثبات العكس .
		تحققها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أو استغل وظيفته أو مساعدته أو هيأت له فرصة ارتكابه . سواء أكان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي متصل بالوظيفة أولا .
		وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .
٧١١	١١٧	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) ... .. وراجع : (ت . تعويض)

## مسئولية الموظف :

١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . مساءلة الموظف عن الاخلال بهذا الالتزام . تقنين المشرع ذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... .. ٧٦ ٤٩٥

٢ - إخلال الموظف بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... .. ٧٦ ٤٩٥

٣ - عدم سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الإلتزامات التي مصدرها القانون . سريان التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني على هذه الإلتزامات .

(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) ... .. ٧٦ ٤٩٥

٤ - علاقة الموظف بالحكومة . علاقة تنظيمية . مسئولية أمناء المخازن . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) ... .. ١٢٤ ٧٥٦

٥ - المادة ١٧٣ مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها بالتقادم العادي .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠) ... .. ١٢٤ ٧٥٦



الصفحة	القاعدة	مسئولية الطبيب :
		١ - التزام الطبيب . التزام ببذل عناية . مساءلته عن كل تقصير في مسلكه الطبي لا يقع من طبيب ينظر في مستواه المهني وجد في نفس الظروف . مسئوليته أيضا عن خطئه العادي أيا كانت درجة جسامته .
١٠٦٢	١٧٩	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..
		٢ - حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ يستوجب المسؤولية المدنية .
١٠٦٢	١٧٩	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..
		٣ - استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١٠٦٢	١٧٩	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..
		٤ - استناد الحكم في قضائه بمسئولية الطبيب - فضلا عن إهماله في العلاج والرعاية بعد إجراء الجراحة - إلى تراخيه في إجراء التداخل الجراحي فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائي . عدم استظهاره أن العلاج الدوائي كان لا يتفق مع الأصول المستقرة في علم الطب . خطأ وقصور .
١٠٦٢	١٧٩	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. ..

### معارضة

٢٣٤	٣٨	الأحكام الغيابية . بدء ميعاد المعارضة فيها من يوم علم الخصم الغائب بتنفيذها . المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ من قانون المرافعات السابق . الأحكام الغيابية غير القابلة للتنفيذ . بدء الميعاد من تاريخ إعلانها . م ٢٥٣ مرافعات .
		(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	معاهدات
		١ - المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصرها الاعفاء الوارد بها على الشركات المصرية . عدم تضمينها تشريعا مجحفا بالشركات الأجنبية . لا تعارض بينها وبين معاهدة مونتريه .
٨١	١٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٠) ... ..
		٢ - هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية : معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة .
١٧٢	٣٠	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٤) ... ..
		٣ - تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري . خضوعه لنص المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري والمادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل . اختلاف التقادم المنصوص عليه في كل من المادتين عن الآخر . تمسك الخصم بتقادم المعاهدة . رفض المحكمة هذا الدفع ، وقضاؤها من تلقاء نفسها بتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري . خطأ في تطبيق القانون .
٥٩٤	٩٥	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) ... ..
		٤ - مسئولية الناقل عن عجز الطريق . خضوعها لأحكام معاهدة بروكسل . إعفاء الناقل من المسئولية إذا لم يتجاوز العجز النسبة التي جرى بها العرف . شرطه . ألا يكون العجز ناتجا عن خطأ الناقل أو تابعه .
١١١١	١٨٨	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) ... ..

الصفحة القاعدة

## مقارنة

التمسك بقرار رئيس الجمهورية القاضي بتحديد قيمة ما يعهد به من أعمال إلى المقاول في السنة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ٢١ .. .. ١١٨

## ملكية

١ - مفتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء . اعتبار البائعين لحزبه من هذه الأعيان ما زالوا مالكين لأنصبتهم على الشيوع

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٦) ٢٣ .. .. ١٣٢

٢ - للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع هذه الشروط القانونية .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١) ٤٥ .. .. ٢٨٢

٣ - طلب تثبيت ملكية أرض النزاع على أساس التقادم المكسب . إضافة أساس آخر أمام محكمة الاستئناف هو حجة وقف و بطلان إشهاد التغير الصادر من الواقفة . إعتبار ذلك سببا مضافا وليس طلبا جديدا . جواز إبدائه في الاستئناف .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١ ٣/٢٣) ٥٨ .. .. ٢٦٣

٤ - حسن نية المعتدى على حيازة المالك . لا ينفيه إعلانه بصحيفة دعوى الملكية في مجال المسئولية التقصيرية . نص المادة ٢/٩٦٦ مدني . قاصر على حالة مطالبة المالك بثمار العين المعتدى عليها .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨) ٦٩ .. .. ٤٤٣



الرقم	القاعدة	المادة
		٥ - تسليم العين المباعة إلى المشتري بعقد غير مسجل . حق المشتري في الانتفاع بها باقامة بناء عليها . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. .. .
٤٤٣	٦٩	٦ - قبول طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقاري . مناطه . صحة طلب استحقاق العقار . (الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٠ ) .. .. .
٧٤٨	١٢٣	٧ - عدم مجادلة الخصوم في الملكية عند بدء نظر دعوى القسمة . لا يمنع بعد نذب الخبير من الإدعاء بتملك العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .
٨٠٩	١٣٢	٨ - عدم توقيع جميع الشركاء على عقد القسمة . لا يمنع المحكمة من أن تتخذ قرينة على ثبوت وضع اليد لمدعى الملكية . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ ) .. .. .
٨٠٩	١٣٢	٩ - انتقال ملكية المشروع المؤتم إلى الدولة . أثره بالنسبة لعقود العمل المبرمة . بقاؤها سارية بقوة القانون قبل رب العمل الجديد . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) .. .. .
٩٩٦	١٦٧	١٠ - ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف . شرطه . قيام رابطة قانونية بين الحيازتين . عدم بيان الحكم لهذه الرابطة . قصور . (الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ ) .. .. .
١١٠٧	١٨٧	١١ - الضريبة العامة على الإراد . وقف الممول أطيافا على ولديه وجعله لكل منهما النظر على حصته واستحقاق الغلة منذ إنشاء الوقف . دخول إيراد هذه الأطياف في وعاء الضريبة

الصفحة	القائمة	
		العامة للوقوف عليهما لا للواقف الذي آلت إليه الملكية بصدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .
١١٤٩	١٩٤	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) .. ..
		١٢ - تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . عدم الاحتجاج بتصرف المدين قبل الدائنين والراسى عليه المزاد . تسجيل حكم نزع الملكية . أثره . حفظ تسجيل التنبيه من السقوط .
١١٠١	١٨٦	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) .. ..

## مؤسّسات عامة

		١ - هيئة الإرشاد ببناء الاسكندرية . عدم اعتبارها مؤسسة عامة . مرشدوها لا يعتبرون موظفين عموميين .
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٧) .. ..
		٢ - العاملون بالشركات والمنشآت المؤممة . علاقتهم بالشركات التي يعملون بها . تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسّسات العامة . اختصاص القضاء العاوى بنظر الدعاوى التي يرفعونها للطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. ..
		٣ - المؤسّسات العامة التي يسرى في شأنها القرار الجمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . الإدارة القانونية المنشأة بكل مؤسسة بالقرار الجمهورى ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قبل إلغائه بالقرار الجمهورى ٤٧٤٧ لسنة ١٩٦٦ . اعتبارها فائضة

الصفحة	القائمة	
		عن المؤسسة وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض . التقرير بالظعن من محامى المؤسسة نيابة عن شركة تابعة لها . تقرير من ذى صفة .
٩٩٦	١٦٧	(الظعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. .. .
		٤ - البك الأهلى المصرى . فى ظل القانونين ٤٠ ، ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وقبل صدور القرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية . مؤسسة عامة . العاملون به موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل على موظفى المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعون على قرارات فصلهم .
١٠٢٨	١٧٢	(الظعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) .. .. .

## موطن

### (أولا) الموطن الأصيل .

		١ - عدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من صحيفة الاستئناف . الذى يبطلان هذه الصحيفة نحلوها من بيان موطن المستأنف . لا دليل عليه .
٢٧	٦	(الظعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧١/١/٦)
		٢ - المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق . الهدف من البيانات التى أوجبت أن يتضمنها الحكم . التعريف بأشخاص



الصفحة	القاعدة	موطن
		وصفات الخصوم. تضمين الحكم بيان اسم الخصم ولقبه ووظيفته ومحل عمله. كفاية ذلك للتعريف بشخصه. خلوه من بيان موطن الخصم. لا عيب.
٢٧	٦	(تضمن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١/٦) .. ٣ - توجيه إعلان تقرير انظمن إلى المظنون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المظنون فيه. إجابة أخيههم بأنهم تركوا هذا الموطن ولا يعرف موطنهم الجديد. خلو الأوراق مما يستلزم منه على أن التحرى قد يهدى إلى هذا الموطن. إعلان التقرير في مواجهة النيابة. صحيح.
٥١٦	٧٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠) .. .. ٤ - اعتبار الحكم أن مكتب المظنون عليه موطن أصلي آخر له. قضاؤه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لإعلانه في مكتبه دون إثبات غيابه وقت الإعلان. لا خطأ.
٥٥٨	٨٨	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) ... .. ٥ - إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها. عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه. النعي بالبطلان في هذه الحالة عار على الدليل.
٦٨١	١١١	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. .. ٦ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما. تحديد الطاعن موطنه في جميع مراحل التقاضي في مدينة القاهرة. الادعاء بأنه يقيم بمدينة أخرى ابتغاء إضافة ميعاد مسافة. غير مجيد.
٨٥٠	١٤٠	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن . من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .
٨٧٢	١٤٥	( المجلد ٤٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٩ ) ... .. ( ثانيا ) الموطن المختار .
٣٩٣	٦٢	١ - صدور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل فيها في موطنه . ( المجلد رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) ... ..
		٢ - جواز اتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين . تغيير الموطن التجارى في هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار لهذا العمل . ضرورة الإفصاح بالكتابة عن أى تغيير لهذا الموطن .
١٠٧١	١٨٠	( المجلد رقم ٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ) ... ..
		٣ - التعبير عن الإرادة . وصوله إلى من وجه إليه يعتبر قوية على العلم به ما لم يثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه . ترك الموطن المختار المبين في العقد دون الاخطار كتابة بتغييره . الاعلان في هذا الموطن صحيح ويرتب أثره من وقت وصوله .
١٠٧١	١٨٠	( المجلد رقم ٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ) ... ..

## موظفون

١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء  
الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك

الصفحة	المقاصد	
		مصدره القانون . مساهمة الموظف عن الاخلال بهذا الالتزام .
		تقنين المشرع ذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
٤٩٥	٧٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٢ - إخلال الموظف بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته
		إذا أضر بالدولة . أثره . مساهمته مدنيا طبقا للقواعد العامة .
٤٩٥	٧٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٣ - علاقة الموظف بالسلطة العامة . علاقة تنظيمية .
		إدعاء الموظف خلاف الثابت في الأوراق . عليه عبء إثباته .
٥٣٢	٨٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) .. ..
		٤ - علاقة الموظف بالحكومة . علاقة تنظيمية . مسئولية
		أسماء المخزن مصدرها القانون وليس العمل غير مشروع .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. ..
		٥ - المادة ١٧٢ - مدني . قصر تطبيقها على تقادم دعوى
		التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، دون غيرها من
		مصادر الالتزام . دعوى التعويض ضد أمين المخزن لمخالفته
		الواجبات المفروضة عليه قانونا . منشؤها القانون . سقوطها
		بالتقادم العادي .
٧٥٦	١٢٤	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٠ ) .. ..
		٦ - هيئة الارشاد ببناء الاسكندرية . علم اعتبارها
		مؤسسة عامة . مرشدوها لا يعتبرون موظفين عموميين .
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٧ ) .. ..
		٧ - العاملون بالشركات والمنشآت المؤممة . علاقتهم
		بالشركات التي يعملون بها . تعاقدية لانتظيمية . خضوعها
		لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين



الصفحة	القاعدة	
٩٩٦	١٦٧	بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التى يرفعونها للطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. ..
١٠٢٨	١٧٢	٨ - البنك الأهلى المصرى . فى ظل القانونين ٤٠ و ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وقبل صدور القرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله إلى شركة مساهمة عربية . مؤسسة عامة . العاملون به موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل على موظفى المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لأتمية تنظيمية . اختصاص القضاء الإدارى دون غيره بنظر الطعون على قرارات فصلهم . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) .. ..

## ( ن )

نظام عام . تقض . نقل بحرى . نيابة عامة

## نظام عام

(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام .

١٠٠	١٨	١ - سلطة مجلس إدارة الشركة المساهمة مقيدة بالغرض منها ، وبالقواعد الآمرة فى القانون . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ - جلسة ١٩٧١/١/٢١) .. ..
		٢ - وجوب إعلان الطعن بالتقض خلال ١٥ يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للعائن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم

الصفحة	القاعدة	
		من الإجراءات وتصحيح مالم يصح منها . هو ١٥ يوما تبدأ من ١١/٥/١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . جزاؤه . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٤٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٣١ ) ... ..
		٣ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه ، سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية ، وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦	١٠	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) ... ..
		٤ - وجوب إعلان الاستئناف في ميعاد ٣٠ يوما التالية لتقديم العريضة . إغفال ذلك قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان الاستئناف .
٧٦٤	١٢٥	( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) ... ..
		٥ - وجوب قيام الطاعن بإعلان الطعن بالنقض إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في ميعاد خمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن عدم قيام الطاعن بهذا الإجراء حتى انقضاء الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن . لا يمنع من ذلك إيداع المطعون ضده مذكرة بدفاعه . لمحكمة النقض أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها .
١٠٥٧	١٧٨	( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ثانيا ) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .
		١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . عدم تمسك الطاعنة بهذه القاعدة أمام محكمة الموضوع وقيامها بتنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق . قبول للإثبات بغير الكتابة .
٢	١	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ ) .. ..
		٢ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٢١٧	٣٦	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. ..
		٣ - قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . النعي لأول مرة أمام محكمة النقض بنقل الحكم المضمون فيه لعبء الإثبات . غير جائز .
٢٨٩	٤٦	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١١ ) .. ..
		٤ - بطلان إعلان تفريغ الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٠٢	٣٤	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٧ ) .. ..
		٥ - قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سريانها على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية بالمادة ٢٢ مدني في هذا الخصوص .
٣٧١	٥٩	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في ميعاد ٣٠ يوم . م ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . جزاء غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة المستأنف عليه .
٦٩٦	١١٤	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧) .. ..
		٧ - قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري المصري ، تنظم إجراءات التقاضي ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسؤولية . عدم مسامها بموضوع الحق . خضوعها لقانون التقاضي في معنى المادة ٢٢ مدني رغم عدم تعلقها بالنظام العام .
٣٧١	٥٩	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٢) .. ..
		٨ - قواعد الإحيات . لا تتعلق بالنظام العام .
١٠٠٨	١٦٩	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٩) .. .. وراجع : ( بطلان " بطلان الإجراءات " ) .

## نقض

### إجراءات الطعن :

#### ( أولا ) ميعاد الطعن .

١ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . الأصل وفقا لقانون المرافعات السابق أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره . الاستثناء تخلف الحكم عليه عن الحضور

الصفحة	القائمة	
		في جميع الجلسات وعدم تقديم مذكرة بدفاعة . بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ إعلانه بالحكم .
٦٨١	١١١	(الطن ٤٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) ... ..
		٢ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . تحديد الطاعن موطنه في جميع مراحل التقاضي في مدينة القاهرة . الادعاء بأنه يقيم بمدينة أخرى ابتغاء إضافة ميعاد مسافة . غير مجد .
٨٥٥	١٤٠	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٧)
		٣ - الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ وحتى تاريخ نشر القانون ٧٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط .
٩٣١	١٥٦	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤)
		٤ - مصادقة آخر ميعاد للطعن يوم عطلة رسمية . امتداد الميعاد إلى اليوم التالي .
١١٤٣	١٩٣	(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) ... ..
		(ثانياً) تقرير الطعن .
		١ - وجوب حصول تقرير الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض في ظل قانون المرافعات السابق . خلوص صورة التقرير المعلقة من بيان اسم الموظف الذي حصل أمامه . لا بطلان .
١٧٩	٣١	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..
		٢ - خلوص صورة تقرير الطعن المعلقة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به . لا بطلان .
٣٠٥	٤٩	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - بيان تاريخ الطعن ورقم واسم الموظف الذى حصل التقرير بالطعن أمامه . ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على عدم إثباتها البطلان . عدم وجوب توقيع الموظف الذى حصل التقرير بالطعن أمامه . كفاية توقيع المحامى على أصل التقرير دون حاجة للتوقيع على الصور .
٨٤٤	١٣٨	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦) .. ..
		٤ - المؤسسات العامة التى يسرى فى شأنها القرار الجمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . الإدارة القانونية المنشأة بكل مؤسسة بالقرار الجمهورى ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قبل إلغائه بالقرار الجمهورى ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ . اعتبارها نائبة عن المؤسسة وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض . التقرير بالطعن من محامى المؤسسة نيابة عن شركة تابعة لها . تقرير من ذى صفة .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. ..
		٥ - توقيع صحيفة الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض نيابة عن محامى الطاعنة المقبول أمام تلك المحكمة . أنه . بطلان الطعن . تقديم توكيل محامى الطاعنة . لا يحقق الغاية من الإجراء . وجوب تصحيح الإجراء الباطل فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ هذا الإجراء .
١٠٠٥	١٦٨	(الطن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) -
-		٦ - العبرة فى تفصيل أسباب الطعن هى بما جاء بتقرير الطعن . لا يغنى عن ذلك البيان الوارد بالمذكرة الشارحة .
٣٣٩	٥٧	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٨) .. ..
		٧ - ورود النعى بالمذكرة الشارحة دون تقرير الطعن . عدم قبوله .
٩٩٦	١٦٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		( ثالثا ) إعلان الطاعن .
		١ - عدم قيام الطاعن بتصحيح إعلان الطعن خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤١ مرافعات أو خلال الميعاد الذى منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن . بالنقض .
٣٨	٨	( الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٧ ) .. .. .
		٢ - وجوب إعلان الطعن بالنقض خلال ١٥ يوما تبدأ من تاريخ نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هو ١٥ يوما تبدأ من ١١/٥/١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن فى الميعادين المذكورين جزاؤه . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٤٢٨	٦٧	( الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٣١ ) .. .. .
		٣ - وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم فى خمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن . عدم قيام الطاعن بهذا الاجراء وحتى انقضاء الميعاد الذى منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثره . بطلان الطعن . لا يمنع من ذلك إيداع المصعون ضده مذكرة بدفاعه . لمحكمة النقض أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها .
١٠٥٧	١٧٨	( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) .. .. .
		٤ - بطلان إعلان تقرير الطعن . نسبي . التمسك به قاصر على من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للجزئية .
٢٠٢	٣٤	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٧ ) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٥ - بطلان إعلان تقرير الطعن نخلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها . بطلان نسي لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته .
٨٤٤	١٣٨	( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦ ) .. ..
		٦ - وفاة الخصم قبل صدور الحكم المطعون فيه . وجوب إعلان الطعن إلى كل من ورثة ذلك الخصم على حدة في الميعاد .
٢٨٢	٤٥	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. ..
		٧ - توجبه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه . إجابة أخيهم بأنهم تركوا هذا الوطن ولا يعرف موطنهم الجديد . خلو الأوراق مما يستدل منه على أن النحرى قد يهوى إلى هذا الوطن . إعلان التقرير في مواجهة النهاية . صحيح .
٥١٦	٧٩	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٨ - إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة . عدم قبول الدفع بالبطلان .
٦٢	١٢	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. ..
٢٨٢	٤٥	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. ..
٩٤٦	١٥٩	( الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٠ ) .. ..

### ( رابعا ) إيداع الأوراق .

١ - إيداع أصل ورقة إعلان الطعن بخصم ، وصورة من الحكم المطعون فيه والأحكام التي أحال إليها في أسبابه ، ومذكرة شارحة لأسباب الطعن ، والمستندات المؤيدة له في الميعاد المنصوص عليه

الصفحة	القائمة	
		في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق . إجراء جوهري . مخالفته . أثرها . عدم قبول الطعن .
١٥	٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥) .. .. .
		٢ - إيداع الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلقة منه . إجراء جوهري . إغفاله . سقوط الحق في الطعن . إعفاء الطاعن من الرسوم القضائية . لا يعد من قبيل القوة القاهرة التي تحول دون القيام بهذا الإجراء .
١٠٥٤	١٧٧	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. .. .
		٣ - إيداع الأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مرافعات سابق - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - في الميعاد المنصوص عليه في ذات المادة . إجراء جوهري . يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المذكور .
١٠٥٧	١٧٨	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) .. .. .
		٤ - صورة الحكم المعلقة تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله ما دامت خالية مما يوجب عدم الاطمئنان إليها .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧) .. .. .
		٥ - عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض ما يثبت وكالته عن الطاعن . أثره . بطلان الطعن .
٥٣٠	٨٢	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢١) .. .. .
		٦ - عدم التزام الطاعن بإيداع صورة رسمية من أمر الأداء الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده . علة ذلك .
٨٢٣	١٣٤	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. .. .



القائمة الصفحة

٧ - المقيم بالخارج في موطن معلوم . تمام إعلانه بتقرير الطعن من تاريخ تسليم صورته إلى النيابة . إيداع الطاعن أصل تلك الصورة تقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون ضده .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٢٠ ١٩٧١) .. .. ١٥٩ ٩٤٦

شروط قبول الطعن :

(أولا) الصفة .

١ - إنكار الطاعن صفته كتركيبك متضامن في شركة الواقع . تجاهل الطاعن لهذه الصفة في توجيه الطعن . الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧١) .. .. ١٢ ٦٢

٢ - انقضاء بصفة حكم المحكمين بالنسبة للطاعن . نعيه على الحكم في شقه الخاص باعتبار مشاركة التحكيم غير نافذة في حق من لم يكونوا أطرافاً فيها والذين لم يطعنوا عليه . غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧١) .. .. ٣١ ١٧٩

(ثانيا) المصلحة .

١ - المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن . مثال في دعوى عمل .

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١/١/١٩٧١) .. .. ٥ ٢٣

الصفحة	القائمة	
		٢ — مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي . بيان اختصاصاته في الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ . اختصاص البطريكية والمجلس المذكور . القضاء في موضوع الخصومة ضد المجلس وحده . النعي على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للبطريكية . لاجدوى فيه . المصلحة النظرية البعثة لاتصلح أساسا للطعن .
٩٣	١٧	( الملزم رقم ٤١٤ لسنة ٢٤ هـ — جلسة ١٩٧١/١/٢٠ ) ... ..
		٣ — إقامة الحكم الإستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي . التمسك ببطلان الحكم الأخير . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين . عدم صلاحيتها سببا للطعن .
٣٢٢	٥٢	( الملزم رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ هـ — جلسة ١٩٧١/٣/١٨ ) ... ..
		الخصوم في الطعن :
		١ — عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .
٢٥٤	٤١	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٦ هـ — جلسة ١٩٧١/٣/٩ ) ... ..
		٢ — الخصومة في الطعن بالنقض . تقوم بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه وبنفس صفاتهم .
٥٩٤	٩٥	( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٦ هـ — جلسة ١٩٧١/٥/٤ ) ... ..
		٣ — حسب الطاعن اختصاص المحكوم لهم في طعنه . عدم لزوم اختصاص باقي الخصوم إلا أن يكون ذلك واجبا بنص القانون .
٦٨١	١١١	( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٦ هـ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم المطعون فيه .
٦٣٣	١٠٣	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٨ ) .. ..
		٥ - الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدر الحكم ضده سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل أو مدخلاً في الدعوى أو متدخل فيها . الخصم الذي لم يقض له أو عليه . لا يكون خصماً حقيقياً . عدم قبول اختصاصه في الطعن .
١٠١٣	١٧٠	( الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٤ ) .. ..
		٦ - عدم تعيين مدير لشركة التضامن سواء في عقد التأسيس أو بمقتضى اتفاق لاحق . أثره . حق كل شريك متضامن في إدارة الشركة وتمثيلها أمام القضاء . الطعن الموجه من الشريك بهذه الصفة يكون موجهاً من الشركة كشخصية مستقلة عن شخصية مديريها .
١١١٥	١٨٩	( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ ) .. ..
		حالات الطعن :
		١ - صدور حكم من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . خطأ ذلك الحكم في تطبيق القانون ثم صدور حكم في الموضوع . جواز الطعن بالنقض في الحكمين .
١٩٥	٣٣	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٦ ) .. ..
		٢ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولائي . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وذلك في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٧٣	٧٢	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) .. ..



الصفحة	الرقم	المادة
٤٨٨	٧٥	٣ — الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكماً آخر . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادراً في ذات النزاع ، بين نفس الخصوم ، وحائزاً قوة الأمر المقضى . دعوى صحة التوقيع . تختلف موضوعها عن دعوى صحة ونفاذ العقد . (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥) .. ..
٥٤٦	٨٥	٤ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . صدوره على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضى في النزاع ذاته . الحكم الوقى الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. ..
٧٤٣	١٢٢	٥ — جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . وجوب توافر وحدة الخصوم والموضوع والسبب . (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٠) .. ..
٩٦٣	١٦٢	(والطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١٢/١) .. ..
١٠٠٨	١٦٩	٦ — الطعن بالنقض في أي حكم اتهامي . شرطه . صدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى في النزاع ذاته . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٩) .. ..
٩٠٠	١٥٠	٧ — قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية باختصاصها بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالججز الإداري على أساس أن سنده لا يعتبر عقداً إدارياً . خطأ المحكمة في إعطاء العقد وصفه القانوني الصحيح . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في دعوى مطالبة بالأجرة . قيام النزاع حول تطبيق أحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . انتهاء الحكم إلى تطبيق أحكام هذا القانون . قضاء لا يرد على الاختصاص الولائي للمحكمة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .
١٠٧٦	١٨١	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) ... .. الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الحكم الصادر برفض طلب وقف النفاذ المعجل دون قضاء في موضوع النزاع . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٥٨٨	٩٤	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) ... ..
		٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص وبعدم القبول وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيها بالنقض على استقلال . غير جائز .
٩٣١	١٥٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤)
		٣ - المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إجازتها استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه . لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .
٩٣١	١٥٦	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - أحكام المحكمة الاستئنافية الصادرة في استئناف أحكام المحكمة الجزئية في دعاوى الحيازة . لا تقبل الطعن بالنقض . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ق ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) - - - ١٧٦ ١٠٥١

### نطاق الطعن :

قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيسا على ما أورده في الأسباب من قبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف . ورود تقرير الطعن على منطوق الحكم وتناول أوجهه تعيب الأسباب التي استندت إليها المحكمة في القضاء ببطلان صحيفة الاستئناف . اعتبار الطعن موجها إلى قضاء الحكم في الدفعين معا .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٠) ... .. ١٥٩ ٩٤٦

### ” الطعن الفرعي ”

إجازة المادة ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعي عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعي - أثر هذا الإلغاء قاصر على الأحكام الصادرة في ظل العمل به . المادة ٣/١ مرافعات سابق .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) ... .. ٩٥ ٥٩٤



## أسباب الطعن :

## ( أولا ) السبب المتعلق بالنظام العام .

وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة العامة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ١٠ ٤٦

## ( ثانيا ) السبب الجديد .

١ - السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في أهلية .

١ الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ ) .. .. ١٤ ٧١

٢ - واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إصابتة عمل .

( الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. .. ٤٧ ٢٩٥

٣ - النعي يسقط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الطعن في قرار اللجنة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧ ) .. .. ٢٤ ١٣٩

٤ - التمسك ببطلان تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة . عدم إثارة ذلك في الاستئناف . عدم جواز التحدي به أمام النقض .

( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) .. .. ٣٩ ٢١٧

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
٢١٧	٣٦	٦ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان إعلان الحكم . غير جائز . (الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) .. ..
٢٣٤	٣٨	٧ - إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
٣٥٩	٥٧	٨ - التمسك ببطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم الابتدائي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
٣٢٢	٥٢	٩ - مستند لم يقدم لمحكمة الموضوع . التمسك بدلالته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
٣٤٧	٥٥	١٠ - تعديل الطلبات بما قد يعد تحايلا على القانون . من مسائل الواقع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..
٣٣٤	٥٣	١١ - النعي بأن العقد انطوى على غش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. ..
٤٠١	٦٣	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه . ورود النفي على أسباب الحكم الابتدائي دون أن يثبت أن الطاعن قد عرضه على محكمة الدرجة الثانية . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٩) .. .. .
		١٣ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن الطعن في قرار اللجنة يعتبر مرفوعاً من الشركاء لا من شركة التضامن . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١٠٢١	١٧١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٥) .. .. .
		(ثالثاً) السبب المتعلق بالواقع .
		١ — النفي بأن محكمة الموضوع لم تطلع على عقد الالتزام أو قرار إسقاطه . دفاع موضوعي . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣	٧	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٩) .. .. .
		٢ — التمسك بقرار رئيس الجمهورية القاضي بتحديد قيمة ما يهد به من أعمال إلى المفاول في السنة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٨	٢١	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٦) .. .. .
		٣ — تقدير حالة العتة لدى أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . لا معقب من محكمة النقض على القاضي في ذلك متى كان استخلاصه سائفاً .
٧١	١٤	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير حالة العته . أمر يستقل به قاضى الموضوع .
٥٤٠	٨٤	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ) ... ..
		٥ — حق محكمة الموضوع فى استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمستندات الدعوى والقرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائغا فإن المنازعة فيه جدل موضوعى . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) ... ..
		٦ — تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر . عدم التزامها بتصديق الشاهد فى كل أقواله أو الرد على من لم يأخذ بشهادته . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٦٠	٢٨	( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢ ) ... ..
		٧ — سلطة محكمة الموضوع فى الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاؤها على أسباب تحمله .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		٨ — سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص ما تقتنع به منها ، والأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة كافية لحمله .
٥٠٦	٧٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٩ - حق محكمة الموضوع في استدعاء من ترى لزوم سماع شهادته . جوازي لها متروك لمطلق تقديرها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
٨٩١	١٤٨	(الطن رقم ١ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٠/١١/١٩٧١)
		١٠ - لقاضي الموضوع سلطة بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات وترجيح ما يطمئن إليه منها وفي استخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى . لا رقابة عليه لمحكمة النقض متى كان استخلاصه سليماً .
٩١٠	١٥٢	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٧١) .. ..
		١١ - تقدير القرائن وما يستنبط منها . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب من محكمة النقض متى كان سائماً .
٩٧٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١/١٢/١٩٧١) .. ..
		١٢ - تقدير أقوال الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع . سلطته في الأخذ بمعنى للشهادة تحتمل عبارتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .
٩٨٤	١٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٧١) .. ..
		١٣ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص تنفيذ طرفي المقد لإلزاماتهما المتبادلة من المستندات المقدمة في الدعوى . الاستدعاء في ذلك بطبيعة التعامل وما يبنى توافره من أمانة وثقة وفقاً للعرف الجاري في المعاملات . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٥٤	٢٧	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧١) .. ..

الصفحة	المقابلة	
		١٤ — محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .
٤٠١	٦٣	( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ) ... ..
		١٥ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) ... ..
		١٦ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٣٧١	٥٩	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٣ ) ... ..
		١٧ — طلب إلزام الخصم بتقديم مستند وندب خبير للاطلاع عليه . رفضه . من مسائل الواقع . عدم جواز إثارته أمام النقض .
٤٥٩	٧٠	( الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٨ ) ... ..
		١٨ — التمسك بالدلالة المستمدة من الإقرار . من مسائل الواقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) ... ..
		١٩ — محكمة الموضوع لها سلطة مطلقة في تقدير القرائن . إستناد المحكمة لأقوال الشهود دون القرائن . مسألة موضوعية عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٥ ) ... ..



الصلحة	القائمة	
		٢٠ - تقدير وسائل الاكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .
٦٧٤	١١٠	(الطنز رقم ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٥) .. ..
		٢١ - السبب الذي يقوم على واقع لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٧١١	١١٧	(الطنز رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١) .. ..
		٢٢ - قضاء محكمة الموضوع بأن انعقد مآثر لتصرف مضاف إلى ما بعد الموت إسنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض .
٨٢٨	١٢٥	(الطرد رقم ٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .. ..
		٢٣ - تقدير قيام العتة والحنوثة والخصاء كإتاع طبيعي أو مرضي لا يبرح زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . دخوله في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض مضى كان قضاؤها قائما على أسباب ماثقة .
٩٧٢	١٦٣	(الطنز رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال الشخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/١) ..
		٢٤ - استخلاص الحكم تنازل البائع عن التمكك بالشرط الصريح الفاسخ في العقد . من مسائل الواقع . مما تستقل به محكمة الموضوع . قيام الشرط الفاسخ الضمني . لا يلزم القاضي سلطته في تقدير حصول الفسخ من عدمه .
١٠٢٤	١٧٣	(الطنز رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦) .. ..

القاعدة	الصقعة	
		٢٥ — تجديد الإجارة تجديداً ضمنياً برضاء الطرفين . من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع دون رقابة من محكمة القضاء .
١٨٩	١١١٥	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. .. .
		٢٦ — الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها .
١٩٢	١١٣٦	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) .. .. .
		وراجع : ( محكمة الموضوع "مسائل الواقع" ) .
		( رابعاً ) السبب المجهل .
		١ — النعي في تقرير الطعن بأن خطأ الحكم في فهم الواقعة له أثر في تقدير الدعوى دون تحديد أثر التقدير الخاطيء . نعي مجهل . غير مقبول .
٥٢	٣٢٢	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. .. .
		٢ — عدم بيان الطاعن للقرارات التي تخوله حقاً . نعي مجهل .
٦٤	٤١١	(الطن رقم ٤١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. .. .
		٣ — النعي بأن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة دفاع الطاعن دون بيان أوجه هذا الدفاع . نعي مجهل .
٦٣	٤٠١	(الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) .. .. .
		٤ — عدم بيان الطاعن للمستندات التي يدعى إهدار الحكم لها ودالاتها وأثرها في القصور المدعى به . نعي مجهل . غير مقبول .
٨٣	٥٣٢	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٢) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم بيان الطاعن اوجه الدفاع التي لم يرد عليها الحكم المطعون فيه . نعى مجمل . غير مقبول . عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف .
٧٤٨	١٢٣	( انظر رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٧١ ) .. .. .
		(خامسا) السبب المفتقر للدليل .
		١ - عدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من صحيفة الاستئناف . النعي ببطلان هذه الصحيفة تخلوها من بيان موطن المستأنف . لادليل عليه .
٢٧	٦	( انظر رقم ٣٠ لسنة ٢٦ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١/١/١٩٧١ ) ..
		٢ - عدم تقديم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع تمسكا جازما بطلب تقديم المستندات . نعيه على الحكم في هذا الخصوص بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . عار عن الدليل .
٥٢	١١	( انظر رقم ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧١ ) .. .. .
		٣ - إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها . عدم تقديمهما ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه . النعي بالبطلان في هذه الحالة عار عن الدليل .
٦٨١	١١١	( انظر رقم ٤٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧١ ) .. .. .
		٤ - النعي بخالفه الحكم للناتج بعقد البيع محل الدعوى دون تقديم فلك العقد . عار عن الدليل .
٨٧٢	١٤٥	( انظر رقم ٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٩/١١/١٩٧١ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم السابق الصادر في شكل الإستئناف . النعى على هذا القضاء . طار عن الدليل .
١١٠٧	١٨٧	( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ ) .. ..
		(سادسا) ما لا يصلح سببا للطعن .
		١ - خطأ المحكمة في إسناد أقوال الشاهد لشاهد آخر . لا يؤدي لنقض الحكم طالما أن هناك أدلة أخرى تكفى لجملة .
٤٨٨	٧٥	( الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ) .. ..
		٢ - انتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره مديرا عاما أن يتقاضى اجرا نظير الإدارة الفعلية . النعى عليه فيما قرره من اعتبار رئيس مجلس الإدارة عضوا متدبا دون أن يصدر قرار من مجلس الإدارة بتعيينه . غير متج .
٥٠٠	٧٧	( الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) .. ..
		٣ - لا يعيب الحكم خطؤه في تكييف العلاقة بين المرشد وهيئة الارشاد بميناء الإسكندرية إذا لم يكن لهذا الخطأ تأثير على النتيجة السليمة التي انتهى إليها .
٩١٠	١٥٢	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٧ ) .. ..
		٤ - اعتماد الميزانية وتعيين الأرباح الصافية من اختصاص الجمعية العامة في الشركات المساهمة . حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق في الربح لا تنشأ إلا من تاريخ اعتماد الأرباح . مريان القانون ٢١٣ لسنة ١٩٦١ الذى عين حدا أقصى لما يتقاضاه عضو

الصفحة	القاعدة	
		مجلس الادارة المنتخب على جميع الحقوق التي تنشأ أو تكتسب بعد صدوره . انعمى على الحكم بأنه وصف حصة عضو مجلس الادارة المنتخب في الأرباح بأنها مكافأة لا أجر . غير منتج .
٩٤٠	١٥٨	(الظن رقم ٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٣٠) .. .. .
		٥ - إقامة الحكم على دعوتين . كفاية أحدهما لحل قضائه .
		عدم جدوى النعمى على الأخرى . مثال في أهلية .
٦٨٤	١٦٥	(الظن رقم ٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٧) .. .. .
		٦ - النعمى الموجه إلى ما ورد في .. .. . لا بد أني فيما يأخذه الحكم الاستئناف المطعون فيه . عدم قبوله . مثال لم في دعوى عمالية .
١٠٩٠	١٨٤	(الظن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢) .. .. .
		٧ - انتفاء الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفعه الاستئناف . فصلها في موضوع الدعوى وتطبيقها للإجراء الصحيح . انعمى على حكمها بأنه أبطل الحكم الابتدائي إمتنادا إلى عدم بيان رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه خلافا للثابت بذلك الحكم . غير منتج .
		(الظن رقم ٢٥٤ ، ٢٨٤ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة .. .. .)
١١٣٦	١٩٢	( ١٩٧١/١٢/٢٩ ) .. .. .
		سلطة محكمة النقض :
		١ - تكيف الطلبات المبدأة قبل الدفوع الشككية وما إذا كانت تعد تعرضا لموضوع الدعوى مسقطا لهذه الدفوع .
		خضوع هذا التكيف لرقابة محكمة النقض . طلب التأجيل للاطلاع ولتقديم مستندات دون بيان لمضمونها . لا يعد تعرضا لموضوع الدعوى .
٥٥٨	٨٨	(الظن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٧) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٢ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٧٢	٣٠	( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) .. ..
		٤ — حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ يستوجب المسؤولية المدنية .
١٠٦٢	١٧٩	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ) .. ..
		أثر نقض الحكم :
		نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع . التزام هذه المحكمة باتباع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .
٩٦٣	١٦٢	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/١٢/١ ) ..

## نقل بحرى

		١ — هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية . معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض ولم تبين طريقة تقديره . وجوب الرجوع للقواعد العامة .
١٧٢	٣٠	( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) .. ..
		٢ — تقدير التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها يكون بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة دون السعر البحرى الذى تفرضه وزارة التموين .
١٧٢	٣٠	( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) .. ..
		٣ — مناط إعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادى في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين .
١٧٢	٣٠	( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٤ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسئولية . عدم مساسها بموضوع الحق . خضوعها لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى رغم عدم تعلقها بالنظام العام .
٣٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) .. ..
		٥ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفسد الإتفاق على تطبيق قانون أجنبى أولا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
٣٧١	٥٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٢) .. ..
		٦ - تقادم المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحرى . خضوعه لنص المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى والمادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل . إختلاف التقادم المنصوص عليه فى كل من المادتين عن الأخرى . تمسك الخصم بتقادم المعاهدة . رفض المحكمة هذا الدفع ، وفضاؤها من تلقاء نفسها بتقادم المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى . خطأ فى تطبيق القانون .
٥٩٤	٩٥	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٤) .. ..
		٧ - مسئولية الناقل عن عجز الطريق . خضوعها لأحكام معاهدة بروكسل . إعفاء الناقل من المسئولية إذا لم يتجاوز العجز النسبى التى جرى بها العرف . شرطه . ألا يكون العجز ناتج عن خطأ الناقل أو تابعه .
١١١١	١٨٨	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢) .. ..
		٨ - الأصل فى قيام مسئولية المؤمن قبل المؤمن له فى الخسارات البحرية . عدم قبول الدعوى بالمسئولية عن تلف البضاعة أو عجزها إذا كان يقل عن واحد فى المائة من قيمة

الصفحة	القاعدة	
		الشيء الحاصل له الضرر ما لم يوجد شرط خاص في مشاركة التأمين .
١١٢٨	١٩٠	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..
		٩ — المقصود بالعوارية في البضاعة في معنى قانون التجارة البحرى . جميع الأضرار التي تحصل للبضاعة فيدخل فيها كل عجز أو تلف .
١١٢٨	١٩٠	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨) .. ..
<hr/> <p>نيابة عامة</p> <hr/>		
		١ — وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦	١٠	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٩) .. ..
٣٦٣	٥٨	(والطن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٣) .. ..
		٢ — إضفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٥٩	٥٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١٨) .. ..

القاعدة الصفحة

( هـ )

هبة

الإبراء من الدين . عمل تبرعى محض . لا يملكه مجلس  
إدارة الشركة المساهمة إلا بالشروط الواردة فى القانون .

( الملحق رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٧١/١/٢١ ) .. .. ١٨ ١٠٠

( و )

وصية . وقف . وكالة

وصية

١ - نفاذ الوصية من غير إجازة الورثة فى حدود ثلث التركة  
بعد سداد جميع الديون . الراجح عند الحنفية أن يكون تقدير  
الثلث بقيمته وقت القسمة والقبض . تقدير الحكم المطعون فيه  
ثلث التركة بقيمته وقت الإيصاء . خطأ .

( الملحق رقم ٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٧١/٤/٢٧ ) ... .. ٩١ ٥٧٤

٢ - الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد  
الموت . سريان قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه  
التصرف - وقت موته - عليها . الدوطة فى القانون المدنى  
اليونانى . بقاؤها على ملك الزوجة . للزوج حق الانتفاع بها



الصفحة	القاعدة	
		طوال قيام الزوجية . وفاة الزوج . عدم اعتبار الدوطة من تركته . وجوب ردها للزوجة .
٩٢٢	١٥٤	( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٤ ) -- -- -- ٣- القضاء بتعيين مشرف على تنفيذ الوصية . الاستناد إلى نص المادة ٢٠١٧ من القانون اليوناني - الذي لا يشير إلى تعيين مشرفين على تنفيذ الوصايا - وإلى ما تقضى به القواعد القانونية العامة . عدم بيان الحكم للقاعدة القانونية التي تجيز تعيين مشرف على تنفيذ الوصية . خطأ .
١١٣٦	١٩٢	(الطعنان رقم ٢٨٤٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) <b>التصرف الذي يخفى وصية :</b> ١ - الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية . ( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ ) -- -- -- ٢ - إقامة الحكم قضاءه بأن العقد المتنازع عليه يخفى وصية على أقوال شاهدي البائعة . خلو هذه الأقوال مما يفيد إتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها . فساد في الاستدلال . ( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ ) -- -- -- ٣ - إتخاذ الحكم من عجز المشتري عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية . استناد إلى قرينة فاسدة . البائعة الطاعنة على العقد هي المكلفة بإثبات صورية ما ورد فيه من أنها إقتضت الثمن . ( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١/٥ ) -- -- --
٣	١	
٣	١	
٣	١	

الصفحة	القائمة	
٢٨٩	٤٦	٤ — طعن الوارث بصورية تصرفات المورث المضرة به . إثباته بكافة الطرق . للوارث عند عدم توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . إثبات حيازة المورث لهين المتصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية . ( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٣٦ ق — جلسة ١٩٧١/٣/١١ ) .. ..
٨٢٨	١٣٥	٢ — قضاء محكمة الموضوع بأن العقد سائر لتصرف مضاف إلى ما بعد انقضاء ، استنادا للقرائن المقبولة التي أوردتها . هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض . ( الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٣٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ ) .. ..

وراجع : ( ص . صورية )

## وقف

إنشاء الوقف واستبداله :

٦٤٤	١٠٥	١ — إنشاء الوقف . دلالة على أنه مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا . مقتضاه . استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقا أصليا لا يتترع منه ولا وجه معه لنقض القسمة . ( الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٥/١٩ ) ..
٦٤٤	١٠٥	٢ — وجوب حمل كلام الواقف على المعنى الذي أراده ولأن لم يوافق القواعد اللغوية . ( الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧١/٥/١٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الأصل في الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل أو قامت قرينة تدل عليه . اشتراط التفاضل في طبقة والسكوت عنه في غيرها . أثره . القسمة بالسوية فيأعدا الطبقة التي اشترط فيها .
٦٥٢	١٠٦	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٥/١٩٧١)
		٤ — عدم تمام استبدال الوقف قانونا إلا إذا أوقعت المحكمة صيغة البذل . لا عبرة بالأسباب التي حالت دون ذلك . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونحروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية . ليس من شأنه الخروج عن هذه القاعدة .
٦٨١	١١١	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧١) ... ..
		ناظر الوقف :
		١ — إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاؤه أو بما يضر بمصلحة الوقف . غير ملزم للوقف .
٤٦٧	٧١	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧١) ... ..
		٢ — مسؤولية ناظر الوقف — وهو وكيل بأجر — عن تقصيره اليسير . سقوطها بالتقادم بمضى ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .
٧٧٩	١٢٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧١) ... ..
		٣ — ناظر الوقف مسئول عن . تحصيل الأجرة المستحقة عن فترة سابقة على توليه النظر ، طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها .
٧٧٩	١٢٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية بالأعيان الموقوفة . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق .
٩٦٣	١٦٢	(الطنن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق "أ.و.ر. شخصية" - جلسة ١٢/١/١٩٧١) -
		قسمة الوقف :
		١ - سلطة المحكمة في قسمة أعيان الوقف قسمة نظر . استقلال كل ناظر بالنظر على القسم المخصص له . لا تعد هذه القسمة قسمة ملك خاصة إذا حصلت قبل صدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .
١٣٢	٢٣	(الطنن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٧١) - .. ..
		٢ - تحول قسمة النهاية المكانية إلى قسمة نهائية . شرطه . دوام حياة الشريك بجزء المقرز من المال الشائع مدة ١٥ سنة وعدم اتفاق الشركاء مقدما على خلاف ذلك . مثال في وقف منته .
١٣٢	٢٣	(الطنن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٧١) - .. ..
		٣ - القسمة الفعلية . تحققها في صورة ما إذا تصرف كل من الملاك المشتاعين في جزء مقرز من المال الشائع يعادل حصته . حصول تصرفات في أعيان الوقف بعد انتهائه من بعض الشركاء دون البعض الآخر . لا تتوافر به قسمة فعلية .
١٣٢	٢٣	(الطنن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٧١) - .. ..
		٤ - مقتضى عدم حصول قسمة نهائية أو فعلية في الأعيان التي كانت موقوفة . استمرار حالة الشيوع بين الشركاء . اعتبار البائعين بجزء من هذه الأعيان ما زالوا مالكيين لأنصبتهم على الشيوع .
١٣٢	٢٣	(الطنن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٧١) - .. ..

## الرجوع في الوقف :

قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تحريم الرجوع في الوقف السابق على العمل به . شرطه . حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق للغير جهة كانت أو من أهل الاستحقاق . أهليا أو خيريا . وقف المسجد أو ما وقف عليه . عدم جواز الرجوع فيه .

٣٧٩

٦٠

( المطن رقم ٦ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/٣/٢٤ )

## مسائل متنوعة :

١ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة . أثره . بطلان الحكم . جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤٦

٣٦٣

١٠

( المطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٩ )

٥٨

( المطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٣ )

٢ - إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف . حضور المستأنف الجلسة المحددة بورقة استئنافه . تخلفه عن الحضور في أية جلسة تالية . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ .

٥٨٠

٩٢

( المطن رقم ١٣ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/٤/٢٨ )

٣ - الضريبة العامة على الإراد . فرضها على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صافٍ يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ولو لم يكن مالكا لمصدره . وقف الممول أطيانا على ولديه

الصفحة	القاعدة	
		وجعل كل منهما ناظرًا على حصته واستحقاق الغلة منذ إنشاء الوقف . دخول إيراد هذه الأقطان في وعاء الضريبة العامة للموقوف عنهما لا الواقف الذي آلت إليه الملكية بصدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات .
١١٤٩	١٩٤	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩) - - -

## وكالة

		١ - اعتبار الوكيل الظاهر نائبًا عن لأصيل . مآخذ . أن يكون المظهر الخارجي خاضعًا ، وأن يتخذ الغير بهذا المظهر دون خطأ أو تقصير في استطلاع الحقيقة .
١٠٠	١٨	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢١) - - -
		٢ - حتى محكمة الموضوع في استخلاص قيام الوكالة الضمنية من وقائع ثابتة بمسندات الدعوى والفرائن وظروف الأحوال . متى كان هذا الاستخلاص سائقًا من المنازعة فيه جدير بموضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٤	٢٧	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢) - - -
		٣ - صدور توكيل لأحد المحامين . جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل فيها في موطنه .
٣٩٣	٦٢	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٥) - - -
		٤ - عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطن بالتقضى ما ثبت وكالته عن الطاعن . أثره . بطلان الطعن .
٥٣٠	٨٢	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢١) - - -



الصفحة	القاعدة	
		٥ - توقيع صحيفة الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض نيابة عن محامي الطاعنة المقبول أمام تلك المحكمة . أثره . بطلان الطعن . تقديم توكيل محامي الطاعنة . لا يحقق الغاية من الاجراء . وجوب تصحيح الاجراء الباطل في الميعاد المقرر قانونا .
١٠٠٥	١٦٨	( الطعن رقم ٣ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) ..
		٦ - المؤسسات العامة التي يسرى في شأنها القرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . الادارة القانونية المنشأة بكل مؤسسة بالقرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قبل الغائه بالقرار الجمهوري ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ . اعتبارها نائبة عن المؤسسة وعن الشركات التابعة لها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض . التقرير بالطعن من محامي المؤسسة نيابة عن شركة تابعة لها . تقرير من ذي صفة .
٩٩٦	١٦٧	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٨ ) ... ..
		٧ - عضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفه المدير العام أو المدير الفني للشركة . جمعه في هذه الحالة بين صفتي الوكيل والأجير . معاملته بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدة .
٥٠٠	٧٧	( الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ ) ... ..
		٨ - مسئولية ناظر الوقف - وهو وكيل بأجر - عن قصيره اليسير . سقوطها بالتقادم بمضي ١٥ سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .
٧٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ — ناظر الوقف مستول عن تحصيل الأجرة المستحقة عن فترة سابقة على توليه النظر ، طالما أنه تسلم الأحكام الصادرة بشأنها لتحصيل قيمتها .
٧٧٩	١٢٧	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧١) .. .. .
		١٠ — وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة وعناية بالأعيان الموقوفة . عدم امتدادها إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق .
٩٦٣	١٦٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١٢/١٩٧١) .. .. .
		١١ — استمرار الورثة في استغلال نشاط مورثهم . قيام شركة واقع فيما بينهم . ربط الضريبة على كل وارث شخصيا من نصيبه في الأرباح . لكل وارث الطعن في الربط الخاص به .
		إثابة الوارث غيره . جواز توجيه الإجراءات إلى هذا النائب .
١٠٧٩	١٨٢	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٢/١٢/١٩٧١) .. .. .

# موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية  
وطلبات رجال القضاء

العدد الثالث — السنة الثانية والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٩	إفلاس ... ..		طلبات رجال القضاء
٤٠	إلزام ... ..	٣	تأديب ... ..
٤٤	أمر أداء ... ..	٣	نقل ... ..
٤٥	أمر على عريضة ... ..		المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
٤٥	أموال ... ..		(١)
٤٥	أهلية ... ..		إثبات ... ..
٤٨	أوراق تجارية ... ..		أحوال شخصية ... ..
٤٩	إيجار ... ..	٤	اختصاص ... ..
	(ب)	١٦	إرث ... ..
٥٢	بطلان ... ..	٢٠	استئناف ... ..
٦١	بنوك ... ..	٢٤	إشغال الطرق العامة ... ..
٦٣	بيع ... ..	٢٥	اصلاح زراعى ... ..
	(ت)	٢٣	امراض الخارج عن الحصوة
٧٠	تأمين ... ..	٣٤	إعلان ... ..
٧١	تأمين ... ..	٣٥	



## (ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تأمينات اجتماعية .. ..	٧٢	(خ)	
تأمينات عينية .. ..	٧٢	خبرة .. .. ..	١١٧
تجزئة .. .. ..	٧٤	خلف .. .. ..	١٢٠
تحكيم .. .. ..	٧٥	(د)	
تركة .. .. ..	٧٦	دعوى .. .. ..	١٢١
تزوير .. .. ..	٧٧	دفوع .. .. ..	١٣١
تسجيل .. .. ..	٧٨	(ر)	
تمويض .. .. ..	٧٩	رسوم .. .. ..	١٣٦
تقادم .. .. ..	٨١	رئيس .. .. ..	١٣٧
تنظيم .. .. ..	٨٦	(س)	
تنفيذ .. .. ..	٨٧	سمسة .. .. ..	١٣٨
تنفيذ عقارى .. ..	٨٩	(ش)	
(ج)		شركات .. .. ..	١٣٩
جنسية .. .. ..	٩١	شهر عقارى .. ..	١٤٥
(ح)		شفعة .. .. ..	١٤٦
هجز .. .. ..	٩١	شيوخ .. .. ..	١٤٧
حراسة .. .. ..	٩٢		
حسنى .. .. ..	٩٢		
حكر .. .. ..	٩٢		
حكم .. .. ..	٩٣		
حيازه .. .. ..	١١٦		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ص)		قطن ... ..	١٨٥
صلح ... ..	١٤٧	قوة الأمر المقضى ..	١٨٥
صوربة ... ..	١٤٨	قوة القاهرة ... ..	١٨٧
(ض)		(ك)	
ضرائب ... ..	١٥١	كفالة ... ..	١٨٨
(ع)		(م)	
عرف ... ..	١٦٢	مبانى ... ..	١٨٨
عقد ... ..	١٦٣	محاماه ... ..	
عمل ... ..	١٧٠	محكمة الموضوع ... ..	١٩١
(غ)		مرافق عامة ... ..	٢٠٠
غير ... ..	١٧٦	مسئولية ... ..	٢٠١
(ق)		معارضة ... ..	٢٠٤
قانون ... ..	١٧٦	معاهدات ... ..	٢٠٥
قرار إدارى ... ..	١٨٢	مقاولة ... ..	٢٠٦
قسمة ... ..	١٨٢	ملكية ... ..	٢٠٦
قضاء مستعجل ... ..	١٨٣	مؤسسات عامة ... ..	٢٠٨
قضاة ... ..	١٨٤	موطن ... ..	٢٠٩
		موظفون ... ..	٢١١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( ن )		( هـ )	
		هبة .. .. .	٢٤٢
نظام عام .. .. .	٢١٣	( و )	
تقضى .. .. .	٢١٦	وصية .. .. .	٢٤٢
قل بحرى .. .. .	٢٣٩	وقف .. .. .	٢٤٤
نيابة عامة .. .. .	٢٤١	وكالة .. .. .	٢٤٨



## تصويبات

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٤٣	٢٢	الميعاد	الميعادين
٨٤٧	١٥	ثمت	ثمة
٨٥٥	٧	ب ما	يوما
٨٥٥	١٦	ا وراق	الأوراق
٨٧٢	قبل الأخير	بخالفه	بخالفة
٨٧٩	١٧	بد	بدء
٨٨١	الأول	اقراراتها	اقراراتها
٨٨١	١٠	للتقادم	لتقادم
٨٨٣	الأخير	المسآب	المنشآت
٨٨٦	قبل الأخير	القانو	القانون
٩١٧	١٤	الصاعه	الطاعة
٩٤٦	٣	فتحى مرسى	أحمد فتحي مرسى
٩٤٧	١٧	ا صل	الأصل
١٥١	الأول	صورة	صورته
٩٦٤	٥	جرى •	جرى به
٩٦٥	١١	ونصف من قيراط	نصف قيراط
٩٧٧	٢٠	الكهنوب	الكهنوت
٩٨٨	٦	ا ولى	الأولى

## (ب)

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٩٤	الأول	سبه	نسبة
١٠١٣	١٧	عتبار	اعتبار
١٠٣٢	١٧	السل	العمل
١٠٣٣	الأخير	بعيته	تبعيته
١٠٣٦	١٤	الضر	الضمي
١٠٦٠	٢٣	٤٣٢	٤٣١
١٠٦٩	١٦	المنج	المتج
١٠٦٩	قبل الأخير	لا يكو	لا يكون
١٠٧٢	١٧	١ فابيب	الأفابيب
١٠٧٤	٢٤	الا راء	الإجراء
١١١١	٣	الدكتور حافظ	الدكتور محمد حافظ
١١١٣	١٢	عجزا	عجزا
١١١٥	٢١	الأسا	الأساسي
١٠٢٤	الثاني	السواعد	القواعد
١١٢٨	١٣	الك	التي
١١٢٨	١٤	أر	أو
١١٣٨	١٠	السيد	السيد





جميع بالهيئة العامة لتسويق المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل أدلة

ونفس مجلس الإدارة

على سلطان على

---

رقم الإيداع! ١٩٧٢/٣٩٠٤

الهيئة العامة لتسويق المطابع الأميرية

---

دار القلم ١/٧٣/٣٢٢٢













Bibliotheca Alexandrina



0542376